

قد طبع كاشف أسرار الحكيمه رافع حجب قوانين الفاسفيه ملاذ العلماء والفضلاء عنه

للفاضل الامام المولوى ولى الله امره محمى بحسب ما فى العالم المودع المولوى محمد احسان الله الكنوى

المطبع في المطبعة المشيخية في كسرويه بابر لفرج الموفور

اطلاعی۔ اس مطبع میں ہر علم و فن کی کتب کا ذخیرہ سلسلہ وار فرشتہ کے لیے موجود ہے جسکی فہرست مطول ہر ایک شائق کو چاہے خانہ سے مل سکتی ہے جسکے متانہ و مواضع سے شائقان اعلیٰ حالات کتب کے معلوم فرما سکتے ہیں قیمت بھی ازراہ ہر اس کتاب کے ٹیبل پچ کے تین منفرہ جرساویہ ہیں انہیں بعض کتب حکمت و علم ادب و علم معانی و بیان و منطق وغیرہ عربی و فارسی و ہجرتے ہیں تاکہ جس فن کی یہ کتاب ہو اُس فن کی اور بھی کتب موجودہ کارخانہ سے قدرہ انون کو آگاہی کا ذریعہ حاصل ہو۔

کتب حکمت عربی

مینی - مصنف حسین بن یحییٰ الدین المینی -
شرح اشارات - مصنف نصیر الدین محقق طوسی -
شمس بازغہ - مصنف ملا محمود جوہوری درسی کتاب ہے۔

علم ادب

مقامات حریری - مع ترجمہ و حواشی فارسی مصنفہ
ابو محمد القاسم بن علی الحریری اسمین پچاس مقالہ ہیں
انشائکاری عربی میں نادر و نایاب ہے۔
شرح حماسہ - قصائد حماسہ اسکی شرح جدید مولوی فیض الرحمن
مدرس عربی نے ذرائع بھیت مصنف طبع ہوئی۔
مقامات حمیدی - محشی اور ترجمہ مصنفہ قاضی ابوبکر حمید
اسمین ۴۲ مقالہ ہیں فارسی و عربی عبارت و قتیق میں
خوب خوب زور و طبیعت دکھایا ہے۔

علم معانی و بیان

مختصر المعانی - محشی مع حاشیہ خدائی مصنفہ مسعود بن محمد
مردوف بہ سعد الدین تغتا زانی -
مطلوب کامل - اب تک یہ کتاب پوری نہ چھپی تھی بلکہ
راہ انانیت تک جیسی تھی اب پوری محشی ہو کر نادر طبع ہوئی
ہے مصنفہ ملا سعد اللہ والدین تغتا زانی -

منطق

مجموعہ منطق - نادر مجموعہ جبین چن کتب

شامل ہیں -

- ۱ - رسالہ کھتری - ۲ - رسالہ کبریٰ - ۳ -
- ایساغوجی - ۴ - مختصر المیزان - ۵ - میزان المنطق -
- ۶ - تہذیب - ۷ - مرآۃ المنطق - ۸ - تعلیق الاشیاء
- ۹ - تعلیقات تریف الاشیاء - ۱۰ - بخش بدیع المیزان
- ۱۱ - رسالہ مقولات عشر - ۱۲ - رسالہ جولہ مضیہ -

شرح تہذیب - عربی میں مصنفہ مولانا سعد اللہ والدین
تغتا زانی بوٹاشی مولوی عبدالحی مع شرح ضابطہ از مولوی
عبدالحلیم مولانا مفتی سعد اللہ مولانا ابوالفتح و مولانا
شیخ الاسلام -

ایضاً - فارسی مع شرح فارسی کیا اب کتاب از مولوی
محمد اسلم حامل المتن جمعی -

بدیع المیزان - مصنفہ مولوی عبد اللہ
بن الہداد عثمانی -

قال اقول - یہ شرح ایساغوجی کی ہے جو مصنفہ اشراق الدین
ابہری ہے۔

قطبی - مصنفہ ملا قطب الدین درسی کتاب -

میر قطبی - از میر سید شریف علامہ -
رسالہ ایضاحات - مسنی بیست افتخارات یہ حاشیہ
قطبی کا ہے۔

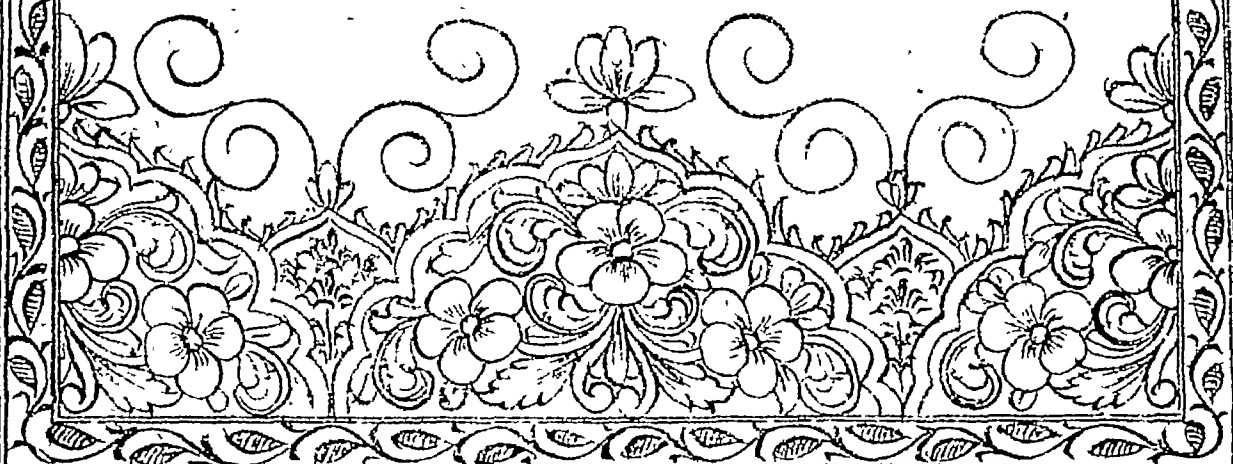
حاشیہ عبدالحکیم - بر قطبی و میر قطبی از ملا
عبدالحکیم -

من ربي في حياضه

قد طبع كاشف اسرار الحكيمه رافع حجب قوائين الفلاسفيه ملاذ العلماء والفضلاء اسعنى

للفاضل الامام المولى ولي الله الفخرى محمى صبح العالم اللودعى المولى محمد احسان الله الكنى

باب فی المطبع الی الی المنشی الی الی کشف ما بر لفرج الموفور



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل باب متوكلا على علم الصدوق والصواب انه فاحش لمخاتات الابواب قوله الحمد لله
صانها الله عز وجل بالسياسة ان هذه حواشي متعلقة على شرح بداية الحكمة للصدوق الشيرازي رقتها عند قراءة بعض الاخوان من الاجابة الخ
والتمتت فيها حل الكتاب مع تحقيق الامر في كل باب متوكلا على علم الصدوق والصواب انه فاحش لمخاتات الابواب قوله الحمد لله
الرحم المحمد هو الشاوب باللسان على الجميل الاختيارى نعمته كان او غير ما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا والله علم للذات الواجب العز
المستجمع لساير صفات الكمال والاختراع والابداع واحديتها ابدعت الشئ تحتها على مثال قال الله تعالى يدبر السموات
والارض ويقيم اخترع كذا الاشياء وابتهده وفي ايادى الابداع في مقام النفس اشارة الى ان المراد منه المعنى اللغوي لا الاصطلاحي
اعنى ايجاد الشئ بلا سبق مادة قديمة فان النفس ليست بمادة قديمة بل هي ايجادا مسبوق بالمادة التي هي البدن على
ما ذكر في الالهييات وقد يقال ان المترادفين اذا وقع في كلام فالاولى ان يحل كل منهما على نوع من المعنى ليرفع التكرار وعلى هذا فيجوز
ان يراد من الاختراع الابداع بلا سبق مادة ومدة ومن الابداع الابداع لا سبقهما والاول يناسب العقل الثاني يناسب النفس وهذا ان كان
صحيحا في نفسه ولا كمن الاصطلاح لا يساعده فان القدم لا يستعملون الابداع في معنى الاختراع في معنى آخر العقل الفعال العقل العاشر
كثرت فعله والكمال مصدرة بمعنى التمام وصف النفس به لا يهاجم تمام النوع بها اي تيمم النوع بانضمامها ولذا فسرت بالكمال الاول فافاجت
الى القول بانه صحيح بمبانيته وحذف التاء لرعاية القافية قوله معلق الصورة الخ التعلق يقتضيه معنى العشق والحب يقال علق الرجل امرأة
من علاقة الحب وفيه اشارة الى ان ما بين الصورة والمواد من التلازم المستلزم لا يحتاج احدهما الى الآخر قوله وهو لفظ
النسب الخ يسجد معنى النسبة التاليفية والعدد والكم المنفصل والبعدهم والكم المتصل بشي الخ الجسم التعليمي والسطح والخط ونحو

۱۰۰

قبل الشروع في المقصد ههنا من ذكر المبرين احدتها التحريف الحكيم بحيث تخرج منه غايتها وموضوعها وتاثيرها تقيسها الى فسادها وتعدد تلك
الاسماء وتبينها فيها بما اما الاول فاجيبين الاول تحصيل البصيرة للشارع فيها والثاني تبيين نية البها فانه اذا علم موضوعها التميزت باشتها
عنده عن باعدا ضرورة ان تباير العلوم تباير الموضوعات فيكون على بصيرة تامه في شروع هذا العلم وكذا اذا علم غايتها وعلم انها الكمال الغاية
فان مقصدي كمال النفس الانسانية في هذه النشأة بمرحلة حقائق الاشياء وهو انما يحصل بالحكمة وتيسر عليها في الوجود وان تقدمت في التصور كما
هو شأن الخلقة الغائية وقد نجح الشيخ على ذلك في واصل منطلق الشفاء حيث قال الغرض في الحكمة الفلسفية ان توقف على حقائق الاشياء كلها
على قدر ما يمكن للانسان الوقوف عليه انتهى واما الثاني فلانه بوجوب توطئة التقسيم بالتحريف لتوقفه عليه الغرض من ايراد التقسيمين الاولين
وباقى الغرض فعمل المصنف من التعرض لبعض الاعراض عن بعض آخر تحصيل زيادة البصيرة للشارع والاطلاع على مقصد من هذا الامر اذ قوله
الحكمة صناعة نظرية الخ اعلم ان الحكيم على الاطلاق هو الواجب لانه كمال في ذاته وصفاته فهو يعلم الاشياء كما هي في حدودها نفسها فيكون علمه كمال
العلوم والحكمة هو العلم الكامل وكل ما عداه ناقص في ذاته وادراكه النسبة اليه تعالى شانه لكونها فاقا لذات باطله الحقيقية فلا يكون الحكيم حقيقة الا
الله تعالى نعم بطابق الحكيم في الحرف على ما عداه ايضا فلا بد من بيان معنى الحكيم الحرفي وهو انما يتصور بمرحلة الحكمة العرفية فلذلك كان الحكيم
بتعريفهم منهم من خصها بمرحلة احوال اعيان الموجودات على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية وبعضهم عيها عن ذلك قال هي معرفة احوال
الموجودات مطلقا كما فهم من كلام الشيخ في حيوان الحكمة وغيره وهو الحق كما يتصرف ثم بعد ذلك اختصاصا في تفسيرها ففهم من فسر بانفس
وتبايرها فقال هي استكمال القوة النظرية تصور الامور والتقدير بالتحقيق النظرية العملية بقدر الطاقة البشرية ففهم من فسر بانفس
النفس بها كما فعل الشيخ في عنوان الحكمة منهم من فسر بانفسهم من النفس من القوة الى النفس فيما يمكن بها من الادراكات التصورية و
التفصيلية منهم من علم انها استكمال النفس في قوتها العلمية العملية لا النظرية فقط ولما لم يكن حل ذلك خاليا عن بسطة المشبهة انرا كد غلبة
اعتراض عنها واخذ من كل منها ما يليق فادور وتصرفا جامعا لا تساهلها خاليا عن وجوه الخلل الواقعة فيما عداه ولذا ذكر اول ما في التعريفات المذكورة
من الفساد ثم تستعمل بشرح ما في الكتاب ليحتمل ان اسلم التعريفات وانما اما في الاول من التحصيلين بالامور العينية فيستصرف فسادها في الكتاب
واما تفسيرها بالاستكمال فلان الحكمة كمال النفس الاستكمال كما هو الظاهر الا ان يكون في هذا التعبير اشارة الى انها الكمال الى ما يصلح بالطلب
فان الكمال الى ما يصلح بغيره لا يسمى حكمته والمراد من الاستكمال الكمال وكذا الحال في تفسيرها بالخروج فانها مبدء الخروج لانفسها لان
يكون اشارة الى انه لا بد في الحكمة من هذا الخروج لوجود الفعلية من يده والامر فان ذلك يتضمن الواجب فالحكمة المقترين من العقول النورية
واذن فالتعريف المشتغل على آيتين الغايتين لوجه لا يانزله المساحات اولى وهو المندكور في الكتاب فلنشرع في شرحه فنقول الصناعة
في اصل اللغة حركة الصانع وعلمه وقطب على العلم الشيء وهو الذي هو فلا يرد ان الصناعة في المعرف محققة بتعلق كيفية العمل فخص الحكمة
بالعملية فقط وذلك لان كل واحد منها المعنى الثاني لا اعم وقد اشتهر هذا الاطلاق فيما عيهم ايضا فصيح انفسا بها الى النظرية والعملية بلا كلفة
والنظرية ههنا بمعنى ما لا يتوقف على نزولها العمل في هذا اللفظ اشارة الى ان الحكمة علم يحصل بالنظر والكسب ليكون مختصا بما يحصل به
الطلب ويظهر ان العمل ليس داخل في الحكمة وانما علم في نفسها الا ان علمها علم كما يتوهم من تعريفها بالاستكمال لا اشتغالها على المسألة

كما عرفت آقاؤنا من شمع قوله فيما بعد في حق كل من قسمها انه علم ضرورة ان قسم العلم علم الاحاطة وان كان المقصود بالذات في احدهما العمل
 وفي الآخر العلم كما ستعرف فلا تنقل قوله الشفا بهما الخ المستفيد به الانسان وشهته وضمته من الحروف التي هي في الجملة على المعلوم بهذه الشفا
 اذا كان العلم عبارة عن العلم بجميع المسائل وقد رايته ترتب عليه غاية العلم ان يكون للتعلم من المعلوم ضرورة ان التعلم يستفيد بالمسائل القائمة بالمعالم الكيفية
 المذكورة يتعلم منه المعلم والذات لك هو الله تعالى ثم الانبياء عليهم السلام ثم ثم لا يكون ان يرد من العلم الملكة بهما لا ينافي قوله آقاؤنا الملكات
 فان بحيث غير الخفية المخل غير العلة قوله كيفية ناعليه لوجود الخ الوجود من الوجود والوجود في الحقيقة كيفية ما يحل عليه الوجود لئلا يلزم اختصاص
 الحكمة ببعض مباحث الامور العامة والوجود في نفسه لا يكون بقدرتنا واختيارنا داخل في وجوده فيكون اشارة الى الحكمة النظرية
 ويعلم ان الحكمة منصرفه احوال الوجودات فقط والكمال في معرفة المعدومات واحوالها قوله وما عليه الواجب الخ هذا ايضا بقدر كماله
 كيفية ما يحل عليه الواجب والوجود منه ما ينبغي ان يعمل من الاعمال بالاغني فيكون الوجود منه الافعال التي يكون بقدرتنا واختيارنا داخل في وجودها
 الا ان يقال الواجب بالتفسير المذكور فيتم الواجب المحرم والمندوب والباح ويترفع بانه لا باس بخروجه عنه فلا كمال في فعله وتركه ولكن
 ما رآه ويمر عن الباع ايضا كما لا يخفى وعلى هذا فيكون اشارة الى الحكمة العملية وقد يراد بالواجب الواجب تعالى وتوهم ان افراده عن الوجود
 لمجرد استتمام فضله والاشعار الى انه المقصود لا قصه وهو كما ترى فان الاشعار الى قيمتها انما يحصل بالاذكار وقد رض عليه السيد في حاشية
 على شرح حكمة العيون ايضا ومن ههنا ظهر لك ان الحكمة لا يخرج منها شي من العلوم وقد يقيد كيفية العمل فيها بوجه لا يكون فيه
 اتباع للحكمة فخرج منها علم الكلام وشرح كلامه والحق ان الكمال في العلم والتفكير والتدبر فيكون قواعدا بمثابة لكل هذا قوله من حيث
 اكتساب النظريات واقتناء الملكات الخ متعلق بقوله يستفاد والخاتمة لبيان الغاية فان اكتساب النظريات تصوير او تصديقا واقتناء
 الملكات انما يحصلان بالاستفادة المذكورة وترتيبان عليها وان كانا متقدمين عليها في التصور فمن ثم ان الغرض من ان القوة النظرية
 والعلمانية يقتضيان الى الاستفادة المذكورة فلهذا لا معنى له فان الحكمة على ما صرحوا به كملت للقوة العامة والعامة للنفس لا مفيدة
 لها من هذا اذ ارادة القوة النظرية من النظريات والقوة عملية من الملكات خلاف الظاهر فان النظرية ما يحصل بالنظر للقوة العاقلة و
 الملكة القوة الاستيعابية التي تكون سببا للعمل بالنفس القوتين ومن ههنا ظهر ذلك ان العمل ليس داخل في الحكمة بل هو غاية العلم في حاشية
 من شبه كانت الحكمة مقوية للقوة العامة الخ فليس هو القوة والكان فيهم من كلام الشيخ في عيون الحكمة ان الحكمة تقوى القوة النظرية فقط لا تستمر
 فيه باستكمال النفس بالتصورات والتصديقات سواء كانت تلك في الامور النظرية والعملية فاكساب الملكة العامة على الافعال الفاضلة لما جعلها
 من الحكمة والاشارة الى ان كمال النفس كما ان جميعا زاد قياقتنا الملكات لذلك وهو الصواب كما لا يخفى فتأمل قوله لتكامل
 النفس الخ متعلق بقوله اكتساب النظريات الخ والمعنى ان غاية الاكتساب لاقتناء كمال النفس بمعرفة احوال الموجودات وبنية كانت
 او عينية نظرية او عملية بالفعل على اعتقاد مطابقة الواقع بالبرهان والتحقق دون الظن والتحسين بل التعليم سواء كانت مطابقة للواقع او لا او
 العلم بالاشياء كما هي في الواقع حقيقة انما هو شان خالق القوي والقدر لا يقى به وسبق البشر قوله تصير عالما معقولا الخ وقد البعض
 عالما بالسير على صنعة اسم الفاعل في الموضعين اعني قوله هذا وتوهم ان العلم الموجود واقف في حاشية تارة بان النفس تصير عالما للمعقولات
 الفقيه المحدث من قديم سنة ١٢٥٠

يتقدم اللام فتصاير في ذلك العالم الموجود وهو الباري جل شانئ كونه العلوم حاصله له بالفعل تارة وبالاعتقالات تارة أخرى على الجارية والمغنى ان
 النفس لا يصير بذلك مقبولا عند العقل فادواتها واستفادتها وتماثل ان هذا هو الظاهر لمحصل المضامين الواجب تعالى شأنه للنفس على وجه تمام
 وهي السعادة القصوى لها ولا يخفى على من له اولى مراتب المعرفة ان الخارج عن قانون النجوم فان جعل عالم على صيغة اسم الفاعل صفة للنفس مع
 كونه امره شامعا لا صحة له اصلا وسلك فالتجسيمات المذكورة في تصحيحها على اعتبار الفهم السليم والدين المستقيم واذن فالحق على استيفاء
 من كلام الشيخ في كونه ووصف المصنف والتأخر فيما بعد ان عالما بهما بفتح اللام وكذا في قوله العالم الموجود وهو من الصفات التي
 يلزم المذكور الموصوفات في العالم الراجل في العالم المتناهي وغير ذلك فصيح وقوة صفة للنفس على قانون النجوم لمحصل المطابقين الصفة الموصوف
 بحكم الاستدراك المذكور والنفس بالكتساب صور النظريات واقتناء الملكات بالفعل عالما عقليا يصير مضاهيا للعالم الموجود المحسوس في صورته
 وقيته وبنية لما في المادة والعالم انما يسمى عالما باعتبار الصورة لا المادة فان قلت هذا هو المكان صحيحا على قانون النجوم ولكن انما كان
 في مضامين النفس للعالم الموجود في الصورة باستحصال صور الموجودات بالفعل وانما الكمال هو مضامينها للعالم لجميع الاشياء كما هي
 احدى الواجب تعالى شأنه ولم يفهم ذلك مما ذكرت وانما يفهم هو من الترجمة الاولى فهو الظاهر وامر العبارة سهل قلت اذا مضامين النفس
 بتحصيل صور الموجودات فيها بالفعل في العالم الموجود وقد كملت مضامينها للعالم الحقيقي بوجه واحد باحصول صور الموجودات بالفعل
 فيها كما انها حاصله في الواجب لك وثانيها كونه مראה للملاحظة جميع ما في العالم بطايعها في نفسها كما ان الواجب تعالى لك فانه لا يخلو
 جميع الاشياء في ذاتها لانها كالمرة لها وانما استغنى عنها في حجاب القدرة ومناجى الحكيم المطلق حتى كانتا بقدر عليهما في مضامين النفس
 الكاملة التي فيها صور الموجودات للعالم الموجود المحسوس كحصول المقصود بوجه تمام فانه اذا بلغت في الادراك غايته وعلم ما فيها وتصورها
 في هذا العالم على ما ينبغي فيعبر بالقياس والدرجات القصوى من السعادة في النشأة الاخرى وتتمتع باوركاها الكاملة بحيث في
 سرورهم لا يتم نعم الله عليهم الا بتقضي اصلها وهذا هو السعادة القصوى المشار اليها بقوله فيستعد بذلك السعادة القصوى واذن فقرارة الفتحة
 اولى والى ههنا تم تعريف الحكمه مشتملا على موضوعها وغايتها اما الموضوع فهو الموجود الواقعي سواء كان بقدرتنا واختيارنا مدخل في وجوده
 اولاً وانما الغاية هي استكمال النفس بتلك المعارف والملكات الحاصلة لها لتحقيقها بالبرهان لا التقليد بالظن فان قلت قد تقرر عندهم
 ان غايات العلوم التمهيدية لا يثبت فيها ضرورة انها مقصودة في ذاتها واذن فلا بد من ان يكون غايتها الحكمه نفسها ايضا لانها الاستكمال
 قلت حسب ان الامر لك فان الغرض من هذا العلم هو نفسها اولاً وبالذات كما يشير اليه قوله من حيث اكتساب النعم والالهي ان كان
 الاخر اخص والاخرى الغايات المتعددة لها ايضا فان قلت غايتها شئ يكون غايتها شئ فلو كان شئ غايتها لنفسه يلزم تقدمه على نفسه قلت
 لا بأس بذلك باعتبار من فان الغاية الغائية يكون مقدمته في التصور دون الوجود الخارجي لا في ذاتها بل في الوجود الخارجي دون
 العلوم فانها موجودات وبنية لكونها صوراً عقلية لانا نقول العلوم قد حصل في الزمن بذاتها كما اذا تعلمت علما محضاً فان ذلك العلم
 حاصل بذاته في الزمن وقد يوجد فيه لابد فاما بل تصورها كما اذا تصورت علما محضاً قبل ان تعلمه ولا شك في تغاير الوجودين فيكون
 الوجود باعتبار الثاني علته له باعتبار الاول ويكون نسبتاً اليه نسبتاً لوجوده الذي هو الوجود الخارجي قوله وذلك بحسب الطائفة البشرية الخارج

بقدرها والاشارة انما الى الاستفادة المذكورة واما الى اكتساب الاشياء المذكورين وعلى التقديرين يكون دفعا لخل مقدر وتقريره على الاول ان
المراد من استفادة كيفية ما عليه الوجود وما عليه الواجب استفادة كيفية جميعها بحيث لا يسهل فهمه شي فيلزم من الايجبة حكيم في البشر أصلا وانما
يختصر في الواجب تعالى شأنه اما استفادة كيفية بعضها فيلزم ان يكون كل من حصل له كيفية موجودا وعمل حكيم ما هو كما تدرسه وعلى الثاني ان
المراد من غايته الاستفادة المذكورة اكتساب جميع النظريات واقتناء الملكات بتكرار الادراك في جميع العمليات فذلك مما لا يقي به قوة
الانسان فيلزم ان لا يوجد حكيم أصلا وان اريد ان غايته اكتساب البعض من النظريات وكسب الملكات باذراك البعض العمليات فيلزم ان لا يوجد كل
من ادراك بعض الموجودات والعمليات حكيميا ولم يقل به حدود وجه الدفع باختيار كل واحد من الشفتين اما الاول فبما ناره استفادة كيفية
الكل لا مطلقا ومن كل وجه حتى يلزم انحصار الحكيم في الواجب تعالى شأنه بل بقدر ما يفي به البطاقة البشرية واما الثاني فبما اختصار المراد
هو استفادة كيفية الكل اكتسابا لكل ما من الواجب حتى لا يكون كل من يعرف شئ من حكمه حكيميا بل بقدر ما يفي به القوة البشرية وطاقة الانسان لا يقل
ان طاقة البشرية في معرفة الشئ لا تتعدى رتبة القوة العقلية فان اردتم بها طاقة الاقاصى من الناس فيلزم انحصار الحكيم فيهم وان اردتم طاقة
الاولى منهم فيلزم انحصار فيهم والكل لم يقل به احد قلنا المراد طاقة اوساط الناس فلا يلزم انحصار فيهم في شئ أصلا ومن ههنا ظهر ان دفع
بالوجود ههنا من انكم ان اردتم الاستفادة والاكتساب بالفعل للجميع فذلك غير متصور لاحد اذا العلم تم تزيده بواقعية ما وان اريد البعض
كل احد حكيميا وذلك ظاهر فيمكن لنا ان نختار الاول فيقول المراد الاستفادة والاكتساب للجميع بقدر طاقة البشرية في الاوساط وليس في اختيار
الثاني ويقيده بهذه الطاقة ايضا فلا يلزم كون الكل حكيميا بل البعض البالغ درجة الاوساط الخارج من مرتبة الاولى في نفس بل الى الدرجة
العليا من الذكاء والفهم يكون حكيميا بالطريق الاول ومن ههنا ظهر لك ان هذا التفسير انما يفي بالحكمة الناقصة التي هي الحكمة
الناقصة من نوع الانسان واما الحكمة الحقيقية التي هي عبارة عن معرفة الاشياء بصيرها بظهورها على ما هي عليه
بالفعل فانما يختص بالحكيم الحقيقي الذي هو الواجب تعالى شأنه فهو الحكيم الحق وحل ما سواه باطل ثم ان التمهيد لما اردنا تفسيره
بحيث يدفع عنه الاشكالات الواردة على التصريفات الاخرى مثل جمع اقتسامها اخذ ذلك من تفسيرات القوم حيث
ما زاد وضعم بالابد منه وقع منه المناب في التفسير وتعيينه ففهم المراد والتعريف الجامع النحالي عن التقيد بكون يقال الحكمة
علم باحوال الموجودات الواقعية ذهنية كانت او خارجية على طريق التفكير ليستكمل النفس وتلتحق بمبدءها بقدر الطاقة
البشرية لاوساط الناس فتأمل فانه دقيق وبالتأمل تحقيق قوله في تقسيم الخ لا يفرع على ما علم من التعريف من
الاشارة الى قسمي الحكمة وقدرتها على في موضوعه والتقسيم في الاصل احداث الكثرة في الشئ بعد ما كان واحدا وهو يتصور على وجهين احدهما تحليل
الى امور متعددة منه فلهذا كان التقسيم الى جزئية التحليلية يسمى تقسيم الكل الى جزئية ولا ينبغي فيه صدق المقسم على قسامه وان لم يحل فينا
ضم قيود متخالفه اليه فيصير انضمام كل واحد منها قسم يسمى تقسيم الكل الى جزئية ويوجب فيه صدق المقسم على قسامه ما بالذات ان كان ذاتيا لما
بالانسان لزيد وعمر وذكروا الى غير ذلك او بالعرض كالحايل بينه وبينها هذا هو المقسم بالعرض واذا علمت ذلك فاعلم ان قسمه الحكمة لا
تصح ان يكون من قبيل الثاني والالزام ان لا يصدق على كل من يسميه الاستفادة بكيفية ما عليه الوجود وما عليه الواجب الخ مع ذلك

بل النظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود فقط والعملية يستفاد بها كيفية ما عليه الواجب فقط واذن تقسيمها الى هاتين القسمين مقسمة
 الكل على اجزائه كما انها مجموع الامر من يحصل به عند التحليل فسمان اے جزان لهما ولا يلزم صدق حد الكل على الجزء
 وان تم في بعض المواضع كما في اجزاء الجسم فانها اجسام متفقه للكل في الحقيقة فانه مع ان التعريف لا يصدق على
 شيء من القسمين فان الحكمة العملية لا يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفسه والنظرية لا يستفاد بها كيفية ما عليه الواجب
 وذلك لانها في ذاتها دقيقية وبالتامل تحقيق قوله الاول هو الحكمة النظرية الخ المشار اليها بقوله كيفية ما عليه الوجود في نفسه
 قوله ومثاله علم الخ ان قيل ذكر المثال بع التعريف كان اوله والثاني قد عكس الامر قلنا كلا فانه قد علم تعريف
 القسمين من تعريف الحكمة وهذه القديكاف لا يراد المثال ههنا كما انه كاف في ابراز الاقسام المشار اليها بالفاء النظرية
 هذا قوله والثاني هو الحكمة العملية الخ المشار اليها بقوله وما عليه الواجب وقد مر توضيحه من بابا كمال وجهه ولذا صرح الاكفائي
 ههنا ايضا بقوله وكل واحد من هذين علم الخ فيه رد على ما قيل ان الحكمة العملية مركبة من العلم والعمل فان كمال لان
 لا يحصل بمجرد العلم ومن ثم فسر الحكمة بخروج الة كمال الممكن النفس في جانبي العلم والعمل وتقريره انا وان
 سكتا عن حصول الكمال بالعلم فقط لكنه لا يلزم منه تركب الحكمة العملية من العلم والعمل بل الحكمة بتسمية النظرية
 والعملية مكنة للقوة النظرية لكن الادراكات في القسم الثاني ليست مقصودة بالذات بل لاجل العمل فالغاية بالذات
 في هذا القسم هو العمل لانه خير منه ومن ثم لم يأت في الشرح في عيون الحكمة استكمال القوة العملية في تفسير الحكمة و
 الشر وان اخذ قيدا قسما والملكات فيما لكن الجواب على طور ان مكر الادراكات المتعلقة بالاعمال الفاضلة تحصل ملكة للنفس في الحكمة العملية
 وعلى هذا فمعلوم باحوال الاعمال والغاية منه ولا يحصل الملكة على الاعمال الفاضلة ثم المقصود منها الاعمال عند القسم
 من الحكمة كما انه يقو من القوة النظرية بالكتساب التصور والتصديق المتعلق بالاعمال كك يقو من العاقل ايضا بتجصيل
 الملكات وعلى التقديرين فالعمل مقصود منها لانه داخل فيها او عنها بل هو هذا العلم المخصوص المتعلق بكيفية
 ما عليه الواجب فالشعر وان جعل هذا القسم مقورا للقوة العاقلية ولكنه لم يفت تقوية للعاقلة وايضا فالعلم في
 هذا القسم وسيلة للعمل لانه كان تقوية العاقلة لادراك العاقلية ثانيا كما ان العلم تلك المعارف والعلوم اول اقسام العلم ثانيا اي بعد العلم
 فالعلم في هذا العلم بالذات واليه اشار الشيخ في اواخر منطق الشفاء حيث قال الاشياء الموجودة انا الاشياء موجودة ليس وجودها باختيارنا او
 او اشياء موجودة وجودها باختيارنا وعرفنا الامور التي من القسم الاول سمي حكمة نظرية وعرفنا الامور التي من القسم الثاني سمي حكمة عملية
 والحكمة النظرية انا الغاية فيها تكميل النفس بل يعلم فقط والحكمة العملية انا الغاية فيها تكميل النفس لا بان يعلم فقط بل ان يعلم بالعمل فعمل النظرية
 غايتها اعتقاد راي ليس بعرف والعملية غايتها معرفة راي هو في عمل اتق ولا يخفى على من له ادنى مسكة ان هذا الكلام من الشيخ صريح في ان كان
 الحكمتين النظرية والعملية علم الادنى بالعلم فقط والثانية ما يعلم بالعمل وكلاهما كمالان للنفس الانسانية والقوة العاقلة ولكن في الادنى بالعلوم
 والمعارف فقط وفي الثانية بهما العمل بالفضايل وتجنبه عن الرذائل فالعمل غاية العلم في الثانية لا ايها نفس العمل او هو خير منها الا انه

قديمه انه اذا كان غاية الحكمة النظرية العلم فقط وغاية العلية العلم للعمل علم انه ايضا بطالين فان غاية الشئ يكون غير هو من نفسه لما عرفت
 ان الغاية في العلوم الغير الالهية نفسها كما الحكمة علم في نفسها وغاية نفسها ايضا باعتبارين فكل واحد من قسميه فانه الحكمة و
 علم في نفسه غاية لنفسه وان كان الغاية الماحدة تنسبه العمل ايضا فلا يلزم خروجه عن العمل عن القسمين
 ايضا فلا يلزم خروجه غاية الشئ عنه لانا نقول غاية الشئ لا يخرج له غاية ايضا والا لزم ان يكون العلة الغائية من داخل المعلول
 ولم يقل به احد ولم يوجد ما يوجب المدخل في نظامه خارج كما لا يخفى على المتدرب هذا وما ذكرناه من كون العملية كملكة للقوة النظرية
 او لا والعلة ثانيا فصل الشيخ في اليه الشفا حيث قال العملية هي التي يطلب فيها اول استكمال القوة النظرية يحصل
 العلم التصوري والتصديق بامور هي بانها اعمالنا فيحصل منها ثانيا استكمال القوة العملية بالاخلاق فلا يكون من الغايات
 قوله بل المقصود بالخروج الاضراب بظاهرة خير صحيح نفقه ان ما يضرب عنه حتى قيل ان كلمة بل هي ليست على الحقيقة بل على الجح
 اما يستبان ما معنى الواو الناطقة ويمكن ان يكون المعنى بتقديره كماله قال ذاك من هذا علما بشئ لا تأثير لنا في وجوده فلا يتصل به
 في الوجود ولا يتصور حجة مقصودا منه بل يكون المقصود بالخروج فلا يلزم شئ من المقاسد ومع ذلك من العبارة سهلا المقصود واضح قوله
 نفس تلك المعرفات الجارية اعلا من ان غاية العلوم الغير الالهية نفسها فالتطاهر من كلامه ان غاية هذا العلم نفسه وسيصرح في
 ان غاية استكمال القوة النظرية فوجه التوفيق قلت الغاية الاصلية المقصود بالذات هذا العلم نفسه ثم يحصل منه استكمال القوة النظرية
 ثانيا نفقه ذكره هنا الغاية الاولى وفيما بعد الثانية فلا يناقض وكيف فانه يجوز ان يكون بعلم واحد غايات متعددة متفارقة
 البراتب ما لا يخفى ذلك في مرتبة واحدة ولم يلزم هذا قوله من يحصل العلم به الخ في لفظ التحصيل إشارة الى انه وان كان العلم في
 هذا القسم ايضا مكتسبا ولكن ليس مقصودا بالذات بل لتكون وسيلة للتحقق في العمل مقصود من العلم بالذات غاية كذا ذلك قوله لان كل
 ما يعلم يعمل الخ التعليل بهذا الوجه بل حل ما ذكره الشر من قوله الاول الحكمة النظرية الى قوله ثم لما قسمت لفظ الامام في قوله
 الذي في شرحه يعنون الحكمة ونرض هذا الامام العلامة الاتقان والاستدلال والا فالمدعى يدعي والمذكور يتبعه عليه فان
 زاول العلوم الحكمة لا يخفى عليه ان العلوم الكاملة هي التي يفيد للنفس الخلاص عن العذاب الدائم والسرور فيهم لا يزول
 من اللذات العقلية المحققة مع حصول النورية فانما يحصل ذلك لها بالتصورات والتصديقات المتعلقة بالباري غير اسمه
 وجنوده من الجواهر المحرقة المتعالية عن المادة ولو احققنا هذا انما يستفاد من الحكمة النظرية فهي الاشراف من العلم الذي يقصد منه
 العمل فقط فان افادة الاعمال النفس فاهي بعد الاستكمال المعارف الالهية والاعتقاد الحق في الامور العقلية فهي دون منزلة
 عن تلك المعارف فكل العلم المتعلق بها يكون ادون منزلة عن تلك المعارف ايضا وعلى هذا فقولنا بكثرة ما فوق الواحد
 فان علم الاعمال لكونه وسيلة لها ادون منزلة منها والاعمال ادون منزلة من المعارف المذكورة كما لا يخفى قوله وايضا الخ لا يتبين
 على ان المقصود معنى على ما تقرر عندهم ان القوة العاقلة اشرف من القوة العاملة مما يقوى الاول يكون اشرف مما يقوى الثانية
 اما شرافة العاملة فلو جاز ان النفس بما يتحقق بالعقل المعارف فذلك الاشياء وتخصيصها بفعل مطابقة كمالها بانها لا يحصل لها باعانة وثانيها

ان العاقلة اذ هي ما في مرتبة النفس فالكمال المحصل بهايه ودم الى الملبية ودم النفس بخلاف العاقلة فانها لا تنقطع عن النفس بعد خراب الجسد و
 انقطع تعلقها عنه والمفيدة للكمال لا اذ لم تنقطع الكمال البتة واذن فشرقة الحكمة النظرية الحكمة لا تشرق على الحكمة العملية الكاملة المادون يكون
 لها راجح لا يرتاب فيها اهل بصيرة اصلا قوله وهذا هو التمييز ليسا غلظتها النجس منها بمعنى اللام اي للنفس الخفية والجانب الجنب بمعنى واحد
 واطلاقه على النفس مجاز فانه انما يكون في الحقيقة للمادى لا المجرد قوله وكلام المادى ناطق النجس اي ذلك يقال نطق الحالى دللت وذلك
 ظاهر من قوله تعالى وما نزلنا من آياته كما يظهر بالرجوع الى كتب التفسير يحتاج الى الشرح قوله فقد ظهر من الوجه وبوالحكمة النجس كما انه
 ظهر بهذين التورين صهر كمالا لا انسان في العلم والعمل ككيفية منهما ان مبادى تدين الحكيم ما هو من الشرائع الالهية والكتب المنزلة على
 عليهم الصلوة والتسليمات كما قال الشيخ في حيون الحكمة بعد ذكر الاقسام الثلاثة للحكمة العملية ومبدى هذه الثلاثة مستفاد من جهة الشريعة الالهية
 وكما لا تمازجها ودمايتها الشريعة الالهية وينصرف فيها بعد ذلك القوة النظرية من البشر معرفة القوانين منهم باستعمال تلك القوانين في
 الجزئيات انتهى وهو ظاهر في ان مبادى الحكمة العملية باقسام الثلاثة انما ظهرت بلسان الانبياء البعثين الى الحق لتعريف ذلك ولكن
 على الوجه الكلى بان يبين ان من اراد الفضيحة العقلانية فليعمل على العمل العقلاني ومن اراد دفع الرؤية العقلانية فليعمل على العمل العقلاني واما التفسير
 على احوال جزئى جزئى فمتنوع بعدم الضباط الجزئيات وانحصارها بالشرائع انما يجب عليه ضبط تلك القوانين واما سائر الناس فيجب عليهم
 تعلمها وهو انما يتأتى بالقوة النظرية وهذا معنى قوله وينصرف فيها النجس ثم استغنى لها في الصورة الشخصية والوقائع الجزئية وهو انما يتأتى
 بالقوة العملية ثم قال بعد ذكر اقسام النظرية ومبادى هذه الاقسام للفلسفة النظرية مستفاد من ارباب الملثة الالهية على سبيل
 البينة ويتصرف على تحصيلها بالكمال بالقوة العاقلة على سبيل المجتهز انتهى والفرق بين البايدين بالنقل عن بعض سائله حيث قال فيجب
 على الشارع الدعوة الى الاقرار بوجود الله تعالى وكونه شرا عن النفاك لافات ويكون موصوفا بغير ذلك الكمال ان سمان الجلال فاما ان يصح
 بانه سبحانه ليس بمختر ولا حاصل في المكان والجهة فذلك مما لا يجب عليه التصريح به لان امثال هذه المطالب مما لا يصل اليها انهمام
 اكثر الخلق فلو انه دعى الناس الى ذلك لصار ذلك ضررا لهم عن قبول وعونه فلا جرم وجب عليه الاكتفاء بتلك الدعوة المجردة بالاعتقالات
 التي يتوجب عليها ان لا يصرح بها ويفوضها الى العقول الاذكية هذه الكلمة ولذلك قال الله تعالى هو اصدق العالمين ومن يولى الحكمة
 فقد اولى خير كثير الاية الى ان من استكمل نفسه بهاتين الحكمتين والعمل بهما فقد اولى خير كثير من يولى غيرهما الى الدرجة العليا وتحصله السعادة المقصودة
 وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده انه ذو فضل عظيم قوله كحصول العلم التصورى الخ الباء للسببية فيه اشارة الى ان هذا العلم
 والتصديق مقصود من الحكمة النظرية او لا والاستكمال ثانيا ففى غايته الغاية كما مر والى ان ليس الحكمة النظرية مقصودة في العلوم
 فقط كما يتوهم بل هي مقصودات والتصورات المتعلقة بالموجودات في انفسها كما نص عليه الشيخ في حيون الحكمة وذكرناه فيما مضى
 قوله بعد ما يستكمل القوة النظرية النجس فيه اشارة الى ما ذكرناه من ان الحكمة العملية كما انها كاملة للقوة العاقلة كذلك العاقلة ايضا بل تكملها العاقلة
 فتقدم على كلياتها للامانة لتفعل قولنا في كل وجه عمل في اشارة الى ما اختلف في موضوع الحكمة العملية فقيل هو العمل نفسه لانه بعد رتاد
 اختيارنا وحده فيكون هي باقية في كيفية العمل قيل هو مبدء العمل اعنى النفس الناطقة وهو المختار عند الشئ وغيره من المحققين

كما استمر في ما قبله لكن لا مطلقا بل من حيث هي مبدء عمل متعقبة ولا شبهة في كونها بهذه الاعتبار متعلقة بقدرتنا واختيارنا بالقول
 قسموا الحكمة الى جناب لما قسمت الامور والمعنى ان لما قسمت الامور المتعقبة عنهما في الحكمة اعني الواقعة موضوعات لها الى ما لا يوجد
 بقدرتنا واختيارنا وما لا يوجد بقدرتنا واختيارنا العلم باحوال الاول الحكمة النظرية باحوال الثاني الحكمة النظرية ان الحكمة تنقسم الى اثنين القسمين ثم قسموا
 منها الى ثلثة اقسام قوله ثلثة اقسام الخ فان ما لا يوجد بقدرتنا واختيارنا لا يخلو من انه اما ان لا يقتصر الى المادة في الوجود والشيء
 والخارج جميعا وفي الوجود والذهني فقط او يقتصر اليها في الوجودين جميعا فالباحث عن احوال الاول هو الالهى وعن احوال الثاني هو البشري
 وعن احوال الثالث هو الطبيعي فال موضوعات مختلفة بحسبها تختلف اقسام الحكمة والمحصرا انكم كن حقيقيا عقليا ولكن في حكمة لعدم طموه
 قسم الى خارج عنها واخصار الحكمة متممة عقلية واثنين النظم الثابت واما اخصار قسميهما في اقسامها فملعله استقرار على احوال
 الاستقرار في الحكمة النظرية حاكما بما هو يقرب الى العقل هذا قوله مستغنية للقوام الخ اخذ الشرذاة القيد من كلام الشيخ في منطق الشفا
 حديث قال بعد ما قسم الامور التي وجودها ليس باختيارنا وفعلنا بما في البسط فاصناف العلوم اما ان يتناول اذا اعتبا الموجودات
 من حيث هي في الحركة وجودا وقواما وتوابعها وتخلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان يتناول اعتبار الموجودات من حيث هي بمفارقة
 لتلك تصور الاقواما واما ان يتناول اعتبار الموجودات من حيث هي بمفارقة قواما وتصورا فالقسم الاول من العلوم هو الطبيعي
 والقسم الثاني هو الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه واما المتعقبة العدد من حيث هو عدد فليس بذلك العلم والقسم الثالث
 هو الالهى فاذا في الموجودات في الطبيعة على هذا الاقسام الثلثة فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه وكلامه بالفاظه ولا يخفى
 على من له توفيق في الذكاء ان الظاهر من هذا الكلام ان المتعقبة في تقسيم الحكمة الى اقسامها حال الموضوع في نفسه والمراد من المادة
 ههنا ليس الهيولى بخصوصها بل هي بالمعنى الاعم اما الاول فلا اتفاق المتكبرين للهوى ومنها على هذا التقسيم واما الثاني فلتقسيم
 الشيخ الامور التي ليست بقدرتنا واختيارنا الى ما يخاط الحركة مثل الانسانية والزهية والى ما يخاط لها كالبشري والعقل ثم قسموا
 الى ما لا يصح تجردا في الوهم والقوام جميعا عن مادة معينة كصورة الانسانية والفرسية والى ما يصح ذلك فيهم دون العلوم
 مثل التزيين فانه لا يخرج لقصوره الى ان يخص بنوع مادة او يلتفت الى حال حركة وهو صريح في ان المراد من المادة هو مطلق
 محل التغير والاستعداد دون الهيولى ضرورة ان ليس الهيولى كغيرها لانسانا الفرس صلابا را على ما قرر عندهم من اشتراك العناصر وما يتولد منها
 في هيولى واحدة نعم الهيولى بالمعنى الاعم الشامل للهيولى الاولى ونفس الجسم بما هو جسم على راي الاشرافين النافين للهيولى او القائلين
 بتكرب الجسم من صورتين تصورا اليه والمراد من الحاقه في القوام الى المادة ان يتكرب حقيقة منها بان يكون هو كلاً بالنسبة
 اليها كما في الانسان وغيره فان الجسم جزء داخل في قوام لكن لا مطلقا بل بما هو جسم نوعي ماخوذ مع الصورة النوعية للانسان
 وهذا معنى الاتفاق الى المادة الخاصة فان المراد من الخصوص هو خصوص النوع كالحصان عليه بقوله في العبارة الكا
 بمواد مخصوصة الانواع الخ واذن فلا استغناء في القوام عن اشتراط المادة في موضوع الالهى يكون بمعنى ثقي هذا التركيب بان
 لا يكون المادة داخلية في قوامه وحده ولا يحتاج هو في وجوده الى ان تخصص لواحد من المادة من الحركة وما تقتضيه التغير

واما مطلق الاقتران بالمادة كما افصح الاقتران بهما كما قد يوجد في الهوية والوحدة والكثرة والظلم وغير ذلك من ما يبحث عنه في العلم الكلي في اتيان البحث
 عن هذه الامور في المسمى فان المانع هو دخول المادة في القوام والتمسك اليها في نحو الوجودين الذي ينبغي ان يبحث لا يمكن ان يوجد به وهما سويا
 نحن في مقفود فيكون هي مندرجة تحت موضع المسمى قطعنا قلنا على هذا يلزم ان يكون مباحث النفوس الناطقة مندرجة في المسمى فان
 النفس ان انتمت الى المادة في الحوادث ولكنها لا تحتاج اليها في قوامها ولما خضرة انها باقية بعد خراب البدن ايضا باتفاق من الحكماء قلت
 يجب ان الامر لك بحسب نفس التقسيم ولكنه لا يوجب شيئا في الطبيعة نظر الى احتياجهما في استكمالهما الى مادتهما التي هي البدن والكمات متبعية على القول
 والوجود لا يمتنع بل البقاء ايضا فاذا نظر الى الاستغناء المذكور عدت مباحث النفوس من المسمى وذكر فيه كما دفع في كثير من كتب الحكماء ولذا نظر الى جهة قمتها
 يبحث عنها في الطبيعة ولا بأس بذلك بحسب المجهتين وايضا قد تقرر في علم البرهان ان البحث كما نفع عن نفع موضوع العلم لك عن خبره ايضا
 وقد نضر عليه المحقق الطوسي في شرح الاشارات والنفس لا يشبه في كونه اجزاء من الانسان الذي هو نوع من الحيوان واذن فقد كان
 لمباحثها تصوق بمباحث الطبيعة بهذه الجهة ايضا ولذلك ذكر الشيخ في الشفاء تلك المباحث في الطبيعة هذا قوله وقسم المادوية الى المادوية
 الاقسام المادوية ما تنقسم الموجود اليها اولها بالذات من غير توسط الاقسام الى امور اخرى واقسامها اليها ولا يشبه في كون الامور العددية
 وكذلك واليد يرتجى ما قيل ان المادوية ما تنقسم الموجود اليه من غير ان يتخصص طبيعيا او ظاهريا كما يفهم من الهيات الشفاء لانه وجه علمي كما
 توهم هذا القائل فتأمل قوله فلا يكون على سبيل الافتقار الى الخ والافلا يمكن وجود هذه الامور بدون المادة اصلا مع انها توجد في الواجب
 والعقول وغيرهما مما لا يفتقر الى المادة اصلا والسفر في ذلك هو عدم دخول المادة واستعدادها في قوام هذه الامور ولذلك يجب وجودها في
 المادة التي تخص بمادة نوعية ايضا بل تشمل كل نوع من الماديات كما تشمل المجرزات ومن يهينها فليعلم ان دخول المادة في القوام و
 كونها جزءا لا يستلزم تخصيص المادة النوعية بالذات فان مادة كل نوع تغاير مادة الآخر كما لا يخفى قوله فمنه العلم الكلي الخ فيه إشارة الى ان
 الاقسام للحكمة النظرية انما هو بادران مباحث العلم الكلي في الحكمة الالهية اما من بزر الاقسام ولم يرج احد في الاخر بان ينص الى المسمى
 بالمباحث عن الاله الحق والقول المفارقة التي لا يقتصرن بالمادة في الوجودين اصلا والعلم الكلي المباحث عملا لا يفتقر الى المادة وان
 بها لا على وجه الافتقار فقد رجع القسمه بحيث جعل المسمى متصفا الى قسمين والشيخ قد سلك الى الشفاء ويحيون الحكمة وذهب
 الى الترتيب في الحكمة التشريعية والكل جازر والشأن بالتعبير بهذه العبارة بنه على ان يبين قسمان للعلم الاعلى ومندرجان حجة فان اريد
 ابرازهما في اقسام الحكمة النظرية اربعة تقسيم الاعلى الى اثنين القسمين وان اريد ادراجهما في علم واحد القسمين الى قسمين بل قسمين
 بحيث لا يتصلحان فانهم قوله المشتغل على القاسم الوجود الخ فيه مساجحة والمرد لقاسم الهية باعتبار الوجود فان الامور المذكورة انما تنقسم
 الهية اليها باعتبار الوجود كالكل والخبري والعلية والمعلول وغير ذلك لا الوجود نفسه قوله وموضوع بين القسمين اعم الاشياء هو الموجود
 المطلق الخ اي من غير ان يصير طبيعيا او ظاهريا فان التمييز بالنظر الى موضوعات هذه العلوم لا مطلقا كما يفهم من كلامهم انهم الاشياء
 يتبعها لما قال الشيخ في الالهيات الشفاء والنجاة وغيرهما من كتبه قوله ومنها ما يتعلق بامور مادية الخ اي في الوجود الخارجي اي لا يوجد في
 الخارج الا مقارنته للمادة ولكن يكون مستغنيا في قوامها عنهما ولذلك يصور به ونها ثم المقارنة للمادة في الوجود الخارجي ايضا ليست

مادة مخصوصة معينة بل هي مادة كانت ومن هنا ظهر لك ان موضوع الرياضى بعدما اشترك بموضوع الالى في الاستغناء عن المادة في التصور
 ونحوها في قوام هيئته والاستغناء عن المادة المخصوصة النوعية ايضا بمنزلة بالاحتياج اليها في وجوده القاييم في الخارج وهو المعنى فيقول
 الشيخ تصور المادة الى آخره فان المراد من القوام فيه هو الوجود المتحصل في الخارج لا ما يتقوم به حقيقة وحصل فانه لا يتصور ح الاستغناء تصور
 لا قواما ضرورة ان ما يتقوم حقيقة بالمادة لا يمكن تصوره بدونها ايضا واما عن موضوع الطبيعة فيتميز بوجهين احدهما انه لا يحتاج الى المادة
 في الوجود القاييم في الخارج فقط بخلاف موضوع الطبيعة فانه يقتصر اليها في التصور والوجود القاييم ايضا لنحو المادة في قوام هيئته ومنه جوبه
 ثانيا انه وان احتاج اليها في الوجود الخارجى ولكن احتياج المادة المخصوصة بالنوع بخلاف موضوع الطبيعة فانه لا يمكن ان يوجد الا في
 مادة مخصوصة نوعية فالتفان في هذا الموضوع بالقياس الى نفس المادة والى نوعها جميعا وفي موضوع الرياضى بالقياس الى سبب المادة
 فقط فلا يراد ان اريد من الاتفاق الى المادة في الصور والعقل الاتفاق اليها حال كونها مخصوصة فيشكل بالمباحث اشترك في كونها كل جسم الشكل
 طبيعي في كونها كل جسم طبيعي الى غير ذلك فان موضوعات هذه المسائل الاجسام الشاملة للعناصر والافلاك جميعا لا النوع الخاص وان اريد الاتفاق
 اليها في الجملة فيدخل الهيئة في الطبيعة لانه بحث فيها عن البسائط العلوية والسفلية وهي اجسام طبيعية تقتصر تعقلها الى عقل المادة التي هي جزءها
 وذلك لاننا نختار الشئ الثاني ونقول ان البحث عن هذه الاجسام انما هو في الهيئة المجردة التي هي من فروع الطبيعة وهو ما اخترعه المتأخرون
 والتقسيم انما هو على نهج القداماء الذين اريد من موضوع الهيئة هو الكمال بانواعه فظاهر انه لا يقتصر في تعقله الى المادة اصلا ولا يقتصر في الوجود
 الخارجى ولكن لا الى المادة المخصوصة بل مطلقا والحاصل ان الهيئة المجردة من مبدعات المتأخرين وبناء القسم على اعتبار القداماء ولو
 قول الشيخ المنقول فيما سبق حيث قال ان القسم الثاني هو الرياضى المحض فان الظاهر منه ان الغرض لا يميز بين الرياضى المحض وغيره
 المخلوط بمسائل الطبيعة وهو رياضى القداماء والطبيعى لا يميز بين الرياضى المخلوط كالمجسمة وحيث فلا يحتاج الى ما يجاب عنه تارة بان
 البحث في الهيئة انما تقع عن البسائط المخصوصة والفلكية ولا يبحث فيها عن الاجسام المركبة اصلا فالمحمول فيها انما يعرض للاجسام البسيطة
 من حيث انها اجسام بسيطة لا من حيث انها اجسام طبيعية مطلقا لانه وان تحصيل الامتياز عن الهيئة والمباحث العامة للطبيعة
 ولكن الامتياز عن المباحث الخاصة منها الباشئة عن الاجسام البسيطة الفلكية او المخصوصة لم يتحقق فلم يكن عن الاشكال مناص
 وتارة بان الاتفاق الى المادة وعدمه باعتبار كيفية البحث لانه موضوع كما نفهم من قول الشيخ المذكور فيما سبق والبحث عن الاجسام
 البسيطة في الهيئة ليس من حيث المادة ولا يتوقف عليها في العقل اصلا وذلك لانه اذا كانت المادة داخلية في ذواتها وخبرها منها فلا
 تتعلما بمجرد ما يدون المادة واذن فعل غير هذا يكون البحث عنه بانه من اعراض الجسم الطبيعي فلا يتحصل الفرق اصلا وتارة بان
 المراد من المادة المخصوصة منها كما نفهم من الشفاء وحيل قولهم كل جسم له مكان طبيعي على من النازلة لكان كذا او الارض مكانها كذا او كذا
 مكان هذه المسئلة بمنزلة الى مسائل طبيعية وذلك لان اقسامها الى المادة في التحصيل القوام يكفي في كون المسئلة الطبيعية وانما يقتصر الى
 المادة المخصوصة النوعية من انواع اجسام من الافلاك والعناصر البسيطة او المركبة فاقسمه الى المادة في هذا القسم الى المادة مطلقة
 والمخصوصة منها ايضا وفي الهيئة لا يقتصر اليها مطلقا فافترقا من غير ان ياول بهذا التاويل ولذا لخص الشيخ رج على ان موضوع

هو الكم مطلقا في ههنا شي وهو ان استدادة الارض ان من بالبر ان للمي كان بالطبيعي وان من بالبر ان الاني كان من الرياضى فانه
لهم سبب ذلك اصل الان يقال ان الوجه في ذلك ان في الاول لا يحاط الا بم من حيث كونه ذات طبيعيتها بخلاف الثاني فانه يرجع الى
ملاحظة المادة من حيث كونها محلا للصورة الجمعية الى حاصل ان يلاحظ في الطبيعي جانب المادة مطلقا او مخصوصا بكونها محل للصورة البسيطة
بمختلف الهيئته وفيه ما فيه ثم انه ههنا اشكال اخر ذكره الشيخ في البيضا الشفاء هو ان العدد انما يبحث عنه في الرياضى مع انه لا يحتاج في تقويمه
ووجوده الى المادة اصلا كما انه لا يحتاج في تقويمه الى ما يعرضه للمجرد كالنفوس والعقول والمادى كالأجسام وغيره على السواء واجاب عنه بما حاصله
يرجع الى انه ليس المقصود في البحث حال الموضوع في نفسه بل يقتربا كيفية البحث والبحث في الحساب من الرياضى ليس نفس العدد مطلقا
لحصول الغنى عنه بمباحث الكثرة من العلم الاعلى بل منه باعتبار حصوله في المادة المخصوصة بالنوع ولا شك في احتياج هذا المخصوص
الى المادة في الوجود الخارجى دون الحصول الذاتى لا إمكان تعقله بدون المادة وهذا معنى قول الشيخ في هذا الكتاب في الحساب ليس نظر
في ذات العدد ولا نظر في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقا بل في عوارضه من حيث يصير كمالا تقبل الشير اليه وهو كمال
او دهمى التالى يستند الى المادة واما النظر في ذات فيما يعرض له من حيث لا يتعلق بالمادة ولا يستند اليها فقولنا العلم انتمى الى
هذا العلم الالهى الى اشار فيما قلنا من منطق الشفاء ما سبق قوله المعروف بطبيعة العقل وان تعلم انه لا يتم بوجوه احدا بالاننا نسلم ان هذه الخشية
ماخوذة في موضوع الحساب في نظر الباحث للشرب والقسمه لم تحتمل بالماويات اصلا وان لم يقع البحث عنها على وجه الاشتغال
للمجرد والمادى ايضا وثانيها اننا وان سلمنا ذلك ولكن لا يدفع الاشكال اصلا فان خشيته لا تقرران بالمادة لما كانت ماخوذة
في العدد الذاتى هو موضوع الحساب لم يكن تعقله مجردا عن المادة اصلا كما انه لا يمكن تحقيقه مجردا عنها فيلزم ان يكون الحساب
من الطبيعي على متقضى تقسيمه لمن الرياضى وثانيها ان احد الخشية في موضوع الحساب كما فعل الشيخ في اوائل منطق الشفاء والبيان
ينافى ما قاله في الفصل المقتود في موضوعات العلوم ومبادئها من برهان الشفاء حيث قال مع موضوع العلم اما قد اخذ على الاطلاق
من جهة ثبوت الطبيعة غير مشروط فيها بزيادة معنى ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد والحساب اما ان يكون هذا اخذ على الاطلاق
ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان يكون فضلا بنوعه ثم طلبت عوارضه الذاتية لتحقيقه من تلك الجهة قبل النظر في عوارض
الذكر المتحررة في هذا الكلام وهو صريح في ان موضوع الحساب من قبول الرياضى هو العدد نفسه من غير ان يؤخذ معنى زايده عليه في نظر الباحث
وما ذكره في الموضوعين صريح في اخذ خشيته لا تقرران بالمادة في موضوعه والبحث عن نفس العدد انما هو في الالهى وهل هذا لا تدفع وما قيل
ان قوله مثل العدد والحساب الخ مثال المنفى الى الشرط بزيادة معنى الالهى اعني غير مشروط فيها فلا يدفع فهو ينافى ما ذكره في
بيان القسم الثاني فان مثال المنفى هو ما ذكره في مثال ما في حاجته الى ذكره في الاول بل الظاهر انه مثال المنفى فالتدافع باق كما لا
وايضاف لم يبق الفرق بين موضوع الحساب ومباحث الكثرة من الالهى الا ان يقال ان البحث عن العدد بما هو عدد ليس في
الالهى وانما يقع البحث فيه عن الواحد والكثرة وما يساعد اذ دخول الهيئة الاجتماعية او عروضا معقبة في العدد كما قال بعض المتأخرين
ان العدد علمي تقديره عدم دخول التصورى فيه ليس نفس الوحدات بل هي عما انها معرفة وقته له ولم يلاحظ ذلك في مباحث الكثرة اصلا

لأنها عبارة عن نفس الوحدات وهذا هو المبدأ على الفرق بين موضوعي العلمين من غير حاجة إلى ارتكاب ما ركبته في المقامين وتبعه الشر في كونه
 وزعم أن فقد الاحتياج إلى خصوص المادة النوعية في الوجود وان لم يسلم عن الحاجة إليها مطلقا مع أن المكان التجري عنهما في الوهم كونه في العلم
 بين موضوعي الرياضيات والتقسيمين الآخرين والعدد من هذا القبيل قد علمت أن الحاجة إلى المادة النوعية لا يمكن القول به في موضوع العلم
 الكلي من الالتي أيضا فوجه الفرق وأيضا فإن حيثية كون العدد كمالا قبل ما أشير إليه ما ذكرنا من أن أريد كونه بحيث يوجد في المادة فاخذ به
 الحقيقة في موضوع الحساب كما تراه وان أريد كونه كمالا يتم حقيقة يحصل حقيقة يسلم وجوده فانه على هذا التقدير قليل ما أشير إليه من الحواشي
 بين الضرب والقسمة وغير ذلك فكأنه يقسم ما من الشيء بعض له أنه فكان له وجه لكنه بعيد عن عتارته كل الجهد وبالجملة كلام القوم منها مضطر
 والظاهر في الفرق عن يقال أن ما يحدث عن العلوم لا يخلو إما أن لا يقتصر إلى المادة مطلقا وهو موضوع الإلهي وإما أن يقتصر إليها في الوجود دون التعقل
 وهو موضوع الرياضيات كالزيج والتنجيد والحدود ذلك فإن هذه الأمور بما أنها متحصلة الحقيقة لا يوجد في الخارج بدون المادة وإن تجرد ما
 الوهم والعدد بما هو عدد وانما يتدرج تحت موضوع هذا العلم أو لا يوجد إلا في المادة وإن يصور بدونها وحلته إليه أشار الشيخ في البينات الشفا
 حيث وأما العلم الرياضي فقد كان موضوعا مقادرا مجردا في الذهن من المادة وأما مقادير الموجودات مأخوذة في الذهن مع مادة وأما ما
 مجردا عن المادة وأما عدد في مادة انتهى وانقضاء الشئ في حواشيه على هذا الكتاب وقال شار الشيخ بذلك إلى الأقسام الأربعة للرياضيات
 باعتبار انقسام موضوعها إليها فقول وأما مقادير مجردة الإشارة إلى الهندسة وقوله وأما مقادير مأخوذة في الذهن مع المادة إشارة إلى موضوع
 الميتة وقوله وأما عدد في مادة إشارة إلى موضوع الموسيقى وهو صريح فيما ذكرناه وإن كان يخالف لبعض عباراته وحينئذ قد أتت تلك
 العبارات إلى هذا ما ذكرناه والأمكن أن يكون فاسدة كما عرفت أو يقتصر إليها في الوجود من جميعا وهو موضوع الطبيعة ويراد من المادة علم
 من الخصوصية وغيره ما يفيد خل جميع مباحث الحكمة الثانية فيها ويمتاز كل من الأقسام الثلاثة عن الآخر من غير شكل قابل فانه
 وإن وقع الاطالة ولكن لا يخلو عن الفائدة قوله وعلم التعاليم أربعة النج والمرونة أن أصول الرياضيات أربعة والافروعه كثيرة فمن
 فروع الحساب علم الجمع والتفريق وعلم الجبر والمقابلة ومن فروع الهندسة علم المساحة وعلم الجيب المتحركة وعلم حركات الثقول وعلم
 الأوزان والموازين وعلم المناظر والرياء وعلم نقل المياه ومن فروع الهيئة علم التقويم ومن فروع الموسيقى إيجاد الآلات المحيية
 المتبعة للنفس والمهتمة بقواها ودواعيها كالآلات الخنوع وما يشبهه قوله موضوعها الكمال الخ أي مطلقا وفيه إشارة إلى ما ذكر سابقا من أن
 موضوع الحكمة الوسطى وإن احتاج إلى المادة ولكن ليس محتاجا في الحد والتصور وذلك لأن عدم دخول المادة في حد الكمال ظاهر
 وإن لم يوجد بغيره في الالهي محل أن المراد من الرياضيات هو الرياضيات المحض الذي لم يختلط بمباحث مباحث العلوم الأخرى كما نص الشيخ
 عليه فانه لا يتصور ذلك إلا على طور القدماء الذين يسمون إلى أن الموضوع الهندسة هي البسائط الفلكية والعنصرية باعتبار عرض
 المقصد له إما أو باعتبار تحركها فانه ليس هذا رياضياتا محصيا بل مخلوطا مع الطبيعة وفردا له ولا تعرض لنا بالاشتغال بغيره عن الطبيعة
 لأنه غير جدا قوله أما أن يكون النسبة الخ وبه عبارة عن نسبة تتحقق بين ثلاثة أعداد أصغر أو وسطا أكبر نسبة فضل الثاني منها
 على الأول إلى الفضل الثالث منها إلى الفضل الثالث إلى الأول كنسبة الثالث إلى الأول كالاربعة والستة اثنا عشر فانه نسبة فضل الثالث

الرابعة احدى اثنين الى فضل اثني عشر على التسعة ومثله مثل نسبة الاربع الى اثنا عشر وهي الثلثة فكما ان اربعة ثلث اثنا عشر كذلك ثلث ثلثة و
من مسائل احوال الصفا ان النسبة التاليفية هي المتحققة بين الاعداد المتفاصلة كل احدى منها الى السابق بقدر ثلث لسابق ولها تفسيرات اخر
قوله فالاول هو الموسيقى الخ وهو لفظ يوناني معناه الالحان وموضوعه حينئذ هو الحد وبما انه مغرب عن تلك النسبة لانه لا مطلقا بل باعتبار
تحققه في النغمة وهو المطابق مما قلناه من الشئ حيث قال واما عدد في مادة وارا منها النغمة فجعل موضوع الموسيقى هذا الحد المخصوص
وقد يقال ان موضوع النغمة باعتبار معرفتها للحد وهو الموافق لما قال الشيخ في فن البرهان من الشفاء وخبره بعد ما ذكر ان الموضوع
الموسيقي عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي وهو الانسان فقد اخذت النغم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها مغرب منها و
من خبثها وهو الحد فيطلب لاحتكامها بتجته ما اقترن ذلك الامر الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب
في النغم انتهى ففهم منه ان موضوع الموسيقى النغمة التي هي من عوارض نوع الجسم الطبيعي الذي هو موضوع الطبيعي باعتبارها بالعرض لها من
الحد الى النسبة العددية التاليفية وعلى هذا فيكون المراد من الكم بالكم بالذات وبالعرض من جعل النغمة كما منفصلا عما منه ان الكم المنفصل
فكالحال وهو غير قار كالتوالي النغمة فقد يعبر عن الحق بالنغمة هي كيفية عارضة للانسان معتبرة عنها بالصوت والالحان ولذلك البحث عن
ذاتها انما يقع في العلم الطبيعي فانه نظري في عوارض نوع موضوعه واما هي بما انها معرفة الحد فقد يوضع تحت موضوع الحساب باعتبار
هذا العارض بالمجانز ويبحث عنه في الموسيقى كما قال الشيخ فحجب ان يوضع تحت العلم الذي في جملة موضوعه بل تحت العلم الذي اقترن
به وذلك مثل وضع الموسيقى تحت علم الحساب ثم قال واما قلنا لا من جهة ذاتها لان النظر في النغمة من جهة ذاتها نظري في عوارض موضوع
العلم الاعم او عوارض انواعه وذلك خبر من العلم الطبيعي لا علم تحت هذا كلامه قوله والثاني الحساب الخ السائل للنظري المسمى بالارithmetic
الباخت عن احوال العدد والعلل السادى الى مجهول عددي وهو نوعان هو الالفي وغير الالفي وموضوع كل منهما العدد المتحصل للكتابة المحففة
قوله عن التغير بخصوص الاستعداد الخ قد يقال انه على هذا التقدير يلزم ان لا يكون سمع الكيان من الطبيعي لان موضوعه مطلق الجسم الطبيعي من
غير ملاحظة مادة مخصوصة واستعداد وبغير ذلك وقد علمت بالقي يرفع فان المعبر في الطبيعي امران الحاجة الى المادة في تقوم الوجود الخ
والى مخصوصة منه ايضا في انواعه فالسماع والحال داخل في قطع الالفي انما الشئ بقوله مع عدم تجرد الالفي استغنى الخ فان الظاهر من ان المعبر
في موضوع الطبيعي امران الاحتياج الى المادة مطلقا والمادة المخصوصة ايضا ولكن اجتماع الامرين في انواع الاجسام وتحقيق الالفي
فقط في الجسم الطبيعي بانه معتبر مطلقا واما موضوع الرياضي فلا يحتاج الى المادة في التصو مطلقا وفي الخارج الى مادة مخصوصة نوعية
بل توجد في جميع المواد وبغير الفرق بين الموضوعين بالكلية قوله فان الانسان مثلا الخ التمثيل للانسان الذي هو نوع موجود
الطبيعي اشارة الى ان الاحتياج الى المادة المخصوصة انما هو لانواعه لا مطلقا قوله والخطوة الخ وهي باقيا بمعنى القطب في التحريك
انما اشار الى الف وعرضه لا التفسير نفسه كما يفهم من حواشي السيد على الشرح القديم للتحديد والالهام بخلاف التفسير كما لا يخفى قوله هذا هو
التقسيم المشهور الخ في ما بين القوم وهو المفهوم من كلامهم كما مر شرح قوله وقد فرق الشيخ الالهي صاحب الاشراق الخ وهو ما بين
المقبول يرجع الى هذا الفرق ما ذكرناه من ان موضوع الحساب هو العدد ونفسه بخلاف الكثرة فانها موضوع من الامور العامة من الالهي

والفرق بين الكثرة المختصة والعدد قطاهم سواء كان الجزء الصدوري جزءا من العدد او لما بنا على الاول فكما لا يخفى واما على الثاني فلان العدد على هذا التقسيم انما
ليس هو نفس الوجودات المتكثرة بل هي با انها معرفة للعدد لا لاجتماعية فترق موضوعا للعلمين ولم يسموا بغيره ولا بد ما يروى على التقسيم المشهور فان
اختصاصه بالماضي في موضوع الحساب كما نفهم من بعض عبارات الشيخ وشبهه جماعة من المتأخرين بما لا يشعركم من مفصلا واما الفرق بين موضوع الحساب
والهندسة قطاهم كما ذكره عرض هذا الشيخ من الاختلاف على الفرق المشهور به عدم اندفاع الايراد بعدم الفرق بين مباحث الكثرة من الالهي و
مباحث الحساب من الرياضي وان موضوعهما جميعا العدد والفرق باعتباري متبعا بان العارض للمباديات من العدد موضوع الحساب لا ينفك
من حيث هو من العلم الكلي انما يتم لو كان البحث من العدد في حساب الخلية المذكورة وهو ممنوع كما يشهد به مباحث الضرب والتقسيم ^{التي هي}
والقول ان الموضوع للمبحث هو العارض للمادة وان لم يكن البحث هناك من جهة التفصيل من جهة التعميم بل هو في الوجود في المبحث هو
حال الموضوع واذ لم يكن العارض للمبحث هو الموضوع فلهذا لا بد من ان الموضوع لا ينفك عن العلم ان موضوعه العلم لا انحصر في ذلك بل يتركب من موضوعات
معدودة اخرى فصلنا ما من قبلنا فقلت لعدد ما هو عدد ومن انقسام الموجود بما هو موجود فيكون مندرجا تحت موضوع الالهي فيبحث عنه في الالهي
قلت العدد له اعتباران احدهما انه عدد وثانيهما انه موجود والبحث عنه بالاعتبار الاول من الرياضي بالاعتبار الثاني من الالهي ومن ثم
قبل موضوعات جميع العلوم الخيرية يبحث عنها في الفلسفة الاولى قوله فعلى هذا الفارق الحساب والهندسة باذكرة الخية هذا الشيخ لا بما ذكره الشيخ الصنف
الو على من سبينا من احجبيته الحاجة الى المادة في موضوع الحساب دون مبحث الكثرة طاريا وان يدل على انه لا يحصل الفرق على التقسيم المشهور
وانما يحصل تقسيم هذا الشيخ قد مر انه يحصل الفرق على المشهور ايضا لانه وان حصل الفرق على المشهور ولكنه لا يتم واما الفرق على ما قرره الشيخ قبل
تمامه كما عرفت مفصلا وما ذكرناه علمت ان الحساب داخل عند الشيخ المتبوتل في الرياضي ايضا كما كان كذلك على التقسيم المشهور لانه
جعله داخل في الالهي كما توهم الشرح في حواشي الهيئات الشفاء قوله فوجب بناء على المشهور الخ المراد من المشهور ان كان التقسيم المشهور
كما عرفت ما في بعض النسخ من لفظ التقسيم فلا يصح فان هذا التقسيم انما ذكره الشيخ المتبوتل بعد تعريف المشهور فكيف يتبين عليه ان كان
المراد منه ما اشتهر من كون العدد بطلا من مباحث الكثرة من قول الالهي كما يقتضيه بعض النسخ الذي فيه التقسيم فهو وان قيل لم يرد في ما
منظره ذلك النظر الدقيق حكيم كما به فان البحث في العلم الكلي عن الكثرة دون العدد بما هو عدد ومن ثم حصل الرئيس مباحث العدد من قولنا حيث
الكثرة في الهيئات الشفاء كما لا يخفى على من راجع اليه قوله دخل موضوع الحساب فيه الخ لم يخل صلا فانما اخترنا الشق الاول ولكن المراد
هو المخط على وجه الاحتياج بطلنا ان في الحد والوجود جميعا وظاهر انه لو وجد ذلك في العدد بما هو عدد فان الحكم بما هو حكم انما يؤخذ في المادة نعم قد
يعرض للمجرد باعتبار الكمية له بالعرض والمجاز لا الكلام لنا فيه فلا تغفل قوله فاما التقسيم المشهور الخ هذا كما عرفت نعم وجب عليه الشيخ
وجيبه قوله فانما يوجد الخ هذا الوجهين التقسيم ذكره الشيخ المتبوتل ايضا بعد ما ذكر الفرق في موضوع الحساب والهندسة على الوجه المذكور كما
يفهم من حواشي الشرح على الهيئات الشفاء حيث قال بعد نقل هذا الفرق ثم قال الاول ان تقسيم الخ ومرتبة من الوجود والوجود بما هو موجود
اي من غير ان يتخصص طبعيا او تقبيليا كما هو المتبوتل في موضوع الالهي وفيهم من كتبه وكتب الشيخ الى علي ابن سينا سألني الهيئات الشفاء والمحل
ان العلم لا يخلو اما ان يكون موضوعه الموجود من غير ان يتخصص التحصيل منه كونه الالهي والموجود المتخصص باحد اختصاصين الذي موضوعه

الحكم الطيب فهو الطبيعي والارضي موضوع الجسم الطبيعي وما يخرجه من اقسام الكم فهو الرياضي وذي صلح اوده تخصه بجزء التوفيق لا يدخل له في بيان الفرق
طارة وانه ان اراد من الوجود المضاد المتبادر يلزم اختصاص الالهي بغيره وان حمل على الوجود يلزم ان يكون القسم عين المقسم فان وضع
الحكمة ايضا الوجود مطلقا وذلك لا ما يخرجه السؤل الثاني ولا يلزم كون القسم عين المقسم فان الوجود منها ليس مطلقا بل لا يكون بقدر تناقضها
يدخل في وجوده من ذلك التخصيص كونه يلعبيا تعليميا المقسم علم الوجود بقدر تناقضه والوجود بالاختصاص بالتخصيص المذكور وما يخصه فخرقا
وجوده بالاجرة ما قد ذكرناه من كون هذا النوع من التقسيم ساما عن باير على المشهور من حصول التمييز بين الاقسام باجرحه وما قيل ان الوجود
بالاختصاص بالتخصيص النوعي يخرج الحساب لان موضوعه هذا التخصيص اعني الكم المنفصل فهو مقصور بالوجوب العقل كلفه عياضه
من الوجود مع انه بحيث عنه في الالهي فاعلمت اردنا بالنوع المتاصل الداخل تحت مقوله من المقولات بهما السيدان ما يندرجان تحت مقوله
تخلت براني الواجب مسلم واما في الحقل فمجازا ان يكون متدرجا تحت مقوله الجبر ونوعا متاما لما منه وان كان سيطاني في الخارج واذا في الوجود
ما ذكرناه قائل قوله موضوعها النفس الانسانية الخ اعلم انه قد اختلف في موضوع الحكمة العملية فتقبل موضوعها الاعمال والافعال وهو الظاهر
من التفسير المذكور للحكمة قبل موضوعها الاخلاق والمملكات قبل موضوعها النفس الناطقة لكن لا مطلقا بل من حيث اتصافها بالاخلاق و
المملكات واليه وسبب الشؤير وعليها ان الحكمة العملية ياخذها كيون بقدر تناقضها اختيارا داخل في وجوده وظاهر ان الاخلاق والمملكات
ولك النفس لا يدخل بقدر تناقضها اختيارا في وجودها اما النفس فظاهر واما الاخلاق والمملكات طائفة لا يوجد في الخارج بل في الهندس واثبت
تعلم ان النفس موجودة في الخارج فكذلك ما هو منته لما قام بهما ولو سلم فادعوا ان ما في الهندس لا يكون بقدر تناقض في وجوده من غير دليل
فلا يتقبله النفس وان لم يكن في وجودها بالمتاخر بقدر تناقضها اختيارا ولكن وجودها بهذه المثابة داخل تحت قدرتنا واختيارنا
كما لا يخفى ولكن مخالفة ما استقوا من التفسير لان على هذا التقدير التبعة قائل قوله في ايضا ثلثة اقسام الخ بحكم الاستقوال العقل فظاهر
احتمال القسم الآخر وقد مر الايام اليه قوله لان التدابير الخ فيه اشارة الى ان موضوع الحكمة العملية تلك التدابير والسياسات قوله لما ان
يختص بمصالح الشخص واحد الخ اقول هذا في ما ذكره من ان الحكمة لا يبحث عن الخبريات قلنا المتعقبات هي البحث عن الخبرية بما هو خبري
وعلى وجه خبري واما البحث عنه لانه لا يثبت على الوجه الكلي كما فيما نحن فيه فليس بمتنع اصلا قوله الاول الخ اي العلم بالتدبير المختص
واحد قوله بها يكون الانسان هذا غاية الغاية لما علمت ان غاية العلم العملي هو العمل وغاية العمل هذا فمن زاد فيه المصالح منها يرد عليه
انه يلزم على هذا ان لا يكون العقل عن الرزائل غاية لهذا العلم ولذلك لم يقيد الشئ بذلك بل ذكر البيان على النحو المذكور في الكتاب قوله
سبحي علم الاخلاق الخ كذا قال الشيخ في المنطق الشفاء وقد اطلق على هذا القسم حكمة خلقية ايضا في البيهقي الشفاء وتبعه الشارح المتأخر
بشرح حكمة الاشراق اطلق عليه تهذيب الاخلاق ولم يعرف ان هذه الاطلاقات الاخرة عليه بطريق التسمية كما ان الاطلاق الاول
كذلك اول الاصل قوله فالاول سبي حكمة من رتبة الخ يعني ان العلم المتعلق بالتدبير المتعلقة بنظام جماعة متشركته في المنزلة السبي حكمة
من رتبة قوله والثاني حكمة من رتبة الخ ففتح الميم منسوب الى المدينة والمدونة العلم المتعلق بالتدبير والسياسات المتعلقة بنظام الجماعة
متشركته في المدينة وقد نص الشيخ على ما ذهبنا كلام الشئ في منطق الشفاء حيث قال واما الفلسفة العملية فاما ان يتعلق بتعليم الاراد التي

يتنظم استعمالها المشاركة الانسانية العامة ويعرف بتدبير المدنية يسمى علم السياسة واما ان يكون ذلك التعلق بالمشاركة الانسانية الخاصة وفحصر
 بتدبير المنزل واما ان يكون ذلك التعلق بما يتنظم به حال الشخص الواحد في ركاه ونفسه يسمى علم الاخلاق انتهى وكل ذلك على الوجه الكلي لا وجه يخص بانتظام مدنية
 معينة او اواركك شخص معين فهو فان ذلك ليس من وظائف الحكمة الباشعة ان الكليات بل على الوجه الشامل للكل في البحث على الوجه الكلي انما الاقسام الثلاثة
 الاحد ما يخط كذا يتوزع في بادى الراس قوله من جملة ما رايته الخ الجاعل هو الشيخ في الحكمة المشترقة حيث قسم العلم الناس الى قسمين ما يتعلق بالملك
 والسلطة على وجه يعرف به انا بالسلطان مع شرعية ولا رعية حتى لا يقع الفساد فيما بينهم ويرتفع الانتظام الاسم وما يتعلق بالنبوة والشرعية ما يفيد
 للانسان في نظام ما يسكنهم على الوجه المأمور من الشارع قوله الاول علم السياسة الخ لافاد سياسة الملك وانتظامه على وجه عقل قوله الثاني
 علم النوايس الخ وهو جمع ناموس ويطلق تارة على الطريقة المستعملة في الميالى الماقيم بنزول الوحي وهو الشرعية وتارة على الملك المنان ان الجود
 في فوحيه حسنة العلم ناموسا ظاهر لان الامور المتعلقة بالبينة كما انها طريقة حسنة لا تصور ما هو احسن منها كملك ثابتة بالوحي المايسى والشرع الربى
 والايتا قض بين التمشيت التزيج فان من ثلث اوج احد القسمين في الآخر من رابع فقد ابرز قوله وقد دفع في الحكمة النظرية بمثل هذا الخ
 من التمشيت والتزيج للاقسام كما قد مر قوله الايتا قض الخ لجواز الانضمام والاندماج الاول فبادراج احد القسمين في الآخر للملازمة بينهما
 واما الثاني فلنظري الى تغييرها ولو باعتبارها والتناقض انما يكون لو كان ذلك بحسب الحقيقة قوله وهى اقسام الحكمة الاصلية الخ بالضم صفة الانسانية
 والمعنى ان ما ذكرناه وعدونه هى الاقسام الاصلية للحكمة وفيه اشارة الى ان لكل من تلك الاقسام فروع وهى غير محدودة منها المافوت
 الرياضى فقد عرفت واما الايمى فمن فروع علم الامانة احوال الحاد وعلم النبوة وعلم كيمياء الوحي الى غير ذلك واما الطبيعى فمن فروع علم الطب
 البياض عن احوال بدن الانسان باعتبار استعداد الصحة والمرض وعلم النجوم الذى تصد فيه الاستدلال من اوضاع الكواكب واشكالها
 ووقوعها في دج الروح على احوال هذا العالم وتجميعه وعلى الفطرة الذى يستدل فيه من الخلق وعلم تعبير الروا وعلم الطلسماء وعلم الكيمياء وعلم التنجيم
 كما صرح به الله في حاشى اليبىات لشفاور البحث ههنا انما يقع عن الاقسام الاصلية لا غير قوله احوال المنطق في الحكمة الخ اعلم انه قد اختلفت
 في ان المنطق من العلوم ام لا فمنهم من ذهب الى الاول ومنهم من ذهب الى الثانى والقبليون الى بانه علم اعتقلى فانى انه من الحكمة ام لا والذاهبون الى
 ان من الحكمة اعتقلى ان من الحكمة النظرية او من الحكمة العملية فمنهم من ذهب الى ان المنطق كيمياء العمل الدنى اعنى ترتيب المأمور للتادى الى الجملة
 او جعل الحكمة العملية من نظر الى ان موضوعه العقولات الثانية التى ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا والكانت متعلقة بكيفية العمل وجب في الحكمة
 النظرية وهو انما عند الشك ثم انه بعد الاتفاق على ان من اقسام الحكمة النظرية اختلاف آخر وهو انه على هذا التقدير بل هو مخرج في واحد
 من اقسامها الثلاثة المذكورة او قسم رابع والظاهر من المحاكمات هو الثانى حيث قال من جعل المنطق من اقسام الحكمة النظرية جعل
 اقسامها اربعة وقال الحكمة النظرية اما ان يكون مطلوبة للحصول سائر العلوم وهو المنطق او مطلوبة لذاتها وهو متقسم الى الاقسام الثلاثة المذكورة
 والظاهر من مقال الشيخ في الالهية اشتغاد اندراج المنطق في الحكمة النظرية تحت العلم الكلى حيث قال باحاصله ان العلم المنطوق موضوع
 العقولات التى يستدل بها الى المعاني العقلية الاولى من جهة كيمياء ما يتوصل بها من معلوم الى مجهول لا من جهة ما هى مقولة ولها الوجود العقل الذى توافقه
 باادة اصلا او خلق باادة غير جسمية انتهى وهو ظاهر فان موضوع المنطق هو ما لا يتغير الى المادة اصلا وان لم تكن البحث عنه من هذه الحثية

من حيث الاتصال فيكون من فروع العلم الاعلى وايضا قال في موضع آخر منه حين عدا قسم الحكيمية الى الالهية فقال العلوم الاخرى اما حقيقتها
 واما سياستها واما طبيعتها واما رايانيتها واما منطقيتها وليس في العلوم الحكيمية علم خارج من هذه القسمة انتهى وهو صريح في ان المنطق من اقسام
 الحكيمية وتعبئة الله في هذا المقام بقول بعد ما ظهر من هذا الكلام ان المنطق متحد الشيخ من جملة اقسام الحكيمية فيكون داخل في الحكيمية بالنظرية او
 من الظاهر انه ليس من اقسام الحكيمية العملية بناء على تعريفه وتقسيمه المذكورين وان كان متعلقا بكيفية عمل وغايته ايضا ليس نفس الالراء
 والعلم بل الاصابة في الفكر والحصنة عن الخطا ولا منافات من كون العلم نظريا بين كونه متعلقا بكيفية عمل كما لا يلزم منه بين كونه متعلقا
 بكيفية عمل وكونه علميا فالمنطق يشترك بباير العلوم النظرية في الموضوع المشترك ونحو الفهم في الغاية وموافق العالم العملية في الغاية المشتركة وهي
 فضل العمل سواء كان ذوقيا او خارجيا ونحو الفهم في الموضوع لان موضوعها بالاعمال والافعال التي بقدرتها واختيارها من حيث هي ككسب
 وموضوعات المنطق المعقولات الثانية التي ليست بقدرتها واختيارها انتهى وقد بينه كون المعقولات مطلقا مما لا يكون بقدرتها على
 في وجوده بل اذا كانت حقيقتها واما اذا كانت اعتبارية فلام قال الشرفي تلك الحواشي ومن رام ادخاله في العمليات فعليه ان يغير من شأن
 تقسيم العلم الى العلمي والعملية وتعرف القسمين بان يجعلها باعتبار الغاية لا باعتبار الموضوع فيقول الحكيمية النظرية ما غايتها حصول علم و
 راي الحكيمية العملية ما غايتها حصول عمل وكيفية عمل لكن لا حسن والاولى ان يكون تمايز العلوم باعتبار تمايز الموضوعات لان الموضوعات
 اجزاء العلوم والعامة خارجة عنها ولا شك ان التقسيم والتعريف باعتبار الجزء اولى منه باعتبار الخارج ولعله اليه اشار بقوله كما فعل الشيخ
 الرئيس ولكن ادراج المنطق في الحكيمية انما يصح اذا غم الموجد الذي جعل موضوعها من ان يكون على وجه الاكتفاء ولا واما اذا خصص بالايكون
 الا فلا دال في هذا اشار الشيخ في المنطق الشفا حيث قال فمن يكون الفلسفة عنده متشاكل للبحث عن الاشياء ومن حيث هي موجودة و
 منقسمة الى الوجودين المذكورين فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة من حيث هو نافع في ذلك فيكون عنده الذي بالفلسفة ومن كان
 الفلسفة عنده متشاكله لكل تحت نظري ومن كل وجه يكون هذا ايضا عنده جزءا من الفلسفة والاسرار اجزاء الفلسفة انتهى ثم قال الشافعي
 التي تجري في مثل هذه السلفى من الباطل ومن الفضول اما من الباطل فلانه لا ينافي بين القولين فان كل واحد منهما يعني بالفلسفة
 معنى اخر واما من الفضول فلان الشافعي مثال هذه الاشياء ليس بما يجدي شيئا انتهى قوله كيف ولو اقتصرت الخ لما كان المنطق على
 طور من تراوqid الايمان في تعريف الحكيمية وجعل موضوعها الموجودات الغنية خارجا عن الحكيمية ضرورة ان موضوع المعقولات الثانية
 التي هي الموجودات الدنيوية امدان بينه على ان هذا التحصيل لا ينبغي ان يفعل به فانه كما يخرج المنطق عن الحكيمية لك مباحث الالاء
 العامة الباشعة عن الموجودات الدنيوية عنهما ايضا مع انها من فنون الالاء التي قوله وما اجيب عن الخ اي عن النقص بقاسم الوجود
 بان هذه الامور وان رقت في الظاهر موضوعات لفن الامور العامة ولكنها في الحقيقة احوال الموجودات الخارجية والمسائل ارجحة الى ان
 الموجود الخارجي موجود ووجوده لا يرد الى غير ذلك بخلاف المنطق فان موضوعه الموجود الذي لا يشبهه فاقترقا قوله فلا يخلو من تكلف
 مستغنى عنه الخ وجه التكلف ظاهر فان تقسيمهم موضوع العلم الالائي الى ما لا يفارق المادة وهو الاله والى ما يفارقها لكن لا على وجه
 الا فحقا تقاسيم الوجود يدل على ان الامور العامة موضوعات لفن ضرورة ان هذا التقسيم باعتبار الموضوع كما يشهد به كلام الشيخ وغيره

من الحكماء وكيف فان جميع ما ذكره فيما يرجح الى كون هذه الامور موضوعات لغرضها وما يذكر في انهما لو احتكما فانصرف عن الظاهر
تكلّف صريح مع عدم الاحتياج اليه فانه اى ضرورة الى التخصيص بالموجود الحي حتى يحتاج الى امتثال هذه التكاليف بل نفهم موضوع
الحكمة هو الصواب وايضا فان محمول المسئلة لا يقع ما يكون نظريا يستفاد من الدليل او بهما خفيا يحتاج الى التبيين ولا شبهة في ان كون
الاشياء الخارجية موجودة او ممكنة او علة او معلول ليس من القسمين فحبل هذه الامور موضوعات اولى والمقيد بزيادة الوجود وان كان
نظريا يطلب بالبرهان ولكنه يشكك على امرين احدهما كون الاشياء موجودة والاخر كون وجودها ايدا عليها ومن الظاهر ان الاول
يربي لا يصلح للبحث والثاني وان كان نظريا ولكن موضوع الوجود وهو من الامور العامة في موضوعات لغرضها لا محمولات وجعل الوجود
الماخوذ من حيثية الزيادة محمول المسئلة محال لا يجدي نفعا فانه يرجح الى جعل الوجود موضوعا للزيادة بالتحقيقة وهو لا يفيده فنعين ان الامور
العامة مومنة لغرضها لا محمولات والجواب بهذه النور كيك لا ينبغي ان تلتفت اليه قوله ركنا في جعلها مشتقا ودون المبادئ الخ
يزا فاذ سبب المحقق الدواني في حواشي شرح التجريد والحق انه تكلّف مستغنى عنه فان المشتقا والمبادئ كليهما من الامور العامة و
البحث كما يصح عن المشتقا لك عن المبادئ فما معنى التصريح عن المشتقا من هذه الكلام الالهياء الى الجواب من نقص المذكور بان
المبادئ ليست من الامور العامة وانما هي المشتقا وهي من الامور الاعتبارية التي لا يصلح لان يكون موضوعات للبحث فيكون
محمولا لا في نفسها والرد عليه بان تكلّف مستغنى عنه ولو سلم فالتقابل بهذا التقاير بين المشتق والمبدء عنه بالاعتبار فيهما بيان في عدم
صلوح الموضوعية في فائدة التخصيص وقد يقال في توجيه الجواب ان الامور العامة هي المشتقا وهي من الموجودات العينية فلا تعجز
بها واذ محال معنى له فالاشتقا منه مومات اعتبارية لا معنى لوجودها في الخارج دون المبادئ واذن فال توجيه ما ذكرناه و
فقول الله اولا لفرق بين الموجود الخ اشارته الى ان لا شبه للفرق بين المشتق والمبدء في كونها موضوعات للبحث في الامور العامة
وعدم الوجود في الخارج فالفرق لوجود واحد في الخارج دون الاخر او كان احدهما خاصا للموضوعية دون الاخر كما لا معنى له و
اذن فالتحقيق ان الامور العامة هي المبادئ ودون المشتقا اذ لم ير فيها سوى المفهوم الاشتقاقي في شئ وهو لا اعتبارية لا يصلح لان
يجت عن فنون الحكمه بل في العلوم الاولية واذن فالقائل للبحث هي المبادئ ودون المشتقا وقد رما على ذلك في بعض تعليقاتنا
ان شئت فارجع اليه ومنها هذه القدر كفاية وقد قيل في الجواب بالفرق بين الامور العامة والمقولات الثانية بان الاولى
منشأ من سائر الموجودات الخارج عن الحكمة على قول من راد قيد الايمان دون الامور العامة وهو مردود
من جهتين احدهما سبب كون جميع الامور العامة لك الاثر في ان الوجود المطلق منها مع ان منشأ اتراعه موجود في الذهن وثانها
منع ان موضوع المنطق ليس لك فان منشأ اتراع المقول الثاني قد يكون موجودا في الخارج ويلزم ان يدخل في الحكمة مع اخذ
قيما الايمان في موضوعها ايضا وهو خلاف الاجماع وبالحكمة ان اراد ان سائر الامور منشأ اتراعها في الخارج فهو محمول
مازوان اراد ان بعضها لك فسلم لكن جنيد الفرق بينها وبين المقولات الثانية ثم فان بعض المقولات الثانية ايضا لك
فالحق ان عند من حذف قيد الايمان من تعريف الحكمة المنطق داخل فيها ولا يخرج كونه آلة للعلوم الاخر عن ان يكون

علماء براسه واذن فاما ان يكون من العملية او النظرية او قسم آخر والاول ظاهر البطلان فان موضوعه ليس من الامور التي يكون بقده تناقض
مدخل في وجوده والثاني هو المختار عند الشن المحتمل ان يكون مقصداً الجامعاً من سائر النشئة المذكورة كما هو الظن من المحاكمات
او مندرجاتها الالهي وفعاله والظاهر من الثاني لما عرفت وعلى الثاني فيكون القسمة هكذا الحكمه اما ان يكون الزمناً او الاول
المنطوق والثاني اما المنطوق على التقادير فهو علم من علمه كونه المنطوق علماً فقد جاء مستقراً في كنهه كما نضر عليه الشئ في الشفاء والحيث
كما منها في اوائل الفصول وحيث عرفت ان العلم ان الامور العاتية لم تختص في الشفاء مع ذلك هي موضوعات متوهمها والا لما سبب
ذكرها في الفصلان كما لا يخفى قوله كونه علماً ايها الشيخ بولجبال التساب العلوم الاخر فلا بد من ان يتقدم على ما هو آله ووسيلة اليه
حتى يتمكن من سببه كسبها بهما وتحصيلها كونه مقتضى او العلم الاول الخ من سائر طرقه فان سلك في التعليم الاول بتقديم مباحث الطبيعى على الاخرى
لاجل ما ذكره الشيخ بعينه قوله لان الشريعة المحصية في التوراة هي جميعها ان الحكمه لا تختص بجهة دون لئلا يتركها لا يتغير تغيير المملوك
الاداء والاعمال على الشرع فانها متغيرة بتغيرها فكيف تستقيم مباحث الحكمه وثانها انه لو كفى هذا القدر للمعارض لكفى علم الكلام بالمعارض
عن مباحث الالهي والطبيعى ايضا وكتب الشيخ للمعارض عن بدوئها لانا قد قضت الوطر عنهما بأكمل وجه والجواب ان الحكمه
وان سلمنا انها لا تتغير فاما لو كان القول على الشرع غير متغيره تمامها ايضا ولا يتغير بعضها الا بحسب اختلاف اللات والاعمال ولو اتفق وجود آدم يوم
القيامة لما اختلف شئ من الشرع اصلاً والكتب المدونة في الاحكام الشرعية قد قضت الوطر عن مباحث الحكمه العملية البته ولكن
كتب الشيخ لا يقتض الوطر عرج من الكتب الاخره وكذا كتب الكلام لا يقتض الوطر عن مباحث الالهي والطبيعى ولو سلم فالاهتمام ببيان هذين
العلمين يقتضى تدوينهما والى كتب فيه ومع ذلك قواعدهما عقلية وسو الخ العقول والنفوس متزايد يوازيها فيكون الترتيب
في كل عصر للقاعدة الجديدة ما قال بعضهم باوجه المعارض عن الحكمه العملية من انها لا يفيد كثير فائدة في الاخرة فان كان المراد منها انها
لا يفيد عند اهل الشرع فهو كما تراه لا يصلح علة للمعارض فان فائدة الحكمه اعني تحصيل الملكات النافعة والاخلاق الحميدة في الدار
الدينامية التنازل النفس بتعلقها في دار الآخرة صالحة البته وان اراد عدم الفائدة مطلقاً فهو لا معنى له وايضاً فالطبيعى لعدم فائدة بني
الآخرة او لا بالاعراض على الان في انما دون الطبيعى لا يتنازل كثير من مسائل الالهي عليه فاعلم قوله ولربان كون الخ وقديماً
عن هذا الرد ان هذه الامور وان لم يكن اختراعية محقة ولكن محاوية الوهم والتخيل فيها كثيرة وما يستوجبان غلط العقل وهو
الصلح علة للمعارض فافلت ان الطبيعى ايضا ينبغي كثير من مسائله ككتابي الابداء والبطال الخلاء والنبات وجو المياد والتمتع
لقوة القوة المحبسية على تحركات غير متناهيته على الامور الموهومة فليعرض عنه ايضا قلت للقوة الوهمية في الرياضى دخل
انتم ما في الطبيعى وهذا القدر كفى وعلته هذا معنى ما قيل ان ممارسة الرياضى والاشتغال به تورث ملكة التخيل المباح للمتعقلات الحاصلة
من ممارسة العلمين الآخرين ولا شك ان ما يحصل بملكة التعقل ادنى بالبحث عما يحصل بملكة التخيل واحصرى بان يذكر
كما ان الثاني بناسب تركه قوله لا يوجب كونها غير متحققة في نفس الامر الخ اى نفس ذواتها بل اختراع مخترع وليس عامل
وهذا ظاهر ولكن التحقيق في نفس الامر لا يوجب البحث ايضا سيما اذا كانت قوة الوهم والتخيل المعارضين للعقل ما كتمت بها

بل يصلح غاية لما عارض قوله وايضا لا يقتضيه نقض الحجج لانهم عادة ارادوا منه ان ارادوا لا يوجب الرقض كلياً فسلم لانه لا ينافي عدم المذكور في
 هذا الكتاب نظر الى ما فيه من تقوية الوهم وان ارادوا لا يوجب الرقض في هذا الكتاب فهو ممنوع فان الظاهر المصنفين تحلفه فربما يستغنى
 ينظر الى قايده العالم بحسب غرضه وبما ينظر الى مضارته فيترك ولان الناس في المشتبهات سبب قوله كذلك توجد بالحركة ايضا الحجج لا يمكن ان يكون
 من هذه العجائز ان تعرض الشيخ ببيان ان هذه الامور كما يوجد في الجسم في الخارج بالقطع كك توجب في الخارج بالحركة ايضا فان
 وجود الدائرة بالحركة في الخارج ممنوع فان بحسب كل نقطة يفرغ في الجسم المتحرك يمكن فرض وادارة متغايرة واذا انقطعت حركتها بغيره
 فلك الدوائر المشتهرة بحسبها فاما ان يوجد الكل مع عدم تباينها فغير ممحوسر بالانتهائية ليعين حاصرين وهما الدائرتان المغمورتان
 عند القطبين مثلاً فم انهما موجودة في الخارج باعتبار وجود منشأ واستراهما اعني الجسم المتحرك فيه والحركة الوهمي مقترنة الى فرض الدوائر
 والنقطة الزاوية لها في الكرة قطع القول بوجودها عند الحركة في الخارج لاحال ذلك لانها في الواقع كك فلا تعقل قوله على ما ذكره
 بطليموس في صدر كتاب المجسطي الحجج اما الاعانة على الاله فلا اختصاصه بالاعانة على تصور العقل المجرد عن الحركة وسائر الامور المادية لكونها
 متعلقاً بالموجودات المتحركة ويحرك وانما على نظام من غير تغييرها على الطبيعة فلهذا الحركة العقلية بكونها عن الوسط او الى الوسط على الوسط على
 الاجسام من قبول الفساد والاقبول وسائر الافعال والانفعالات وانما على الخلق فلان ادراك ثبات الحلال وحسن الترتيب والاعتدال
 والخلق عملاً احتاج اليه من تلك الاجرام ليعتقد ان هذه الامور يصير ذلك مبداً وعادة او خلق هذا الكلام في المجسطي قوله بل انقطعت
 الحجج هنا حتى فان الحكم لا بد له من معرفة هذا العلم الشريف الدال على صلاحه ومبدأ الاشياء ومبدأها ولذلك من لم يعرفها انما لم
 ربه الحكم عليه وانما ذكره في كل كتاب الفلسفة فلا يجب ايضا بل قد يكون الغرض الاسم النظر في علم دون علم فتدون الكتاب
 فيه دون آخر ثم المقتدون ينتهزون في هذا الاقتصار على توجيهات تحجينة محضه سواء كانت تامة او لا والاه في ذلك سهل فلان
 فما يعيشون ناهب قولها الطبيعي فلو جوه الحجج لا شبهة في ان الوجود المذكورة في فضيلة كل من العلمين اقناعية محضه وان كان
 بعضها اقوى من بعض فالقوة من وجود فضيلة الطبيعي هو الثالث منها فان الدلائل المذكورة في العلم الطبيعي متبعية بعضها
 فيها علم انما يعطى العلم والدلائل المذكورة في رياضيات يعطى الان والذات يعطى العلم افضل مما يعطى الان ضرورة ان العلم الحاصل
 للشئ بالذات الالهى اقوى من الحاصل بالذات الالهى فان الشك في الاول انما ينبغي من جهة المعلومية دون العلة ومعرفة الشئ
 بالذات اقوى فان العلة المقتضية على المعلول معين دون المعلول المعين فانه يدل على علة ما من وجود فضيلة الزمان هو
 الرابع المذكورة بقوله ومنها قلنا التشعشع الحجج قال بطليموس في اوائل المجسطي ان مباحث الالهى والطبيعية ادراكها انما هو
 من جهة ما هو اشبه واحسن اى بالامر الالهي وبحسب الفطن اما الالهى فلانه باحث عن غير المحسوسات التي لا يعرفونها
 تصور التعديق بها واما الطبيعي فلانه ثبت الغاير فغداً حالها ولذلك لم يبرج اتفاق الحكماء فيها واما التعليم فهو ثابت
 بالبراهين العددية والهندسية التي لا شك فيها وانت تعلم ان ما ذكره بقوله واما الالهى انما يتم لو اشترط في حصول العلم للثبوتية
 الموضوع بالكنه هو موم بل المتصور بوجه ما كاف كيف فانه لو اشترط في التعديق تصوره بالكنه يلزم ان لا يحصل تصديق على اصله

فان بالعلم كنهه علم حاله متينا لا على سبيل الظن واستلزامه التصور في العقيدة العقلية دون الظن في الحكم بغيره وما ذكره قوله واما الطبيعي الخ فهو القدر
 الثاني ثم ثبت ان التغيير لا يثبت لا على علم حاله لا يثبت وهو كمن كان السطح والخطوط القائمة بالعلم ايضا فثبت ان ما يبحث من احوالها في
 الهندسة غير حقيقة واذا لم يثبت ان النظر الصحيح بقدر العقيدة في كل من العلوم الثلاثة وان كان ذلك في العلم بالاعلى والادنى اقل منه في الاوسط
 لم يثبت العلم العقل في الشبهات كثيرة مشاكلة للباطل في الالهييات جدا ولذلك وقع الاختلاف في ما بين الحكماء في مسائل العلمين كثير حتى
 لا يرجع في ما بين اهل زمان عليهما معلنة بما حتى قول الطليسيوس لم يرجع اتفاق الحكماء فيها وبذلك القدر كفي بقضية هذا العلم قائل قوله الخ
 ان الطبيعي يشغل على علم النفس الخ هذا انما يتم لو كانت هذه المسئلة من الطبيعي والام في صعب كيف فان النفس من الامور الخارجة عن
 قدرتنا الغير المتناهية الى المادة اصلا لبقا وبما بعد فاما فيكون من الالهي الا ان البحث عن الانسان الذي هو من انواع الجسم لما كان
 من الطبيعي والنفس خبره لم يثبت عنده يرجع الى بحث عن خبره نوع موضوع العلم كما ذكرناه ومن ثمة انشغلت الاراذلة كما في الاشارة
 اليه قوله النفس هي العادة المسماة بالاولى من العدد وحتى تعدد الاشياء والثاني من الساتة بمعنى تسخير المقادير فعلم الحساب المسماة
 من فنون الرياضيات كانا محتملان من النفس فكان الرياضي محلول الطبيعي وقد اخذ ذلك من كلام الشيخ في تعليقات حيث قال
 ان العدد والمسماة منها بالتوجد في النفس وهو سكون العادة والماسح منها بالتوجد في الشيء وهو المعدود والمسماة بالمتحرك ان
 يقع عليه اسم الحكماء الخ كما روي ان سبطان زمان جالينوس لما اراد ان تلقية بالفيلسوف اعني الحكماء الكامل طعن اقرانه بانهم
 في مسئلة النفس التي هي من امهات المسائل فكيف يكون فيلسوفا قوله لود بل في احصاء اشغال الخ لا كلام في فضائل الموجودات في نفس
 هذا العلم فانها غير عدية البتة واما ما وجب تفصيله على العلمين الباقين فليس الا ما يفيد الظن والتحسين فقط كما لا يخفى هذا قوله
 واما ما ذكره الشيخ الاشارة الخ اعلم ان هذا الشيخ له غلغلة في علمي الالهي والطبيعي وعدم اشتغال بالفنون الرياضية ذكره في مقام الاعتراف
 حتى لبعض كتبه ان يدر في العلمين شرف العلوم يكون معلوما انها اشرف كان الاشتغال بهما ابرهم من الاشتغال بالفنون الرياضية
 التي هي ادون مرتبة منها ولا كان من عادتهم في سابق الزمان ان يشغلوا الصبيان بهذا الكلام لا يدل على مقصود لية هذا العلم من
 الطبيعي ايضا وانما يدل على مقصود لية من الالهي ولا كلام لنا في شرافة الالهي من العلمين الاخرين واما الكلام بهما في ما بين يدين
 العلمين قوله مطلقا الخ اي بجميع اجزائه والمعنى ان هذا الكلام يدل على ان الرياضي بجميع اجزائه مشغول عن الالهي بجميع
 الوجوه حتى يرد انه ياتي بالفهم من الوجه الثالث من وجه تفصيل الرياضي من تفصيله على الالهي بعض الوجوه ايضا مع ذلك فغاية
 بالفهم من الثالث كون مباحث الرياضي الطغف واصف من الامور المكدرة الجسمانية لا من الامور المعنوية البرهانية فلهذا الماد
 علم الفهم منه تفصيله على الالهي اصلا فم فهم من كلام الطليسيوس النقول انما التفصيل واذا ن فلو قيل بما فاته لما في الوجه الرابع لكنا
 له وجه فانهم ولا نقط قوله وكون الصبيان الخ هذا ظاهر فان اشتغال الصبيان به لا تجعله ادون العلوم كما انه علم هذا الشيخ بل
 ذلك لقوة التحصيل فيهم وهو المعين في هذا العلم قوله لمن سبقت الخ من الشارحين بهذا الكتاب فانهم اقتصر على شرح
 القسمين الاخيرين فقط اما بعدهم وجد انهم القسم الاول او بعدهم الاعتدالية او غير ذلك والشم واقفهم على ذلك والعذر العذر

قوله التي هي احد اقسام الحكمة النظرية التي في هذا اشارة الى ان المراد هي مباحث الحكمة الطبيعية كما ان المراد في قوله القسم الثالث في
الامسيات مباحث الحكمة الالهية لطابق النظر ان ذلك ان الكلام هنا في قسمي الحكمة فيرد مباحثها للمباحث الاجسام الطبيعية كما فعل بعض الشراح
فانه وان يرجع الى المقدم بعد التأويل ولكن العمل عليه اذا امكن بدون ما هو ادلى قوله وموضوعها الجسم الطبيعي الخ اعلم انك قد عرفت من
فراير ان ان موضوع العلم ما يبحث في العلم باعم اعراضه الالهية او اعراض انواعه او اعراضه الذاتية او انواعها فافهم ان موضوع
العلم ما يبحث عن اعراضه الذاتية اما اول ما ذكرنا او ينسب على التفرق بين موضوع العلم وموضوع المسئلة كما يفهم من كلام المحقق القدوس
في حاشي التمهيد ان العلوم منها كلية وهو ما يكون موضوعه اعم الموضوعات كالوجود وما هو موضوعه ولا الهى فانه لا موضوع اعم منه فيكون
سائر العلوم تحت هذا العلم ومنها جزئية وهي لا يكون موضوعها بهذه الشبان بل من الموجودات الخاصة بالطبيعية والرياضية والخطية وسائر
العلوم الجزئية لك واذن فاعلم ان ما يبحث عنه في الحكمة الطبيعية التي من العلوم الجزئية الباشعة بحث في موضوعه وهو الجسم الطبيعي
لكن لا مقابل من حيث اشتماله على قوة التغير او مبدؤ وهي الطبيعية ومن حيث اشتماله على قبول الحركة والسكون على الاختلاف الواقع في التغير
عن الحقيقة من رئيس القوم ومن تبعه فانه قال في النجاة موضوع الجسم الطبيعي الاجسام الموجودة بما هي واقعة في التغير وبما هي موضوعه
اشياء الحركات والسكونيات واقصر في اوائل طبيعيات الشفاء على الاول فقط حيث قال موضوعه الجسم المحسوس بما هو واقع في التغير
واقصر في بيان الشفاء على الثاني فقط حيث قال في موضع منه موضوع العلم الطبيعي هو الجسم جسمه يتحرك ويسكن والبحث فيه عن
العوارض اللاحقة له من هذه الحقيقة وفي موضع آخر حيث ذكر ان موضوع العلمين قد يكون شيئا واحدا من جبهتين مختلفتين قال مثل
ان جسم العالم اوجرم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي بشرط وذلك بشرط هو ان له مبدء وحركة وسكون
بالذات وينظر فيه المنجم بشرط وذلك الشرطان له كما ذكروا وانما وان اشتركا في البحث عن كرتب ذلك الجسم فلهذا يجعل الظهور من جهة ما هو كرم والحوادث
يبحث الكرم وذلك يجعل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بشرطية مبدء وحركته وسكونه على هئية انتهى كلامه فبارك في التفسير عن الحقيقة
في موضوع الطبيعية مختلفة وعبارة الشرح على ان يحمل على الوجوده كلها لان قوله قوة التغير يحتمل ان يراد من القوة مبدء التغير في الغير
ويكون المعنى ما يوشى في التغير ويكون مبدء التغير يرجع الى ما قال الشيخ هو ان له مبدء وحركته وسكون بالذات والى ما قال من جهة ما هو
ذو طبيعة بشرطية الخ وعلى هذا فافهم من الحركة في كلام الشيخ مطلق التغير والسكون ما يقابل على المجاز وهذا الاطلاق شائع فيما بينهم بوجه
بهذا المعنى قالوا البارى تعالى انه ساكن وانما فاقبلت على هذا فخرج كلام الشرح الى التفسير الاول من هذين الصيغ البتة واما الرجوع الى
التفسير الثاني منها اعني قوله ما هو ذو طبيعة فلا كيف فان الشيخ قد يطلق الطبيعة على ما يعم القوة الشاعرة وغيره لا على القوة الغير الشاعرة
التي هي مبدء التغير عند من قبلت به ان الشيخ يطلق الطبيعة على المعنى الاعم ايضا كما يطلقها على الاخص ولكن مبدء التغير قوة
التغير عند من واحد كما يشهد اليه ما قال الشرح في فصل الصورة النوعية والايضا في اطلاقها على المعنى الاخص ايضا يحتمل ان يراد
من القوة الاستعداد والمعنى ان موضوع الطبيعة الجسم بما انه يستعد للتغير ويشتمل عليه وظاهر ان الاستعداد لا يتم الا بالمادة
فخرج الى ان موضوع الجسم بما هو ذو مادة وبذلك هذا معنى قول الشيخ في النجاة بما هو واقع في التغير فان حقيقة المادية والطبيعة والوجود

في التغير متساوية لا تتغير من الطبيعة عند تغير الجسم المادي وهذا الواقع في التغير ايضا من خواصه ومن ثمة قالوا ان المتغيرات من المادة ولو احتكما
لاشأن في التغير والتبدل فيها وانما هي على الثبات المحض والبحث عن القوة بهذا المعنى في قولهم الفلك قابل للحركة المستديرة وان كان بخلافه
التغير الخاص اعني الحركة ولكن ليس هو جثا ثابته هو قيد الموضوع فانه استبعاد التغير مطلقا سواء كان في ضمن الحركة او غير ذلك والبحث عن الحركة والسكون
وان وقع في هذا العلم فهو ياتي في كونها قيد الموضوع ولكن ما هو القيد ليس بالحركة والسكون معناه الحقيقة بل بالمعنى المجازي اعني التغير مطلقا
كما عرفت ولم يحدث عنه في مسائل هذا العلم اصلا فالتفت اذا كانت حقيقة التغير او قوة معتبرة في موضوع هذا العلم فليكن محمولات
مسائلها بالعرض الجسم بهذه الحقيقة كما يشك اليه قول الشيخ والبحث فيه عن العوارض اللاحقة له من هذه الحقيقة مع انه قد يحدث في هذا العلم
عن امور كالشكل الطبيعي والتشابه في ذلك مما لا ينظر في عروضة الى جهة قوة التغير وغيره من الجهات المذكورة بالعبارات المختلفة الا ترى
ان الشكل يمكن ان يعرض للبعد المجرد على تقدير وجوده من طبعه لا من خارج قلت لا تشبه في عروضة هذه الامور للجسم بما هو باق
ومطلق الشكل وان مع عروضة للبعد المجرد ولكن عروضة الشكل الطبعي له في معرض المنع واذن مورد العبارة كلها واحد وان عليه
جميع الشيخ في بعضها القيد بن وتكره في بعض آخر لاحد مما قلنا لم يكن المورد واحد ولم يكن احدهما سائلا لاخره بل من اما الاستدراك في
بعض العبارات او نقصان البعض والكل بعيد من المثال بل عروضة التبيين على ان المعبر في موضوع الطبعي قيد واحد هو تبيين الاقتران
بالمادة وتغيرها بمادة بالتغير وتارة بقوة وتارة بمادة بالحركة والسكون وتارة بمادة بها فان هذه الامور من لوازم المادة ولو احتكما
وتارة يجمع بين اللزوم والمزوم اشارة الى هذه الاتحاد في المورد فجملة العرض للجسم بهذه الحقيقة يحدث عنه في هذا العلم لا غير سواء كان
من الاعراض والواجب الذاتية للجسم من تلك الجهة كقولنا كل جسم فله شكل او غير طبعي او تشابه الى غير ذلك اول نوع منه كقولنا الثاني
حار يابس او غير ذلك او في كقولنا الحركة يكون في مقولات اربع اول نوع من العرض الذاتي كما في قولنا الحركة الطبيعية كقوله انزلت قريبا
ازدادت سرعة الى غير ذلك مما يرجع البحث فيه الى موضوع العلم وانما يبقى الاشتباه بعد في مباحث النفس فانها يحدث عنها في الطبعي
مع انه ليست داخلية في هذا القسم المذكورة ضرورة انها ليست من عوارض الجسم ولا من انواعه وقد علمت فيما مضى بالقييد فقولنا
المحقق الطوسي قال في شرح الاشارات ان موضوع المسئلة كما تقع نوع موضوع العلم كذلك جزؤه ايضا كما يقع الصورة كالتشابه
والنفس لا تشبه في انها جزء الانسان فيجوز البحث عنها في هذا العلم وما قيل ان هذا في الجزء القاييم بالجسم كما يدل عليه التمثيل لا مطلقا
حتى يصح وقوع النفس موضوع المسئلة كالصورة ومع ذلك كونها جزءا للانسان ايضا ممنوع ولا يصح حمل الجسم عليها بوجه ما هو مما
يأباه العقل السليم فليس بشئ فان اقتضاء التمثيل للتخصيص ممنوع والحكم الكلي بصحة وقوع جزء النوع محمول المسئلة يصح وقوع النفس
موضوعا لها ايضا والكاريزتها للانسان بامتياز حمل الجسم عليها فحش فان صحة حملها هو في الجزء الذهنية المحمولة لا الخارجية والنفس
على تقدير كونها جزء الانسان جزء في الخارج ومع ذلك فان النفس على هذا التقدير يكون كمال النوع الانساني وعرضا ذاتيا للجسم
الطبعي كما قال الشيخ في بيان الشك بعد ما ذكر ان السبب الصور في الحيوان هو النفس والمادة من الاركان والاخلاط والاعضا
وانما السبب الصور في ما هو صورة للجسم الطبيعي وكما ان له سببه الخاص الكمال الذي بحضرة وجود الكمال هو يمكن حصوله من سائر

كاشية وفاسدة وجعل لا متخذ من نفس وبدن حتى يكون من شأنه ان يقي نفسه السعادة وبذلك الكمال من خواص الجسم الطبيعي الذي لا يمكن
 ان يوجد في غير ذاتي وهو سر في ان النفس كما انما جاز النوع الجسم ومقوم حقيقة بافضل كما هو شأن الجبر والصورة ومن ثم جعل مبدأ
 للمفصل كذلك من العوارض الذاتية المختصة بالجسم الطبيعي فيكون البحث عنها في هذا العلم بهذا الاعتبار ايضا ولا يمكن القول انها
 انما يكون من شكلة الطبيعي لو كانت من خواص الجسم الطبيعي بالحيثية المذكورة ولم نفهم ذلك من كلام الشيخ اصلا لان من تاس فيها
 قلناه عن الشيخ عليه السلام ان النفس هي مثال النوع الانساني والصورة المحصلة بهذا النوع المتعلق بالمادة التي هي الجسم المخصوص
 ولتعلق التبر والتصرف يكون من خواص الجسم الطبيعي بما هو ذواته وطبيعته البتة وهذا القدر يصح البحث عنها في هذا العلم وهو الموط
 في انقضاء حداد الوصية والحمد لله رب العالمين ثم المفهوم من حاشية السيد على شرح المطالع وغيره من المحققين ان الاعراض
 الذاتية لا بد ان يكون محمولة على الموضوع بالمواطاة لا بما تقع محمولات المسائل والمعتبر فيها هو هذا المحل ومن ثم يؤولون المبادئ الأولية
 في الامثلة المشتقات ولكن الظاهر من كلام الشيخ في التفات حيث قال في اذيل البليات اجد ذكر الموضوع والقيود المعتبرة وان
 البحث فيه عن الاعراض العارضة له بهذه الجهة وهي الاعراض التي ليس ذاتية وهي اللواحق التي يلحقه بما هو موضوعا كما ان الاعراض
 او مشتقة منها ان المعتبر هو المحل والالتماع عند الصور من الاعراض الذاتية ومثال الاول قولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ
 فمبدأ النيل هي الصورة وهي الكائن خيرا مقبولا لما هي صورة لكنها من لواحق الجسم الطبيعي واعراضه الذاتية وكونها اخضر
 منه لا تنفع كونها عرضا ذاتيا فان المنافي هو العارض لا المراض لا العارض الاخص ومثال الثاني ما قدم ومثال الثالث
 اغنى المشتق اما عن الصورة كقولنا الجسم الواحد للجهات يجب ان يكون فلكيا واما عن الاعراض كقولنا كل فلك متحرك بالاسطر
 والاراد من الاشتقاق المعنى الاعم من الاشتقاق النحوي وبالودي موداه فلا يتوهم ان الاشتقاق بينهما ممنوع ثم ان المشتقة
 المقسمة في موضوع الطبيعي بل في سائر موضوعات العلوم لا يكون عليه للحقوق الاعراض الذاتية لها ملائمة الموضوعات في انفسها
 بل على المشتقات او قيود المعروفة في نظر الباحث ولذلك لا بد من ان يلحظ اليها حين البحث فلا زيادة في التحقيق في بعض تعليقاتنا
 قوله وعرفه انما اثره في اللفظ واللفظ وحده او رسمه اياها الى ان هذا التحريف لم يحصل بعد ان جعل الجسم اورسم وكلامهم
 مضطرب في ذلك وذهب شراح المقاصد الى ان الظاهر انه رسم بالخاصة المركبة او على تقدير كون الجوهر فالقابل للاباء اتم منه
 من وجه ولا لك الفصل ولذا افقوا على ان المركب من امرين بينهما عموم خصوص من وجه هيته اعتبارية وايضا تحصيل حقيقة الجسم
 بالاباء المفروضة غير محقول وما نقل عن الامام في ابطال نسبته الجوهر تارة بانه الموجود بالفعل لاني موضوع وهو بكل جزيه لا يصلح
 خبرا للمهمية الحقيقية اما الموجود فانه زايد على المهمة ومن المتعقولات الثانية فكيف يكون خبرا واما لاني موضوع فلانه امر متجزي
 لا يصلح ذاتا للموجود تارة بانه لو كان جنبا فلا بد من فصل هو اما جوهر وعرض والثاني باطل لا امتناع تقوم الجوهر بالعرض الاول
 بوجوب النسبة فتضعف اذا الاول فلان الموجود لاني موضوع عرض عام للجوهر ولا يلزم منه ان لا يكون هو جنبا ايضا فان عدم
 جنسية العارض لا يلزم عدم جنسية العرض واما الثاني فلان فصول الجواهر خواهر ولكن لا بان يكون الجوهر ذاتا له بل على

لها فصول مقبولة وانما يكون لها فصول مقسمة كما ان الانواع السافاة لحد النوع تحتها لا يكون لها فصول مقسمة اسما ولا متوسطة
 لها فصول تقويمه ومقسمة جميعا فان الفصول المقبولة يحصل انواعا بحسب الجنس والمقسمة انما يحصل وجودات الاختصاص بانضمامها
 لغير الانضمام فمهمة مقبولة نوعية لانها لا تقوم ميثما فلا يجوز ان يكون الفصل المقسم لاشي متقوالة اسلا وانما يقوم ميثمة ما تحتها من الانواع
 لا غير ثم انه ليس معنى قولهم ان الفصل على الجنس ان لها وجودا في الخارج والفصل بوجوده فيه علة بوجود الجنس فانه صريح البطلان
 ضرورة انه ليس في الخارج الا النوع بل الشخص ثم العقل بضرب من التحليل ياخذ مفهومها عامات مسمية جنسا وامرانا خاصية مسمية فصلا
 متحدا وجودا وجلا الا ان القول يكون احدهما علة للآخر اصلا بل العلية بينهما انما هو بضرب من الملاحظات التفصيلية بحيث ان العقل لا يلاحظ
 الى طبعة الجنس وحده ميثمة مبنية صالحة لان يكون اشياء اكثر واذا المضاف اليه الصورة العقلية للفصل عنهما وحصل ما في في هذه الملاحظة
 التفصيلية علة ليحصل الجنس ورفع ابهامه وانما في الخارج فليس ميثما لاشي واحد اللهم الا اذا لاحظ العقل الجنس بشرط لاشي فيكون
 مادة والفصل كذلك فيكون صورة بناء على ما تقدم عندهم من ان التعابير بين الجنس والمادة والفصل والصورة انما هو بضرب من
 ملاحظات العقل اعني الاخذ بالشرط شي وبشرط لاشي ومن ثم حكموا بالتلازم بين التركيب الخارجي والذهني فان المادة والصورة من
 الاجزاء الخارجية النيرة المحمولة اصلا ولها وجودا يحتاج كل واحد منهما الى الاخر لا على الوجه الدائر واذن فالمراد من بعض الملاحظات التفصيلية
 في قولهم فيما بعد باعتبار بعض الملاحظات الخ اما الاول او الثاني والعلية على الاول بمعنى رفع الابهام بحصول الوجود على الثاني بمعنى
 التأثير في ملاحظة العقل فان قلت اذا كانت المادة والصورة من الاجزاء الخارجية فالعلية بينهما يكون في طرف الخارج لاني بعض الملاحظات
 التفصيلية للعقل فقط قلت ومثلا العلية والمعلولة انما يؤخذ ان في الذهن ولكن منشأ انما على هذا التقدير موجودا في الخارج تصديقا
 بحسب هذا الوجود بهذين الوصفين ضرورة ان العقل انما يحكم بالعلية والمعلولة بينهما باعتبار احدهما فلو ان يكون مراد للمادة و
 الصورة وهذا لا يوجب الوجود معنونهما ومضدا قعنا في الخارج دون نفس الوصفين لا يقدح ان هذا في التركيب الخارجي مسلم وانما في البسائط
 الخارجية فالعقل يلاحظ الجنس والفصل بهذين الاعتبارين ايضا فالمادة والصورة هناك انما يوجدان في الذهن فكله العلية
 والمعلولة ميثما لاننا نقول اذا لم يكن في البسائط مثل النفس والعقل مادة وصورة ميثما فخران لها في الخارج وانما ذلك بحسب اعتبارها
 وتعلقها والعلية والمعلولة فيها انما هو بحسب الاختراع ايضا نعم متصور العلية بالمعنى الاول البتة وتطيل القول بالتلازم بين
 الذهني والخارجي الا ان تخصيص هذه القاعدة بالتركيبات الخارجية دون البسائط فانهم فانه سنفيد فيما بعد قوله وسيان ذلك
 الخ توضيح الملامزة على ما ذكرناه ان الفصل ليس شاة الرفع الابهام عن الجنس وجلبه بانضمام حقيقة محصلة فهو ليس من داخل
 الجنس واخبراه وانما هو خاصته داخله في الميثمة المندرجة تحتها ومن ثم كان متقوالة ميثمة فان الفصل المقسم انما يحتاج الجنس اليه في رفع
 الابهامه وتحصله نوعا لاني اصل قوامه يحصل ميثمة فان الخاصة لا يفيد الميثمة اصلها نعم تمييزا من غير التبعة فاذن هو كالعلة
 لمفيدة لوجوده ولكن لا يابى فصل والجنس جنس فانما بهذا الاعتبار متحدا وجودا ولا يمكن القول بعلية احدهما للآخر
 اصلا لانهما التفرع بل اعتبار بعض الملاحظات التفصيلية للعقل بان يلاحظ ميثمة مبنية صالحة لان يتكفر فانه ميثمة مبنية

لما يحكم حيدريان هذه الحاشية لانهما هما ومحصلتهما انواعا او باعتبار اخذ كل منهما بشرط لا شيء حتى يكون احدهما مادة والاخر فصلا فالجنس
يتخرج الى مفصله المقسم النية واللازم يمكن فصله وحيد فلو كان مية الجنس هو الموجود بما هو موجود مع قيد عدمي وهو سلب الموضوع و
لا شبهة في ان تحت الجوهري نوع خمسة فله فصول مقسمة للاحالة فهذا الفصل المقسمة التي من شأنها افادة وجود الجنس ورفع
بها منه وتحصله مية فوئية جنة انما يقيد مية الجنس فان الوجود نفس مية على هذا التقدير والتقدير للمية هو الفصل المقصود
فيلزم ان يكون الفصل المقسم للجوهري مقبولا وهو محال لما علمت من امتناع ان يكون المقسم للجنس مقبولا وهذا اليريد من
وجوده اما اول افلان انما يلزم كون الفصل المقسم مقبولا حصل مية الجنس بانقسام هذا الفصل البقية بان يدخل به مع جزء اخر فيه
و يحصل منها مية خمسة ولم يلزم مما ذكرتم ذلك وانما لم افادة وجوده الذي هو نفس مية على هذا التقدير على طريق المحل البسيط
لا على ان يكون ذاتيا له داخلية وانما نرا فلان انما يلزم من ذلك افادة وجود الوجود والوجود من الكليات التسكيرة بالنوع كما قيل
على نفسه محلا اولي كذلك محلا عرضيا فانما يلزم افادة العرضي لا الذاتي حتى يلزم الاستحالة واما الثاني فلان المولد من الوجود بما هو
موجود واما ان يكون بالوجود بذاته فلم يصيدق على شيء من اولد الجوهري واما ان يكون بالوجود بلا اعتبار مقبولا فافادة الفصل المقسم نفسه
اي استحالة فيه فانه من المية الامكانية للاحالة والجواب اما عن الاول فبان الشبهة هنا انما يتكلم على طوره الشئ من المشايخ الذين
بالجمل المولف فعلية الفصل لوجود الجنس على هذا التقدير بمعنى محله موجودا حتى يكون اثر المحل مفاد المية التكريتية فلو كان الجوهري
نفس حقيقة الجوهري يلزم ان يكون عليه المقسمة مقيدة بوجوده بان يحيل موجودا وهو نفس مية فيلزم تحلل المحل المولف بين الشئ
ونفسه وهو كما ترى واما الافادة على طريق المحل البسيط فلا كلام لنا فيه فلا يصح فينا نحن فيه لنا اصلا ثم ان محولية ذاتيات المية
بالمحل البسيط للذات ايضا انما يصح على طوره المحمور واما على طوره بعض عمدة المتأخرين من المحققين الذين ذهب الى امتناع محليتها
مطلقا بمحل مستلف ومحل الذات ايضا فالامر مشكل الا ان نذهب باطل كما حققناه في بعض كتبنا ان شئت فارجع اليه و
لا يتوجه ما قيل ان الشبهة ذهب الى حقيقة المحل البسيط بل الى ان المحل بهذا المحل هو الوجود لانه الاصل والمهنيات فمترعات
منه فكيف توجه كلامه لان الشبهة هنا انما يتكلم على طوره المشايخ فتوجه الكلام على طوره بهم على طوره الشئ مع ذلك ما ذهب اليه
الشئ من اسالة الوجود وبنية المية لتقليد الصدر المحدثين ثم يتحقق بتبديل العقل السليم الى عنه فبنا الكلام عليه يكون بناء الفاسد
على الفاسد وايضا فانه لا يخلص عن الاشكال على طريق الشئ ايضا بل يتقوس فان الوجود لما كان اصلا محولا بالمحل البسيط فاما
انما افادة حقيقة الوجود فيكون في مرتبة المية فيكون مقبولا مع انه خارج عنه بناء على ما تقر عنه من بساطة الوجود بالمحله الاستحالة
انما يلزم على تقدير المحل المولف واما على تقدير البسيط فلا فاشاج يكون كلامه هنا مبني على المحل المولف البقية والشاهد على تقبوا
في هذا المقام الشئ وهو من جزء المشايخ واما عن الثاني فلان الوجود الذي هو من الكليات التسكيرة النوع عند فهم بالمعنى
الاستراعي ولا يصح جعله عنوانا حقيقة الجوهري بل شئ من الاشياء لانه ليس صدق على شئ من المقولات حتمه الوجودات كلها على
ما ذكره الشئ في منطق الشفاء محل الجنس على النوع وبالمحله محل الذات او الذاتي على الذات لانه محل عليها بتشكيك ضرورة ان حتمه

على الجوهري ينتق من صدق على العرض وبكذا والقول المشكك على ما تقر في موضعه لا يكون ذاتا لما تحته فضلا عما ان يكون خيالا فاقترح
 طبائع الاجناس على انواعها بالتوازي المحض ولو فرض حملها بالتوازي ايضا لا يصح ان يكون خيالا فانه لا يدل على معنى حاصل في هيئات الاشياء
 وانما يدل على امر لازم بها فاما يكون خيالا واذن فالذي يدور عليه رجي الحكم بهما هو الوجود بمعنى ما يترتب عليه الاثار وهو ليس من الكليات
 المشككة النوع عند علم فلا توجه لحد الايراد مطلقا واما عن الثالث فاحتيا الشق الثاني والبناء على ندب المشايخين للميلان المحل المولف كما حققنا
 في جواب الاول ومن احتيا الشق الاول ووجه كلام الشارح ان يدل على نفي الحقيقة التحليلية فلا يكون له فصل قسم لانه يكون خياليا تحليلية كوجود
 الجنس واذن تقر عند علم ان للجنس فصل واتفى كونه تقسما فيكون مقوما فقد اخطا فان الجوهري عند الشارح وغيره من الحكماء من الهيئات
 الامكانية فما معنى سلب الحقيقة التحليلية منها اللهم الا في الحائط وهو لا يضر بما حصل الآن ولعل انه يحدث بعد ذلك امر قوله والافعال لم يزم الخ علم
 لان الانقلاب عندهم عبارة عن تبديل هيئة الى اخرى كصورة النار هو الاول بعكس والافعال انما بالمرّة فعلية تقدير كون هيئة الجوهري
 الموجود با هو موجودا لم يزم بانعدام فردا لعدم تلك الهيئة والسلاخ لا انقلابا كما زعم الشارح الا ان يراو من الانقلاب هو الافعال
 ولكن الافعال بمعنى الانعدام بالمرّة ليس بممتنع لما انه من الهيئات الامكانية فلم يلزم استحالة اصلا اللهم الا على تقدير بناء الكلام على ان
 المولف لانه على هذا التقدير لا يتصور منه تركيبة حتى يقال يكونا مجموعا على انهما اذا لم يقبل المحل المولف ولا جعلنا بسيطا عند المشايخين فلم يزل
 المحل اصلا فيكون ضروريا واذن القبول لعدم السابق لم يقبل لعدم الطارئة ايضا فان بالاقبول المحل ما واجب او متنع وكلما
 لا يقبلان لعدم الطارئة فاذا لعدم واحد من افراد حقيقة عدم فيلزم السلاخ حقيقة من الوجوب او الامتناع الى الامكان
 وهو الانقلاب الذاتي فما قيل ان منع لحد عن العبارة يستدعي ان يصير الكلام حدنا منبيا على مسلمات الخصم وهو لا يبقى
 احتمال الهيئة على تقدير المحل البسيط لحدنا من بعيد فان الشارح هنا في صدر الكلام على طلبة المشايخين لا على تحقيق الحق في الواقع
 فتوجيه هذا النمط هو المناسب ولا نسلم ان الكلام بهما براني كما زعم الشارح بل بقاء الاقوال على تقدير المحل البسيط الباطل
 عند المشايخين قد يضر لما نحن بقدره فلا تفصل قوله ولكانت افراد الجوهري كلما واجبة لحدنا وعلية انما يلزم الوجوب لولم يمتنع في
 تجوهره الى الجاهل وموهم فانه على تقدير حقيقة الوجود للجوهري لا يلزم ان يحتاج الى الجاهل اصلا بل من المحل حيث هو الوجود الذي هو
 مهيته ولو سلمنا فانما يلزم الوجوب لو كان هيئة الجوهري الوجود فقط واما ان كان مهيته الوجود مع قيد عدمي بان يكون مركبا منها فلا ضرورة ان
 التركيب من خواص الامكان والجواب بان المعنى على ما عرفت هو ندب المشايخين من القول بالمحل المولف وعلى تقدير
 الحقيقة لانه يتصور منه تركيبة حتى يكون مفادا هو المحمول فيلزم الاستقواء عن المحل وهو يقتضيه الوجوب وان يتأهل بهما ايضا
 ولكن نقائل ان يقول انما يلزم الوجوب لو سلب الحاجة الى الجاهل على نفس التقدير وهو فيما نحن فيه ثم وانتم تعلم انه لا من بعيد
 فان اثر المحل لما كان عند المشايخين بالحقيقة لا بالافتقار فلم يبق في اليد النفس الوجود المستغنى عن المحل وهو يتلزم
 الوجوب البته والاتفاق على تقدير المحل البسيط وان يتصوره ولكن على اصل المشايخين فلا والكلام على طورهم كما هو الظاهر
 سياق الكتاب لانه على ما فهم التركيب بذات الوجوب البته واذن فالاعتراض بعد التعليل غير ساقط واعلم ان الجوهري

ثم التفسير اما ان يكون عبارة عن نفس الوجود بما هو موجود ما هو بالقيد عدى بان يكون القيد واحدا فيكون من الهيئات الاعتبارية وهو كما
وان قيل يدخل القيد العدى فيكون اعتباريا ايضا مع ذلك فلهذا القيد يكون بمنزلة الفصل والوجود بما هو موجود جنسا فيلزم ان لا يكون
من عوالم المقولات وقد عداه منها على التقدير فلهذا القيد لا يصلح لان يحيل عنوانا لهية اصلا وقد قيل ان الوجود سواء كان عينية
الوجود جزءه لا يحتاج هو في مرتبة الوجود الى المحل اصلا لا بسبب طاولا مركبا فيكون واجبا وهذا كما ترى فاسد فاما على التقدير غيبية الوجود
فلانه ان اريد عينية بل الزيادة امر عليه فوالاصح اصلا فان الوجود عرض عام للهيئات لا جنس كما ان التعويض عليه من الشئ فيلزم ان يكون
الجنس عرضا عاما وبالعكس وهو كما ترى وان اريد عنه مع زيادة حتى يكون الوجود بما هو موجود جزءا له فمع لزوم تركيب الجنس الحالى
وهو ما في كونه عالميا عدم احتياج جزءه الى الحلة فاذا اراد منه ان اريد الفصل المحل بينا فمعلوم لكن لا يلزم منه الازمنة ثبوت الوجود
الذاتى هو ذاتى من ذاتيات له لا ضرورة الوجود مطلقا وعدم الحاجة الى المحل البسيط على هذا التقدير فاما الصريح على نه سبب باقر المحققين
لحاجة الذاتيات مطلقا الى المحل وهو فاسد لان طبيعة الامكان يستدعى الفاقدة الى الحلة فالذات اذا كانت محجولة كانت ذاتياتها محجولة
بجعلها ايضا حجابا لبطاوان لم يستحق في ثبوتها لها الى جعل مستانف بسبب طاولا او موفقا مع هذا النفس التركيب يستلزم الحاجة الى
الاجزاء ففى علل لها فثبت الاحتياج الى العلة وهو ينافى الوجوب فكل على البصيرة والاتباع الهوى قوله ولا ايضا الشئ الموجود بالفعل
الحل لما اشار في السابق الى امتناع ان يكون الموجود لما هو موجود مسلوبا عنه الموضوع عنوانا لتحقيقه الجوهر وبيان الهيئته لا شمله على عرض
وهو الوجود امر عدى لا يصلح لان يكون ذاتيا وهو مسلوبا عنه الموضوع والاضافان الجوهر من عوالم الاجناس فلا يكون فوقه جنس آخر
اصلا والامتنع على فلا يكون له فصل ايضا اذا لا جنس له لا فصل له فتمنع تعريفه جدا اصلا وانما يمكن في تعريفه الا الرسوم واذن
فاحتمل ان يكون التعريف المذكور بعد ما امتنع ان يكون حدا رسم للجوهر اراد به هنا ان تبين انه لا يصلح لان يكون رسما لازما له
ايضا حتى يروج على طوره النقض بالواجب تعالى بانه صادق عليه مع انه ليس بجوهر فمحتاج لدفعه الى انه ياد قيد المحكم كما فعل
في الحواشى فالحال لا طوله والانعكاس مما يلزم الرسم لازم للرسوم مطلقا ومن هنا ظهر ان غرضه البطلان كونه رسما فانما شتم على الفواعل والارادته
لا مطلقا كيف فان الرسم الناقص يجوز بالعرض الحالى ايضا اذا كان النقص التميز الجوهري وان منعه البعض ثم انه لا يفهم وجه النقض على الحواشى فالحواشى
لم يرد قيد الممكن في تعريف الجوهر بالشئ الموجود بالفعل لاني موضوع حتى يفهم انه لا حاجة الى هذه الزيادة فانه ليس برسم لازم بل انما
زاد هذا القيد في تعريفه بما اذا وجد في الخارج كان لاني موضوع فانه فيصدق هذا القيد على الواجب ايضا فلا بد من قيد يخرج به ليس
هو الا لا يمكن انما يحذف هذه كالمهنية في كلام الشيخ وتعيينه في كلام الشارح ولا شبهة في انه كما تورد الشارح في هذا النقض القيد
الذي فيه كذلك صاحب الحواشى فامى لائمة عليه نعم لو اختار هو التفسير بالموجود بالفعل مع زيادة هذا القيد لنتوجه على
انه خلاف التحقيق او ليس اصلا لان يكون رسما لازما للجوهر حتى يثبت زيادة القيد في تعريفه والظاهر من الحواشى خلاف ذلك ان شئت فارجع اليها حتى
فذلك صفة قلناه ومن هنا ظهر فساد ما قيل بالنقص بالواجب متوجبا على عكس التعريف ضرورة انه نقض للطراد اعني المنع لا العكس الذي هو الجمع وانما
التعريف بالشئ المذكور الجوهر كما استعرف فلا تنقض قوله والامكان كل من علم النقص في انه لو كان هذا التفسير هو اللجوهر متجسدا بل من تصور الجوهر بصورة

كما هو شأن اللازم البتة المستعملة في الرسوم مع التصور الجوهري مع القول عن معنى الوجود والموجود لما عرفت انه ليس لازما له والافضل
عنه لاني التزم من لاني الخارج مع انه لا يجدونه تارة في الذهن وتارة في الخارج فلا يصلح رساله لا يخفى عليك انه انما يتم لو ثبت عدم صحة الرسوم
الابا للوازم سيما وبالبينة منها بالمعنى الاخص مع مساواتها للرسوم وهو لا يجد في تعاريل قد صرح المعلم الثاني في مدخل الما وسط الجواز الرسوم
بالاخص والاعم واللازم للغير وغيره واشترط العقل بتعقل الرسوم المنزوعة انما هو في اللازم للغير بالمعنى الاخص فقط لا مطلقا فما
نقل عن بعض المحققين من كون الرسم بين الثبوت للرسوم كالمحد لا يقيد فان ذلك في الرسم الكامل مسلم واما في الرسم مطا فم هذا
قوله ولما لم يكن تعقل شيء من الانواع الجوهريه التي فان التعقل عبارة عن صورة مكتسبة من الشيء في العقل وهي متحدة لما هي صورة له بالذات
فيكون جوهريا شلهما فاذا وجدت صورة الجوهري في العقل يلزم ان يكون موجودة فيه بالفعل لاني موضوع مع انها حينئذ يكون موجودة في
العقل الذي هو الموضوع فيصدق تحريف العرض عليها فيخرج من الجوهري ويدخل في العرض فلم يكن تعريف العرض بانها وتطريف
الجوهري بما هو معان الاطراد والانعكاس من لوازم التعريفات وفيه ان الزودها في التعريفات الكاملة مسلم واما فيها مطلقا فم ايضا
فانما يتم على تقدير اشتراط المساوات في الرسم للرسوم وهو في حيز المنع كما عرفت بالتعريف المحد ايضا اذا كان العرض التميز من
بعض الانحاء بحيث لا يلازم عندهم كما يشهد به زهير الميزان وادارة الوجود في ظرف مالا في موضوع او الوجود في موضوع ما لك باي عبارة
جوهري لا يقيد والا يلزم ان يكون كل عرض جوهري فان الموجود في ظرف الخارج في موضوع مثلا يصدق عليه انه في ظرف الذهن ليس
كذلك وقس على هذا ان الشاوان اخذ ذلك من كلام الشيخ في الشفاء ولكنه خالفه في جعله دليلا على البطلان كونه رسما للجوهري والشيخ
جعله دليلا على البطلان كونه محدا وهو المطلوب الاول كيف فانه قد ذكره في منطق الشفاء لا لبطلان الحديث بعد ما قرر الشك بان
الموجود بما هو موجود في رسم الجوهري هو لا محالة واقع على بعضها قبل بعض قال وحده ان تحمل فنقول ان قولنا ان الجوهري هو الموجود
لاني موضوع لسنافتي بالموجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود ولما توضحه عن قريب ولو كان لك الاستحال ان يحيل الكليات
جواهر ذلك لا وجود لها في الاليمان البتة وانما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع ولو معنى بالموجود ذلك وهو الموجود في الاليمان
لكان الامر بالتحقيق على ما لا ينبغي ان اليه وكان بعضها قبل بعض ثم بعد ما ذكر المعنى المراد منه كونه في الشرح قال واذا اشيت ان يظهر
الفرق بين الامرين وان احدهما معنى الجوهري والاخر ليس لك قائل شخصا ما كذا اذا غاب عنك او نفعنا من الجواهر مع امكان
انصرامه من العالم لو كان عندك انصرامه يمكننا ان نوافيما بالشك في وجوده فانك تعلم انه مهتم اذا كانت في الاليمان كانت لاني
موضوع فاعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول حقيقة كما تعلم انه جوهري ولا تعلم انه هو موجود في الاليمان بالفعل لاني موضوع بل انما كان عندك معناه
بعد فان الوجود بالفعل في الاليمان لاني موضوع ليس مقوما للشيء فريد ولا شيء من الجواهر بل هو انما هو الحق في الوجود الذي هو لاحق لمهمة الاشياء
كما علمت فليس هذا جيبا بل الاول بما كلامه وتقر على وجه مطابق مراده ما ذكره الامام في شرحه يعيرون الحكمة انما تقطع بان الانسان جوهريا
مع الشك في انه موجود بالفعل فلو كان هذا المعنى نفس مهمة الجوهري لما يتصور التصديق الاول بدون التصديق الثاني ضرورة ان التصديق بالشيء بدون
التصديق بما هو عينه محال من غير انك في ثبوت الوجود للانسان مع اليقين بانه جوهري واعتراض عليه بوجوه اما اولها فانه انما يتم لو صح تصور الانسان

بل في فرض الجوهري في الكنه وهو موم والتصور بالوجه الاستلزام كون الوجه بحيث يلزم من تصور بانه منصورة وانما ثانيا فلان القطع بجوهري لانسان ان في غير
 لوجه قبل لقرره ووجوده في موضع النسخ فان الشيء لم يتغير كما لا لقطع لوجوده وذاك لا لقطع بجوهريته وان دعى لوجوده لغير ذلك لقطع بالجوهريته حتى لو لم يتغير كما لا في
 ايضا فاما الفرق اما لثان فلان هذا البين كما يدل على عدم كون المعنى الثاني مقوما للجوهري كمثل على عدم تقويم المعنى الاول ايضا فانهم ان لا يكون المعنى الاول
 مثله ان قيل ان الشيخ لا يقول ان هذا الجوهري لاسمه مبالا لا اعتراض عليه قلت في ذلك الاول الثاني سلويان فاما لدعوى ان الكاشف لتحقيقه
 الجوهري هو المعنى الاول دون الثاني حيث حكم على الاول بانه جنس الجواهر المندرجة تحته دون الثاني واما حمل كلام الشيخ على التصدير بانه لو كان الجوهري
 بانه موجودا مقوما للمعنى الجوهري لاسم تصور فمما من الجوهري بدون ان يتصور وجوده كما انه لا يمكن تصوره بدون جوهريته فيج بعبارة
 لا تدفع الاشكال فان استلزام تصور فرد الجوهري لانه لا يكون حين تصور بالكنه لا مطلقا ولتصوره الجوهري بدون تصور التعريف والوجود ايضا م
 وبالجمله كلام الشيخ بهنا مضطرب والحق انه لو لم يتكلف الشيخ في اقامته الاستدلال واكتفى من بدو الامر على ان الجوهري من عوالم الاجناس فلا يكون
 تعريفا بالحد لانه بالذاتيات ولا ذاتي له لانه لا يبيد واللازم من عوالم الاجناس واذن فتعريفها تكلمها رسوم له الا ان بعضها نقص من بعض و
 الرسم التام هو ما ذكره كان سالما من هذه الابرادات فلا تغفل قوله لا يجوز منه الخ اخذ الشبه من كلام الشيخ في السمات الشفا ومنطقه ومناه
 هو وجود الشيء في الشيء لا يجوز منه على ما ذكره الشيخ في منطق الشفا وان يوجد فيه من غير ان يقوم وجوده بل في معنى متحصل القوام بنفسه ووجود العقل
 بنفسه بدون الصورة ظاهري لوجوده مرتبة العقل الميولاني الخالي عن الصورة الادركية مطلقا للصورة شبيهة جنسية مع ان العقل موجود فكلما
 متحصل القوام بنفسه من غير حاجة الى الصورة الحاصلة فيه وحينئذ فمعنى ما يوجد في الشيء كجزمه ان يكون في الكائن في مقوما لوجوده كما في الصورة
 بالقياس الى المادة فان الصورة يحيل محلها موجودا بالفعل ومحلها ليس بنفسه شيئا بالفعل الا بالصورة ولكن ليس هذا الاتفاق بل بالمادة الى
 الصورة الحقيقة فانها بمعنى والمادة ما فيه بل اسس طبيقة الصورة كما سيجي مفصلا في بحث كيفية التمازيم فشاء الله تعالى وما قيل في الفرق
 بين وجود الصورة في المادة ووجود العرض في الموضوع ان الصورة مع ما تحل فيه فيكون خبرا للمركب والعرض لا هو خبره من الموضوع
 ولا من المركب ولعله بهذا المعنى قيل لوجود العرض في الموضوع لا يجوز منه ولوجود الصورة في المادة كجزمه فهو كلام مردود فلان الاعراض
 قد تقع اخيرا للمركبات كالمركب للمركب ونفي خبرية العرض للمركب ثم فالمعنى ما ذكرت ومزيد التفصيل في منطق الشفا وبعدها هذا القدر كفاية
 قوله فاذا من معنى الجوهري الذي تصح للجسدية الخ يعني انه اذا لم تصح التفسير المذكورة ان سابقا عنوانا لمحيقة الجوهري بامراف المعنى الصالح لا
 يكون عنوانا لمحيقة وتوضيحا لمهيته هو هذا والذي نفهم من كلام الشيخ من الاستدلال على جنسية هذا المعنى امر ان احدهما ما قد فهم من كلامه
 سابقا من ان هذا المعنى ثابت للجواهر سواء كانت موجودة في الخارج او لا وثانيهما انه يصدق هذا المعنى على الانواع الجوهريته بالسوية من
 غير ان يختلف بالتقدم والتأخر في الصدق كما هو شأن الوجود وغيره من العرضيات ولذا لم يكن هو بانه موجودا جنسا واذن يجب ان
 يكون هيته الجوهريته لانسان مثلا لا يتقدم ولا ياتخر ولا اشتداد ولا ضعف ولا شيء من الفروع التعشيك فيه وتبصير ما يوجد منه في الخارج
 وما يوجد منه في الذهن ولا يختلف صدق الحق في المهيته فصولا كانت او شخصا فما لا اشخاص في الاعيان والمثولات الكلية
 سواء كانت في صدق الجوهري عليها فانه يصدق على كل منهما انه مهيته في الوجود في الاعيان ان لا يكون في موضوع لا بانه مقتول في الخارج

فانما بهذا الاعتبار يوضح لنا اننا علم فرض وكيف فان هذا من عوارضه وانما بالهيئة هي الهيئة الجوهر والمشارك للجوهر بالهيئة جوهر ولكل هذا النوع
والجنس بانه كل واحد منهما ذو طبيعة متجانسة على الاشياء التي لا يشك فيها انها جوهر فما شاركها في حدنا فهو جوهر وان لم يكن بما هي موجود
في الاعيان من الحقيقة الجوهرية والاكانت الجوهرية عارضة لهيتها كعرض الوجود نعم ان الوجود لا في موضوع من لوازم الهيئة الجوهرية وتوابعها
يشترك فيها الجوهر كلها ولكنه لا يميز من هذه الاشياء المشتركة صدق الجوهر على كل واحدة صدق ذاتها لا ترتب ان حصول الجوهر مشترك في هذه الاشياء
مع ان الجوهر ليس ذاتيا لها فني جوهر بمعنى ان الجوهر لازم لها لا بمعنى ان جوهر هيتها ولذا لك لم يندرج تحت شيء من مقولات العرض
ايضا واللازم تخلف الملزوم عن اللازم واجتماع المتنافيين وكلما سمحنا لان هذا كله خلاصة كلام الشيخ في منطق الشفاء وانت تعلم ما فيه
من المنوع الظاهر ولاكن لا مرفق اقتباس الحقائق غريبة والله على الهام قادر قوله بان الشيء ذا الهيئة لا يعلم ان الهيئة تطلق عندهم
تارة على ما يجاب عند السؤال بما هو وهي انما يكون حقيقة كلية واثية فان المراد ما هو الطالب للحقيقة دون الوصف وتارة على ما هيته يمكن
وجودها زيدا عليها وتارة على ما هيته هي هو وشبهه ان يكون هذا احدا اذ لا يتصور لها مفهوم سوى هذا وهي بهذا المعنى يصبح الطاهر على
الواجب تعالى ولذلك قيل ان ائمة هي هيته فهو ليس بمزاد هيتها اذ الواجب ينص من الشيخ ليس داخل في جنس الجوهر بل المراد
احد المعنيين الاولين فيخرج واجب تعالى اذ لا هيته له زيدا على شخصه بل شخصه غير هيته فلا يحتاج الى التخصيص بالامكان
لاخرج الواجب عن حد الجوهر كما وقع في الحواشي الفخرية فانه خارج على تقدير اخذ الهيئة في حد وعنه من بدو الامروانت تعلم ان الهيئة
بالمعنى المأخوذ في التخصيص بالهيات الامكانية فالتخصيص بالامكان لازم على هذا التقدير ايضا ولكن لا عرجا بل ضمنيا فما وجه
التصريح على صاحب الحواشي وايضا كون الجوهر من الحقائق الامكانية كما اخترت فيما بعد بنا دس يا علي هذا على التخصيص المذكور
فما الفرق هنا قوله وهذا المعنى ثابت له في هذا ظاهر فان الجوهر سواء وجد في الخارج او في الذهن يصدق عليه انه من شأن وجود
الخارج ان يكون لاني موضوع وان عرض له بحسب الوجود في الذهن ان يكون عرضا موجودا بالفعل في الموضوع الذي هو الذهن
ولكن هذا الوجود في الذهن وكونه صفة له فائمة به لا بحسب حقيقة بل حقيقة مستقيمة لقوام عن الموضوع اذا وجدت في الخارج بل امرية فان
المعتبر في جوهرية الجوهر هو كون هيته اذا وجدت في الخارج ان لا يحتاج الى الموضوع وهذا المعنى لا يطل عند وجوده في الذهن بل بقاء
فوجوده في الذهن ايضا كما كان في الخارج لك وهذا كما ان الحركة معناها انها كمال لما بالقوة متجهة انه بالقوة في الملازمة او الوضع
ليست تؤخذ الحركة بهذه الصفة في الذهن حتى يصير العقل متحركا في الاين وغيره بل الوجود في العقل هيته الحركة وهي انها هيته يكون في
الاعيان كمال ما بالقوة وهي بحسب وجودها الذهني لا يتخلف عن هذه الحقيقة فانها في الذهن يصدق عليها انها البعد فلا تختلف
وجودها في الاعيان ووجودها في هذا الحكم اصلا بل هي على حكم واحد فانهما في كليهما هيته تؤخذ في الاعيان كمالا لما بالقوة فلا
يختلف حقيقة بحسب الوجودين كذلك الجوهر جوهر سواء وجد في الخارج او في الذهن اذ هو في كل منهما هيته حتى وجودها الخارج
ان لا يكون في موضوع قوله كالمقاييس الذي في الكلف الخ هذا المثال قد ذكره الشيخ لتوضيح حقيقة الجوهر بل الحركة التي ذكرتها في
التنظير وتوضيح ان الحجر المقاييس حقيقة انه حجر يجذب الحديد فليس معناه انه جاذب للحديد بالفعل فكما انه من شأنه جذب الحديد

اذا صادقه فاذا وجد في كفت الانسان ولم يجذب الحديد فلم تطل حقيقته وهي كونه حجازا اذا صادف حديد اجذب به بل يتوقف الحقيقة في الكف
وخارج الكف سولا لافاه الحديد ولا فهو يصدق عليه في الكل انه حجر من شأنه جذب الحديد ولكل حال المهية الجوهري بل ساي المهية
فانما على حقيقته سولا وجدت في الخارج اذ في الذهن فالجوهري اذا لم يتقن صورته عن الموضوع لم يخرج عن حقيقته الجوهري لاصلا
تصدق حده وهو كونه بحيث يكون وجوده في الخارج لاني موضوع عليه حينئذ ايضا كما كانت يصدق في الخارج قوله حمل الجوهري
المعنى الخ في اشارة الى ان هذا العنوان لمهية الجوهري وان كان عارضا لها خارجا عنه ولكنه بحيث لا ينفيك عنه في شئ من الوجود
الذمهي والخارجي فيكون من لوازم المهية فيكون حمله على انواع الجواهر المندرجة تحته بالسوية ينقص ذواتها كما هو شأن الذاتيات فانما
ولوازم المهية سوايته في عدم الاستناد الى الجعل ومن ثمة حكمها باستحالة الجعولية لازمة للمهية كاستحالة الجعولية الذاتية فيما يتوهم
من قوله تصالح للجنيته ان هذا المعنى حد الجوهري ونفس مهية فهو فاسد اذ المرد منه ما يصلح عندنا الحقيقة الجوهري وتفسير الجنيته
الحالي هو هذا المعنى لا المعاني الآخرة فانها تختلف الصدق ومطلوثة المحل بخلاف هذا المعنى فانه وان اشتمل على الخصوص و
اللازم الخارجية ولكنها لا تقتصر الى الجعل كالدائيات فهذا الرسم بالخاصة المساوية اللازمة للمهية الجوهري فيكون اتم واقيد لكل
قوله كما هو شأن الذاتيات من انها لا تعلق الخ لعل هذا لتظهير الاستشمال واللازم ان يكون هذا التعريف حد الجوهري
لا سيما له وهو خلاف ما تقرر عندهم ثم ان الظاهر من كلام الشافعي في هذا المقام ان الذاتيات لا يعلل مطلقا لا بجعل الذات
ولا بجعل مستأنف كما هو مذموب استاده في كتابه الا فوق المبين حيث قال حاصله ان خلق المهية وبعض الذاتيات لا يكون
مبتدئ وافتضاء فان النظر الى المهية لا يمكن ان يخلو عن النظر الى ذاتياتها بل هو موجوده واما ما يلحقه فاما من تلقاها
اذا اقتضاء من تلقاها جوهري المهية فتكون الانسان الانسان او حيوان لا يكون صدقه الى الجعل من جهة الخلط وان ارجع الى الخ
تقرر الموضوع فما يستدعيه انما هو تقرير ذات الموضوع ولا تعني منه صدوره عن الحالة بل نفس التقرير حتى لو امكن بنفس
الذات بلا علة لكفى على ان ذلك ايضا ليس من جهة خصوص الخلط باعتبار خصوصية الطرفين بل من جهة استدعاء مطلق
طبيعية الربط الايجابى فاذن توقع صدق خصوصية المحل في ذاتيات المهية بخصوصية حاشية الموضوع والمحمول على مجموعته
المهية وصدوره عما عن الجعل انما هو بالعرض وعلى سبيل الاتفاق من حيثين عدم تقرر المهية الامكانية بنفسها ومطلقا
الربط الايجابى بالذات من جهة خصوصية الربط بين حاشتي المحل فلا احتياج الى الوسط جعل مولف الخطيبين الطرفين لا
الى اعتبار جعل بسيط للذات فالجعل لتقبل حمية الانسان ثم هو بنفسه انسان وحيوان لا يجعل مولف اصلا ولا بنفس
ذلك الجعل البسيط حكم بموضوعة هذا الاصل ثم بين معنى قوله ذاتيات المهية بمحمولة بعين جعلها ان جعل المهية هو بعينه جعلها فمحمولة في ذاتها
جعلها بسيط بعين جعل المهية بل الجعل البسيط الواحد اليه يتعلق اول بالذاتيات يتعلق ثانيا بالمهية وزعم ان هذا مسلك الاشراقية لا المشهور
من ان الجعل يتعلق بنفس المهية ثم العقل يترج منها كونهما في او بعض ذاتياتها وصدوق المحل نفس جعل المهية هذا الكلام بادى في تفسير
ويعني في ذلك الفاضل المشهور وغيره من المقلدوه ولا ينبغي فساد على من طبيعته وقادة لوجوده عديدة الا على ان قوله فان

انظر الى المهية الخ انما يدل على ان تصور الذات كافيته في تزلج الذاتيات وثبوتها بما في درجة الذات لا على عدم اتفاقه الى الجبل اصلا
 كيف فان هذا الثبوت لم يكن لما حين عدم اطلاقها في حادث بعد تقرير الذات كما هو شأن المهيئات الامكانية واذا كان حادثا فلا بد
 له من محدث واد لم يكن له محدث بالاستقلال فهو محدث الذات فيقتصر الى جعل الذات البتة نعم لا يلزم اتفاقه الى جعل مستانف جنيته
 فقط والثاني ان قوله فما يستدعيه انما هو تقرير ذات الموضوع الى آخره يظهر منه ان المهية بعد ما تقررت اقتضت تقريرا بثبوت الذاتيات
 لما من غير حاجة الى الجبل اصلا فهذا الاستدعاء للتقرير انما يكون بعد الجبل كما هو شأن المهية الامكانية فاستدعاؤه للذاتيات و
 ان كان بنفسه لا يبقى الحاجة الى جاعله اصلا بل جاعله جاعلها وحاجته حاجتها واذن فقوله حتى لو امكن هو بنفس الذات الخ انما
 هو من قبيل ان يقى لو امكن تقرير المهية الامكانية بنفسها لكانت مستقيمة ولا شبهة في انه لا ترفع الحاجة الى الجاعل في الواقع و
 ان استدعى على هذا التقدير المحال والثالث ان قوله في الخلاصة ذلك ايضا ليس من جهة خصوص الخلط الخ ما اذا اراد منه ان اراد
 ان خصوص خلط الذاتيات بالذات لا يستدعي الحاجة الى تقرير الموضوع بل ينافي به وانما جاز ذلك من تلقاء مطلق الربط الالهي بل هو كلام
 خال عن التحصيل فان استدعاء المطلق يؤكد استدعاء المخصوص وان ادعى ان الخصوصية مانعة من ذلك فهو موهوم وكيف فانه
 لو فرض انتفاء مصدرية الذات اتفق هذا الخلط الخاص بالبتة فكيف لا يجب وجوده بها وان اراد ان الخصوصية آتية عن الاستناد الى
 الجبل بالاستقلال فهو لا يبقى الا الحاجة الى الجبل الاستقلال لا مطلقا وقد كان هو بصدقه مطلقا هفت والرابع ان قوله فاذن
 توقف صدق خصوصية المحل الخ يطلق الحق بعد انكاره فان الجبل بالعرض اي بواسطة جعل الذات هو منسب الجمهور ولان
 قال الامر لم يبق الجبل المستأنف ولم يكن لهذا التطول فائدة واذن فلا يصح قوله فلا احتياج الى توسط جعل مولف الخ فانه
 وان سلمنا انتفاء الجبل لمولف واما عدم الحاجة الى جعل بسيط للذات ولو بالعرض فهو مع فساد خلافا واعتبرت اتفاقا فالقول
 هذا الاصل الفاضل والخامس ان اذا كان اتفاقه الى تقرير الموضوع الذي هو المهية فيما نحن فيه باعتبار اقتضاء مطلق الربط الالهي
 مسلما عنده فاذن قوله ذاتيات المهية مجعولة بجعلها انما يكون معناه انها مجعولة بجعلها بالعرض فالمجبول اولاد بالذات
 تقرير المهية ثم نفس هذا التقرير المجبول منشأ ثبوت الذاتيات ومبدء انتزاعها فالذاتيات مجعولة بهذا الجبل بالعرض لا ما ذكر
 من كون الذاتيات مجعولة اولاً ثم المهية بجعلها كما لا يخفى والسادس ان مجعولية الذاتيات بالجبل البسيط او لا كما قال ان صح
 يلزم مطلق الجبل المستأنف بالذاتيات كما كان ذلك في الصورة الاولى بنفس الذات فلم يكن عن الاتفاق الى الجبل المستأنف
 فخلص ايضا الان يتبع جعل الذات بجعل الذاتيات وعلى راس الجمهور جعلها الجبل الذات وبالحجة على التقديرين لم يكن
 الى نفس الجبل ثبوتها مطلقا سواء كان مستأنفا او مستتبعا سبيل صلا فان اتفاقه الى الجبل متحقق في ثبوت الذاتيات البتة بما في وجه
 كان واذا عرفت ذلك وانظر الى ما نقص عليك من الخلل في كلام الشا المبنى على هذا الاصل ليرفع الاشارة قوله فلا حاجة
 يكون بسبب الخ هذا التعليل لا يكاد يتم لان ان اراد بعد مجعولية الذاتيات ومجعولية الوجود ان الاول لم يستمجعولة مطلقا
 لا بجعل مستأنف ولا بالتبع فهو فاسد كما عرفت مفصلا اما على راس الجمهور فظاهر واما على راسي باقية المحققين

فلا نه ربح آخره لیس تجریمه الذاتیات حولاً مستقلاً فانه قد كان فی نفس الاشیاء سابقاً و اذا كان الحال فی الذاتیات كك فالوجود
والذاتیات اویسی مسادیه فی المحیو لیس كجعل الذات والعاقه لی نفس تقریر او فی المحیو لیس فی نفسها والذات تنبیهها علی رایی الشك الذات
الی ان الوجود هو الاصل فی الجعل والمهیة بالذات تقول الجا علی اما جعل نفس الذات جعلاً بسیطاً تم بذ الجعل نفسه جعل مولف متعلق
بشئ الذاتیات والوجودات الفیض واما ان جعل الوجود ثم بذ الجعل نفسه جعل للمهیة وذاتیاتها فلا یأتی فی الفرق بین الذاتیات والوجود
اصلاً نعم ان یبنی الكلام علی الجعل المركب كما هو الاصل عند المشائیة وقد اشرنا الیه فیما سبق لیکن بکلام الشارح وجه صحیح التنبیه بان
المحیو الذاتیات علی هذا التقدير هو نفس المهیة التالیفیه بین المهیة والوجود بالذات فاما تقریر المهیة بشئ وذاتیاتها لهما فیها محیولاً
بالقیح بان یكون الجعل المولف لبشئ الوجود واولاً بالذات هو الجعل المولف لبشئ الذاتیات ثانیاً وبالعرض فیصح ان یقال ان
بشئ المحیو هو هذا المعنی المحقق لا یكون ثمره الجعل المولف متعلقه بالذات واما لیكون متعلق بذ الجعل بالذات هو بشئ
الوجود فالوجود ولا یكون عین المهیة الخبسیة للمحیو ولا لایزالها فلا یكون تصرفیه بالموجود او الشئ الموجود واما لایكون عیناً للمهیة
الخبسیة للمحیو اصلاً بخلاف ما هو المتحقق فانه صالح لذلك البتة نعم کلام الشارح لا یحفظ فذلك فانه اصل شریف فهو کسب
واذا لم یکن الخبسیة لایستلزم ما ادعی من عدم کون الوجود بذ الفعل سلوباً عتة الموضوع عنونا للمحققه الخبسیة الجوهریة والمعنی لیس
لا یكون كما قلت من استغنی کون هذا المعنی عنونا للمحققه الخبسیة فانه یعمل علی امر من احدی وجودی وهو الموجود بذ الفعل
وهو لا یعمل علی الاشیاء وکلی الذاتیات والامر یخرج فی شیهة لهما الی سبب وعلته مع انها من الحقائق الامکانیة التي لا یوجد بدون العلة
فهو لا یصلح لان یكون جنساً واثماً معاً عدمی وهو لانی موضوع وند المعنی عدمی اعتباری لا یصلح لان یتحقق هیة حقیقه بانها
الی مثل هذا الامر الوجودی البتة ولئن یصیر بانضمامه هیة خبسیة فلیکن بانضمام امر وجودی وهو الوجود فی الموضوع حقیقه خبسیة
بالطریق الاولی مع ان الحكماء قاطبة کاشیخ الرئيس وغیرهم المصنف فی الالهیات صرحوا بان العرض لیس جنساً للمفوض
النسبة وانما هو عرض عام لهما بل عقد الرئيس لذلك فصلاً فی قاطعاً یبایس الشفاء فان قلت الامر العدمی قد یكون کاشفاً عن
امر وجودی بحیصل بانضمامه حقیقه خبسیة وان لم یحصل بانضمام مفهومه الاعتباری حقیقه محصلة قلت مثل ذلك ممکن
ان یقی فی الامر الوجودی بل بذافیه اولی فانه اذا کان مفهوماً وجودیاً یصلح لان یحصل بانضمامه حقیقه خبسیة فبانضمام
لا یصدق علیه اولی فانه یكون وجودیاً لا محالة اذا الامر الوجودی لا یكون عنونا الامر الوجودی فان قلت لم لا یكون ان یكون
صدق الوجود علی الجواهر والاعراض متفاوئاً بالاقدمیة وغیرها من انحاء التشکیک فلا یلزم من کونه جنساً بهذا المعنی کون العرض
جنساً ایضاً قلت انما نعلم بالضرورة ان الوجود والموجود لا یصلح لان یكون کاشفاً عن ذاتی من الذاتیات الاشیاء والا
لم یختلف مثلها ولم یخرج الی اسباب وعلل ایضاً والواقع خلافه واذن فالاشیاء فی الموجودیة علی السواء بمعنی ان صدق الوجود
علیها علی نهج واحد فاذا کان مصداق الموجودیة فی بعضها کالجواهر نفس ذواتها فلیکن مصداقها فی الاعراض ایضاً وذاتیاتها
نفسها ولا یكون للفرق بان الجواهر حقائق مستقلة والاعراض حقائق ناطقة فالاستقلال بعلیه تصحیح علی لان یكون

مصادقا للموجودية وعدم الاستقلال في الاعراض فالعائن ذلك فائدة فان الاستقلال وعدمه لتوان بعد اشتراكهما في المكان
فان الحقائق الامكانية سواء كانت جوهرية او عرضية متساوية الاقدام في عدم اقتضاء الوجود ونفيها لا منتزعا للرجحان الذاتي في الممكن فالحق
شي منهما بنفس حقيقة الامكانية مصادقا للموجود اصلا وانما يكتفى ذلك فيما من تلقاء العلة فاذا قيل يكون الجوهر مع امكانه مصادقا
للموجود بنفس ذاته فليكن العرض مع امكانه كذلك فيا لفهم القيد السلي كما يحصل حقيقة جنسية فليحصل بانضمام قيد وجودي حقيقة
جنسية عرضية ايضا فلم يحصل المقولات في المشتركة وهو خلاف ما تقر عندهم وادعوا ان مقولات العرض وجودات متعددة فاقرة الى القول
بخلاف وجودات الجوهر فانها بمعنى واحدة ليست احصاء لانه ان اراد التعدد الاضافي فهما سواسيان في هذا التعدد وان اراد التعدد
الحقيقي فلا نسلم تحققة في الاعراض دون الجوهر بل الوجود في الاعراض والجوهر معنى واحد نعم انما يصح ذلك على مذاهب من قال بمعية
الوجود للحقائق الامكانية فيختلف باختلافها ولكن على هذا التقدير لم يكن بين الجوهر والعرض ايضا فرق لمصاحب هذا المذهب فاقيل
بعتية وجودات الممكنات كلها لاحتياجها من غير تخصيص قائل فانه دقيق قوله وهو خلاف ما تقر الخ البصير راجع الى قوله جنسا
للاعراض اي كون الموجود بانضمام القيد الوجودي جنسا للاعراض خلاف ما تقر في ادراك الحكماء فمن توهم لرجل الضمير
الى كل واحد من كونه جنسا مع امر عدي او وجودي فقد سمي فان الاتفاق فيما بين الحكماء انما وقع على كون معنى العرض عرضا عاما
للاجناس التسعة التي تحتها ومن ثمة كانت اجناسا عالية لا على كون الجوهر ايضا عرضا عاما لا لواعمال الظاهر من كلام الشيخ حيث
عده من خواص الاجناس ان جمله على ما تحته حمل الجنس لا العرض العام ولم يخالف في ذلك احد الا المصنف في الماهيات فانه
جعل الجوهر ايضا عرضا عاما لهما ولعله نظر الى مفهوم المشهور واذا وحده خارجا من حقيقة حكم بانه عرض عام مع ان مقصود
الشيخ وغيره ليس عند هذا المفهوم جنسا عالي الابل هو عنوان له وانما الجنس ما يصدق به عليه ويلزمه فالتعريفات المذكورة
له كلها رسوم لاحد ودوالا لم يق من الاجناس الحالية غاية الامر ان بعضها الكد اقره لاشتماله على الخاص واللوازم الطائفة في
افادة الحقيقة والاتصال اليها ومن ثمة يطلق عليه انه معنى جنسي لانه في الواقع كذلك وخلاف باقر المحققين للرئيس في جعله
العرض عرضا عاما مثل سائر خلافياته من الخرافات الباطلة لا فائدة في الاشتغال بالتعرض عنه قوله وقد علم مما ذكرنا ان
مفهوم العرض الخ العرض دفع ما تروى وردده في هذا المقام وهو انه لو كانت كليات الجوهر جوهر مع صدق مفهوم العرض
اعني الموجود في موضوع على هذا التقدير يلزم صدق الجوهر والعرض على شي وهو متناقضان فيلزم اجتماع المتناقضين وهو
محال ونقرر الجواب ان التنافي بين الجوهر والعرض المشهور في ما ينهم ليس بين مفهوميهما حتى يلزم من صدقهما على الصفة
العقلية الجوهرية اجتماع المتناقضين بل المنافات انما هو بين الجوهر ومقولات العرض ولم يلزم فيما نحن فيه صدق الجوهر
مع واحد من المقولات العرضية على الصورة العقلية ليلزم الاستحالة وبالجملة اللانتم غير متحيل والمستحيل غير لازم و
الاعموم العرض لمفهوم الجوهر فالظاهر منه هو العموم مطلقا بالنسبة الى بعض افراد الجوهر كالحقيقة الكلية الانسانية مثلا فانه
ليصدق عليها المفهوم بل جميعا لكن يتجدد انه في هذا العموم يكون الصدق الكلي من جانب العلم وقد فقد فيما ذكرتم واولا العموم

من وجه فبعد قهها على الصورة الجوهرية الكيفية وصدق الجوهر على الجوهر التجريبي الموجودة في الخارج وصدق العرض على الاعراض الثلاثة
والخارجية جميعا هذا قوله واما ما اورد من انه تقرير الخ انكم اذا سلمتم كون الصورة العقلية جوهر او عرضا فيلزم كونهما جوهر او كيفا ايضا فان العرض
عندهم منحصر في المقولات التسعة ولا يصدق رسم شي منها سوا الكيف عليها فيلزم انه راجع شي واحد تحت مقولتين متباينتين
وقد اخرجهم باستحالة واعلم ان هذه الشبهة لتقريرات شتى لانها توردة مرة لا يبال كون الصورة العقلية جوهر او تقرير بان المقول من
الجوهر اذا وجد في العقل هو محل مستغنى عنه لا يصدق رسم الجوهر عليه بل يصدق رسم العرض وجوابه ما ذكره الشهاب لاثريه عليه وانه لا يبال
عرفيته العلم بان صور الاعراض وان كانت اعراضا ولكن صورة الجواهر كيف يكون اعراضا والجواب عنه بمثل ما ذكره الشهاب من ان ذلك
انما يتحيل لو كان العرض الصادق عليها مقولة واما ان كان معنى العرض العام فلا وتارة لا يبال انحصار العرض في المقولات التسعة
بان صورة الجوهر لو كانت في العقل في موضع كانت عرضا مع ذلك ليست مندرجة تحت شي من مقولاته ولو قيل انها مندرجة
مقولة الكيف يصدق رسمها وهو عرض لا يقبل القسمة والنسبة عليها قلنا فيلزم اجتماع المتناهيين لان رسم الجوهر اعني هيته
اذا وجدت في الخارج كانت لاني موضع صادق عليها ايضا وهذا هو المذكور في الشرح انفا وان كل هيته على مقدمات مسلمة عندهم
احدا ان العلم عرض وثانيها ان الحاصل في الذهن هيئات الاشياء والاشباها والاشياء الجوهرية من عوالم الاجناس وبهذا المقدم
تتم تقرير الاولين ثم بانضمام انحصار العرض في التسعة وصدق الكيف على الصورة العقلية للجوهر يتم تقرير الثانية ايضا بان يقد العلم عرض
بحكم الاول والحاصل في الذهن من صورة الجوهر جوهر بحكم الثانية فيندرج تحتها احد من مقولات العرض بحكم الرتبة والاصح شي من رسم
تلك المقولات التسعة سوا رسم الكيف للصدق عليها بحكم الخامسة فيلزم ان يكون جوهر او عرضا وهو محال وقد يقيم هذه
بانضمام مقدماتين اخريين هما ان التصور يتعلق بكل شي حتى بنفسه وقياسه والتصور والتصديق نوعان متباينان
على البطل القبايل المتوحي بينهما بان اتحاد العلم والمعلوم ثابت من حصول الاشياء بالفساد في الازمان لستلزم انه اذا تعلق
التصور بالتصديق فهما متحدان وفاقته من التباين بينا فيه وقد تقررت الشبهة باعتبار انشغال التصديق في اورد مقدماته اخريه وهي ان متحد
المتحد متحد وتقريره ان العلم والمعلوم متحدان فاذا تعلق التصور بما يتعلق به التصديق يكون متوحي معه والتصديق لكونه علما متعلقا
به متحد معه ايضا ومتحد المتحد فيلزم اتحاد التصور والتصديق مع انها نوعان متباينان والجواب عن الكل لان تصور الابل كان
واحد من المقدمات المسببة التي هي ميناها ومدارها كما نيكشف عن الاجوبة الموردة لما وقد بطلنا القول في ذلك اولى البسط
في حواشينا وههنا وان كان المقام غريبا ولكن لوقفة في كلام الشهاب الى ذكر هذه الشبهة مع جوابها منها اللباس بنا ان نذكر بعض
الاجوبة مع ما فيها وعليها ليكون الطالب على بصيرة فاعلم ان المقوم في النحاص عنها طرق شتى وان لم يكن ينشأ منها خاليا عن النجاس
واحد من المقدمات المذكورة منها ما اختاره الشهاب في اسفاره الاربعة وحاشية على الهيئات الشفاء وتقريره بعد تهديد مقدماته هي
ان حمل المحمول على الموضوع اما على انه متحد معه في الوجود فقط وهو يرجع الى كون الموضوع مجردا للمحمول سواء كان الحكم على نفس
طبيعة الموضوع كما في القضايا الطبيعية او على افرادها كما في المحصورات مافي حكمها وسواء كان المحمول ذاتيا للموضوع ويسمى المحمل بالذات

او عرضيا ويسمى المحل عرضيا وهو المحل الشايع المتعارف او على ان مفهوم المحمول بعينه عنوان مهية الموضوع لعبدان يلاحظ فيها نحو التعاليم
 اما بالجمال والتفصيل كما في الحدود المحدود او بنحو آخر يسمى جملا ذاتيا اوليا والمهيات الكلية العقلية لا تكمل شي من المقولات عليها
 بما هي كذلك جملا شايعا متعارفا اصلا وانما يصدق عليها بالمحل الاول الذي فقط وذلك لان حمل المقولات على المهيات بعينه
 الاول انما يصح اذا كانت بحيث تترتب عليها آثار ذاتية تمام هو انما يكون اذا وجدت في الخارج بوجوده على واما اذا وجدت في
 الذهن بوجوده فلا واذن فحمل الجوهري على المهيات الحاصلة في العقل وكذا حمل الكم والكيف وسائر المقولات على صورها
 العقلية خمس او في فقط بمعنى ان عنوان مفهومات المقولات صادق على تلك الصورة العقلية وتحدد معهما مع ملاحظة
 نحو من التعاليم على الوجه المذكور ان الطبايع النوعية اذا وجدت في الخارج وتخصصت بالاشخصات الخارجية تترتب عليها
 آثار ذاتية بالاشتهاء في الوجود في ترتب آثارها اذا وجدت في الذهن من حيث مفهومها وطبيعتها يكون حاملة لمفومات آثارها
 من غير ان تترتب عليها آثار لانها للوجود لا للمفهوم فالحاصل من الانسان هو معنى الحيوان الناطق بمجمل لا حيوان غير
 عليه آثار الحيوانية من الابداء والفعل والتجبر والنمو والحس والحركة في الذهن بل تتضمن مفهوم الحيوان الناطق مجردا عن الآثار
 والافعال وكذا حال الناطق واداة الوجود الذهني بعد تمامها لا يستدعي الا حصول نفس مهيات الاشياء في الذهن لا اذوار
 وانما وجودها وانما يثبت عن ذلك تعريف العلم بالصورة الحاصلة عن الشيء ليس شي من المقولات الذهنية من حيث هي
 مندرجات تحت مقولة من المقولات بمعنى كونها اذوارا بل المقولات لا عنها اذوار خدوة فيها واما من حيث كونها صفات موجودة
 للذهن ثابتة لها من مقولة الكيف بالعرض لا ان الكيف ذاتي لها ودار الاشكال على كون جميع المقولات ذاتيات لطبايع
 الافراد بجميع الاعتبارات وهو مما لم نعلم عليه برهان وما حكم عليه وحدان هذا كلام متعني من وجوه واصلها منع اندراج المهية الحاصلة
 من الجواهر والاعراض في الذهن تحت مقولة من المقولات العشرة في الذهن بان يكون فردا منها نعم مفهوم المقولة تكمل
 عليها جملا اوليا ذاتيا بمعنى ان مفهومها عين الصورة العقلية وذلك لا يستلزم اندراجها تحت المقولة بالذات فمفهوم الكيف
 وكذا الجوهري ان صدق على الصورة العقلية للجوهري ولكن ليس شي منهما محمولا عليها جملا شايعا متعارفا حتى يكون فردا منهما و
 يلزم اجتماع المنافعين وانما هذا شأنها حين وجودها في الخارج فهي جوهري بمعنى انها اذا وجدت في الخارج كانت لاني موضوع و
 انافي الذهن فليست جوهري ولا عرضا لا بالعرض فانه يلزم اجتماع المنافقين ولا كون شي واحد جوهري او كيفا مثلا فيرجع الى انكار
 المقدمته القائلية بانحصار العرض في المقولات التسعة مطلقا وانما ذلك بحسب الوجود في الخارج وانت تعلم انه اذا سلم حمل
 الكيف والجوهري على الصورة العقلية جملا اوليا ذاتيا فيلزم ان يكون كل منها عين مهية وهذا اشتد فسادا من القول كون جملا
 عليها جملا شايعا فانه على هذا التقدير يمكن الخلاص بالقول بان حمل احدهما ذاتي والاخر عرضي واما على ما ذكرنا فالحملان اوليان
 ذاتيان ووجههما للمقولات بالقياس الى شي واحد مما لا يجوز العقل السليم اصلا والاضافة لتسليم ان الوجود العيني في كل
 محل المقولة على الاشياء جملا شايعا ذاتيا فمما وجه حمل الجوهري والكيف على الصورة العقلية المتشخصة بالاشخص الذهني بالجوهري

كيف فان آثار الجواهر ان لم ترتب عليها ولكن آثار الكيف بحسب هذا الوجود القائم مقام الوجود الخارجي في ترتيب الآثار وترتيب البنية
ولذلك كان العلم من الكيفيات النفسانية واذن لو قال ان المقنوعان صاوغان عليها أملا شائعا ولكن حمل الجواهر بالعلم من
لاشترط الوجود الخارجي في الجوهريّة كما يشهد به مفهومه دون الكيفية فحمل الكيف عليه يكون حملا ذاتيا ما شائعا متعارفا قادرا
فلا منافات لكان له وجه البنية ولان ادعى حصر المقولات في الموجودات الخارجية كما تنادي عليه قوله لا شترط الوجود العيني
يلزم ان يخرج العلم والقدرة وسائر الاعراض النفسانية والكيفيات العقلانية عنهما مع ان ربيهم مصرح بكون العلم من
مقولات الكيف وايضا لو كفى هذا التخصيص في الخلاص فليقل من بدو الامر ان حمل المقولات على الحاصل في الذهن سواء كانت
صورة كلية او جزئية بالعرض وعلى ما توجد في الخارج بالذات فلا منافات فاي حاجة الى ما اطال الكلام به وما ذكر من منع تنوع
ادلة الوجود الذي يتبع حصول الاشخاص الخارجية في الاذيان فهو وان سلم لكن وجود الصورة في الذهن وتخصيصها فيها ايضا
وجود خارجي لكونها صورة شخصية في نفس شخصية موجودة في الخارج في الحال في الوجود الخارجي فليست المقولات البنية وان قيل
يشترط ترتيب الآثار للاندراج تحت المقولات قلنا ان اراد ترتيب الآثار الخارجية فهو ممنوع وان اراد ترتيب الآثار مطلقا
فمسلم والمشبّهة في تحققه فيما نحن فيه كيف فان الصورة العقلية من صفات النفس القائمة بها فكيف لا يوجد في الخارج
اذ من شرط الاتصاف الانضمامي وجود الخارجيتين في طرف الاتصاف وهو هنا الخارج والاثار المترتبة عليها حينئذ ايضا
اثار خارجية لكونها مبدء الانكشاف للاشياء وغير ذلك وان لم ترتب الآثار التي كانت مترتبة عليها حسن كانت جارية عن
النفس وبالحجّة ترتب الآثار الخارجية كانت للاندراج تحت المقولة واما بقا الآثار المخفوفة بعضها فمحمدا حاصل الان و
الغل بكلامه وجه ليست احصاه ومنها ما احتواه الشرح ايضا في الاسفار من انكار حصول صورة الاشياء في الاذيان و
انما العلم اضافة اشرفية للنفس حاصلة لها بالنسبة الى ذوات عقلية موشية اتمته في عالم الابداع والصحة كلها موجودة في عالم
النشال البرزخ بين العالمين وانت تعلم انه وان تصح قلع الاشكال ولكن لا يصح توجيهها للقائلين بكون العلم عبارة عن الصورة
الحاصلة في العقل اصلا وقد كان الكلام على طويعهم ومنها ما اجتارته شرح التجريد وحاصله ان في النفس امران احدهما قائم بها
والآخر حاصل والاول مغاير للمعلوم منسرج تحت مقولة الكيف والثاني متحد معه منسرج تحت مقولة فلم يلزم اجتماع التناقضين
اصلا وقد اعترض عليه من جاء من بعده فانه مع ان خلاف الضرورة لانا لا نجد في النفس الامر واحد الامرين وجميع بين البنية
لا يتم فلان الامر القائم في النفس كانت في الانكشاف والحاصل لغو وذهب المتأخرون الى ان هذا المنسب هو الحق
فاما تعلم ضرورة ان العلم بمعنى مبدء الانكشاف ليس ولا كيفية فائتمته في النفس مبدء لانكشاف الاشياء وهذه الكيفية انما
بعد حصول صورة المعلوم في العقل ففي النفس امران احدهما حالة اوركية وثانيهما صورة المعلوم والاول هو العلم حقيقة
في الثاني علم بالعرض بمقارنته للاول في الوجود في محل واحد يلزمهما في الوجود فالاول من مقولة الكيف والثاني من مقولة
الصورة فلا يلزم الاستحالة اصلا وهذا الجواب قد اختاره جماعة من المتأخرين ومنهم السيد الباقر والسيد الزاهد البروي

انما ذهب الى قيام الحالة الازلية بالصورة الحاصلة وجمعها عليها بالعرض كعمل الضاحك والكاتب على الانسان وهذا قول
 فاسد فان هذه الحالة لما كانت مبداء انكشاف الاشياء بقاها في ما هي حالة فيها فاذا كانت حالة في الصورة عارضة
 يلزم ان يكون الصورة العالمية عاقلة وهو فاسد كما ترى فمن قال بالانشاء والوجودي منها فقد سعى سهوا غلطا واذا
 فالحق على ما يتفاد من كلام شارح التجربة انهما في النفس نعم الفرق بالقيام والحصول مما لا معنى له البتة وهذا لو ان كان جمعا
 بين المذهبين ولكن الحق لعلة لا يتجاوز عنه ومنها باختاره صدر المذتقين وتقريره بعد ما هنذا ولا ان الوجود هو الاصل و
 المهيئات تابعة له ان الاشياء اذا وجدت في الذهن بالقلب عرضا وكيفما كانت في الخارج جوهر او غيره من المقولات
 العرضية التسعة فلا محذور اصله على هذا فيندفع الاشكال بجميع تقريره اذ لا المجمع على بقاء الموجود انتهى على حقيقة التجربة
 ثم لما اورده عليه بانه يرجع الى القول بالشيء والمثال قد كان الكلام على طور القائلين بحصول الاشياء بانفسها في الازمان
 اجاب عنه بانه ان اريد لوجود الاشياء بانفسها في الازمان وجودا فيها ولو بانقلابها الى حقيقة اخرى فهذا متحقق ولن اريد انها يوجد
 في الذهن مع بقاء حقيقة قائم بعد دليل عليه وليس قيل ان الانقلاب لا يذلل من مادة حاملة للصورتين مشتركة بين المتقلبين
 ووجودا فيما نحن فيه متفق وقائلا بوجود المادة انما يشترط للانقلاب من صفة الى صفة كالانقلاب الاسود الى الابيض وانما في الانقلاب
 نفس الحقيقة تباها الى حقيقة اخرى فلا يذلل خلاصته ما ذكره في حاشية على شرح التجربة ولا يذلل معاصره والدواعي للحق بالانقلاب عليه
 ان الانقلاب مطلقا يؤول الى صفة الى صفة كالسود والابيض او من حقيقة الى حقيقة كالانقلاب الماء بهو لا يذلل من مادة
 حاملة مشتركة بين المتقلبين وليس للحاصل في الذهن مجال او موضوع سوى الذهن ومعلوم انه لا يتقلب من الصورة
 الذمينة التي كيف عندنا الى امر خارجي هو جوهر مثلها وبالجملة ما هذا الامر الواحد الذي زعم انه جوهر اذا وجد في الخارج واذا وجد في الذهن
 فهو كيف وكيف نحفظ الوحدة مع تعدد المهيته وما دعى من كون الوجود متقددا واصلها والمهيته تابعة لما لم يقيم عليه برهان ولم
 يشهد به وجدان بل ليس الامر في الواقع كذلك ولو سلم لا يوجب جواز الانقلاب فان الما عرض سولا فرضت بمقدمته او متاخرة لانه
 حقيقة المعروض فانما انما يعرض لتلك الحقيقة فلا بد من بقاها مصحفا ثم بعد الانقلاب يكون الحاصل في الذهن من مبادئ المهيته
 للوجود في الخارج وهو خلاف ما يدل عليه اوله الوجود والذم في حصول الاشياء بانفسها في الازمان وما ذكر من ان حصول المهيته
 في الذهن اعم من ان يبقى فيه على ما كان او يتقلب الى ما هيته اخرى من قبيل ان يقال ان حصوله في الدار اعم من ان يبقى فيه
 على ما كان او يتقلب فيه الى امر ومثلا واذا لم يكن بينهما امر مشترك حامل للانقلاب لم يصدق الحكم بان ههنا شيئا واحدا يكون
 مادة ذلك الاخره اخرى امر آخر والقائل بالشيء ايضا لا يجزم ان يقول ان الحاصل في الذهن هو الشيء وهو بحيث لو وجد في
 الخارج يكون عين الامر الخارجي بل هو قائل به ثم انه على ما ذهب اليه يتوجه الاشكال بان الحاصل من الجوهر العيني في العقل
 اذا انقلب كيفما نحن ما وجد في الخارج اما ان يتقلب الى الجوهر مع بقاها على ما كان في الذهن فهو مع منافاته للانقلاب تحيل
 الوجود لما انه بعد الانقلاب يكون جوهر في الخارج فذلك على تقدير صحة جاز في الشيء فلا فرق والقول بان معنى انقلاب الحقائق

الخارجية الى الكيف في العلم ان لكل من الحقائق العينية رابطا خاصا بصورة ذهنية يقال انها صورة ذهنية وهذا الارتباط هو الرابط
 للقول بالشيء والمثال ليس شبي فاما المثال هذا الارتباط متحقق في الشيء وما هو شبي ايضا كما لا يخفى على من له ادنى تمييز وما ذكره الشرح في توجيه
 ان للحقائق العينية ذاتيات تصدر عنها آثارها الذاتية هي مبادى تعبرف الذاتيات وامثلياتها واذا حصلت في الحقل كانت صورة علمية
 باعتبار النفس صفات ابرام بقا تلك الحقائق بوجه ما وصارت لها حقائق عرضيات من الكيفيات النفسانية فهي باعتبار وجودها
 المبهم لا يصلح لان ينفرد تحت شئ من المقولات وباعتبار وجودها المحصل بدرجة تحتها البتة بمعنى الانقلاب ان تلك الحيات
 على صراحتها لا تلتزم الوجود في تحصيلها حقيقة فاذا وجدت في الذهن صارت كنيته واذا وجدت في الخارج صارت جواهر ومعنى الحفاظ
 الذاتيات انها بنفسها اصلها لان توجب باقى من الوجودين وتفسير حقيقة متمثلة مغايرة لما يتحصل لوجود آخر والقابلون بالشرح المقول
 كذلك فافترقا فهو معنى على كون الوجود اصلا وهو وان اقام الدليل عليه في كتيبه مما لم يذيرب اليه حذو الاثنية عاقل وكذا دليله الصيا
 خارج عن الفهم كيف فان العارض كيف يكون اصلا الا ان يتبين كلامه على طوره الصورية القائلين بان الوجود هو الواجب لقائ
 شأنه والممكنات منتزعات منه وهذا طور آخر وراي طور العقل لا يصلح لان يتبين عليه توجيه الكلام الحكماء وحيث المشايخ منهم مع هذا
 كون المهيمنة الوجود لا يستلزم ان يكون مثلما كمثل الميوس في عدم التحصل نفسها بل بالصورة كيف فان ذاتياتنا منذ مجيها
 لا يمكن ان الساخما عنهما في اى موطن فرضت فلا معنى للانقلاب قبل هذه المهيمنة حادثة لما ضرورتها ان الانقلاب بدون فناء
 الذاتيات ووجود ذاتيات اخرى لا يتصور حين زوال الذاتيات لا يبقى تلك المهيمنة المهيمنة في الوجود اصلا حتى يحكم بانها حادثة
 للمهيمنتين المحصلتين وبالجملة هذا الكلام فاسد لا يمكن اصلاحه اصلا لا يصلح الخطار بافساد الدهر ومنها اختاره اثا ايضا في
 مسفاره الاربعه والحيات هذا الشرح في مباحث الجواهر والعرض وحواشي الهيئات الشفاء بعد ما زيف كلام العلامة القوي
 وهو ان العلم الذي هو من صفات النفس حاله نفسانية بها يكشف الاشياء ولا يشبهه في انها حادثة في انفسنا عارضة
 لما بعد ما انتزعت النفس والمقولات الكلية عن الاعيان الخارجية ومن الصور الخيالية والاشباح المثالية فانه لا شك في انه
 عند هذا الاشتراك يكون للنفس تباين كيفية نفسانية هي علمها وليست متحدة بالمعلومات بل هي صفة ذات افصافه وانما المتحد
 بالشرح عنهما من الصور الكلية وهي السماوة بالحقائق العلمية والصور الادراكية المخلوطة بتلك الحالة الانكشافية وانما يتحصل حقيقة
 العلم بالاتحاد منهما والارتباط بهما ان يكون ذاتيات واحدة مطابقة بهما فمذه الواحدة علم من حيث جنسها القريب وكيف حيث
 جنسها البعيد ومن قولها معلوم من جهة تحصيلها وتبينها كما ان زيدا في الخارج جوارح من حيث جنسها القريب جوارح من حيث جنسها البعيد
 الكم والكيف وغيرهما من حيث تشخصه وتعيينه ويكون اتحاد المعلومات منها اتحاد العرضي مع المصروض فصيح ان العلم من مقولة
 الكيف والكيف ذاتي له من حيث انه علم وهو في الواقع بعينه حقيقة المعلوم ومحصله يرجع الى ان العلم من مقولة الكيف
 بالذات لكون تلك المقولة جنسه ومفهوم المعلوم متحدة ذاتا ووجودا في الذهن ومن تلك المقولة بالعرض وزعم انه يوده ما
 ويجب اليه المحقق الدواني من اتحاد العرض والعرضي مطلقا بالذات والتباين بالاعتبار وانت تعلم ان هذا التحقيق وان لم نشد

انه خلاف ما زعم شارح التجربة وهو التحقيق دون ما هو مذنب هذا الشارح للتجربة ولكن حاصله يرجع الى الكار المقدمه القابلة
 باتحاد العلم والمعلوم بالذات باعادة ان حين العلم امران احدهما كيفيته نفسانية يتاثر بالنفس بهما بان يكون مبدؤ الانكشاف
 الاشياء عند ما هي العلم حقيقة ولا يتحد مع المعلوم اصلا والآخر الحقيقة العلمية المتحدة منهما بالعرض وهي كما انها ليست علم حقيقة
 الا باعتبار الاتحاد بتلك الحالة كذلك ليست من مقولة الكيفية بالذات بل باعتبار اندراج ما هو متحد معها تحتها وظاهر ان شارح
 التجربة ايضا قائل بوجود تلك الحالة وانتزاع تلك الحقائق ولا شبهة في ان الاول قائم بالنفس وصفة لها تترتب عليها آثارا
 دون الثانية فانها موجودة بوجود ظلي لا تترتب عليه الآثار ولذا اخبر عنه بالحصول فالفرق بين المتسبين انما يكون بحسب العبارة
 فقط ثم انه ما زعم من اتحاد هذه الحالة مع الصورة العلمية بالذات وانما التعاير بالاعتبار مما لا يخفى له فان الاتحاد والذات
 يقتضيه ان يندرج كلاهما تحت مقولة واحدة بالذات لا احدهما بالذات والآخر بالعرض وكون احدهما عرضيا للآخر
 محمولا عليه مما لا يخفى لانه ان اراد منه الحمل بالمواطاة وهو المتبادر فالموجود بحسب الحقيقة تلك الحالة الادراكية
 والصورة العلمية منتزعة عنها او بالعكس على الاول يلزم ان يكون العلم من الحقائق الانتزاعية فكيفت يحكم باندرجه
 تحت مقولة الكيفية دون ساير الامور الاعتبارية من الامور العامة منها او على الثاني فيتحذر ما هو العلم بتقيقة وموجودا
 مع المعلوم فيرجع الاشكال فتقربا وان اراد الحمل بالاشتقاق وظاهر انه لا يتصور بدون قيام مبدؤ الاشتقاق
 قيامه لا يخلو اما ان يكون بالصورة العلمية فيلزم ان يكون الصورة عالمة او بالنفس الشاعرة فهو مع انه لا يصح الحمل
 بينهما والا يلزم الحمل في ما بين جميع ما يوجد في الذهن وهو كما ترس فاسد لانه على هذا التقدير لا يمكن ان يكون من
 الحقائق القايمه بالنفس وصفة لها ومع ذلك يكون مبدؤ الانكشاف قترج الى القول بالشيء والمثال ومع ذلك
 فيكون الحاصل لغوا والمجسلة يد عليه جملة ما ورد على شارح التجربة فالحق ما ذكره الشارح العلامة فالصورة اذا كانت
 في الذهن بحيث لا يقع صفته ولا يلزم قيام الحرارة في الذهن كونه حارا وانكله كليا الى غير ذلك حكم خصوه لما فيه بدون
 القيام وتلك الحالة اذ هي قايمه بالذهن ومبدؤ الآثار الذهنية مثل كونها مبدؤ الانكشاف الاشياء وموجودا في نفس شخصيته
 صفته لها حكم لقيامها في الذهن غاية الامر ان بظاهرة مخالفت لمصنوعات الجواهر ولكن ان كان غرضه تحقيق المقام من
 عند نفسه فلا بأس بمخالفته وان كان موجه اليهم ومصحح الكلام فالا مبروان كان مشكلا في ظاهر النظر ولكن حين التعمق
 في قولهم بحصول الصورة في النفس مع عدم اتصافها بالايلازم ان يكون ناعما لها فيصح حمل الحار عليها عند
 قيام الحرارة الى غير ذلك فلا بأس بالحكم عليها بالحصول ولكنهم ادعوا باختصاص العلم في الصورة العلمية واتحاد العلم والمعلوم
 وهو موجب الاشكال فلا بأس بتوجيه مقالهم بانهم انما يطلقون العلم عليها بالمعجزة لاتحادها مع ما هو علم بحسب
 الحقيقة وعلى هذا فتحفظ قولهم بحصول الاشياء بانفسها ولا يلزم الاشكال لتلك المذكورة اصلا وقد سبغنا في بعض جوانبنا
 تحقيق كلام هذا المحقق باونة البسط وهما بنده القدر كفاية فقابل في هذا المقام فانه من نزال الاقدام قولهم فيمنع

بأنه ان اريد ان يرد الجواب قدر تفهيمه بالحق الدوائى حيث قال فى حواشيه القديمة على الشرح التجريد انه لم يجوز ان يكون العلم
ايما كيفا على سبيل المسامحة وتشبيه الامور الذهنية بالامور الحسية انتهى وحاصله يرجع الى ان المنادى تحت المقولة بالذات
انما هى الموجودات الخارجية دون الذهنية ويرد انه خلاف تصريحات القوم فانهم يريدون الاعراض النفسانية ايضا مقولة
العرض وجعل كلامهم على المسامحة مطلقا عما للمعنى له معنى تشبيه الامور الذهنية ان العرض هو الموجود بالفعل فى الموضوع
والصورة الذهنية لا يشبهه فى وجوده بل هو الموضوع الذى هو الذهن فيكون عرضا على سبيل الحقيقة واما المقولات فقد اختلف
فيها الكون فى الموضوع وعدمه بالنظر الى الوجود الخارجى كما صرح الشيخ فى الجواب بل فى العرض ايضا فى عيون الحكمة فاعلموا
الكيف على الصورة الذهنية يكون من قبيل التشبيه البتية وحينئذ فيرجع حاصل مقالة على ما فهم من الجديده ان للكيف وغيره
من مقولات العرض معنيين احدهما الموجود بالفعل من الموضوع غير قابل للتقسيم والنسبة وثانيهما من شأن وجوده الخارجى
الوجود فى موضوع مع عدم قبول القسمة والنسبة والمقولة بهذا المعنى الثانى لا الاول الصادق على الصورة انما هو المعنى
الاول الذى هو ليس مقولة لا للمعنى الثانى الذى هو المقولة فلا يلزم الاستحالة وهى اندراج شئ واحد تحت مقولتين متباينتين
فان قلت الاشكال وان انفع عن صورة الجواهر ولكن تصور المقولات العرضية باق تصديق رسم الكيف المقولة عليها قلت
بهنا قيد آخر وهو عدم قبول القسمة بالنظر الى الوجود الخارجى وهو يقطع مادة الاشكال ومن فرق بين كلام الشارح
وكلام الدوائى بان الشارح يصحح على طوره المطلق الكيف على الصورة العلمية حقيقة ولو بمعنى ما عدا المقولة دون الدوائى
فان اطلاقه عليها على طوره بالمسامحة والمجاز فقد جازى بما لا يقصد به لان الكلام فى اطلاق الكيف بمعنى المقولة عليها هو
عند الشارح والمحقق كليهما يطلق بالمسامحة والمجاز واما الاطلاق بمعنى آخر فالمحقق وان لم يصرح به فى الحواشى القديمة
كما صرح الشارح به هنا ولكن الجديده ناصته عليه ولا فرق اصلا فقد اختلفت هذه الجواب بالتحقيق للمحقق الدوائى
ففى حواشيه على الهيات الشفاء حيث قال بعد ما ذكر اصرار الصدر المعاصر للدوائى على القول بالانقلاب واجابا
عن هذا معاصره الجليل المولى الدوائى بان اريد بالكيف هيئة جهتها فى الوجود الخارجى ان يكون فى موضوع
غير متقنية للقسمة ولا التقيد بهذا المعنى يصلح لان يكون جنسا من اصناف الاجناس كما ان الجواهر بالمعنى المذكور
جنس قال فيها باعتبار رتب المصنفين متباينان لا يقصدان على شئ فى شئ من الظروف الذهنية والى جهة ان اريد به
عرض بالفعل لا يكون متقنيا للقسمة والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لجميع المقولات فى الذهن فلا تمنع بينه و
بين الجواهر وكذا بينه وبين هيئات بذاته الاخرى على نحو ما مر من مفهوم العرض فلا يلزم اندراج الصورة
العقلية تحت مقولتين هذا كلامه وظاهره ان لم ينص المحقق الدوائى على ذلك فى حواشيه القديمة وانما قاله فى
حواشيه الجديده فبانضمام ما فى الحاشيتين جواب الشرح فى هذا الكتاب بعينه جواب المحقق من غير فرق وهذا
والنقل عن مادة الاشكال ولكن ان كان هو تصديق التوجيه من قبل القوم فلا بد من تصحيحه باطلاق الكيف على

المعنيين المذكورين ولم يوجد ذلك في كتبهم الا ما قال الشيخ في عيون الحكمة حيث قال بعد ذكر الحجج مضمين واما الوجود الذي
 الاشياء في موضوع فيقيم منه ايضا معنيان فواضح من احد المعنيين انه ليس جنسا واما الكلام من المعنى الآخر الذي
 هو بازاء المعنى الآخر من الموجود لاني موضوع انتهى وعقبه الامام في شرحه بقوله قولنا العرض هو الموجود في موضوع
 يحتمل ايضا وجهين احدهما ان الذي يكون موجودا مع انه في موضوعه والثاني انه مهيئة اذا وجدت من المعنى الاخر
 كانت في موضوع والمفهوم الاول لا يصلح للجنسية لما مر من المفهوم الاول للحجج والمعنى الثاني ايضا ليس جنسا
 الشيخ والامام يحتاج في ثبوت المقولات التسعة الى بيان هذا الكلام لعلم لما فهموا منه ان الجنسية في الجوهري ليست الا
 بالمعنى الثاني فلم يكن الجنسية في العرض ايضا لانهذا المعنى والاول ليس يصلح هو جنسا للمقولات الجنسية العرضية متفردة
 فيها فيحتاج في هذا المعنيان فيها ايضا والمقولة منهما هو المعنى الثاني وهذا القدر يكفي للتوجيه وكيف فان الشيخ قسم
 الاشياء في المنطق الشفاء الى متعين متي ذاته وحقيقته مستقيمة عن ان يكون في شيء من الاشياء وجودا لشي
 في موضوعه شيء لا بد له ان يكون في شيء من الاشياء وبهذا الحقيقة التي وهو صريح في ان حقيقة العرض لطبيعية ناعية
 لا تقوم وجودا لاني الموضوع فمدار العرضية على فاقية التقدير والوجود الى الموضوع لا المفهوم واذن فساير المقولات
 العرضية اما هي مقولة باعتبار التقدير والوجود في الخارج وهو المطلق فاعلم فيه قوله واعلم انه ليس معنى قولهم الخ
 اعلم انهم لما قالوا ان الجوهري لا يتغير في موضوعه ونحوه وان كليات الجواهر جواهر مع انها موجودة
 في مجال مستغن عنها وهو الذين تم تميزها اجوهرية الكليات الذاتية بالمقابلة ليس الجاذب للحد اذا وجد مقارنا له وغير
 جاذب له اذا وجد في الكلف مع بقاء حقيقته في الحاليين صار مقام ان يتوهم متوهم ان الكل من الجواهر مثل المتقابلة طيس
 من كل وجه حتى انه بما هو كلي يوجد في الخارج ويكون لاني موضوع كما ان الحجر المذكور الموجود في الكلف اذا وجد في
 الخارج بعينه يجذب الحديد مع انهم مخرجون بامتناع وجود الكليات في الخارج بل كل ما يوجد فيه يكون متشخصا بالمتفرد
 الخارج فيكون شخصا خارجيا واما الموجود في الذين فهو ايضا وان لم يوجد بالمتشخص بالمتشخص الذي
 فيكون شخصا مهيئا ولكن الذين يقدر على تلاصقه من حيث هو ومن ثمه قيل ان الذين طرف الخلط والتغير
 وحكم بالكيفية على الموجودات الذهنية لكن لا بما هي موجودات ذهنية كيفية بالمعارض الذهنية بل من حيث نفسها
 وهيها الموجودة في لخط الذين ولذا كانت الكليات من المقولات الثمانية التي طرف عروضا الذين فافترقا فالاد
 وفي هذا التوهم بانه من بابت تفصيل الحثيات والامثال الاعتبار واحد الكل مكان الجزئي فان الكلي الذي
 وانه في العقل يتبع ان يوجد في الخارج ويستغنى عن الموضوع والمتقابلين الذي في الكلف يجوز عليه
 الخروج عن الكلف والمجذب للحديد ثم الدخول فيه وعدم الجذب مع ققاء هويته الشخصية والصورة العقلية لطبيعية
 بهذا الشاكلة فالتشبيه ليس من كل وجه بل في ان مهيئة المتقابلين سواء في داخل الكلف او خارجها لا

ان نقله كونه زائدة وقوله كلياً معطوف على قوله عرفنا وكلياً بحسب خصوص وجوده الزمني ولكنه
 هو بمرئيته وهذا هو المطابق بما نقلنا ومن كلام الشيخ اتقاء التشكيك في عروض الكليّة بحسب خصوص الوجود الزمني مما لا معنى
 له لانها من المقولات الثمانية التي ظرف عروضها الزمن فافهم واستقم قوله بل هو في كل منها بصفة واحدة الخ وهذا القدر
 يكفي للتشثيل ولا يجب فيه المناسبة بين المثل والمثّل له من كل وجه حتى يلزم وجود المهيّة الكليّة بما هي كليّة في الخارج لا
 في موضوع نعم انحفاظ نفس المهيّة بحسب الوجودين بحيث يصدق عليها انها حقيّة من شأنها انها اذا وجدت في الخارج
 كانت لا في موضوع كما ان المقناطيس سواء كان داخل الكلت او خارجة يصدق عليه انه حجر من شأنه انه اذا صادف
 الحديد يجذبه كفي التشثيل لانه لا بد من جهة انتقال المهيّة الكليّة اليها وانما يكون كك لو كان ذلك تمثيلاً بالجزئيات وهو
 منتفعل هو تنظير فقط فلا يلزم استحالة احمل قوله فلا بد من اندراجها تحت شئ من بواقي المقولات الخ وذلك لما نقل من
 العلم الاول القول بانه لا يشترط شئ من الموجودات الممكنة عن هذه المقولات العشرة فما لا يندرج منها تحت الجواهر
 يكون لا محالة مندرجاً تحت مقولة من مقولات العرض والما لم يخبر المقولات في العشرة ويكون بعض الموجودات
 خارجة عنها وهو خلاف ما نقل عن امام الحكماء ائمة قوله قلنا لا يلزم من عدم اندراج الخ اعلم ان الشيخ رحمه الله
 صرح في منطق الشفاء باندرج فصول الجواهر تحتها ولكن لا بالذات بل بالعرض ومع ذلك منع اندراجها تحت واحد
 من مقولات العرض ايضا وقال انه لم يقيم بعد دليل على انحصار المقولات في العشرة ولا اندراج شيا من المهيّات الاكبر
 تحت واحدة منها بل يجوز ان يوجد مهيّة ولم يندرج تحت شئ منها بالذات ومثل ذلك بالفصول المنطقية والاعلام
 البسيطة الا ان الاحكام اوليست ذواتاً لا تصح صدق رسوم شئ من المقولات ولو بالعرض عليها ايضا واما الفصول
 فانها ذوات محصلة لذوات اخرى يصدق عليها اسم الجواهر فهي جواهر بحسب اشتراك الخاصة فيها لا بحسب الحقيقة و
 المهيّة والا لكان لها فصول وتيسل الامر في هيّات بسيطة غير مندرجة تحت شئ من المقولات بالذات وكفي لوجود
 نقصاً على حصر الممكنات في هذه المقولات وحصرها في عدد ما نقل عن العلم الاول لما لم يقيم عليه بيان لا بأس بالحاجة
 له سيما اذا كان الفحص حاكماً بخلافه وقد بط الشيخ في ذلك اوفى السيطر في منطق الشفاء ان شئت فارجع اليه وها
 بهذا القدر كفاية فينا هذا السؤال على حصر المقولات في العشرة والاندراج المهيّات الامكانية تحت واحد منها على سبيل
 الوجوب وندار الجواب على منع هذا الوجوب والمحصر الاول وان كان منقولاً عن العلم الاول فالثاني هو التحقيق عند الشيخ
 وعليه الثقة اولم يجد على او علم المعلم الاول وليلاً والاحتمال كفي للجواب فان الجيب تابع ومع ذلك فانه لا يفهم من التعليم
 الاول غير انه لا يوجد ممكن الا ويصدق عليه واحد من تلك المقولات وذلك لا يستلزم ان يكون حملها على كل ما يندرج
 تحتها بالذات بل لا اندراج ولو بالعرض كفي فلا تغفل قوله كلام المحصلين عن المشائين الخ كالشيخ الرئيس وغير
 وانما قال من المشائين ايما الى ان هذا الفرق انما هو على طورهم والافعال لا يثبتون لا يقولون بالموضوع بهذا المعنى بل

الحال عنهم منصرف في العرض حتى انهم يتفنون جوهرية الصور النوعية للجواهر والمحال فيما يحل العرض به اذ لا يقولون بوجود
 الهيولى اصلا فلا يتأتى هذا الفرق على ظهورهم بل المراد من الموضوع عندهم هو المحال مطلقا بل يطلق الموضوع على المعنى
 الاعم حين ما يذكر في المنطق ايضا قال الشيخ في الفصل المجتهد بشرح حد العرض من منطق الشفاء وههنا شئ يجب ان
 يميل اليه كل الميل وهو انه نسبة ان يكون هذا الرسم الذي رسم به العرض لم تكن بالعرض ما اذا تخلص الانسان في الفلسفة
 شعوره بالفرق بينه وبين الصورة بل اعني به معنى اعم من معنى هذا العرض وهو المعنى الذي يعبر به العرض والصوره
 هو الوجود في المحال والحاصل بهيئته له سواء كان ذلك المحل مادة او موضوعا فان رسم العرض لا يبعد ان يقع على مرتبة
 قولنا يتفقدان فيه وفي مفهومه بوجه انتهى وهو صريح في ان العرض يطلق على معنى خاص وهو حين التخلل بالفلسفة
 ومعنى عام وهو حين الكلام في المنطق والماخوذ في الاول الموضوع بالمعنى الخاص وفي الثاني الموضوع بالمعنى الاعم
 ولما كان ههنا كلام على طور الفلسفة فلا بد من ان تحقق المعنى المراد من الموضوع في هذا المقام لئلا يقع الطالب في
 الاشتباه بقوله هو الذي اذا قيس الى ذلك الشئ الخ اعلم ان المشايخ بعد ما ادعوا تركيب الجسم من الهيولى والصوره
 قالوا ان المحال اما ان يكون مقوما للمحل او لا وعلى الاول فالمحال الصورة والمحل الهيولى والمادة وعلى الثاني فاذا لم يكن
 المحال مقوما للمحل كان المحل مقوما له فيسمى المحال عرضا والمحل موضوعا واما احتمال ان يكون المحال لا يتقوم بالمحل
 ولا للمحل به فهو وان كان احتمالا عقليا ولكن لم يوجد له مثال في الوجود فاورد عليهم ان كثير من الاعراض تحل في شئ لا يميز
 المحل عليه بل يحتاج اليه الاترسي ان الزمان عرض حال في حركه فلذلك الافلاك فهي موضوعه مع انه يحتاج اليه في
 تشخيصها وتقديرها وكذا الاين والوضع يحتاج اليه الجسم في تشخيصه مع انها عرضان حالان فيه وهو موضوعهما وبعضها
 لا يصح لها ان يوجد بدون الجسم الذي هو مكانها فيحتاج اليه مع انها ليست اعراضا كالقمر في فلكه وبعض المواد لا يفارق
 الصورة التي لها في اخرى كما مادة الفلك وليست اعراضا وليس شئ من الصورة يمكن ان يفارق المادة مع انه ليس
 وجودا كوجود الشئ من موضوع والجواب عن الكل على ما يظهر من منطق الشفاء ان العرض حقيقة ثابتة لا يمكن ان
 يوجد الا في محل بل وجوده في نفسه هو وجوده لمحله فهو مقتدر الذات الى محل يقومه وحصيله من غير ان يكون هذا المحل
 محتاجا اليه في تقويمه بل توجد هو عند زواله ايضا كما كان من قبل فلا بد في كون الشئ عرضا من امرين احدهما ان
 ان لا يكون متحصلا في قوامه بنفسه بل يحتاج فيه الى محله وثانيهما ان يكون محله مستثنى القوام عنه متحصلا بنفسه قد تمت
 حقيقة من دون ما يوجد فيه وهذا معنى ما قيل انه لا يقوم محله والامور المذكورة ليست مما يحتاج اليه محالها في قوامها
 وتحصل ههنا اصلا والالزام ان لا يوجد بدونها اصلا بمعنى انه لا يمكن وجودها بدون ما محل فيها وهو ضرورة في العقل
 نعم ان الحركات متقوية الذات من غير دخلة للزمان في تقويمها وان كان له مدخله في تشخيصها فاحتاج المحل في
 التشخيص الى المحال لا يخرج المحال عن ان يكون موضوعا بل اذا كان محتاجا اليه في النفس ههنا وتصله هو فيمن نحن

فيه من بل الحاشية في ذلك انما هو للزمان فانه بمنزلة الحركة لا يوجد الا فيها ناعتا لها وكذا الحال في الجسم بالنسبة الى الزمان
والوضع فانه مستغنى القوام عنهما وانما يحتاج اليهما في الشخص وذلك لانهم كونهما عرضيين حالين فيه لانها في قوامتهما
تحتاجان الى الجسم البتة لكونهما من الحقائق الناعية واما الجسم اللاتزم للجسم الذي هو مكانه فهو وان لم يفارق مكانه
لكن لا يحتاج شي منهما الى الآخر في قوام هبته ونفس تحصله فلما يمكن ان يعيد شي منهما عرضا حالاني الاخر اذ وجودهما بالقياس
اليه واما مادة الفلك فهي وان كانت لا يفارق الصورة ولكن ليست مستغنى القوام عن الصورة ايضا فكيف يعيد
موضوعا وعدم المفارقة الصورة للمادة لا يستوجب كونهما عرضا ايضا لانه الوجه بعينه لا يحتاج لهما اليهما في تقويمه
فالفرق بين حال الصورة في المادة والعرض في الموضوع هو ان الصورة يحيل محله موجودا بالفعل وليس محله
نفسه سببا موجودا بالفعل بدون الصورة بخلاف العرض فان محله شي موجود بالفعل بنفسه ونفقه هو اليه في وجوده و
تحصيله بنفس حقيقته ولذلك يحتاج العرض المطلق الى المحل كذلك والخصوص الى المحل المخصوص واما الحال بخصوصه
فيحتاج الى المحل المخصوص في القسمين ضرورة اتفاق الحال في يديه الى يديه المحل ومن ثم قالوا بافتقار المادة الى الصورة
المطلقة واما الصورة فانما يحتاج اليها في تشخيصها كما سيجي مفصلا وهذا معنى ما قال الشيخ واما العرض فانما ذلك له لانه
في موضوع واما الصورة التي في المادة فانها ليست المادة علته لقوامها عند المحصلين من الفلاسفة بل توسط الصورة
شي هو ايضا علته المادة ولكنها كذلك بتوسط الصورة ويلزم الصورة ان يكون ذاتها ملائمة لما يقوم به موجود بالفعل في الموضوع
كلامه ومن ههنا لاح ذلك ان الشي المستغنى القوام عن المحل قد يعرض له ان لا يوجد الا فيه من خارج
لكن لا على ان علته طبيعة هو كونه حتى يلزم كونه عرضا فلما يلزم من كون العرض في فلكه كونه عرضا له اصلا ولا من حاجة الصورة في
تشخيصها الى المادة كونهما عرضا بل انما يلزم ذلك لو كان المحل علته بطبيعتها وهو خلاف ما تقره عندهم من كونه معلولا
لها وكذا الحال في الزمان والحركة والجسم والمكان فان قلت الجسم لا يوجد بدون المكان المطلق قلت لا يحتاج
الجسم في نفس طبيعته الى المكان ان كان قد لزمه ذلك من خارج فلما يلزم كونه عرضا فان العرض معنى عدم مفارقة محله
انه لا يلزم قوامه بنفسه مفارقة قابل قوامه استفاد مما لا يفارقه ومن ههنا ظهر لك ان العرض يجوز ان يكون حالاني في العرض
كالزمان في الحركة واللون في السواد والبياض والملازمة في الجسم بواسطة السطح والتثليث فيه بواسطة السطح وكونه
مركبا بواسطة اللون فلا يجب في العرض ان يوجد في الجوهر البتة نعم يجب الانتهاء الى محل هو الجوهر واما في بدو الامر
فلما واذن فكل ذاتين يحصل احدهما في الآخر حصولا اوليا التميز منه شي عن الآخر لا كالتدني في الجائز فان باطنه متميز
عن الجائز ويكون لو وقعت اشارة الى تلك الذات ليقا ولها جميعا فانها جعل صاحبه بصفة وبهية ونعت فانه اما
عرض في صاحبه واما صورة لانه ان كان صاحبه المستغنى به متقوم الذات وهذا انما يقوم به فهو عرض وان كان صاحبه
المتقوم به لا يابى وله حق في تقويم صاحبه فهو صورة ويشير كان في انما في محل لكن محل احد هما ليس مادة محل آخر يسمى

موضوعا بالوجه الذي يفرق بين شي واحد مادة بالقياس الى حال كالميل الى النسبة الى الصورة وموضوعا بالقياس الى محل
 آخر كالميل الى القياس الى الجسم التعليمي وسائر الاعراض القائمة بها اما الاول فلا يتفق في قواها وتحصلها الى الصورة
 في ذاته فلا يستفاد في قواها عن تلك الاعراض بل هي تقتصر اليها في قواها لانها طابع ناعية وجودها في نفسها هو
 وجودها في محلها فلا يتصور لها الوجود الاستقلالي اي العارضة عن المحل اصلا واذا كان ذلك مجتمعين فلا يلزم الاستقلال اصلا
 فان دفع ما قيل انه كيف يكون شي واحد مقتضى القوام عن حال يقتصر الى آخره فان ذلك من باب تفصيل الحقائق وترك
 الاعتباريات فافهم فانه دقيق قوله والمراد من الاسكان الخ العلم الشامل لما ورد في تعريف الجسم قيدا لاسكان والفرص جميعا وقد
 كان شارح التجريد وغيره زعم انه لا حاجة الى قيد الفرص بعد الاسكان بل تحمل لانه يدخل حينئذ ما قصد انخرجه اعني الجواهر المحرقة
 لاسكان فرض الابعاد الثلاثة فيها ايضا وفي الاكتفاء بقيد الاسكان يلزم خمسة اخرى وهي ان يخرج الفلك اذا امتنع حينئذ
 ان الجسم يمكن ان يتحقق فيه الابعاد وتحققا يتلزم المحرق وهو متمنع على الفلك عند فهمه والجواب بان امتناع المحرق على
 الفلك ليس بالنظر الى ذاتها الجسمية بل بالنظر الى صورها النوعية التي لا حقيقة جسميتها وخاصة لما تورد عليه بان هذا انما
 يتم لو كان المانع في الافلاك محصورا في صورها النوعية وهو محتمل بل هو لا ايضا بالتمنع عن قبول المحرق ومع ذلك لا يختل
 يكون الصورة النوعية مائة اعترفت بامتناع القبول بالنظر الى الذات لان الصورة النوعية من دواخل الاجسام الفلكية و
 مقوماتها وان كانت من خواص الجسم مطلقا ويحجب عنه تارة يكون التعريف لما هو الجسم في بادى الراى وهو الصورة
 الجسمية ولا شبهة في خروج النوعية عنها فكونها بالتمنع في الافلاك لا يضر لاسكان الذاتى وتارة باناد ان سلمنا انه لا يخرج
 للجسم المركب من الميولي والصورة ولكن المطلق منه ولا شبهة في خروج النوعية عنه تارة باناد ان سلمنا منع ميولي الافلاك
 عن قبول المحرق لذاته والالم يقبل بغير الحق الصورة المتعقضية له ايضا فاراد ان بين ان لا ينعى الاكتفاء على حد القيد
 المذكورين بل ذكرهما اوسى ولا يتغنى احدهما عن الاخر اصلا اما عدم اغنا وقيد الامكان عن الفرص فلانه وان يرد
 منه الامكان الخاص الذاتى ولكنه يصح على نحوين احدهما نفس ثبوت شي بشي بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن اعتبار
 الغير وان كان هذا الغير مالا لانا وبهذا الاشبهة في تحققه في الافلاك لانها نفس جسميتها لا تمنع قبول الابعاد وان
 بالنظر الى صورها النوعية اللازمة لجسميتها فلا يمكن ارادة مع ازدياد قيد الفرص التبعة لاغنا عنه وثانيهما ما يجب نفس الامر
 وهو الم يلزم من فرض وقوعه محال ذاتى وهو لا يتناول الافلاك اصلا فلا بد من ازدياد قيد الفرص حينئذ لا يدخل الافلاك
 ليكون التعريف متنا ولا لجميع افراد المعرف والمراد فيما نحن فيه هو الثاني فلم يلزم في زيادة قيد الفرص معه لخواصا
 واما حديث الشمول للمجردات فيصرف حاله عن تقريب فان دفع ما قيل ان حين ارادة النحو الاول ايضا لا بد من قيد
 الفرص بناء على زعمهم استقاء استعداد الانفصال في ميولي الافلاك وذلك لما عرفت ان استقاء الاستعداد في ميولي الافلاك
 للانفصال لم يقيم عليه دليل والنقص في تصريح منهم حتى يبنى الكلام على زعمهم نعم ان الامتناع باعتبار الصورة النوعية

قد صرحوا به البتة وانما عدم انجاء قيد الفرض عن الامكان فلانه لو قيل الجسم بالفرض فيه الابداء والثلاثة على الزيادة المذكورة تبادر
منه الفرض بالفعل فيخرج الاجسام التي لم يفرض الابداء فيها عن التعريف وبانضمام الامكان يدخل لان امكان فرضها
متحقق البتة ومجرد امكان الفرض كانت في الجسمية وان لم يفرض اصلا فيظهر فائدة القيد من ولا يلزم الاستدراك وما اور
على الشئ من ان ان اراد من قوله لا يلزم من فرض وقوعه محال ان لا يلزم محال النظر الى ذاته فيرجع الى المضي الاول ويستدرك
قيد الفرض وان اريد ان من اللزوم الذاتي او الغير فهو مع كونه بجسمه لا يفيده من دفع لان التحتمل به الاول لا يلزم الاستدراك
كما عرفت وخرج الشرح ببيان قوايد القنود فقط وهو كحصيل بالخواذات ذكرناه ولا يرد عليه هذا الايراد اصطفا قل قوله فما لا يتحقق
وقد مالح لما في كالمسورة النوعية في الافلاك فلو وجد الابداء فيها لزوم الفلك متحقق الحقيقة النوعية عنه وهو محال واما بالنظر
الى نفس جمية الجسمية فلان من بل الامكان متحقق في القدر يكفي قوله وليس المراد منه الفرض التقديري في الفرض
على شارح التجربة والاعلم شمول بقيد المجزآت ايضا للامكان فرض الابداء فيها بانه انما يصح لو كان المراد من الفرض التقديري بمعنى
الاختراع والتفصل واما ان اريد منه التجزئة التفصل وعدم اناؤه محتمل في الرياضيات فلان تقدير الابداء بالمعنى الاول
في المجزآت ممكن البتة وبالمعنى الثاني فلا اذا التفصل ياتي عن تجزئته ان يكون التجزئة خطا لا تقصصا من المقادير بذلك عنه وفيه
على المحقق الدوائري الذي اذهب الى ان المراد من الفرض صحة امتزاج شئ دون شئ منه وطاهر انتفاء في المجزأة ضرورة ان
هذا الحكم فيه كاذب وانما الصادق في المتأخيرة ولذا سمي الاول فرضا امتزاجيا والثاني فرضا اختراجيا وحكم بان الاول
يتصل بل في دون الثاني بان هذا المعنى انما هو للقسمه الجسمية والتحليل لا يفرض المخطوط الثلاثة المذكورة في الجسم بل المراد
المشاورت ما ذكره الشرح فلا تفصل قوله هو الامكان العام النج اعلم ان في كلام الامام مقاسد الاول ان فيه عقول
عن قيد الفرض فان الامكان في التفسير المذكور داخل على الفرض فيكون المعنى بالاعتدال فرض الابداء فوجوبها لا ينافيه
البتة والثاني ان حصول الابداء فضلا عن الابداء الخطية في الافلاك المتحركة بالفعل ممنوع والالزام الانفصال والخرق في
الافلاك حين تحركها نعم ان حال الحركة يصح امتزاج الابداء ولو بينهما من متشابه صحيح والاعتدال وجودها بالفعل فضلا عن
وجودها والثالث اما وان سلمنا وجود الابداء حين الحركة في الفلك ولكن لا سلم وجود الابداء المتقاطعة فيها ضرورة ان
الموجود حين الحركة هي الدوائري وهي على تقدير وجودها لا يتقاطع على قوائم بل التقاطع حينئذ انما هو على زوايا حادة كما
تقرر في موضعه ان الافلاك المشتملات والخواارج متقاطعة على قوائم والاربع انا وان سلمنا التقاطع ولكن لا يتقاطع
ليس في شئ من الفلك بل في المركز هي خارجة عن المحيط بمعنى انها ليست جزءا لها وان كانت في داخلها وجوهها فاعلم
المتقاطعة لم يوجد في جرم الفلك والخامس انه عقول من قيد الثلاثة في الابداء فانه غاية ما يتحقق في الافلاك المتحركة
بحد واحد هو القطر لا الابداء الثلاثة قوله الحق المتمنع ان الجسم النج توضيح مقال الشرح يتوقف على تمهيد مقابلة
هي ان الكاشف عن حقيقة الجسم المقصود في تعريفه هي الابداء الحاصلة بنفس ذاتها الحاصلة في شئ جسمية لا الابداء

الحاصلة من الحركة والتساوي اما الحركة فلانه لو كان المتغير الابداء الحاصلة بها يلزم ان لا يكون الجسم سباعين سكونه واما التساوي فلانه لا ثبت للجسم الا بغير سب من البرهان فما لا يكون بين الثبوت للجسم كيت يكشف حقيقة الجسم وهيئة واذ اتمد هذا نقول انه اذا كان المتغير في تعريف الجسم ما يكون في مرتبة ذاته يحكم المقدرة فالمراد من الابداء في هذا التعريف هي الابداء التحقيقية ضرورة ان الجسم في مرتبة ذاته معقول المخلو عن ان يتحرك او يسكن او يتناهي يمكن فيه توريث هذه الابداء الثلاثة من غير توقف على اخر خارج عن ذاته فالابداء الحاصلة بالحركة كما في الافلاك على زخم الامام او الحاصلة بالتساوي في الاجسام المضلعة او في الابداء اطرافية عارضة بواسطة وليس في مرتبة ذات الجسم بل متاخرة عنه ثابت له بالبرهان لا يكون كما شققت عن حقيقة الجسم فلا يتصور في تعريفه اصلا فليس مقصود اثبات الامكان الاستعدادي واختاره رد على الامام كما يتبين من بل البطل بانه عم الامام من اعتباره الابداء اطرافية الضرورية في تجديده الجسم بان ما لا يكون بين الثبوت شيء كيف ثبت به بالثبوت له بين واما الامكان الاستعدادي فيا في حتمه اختياره من الامكان النفس الامر فيما سبق فنفى فيه الجواب القبول به هنا ليس بمعنى القوة والاستعداد الخ ولكن توجبه على الشبهتها امران احدهما ان عروض الابداء مطلقا سلا كانت تحتها او اطرافية للجسم انما يكون بواسطة عروض المقدار والجسم التعليل له ولا شبهة في انه متاخرة عن مرتبة ذات الجسم فكذا ما يعرض بواسطة فما معنى القول يكون الابداء التحقيقية كما شققت عن حد الجسم صالحة لان يؤخذ في تعريفه والجواب عنه ان الابداء المتقدمة في الجسم انما تعتبر بواسطة عروض المقدار له واما مطلق الابداء من غير تعيين وتقديره فلا والمتغير في تعريف الجسم هي هذه الالاولى فلا اشكال وثانيهما انه انما يتم لو كان هذا التعريف حد للجسم واما ان كان رسما كما هو التحقيق عند الامام والختار للشيخ في الهيئات الشفا حيث قال المشهور عند القوم ان الجسم هو الطويل الضريف العميق وليس معناه ان الجسم ما يوجد فيه الابداء ثلثة بالفعل او يفرض كذلك بل معنى هذا المسم للجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه ابداء ثلثة على الوجه المذكور بانه كلامه مع تخصيص فلا لانه لا يجب حينئذ احدا بالحق الجسم في مرتبة الذات في تعريفه بل احد الاعراض المتاخرة عنه يقبله كفى الا ان يقال سب ان الجواز مما لا ينكره لكن اعتباره الاعراض الشخصية يكون ازيد في الانكشاف لكونها في مرتبة ذاته دون اطرافية قال الشيخ في الشفا وثم سائر الابداء المفروقة بين نهاية وهيئة ايضا واشكاله واوضاعه امور لم يسمت بمقومة له بل هي تابعة لجوهره انما يلزم بعض الاجسام شي منها او كلها ونجما لم يلزم بعض الاجسام شي منها او بعضها ولو انك اخذت فيشكل ان يفرض لها الابداء بالفعل بين تلك النهايات معدودة مقدرة محدودة ثم اذا عبرت ذلك الشكل لم يبق شي منها بالفعل واحدا بشخص بذلك المحدود بل حدث الابداء اخره مخالفة لتلك بالعدد فمعه هي الابداء التي من باب الكم فان اتفق ان كان جسم كالفلك مثلا يلزمه ابداء واحدة فليس ذلك له بما هو جسم بل لطبيعة اخره حافظة لكمالاته الثابتة فالجسمية الحقيقية صورة الاتصال القابل لفرض الابداء المذكورة وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمانية التعليلية فان هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسمين اخرين اكر او الصغر ولا يناسبه ما به مساو او معدود ويطول وعالوه او مشاك

او مبين وانما ذلك لمن حيث هو مقدر ومن حيث جزئ منه بعد وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي ذكرنا هذا الكلام وهو صريح
في ان الاعتبار في تعريف الجسم الحقيقي من الابداء المذكورة مطلقا على وجه التجديد والتقدير واما الابداء الحاصلة باعتبارها
التكم والتقدير فهي الابداء الحقيقية الخارجية عن قوام الجسم وتصله فلا تعتبر في تعريفه لثلاثة احوال وان يحصل الكشف بهذا الاعتبار
المتأخر بوجه ايضا ولكن الكشف التام مما يحصل بالادس فعلى تقدير كون التعريف رسما للجسم ايضا ارادة الابداء المطلقة لثلاثة
بالوجه المذكور او على فلا يتصل بقوله لصديق التعريف على كل سطحين بل ان قلت هذا انما يلزم اذا كانت الزوايا الحادثة من تلاقى
السطحين على الوجه المذكور قوائم وهو جدي في حقا قلت السطح الثلاثة المتلاقية على خطوط ثلثة من المكعب في كل واحد منها زاوية
قائمة ولكن التقاطع فيها منتصف والسطحان المتلاقيان على خط لا يتصور فيهما الابداء ثلثة متقاطعة وان يحصل لحدان متقاطعان
فالمانع من صدق التعريف عليهما انتفاء الزوايا الثلثة بالوجه المذكور فيهما لا انتفاء القائمة مطلقا هو المراد من قولهم المعتبر في الابداء
التي هي اذ بهذه الصفة لا يكون الا على الاطرافية الخارجية قوله لا يقدح في حجة ما خرج منها الخ حاصلة ان مثل الابداء الاطرافية السطحية
خارجية من قيد الجوهر فلا وجه لاجتماعها من ارادة الابداء الحقيقية كما فعل الشئ قوله لانا نقول فعلى هذا يكفي الخ حاصلة انه اذا
الابداء الفرضية كالسطوح ونحوها من قيد الجوهر كما نعلم المقترض يلزم ان يكون قيد الابداء بالمتقاطعة على زوايا قوائم لئلا يكون
الفائدة الاخرية له اصلا وهو لا يليق بان العلماء الكرام والحكام الختام واذن فلا بد من ان تقبله فائدة فائدة اما الاخرية عن
السطوح الجوهرية التي ذهب اليها بعض المعتزلة وهو غير مناسب لان وجود السطح الجوهرية ممتنع عند الحكماء فلا وجه لاجتماعها
باجزائه واما الالتقاء التام الحد والاشعار بان الكاشف لتفصيل الجسم قبول الابداء على هذا الوجه وليست تلك الابداء بالثابتة فلا بد
من اعتبارها فلا يرد ما يترتب في هذا المقام من ان الكفاية غير مقترضة بل مؤيد كما لا يخفى فانهم قوله بعض المعتزلة الخ
انتساب هذا الى المعتزلة مما لا وجه له اذ لم يقل عنهم القول بوجود السطح المتصل بل انما قانو تيا لث السطح عن الخطوط والخطوط
عن الاجزاء التي لا تجزى فهم وسائر المتكلمين في ذلك سواء فلا وجه لتخصيص الانتساب اليهم ومن ثمة لم ينسب صاحب
الحكايات ذلك اليهم بل الى سائر المتكلمين حيث قال في جواب السؤال المذكور ويمكن ان يقبل المتكلمون ويثبتوا
الى ان الجسم مركب من السطح والسطح من الخطوط والخطوط من النقاط وهي جواهر فيكون السطح عند جميع جواهرها لا يتبين بحد الجسم
ليس كذلك وان السطح عرض اريد الفرق بين الجسم الطبيعي وبين السطح على تقدير انه جوهر فاخر عن السطح بذلك القيد على التعريف
اتمنى قوله والثاني اولى الخ وجه الاولوية ما قد علمت من ان الاخر لا انما يكون عما يكون ثانيا عند فهم والسطح الجوهرية ممتنع
عند الحكماء وان كان بعض المعتزلة من المتكلمين ذهبوا الى وجوده هذا قوله على تعريف الجسم الخ لا يتبين منه ان هذا لا يرد
المعبر على هذا التعريف فخطيل هو وارد على التعريف المذكور في الكتاب ايضا اذ البيهقي الاول مما يمكن فرض الابداء الثلثة
فيه ايضا ولكن الامام لما اورد على التعريف بالقابل للابداء الثلثة نقل الشئ كلامه كما قال ثم انه يرد على التعريفين ان وجود الجسم
بين وتصوره بدلي وما ذكر في تعريفه انضى منسما ورض الابداء المتقاطعة على زوايا قوائم في الثمن والجواب ان الحرض هو تجميع بعض خواصه

الاشارة بما هو معلوم لكل احد او معلومية الجسم في الحقيقة معلومية سالها من جهة واحدة ولو ان هذه في الحقيقة كمن في تعريف الاشياء المعلومة
 وايضا بدلالة حقيقة الجسم في غير الحقائق فربما ينكر بعض الخواص الكاشفة عنها واما بدلالة وجوده او بعض خواصه فلا يفرق
 قوله هو القابل بالذات الخ او رده عليه بان يتحقق حينئذ بالصورة الجمعية وانها القابلة للابحار بالذات ويجاب عنه تارة
 بما قد عرفت من ان الجسم من جنس غالي للجسم فيكون ذاتا له فيكون المراد من الجبر ما هو جبر الذات والصورة الجمعية لما استحق
 مع الفصل باعتبار احد الاشياء كيون الجسم عرضا عما له كما ان النصول من خواصه فيخرج بقيد الجبر وتارة بان
 التعريف لما هو جسم في ذاته الذي وهو الصورة الجمعية ومن ثم لم يستعمل في اقامة البرهان على اثباتها كما اقاموا على اثبات
 الميوس في ذاتها جعل تعريف الجسم المركب من الميوس والصورة الجمعية تعريفيا للشيء بما هو تعريف بجزءه فان هذا الجسم فلا يراه
 انه جسيم ثبات الاحكام المذكورة في الجبر مثل كونه مركبا من الميوس والصورة وان المقصود تعريف ما هو موضوع العلم
 لا تعريف خبره وذلك لما عرفت انه ان كان تعريف الجبر حقيقة ولكن جعل منها تعريفا للجسم المركب الذي هو الموضوع
 مساحته وحينئذ فلا عسر في اثبات الحكم المذكور والافترس المقصود من تعريف الموضوع في نفسه الشبهة بانه ان اراد القابل
 بالذات فلم يتناول التعريف شيئا من احوال الجسم الطبيعي او القابل للابحار بالذات هو الجسم المتعاضد وهو ليس خبره فالجبر
 القابل بالذات لا يصح في شيء وان اراد القابل في الجبر فيصدق على كل واحد من الميوس والصورة الجمعية والصورة
 النوعية ويجاب عنه تارة باختيار الشق الاول بان المراد من الابعاد مطلوبا كما علمت من كلام الشيخ ولا يقبلها بالذات
 الا الجسم الطبيعي لا التعليم فانه انما يقبل الابعاد المعينة الاخرية فبانه باختيار الشق الثاني والقول بان هذا التعريف
 للصورة الجمعية الحقيقية والجسم بالمساحة والمجاز فصدق عليها لا يخفى في الميوس والصورة النوعية فانقص بها
 وان كان وادوا ولكن المتخصص ان هذا التعريف للصورة الجمعية قبل اثبات الميوس وتركيب الجسم منها ومن الصورة و
 اما التعريف لما هو له بعد ذلك على وجه صحيح فيمكن فيه الى اذ من تعريف بان يتركب من الميوس والصورة و
 وكما كان ثبات التركيب في غير الحقائق اذ الجسم لا يبايع عليه بما هو في بدو الامر وعرفه بما هو تعريف للجبر اعتمادا على
 ما ينظر بعد اثبات الميوس وبيان احوالها واحوال الصورة فانه يظهر منها ان ما عرف الجسم به ليس هو الجسم حقيقة
 بل خبره مع قطع النظر عن الخبر والآخر والجسم هو المركب منهما قابل فيه قوله لا يقال الجسم عبارة عن مجموع الميوس
 الخ بمعنى الاحتراض على احوال القبول بمعنى الاستعداد او اختصاص الاستعداد بالميوس بل دون الصورة
 فلا يصح القول بان الصورة قابلة للابحار بالذات بل القابل بهذا المعنى هو الميوس بالذات قوله لا نقول القبول
 منها الخ مبني الجواب على تسليم اختصاص القبول بمعنى الاستعداد او بالميوس ومنع اعادة هذا المعنى في هذا المقام بل
 المراد هو القبول بمعنى مطلق الانصاف والقرينة عليه ان القبول بالمعنى الاول لا يجامع الفعلية اصلا وفيما نحن
 مع القبول لفعلية في بعض الاحيان فعلم ان المراد منه المعنى الثاني الذي لا ينافي الفعلية اصلا فان قلت ان

ارادة الانصاف بالفعل فيخرج بالايجاد فيه بالفعل ولا فرضت فيه كك ايضا وان ارادة الانصاف بالصفة فيخرج الى الاول
 فالمفروض ان المشرقة والمراد بخلق الانصاف باليوم الفعلي والامكان وبالانصاف صحة الانتزاع لا الوجود بالفعل لما عرفت
 ان مناط الجمعية على صحة الانتزاع لا على الوجود بالفعل ولعل اليه اشار الشارح بقوله ولو تم الابداء وفرضنا فيخرج هذا التصريف
 التصريف الاول وسلم عن الخلل بالكلية فلهذا كما ستعلم ان في مذهبهم هناك ايضا نظرا يلزم التكرار فلهذا لم يثبت بالاستقلا
 الابداء الحاصلة في الانما الابداء اذ اقره مقدارية يعرض له بالاستقلا العرض له من الكم وانما المقصود في جمعية في الابداء الثلثة المتقاطعة
 التي ليست متحدية في انفسها ومقدرة بمقدار معين في ذاتها فما لو سلم ان الابداء الثلثة هي الخطوط وهي عارضة للسطح
 وهي طرف الجسم الحقيقي فمفروضها لا بد ان كانت للجسم الحقيقي ثم بالاستقلا للجسم الطبيعي قولنا سدفان العارض للجسم الطبيعي في الابداء المتعينة
 تعينا مقدرا لا يمتد بها او يحتملها واما الابن او الثلثة فهي انما العرض للجسم الطبيعي بالذات وتترى منها كذا في هذا زيادة تفصيل
 في كلام الشارح في اثبات الميوس له فانه مقتضا قوله انما هي المهيئات البسيطة التي اولاد ذاتيات لها بحسب الحقيقة معيول
 الما عرض اللازمية الاولى للثبوت اما مقام الذاتيات تشبيها ومجازا وذا معنى ما نقل عن الشيخ في التعليلات حيث
 قال الحد له اجزاء والحدود قد لا يكون له اجزاء وذلك اذا كان بسيطا وجمعية فيخرج العقل شيئا يقوم مقام الجنس وشيئا يقوم
 مقام النسل انتهى واما المهيئات المركبة التي لها اجزاء حقيقية فلا يصح فيها ذلك اصلا ثم ان طلاق الحق في المهيئات البسيطة تشبيهه ومجازه
 لا انتزاع الحقيقة في هذا قوله بوقوعه بحسب الجنس الجوهري ان ثبت كون الجسم حتمية حقيقية في جميع احواله وان
 الجوهري بحسب الجسم فله فصل ايضا وكل مركب من الجنس والفصل حتمية حقيقية وانما مركب من المهيئات والصور والركب
 مستندة حتمية حقيقية وكلاهما في خفاء اما الاول فلهو قسمة على ثبوت ان الجوهري بحسب الجسم وهو في خفاء بعد لم يحكم به بهرمان و
 لا شهيد عليه وجعل اما الثاني فلا اختلاف العقلاء بل البراهين المتقدمة على ذلك مجردة عن غيراته فلو ادعى البديهة
 ويقع ان هذه الامور عدمية لا يصح لتقوم حقيقة الجسم لانها امور اعتبارية والجسم حقيقة محصلة واقعية ليست مافعة للاعتبار
 لكان ادعى قوله والجواب انهم انهم انما اعترضوا للمقام وبنائه على كون التصريف حدا للجسم وبالله الجواب اما
 على منع انه حد بل رسم عامته خاصة شاملة لا فرد بل لعل ان الامور المذكورة فيه عدمية اعتبارية لا يصح لان يكون فضلا
 للانواع الحقيقية واما على تسليم عدمية ولكن لا باعتبارها متمايها في هذه الامور المذكورة بل باعتبارها متمايها في المفهوم كاشفت
 عن المصادق والحدود عن المصادق لان هذه المفاهيم التفسيرية العرضية وبها فاسد فان العلوم في علمها بالوجود
 الوجه بالذات وذا الوجه بالعرض فالعرض بحسب الحقيقة هي هذه الوجوه العرضية لا معرفة بها فالحق في الاول
 لكن تقوم مقام الحد في كون مضافا لثبوت في مرتبة الذات وبذا القدر مما لا يتكرره الا بالام ايضا ثم ان العجب من الحكماء
 حيث زعموا ان مفهوم قولنا يمكن ان يفرض فيه الابداء الثلثة يشتمل الجسم الطبيعي ايضا فيكون بينه وبين الوجه عموم
 من وجه ومن قواهم ان المفهومين كك يكون المهيئات المركبة منها اعتبارية لا حقيقة مع انه قبل ذلك على ان المراد

من الابداء الثلاثة في تعريف الجسم الطبيعي في الخطوط الموهومة لا الامتدادات المحسوسة المختصة بالجسم الطبيعي فالابداء الثلاثة في
 الجسم الطبيعي غير الامتدادات المتعبرة في الطبيعة فلما تحقق العموم والخصوص فيما نعم ان كون الامكان والفرض امور اعمدية اعتبارية
 يبطل كونها اجزاء الالهييات الحقيقية البتة واما ما ذكره فليس له اصل فقلنا عما ذكره في البصيرة ولا يتبع العموم قوله ايضا من هذا القبيل
 ان اى تغييرات لها وفيها الحقيقة التي هي الفصول لان يكون نفس مقابليها فصولا حتى يرد عليه انها بعد منها لا فصل ذلك قوله لانه
 لا حول الحاجة الى ليس المكون من المبادىء والذاتيات حتى يمنع ذلك بل المراد مطلق ما يحتاج اليه ولا شبهة في احتياج
 مصرفة الاحوال الخاصة الى مصرفة احوال العامة سواء كان هذا الاحتياج بالعلية او بالطبع فلا اشكال قوله اقدم طبعا وكرم من موهوبات
 الفهم الثالث انما التقدم الطبيعي فلما ذكر في بحث ربط الحادث بالقديم من ان الحوادث يرتبط بالحركات الفلكية المنتظمة لا ارادة
 التجزئية ثم بما بالنفوس الفلكية وبها بالقول المجردة المدبرة للعالم ثم بواسطة تلك القول بالواجب تعالى الخالق لكل البحث
 عن تلك الوسائط انما هو في الفن الثالث فبما شتم اذ هي احوال العنصر اقدم طبعا البتة على احوال العلويات واما الكونية فلشرافة
 الاجسام الفلكية التي لا تقبل الكون والفساد عندهم على الاجسام الكونية الفاسدة الخسرية فان الثابت اشرف من المتغير ولما لم يكن
 في بيان ذلك غير ما قيدهم الاتصاف لا اليقين قال على زعمهم ولذلك تدرج جماعته من العقلاء والتابعين للنواميس الالهية والشرائح
 النبوية التابعين لقصة مدارج التنزيه والتفريد قائلين بشرف النفس الانسانية على الملكية المقربين وبذلك نطقت الايات
 الالهية كما قال الله تعالى شأنه ارفعنا الامانة على السموات والارض الاية ولقد كرمنا نبى آدم ودلت الاحاديث النبوية
 على ذلك وتجده اصحاب القلوب الموقفة من الاولياء الكرام قوله وسمع الكيان انج مكسر الكاف على وزن فعال جمع
 فاعل بمعنى الطبيعة وسمع الكيان اسم كتاب للعجم يسمى به للفرد قوله لكونه اول ما يسمع انج بيان على ترتيب اللف
 فهذا وجه التسمية بالاول وقوله ولا حظ اسماء انج وجه التسمية بالثاني والمناسبة ظاهرة فلا تغفل قال المصنف
 فحصل في البطلان الجزاء الذي لا يتجزى انج اعلم انه منها مسائل احدا ما هو منطوق هذه العبارة وهو ان الجزء الذي
 لا يتجزى بطوفا فيها ما يفرقه وهو ان يتركب الجسم من تلك الاجزاء او بطوفا لثما ما يلزم هذا الثاني وهو ان الجسم قابل للتقسيم
 الى ما لا نهاية له ورايها ما يلزم الكل وهو المتصور الا على ان الجسم متمسك في ذاته لا مفصول فيه بالفعل وهي متلازمة
 يروج الاستدلال على احدهما الاستدلال على التوالى بالذات او بالتتابع في نظر الباحثين فالدليل المذكور في الكتاب
 وان كان بظاهرة تبطل تالف الاجسام من الاجزاء التي لا يتجزى بالذات ولكن تقييد البطلان الجزاء الذي لا يتجزى وكذا انقسام
 الى ما لا نهاية له والاتصال ايضا بالتتابع فيجزى تغير المقصود بما من هذه التغيرات يرد لكن الغرض الاقصر هو اثبات الاتصال بالحوادث
 كما تنطوية له وفي التغير بالجزء اشارة الى هذا واما النظر في البطلان الجوهري فهو في نفسه فاسد فانه يذكر في الالهييات لانه ليس من
 مبادىء هذا الفن ولا مفاهيمه هذا قوله الجسم انما هو الذي كان محمولا للشرع من اهم الامور منها اذا الجسم مطلقا
 على الطبيعة وادارة على التعاليم وهذا النزاع انما هو في الاول دون الثاني والاول مقرر معلوم لا يشك به احد من المتألفين المتألفين

وانما وقع الخلاف في وجود الثاني مخالف للاول واذ لم يثبت في وجود الجسم الطبيعي اختلاف تفرده محل للنشر ثم بعد ذلك الجسم يطلق على
المفرد والركب ولا يتصور النشر في الثاني فانه لا يتصوره دعوى الاتصال فيه من احد فلا يكون محل النزاع هو الا علم ان هذا
الوجه هو الجسم المفرد فاد الشك بذلك التنبه على ذلك والمفرد يطلق تارة على ما لا يشترك من اجزاء اصلا وتارة على ما لا يشترك
من اجزائه اجسام بالفعل وتارة على ما لا يشترك من اجسام مختلفة الطباع ويسمى بسيطاً والمراد فيما نحن فيه بالمعنى الثاني الاول
الا فلو بالمعنى الاول في الاجسام اصلاً قوله من اجسام متشابهة في نوعي الجنس وان لم يكن متشابهة في الحقيقة ولا شبهة
في تحقيق هذا القدر في السرية فلا يرد ان المتشابه غير مطابق للمتشابه ومع ذلك المناقشة في المثال ليس من ادب المحصلين و
المتشابه المطابق بالجسم المركب من جسمين متماثلين بسيطين كالركب من خبثين من الارض قوله او مختلفة كالحيوان الخ
المراد من الاختلاف ما يشمل الجنس والحقيقة والحيوان مركب من الاعضاء والمركب كالراس والعين مثلاً اولاد المفردة كالعلم
والخط ثانياً من الاركان الاربعة الثالثة ثالثة قوله والجسم المفرد الخ فيه اشارة الى انه لا يتصوره دعوى الاتصال وعدم الانقسام
الى غير ذلك من الدعاوس الاربعة المذكورة في الجسم المركب سواء كان مركباً من الاجزاء المتشابهة او غير المتشابهة
احد اصلاً او لا فغا في ان الجسم المركب من خبثين من الارض من غير ان يتصلاً لا يكون بمقتضى البتة مع بساطة فلا يمكن
القول باتصال الجسم البسيط مطلقاً ايضاً وحينئذ انا ان يرجع اتصال نفس الاجسام من البسائط الفلكية او الفصورية ويزعم
ما ذهب اليه من غير ان يثبت من التركيب من اجسام متماثلة فبما السبيل قوله لم يكن بهذا القول ثمة ولما ان يدعى اتصال الاجسام
المفردة وهو الحق المتعارضة للتحققين ومنهم الشك ولا يراه جسمه يذهب به لاد اصلاً لذلك لا يحتاج ههنا الى ابطاله بل بسجي فيما
هذا قوله اتفاقاً الخ كما انه من وجوده بل خلاف قوله وهو اما بالقوة او بالفعل الخ التفسير راجع الى الانقسام والمعنى لما صح انقسام
الجسم المفرد باتفاق العقلاء فغده الانقسامات المستكنة فيه وبها او فيها لا يخلو ان يكون بالقوة او بالفعل وعلى التقديرين ما
متشابهة او غير متشابهة تاتي في هذه الاحتمالات الاربعة كما يتاتي في المفرد وكذلك في المركب فما بال التحقيرين بالمفرد قلت
وان كان الامر كذلك ولكن الفرض من هذا التقييم بعد ابطال المذهب الباطلة واشارات الاتصال للجسم وقد علمت ان لا يتصور
ادعاء اتصال المركب من احد فكذا ادعاء الانقسام لا وهمي والفرضي واما احتمال التالف من اجزاء لا يتجزى وعدمه وعلى تقدير التالف كونه
متشابهة او غير متشابهة تاتي فيه ايضا ولكن بعد ابطال ذلك في الجسم المفرد لا حاجة الى التعرض بالمركب او يعلم حالة بالقليل
ولذا خص الكلام بالمفرد وتبعه بالادام والحاكم وغيرهما في انقسام الجسم الى الاجزاء اشارة الى ان هذه اجزاء حتمية مقدارية ثابتة
البطل وجودها بالفعل اتصال الجسم والافلا من افاة بين الاتصال والتالف من اجزاء بالفعل لان الجسم كالميوعة والصورة
اقوله فغده اربعة شقوق الخ قال في البهاكمات المحصر في المذهب الاربعة فاسد فان من المذهب المركب من الاجزاء
اجسام متماثلة كما هو مذهب ومثل ليس والركب من السطوح المركبة من الخطوط فالاحتمالات ستة وكذا المذهب
الاعتقالية في تقي الى اثني عشر البتة المذكورة وستة اخرى لم يذهب اليها احد التالف من الخطوط فقط من غير

تركيبها من الجواهر المفردة او من السطوح فقط لك انهما محافظا ومنتزعا من الجواهر من الجوزع الخط لكون السطح فلما مضى للحصر
سواء كان في الهنداس او الاحتمالات اصلا ثم اجاب عن الاول بان مذموب تظهير انما يتاقي في الاجسام المركبة لا المفردة
وكلامنا في الجسم المفرد كما او باننا اليه وعن الثاني بان القائلين بتركيب الجسم من السطوح هو المتكلمون والقائلون بالجواهر
المفردة فانهم طالقان احدهما يرد التركيب من جوهرين واهمهما التركيب المخطوط من الجواهر المفردة فيكون خطأ كتركيب
المخطوط فيصير سطح التركيب السطوح حتى يكون جسما فكذا ليس قولنا سادسا ولا يقول احدنا ان التركيب من السطوح هو
المخطوط وهي مقادير وانما ذلك ظاهرنا كالمثل ولا يتخلو عن وسمته الشبهة فان القول بان لم يذهب احد الى تالف الجسم
من السطوح والمخطوط مما لا معنى له وكيف وقد نسب ذلك الى بعض الاولين واعجب من ذلك استبعاد تالف الجسم
من المخطوط والسطوح وهي مقادير فان يجوز عند النقل تركيب الجسم الطبيعي من المخطوط الجوهرية مثلا من غير ان يتركب تلك
المخطوط من الجواهر المفردة وما دعي من تخصيص الكلام بالاجسام المفردة قد اختاره بعض المحققين من المتأخرين وقد فهم من
كلام الشيخ في الطبيعيات اشفاء التقسيم على وجوه عليم الاجسام المفردة والمركبة جميعا من غير تخصيص حيث قال قد اختلف الناس
في سرية الاجسام المحسوسة فمنهم من جعلها تالفا من اجزاء لا يتجزى البتة وجعل كل جسم متفصلا بعدة منها متناهيته ومنهم
من جعل الجسم من اجزاء لانهاية لها ومنهم من جعل كل جسم اما متناهي الاجزاء الموجودة فيه بالفعل واما غير ذى اجزاء اصلا
بالفعل واذ كان ذا اجزاء بالفعل كان كل واحد من اجزائه المفردة جسما ايضا لا جزاء له بالفعل فالجسم عنده اما ان يكون جسما
لا حسنة له بالفعل واما ان يكون مؤلفا من اجسام لا حسنة لها ونفى بقوله لا جزاء له انه ليس في الحال له حسنة ومفرض متميز
بل هو واحد بالاتصال وليس نفى انه ليس من شأنه قبول الانقسام بل عنده انه يقبل القسمة دائما وكل ما قسم
فانما خرج بالقسمة جسم له في نفسه ان ينقسم انتهى كلامه ولكن ما ذكره في النجاة يوجب الى التخصيص حيث قال للناس في
الاجسام الطبيعية من جهة تجزئتها اقوال كثيرة فقايل يقول ان الاجسام الطبيعية لها اجزاء غير متناهية وكلها موجودة فيها بالفعل
وقايل ان الاجسام الطبيعية منها اجسام مركبة من اجسام اما متشابهة الصورة كالسريه واما مختلفة كبدن الحيوان ومنها اجسام
مفردة والاجسام المركبة لها اجزاء موجودة متناهية وهي تلك الاجسام المفردة التي منها ركبت واما الاجسام المفردة فليس لها في
الحال جزء بالفعل وفي قولها ان تجزى الى اجزاء غير متناهية كل واحد منها اصغر من الآخر وليس ينتهي قسمتها البتة الى اجزاء
لا تجزى وما وجد في كلا الجسمين من الاجزاء فهو متناه والتجزى اما بتفريق الاتصال واما باختصاص العرض بميزة حلولا
الاعراض فغير مضاف كاللبايض واما عرض مضاف كالحامسة والموارة واما بالتوهم فاذا لم يكن احد هذه الثلاثة فالجسم المفرد لا
له بالفعل هذا الكلام بالفاظه وبناظا لم يرد في ان الاجسام المركبة لوجود الاجزاء فيها بالفعل لا يمكن القول باتصالها اصلا والاتصال
وملأ الاجزاء لعلها متساوية وانما الجسم المفرد مما يخرج منه الى الفعل متناه كالكرب ولكن صح القسمة الى ما لانهاية
له والخروج الى الفعلية اما باختصاص الاعراض كاللبايض والحامسة فجعل اجزائه ودين بعض واما بتفريق الاتصال بالقطع

أو الكسرة وما بالنظر في نفس ذاته فلا أقسام في المفرد أصلا وهذا معنى اتصاله وأدق علمت أن المقصود بالذات ههنا هو
 الاتصال وهو لا يتصور في المركب فالكلام يكون مخصوصا بالمجسم المفرد وبه المذايب انما يتأتى فيه فمن زعم أن تحليل الأقسام
 بعد تم تأتى المذايب الاربعة في المركبة غلط فقد غلط كيف فان هذا التحليل هو الحق ثم اعجب من ذلك تخيل هذا الزعم
 ان كلام الشيخ في الشفاء والنجاة سياتى في شئ هذا الاختصاص المطلق النجاة فان ما فيه صريح في التحصيل كما لا يخفى و
 اذن فنقول الشيخ في الشفاء في امره الاجسام المحسوسة التي يكون الاشارة الى الاجسام المنصورة المحسوسة لا الاجسام مطلقا
 كما زعمه الرجل نعم توجب على بيان الشيخ انه مضطرب فانه يفهم من ما ذكر في النجاة ان للناس في الاجسام ذهبيات
 احدهما ما لهما من اجسام غير متناهيته بالفعل وثانيهما عدم تركيبها من اجزاء بالفعل اصلا وانما من شأنها القبول
 للقسمة الى مالانهايتيه وبما ذكر في الشفاء ان لهم في الاجسام مذايب ثلثة احدها الثالث من الاجزاء المتناهيته التي
 لا يتجزى وهو المشار اليه بقوله فمنهم من جعلها الح واثنيها تالفه من الاجزاء اللامتناهيته بالفعل واليه اشار بقوله ومنهم من
 جعل الجسم الح وثلثها تالفه من الاجزاء المتناهيته بالفعل وذلك في الجسم المركب وعدم تالفه من الاجزاء مع مكان
 تحليلها الى لا تناسى بالقوة ذلك في الجسم المفرد واليه اشار بقوله ومنهم من جعل كل جسم الح وحينئذ فيخرج الاجزاء
 الرابع المنسوب الى الشترتاني اعني تالف الجسم من اجزاء متناهيته بالقوة ولا باس بذلك فانه مذيب مستحيث بعده
 والشيخ في عدد ذكر المذايب المتقرة في زمانه واليقا فانه في عدد ذكره الاقوال لا انحصار باحتي يكون قصور في كلامه وهو
 وذوب الى كل واحد منها مذايب الخ فالقول بتركيب الجسم من اجزاء متناهيته بالفعل لا يتجزى مذيب لبعض الماديين من
 اليونانيين وجمهور اهل الهند على ما يروى عنهم وقيل مذيبهم هو مذيب ومقرر طمس وشيعة وجمهور المتكلمين والقول بتركيب
 من اجزاء غير متناهيته مذيب النظام من المعترلة والقول بتركيبه من اجزاء متناهيته بالقوة مذيب عبد الكريم الشترتاني
 ومحمد بن ذكرى الرازي والقول بعدم تركيبه بالفعل من الاجزاء متناهيته كانت او غير متناهيته مع قبوله الانقسام الى لا نهائية
 له بالقوة بمعنى انه لا يقف في القسمة الى حد لا يتجاوز عنه بل كالجزء يتوهم اول فرض فيه يكون جسيما قابلا للانقسام وكذا الى
 مالانهايتيه له مذيب جمهور الحكماء فان قلت اذا كان النظام قابلا بتركيب الجسم من اجزاء متناهيته متناقضة بالفعل فلا يتصور
 عنده جسم مفرد اصلا وقد كان الكلام فيه قلت كما ان القول بالتالف من اجزاء متناهيته بالفعل لا ينافي كون الجسم مفردا
 لك القول بتالفه من اجزاء غير متناهيته ايضا فانه لا يتأتى هذا القول الا ليكون تلك الاجزاء الغير المتناهيته لا يتجزى والا لكان
 بالفعل ويرجع الى مذيب الحكماء فاليقاض وان وجد في اجزاء الجسم على راي النظام ولكن بالآخرة يترجع قوله الى ان
 بتركيب الجسم من اجزاء لا يتجزى غير متناهيته وهو لا يبطل ايراد الجسم كما لا يخفى فاقبل قوله وذوب المصروف فاقال لجمهور
 الحكماء الى اتصال الجسم الح فيه اشارة الى ان اثبات الاتصال توقف على البطلان التركيب من الاجزاء التي لا يتجزى
 فان المراد من الاتصال ما يكون للجسم بالقياس الى نفسه وبه يساوق انتفاء الاجزاء بالفعل ولا كان الانفصال معه بال

وجداني مع اخراج متصليين آخرين من لهم العدد مع وجود الاجزاء بالفعل فمنها ميتة كانت او غير متناهيته لا يمكن القول بانها
 اصلا ولا لا يتحقق ان يتركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزئ وجميع الاحتمالات الراجعة الى هذا القول بالآخره قوله لا يتجزئ
 اصلا لا يخفى من نحاء القسمة لا قطع ولا كسر ولا وهما ولا فرضا ويتجني تفصل معا منها فيما بعد قوله من ذوات الاوضاع بالاشتغال
 الخ فيخرج النقطة فانها غير متجزئة مع كونها من ذوات الاوضاع ولكن ليست من ذوات الاوضاع بالاستقلال لانه عرض
 تام في وجوده لمعرضها الذي هو الخط الى غير ذلك وهذا انما يتم لو كان كون الشيء ذواضع بالذات يقتضي وجوده بالاستقلال
 وهو ان يقال ان ذات الوضع اعم من ان يكون ذواضع بالاستقلال بان يوجد مستقلا مستجرا فلا يتصور ذلك الا اذا كان
 جوهر او من ان يكون ذواضع بالعرض بان لا يوجد باوجود الاستقلال وذلك اذا كان عرضا فكونه ذات وضع وان لم يقتض
 ولا ان الجواهر ذواضع بالاستقلال كما انه موجود كلك والعرض ذواضع بالعرض كما ان وجوده كلك هذا قوله الذي يقوله الجواهر
 الفردية ان قلت هذا التخصيص ليس في موضع لان مقدم الحكماء اعني اثبات اتصال الجسم الطبيعي انما ثبت بابطال
 التركيب من الجواهر الفردية والخط والسطح الجوهريين الاول فقط قلت الجواب عنه اما بان وجه التخصيص هو شهرة مذهب
 القائلين بالتركيب من الجواهر الفردية والبقا في مطلق التعاضت عليه والاما لان المراد ما لا يتقسم من ذوات الاوضاع اعم من ان
 لا يتقسم في جهة اصلا ولا يتقسم في جهتين كخط الجواهر من اوجهه واحدة فقط كما خط وما ويل قوله يقوله الجواهر الفردية ياراد الفرد
 بالمتعلق للقول الشامل للجميع اذ ما يقوله الجواهر الفردية في بعض وذلك تكلف والظاهر من مقال المشهور ان المراد مما لا يتجزئ لا يتجزئ
 كليا كما يدل عليه قوله اصلا ومعنى سلب التجزئة كليا سلبه في جميع الجهات وجميع الاشياء وقوله يقال له الجواهر الفردية على طائفة
 والخط والسطح الجوهريين لما كان في حكمه لم يتجزئ عنهما اعتمادا على معرفة حالهما بالتعاضت فالجواب الاول النسب هذا قوله
 ايما الى ان المقصود الخ لعل وجه الالتماس ما تقر في علم المعاني من ان العلم قد يكون باعتبار معناه اللغوي كناية عن شيء كما
 في قوله تعزيت الى السب فانه بحسب اصل معناه ايما الى جنسية فان الخبر الذي لا يتجزئ باعتبار كونه اسما للجواهر الفرد
 اعني المعنى المنقول اليه لا يدل على نفي التركيب بل على نفي وجوده ولكن بحسب معناه الاصلي المنقول عنه يكون كناية عن نفي
 التركيب البتة والقرينة عليه ما قد عرفت من ان المقصود منها اثبات اتصال الجسم ونفي تجزئته لا ابطاله في نفسه فانه من سلب
 الجسم الطبيعي انما هو باعتبار الجزئية لا بالنظر الى ذاته وانطبق في طائفة الدليلين المذكورين ايضا على ذلك فما قبل انه انما تصح اذا
 لم يعارضه منطوق الجارية ومنها قد عارضه بخلاف الانجليس لشي فان منطوق الكلام وسياقه شاهدان على هذا الالتماس فاما نحن
 فيه كالايد ولا يعارضه اصلا لعل كلامه وجه استحصله قوله كما في الجواشي الفخرية الخ متعلق في تركيب الخ لا بقوله لا ابطال الخ
 كما هو مهم في بادى الامر والمقصود منه دفع ما تترأى في هذا المقام من ان الدليلين المذكورين في كلام المصنف انما يدلان على ابطال
 تركيب الجسم الجواهر الفردية لا على ابطال وجوده في نفسه لجواز ان يوجد في الواقع من غير ان يوجد بين خبرين او على مقتضاها
 وجه الدفع ان العرض منها نفي تركيب الجسم منه لا ابطاله في نفسه فلان اجم الاحتمال المذكور لمقصودنا اصلا هذا قوله من

مبادي مباحث الهيولى والصورة الخ لان الاتصال بمعنى عدم انفصال القطر مع امكان قبول الانفصال الى الابد
 لا يمكن ان يتصور مع القول بتكبر الجسم من الاجزاء التي لا يتجزئ وانما يتصور بمعنى اجتماع تلك الاجزاء ويكون الانفصال
 بمعنى تفرقها والثاني في الحالين هي تلك الاجزاء لا جوهر ليس في نفسه متفككا ولا منفصلا قابل لهما وهو المسبب بالهيولى فثبت
 الهيولى ولا الصورة التي هي نفس الاتصال واذا لم يتبها لم تثبت التلازم بينهما بالطريق الاولى فاشبات الهيولى والصورة
 والتلازم بينهما موقوف على البطلان الجبرائلي مما قل قول من العلم الاعلى الخ متعلق بقوله مباحث الهيولى الخ والمعنى ان
 تلك المباحث الكائنية من العلم الاعلى فيها دعويان احدهما ان مسئلة اثبات الهيولى من مبادي هذا العلم مضاعفة لثلاث
 المقاصد واليه اشارت بقوله ذكرها المعصم لتحقيق هيتة الجسم وثانيهما ان هذه المسئلة من العلم الاعلى لا من هذا العلم والحكام
 قد بلغ في تفصيل الطلبين مبلغا الاول فلان اثبات موضوع العلم واجزائه لا يكون مسئلة في العلم لان الموضوع ما بطلت
 له اعراض ذاتية وما لم يعلم وجوده استحالة ان يطلب له ثبوت شئ ولان مسائل العلم هي اثبات الاعراض الذاتية واثباتها
 توقفت على ثبوت الموضوع واجزائه فلو كان ثبوت الموضوع واجزائه من المسائل توقفت الشئ على نفسه هو محال ولان العلم الطبيعي لما بحث
 عن احوال الاجسام من جهة التغير ومباحث المادة والصورة ليست ككس واما الثاني فلان احوال لا يحتاج الى المادة في الوجود فان
 البحث هناك ما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما او عن تخصصهما وكل ذلك اغنى عن المادة انتهى وكلما في بيان ذلك
 واضح لاسترة فيه واما ما قال في بيان الثاني فاعترض عليه بان كل علم يقوم في تقسيم الحكمة الى اقسامها يدل على ان مدار
 التقسيم على ملاحظة حال الموضوع بالاقتضاه الى المادة في الوجودين والاستغناء عنها فيها والاقتضاه في الوجود الخارجى
 الذى سنى ولا يلاحظ فيها حال المحمول بهذا الوجه بل الوجه ان يقرب ان البحث عن الهيولى والصورة يجب عما لا يقتصر الى المادة
 لان المادة لا يقتصر الى نفسها وكذا الصورة لا تقتصر الى الهيولى في التعقل وهو طر والافى الوجود لان الامر بالعكس واوجب عنه
 بان مرادهم في التقسيم اعتبار الاقتضاه وعدمه في الموضوع بما هو موضوع ثبت له الاحكام واذا كانت حقيقة الاقتضاه الى
 المادة في موضوع الطبيعة باعتبار انه موضوع له لم يكن الا احوال التي لا تنشأ عن المادة بحيث تفتى في هذا العلم التبعة الماشية انهم
 يبحثون عن الاحوال التي يلحق الكم من جهة المادية في الطبيعة والتي تتقدها من جهة الكمية في التبعة فعلهم ان جهة الموضوعية معتبرة
 في البحث قال الشيخ في الشفاء اشارة الى الاحوال البحوث عنها في الاعلى وبعضها امور مادية كالحركة والسكون ولكن ليس
 البحوث عنها في هذا العلم حالها في المادة بل نحو الوجود والعدم لهما اذا اخذ هذا القسم مع الاقسام الاخرى اشتركت في ان نحو
 البحث عنها هو من جهة المعنى غير قائم الوجود بالمادة وكما ان العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو متحد بالمادة و
 لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة المعنى غير متحد بالمادة وكان لا يخرج عن تعلق ما يبحث عنه بالمادة عن ان يكون
 البحث رياضيا كذلك بينهما المحال انتهى ولا يخفى على من له ادنى تمييز دلالة هذا الكلام من الشيخ على ان المعنى في الماتقنا
 وعدم الاقتضاه لهما ما هو في جانب والمحمولات دون الموضوعات وما ذكره المعترض من ان المعنى عندهم ما هو في جانب

الموضوع فصيح ايضا ولكن بما ذكرنا من ان الرادى الموضوع من حيث انه موضوع فيلما تحت حال المحمول وما ذكرنا من الوجه فهو مردود على وجه
مباحث اليسولى والصورة الى مباحث الجسم الطبيعي وهو لا يقتصر الى المادى فى الوجود والتفصيل فلم يثبت بما ذكره كون تلك
المباحث من الالهى مطلقا كما يشهد به ما قلناه من الشئ فلا تفصل وما قلناه ان سلمنا عدم كون مباحث الالهى والوجود
من احوال الموضوع بما هو موضوع ولكن من مباحثها بحيث تقوم الصورة بالمادة وهو من احوال الموضوع بهذه الحقيقة
قد توجه فان حيثية المادى لا بد من تقدمها فى نظر الباحث على ثبوت الاغراض وفيما نحن فيه انما نشأت هذه الحقيقة بعد
اثبات هذه المسئلة فلا يكون من احوال الموضوع تلك الحقيقة صلا فيكون هذه المسائل من الالهى الباحث عن الوجود
بما هو موجود والاخير وهو المطلوب هنا قوله ذكرنا المعنى فيه اشارة الى ان ذكرنا اثبات اليسولى والصورة فى هذا العلم انما هو
لتحقيق حقيقة الموضوع كتركيبه منها عند فهم فيكون على وجه البديهة لا على انها من مسائل هذا العلم قوله وجب ايرادنا الخ
جواب لا يعنى انه لما كان مسئلة البطلان الخبر مما يتوقف عليه مسئلة اثبات اليسولى والصورة التى هى من المبادئ المتفاهة
فى هذا الفن وجب تصدير تلك المسئلة فى ادائل هذا الفن اذ ما هو مبدا المبدأ ومن المبادئ وقدر فهم المبادئ على التفاهة
اولى فتقدم مبادئ المبادئ عليها بالطريق الاول ولذا اجزى عادة القوم بتقدم مسئلة البطلان الخبر على سائر ما ذكرنا فى هذا
الفن فانهم قوله واما انما من اى علم يكون ففيه صعوبة الخ قد علمت فيما مضى ان ههنا مسائل اربعة كلها متلازمة والمتقصد
الاصلى منها اعنى اثبات الاتصال لا الصلاح لان يكون مسئلة بعلم فضلا عن هذه العلم او الالهى لما تقر عند فهم انما من اثبات
الجسم والموضوع وما هو من ذاتياته لا يجب عنه فى شئ من العلوم صلا لان يقدر ان ثبوت الذاتيات للذات انما يكون
سهما اذ كانت متصورة بالكنه واما اذ كانت متصورة بمعارضه فلا فيجوز ان يكون الجسم مع كون الاتصال من جوهرية
متصورة الا من هذه الجملة بل من جهة انه طويل عريض عميق مثلا وحيثية يمكن اثبات الاتصال له بالبرهان وذلك كما
ان المتكلمين يسمون الجسم بما ذكرناه ويصلونه من اجزاء ثمانية او ستة او اربعة مع ان هذه الاجزاء من دواخله فلو
المسائل مطلوبة بالبرهان لا ينافى كون اتصال الجسم من المطالب ثم انه على تقدير كون اثبات الاتصال من
مسائل العلوم لا يكون من مسائل هذا العلم البتة لانه يرجع الى امرين احدهما اثبات الاتصال للجسم فى مرتبة ذاته ومرحبه
اثبات انه ذاتى للجسم وظاهر انه لا يكون بهذا العلم اصلا ضرورة ان شئيا من العلوم التجريبية لا ينظر فى تجوهر حقيقة فضلا عن تجوهر
موضوعه وانما هو على ذمة الفلسفة الاولى والسرى ذلك ان النظر فى تجوهر الشئ نظر فى نحوه وجوده والعلوم التجريبية تلاحظه
فهما حقيقة اية على حقيقة الوجود فاذا اقتصر على هذه الحقيقة فقط كانت من العلم الاعلى وثانيها اثبات انه متصل فى الجملة من
غير ان ينظر انه فى حد ذاته لك اولاد وحيثية وان تعد كونه من اعراض الجسم فيكون كونه مسئلة لهذا العلم ولكن الحقيقة الماخوذة
فى الموضوع وهو كونه ذو طبيعة او مادى غير كونه وسكون او تغير الى غير ذلك يابى عنه ضرورة ان الاتصال ليس بخاصية للجسم
بهذه الحقيقة اصلا فيكون البحث فيه بهذه الحقيقة من الالهى ايضا وانما يذكر فى الطبيعيات على سبيل المبدأ فقط وكذا الحال

في ابطال الجبر الذي لا يتجزى فانه من اخذ بمعنى ان الجبر الكذا حتى ليس بوجوده فيكون النظر في وجوده فيكون من الالهي البتة وان اخذ باعتبار ما يؤول اليه
من استنتاج تالف الجسم منه فذلك ايضا نظر من تحوّل الجسم ونحو وجوده فلا يكون من هذا العلم البتة وما قال الحكماء من ان عدم
التركيب من الجبر والنسبة لا يتجزى من اجزاء عرض الجسم الطبيعي فيكون بجناح عوارض لا جسم فيكون من الطبيعي فخصه ما قال السيد
في حواشيه على هذا الكتاب من ان ذلك اخذ بمعنى السلب لم يكن تحقضا للجسم فلا يكون من الاعراض الذاتية له وان اخذ بمعنى عدم الملكة
لم يكن عارضا له اصلا لاستحالة تركيبه من اجزاء لا يتجزى الا ان يختار الشق الاول ويراد من السلب السلب بعدد في الثبات
عدم الاختصاص بالغير اذا مقبر في العرض الذاتي هو العرض لذاته او لامر مساو وذلك لا ينافي عموم ما يخصه من انما يتم
لوثبت انه من الاعراض الذاتية الموضوع بالحيثية المقبرة فيه وهو بعد من حيث الاشكال الالهي مير من عليه
من الامور الطبيعية او الرياضية بذات الكلام في الثالث وهو القول بانه في قوة قبول الانقسام الى غير النهاية و
ستعرف حاله في كلام الله عن تقريب قوله فخصه معقبة الخ قد عرفت وجه الصعوبة والخروج ختمها باكمل وجه فلا تقبل قوله ولما
بان الجسم هو قابل الخ هذا الماد السيد الشريف الجرجاني في حواشيه على الحكايات ويلوح به انه رضي الشيخ الرئيس كما يظهر من
الى ما قلنا عنه فيما سبق من الشفاو والنجاة فانه يظهر منه ان المسئلة هي هنا هو اثبات ان الجسم تقبل الانقسام الى ما لا نهاية له
بمعنى انه كلما نخرج منه بالقسمه يكون جسما قابلا للانقسام وهكذا فلا يثبت الانقسام فيلزم الحد ويلزم الاتصال قوله فان ابطال الجبر
في قوة قبول الجسم الخ هذا ظاهر فلا بأس بتداول احدهما بالآخر في الكلام في ان الانقسام الى غير النهاية من عوارض الجسم بما هو موضوع
الطبيعي اعني من جهة التغير والحركة والسكون ام لا فان احدهما من جهة الفلك او اختلاف الاعراض وحل الملازمة في القسمة الوهمية
الوطية كما هو الظاهر من كلام الرئيس فلا شك في كونه من احوال الجسم من حيث الحركة واشتماله على المادة واما ان اكتفى على جهة القوة
فقط فكونه من الطبيعي انما هو بالجملة من جهة ما يتبدل عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك مما يحتاج اليهما كالتماس والتداخل
قوله لئلا يلزم عليه الخ وجه اللزوم على تقدير كون المسئلة هو ابطال الجبر ظاهر واما عدم اللزوم على التبادل فلا يكون محمول المسئلة
حيث انه من الاعراض الذاتية لموضوع العلم وقد تقررت في فن البرهان ان محمول المسئلة قد يكون عرضا ذاتيا الى غير ذلك من
التفصيل فصح البحث في الطبيعي قوله ولكن يريد عليه شي آخر الخ حاصل هذا الايراد ان عدم الانقسام الى ما لا نهاية له يساوي الاتصال
الذي هو ذاتي الجسم فلا ينبغي البحث عنه في هذا العلم والذاتيات للموضوع مثل نفسه مفروغ البحث في العلم الذي هو موضوع
فلا يلزم جعل هذا الماد اليه مسئلة طبيعي ايضا ويرد عليه انه ان اراد من المساوطة الاتحاد بحسب المفهوم كما هو الظاهر فهو ممنوع
الآلية من ان الشهادة في قابلية الاتصال مع الكثرة الانقسام الى ما لا نهاية له وان اراد التساوي فسلم لكنه لا يبعد ان القسمة
المسلم ان بعض البحث عن ذاتيات الموضوع لا عما يساويها ايضا وقد يجاب باختصار الشق الثاني ولكن لا مطلقا بل بحيث
يكون اثبات في قوة اثباته ومرجعه الى اللزوم فكان قيل ان الاتصال من ذاتياته وقبول الانقسام من لوازمه والذاتيات وكل
لوازمها يكون مفروغ البحث في العلم وفيه انه انما يسلم لو كان من اللوازم البتة له ونوم والسند قول المشرك في نعم يريد هنا

شيء آخر من غير كون قبول الانقسام من عوارض الجسم الطبيعي بما هو ذو حركة وسكون اذ الطبيعة او مادة وان كان لغرض الجسم من هذه
 الطبيعة فلا يمكن الا من الالهى وقد اوتانا الى ما بقى بجوابه اننا قد ذكره قوله اللهم الا ما استدل به الخ اى الا من جهة الاستدلال عليه
 بالبيانات الطبيعية والضعف فيه ظاهر فان الاستدلال بالامور الطبيعية لا يقتضى كون الاتصال وكذا عدم الانقسام الملازم له من
 احوال الجسم بالاحتياط التى بها موضح هذا العلم ومناط البحث كانت تلك كما عرفت وايضا الاستدلال بهذا الوجه لا يحيل الغرض من
 النوازل حتى يقد ان الاتصال من مسائل الطبيعية بالبيانات الطبيعية ثم يتعلق بالطبيعية البتة وهذا الصريح اطلاق المسئلة الطبيعية عليه مجازا
 وقد كان الكلام فى تحقيق المسئلة اى علم بالحققة والحق ان هذه المسئلة من الالهى وانما ذكرت ههنا على سبيل المبدئية كما قال
 الشافى قوله احدى ما قوله لانا لو فرضنا خبرا بين خبرين الخ هذا الاستدلال سلك الشافى فى بيانه طريقين احدهما جدى مبنى
 على المقدمات المستمدة من الخصم وهو ما اختاره فى الاشارات وثانيهما برباطى تحقيقه وهو المايق بثان الحكميم الا انه قد اعتقد التبيين على هذا
 مذهب النجاشى لانه ما ينقض دعواه اذ ايراد ما راسخ فى قلبه بآراء ومقدمات سليمة منها واستنتاج ما يناقض مطلوبهم منها تضعف
 اعتقادهم ولغرض التبين فى رأىهم ويمكن له التدرج الى طريق البرهان فيجترأ فى ابتداء الامر الكلام معهم على سبيل الجدل ثم ينتقل الى
 تحقيق الحق بمحض البرهان استعمال المقدمات اليقينية ولذا سلك المصنف ههنا طريق البرهان وتركب طريق الجدل والشافى راعى طريقة
 القدامى فانه كان من عادتهم انهم اذ ارادوا تهديد قاعدته يبتدون بالشرح لايراث التعجيل ثم الخطابة حتى يجردى الفطن ثم الجدل للاقتناع
 بالانقسام وعند تمام استعداده للتحقق الحق اشتغلوا باقامة البراهين الحقة ومنها لما يمكن للشعر والخطابة به يخل بهذا الشافى سلوك
 طريق الجدل للانقسام ثم قصد استحقاق الحق وبيان سبيل الجدل المسلوك فى الاشارات انه قد سلم هؤلاء الداهيين الى تاليف الجسم من
 الاجزاء التى لا يتجزئ لتلك الاجزاء احكاما اولها انها ليست باجسام وثانيها ان الاجسام تالفت منها كما هو عند سبهم وتالفا انها
 لا يقبل الانقسام اصلا والى ان الواقع منهما فى الوسط بحجب الطرفين عن التماس والرباع منها يناقض نذهبهم لانه لو كان
 الجسم مركبا من تلك الاجزاء لكان الجزء المتوسط بين الطرفين ملاقيا لهما ولا على الثانى يبتل الحكم الاول والثانى لانه اذا لم يلاقهما لم يمكن
 تالفت الجسم منها ضرورة امتناع التالفت بدون تلاقى الاجزاء وكذا لا يتصور كونه خاليا عن تلاقى الطرفين لانه انما يتصور له لو كان
 لولا لوقع التماس وذا بدون الملاقات لهما لا يمكن اصلا وعلى الاول فتلك الملاقات اما ان يكون بالاسر او بالاسر وعلى الاول
 يبتل احكام ثلثة اخيرة فان التالفت لا يتصور بدون انه وياه الحجم والملاقات بالاسر لا يجب انه وياه وايضا الملاقات بالاسر يجب
 الانقسام ويمنع كون الوسط وسطا والطرف طرفا وعلى الثانى فيفرض فيه شيء به تلاقى احد الطرفين فغنى به تلاقى الطرف الاخر فيقتسمه
 ينافى الحكم الاول والثالث فبتل التركيب من الجزء وانما سبيل البرهان ببيان على طبق ما فى الكتاب انه لو تركب الجسم من الاجزاء التى
 لا يتجزئ فلا يخلو اما ان يكون تالفا مقدرا بحيث لا يتجزئ او غير مقدرا على الثانى يرفع حكم الجسم ويرفع الايمان عن البدنيات
 والاولى فصحا ان يكون التالفت منها بحيث يقع ايمان منها فى الطرف وواحد فى الوسط فيقول هذا الوسط اما ان يكون مانعا
 تعلق الطرفين لولا الكلى بطور ممتنع فى المتن والشرح مستغنى عن البيان فيكون التالفت منها باطلا وهو الممتنع والممكن

ايلا بدد الحجة على وجود كثيرة اولها ان كل جزا لا بد ان يكون بمقتضى غير سياره و فوقه غير تحته وكلما كان كك فيمكن فيه فرض شي
دون شي فلا يكون غير منقسم اصلا و ثانيا منها ما ذكره في الكتاب و ثالثها ان تلك الاجزاء لا بد من تماسها ليصح تالف الجسم
فتماسها اما ان يكون تمام ذواتها او بالاطراف و النهايات و الاول توجب القول بالتداخل و سويح و الثاني يستلزم
انقسامها الى هذه الوجوه اشار الشيخ في طبيعيات الشفاء حيث قال هذه الاجزاء اذا اجتمعت فكان منها جسم فاما ان يجتمع
سبيل بيان فقط او على سبيل تماس او على سبيل تداخل او على سبيل اتصال او الاشياء المجتمعة اما ان يكون بينها
او لا يكون فان لم يكن بينها بعد فاما ان يكون تلاقيها بالاسر او بالاسرفان كان بالاسر كانت متداخلة و ان كان لا
بالاسر فاما ان يستحيل كل شي بملقى الاخر و يكون ذلك الشيء مشتركا فان اختلف فهو نفاسته و ان كان مشتركا فهو اتصال
و لك هذه الاجزاء اذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من احد هذه الوجوه فاذا اجتمعت على التناهي فقط لم يجذب منها الاجسام
المتصلة في الحس و كذا ما فيهما و ان اجتمعت على الاتصال او تماس فكل واحد منها ينقسم الى مشغول و فارغ و منقسم و متصل
على نحو ما شرعنا في الفصول السابقة و يجب ان لم يتداخل ان يكون اذا بقى واحد منها و احدا فجا ثالث تلاقي لاجدهما
ان يكون مجزأ عن ملاقات الاخر لتوسط هذا الملاقي فليكون قد مال بالملاقات من ذاته ما لم عليه الاخر و هذا بين بنفسه
التوسط منقسم و ان كانت العلاقات بالاسر و كانت متداخلة فلا يزداد اجتماعها قدر فيكون كل ما اجتمعت كالمواحد الذي
لا طول له و لا عرض و لا عمق انتهى كلامه و هذا و ان كان ظاهرا في الثالث و لكن التماس في تقييد تقرير الاولين منها ايضا
فان ثبوت الطرفين لا يجوز له انحاء و لكن التقرير الاول الظاهر منه البطلان وجود الجزأ في نفسه كما ان الاخيرين يدلان على
ابطال تالف الجسم منها كذا لك ثم ان هذا البرهان كما يدل على امتناع تالف الجسم من الجواهر الفردة ابتداء و كذلك يقتضي
امتناع تحليلها ايضا فان الاجزاء التحليلية كالتاليفية لا بد من ان يكون بحيث يحصل من اجتماعها حجم و مقدار و لا يتصور
ذلك الا اذا تلاقى بالاسر فليزعم الانقسام و قد نص الشيخ على ذلك في طبيعيات الشفاء حيث قال بعد العبارة المنقولة
انفاذا كانت هذه الاجزاء لا يجتمع اجتماعا تالف منها جسم فالجسم اذن غير منقسم اليها فاذا لم ينقسم فليس تاليفا للجسم
الى اجزاء لا يمكن ان ينقسم نوعا من القسمة انتهى فبطل ندرج الشهور ستاني ايضا بذلك و سيجي في كلام الشارح ما يشير الى
فانظره مقتضاها قوله و التداخل هو اتحاد الجوهرين المتخالفين فيه اشارة الى ان تفسير التداخل في الجوهر ووجه التخصيص
ان الكلام فيه و المستحيل ايضا هو تداخل الجوهر اللقي في التجزئة بالذات لا مطلقا الا ترى انهم يجوزون تداخل النقاط في
كلامه ايضا الخ قد تقرر عليه ان معنى كل مجموع الاجزاء و بعضها بعضها فالتداخل انما يتصور فيما ينقسم لاني الجواهر الفردة
لا ينقسم و الجواب ان الكل ههنا ليس بمجموع الاجزاء المتقابل لبعض بل المراد منه الشيء بتمامه بحيث لا تسد عنه
شيء فاستعمل ما لا ينقسم اليه و لا يشترط قول المشرك اما بتمام او لا فلا يخرج تداخل الجواهر الفردة اصلا فقولهم احدهما او كلاهما
الخ اما انقسام التداخل لا بالاسر فاذا تداخل بعضه في كل الاخر فهو ينقسم بما تداخل و بما لا تداخل و اما انقسامها

فأذا تقدم بعض هذا في بعض ذلك بحيث لم يرد جمعه ومقداره فأنهما يتقسمان أحدهما بما يقفد وما لا يقفد والآخر بما يقفد فيه وما لا يقفد فيه فهو
على الأول يلزم أن لا تقدر التداخُل بالأسر يلزم مناسه عديدة جداً أن لا يقفد التاليف جماعاً فإنه إذا تقفد أحد ههنا في كل واحد
لم يزد مقدار مجموعهما على مقداره واحد والأظم كحصيل النقود بالكلية فإذا اجتمع ثلث ونفق فيها فلا يزد مقدار مجموع الثلثة على واحد
وكذا لا يحصل من اجتماع ما يزد في الحجم والمقدار فلا يكون شئ من هذه الأشياء العظيمة في المقدار متلفه منها وما بينهما أنه إذا تقفد
أحد مما في الآخر بالكلية يلزم أن لا يكون متميزين في الإشارة وكذا ما لهما ثامناً وهكذا فيلزم أن لا يحصل منهما شئ ذو أجزاء وجو
تمتازة في الإشارة المحيية وثالثها أنها حينئذ كلها لا يتميز في المعية لأنها واحدة ولأبالحوارض لا شتر كما فيها فيلزم أن تقصير
الكل واحد فيلزم أن تقصير الجسم الموكف من تلك الأجزاء في حجم الجزء الواحد بل أن يكون جزء واحد أخير منقسم وذلك محال
وربما أنه إذا دخل الجزء في الجزء الآخر فلا يزد في الحجم وأما إذا قيل ببداء في بعض أجزاء الجسم وعدم تداخل بعض الآخر
والمقدار على تقدير التداخل إنما يلزم أن قيل ببداء في الحجم وأما إذا قيل ببداء في بعض أجزاء الجسم وعدم تداخل بعض الآخر
تألف الجسم من القسمين فلا يلزم انتفاء الحجم والتاليف أصلاً قلت هذا إنما يفيد أنه لا يمكن تداخل الأجزاء المتداخلة وغير المتداخلة
وظاهر أنه ينبغي أن التاليف منهما على تقدير العلاقات فاما بالأسر والأب بالأسر على الأول فلا يفيد التاليف جماعاً أصلاً وعلى الثاني يلزم
أن لا تقسم فلم يكن لا بد من هذا الاعتبار فأيده وخامساً ما يلزم في الصورة المذكورة في المتن بقوله وإيضاً فلا يكون وسطاً ولا طرفاً
وذلك ظاهر فإن الوسطية إنما كانت بالنسبة من تلاقى الطرفين والوجود بينهما وأما إذا دخل الوسط في أحد الطرفين فلم ينسج من تلاقى
أولاً يكون بين الطرفين دون أن يكون بينهما شئ بل من التلاقى في الوسط وسطاً ولا الطرف طرفاً فإنه لا ينقسم إلى كلاً منهما لا الوسط في فصولاً
والفعل يفرض في كل منهما اثنين أحدهما يلاقى به والآخر لا يلاقى به وما نقل عن بعض العرفاء القول بملاقات الوسط في نفسه ككل
من طرفيه مع كونه بالخاص من تلاقى ههنا فهو خارج عن طور العقل لا ينبغي أن يتعرض به في هذا المقام أو يبين في العلوم العقلية
به أقوله واعترض بهما النج حاصل هذا الاعتراض أنه غاية يلزم من البيان المذكور وجود امرين في كل من الأجزاء
الثلثة أحدهما يلاقى الآخر والأخر لا يلاقى به أو أحدهما يلاقى أحد الطرفين والآخر يلاقى الطرف الآخر فإن لم يمتز
منها الطرفان الخارجان والنهاتان العارضان فليس ذلك لا يلزم منه انقسام شئ منها وإن اردتم منها الجزء الذي لا
غير مسلم فلم يلزم انقسام ما لا يتقسم أصلاً قوله واجب عنه بان ما حصل فيه النج حاسله أنه وإن يلزم وجود النهمايتين فكيف
مريضان لا يقربان بذا وهما فلا بد لهما من محل يقومان به وظاهر أنه لا يخجلان في شئ واحد والآن كان الإشارة إلى أحدهما
الإشارة إلى الآخر فيلزم أن يكون في كل جزء من هذه الثلثة جزءان يكون أحدهما محلاً لأحد النهمايتين والآخر النهماية الآخر
فيلزم الانقسام ولو وهما وهو المط قوله الأول أنه النج يعني أن النهمايتين سلمنا أنه لابد لهما من محلين أما أن يكون
يكون المحلان متمايزين بالذات في الخارج أو في الوهم فلا أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأنه إنما يلزم لو كان حلول الأجزاء
في محالها سرانياً لا طرانياً وهو محل التحقيق هو الثاني في قوله حلولاً سرانياً النج المحلول أن كان بحيث ينقسم كل جزء من الجمل

على اجزاء الحمل كان كالتقسيم السهل على اجزاء الثوب فسراني وان كان بحيث ينقسم كل جزء من احوال على اجزاء الحمل بن كل قيمتين
 القطع والتقسيم للحلول النقطية في الخطوط النقطية السطحية في الجسم فسراني وذلك يجب التمييز في اجزاء الحمل بحسب اجزاء احوال في الما
 دون الثاني تسمى انه قبل بحلته احد جزئي الحمل بطرف دون الاخر يلزم الترجيح بما مرجح بل الصالح للحلته هو لكل تمامه ولكن
 بتباير الجنتين فبا اعتبار قطعه بجنبه محل لهذا الطرف وبا اعتبار القطع بجنبه اخره محل لذلك والسفر في ذلك ما عرفت فلو كان
 الحمل تقسيم بحول للطرفين يلزم ان يكون حلولها سريانيا لا طريانيا والواقع خلاف ذلك قوله والثاني ان بعضه ليس اولى الخ
 هذا بالنظر الى ما فصلناه راجع الى الاول كما لا يخفى قوله فالاولى في الجواب الخ هذا ما اختاره المحاكم وهو الحق اذا المنع
 مكابرة محضه وفيه اشارة الى صحة الجواب الاول بما جاءه اليه او بالاستدلال على ان التباير لا اعتباري يكفي في فرض شي دون شي و
 المنع مكابرة ثم انه قد يقدح بهما انما يلزم الوسط صرح ملاقانه للطرفين وهو على اصل اصحاب الخبر وم فانهم قالون لوجود الخلل في
 كالجنتين منها خللا وهو لا شئ محض وهذا مكابرة محضه فان الخلل لا يقبل الزيادة والنقصان وكل ما هو لك لا يكون لا شئ محضا
 البتة فيملقات تلك الجزاء للخلل في جنتين او جهة واحدة او المحاذات ليلزم الانقسام الوهمي فلم يكن لا بد من هذا الاحتمال فلو ان
 قائل قوله والثاني انما هو من اجزاء الخلق قد ينسج على اصل الخبر وقوع الخبر على ملق الجنتين ونسجت عليهم بالكل
 باسكان الحركة عليهم على وجه يصل الى الملتقى ويقع عليه لئلا يلزم الطفرة وبذلك يفي وسيجي تفصيل ذلك في كلام الشرح فاعلم
 مقتضا قوله الاحتمالات هي ثمانية تقي الى عشرة الخ وذلك لان الخبر الواقع على ملق الجنتين لا يخلو اما ان يلاقى واحدا منهما او كليهما
 وعلى الاول فاما ان يلاقى كلمة بكلمة او كلمة ببعضه او بعضه بكلمة او بعضه ببعضه فهذه اربعة اقسام يلاقى ما على الملتقى تمام واحد من الجنتين
 تمامه ويلزم حينئذ خلاف المفروض او لا بد للوقوع على الملتقى الملاقات للجميع وعدم الانقسام وثانيهما ان يلاقى ما على الملتقى بكلمة
 احدا الجنتين وثالثهما ان يلاقى ما على الملتقى ببعض احد الجنتين ورابعهما ان يلاقى ما على الملتقى ببعضه لكل احد الجنتين وعلى هذه اربعة
 مع لزوم خلاف المفروض يلزم انقسام احدهما على الجميع وانقسام ما على الملتقى مع احد الجنتين على البعض وهو الثالث على الثاني فلا يخلو اما
 ان يلاقى تمامه تمام الجنتين او بعضهما او البعض من واحد والكل من الآخر وبه ثلثة اقسام يلاقى ببعضه البعض من كل منهما
 او لكل من كل منهما او البعض من واحد والكل من الآخر وبه ثلثة ايضا والمجموع ستة احتمالات وفي كل منها يلزم الانقسام اما
 انقسام ما على الملتقى فقط او المجموع وانت تعلم ان هذه الاحتمالات العشرة وان ذكرت في المحاشي الفخرية ولكن الاربعة الاول ان كانت
 محتملة عند العقل مطلقا فاما حين الوقوع على الملتقى فلا بما عرفت ان على هذا التقدير لا بد من الملاقات لكل واحد من الجنتين الذين
 وقع على ملتقىهما فلا معنى لقبوله بهما ان اراد منه تقدير كونه على الملتقى وان اراد حين وقوع الخبر على الخبر فالتقدير يصور ولكن لا معنى
 لا اعتبار في هذا المقام قائل فانه سلك عن طريق قوله شحيد الاذيان الخ بان شين وذال المعجنتين والحا والمهملتين بمعنى تحديده السكين و
 نحوه والمراد منها تحديده الذين وتحريكه قوله خصوصا ما يتبني منها على الاصول الهندسية الخ لا بد منها من ذكر بعض اصطلاحات اسل
 الهندسة المتعلقة بهذا المقام ليكون الطالب على بصيرة فاعلم ان التثنية ما يحيط به ثلث خطوط والزائدة هي المتعبد من السطح

الواقع بين خطين متصلان على نقطة من غير ان تجدوا الزاوية القائمة هي الحادية من اتمامه من خط مستقيم على آخره مثله عمودا من غير ان
 يمثل الـ جـ فـ فاذا مال الى جهة فالحادية في تلك الجهة تسمى حادة والحادية في الجهة التي مال منها تسمى منفرجة والمثلث القائم
 الزاوية ما كان احد زواياه الثلثة قائمة وتتر الزاوية بالوتر يا اسـ يقطعها وضرب العدد في العدد تحصيل عدد نسبة احد
 المضروبين اليه كنسبة الواحد الى المضروب الآخر كما اذا ضرب ثلثه في اربعة يحصل اثني عشر ونسبة الى الثلثة هي انه اربعة اثنا
 وهي بعينها نسبة الاربعة الى الواحد وضرب المقدار في المقدار تحصيل سطح متواكزا لثلاث يكون ضلعاه المضروب وضلعاه الاخران
 المضروب فيه او المقدار والعدد اذا ضرب في نفسه فالج حاصل يسمى مربع او سطح والمضروب جذرا والنسبة بين المقدارين
 عدية ان كان لهما عاد مشتركة اي امران اسقط من كل منهما مرة بعد اخرى لم يتبق منه شي وان لم يوجد لهما عاد مشتركة
 فصحيته ويقال للاولين متشاركين للآخرين متباينان والنسبة العددية خمسة بالكم المنفصل والصحيته بالكم المتصل ولا يوجد
 في الاعداد اصلا لانتهايا كلها الى الواحد وهو عاد للجميع وقد قام البرهان على وجود ما في المقادير فان نسبة قطر المربع الى ضلعه
 هذه النسبة كما ضرب به لتحقيق الدواني في حواشي شرح التجريد ومنه احد البرهان الثاني كما ستعرف انشاء الله تعالى
 فمقرب والعدد ان خرج له جذر صحيح او كسر من الكسور التسعة فمستطوق والافاضم فاحفظ ذلك فانه ينفعك في جميع البراهين
 الهندسية المذكورة في الكتاب قوله فالاولى لما اذا فرضنا ان يفسر به انه قد بين اقليدس في الشكل الثامن والاربعين
 من المقالة الاولى السمي بالعدد من على ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتره الزاوية القائمة يساوي لمربعي ضلعيها بمعنى
 ان حاصل ضربيه في نفسه يعادل حاصل ضرب مجموعهما في نفسه فاذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية يكون كل واحد من ضلعيه المحيطين
 بها عشرة اجزا مثلا كان مربع كل واحد منهما مائة ومجموع مربعيهما مائتين فيكون الخط الآخر الموتر لهما جذرا المائتين اي كبرا
 من عدد يكون حاصل ضربيه في نفسه مائتين ولا يتصور لهما مائتين جذر صحيح اصلا لان العدد الصحيح منها لا يوجد الا اربعة عشر
 وماتحة وخمسة عشر وما فوقه ومربع اربعة عشر ومجذور مائة وستة وتسعون ومربع خمسة عشر مائتان وخمسة وعشرون
 فلما تصح شي منهما لان يكون جذرا المائتين اما اوليهما فكلوهما جذرا لثلاث مائتين اما ثانيهما فكلوهما جذرا لثلاث مائتين واذ اقلنا
 لذلك فالأقل من الاول لا يكون جذرا لهما بالطريق الاول وكذا الاكثر من الثانية فحقرت ان يكون جذرا لهما مائتين عدد فيهما
 والظاهر انه ليس بينهما عدد صحيح فيكون ذلك كسر كاربعة عشر ربع جزء من الواحد فيلزم الانقسام منهف وانما قلنا في فرض الضلعين
 مثلا اشد الى انه ليس به البيان خصوصا بما اذا كان كل واحد من الضلعين عشرة اجزا او متساويين بل اذا كان كل واحد منهما
 خمسة خمسة او يكونا متساويين بان كان احدهما عشرة والاخر تسعة تيم ايضا ما في الصورة الاولى فلان مربعيهما خمسون فيلزم ان
 يكون الموتر جذر خمسين وليس له جذر صحيح فان مربع المائتين اربعة وستون ومربع السبعة عشرة واربعون فيكون فيما بينهما
 هو متوسط الكسرين المستلزم للانقسام وانما في الصورة الثانية فلان مربعيهما مائة وثمانون وليس له جذر صحيح فان مربع
 اربعة عشر مائة وستة وتسعون ومربع ثلثة عشر مائة وستة وستون فيكون فيما بينهما هو متوسط الكسرين المستلزم لانقسامه ثم انه ليس البرهان

لما على سائر مدارات اختلاف بل في بعضها كما ذكرناه وانما في بعض آخر من صورة فلا الترتيب انه اذا فرضنا مثلثا قائم الزاوية يكون احد ضلعيه
 ثلثة والآخر اربعة يكون مربعها خمسة وعشرين فوتره يكون جذره باوجده صحيح اعني خمسة عشر في الاكثر لم يوجب اوترة عدد صحيح اصلا وهذا القدر في حدود
 المثلث فلا يتوجه المنع بان الفرض يجوز ان يكون محالا وعلى تقدير إمكانه لم يوجب كما عرفت انه ممكن واقع في نفس الامر ونياني وجوده والخبر فيها
 فيكون باطلا والانتقام مما هذا القول بل التحقيق الخ اضراب عن السابق يتصده الزام استحالة اخرى على اصحاب الخبر وهي ان لا يكون
 لهذه القاعدة قدر اصلا على اصل الخبر فان العدد الصحيح لا يكون جذره المائتين كما عرفت والعدد والكسر لا يصلح لان يكون جذره
 صحيح ومع ذلك وجود الكسر على طور الخبر محال فيلزم ان لا يكون له قدر في الواقع على هذا التقدير التبع كما لا يخفى قوله بران ذلك
 انه يستفاد من رابع ثابتة الاصول الخ في قوله يستفاد ايمارا الى ان هذا الشكل ليس مرجحا في اثبات هذا المدعى بل المصرح من ان
 مربع الخط يساوي مربعي قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الاخر لكن نفيم منه الحكم في العدد ولو صح هذا البرهان بحيث لا يتحقق مثل
 معين بل يكون قاعدة كلية ثبت بها احكام الخبريات انه قدر بين اقليدس في هذا الشكل على ما يقتضي ان يكون مربع كل عدد
 يساوي مربعي ضلعيه وضعف ضرب احد قسميه في الاخر فاذا اخذنا عددا صحيحا مع الكسر لم يمتدح ان يكون مربعه كذلك وظاهر
 ان مربع العدد الصحيح يكون صحيحا ومربع الكسر يكون اقل منه لما عرفت من معنى الضرب فانه يستفاد منه ان يكون معنى ضرب الكسر
 في الكسر يحصل كسر يكون نسبة احد الكسرين من المضروبين اليه كنسبة الواحد الى الكسر المضروب الاخر كالنصف فان اذا ضربناه في نفسه
 يحصل منه الربع ونسبة النصف اليه كنسبة الواحد الى النصف وكذلك في النصف والثلث فان اذا ضرب الاول في الثاني يحصل
 السدس ونسبة الثلث اليه كنسبة الواحد الى النصف فاذا ضربنا كسرا في نفسه ادى الى الكسر الاخر يحصل منه كسر اقل من المضروب
 والمضروب فيه كنصف النصف في ضرب النصف في نفسه ونصف الثلث في نفسه في الثلث وكذلك اذا ضربنا الصحيح بعد تضعيفه
 في الكسر او مضغنا مربعه بعد ضربته في الكسر يحصل كسرين جنس الكسرين الاصل بعده ذلك العدد والنصف للعدد الاصل فان حصل
 باجتماع هذه الكسور عدد صحيح بلوغها المخرج بان يكون هذا العدد مخفيا بقي مربع الكسر فاضل فانضما به اليه لا يحصل عدد صحيح
 وبهذا المظهر ان لم يحصل من اجتماع عدد صحيح لعدم كون هذا العدد مخفيا لها سواء كان زايدا عليه او اقل منه فانضما
 مربع الكسر لا يحصل عدد صحيح ايضا ضرورة ان تحصيل العدد الصحيح من الكسور انما يتصور اذا كانت متجانسة يرتفع
 مبلغها الى مخرجها فاذا لم يحصل العدد الصحيح من الكسور المذكورة فلا يكون ذلك الاتقا ضما من المخرج
 من جنس تلك الكسور ولا يصلح مربع الكسر لان يحصل انضما اليها العدد الصحيح لانه انقص منه فالعدد الجاهل بعد الضرب يبقى مع الكسر
 واذا تم هذا فيقول ظهر من البيان المذكور ان العدد الاصح المحذور ليس له جذر صحيح ولو تصور فيكون ذلك الكسر على اصل
 الجزء لا يكون مثل هذه القاعدة ومربعه نسبة مائة الى مائة فمربعه النسبة العددية فمربعه اعني تلك القاعدة لا بد من ان يكون مركبا
 من عدة احاد يكون مربعها بالغا مائتين وليس للمائتين جذر صحيح اصلا كما عرفت ووجود العدد في الكسر لا يمكن
 على تقدير القول بالتركيب من الاجزاء التي لا يتجزى ولو فرض فلا يحصل منه مربع صحيح فلا يكون لهذه القاعدة

قدر في الواقع جيفنا اصلا وهو خلاف ما يشهد به القواعد الحاشية فان قلت كما يلزم من ان لا يكون لهذه القاعدة قدر في الواقع
 على القول بالخبر وكذلك يلزم على الحكيم الذي ذهب الى الانقسام الى بالانهاية له بالقوة ايضا بمثل البيان المذكور قلت كل ما كان
 النسبة على طور الخبر منحصرة في العددية او لا وجود للمقدار اعني الحكم المتصل على هذا الطور اصلا بل هم نكروا وجهه كما يشهد عليه
 الكتب الكلامية ولا يوجد في الاعداد بدون القسمة نسبة كذلك وبعد القسمة يتبين اصل الخبر واما الحكيم اذ ذهب الى
 الانقسام ووجود المقدار المتصل فتصوره على طوره النسبة باحد تركيب هذه القاعدة من عدة احوال كسرى بحيث
 تبلغ مجموعها الى ضعف بعض الضلعين لايقم ان الكسر اذ لم يكن مرتبة مفردا او مركبا بالخال الى الصحيح فلم يكن لهذا الجذر قدر في
 الواقع على طوره الحكيم ايضا لا نقول غايته ما يلزم منه ان لا يكون للعدد والاصل لجذر عدد لا صحيح ولا مع كسر واما ان لا يكون له جذر
 صحيح مع كسرى لا يكون من الكسور العددية فلا ولا يمكن القول بشئ من جانب المتكلم فانه لا يتصور على ترتيبه سوى النسبة العددية كما عرفت
 فالنسبة الصميمة ليس لها عندنا معنى والايقول بالاتصال كالحكيم والقول بانهم وان لم نقولوا بالنسبة الصميمة فاعلمهم بعد
 ما ازرع عليهم يلزم الكسر لثبوتها ليس بشئ لانهم اذا التزموا ما قضيت مقصود الحكيم من عدم تركيب الجبر مما لا يتقسم اصلا و
 به ثبت الاتصال وبه تنفع من بينهم من البين وبالجمله المتكلم مع بقاءه على ترتيبه لا يمكن القول بالكسرى منه وحينئذ
 من ترتيبه ووافق الحكيم في القول بالاتصال فلم يبق له ان يتراع مع ما هو مخلص لنا فهو مخلص له ايضا فتمت به على كلام
 الشارح مواخذات احدا انه قصر في البيان على المثال الجبري والاشكال الواحد لا يكفي لاثبات مطلوب كلي هندی او حسابي
 بالبرهان وثانيها انه ذكر في التمهيد ضعف ضرب احد القسمين في الاخر وفي البيان ضرب الضعف كما يشهد به قوله
 ثم اذا ضرب الستة الخ فلم يطابق التمهيد للبيان وهو كما ترى والجواب انهما كالمواخذات اللفظية اما الاول فلان
 الشارح وان قصر في البيان على المثال الجبري ولكن ليس غرضه منه اثبات القاعدة الكلية الحسابية او الهندسية بالمثال الجبري
 بل يوضح هذه القاعدة فقط واما اثبات هذه القاعدة فيما ذكرناه والغرض منه التسهيل على المبتدئ واما الثاني فلما اشرنا اليه
 من ان ضعف احد القسمين اذا ضرب في الاخر اضعف مرتبة ضرب فيه يكون الحاصل واحدا لا تترس انه اذا ضرب اربعة في
 نفسها حصل ستة عشر واذا ضرب ضعف الاربعة وهو ثمانية حصل اثنان وثلاثون وهو بعينه ضعف الحاصل الاول والثما
 ان عدم القدر بهذه القاعدة في الواقع انما نسلم لو كان مولفا من الصحاح او منها مع كسر عددي واما ان كان مع الصحاح
 كسرى فلما لان القاعدة المذكورة في الكسرى لا نسلم والايلزم على اصل الاتصال ايضا ان لا يكون بهذه القاعدة
 قدر في الواقع فان قلت الكسر الصم لا يتصور مع القول بالخبر بل هو يلزم الانقسام قلت فاللذم من هو هذه الاستحالة
 ولاخير الا ان يقدر ان الغرض من هذه التقرير اثبات ان العدد والكسر العددي اللذان هم على اصل الخبر لا يصلح جذر الحدود
 صحيح والجذر الصحيح مفعول للماتمين فيلزم ان لا يكون لما جذر في الواقع فلم يكن لهذه القاعدة المفرد وضمة للماتمين
 قدر في الواقع وان كان يلزم الانقسام بعد اعتبار الكسر الصم بالآخرة فاستحالة اللانته في التقدير الاول هو لزم الانقسام

اولا وبالذات وفي هذا التفسير بان لا يكون لهذه القاعدة قدر في الواقع وان كان يلزم بعد فرض القدرة بانضمام الكسور الى المقام
التي بالآخرية وهذا التقدير كما مضى في الاضرب كما لا يخفى على من له بصيرة وقارة ثم انه قد ظن في هذا المقام ان البيان المذكور انما يحجب
في الكسور الغير المعطوفة وانما في المعطوف فلا وهذا المعنى له فان الكسور المعطوفة ان كانت بحيث يبلغ اجتماعها المخرج يحصل
منها عدد صحيح فاذا اركبت مع الصحيح كان مربع المجموع صحيحا ايضا وان لم يكن كذلك بل يحصل من اجتماعها ما كسر اقل من
الواحد او واحد مع كسر وعلى التقديرين لا يحصل من تركبها مع الصحيح مربع صحيح اصلا ضرورة ان مربع الصحيح يكون صحيحا ومربع
هذا الكسر يكون اقل منه القاعدة المذكورة فاذا ضربنا ضعف مربع الصحيح في الكسور حصلت كسور من جنس الكسر الاصل بعده هذا العدد
فاذا اجتمع هذه الكسور فلا يخفى اما ان يبلغ الى العدد الصحيح فمربع الكسر الاصل يبقى فاقصلا ولا يحصل بالانضمام عدد صحيح لكونه اقل من
الكسر الاصل واما ان لا يبلغ فلا يبلغ بالانضمام مربع الكسر عددا صحيحا ايضا فلما معنى للقول بانه وان كان مربع الكسر المركب اقل منه
ولكن بالانضمام احدا اخر اية الى المربع او كل اخرا اية اليه يحصل كسور متجانسة بالقيمة الى المخرج فيحصل عدد صحيح مربع بعد دوى كسر
فانما يتكلم بالبرهان وتوضيحه بالمثال فان كان عند هذا القائل برهان على خلاف ما ذكرناه فليذكره وان كان في هذه مثال فليضرب
ويدون ذلك اثباته خيط الفتا وهذا قوله فان قيل المقتضى على إمكان المثلث القائم الزاوية الخ يعني ان جميع ما ذكره اقل من
في العروس وما ذكره المحقق في اختلاف وتوقعه في اثبات ان مربع وتر الزاوية القائمة تساوي مربعي ضلعيه وكذا وجود
القائم الزاوية والمربع وغيرهما من الاشكال الهندسية انما ثبتت على اصل الاتصال فان اخراج الخطوط على الوجه المذكور في
الاصل لاثبات المربعات لا يتصور على تقدير الجزا اصلها بالهم مطلقا بالخبر وبهذه الامور البينة على الباطن بل هذا كانه اثبات
لشيء بنفسه وهو مصدرة على المطلوب والتفصيل في ذلك ينفض الى طول قوله قلت نعم مع ذلك الخ فاصلا ان صحيحا
الخبر وان انكر المثلث القائم الزاوية والدائرة ولكنهم لانكروه ان المربع القائم الزاوية المتساوي الاضلاع كما ذكره الشيخ في
طبيعيات الشفا فينصفه الى نصفين بالخط المستقيم الخارج من احد زواياه الى الاخرى سميت عليهم المثلث القائم
الزاوية بالالتزام فلا يفيد انكارهم ولكن الظاهر من الكتب الكلامية ان هؤلاء كما نكروا المثلث المذكور كالمربع في الحقيقة
ايضا بل يدعون انما يريدون ان مربع حقيقى او دائرة كك شكل مغرس متخرف بعض اخراره عن بعض ونهم اعشرون بعدد هس هس
من الشيخ فلا يعتمد على ما نقله امثال الشيخ عنهم في مقابلة نقل اتباعهم واشباعهم اصلا واثبات المربع عليهم بالدلائل الهندسية
المذكورة في اصول اقليدس كما قيل في بعض الجواشي يعتقد كيف فان تمام هذه الدلائل على اصل الخبر في معرض المنع
ولا نسلم ان المتكلمون مقرونون بما هما ايضا حتى ثبتت المربع عليهم بالالتزام فلم يكن الى ذلك سبيل نعم يمكن الالتزام
عليهم باجزاء الكلام في التحريف الذي قالوا انه في الخط المستقيم انما يتصور لوقوع جزا بحيث لا يحاذى خبرا اخر بل يقع
منه تفرس فلما لم يقبل ان هذا الجزء المتخرف اما ان لا يقع بين الجزئين الاول والثاني فيقع بينهما تماس فقد حصل
المستقيم منهما واما ان يقع بينهما تماسا لم فقد حصل الخط المستقيم من الاجزاء الثلاثة بلا تفرس وانحراف فان قلت انحراف

الخط المستقيم

الشئ اول ولا يانزه الخط المستقيم لان بين كل حيزين منهما خلا ومعه ذلك ههنا احتمال آخر وهو ان يقع بعض الخبز الوسطاني بينهما وبين
 الآخر خارجا عنهما فلم يحصل المستقيم الحقيقي اصلا قلت هذا الخلاء الفاصل لا يكون لاشياء محضا القبة فيكون بجزء منه فاعلا بينهما ويكون
 هذا الخبز مما سالهما فيحصل الخط المستقيم القبة والاحتمال الآخر ان يظل الاستقامة ولكنه يتلزم الانقسام ايضا وهو خلاف مدعاهم
 بهذا الطريق اذ ثبت الخط المستقيم عليهم بالانزاع ثبت المربع عليهم ايضا لگ بان يخرج خط آخر مستقيما ويقول انه قال ان الخط
 الاول ينقطع بحيث يقوم عليه ولا يمشي الى احد الجانبين بان يكون بعد راسه من الجانبين على المسوا فيحدث زاوية قائمة وكذلك
 في جانب آخر يحصل خطان آخران لگ ويحصل منهما زاوية قائمة اخرى ثم نفهم هذه الاربعة بوجه كحسب منهما اربعة زوايا قائمة فثبت
 المربع ولذلك لم ينكره المتكلمون مطلقا بل بعضهم قال يحصل اول جسم من انتظام اربعة اجزاء يحصل منها الطول والعرض والعمق
 وبعضهم من ثمانية فان قلت هذا الاحتمال منهم باني ما ذهبوا اليه من التركيب من الاجزاء التي لا يتجزئ لانه يتلزم الانقسام كما
 قلت من قبيل من يتولى بليتين فاختاراهو هما في زعمه فوالله ما قالوا بالخبز والطل بالمربع وغيره ثم لما انكره المربع اثبت عليهم
 بالانزاع فزعموا ان اقرار وجود المربع اهوون فاختاروا مع انهم لو املوا وجوده مبطلا لاصلهم الاول وبالجملة انكار هذه الاشكال من
 المتكلمين في الحقيقة انكار الضروريات بل المحسوسات ولو تم لما بقى الايمان في المحسوسات اصلا فلا تغفل قوله والثانية
 ان مربع قطر المربع الخ اعلم انك قد علمت مما مر فانه في بيان اصطلاح اهل الهندسة معنى النسبة التسمية وانما يختص بالمقادير
 ولا توجد في الاعداد اصلا وانما توجد في قطر المربع وتعليه فاسئل هذا البيان لاثبات النسبة التسمية فيها بهذا البرهان كما فعل المحقق
 الدول في حواشيه القديمة على المشرح الجديد ومنه ثبت الاتصال وعدم التالف من الاجزاء التي لا يتجزئ ايضا ولما كان
 منها في صدق اثبات النسبة التسمية فقط حصل هذا البرهان له والشاهد ههنا في صدق البطلان الخبز والذرة لا يتجزئ وهو لازم لاثبات
 النسبة التسمية حصل هذا اللازم اصل المدعى والبرهان برهانا عليه وللاس بذلك اذ البرهان كما ثبت النسبة التسمية الملزمة
 لگ عدم التالف من الخبز اللازم له ايضا وبحسب النظر في مختلف المدعى مع كون البرهان واحدا وتوجه تيقن على معرفة النسبة
 الشاهد ليس في النسبة التسمية ايضا فاعلم ان التثنية عبارة عن تكرار النسبة لکن لا مطلقا حتى يشمل مطلقا التثنية كما انصفين او بلفظ
 بل المرومة التكرير بالاضافة الى نفسها كربع المربع فانه تثنية المربع ونصف النصف فانه تثنية النصف فيرجع الى اصل النسبة
 المفروضة في نفسها ولا يتحققها من امور ثلثة لان النسبة المكررة نسبة بين شيئين احدهما صغير والآخر كبير ثم يوجد بين ثلثة
 اشياء نسبة واحدة هما الى آخر كترتبة ذلك الصغير الى ذلك الكبير ونسبة اولها الى الثاني كنسبة ثانيا الى الثالث ومن ثم كان
 نسبة التثنية هما افترج التفسير فدا كالثنيين والاربعة وستة عشر فان نسبة الاثنين الى الاربعة نسبة النصفية والاربعة اليها النسبة
 ونسبة الاربعة الى ستة عشر ثلثي ايضا النصفية ولكن كذا النسبة ستة عشر الى اربعة نسبة النصفية ولكن مثلثا في التكرير فان الاربعة
 نصف نصف ستة عشر فان نصف ثمانية والاربعة نصفها فيكون اربعة اربعة ستة عشر نصف نصف الاربعة لان ثمانية نصف الاربعة
 واربعة عشر نصفها واذا عرفت ذلك سهل تقرير البرهان بانه ان امكن تركيب الابعاد من الاجزاء التي لا يتجزئ لا يمكن ان يتركب قطر المربع

اعني وقر الشايش القايم الزاوية منها فكان بين القطر والضلع نسبة عددية مع ان البرهان الهندسي قائم على ان النسبة بينهما صميّة تحتية
 بالاعداد والمقتضية ويتبع ان يوجد في الاعداد اولا تركيب منها باطل اما البرهان على ان النسبة بينهما صميّة فلما علم من العروس ان
 مربعي الضلعين متساويان لمربع الزاوية فيكون الضلعان احدهما ضلعين بين القطر والضلع نسبة تبلغ الضميمة لما بين اقليدس
 في حاشية من ثمانية الاصول على ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع متناهة فبين مربع القطر ومربع الضلع
 متناهة النسبة القطر الى الضلع بالغا الى الضميمة وليس في الاعداد نسبة تبلغ متناهة باضغاضة فيقياس سلكه نسبة القطر الى الضلع
 نسبة تبلغ متناهة الضميمة ولاشي من النسب العددية تبلغ متناهة باضغاضة ان لا شي من نسبة القطر الى الضلع نسبة عددية واما صغر
 القياس فقد تحت بالبرهان الهندسي واما كبراه فلما تقر في علم الحساب من ان كل نسبة لها مخرج فخرج النصف مثلا عندهم
 اثنان ومخرج المربع الاربعة وعلى هذا القياس ومخرج النسبة الاصل يكون اقل من مخرج النسبة المتناهة لكونه عبارة عن مخرج
 الاول في نفسه والنسبة العددية لا بد من ان يتقوم بين مخرج عدد من الاعداد والمخرج البتنية الاثنان فيكون مخرج النسبة
 الاصل اقل منه بحيث لم تبلغ واحد وهو ظاهر فلما بد من ان يتقوم النسبة المتناهة بين الواحد والاثنين وقد علمت انها لا بد لئلا
 ثمة امور يكون نسبة الاول منها الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وظهر انه ليس بين الواحد والاثنين واسطة حتى يكون نسبة
 الواحد اليها كنسبة الى الاثنين ضرورة انه ليس العدد الصحيح بينهما حتى يكون مخرجا لكسرا اصل واذا لم يوجد نسبة البتنية بين اقل الخوا
 لا بد منه اضغاضة ايضا فان نسبة الاضغاضة هي نسبة الاضغاضة وبالعكس فلا يوجد هذه النسبة في الاعداد اصلا وقد تحققت في قطر
 المربع وضلعه فظهر انها من النسب الصميّة المختصّة بالمقادير المتضمنة في الاعداد وتحققها دليل الاتصال واستماع الثالث
 من الاجزاء الغير النقسمة اصلا وهو المطلوب فان قلت سلمنا انتفاء العدد الصحيح بين الواحد والاثنين واما انتفاء العدد في
 الكسبر فغير مسلم فيجوز ان يوجد بينهما عدد ذو كسر يكون نسبة الواحد اليه كنسبة الى الاثنين قلت ثبوت الكسبر يستلزم الانقسام
 وهو في اصل الجزء والقول بان هذا الكسبر لا يفيد لان العرض من هذه الاستدلال هو اثبات النسبة الصميّة فاذا كان مع
 الواحد كسري لم يتحقق النسبة العددية او الصميّة وظهر ان الاول لم يتحقق واخترت وجود الثانية كانه اختراوت بانقسام الجزء
 وهو خذ من مجموع المقادير بالجزء وذا البرهان كما يطمح تركيب الابعاد من الاجزاء التي لا تجزى كطين تحللها اليها ايضا
 ما قيل ان قول البشير تحقيق النسبة الصميّة في الاجسام دليل اتصالها الخ انما يتم لو ثبت منه قبولها الانقسام الى مالا نهاية له بالقوة
 وهو مما لم يثبت هو الانقسام الى مالا نهاية له ولو بالفعل كما هو يوجب النظام فليس بشي لما يستحق الشرحين بعد ان الثاني
 من اجزاء خوصية صميّة بالعدل انما تصير اذا لم ينقسم تلك الاجزاء اصلا فيلزم على النظام القول بتركيب الجسم من اجزاء لا تجزى
 فمقتضا صميّة وحينئذ فيوجد عاد مشتمك لما اعني الواحد فلا يصور النسبة الصميّة اصلا وانما يتصور على تقدير القول بالانقسام
 غير النهاية بالقوة وهو المدعى في هذا القدير كفي التوضيح البرهان وللقوم في بيان ذلك طرق مختلفة مأخوذة من عدة اشكال من اصول
 اقليدس من مقالات مختلفة كما يظهر بالرجوع الى الحواشي وقد يعرضنا لبعض منها في كتابنا الكبير واقصرنا هنا على توضيح البرهان السلك

الطالب في تشويش واعلم ان هذا البرهان وكذا السابق على ما مر من الاشارة اليه بل سائر البراهين الهندسية مع الزاوية على اعتبار المحرر
 على ثبات عدة امور عليهم احدا ان المقدار موجود والاشكال مكافئة وثانيها ان ههنا شبهة اخرى تختص بالمقادير ولا يوجد في الامداد
 ثالثا ان هذه النسبة موجودة في قطر المربع واصله وهما كما ان مستطالان وثبات كل ذلك على ههنا بالالزام مشكل فان من ما ذكر من التشويش
 على وجودها لا يسلطونه وليقولون ان المقدار والنسبة الصميمة مختصة بهما ان لا يسلطوا لهما اصلا وانما الموجود العلم المنفصل فقط فقل فانه
 دقيق والتامل حقيق قوله وانما لانه ان اوتفطنا مستقيما الح حاصله ان كيرب الخط من الاجزاء التي لا يتجزئ لبط لا يستلزمه مما لا دونه
 ان يكون وتر الزاوية القائمة المعروف جذر خمسين جذر اثنين وخمسين مع عدم زيادة شئ بيان الملازمة انه لو وقع لا يمكن ان يكون
 مثلثا قائم الزاوية يكون كل ضلع منه خمسة اجزاء كان كل واحد منها جذر خمسة وعشرين فاذن لا بد من ان يكون وتره جذر خمسين لما ثبت
 بالبرهان من ان مربع وتر الزاوية القائمة يساوي مربعي ضلعيه وذلك لا يتصور من غير ان يكون وتره جذر مجموع مربعي الضلعين فاذا
 جازنا طرفا من هذا وتر من احد الجانبين بقدر جذر واحد بحيث لا يغير استقامة الزاوية فيغير الضلع الآخر اربعة اجزاء ان انجز منه بقدر جذر فيكون
 ان يكون وتره جذر اثنين وخمسين وقد فرض جذر خمسين ههنا وان انجز منه اقل من جذر يلزم الانقسام وقد يتوهم ان الاستقامة الملازمة
 على الشق الاول هي ان يريد مقدار الشئ من غير ان يغيره الشئ وانما يسلط استقامتهما على تقدير استحالة التحمل واما على تقدير جوازها فلما
 ان يريد مقداره بان يتخلف حينئذ وهذا فاسد لان التحمل مما يجوز على اصل الاتصال واما على اصل الجبر فلان المقدار حينئذ انما يحصل
 من انقسام الاجزاء التي لا يتجزئ وطاؤه لم يزد ههنا خبره والقول بان زيدا مقدار الجبر يتحمل انما يتصور اذا كان الجبر والمقدار
 متصل وقد يصغر وقد يكبر وهو ينافي لعدم انقسامه واغترض عليه بعض الامايد بان مدار الدليل على انجزا وتره من احد الطرفين على الضلع
 الآخر وهو لا يتصور اصلا بل اذا بعدا وتره عن طرفه الضلع الذي كان عليه لم يبق على الضلع الآخر بل يقع فيما بين الشاغلين من الملاق
 له فلا يتم المحبة اصلا وان هذا الشئ عجائب الم يطالع هذا الماير الشفافي هذا المقام فانه صريح في ان هذه المحبة مفروضة في مثلث يكون احد
 جذعيه مفروضا على حائيطه والآخر على الارض واتقاع الحائيطا من التبعدين الارض والزاوية فاذا جازنا هذا الخط من الطرف الذي
 على الارض جوا فكان نجر الطرف الآخر جوا وسبب من ذلك ان يكون بالقطع من الجانبين سواء ليس لك بل يكون القطع من الجانب
 الاخر اقل انتهت عبارة وقد صرح صاحب المواقف سائر المتأخرين على ذلك فانهم قالوا ان هذه المحبة انما فرضت في مثلث قائم
 الزاوية بان يكون احد ضلعيه منصفه بانحو السماء كالجدار مثلا والآخر على الارض والوتر عليها كسلم موضوع على جدار قائم على سطح الارض
 فاذا تم اسفله عن موضع الى خلاف جهة الجدار فلا شك في انه كلما يخط عن الضلع المنعوب راس الوتر يخرج من الضلع الموضوع
 رطل الى ان يصل راسه الى اسفل المنسوب ولا شبهة في لزوم الاستقامة على ذلك التقدير فان ما يخرج به اسفل الوتر حينئذ لا يخرج
 ان كان مثل ما يخط من اعلاه يلزم مساواة الوتر للشاغلين او اقل فيلزم الانقسام وقد تحقق الانجزار على هذا التقدير بوجوب بقي الوتر على
 القائم وهو انه البرهان فقد تم المحبة شاملة من الاستبعاد المذكورة في قوله والراية ان احد ضلعي القائمة الح توضع انه اذا قضا زاوية قائمة
 يكون احد ضلعيه ثلثة اجزاء والآخر جزئين كان المجموع اربعة اجزاء لانه ان كان الجبر الواحد بينهما فلا بد من ان يكون الوتر اكثر من الثلثة

لما ثبت بالضرورة ان مربع الزاوية القائمة يكون ضعف مربع ضلعه فيكون مربع الوتر ضعف مربع الضلع ولو كان ثلثه او اقل يكون مربع ضلعه
 لمربع الضلع او اقل منه وهو محال بحكم هذا الشكل واقل من الاربعه والايلازم ان يكون مساويا للضلعين وهو محال بحكم المحاربي فانه ناطق
 على كون ضلعى الثلث اعظم من واحد واذن فهو بين الثلثة والاربعه وهو يتنازح الانقسام وهو المنطوق الان هذا البرهان وكذا اكل ما سبق
 موقوف على العروس وهذا المخصوصه على المحاربي وبما لا يتيمان على اصل الخبر وتوقف الاشكال باجمعها على اصل كل القطعتين بالخط
 والايصال كليا على اصل الخبر في معرض النفاذ قوله والنجا منه ان اقليدس التحيانه بعد الاستعانة بالشكل العاشر والعاشر
 واضح ولكن انقسام الخط على اصل الخبر في خفاء فان امكان وصل الخط المنصف للخط والزاوية على هذا التقدير يحتمل قوله من ثلثه الخبر
 الخ ليس البيان مقصودا على التركيب من ثلثه اجزاء بل يحبره فيما اذا فرض تركيب الخط من اربعة اجزاء ايضا فان قسمه الله بعبه على الصفة
 اما بان يتقسم الى اثنين اثنين او الى ثلثه واحد على الاول مربع احد تسميه اربعة وحاصل ضرب الكل في الآخر ثمانية وعلى الثاني
 مربع الثلث تسعة والحاصل من ضربتي واحد اربعة وعلى التقديرين لم يتصور مساواة ضرب المجموع في احد تسميه لمربع القسم
 الآخر بل ان يكون ازيد او نقص وكذلك في الخمسة وغيره فلعلم مراد الله منه مثلا والقول بان هذا البيان يحبره على اصل الاتصال
 ايضا بان يفرض مقدار ثلثه اذ سمع فان قسم على الصفة فلا يتساوى ضرب المجموع في احد التسمين لمربع القسم الآخر ليس بشي فان
 الانقسام على الصفة لا يلزم على تقدير الاتصال حتى يلزم ذلك والانقسام على الصفة بان يتقسم بوجه يكون في جانب منه عدد كسر
 ونفي جانب آخر كسر لعل يصح القاعدة المذكورة واما على اصل الخبر فلا امكان للكسر فلا صفة له والقاعدة فافهم قوله ان برهان
 يرد الاشكال الخ كذا في مس مثلاته توقف على رسم الثلث المتساوي الاضلاع فانه قد بين في الاصول تحقيق الخط بان يعمل عليه
 مثلث متساوي الاضلاع ثم تنصيف الزاوية التي تؤثر بالذلك الخط بخط واصل بينهما فيكون على منصفه دين تنصيف الزاوية بان يحل
 خطا ما منساويين لم يحصل بين طرفيها بخط يكون وترها واصل عليه من الطرف الآخر مثلث متساوي الاضلاع ثم يخرج خطا من زاوية
 الاول الى زاوية الثلث الثاني مارا بالخط الذي هو وتره فيصنع الزاوية وبين عمل المثلث المتساوي الاضلاع على الخط بان يرسم سجد وازاوية
 يكون كل من طرفي الخط مركزا لداوئة منهما فيقتاطعان لاما لا يخرج من كل من المراكزين خطا الى نقطة تقاطع الدائرتين فيحصل متساوي
 الاضلاع لكونها انصاف اطوار الدائرتين المتساويتين ثم ان برهان البعض الآخر كالتحفة الباقية على وجود المربع والثلث القائمة الزاوية
 ثم ان بيان كل منهما على ما يظهر بالبرهان اقل من اقليدس على امكان وصل الخط بين كل نقطتين كل ذلك على اصل الخبر ولا يتم ثم ان
 معني على وجود خط مستقيم وجوده على طول الخبر بشكل وما ذكره واني سانه لا يسله انقسم قوله اما ذكره فيهم بعض الخفيه اشارته الى منع ثبوت
 الدائرة على اصل الاتصال ايضا فان هذا التوهم لا يقيد امكان المقروض فضلا عن امكان وقوعه ولو سلم فاما يصح الخ منع على طول
 الخبر لان البيان المذكور معني على امكان الحركة بالوجه المذكور واما مكانها على تقدير الخبر محال فادعيا الى المحال وهو انقسام الخبر وتساوي
 حركته الخ والواقع من الطرف لثبوته الحركة الخ والواقع من الطرف لثبوته الحركة الخ والواقع من الطرف لثبوته الحركة الخ
 جزء لا يلزم لمساواة وان سكن يلزم ان لا يوجد الحركة على وجه الاتصال وان تحرك اقل من الجزء يلزم الانقسام وقد قيل ان تحقيق الامكان بالثبات

للحركة بالنظر إلى المتحرك والمسافة تتحقق القوة أولاً ما لم يكن ذاتهما أصلاً كما يشهد به الضرورة وإنما المانع بالنظر إلى محرك القطار
 ونحوه وذلك لا يضرنا فإن إمكان الحركة بالنظر إلى ذات الجسم والسطح وكذا المكان وقوع القطع أو حدوث الخطأ بأي نحو
 كان يكفي لإثبات المقصود تنهنا وإبداع المنع الركيكية من جانب المتكلمين يهدم الأمان عن الضروريات والمشايدة مطلقاً
 ومثل ذلك بعيد عن شأن المحصلين ولكن صلوح المسافة للحركة على الوجه المذكور على طول الجذر المكان يمكن أن يكون صلوحاً لهما
 أيضاً يمكناً وهو محال على هذا التقدير والمانع إنما يمنع إمكان الأمور المذكورة بالنظر إلى ذات الجسم والمسافة على تقدير الجذر
 لأجل لزوم المحال وهو الانقسام على تقدير فرض عدم الانقسام وأما على تقدير الاتصال فلا إمكان الذاتي وإن سلمه ولكن إثبات
 الاتصال بملائيته من قبيل المهادرة على المطر وهو كما ترس قوله وما يعتمد عليه في الحرف الخ لعله دفع ما تترسنا من أن إثبات
 الدائرة لا يتوقف على الحركة بالوجه المذكور حتى يلزم توقفه على الاتصال بل له سبيل آخر وهو القرحاير فانه مثبت به الدائرة أيضاً كما عمل
 الهندسين وتقرير الدفع إلى الرافعين وإن يستعينون بالقرحاير في رسم الدائرة ولكن هذا ان قصد به إثبات الدائرة فانه مثبت بالبرهان
 الحرفي لا الحقيقة فلا اعتماداً عليه في أمثال هذه المقامات التي قصدت بها تحقيق ما في الواقع وفيه إشارة إلى أن الاستعانة المذكورة
 إنما هو للتفصيل فقط لا لتحقيق فإن جعل ذلك ذريعة لإثبات الدائرة في الواقع فعلى أصل الجذر لا يصلح للاعتماد أصلاً إذ المانع منه
 حركة القرحاير على هذا التقدير بالوجه المذكور وعلى تقدير الاتصال وإن أمكن الحركة لكن وقوعها من المحرك بحيث لا يقع فيه تفسير أصلاً
 في محل الخفاء وكذا وجد أن السطح المستوي العاري عن ارتفاع الأجزاء وانحنائها مع إمكانه متعسر فالدائرة الحاصلة بعمل القرحاير لا
 الجذر كونه حقيقة أصلاً هذا قوله ولكن لا ينحصر طرق إثباتها في تعريض على شارب المقاصد بانه زعم طرق إثبات الدائرة في الحركة
 حكم بانه توهم محض لا يستلزم إمكان المفروض فضلاً عن وقوعه والامر ليس لك أو الحكماء طرق أخرى لا يثبت على وجود الحركة ولكن كان
 مقصود شارح المقاصد هو ما زعم توجيه عليه هذا التعريض البتة وإن كان مقصوده نفى المحجة المسكتة للحجج فلا توجيه عليه أصلاً فإن ما ذكره
 غير مسكت للحجج أيضاً كما ستعرف والظاهر مراده هذا ويؤيده ما قال الشيخ في الهيئات الشفاء فانه ذكر أولاً طرق الهندسين في إثبات
 الدائرة بالحركة على الوجه المذكور وذكر بكاره أبل الجذر لوجودها ثم ذكر الوجه اللازم المنقول في الشرح يعلم من هذا أن ما ذكره سابقاً لم يكن
 حجة الزامية فقد نفى شارح المقاصد كون الحجج المذكورة الزامية للحجج ثم تنق على ذلك وقال بل ليس لهم حجة الزامية أصلاً وما ذكره شارح
 أيضاً لا يصلح الزاماً عليهم لانتباهه على أمور لا يمكن إثباتها على طريقهم كما ستعرف عن قريب فلا تغفل قوله لطريق لمي الخ الطريق الذي
 هو إثبات الشيء بعلة وفي هذا الطريق إثبات الشكل الكروي بالطبيعة البسيطة التي هي علته وحاصله أن بينهما اجسام بسيطة لها طبيعة
 واحدة ينسب اليها جميع ما لها من الصفات كالخيز والشكل والحركة وغير ذلك كلها الطبعي هو شكل الكرة أو الطبيعة الواحدة في المادة
 الواحدة لا يفعل إلا فعلاً واحداً وفي غير الكروي من الأشكال البسيطة والمقطوعة البسيطة وغير ذلك اختلاف امتداد أو تعدد سطح
 أو خطوط أو نقاط في الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا تختلف مقتضياتها أصلاً وأما وجود الكرة مثبت منه وجود الدائرة التي
 هي نهاية قطع يحدث أو توهم فيها وانت تعلم أن هذا البيان موقوف على عدة مقدمات أحدها أن لكل جسم طبيعة هي صورة التوهم

وثانيهما ان كل جسم له شكل طبيعي وثالثهما ان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة وتيقنت اثباتها على امرين رابع وهو ان الطبيعة الواحدة لا يقف الاثر اذا سبها واذا كانت المادة ايضا واحدة وهذه المقدمات كلها غير مسلمة عند الحفصم القائل بالخبر اذ لم يتم عليها دليل شاف مسكت للحفصم كما يظهر بالرجوع الى مباحثها ثم انه انما يتم اذا كان الفاعل في الاجسام هي الطبيعة واما ان كان الفاعل هو الله تعالى في من الوسائل في صدور الامور الكثيرة عنه بالارادات الجزئية كما هو شأن الفاعل النحاة يمكن فليكن الاختلافات في التقادير في الاشكال الآخر سوس الكروية من جهة الفاعل ثم ان الاختلاف في الشكل البيضي وغيره وان امكن بالتوسيم ولكنه لا يمتنع استناؤه الى الطبيعة الواحدة واما في الخارج فليس بموجود لما قد تقر عندهم واخترت الشبهة ايضا من عدم وجود الابعاد والخصائص فلا معنى لعدم الاستناؤه الى الطبيعة ومع ذلك امتناع صدور الكثير عن الواحد انما يسلم في الواحد من كل الجهات واما الواحدا ليس شأنه لك كالطبيعة فامتناع صدور الكثير عنه وموحدة المادة ايضا انما يستوجب ذلك اذا التكثر استعداداتها وهو ممكن سمح جزوا استعداد المادة لا مودة بتكررها فما بالهم شكرون قبولها الشكل الذي في اختلاف بقدره فانه ثم الشد في حواشي المبتدئين الشفاء في تنجاء البرهان على ان تكررها والنوع الواحد لا يمكن الا بتكررها او بتكررها استعداداتها وذا لا يصدر الا من خارج عن المهيئة والخارج هو الفاعل وهو فيما نحن فيه هي الطبيعة الواحدة فلا يصدر التكرار من جهة ايضا فلا يمكن استناؤه وتعهد المقدر الى الطبيعة ولا الى المادة كلام ظاهر لان الوحدة المختصة في الفاعل ممنوع وكذا فقد كثرة الاستعدادات في المادة ايضا في معرض فلا يفيد ولو سلم فغاية ما يلزم منه ان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن امور خارجة عنه وذا لا يستلزم ان لا يكون تلك الطبيعة محرومة عن مقتضاها بالقاسر وادعاء انتفاء القاسر في الافلاك من غير برهان فلا ينعى اليه فاقام هذا الدليل على اصل الاقتضائ مشكل فضلا على اصل الخبر كما لا يخفى قوله والمنطوقية الح وجذ في تفسير نسخ الكتاب مسكنا وهو المطابق لما قاله الشرفي حاشية الشفاء والشع في النجاة حيث قال من البيضية والمنطوقية البيضية ففسر الشيخ الشكل المنطوق بالبيضية اي شكل البيض وهو غير معروف بدور الشكل لكن لا لاستدارة الدائرة بل انقص منه لانه زيادة في الارض وهو المطابق لما في الصحاح والقاموس بقدر اس مصرطح اسي عريض فكما ان الشكل البيضي لا يدر في الطول لك المنطوق في العرض فمقتضاه من الكروية في جانب الطول كما ان مقتضاه ان البيضية منه في جانب العرض فما قال رئيس المحققين في حاشيته على هذا الكتاب انه لم ينظر في تطبيق هذا المقام وفي بعض النسخ مكانة المنطوقية وهو صحيح وفي النجاة مكانة المستطحة وهو ايضا صحيح واذا قد اعني الشرفي كلامه في النسخ غيراته قال لا يظهر ان من قلم الناسخ انتهى بعيد لان رعاية الشرفي كلام الشيخ هو مقتضى نسخة النسخة الاولى واما وجه الاستطحة في النجاة فلم اختلف في نسخة النسخة النجاة التي كانت حاضرة عندنا في وقت التاليف وجدت فيه ما قلناه ولم اجد في نسخة منها فقط المستطحة بل وجدت في نسخة المنطوقية يدون الزاوة وقد ذكر في القاموس في معنى القطع ثم التبع لينة الجبهه الخفرا ولا شبهة في ان شكل هذا الجبهة ليست مستديرة بالاستعداد التامة ولعله بهذه المناسبة ففسرنا الشيخ بالبيضية فان شكل التبع لينة شكل هذه الجبهة وتو اطل على كتب الكتب في مقام ذكر الادوية المفردة باذن مما وقع في بعض النسخ من لفظ الخروطه لا يكون صحيحا اذا الكلام في الاشكال التي

لازاوية لها والمخروط المنسلح يكون وانزاوية البتة والشاهد عليه قول الشارح ان ثمان مالازاوية له من الاشكال الخ وهو المطابق
 لعبارة الشيخ في النجاة فلما تكلم على عبارة النجاة وكما نرى في بعض تصحيح عبارتها بالقول بان اللفظ هو المبطخه بالباء والطاوة والحاوية
 اسم مفعول المبطخ ان وجد له شاهد من النسخ كان له وجه والا فلا بل اللفظ ما ذكرناه نعم ايراد المبطخ في كلام الشيخ لا يصح الا اذا المبطخ قد يكون
 وايراد ايضا فلا معنى لجمله من افراد مالازاوية له مطلقا الا ان يراد المخصوص منه بشرطه الطبيعي ولكنه انما يصح اذا لم يكن الكلام من
 الاشكال الجسمي والتفسيرية شاذة على كون الكلام فيها اذا المقام في الشكل الطبيعي للجسم البسيط ثم ان امر العبارة سهل وانما
 في هذا المقام هذا القدر لما ان النبوي الرئيس قد تعرض عنه لوجه لا يطبق لثانته والغير هو عدم التطرف بالنسخة الصحيحة من النجاة و
 الاما قال ما قال فافهم قوله قال واما بالخبر فليزعم ايضا الخ هذا اللفظ النجاة وقد قال في الشفاء مثله وفيه اشارة الى ان هذا الوجه من
 الاستدلال على طريق الجدل والالتزام كما ان الاول كان على طريق البرهان وتوضيح على طبق ما افاد الشافعي حاشي الشفاء
 ان اصحاب الخبر يقولون على هذه الدوائر المحسوسة القرحية بدو غير السيت بدويرة حقيقة بل في محيطها اوسيطها تقسمين ولا يتفق
 لها مركز حقيقة بل بحسب المحس فخط واحد والمحس ليعاين في كثير من الاحكام فيقول اذا فرضنا مشكلا مفسرا يكون موضع منه انخفض
 من موضع فيكون لهذا ان يفرض خطا مستقيما مريبا من اجزاء لا يتغير خطيق طرف منه على نقطة فرضنا با وسطا ولو في المحس فرضنا
 الطرف الآخر منه على نقطة من المحيط ثم اذا فرضنا خطا آخر مولفا من الاجزاء التي لا يتغير من حيث ينطبق طرف آخر منه على النقطة
 المركزية فطرف الآخر اما ان ينطبق على نقطة من المحيط ايضا كالاول فالمرجو حاصل وان لم ينطبق فذلك لان زيادة او نقصان
 بمقدار جزير اذا اكثر على الصحة لكن الحاقبة به او خذ منه حتى ينطبق طرف الخط عليه وهكذا الفصل بخبره الى ان تمام الدائرة وان كان
 من خبر يلزم ان تقسم ما لا تقسم مع ثم لا يتخلو اما ان يكون هذه الخطوط التي التطبق احد طرفها بالنقطة الوسطانية والاخر على
 المحيط اما ان يكون متلاقية فيتم الدائرة وان لم يكن متلاقية بل كانت ذوات فرج بينهما فافرحه اما ان وسعت الجزر او لا
 يسعه وان لم يسع يلزم الانقسام والافتتت الدائرة بالزيادة وكذا الفعل ان كان في سيطها فرج وتفاضل بالادخال والازالة
 حتى يند الخلل ويستوسه فعلى تقديره يكون الفرقة اقل من الجزر يلزم الانقسام وان كان بقدره او انه يد منه على وجه الصحيح
 الاتمام بالا انضمام حتى يلزم عليهم وجود الدائرة الحقيقية والقول بان السداد هذه الفرج باجمعها بالموجه المذكور على اصل الخبر غير
 ممكن فهو فرض محال فكيف يسلم المنكر لوجود الدائرة المتشابهة عن نقطة صحيحة هذا الوجه من الاعمال ليس شي فاثبت عليه
 بالالتزام بهذا المحمل انما هو مسلم عنه فيرجع انكاره الى المكابرة الصريحة ولكن السداد الفرج بين الخطوط المذكورة حسي على اصل
 الخبر والنتيجة كما لا يخفى ثم ان المقوم بينهما على اصل الاتصال طرق اخرى في الشفاء وغيره واذ لم يكن لها بينا كثير فائدة
 لم اذكرها في هذا المقام مناسب ان شئت فارجع الى كتب الشيخ لما فيها من الشفاء من عللة العبادة والنجاة عن مرض الجمالة
 قوله لان الربع المركب من خطوط اربعة الخ هذا البرهان اعتمد عليه الشيخ في طبيعيات الشفاء وحيث الحكمة وتوضيحه انا اذا
 فرضنا برلج من اربعة اجزاء فخلع هذا المربع يكون مركبا من اربعة اجزاء لا محالة وقطره ايضا مركب من اربعة اجزاء الجزر الاول

من الخط الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع فنقول هذه الاجزاء من جانب القطر اما ان يكون متساويا على الاول فلا شبهة في ان متساوية يا من تلك الجهة يكون مساوية لتساوية يا من جهة الصلع والايلازم الانقسام فيلزم مساواة القطر للصلع وهو محال بالعروس وعلى الثاني فلا يكون هذه الاجزاء متساوية في جانب القطر فيكون منها فرج ثلث واقعة في حلال تلك الاجزاء الاربعة فكل واحد من تلك الفرج اما ان يتسحق لمجهر الفرو او اقل منه على الاول فيلزم ان يكون القطر بمقدار سبعة اجزاء فيلزم مساواة القطر للصلعين لكونهما سبعة اجزاء ايضا لا يشترك الجزء الواحد الواقع على الملتقى بينهما وهو محال بالجمارس وعلى الثاني يلزم الانقسام وهو المطافان قيل لوجود الفرقة بين خبرين دون خبرين يلزم الترجيح بلا مرجح لوقوع الاجزاء على نهج واحد فالحكم لوجود الفرقة فيما بين خبرين دون آخرين يكون حكما البتة والقبيل لوقوع هذه الاجزاء في تلك الجهة بمقدار سبعة اجزاء فيلزم ان يكون المستقيم الذي هو القطر قلت هذا ايضا تحكم لوقوعهما على وضع واحد فحصل من اجتماعهما خط مستقيم البتة وان الكثرة اذ ذلك فثبت عليهم بالاشهاد بالطريق الذي ذكرناه فيما سبق فنذكره فان قلت قد اسعان الثاني هذا السرمان بالجمارس وانت بالعروس ايضا فما وجه افراوه عن البراهين الهندسية قلت استحال مساواة القطر للصلع وكذا مساواة للصلعين لا يتبدى على الاشكال الهندسية بل العقل السليم يشهد باستحالة كليهما ايضا ولذلك لم يستحسن الشيخ في كتابه بالشكل الهندسي في اثبات الاستحالة لئلا يتقضى على شهادة يدوية العقل فقط والشأننا فعل ذلك بمنزلة التفتيم في قوله كما احتجوا بالحركة خبرين الشيخ اعلم ان الشيخ في الشفاء وعيون الحكمة جعل منها تحقير جمع الشاهد بينهما فلتقرر كلا منهما عن الآخر وتقرره على طبق ما قال الشيخ اما احدهما فهو انا وافرصنا خطا مكرها من اجزاء شفعه كاربعة مثلا وافرصنا على فوق طرفه الايمن خبرا وتحت طرفه الايسر خبرا آخر فجزءان يتحرك فزان الجزءان الفوقاني والتحتاني الى جهة الآخر على السواء في سرعته والظهور فحينئذ يبرك كواحد منهما الى الآخر حتى يلتقيا على الملتقى الجزء الثاني والثالث فقد وقع الجزء الواحد على الملتقى الجزئين فيلزم الانقسام واما ثانيهما فتقرره انا وافرصنا ثلثة اجزاء لا يتجزى على صفت وعلى الطرفين خبرا يتحرك كواحد منهما بالسوية فيلتقيان البتة على الجزء الاوسطاني فيلزم انقسامهما لوقوع الجزء على الجزئين ولما كان مرجعها الى ما ذكره في المتن من الدليل لوقوع جزء على الملتقى الجزئين ادرج الشاهد من التقريرين في حيزان واحد والحق ان الدليل هو ما ذكره والمصنوع له لما كان في وقوع الجزء على الملتقى اولى اشتباها حتى قيل انه يجوز ان يكون محالا على تقديره الخبر اتبناه بهذين الوجهين فكانها لايات المكان وقوع الجزء على الملتقى لانها جحان براسها والشوا ان يفهم من كلامه حيث قال في مصدر الفصل لعنم اعتبار البراهين المذكورين في كلامهم على حركة الجزء خلاف ما ذكرناه ولكن من نظر مقال الشيخ يصدق بما قلناه وان كان قد جعل الشيخ كلا منهما حجة براسه وحكم الشيخ في الصورين بالانقسام كل واحد من الجزء الاوسطاني قد لا يفهم من المتن كبرين وهذا النظر في بعض صدور الوقوع على الملتقى وفي بعضهما لا والتفصيل فيما سبق وعلى التقديرين لتعظيم الانقسام بالوقوع على الملتقى يدل على ان الدليل في الحقيقة هو هذا ثم قد عرفت فيه فيحتاج الى البيان بالنحو المذكور ولما كان لهذا البيان صور ابرز الشيخ هذه الصورة في صورة الاستدلال فقلده الشاذ في ذلك كما هو وادنى في هذا الكتاب والافان امر في الحقيقة على ما ذكرناه فلا نقول قوله فانقسم الجميع الى جميع الاجزاء الاربعة من الدقيقين على الملتقى وهو المراد بالقطع والدين

في هذا المقام

وقد على ملأها لاجمع الستة ان يقد ان تلك الاجزاء اذ هي متساوية المقدار فانقسام اربعة منها كانا انقسام الكل او كميل لفظ الجميع
على الاكثر تجارز متعارفا او يرا من الجميع جميع فالامتناس له من الملاقات وهذا في الصورة الاولى واما في الصورة الثانية التي وضعت فيها
حركة جزيين الواثنين فوق طرفي مثلث اجزاء فانقسام الجميع في بعض صور الوقوع على الملتقى وهو ما اذا وقع بعض ما على الملتقى على بعض
من الملتقين واما في البعض الآخر فيلزم انقسام ما على الملتقى فانقسامه وانقسام واحد من الملتقين كما يفصله في شرح دليل النقص
فلا تغفل قوله قوله لم يقد لم يقد من المعلوم ان الشئ ذكره المحقق في الشفاء والنجاة وحيون الحكمة والثقة افترضه كله في النجاة وتبينه
يتوقف على تهديد امور احدا انما تعلم بالضرورة ان لكل شئ ذي وضع مسامتة مع آخره متساوية حتى اذا علمنا خطا مستقيما بينهما يلا ذلك سمت
ويقع فيه ويسمى به الخط سبعا ايضا وثانها ان اليد ممدودة على ان الخط المستقيم الواحد لا ياتي على استقامته الا خطا واحدا وثانها
كما تنفر على الاول ان جسمها كالشمس اذا كان بحيث يتحرك حركات متعددة ويكون بازا جسم آخر ساكن كالارض مثلا ويصعب على
هذا الساكن شئ عمودا عليه يحصل له سمت مع هذا التحرك المتساوي لاسطة هذا الشئ المنصوب وكل ذلك يجوز به العقل السليم ولا بحيلة
اصلا واذا تم هذا فنقول لو فرض تركيب الجسم من الاجزاء الغير المتغيرة لا يمكن وقوع السمت بين الجسمين ايضا فيلزم ان الخطف وهو
انقسام ما لا يتقسم اصلا بين الملامسة ان الشمس اذا طلعت فشرق الارض فاذا غربت غشيت في الارض كما انها عمودا وقام عليها
ظل تلك الغشيت في جانب الغرب على وجه الارض البقية فلا محالة يقع الخط المتساوي من الشمس البار على راس الغشيت على وجه
الارض على الجنب المشترك بين راس الظل والصور وهذا الخط هو المسبب باسمه يحكم الارض في فاذ تحركت الشمس حركة ارتفاعية
بقدر جزيء فقد فارق الخط المتساوي ولا يند القدر وصلت خط آخر متساويها ما راس القياس منتصيا الى الحد المشترك حفاظا
الاول على الراس المذكور يقع على نقطة اخرى من الحد المشترك غير ما وقع عليه الخط الاول والا فلو وقع على ما وقع عليه الاول فيلزم
ان يحد الخطان المنتهين من نقطتين المتعارفان خطا واحدا من طرف القياس الى الحد المشترك الذي انتصيا اليه ذلك محال
بالبدية والا لكان الخط واحد مستقيم من جانب الشمس راسين وذلك مما يخيل العقل واذا وقع على نقطة اخرى فنقول فينبغي لا بد من
ان يتقص من طرف الظل شئ فيحد الانتفاص ان كان بقدر ما رفع الشمس فيلزم ان يكون حركة الشمس في السماء مساوية بحركة
طرف السمت على الارض ويكون مسافتها ايضا متساوية فيلزم ان يكون مسامتة الشمس دايرة مساوية لمدار الشمس
كونها على جسم صغير من الشمس كثر من الارض كما افترض في الهيئته وذلك محال بالضرورة وان كان اكثر منه فيلزم ان يكون دايرة المسامية
اكثر من مدار الشمس واستحالة ادين من استحالة الاول وان كان اقل فيلزم انقسام الارض فمنا حركة الشمس بقدر الجزيء
واعلم ان لزوم الاستحالة لما كان في هذه الصورة اطهر فرض الشئ البين فيها والا فمنا البرهان يرجع بالتحقيق الى لزوم مساواة
السرعة والبطيئة ان قطعنا مسافة مساوية لانقسام ان كانت مسافة احدهما اقل من مسافة الاخرى كما لا يخفى على ذوي الذكاء
البناء ثم انه قد يمنع وقوع الحركة على وجه الاتصال على صل الجزيء يكون تحريك ساكنات الا ان ساكنات السرعة اقل من ساكنات
البطيئة سيجي ما بقي بدفع الشاهد الله تعالى قوله وقوله انه لو فرض سطح النج توهمه انه اذا فرض التركيب من الاجزاء التي لا تتغير

اكن ان يفرغ سطح مولد منها وهو كونه متجزا بالذات لا بد ان يكون بحيث يحجب بين البصار والاشياء المضيئة مثلا فيكون الوجه
 احدهما قبل البصر والاخر قبل المضيئة وهو مستلزم الانقسام ولو وهما واث لا يخفى عليك ان هذا الدليل راجع الى الدليل الاول المذكور
 في المتن وانما يتم لو ثبت للجواب الفرد وجهان وهو عند القائلين به باطل بل نفسه وجهه وظهره ومبينه وشماله على قياس النقطة في الا
 ومع ذلك لا بد في تيممه من كون الجزأين متباينين بحيث يحجب بين البصر والاشياء الاخره وهو لا يمتنع ذلك ايضا ولكن يشكل عليهم بان امتناع
 البصار للجواب الفرد ان سلم في حل الافراد البنية واما حال الاجتماع فلما والالزم ان لا يكون الاجسام محسوسة اصلا على طورهم و
 ذلك باطل بالفردية الغير المذكورة وهذا يستوجب الوجهين وهو المستلزم للانقسام وبهذا القدر يتم البرهان والناكار سكايرة صرفة
 ثم ان هذا الوجه كما هو بطل التركيب من الجواب الفرد لك بطل وجوده في انفسها فان التجزؤ بالذات يكون له وجهان سواء كان محسوسا
 ام لا وهو مستلزم للانقسام هذا قولهم ويبنى مثال القائلين الخ في الكلام في هذا المقام كالمظهر المتخلف وقد كان الانسب ذكره فيما
 حين ذكر شبهات القائلين بالتركيب من الجواب الفرد والاشياء الظاهر ان بعضهم الزام سلطحتين اعني مساواة الصغر للكبير في القياس
 وكون مقدار كل منهما غير متناه والظاهر من تتبع كتب اصحاب هؤلاء ان الاستحالة اللازمة بالاستقلال على هو لزوم عدم تناسل مقدار
 ثم يفرغ عليه مساواةهما بحكم صحة الطباق احدهما على الآخر على تقدير انفسهما الى غير النهاية ولا يابن بحيلها استحالة مستقلة
 وان كان احدهما متفردا على الآخر اذا كان الغرض الاثر من وجوده باعتبارات مختلفة فلما اختلف في كلامه اطلاقا كما فهم البعض قوله
 والعلم يعلم الخ حاصله ان الاستحالة المذكورة اما يلزم القائلين بوجودها الجسم الغير المتساوية بالفعل كما ذهب اليه النظام واما على ما بين
 اليه من كون الجسم متمصلا ومفصلا فبما فعل وانما هو قابل للتقسيم الى غير النهاية بمعنى عدم وقوع القسمة فيه الى حدتيه وزعمه
 فلما لان ما يخرج من تلك الانقسام الى الفعل لا يكون الامتناع لا يحصل من انفسه مقدار غير متناه اصلا وما في قوله وان كان غير متناه
 ولكن لم يخرج الى الفعل حتى يبلغ مقدار الجسم الى غير النهاية ثم ان قبول كل من الجبل والحدولة الانقسام الى غير النسب والانتفاء
 مساواة اجزاءها ولكن لا يستلزم مساواة تلك الاجزاء في المقدار ضرورة ان انقسام الحدولة يكون اقصر من انقسام الجبل وهي
 احكامهم منها واذا الحكمين مساوية في المقدار لم يلزم مساوية الجبل والحدولة في المقدار اصلا لان نسبة تلك الاجسام تنسب مقدار الاجزاء بالفردية
 وبما ذكرناه ظهر عليك انه كما يصح الجواب عن لزوم مساواة الجبل والحدولة في المقدار لك عن لزوم عدم تناسل مقدارهما ايضا
 فان افادة تلك الاجزاء الحجم والمقدار بتسليمها انما هي اذا كانت خارجة من القوة الى الفعل واما اذا كانت في مجرى التوهم فلا تعجب
 الفصل والخروج الى الفعل وان يحصل الحجم ولكن هذا بسبب الخروج الى الفعل لا التوهم فقط فمن ادعى انه زيادة المقدار بال
 الوهمية بحكم الفردية بان الجسم اذا فصل الى الاجزاء ثم جمع تلك الاجزاء حصل حجم كان من قبل له خالف الفردية فانها
 حصلت بحصول الحجم بعد الفصل ثم الجمع واما قبل الفصل فهي ليست بموجودة فضلا عن افادتها الحجم في صورة الفصل ايضا انما
 الحجم المتناهي لان ما خرج الى الفعل متناه وادعا حصول تلك الاجزاء بالفعل على طور الحكميم القابل بالاتصال لا معنى له فافهم
 قوله واما ما افاد بعض المحققين الخ هذا التحقيق قد اتفق به الامام في شرح الاشارات وتبعه المحقق الذواني في حواشيه

شرح التجربة وتفسيره ان الاجزاء المترتبة لا يتخللها من انما ان كان يكون متساوية او مترتبة بان يكون واحد منها ذراعاً والآخر ذراعين مثلاً او ثلثاً
 بان يكون واحد منها ذراعاً والآخر نصفه وهكذا على التقدير الاول والثاني اذا كانت غير متساوية يلزم من اجتماعها مقدار غير متناه القبة واما على
 التقدير الثالث فلا اثر في ان القصات الذراع سواء كانت متوالية او موجودة لا يحصل منها الا الذراع والذرة فيفهم من المحاكمات ان
 السببي ذلك ان في الصورتين ان يكون النسبة بين عدد الزيادات وزيادة المقدار محفوظة ضرورة ان تلك المقادير المتساوية
 بمنزلة الاحاد في الاعداد وفي المترتبة مع وجود المتساوية لوجود زيادة عليهما فيكون زيادة المقدار على نسبة تلك الزيادات القبة واما
 في الصورة الثالثة اخي القاص فلا يكون هذه النسبة محفوظة لان هذه الزيادات ليست بمنزلة الاحاد في الاعداد وكيف فالتساوية
 المتناهيين اذا اجتمعت لا تبلغ الضمنية ولا تبلغ المقدار اليها وانت تعلم انه اذا انخفض لا تسلم المناظر اعلا والبيديته في بعض النسخ
 قوله فمد فوج بما قيل من انه الخ حاصل هذا لا يرد منع عدم افادة الاجزاء المتناهيية الغير المتناهيية المقدار الغير المتناهيية بل
 الاجزاء سواء كانت متساوية او مترتبة او متناهيية سواء سببية في افادته المقدار الغير المتناهيية من انضمامها لانها اجزاء مقدارية
 يحصل من انضمامها مقدار اليه فاذا بلغت الى غير النهاية كان المقدار الحاصل منها غير متناه بالضرورة والناكارة بكمالية وانه
 تعلم انه غايته ما يلزم منه كون غدا الزيادات على عدد الاجزاء واما كون مقدار الزيادات على عدد ما فهم كنهيت فان الضرورة شارة بان
 القصات الذراع وان بلغت الى غير النهاية لا يحصل منها الا الذراع فالضرورة تعارضها بالضرورة وتلزم هذا معنى قول المحاكمات
 احتفاظ النسبة بين الاعداد والزيادات على تقدير القاص وانما زاد ديار الخلل على الجزء فهو وان كان من اجل البيدييات لا يستلزم
 الا مطلق زيادة الاول على الثاني ولكن على نسبة عدد الاجزاء لا يستلزمه اسناداً قوله واما ان القصات الذراع المتداخلة الخ هذا
 مما لا معنى له بل اذا جرت الاجزاء التحليلية مطلقاً بعد الخروج الى الفحص لا يحصل منها الا المقدار الاصل لانه يد منها ولا نقص
 ان لم يكن اجزاء ارحم ان لو قال احد ان الذراع بعد الكسر والتحليل الى الاجزاء ثم انضمامها مرة او غير مرة فيسبب الى ما ذكره قوله على
 ان المقادير الخ هذا لا يرد وانما المعاصر لهذا التحقيق في حواشيه الجديدة على شرح التجربة حيث قال بعد ذكر الاربعة الاول
 وكيف يتصور ان يكون المقدار المترتبة الغير المتناهيية مقدارية جميعها غير متناه والمناقضة لا يكون متناه جميعاً غير متناه مع ان التناهي
 اذا اعتبر من الجانب الآخر يكون مترتبة لا محالة انتهى وحاصل ان الفرق لا يقع فان المناقضة في جهة مترتبة في جهة اخرى فكيف تاتى
 مترتبة فيبلغ التقدير الى غير النهاية لعدم نهاية اجزائها المناقضة كما كان السببية اليه اذا لم يكن متناه ففهم غير فرق وهذا ما لا
 له فان التزايد في هذه الصورة انما هو في جانب التناهيية اعمى المبدء لاني جانب عدم التناهيية حتى يلزم زيادة المقدار الى غير النهاية
 فليكن الحكم واحداً كما فهمت من قوله مع ان تلك الاجزاء بما يطل به برهان التفسير الخ هذا اعجب مما سبق لان هذا التحقيق لم يدع
 ان الاجزاء المناقضة الغير المتناهيية موجودة ومع ذلك لا يرد المقدار الى غير النهاية بل تعرضه انه اذ ليس وجود الاجزاء الغير المتناهيية
 المناقضة لا يلزم منه المحذور كما لم يلزم على تقدير كونه بالقوة وهذه القدرة لا تستلزم وجوداً في نفس الامر حتى يستعان في الباطن بالبرهان
 التفسيرية ثم ان هذه الاربعة وانما توجب على التحقيق الدوام لو كان ثباته على طريق الاستدلال واما ان كان على طوره المنع كما يظن

من كلامه فلا مشايخ لهذا املا او مقابلة المنع بالمنع لا يجوز ان يقال في هذا المقام فانه وفاق وبالنسبة حقيقة قوله واضعت الدلائل المنع اعلم
 انك قد عرفت ان الدلائل الهندسية كلها مما يتوقف على وجود مثلث قائم الزاوية والمربع وغيرهما يتوقف على امكان وصل الخطبين
 كل نقطتين فان امكن ذلك على اصل الخبر تمت هذه البراهين ايضا مثلها وان لم يكن فامكن في الضعف على السواء واشتات
 المربع والدائرة عليهم بالالزام كما فعل الشيخ ان كان يقيد لهذه البراهين ايضا عن غير فرق فما بال جعلها ضعيفة دون ما ذكرتم في
 وان كان الوجه لذلك انكار المتكلمين لما يقبى عليه من الاشكال فقد عرفت ان المتكلمين كما يقولون هذه الاشكال لك يقولون المربع
 والدائرة الحقيقية ايضا كما يشهد عليهم وانساب الشيخ الاقرار اليهم غير مسموع بعد ما وجد بالنس من شبهاتهم على خلافه فلم يكن هذه
 الاثبات الاثبات للضعف ان كان السبب في ذلك ان المتكلمين وان اسلمنا انكارهم للمربع والدائرة ولكن يمكن لنا اثباتها عليهم
 بالعمل المذكور فيما سبق بخلاف هذه الاشكال فهذا الحكم فان اثبات هذه الاشكال عليها ايضا يمكن بفرض الخط الواصل من نقطة
 المفروضة على نصف وتر مثلث المتساوي الاضلاع الى موضع التقاطع من ضلعيه بحيث نصيصة الزاوية ايضا فانه بهذا العمل يحدث
 مثلثان متساوي الساقين يكون احدهما اقصر من كل واحد من ضلعيه ما على الوجه المذكور في كلام المحضر فقيمته مستدلاله قطعا و
 كذا الحال في الاستدلال المذكور في الحواشي الفخرية فان بعد ثبوت المربع بالتسليم كما علم الشيخ او اثباته عليهم بالالزام باثبات الخط
 المستقيم عليهم يدفع الحلق والتضاريس بالعمل الذي عمل في الدائرة ثم بما كان وجود آخره ووصلهما على نقطة بحيث يكون
 احدهما عمودا على الآخر يحصل بينهما زاوية قائمة واسكان فرض اخرين ووصلهما لك ثم وصلهما بالاولين بهذا الوجه بعينه واشتات
 المستطيل عليهم بعد اثبات المربع انا نقصان ضاحية المتقابلين بقدر جزر وانفاذ الاخرين بحالهما او انضمام المربعين بحيث يحصل
 منهما مستطيل واذا ثبت المستطيل امكن فرض قطر ومقاطعة المخطوط الثلثة بالوجه المذكور فقيم الاستدلال بالكلية وبالجملة الاشكال
 الهندسية ان لم يكن منبهة على اصل اتصال المقادير ليصح الاحتجاج بها على اصحاب الخبر وفي ذلك جميع الاحتجاجات البنية على تلك
 الاشكال سواسية وان كانت منبهة عليهم كما هو الظاهر فالامر في هذا بل لا يصح الاستدلال بالبراهين الهندسية اصلا كما لا يخفى
 فلا تكون من العاقلين قوله من فرض مثلث متساوي الساقين الخ توضيحه انه قد ثبت بالاصول الهندسية ان لنا ان افرض
 مثلثا متساوي الساقين بان يكون كل واحد من ضلعيه اربعة اجزاء مثلا وكان الضلع الاخر ثلثة ثم فرضنا حركة واحد
 من الساقين الى الآخر بقدر جزر فنيقص الوتر جزر او بقي جزرين ثم وثم حتى يصير بقدر جزر واحد ثم يصغر
 عنه فيلزم الانقسام وفيه بعد تسليم وجود هذا الشكل بل الاصول الهندسية بمنع الحركة على اصل الخبر وهذا الوجه وادعاء الضرورة
 غير مسموع قوله بيان الضرر من الخ في البيان مع توقف على تصوير الدائرة اولاً ثم فرض خط مستقيم مبتدئ من احد طرفي محيطها
 مارا على مركزها يسمى قطر لانه ينصفها على قوسين متساويتين ثم فرضنا خطا آخر ملامصا للقطر من احد جانبيه ثم ثالثا ملامصا له
 من جانب الاخر فيحصل مستطيل كذا  وقطر هذا المستطيل يحدث من راس احد الخطيين الواقعين على طرف قطر الدائرة وتسمى راس
 راس الخط الاخر الواقع في الطرف الاخر فيسمى على هذه المخطوط الثلثة الملامصة فيما بينها وانما يلزم في كل واحد منها نقطة و

الخط

الا لكان منطبقا عليه ولو بصفة فلا يكون مستقيما فيلزم تركه من ثلثة اجزاء لا يتجزئ التبة واذا فرضنا ذلك في تلك الافلاك فيكون
 لزوم الاستحالة ابين ضرورة ان يكون مثل هذا القطر العظيم مركبا من ثلثة اجزاء لا يتجزئ لا يجوز ان العقل السليم اصلا فالدايرة ان
 سلم وجودها او ثبتت بالالزام وسيلهم وصل الخطبين كل نقطتين او ثبتت بالالزام يتم هذا الدليل بلا كلغة كالمذكورة فيما سبق
 وان لم تثبت او لا سلم فالكل في الصنف سواء فما حكمه ان الصنف هذين الدليلين فقط مما لا شك كما عرفت مفصلا في
 قال السيد الخشن اصل هذا الوجه الخ الشيعي ان لم يذكر الاستدلال يلزم مساواة قطر المستطيل للضلعين او الانقسام الى جزئين
 ذلك في المربع في طبيعيات الكتابين ولكن يميل ان يوجد منه البيان في استطيل بفضه اما بتقصان ضلعي المربع بحججه
 او بفرض المربعين والضمما بحيث يحصل منهما مستطيل ثم فرض قطر هذا المستطيل ما ذا على الخطوط الثلثة بالوجه المذكور في
 المربع فاما يلزم مساواة قطر الضلعين ان كان الانفراج بقدر جزئين وان كان اقل يلزم الانقسام وصورة المستطيل حاصلة في
 الخطوط المفروضة في الدائرة على الوجه المذكور فلما يمكن بيان الاستحالة على وفق ما بين في المربع لك يمكن بيانها بالوجه
 المذكور في الحواشي الفخرية كما عرفت وهذا القدر يكفي للحكم بكون هذا الوجه مأخوذا من كلام الشيخ والفرق بين المربع والمستطيل
 بان البيان المذكور في المربع لا يتجزئ فيه ليس باوجه فان البيان المذكور في المربع يحير في المستطيل ايضا بان في غاية ان يفرض
 مستطيل من اربعة خطوط مركبة من ستة اجزاء هكذا فقطرة يكون بان يماس جزاء الاول منه الاول من الاول
 والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع فان كانت اجزائه الاربعة متماسة يلزم مساواة القطر للضلع
 وان وسع جزاء مساو للقطر للضلعين وما قيل ان الثاني من الثاني لا يماس الاول من الاول هكذا في مستطيل كما كانت هذه المسألة
 متحققة في المربع لا نفهم له بها بل الظاهر على خلافه كما لا يخفى على من له بصيرة نعم الاستدلال بالبرهين الهندسية انما يمكن على
 اصل الاتصال فمن رام بها ابطال الخبر الزايل المتكلم فقد ساء سبيل باقي الامر في اللفظ وهو لفظ الالهيات ولعله دفع في تلك
 الحواشي اعلى طريق سهو القلم او بطريق سهو الترخي والامر فيه سهل هذا قوله الا انه لم يفرق بين القوة والفعل الخ بل جعل
 الحصول بالفعل من لوازم القبول محكما بما لا يخفى من قبول الجسم للانقسام الى ما لا نهاية له ليكون تلك الاقسام حاصلة في الفعل
 فقد كان الجسم عنده مركبا مما لا نهاية له كما انه تمثيل اليها قوله فيلزم عليه ان ينقسم الخ فيه اشارة الى ان النظام واشباع
 لم يقولوا بانقسام الجسم الى لا ينقسم بل زعموا وفاتهم للحكما في القول بالانقسام الى ما لا نهاية له ولكن لزم ذلك مما ذهبوا اليه
 من لزوم الحصول للقبول وبما انه ان هؤلاء لم يفعلوا على ادلة نفاة الجزاء ولم يقيدوا على ردوا اعتقادها وحكموا بانقسام
 الجسم الى اقسام لا يتناهى ولكنه لم يفرقوا بين القوة والفعل وحصول الحصول بالفعل من لوازم القبول فصرحوا بوجود هذه الاقسام
 الغير المتناهية في الجسم بالفعل فقد ادعوا الوجود الكثرة في الجسم بالفعل وكل كثرة لا بد فيه من واحد حقيقي وهو ما لا يكون في كثرة اصلا
 وليس هو الا الجزاء الذي لا يتجزئ وقد لزمهم وان لم يعرجوا به هو لا قد يرقوا ان القول بالاجزاء الغير المتجزئية المتناهية ودعوا
 مما سوا شنع من ذلك من لزوم الاجزاء الغير المتناهية الغير المتقسمة وهذا الشنع من الهرب عن المطر والوقوف تحت المطر

واعلم ان القوم فی بیان لزوم الاجزاء الغير المنقسمه فی الجسم علی النظام طرق الاول ما ذكرناه وتفصيله ان كل كثره متناهیه كانت اولاً
مشملة علی وحدات لان وجود الكثرة بدون عروض العدد غیر محتمل والحدود لا بد له من الاحاد واذا كانت هي غير متناهیه
عنده حكم القول بوجود هذه الاقسام بالفعل كانت تلك الاحاد التي تشتمل الجسم علیها موجودة فيه بالفعل بل هو مجمله عن هذه
الكثرة عنده ولا يمكن القول بفعلية الاحاد المتناهیه من غير ان يقال بانها لا يتقسم والالم يكن بالفعل وهذا مستلزم لما ذكرناه
فما اورده عليه المحقق الدواني فی حاشی شرح التجريد بقوله لما منع ان يمنع كون البسيط الحقيقي مبدء التركيب مطلقاً الى ان
يقوم علیه البرهان فان القدر الضروري هو ان التركيب لا بد له من اجزاء يتقوم هو بها وانما انتماها الى ما ليس بتركيب فليس
متمنياً بنفسه والكثرة لا بد فيها من الواحد العددي لامن الواحد الحقيقي لجواز اشتماله علی حاد واحد وبذلك مثلاً الكثير من الافراد الانسان
ثم الانسان الواحد متشتمل علی حاد واحد لا يكون انساناً ويجوز ان يكون كل واحد من تلك الاحاد أيضاً مشتملاً علی احاد لا يكون من نوع تلك
الاحاد وبذلك الى غير النهاية فالاولی ان تيسر بمران التطبيق حتى تتبين كلامه وحاصله انه ان اردتم من قوله لكم كل كثره لا بد لها من واحد
انه لا بد لها من واحد حقيقي فلم يقيم علیه برهان ولا شتمه عليه وجدان وان اردتم لا بد من الواحد الاضافی او مطلقاً فمسلم لكنا
الاثريه ان الكثير من افراد الحيوان لا بد من اشتماله علی الحيه ان الواحد ثم لما كان هذا الواحد أيضاً كثير في نفسه لتماثله مع اعضاء
التركيب لزم ان يكون فيه عضو واحد ثم لما كان العضو مؤلفاً من الاعضاء البسيطة فلا بد في كل عضو شتماً علی الواحد الذي هو البسيط ثم لما كان العضو
البسيط كثره مجتمعة من الاجزاء المخصوصه لزم ان يكون فيه جزء واحد من تلك الاجزاء المخصوصه وبذلك يجزى ان يكون في جميع المراتب
ولا يلزم الانتهاء الى الواحد في نفسه الذي لا بد منه لاجزائه اصلاً حتى يلزم الجزؤ علی النظام فضلاً عن الاجزاء الغير المتناهیه فاذا تفتتحت القوى
هذا الاشكال ورام كل منهم التفتت عنه علی ما سجد ومنه ولندكر ما هو اقصى منها ثم نحن الحق فيها ما قال السيد الزاهد العمري قدس سره
فی حاشیه علی شرح المواقف من ان التركيب الخارجي العددي حقيقة منحصر في العدد واجزائه وحدات بسيطة والتركيب الخارجي
الغير العددي لا بد له من الجزؤ العددي البسيط بحسب الخارج والالم يكن للتركيب فعلية لانه اذا فرض فعلية الجزؤ العددي البسيط
بجزء آخر كان فعلية التركيب في الحقيقة بهذا الجزؤ بالجزؤ الاول ثم ان فرض فعلية هذا الجزؤ لجزء آخر كان فعلية التركيب بهذا الجزؤ لا بالجزؤ
الاولين وبذلك افلوا لم يكن الاجزاء الصوريه منتهيه الى الجزؤ الذي فعلية نفسه لم يكن بالتركيب فعلية ايضاً علی ذلك التقدير لا يكون في التركيب
جزؤ بالقياس بل يكون جميع اجزائه بالفعل فيكون كل جزء منه غير قابل للقسمه انتهى واورده عليه رئيس المحققين نظام المللكه والدين السهراف
قدس سره بانه غايه ما يلزم منه ان الهيئه الحقيقيه المشتملة علی الجزؤ الصوريه لا بد من ان تنسب الى الواحد الحقيقي الذي هو الجزؤ
الصوريه ولا بد في ان يلزم النظام ان الاجسام مثل جبال الريان ليست لها حقيقة واحديه مشتملة علی جزؤ الصوريه هي
صوره بها النوعية ولو سلم فيجزان يكون هذه الصوريه النوعية قائمه بتلك الاجزاء الغير المتناهيه فله يمكن بسطه واجاب عنه بان انكار
الهيئه الحقيقيه في الاجسام يكاد ان يكون كالانكار الضروريات مكافئه محضه واذا كانت لها حقيقة وعيّه فلا بد من ان يكون الجزؤ
الصوريه لها بسيطاً البته وكذا الاحاد الحقيقيه ايضاً لا بد لها واذا كانت اجزاء واحدها حقيقة يلزم التركيب من الاجزاء اللاتجزئيه

اللاتنافية البتة ولا يلزم من قيام هذه الصورة النوعية التي بها فعلية الجسم بالاجزاء الغير المتناسبة خروجهما عن وحدتها الحقيقية الاثرية
 ان الاجسام الاول القصور مركبة من العناصر الاربعة مع عدم قيام الصورة النوعية البسيطة بهما بل في العينية الاولى كما تراه
 الشئ كما ستعرف في مقامه انشاء الله تعالى وقد اورد عليه كمال المحققين في العروة الوثقى بان هذا المقرر يقتضي على الامور الاول
 ان المميزات انما تتركب من الجنس والعقل فيكون ما اخذها مادة وصورة والثاني ما به الشئ بالفعل يجب ان يكون مشتملا على
 القوة ولو كانت تلك القوة لا غير ذلك الشئ والثالث ان كل جزء مادي يجب ان يكون له امكان استعداده حتى يكون منافيا لجمته
 الفعل كما ذكر في موضع مع ان المادة الماخوذة ههنا اي في تركيب المهيبة عن المباداة والصورة بمعنى اعم حتى يشتمل المركبات العرضية
 ومادة الحاملة للاستعداد او المخرجة عن عندهم وكل من الامور الثلاثة من غير علم عند الحفتم فلا يقع هذا التفسير في الكلام وانت تعلم انما يصح
 على هذا المدقق ان كان مقصوده اثبات الجزر الصور من البسيط للمميزات المركبة بانه لا يتصور الى جزر صور من بسيط لكان كل
 جزء صورة من تحتها في فعلية الى جزر صور من آخر فلم يكن به فعلية التركيب اصلا واما ان كان مرادة ان التركيب انا عدي او غيره والاول
 اجزاء او ارباب البسيطة والثاني لا يربن جزر صور من بسيط لا يكون به فعلية فكل مركب ملو فرض تركيبة من الامور الغير المتناهية يكون المتناهية مشتملا على الجزر
 الصور من اولها كما تقرر في النظام لا بد لفعلية من فعلية اخرها وبفعلية من غير ان يكون بساط لاخر لها غير متصورة والا فلو كانت
 تركبة فاجزاء اما ان يكون بالقوة او بالفعل والاول باطل والالم يكن ما يتالف منها بالفعل ايضا والثاني يستلزم ان يكون بساط
 والالم يكن بالفعل واذا كانت بساط وبالفعل يلزم التركيب من الاجزاء التي لا تتجزى على النظام القائل لفعلية تلك الاجزاء فلا اتجاه له
 اصلا فان ذلك لا يتوقف على المقدمات الثلاثة المذكورة الا ان ذكر الجزء الصورة في حقيقة جزر ماديا وكذا تخصيص البيان بالتركيب الغير
 للعدد في سيد في تخصيص المركبات التي لها جنس وفصل البتة وهذا القدر يكفي لاتجاه الاشكال بالوجه الذي ذكره كمال المحققين و
 ان كان التعميم بهذا الوجه بسبب الخلاص عنه ولكن مساعاة كلام هذه الحق بذكر في معرض التمهيد فلا تغفل وما اورد عليه بان قوله
 يشتمل المركبات العرضية ليشترط تركب الارض من المادة والصورة وهو خلاف مذهب القوم والشيخ قد صرح ان الفلاسفة
 قد اصرروا على ان المهيبة العرضية لا تتركب مما يشبه الجنس والصورة فليس بشئ لانه غاية بالظهور من كلام الشيخ ان القول باستلزام
 التركيب الذهني للخارجي بناء على ان التعاير بين الاجزاء الذمينة والخارجية بالاعتبار انما يتصور في المهيبة الجوهرية المتناقضة من
 والصورة واما في المميزات البسيطة في الخارج كالمهيبة العرضية والبسائط الجوهرية فلا اذ ليس فيها شئ يكون ماخذ للجنس وشئ
 آخر ماخذ للفصل وان كان التركيب من الجنس والفصل يتصور فيها فلا يلزم بين التركيبين مطلقا واما انكار المادة بالمعنى
 الاعم للمهيبة العرضية فلم ينص عليه الشيخ اصلا الاثر في ان الشيخ يقول في كتيبه مرارا ان المادة قد تعين الموضوع فيشتمل الاعراض
 فانهم ولا تسرع ومنها ما اختاره الفاضل مرزا جان في حاشية على المحاكمات بقوله يمكن ان يقول كل كثرة انما يتالف من وحدة
 مخصوصة مثلا الكثرة الشخصية انما يتالف من وحدات شخصية وكثرة الافراد انما يتالف من وحدات الافراد وهكذا كثرة الاجزاء
 انما يتالف من وحدات الاجزاء وفيما نحن فيه ليس لبعض الاجزاء خصوصية تصويرها واحدا وبعض اخر كك ليس حتى يقال انها شتى على

جزء واحد في الجبريل كل واحد جزءا وله لكثرة التناقض كما يظهر بالتأمل وحينئذ نريد في ماورد قائل جدا انتهى وهذا انما يتم لو سلم الخصم وجوب
الاجزاء الاولى في كل مركب لا يجوز ان حيز منع الانتهاء فنقول بانتفاء الاجزاء الاولى ايضا بل انما يوجد اجزاء ثانوية هي الاحاد والاشكال
فلم نرفع الاشكال اصلا ومنها ما قال الفاضل الخوارزمي في حواشيه على الكتاب المذكور انما وان سلمنا عدم وجوب
انتهاء كل كثرة الى الواحد الحقيقي ولكن لا نسلم عدم انتهاء الكثرة المقدارية اليه والافلو وجبت الاجزاء الغير المتناهية في الاجسام
كما قال النظام لكان الجسم ذاتا مفصل غير متناهية بالفعل فالتحريك عليه ان اراد قطعه فانما نقطعه بقطع هذه المفصل الغير المتناهية
وانما يتصور ذلك اذا كانت بالفعل بلا مفصل اصلا على ان القول بخروج كل قسمة الى مالا نهاية له الى الفعلية يحكم بالضرورة
على ان تلك الاجزاء غير منقسمة وانت تعلم ان اول هذه الكلام وكذا اخره اعني لعلا بوجوه الخصم لا يسلمه فلا يكون حجة الزامية عليه
والثاني ان وجود كل مركب محال له وجود جزئية بما هو جزء فلو لم يكن الانتهاء الى جزء الجبريل لم يكن شيئا منها الفعلية لعدم علقها التي هي
اجزاء باوان قيل لوجودها بالفعل فالفعلية انما يتصور اذا لم يكن محتاجة الى شيء وذلك بانتفاء الاجزاء لهما فيكون غير منقسمة فيلزم
على النظام القول بالتركيب من الاجزاء الغير المتناهية والثالث انه لا بد لكل ما بالعرض من مابالذات والكل اذ هو عبارة
عن مجموع الاجزاء كان وجودها بالذات هو بنفس وجوده لكن بالعرض فلو لم يكن الاجزاء باجمعا خارجة من القوة الى الفعل لم
فلا يوجد لكل ايضا فكل كثرة لا بد لها من واحد حقيقته يوصف بالوجود بالذات حتى يوصف هي بالعرض كما هو شأن الواسطة
في العروض والواحد الاضافي لا يكون له وجود بالذات اصلا فلا يكون القول بالتركيب من الاحاد والاضافية فقط كما زعم المحقق
الدواني ولا يخفى عليك ان هذين الاستدلالين كما يصلحان لان يجعل حجة الزامية على النظام لك تصلحان لحل اشكال
المحقق الدواني ايضا ولذلك ترى بعضهم يحيلونها وليبين براسها على هذا المطلب وبعضهم سبيلين للخلاص عن اعتراض المحقق
الدواني وللناس فيما يعيشون مذاهب والامر في ذلك سهل والرابع ان الفاضل ميرزا جان قال يمكن اثبات الخبر على النظام
بطريق آخر وهو اذا وضعنا راس مخروط مثلا على سطح فلا بد ان يماس من السطح شيئا غير منقسم اصلا فان كان جوهرا ثبت المطر
ان كان عرضا فان كان قائما بالجزء برك فهو المطر وان كان بوجه منقسم الى اجزاء بالقوة فهو خلاف مذهب اليه النظام وان كان
منقسما بالفعل فنقول من المعلوم بالضرورة ان الاجزاء التي لا يتجزأ ما لم يكن لها تماس وطلاق للعرض المذكور لم يكن
لها مدخل في حلول ذلك العرض بخلاف ما اذا كان الجسم متظلا واحدا فان العرض الغير المنقسم منها قائم بالمجموع لان المجموع
هو الموجود الواحد وانت تعلم انه انما يتم لو سلم الخصم وجود المخروط الحقيقي واذا هو قابل بالانقسام الى غير النهاية بالفعل كيف يسلم
وجوده لانه منتهى الى نقطة غير منقسمة والخامس ما قد يقرر ان الاجزاء لو كانت غير متناهية بالفعل والركب منها متناهية لكانت
محصورة بين حاصرين هما مبدأ المركب ونهايته انما يتم لو كانت الاجزاء محصورة بينهما وهو ممتنع وهو مقداره الكل
اما الاحاد والخصم لا يسلم حصرا اصلا فلا يقوم بذات حجة عليه ايضا واذا ان فالحق في اثبات الاحاد الحقيقية في الكثرة ما افاده الرئيس والمحقق
قد سره وخلاصة مقال ان الكلام بينهما في اجزاء الجسم هي لا محالة اجزاء جمعية مقدارية وظاهر ان مركب الجسم من الاجزاء انما

تماس بعضها مع بعض ولا يمكن تماس تلك الاجزاء الا بعد اشتغالها على الاحاد الحقيقية والافكار المفردة متماسا فالتماس بالحقيقة للجزء
 لما عساه وذلك ايضا في اجزائه متماسا تماس جزؤه القريب وهو الاخرى وكلها فلا يوجد هناك ما يكون متماسا اولاً وبالذات
 حتى يكون تماسه جزءاً قد كان الكلام في الاجزاء الحقيقية فلا بد هناك من اتحاد حقيقة غير متناهية كحصيل الجسم تماس بعضها مع بعض
 المطلوب ونزول القول بالجزء الغير المتقسم على النظام قائل في هذا المقام فانه من زوال الاقدام قوله واستدل على بطلان
 ما ذهب اليه الاستدلال بعد الزام الجزر عليهم قطع النظر عن براسيين الباطل قوله اولاً بالنقض الحج اعلم ان البطلان راي النظام
 يتصور بهين احدهما البطلان كلياً راء اى القول بان كل جسم مولف من الاجزاء الغير المتناهية وانها البطلان راء بالكلية وهذا
 لا بطلان كلياً راء حاصله انه لو صح تركيب الاجسام من الاجزاء التي لا يتجزئ غير متناهية بالفعل كما يلزم على النظام ونهذه الاجزاء
 لا شبهة في انها اجزاء حقيقية فيحصل من انضمام قدر متناه منها ايضا حجم في الجهات واقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجاهل
 او ستة على ما يراه الحلاف فيلزم وجود جسم يكون مركبا من الاجزاء المتناهية فلا يصح منهم الحكم بتألف الاجسام متماسا معا على الاجزاء
 اللامتناهية اصلا قوله ثم تبهم تناسي الاجزاء الخ هذا البطلان راء النظام بالكلية توضيحه انه اذا حصل بانضمام الاجزاء المتناهية
 حجم كان هذا الحجم متناهيها التبر تناسي اجزائه فاذا نسبت اجزاء هذا الحجم الى اجزاء سائر الاجسام المولفة من الاجزاء الغير المتناهية
 تناسي الاجزاء ضروريان نسبة الحجم الى الحجم فنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولا شبهة في ان الجسمين متناهيان اما المولفة من الاجزاء المتناهية
 فتناهي الاجزاء واما المولفة من الاجزاء الغير المتناهية فبالحس والاعتراف وشهادة برهان البطلان تناسي الابعاد فنسبة الحجم الى الحجم نسبة
 المتناهي الى المتناهي فنسبة الاجزاء الى الاجزاء ايضا يجب ان يكون كذلك والافضل ان نسبة المتناهي الى غير المتناهي وهو نياتي
 حكم الاربعة المتناهي فاما ان يقدم بلاتناهي الاجسام وهو بطشهادة الحس وحكم البرهان او تعرف تناسي الاجزاء فثبت المط وقد عرفت
 انه لا حاجة الى اثبات الجزر عليهم اولاً ثم عتبار النسبة بل يصح ان يقدم من بدو الامر ان الاجسام لا شبهة في انها متناهية لشهادة الحس
 وبراسيين البطلان النسبة فلا بد من ان يكون الاجزاء ايضا متناهية والا لم يكن الاجسام متناهية ضرورة ازدياد الحجم بازدياد الاجزاء
 بانضمامها ونوشت احتبرت النسبة ايضا القوم نسبة الحجم الى الحجم نسبة المتناهي الى المتناهي فلا بد من ان يكون نسبة الاجزاء الى الاجزاء
 ايضا كذلك كما هو شأن الاربعة المتناهي فيلزم ان يكون الاجزاء في الاجسام كلها متناهية والا كانت نسبة الاجزاء الى الاجزاء
 كنسبة المتناهي الى غير المتناهي ونسبة الاجسام كنسبة المتناهي الى المتناهي يعني واورد عليه ان انخفاض النسبة في الاجسام على
 نسبة اجزائه انما يسلم اذا كانت الاجزاء متساوية واما ان كانت متناقصت فلا والنظام الذي سبب الى لاتناهي اجزاء الجسم انما يكون
 بالاجزاء المتناقصت فلا يلزم من لاتناهيها لاتناهي حجم الجسم ايضا فان ذلك ايضا مخصوص بالاجزاء المتساوية وول المتناقص
 الا ان يقال ان هذه الاجزاء اذا خرجت من القوة الى الفعل كانت متساوية القبة فيلزم ان يزداد مقدار الجسم حسب ازيد او ينقص
 يكون نسبة الاجسام كنسبتها مع ذلك كتحفيض الازدياد والاجزاء المتساوية ايضا مميل الاجزاء المقدارية مطلقا فيزيد بازدياد اجزائه
 فاذا لم يثبت الى اللاتناهي يلزم ان يكون مقدار الجسم غير متناه ايضا سيما اذا كانت تلك الاحسنة او خارجة من القوة

الى العقل والظاهر ان بعد بناء الكلام على اثبات الجبر على النظام باللائمة لا شبهة في صحة البطلان رتبة بالكمالية بهذا البيان اذا اجزاء
يكون متساوية اذا اجزاء التي لا تجبر يكون كك واما بدون بناء الكلام عليه فالاصح مما قيل انه لا يتم البيان بدون البناء
عليه ايضا كما نقلناه مما لا معنى له وغاية التقصص للنظام عن هذا الاشكال القول بالتداخل والتداخل قد عرفت استحي الله فيما سبق
وعلى رتبة النظام نقول ان ادعى تدخل جميع الاجزاء فيلزم ان لا يحصل منها مقدار فلا يد جسيم اصلا ولم يقال به ايضا وان قال
بتداخل البعض دون البعض فذلك اما بالتمام او بالانتماء على الاول يلزم الترجيح بلا مرجح وعلى الثاني مع لزومه يلزم انقسام بالانقسام
ومع ذلك على تقدير التداخل يظل القاعدة الكمية التي هي من عمدة البدييات اعني امتناع مساواة الكل للجبر ولانه يترجح
منع اعظمته الكل من الجبر وهو مما يكذب الوجودان ومن قال ان استحالة مساواة الكل للجبر في المتناهي مسلم وفي غير المتناهي
لا يجوز ان يتلزم محال محال آخر قد ساء سبيلا فان عدم عظمية الكل عن الجبر محال في كل ما يوجد في عالم الواقع من المتناهي وغيره
الفرق يحكم بالجسم لما كان موافقا عند النظام من الاجزاء الغير المتناهي بالفضل يكون ساير هذه الاجزاء موجودة في الواقع بالفعل فلا بد من
ان يحتمل مع ساير الامور الواقعية منها حديث اعظمية الكل من الجبر واستلزام محال محال مطلقا ايضا ثم قبال في هذا المقام فانه من
مطابق الاذكياء الاعلام قوله واحترض عليه الخ المعترض المحقق الدواني في شرح سبائك النور والمحواشي القديمة وحاصل الاعتراض
منع كون نسبة الاجزاء الى الاجسام كنسبة الاجزاء الى الاجزاء وكما وان نريد داو الحزم ونقص بازو داو او اتقنا الجواز ان لا يكون كك
في بعض المواضع قوله الباتري ان ازو داو الترتيب عند المنع توحيه انا اذ فرضنا مثلثا \triangle متساو من الاضلاع فيكون زوايا الثلث
متساوية فاذا حركت ضلعا منها الى ان صار عمودا على الضلع الآخر وحدت زاوية قائمة فان الوترية داو نريد زاوية القائمة مع ان
النسبة ليست بمحفوظة لان القائمة نريد على الحادة بالفضية بان يكون ضلعا لها مع ان الوتر لا يبلغ الضغنية والايساوي الضلعين
والحمارية يكذب واذ كان الحال فيما ذكرناه كك فلم للجبر ان يكون نسبة الاجزاء والاجسام ايضا مثل ذلك بان نريد الاجسام بازو داو
الاجزاء مع ان نسبة الاجسام لا يكون كنسبة الاجزاء ومن ههنا ظهر ان ازو داو والحجم بازو داو الاجزاء اليتمة مسلم واما ازو داو بقدر ازو داو
فلا كما ان الوترية بازو داو الزاوية مع انه لا يزيد بقدر زوايا فلا يتم مع ان المقصود هو منع الازيد والاضايف بل المقصود منع الازيد
بقدر الازيد بقوله لم يلحجوز ان يكون نسبة الجسدين الخ اضرب عن الاول وايرد آخره قسرية ان حفظ نسبة الاجزاء الى الاجزاء في الاجسام
انما يسلم لو كانت النسبتان من جنس واحد وهو فيما نحن فيه مما يجوز ان يكون نسبة الاجسام من النسبة التي يختص بها المقادير
للجسام عادية مشتركة ونسبة احاد الاجزاء من النسبة العددية بالضرورة لوجود العاد المنقضى لها وهو الواحد واذ اختلفت حصة
النسبتين يكون النسبة ايضا مختلفة لا متوافقة هذا قوله واجيب عن الاول الخ الجيب الفيات التصور في شرحه لبيان النور
وتوحيه ان ما ذكرتم في السعدوان دل على ازو داو الوترية بازو داو الزاوية ولكن لم يدل على ان ازو داو الوترية على نسبة ازو داو وكيف يكون
كك فان تحافظ النسبة انما يكون اذا كان الازيد بقدر الازيد وهو فيما نحن فيه لا يتحقق اصلا فان المثلث المتساوي الاضلاع
على ما تقرر في الاصول يكون زواياها الثلث متساوية تعاقبتين مع كون كل منها متساوية في نفسها فاذا جبرنا ضلعا من اضلاعه

الثالث المحيط من زيادة الثلث الى حد صار عمودا على الضلع الآخر وحدث بينهما زاوية قائمة فلما شبهت في ان الزاوية راوت من مثلثي القايمه
اليها لان كلا من تلك الزوايا الثلث كانت من قبل مثلثي القايمه لانها متساويتان في نفسها والآن قد صارت احدهما قائمه وازداد الوتر
ايضا على وتر الزاويتين الباقيتين لما تقر ايضا في الاصول من ان الزاوية الحظيه لو ترا الخط الاكظم مع بقاء الزاوية عليه بحاله و
الزاوية انما زاوت على الزاويتين الباقيتين لبعدها عنها بالانحراف لانه كان قيل الانحراف كل منهما مثلثي القايمه والآن قد صار كل
واحد منهما نصف القايمه والآن مكر الزوايا الثلث للثلث مساوية لثلاثين فيكون هو خلاف ما تقر في الاصول فلما كان قيل الانحراف كل
من الزوايا الثلث حاده لمساوي مجموعهما للثلاثين فبعد الانحراف قد حدث بينهما زاوية قائمه فالزاويتان الباقيتان متساويتان
مساويتين لقائمه واذ قد كانا مثلثين بالساوي كان كل منهما نصف القايمه فقد انتقص مقدار الزاوية عليه في الزاوية ولم ينقص مقداره
في الوتر فزيادة الزاوية وان ازاد الوتر لكن لا يزيد بقدر ازدياد فلو لم يكن النسبة محفوظة اصلا ولكن جسيده قد كان على الشان لتقرر الجواب
بان حفظ النسبتين ان ازدياد الزاوية على الزاوية وازدياد الوتر على الوتر بان يكونا على قدر واحد انما يكون اذا كان الخطان المحيطين
المحيطين بهما وازدياد الوتر عليهما مثل تصاع الزاويتين وازدياد الزاوية عليهما واذا قد اتضح ذلك فيما نحن فيه لم يكن ازدياد الوتر
كان ازدياد الزاوية فلم يكن قول الشايل ذلك مع تعاطف المحيطين المحيطين بهما الخ معنى الا ان يراد من اسم الاشارة ازدياد الوتر و
من التعاطف التقدير وتقدر فقط على الضلعين الباقيين لبعده قول ازدياد الوتر والزاويتين الباقيتين لبعده قوله ازدياد الزاوية و
يكون المعنى ان مجموع ازدياد الزاوية في الانفرج الى القايمه لا يلزم ازدياد الوتر بقدر ما يلزم زيادة الوتر على الضلعين الباقيين بقدر
ازدياد الزاوية على الزاويتين الباقيتين اما يكون اذا كان هذا الزاوية مع تعاطف المحيطين المحيطين بالزاوية معنى السابقين امي بقدر
بان يكون ازدياد الوتر على الضلعين كان ازدياد الزاوية على الزاويتين اس كل منظره فحين اجتماع هذين الامرين يكون النسبة محفوظة
واذا لم يكن كما فيما نحن فيه لا يلزم حفظ النسبة اصلا ولكن لا بأس بتركاب امثال هذه التقديرات اذا كان السياق شاهدا
عليه وقد قدركم ان يبقى لفظ التعاطف على معناه وخص البيان بما اذا كان ازدياد الزاوية على الزاوية والوتر على المحيطين بهما
مع يعاظمها لانه اذا تحرك الساتان في الانفرج الى القايمه وصار احدهما عمودا على الآخر ومع ذلك تعاطف الخطان المحيطان
بهما على نسبة ازدياد الزاوية على الزاوية وازداد الوتر عليهما بقدر ازدياد الزاوية على الزاوية والغرض منه ان ما ذكره في سند السبع
لا يصح فان المار به التناسل لا يتحقق على الصورة المذكورة حتى يجب استحضار النسبة بخلاف ما نحن فيه من الاجزاء والاعمال فان
الاربعه التناسل التي يكون نسبتها اولها الى الثاني كنسبة الشا الى الرابع متحققة ما فيه كما ذكرناه فقياسه على الزاوية مع الفارق
والتفصيل ان المثلث المتساوي الاضلاع زواياه الثلث متساوية وتساوي كل منها مثلثي القايمه فاذا اردنا ان يجعل واحد
منها مثل القايمه فذلك تصور على وجهين احدهما ان يتحرك الضلعان معا من كلا الجانبين بحيث يحدث عن جنبتيهما
يكون كل منهما سدا القايمه مثلا وواحد منهما نصف سدس والاخر سدس ونصف وتس على هذا فمذا التحريك لا يخلو اما ان يكون
بحيث يبقى الضلعان على ما كانا من غير ان يزداد عليهما شي فينتج وتر يزداد القايمه فوق وتر الحاده التي حدثت فيهما وحدث

الآن جاذبان كل منهما نصف ثابتة او اجزا على جنب ان وصلنا الدور بينهما كان واقفا فوق اصل الدور او الى خفيف ان وصلناه
 كان واقفا بجانب ذلك الدور كما  وثانيهما ان يحرك ضلع واحد الى جنب يحرك الثاني الى اند حقيقته ثلث ثابتة فعلى هذا اما ان لا يخرج
 الثابت والمتحرك فيقع الدور فوق الدور لكن يكون ملاقي من جانب الضلع الثابت او يخرج على التساوي في صورة يكون الدور ملاقي
 لنقطة احد الزاويتين الثابتتين على الدور الاصل وفي صورة يكون غير ملاقي اصلا لكن الجاذبان الحادتين متساويتان في هذه
 الستة لتساوي الساقين وعلى التقادير فزيادة القامية على الحادة التي هي ثلثا قايمة انا ان يفسر فلما باس في الزيادة في القايمة
 على وتر تلك الحادة على نسبة الزيادة الزاويتين واما ان يفسر زيادة ثلثي الحادتين اللتين كل منهما نصف قايمة على قدر
 مساواة الساقين او ازيد على نقص على الثانيين فلا يكون الزيادة الدور على الدور كانه زيادة الزاوية ولا انتفاص الزاوية من الزاوية كما
 الدور من الدور فلم يكن الاربعة المتساوية وازداد الزاوية كما انتفاص الدور من الدور ليس باربعة متساوية ولو كانت فلم يوجد وانما في هذه
 الزاوية من غير ان يزيد الدور مع زيادة الحكم كليا في السند غير صحيح بخلاف ما نحن فيه فالقياس مع الفارق فالحاجة الى حديث
 الاصلية مما يبيح العلم ان في هذه الصورة وان صح السند ولكن الظاهر من مقال المسترض الا انهم قد رخصه الا ان يحل السند صورة
 التعاطية ويحسن الكلام لكان له وجه فقابل في هذه المقام فانه من نزال الاقدام قوله وهذا وان كان سجما على
 الخ لعله دفع ما عسى ان يتوهم من ان هذا الكلام على السند والكلام على السند لا يقيد فانه غايته باليزم منه النظام السند ولا يطل
 بطلانه المنع الا اذا كان مساويا له وهو فيما نحن فيه فموجب الجواب انه وان كان كلاما على السند الاخص والكلام عليه سواء كان
 على طريق المنع او الاستدلال لا يشهد بل الاول لا يصح اصلا ولكن اذا كان الشرط الثبوت على تساوي ما هو رتبة المسترض لا الحكم
 عن المنع الاصل فلا باس بهذا قوله وعن الثاني ان الخ اي الايراد المذكور لقبه بل يجوز الخ حاصله انا انما يتكلم مع النظام بعد الزمان
 الجزاء الذي لا يتجزأ عليه واذا كان الاجزاء الغير المتناهية التي في الجسم على رائه غير متجزئة وكان بالقياس الجسم منها كان النسبة بين الاجزاء
 محدودة لو نحو عاد مشترك بينهما وهو الواحد على هذا التقدير لا يصح لانه لا يوجد فيها عاد معنى اصلا وانما يتصور ذلك على اصل الاتصال الذي
 وسبب اليه الحكم وبالجملة فانه من قبيل اشتباه قول النظام بما قال الحكم فلا يصح اصلا قوله لنقل انه الزمان اصحاب تباين الاجزاء
 الخ فانه المناظر فيهم من الشفاو ولكن لم يذكر فيه حديث الا انهم يكون مقدار الجسم غير متناه عند التباين اجزاء وانما ذكره المحقق في شرحه
 قوله ما يجب من كون الاجزاء الخ يعني انه قال بالفرق الاول لو كان الجسم متناها من الاجزاء غير متناهية كما هو في حكمهم لزم
 الا يقطع مسافة محدودة الا في بيان غير متناه ضرورة ان قطعها موقوف على قطع اجزائها الغير المتناهية وقطع الاجزاء الغير المتناهية
 لا يمكن الا بحركة غير متناهية في زمان غير متناه فاجاب الفيلسوف الثاني بانه لا يحتاج في قطع تلك الاجزاء الغير المتناهية لزمان غير متناه الا اذا
 لم يكن المتحرك طرفة عين جزوا الى جزا وترك الاوساط وهو فيما نحن فيه ثم فالزمن الاول بالطرفة مع انه لا حاجة لهم الى الزمان من اجل
 من هذا الاشكال لان الزمان والحركة مثل الجسم عند انهم شتملك على اجزاء غير متناهية مع كونها محدودة في الزمان فاللزام عليهم انما هو
 قطع المسافة المحدودة الغير المتناهية الاجزاء بحركة غير متناهية لزمان كلك وهم معترفون به وايضا انهم اذا قالوا بالحد

فلم يخرج من قطع تلك الاجزاء الى زمان غير متناه اصله كما قال الحكم واورده عليه شارح المقاصد ان ما يوجد شيئاً متقيماً فاقتمل
 كونه غير متناهي الحد معلوم بالضرورة والقول به يخلو عن طريق الحق بخلاف قبوله الانقسام الى غير النهاية بالمعنى الذي ذكره على
 ما مر انتهى وادفعه المحقق الدواني بان الزمان والحركة لما كانا حدتهما تدعيان بحديث جزئيهما بعد جزئيهما فلا بد ان يكون
 الاجزاء اول الحدود فيكون متناهي لا يمكن قطع المسافة المتجزئة الى غير النهاية بهما ولذلك الجواز النظام الى التزام الطفرة
 والجواب عنه على ما يستفاد من حاشية رتب المحققين قدس سره على هذا الكتاب ان هؤلاء لما اختلفوا يكون اجزاء المسافة غير متناهية
 مع كونها محصورة بين المبدؤ والمنتهى فيقولون لعدم تناسي اجزاء الزمان والحركة البصاح المحصل ليس هذا الشئ من اجزاء
 الطفرة ولا يقيد الفرق يكون احدهما تدعي المحصول دون الآخر بل الكل على طوره هم سواء كما لا يخفى فقابل قوله يلزم ان يكون
 حجمه غير متناه الخ لان هذه جزئيه متناهية بحصل بانقسامها الحجم بالضرورة فيريد ان ياتوا بها الصواب لولاه لا نهائية له قوله فالزموا اول
 الاجزاء الخ التزامه الداخل كما يكون مخلصا لهم عن لزوم عدم تناسي مقدار الجسم كك عن البرهان التناهي المذكور فيما سبق
 مرت الاشارة اليه ولا يصح في الموضوعين كما عرفت فتذكره قوله ثم ان اصحاب النظام الخ قال هؤلاء انه لو كان الجسم كذا
 من اجزاء لا يتجزئ فالطوق الكثير من الرشي اذا تحرك جزء واحد اتضح من تحريك الطوق الصغير القريب من القطب جزء واحد او
 اكثر فتتحرك اقل من جزء فيلزم الانقسام اجاب عنه اصحاب تناسي الاجزاء بان الطوق الصغير تحريك جزءا بهما تحريك الطوق
 الكبير اجزاء اكثر ثم بعد ذلك تنهض الحركة ثانيا فقلوا السكون البطي في بعض ازمته حركة السرعة لكونه البطيئة ولزمهم من
 ذلك تفكك اجزاء الرشي هذا ما قال الحكم والذات قال الشيخ في الشفاء انه لما نعتق اصحاب الجزئ على هؤلاء وانما هوهم الى مسئلة
 البطل والذرة او السحابة واقشوش وبالجملة الى ان يكون الحركة يابى على انصاف لا تناسي فلما يبلغ الغاية النهاية انما هو
 ما انما اليه ايفح رس قتلوا بالطفرة وهو ان الجسم قد قطع مسافة حتى يحصل في حينها مقصود وعن عدم متروك ولم يلاق ولم يحاذ
 ما في الوسط واورده من يشبه يافغور رس من انجار حين لذلك مثالا من دوران الدائرة القرصية من طوق الرحا والدوامه والاخرى
 القرصية من المكره وذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطوق يتحرك فاحركة الجزء الذي عند الوسط بالسواء فيقطع مسافة واحدة في حال
 ان يسكن الذرة في الوسط لانه منفصل بليز لم بعضه فيبين ان الذرة في الوسط يتحرك ونقل طفراته مع ان الذرة عند الطرف
 يتحرك طفراته حتى يحصل في بعد اكثر من البعد الذي في الوسط ولما يستفاد الاول من الحاشيتين المذكورتين للطفرة ولزمهم هذا الكلام
 ولم يجزوا ان يكون حركة متحصلة اشرع من حركة بلا توسط سكون اضطرروا الى ان جعلوا الذرة في الوسط يسكن سكونات اكثر من
 سكونات الذرة على الطرف واضطرروا الى تمكين المتوسط من السكون والى ان حكموا بان الرشي تفكك عند حركة اجزاء
 من اجزاء تفككا لا يلزم احد منهما ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدهما ويتحرك الآخر فلم يزل احداهما في شتاعة الطفرة والاخر في
 شتاعة التفكك انتهى كلامه بالفاظه ولما كان ما ذكره اشرع ما خذ منه فقد كان المناسب ان يقول في التزام الفرق الاول
 على الفرق الثاني انه لو كان الانقسام الى غير النهاية لما بلغف الحركة الى الغاية وبين الملازمة بان قطع الانصاف الغير

انما يكون من حركة غير متناهية في زمان غير متناه لا نذكره من عدم قطع المسافة المحدودة والباقي واضح هذا هو له ومما يلزم هو لا
سكون المتحرك الخ اے يلزم للقائلين بالجزء يكون كل متحرك بطي الحركة في اتناو حركة ليتمكن لجو السريع ببيان السلازمية
انه اذا تحرك بملة بطيئة الحركة الى جهة وقطع مسافة ثم يحرك انسان سريعا بالحركة من حقبة الى تلك الجهة بعينها فحين قطع المسافة
خبر ان المسافة لا يتحول اما ان يتحرك النملة للضخيرة امنما او اقل او يسكن والاول محال ولا يلزم ان يتساوى في الحركة ولكن
احدهما البطيئا والآخر السريعا فلا يمكن لجو السريع بالبطي اعلا وهو ضروري من العلل ان وكذا الثاني ولا يلزم ان يتساوى
عليهم حيث فتنر الثالث وقد التزموا كالتزمهم فليكن الرجى فلان زال احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفليك ويلزمهم ان يتساوى
سكون المتحرك فيما اذا تحرك جسم الى جهة وتحرك عليه جسم آخر في تلك الجهة فالتقوا في له حركتان احدهما واقية والآخرى عرضية بواسطه
ما تحته بخلاف التحتي فان له حركة واحدة فقط فيلزم ان يكون حركة الفوقاني ازيد من حركة التحتي فحين ما تحرك التحتي خبره لا يتحول
اما ان يتحرك الفوقاني هذا القدر لزم ان يتساوى من الحركتان مع وان يتحرك اقل منه لزم الانقسام ويتنمون ايضا سكون الفوقاني
عند تحرك تحتي وسكون التحتي عند تحرك الفوقاني كلاهما هذا قولهم وقالا للطاف الخ لما اورد على هو لا يتكذب الحسن ما ادعوا
من تفليك الرجى وسكون المتحرك ارادوا النخلص عنه بان ازمة التفليك في الرجى والسكون في المتحرك لطيفة تصير قلبية
ولذلك لا يحس التفليك والسكون لانها ليسا في الواقع قولهم ولم يعلموا الخ هذا الرد ما خذ من كلام المحقق الدواني في الحاشية الثانية
على الشرح المجد بدة للتجريد حيث قال اذا كان زيادة لتعليمته على الصغيرة على نسبة عظيمة كنسبة الالف الى الواحد مثلالزم ان
يسكن الصغيرة الى ان يقطع الخطيئة فتسمائة وتسعة وتسعين ويحصل الالف كاك في هذا القدر من الزمان والمصوق في زمان قطع جزء
فحين لطافة زمان التفليك بل زمان المصوق الطف يكثر من زمان التفليك انتهى وهذا بخصوص بما استمر في التفليك
وقال شارح التجريد في رد التبرير من قصر زمان السكون انه مكابرة صريحة لان سكونه بقدر زيادة حركة المتحرك فيكون حركته
معروفة في سكونه فبقى ان يرى ساكنا فقط فلا اقل من ان يرى تارة ساكنا واخرى متحركا لكن لا يحس سكونه اصلا انتهى فمما قال
الشكا كانه جمع بين كلامي بندين المحققين وتوضيحه على طبق ما قال ان زمان التفليك والسكون هو زمان حركته دائرة الطوق وحركته
السريع فيكون نسبه الى زمان المصوق وزمان المتحرك كنسبة فضل اجزاء دائرة الطوق على طريق تقطع اجزاء مسافة السريعا
على مسافة البطي بجاء المتناسبة مثلا اذا كان اجزاء دائرة الطوق او مسافة السريعا مائة واجزاء دائرة القطب ومسافة البطي
عشرة فزمان حركة الطوق والسريع يكون مائة اجزاء وزمان حركة دائرة القطب والبطي عشرة اجزاء ولا يجمع حركة القطبية والبطي
مع الطوقية والسريع الا في عشرة اجزاء لانه لا يتحرك الا فيها وفي تسعين من الاجزاء يسكن فيكون زمان التفليك والسكون
اكثر من زمان الحركة والمصوق وزمان الاخيرين الطف واقصر من زمان الاولين واللفظة لما كانت مانعة عن الزاوية في
ان لانه من الحركة والمصوق اصلا ولا اقل من ان يرى تارة السكون والتفليك اعني في زمانيهما وتارة الحركة والمصوق
اعني في زمانيهما مع انه لا يرى الا الاخيرين لا الاولين وهو لا قد يسبون ذلك الى قدرة الله تعالى فاننا شائنا ملته بجميع

المستقيمة فجزان يرى ذلك نفس قدرته هذا ان كان بالنظر الى تمول قدرته تعالى ولكن القول بائصال هذه الاقوال يرى في الاما
 عن الحسوسات لانه لكل احد ان يقول مثل ذلك في سائر المحسوسات كما لا يخفى فافهم قوله منها ما ذكرناه من مساوئ الخ
 الخ قد مر باقي يدفعه فذكره قوله ومنها لزوم تعشيت الخ هذه الشبهة على ان الخردة اذا قبلت الانقسام الى غير النهاية يمكن
 ان يبلغ في الانقسام الى اقسام نسي صفحات بالغة الى ان تنشئ اديم الارض بل تفصيل عليها لان سطح الارض متناه وتلك
 غير متناهية ولا يخفى ما في الزيادة من مخالفة للضرورة الغير الممكنة به قوله ولا يخفى دهنه وسخافته الخ لان هذه الاقسام ان
 كانت خارجة في القوة الى الفعل كما قال النظام كان لزوم هذا بين واما على ما ذهبنا اليه من عدم وقوف القسمة الى حد
 وان كان كل ما يخرج منها الى الفعل متناهي فليست تلك الاخيرة بالفعل حتى يمكن بلوغها الى حد امكن تعشيت الارض
 بها لجه اذ ان يقف القسمة افقة الآلة وانتفا وقوة القاسم الى غير ذلك فلم يبلغ الى هذا الحد اصلا واما امكان القسمة اليها با
 الى ذات جته الخردة وان استنتجت بالقياس الى الامور الخارجية فهو ان يصح امكان تعشيت وجه الارض بها ولكن ليس في
 ذلك الاستيعاب وحض قال الشيخ في الشفاء واما تعشيت اديم الارض من اقسام الخردة فليس لهم وجود الجزو ومع ذلك
 يتكلم بان الخردة ينقسم اجزائه الى اجزاء لا يتجزئ في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردة تعشيت الارض كلها لو
 عليها واحدة واحدة فما كان ندرنا ان هذا حق او باطل فنحشى ان يكون في الخردة من الاجزاء التي لا يتجزئ ما يبلغ كثرة
 ان تعشيت بها صفحة الارض ومن عرفت تقدير الجزو الذي لا يتجزئ حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها
 يشتمل على العدد المحتاج اليه في تعشيت الارض بل لا يكون في ايديهم اذ قيل ان اجزاء الخردة تعشيت الارض غير التعجب
 واما جزم القول بان هذا متعذر ما مر مولود في الفلز لا يكون بين الاستحالة مع فرض تناسي الاقسام فكيف يبين استحالة
 استحالة التناسي الاقسام على ما لا نقول ان الممكن من ذلك قد يخرج الى الفعل انتهى كلامه بالفاظه ففهم ومنها انه لو كانت القسمة الخ
 لهذا الشبهة تقرير ان احدهما على تقدير الاتصال وقبول الجسم الانقسام الى غير النهاية يلزم ان لا يقطع المسافة المعينة اصلا لا بما
 لان انصاف انصاف انصاف وقطعها انما يصور بقطع هذه الانصاف الغير المتناهية وهو لا يتصور في زمان متناه اصلا وما بينهما اذ كانت
 تلك الحركة قاطعة للانصاف الغير المتناهية من المسافة كانت غير متناهية البتة فليزم ان يكون زمانها ايضا غير متناه ولا يتصور
 الزمان الغير المتناهى فيما بين مبدؤ منتهى اصلا فكذا الحركة واذا انتفت انتفى قطع المسافة المحدودة ايضا واليه يشير قوله ويلزم
 ان يكون الخ قوله وجوابه ان المسافة الخ هذا الجواب داف لدفع التقريرين المذكورين اما الاول فلان قطع تلك الانصاف
 الغير المتناهية انما يحتاج اليه في قطع المسافة المحدودة اذا كانت تلك الانصاف موجودة بالفعل واما اذا كانت بالقوة
 انه يصح الانقسام اليها بحسب الوهم وفرض العقل فلا واما الثاني فلان الزمان والحركة سريان للمسافة في قبول الانقسام
 الى ما لا نهاية له وعدم الانقسام الى اجزاء غير متناهية مبدؤ وقبيل الفعل فلا يلزم لاتناهي الزمان ولا تناسي الحركة كما لا يلزم لاتنا
 المسافة فلا يلزم الخلف اصلا قوله والجواب ان المتحرك الخ يرد عليه ورواها ان هذه الافراد الثلاثة وان لم يكن موجودا في

الخارج بالفعل ولكنها استراعية واقعية الثبوتية وهذا القدر كاف للمورد ولانها اذا كانت بحيث يصح انتر اغما في الواقع فالمتحرك او اواصل
 الى حد وهذا الوصول تدريجي فيكون قبل هذا الوصول الى حد سابق وهكذا وهذا القدر كاف في عدم حقوق السريخ البطي والاليزم اما الطفرات
 الكثيرة فادعاهم تماهي ما هو متناه وقد يوجب كلام الشك كما وجه المولى الرئيس قدس سره في جواب شبيه بان الافراد الاليتية لم يثبت موجود في
 الخارج وعلى سبيل الاستدلال والتوهم وان يوجد ولكن لا بان يكون متجاوزة بل ان يكون بين كل منها فرد زباني وتلك الافراد الزبانية
 السريخة اكثر منها في البطي ولهذا يلحق السريخ البطي ولكن حديث نقاب تلك الافراد وكون الحصول تدريجيا يقتضي ان لا يكون الوصول
 الى حد لا وقد كان الوصول الى حد سابق عليه هكذا يستلزم الطفرة وما دام هذا الفرد الزباني كان حاصلا يكون الخط منصفافيه لفردا متفرقة
 الى حد آخر وهكذا لم تحال ما دام الحركة فلا يمكن لحق السريخ البطي ولذلك تقصر الجواب بوجه آخر ذكره بعض الجاهل الى سلاط سائته بان
 الافراد الاليتية متناقصات تقطع في زمان متناه قابل للقسمة الى الاجزاء المتناقصه الغير المتناهية لتقطع البعد الاول في نصف ذلك
 الزمان مثلاً والثاني في رعية والثالث في ثمنه وهكذا فاذا تم الزمان المتناهي قطعت الابعاد كلها فوصل السريخ الى البطي هذا بحسب
 القسمة الوهمية الواقعية واما الملاحظ تلك القسمة فيبين السريخ والبطي بعد يتقاع الى ان ينتفي في أثناء الحركة فحصل السريخ الى البطي
 وبالمجمل لم يلزم الاستحالة قبل القسمة ولا بعد ما لا يلزم شي من الفطرة وغيره من الاستحالات ولا يخفى على من له اذني تميز ان هذا في الحقيقة
 توجيه للتقرير الاول بحيث لا يرد عليه ما كان على الاول من الطفرة وغيره فيكون كلاما على الدليل الذي ذكره المعترض في اثبات الملازمة
 بان الاجزاء الاليتية وان كان غير متناهية بحسب التوهم ولكن الزبانية منها فافاضل منها لعلها يلزم تجاوز الالانات وتلك الاجزاء متناقصات
 لا يحصل منها الا مقدار متناه فاذا اقطع الزمان المتناهي قطعت تلك الابعاد الوهمية في ضمنه فوصل السريخ الى البطي الثبوتية لانه لا يصل
 اليه اصلا فاقبل انه وان كان صحيحا ولكن ليس دخلا على شي من مقدمات الرئيس كما لا يخفى على المتصنف فساد وفتايل فانه بيقين
 وبالتالي حقيقة قوله وتركيب الخط منها الخ اقبل فانية ما يلزم منه الاستحالة الخط الى الاجزاء الغير المتجزئة لان هذه الاجزاء تحللية لا تركيبة
 قلنا قد مر الاشارة الى ان الاجزاء التحليلية يرجع الى التاليفية فاذا صح التحليل الى الاجزاء التي لا تجزئ صح التاليف منها فبالتحليل يلزم
 التركيب وهذا القدر يكفي لجعل الاستحالة اللازمة التركيب منها كما جاز جعلها هو التحليل اليها هذا قوله ودفعه بان يقدر ماست الكرية الخ
 هذا الدفع ما خوذ من كلام الشيخ في الشفاء ولكنه قد اجاب عن هذه الاشكال او لا يمنع وجود الكرية على السطح بالصفة المذكورة ولعلم غير متناهية
 عليه مدح حيث قال واما ما اورد من تنجب والسطح والكرية فانه لا ندري هل يمكن ان يوجد كرية على سطح بهذه الصفة في الوجود او هو
 التوهم فقط على نحو ما يكون في التعليمات ولا ندرسه انه ان كان في الوجود فهل يصح تدريجه عليه ولا يصح فربما استحالة مدح عليه
 انتهى فذا الجواب لعله يرجع الى جوابين احدهما منع وجود الكرية الحقيقية على السطح بالصفة المذكورة لان الكرات الحقيقية محصورة
 في الافلاك ولا يمكن هناك تدحرج على البسيط اصلا ولم تثبت الكرية الحقيقية في غير اصلا حتى يحكم بحركتها على البسيط وانما بعد
 تسليم وجودها بالصفة المذكورة يمنع تدحرجها على البسيط بالوجه المذكور حتى يلزم تماهي النقاط ويركب الخط منها وهذا اذا كان الكلام في
 الكرية واما ان كان الغرض اثبات تماهي النقاط ما بحركتها الكرية على البسيط او الكرية على البسيط الكرية او المخروط على السطح بان لا

راسه لكل نقطة من تلك السطح أثناء الحركة فتخرج الكرة لا يفيد الا ان يمنع حركات هذه الاجسام بهذه الصفة ايضا واذا كان المتحرك
 كالم في الكرة اجاب الشيخ بالتخصيص ايضا قوله ولكن اللامات كمنقط وجوده في الوهم الخ حاصله ان الزمان والحركة كذا المسافة كلها عند
 سوايته في الاتصال وانتفاء الاجزاء بالفعل فكما ان النقاط متوهمه لك اللامات ايضا الكرة حين السكون على السطح المستوي واللامية
 بالنقطة البتة ولكن لا يلزم منه بقاها أثناء الحركة له بالنقاط ايضا حتى يلزم تجاوز النقاط واللامات فان قلت يلزم الطباق مستدير على المستقيم وهو محال
 قلت الانطباق التدريجي بينهما ممنوع الاستحالة والذهبي ممنوع الوجود بل الملاقاة أثناء الحركة انما يكون بالخط المتوهم بالشرح
 كما كانت حين السكون بالنقطة المتوهمه فلا يلزم الاستحالة اصلا قوله فالا استدلال تجاوز اللامات الخ فيه ان المصادرة بملوثات
 التي بنفسها استمدال باحد المتلازمين على الاخر فان تجاوز النقاط لازم لتجاوز اللامات وبالعكس والجواب ان الشارح تبعا
 للشيخ في الشفاء انما قال انه من قبيل المصادرة لانه مصداق حقيقة متى يريد ذلك وعلى هذا فحصل معالاه على طبق ما قال الشيخ في
 الشفاء ان الاستدلال لو قال ان الكرة المذكورة تلتقي السطح في كل آن بنقطة واللامات تجاوزة فكذا النقاط وكذا الاجزاء المسافة يجاب عنه بان الخلاف
 في عدم تركب الزمان والحركة من الماتجيز في الخلاف في المسافة فلو لم يجد تجاوز اللامات لاثبات تجاوز النقاط كان هذا كالمصادرة على
 المطلوب الاول فانه انما يتم هذا البيان بان يقدر في هذا الحال تلاقى بنقطة وفي الحال الثانية بنقطة اخرى والحالات تجاوزة فالنقطة
 متجاوزة وهذا لا يصح الا اذا كان في الحركة والزمان اجزاء غير متجزئة بالفعل وهو اول المسئلة تقديم كلام الشارح سالما عن الايراد المذكور
 واعلم ان الشيخ وان اجاب في هذا المقام بما خصه الشارح ولكن يفهم من كلامه في فصل اثبات السكون بين الحركتين من الشفاء ان ملاقات
 الكرة للسطح غير ممكن لاني الان ولاني الزمان حيث قال فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاقات استحالة الخ لا فسطح ذلك الملاقات
 الصفحه وهو بسيط مسطح وسطح آخر ملاقي تقبيب الكرة ولم يجز ان يكون في وجهه نقطة مغرقة من جسم آخر فان النقطة لا تتعين لها في السطح البسيط
 وضع متميز عن ان يكون من ذلك البسيط وحينئذ لم تقع مماسه بين الكرة والصفحة بالنقطة انتهى وهذا كما انه يمنع ملاقات الكرة للصفحة
 لك يمنع ملاقات الكرة ايضا لان ملاقي السطح الظاهرة من الكرات انما يكون بالنقاط وذلك لا يمكن بل لا بد من الجيلة حينئذ لو قدر
 الشبهة بان الكرة اذا لاقت كرة اخرى في أثناء الحركة قبل اقياما انما يكون بالنقطة بعد النقطة فيلزم تثنائي النقاط يمنع ذلك الملاقات ولما
 ما اورد الايام على الشيخ بانه لو تم ما ذكره يلزم ان لا يصح ملاقات محدب حائل زحل مثلا متعرج تلك الثوابت بنقطة عند الاوج فالجواب عنه
 على ما ذكره المحقق الجوهري في شمس البازعة يمنع الملاقات والقبول بان سخن المتمم لا يفيد عند الاوج بحيث يلقى لمحبة نقطة من محب
 الحائل وشهادة الارض غير مقبولة في امثال هذه الاحكام وليس اذالم يدرك اللامات الرصدية فيها فوق تلك الشمس زوايا اختلاف
 المنظر التي يورث نصف قطر الارض فكيف تقبل شهادتها في تعيين النقطة بالحقيقة ههنا هذا كلامه ولقد ردنا على ذلك في كتابنا الكبير ان
 فارجع اليه قوله تارة بان زوال الملاقات الخ اعلم ان هذا الجواب بعينه الجواب الذي اخذه الشارح من الشفاء والا انه قد وقع
 فيه حذف مقدمه وذكر اخره اعتمادا على فهم الزكي المتوفى فتوهم الشارح ان جواب على احدى ما اورد عليه ما اورد ومع ان ما زاد صاحب الجواهر
 اعيد تفصيله ان المقصود لما استدلل على ان ملاقات الكرة للخط المستقيم من السطح المستوي انما يكون بنقطة بعد نقطة بانه حينئذ

الكثرة عليه وحركة لا شبيهة في تحقيق الملاقات بينهما فلهذا الملاقات اما ان يكون نقطة نقطة او بالخط والثاني محال والاول يلزم الطباق
 المستدير على المستقيم وهو محال والاول يتلزم تجاوز النقاط وهو يناقض الاتصال اجاب صاحب الحاشي عنه منع لزوم تجاوز
 اللاتات ولما كان للمعترض ان يبرح ونقول ان هذا المنع مكابرة فان الملاقات لما كانت بالنقطة يكون في الامان فيكون دالها
 في الامان ايضا فينتفي في اللاتان ثم الملاقات الاخرى يكون لك وزوالها مثل الزوال الاول فيلزم تجاوز النقاط واللات البتة
 اضطر صاحب الحاشي لدفع هذا الوجه الى القول بان زوال الملاقات ياتي لانه انما يتحقق بالحركة والحركة اذ هي تدبر كالحصول
 لا يوجد الا في الزمان فالاطباق الاخرى ان فرض في الان كان بين اثنين في الزمان الزوال فلا يلزم تنافي الاثنين بل اللاتات
 اصلا وقد نفى الشيخ الرئيس على ان زوال الانطباق زمانا او زواله بالحركة التدبرية فليس له اول فلا يجاوز اصلا وقد ذكر
 في الشفا بعد ما ذكر الجواب الذي اعطاه الشافعي ايضا ما لو يد صاحب الحاشي حيث قال وانت سميت هذا اذا علمت انه ليس
 في اجزاء الحركة والسكون والمسافة ما هو اول خبر وحركة او خبر وسكون او خبر ومسافة انتهى وهو صريح في انه لا بد من هذه المقدمة
 لتامم المنع ولذا اعتدنا صاحب الحاشي واذن فلم يبق للمعترض مجال ان يبرح ونقول ان زوال الملاقات اذ هو حادث لا بد له
 من اول ان الحدوث وقد كان الملاقاة في الآن وبعد هذا الآن قد وجد اول آن حدوث الزوال فيلزم التجاوز لان الزوال انما يتصور
 آتيا لا يمكن ان يوجد محدثا اول آن اصلا وكيف فان الخبر الذي لا يتجزأ لما بطل عند ما كيف يصور ان يكون زوال الملاقات
 اول آن الحدوث بل حدوثه يكون في زمان الحركة فان قيل فيلزم ان ينطبق عليه قلنا لا يلزم من حدوث شئ في الزمان انطباقه
 عليه الا ترى ان الحركة التوسيطية عند هم موجود في الزمان مع امتناع ان ينطبق عليه فقد انبذ هذه الامور طريق التعرض
 المعترض بالكلية ولم يكن ذلك في كلام الشافعي فيكون لمقال صاحب الحاشي ترجيح على محتار الشافعي لانه لم يغير في حديث
 الانطباق الخط المستدير على المستقيم وقد فهم منه فان الانطباق بالنقطة في الان انما هو بالتوهم لعدم وجودهما بالفعل عند اصحاب
 الاتصال فكل الانطباق الخط المستدير على الخط انما يكون في الزمان فباقتضام ذلك الى قال صاحب الحاشي تيم كلامه بلا كلمة قوله
 وتارة بان المستحق النج حاصل هذا الجواب ان التناهي انما يلزم لو وجدت النقطة التي وقعت الملاقات بها وكذا اللاتات
 التي هي فيها بالفعل على وجه الاشتراك وهو مسمى بل يوجد نقطة واحدة عند الملاقات ثم يزول ويوجد اخرى وهكذا فلا يحتاج كل
 اثنين من النقطة واللاتات اصلا بل اللاحق يوجد بعد القضاء السابق فلا يتأتى اصلا قوله فنتوجه السؤال بانه كيف يكون
 المحال النج يجب صاحب الحاشي عنه مثل با اجاب الشافعي باختيار ان الملاقات في هذا الزمان يكون بالخط المتوهم ومنع تناف
 الانطباق المستقيم على المستدير بالتدريج وذلك مستفاد من لفظه الثاني النقطة ولزوم الرجوع الى الحق الذي ذكره الشافعي
 باس بارا كان صاحب الحاشي فحسبا بنفس ما اجاب به ثم لو كان هو محسبا بجواب آخر يلزم رجوعه الى جواب الشافعي لكان اخر
 الشافعي متوجه البتة والامر ليس في الواقع لك قوله وان شئت فافرض الكثرة النج هذا الفرق انما هو لدفع منع ملاقات الكثرة
 لكنه لا يتوجه على صاحب الحاشي لانه لا يلزم الملاقات مطابلا بحسب النجاس واما في التوهم فلا كما عرفت تحقيق مقالة وليس منع

كما من الشيخ وانا على ما عرفت مما قلناه وكان له وجه ايضا فقولنا لا نقول الحكماء بين ان النسخ لا فائدة لهذا العقل فان المحيى يقول ان كل
 ايتين زمان فيلزم اللقاءات الغير المتناهية التي بينها زمان واسسه استحالة فيه بل ذلك نذسبه قيل فالاولى ان يقيم فيلزم
 خلاف المفروض لان المفروض ان التلاقي زمانى وقد صار آتيا واما نقل الكلام بين الاثنين فلا يضرب المحيى قلت هذا ايضا لا يصح
 المحيى لان الملاقات المفروضة في الزمان انما يكون بالخط المتوهم واما بالنقطة فانما يكون في الآن وان امكن ان يستمر في الزمان
 حين السكون فلا معنى لقوله ان المفروض ان التلاقي زمانى فافهم قولهم فلان شجورا والنقاط النسخ حاصلة ان ما ذكرتم من ان الموجود
 انما هو نقطة واحدة او كل سابق لعدم وجود اللاحق والتجاذب انما يلزم اذا وجدت مما لا معنى له لانه ان اردتم ان الموجود في آن
 واحد هو نقطة واحدة فمسلّم ولكن لا ينشئ ذلك وجود النقاط الآخرة في الآيات الآخرة السابقة عليه وان اردتم ان الموجود مطلقا هو
 الواحدة فمسلّم ان كان كل نقطة موجودة في آن ففى مجموع الزمان وحدت على سبيل التعاقب وهو المعنى من التجاذب فلم يكن عن
 متناهي الا ان يقدّر ان ليس غرضه دفع الاستحالة بل عدم تمام التفسير بانه لو تم وليكم ما يلزم التركيب من الجزء الذي لا يتجزأ
 او غايته ما يلزم منه الملاقات لنقطة متوهمه ثم خذروا ما تبقى من غيره كذلك ولا يستلزم تركيب الخط الذي تروى تلك النقاط فيه
 منها لم لا يجوز ان يكون هذا الخط متصلا في نفسه ويكون قسمته الى النقاط كما زعم محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ومحمد بن زكريا الرشيدي
 وكذا الحال في تناسل الآلات وحينئذ لا يراد بالاياد والمذكور التية ولكن في كون مقصود صاحب الحواشي ذلك تامل كما يظهر من كلامها
 فليطالع حتى يتكشف الحال ويضع المقال فيقول له ولما سياتى حيث ما يقيم عليه البرهان النسخ ايراد بان يحصل ان الفلاسفة قالوا
 بوجود الحوادث في طرف الواقع والديبر متبعة فتلك النقاط المتتالية يكون موجودة فيه ايضا مجتمعة وهذا هو المعنى من التجاذب
 ويمكن الجواب عنه بان الفلاسفة وان قالوا ان دعاء الديبر دعاء للزمان وما فيه من غير تقدير لغيره لا يريدون من الذي غير الموجود في
 فالوجودات المتعاقبة يكون موجودة في الديبر مع عاقبتها لان وجودها في نفسها لك ولك الامور المتوهمه وجودها في الديبر هو هذا القول
 التعويهي لا غير فان النقاط كما كانت موجودة في الخط على سبيل التوهم كانت في الديبر كذلك ولا يستلزم التجاذب لمستحيل لانه ما يليق
 على نعت الاتصال الخطى المنتظم من الجواهر الفسفرة والايادى مما ذكرنا فالتعقل قولهم ولان تجاذب الآيات الملازمة لها النسخ حاصلة
 ان النقاط التي بها الملاقات وان سلمنا وجود واحدة منها بعد اتمام الآخرة يستلزم تناسل الآيات فيلزم تركيب الزمان بهما
 انقلت الآيات لم يستمع في الوجود فلا تجاذب قلت الزمان تدريجي فوجود الآيات لا يتصور فيه الا على وجه التعاقب لا الاجتماع
 قالوا في هذا هو بهذا النحو لا غير وانه من تركيب منها تركيب الحركة والمسافة من الاجزاء الغير التجزيية ايضا بحكم الانطباق والحكيم كيف
 يعلم ذلك قولهم ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل النسخ اعلم ان لهذه الشبهة تقريرات احداها ان الجسيم اذا قد كان عندكم قابلا للتقسيم
 الى غير النهاية فتلك الاقسام انا ان يكون خروجا الى الفعل او لا يمكن والثاني باطل والايادى رجحتمكم الى نذهب القائلين بالجزء
 وعلى الاول يلزم المقاسد اللازمة على النظام وثانيهما ان كل جزء من اجزاء الجسم ممكن والممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه
 مع ان بوجود اجزاء الجسم تهما يلزم الاستحالات الواردة على النظام وثالثهما ان وجود كل من هذه الاجزاء في هذه الساعة غير ممكن

والا فلا يلزم من وقوعها طرأ في هذه الساعة محال مع انه لازم من اجتماع الجسم كونه قار الاخير امكن فعلية كل خير منه مع فعلية
 الاخر فامكن فعلية الجسم وجودها بفعل يلزم الاستحالة ثم ان هذه الشبهة كما تور على الحكيم القابل باسكان قسمته الجسم الى مالها
 ان ذلك لا يرد على التكلم القائل بالاطال اللاتماهي مخالفا بان معلومات التدفع اما متناهية او غير متناهية على الثاني يلزم منها انها قد رتب
 والجرح عن اتحاد ما يزيد على هذا المتناهي وعلى الاول ينشأ من اللاتماهي وتقسيم من هذه الشبهة شبهات اخرى منها ان جميع
 المفردات بحيث لا تسد عنها شئ مفهوم بقتضيه دفعه ايضا من جملة المفردات فيكون داخل فيه فيلزم خبرية بقتضيه الشئ او
 منها ان مجموع النسب مجموع وكل مجموع له نسبة الى اجزائه فيكون لهذا المجموع ايضا نسبة الى اجزائه ومن جملة النسب هذه
 النسبة التي فيلزم اتحاد النسبة بالطرف وهو محال ضرورة قد رتب المتبیین في النسبة فمعه عدة تقريرات لهذه الشبهة والجواب عن
 لكن واحد كما سيفصل ان شاء الله تعالى قوله وجواب باختصار الاول الخ هذا الجواب للشبهة الاولى المذكورة في المتن بجميع فقر
 اختاره صاحب القيسات وتبعه الشرح وحاصله ان جميع اجزاء الجسم بحيث لا تسد عنها شئ متناه لكن لا يتناه محيين بالتحيز
 عند بل يتناه غير متوقفة الى حد ولا يلزم شئ من الاستحالات الواردة على النظام لانها انما كانت لازمة للقول بوجود الاجزاء الغير
 بالفعل ونحن لا نقول بذلك والوقوف القسمة بل نقول ان الاجزاء الخارجة الى الفعل متناهية وما يمكن القسمة اليه غير متناهية
 بمعنى لا يفت عند حد فنشأ الاعتراض عدم الفرق بين اللاتماهي المتوقف واللاتماهي الغير الواقف الى حد والبراهين الثماني
 دون الاول وهذا الجواب ليس على قانون التوجيه لان المعترض مقصود ان جميع اجزاء الجسم بحيث لا يسد عنها شئ ان امكن ان يلزم
 المقاسد النظامية فلا يمكن اختياره تناهي هذا المجموع مع القول باللاتماهي الغير المعين اي الغير الواقف الى حد او ما خرج الى الفعل
 على هذا التقدير ليس مجموعا لا تسد فيه عن اجزاء الجسم شئ بل مجموع يمكن الزيادة عليه فيكون بعض اجزاء الجسم لا كلها طراد مع ذلك
 ان قرار الشبهة باعتبار احد حديث الدر بان يقر الحكماء قائلون بان سائر المتعاقبات والموجودات الواقعية محتملة في دعاء
 الدر فتقول اجزاء الجسم على هذا التقدير يكون مجتمعة في الدر ايضا فيلزم المقاسد النظامية لم يكن عن الشبهة مخلص اصلا وان
 فالجواب عنها ان مجموع اجزاء الجسم بحيث لا يسد عنها شئ عنوان لا معنون لما ضرورة ان كل مجموع منها امكن الزيادة
 عليه لعدم وقوف القسمة الى حد ذلك المجموع كما انه لا يمكن القول بتناهيته لك لا يصح الحكم بعد تم تباينه فتجرا انه لا متناه
 ولا غير متناه اذ هما صفتان لما يوجد في الواقع والملم يوجد فيه لا يصح ان يوصف لواحد منهما فلا يلزم شئ من المقاسد النظامية
 وغير ياد لعله هذا معنى ما نقل المحقق الدواني عن استاذه في حل هذه الشبهة من ان تلك الاجزاء لعدم تعدد واثرة لا تنصف شئ
 من التناهي واللاتماهي فانها من خواص الامور المتكثرة والسر في ذلك هو عدم خروجها الى الفصل فمجموع اجزاء الجسم بغير
 وان كان مفهومها ممكنا ولكن مصداقه غير متحقق في الواقع بحسب الانقراض وهذا هو المراد من نفى التكميل عنها نعم ان العقل يلاحظها
 فيحكم على هذا الجمل بالمجموع وهذا الاستيناف مع وجودها بالفعل حتى يلزم الاستحالات المذكورة ومن ههنا تبين ان لا يمكن الجواب
 عن هذه الاشكال باختيار شق اللاتماهي ايضا كما فعل المحقق الدواني وتوجه جماعة بان هذه الاجزاء غير متناهية ولكن بحسب النفس

لا يخرج من القوة الى الفعل لان الكلام في الاخبار لا يمكنه الوجود في نفس الامر في ان كان متناهيته فرضا لا متناهيته فرضا ما هو خلاف الواقع وان كانت غير متناهية يلزم المقاسم النظامية الا ان يقال كما قال رئيس المحققين قدس سره في حواشيه من ان هذا المجموع وان كان غير متناهية لكن تحقق في آن واحد اذ ان متناهية محال فما يلزم الا انه متناهي الاقسام بحسب التساقط هو غير متناهية انتهى كلامه وانت تعلم انه حين التحقيق يرجع الى ما قلناه لان مجموع الاخبار الغير المتناهية لا يمكن له الصلة في الواقع اصلا فلا ينصف بشي منهما الا بحسب العنوان فقط من هنا ظهر لك انه لا ينفق الاستعانة بحديث الدهر في الزام الشبهة على الحكم على هذا التقدير اصلا لان الدهر عندهم عبارة عن نفس الوجود فهو انما يكون طرفا لما خرج الى الفعلية واما ما لم يخرج فلا و اجزاء الجسم متناهية فلا يكون مجتمعة في الدهر اصلا فان كل الشبهة بجميع تفاسيرها اما بالتقسيمات الثلاثة الاولى فظاهر واما التقدير الرابع فانه لا يلزم من امكان فعلية كل جسم من اقسام الجسم امكان المجموع الاربعة الى النقيضين فانه ممكن وقوله كل منهما دون المجموع وامكان كل منهما مع الآخر لا يستلزم امكان وجودهما معا فان محية الامكان لا يستلزم امكان المعية وهذا المعنى قال به المحققين في بعض تاليفاته ان قيل ان الاتصاف ليست طباعا معنوية كالشريك مثلا بل طباعا ممكنة فيمكن لها الوجود باعتبار خصوصياتها لا يقابل معتقده فانكم تقولون الاجسام قابلة للتقسمة الى ما لا نهاية له وخروج جميع الاقسام الى الفعلية يتلخص في فرق بين امكان كل واحد من امكان الكل كما لا يخفى انتهى وبهذا البيان يندفع التفسير الثالث والثاني بل الكل ايضا في الكلام في ما اذا اوردوا الشبهة على المتكلمين بقولهم بالاطال الاتساق مطلقا والجواب عنها ايضا بمثل ما مر ان مجموع معلومات الاخبار مجموع اجزاء الجسم بحيث لا يدع عنه شي لا يمكن ان يوجد مفصلة دفعة ضرورة ان ما وجد او يمكن ان يوجد يمكن الزيادة عليه فلا يكون هذا المجموع متناهي ولا غير متناهية نعم هذا العنوان وان يمكن ان يسمو به ولكن لا مضمون له في الواقع حتى يصح اتصافه بالتناهي او عدمه واما حديث خبره في نقيض الشئ له فالجواب عنه ايضا بان هذا المجموع نقيضه وان كان مفهوما من المفهمات ولكن كون هذا المفهوم جزءا من عنوان المجموع الذي لا يدع عنه شي ثم خبره في نقيض معنوية له لا يتصور او لا يتصور له مضمون حتى يكون مفهوما ونقيضه رفعه واما حديث مجموع النسب فقد يجاب عنه بان هذه النسبة لها اعتباران احدهما كونها متعلقة بالنسبة بين الخصوصيتين وهذا الاعتبار متناهيها وانما نسبة من غير ان يلاحظ خصوصية المنتسب بين وهذا الاعتبار داخل في مجموع ضرورة ان الملاحظة افراد النسبة بما هي نسبة لا بما انها بين منتسبين مخصوصين وهذا وان اختاره باقر المحققين في مقتضاه ولكن لا يقطع مادة الاشكال او المقترن ان يقول ان مجموع النسب المخصوصة كلها بحيث لا يدع عنها كل مجموع البتة وكل واحد من النسب جزء ولا شبهة في ان بهذا الكل ايضا نسبة الى اجزاء هذه النسبة المخصوصة المتعبرة بين المنتسبين داخل في المجموع المذكور البتة فيلزم ان يدخل النسبة في احد الطرفين ولا ياتي بدفعه ما ذكره واذن فالخلاص بمثل ما ذكرناه ان مجموع النسب بالوجه المذكور عنوان لا مضمون له حتى يكون له نسبت الى اجزاءه فيلزم دخول النسبة في احد الطرفين واعلم ان هذا الحل وان اختاره بعض من ثمار اليه بالبيان ولكن لا يمكنه ان يمسك انضمام اصلا لان هذا العنوان لا مجموع

ان كان العنصر

لما لم يكن له مضمون كان كسايه المضمونات المحتاجين الباطلة مثل شريك الباري واجتماع المتقنين وغيرهما واذن فالاجزاء اللامتناهية
 في الجسم كانت من المستحالات وقد كان المورد تكلم على تقدير إمكان الانقسام الى مالا نهاية كما هو مذموب الحكماء فمذموباً
 ان يستلزم ان القسم لا يذهب الى غير النهاية فيكون الميزر واما ان يعترف انه يمكن ان يذهب الى غير النهاية فقد لك بدون إمكان
 هذه الاجزاء في انفسها غير ممكن واذا امكن ان يمكن تحقيق مجزئة بحيث لا يسهل عتشي او لا يمكن وعلى الاول فلا معنى لا محالة
 لهذا المضمون ان في الواقع وعلى الثاني فامكان كل واحد ان يستلزم إمكان الكل لكان له وجه والا فالامر مشكك ولعله ان هذا
 اشار الرئيس المحقق فيما نقلناه عنه انه اذن فالجواب هو تسليم لانه نهاية هذا المجموع ولكن لم يخرج الى الفعلية لعدم مخرج احاده
 الغير المتناهية وهذا المعنى قيل انه عند ان لا مضمون له ولعله بالنظر الى ذلك بقى النهاية والانهائية تحت جميعها والافقولوج وحدها
 غير متناهية ثم ان هذا الرجل زعم ان حديث الدهر يطلع بيان هذا العمل منبأ وعلى استثناء الاتفاقية في الدهر بل كمال في الزمان على
 وجه التماثل في جبهتي الدهر معا فنقول ان جميع اجزاء الجسم بحيث لا يسهل عتشي متناهية في الدهر او غير متناهية على الاول يلزم
 الجزر وعلى الثاني يلزم الفاسد النظامية ولا يخفى عليك ان الدهر عند الحكماء وعاد لما خرج من القوة الى الفعل واذن
 الاجزاء عندهم مع إمكان كل واحد منها لا يوجد محتمية بان يخرج باجمعهما معاني الزمان ولو على وجه التعاقب لا يمكن اجزاء هذا الترتيب
 فيما بل هذا المجموع لا يوجد له مضمون في الدهر كما لم يوجد في الزمان وامكان كل واحد منها معاً لا يستلزم إمكان مضمونها كما لا يوجد
 إمكان كل واحد امكان الكل فلا يلزم شئ من الاستحالات ومع ذلك فهذه الاجزاء على طوله الحكيم منساقصة لا يلزم من اجتماعها عدم
 التماثل كما عرفت ان اللاتماثل التناقض لا يفيد النظام وان كانت الاجزاء عنده متناقضة ايضا ولكن لما قال خبر وجهها
 من القوة الى الفعل فذلك لا يتصور بدون ان يصير كل واحد منها مساوياً لآخر ويكون الواحد عاود جميعها نعم ان الحكماء اذ قد قاله
 يكون جميع كماله تعالى حاصلة في ذات علم جميع الاشياء بحيث لا يسهل عتشي قيل وجوداً دفعة واحدة بشكل عليهم من جملة
 ان هذه المعلومات اجزاء الجسم في متناهية او غير متناهية على الاول يلزم انتهاها وهو كما ترس وعلى الثاني يلزم اليه الاستحالة
 ومطل البراهمين القائمة على الباطل وايضا يلزم ان يوجد الكثرة بلا واحد في العلم فليكن في العين ايضا كذلك لئلا يلزم عدم مطابقة
 علمه لما في الواقع والخاص عنه اما بما ذكره علمه تعالى فهذه الاجزاء متفرقة اولاً ووجودها بهذه الاعتبار والعلم انما يتعلق بما يوجد
 واما باستيعاب النور العلم بالاحاطة الذاتية لها دفعة في ذات الاحدية من غير لزوم وجودها لانهائية له على الوجه المستحيل ولا وجود
 لكثرة بدون الوجود اذ هذه الكثرة مستحبة في وحدة الذات كما هو التحقيق في هذا المقام والتفصيل في كتابنا الكبير ورسالتنا التي نقلنا
 ونشرها ان شئت فليطالعها قوله منها ان وجود الاطراف الخارجها صلبة ان كل ما يتبع الجسم واسطخ والخط من الاطراف والنهاية
 موجودة بالضرورة وغير منقسم باخر فكيف كان جوهراً فقد وجد الجوهر الغير المنقسم وهو المظلم وان لم يكن جوهراً فلماذا من محل
 غير منقسم ولا بد ان ينتهي الى الجوهر فقد لزم الجزر وانما قلنا ان محل غير المنقسم غير منقسم ضرورة ان القسم المحل يستلزم انقسام
 المحل فلو كان غير المنقسم حالاً في المنقسم يلزم انقسامه بانقسامه في فلم يبق غير منقسم بهت قوله واجب منع استلزام انقسام

الخبر الجواب قد اختلفوا في كثير من المحققين وحصوله ان الحكم بان انقسام المحل يتلزم انقسام المحال ان كان في المحل مطلقا فهو مطلق
 مكان في الحلول السرياني فسلم ولكن في الاطراف في حالها طراني انما يتحقق بالقطع والقسامي فلا يسلم الاستلزام المذكور فيها وقد يجاب
 بنسخ وجود الاطراف في الخارج وانما الموجد والجسم المتناهي والنهاية امر سلمي سرعية انقطاع تناهية فبها خطية هذا الانقطاع في الجسم
 الوهم سطحي غير منقسم في الحقيقة ثم بانقطاعه خطا غير منقسم في العمق والطول جميعا ثم بانقطاعه فكله غير منقسمه اصلا وهذا وان كان ظاهر
 على اصل الاتصال لكن لا يخرج من هذا المشايين الذين اتين الى وجود الاطراف سيما اذا كان كلام المفسر على طرق الجدل كما او اننا انما انقطع
 قوله ومنها شبهة الخ هذه شبهات استدلال بها أصحاب الجبر على وجهه وحال الشك احتمالا على محبت الحركة ودوني بذلك فيه
 في بعضها كالاول والثانية والسادسة وذكر ما بقى بانحلال الثالثة في حل شبهة الكثرة المدركة بالباقيتان فلم يفت بما وعد فيها
 اما الاولى منها فانه لم يذكر في محبت الحركة ما بقى بدفعها اصلا بل انما ذكر في محبت الفلكيات كما سيوضحه انشاء الله تعالى واما
 الثانية منها فانه لم يذكر في محبت الحركة ما بقى بدفعها ولكن ذكرنا ان تامل فيه يظهر انحلالها واني انشاء الله تعالى اذكر تقرير
 الشبهات مع وجهه انما اعلم ان هذا المقام للملكية الطالب في انتظار لم يذكر القول في مباحث الحركة فيها العرف في الثانية
 زيادة للكشف والتوضيح فانظر ومفتشا قوله كما استعملتم حضور شي الخ هذا اول الشبهات الستة تقريره ان الحركة وكذا لربان موجود
 بلا شبهة والماضي والمستقبل منهما لا يوجد انما الباطني فالانقطاع واما المستقبل فلما سيوجد والحاضر منهما غير منقسم والا لكان
 بعضه باضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون الحاضر قباهه حاضر واذا كان الحاضر منهما غير منقسم كان ما بانه امن المسافة ايضا غير
 حكم الانطباق بينهما فيلزم الجبر وسجاب عنه تارة بمنع وجود الحركة ومسيك في ذلك بما قال الشيخ في الشفاء وهو شهو لان الشيخ
 انما يتجى وجوده في الآن لا مطلقا فلم يكن هذا الجواب مطابقا لمذهب الحكم اصلا وتارة بمنع كون الحاضر حركة فانها انما هي جبرية
 في الزمان والحاضر لو كان حركة ليزم وجوده في الآن فهي منحصرة في الماضي والمستقبل والمقرض ان اراد من القول انما
 في الآن فسلم ولكن لا يلزم منه عدم مطلقا وان اراد عدم مطلقا فهو مطلق بل بها موجود وان في زمانها على نحو وجود الاخر
 على تقدير الاتصال فالحركة والزمان كالجسم متصلان لا يوجد فيهما الاخر بالفضل وانما يوجد بالقرض فاذا ورد القسم عليهما يكون
 منهما قبل بعض اخر جبر بينهما مشترك هو الحاضر فكما انه ليس الآن متجاوزا الى الزمان لك جبر من الحركة بانه في الحركة بل الآن
 وكذا ما يقع اليه لا يكون جبرا بشي من الحركة والزمان والا لا تقسم سلسلة الاتصال هذا هو له وكون الزمان مركبا من الالات الخ
 شبهة ثانية تقريره ان الزمان مركب من الالات ضرورة ان الحاضر منه غير منقسم بما عرفت وهو منفصل عنها معنى لانه معدوم
 ثم انقضى ونها سيجي لانه معدوم متوقع ولا يمكن اتصال الموجود بالمعدوم اصلا واذا العدم فقد وجد اخره وبله فيلزم توالي
 الالات وتركيب الزمان منها وبالضماد حديث الانطباق ثبت الجبر الذي لا يتجزى في الاجسام وقد يجعل ذلك تتمه للشبهة
 السابقة ان القدرة المذكورة لا يقيد المستدل بدون اثبات التالي والامر في ذلك سهل وللناس فيما يعيشون نداء
 انحلالها لظنهم ما ذكرنا في انحلال الاولى ضرورة ان الزمان اذا كان متصلا لم يكن الآن موجودا فيه اصلا ولا يمكن ان يكون

بل انما هو جزء حاصل بين خبرية احد ما مضى والاخر مستقبل وتماثلت بمعددين مطلقا بل البعض بالنسبة الى البعض وهذا يمنع اتصالهما
فلا يلزم تماثل الآتات اصلا حتى تثبت الخبرية كالتطابق قوله وايجاب حركة النقطة الخ شبهة ثالثة تيسر بها اصحاب الخبرية
ان المخروط اذا فرضنا قيا معا براسهما الغير المنقسم على سطح مستو من حركته عليه بحيث تلتقي راسه هذا السطح فملاقاة راسه يكون بان
غير منقسم وهو النقطة التي على راسه فيلزم التماثل في نقطة بعد نقطة وهو يتلوه تماثل النقاط فهي ان كانت جوارها يلزم الخبر والافعال
لما حال هي جوارها غير منقسم وهو المظهر وقد مررت الاشارة فيما مضى الى ان هذه الاشبهة وثبته الكمية المدحرجة متحدتان في المكان
فالخلاص الخلاص فلا خلاص ومن ثم قيل انه كان احالة الجواب الى ما سبق اذ لم يقله واقصاه عدم الآن الخ شبهة رابعة
تمسك بها سواد الفلاس ان الفعيات كالآن وغيره من الوصول والانطباق والتماس اعداها ايضا يكون دفعية في الآن
والا كانت في الزمان فيلزم ان يكون في بعض الزمان امتعا لبعض الآن مثلا فيلزم انقسامه حيث واذا كانت دفعية فلا يكون هذا الآن نفس
الآن الزمان البتة ولا يفصل بينهما زمان والآن كان ههنا زمان لا يوجد فيه وجود الآن والآيات ولا عدمها فيلزم ارتفاع النقيضين
وهو محال فيلزم تماثل الاثنين وكذا فيلزم امور لا تجبر في الحركة والمسافة كالحركة الانطباق وهو المطلوب وقد حال الشك انهما على
سجحت الحركة وتم تحقيق الوقوف فيه وقد ذكر في الفلكيات في فصل حركة الفلك على الاستدارة اخذ من كلام الشيخ في الشفاء ما يستدل
به على الحل ويفصله اوله ثم تحقق الحال بحيث لا يبقى فيه ارباب فاعلم ان الشيخ قد تحقق في جميعات اشفاء وان الحادث في حدوثه
على ثلثة اشياء الاول ما يكون حدوثه دفعة كالآن والآيات والثاني ما يوجد تدريجا كالزمان وما ينطبق عليه كالحركة القطعية والثالث ما يوجد
في الزمان ولكن الاصل وجه الانطباق عليه فلا يوجد في طرفه ويوجد فيه تمامه وفي كل خبر او ان فرض فيه كالحركة بمعنى التوسط ويكون وجود
بها ولا يكون لثقل هذا الحادث اول ان الحادث لوجوده في زمان الحركة تمامه وفي كل آن منه والآن يكون وجوده تدريجا اي شيئا
فشيئا ولا ينقسم بانقسام هذا الزمان ايضا بل يتبقى مستمر في هذا الزمان تمامه وكذلك حال الاعداد ايضا فمنها ما هو دفعي كعدم الصورة
ونفسها وما هو تدريجي كعدم كحتمل نفس الحركة مثل الاعداد المواراة بالحركة الى المساقيته ومنها ما هو لا دفعي ولا تدريجي بل يوجد في نفس
الزمان المقطوع البداية والنهاية من غير انطباق عليه كالعدم الوصول والانطباق والآن وبعد تمهيد ذلك نقرر ان الحال ان اعدام الاشياء
اذا كانت مثل وجوداتها على ثلثة اشياء فلا يلزم ان يكون عدم الآن والآيات في الآن حتى يلزم تماثل الآيات لم لا يجوز ان يكون من
قيدل الثالث ما قلتم من انه لو كان في الزمان يلزم انقسام الآن فانما يلزم لو كان هذا لعدم منطبقا على الزمان واما ان وجوده لا على
وجه الانطباق كما هو شأن الحركة التوسيطية فلا يلزم عدم الآن لوجوده في زمان هو طرفه تمامه ويسمى في كل خبره وان منه ولا يكون له اول
وكذا حدوث المنارقة والوصول فلا يكون تدريجا حتى ينقسم بانقسام الزمان فلعل الشبهة انما نشأت باشتراك الاسماء فان الزمان في
كما يطلق على ما يوجد في الزمان منطبقا عليه كذلك يطلق على ما يوجد في الانطباق والمعتز لم يفرق بين المعنيين فاجزى حكم الاول
على الثاني وهو كما ترى فاعلم فانه دقيق وبالتل حقيقة قوله وكون الحركة لا اول لحدوثها الخ شبهة خامسة تيسر بها اصحاب الخبر
تفصيلا وان الحركة لا شبهة في انما حادثه فحدوثها اما ان يكون في الآن هو العبد وذلك باطل بالضرورة والا يلزم ان

ما هو المبدأ وبذلك لا يتغير كونها بالانقسام فيكون جزئها الاول اولى بالوجود من الثاني لأن آخره وبين الاول زمان وهو الوجود بالكل والاول
 يلزم خلو الجسم في هذا الزمان عن الحركة والسكون فهو في كل الاوقات ثابت في المكان والاول قبله من الثاني الاوقات وكلها لا يتغير في الساعات والجزء
 عنه احوال الاشياء في ساحت الحركة ولم يصرح فيها ولكن يظهر من الناحية في معنى الحركة وكونها مستقلة في نفسها الموجود في مجموع زمانها
 منطبق عليها ولا يلزم لكل حادث ولو كان غير قاطع من اول ان الحادث بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان ليس بالسير فلا يكون
 له ان يتعدا الحادث وان كان له اول ان ثم فيه الحدوث فلا يلزم الثاني اصلا فلو لم يعدم التقادرات في شئ من المتحركات التي هي شئ
 سادسة يسكن بها اصحاب الجبر فيصير ما كان لو كانت المسافة منقسمة الى اقسام لا نهاية لها كما هو ما ذهب اليه الحكماء من ان لا يتفاوتت الحركة
 السريعة والبطيئة اصلا كما هي في سبب الحركة ان المتحرك في اشارة الحركة ياخذ في كل ان فردا من اشارة الحركة لم يكن من قبل ولا بعد
 من بعد واذا كانت المسافة قابلة للانقسام الى اقسام لا نهاية لها فياخذ كل منهما الى غيرتنا هتية اشارة الحركة فيقتضي مقطوع كل من المتحركات
 السريعة والبطيئة فيقتضي تفاوت بينهما بالسعة واليسوء وراسا وبهذه الشبهة منحل ما يستحق الشك في سبب الحركة من امتناع ان ينفصل
 المتحرك ابتداء الحركة لهذه الاولات الثانية بالفعل بل انما يتوقف لغير زمان في غير قاطع من زمان الحركة وهذه الاولات الزمانية متفاوتة في السريعة
 والبطيئة في الكبر والصغر الاولات الثانية المتوحد في السريعة الزمانية في البطيئة فلا يلزم سادسا وانما قلنا قلنا فيلزم التقادرات بالزيادة
 والنقصان في غير المتساوي وهو محال قلنا في ما يخرج الى الفعل من الغير المتساوي مسلم واما ما لم يخرج الى الفعل بل يتعاقب في
 الوجود فلا نسلم استحالة جريانها في الاقسام ان المراتب الغير المتساوية في الاعداد ازيد من الاولات الغير المتساوية فيما فاحد القطاينة
 كون على البعيرة قوله ومنها اشكال لطرفة الزاوية التي اعظم من اصحاب الجبر على ما نقل عنهم الشيخ في الشك والتفت كتب الكلام استدلوا
 على وجود الجبر بوجود زاوية غير منقسمة وهي التي جعلها تقليد من اصغر الحوادث وقرروا الاستدلال ان الزاوية الحادثة من مائة الخط
 المستقيم المحيط الدائرية اصغر الزاوية على ما بين عليه اقليدس فهي لا تنقسم انما اولها انقسمت لم يكن اصغر الزاوية ايا بل يوجد بها هو اصغر
 منه واذا انقسم شئت الجبر لانها ان كانت جوهرا فهو المظلم وان كانت عرضا فكلها كك شئ الشيخ عليه بان الزاوية المذكورة ليست
 منقسمة ولا اصغر الزاوية ايا بل اصغر الزاوية منقسمة وهناك زوايا اصغر منها بالقوة لانها في انما قام البرهان على انه لا يكون زاوية من بطون
 مستقيمين حادة اصغر من تلك وليس اذ قيل ان ليس من انفسه كذا اصغر من كذا دل على انه ليس شئ اليه اصغر منه وكل من حصل ثلثا
 باصول الهندسة علم ان تلك الزاوية تنقسم بالقسمة الى اقسام لا نهاية لها في الكلام الشك فكلما راس هو لا ذلك ولم يجد واسبيلا الى الخاص عنه
 رجوع اليورون على اصحاب الاتصال بهذا الزاوية وتفسيره الايراد ان هذه الزاوية احد من الزوايا المستقيمة المستقيمة الخطين باعتباركم فنقول لا بد
 من ان يكون هذه الزاوية غير منقسمة والا فلو كانت منقسمة لصلحت لان يقع مسافة متحركة خط منطبق على الخط المماس المحيط الدائرية
 فاذا تحرك هذا الخط المماس الى طرف الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حدث بينهما زاوية مستقيمة الخطين اعظم منها مع انه قيل
 مقدار ما اول فيلزم الخطوط الصغر مقدار اكثر من غير ان تبلغ مقدار الصغر فيها بينهما اتصال بطول مسافة الزاوية المحال والجبر
 حق هذا احد تفرعات هذا الشبهة اما تفرعات اخرى كالميل الى ان الشبهة منبسطة على ما يستعمل قوله وهو وجه آخر ان الزاوية

الحاشية على تقريره ان اقليدس كما يرين في الثالثة الشافعة على كون الزاوية الحادة من الخط المماس لحية الدائرة اصغر المحاذ لك بربن على ان
الزاوية الحادة بين قطر الدائرة والمحيط اعظم من جميع الزوايا الحادة المستقيمة الخطية فيكون اصغر من كل قائمة وجدت في العالم فثبت
اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطية والافاضة ان اصغر بمقدار مستقيمة الخطية كانت القائمة اذا فصل عنها بذلك المقدار حصل
بما بقي زاوية حادة مستقيمة الخطية مساوية للزاوية المذكورة واذا فصل اصغر منها كانت حادة مستقيمة الخطية اعظم منها وكلاهما
فلا بد من ان يكون تمامها من القائمة باصغر من مستقيمة الخطية فاذا حركنا القطر من طرف المركز او في حركة مع ثبات نقطة التماس
الزاوية اعظم من القائمة غير ان يصير مثل القائمة لان في تقدير حرك القطر يضاف الى تلك الزاوية زاوية مستقيمة الخطية وهي اعظم من التي نقصت بها القائمة
فالحاصل ان تمامها مقلد القائمة اصلها لكون اعظم منها فيكون كمال المقدار الكبير غير مساويا له وبذلك الطفرة وقد اختار
هذا التقرير باقر المحققين في كتابه صراط المستقيم قوله وبوجه آخر ان الزاوية التي انج هذا وجه ثالث لتقرير الشبهة فثبت ان الزاوية الحادة
بين القطر والخط المماس للمحيط قائمة لانها تولدت من قيام خط مستقيم على خط مستقيم عمودا والتي بينه وبين المحيط اعظم المحاذ لك بربن
عليه اقليدس فاذا حركنا الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة التماس حركة ينتقل من تماس المحيط الى تقاطعه فيصير القائمة اصغر
من زاوية القطر والمحيط من غير ان يساويها لانه لو عكس ما قلنا انج اعلم ان العكس لا يتحقق بالوجه الاخير بل يتجسس في الوجه الثلثة
اماني الاول فلان الخط المنطبق على الخط كما يحصل بتحرك الى جهة المحيط زاوية مستقيمة الخطية لك اذا حرك الى الجهة الاخرى حصل
ايضا زاوية مستقيمة الخطية مع عدم البلوغ الى مقدار الزاوية الحادة من المماس والمحيط الا ان في صورة الاصل يقع هذه
الزاوية في طريق الحركة وفي عكسها لا ولكن يكفي في الاشكال القول بعدم البلوغ الى مقدار ما مع الزيادة يظهرها وهذا هو الطفرة او في
العكس فيما اذا فرض رجوع هذا الخط من الموضع الذي سيجر اليه الى مكان فيه اولافان الزاوية الحادة بين الخط المماس والدائرة
يقع جيد في طرفيه ولا تقطعه لان القطع لا يتصور بدون الانطباق وهو بين مختلفي الصلحين متقتهما الاجزاء كما يشهد به الاصول
الهندسية واماني الثاني فثبت ذلك ايضا بان يقد ان القطر المتحرك الى جانب بحيث حصلت من حركتها منفرعة او فرض
رجوعها من هذا الجانب الى موضع كان فيه او لا ترجع الى الاصغر من الاصغر مع عدم بلوغه الى مقدار الاصغر اعني القائمة واماني
الثالث فكما ذكر في الشرح فمذهبه تقرر بانه قد ذكر في الكتاب اربعة منها وترك اثنين اعتمادا على المقالسة وقد
تقرر الشبهة بحيث لم يمتح الى مسئلة الا عظيمنة بان يقد ان الزاوية الحادة بين الخط المماس والقطر قائمة فاذا تحرك المماس الى
جهة المحيط لا يقع بينه وبين الموضع الاول والالم يكن زاوية التماس اصغر المحاذ فلابد من ان يقع داخل الدائرة فيصير اصغر مما بين
القطر والمحيط من غير ان يصير مثلها وبوجه آخر لا تنفي على مقدومه هندسية بان يقد زاوية مستقيمة الخطية لا ينطبق على مختلفا
التي فلا يمكن ان يكون ازيد منها او انقص فاذا وضعنا احداهما على الاخرى وقرضنا الاولى ازيد فتمت حركتها الى داخل الاصغر يكون
اصغر منها بالبلوغ المساواة ثم اذا عكس يكون الصغير كذا المساواة وبذلك الطفرة وبوجه آخر وهو ان اقليدس بين انه لا يمكن وقوع
خط مستقيم بين المماس والمحيط وظاهر عدم انطباق المستقيم على المستدير فاذا تحرك المنطبق على المماس الى جهة الدائرة مع ثبات

نقطة التماس قليل داخل الدائرة وتترك ما بين المماس والمحيط وهذا هو الطفرة وهذه اربعة تقررات قبيلنا اجمع عشرة كاملة قوله ^{مستصحب} واللاذكياء حل هذا الاشكال الخ كما نقل عن المحقق الدواني في المودج العلوم حيث قال وهذا الاشكال مما لم يصل اليه الدنيا من احد من الفضلاء
 واللاذكياء طه واقول قد تحقق عندا لمحققين ان الزاوية من الكيفيات المختصة بالكميات وليست كما بالذات بل الكم بالذات هو اسطح
 الذات هو محروض تلك الزاوية ولا شك ان السطح الصغير في هذه الصورة لا يصير اعظم من الكبير لا بعد ان يساويه واما الزاوية ككيفية
 مخصوصة لا توجد في هذه الحركة كما انه لا يوجد الطفرة في الحركة من القيمة الى السوداء في الدوان ولا المراتة في الحركة من الجمود الى الحلاوة
 في الطحوم والحاصل ان الطفرة انما يلزم لو كان المقدار الاصغر قد زاع على المقدار الاكبر من غير ان يساويه والمقدار هو السطح
 وهو لا يزيد على السطح الا اعظم منه لا بعد ان يساويه واما الزاوية فلم يست مقدار بالذات بل هي من الكيفيات العارضة للسطح
 ولا يلزم تحقق جميع الكيفيات في جميع الحركات الكيفية هذا كلامه وقد اورد عليه اربعة لمحققين في سراط المستقيم بوجه ثلثة احدا ان الكيفيات
 المختصة بالكميات نيفت بالمساواة والتقاء متجه حسب اتصاف الكميات التي هي محالها نعم لا يمكن لها ذلك بالذات فاختلافها
 بالخط والمقدار مساواتها يشهد بامتناع كميات هي محروضاتها او مساواتها بالعكس بل هو ذلك بجهة منسوبة اليها بالعرض
 معلومة المتعارفة فكما ان السطح انما يقص عن اخر لا يزيد عليه بالحركة والتدريج الا بعد المساواة كما اسبقته فلكل الكيفية اختصاصه بالعرض
 بالمساواة والمقاومة بالعرض والتبعية لا يزيد على كيفية اخرى ناقصة عنها الا بعد البلوغ الى مساواتها والكمية والكيفية
 المتكسمة بالعرض سبيلهما في ذلك واحد انتهى كلامه لعبارة وهذا انما يريد لو كان مقصودا لتحقيق الدواني نفى اتصاف الكيفيات
 المختصة بالكميات بالمقاومة والمساواة مطلقا لا بالذات ولا بالعرض كما فهم هذا الرجل واما ان كان مقصوده ان الحركة في الزاوية
 حركية في الكيفيات ضرورة اختلاف مهيئة السطح بها وانا انفسها فقد لا يزيد ولا ينقص ولا يشبه ان الهيئة الحاصلة من احاطة الخطين المستقيمين
 مغايرة بالعرض للهيئة الحاصلة من احاطة المستقيم والمستدير فلا يجب وقوع الاوسط في طريق الحركة في الثانية كما انه لا يجب
 ذلك في كل كيفيتين متساويتين فلا يلزم وقوع القائمة في طريق حركة القطر ولا الحادة المتخلقة الضلعين في طريق حركة
 خطا توحيده على كلامه اصلا كما لا يخفى وثانيهما بانه ليس السطح المتوسط بين السطحين المعروفين بالهيئة الحادة والانفرج هو السطح المعروف
 بالهيئة القائمة فاذ تعلق السطح في الدائرة الى مساواة السطح القائمة بل يعرض عن احاطة الخطين الغير المتعارفين اياه لا يكاد هو
 يتم ذو خثرة العقل اصلا او لم يصير من ان يعرض الهيئة التي هي القائمة قطعا وهو ممتنع هناك فالذباب الى الكيفية لا ينبغي بل
 لا يحدث اصلا انتهى وهذا ايضا انما يتوجه لو كان المحقق الدواني يقول ببلوغ السطح الذات في الدائرة الى مساواة القائمة
 بل واما ان لم يقل به ينكر وقوعها بما هي قائمة في طريق الحركة وانما وقع في طريقها السطح نفسه وباعتبار وقوعها بما بين مستدير
 مستقيم واذا لم يقع الهيئة لا يمكن بلوغ السطح المحاط بالمحيط والقطر الى مساواة القائمة القبة كما قد مر والثالث ان الرياضيين
 يحلون الزاوية من مقولة الكم والاشكال عليهم انتهى والجواب ثلثة انه ليس المحقق الدواني خارجا عن اصول الهندسة كما زعمه بل انما
 افاد ان السطح لم يزد في المقدار وانما وقع التفسير في الهيئة الحاصلة له بالاحاطة لان نفس السطح الا بالعرض والكيفية الحاصلة بالهيئة

المتخيل لا يقع في طريق الحاصلات بإدخاله المختلفين فلا يقع السطح في طريق الحركة بالعرض في السطح وهذا القدر تمام سواء كانت الزاوية كما
 لو كيف فانه لا يستغاد من خواشي نظام الملة والدين السهالي قدس سره على هذا الكتاب وهذا غاية التوجيه للمحقق الدواني ولكن عدم
 زيادة السطح في الصورة المذكورة كما فهم اصلها فان زيادة السطح يدعي لا يمكن انكاره ما من عاقل اصلا كما لا يخفى وان
 فاقدر الكافي لدفع الاشكال الثالث هو ان الطفرة انما يلزم لو وقع التامة في طريق الحركة بماسي قائمته وهو مسم واما وقوعه فبفسر
 السطح او باعتبار وقوعه محاطا بمتخيلين فلا يمكن ولا يلزم الطفرة ولكن كون الزاوية كيفية ليس على قانون الرياضيين اصلا فلم يكن
 عن هذا الاشكال مخلص الا بالقول بانه انما قال هذا المحقق بهذا الحديث من لا يخرج منه انه لا يلزم وقوع احد المتخيلين بالرفع
 في طريق حركة الآخرة كما يشهد بذلك في الكيفيات ولكن الحال في الزاوية ايضا كذلك ولا يخفى انه تكلف ومن ثم قال نظام المحققين
 وبعد في الكلام كلام فاطمينان انبه على ذلك في حاشية على هذا الكتاب بعيد قوله تركنا احدهما النج وهو ان الطفرة انما هي كـ
 حدوث حدودها فيه كحركة قبل حد آخر منها بالحركة التدريجية من دون البلوغ الى حد يتوسطهما فاذا انضم الى مقدار ما مقدار الضم
 تدريجيا من غير ان يضم اليه او لا ما هو اقل من ذلك المقدار كانت هناك طفرة واما اذا فارق شي مقدارا او مال مقدارا آخر
 عظيما لا على سبيل التدرج فلا يلزم ان يكون ذلك من بعد البلوغ الى ما هو اقل منه فانه انما يرجع الى الغدوم فزمن المقدار
 وحدوث فز آخر عظيم من كتم الغدوم ابتداء او هو لا يستوجب ان يكون ذلك بنوعا محدث ما هو اصغر منه وحدوث الزاوية
 فيما نحن فيه من القيد الثانية فانه اذا تحرك خط عن الانطباق على خط آخر مع ثبات طرف منه يحدث بينهما زاوية لا على التدرج
 بل حدوثا وانما في نفس مجموع الزمان الذي هو بعد آخر آيات الانطباق ولا يكون لما اول آن المحدث فلا يلزم الطفرة
 في حدوث تلك الزوايا اصلا وصار مثله كمثل حدوث الجسم الذي قطره مساوي قطر فللك الافلاك ونقطة ولا شبهة في انه
 لا طفرة وهذه الصورة وانما فيهما نحن فيه هذا خلاصة كلامه في الصراط المستقيم وفيه انه لا كلام لنا في حدوث الزاوية مطلقا حتى يتبين
 ذلك بل في حدوثها بحركة القطر او الخط المماس او ما يطبق عليه او على القطر اليسير او الاشك في ان وصول الخط الى حد في هذه
 بدون وصوله الى ما بينه وبين الحد المتروك بالحركة هي الطفرة وبالجملة اذا كانت حركات تلك الخطوط تدريجية فالزوايا الحاصلة
 بها ايضا يحصل بالتدريج لا دفعة كما زعم فيلزم الطفرة صريحا ويظهر من مطالعة كتابه المذكور انه اطلع على هذا الاعتراض وغيره فله
 بعد ذكره الجواب المذكور لمالك يعود فنقول الى آخره ما ذكرتم اراد اخلص عنه بما نقل الشاعنة واذن فلم يبق في اليد الاجواب احد
 لم يكن لهذا التظويل فائدة غير تكثير السواد كما هو دأبه وان شئت تعبدت ما ذكرناه فارجع الى الكتاب المذكور تجد حشاه عدلا
 ما نقلناه فله واوردنا الآخرة هو ان الزاوية المختلفة المتخيلين النج هذا الجواب ايضا مذکور في الصراط المستقيم وما ذكره الشاعنة و
 هو يتوقف على اختلاف الزاوية بين الحادتين المستقيمين المختلفين بالنوع والحقيقة وهو في معرض الخفاء وما ذكرني بيانه من اختلاف
 الخط المستقيم والمستدير بالمهية وما يحصل بالنضمام المتخيلين بالمهية فبالمهية لا يحصل من النضمام المتخيلين بها فموضع
 الخفاء ايضا لان اختلاف المستقيم والمستدير اما ان يدعى فيه البديهة بانما يحل واحد منهما كلياً صا واما على كثير من متفقين بالحقيقة

فيكون نزعاً وثبتت باختلاف اللوازم على اختلاف المزومات والكل فاسداً البديهة فلو كانت فليست جارية بل في خفاء ولو كان
 هذا موهباً للثبوت لكان الخط الصغير والكثير بعيداً عنهما على كثير من نوعين مختلفين أيضاً لم يقل به أحد وأما اليست المذكورة فأنما يتم لو
 ثبت وجود اللوازم للمهية لهما لم لا يجوز أن يكون لوازم الصنف كما في الصغير والكثير من الخط المستقيم ولو سلم اختلاف الخطين بالحققة
 فلا نسلم أنه مستلزم لتجالف الزوايا وتبين المذكورتين بهما أيضاً وكيف فإن الخط المستقيم والمستدير خارجان عن حقيقة الزاوية فلا يثبت
 من اختلافهما اختلاف حقيقة الزاوية أصلاً ولو سلمنا ذلك فلا نسلم عدم وقوع أحد المختلفين من الزاويتين في طرفي الحركة في الآخرة
 الأخرى أن الحركة إذا تباينت أو تكاثفت أو تقلت مراتب الاستدالة وهي مع تباينها ناهية عن عدم واقعة في طرفي الحركة في الآخرة
 كذلك إذا تحرك المتحرك في الكيف من الأشد إلى الأضعف وبالعكس يقع كل من المراتب المتعلقة بالشدّة والضعف في إثبات الحركة في الكيف
 مع تباينها ناهية عن عدم لكن الجواب عن الكل أنه غاية ما يعطى من هذه المنهج السند الاختصاص وهو لا يغير أصل المقصود فإن الجيب ولو كان
 الاضطلاع بأن يقول من بدو الامران الزاوية الحادثة من الخطين المستقيمين والحادثة من خط مستقيم ومستدير بهما وقلنا بافتراضهما ناهية
 أو لم يقل يجوز أن يقع أحد هاتين طرفي الحركة في الآخرة فلا يلزم من الترك طفرة ويدعى الطفرة لما يد عليه من البطلان بهذه الاحتمال
 نعم إن هذا الجواب في الحقيقة يرجع إلى جواب المحقق الدواني فالقول فيما سبق ولعله ما هو منه كما لا ينبغي فادعاء أنه جواب علاحدة
 بعيد من هذه الحققة قوله أي مقداريين توجب لهما عداً مع مخرج هذه الازديتية هو اشتغال الزاوية على عدا أكثرها يشتمل عليه
 الناقص فيتوسط بينهما المساواة التامة فلا يمكن الوصول إلى الزاوية من غير أن توصل إلى المتوسطات أو طاقى الحركة في هذه الزاوية
 أصلاً قوله وعلى ما يتحقق بين المقدارين المع مخرج هذه الازديتية لما لم يكن بالاشتغال على المواد القليل أو الكثير لا يستلزم التدرج فيها
 البصر إلى مساواة المتوسط أو لا يقدم وقوعه في طرفي الحركة ضرورة وقوعها بين مقدارين لا ينفق أحدهما على الآخر بل يقع أحدهما خارجاً
 عنه كما في الخط المستدير المستقيم فيقال لهما أنه ازدي من الآخر مع عدم بلوغ كل منهما إلى المساواة أصلاً أو لا يصلح الطباق أحدهما
 على الآخر وليس في شيء منهما شيء لهما هذا قوله ولما عرفت أن شمس السطح لما كان عرض هذا الحكم في الخط المستقيم مستقيم
 كان الظاهر منه أن المراد من الخطوط المواصلة هي الخطوط المستديرة والمستقيمة أقصر من المستدير ولكن كون هذه النسبة معينة كما
 أرغم الشافعي في خفاء غايته ما يسلم به أن يكون صميته في المستقيم والمستدير الواقع بين النقطتين المحتنتين وأما مطلقاً فلا يجوز أن يكون
 مستقيم ومستدير يمكن المساواة بينهما واتقاء التطبيق بينهما إنما يسلم حين بقاء المستقيم على الاستقامة والمستدير على الاستقامة
 وأما إذا صار المستدير مستقيماً وبالعكس فيجوز الانطباق بينهما التامة كما فعله أصحاب المساحة ومع ذلك الانطباق الدفعي بينهما يسلم
 الاتقاء التامة وأما التدرج في فلم يقيم به بيان على امتناعه ومع ذلك يكفي في التقدير والمساواة الانطباق الوهمي وإي ما فيه عنه وما نقل
 عن العلامة الشيرازي من منع وجوب الانطباق للتساوي بينهما بان الزاوية بين نصفين محيطي الدائرتين المتساويتين
 يكون قطر أحدهما عموداً على قطر الآخر مساوية للغايتة مع أنه لا انطباق بينهما هذه صورته  ففيلزمه يمكن الانطباق فيها
 صورتان بين نظرتين زاوية قائمة ليس بينهما زاوية أصح وهي مقسومة بالخط إلى جزءين الزاوية الحادثة بين المحيطين منقسم إلى ب

ايكون تجميعه في النسخين فمروءة تساوي محيطها وازاوتها لكونها من القطر والمحيط وتبقى زاوية اب ه مشتركة فيما بينهما فتجلى تخيلا
صحيحا حتى يتبين لك ما ذكرناه قوله ان الزيادة في حجارة من كون احد المستقيمين النج اعلم ان هذه المعنى من الزيادة انما يتحقق فيما
يوجد له عاد مشترك وقد علمت انه لا يتحقق الزيادة فيه بدون البلوغ الى مساواة القوس طيات واما فيما يوجد فيه العاد المشترك
فما لا يراه فيه البلوغ الى التقدير المتوسط او لا فلا يكون لهذا الايراد سبيل فلهذا مع انها كانت اخص منه النج وذلك لان نسبة المحيط الى
القطر عند الاثنين والعشرين الى السبعة والدرجة خبر من ثلث وتين خبر من محيط الدائرة فالدرجة الواحدة يكون اخص من القطر
كثيرا واذا بلغ النصف صار ازيد عليه كثير من دون ان تبلغ درجة هذا قوله لما عليه المجد ثون النج من الاحداث بمعنى تجريره
المذهب والروا المتأخرون كما ينادي عليه قول الشوكلي القدر ما وقد وجدت هكذا في كثير من نسخ الشرح وقد وجد في
بعضها مقامه الهندسين وعنده جلال الرئيس المحقق هو اننا نظام الملة والدين السهل الى قدس سر في نسخة المحاضرة
عنده هذا الاخير فاورد على الشبان لم يظهر الى الان بخلافه الهندسين فيما ذكر من كون النسبة بين الخطوط المستقيمة والمستقيمة
والزوايا المختلفة باستقامته الخطيين واختلافهما صميمه اصلا نعم ان المتأخرين عرفت ما قال الشيخ في بعض ادم
وبما نقل الشرح غير ضوابط ان الحكم القصر من الاولام الكاوية فان النسبة فرع الاتفاق في الحقيقة والمستقيمة والمستقيمة
المستقيمة فلهذا اردوا بالهندسين هو لا المتأخرين اذ ان العلم لا يتلوه احد من القدماء عن امثال هذا القيد انما يخص كلامه
والا فلا توجد له على النسبة المذكورة اصلا او عن الشرح ان ما ذكرناه من وجود النسبة بالزيادة وانما يتبين بين الخط المستقيمة
والمستقيمة وان كان مخالفا لما عليه المتأخرون المتصرفون على كلام الشيخ عيسى بن وكلمته ليلاني لما ذهب اليه القدر ما
هو الحق كما عرفت وطاهر انما عرفت عن الكدورة نعم على النسبة المعقولة بتوجيه ما ذكره قدس سر وما مر في قوله على نسبه
النج هذا القيد فانه منه والا فالاستدرة التي تجريرها على نسق واحد كاخماس الدائرة واساسه ما يكون متساوية متطابقة
بالضرورة كما لا يخفى قوله لم يكون المراد منه العددية النج والسرفية فاقدر عرفت فتذكر

فحصل في اثبات الهيولى النج يقع الاول ونعم الياء مع التخصيف وقيل يقع الاول وتشديد الياء التثنية
القولون وشبه الاول اقل طينة العالم به او هو في اصطلاحهم موضوع بما يصعب اهل التوحيد اذ لا تعالى انه موجود بالكمية
كيفية ولم يقرن به شئ من سمات الحدوث ثم علمت به الصفة واقترنت به الاخر اخص فحدث منه العالم لم كذا في القانو
انقلت ان الغرض الاصلي منها هو اثبات تركيب الجسم من الهيولى والصورة كما يدل عليه تصريح الدخوة بقوله
كل جسم مركب من الهيولى والصورة فما بال عنوان الفصل باثبات احد هما اعني الهيولى في فقرة دون الصورة
فلما كد قوع الخلاف في وجود الهيولى فيما بين القوم قصارا اجابتهما اهم بهذه الوجه واما الصورة فاذا قد وقع الخلاف
على وجودها كان اثباتها غنيا عن البرهان بل سيق في ذلك في ذيل القصص البرهان كما يظهر لك في كلامه الشارح
فما قيل ان الصورة بدوئية الوجود فلا حاجة الى اثباتها ولا اثبات تركيب الجسم منها بشئ بل ان القدر والصورة

توضيح

هو وجود المقدار في الجسم يمكن فرض الابطال الثلاثة فيه وانما وجود المحروض بالذات المسمى بالصورة عند فهم فهو في خفاء لا يرى الى اعتبار
 الاعمال كيف يتكردون وجود الصورة مع قولهم بوجود المقدار في الجسم وتركيبه من الميول في وجود الصورة فيحتاج الى اثبات
 بل ذلك اشد اذ ان فالوجه ما ذكرناه فلا يمكن من العاقلين قوله اى جوه ليس نفسه واحدا لئلا يخترع عن الصورة الجسمية لها
 في نفسها واحدة بالاتصال وكثرة بالاتصال وقوله الفعل الخ اخترع عن القول فانها وان لم يكن واحدة بالاتصال ومنع
 بالاتصال في ذاتها وقيل المصور ولكن لا يقبل الصورة الجسمية ولكل يتجزع عن الصورة النوعية ايضا فانها وان تقبل الصورة
 وتجا معها ولكن لا على متناهيته قبول المحلل للحال بل على طريقة قبول الحاصلين في شئ واحد لاخر وقد قيل انها خارجة من قيد الجوه فيكون
 ما يكون جوه بالذات والصورة النوعية جوه بالعرض لما تقر في موضوع الاجناس اعراض عامة للفصول كما انها خواص لانهم
 فانه لا يترفع من جوه العقل والى فيه لتلخيص يكون محل النزاع الذي يحتاج الى اثباته المشاؤون القائلون به هو الميول بالمعنى المذكور لان المعنى
 الاعم مما اتفقت عليه القوم عليه وانما النزاع في ان مصداقه في الجسم ما وافا صاحب الخبر زعم انه هي الاجزاء التي لا تتجزع وافلاطون عزم
 انه الجسم البسيط والمعلم الاول ظن انه البسيط من الجسم داخل فيه وانما نفس هذا المفهوم العام وان لمصداق في الجسم فلا خلاف
 لاحد في ذلك وانما الخلاف في هذا المعنى الاخص ومصداقه الذي وجب اليه المشاؤون فكان الاعم شبهة لا غير وتحرر النزاع
 بهذا الوجه لرفع توهمات متعارفة الماخذا بان افلاطون مع انه اكثر المادة المرافقة للميول كيف تقسم الموجود الى الجوه والمادى فانه
 مع القول بانقاء المادة لا يصح اصلا وانما بينهما مع انكاره المادة كيف يصح منه تقسيم الجوه الى الجوه والمادى وثالثا انه مع ذلك
 كيف يقول سبق الحوادث بالمادة والمدة ووجه اندفاع الكل انه انما يتكلم المادة بالمعنى الاخص المرافقة للميول الاولى والى المساواة
 بالمعنى الاعم فهو يتكلم باصلا فالمرافقة بين المادة بهذا المعنى ومفهوم الميول بالمعنى الاعم ان سلم فهو كما لا يتكلم المادة بالمعنى الاعم
 لك الميول بهذا المعنى فحيث يقول بوجود المادة انما يقول بهذا المعنى الاعم بحيث غير انما يتكلم بالمعنى الاخص فلا مداخل بين كلاميه
 اصلا والمرافقة بين المادة والميول بالمعنى الاخص ان كانت قايما يكون اذا اريد من المادة ايضا هذا المعنى الاخص فافلاطون كما
 يتكلم الميول بهذا المعنى كذلك المادة ايضا فمده التوهمات انما نشأت من اشتباه اللفظ واذا وضع معناه فقد ارفع
 الاشتباه قوله واستحق الخ بالسين المهملة المكسورة والنون الساكنة والياء المحجمة والهاء بمعنى الاصل على ما نقل من
 الفتوحات المكتبة قوله ووجودها على حسب هذا المفهوم سلم الخ اى بين المتخصصين كما يدل عليه قوله فيما بعد فظهر ان
 الميول الخ ومنهم المتكلمون كما يشهد عليه قوله وانما النزاع الخ قوله فانه اذا قيل الخ انقلت الخاء للتعليل فكيف
 هذا استدلالا على كون هذا المعنى مسلما عند المتخصصين وظاهر انه لا حاجة الى الاستدلال عليه بظهور التفسير في عالم
 الاجسام بالمشاهدة فلا بد له من محل باق وهذا هو الميول بالمعنى الاعم المتفق عليه بالفضل على ذلك كما قد ثبت
 ان الامر على ما ذكرته ولكن ليس هذا استدلالا على ثبوت الاتفاق بل تبينه على ثبوت ما يصدق عليه هذا المفهوم الاعم
 المسلم عند الكل والى الاتفاق فلا يميل الى ثباته الا على ثبوت هذا المعنى او يكون الغرض من هذه المقدمات ضرورية لا يمكن من انكارها

ففيه ربا الاتفاق من غير حصة متعلقة بكونه من زرع هذا الخ هذا انما يدل على ان البذر لم يطل تكليفه فيكون تنبها على
 البطلان القسم الثاني فقط وقد كان في صدر البطلان القسمين ولم يف ما ذكره العلم الا ان يقم البطلان الاول اذ قد كان ضروريا
 لم يحتج اليه البينة عليه فانهم قولهم انما التذرع الخ فيه اشارة الى ما ذكرناه من ان ثبوت هذا المضموم وجوده مقدر على ايم
 الاحتم ضرورية واما الخلاف فيما بين المتنازعين في تعيين هذا المصدق ولم تعترض لذهب الشريعتان والرازي في
 المبادىء راجعا الى ان بساطة الجسم كفايا طين وان خالفاه في القول بجلل الجسم الى اجزائه اجسام متصلة لما علمت انهما يقولان
 بجلل الى اجزائه لا يتجزأ بخلاف افلاطون فكن على ذكره منه قوله اوامر البطرس الجسم الخ لكونه جزءا له وهو المفسر بالتفسير الذي
 ذكره واشتم قوله عند اصحاب المذهب الثلاثة الاول الخ اعني مذهب جمهور المتكلمين ومذهب النظام ومذهب المعتزلة
 قوله واحدة بالشخص الخ لا وحدة حقيقية بل معتدلة بالاجتماع قوله كثيرة بالانفصال الخ التباين للشيئية والسنة الكثيرة للحالة
 بسبب الانفصال وان كان هذا الانفصال خلقيا عند المتكلمين القائلين بتركيب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزأ وكذا اعتدلية
 بتركيب الجسم القائلين بالتركيب عن الاجسام الصغار السلبية واما النظام فلما لم يزم عليه التركيب من الاجزاء الغير المتناهيية التي
 لا تتجزأ فلهذا لم يزم الانفصال خلقيا عليه ايضا فلاحظ قوله على البطلان هذه الآثار الخ الثلاثة كما مر بمفصلة قوله اتفقوا على ان
 لا يقبل الخ التمسك اتفاق الحكماء على كون المادة واحدة بالشخص بمقدرة الوجود في الحالين المتصوره اصلان الصورة
 الجمعية التي هي الجسم على راسه الا شراطين بطلان وحدته الاتصالية بين الانفصال فقد بطلت الوحدة الشخصية بفسادها شخصيا
 لا شران قلت هذا ان كانت الوحدة الاتصالية ملازمة للوحدة الشخصية عنه وهو ثم فجزان بطلان الوحدة الاتصالية مع
 بقا الوحدة الشخصية كما هو ذلك لكون الجسم المتمتع عنه مثل البيوت في الابها م مع كونه واحدة بالشخص فكما ان البيوت
 عند المشائين لا يبطل وحدته الشخصية بالانفصال كذلك الصورة عند افلاطون فلا اشكال قوله واتفقوا ايضا الخ هذا
 انما يتم لو كان الاشرافيون قائلين بكون المقولات المتعددة عند المشائين اجساما لا سمعتها ولم تثبت ذلك اصلا بل
 انما هي من قبهم انكار ذلك ومع ذلك لا يمكن القول بكون الجسم خياليا على طرد المشائين لانهم يسمون الجسم مركب من
 البيوت والصورة الجسمية وبنوالات الافلاك متحدة وبيوتها الصادرة واحدة والصورة الجسمية طبيعة واحدة نوعية كما شتر
 وقد قالوا ان الجنس مأخوذ من المادة وهي اذا كانت متحدة مختلفة فمعنى اتحاد الجواهر الذي هو الجنس الواحد منها والالزام ان
 لا يكون الجسم حقيقة واحدة وان كان مأخوذا من بعض هذه البيوتات فمع لزوم التزج لما مرح يلزم عموم انفصال من الجنس
 مما لم يقله عاقل وفي الاشكال لا يمكن لهم الخلاص عنه على اصولهم اصلا كما لا يخفى قوله اما ان لا يتقدم الخ كما ذهب اليه شيخنا افلاطون
 قوله او يبعد من الخ كما هو مذهب ارسطو واتباعه فان الجواهر المتصل عندهم متحدة بالانفصال الباقى جوهر آخر ليس في نفسه متصلا و
 لا يتصل بل جعلوا هذا العدم دليلا على وجود جوهر آخر في الجسم قوله ابو عرض الخ كما هو مذهب شيخ الاشراف في التلويحات
 ثم ان هذا الاستدلال في مذهب الخلفاء لا يدل على ان اتحاد الجواهر المتعددة متفرع على الخلاف في كون الجسم

بسیطا و مرکبا من المیو له والصورة والطاهر ان الامر ليس كبل بينه هذا الخلف مساوقة الوحدة الاتصالية والكثرة التفاضلية
 للوحدة الشخصية والكثرة لك فمن قال بالمساوقة تكلم بالعدم الجوهري المشتمل على الانفعال ومن نقل بها حكمه بجائز في
 الحالين وسيظهر ك فيما بعد انشاء الله تعالى حقيقة الحال في موضع فانتظره منقشا وايضا قد نقل الحكم عن اقل من القول
 بحدوث متوهمين بالفصل من غير ان يبقى شئ فلا معنى لانتساب عدم انعدم حقيقة الجسم بالانفصال اليه اصلا لان
 يكون الحكم قاطعا على وجه الاحتمال والتجوز لا الجبرم والطاهر من ندبه هو عدم الانعدام بالمرة وهو المطابق لما يشتهر
 البديهة الغير المكذوبة فتأمل قوله وهذا وجود ما قيل في تقريره الخ انت تعلم ان هذا التعريف له دور التعريفات لان قوله هو
 بعينه وجوده لذلك الشئ الخ ما اذا اراد منه ان اراد ان وجوده بعينه وجود ذلك الشئ فلا تصدق على حلول شئ من الجواهر
 والاعراض في محالها ضرورة ان الجواهر المحال وجود متغاير لوجود محله ولك وجود العرض المحال متغاير لوجود محله ايضا لان
 قيام عرض واحد محليين متغايرين وان اراد ان يكون وجود واحد منهما منسوبا الى وجود الآخر ولا محالة لا يراد ان انتساب
 كان والا لكان المحلول حاله في علته لانتساب وجوده اليها بل انما يراد الانتساب الخاص الموجب لكون احدهما نقشا
 والآخر منقوشا في مرجع ال التعريف بالاختصاص الناعت ويرد عليه ما كان واردا عليه فلا تصح قوله حيث لا يراد عليه
 شئ مما يراد على غيره وعلم ان الوجود للغير هو الوجود الربطي وهو يطلق عنه هم على معنيين احدهما وجود مستقل قد لا يبر
 الانتساب الى الغير بان يكون نقشا له كوجود الاعراض والصورة المنسوبة الى محالها وثانيهما معنى الربط بين الطرفين غير
 مستقل في نفسه وقالوا ان المعنى الثاني لما يحتاج اليه فيما سوسه العمليات البسيطة من القضايا واما فيما فلا
 سائر المحمولات وجوداتها في انفسها هي وجوداتها محالها سواء الوجود فان وجوده في نفسه هو وجود موضوع فلا احتياج
 في الارتباط بموضوعه الى الربط زائد على ذاته ولما الهيئات المركبة فهي مشتملة على الوجودين وهذا هو الموجب لكونها
 مركبة والاولى بسيطة واخترع صاحب الافق السبين معنى ثالثا للوجود الربطي وهو ان الحكايات في الهيئات المركبة
 مشتملة عليه دون العمليات البسيطة وبين ذلك لعبارات مطبوعة كما هو دأبه وهذا المعنى له كما فصلناه في
 حواشينا على شرح الرسالة القطبية وشرحنا تلك التسمية ان شئت فقل جمع اليها وليس هذا موضع بيان قوله
 بعضها حالا في بعض الخ لكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى آخره قوله يقتض كثر من الصور عكسا
 الخ اما النقض على طوره فبالاطراف المتداخلة وحال الحال والحال في المجموع بالنسبة الى كل واحد من خبره فان
 كل واحد من هذه الامور ليست بحال في الآخر ولزم على هذا التقدير ان يكون حالا فلم يكن ما نعاله خول الغير فلا يكون
 مطرودا اصلا واما النقض على انعكاسه فالاعراض الحال في المجردات فانه لا يمكن هناك اتحاد الاشارة لانها فروع
 المادية فيخرج بعض افراد المحلول منه وهو المعنى لعدم الانعكاس الا ان يتم الاتحاد في الاشارة عن ان يكون
 تحقيقا او تقديرا او يراى من الاتحاد بان يكون بلا واسطة اصلا فيخرج حال الحال لان الاتحاد فيه بالواسطة وكذا يخرج

الحال في المجموع والاطراف المتداخلة ايضا والكل متكامل وتصفى في الحقيقة او تقدير الخ زيادة هذا القيد داخل حلول غرض المحرر
فانه وان امتنع الاتحاد والاشارة هناك حقيقة اول الصبح الاشارة الحسية اليها ولكن الاتحاد والتقدير بمعنى انه لا تعلق بالحس المحرر
تعلق باخرها فلا يحكم بانقضاء هذا القيد كونه باقية في نفس الخ اي جملة حلول الاطراف في محالها اما انقضاء السران فيما
لانقضاء الاتحاد في الاشارة فان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى اذى الطرف ضرورة تميز الحس منها تميزا بينا قوله في الخ
بالاطراف المتداخلة الخ فانه قد سري احد ههنا في الاخر مع اتحاد الاشارة مع انقضاء الحلول فيها في الحلول شي والتداخل شي آخر مع انقضاء
تفسير الحلول عليه فلم يكن مانعا دخول الغير في له تارة بمعنى وجود الاطراف الخ في هذا الشيء اما مع القول بالاتصال كما هو رأي شيخنا
المقتول ومن تبعه من المتأخرين او بقي الاتصال ايضا كما هو الظاهر من كلامه في نظاره شرح المواقف وعلى هذا التقدير يكون
به التعريف على ظهور التكملة من الانسب ذكره في هذا المقام وما قبل ان كانت ايضا ارض بما هو مبني اليه الشيء المقتول وبديل
عليه قوله ان المقدار اذا انقضى وانقطع بما هو يتبع الوهم سطحه مشتق من ليس هو شيئا حاصل في الجسم ليس شي فان رخصا والشبه
مهم والقول المذكور غاية ما يدل عليه ان الاطراف من الاسرار المتفرقة بانقضاء الخ واما في وجودها ارسال على الانقضاء
والحصول في الجسم كما لا يخفى فافهم قوله وتارة بتخصيص الحرف بالحلول السرياني الخ هذا التخصيص وان يدفع التخصيص
الاطراف ولكن لا يناسب ما ذكره المصنف في الالهييات في فصل العقود والبيان معنى الجوهري والعرض او الظاهر منه ان السران ما هو
في تعريف مطلق الحلول سواء كان حلول الجوهري في محله او العرض في موضوعه الا ان يكون هذا تعريفا آخر وما ذكره المصنف تعريفا آخر
ولكن لا يدفع منه قصور التعريف من كلا وجهه كما لا يخفى قوله وتارة بان الاشارة الى الطرف الخ وذلك بناء على عدم اشتراط الظاهر
في الاشارة الحسية مطلقا فلم لا بد منه في الاشارة الحسية بالذات واما بالعرض فلما في صورة الامتداد الخ وان يطبق النقطة التي
هي طرف هذا الامتداد الموهوم على نقطة من الخط المشار اليه وكذا في الامتداد السطح والجسم وان تتحقق الانطباق على الخط
والسطح بالذات ولكن ذلك لا يستوجب كون النقطة والخط والسطح مشارا اليها دون الخط والسطح والجسم نعم ان الاول يمكن
الانطباق عليها ايشار اليها بالذات والتوالي يكون مشارا اليها بالعرض فالاشارة واحد ينسب الى احدهما بالذات والا
بالعرض وهذا التدرج من الاتحاد وكيفية فلا يدرك قيل ان الاشارة ورع الانطباق فما كان الامتداد والاشارة منطبقا عليه
يكون مجسما دون ما لا يطبق عليه لان الانطباق انما يتلزم في الاشارة بالذات وهو لا ينافي كون ذي الطرف مشارا
بالعرض ايضا بنفس هذه الاشارة فافهم والتأمل قوله واكتفى الخ هذا الاكتفاء ان كان له دفع النقوض عن التعريف المذكور
فهو كما ترى وان كان له دفعها مطلقا ولو قيد بالتعريف الاول قد لا يدفع القصور عن هذا التعريف فادرك قوله وهذا اذا
كان المكان الخ المشار اليه هو النقص وجود المكان في التمكن وفيه ما هو الى ان هذا النقص انما يدرك اذا اراد اتحاد الاشارة
بالوجه المذكور واما اذا اراد به تعيين الشيء بالمحس بانه ههنا او هنالك فلما اراد اتحاد بين المكان والتمكن في الاشارة به هذا
املا ضرورة ان يشاهد التمكن غير نهاية المكان بل لا يشاهد المكان او لا مكان له من زعم انه جواب آخر سيجد له فقط وكذا

من توهم ان نقض لاطراف المتداخلة زعمان هياكله احد المقطعين المتداخلة من غير مبالاة الآخر فيما لا معنى له فانها
 اذا اتخذت بالحلول فهي احدى هياكله الاخيرة بلا شبهة والانتكار مكابرة قوله فان نقض واراد على اى تقدير الخ
 سولو اريد بالاشارة المحسنة ما ذكره في التفسير الشئ بالحس فان الاتحاد في الاشارة بالمعنيين متحقق على هذا التقدير لولا تميز العقل
 بين بعد الحال والحال اصلا لعدم تعلق الاشارة المحسنة بالسجد المجرد الذي هو المكان وانما يتعلق بالبعد المادي الذي
 للممكن فالحس انما تعين الممكن فقط دون المكان فكما ان الاشارة هناك واحدة بالمعنى الاول لك بالمعنى الثاني فيكون
 النقض واراد على اى معنى اخذت من المعنى الاول فقط كما كان ذلك على تقدير كون المكان سطحيا فاخذت قطعية
 وكن على البصيرة ولا يتبع الهوى قوله اللهم الان يقيم الخ هذه التوضيح مع انضمام بعض وجوه الاجوبة وان يدفع الاشكالات
 باسرها ولكن لكون عبارة التعريف اتيه عنه فانها والتمسجة على الاتحاد مطلقا لا على الاتحاد وعند العقل فقط لم ير نص الشارح
 الكلمة التعريف اليه ومذلك العقل لا يخلط في احكامه الا بمشاهدة الوهم فلا يمكن منه الحكم باتحاد الحال والحال اصلا بل هو
 غير بينهما قطعا فلا معنى لانتفاء التباين عند العقل في الاشارة ولعله وجه هذا التغير ايضا فلا تغفل قوله يخرج الجواب الخ
 وذلك لان العقل يميز بين المتداخلين في الاشارة بلا شبهة فلم يصدق ان الاشارة الى احدى هياكله الاشارة الى الاخرى فنتقض الطريقة
 فلا يصلح على شئ من افراد الخ اذ الجواب في الحالة وكذا الاعراض لا يحل على محالها بل على محالها اصلها والهيولى ذات صورة لانها صورة وكذا
 الجسم ذو سواد او اسود والاسود فيلزم ان لا يكون شئ منهما حالاني محله فينتفى الحلول راسا قوله فير عليه اختصاص الكواكب
 الخ فان هذا الاختصاص يصح حمل الكوكب على الفلك والمال على الصاحب والمكان على الجسم بالاشتقاق اما بواسطة
 دو بيان يقر فلك ذو كوكب او بواسطة المشتق منه بان يقال فلك كوكب اذ الصاحب ذو مال او متمول او الجسم ذو مكان
 او متمكن فيلزم ان يكون احدى هياكله الاخرى لم يقل به احد الا ان يراد من الاختصاص اختصاص لا يصح بالنظر اليه
 انفكاك احد اختصاصين عن الاخر وظاهره ان هذا المعنى لا يوجد في الصور المذكورة لجواز ان يوجد الكوكب بدون الفلك
 والمال بدون الصاحب والجسم بدون المكان كما في فلك الافلاك فانه جسم بلا مكان بخلاف السواد والبياض
 فانها لا يوجدان بدون الجسم اصلا وكذا الصورة بدون الهيولى فلا امتصاص اصلا ولعله هذا المعنى ما قال لمحقق الدواني
 في حاشية القديمة على الشرح الجدي للتجريد من ان المراد ان يكون المختص هو السبب القريب لانصاف الاخر
 بان يكون وصفا له كالسواد للجسم فانه سبب قريب يكون الجسم اسود لكونه بذاته وصفا له بخلاف المال فانه ليس صفة له
 بالذات وانما هي الاضافة التي له الى المال اعني التملك والمال سبب لتلك الاضافة وهي الوصف بالتحقيقة وهذا
 الاختصاص لا يتحقق الا فيما له اختصاص حصول في الاخر على وجه الشيوع وتبعية خاصة به بان لا يوجد بدون اصله
 كلامه فحده وتطبيقه على ما ذكرناه تجده عونا له بل عينا في المال فانهم قوله ما يفرق بين الاشتقاق الجعلي الخ حاصل
 هذا الفرق ان الاشتقاق على تعين اصله ثبت من اصل اللفظ وجعل لم يثبت منه وانما يتحقق من بعد وهو المختبر في صحة العمل

في المحلول هو الاشتقاق الحقيقي لا المحقق في الكوكب والمال وغيره هو المحل الاصل فلا يشبه حقيقة تحقق المحلول
محل تامل الخ وجه التامل انما لان الفرق بيان احد الاشتقاقين حيث دون الآخر هو في معرض الخاضع لها يشبه ذلك ونشيت ان
المراد لم يقبلوا ذلك ولم يتحقق هذا ليدل على ان هذا اقتباس الخواص من مجازي المعرفة والعادات وهو بعيد عن التحقيق الملائم
ان الاشتقاق المحقق لا يكون حكايته عن قيام الصفة في الواقع كما ان الاشتقاق الاصيل يدل عليه فعمل ان المقرب في المحل
هو الثاني دون الاول ليس هذا اقتباس الحقيقة من اللغة بل منقولة المحلول باختلاف المستند فيه تامل قتال فيه قوله
اقول صلي هذا ليزم الخ انما يلزم ذلك لو لم يصدق مشتق السواد على الجسم وهو كهيئة فان السواد لما قام بالجسم ولم يوجد
وصح محل مشتقة عليه والاسود حاك عن صحة هذا المحل فمقدار السواد علاقة دائمة له على الجسم بالاشتقاق بخلاف المكان
والمال فلان هذه العلاقة فيها منتفية كما مرت اليه الاشارة قوله ثم لا خاضع الخ هذا ما خذ من كلام المحقق الدواني في الحاشية
حيث قال بعد الجواب الذي ذكرناه والحاصل ان تصور الاختصاص الذي للنجف بالنسبة الى النجف يدرى الوجه يمتاز
عن غيره وذلك كفي في المقصود فان العقل يجد للاوصاف اختصاصا بموصوفاتها لا يشتركها فيها غير ما يفرق بالبداهة بين ذلك
الاختصاص والاشياء الاخرى من الاختصاصات انتهى كلامه والفرق منه دفع محل مقدرة تقريره ان الاختصاص الذي اذعنتم له
يوجد بين السواد والجسم لا يوجد بين المال والصاحب والكوكب والفلك ما لم يعلم حقيقة لم يكن الفرق بين الاختصاصين والمحكم
بان احدهما محلول دون الآخر وحاصل السمع ان الفرق بين الاختصاصين يدرى عند العقل لاختلافهما عدم وجود
احد المختصين بدون الآخر في احدهما دون الآخر وهذا القدر كاف في توجيه التعريف نعم ان جهة لم يعرف بعد وهو لا يضر
فيما نحن بعبده من تفصيل مصروف جامع مانع هذا قوله وقد عرف المحلول تبليغات آخر الخ كالتفسير فهم له بالكون في الآخر
الكبر منه ولا يصح انتقاله منه قوله ليس شي منها فاليا عن الخ كما يظهر بالرجوع الى زبر المتأخرين والتعريف المحس
بأنه بعض الافعال من الاساتذة في هذا المقام وهو انه عبارة عن علاقة التبعية بين الشئيين في الوجود والاشارة الحسية
بالذات من احد الطرفين تحققتا او تقديرهما فخرج بتعيين الوجود واسوسه المعطولات وتعيين التبعية في الاشارة الحسية
المعطولات الغير المتحدة في الاشارة الحسية مع العقل والمتحدة الغير التابعة لها كالحركة القائمة بالجسم الباعثة للحركة فيه
وقوله بالذات خرج حال الحال كانه ان بالنسبة الى الفلك والسيرة بالنسبة الى الجسم وقوله من احد الطرفين
محلول الصورة في الهيولى والحركة في الجسم وقوله تحققتا او تقديرهما استعمل حلول اعراض المجزئات فيها فلا يتحقق
تعريف المحلول تروا على اصلا ولكن تحقيق جهة هذه التبعية غير البتة والاباس به لان الفرض تفصيل المعطولات الجامعة
فقط لا معرفته الحقيقة فانه عسير على البشر وانما هو شان خالق القوس والتقدير فمقدرة قوله الى كسر من القطع الخ والفرق
بينهما ظاهر الاول بالقبول غير نافذة والثاني بالنافذة فاصلة للاجزاء بعضها عن بعض فمما مشتركة كان منه يقتل الاجزاء
وليفرقان بقوله الآلة وعدمه ولا يكونا ان الاخيرين يعني ان الخارج من الاقسام الى الفصل لا يكون الامتصاصا وان لم يفت

لا يفت

حاد لا يتجاوز قوله وهو بديهية جزئية الخ اعلم ان القسمية الوهيمية والحقليية بعد اشتراكهما في احداث الكثرة والوهمية في المفهوم يتقاربان
 لوجودين اما اولاهما لان الاقسام الحاصلة بالوهمية تقع في الانبساط المعين من الطول والعرض والواقع عندها في جهة لا يمكن ان يقع في جهة
 اخرى وفي الحقليية الاقسام الحاصلة منها اقسام مطلقة حاصلة لان تقع في اى جهة كانت من الطول والعرض والعرض ومن ثم كانت الاقسام
 الحاصلة من الوهمية خيرية ومن الحقليية كثرية والسفر في ذلك ان الوهم يكون قوة عيانية لا يدرك الا بالاشخصيا بخلاف العقل فله يدرك الكليات
 واما ثانيا فلان الوهمي يقع في الاقسام دون العقل اما الاول فله وجهين احدهما ان الوهم انما يدرك ما يتعلق بالحس به فالاجزاء
 التي بلغت في الصغر غائية لا يتعلق بها الوهم فلا يتقوس على قسمته الخمس اليها وثانيهما انه لا يقدر على ادراك الامور الغير التناسلية
 كما ينبغي من ان القوة العيانية لا تقوس على اعمال غير متناهية واليها الوهم لا يدرك الامور محسوسة وهي متناهية بخلاف
 وقوف القسمية الوهيمية بالبدئية والاشياء في فلان العقل يتعلق بالكليات كما تقر في موضعه وسيجي فيها بعد في المتن والشرح
 ايضا والاجزاء الكلية في الجسم مشتملة على الامور الصغرى والكمية التناسلية وهي المتناهية فيكون مدركا تراها لا تقف في القسمية اصلا فان قلت
 ادراك العقل للاقسام الغير التناسلية مفصلة بالفعل بحال واما ملاحظة الجمل وان امكن ولكن ليس هذا احداث الكثرة في المقسوم
 فلكم تقسيم اصلا قلت ان الاقسام الحاصلة في الحقليية لما كانت كلية ينطبق على كل معين منهما في اى جهة كان كما عرفت فالعقل
 يدرك جميع الاجزاء ضمن هذه الكليات دفعة اجمالية وان لم يقدر على اقرارها بهذا القدر من الملاحظة اجمالية للاجزاء الخ القسمية
 الحقليية لان الاقرار والامتنان انما يجب في الكلية لا الوهمية والحقليية ولا يلزم خلوه الكثرة عن الواحد لانها لما كانت اجمالية يوجب
 الواحد فيها كعدم العقل وان لم يوجد في الخارج متقدرا امين او اليه اشار الشيخ بقوله سيتوجب جملة الاجزاء الممكنة الخ ومنها اعتراض
 بكونها الحاكمة احدهما ان الوهم انما يدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات واجزاء الجسم لمسييت كك فليكون الوهم مدركا لها
 كما سما اليها وثانيهما انا وان سلمنا ادراك الوهم ولكن القاسم في التخيلية لا الوهم واجب عنهما بان القاسم في القوة التخيلية و
 لكن القوة الوهيمية اذ هي سلطانها ويدركها نسبته هذه القسمية اليها وذلك وان لم يستوجب الانتساب اليه ولكن يصح القسمية ثم
 ان بعض عبارات الشيخ يدل على ان القسمية الوهيمية لا تقف والفرق الذي ذكرناه يدل على خلافة العقل المراد من الوهمية في
 تلك العبارات هي الفرعية فان الشيخ لا يفرق بينهما في الاطلاق وانما الفرق في مقام تقرير الاقسام وتجديدها فافهم قوله
 كما قارين الخ فيه فخص على فرق بين العنصرين القارين السارين كما في التلقية وغير السارين الغير القارين كالمماسه والمحاو
 بان الاول منهما داخل في الكلمة الخارجى دون الثاني من غير فارق اذا لعقل كما يحكم بمغايرة الاسود للابيض كك يحكم بمغايرة المسو
 وغير المسوس والمحاوى والمحاوى فلو كان للاختلاف في الاول موجبا للانفكاك في الخارج فلذلك في الثاني ايضا اخله اخذ ذلك مما
 وجد في بعض نسخ الاشارات من الكفاء على الاختلاف بعشرين قارين فقط كما في التلقية ولم يدرك ان الشيخ في مقام الطال
 ذهب ويمر بالمسح على الاختلاف بعشرين قارين وغير قارين في اعداد القسمية الفرعية على السواء قوله بعضهم الحق بمسحها بالفرق
 الاول الخ اعني القسمية الانشكاكية وذلك لما انما وجد في السواد والمحاو والمماسه والبياض وعدم المحاو والمماسه

متغایرة و تسمى انه قد حدث بذكر الفكاك في الخارج قوله و بعضهم بان الثاني الخ لما لم يجد التمايز بينهما لا بحسب اختلاف
 العرضين لا بحسب نفس ذات الجسمية اولاً الانفصال فيه اصلاً و الحاصل ان في الاختلاف بالعرضين لما وحسب الامتياز
 بين الاجزاء انظر الى بدين العرضين و الاتصال بالنظر الى نفس ذات الجسم فمن نظر الى جهة التميز اخرج هذه
 القسمة في القسمة الفلكية الموجبة للاجزاء التمايزة و من نظر الى عدم الانفكاك في الجسم اخرجها في القسمة الكونية
 و الحقيقة اللتين لا فاك للاجزاء فيهما و انما التميز و التفرق في الوهم و يلما حطه العقل و السر في ذلك هو كون هذه
 القسمة ذات جتين متعلق بواحدة منهما بالانفكاكية و بالآخرى بالوهمية قوله و الحق ان اختلاف العرضين
 الخ فان قلت ان ما حل فيه احد العرضين غير ما حل فيه بالآخر في الخارج و الا يلزم ان يحل الموجود في
 المعلوم و هو محال و اذا يميزا في الخارج يلزم ان يدخل هذه القسمة في الانفكاكية لا ان يكون قسمها خلت
 محلاً للعرضين و ان يميزا بالنظر الى العرضين المذكورين و لكن لم يميزا بالنظر الى ذات الجسم اصلاً فالحل الحقيقي
 هو ان الجسم متصل فليسكن باعتبارين فلول السواد فيه باعتبار توهم جزئيين و البياض باعتبار توهم جزئيين آخر تمايز بينهما بحسب الوهم فقط
 في الخارج حتى يلزم درجتها في الانفكاك قوله لم يلزم حكم العقل الخ لا يقد ان هذه الاجزاء لما وقعت في
 لتقسما بالخارجية بسبب قيام الاعراض المختلفة بها فلا بد من ان يوجد في الخارج متوفرة ممتازة لما تقرر
 في موضعه انه لا بد من وجود الموضوع في القضايا الخارجية في طرف الخارج فتدخل في الفلكية
 لاننا نقول ان القضية الخارجية لا بد فيها من وجود الموضوع في الخارج ما بنفسه او منشاؤه و فيما نحن فيه
 منشأه امتزاج هذه الاجزاء و هو نفس الجسم و اما في علمه و حيد فيه منقطة منقصة
 اصلاً فالتمايز في الخارج بسبب لحوق الاعراض يخرج هذه القسمة عن الوهمية القاطنة لهذا النوع من الامتياز و عدم ال
 في الجسم بهذا الاختلاف يخرجها عن القسمة الفلكية في نحو آخر من القسمة ماعد الثلاثة المذكورة و قد توهم من كلام الشيخ في الشفا
 انها مستندة في القسمة العرضية العقلية لاستلزام الانفصال بحسب فرض العقل لاني الخارج حيث قال و من الذي بالغير
 اختصاص العرض ببعض دون بعض حتى اذا زال ذلك العرض زال ذلك التحصيل مثل جسم يتبعض لأكلة او سخن لأكلة فيعرض
 لا البياض جزاء ازال ذلك البياض زال فلهذا انتهى و هذا فاسد لان عرض الشيخ هنا انما هو بيان ان الاختلاف بالاعراض
 لا يوجب الفكاك في الخارج حتى يندرج في الفكاك بل تمايز الاجزاء فيه انما هو بحسب فرض العقل باعتبار عرضها و بهذا الاعتبار
 يمكن اندر اجهتي الفرضي و اما في الواقع فلا يندرج تحتها ايضا فان التميز في الفرض العقل بحسب العقل فقط من غير اعتبار
 سبب خارج و في هذه باعتبار هذا السبب و هو وجود عرضين مختلفين و حلولهما في الجسم و لذلك جعلها في اعداد العرضية لانها
 من العرضية حقيقة كيف فانه قد جعل القسمة باختلاف عرضين مقابلها في كتيبة فكيف تدرج فيها قال في الاشارات
 و وقوع الانفصال اما الفكاك و قطع و اما باختلاف عرضين قارين فيه كما في التمايزة و اما توهم و فرض ان المنع الفكاك بسبب

وقال في موضع من طبعيات الشفا والقسم لا يتغير في الاتصال بالعرض تميز كل واحد من جزاء عرض صفات كالبياض وعرض غير صفات كالحرارة
واللوانة وما بالتوهم والفرق في اعداد القسمة بالاعراض فيما المنطوق والوهمية والفرسية فكيف بعد ما من القرصية نعم انما في اعداد القرصية
البنية في ان تميز الاقسام فيها بالعرض كما ان في القرصية لك الان العرض في الاول وجهه بالاكيفية في الثاني بل بسبب العرض
العرضين فمما سوا سميان في اتقاء الانفكاك في الخارج ويفترقان بحصول التميز في احد سميان
لولا العرض وفي الاخرى بحسب العرض نقطه وايضا فان الاقسام القرصية في الاول هي شخصية كالعرضين بخلاف الثانية
فانها كلية صالحة لان يصدق على كل ما يفرض في تمامه الجاهات فلا تعقل فانه قد يزل فيه الاقسام فله بعد عرض التقدير
لما ان ضرورة ان الجسم لم يتغير لم يوجد اصلا وطاهر ان عروض القسم لا بعد وجوده فله بعد مقداره اللان في وجوده وايضا لان
الاستعدادات المستمرة في سجد الجسم لم يتغير فيها التقدير والساحة اصلا فالبا لم يوجد في ذاتها الا يكون في ذاتها صالحة لان شخصيات بالكلية
الجزئية العادية والمحدودة والمشاركة والمساوية وانما العرض لئلا ذلك بعد عرض المقدار والقسم المقدارية لا توجد بدون
الامور فلا يتحقق بدون عروض المقدار المستوحسب بالصفات الجسم بالادوات المذكورة وهو المظهر قوله وهي التي تليها
ويجتمع معها الخ اقلت ان استعداد الهيولى للانفصال وان كان مصلحا للتحقق القسمة الفكتية ولكن لا يلزم منه كون الهيولى
منصفة بالقسمة الفكتية دون الجسم كيف فان الانفصال عبارة عن تفرق الاجزاء وهو لا يتصور الا في الجسم قلت تفرق الاجزاء
لما لم يوجد بدون الغد ام هوية وحدوث هويتين اخرين من كتم العدم فالجسم لا يجمع مع الانفصال اصلا فلا يكون قابلا لاذ
القابل بحسب اجتماعه مع المقبول وانما يتبين معه الهيولى في القابلة لذات دون الجسم بقوله سواء كان البطلان من الجسم
لقسمة الخ لا يقيم ان من ذهب الى كون حادثة نفس الجسم ذاتها قابل للانفكاك جعل الجسم عين المقدار فلا يصح على رايهم القول بانه
ليس للمقدار التعليسي تميز لان القول انه ان اراد به جعل الجسم نفس المقدار التعليمي فهو طاهر البطلان اذ الجسم عند هم هو الجوهري
وان اراد به جعل نفس المقدار المتصل في ذاته الذي هو الجوهري المتمد وسلم ولكن عدم كون المقدار التعليمي العارض
شبهه بالقسمة الفكتية ظاهر فانه نفسى عند الانفصال التعيين المقدار في الكمي وان لم يكن نفس المقدار الجوهري فاهم
قوله والوهمية الجزئية الخ وذلك لما عرفت ان الاقسام الحاصلة في الوهمية متعينة التقدير والساحة والجاهات وذلك
بدون عروض الكمية بل عروض هذا الانقسام للكم بالذات والتكم بواسطة بقوله مع قطع النظر عن مراتب تعيينات المقدار
الخ القليبي هذا يخالف للضرورة فانها شاهدة على ان المتصف بالقسمة القرصية هي الجوهري الجسمي المتكتم كميته مطلقا لا فقط
قلت قد علمت ان الاقسام الحاصلة في القرصية العقلية وان كانت شخصية باعتبار كونها اقسام الجسم شخصي متقدرة
مخصوص لكنها سمة التقدير والجاهات ولذلك صح صدق واحد منها على الاخر فصارت كلية واذا لم يكن تعيين المقدار
مستبعدا فيها هي انما يفرض في الجسم نفس ذات المقدارية لا بعروض الكمية فالمقدار المطلق لما كان من عوارض الجسم المطلق
لم يكن عروضه له اتعا لانتفاء الجسم بها اذا لاها في المقدار لما لم يمنع عن هذه القسمة فيما المانع في عروض هذه القسمة

حاشية على
نفس المقادير المحسوسة في المقادير العقلية والذات بل هذا الذي يتناول في هذا المقام فانه من غير اللاحق قولهم هو اذ كان وجوده هو
التي هي اشارة الى ان تقدم الموصوف على الصفات بالذات ضرورة واما التقدم بالزمان فقد يكون قد لا يكون ان كان ذلك بالنظر الى نفس الصفات
صفته والموصوف موصوفوا بالانظر الى نفس ذات الصفات مع قطع النظر عن ان يكون صفته فلا يلزم تقدم الموصوف عليه لانه قد يكون هي صفته
عليه ثم لا يلزم تقدم الموصوف على الصفات مطلقا بل صفته قد تقدم عليه كالامكان مثلا كما تقر في موضع فلا تعقل قوله وهو عبارة عن
امكان ان تصاف شي بصفة اخرى اشارة الى ان ههنا ثلثة امور احدها ان الصفات متعد ومتة عن الموصوفات لانهما وانما يكون الموصوفات صالحا لها
ثالثها حاله موجودة في الموصوفات متحدة بالذات كون المعنى الصفته حاصلا في سبب هذه الحالة فالقول بان ان يكون عبارة عن اللاحق
كما يدل عليه قول الشارح والتقابل بينهما قابل للعدم والمملكة الخ ولكن ليس هذا لعدم سلبا لخصايل سلبا للصفة نحن محل صالح
لها كما هو شأن اللاحق في هذا التقابل وهو يتبين في ما قال الشيخ في النجاة محين لحدود المبادئ حيث قال واما لعدم فهمه ليس
بذات موجودة على الاطلاق ولا معدومته على الاطلاق بل هو ارتقاء الذات الموجودة بالقوة وليس اي عدم الفهم بهذا
بل لعدم المقارن بقوة كونه اي الامكان كونه انتهى وذلك لانه صريح في ان القوة تنفي مقارن للعدم انفس لعدم ولما ان
يكون عبارة عن نفس مصلوح المحل لتلك الصفته المعدومته جنة بالفعل وهو المطابق لكلام النجاة محينه لا يكون التقابل بينهما
تقابل لعدم والمملكة لكون القوة على هذا التقدير ايضا امر وجوديا ولا التضايف لعدم توقفه على احد منهما على الآخر كذا اذا كان
عبارة عن الحالة الموجودة بتقدير التضايف ايضا ولكن اثبات حاله موجودة في غاية الاشكال بل الظاهر ان الانفعال نسبة اسرع
صرفة لا اصل لها في الخارج واذن فالنحو ان القيد عبارة عن مصلوح المحل للصفة مع فقد انها فيكون متاخرة عنه بالزمان او
هذا معنى بسيط اسرع كالامكان الذاتي وغيره من السلوب فيما معنى عدة من الكيفيات الاسرع دون هذا الاستعداد والقبول
فانهم قوله وان عرض لهما تقابل التضايف باعتبار النجاة اي باعتبار كون هذه القوة علته معدومة لغير الصفته فانما يتحقق تعليقها
فيكون استعدادها بين استعداد المستعد بما بها لك يلزم في التصور مع كونها وجوديين وهو المعنى من التضايف هذا قولهم
وهنا مشهور في النجاة بناء على ما تقر عندهم ان التقابل مفهومات بين المبادئ حقيقة وبين مفهومات المشتقات بل
بواسطة المبادئ الا ان مشهور فسمي مشهورا بهذا الوجه قوله وللامكان الذاتي نوع مشابهة بالقوة الخ لما فرغ من بيان
معنى القول بان ان يفي على ان طلاق لفظ القول عليها باي وجه لا اشتراك والحقيقة والمجاز والاستعداد فقولهم في الثاني واختار الثالث
وتوضيح ما ذكره في وجه الشبهة ان الممكن اذا نظر الى ذاته يوجد كل من الوجود والعدم سلوبا عنه لما تقر من زيادة الوجودات
على الممكنات فلا يكون في مرتبة الذات شي منها وانما يعرضان لها بعد الذات فيكون فقدان الوجود في مرتبة الذات ووجوب
بعد ياتي الامكان الذاتي وكذا في الامكان الاستعدادية ايضا يكون فقدان الصفته في مرتبة ذات الموصوف ووجوبها
بعد ياتي زمان متأخر عنها فحصل في كل منهما مناسبة باعتبار تدارد فقدان الوجودان بالنظر الى الذات وهذه المناسبة
المصححة لاطلاق القول والامكان بالمعنى الاول فيكون ذلك من جنس الاستعداد التي يقبى العلاقة التفسيرية فيها لا من

الحقيقة والحجاز المرسل لا تتقاربا سبب العلاقة المقبولة في هذا المجاز فيما نحن فيه ولا من قبيل الاشتراك كما ذهب قولهم لكن كل واحد
من مفهومي القوة والامكان الخ فيه إشارة الى انه وان وجد للمشابهة بين مفهومي القوة والامكان لا يقتضيهما ان الوجود في مرتبة وجودية
في مرتبة اخرى متاخرة عنهما والاقتراف باعتبار كون الزمان فاصلا بين هذا الوجودان والافتقار في القوة بالمعنى الثاني للقبته و
المعنى الاول فانه قد لا يكون التقدير متقدما على الوجودان بل ان الذات فقط لكن كل واحد من هذين المفهومين مع الصعاب
التي بارز في الحقيقة احتمالات المجتئين في ذات القابل فلا يمكن جمع الامكان والفعلية في شيء واحد من جهة واحدة بل يكون ذلك
من جهتين مختلفتين سواء كانتا باعتبار تحليل الزمن او بحسب الانقسام في الخارج واذن فحامل الامكان باي معنى اخذ غير
حامل الفعل المقابل له وهو التقدير بما نحن بصدده قوله ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك الخ نعم على هذا الاشتراك الشخ
في الشفا حيث قال واما المتصل فانه لفظ مشترك يقال على معان ثلاثة اثنان يقام للمشي بالقياس الى غيره وواحد يقام للمشي في
نفسه لا بالقياس الى غيره انتهى والمحاكم ايضا حيث قال في المحاكمات والاتصال ايضا القام بالاشتراك على غير اضافي واضافي
واقفاه الشفا في ذلك وفيه تفرص على التحقيق الطوسي حيث زعم في شرح الاشادات ان اسم الاتصال كان بحسب الملاحظة
بالقياس الى الغير متصل بحسب الاصطلاح الى الاول وان اطلاق الاتصال بالمعنى الاول على الجسم التعليمي والصورة الجسمية
بحسب زيان هذه الاطلاقات كلها حقيقة لا مجاز في شيء منها اصلا كما ينطق به كلام الشيخ وهذا التعريف مأخوذ من كلام المحاكمات
قوله اما ما هو صفة حقيقة الخ له حاصله المشي في نفسه لا بالقياس الى امر آخر قوله واحد بهم كون الشيء في حد ذاته الخ هذا
وقع من التعليل للمحاكم والطاهر انه على سبيل السachte والرد هيئة صالحة للشي لان يفرض فيها الامتدادات الثلاث وهو يتم في
حد ذاتها ومرتبة حقيقة قوله وهذا المعنى فصل للجوهر وثابت للجسم في حد نفسه الخ قيل فيه ايضا تفرص على التحقيق حيث اورد كلاما
تبيانا ومنه ان اطلاق الاتصال بهذا المعنى على الصورة باعتبار استلزامها الجسم التعليمي وقال والمتصل بهذا المعنى يطلق على
فصل الكم وعلى الصورة الجسمية المستلزمة للجسم التعليمي انتهى وحقبة المحاكم قوله والمتصل بهذا المعنى يطلق على ثلاثة امور
احدا فصل الكم لفصله عن الكم المنفصل الذي هو الحد وثانيهما الصورة الجسمية وانما يطلق المتصل عليها لانها
مستلزمة للجسم التعليمي المتصل فسميت بهاتين الملتزمين باسم اللزوم وثالثها الجسم وانما يطلق عليه المتصل لانه لما اطلق
الاتصال على الصورة الجسمية والمتصل والاتصال وكان الصورة ذات الجسم التعليمي اطلق الاتصال على الجسم التعليمي
فالطلق الاتصال على الصورة ايضا اطلاق اسم اللزوم على اللزوم ولما اطلق الاتصال على الجسم التعليمي وعلى الصورة اطلق
المتصل على الجسم لانه ذات الاتصال انتهى فقصده الشفا بقوله هذا التعريف عليهما بان الاطلاق على كل واحد من هذه الامور الثلاثة
وعلى الصورة الجسمية حقيقة لان اطلاقه على البعض بالمجاز ولا يخفى عليك ان هذا التعريف انما يصح لو كان التحقيق والمحاكم
قائلين بهذا المعنى من الاتصال وكونه عارضا للجسم التعليمي بالذات والصورة والجسم بالعرض كما قولهم هذا القابل و
ان ان لم يكونا مفسرين للاتصال بهذا المعنى اصلا بل انما يذكران من غير الاضافي الا المعنى الثاني ثم يكتمان عليه بانه

من فصول الحكم اذ اعراضه الاولية ولما سواها اذ اسطية كما هو الظاهر من شرح الاشارات والحكايات فلا ساس لذلك بل لا وجه
للتعويض لان المعنى الثاني اذ هو اعتبار فرض جزئيين ون آخرهما يعرض للجسم التعليمي اولاً وبالذات وللصورة والجسم بواسطة المعنى
للتعويض واذن فرض التحقيق الامر وبما ان هذا المعنى الاول من غير الاضافي من حصول الجوهر ودواخل الجسم بان الجسم في
مرتبة نفس ذاته مصداقاً لحمل المتصل والتمتع عليه مع قطع النظر عن العوارض وقد علم عليه الشيخ في فصل الواحد هو وجوده في الدنيا
النجات حيث قال والنظر الى الجسم بما هو جسم لانه بحيث يصح ان يعرض فيه البعاد ثلثة كل واحد منها قائم على الآخر ولا يمكن ان
يكون فوق ثلثة فالتدبر يفرض فيه اولاً هو الطول والقائم عليه هو العرض والقائم عليهما في الحد المشترك هو العمق وليس يمكن
غيره فالجسم من حيث هو كذا هو جسم وهذا المعنى منه هو صورته الجسمية واما الابداء والحدودة التي يقع فيها فليست صورة له بل هي
من باب الحكم وهي الواضحة لا مقومات وله صورة جسمانية لا يزول عنه وله مع ذلك البعاد يتحد بهما نهاياته وشكله ولكن لا
ان يثبت شي منها بل مع كل تشكيل يتحد عليه بطل كل بعد متحد كان فيه وكل مقدار ممتد مفروض كان فيه فاذا هذا غير الاول
لكنه ربما اتفق في بعض الاجسام ان يكون هذه الابداء المتحدية لازمة لا يفارق ثم قال والمعنى الاول هو الصورة الجسمية وهو
موضوع لصناعة الطبيعيين او داخل في موضوعها والمعنى الثاني هو الجسم الذي من بقوله الحكم وهو موضوع لشناعة النحائيين
او داخل في موضوعها وهو عارض للجوهر الجسماني انتهى كلامه وهو ما دل كما يدل على ان الصورة الجسمية بنفس ذاتها مصداق للجسم
الابداء والثلثة على الاطلاق اي من غير محدودين مساحي وهي ان النفس الجسم او داخله فيه على اختلاف قولي الاشرافيين والاشراقيين
وعلى التقديرين يكون في مرتبة حقيقتية الجسم فاطلاق الاتصال عليها بنفس ذاتها لا باعتبار عرض المقدار التعليمي لها فان هذا
الامتداد والاتصال لعارض متعين مساحي خارج عن حقيقة الجسم عارض للصورة الامتدادية متأخرين مرتبة ذاته المتصلة في نفسها
كذلك يدل على تأخره ان اطلاق المتصل والاتصال عليها على السواء بالاشتراك اللفظي وان ثابتهما عارض للاول وهو
معرض محل له فثما متغايران بالذات واذا كان الاتصال ذاتياً للصورة الجسمية صح ان يقيم انه متصل واتصال بمعنى ان
مصداقهما هو نفس ذاتها من غير ان ينضم امر اليها وهذا كما يقدر في الواجب تعالى انه نفس وجوده وموجوديته في الحظ
طول وطول والاروان مصداق حمل المبدء المشتق بهما واحد هو نفس الذات الاحدية والجوهر الامتدادية من غير حتماً
الى قيام مبدء خارج عنها واليه اشار الشافعية بقوله اذ هو في تلك المرتبة مصداق لحمل المتصل ثم قرع عليه قوله فالتصالة وانه
الخ والمعنى ان مصداق حمل المتصل لما كان نفس ذات الجوهر الممتد في الجهات كان اتصاله وامتداده هو نفس متصلية
وامتداده لا منشأ للجسم كما في العوارض اللاحقة هذا قوله كلام الشيخ في فصل من فصول السميات الشفاعة الخ كما ان هذا الكلام من
الشيخ دليل عليه لك كلامه الذي نقلناه من النجات ان النفس على ذلك بل هذا اصرح من كلام الشيخ في الشفاء وتما
كلام الشيخ في هذا الفصل واما الجسم بالمعنى الآخر الداخل في مقوله الجوهر فقد فرغنا منه وهذا المقدار قد بان انه في مادة ذاته
ونقيض والجوهر باق فهو عرض لا محالة ولكنه من الاعراض التي تتعلق بالمادة وهي من المادة لان هذا المقدار لا يفارق الباقي

الابا بوجهم ولا يفارق الصورة التي للمادة لانه مقدار الشيء الذي يقبل الجا كما كذا ونه لا يمكن ان يكون بلا ان الشيء كما ان الزمان لا يكون
 الابا متصل الذي هو المسافة وهذا المقدار هو كون المتصل بحيث يسبح بكذا كذا مرة او لا يتسبح المسح ان توهم غير متناه توهم هذا
 يخالف كون الشيء بحيث يقبل فرض الابداء المذكورة قال ذلك لا تخيل في جسم جسم واما انه يسبح بكذا كذا مرة فقد تخيلت فيه
 جسم جسم فهذا المعنى هو كية الجسم وذلك صورة وهذا كية لا يفارق تلك الصورة في الوهم التنبه لكن هي والصورة يفارق
 المادة في الوهم انتهى كلامه وهذا صريح في ان الاتصال العرضي من لواحق الاتصال الجوهرية والاتصال يطلق عليهما
 بالاشتراك وبهما متغايران لكون احدهما عرضا والاخر جوهر هذا الكلام كما يصلح استنباطا لما ادعى في هذا المقام على ان
 المتصل على الصورة الجمعية بالذات والحقيقة كيد على مغايرة المعنيين بحسب الحقيقة ايضا ويطلب يا سح في كلامك
 من اتحادهما بالذات واما التغاير بالاعتبار فلا تنقل قوله فيكون نوعا من الكم الخ لان الانقسام بهذا المعنى انما يفرض
 الكم بالذات ولما سواه بواسطة العرض قوله لا يقد لو كان الجسم الخ حاصله ان اوجهم من كون الاتصال بالمعنى المذكور
 اذ انما الجسم واما انما في حد ذاته يقتضي ان يكون الجسم نفسه مع قطع النظر عن العرض له من الامتداد المساحي صالحا لان
 فيه شيء دون شيء واما انما اشانه فهو من مقولة الكم فيلزم ان يكون الجسم في حد ذاته نوعا من الكم فيكون عرضا لا جوهر
 ما تقر في ذلك الحكماء قوله لا نقول لاننا نعلم ان جوهر امتداد الجسم الخ توضيحه ان الجسم وان كان في حد ذاته صالحا فيفرض
 اشانه له حقيقة ولكن لا يلزم منه ان يكون هو قابلا للانقسام الى الاجزاء المقدارية بنفس ذاته ايضا واما يلزم ذلك لو كان
 بين فرض الابداء في حد ذاته وقبول الانقسام كذا من مسافة وهو ممنوع كيف فان الجسم وان كان متعين الذات لكنه
 المقدار والاعتباط واما يلزم هذا الابهام عنه بعد عرض الجسم التعليمي الذي يصلح في حد ذاته للتقدير والاعتباط في الجهات
 وهو المقدار حقيقة فيعرض الجسم للانقسام الى اجزاء متعينة الذات والمقدار والجهة بواسطة هذا المقدار العرضي لانفس ذاته فيفرض
 ان كونه متناه في ذاته متعين على فرض الابداء المبهمة فيه واما فرض الاجزاء المعينة فلا وذا كمثل الجسم بالنظر الى ما يفرضه من السواد
 والبياض وغيرهما من الاعراض فانه بنفس ذاته ليس اسود ولا ابيض ثم يعرض السواد ليعبر عن اسود وغيره والبياض ليعبر
 عن ابيض في نفسه تعين مقداره لم يعرض بواسطة عرض الكم له فالذات يكون فرض شيء دون شيء من عوارضه الاولى هو الجسم
 التعليمي والذات يعرضه فرض الابداء الثلاثة مطلقا هو الجوهر الجسمي فخلا القسمتين متغايران بالذات والاشتباه انما يقع بعد
 دراك الحقيقة وتغيرها فمن زعم ان الممتد اعتبارين احدهما مطلق الامتداد وهذا الاعتبار ليس بحلي ولا تجري لافاق
 المساحة ولا يوجد الا في العقل وتاثيرهما انه موجود متعين وهذا الاعتبار يصلح لان يفرض فيه شيء دون شيء وهذا الاعتبار الثاني
 من افراد الاعتبار الاول لاس من عوارضه كما زعمت فكم يمكن التعين مستقدا من العارض وهذا الاعتبار الثاني اذ هو فرد الاول
 لا يمكن عده من مقولة العرض لان مطلق الذي هو فرد من مقولة الجوهر مقدسا سبيلا لان حل ما ذكره انما يلزم على ما توهم
 ان في الواقع فلا لان الحقيقة الجوهرية امر واحد ذاتي سبهم في قدراته وانما طئي الجهات ليس له اعتبار آخر في حد ذاته وتجوهر

حقيقته اصلا وانما الاعتبار الاخر من عوارضه الساخرة عنه شخصه لا بحسب القدر والانبساط لا بحسب الذات لانهما متعينان في ذاتهما و
 لذا كان الثاني من مقوله العرض والاول من مقوله الجوهر نعم ان اثبات امتدادين في الجسم في مضمون التثنية كما سيجي تفصيله فيما بعد ان شاء الله تعالى
 قوله لان الجسم بما هو جسم واحد وكثير الخ ان قلت انك قد زعمت فيما سبق كون الجسم في حد ذاته متعين الذات واحدا للحقيقة والشيخ
 يبيح كونه واحدا وكثيرا في ذاته فابن التوفيق قلت الشيخ اسندني ههنا الوحدة العددية والكثرة تلك في ذات الجسم لانه انما يتصور في ذاته
 التعينات المسامحة له وذلك بدون عرض المقدار للتصلي غير متصور في ابتداء وجوده وحدة الحقيقة وانقضى الشيخ وحدة العدد والمساواة
 ونحن لانكره كما لانكره الشيخ الوحدة بالمعنى الاول فتحقق التوفيق ومن الله العبد المذنب والتوفيق قوله وثانيها كون الشيء بحيث يوجد بهين
 آخر ان الخ اے كون الشيء بحيث يمكن ان يفرض فيه اجزا مشتركة في الحدود والحد المشترك عبارة عن ذي وضع يكون نهايتها
 وبدايتها لاخر والعرض انه يكون بحيث اذا فرض الانقسام فيه حدثت حد مشترك بين القسمين كما اذا فرض انقسام الجسم بحيث سطحه
 هو مشترك بين قسميه انقسام سطحه كحاصل خط مشترك بين قسميه او انقسام خط يحدث نقطة هي مشتركة بين قسميه وهذا معنى ما قال
 الشيخ في الشفا ولفظه متصل للشيء في نفسه اذا كان بحيث يمكن ان يفرض له اجزا بينهما الاتصال بمعنى وجود حد مشترك هو طرف هذا
 وذاك وهذا حد المتصل واما الذي يقد انه انقسم الى اشياء قبل ان يقسمه وانما فهو رسمه وذلك لان هذا غير مقوم لمشيته لان المتصل
 يفرض بالمعنى الاول فاما حقيقيا ولا يدركه ان هذا المعنى يلقبه اوليا بحقيقة الابرار فانهم من الاعراض اللازمة للمتصل المحتاج في ذاته
 وجودا للمتصل الى حد اوسط انتهى كلامه وقد ذكر المحقق والمحقق كونهما كونهما من الاتصال من عوارض الجسم التعليمي بالذات
 والصورة والجسم بالعرض لا بالمعنى الاول كما دهم البعض وحكم هناك كون الشارح موقفا عليهما في قولهما الجبر ومضمون الجسم التعليمي بالذات
 والاخيرين بالعرض فادرك المتصل ثم ان هذا يكون من ذات الكون ودواخله ولذا لم يجعل الشيخ حدا للمتصل لانه من عوارضه كما يتوهم في
 بادى الراى حتى يكون في كلامه مسامحة كما دهم بل غرضه بيان حقيقته بالمتصل ومشيته بانه بحيث يمكن فيه فرض الاجزا المشتركة
 في الحدود وذلك لكونه منسب طاني الامتداد في الجهات ووجوده بدوي ولكن كونه عرضا قائما بالجوهر الممتد كما هو راس المشايخ فهو
 نظره في غاية الخفاء كما ان انقسامه الى اشياء مقيس من عوارضه التي يحتاج في اثباتها الى بيان كما يشهد به كلام الشيخ وما
 يقال في تفسير الاتصال من عدم التالف من الاجزاء بالفعل مع امكان القسمه عليها فهو يشمل المعنيين المذكورين لعدم التالف
 شي من الجوهر الجسماني والجسم التعليمي على الاجزاء بالفعل ومنسب فرض الابعاد والاجزاء المشتركة في الحدود على عدم التالف من الاجزاء
 التي لا يتجزى ولذلك يحتاج الى اقامة البرهان على البطلان والخبر والاثبات الاتصال كما عرفت فلا تغفل قوله ومن خواص الخ
 لكن هذه الخ خاصة غير منبذ بل يحتاج في اثباتها الى البطلان والخبر والذات لا يتجزى واليه اشار الشيخ فممن الاعراض اللازمة الخ قوله
 سواء كانا موجودين او موجودين الخ ولا يشارة الى ان الاثنين في هذا الاتصال لا بد من ان يكونا موجودين بالفعل لا بحسب الحقيقة او بحسب
 الغرض والتوهم لانه يجب وجودهما بالفعل كما يتوهم في بادى الراى نعم عليه الشيخ في الشفا حيث قال يقدر المقدر انه متصل فغيره
 اذا كان طرفه وطرف غيره واحدا فيجب ان يكون كل واحد من المتصل والمتصل به بالفعل اما مطلقا واما بالعرض ومثل الاول محلي الزاوية

فانما خطان موجودان بالفعل مغاير كل واحد منهما للآخر مع كون طرف واحد منهما بعينه طرف الآخر مثل الثاني بالتحليلين المفرضين
 بالفعل في خط واحد والخبرين المفرضين بجزء من الجسم واحد كما في التلقية فان هذا التعدد باسقاء الفرض وزوال المعارض
 ينتج وتبقى الخط متصلا كما كان هذا قوله والثاني كون الجسم بحيث الخ متصل بهذا المعنى اعم من المتصل بالمعنى الذي سبقه
 ومن المتصل بالفعل يجوز ان يكون اليعا بيان اثنين بالفعل ان يكون هناك تماس بالفعل بعد ان يكون يلزم من الحركة
 ويجوز ان يكون نهاية المتصل والمتصل به واحدا ايضا ولكن الاتصال بهذا المعنى انما يطلق من حيث التبعية في الحركة بالجوهر المذكور
 لا من حيث الاتحاد في النهاية كما قال الشيخ في الشفا قوله وهذا المعنى من عوارض الكم المنفصل الخ المشار اليه هو المعنى
 الاضافي مطلقا لا المعنى الاخير منه ولكن الحكم بعينه للكم المنفصل بالحقيقة اعني العدد بنا فيه مذكورة من الامثلة ونفس الشيخ عليه و
 اذن فالمراد منه بالعرفه الانفصال اما بالفعل او بالتوهم والفرض فان الاتحاد في النهاية تبعية احد هما للآخر في الحركة لا يتصور
 الا بين شيئين والتعدد لا بد منه لهذا الاتصال ولو كان بالفرض ولذا قيل انه يعرض بالكم المنفصل اشارة الى لزوم هذا التعدد
 الباطن انما يعرض في الواقع للكم المنفصل الذي هو العدد بالفعل والامثلة اصلا فاشد لعله تسامح في العبارة
 فاقسم قوله مطلقا او من جهة ما هو في مادة الخ قيل اما الاطلاق بمعنى عدم اشتراط المادة ففي المعنى الاول من الاضافي والقيس
 التعدد مطلقا اعم من ان يكون في الخارج او في الوهم من جهة المادة ففي الثاني منه لان يحرك احدهما بحركة اخرى فالتعدد
 في الخارج مع اللصوق والمماسه وهو لا يكون بدون مادة ولا يخفى عليك ان التعدد سواء كان بالفعل او بالفرض او يحرك احدهما
 بحركة الآخر لا بد بدون المادة اصلا نعم المادة المخصوصة لا بد منها في الاخير الاولين والمادة شرط فيها لاني احدهما قوله كاتصال
 على الزاوية الخ مثال للمعنى الاول من الاضافي فان التعدد فيه بالفعل مع الاتحاد في نقطة التي هي نهاية لهما قوله والاتصال
 الاعضاء الخ مثال للثاني فان التعدد فيه وان كان بالفعل ولكن مع تلاصق وتماس بحيث لا يمكن تحريك احدهما الا تحريك
 الآخر معه واليه اشارة بقوله وبالحيلة كل تماس يكون غير القبول الخ قوله الاجتهتين مختلفتين الخ ما زاد الراء من هذين الجنتين
 ان اراد منهما ما يكون في الذات بان يكون متبدا بهما موجودين في الذات كما هو الظاهر من كلامه فاحصر فيها صنوع لم لا يجوز
 ان يكون ذات واحدة مبدء القوة والفعل باعتبارين كان يكون بالفعل باعتبار نفسيهما وبالقوة باعتبار صفاتها فيكون المبدء
 شيئا واحدا غير متعدد اصلا فلا يفيد الكلام في مبدء اثنين المختلفين اصلا وان اراد منهما بان يكون الذات مبدء لهما سواء
 فيما شئنا او لا فلا يلزم من اثبات اثنين المختلفين تركيب الجسم من خبرين وكيف فان العقل الاول فيه جتبا امكان ووجوب
 الاول بالنظر الى الذات والثاني بالقياس الى الحلة مع انه لم يتألف من خبرين يكون احدهما عملا لا مكان والآخر عملا لا
 وايضا هو متصف بالحلية والمعلولية من جهتين مع عدم لزوم التعدد في ذاته وكذا الحال في النفس والعمولي وبالحيلة تعلم
 الجنتين لا يوجب تعدد ذاتي الذات حتى ثبت الخبر وان قوله مقتضاها امر من الاما الخ هذا غلطه وخط من الشرحين الذين
 كان البيان المذكور بعينه الدليل الثاني المذكور في المشرح ووجود جهتي القوة والفعل بدوي لا يحتاج فيه الى الاطالة بالاثبات

الفصل والوصل ضرورة ان ذات الجسم بالفعل والقوة قبول السواد والبياض وغيرهما من الاعراض فكما ان اثبات الخبز ين بالقدرة والقوة
 الفصل لا يحتاج الى اثبات الفصل والوصل ككثباتهما بالفعل والوصل لا يحتاج الى اثبات جهتي القوة والفعل فذكر احداهما اثباتا
 الآخر بطريق بلاطس قوله وهذه المغنسة قال المصلح ان اراد ان ما ذكره من المقدمات من متهمة دليل المصلح فذلك ممكن فكيف فان
 حديث جهتي القوة والفعل لا يدخل لتفي ما ذكره المصلح اصلا وان اراد ان ما ذكره عينه ما ذكره المصلح فهو فحش من الاول وان اراد
 معنى آخر فليست هي حكيم عليه وبالجملة كلامهم الشبه هنا في خلط واضطراب قوله ان بعض الاجسام النخ في اير فقط البعض اشارة
 الى ان المقسم ههنا اثبات الميوس في هذا البعض من الاجسام او لا يظهر الفلك والوصل فيها ثم بعد ذلك شئت في الاجسام
 كلما كما اشار اليه المصلح بقوله ولازم من هذا النخ فما قيل ان الاول ان يسطط فقط البعض في المتن لا معنى له فان اللازم ههنا
 وان كان استغرق الحكم لجميع الاجسام ولكن بالآخرة وان في الاول الامر فالامر الثاني في الحاليين انما ثبتت ثبوت الفلك
 والوصل في الاجسام القابلة لذلك بالحق كالمسار والنداء مثلا فقط البعض في موضع فافهم قوله فزعم الخبز الذي لا يتجزئ
 النخ وقد طبل وجوده بالبراهين المذكورة فثبت اتصاله في ذاته وهو المصلح قوله ان كل كثره بالفعل النخ قد عرفت بان في هذا
 البيان مفصلا فذكره قوله وهذه المستصلات النخ اشارة الى المستصلات التي يتبعني اليها الاجسام القابلة للانفكاك والمغنسة
 ان بالباطل الخبز لما ثبت كون الاجسام القابلة للانفكاك متصلة في حدودها نفسها اى قابلة للانقسام الى غير النهاية فكل جزء
 يخرج منه بالفك يكون جسما متصلا قابلا للانقسام فهذه الاجسام المتصلة يكون من نوع الاجسام التي يتبعني اليها فيكون
 قابلة للانفكاك مع كونها متصلة في حدودها نفسها قبل قبول الانفصال في الخارج فقد لم كون بعض الاجسام القابلة للانفكاك
 متصلة ويصدق عليها بطريق الانفصال انها كانت قبلها على صفة الاتصال وهذا هو المراد من قول المصلح فثبت النخ
 قوله وههنا بحث النخ هذا البحث لعله بعد الاعراض عن قوله وهذه المستصلات لما كانت من نوع الاجسام النخ فانه بالنظر
 اليه لا يتوجه الاشكال اذ يترجم بعض الاجسام القابلة للانفكاك قبل الفصل في الخارج مستصلات في حدودها نفسها ومع ذلك
 تقبل الانفصال ولا يفيد اختيارا نهيب ويقتضي لان هذه الاجسام الصغار اذا كانت متحدة بالهيئة لما انفصلت عنها
 كانت متصلة قابلة للانفصال وبثبت المصلح الا ان الشارح عن هذا القيد وجعل الجواب تفصيلا له ولا بأس بذلك للتفصيل
 ثم ان هذا الاشكال منه على قول المصلح ان يكون في نفسه متصلا النخ بان اتصال هذه البعض القابل للانفكاك في حد نفسه
 انما يتم لو ثبت ان كل جسم مفرق قبل الانفصال والانفكاك في الخارج وهو مما يجوز ان يكون من الاجسام المفرقة كاللحم
 الانفكاك في الخارج وان كان قابلا للانقسام الوهمي فالجسم المركب قبل الانفصال اياها اية فلا يلزم كون الجسم القابل
 للانفكاك متصلا في نفسه وكيف وبهتاجا من العقل وكذا يقتضي وبهتاجا من العقل الى ان مبادي الاجسام اجسام
 صغائر صلبة لا تقبل الانفكاك وان كانت قابلة للانقسام الوهمي فلا بد لاثبات المصلح من البطلان هذا المذهب ودون ذلك
 شرط القاد قوله مع ان هذا اثبات الميوس بهذا الوجه النخ فيه اشارة الى ان القسمة الفلكية لا بد منها في اثبات المصلح اعني ان

واما القسمة الوهمية فلا يكفي وهذا على خلاف ما زعم المحقق الطوسي في شرح الاشارات من كفاية القسمة الوهمية ايضا باراد على
 الصورة الجسمية المتصلة بذاتها التي لا يتبقى هويتها الامتدادية عند وجود الانفصال لان في الخارج ولان الوهم انتهى وادومته المحاكم بان
 طبيعة الامتداد الجسماني هوية اتصالية لا يتبقى مع وجود الانفصال عليها خارجا واما فيكون واجب القبول للانفصال ولان الوهم
 فلا بد ان يكون كل جسم شتملا على ما يقبل الانفصال اذ الحاجة اليه حينئذ ليست الا يكون الجسمية هوية اتصالية مع امكان عروض
 الانفصال لها والاجسام متساوية في هذا المعنى وان كانت مختلفة في ان بعضها فلان بعضها عنصر في غير ذلك ثم اورد عليه بان
 عني بقوله الاتصال لا يتبقى مع الانفصال الوهمي انه لا يتبقى معه في نفس الامر فقد بان بطلانه فانه لا يرفع الاتصال في الخارج فلا يتبقى
 شيئا آخر في الخارج بل في الوهم وان عني انه لا يتبقى معه في الوهم فاللزام ليس الا وجود الميول في الوهم وهو غير
 مطلوب والمط وجود الميول في الخارج وهو غير لازم هذا كلامه واجاب عنه المحقق الدواني بان معنى الانفصال الوهمي ان
 الوهم تحلل الامتداد الى جزئين ويتفرع ذينك الجزئين منه لان الوهم يتفرع له اجزاء او الكتلوهيات الكاذبة والانفصال بهذا
 انما يتحقق بسبب اشتماله على الميول لولا لم يشتمل عليها لكان الانفصال الوهمي الوهم لم يتجزأ لكونه على تقدير الوقوع مستلزما
 الشيء بالمرّة فكان من الاوامم الاختراعية اما اذا كان شتملا على الميول كان انفصاله ممكنا بالنظر الى الامتداد والميول
 وان كان متصفا بالغير نظرا الى الصورة النوعية فيكون توهم انفصاله توهم ام ممكن في ذاته وبذلك يفارق فرض القسام النقطة
 والمجردات بل سيذكر الشيخ انه لو شتمل المقدار على المادة لم يتحقق له كل وجوه فالانفصال الوهمي مستلزم وجود الميول في
 الخارج هذا ما نقله عنه الفاضل ميرزا جان في حواشيه على المحاكمات ويرد عليه اولان القسمة الوهمية انما يلزم تكثير او
 تعدد في المقوم بحسب الوهم فقط لا بحسب الخارج فالانفكاك اللازم منها هو الانفكاك الوهمي لا الخارجي والمقيد لاثبات
 الميول هو الثاني دون الاول وثانيا بان كون القسمة الوهمية مطابقة لما في نفس الامر لا يستلزم كون الاجزاء المتوهمية الانفكاك
 منفك في الخارج بل المعنى للمطابقة ان منشأ وانسراح هذه الاجزاء موجود في الخارج وهو الجسم المتصل فلا يلزم ثبوت الميول
 في الخارج اصلا والسر في ذلك ان مناط اثبات الميول هو ثبوت الاثنية في الخارج فان حامل هذه الاثنية لا يجوز ان يكون
 الجوه المتصل لانعدامه عند طريقها فيكون جوه آخر وهو المعنى من الميول بخلاف القسمة الوهمية فانها وان اجريت الاثنية
 التقدير في المقسوم ولكن في الوهم فلم يلزم نظرا بانها الغدائم الجوه الممتدة اصلا حتى يحتاج الى جوه آخر قابل لها وما قيل ان القسمة
 الوهمية يستلزم المادة الخارجية لوجهين احدهما ان الصورة الذهنية متحدة بالنوع مع الامر الخارجي ولا فرق بينهما الا بالوجود
 وتوابعهما والا فلا مطابقة اذ المعنى من المطابقة ذلك فحيث كان الذهني واما مادة كان الخارجي لك وتاينهما انما يعلم بالضرورة
 ان الجسم في الخارج بحيث لا يحصل في الذهن كان القوة الوهمية قسمه امتداده بالفعل الى صميمين اذ لو لم يكن في الخارج لك
 الاثني الوهم قسمته كما لا يتأتى في المجردات لانها ليست في ذاتها الخارجية تلك الحيشية واذا كان لك ففي الخارج لها قوة ذلك
 القبول ليس ذلك الاتصال اذ هو لا يجامع الانفصال الوهمي فيكون هو المادة فليس شيئا فان الوجه الاول انما يلزم كانت

القسمية الوهمية يجب الانفكاك في نفس الامر لئلا يلزم الملائمة يلزم الانفكاك في الخارج وهو ممنوع لانها عبارة عن فرض شي
 شي فانما يلزم التعمد والافتقار بحسب التوهم والفرض فقط حتى انه لو انقطع هذا الوهم كان الجسم على الصالح كما هو واعتبار الوهم
 الصورة الوهمية الى جزم انما يلزم وجوده في النفس فقط لاني ذات الجسم في الخارج ايضا فانما يلزم الساد في الوهم لا
 في الخارج والوجه الثاني ان يرد اثبات القسمية في الوهم كفي فيه وجوده منشا وانتزاع الاجزاء في الخارج واما وجوده في الخارج
 في الوهم فغير لازم اصلا وبهذا القدر يتدبر كون هذا التوهم كفي في القسمية في النقطة والمجردات لانها لا تفقد الامتداد والقدرة
 فيها يكون فرض القسمية فيها من قبيل فرض المحال وفيما نحن فيه يكون من الامور الممكنة كما لا يخفى ومن هنا طرأ ما استدلال
 هذا القائل على وجود الهيولى في العقل ان يفرض عرضا ساريا في بعض الفلك والآخر ساريا في البعض الآخر وذلك من
 فيقع القسمية في الخارج باختلاف عرضين فسلوه مما لا يخفى لانه انما يتم لو كانت القسمية باختلاف عرضين توجب الانفصال
 في الخارج وقد علمت مما قلناه من كلام الشيخ سابقا انه انما يلزم الانفصال بحسب الفرض فقط لاني الخارج فلا يلزم
 منه ثبوت الهيولى في الخارج ولم يكن لهذا التظويل فائدة هذا قوله على طريقتين شي منهما انما هي الفصل والوصل وفيه
 اشارة الى الهيولى كما ثبت بطريقتين الانفصال لك بطريقتين الاتصال ايضا فاما توهم من اختصاصه بالاول فقط فهو
 فاسد وذلك لان عين طريقتين الانفصال كما بعدم التجوهر الواحد الى المتصل لك عين طريقتين الاتصال فيعدم جوهره ان
 متصلان وتوجد جوهر واحد فالصورة الاتصالية كما انها لا يقبل الانفصال الطارئة لك لا يقبل الاتصال الطارئة
 ايضا فلا بد من جوهر راق في الحالين وهو الهيولى قوله واجيب عنه بالباطل الاجسام الديمقراطيةية التي المحيية هو الشيخ
 في الاشارات وحاصله ان القسمية الوهمية وكذا الفرضية التي باختلاف عرضين قارين او غيرهما يوجب الاثنية في المفهوم
 بحسب الوهم وهي متميزة عما ثلثه ملكها التماثلات متشابهة في الاحكام فما ثبتت بواحدة منهما ثبتت بالآخر واذ مجموع تلك الاجزاء
 منفصل بالفعل كما هو مذموب ومقرر طيس فالواحد منهما يصح عليه الانفصال الى ذئيك القسمين الذين يعتبر في الوهم والواحد
 متصل بالفعل يصح اتصال المجموع وان عاق عالق خارجي فذلك لا يضر امكان الانفكاك بالنظر الى ذواتها المتشابهة و
 هذا القدر صريح للثبات الهيولى قوله فاذا ان اتصال كل من تلك الاجسام التي يعني انها اذا كانت متشابهة ومتشابهة للكل
 في الحقيقة فالحكم الثابت للكل ثابت لهما والثابت لكل واحد منهما ثابت للكل كما هو شأن التماثلات فاذا كان كل واحد
 من تلك الاجسام متصلا في نفسه جاز ان يكون المجموع ايضا متصلا واذ اجاز على المجموع الانفصال لكون كل واحد منها
 منفصلا عن الآخر جاز على كل واحد منهما ايضا فامكن طريقتين الفلك والوصل على تلك الاجسام الديمقراطيةية بالنظر الى
 هيتها فلا بد فيها من امر قابل لهما واذ ليس الجسم الجسماني باقيا عند طريقتيهما فلا يكون قابلا لهما فيكون ههنا جزء آخر راق
 في الحالين وهو المنطوق قوله وما يجب ان يعلم ان الحقبة المذكورة التي اعلم ان الشيخ لما استدلال على الباطل مذموب ومقرر طيس
 بالحجة المذكورة وبناء على حديث التقاسيم والاتحاد في الحقيقة اورد عليه الامام الرازي في شرحه للاشارات بمنع التماثل منها

وتجوز ان يكون كل واحد منهما متخالفاً للتحقيقة وتخالفة الكل فيما يكون حتمه كل فرد متخالف في شخص فلا يلزم من انفصال كل انفس
ما يتوهم في الجسم الواحد من الاجزاء اسلا واجاب عنه المحقق في شرحه بانه سهو منه لان الشرح يعني جهة على ما سمعوه من كون العباد
متساوية في الطبع ووجه اليه المحاكم بانه يلزم على هذا ان يكون جدياً خارجاً عن قانون الحكمة وهو لا يناسب المقام لانه كان في صدد
تحقيق الامر في نفسه لا بانها على تسليم المحقق فارد الشارح بقوله هذا توجيه مقال الشيخ بوجه اخر لا يريد عليه الاشكال ولا يحتاج الى
الجواب المذكور وحاصله ان ليس بناء كلامه على تشابه تلك الاجزاء في الحقيقة حتى يحتاج الى بناء الكلام على تسليم المحقق لدفع منع الاما
بل الكلام وجهان آخران تيمم بهما من غير حاجة الى اخذ هذا الحديث قوله اذ على تقدير كون الاجسام الخنج هذا هو الوجه الاول
توجيه ان الاجسام الدقيقة الطبيعية على تقدير كونها متخالفات الحقيقة منشآت في الفها النسخ ما اذا الصورة الجسمانية بنفسها وهو بوط
لانها طبيعة نوعية على ما سيجي واما الصورة النوعية قد الاصر لان الغرض اثبات قبول الفصل والوصل بنفس حبيبتها و
هذا انما يدفع ايراد الامام اذا كان هو قابلاً لكون الجسمانية طبيعة نوعية وهو ثم كيف فانه قد نقل المحاكم عنه منع كون طبيعة الامتداد
مهيئة نوعية وما يذكره الشافعيان في جمع الى دعوى البديهة لعل الامام لا يسلمها وكيف فانه لو كفى مثيل هذه الدعوى في
الجسمانية لكان في كون هذه الاجسام متحدة في الحقيقة ايضا وكيف بها من بدو الامر من غير حاجة الى البناء على كون الصورة
حقيقة نوعية وقد بينا ان الاجسام الدقيقة الطبيعية وان فرضت متخالفات الحقائق لكنهما مشتركة في انها كلها امتداد وفيلزم التشابه
في الاحكام بما هي امتداد ولا شك في ان وقوع الانفكاك في الجسمين يصح ان كان القسم الكلي بالنظر الى الطبيعة الامتدادية
وهو كات في ثبات المادة وانت تعلم ان الاشتراك في الطبيعة الامتدادية انما يستلزم التشابه في الاحكام لو كانت تلك
الطبيعة نوعية واما ان كانت جنسية او عرضاً عاماً فمم كيف فان الطبيعة الجسمانية او الجسمانية بالضم الفصل حقائق
احكام تلك الحقائق باختلاف الفصول البتة بخلاف ما اذا كان هذا الاختلاف بالخصوص فقط فانه لا يمنع اشتراكه في الحكم الثابت
بنفس الحقيقة النوعية كما لا يخفى قوله ومع قطع النظر عن هذا الخ اشارة الى الوجه الثاني حاصله على مقتضى كلام الشافعي ان
كل جسم من الاجسام الدقيقة الطبيعية جسم واحد مفرد متصل والجسم المفرد قابل للقسمته ولو بهما وكل قسمته قد ورد في الاثنية
في المفهوم ولو في انهم فلك اكثر من الحاصل في هذا الجسم بالقسمته الوهمية لا بخلافه ان يكون متوافقة له ومتوافقة في انفسها في الحقيقة ام لا والثاني بطرف
ان الاتصال لا يتصور بين الاجسام المتخالفات بالحقيقة كالمادة والنار اسلا فتعين الاول وخير فيصير على كل واحد منهما ما يصح على الكل
وبالعكس فكما ان الكل منفصل لك جاز على تلك الوهمية الانفصال ايضا وكما ان تلك الاجزاء متصلة لك جاز على الكل ان يكون
متصلاً بغيره ايضا فيحتاج الى المادة الباقية وهو المعلوم ويرد عليه انه غايته ما يلزم منه انه ما جاز على الكل من الانفصال والاشياء
عما عداه يجوز على كل واحد من تلك الاجزاء وما جاز على تلك الاجزاء من الاتصال جاز على الكل ايضا وهو لا يفيد البط فان الجازية على
الكل هو الانفصال عما هو مخالف له بالهيئة فاجز ذلك على الجز ايضا وما جاز على الجز من الاتصال فهو بما يتفق له بالهيئة فليس كذلك في
الكل ايضا ولا يلزم جواز الاتصال في الكل بما هو مخالف له بالهيئة حتى ثبت من الاتصال الى اجسام لعل ان هذا التفسير فيه قول الامام في شرحه للاشياء

ان اجزاء كل جسم ومقدار طبع متوافقة بالحقيقة في انفسها وموافقة للكل وكل جزء من اجزائه متوافق بالحق
لان المجازات متشابهة وحكم التشابهات واحدة وذلك لا يمكن الا بالانفصال ولا يتوجب على هذا المأخذ الايراد المذكور وانما يريد على
ما اخذ الشارح وقرر ثم يهنا تقرير اخر احسن من تلك التقارير ذكره بعض المتأخرين صاحب الشرح البارز في حيث قال للتفصيل
عن ذلك في ما ذكره والانا من انهم ومن كون الكلام جدليا حرة البرهان بان الخبرين لما كانا متشابهين للكل فكما جاز ان
يوجب الكل بالفعل المجت فلنجزان يوجب كل من الخبرين كك فيكون لا محالة متجار الذات غير مندرج في جسم ولا متصل بالخبر
الآخر وما ذلك الا بالافتكاك وعلى هذا لا يضر مخالفت تلك الاجسام في الحقيقة وانحصار كل نوع عندهما في فردا انتهى كلامه و
وجه تشابه تلك الاجزاء هو امتناع ان يتجزأ المتصل بالذات الى اجزاء متناهية الحقيقة والالتماسي متصلا ضرورة ان هذه
المتناهيات على هذا التقدير يكون موجودة بوجوهات علانية وهو لا يتصور بدون الانفصال وقد فرض كونها متصلة
بها والثاني واضح فان قلت انه يتوجه اليه ايضا الايراد المذكور فان التشابه وان اوجب كون الكل والخبر متحدان في
الحكم ولكن ما يجوز على الكل هو الانجبار والانفصال عن المتناهيات فلنجز ذلك على الخبر ايضا وما جاز على الخبر هو الاتصال بما
يتفق معه في الحقيقة فلا يمنع ذلك على الكل ايضا فاما اتصال الكل بما ياتيه فلم يلزم اصلا ومما ثبت الاتصال على هذا قلت
طبيعة الخبر لما اقتضت بحكم التشابه الاتصال وهي واحدة في الكل والخبر على هذا التقدير فما المانع في الكل عن الاتصال
بغيره واما كون هذا الخبر متحد بالهوية او مغاير فامر خارج عن الطبيعة ليس مقتضاها فيه مدخل اصلا ولعله يمكن ان يخلص منه
بهذا الوجه عن التقرير السابق ايضا كما لا يخفى على المتفطن واعلم ان الجواب بساير تقريراته انما يخرج من دغلة لان مدار الكل على ان كل واحد
من الاجسام الدمية الطبيعية حقيقة واحدة نوعية فاجزائه يكون متفقة في الهوية وموافقة للكل فيها والالتماسي اجزاء تحليلية للمنتقل
الواحد وكل حكم ثابت للطبيعة النوعية في فرد بنفس اقتضاها يكون ثابتا لها في فرد آخر ضرورة ان مقتضى الطبيعة الواحدة لا
تفاوت في الحكم بين تلك الاجسام انفصال وانجبار في الخارج جاز على اجزائه ايضا ولا يتصور ذلك بدون الافتكاك
فلا بد من محل باق وهو الهيدوس ويرده انه ما زاد اريد من قولهم كل حكم ثابت للطبيعة ثابت لافراد وان اريد ان كل حكم ثابت
لها في ضمن فرد يكون ثابتا لها في ضمن فرد آخر فهو ثم طاهر البطلان الاتية من ان الطبيعة الانسانية حين وجودها في ضمن
فرد نصفها بالمبانيات ثم مع انها بذاتها متشابهة في غير مستنكفة عن البانته لهما والسرفي ذلك كون بعض الاحكام ناشئة
عن خصوصية الاشخاص واذا وجدت في شخص آخر خصوصية مستنكفة هناك عن هذا الحكم وتخص كجاء آخر لاستنكاف هذه الخصوصية
عن الاول واتضاء بالثاني وان اريد ان كل حكم ثابت للطبيعة من حيث هي ثابت لها في ضمن كل فرد فمسلم ولكن لم يجز
ان يكون خصوصية الاشخاص مانعة عن هذا الحكم وان جاز بالنظر الى نفس الطبيعة فيجزان يكون الكل موصوفا بالانفصال واللاجبار
بالفصل ولا يكون خصوصية الخبرين المتقنين المعصية لذكاء بل يكون مانعة عنه فالجواز بالنظر الى نفس الطبيعة لا يستلزم الجواز
بالنظر الى كل خصوصية كل شخص الا اذا لم يكن الخصوصية مانعة عن مقتضاها وهو فيما نحن فيه نعم ولعله بهذا المعنى قال الانام

انشاء الله تعالى ثم انه لا يمكن التثبت بمثل هذه الالزام في دفع النقض بالزمان بانه لا يجوز على الزمان الانفصال الطارى
والا كان للزمان زمان والانفصال الفطرى وان يمكن ولكنه لا يفيد فلا نقض لان الزمان كما لا يجوز الانفصال الطارى
عليه عند هم كك الفطرى بالوجه المذكور ومن ثمه وهو الى قديمية فاخترا في اسكان الانفصال الفطرى بخلاف تبيينهم الا ان
على سبيل العرض فخال في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله وقد اجاب عنه بعض الاعاظم الشيخ الضمير راجع الى البحث
السابق الاصل وهو انقضى بالاجسام المتيقظية وحله اقامه حجة اخرى على البطلان تلك الاجسام باثبات المساوقة بين
الانقسام الوهمي والكلى بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد وانت تعلم انه يتوجب عليه المايرد السابق المذكور بقوله واغترض عليه الخ ويمكن
الخلاص عنه بانقسامه باقتضاه من بعض المتأخرين فلا تغفل قوله لكان فرض الانقسام فيه من الاديان الاخرعية الخ قد علمت
ما فيه وان شئت تفصيل فاعلم ان الفرق بين القسمة الوهمية في الاجسام والقسمة في المجردات ظاهر فان فرض شئ دون
شئ انما يتصور في المقدار وفيما لا المقدار وهو انما يوجد في الجسم دون المجرد فيكون فرض الانقسام فيه من الاختراعات
المحضة دون الجسم واما وجود تلك الاخرى في الخارج متجاوزة منقطة قولنا لا يلزم اصلا فانهم قوله اقول هذا المنقوض بالزمان الخ
هذا النقض مشترك المورد وعلى بعض الاعاظم ما اختار الشيخ في البطلان مذنب ومتيقظ ليس وما ذكره في توجيهه وحاصله ان
قابل للقسمة الوهمية وهي محبة للكثرة المتشابهة والمشابهة للكل والكل متجاوز الوجود بالفعل فيكون تلك الكثرة ايضا محبة
للاشكال والاشكال بالفعل فيلزم اما وجود الاخرى الغير المتشابهة بالفعل وهو يتلزم من الخبر كما عرفت في مذنب النظام واما
ما لا يناسي وهو يتلزم التناهي وقد مر له وعليه فتذكر قوله وايضا توهم القسمة الخ الظاهر منه ان التوهم القسمة لا يقتضي
وقوع الاقسام في الخارج او الحقل انما يجوز شيئا ثم ليقوم البرهان على استحالة فلا يلزم من تجوهر القسمة وقوعها في الخارج
بل يجوز ان يكون مستحيله فيه ولا يخفى عليك ان تجويز الوهم ان كان مطابقا للواقع فلا اقل من الامكان فيه وان لم يطابق
فيكون من الاختراعات المحضه والامر ليس كذلك لما علمت من الفرق بين القسمة الوهمية في الاجسام والمجردات فالا
ما ذكرناه من ان امكان وقوع القسمة في الخارج وان كان مساوفا للقسمة الوهمية ولكن لا يلزم من امكان وجود شئ
وجودها فان مداه القسمة الوهمية هو الامتداد والمقدار لا الانفصال في الخارج والايلازم بينهما ايضا بل لا يلزم من صحة احد
وصحة الآخر فلا يلزم من عدم صحة الانفصال او عدم صحة في الخارج اختراعية التسميته الوهمية لوجود منشأ انشاعها وهو المقدر
المتمتع بخلاف العقل فانه يتبع في المقدار فرض القسمة فيه اختراعي محض التيقن على البصيرة ولا تغفل قوله ويمكن ان يقال
في البطلان هذا المذهب الخ هذا الاستدلال ذكره الامام في شرحه للاشارات ولكنه لم يذكره في عدم سبب ان تلك الاخرى كما ذكره
لان نقل من ومتيقظ ليس انه قائل بسبب تلك الاخرى بل بكبريتها ايضا والشبهة قصد بذلك استحباب الشقوق والبطلان ما
افيد للمقصود ومنع الامام تارة كون مقتضى الطبيعة البسيطة الكروية وتارة استحالة الخلا ووقعت في دفع هذه المنوع ما يقيم
الاستدلالات على البطلان والخلا وكون مقتضى البسيط واحدا وانتفاء الوحدة في غير الكرية من الاشكال كما سيصرح في الباب

الآتية في أصل الكتاب واما ما ذكر من كون ديمقراطيس قابلا لمكبروتية هذه البسائط فيكذب ما نقل المحقق من الفن الثالث من طبعات
 الشفاء ان الشيخ حكى فيه ان ديمقراطيس وشيعته يقولون بانها خير من تلك الابا الاشكال وان جوهرها جوهر واحد بالطبع وانما تصدق
 افعال مختلفة لاجل الاشكال المختلفة ومع ذلك يتوجب ههنا ان انا وان سلمنا ان الشكل الطبيعي البسيط هو الكثرة ولكن لا يلزم بقاؤه على
 اصل شكله الطبيعي الا اذا لم يقع عنه عائق واما عند وجوده كما في الارض عندهم فلا يجوز ان يكون الاجسام الديمقراطيةية على شكل
 الغير الكبر للعوالم وان ينبغي على تليدهم يخرج الكلام عن البر بانية الى الجدل وهو لا يليق بشأن الحكيم ومع ذلك التسليم
 هم كما يشهد بالشفا ولئن قيل انها وان لم يبق على الشكل الكبرية فممكن ولكن صح رجوعها اليه بنفس لها لعمري لا يلزم المخدور
 وهو الخلاء واما البسائط العنصرية فلا يلزم من رجوعها الى اشكالها الطبيعية مجال لانها يلحق بها بسائطها وتتخلط معها فيوجد على وجه
 اتصال الكرات واحاطة بعضها ببعض ولا يمكن مثل ذلك في الاجسام الديمقراطيةية بل يلزم فيها الانفصال وثبتت
 المادة وبمنع ذلك بانه لم لا يجوز ان يكون العائقي عن العود في تلك الاجسام ضرورة الخلاء والعود شيئا بغير شي ثبوت
 الانفصال وكيف لا وقد عدا الشيخ ضرورة الخلاء من عوائقي عود البسيط الى حيزه الطبيعي فليكن هو فائز عن العود الى الشكل الطبيعي
 ايضا اذ لا يجد الفرق بين الاثنين فبالقول فعله ان يكون هناك الخ امي في الجسم متصلا بالذات متغايران بالحققيقة احدهما
 جوهر والاخر عرض مع اتحادهما في الوضع والاشارة وهو الظاهر مما نقلناه من النجاة والالهييات فانه نص على ان في الجسم
 امتدادان احدهما جوهر والآخر متصلا بالطبعين والآخر عرض لازم للاول وموضوع لصناعة الخلق
 فهو المنزيب للمشايخ لانهم قالوا قوله ولا يخفى سخافة الخ قليل جدا سخافة امر ان احدهما ان خلاف الضرورة فاما لا نجد
 في الجسم سوا الامتداد واحد وكيف يسوغ اتحاد امتدين في الوضع والاشارة مع كون مجموعهما اعظم من الواحد وثانيهما انه لو كان
 الجسم ممتد بامتدادين لارتفع الامان عن البيهيميات اذ لا حدان يقول في الجسم الاسود ومثلا انه اسود ليسويين وفي الابيض انه
 ابيض بياضين وفي الشخص الواحد متشخص بخصيتين والكل مما يحكم العقل السليم وكذا كون الجسم متصلا بالتعالين وانت تعلم
 ان الضرورة في امتناع كون الامتدادين مشارا اليه باشارة هذه انما يسلم اذا كان من جنس التقدير قابليين للكبر والعنصر
 المساوية واما اذا كان احدهما متعين الذات مبهم المقدار غير صالح في حد ذاته للمساوية وان يكون صغيرا وكبير والآخر
 يصلح لذلك في حد ذاته فلا نسلم استحالة اتحاد الاشارة فيهما والسر في ذلك ان في الصورة الاولى يكون مجموع المقادير
 اعظم من احدهما ضرورة زيادة الكل على الجز وفي الصورة الثانية لا يكون مجموعهما اعظم من الواحد اذ لا كلية ولا خيرية
 على هذا التقدير بل بانضمام احدهما الى الآخر يحصل له امتدادا مساويا لم يكن له في حد ذاته فانه فرع الاول واما الوجه الثاني
 فوجه فسادها انه انما يرتفع الامان عن البيهيميات لو قلنا بكون الجسم مقدرا بمقدارين واما اذا قلنا ان الامتداد الواحد
 حال عن التقدير والآخر هو المقدار له فلا ولا يلزم كون الاسود واسود ليسوا ودين الا اذ لم يلزم من ثوال الواحد ثوال
 وهو ظاهر البطلان او الضرورة شاهدة على ان الاسود يزدول بزدوال السواد الخاص القاييم بالجسم وفيه انسخ فيه يزدول

تقدر ان الجسم كما في الشبهة المشككة بالشكل تختلف ولا يزدول اتصاله الذاتي وامتداده الحقيقي فلم ان منها اتصالا متغيرا ان الجسم
لا يتبدل بتبدل الاحوال لا يتبدل فهو عرضي كما ان الماويل والقي ليس في الاسود وسوادان وبكذا الحال في الابيض والشخص و
السر في ذلك انه لا يلزم من الغد ام امتدادا خليو الغد ام الاخر كما في التقطيعين المتداعيتين وهما وجه دال على اختلاف الامتدادين
بالهيئة وهو كون كل منهما مختصة بلوازم واحكام لا يوجد في الاخر واختلاف اللوازم يدل على اختلاف المتغيرات وند انما يتم
توضيحه ان هذه اللوازم والاحكام لوازيم الهيئة وهو يوجد في موضع جفاو قائل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله قيل
للمصورة الجسمية اتصال العرضي الخ وهو المشهور المطابق لما في الاشارات والحكايات فانما ناطقان على ان الاتصال من قبيل
الكم بالذات وانما يطلق على الصورة والجسم بالجواز وبالقبضية بمعنى كون الصورة متصلة بالذات على هذا القول انها محصورة في
الاتصال بالذات اعني الجسم التعليمي فليس عند هؤلاء القائلين بالاتصال معنى سوى ما هو من فصول الكم ولذا لم يذكر في الكتابين
المذكورين المعنى الاول المذكور في الشرح سابقا فلا تغفل قوله وفيه انك قد علمت الخ يجب ان الشئ ذكره ذلك فيما سبق
ولكن اتقي على الدعوى فقط من غير ان يقيم البرهان عليه فلا يفيده اصلا وتغيير الفصل بقابل الابعاد الثلاثة مطلقا لعله تغير
يتصل بالذات بمعنى المحروض له لك لا بالمعنى الذي ذكره الشافعي لم يكن لما علم فائدة منها اصلا ثم كلام هذا المحقق فافهم
ترجع الى معنى الاتصالين في الجسم كما هو في سبب شيخ الاشراق فلم يصلح توجيهها للمشائين اصلا ولا لا تثبت منه الهيئة الغاية
المجوز الجسماني بل هو باق بذاته وانما يتقدم بالاتصال اتصال العرضي قائل قوله قيل هو مجموع امور ثلاثة الخ التغيير الخ
الى الجسم التعليمي والمعنى انه عبارة عن هذه الامتدادات الثلث قوله وفيه ان هذه الابداد الخ هذه الايراد منع على كون
الجسم التعليمي عبارة عن الامتدادات الثلث في الجسم حاصلة انه لا يتصور ان يكون الجسم التعليمي عين هذه الامتدادات
مع انه موجود في الجسم عند المشائين بالفعل وتلك ليست موجودة فيه كسبيل بالامكان وكيف لو اختبر الوجود بالفعل
لم يصدق التعريف على الاجسام البسيطة اصلا قوله قيل في الجسم اتصال واحد الخ هذا المذهب عكس الثاني قوله
وهو عند انبساط الخ بالحوا المهيمنة والمعنى ضرورة الشئ واحد في انبساطه طول او عرضا بان يقدر انه ذراع او اقل وانه يد قوله
فلزم ان لا يكون من مقوله الكم الخ هذا ظاهر فان التعيين انفس الوجود الخاص او مسادق له وعلى التقديرين ليس من مقولة
الكم اصلا وايضا التحدو والتعين من الامور الاعتبارية لا بالهيات المتصلة فلا يلزم اندراج تحت مقولة اصلا لانه من
خواص الهيات المتصلة الحقيقة لا الاعتبارية قوله واما ان يرد به الصورة الجوهرية الخ هذا اختاره باقر المحققين استاذا
في كتابه ايماضات حيث قال بعد ما حقق ان الجوهر متصل بذاته لا يصلح للاتصاف بالصغر والكبر والعدد والمساحة ثم
اذ غير تعيين الامتدادات لمحق امكان الفراض الاجزاء المشتركة وعرض الاتصال بالمعنى الذي هو مبدا فصل الكم في
الساوات والمفاوطة وهذه المرتبة هي التي يقدر لها الجسمية التعليمية فان الجسم التعليمي مرتبة تعيين امتدادات الجسم الطبيعي
وليس هناك امتدادان بالذات جوهرية وعرضي بل انما الممتد بالذات الجوهر المتصل وليس له بحسب تلك المرتبة ان يكون

محمودا فالعبد مباديها ان تسمى كذا وكذا مرة او مرة غير متناهية ان تسمى لا متناهية ثم قال فان الجسم التعليمي حقيقة مقدار الجواهر
المتناهية في تعيين امتداداته فليس يمكن ان يفارق ويدل الاشكال في الشئ ليس ليتوجب تبدل الجسم التعليمي لشخصه كما لا يتوجب ذلك
في الجسمية الطبيعية انها تغير بناك مقدارها بالجوانب في الجهات لا مقدار شخص بهويته فما ينقص من بعض الاقطار يزيد او بازائها في
بعض آخر مقدار الكل ثابت على شخصه غير متغير في المساحة انتهى كلامه قوله وهذه المرتبة مخرج في ان الصورة الاتصالية الطبيعية في
مرتبة تعيين الامتداد والانسباط ليقول الجسم التعليمي كما انها في مرتبة هذا التعيين صورة جوهرية وقوله فان الجسم التعليمي النحوي
كان يقتضيه المعايير ولكن لا بالذات بل بالعرض فان نفس الصورة الاتصالية في مرتبة التعيين مقدارها لنفسها في هذه المرتبة
والا فلو كان عرضها متغيرا ان بالذات يلزم التناقض ويمكن حمل كلامه على الاحتمال الاول وهو ان يكون الجسم التعليمي
خزعة نفس تعين امتدادها فيتوجه عليه ما ذكرنا وقوله ليس يتوجب تبدل الجسم التعليمي لشخصه النحوي بل على ان كما ان الصورة الاتصالية
نفس ذاتها واحدة بالشخص ثم يعرض لها تعين الامتدادات بالمقدار المعين بالعرض له كالجسم التعليمي ايضا اعتبارا ان
احدهما ان واحد بالشخص في ذاته لا يتبدل وحده شخصيته الذاتية يتبدل الاشكال في الشئ صلا وثانيهما انه واحد في تعين امتداداته
وهذه الوحدة يتبدل البنية بتبدل الاشكال فيها والوحدة الشخصية الاتصالية ملازمة للاول وانما يفارقها الثاني وهذا مع انه يقتضيه
متغيرا تماما بالذات وهو خلاف ندره بوجه عليه ان شخص الاتصال الجوهرى مما جاءه انفس ذاته وهو اظ او الشئ في مرتبة الذات
لا يكون للحوادث دخل فيه اصلا لانها بعد مرتبة الذات فمنه المتعنين اما انهم في التقدرات او متعنين وعلى الثاني فاي حاجة
الى اعتبار الجسم التعليمي على الاول فاما ان جاء التعيين فيه بعرض ممتد متقدر بالذات فهنا ممتدان متغيران وهو خلاف
ندره واما حصول المقدار ليس تقدر ولكن بعرض منه يحصل التقدر فذلك ضروري البطلان فان ما لا يتقدر بذاته كيف يقدر بشئ
آخر اتصال الجسم التعليمي لما كان في ذاته بهم المقدار كالاتصال الجوهرى فلا نعلم كونه مقيد للشخص في الاتصال الجوهرى والمتعنين
منه وان كان صالحا لذلك ولكن بالعرض فلم يكن الصورة معروفا لهذا التعيين بالذات وقد اعترف بذلك وبالحكمة في الكلام
في عقل تام قوله وواقع كلام الشيخ في الشفاء الخ قد علمت من الشفاء والنجات ما يدل على خلافه صريحا ولم يوجد ما ذكره في
في شئ من تبيين الكلياتين اصلا سوى ما ذكره الشيخ في برهان الشفاء في فصل ابتداء القول في الكميات ونقل عبارته بالاعمال
حتى لا ينشأ الارتباب فيما هو الحق في هذا الباب فاعلم انه قال في الفصل المذكور حين اراد تحقيق ان الكميات جوهرية وعرضية فيقول
يجب ان يعلم ان كل جسم فهو متناه ولكن حد الجسم من حيث هو جسم حد الجسم المتناهي من حيث هو متناه والتمناهي يلزم
كل جسم بعد ما يقوم به الجسمية جسمها ولذلك لا يعقل الجسم جسمها ولا يعقل تناسليه مالم يوضع بمران فالتناهي ليس داخل في مرتبة
الجسم فالسليم ليس جزء من الجسم من ذلك فانه وان كان كل جسم متناهي فان الابداء ليس بواجب حصولها في الجسم بفعل
فان الكثرة من حيث هي كثره جسم ليس كيطية الانهاية واحدة وليس يفرض فيها ابعادا بفعل متميزة بل الجسم انما هو جسم لانه
من شأنه في طباعه بحيث يمكن ان يفرض ثلثة ابعاد فيه على الاطلاق متقاطعة على حد واحد مشترك تقاطعا على قوائم وهذه

صورة الجسمية فالشيء الذي يمكن ان تفرض فيه بعد انتم بعد التفرقة على قائمية ثم التناطح الاولين على التناطح الاول على
 قائمية فهو الجسم ثم اذا اختلف الجسمان بان احدهما لثقل احد الابداء او اثنين منها او ثلثها الكبر او اصغر من الابداء التي في الجسم
 الآخر فانه لا يخالف في ان ثقل ثلثة ابداء على الاطلاق الثبوتية وسخا فثمة ثمة من الابداء على ما ذكره من حيث ثقل ثلثة ابداءهم
 على الاطلاق ومن حيث ثقل ابداء البعينة او هي موجودة فيه بالفعل ان امكن فهو بحيث تقدر وذلك لمن حيث انه يقدر بواو
 كانت التقدير البعينة ان امكن او بعينه والصورة الجسمية هي صورتها الجوهرية لا يميز فيها جسم على جسم فهي من حيثها
 الاول هي صورة جوهرية جوهرية وليست عرضية والحين المفروض للتقدير في الابداء الثلاثة تقدير واحد او غير واحد وهو العرض نفسه
 من باب الكمال انتهى فتدبرهم من هذه العبارة ان الجوهر الممتد له اعتباران احدهما انه ممتد على الاطلاق وبهذا الاعتبار جوهر ليس
 بعرض واعتبار انه متقدر بالتقدير المحيين وبهذا الاعتبار كم وعرض ذلك من قوله فهو من حيث ثقل ثلثة ابداء الخ فانه يفهم منه ان الجسم
 اعتبارا ان احدهما كونه قابلا للابداء مطلقا وثانيهما كونه قابلا للابداء بعينها او بحيث يؤخذ الابداء فيه بالفعل والصورة الجسمية
 التي لا يميز فيها جسم على جسم هي بالاعتبار الاول والمحيين المفروض للتقدير في الابداء تقدير واحد او غير واحد وهو العرض من
 باب الكمال فليعلم ان التعاير بينهما بالاعتبار لا بحسب الحقيقة وانت تعلم ان هذه التوهم فاسد بوجوه احدها ما ذكره كما استعرف
 عن طريق وثانيها ان هذا التوهم من تلك العبارة في غاية العجالة علمت فيما سبق ان الشيخ مصرح بتغايرهما بالذات فكيف
 يقول بهما بالتغاير الاعتباري بل غرضه بهما بيان ان الابداء الموجودة او المتعينة انما يتصور في الجسم من حيث التقدير لا بما
 جسم وانما له بهذا الاعتبار قبول الابداء على الاطلاق فلهذا يقبل الابداء مطلقا باعتبار ما عرض له من التقدير وجود الابداء
 بالفعل وتعين الابداء بمراتب التناهي والصورة الجوهرية للجسم هو هذا الممتد على الاطلاق وهي من مقولة الجوهر والمحيين المفروض للتقدير
 في الابداء هو العرض الذي من مقولة الكمال فهم متغايران بالذات عند الشيخ لا بالاعتبار كما انه علموا فالحقيقة بيان لما في احدهما
 من الابهام وفي الآخر من التعيين وكون الثاني منهما عارضا لا الاول المتقدرية لبيان التعاير بينهما بالاعتبار ونقص عليه
 قوله وهي صورة جوهرية بل جوهرية وليست عرضية وقد قدم الشيخ على ذلك بعد هذه العبارة بقليل حين فرغ عن بيان الفرق بين
 الاستدوين تبديل احدهما بتبديل الاشكال في الشبهة دون الآخر والتخلف والتكاثف حيث قال وليس يقابل ان يقول
 ان الجسم الكبري اذا ايكب فان ابداءه لم يتغير او هو مساو لما كان اولاني المساحة وذلك انك ستعلم ان المساو لا يقبل مساو
 بالفعل ولما هو مساو بالقوة وان امثال هذه الاشكال لا مساوات لها بالحقيقة بل معنى ما يقدر فيها من ذلك انما هي قوة
 والذات بالقوة ليس موجود بعد والجسمية بالمعنى الاول لا يقدر بشي الثبوتية لان المقدر يجب ان يكون مساويا للمقدار او مخالفا له
 اصغر منه والمساو لا يقدر بالاعتبار بالمساواة بها يخالف المقدر والاصغر يكون مخالفا لما يقدره فاما المقدر لا يكون غير مخالفا
 يخالف مقدره بل لا بد ان يكون مخالفا لبعض ما يخالف مقدره ولك ما يقدر فلا يتقرر هذا المعنى الذي لا يخالف جسم جسمان
 يكون مقدرا او مقدر فاذا انما يقع تقدير الاجسام بذلك المعنى الآخر ذلك هو الكمية وان كان يقع فيه المساوات والتناطح

والتقدير غير المحض الذي ليس فيه جسم فليس الصورة الجسمية التي هي الكمية الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض هي جسمية
 آخر هي باشرنا اليه وان كانت قريبة من الصورة الجسمية والمترتبة اياها انتهى فانظر في هذه العبارة فانه كيف ينادى باعلى اندو على
 ان الجسمية التي هي في مرتبة ذات الجسم ودخل في قوامه ليس بمقدور بالفتح ولا مقدور بالكسر وانما هي التقدير فيه بالمعنى الاخر الذي هو
 من خواص الاول اللازم له ولا شبيهة في ان اللازم والمزوم والعارض والمعرض متغايران بالذات فقد يتحقق ان في الجسم
 الاتصال احدى ما هو بهرسة والاخر عرض والثاني عارض الاول التقديرية واسطة الجسمية ثم قال بعد هذه من السطور فكل من الجسمية
 التي من باب الكمية يلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة لما يلزم الجسم من التجرد ويكون صورة الجسم اوجوبية كميته او جودية كميته
 ماخوذة في الارض سمي الجسم تعليما واذا دخل هذا المقدور الجسم بالمقدور بالقياس الى ما يجانسها بانه مجردة عن الجسمية الاتصالية
 سمي جسما تعليميا فالجسم التعليمي هذا المقدور فقط لا الجود لم يتصل مع اعتبار التقدير كما توهموا من ذلك قال الشيخ في المبدأ
 الشفاء في فصل منقول تحقيق الجود الجسماني فقال وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناه انتهى فتوهم منه ان القسري بينهما بالاعتبار
 بل غرضه بيان ان احدا لا اعتبارين عرض لاخر ولاخر بهرسة الجسم وبهما اعلان موجودا ولكن يتوهم احدهما بالآخر ولذا التمس ان يشرح
 لفي ذاته وهذا يدل على الغاية الذاتية لا الاعتبارية وامر العبارة سهل فانهم ولا يقع في الخلط بالنظر الى الالفاظ من غير ان يتحقق فيها
 هذا قوله فاذا اعتبر ذلك الممتد الخ لا يفهم معنى هذا الكلام لانه ان اريد منه ان يطلق الالفاظ الخالي عن تعيين الاستعداد وعدمه اعني لا بشرط
 صورته الجسمية ومع التعيين المطلق الجسم التعليمي مطلق ومع التعيين بالمخصوص جسم تعليمي مخصوص فيلزم ان يكون التعاير بين الاول
 والاخرين كالغايير بين المهية الكلية واشخاصها وقد علمت في موضعه ان التعاير بينهما انما هو بالاعتبار فلا يتصور الحكم بكون احدهما
 من مقوله الجود والآخرين من مقوله الكم اذ الذات والذاتي لا يختلف باختلاف الاعتبارات وان اريد منه ان يهنا المراد
 على الاستعداد الاصل العارض عن التعيين به تعيينه وتقديره فيلزم وجود امتدادين في الجسم كما هو القول الاول لا امتداد واحد
 كما توهم هذا القائل وان اريد معنى آخر فليبين حتى يتكلم فيه بالرد او القبول وبالجمله ليس في الجسم التعليمي قول بعينه عليه سوس
 الاول فانه المطابق لقصود الائمة من الشائكين في ذلك فخل قوله وادبر عليه انه لزم الخ هذا الايراد قيل جهين احدهما ما تقدم
 وهو ان الجسم التعليمي لما كان مركبا من الجود الممتد وتعيين امتداده لم يكن عرضا للثبوت اذ العرض لا يلبس من الموضوع
 وهذا المجموع انما يوجد في الهيولى التي هي ليست مستغنية عن هذه المجموع بكلية حتى تكون موضوعا له واذا لم يكن موضوعا
 فقد وجد لاني موضوع وهو المعنى من الجود فيكون جودا وبها ما هو التحقيق وعليه ينبغي رد الشك للجواب وهو ان هذا المجموع
 انه مركب من جود وعرض لا يكون مهية حقيقية صالحة لان نيد راج تحت مقولة من المقولات والاليزم ان يكون شي واحد
 مندرجا تحت مقولتين متباينتين بحسب جنسية المتغايرين في الحقيقة قوله وما اجاب عنه بعض المحققين الخ مدار هذا الجواب
 على التقدير الاول وما صله ان الهيولى التي هي محل هذا المجموع وان احتاجت الى خبر من هذا المجموع ولكن الاليزم من جهة
 الى المجموع بما هو مجموع حتى يلزم من وجوده وجودا في ما هو ليس من نوعه فيكون جودا بل يجوز ان يكون هذا المحل مستقيما

المجموع في وجوده فيها انما يلزم الوجود في الموضوع فيكون عرضا لا جوهر اقول عند القدر لا يتركف اقول ان الجوهر يعني ان القدر من الحكمة
الاشراكية كالملاطون واتباعه لما ذهبوا الى بساطة الجسم ذهبوا الى ان الجوهر بالاحل له من الاشياء والملكة فالكرب من الجوهر هذا المعنى
والعرض لا يكون عرضا عندهم لانه لا بد للعرض من محل وهذا لا يكون له محل اصلا فكيف يكون عرضا واما القائلون بتكرب الجسم من الهيولى
من المشايين كاسطو واتباعه فمقروا بين الجوهر والعرض بان الجوهر ما به التقدير حسب وجوده الخارجي في موضوع اصلا والعرض لا يوجد فيه
في الموضوع والمراد من الموضوع محل الشئ عن المحال واذا كان كذلك فلا يصح ان يترتب العرض على المجموع المركب من
الجوهر والعرض لان الهيولى وان لم يكن مستغنى عن الصورة وحدها ولكنها مستغنية عن المجموع المركب من الصورة والعرض
ان يحتاج الى هذا المجموع بما هو مجموع كما يحتاج في تقويمها الى الصورة وحدها فيكون هذا المجموع موجودا لانه موضوع هذا
قوله فليس شبه لان اصل الاشكال الشئ يعني هذا الرد على تفسير الثاني والحاصل انه انما يتوجه هذا الجواب لو كان مقصود
المعرض اثبات جوهرية المجموع لوجوده لاني موضوع كما فهم الجيب واما ان كان مقصود في انذار راجع هذا المجموع تحت قوله
من المقولات بناء على انه مهية اعتبارية بلقائمة من اقرين متدرجين تحت مقولتين متساويتين فلم يكن من المهمات المحصاة
الحقيقية حتى يكون جوهر او عرضا بل لا يكون من شئ منهما اصلا وظاهر انه لا اشتداد للجواب المذكور عليه وجبه من الوجود وتجويز
المهمات الاعتبارية ايضا من جهة تحت المقولات خلاص الضرورة والنصوص من الحكمة فلا ينفك اليه مقابل قوله
اذا الوحدة معتبرة الخ المراد من الوحدة الواحدة الحقيقية ومن التقسيمات ايضا التقسيمات الحقيقية والمعنى ان وحدة الاقسام
بالحقيقة بان يكون كل منها حقيقة وحدانية محصلة معتبرة في التقسيمات الحقيقية او تقسيم الموضوع الى المقولات حقيقة التقسيمات
الى اقسام حقيقة فلا بد من الوحدة الحقيقية في اقسامها ايضا وهي في ما تتركب من مقولتين منتزعة ضرورة قوله واللازم قبل
الاتصال والاتصال الخ وذلك لما عرفت ان الاتصال ذاتي للجوهر المتصل وكذا الجسم المتصلين وطاسر انما ان بقيا على
حقيقتهما الاتصالية حين طرأ الانفصال عليهما يلزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة وهو محال واذا التفتنا
على ما يلزم مما من الاتصال بالذات فقد انفرد بالاتصال فيلزم وجود المقبول بدون القابل وهو ايضا محال فثبت
انما ليسا صالحين لقبول الانفصال فهنا خبر اخر وهو المعنى من الهيولى قوله ان لم يكن سلبا محض الخ بعد ما عرفت
سابقا ان المراد من القبول هو الاستعداد فلا حاجة الى هذا القيد لان المستعد لا بد من ان يكون موجودا عند الاستعداد سواء
كان حيا محضا او لا وقبل العقل الاول للتقدم انما هو معنى مطلق الاتصاف ولذا لم يحجب وجوده مع بل يمنع واللا يلزم من اجتماع
التقنيين لا بهذا المعنى ولعلم ما قالوا من عدم قبول النفس للعدم بعد خراب البدن مبني على ما ذكرناه فان النفس لا يبقى
عنده طرأ ان الغدم بعد خراب البدن لم يوجد بهن مادة اخرى ايضا الا انه يرجع الى الاستعداد لان استعداد المادة على الاتصال
العدم وقد كان يستدل بالفضل وعدمه على وجود المادة فيلزم التعاكس في الاستعداد وهو الدور المحال فلا تغفل
اما ان يكون وجود الخ المتقابل بينهما على تقدير الاول التضاد على الثاني الغدم والملكة وعلى التقديرين لا يلتصقان من

محل اتصاله بالانقسام بهما قوله جوبه مستقلا في نفسه او مستقلا بالانقسام الخ هذا التمييز يحتاج من كلام الشيخ في النهاية حيث قال
 في المبدأية واما الصورة الجسمية فلانها اما ان يكون نفس الاتصال وطبيعية ياتر فيها الاتصال حتى لا يوجد الا الاتصال اللازم لها فان كان
 نفس الاتصال وقد يكون الجسم مستقلا ثم يتصل فيكون الاتصال شي هو القوة كلاهما وليست ذات الاتصال هو اتصال بل الاتصال الانقسام عند الاتصال
 والاتصال لعدم عند الانفصال فاذن شي غير الاتصال وهو قابل للانفصال وهو مستقلا قابل للاتصال فليس الاتصال هو بالقوة
 قابلا للانفصال ولا ايضا الطبيعة ياتر فيها الاتصال لذاتها فظاهر ان ههنا جوبه آخر غير الصورة الجسمية هي التي لا يخرج عن الاتصال لان الاتصال
 معا وهو متعارف ان الصورة الجسمية هي التي لا يخرج عن الاتحاد بالصورة الجسمية فيصير واحدا ههنا هو يقوم او يلزم ههنا من الاتصال الجسماني
 هذا كلامه فان قلت الشيخ قد نص في الشفاء والاشارات وغيره من كتب في هذا الكتاب ايضا في ذلك بجهة من السطور ان الاتصال
 يطلق على مضمين احد بهما مستقلا فصل الجسم ومقومه وهو الصورة الجسمية والآخر من خواصه فالصورة الجسمية عند الاتصال بالانقسام
 فلما معنى للترديد فيه بهذا الوجه قلت ثبت ان الامر كما قلت الا ان الشيخ تحكم ههنا على سبيل التمثل مساهلة
 مع انقسم بان الصورة الجسمية لا تخلو اما ان يكون نفس الاتصال كما هو عندنا او يلزمه كما هو عندك وعلى التقديرين لا يبقى مع
 الانفصال المعتمد له او اللازم ههنا جوبه آخر باق في الحالين وهو المظهر وخليفة فلا غايته في كلام الشيخ اصلا نعم يريد على هذا التقدير
 ان زوال الصورة الجسمية على تقدير لزوم الاتصال لما انما يلزم لو كان الاتصال لازما لميتها فيلزم انعدام الاتصال
 انعدام ميتها وهو مما يلزم هو لازم الشخص فغايتة يلزم انعدام الشخص لانعدام المية فيجوز ان يكون القابل للاتصال الانفصال
 هي مية الصورة وهي ما فيه في الحالين فلم تثبت جوبه آخر غير ما يلزمه لذلك لم يمنع الشئ على هذا التحرير وكنت على كون الجسمية
 الاتصال كما يظهر من التخصيص فلا تقص قولك وتخصيصها بعد ما تمهد الخ علم ان كلام الشئ في تحريره البرهان في اضطراب لما انه
 وجد الشيخ لك لانه سلك في بيانه مسلكين احدهما ما اختاره الاشارة او اخذ في حيث قوة الانفصال وفعليته وثانيهما ما اختاره في الشفاء ولم
 ياخذ فيه هذا الحديث فمن نظر من تقريره الى ما في الاشارة وجو التجاه حرره بالوجه الذي ذكره الشئ اولاد لما كان فيه قد اخذ حديثا
 لزوم الاتصال للصورة ولولا التمثل هو بخلاف لما انشأ الشيخ عليه في كتبه من كونها متصلة بذاتها اراد الشئ تقريره بعد التخصيص
 غير هذه المقدمة اشارة الى انها بما لا يحتاج اليه في تحريره البرهان بهذا الوجه وهو احسن التقارير على هذه الطريقة وتوقف
 توضيحه على تمهيد اربعة مقدمات احدها ان الاتصال ذاتي الجسم وتحقيق فيه بالنظر الى نفس حقيقته وقد فتح الشئ في التمهيد على بيان هذا
 المعنى فقط من غير اقامته البرهان على انه ذاتي للجسم وسيجي ذلك في الابحاث انشاء الله تعالى وثانيها انه يمكن ان ينظر على
 الجسم الانفصال بعد الاتصال وبالعكس بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الجوانب الخارجية عنه وقد مر بالحق لبيانها في كلام الشئ
 وختمها ههناك وثالثها ان الهوية الاتصالية تتقدم بالاتصال وتحدث هويتان آخرتان من كتم عدم وعدم ههنا
 الهويتان بعد الاتصال وتحدث هوية وحدانية وهذه المقدمة وان كانت جلية باذني النظر ولكن النظر الدقيق قد يحكم على حقا
 كما سيجي تحقيقها في المباحث الالائية وراعيهما ان القابل سيجب وجوده مع المقبول وادعوا البديهية في هذه المقدمة وبعد

تهديد ذلك تقول في تقرير البرهان ان الجسم قابل للانفصال بحكم الثابته وليس الاتصال نفسه بقابل للانفصال لان القابل بحسب
وجوده مع القبول بحكم الرقعه هو نعيمهم بهيته بطرياق الانفصال بحكم الثالثه فالانفصال ليس نفس الجسم فاما ان يكون خارجا عن حقيقة
الجسم او داخل فيه والاول بطحكم المقدمة الاولى فتعين الثاني وهو كونه جزءا للجسم جسيمة فلا بد فيه من جزء آخر فيه قوة الاتصال و
الانفصال لا تغاوزه القوة في الاتصال نفسه ولا يتصور ذلك المايل ان يكون هذا الجزء الآخر متصلا في ذاته ولا منفصلا في نفسه فانه
لو كان متصلا بالذات لم يقبل الانفصال ولو كان منفصلا لم يقبل الاتصال بل نعيمهم عند طرمانها ويكون جوهر الاحالة والا
لكان له موضوع فهو القابل الذي كلامنا فيه وتصحف بالاتصال حين اتصال الصورة وبالاتصال حين انفصالها وتعددا
قانون الصورة باعتبارها فيكون محلا والصورة حالها هو المظهر ثم ان هذا التقرير كما يحجب حين اخذ القوة بمعنى الاستعداد او كك
حين اخذها بمعنى مطلق الاتصاف اما الاول فظاهر بما ذكرناه واما الثاني فبان ليقابل الجسم متصل في حد ذاته ويمكن له بالنظر
الى نفس ذاته امكانا واثباتا ان تصحف بالاتصال ولا يمكن ان يكون الاتصال نفسه منفصلا لا تعدله بطرمانه فلا بد منها من
امر آخر هو الميول فان قلت ان القبول بهذا المعنى لا يمنع الاجتماع مع القبول وانما المانع له معنى الاستعداد
ضرورة امتناع اجتماع متعلق الشيء وفعليته فاعتباره في التقرير هو المناسب لا الثاني قلت القبول سواء كان بمعنى الاستعداد او بمعنى الاتصاف فيقتضي
ان يكون القابل بحيث يصلح انصافه بالمقبول واستعداده له وظاهر ان المتصل بذاته لا يصلح لشي من انهما اصلا فكما ان الجسم
بمعنى الاستعداد وثبوت الميول كك بمعنى الاتصاف ايضا وان كان مطلق الاتصاف لا يمنع الاجتماع ولكن المتصل بذاته لا يمكن
انصافه للانفصال البته وذلك بالنظر الى ما له من الاتصال الذي فعله المعترض التنبه على هذا السر والالا عرفت بالحق الذي
ذكرناه واذن فامكان الاتصال والانفصال سواء كان فظريا او طاريا يكفي لاثبات الميول لا الطارئين فقط كما علم من
كيفية فان كون الجسم الاتصال متصل بذاته يمنع امكان انصافه بهما مطلقا وهذا هو الموجب بوجوده جزءا آخر وان كان على كك في الا
ظهور والايضا ذكرناه ولما كان هذا التقرير مشتت على حديث القوة والاستعداد وقابل الشيخ ذلك وليا براسه على اثبات
الميول وان كان المانع في الاستدلال الثاني القبول والفعل مطلقا وفي هذا التقرير قبول الانفصال او الاتصال فعلمنا
فيلزم رجوع احد الاستدلاليين الى الآخر على هذا التقدير اعرض المتأخرون تبعا لما اخبر الشيخ في الشك حيث قال
فيه فقول ولا قد تحققتا الى الجسمية بما هي جسمية ليست خيرة قابلية للانقسام ففي طبع الجسمية ان يقبل الانقسام فظهر من هذا ان
صورة الجسم والابعاد ثابتة في شيء وذلك ان هذه الابعاد هي الاتصالات انفسها او اشياء بعرض الاتصال على ما سنحقق
اشياء تعرض لها الاتصال فان نفس الابعاد اسم لنفس الكميات المتصلة للاشياء التي تعرض لها الاتصال والاشياء التي
هو الاتصال نفسه او متصل بذاته فتبين ان يبقى هو عينه وقد طلب الاتصال وكل اتصال بعدا ان الفصل لطلب ذلك التعدد
حاصل لجدان آخران وكلك اذا خذت اتصال بعينه الاتصال بالمعنى الذي هو فصل لا عرض وقد بينا هذا في موضع آخر فلهذا
بعدا آخر لطلب كل واحد مما كان نجا صيته في الاجسام اول ما يشاء موضوع للاتصال والانفصال ولما يعرض للاتصال من

المقادير المحدودة انتهى وحمل قول الشيخ هذا على وجه آخر وان كان يصح الحمل على ما ذكره الثالث ايضا فتبديل المقدمة الرابعة الى ان الضرورة
 شاهدة على ان اتصال الجسم سواء كان في اصل القطرة او جده لا يعدم المتفصلين من قبل مطلقا ولا الانفصال بعدم المتصل الواحد من
 كل وجه واللام يصح القول بان المتفصلين والصلوات ان يتصل قد انفصل بل يقيم عدم جسم ووجود جسمان آخران او عدم جسمان ووجود
 جسم واحد وهو خلاف ما يشهد به الواجدان لا ما نجد الفرق بين الغدائم ووجودها وبين الغدائم ووجودها وبين الغدائم ووجودها وبين الغدائم ووجودها
 المقدمة ادعوا البدئية فيها ايضا ثم بعد انضمامها الى الثالثة الاولى وتعيم الاتصال والانفصال عن الطارئين والقطر بين في
 المقدمات الثلاثة الاخيرة تسلمها عن ذلك شكال لعدم لزومها طارئين كما في اجسام الديمقراطية فيقرر البرهان بان الاتصال
 الذي هو جوهرية للجسم بالمقدمة الاولى لا يخلو اما ان يكون نفس الجسم او جزءا منه والاول بطر والاولا لكن انفصاله او اتصاله
 بحكم الثانية والثاني بطر لان تفرق الجسم وتوصيله انما يكون بالعدم الاتصال بحكم الثالثة والاتصال لما كان نفس الجسم كما في
 عدم الجسم بالكلية وهو باطل بحكم الرابعة فتعين انه جزء من الجسم واذ هو لا يبقى في الحالين بحكم الثالثة فهنا خيرا آخر ليس متصل
 ولا منفصل في ذات يبقى مع الاتصال والانفصال وهو المعنى من الهيولى وهذا التقرير قد اختاره المحاكم حيث قال في خلاصة
 ما ذكره الشيخ في الاشارات ان الجسم متصل واحد في نفسه قابل للانفصال فاذا طر عليه الانفصال فلا شك انه لا يبقى تلك
 الهيولى الاتصالية بعينها بل يسطر في يحدث هويتان اخريان اتصاليتان ثم اذا انفصلتا بطلنا ووجدت هوية اخرى اتصالية فلا بد
 هناك من ان يكون تلك الهيولى الاتصالية تارة للهويتين اتصاليتين اخريتين وهو هو بعينه ولما كان يتفصل في
 افلاطن القائل بقيام الجوهر الاتصالي بنفسه مع طريان الاتصال والانفصال عليه استعان في دفعه بالمقدمة الرابعة
 بان هذا الجوهر الجديد هو هويته بالاتصال بالمرة وتعلم بالضرورة انه لا يعدم الجسم بالاتصال لك اصلا فلم يكن هو نفس الجسم بل
 جزءا منه فخير اخر ياتي في الحالين بترتيب القسمان الحاصلان بالاتصال به وهو الهيولى ثم قال فقد ظهر ان مدار البرهان
 على هذا الاصل واقفاه باقر المحققين في ايماءاته وتبعها صاحب الشمس البازغة وجماعة من بعدهم واعلم ان المقدمة
 الاولى وان لم يكن لها دخل في اثبات المطلب اعني الهيولى ولكن لها دخل في اثبات جوهرية الاتصال القبة ولما كان
 الغرض ههنا اثبات تركيب الجسم من جوهرين فلا بد من ايراد القبة وما ذهب اليه المحقق وتبعه المحاكم من القول بكون الصورة متصلا
 بذاتها بمعنى انها بلزومية للجسم التعليمي لان الاتصال ذاتي لها فقد علمت فساد في الدرس السابق فانه يرجع هذا القول
 بما ذهب اليه الحكم افلاطن اذا الصورة اذا لم يكن متصلة بذاتها وانما جاء ذلك فيه بالجسم التعليمي فيكون واحدة لوحده و
 منفصلة تبعده وذاتها ما فيه في الحالين فهي الهيولى لا غير فلم يكن لهذا الكلام في توجيه ما كان الشيخ بعده من اثبات
 ذهب المشايخين يخل من زعم ان المقدمة الثانية لا دخل لها في التقرير الثاني لانه يمكن ثباته بان يقيم لو كان الجسم هو
 الاتصال القائم بنفسه كما هو من ذهب افلاطن يصدق قولنا لو انفصل الجسم المتصل او انفصل المتصلان الغدائم ذلك المتصل
 او المتصلان بالمرة وبه الشرطية كاذبة بحكم المقدمة الرابعة البدئية فيبطل بلزومها هو كون الجسم متصلا قائما بنفسه فقد اخطأ

لان المقدم على هذا التقدير محال فيجوز ان يتلزم الثاني محال ايضا فلم يلزم كذب الشرطية اعلا نعم انه يدعى على هذا التقرير حيلة ما يدعى على تقرير الشرط
والجواب الجواب كما سينكشف لك عنه خطأه ومن ذلك قد يورد على الثاني بخصوصه الكلام على المقدمة الرابعة البدئية بانها اذا اردت
من قولكم انعدام المتصل بالكلية محال ان اردتم ان انعدامه بجميع اجزائه المحققة او المفروضة فيفسدتم ان محال ولكن لا نسلم لزومه
على تقدير كون القابل للانفصال الجوهر المتصل بناته اصلا بل انما يرد ان هوية الاتصالية الوحدانية وتوحيدها مفروضة فيه
من قبل ولا يحتاج الى شئ اخر ينافي في المحالين بل الثاني هو هذا الجوهر الممتد باجزائه وان اراد انعدام شخصيته الاتصال وان لم
نعدم جميع اجزائه فاستحالته ثم ولا يشهد الضرورة باعتدائه ايضا فانها انما يحكم بقاها المتصل بوجهها بالهوية الوحدانية وبهنا كلام
مبسوط اذ قد ذكرناه في بعض تعليقاتنا لم ارنا شافي الكفاية على هذا التقدير في هذا المقام واعلم ان الشيخ لما اورد الكلام في هذا الا
مختلفا في لقبه وكانت كلمته في الاشارات والنجات ويحوي الحكمة واحدة قرر والمقابل سلبه تفسيرات احدا ما اختاره الشوا
ما ذكره المحاكم على طبق ما ذكر الشيخ في الاشارات وبهذا الجواب المتصل في نفسه وقد لخص له الانفصال فيكون انفصاليه يمكنه قيل حدوده
فيكون فيه قوة الانفصال وليس الهوية الاتصالية مما يكون فيه قوة الانفصال بالاستحالة انصاف الشئ بما يصاحبه او يكون عداله
فهناك امر اخر وراء الاتصال لقيل الاتصال والانفصال وهو الهويوس وثالثا ما ذكره بعض المتأخرين ووجه اعتراضهم عن الاولين
ما قد عرفت وقد استعان في بيان ان حامل المكان الانفصال شئ اخر سوس الاتصال بما قيل في اثبات المادية كل حادث
زمانى بان المكان وجوده مقدم عليه فلا بد بهنا من امر حامل له وليس الاتصال حاملا للمكان الانفصال لانعدامه قبل وجوده
وكذا بعد طرد الانفصال فهو امر اخر وهو الهويوس وسبجى ذلك في الشرح حين بيان سبق المادة والمدة على الحادث بماله وعليه
ويرد عليه انه يلزم على هذا التقدير ان يصح وجود الهويوس بدون الصورة بل قبلها وهو نيافيه ما ذكرناه من القلابة من بينهما والجواب
ان غايته ما لم تقدمها على الصورة الشخصية لا على نفسها فانها قد هيئت لواردا شخفا صاعدا على الهويوس لا نعدم اصلا ولعله لهذا
المعنى قال المحقق في شرح الاشارات في تلخيص هذا البرهان انه لما ثبت ان الجسم لا ينج عن اتصال ما في ذاته وانه قابل للانفصال
حال كونه متصلا فتقوله قبول الانفصال حاصلة حال الاتصال ونفس الاتصال ليس يقابل للانفصال على وجه يكون حال كونه
اتصالا موصوفا بالانفصال فاذا في الجسم شئ غير الاتصال به يقوس على الانفصال وهو الذي تنفصل وتصل مرة بعد اخرى
وهو الهويوس انتهى فلم يضر تقدم قوة الانفصال عليه بل ذكر وجود هذه القوة حين الاتصال ثم بامتناع احتمال الاتصال له
وشئت جزء اخر فلا يتوجه الايراد المذكور على هذا التقدير اصلا فانهم استقيم قوله ولو كان عرضا يلزم من بقائه الخ ليعنى ان ذلك
الاخر القابل للاتصال والانفصال الذي ليس متصل في ذاته ولا منفصل في حقيقته لا بد من ان يكون جوهره والا لكان عرضا
غلابا له من محل تقوم به هذا المحل اما ان يكون جوهره فهو المثلط واما ان يكون عرضا فلا بد ان يكون له محل فتعاد الكلام الى هذا
المحل حتى ينتهي الى جوهره ولا يكون متصلا بنفسه ولا منفصلا كذلك وهو المثلط قوله لان الصورة الجسمية الخ بان تعرض الاتصال
اولا وبالذات للصورة الجسمية ثم بواسطة الجوهر الاخر واسطة في الغرض وعلى هذا لم يكن الاتصال ذاتيا للصورة بمعنى

نفس حقيقتها بل معنى ما يفرض الشيء بالذات كما نعلم المحقق والمحاكم قوله بل ان الاتصال بالوحدة والاتصال بالجمع على هذا لا تصح فحينئذ حقيقة
 الصورة الجسمانية قد ذكرنا في المعنى على الاتصال من قبل وذكرنا ان الاتصال متصل بنفسه من غير حاجة الى قيام مبدء الاشتقاق كما ان الواجب
 بل بحدوده وجوده وجوده وحده الحكماء بنفسه ولم يبرهن عليه هناك ولا ههنا اصلا والذات في بيان ذلك ان ههنا اي في الجسم متصل
 بذاته جوهرية حرة حقيقته والا فاما ان يكون متصلا بذاته لكونه جسيما من الجواهر الفردة او ما في حكمها وقد علم لطلبا انها مما لا يوجب فينا
 ما يدل على لطلبان ما في حكمها ايضا وان متصل ولكن بعروض ما هو معتد به في الجسم الاسود وانه ليس في نفسه اسود ولا ابيض ثم صار
 بعروض السواد اسودا وسوا كان هذا الحارض فاما بالجزء الآخر من الجسم كما ذهب اليه الشيخ الاشراق في التلويحات او قائما بالجسم نفسه كما ذهب
 اليه هذا الشيخ في حكمته الاشراق وعلى التقديرين يجب ان يتقدم محال الله في ليس في نفسه امتداد واتصال اصلا عليه في الوجود واما
 من غير ان ينظر اليه اما التقدم في الوجود فلو جوب تقدم محال الطبائع الضرورية عليها لطلبا ليعلموا واما في الشخص فلو جوب حاجة
 شخص الحارض الى المحل الشخصي في وجوده فيكون هذا المحل في مرتبة وجوده المتقدم عاريا عن الامتداد والاتصال ضرورة انه
 متصل في الجوهر بعروض الحارض له وهذه المرتبة متاخرة عن مرتبة وجوده وشخصه فهو جسيما اما ان لا يقبل الاشارة الجسمية او يقبل على
 الاول فيلزم ان يكون جوهر مغاير قادرا وبوط لا امتناع ان يتصل الجواهر الجبروتية في مرتبة متاخرة عن وجوده ليعارض متاخرة عن العقل
 الغير المسبوب بالوهم وعلى الثاني فاما ان يقبل التجزئة في الجهات او لا وعلى الثاني فيلزم الجزء الذي لا يتجزئ وقد عرفت بطلانها
 وهو لا يصلح لان يحصل من انضمامه مع آخره مثله متصل كما مر ايضا وعلى الاول فهنا جوهر متصل بذاته قابل للانقسام في الجهات
 الثلث وهو المظهر هذا تحقيق ما سيجي في كلام الله عن تجزئ قوله في هذه الحجة بحاشا الخ بعضها الظاهر بعضها تحقيق المقام وعلى
 هذا فالمراد من الجسدية الشخص قيل المراد منه الاعتراض وينظر المحال في توجيهها انشاء الله تعالى فانظره فقلت قوله الشخص الاول
 ان بناء ما الخ اعلم ان هذا البحث لا يمتثل الا لثلاث له اعتراضات على وجود الجوهر المتصل بذاته في الجسم حاصل من المقدمة الثالثة
 ان الجسم متصل بذاته متصل في حقيقته باعتبار اشتماله على جوهر متصل في ذاته يمنع وجود الجوهر المتصل هكذا في قبل الاتصال بما يعرض
 له بعروض الجسم التعليمي القائم به واما الجسم في نفسه فليس متصل ولا منفصل كما اختاره المحقق والمحاكم على ما مر من كلامهما انهم
 عليه قوله وما قيل من انك اذا شكلت الشحنة الخ اشارة الى ما ذكره الشيخ واتباعه في تحاير الاتصال الجسبي والاتصال العنصري
 بان الاشكال اذا توارث على الشحنة الواحدة بان يحيل تارة مدورة وتارة مربعة وتارة مستطيلة الى غير ذلك فلا حاجة
 بتبديل مقاديرها العرضية واما نفس حقيقتها الجسمانية القابلة للابعاد الثلث فهي باقية على ما كانت عليه من قبل فما متخاير
 وما هو في مرتبة ذات الجسم هو الثاني لا الاول ورد هذا من وجهين احدهما ما سيجي في الشرح وثانيهما انما اناسم ان الجسم التعليمي
 لم يتبدل الاشكال بل هو باق وانما تبدلت خطوطه وسطوحه في الجهات فيتوهم تارة في جانب وتارة في جانب آخر
 وكيف فان تبدل الاشكال فيستوجب الاتصال كما هو المشهور وقد يقال ان الشحنة جسم مركب يتبدل فيها تماس
 اجزاها وانما هي نفس المقدار وانما يتركز المظهر لوعرض اختلاف التشكلات بالجسم المفرد وهو جسم الان يثبت ذلك في المفرد

مثل ما يقضى البطلان الاجسام الغير الطبيعية قوله في غير مسلم فان الشبهة التي حاصله منع المقدمة القائلة بمتفادالات الاتصال الواحد في المقدمة
 حين تبديل الاشكال عليها بانها يلزم ان لم يكن هناك تفرق اتصال وتوصل افراق وهو ممنوع فيما نحن فيه بل بينها نحو من الفضال
 منعهم للواحد المتصل فلم تثبت وجود متصل او حاد في اصلا وعلى هذا نقول فان الشبهة التي منعهم فمن اور وعليه باله ليس في الشبهة التبديل
 الاشكال تفرق الاتصال والاتصال الاقتران كما ذكره المورد بل بينها سميات تشككية لم يكن من قبل هي مما شى التزاع اجزاها
 المفترضة على دمنع مخالفة الموضوع المتوهم من قبل خارج عن القانون لانه معارضة المنع بالمنع وهو لا يلحق وان قيل ان البطلان
 مانع الاول قلت فعلى هذا لا بد من اقامته الاستدلال عليه والانهج والاحتمال لا يكفي وقد قلنا على ان تفرق الاتصال انما هو بالحق
 وهي تدرجية فلم يكن الاتصال باقيا يلزم الحركة في الاتصال الذي هو جزاء الجسم وهو خلاف ماقرر عندهم من حصر الحركة الكمية في الفعل
 والشكائف والنمو والذبول والتمزق والنزاع على ما سيجي في الشرح ايضا ولا يخفى ضعفه فان الاتصال اذا جوز كونه عرضيا فاي
 مانع من وقوع الحركة فيه بان يتحرك المادة فيه وانما يتبع ذلك اذا كان جوهر او هو بعد في معرض المناقشة فتأمل قوله البحث
 الثاني ان الاتصال النسخ حاصل هذا البحث ان الاتصال المنعهم بالانفصال ثم العايدة بعد ذلك لا شبهة في انه عرضي لا جوهر
 فانه حين تواردهما على الجسم المتغير جواب ما هو كذا لا يتغير بتغيره جواب ما هو هو عرضي لما نقرر في المنطق ان ما هو سؤال عن حقيقة الشئ و
 ذاتياتها فلا يتغير جواب ما هو الا بتغير الذاتيات لا بتغير العوارض واذا لم يتغير بهذا التبديل علم ان هذا الاتصال عرضي فلم يصح ادعاء انه
 جوهرية هذا قوله البحث الثالث انما شتمت النسخ هذا البحث كالمقدم عليه اعني الثاني البطلان للمقدمة المنعومة بالاستدلال
 وقد عرفت حاصل المتقدم وحاصل هذا ان الاتصال بما هو حقيقة امتدادية لا تخلف اصلا فلو كان جوهر كان في جميع المواد
 كذا ولو كان عرضا كان في كل ذلك فلا معنى للقول بكون احد الاتصالين في الجسم جوهر او الاخر عرضا وقد اقررتم بعرضية بعض افراده
 متسكمن في ذلك بجديت تبديل الاشكال على الشبهة فيلزم عرضية الجميع فلم يتصور في الجسم امتداد جوهرية اصلا ويتوجه على هذا
 والجوهرين ان الاستدلال على المقدمة المنعومة منسحب المستدل والمنع ليس منسحب اقامته الاستدلال على البطلان و
 بينها اذ قد استدلل المتعرض على الباطل ما فيلزم عنقبة منصب المدعى وهو لا يليق بشأن العلماء فضلا عن الحكماء والجواب ان
 المنع او المكنون منع في غايته الظهور له ان تثبت عليه باي طريق شاء بل البتة بالاستدلال اولى من التجويز الصرف تقطع طمع
 المدعى المستدل على اثبات دعواه عن غيبة تمام على هذا التقدير يكمل وجه من التجويز الصرف وان لا يلحق في ذلك فلا يشق بها
 هذا اذا كان هذا الوجهان متعينين على مقدمته معينة من الاستدلال وان كانا معارضتين باقامة الاستدلال المخالفة
 الاستدلال احصم المثبت لخلاف مدعاه فلا غضيب اصلا وعلى هذا فكان تقرير الاول منهما ان الاتصال عرضي للجسم لا يتبديل
 بتغيره جواب ما هو والثاني ان الاتصال عرضي لانه حقيقة واحدة وقد اقررتم بعرضية بعض افراده في الشبهة فيلزم عرضية الجميع
 افرادها متسكمن في انوار حقيقة واحدة اصلا وهذا انما يلزم من ثبت كونه حقيقة واحدة نوعيته والافلو كان حقيقة واحدة جنسية فاختلاف
 افرادها ممكن البتة فتأمل قوله وانه لا يثبت في الحقيقة كذا عرفنا مفصلا على هذا فيكون به الايرادت الثلاثة الباطل

الاول من الدليلين كلاما عليها وليس لهذه المقدمة دخل في دليل اثبات الميوس كما مرث الاشارة اليه في اثبات ان الميوس له جوهر و
 على هذا فلم يكن كلاما على دليل اثبات الميوس له اصلا الجواز ان يقول الميوس انما ساعد على مقدمات دليل اثبات الميوس له ولا يلزم
 منها الوجود الميوس له ونحن نساعد عليه كما اختار شيخ الاشراق في التلويحات ولكن لا يلزم منه تركيب الجسم من جوهرين كما هو
 مرغوم المشائين واما ان كان المقصود منها الكلام على الدليل بالابطال ذاتية الاتصال له ثم القول بانه اذا لم يكن الاتصال ذاتية له
 فلم ينعقد بالانفصال شي منه وانما العدم ما هو عرض ولا يلزم منه اثبات خبر آخر فيه هو الجوهري الجسماني اصطفا سبيل ايضا كما ينبغي على
 القلق فلا تغفل قوله اما عن الاول فان الجسم الخ حاصله اثبات المقدمة المنعوتة بان الاتصال ان لم يكن ذاتيا للجسم لم يكن قابلا
 للابحاد الثلاثة في الجهات الثلاثة في حدوده اصلا فيكون منفصلا وهو المطابق لما نقل من الحكمة العلانية قوله وانما حدوده بالذات
 هذا انما اتفق لو كان الجسم في نفس الامر وهو هو لا يلزم من تحديدهم التحديد في الواقع وايضا قد عرفت فيما مضى ان الشيخ
 يقول في الشفاء وغيره ان تعريف الجسم بالابحاد رسم لاحد حيثية فالمراد من الحد في بعض كلماته مطلق المعروف وهذا الاطلاق
 شائع فيما بينهم قوله والحاصل ان نفس ذات الجسمية الخ انما احتاج الى بيان الحاصل لان الظاهر من مقال الشيخ القدر
 الذي ذكرناه وهو وان كان ينبغي بدفع الاشكال الاول بالتقرير الذي ذكرناه على زعمه ولكنه لا ينبغي في دفع مذهب صاحب التلويحات
 القائل بان الجسم متصل باتصال داخل في ذاته والخبر الآخر ليس بذي نفع اضلا فليطال ان هذا احتمال بهذا النوع من البرهان توضيحه
 على طبق ما ذكرناه سابقا ان الاتصال ذاتي للجسم والا فاما ان يكون منفصلا او لا يكون متصلا ومنفصلا اصلا والثاني يستلزم تحجرو
 من الجهات والابحاد ضرورة ان ينادى ان فوكل لعدم صلوحه للاشارة الجسمية فلم يبق شيما وهو خلاف المفروض وعلى الاول
 فلا يكون قابلا للابحاد لانها متصلة فتبين انه متصل في ذاته وانما يتصور ذلك ان كان الاتصال ذاتيا وهو المظهر قوله
 اما بالنظر في ان هذا الكلام الخ يعني ان كون ذاتي مرتبة الذات ذاتيا للجسم انما يلزم لو ثبت امتناع تركيب الجسم من جوهر
 وعرض ولم يثبت بعد بل المقترض منه به ذلك فلا يفرض ما ذكره اصلا ومحصله منع كون الاتصال ذاتيا للجسم مع كونه في مرتبة ذاته
 لجوانه ان يكون مركبا من الجوهر والعرض قوله لا يتحقق نحن نخرجه الكلام في الخبر والآخر الخ هذا تحريه للدليل على وجب يلزم منه
 وجود الجوهر المتصل في ذات الجسم من غير ان يحتاج الى الاغنية بالمقدمات المذكورة خلاصته ان الجسم لما قال بتركيب
 الجسم من الجوهر والعرض المستند بذاته فتكلم في الخبر والآخر الجوهر عنده ونقول انه متصل في ذاته والا فلو كان متصلا بجهة
 المستند عنه في مرتبة ذاته اما ان يكون متصلا او لا يكون متصلا منفصلا بل مجردا ثم يصير في المرتبة المتأخرة متصلا او وضع وخبر
 هو بطور فتبين انه مع جوهرية متصل في ذاته فقد ثبت المقدمة المنعوتة بلا كلغة ثم بالنضمام ما في المقدمات ثبت له محلا
 الميوس له فلا ترو ما قيل ان هذا الخبر الآخر عند الجسم هو الميوس له فاثبات اتصاله بينا في ما ذكرته الميوس من انها ليست متصلة
 ولا متفصلة لان الجوهر الآخر الذي هو الجسم هو الميوس له اذ انما كونه متصلا بذاته علم انه ليس بميوس له في الحقيقة لانه ليس شي من
 الاتصال والانفصال ذاتيا كما اصلا فتبين انه هو الذي هو الميوس له سميت بصورة جسمية فبالضم المقدمات الثلاثة الباقية ثبت خبر آخر محلا

وهو الميول لاسمها المحتم فلا يلزم المتناقضين فنعني الاتصال والانفصال عن الميول في ذاتها وإثبات الاتصال لاسمها الميول
اصلا فان المنفى عنه شيء والمثبت له شيء آخر فلا نقول نداء بعينه مقصود بالمعنى التي نعني ان هذا البيان جار بعينه فيما عرفت
انه ميول في الواقع بان يقدر ان الميول متصلة في ذاتها والاشكال متصلة مما يتحققنا في ذاتها واضمح تحريك كون مجردا ولا
المثل كون مجرد متصلا بما هو متنازع عن وجوده وتخصص مع انكم لا تقولون بالاتصال في ذاتها بل يرمون انه ليس لها في ذاتها شيء
من الاتصال به الانفصال فلم لا يجوز ان يكون حال الجسم في ذاته او حال ما هو جزرك ككس فما هو جزركم فهو جزركم وعلما انه لا يقصر
الدليل بانه جميع مقداته لا يتجزأ منه في الميول مع انكم لا تقولون بالاتصال في ذاتها فلم لا تقولون يكون الجسم او جزوه مثل ذلك
من غير حاجة الى اثبات جزاء آخر كما فعلكم ولا يتوجه عليه ما قيل انه منقطع فمائل قوله واما قوله لم يكن الجسم في ذاته متصلا
المعينة من الدليل فيكون نقضا تفصيليا حاصلنا ان الجزاء الاخر من الجسم ليس في نفسه متصلا ولا منفصلا ولكن لا يلزم
ان يكون من الجزوات وانما يلزم ذلك لانه من حلوه عند ما في الواقع وهو لا يلزم اصلا لانه ان يكون المقدار من لوازمه وجوده
لا ينفك عنه اصلا فلا يتخلو وجوده عن الاتصال بالتصالح وعن التحدو الانفصال بالمتصالح ومن ههنا لاح كس ان التقدم الذي
للمعروض على العوارض لا يثبت المطل وانما يثبت لو ثبت التقدم بالزمان اليقضاء هو فهم قوله واما الجواب فهو ان الميول
التي في الجواب شتمل على جواين احدهما عن التقتض الاجمالي وتقرير الاول انه لا يقتض الدليل بالمعنى اصلا لانها وان لم يكن في حد ذاتها
شيء من الاتصال والانفصال وانما يحكي ذلك بواسطة الصورة الجزئية الواحدة والمتقدمة ولكن لا يلزم منه خلوه في
مرتبة ذاتها المتقدمة عنها اذ ليس للميول مرتبة متقدمة على الصورة الجزئية الواحدة او المتقدمة عند عدم افتقارها في وجودها
اليها فهي لما كانت علته لوجود الميول كانت متقدمة عليها بالذات والميول متناخضة عنها ككس فلم يكن لها مرتبة وجودها خالية عن الاتصال
وعنده ويزد اختلاف الجسم فانه اذا قيس الى عارضه الذي زعمتم انه كس الاتصال منه يكون مقدما عليه في تلك المرتبة المتقدمة
ليكون عاريا عن الاتصال ككس من هذا العارض فيلزم اما تجزؤه واما تحيزه من القياس المذكورة فيما سبق وبالجملة يكون
بيد بين الميول بالقياس الى الصورة والجسم بالقياس الى العارض فقياس احدهما على الآخر قياس مع الفارق
وثانيهما الجواب عن التقتض التفصيلي المتقدم من قوله واما قوله لم يكن الجسم في ذاته متصلا بالقياس الى عارضه
التي المراد منه هو جزوه الذي يعرفه الجزاء الاخر الذي هو المقدار على طور ما عاب التلوينات لا شبهة في انه جوهر عند هذا
ايضا ومعروض للمقدار باخترافه ولا مرتبة في تقدم المعروض على العارض بحسب الوجود واختلاف الصورة فان التقدم من باب
هذا الوجه للصورة ففي تلك المرتبة من الوجود لا يتخلو اما ان يكون مجردا عن الايجاب او جزاء لا يتجزأ والكل محال ولا يلزم ذلك في
الميول ولا ينبغي عليك ان تقدم الوجود في انما يلزم لولا كون الاتصال المقدار من لانه الجزاء الاخر من الجسم بحيث
لا ينفك في شيء من المراتب الواقعية والمثبت ذلك من البيان المذكور وانما يلزم من التقدم بحسب مرتبة المعروضية وذلك
لا يلزم من التقدم في الواقع فلم يلزم الاستحالة على هذا التقدير ايضا كيف فانه ليس معنى تقدم المعروض على العارض الذي

هو انما تقدم بالطبع الفكاك الاول عن الثاني في الوجود ضرورة المتعلق انفكاك الشيء عما يلزمه في الوجود واللازم في الوجود لا يلزم من
 هذا التقدم هو نفس التنوعية ومعنى التناهي هو سلب التنوعية لا تقدم وجود احدهما على الآخر وجبته لا يلزم المحل في الواقع بل غاية
 لا يلزم المحل كسلب بعض اعتبارات العقل ولا احتقانه وليس هو محالا اصلا ولا محالة لللازم غير مستحيل ولا مستحيل غير لازم وايضا انا
 وان سلمنا تقدم الموضوع الطبيعية على طبيعة العارض ونشخصه على تشخص العارض بنا على ان تشخص المحال انما يستفاد من
 تشخص المحل ولكن لم لا يجوز ان يكون طبيعة المحال العارض بنفسه على تشخص المحل بان يكون متمما للحالة المعقودة تشخصه
 بل يجوز وان كنت حتى ان الحق الطوسي قد اعترف بذلك وقال بعلية الزمان للحركة المخصوصة اعني حركة الفلك الا تصح
 كونه محتاجا الى المحل المطلق وهو الحركة مطلقا فيجوز ان يكون المحل المخصوص للاتصال سواء كان نفس الجسم او غيره متاخرا عن الاتصال
 مطلقا ويكون الاتصال المطلق محتاجا الى المحل المطلق كما ان شخصيته محتاجة الى المحل المخصوص فلا يلزم حبيته من الاتصال
 عارضا خلو الجسم منه مطلقا حتى يلزم كونه من المجزئات عن الاجزاء او من قبيل الجواهر الفردة في الرتبة المتقدمة من الوجود
 وهما اجزاء احدا بالنقض بالحركة الفلكية فانها ليست في نفسها مستعدة وانما مستعدة بالزمان وهو عرض فيكون مستغنية
 القوام عنه والمعرض مقدم على العارض فيكون في مرتبة وجوده باخبر مستعدة بالامتداد الذي من العوارض المادية ثم صار
 مادية من قبل العارض والجواب ان الحركة على ما سجي اتصالا لانهما باعتبار المسافة التي وجدت فيها وهو تقدم
 عليها بتقدم المسافة المتصلة وثانيهما باعتبار الزمان وهو وان كان متاخرا عن الحركة ولكن لا يلزم منه خلوها
 عن الامتداد مطلقا حتى يلزم كونه من المجزئات وعلى هذا فنش الحركة كشل الميول في انها محتاجة الى الامتداد في الوجود كما ان
 الميول في محتاجة الى الصورة الممتدة فيه فلا يتصور لها شيء من مراتب الوجود وتكون فيها خالية عن الامتداد حتى يلزم تجزؤا
 كما لا يلزم تجزؤ الميول في غاية الامران الامتداد العارض له لسبب الزمان ليس بهذه المشابرة ولا خيرا في ذلك وثانيهما ان
 وجود الجسم في الاين فان الاين عارض له فيكون الجسم معروضا والمعرض مقدم على العارض بالوجود فيلزم ان يكون الجسم
 مرتبة وجوده مقدما على الاين ثم لو جد فيه في الرتبة المتأخرة فيلزم وجود الشيء المجرد عن الاين فيه وهو محال والجواب عنه ان المحال
 هو ان يصير الشيء المجرد ماديا او غير ماديا كون الشيء المادى في مرتبة متأخرة واخيرا فليس مستحيل واللازم فيما نحن فيه هو الثاني
 الاول وثالثهما النقض بالصورة المادية الحاصلة في النفس فانها مادية ومجردة مع وحدتها بل يلزم ان يكونا وتبين بان كانت مجردة بل
 على كون الماديات معلولة للمفارقات فهي متقدمة عليها بما فيها والتجواب عنه ظاهر لان المنع عنها هو كون الشيء ماديا
 ومجردا بحسب الوجود الواحد وما بحسب الوجود كما في المادة النقض فلا كيف فان الحاصل في الذهن جميعات
 الاشياء بعد تجزئتها عن العوارض الخارجية نحو ما من التجزئة لا نفس الاشخاص الخارجية كما تقرر في موضعه فم
 ان من يقول بوجود الاشياء في الخارج في الاذان باعنائها قالا مر عليها بشكل البتة ورايتها النقض بالقصور
 النوعية فانها ليست في ذاتها متصلة ولا منفصلة وانما يتصل بالاتصال الجسم الذي هو محالها وتفصل بالفتنة لا فيلزم

ان يكون في مرتبة وجود المتقدم على الصورة الجمعية ومتاديرا لانها علته لها عارية عنهما فيكون مجردة عن المادة وحوار
ثم في مرتبة متأخرة عنه يصير ماديا فيانزم الاستحالة لوانما لا يتصور الخواص عنه فهو من جملة النقص الصفة الاخلال في هذا المقام
وقال الرئيس المحقق في حاشية على هذا الكتاب بعد اذكر النقطة الواردة على الاستقلال المذكور على جوهرية الاتصال فاما
ان يقضي اثبات جوهرية الامتداد ان الالين والحركة والسكون لا بد ان يكون عارضة لا امتدادا بالذات ضرورة ان المالك
ممتد لا يتحرك في الالين ولا يصح ان يقدر انه يهنا او يهناك ولا شبهة في ان معروض هذه الحوارض لا يكون الما جوهرية
يحكم الفطرة الانسانية بان المالك يكون مستقلا في الوجود لا يصلح ان يعرض له هذه الحوارض ثم زعيم بان الضرورة وان قصت
بان الوضع والالين والمثاله انما يعرض للطبيعة الاستقلالية واذا قد كثرتم هذه البداهة بانكار هذا الاستقلال لوجوده للجوهر
بناء على القول باحتياجهما في وجوده واداء شخصهما الى المادة فلا يوجد الا في المادة فلم يبق في اليد ضرورة يحكم جوهرية هذا الاتصال
ورد به الترديد بان انكار المشائين بالوجود والاستقلال للصورة انما هو بجهل من شخصته وانما بنفس طبيعتهما فلا كيف فانما
بهذا الاعتبار على ما هو في متقدمه عليها فالطبيعة الامتدادية جوهرية مستقلة غير متال بخلاف المذكورات من الحوارض قابل في هذا
المقام فانه من فزال الاقدام قوله وعن الثاني بان لقاء الجسم النج هذا الجواب شتم على النقض والمنع اما النقض فيا بول الكلام
تقرير ان ما استند للتمسك على معرفته الاتصال بجميع مقدماته غير صحيح فان شخصه الانسان لا يتغير بتغير اجواب ما هو حال الانسان
فيلزم ان يكون اعراضا عما يقولون فيها يقول في الاتصال واما المنع فبالكلام على مقدمته معية من الدليل وهو قولنا كل
ما لا يتغير بتغير اجواب ما هو النج وهو المذكور بقوله واما القول بان كل ما لا يتغير النج وحاصله ان الكلية ممنوعة فان اجزاء الجواهر
وتغيرت فكلها آخر مع ان لا يتغير جواب ما هو وليس بعرض وتوجه عليه فلما هرة ان عدم تبدل جواب ما هو تبديل السند على ان
يكون خارجا عن الجسم وما هو خارج عن الشيء يكون عرضا فيلزم ان يكون الاتصال عرضا واذن فالاول في الجواب ان
يسبغه ولقد بانه ما اراد المستدل بقوله في الضمير ان الجسم النج ان اراد منه معية الاتصال لا يتغير بتغير اجواب ما هو
فالضمر ممنوعة بل يتغير نوع الجسم بتغير معية الاتصال وان اراد ان شخص الاتصال لا يتغير بتغير جواب ما هو فهو مسلم ولكن
اللازم من المتقدمين على هذا التقدير هو خروج شخص الاتصال عن معية الجسم وحقائقه النوعية فلما يلزم منه ان يكون عرضا
فان الاتصال الخارج عن معية الجسم بحقيقته يكون عرضا للثبوت واما الخارج عنه كشخصه فيجوز ان يكون فردا لحقيقته و
يكون جوهر الماتر من ان زيدا تشخصه خارج عن حقيقة الانسان مع كونه انسانا بحقيقته ومعية النوعية ويمكن ان
يجل كلام الشارح عليه يا وفي غير قابل قوله كما ان استمرار طبيعة نوعية لحكمة سعة المنع وشارة الى النقض بالوجه الذي
ذكرناه فانهم قوله وعن الثالث باننا لا نسلم النج في هذا الجواب نص على ان في الجسم القابلين بتغيرين لا يتملكن معنى
بواحد انما الاستمرار في اللفظ وهو الحق الموافق لهذه المشائين كما عرفت فصوص فيهم في ذلك مرارا وقد كان الشارح
فيما قبل منك ذلك فاما لوجود اتصال واحد له اعتبار ان دسمه معية فيها بعد نسب ذلك الى الشيخ وبل في الماتر

بلا مرتبة ويجوز ان يندرج شيء واحد تحت مقيدين متباينين باعتبارين وقد نفس الشيخ وغيره على ان الذاتيات لا تختلف باختلاف
 الاعتبارات بل الوجودات كما يظهر من مباحث الوجودية ههنا ومطلبك تهاقت وتناقص منه امتثال هذه النقط المبررة
 في هذا المقام بعيد عن شذوذ قوله والبحث الرابع المتعلق بمقتضى البحث الخامس المتعلق بالاعتبار للممتد والجوهرية كما ان
 انظر من الامثلة الثلاثة الاول نفس الامتداد والجوهرية كما يدل عليه قوله لكنه هو مقدار لا غير وقوله في البحث الخامس سلمنا
 ان في الجسم امور ثلاثة الخ فالتمسك تسليم انما يكون لما منع اولاً فيتمتع به في هذا البحث اعترضنا على دليل اثبات الميوس في الجسم
 فيه باليوس اذ وجود امتداد آخر في الجسم سوى الامتداد الجوهري فيكون تقديراً عن جبال الجسم التعليل وهو مناسبتنا للمعنى
 من قبل ان المراد من الامثلة التقييدات هو ان كان احد مناهلها فيكون نيافيه قوله ولا يبعد في قوله فاعلم ان قولنا
 فان ظاهره لا اعتراض وان كان العرض منه الاعتراض على مقتضى هذين القولين يمنع زوال الامتداد والافصال في حقيقة
 يابى عنه قوله ولكنه هو المقدار لا فائدة له حينئذ اصلاً ولم يكن له الا في البحث الخامس بعد فائدة ايضا لا سيما متحدة مع
 في المرجع والمآل وان اقرقنا في البيان فكلام الله ههنا مضطرب والتحقيق انه اعتراض مثل الامثلة الثلاثة الاول
 الا انها منوع على وجود امتداد الجوهري مع اقرار وجود الميوس في الحقيقة للانعصال وهذا منع على كونه عبارة عن مطلق
 الامتداد وادواتها من العدد المساحة مع انكار وجود الميوس بناء على ما ذهب اليه الشيخ المقتول في حكمة الاشراق على هذا التقدير
 يكون قوله هو القابل للانفصال واتحاد البين التمهيد الذي سبق للاساس به تمهيداً للتسليط من اول الامر على هذا الوجه في كلام الله تعالى
 وان سلمنا ان في الجسم امتدادا جوهرياً ولكن لما سلمنا انه غير المقدار لعدم كونه قابلاً للمساحة بخلاف المقدار في السرير والذات انه
 عبارة عن مطلق الامتداد العارضة عن التقييدات في الجملات والمقدار هو الامتداد المستعين فيه كما اظهر على الامتداد الجوهري
 هو نفس المقدار البسيط في الجملات والجسم عبارة عن هذا المقدار نفسه من غير حاجة الى غيره كما قال صاحب حكمت الاشراق
 وحينئذ فلهذا الاعتراض يكون منافي لكون الامتداد الجوهري مطلقاً لا مستنداً اليه يجوز ان يكون نفس المقدار كما قلنا في الامثلة
 وهو الجسم فقط من غير حاجة الى الميوس في تقديره الميوس والجوهر الامتداد معاً وهذا الفرق من الثلاثة الاول بقي الفرق
 بينه وبين الخامس وذلك بان يقال ان هذا البحث انما يكون الصورة الحقيقية من الامتداد المطلق مع انكار الميوس والخامس
 انكار للميوس في المعايير للصورة الجوهري بل هي الميوس في الباقية عاتى الاتصال والانفصال ففيه تسليم للصورة الجوهري
 بالحق المذكور وعلى هذا لا يخلط على ثمة طرق الاول باطلال الامتداد الجوهري في ذلك في الثلاثة الاول والثاني
 باطلال اطلاقه مع نفي الميوس ايضا وذلك في الرابع فهو بالحقيقة مأخوذ من مذنب صاحب الاشراق في كتابه حكمة الاشراق
 والثالث باطلال الميوس في المعايير للصورة الجوهري بالكلام في مقدماته وحيل اثباتها ولكن كان المناسب حينئذ
 ان يذكر قوله ولا يجدي قولكم الخ في البحث الخامس لانه كلام في المقدمة الثالثة من مقدمات الدليل ولكنه قد ذكره معنا
 الوطية وتمهيد الخامس والباسس بذلك وما ينبغي ان يعلم في هذا المقام ان جميع ما ذكره الشارح في هذا البحث كلام صاحب حكمت الاشراق

في هذا الكتاب فيكون توجيه البحث بالوجه الذي ذكرناه من شأنه ان يزيل التمام فان قلت لما كان هذا البحث شتما على من اعني الاطلاق
 المطلق واليهوي فلا بد من ان يذكر في الجواب عنه ما يقتضي ان يقاس على المعنى احد من اثبات ممتد على الاطلاق وزيادة التقدير
 عليه وخاتمة لابطال ان الممتد على الاطلاق هو المادة فما بال الشئ في الكلام في الاول نقصا في ايراد ما ذكره الكلام في المثال
 الى البحث الخ من قلت سبب ان الامر على ما قلت ولكن لما كان ما ذكره في الجواب عن الثاني كافيا لا لمر الثاني فلا بد من بيان
 الكلام في الاول اعتمادا على ما سيجي بعد كما لا يخفى فانهم قولهم وبينا ان لفظ الاتصال الخ توضيحه قد مر فيما سبق باكمل وجه
 وسيجي في البحث الخ من ايضا وانما العرض ههنا مجرد التوطئة ولا حاجة الى الاشتغال به ههنا فانهم قولهم فلما قل ان قول
 الخ مقرر للبحث الرابع توضيحه ان الاتصال الحقيقي مسلم في الحقيقة ولكن لا نسلم انه مغاير للتقدير كما زعمتم بل عينة والافصال
 لا يتاني له اصلا فلا يمنع من جهة واحدة وانما فالحجب هو نفس المقدار من غير حاجة الى جزء آخر سميت به ههنا في حقيقة الاتصال مع
 اوجها من الامتداد المطلق بل هو نفس الامتداد المنبسط في الجوانب واتجاه وجود الهوي في معناه قوله واما ما يقدر ان
 الممتد في الخ هذا لفظ حكمي لا شرقي والاستدلال على ان المقدار لا يزيد على الجسمانية لانفسه ما ينبغي على ان المشتق معناه باقائه مبدء
 الاشتقاق فالمبدء قائم به الامتداد وطاهر ان قيام الشئ بالشئ انما يتصور اذا كانا متمايزين فالجسمانية معروض والمبدء
 حار من زاوية علمية لا انفسية كما زعمتم قوله فليس الشئ الخ هذا ايضا ما يجوز من حكمته الاشتراق وورد للاستدلال المذكور حاصلا ان
 ما ذكرتم من معنى المشتق انما هو على مخرج من اللغة وعرف اهل اللسان وحقايق الموجودات وكذا امسائل الحكمة لا ينبغي على
 الاطلاقات العرفية اصلا بل البناء هناك على ما في عالم الواقع بل المشتق كما يصدق لقيامه مبدء الاشتقاق كما هو في الشر
 لك يطلق اذا كان المبدء نفس الموضوع او جزؤه كما في بعد بعيد وخط طويل والزمان متقدم ومتأخر والسر في ذلك ان
 في صدق المشتق قد قصد عدم انعكاس مبدء الاشتقاق عن الموضوع وذلك بتصوره بان يكون نفسه بالطرق الاولى
 فيكون صدق المشتق اخر من ههنا من الصورة الاولى فلم لا يجوز ان يكون صدق الممتد على الجسمانية بالوجه الثاني الذي
 هو الحقيقة لا بالمتعة الاولى المجازية او العرضية وانما انتشار ما قالوا من الزيادة من المجازية العرفية فلا يثبت اليه مقام
 تحقيق الحقايق الغير الميتة عليهما اصلا قوله فان هذه الاطلاقات الخ اذا وقعت في العرف لا يقدر ان ههنا شئ لا يزيد على
 البعد هو البعيد او امر لا يزيد على الطول هو الطويلية واذا لم يلزم الزيادة في العرف في هذه الامثلة فكيف ثبتت بالعرف
 الزيادة في ما نحن فيه لو لم يبق الاعتماد على العرف حينئذ لانها تقع على ما شتهر لك على ما ذكرناه في النظر الى هذا الاستعمال
 ههنا عندنا كما صاعدكم بالنظر الى الاستعمال الاول قوله واطلاق صحيح المشتقات الخ يعني ان الاطلاق صحيح المشتقات
 باعتبار عينية مبدء الاشتقاق للموضوع شائع في باب الامور العامة فيطلقون الموجود على الوجود بل في باب الامور
 الخاصة ايضا الاتر من انهم مع قولهم بعينه وجود الواجب له يطلقون الموجود عليه انا بالحقيقة او بالمجاز كما يفهم من كلامه في
 حيث قل فاذا قيل واجب الوجود موجود فلهذا قول مجاز وعلى التقديرين لا يثبت المدعى وهو الزيادة في قوله بل

توارد المتبادر المتخالف في هذا ايضا جواب عن الرابع باثبات زيادة المقدار على الصورة الجسمية ذكره صاحب المعلم الاول كالشيخ الرئيس
 ومن يحد وجهه وتشريره ان الجسم في تلك الصورة مقدار وقدر شيئا ثانيا فيصغر كمالها في الماء اذ ارق وجمد مع بقا جسميته بحاله تعلم ان المقدار
 لا يدرك على الجسم لا عينه لا تتخلف والتكاثر من فرع زيادة المقدار على الجسمية وعرضه لها وكونها مبهمة في الانسباط والتقديرات
 حتى تصبح هذا العرض في كماله من فروج وجود الهيولى في فرعها من زيادات الشا ولم يوجد في حكمته الا شرايق وقد اخذ هذا ذكر الشيخ
 في شرح الاشارات بعد ما اثبت الهيولى بالبرهان المذكور بقوله ليس قد بان لك ان المقدار من حيث هو مقدار والصورة
 الجسمية من حيث هي صورة مقارنة لما يقوم معه ويكون صورة فيه ويكون ذلك هيولى لا مستقليا هو في نفسه لا المقدار ولا الصورة فثبته
 له وليكن هذا هيولى فاعرف فما ولا يستبعد ان لا يخص في بعض الاشياء قبولها المقدار معين ودون ان يكون ما هو اكبر او
 اصغر انتهى وقال شارحه من ان عرض الشيخ من قوله هذان صحت وجودا وتخلل والتكاثر الحقيقيين وان هذه المسئلة
 متفرقة على اثبات الهيولى فاما لما لم يكن متفردة في نفسها كان نسبة جميع المقادير اليها على السوية مجازا ان يكون في وقت متفردة
 بمقدار اصغر وفي وقت اخر بمقدار اكبر من غير ان يخص بمقدار معين لكن في بعض الاجسام لاني الاجسام كلها لا متساوية في
 المقدار وفي الاغلاك وانت تعلم انه وان كان قول الشيخ فاعرف فما ولا يستبعد ان في انظر متفرعا على وجود الهيولى كما ذكره
 الشارحون ولكن هذا التفرع في الحقيقة ليس تجميع فان الهيولى وان لم يكن متفردة في نفسها ولكن ما يميزها من الصورة الجسمية
 ممتدة في الجهات يكون ذات قدر القبة فلا يمكن ان تنقسم مما هو زيد من هذه المقدار او القس فطالع التفرع على وجود الهيولى
 اصلا بل هذه المسئلة متفرعة على وجود الامتداد الجسمي الخالص عن تعيين الامتداد في نفسه ووجود الامتداد الآخر المتعين في القدر
 العارض له فيكون هذه من فروج وجود الامتدادين في الجسم احدهما عارض لاخر ايد عليه وليكن جينيذ قول الشيخ فاعرف فما الخ
 متفرعا على ما ذكر من وجود الامور الثلاثة والضمير يرجع اليها ولكل قوله ولا يستبعد الخ والمعنى انه اذا كان في الجسم ممتدا ان
 مقدار ولاخر ليس بمقدار وشي ليس في نفسه مقدار او لا صورة فلا يستبعد قبول الجسم للمقدار الكبير تارة والضعيف اخرى في بعض
 الاجسام لان الصورة الجسمية لم يكن مقدارا فلما يزل نفسها في الحالين وانما يتغير مقدارها الزايد عنها وذلك في صورها المتخلل
 والتكاثر فطالع هذه المسئلة قال المولى الرئيس نظام الملة والدين السهائي قدس سره فيما وجد مكتوما مخطئة على المحاكمات
 في هذا المقام بهذه العبارة لا يفهم اثبات الهيولى ليس لا يثبت هيولا الا اذا اثبت ان الجسم في نفسه وقدا دون ثبوته ومعناه
 ان الجسم ما هو جسم مصداق لصدق الامتداد والاتصال واذا ليست الهيولى تلك المشابهة للصورة متفصلة لذلك ولا خلاف في
 ان شبرا جسمية شبر وثبوت تلك الجسمية شبرية بل ان على هذا التقدير فاذا تبدل مقدار ذلك الشبر فقد انتفى شبرية ثبوت تلك الجسمية
 فان حدث مقدار ازيد مما كان مثلا فادعى فلا يتخلل متعارفا وانما يدرك في حقيقة فوقت الحركة في الجوهر وقد خرج
 بطلانه ففهم والاشراقيون سواء فما ورد الشيخ لرفع الاستبعاد ولم يرفع بل اردوا انتمى كلامه وعرضه قدس سره بيان حاصل
 رد الجواب بان ما دعى الشيخ من وجود الصورة الجسمية بمقدار ازيد عليها مع خبر ثالث ليس هو مقدار او لا صورة بل هو

اصلا فان منع وجود المقدار الزائد في الصورة بالسين مبنيا على في الجسم الا الاستدلال الواحد وهو المقدار فلا يصح قبول مقدار الكبر الصغر
 مع بقاوه شخصه فان هذه الزيادة على هذا التقدير اما ان يكون دفعة او تدريجيا وعلى الاول فلم يوجد التحلل المتعارف على الثاني فجد
 ولكن يلزم وجود الحركة في الجوهر وهو خلاف ما تقر عندهم وبالحجبة من ثبوت المقدار الزائد على الجسمية علم ان يقول بوجود محل والشك
 الحقيقيين والامن لم يقل بقاء الاستدلال الجوهر من فقط وزعم انه هو المقدار فلا يسبيل لاثبات التحلل والشكائفة عليه اهلا فيكون
 مدالا على زياة المقدار على الجسمية كما كان مدار الاثبات على انبائها فتقوله قبلت جسمية الخ وليس على البطلان والتحليل والشك
 بانها انما يتصور ان نواله تم تبديل الجسمية فيها كما رعتهم وهو مسمى على تبديل البتة فلا يزيد ولا ينقص بل انفسها من شئ وانما انفسها
 هو قوله فان حدث الخ لعله دليل آخر على البطلان فترى ان الجسم اذا تحلل او تكاثف فقد تغير استداداته الخارجية فخذ التغيير اما
 يكون دفعة فلم يكن تحللا وتكاثفا فهو من فميا منهم فانما بالحركة تدريجيا واما ان يكون تدريجيا فقد وجد الحركة في الجسمية التي
 هي الجوهر لا يقبل انما تتغير لو كانت الجسمية مستقرة بذاتها كما هو مسمى شيخ الاشراق واما اذا لم يكن مقدارا لثابت بل موصوفا
 للمقدار في انما يتحرك في المقدار العرفي فيكون حركته في الكم لا في الجوهر قلت لعل الشيخ الالهي مدعي الضرورة في كون المقدار
 عين الصورة الجوهرية المستمرة ونفس المولى الرئيس في حاشي هذا الكتاب وشرح الرسالة المسايرة على ان ما وقع المشاؤون من
 التغيير خلاف الضرورة واذن فلزم ما ذكره فقل في هذا المقام فانه من منزل الازمان قوله ان تحلل الجسم اللطيف الخ
 وذلك في التحلل كما في العجين القطن المخلوج قوله ولتضاه عنها الخ الى انفصال الجسم اللطيف عن تلك الاجزاء وتخليده من
 بينهما وذلك في التكاثف كالقطن المنفوش اذا انجمت اجزائه قوله لا الحقيقيين الخ التحلل الحقيقي ان يزيد مقدار الشئ من
 غير ان ينقسم اليه شئ والتكاثف الحقيقي ان ينقص مقدار الشئ من غير ان ينقص منه شئ قوله وانما تتما بالتمتة الصالحة الخ الصالحة
 بالاصداد الممثلة وانما المجمعة المشهورة من الصبح بمعنى الصوت الخفيف والرواقية التامة التي يحدث بانحراف صوت عتيق وهذا
 الاثبات قد وقع من اتباع المشائين وبينا منه من وجهين احدهما ما ذكره العلامة في شرح الاشراق وهو ان القيمة اذا
 طليبت ما اذا حكم عنها ووضعت في النار تسخت شدة الشق وليس الشق بزيادة مقدار با فيها بسبب دخول النار
 او ليس فيها نقاش وما لذت الحاء الى ان يدخل في اضيق موضع ومن شأنها البذر عند الطبع الى جهة العلو فلذلك صوت
 واذا لم يكن الشق يدخل النار كان بسبب زيادة مقدار ما القيمة بالتحلل وهو المثل واثنيها ما هو اعظم منه فانه لم يوجد فيه ماء
 القيمة ما او تقر به ان القيمة المسدودة الراس اذا وقعت في النار الشدة المحرقة ونكسر الى الخارج سبب هذا الشق
 والاكثر ما داخل او خارج لا يسيل الى الثاني لان السبب الخارج الموجب للشق انما يكسر الى الداخل ضرورة ان الماء
 اذا ذكره من خارج نكسر كس على الاول فلا يتصور هناك سبب للخرق سوى التحلل ضرورة ان ما في الماء من الماء والهواء
 لا يقتضي ان الحركة الى الخارج طبعها والا لا كسرت بدون الاتباع في النار ولا يتصور النار لما علمت في التقدير الاول فلا يتصور
 ذلك الا تحلل الماء والهواء بحركة النار فانه اذا زاد المقدار فحققت المكان فانشقت بالاضطرار وخرج ما فيها قوله

في غاية الضعف النج ووجه الضعف ان حصر سبب الاشتقاق فيما ذكره من سبب في ذلك ان الهواء والماء المحتبس في القمقة
افادت النار فيه حرارة فقد اشتعل بهما وادخل النجروج فاشتعلت القمقة لانها قد تخلصت من ذلك يجوز ان يحدث بوصول الحرارة من
النار الى الماء والهواء المحتبسين بجوار متصاعد مقتض للنجروج فينتشر القمقة بسببه ايضا فاحترق مسدودة للاجزاء فاداشتدت
مالت اجزاء القمقة الى الافتراق لان حاله ممن غير ان يزيد مقدار ما فيها وقد تبدل على وجودهما بان الماء اذا جمد يصغر حجمه واذرق
عاد الى ما كان عليه من قبل وظاهر انه ليس ذلك بنقصان اجزائه والالم تعد الى الاول في التخلخل والتكاثف وهو ايضا ضعيف
لان يصغر الماء بدون نقصان اجزائه وملك كبره بدون انضمام شيء اليه فم يجوز ان يكون الماء حين رقت بالحرارة تخلصت بالاجزاء
الهوائية ثم اذا جمد خرجت تلك الاجزاء الهوائية بالاندماج الحاصل له بالبرق ثم اذرق بالحرارة تدخلت تلك الاجزاء الهوائية ولذلك يحصل
الصغر والكبر في المقدار لان زيادة نفس المقدار واتقاصه كما زعمتم قائل قوله ولك الاستدلال بالقارورة المصنوعة من الزجاج
اخر من المشايين على وجود التخلخل والتكاثف الحقيقيين فحدثت له اشارات الى اثبات التخلخل وحديث الكلب اشارات الى وجود التكاثف
فما قيل انه استدلال على اثبات التكاثف فقط بقبريته نفسه بالكلب على الماء وان اسقاط قوله ولك الاستدلال اولى بل كان
المناسب ان يجعل قوله والقارورة معطوفا على بالقمقة ليكون المجموع لاثباتهما ويصح قوله واثباتها بالقمقة الصالحة
والافلا معنى بهذا القول اصلا اذ القمقة الصالحة انما ثبت بها التخلخل فقط ليس بشيء اما كلامه الاول فلما عرضت واما
الثاني فلما انما يصح لو كان الباقي مثبتا بواحد منهما اعني التكاثف فقط كما زعم والافلا معنى لكون المجموع وليا على اثباتها
بل الثاني دليل عليها نعم في قوله واثباتها في الصورة الاولى فصوره بلامرته وحاصل الاستدلال ان القارورة الصنعة الراس
لواضع متصايندا يخرج الهواء من جوفها بالمصص قطعا ولم يدخل بدل ما خرج هو اخر من خارج فبقي الغم واستعمال
المصص والاخر من دفعه المنفذ واذن يخرج ما خرج من الهواء يكون خاليا من الاشغال التخلخل الهواء الباقية فلا بد من ان
يتخلخل الضرورة استحالة الخلاء وبهذا القدر ثبت التخلخل ثم اذ اكبته القارورة المصنوعة على الماء يدخل الماء فيها بالمشاهدة
وليس ذلك لانتفاط طبيعة الماء الصعود وليس في طبع الماء ثقلة الصعود اصلا فما ذلك التكاثف الهواء التخلخل بالمصص
برودة الماء والافلو كانت الهواء تيكاثف ببر الماء ولم يدخل الماء فيها يلزم الخلاء الحال ايضا اذ التكاثف صغر مقدار الهواء وخطي
ذلك شيء من الحرير القبة فلا بد للماء من دخول الماء فقوله اذ اكبته لا يدخل في اثبات التخلخل بل ثبت صا قبله واما زيد
ذلك لاثبات التكاثف فمذ الاستدلال كانه مشتغل على استدلالين على اثبات المطلوبين فالتغفل قوله
سيما قد شوهد عند الكلب النج هذه وجوه ثلثة لبيان ضعف هذا الاستدلال المشار اليه بقوله لك والضعف ضعف
هذا الاستدلال ايضا كالاستدلال بالقمقة الصالحة الاول ما اشار اليه بقوله هذا والثاني ما اشار اليه بقوله ولا سبيل
لنا الثالث ما اشار اليه بقوله وذكر الشيخ الالمسي النج والكل ما خذ من حكمة الاشراف وشرحه للعلماء وخلصته الوجه الاول
انما لا بد لآلة الكلب على الماء ودخول الماء حينئذ في القارورة على تكاثف الهواء المملوء به بهالم لا يجوز ان يخرج

الهواء عند الكلب فيصير الجوز فارغا فيدخل الهواء لا متنع الخلاء ويدخل على هذا الخروج شهود الحيات في الماء عند الكلب فان
 الجباب هو الهواء المحيط بالماء ومن ذلك يجوز خروج الهواء عند دخول الكلب في الكهف بان يهرب عند ان داخل القدر وقد يخرج من جسمها
 فيدخل الهواء فيضرورة الخلاء وفي المسامات فيها مطلقا ثم وجود المسامات الحقيقة الصغيرة جدا لا يمنع خروج الهواء والكاسب للطاقة
 بالتسحق الحاصل له بالحق قوله ولا يسيل لنا الى الحكم النج حاصل هذا الوجه الثاني ان الحكم بان بالحق قد خرج الهواء من القدر وقد مسلم
 ولكن القول بان جنيته لم يدخل فيها الهواء من فم الماص اصلا لم لا يجوز ان يدخل الهواء من فم الماص في القارورة فلما يلزم الخلاء
 يقدر زيادة حجم ما فيها من الهواء في ضرورة استحالة الخلاء والشاهد على ذلك ان الماص عند اللص لا يمس بساير جسمه التربة بل
 انما يمس ببعضه فيجذب فيدخل الهواء فيه من جانب ويخرج من جانب آخر فيدخل الهواء الداخل في القارورة يدل بالخرج
 عنها بالحق فلما يلزم تحلل الهواء المائي للقارورة بالحق صلا فذا البطل للتحلل كما ان الاول ان البطل للشكاف قوله
 وذكر الشيخ الايهي النج وجه ثالث للضعف تقريره انه لا يجوز ان يكون في القارورة هوائا قد مستوية بدخل الهواء منها يدل بالخرج بالحق
 فلما يلزم الخلاء اصلا حتى يلزم التحلل ضرورة استحالة والشاهد على وجود المسامات والمنفذ فيها شرح بعض الادباء الحادة القوية في
 النفوذ منها فيجوز دخول الهواء الذي هو الطن منها من تلك المنفذ من ههنا طهرك ان احتمال المنفذ كان في وجهه للضعف واما
 حديث رشح الادباء فيسند على هذا التجويز غير عا ولا لا احتمال كاف فالمنقشة في مثل هذا السند خروج عن طريق البحث
 ولا يفيد ايضا كما لا يخفى في قوله في حكمته الا شريك النج لم يوجد هذا الحديث في النسخة الحاضرة عند من حكمته للاشتراك وانما نقل ذلك
 عن هذا الشيخ الشارح العلامة من بعض كتبه وحل النسخة التي كانت عند الشاهد فيه هذا الحديث والشاهد اعلم قوله واما
 قوله مشترك الاجسام النج هذا جواب آخر عن البحث الرابع باثبات التعابير بين الجسمية والمقدار تقريره انما نجد الاجسام
 متفاوتة في المقادير بالصغر والكبر مع اشتراكها في الجسمية ولا شبهة في ان ما به الاشتراك غير ما به الاقتران فالمقدار
 يتغير الجسمية لا عينها قوله في جوابه على ما في حكمته الا شريك النج يحتمل النقص والحل اما الاول فبان ما ذكرتم في الجسمية بتعريف
 نفسه فان المقادير المخصوصة تختلف في خصوصيات الصغر والكبر مع اشتراكها في نفس المقادير فيلزم زيادة هذه المخصوصيات
 على نفس المقدار وتغايرها بها مع انها مندرجة تحتها وهي نوع بالقياس اليها واولا لم يلزم الزيادة في المقدار عندكم فليكن
 الحال في الجسمية التي هي نفس المقدار عندنا على هذا العنوان الثاني فهو ان ما به الاشتراك هو الجسمية المطلقة وما به الاختلاف
 هو اشخاصها كما ان الحال في المقادير كذلك فلما يلزم من التعابير في اشخاص الجسمية التعابير في الحقيقة كما في سائر الحقائق
 الكلية النوعية بالقياس الى اشخاصها والسر في ذلك ان الجسمية والمقدار عندنا واحد فاجب الجسم المطلق هو المقدار المطلق الجسم
 المخصوص هو المقدار كذلك فلما ان في المقادير عندنا المشابهة الاشتراك بنفسها والامتنان بخصوصياتها تلك فيما سميناها
 جسمها واولا عندنا واما التفرد في الاسم هذا ولقد قررنا في المشابهة بان الاجسام المختلفة المقادير مشتركة في الجسمية بمعنى انها
 يوجد فيها على السواء بل زيادة نقصان بخلاف المقدار فهو في الجسمية يتوجه عليه ان الفرق بين الجسمية والمقدار عندنا هو الجسم

كما ان المقدار يختلف بالزيادة والنقصان لك الجسمية لانها غير المقدار واليه اشار الشارح بقوله يكون الاختلاف بنفس الجمعية لا غير الخ فيمكن ان يكون
 بهذا الوجه كثير فائدة نعم لا يتوجب على هذا التقدير النقص والحمل البتة وذلك لان قطع مادة الاشكال الكلية فلا يمكن من المستبين قوله ويرجع هذا الى
 ان يفرق بين هذا الكلام امور اعم من الاختلاف الاجسام في المقدار هو الاختلاف في الكمال والنقص بناء على ان المقدار والحجم
 على راسه الباطن اشيع الاشراق واحد والاختلاف بالكبر والصغر في المقدار اختلاف بالكمال والنقص واذا كان هو
 الجسم واحد فكان اختلاف الاجسام ايضا بهذا الوجه من غير فرق في ما بينهما ان هذا الاختلاف بنفس الماهية بمعنى ان نفس الماهية
 الجمعية تختلف بالكمال والنقصان من غير تقييدات امر اليها وعلى هذا فيكون التشكيك في الماهية والذاتي جازيا عند هذا الشيخ و
 قد نظر على ذلك في حكمة الاشراق هو الحق عند المتقدمين وان كان المشاؤون الكبريه بيان واه وتحققه ان الشخص ليس امر منفصا
 الى الماهية واللازم قدما عليه بالشخص ضرورة ان الشخص الحمال لشخص المحل ولا امر مشترك عندها بهذا الوجه بعينه فان تعين شي
 انما يتبرع عنه بعد التعيين والافلو يتبرع من الماهية الكلية فما وجه تعينها بشخص معين ضرورة ان نسبتها الى جميع الشخصيات على
 السوية ولا دخل في ماهية الشخص بمنزلة الفصل في النوع واللازم ان يكون زيد وعمر وميتان متباينتان وان لا يكون النوع تمام جميته
 ما تحته من الافراد فتقرر ان يكون نفس الشخص معنى ان مصداق امتناع الحمل على كثيرين ذاته كافي الواجب تعالى الا ان الواجب
 لا ذات له سوى الشخص كما تقرر في موضع وفي الممكنات ذات ليست في نفسها كلية ولا خبرية ولا واحدة ولا كثرية ولكنها في الكلي
 كلي وفي الخبرية خبر على وفي الواحد واحد وفي المتعدد متعدد فالماهية تصنف بهذه الاوصاف بانحاء الوجودات والطوارق التباينات
 من غير زيادة امر عليها باعتبار ان ينالها العقل يصالح مصداقا للكلية وباعتبار ان ينالها الاحساس والصور يصالح مصداقا للخبر
 فالفرق بين الكلي والخبري انما هو باعتبار لا غير وجود الشخص بعينه وجود الطبيعة من غير تفاوت اصلا واذا كان كذلك فالشخص
 الزايد في المقدار يزيد بنفس جميته المقدارية على الشخص الناقص وهو ينقص بنفس مهيته المقدارية ايضا ويصدر باعتبار وجوده في الزايد
 آثار كثيرة وباعتبار وجوده في الناقص آثار قليلة ولا شبهة في ان ما يصدر عنه الآثار الكثيرة انهم واكمل مما يصدر عنه الآثار القليلة
 وبهذا المعنى من التشكيك في الماهية وما قال المحقق البدوي من ان هذا الاختلاف يكون الماهية انتم في فرد والنقص في آخره لا يكون بنفس
 تلك البتة ضرورة وجوده في افراد ما من غير زيادة ونقص وانما الشدة بمعنى انها تتخلل الى امثال النقص حتى يتوهم الفهم العاقل
 انها متلفة منها وليس في الواقع كك واذن فهذا التفاوت بانضيات امر آخر اليها خارج عنها فيرجح الاختلاف الى هذا العارض
 لا الذات والذاتيات اصلا لا توجب نهبا ذقبا بل ان يقول كما عرفت ان الماهية املا اعتبارا ان اعتبارا نفسها مع قطع النظر عن الصيغ
 وهي بهذا الاعتبار تفاوت فيها اصلا واعتبارا تماصرت مشروطة بشي يحصل سواء كان هذا الشيء هو الفصل او الشخص وبهذا
 الاعتبار هي انهم والنقص فان قلت فعلى هذا فقد زاد في الماهية حين التماس والنقصان امر زائد هو التعيين او الفصول فالمرجع
 الى هذا العارض قلت لم تخلف الماهية بالانضيات اصلا بل وجدت سحج من الوجود فصارت مبداء الآثار كثيرة او منشأه لان
 يتبرع منها امثال النقص وهذا النحو من الوجود الخاص هو المنشأ واللازمة لا امر زائد عليها اذ لا يخفى من الوجود وسوى هذا

المصدر من غير ان الزيادة والنقصان بينهما هي نفس الماهية لا المنفعة المضاف اليها حتى ينافي التشكيك في الماهية فقد اشتهر على
 هذا المحقق الانفاضة المعروفة للماهية بالاضافة التي هي نفس الماهية فخط انما يزيد على خط آخر في الخطية بان يكون ضعفاً مثلاً معياراً
 المساوات والمعاداة هو الكم بذاته لا امر آخر فمافيه التقاوت هو الكم سواء كان مرجحاً أو متراجعاً أو متساوياً او غير ما قلتم لكن لما قال
 هذا المحقق فائدة اصلها كذا افاد الرئيس المحقق في خواشيه على الحاشية القديمة للمحقق الدواني و اشار اليه مجملنا في حاشيته على هذا
 الشرح ايضا وهذا هو الحق لا يصح انكار المشايخين له اصلاً وثالثهما ان مرجح الاختلاف بالشدّة والضعف والزيادة والنقصان الى
 امر واحد عند الاشترايين وهو الاختلاف بالكمال والنقصان ومبناه يحتاج الى التفصيل ويحجب تحقيقه في شرح قوله ولا يفرون
 بين الشدة والضعف اه انشاء الله تعالى قوله فانهم يجوزون كون جوهر قوسه جوهر من جوهر آخر الخ فيه اشارة الى ان ما جوزه
 من التشكيك في الماهية الجوهرية والجوهرية بمعنى كثرة محدد واثار الماهية في بعض افرادها من الآثار الصادرة عنها في بعض افرادها
 هذا لا يتبع ان يقع النزاع فيه فيما بين الاشترايين والمشايخين فان صاحب القوة القدسية من الانسان اكثر اثاراً من فاقدا
 من غير كثرة وانما تمنع المشاؤون التشكيك بمعنى كثرة صدق الكل على فرد من صدقه على آخر بحيث يصح انتزاع امثال الاضعف
 عنه واذن فالنزع راجع الى اللفظ وهو انما يتم لو كان الاشترايون حاصرين للتشكيك بالكمال في الكثرة اثاراً بقلبيتها كما توهم هذا
 القائل واما ان كان غرضهم ان الماهية يجوز كما لها ونقصانها في افرادها سواء كان هذا الكمال والنقصان بان يكون اثاراً في
 بعض الافراد اكثر من اثارها في البعض الآخر او بان يصح انتزاع امثال الاضعف من الشدة بان يذهب الوهم الى الاتيان
 منها فلا يرجع النزاع الى اللفظ بل يكون معنوي كما لا يخفى قوله ولا يفرون بين الشدة والضعف الخ اعلم ان المشايخين قالوا
 ان معنى كون احد الفردين اشد كونه بحيث يتسرّع منه العقل معونته الوهم امثال الاضعف وتخلله اليها فيفسد من التحليل
 حتى ان الاوامر الحامية يذهب الى ان السواد القوي متاقت من امثال السواد الضعيف ومعنى الزيادة ايضا كونه مثلاً
 الحية الا ان الامثال المنتزعة في الشدة ليست اجزاء امتبائته في الوجود ولا في الوضع بخلاف المنتزعة من الزيادة فانها متبنا
 امان في الوجود واذ في الوضع افيهما جميعاً فالاشد والاضعف مختصان بالكميات والازيد والنقص بالكميات والاشترايون يكتفون
 ذلك ويقولون ان الشدة والزيادة معنى واحد والاختلاف انما جاء من المحل فالشدة كمال الماهية فاذا وجدت في الكيف وهو
 ليس ذاً وضع يصح انتزاع امثال الاضعف التي لا يتخالف بالوضع سمي شدة واذ وجدت في الكم واذ هو ذاً وضع يصح انتزاع
 امثال الانقص المتخالف في الوضع سمي زيادة فالاختلاف في الاسامي انما هو باعتبار الحرف واللغة لا باعتبار كون
 الحقيقة متخلفة وكذلك خصوص المشاؤون اطلاق هذين النوعين من التشكيك بالاخر ارض دون الجواهر والمفسرين يقولون
 بان ما هو المرجح اعني الكمال في الماهية والنقص يجزى في الجوهر ايضا كما في العرض والفرق لعله ماخوذ من الحرف واللغة
 وهذا اقتباس للحقائق بالحرف وهو خروج عن القانون قال العلامة الشيرازي في شرح حكمه الاشترايين ان المشايخين
 يزعمون ان الحرف لا يطلق الاشد على الجوهر وليس بشي لان الحقائق لا يبنى على الاطلاقات الحرفية وهو مخالفة لخطية

لما وجدوا انه لا يجوز ان يقدم مثلاً خطاً شديداً من خط كذا في اللغة حكمه عدم قبول الخط الشدة من حيث المعنى الذي هو بمثابة الشدة
لعمري لا منهم على ان هذا اللفظ لا يطلق عرفاً كما يكون معناه واصله في نفس الامر هو قياس فاسد فانه وان لم يطلق الشدة خطية
فقد يطلق الشدة طولاً ومفهوماً الطول هو مفهوم الخط فالشدة فيه هي الشدة في الخط وكذا الشدة في الحسن والحركة هي الشدة في
الحياة التي قد تبين انهم قد قصدوا انفسهم في المعنى وان لم يصير جوابه في اللفظ لان معنى الشدة موجود في الجوهري والكم سواء اطلق الشدة
عليها ام لا والظاهر ان هذا النزاع لفظي فالاشراقيون اذ اراوا ان الكم وغيره والتفاوت فيهما في الكمال لم يفرقوا بالاسامي والاشراقيون
اذا راء ان التفاوتين مختلفان في الاحكام فالزيادة في التقدير انما يكون بحسب الوضع وتضعف بالنسبة الضعيفة والكيفيات لا تصنف
بذلك ففرقوا بالاسامي سمو التفاوت في الكيف شدة والتفاوت في الكم زيادة وحافظوا في ذلك الطلاق للغة ثم علم ان الاشراقيين
لما قالوا الكمال نفس الهمية في الشدة والزيادة ونقصان نفسها في الضعف والنقصان من غير زيادة اسكان الكامل والناقص
وكذا الشدة والضعف والزايده والناقص عندهم متحدة في الهمية وانما الاختلاف بحسب مراتب الوجود ولانا نضيف
امر السماء والمساؤون لما كان هذا الاختلاف عندهم راجعاً الى الزيادة قالوا باختلافها بالهمية واستدلوا عليه بان ذلك الاختلاف
ليس بالمتخصص فقط اذ في كل مرتبة من مراتب الشدة والضعف يمكن تحقيق اشخاص كثيرة فيكون ذلك الامتياز بالوجود
او بالذاتيات حكمه حكم ساير الحقائق التي حكمها باختلافها نوعاً فان الاحتمال قائم فيها وانت تعلم انه بل هذا الاعادة للدعوة
فالاشرقيون اوقفوا زعمهم ان الشدة والضعف وصفان اضافيان لغيره فان لافراد همية السوداء النوعية بالنظر الى نفسها
ومرحبها الى ان السواد ذاته اشدة في الاشرف فان ذلك المخصوص اشدة وهو ليس الامة السوداء فهو اشدة في السوداء لا غير
وما ذكرنا تحقيقه لدواني في التفسير على ذلك في حواشيه القديمة على شرح التفسير يقولون ومما يتبين على ذلك اننا لو ذهبنا الى ان الطبقات
المتعارفة من الالوان متحدة بالنوع فاذ فرضنا حسبها ابيض وبها ص قوس ثم فرضنا انه ينزل من هذه المرتبة من البياض الى مرتبة ا
منها واقترب الى السوداء منها بحيث كان هذا اللون متحداً مع اللون السابق بالنوع ثم افترضنا انه ينزل ان هذه المرتبة الى مرتبة ادى منها بحيث
يكون نسبتها الى المرتبة السابقة عليها كنسبة السابقة الى الاولى يكون هذه المرتبة الثالثة متحدة بالنوع مع المرتبة الثانية المتحدة بالنوع
مع المرتبة الاولى وهكذا اذا احتفظت هذه النسبة في جميع المراتب الى ان تبلغ السوداء الصرفة يكون جميع تلك المراتب
متحدة بالنوع فيلزم ان يكون السوداء الصرفة متحد بالنوع مع البياض القوي المفروض ولا يفت ثم استشهد على كون هذه الاختلافات بالصفات
امر بما قال الشيخ في قاطع خبره من الشفاء في فصل خواص الكم ثم حكم بان مراتب الزايده والناقص في الكم المنفصل مختلفة بالنوع فقد فهم من كلامه
امر ان هذه الاختلافات بالشدة والضعف بالهمية وثانيهما ان هذه الاختلافات في الكم لا يوجب لاختلاف تلك كما في المقدار وان لم يمتزج
ايضاً كما في العدد ولا يخفى على الماهر انه كلام فاسد فما انقصر في موضوعه ان المتحرك في المقولة حين يتحرك فيها ياخذ في كل آن فرداً من باقية
الحركة لم يكن من قبيل لا بد من بعد هذه الاوليات الامة لا وجود لها بالفعل الا يلزم انحصارها بالانهاية له بين حاضرين ولو وجد البعض ذلك
بعض يلزم ترجيح ما مررنا واما الموجود المفرد في ان هو متصل بالانقسام الى الانهاية له فكيف على وتيرة الكم في قبول الانقسام الى غير النهاية

هذا الاشتراك فلا يمكن ان يتبين المهيبة عند الحركة في البياض الى السواد الصنف اصل بل كل مرتبة من المراتب اللامتناهية يكون
 بياضا سيما اذا كان الانقسام على سبيل التناقض واما اذا كان على سبيل التساوي فهو وان اوجب التفوق للبياض ولكن الانتهاء
 الى السواد يتم الا ترى ان المقلد اذا قسم باذرع متساوية ينشأ عنه الانتهاء الى ما لا يتقسم اصلا واما البلوغ الى مراتب متعينة في
 البياض فترتبة من السواد لا يتوجب اتحاد تلك المراتب بالسواد فان اتحاد المتقاربين مهم بل هما متجانسان بالمهيبة ولو اوجب
 ان يكون سائر المراتب البياض متحدة مع السواد او لا نسبة قايمن بياض وبياض في هذا الحكم والصفان هذا الحكم المتجانس
 النوعي في مراتب البياض تتخالف ما قالوا من امتناع قسمته البسيط الى هيئات متخالفة بالذات فما ذكر في التبيين في سطر الخفاء
 وما استشهد للحكام الشيخ فلعنه اعادة الدعوى فكيف سلم صاحب الاشراف فالاظهر ما ذكر من ان الاختلاف بالشدّة والضعف لا يوجب
 الاختلاف النوعي اصلا وبالجملة هذه الدعوى على القول بامتناع التشكيك في الهيئات ولما كان المعنى في مسلم
 عند الاشتراكين فالمعنى عليه كيف يكون مسلما وتحقيق معجزة التشكيك لما قفينا الوطء عنه في شرحنا لمعارج العلوم ونذكر ان
 ورسالته مفرقة لا يصحح الوقت هنا بذكر ما زاد على ما ذكرنا ومع كون المقام غريبا ان اشتبهت بالتفصيل فارجع الى الكنف المذكورة
 لما فيها من الشفاء لعلمه الغوانية والنجاة عن ورطة الغوانية ومن الله التوفيق ويده ازمة التحقيق قوله سبحانه بحسب الظاهر الخ
 انسلم ان المناقشات بين ما قال هذا الشيخ في حكمة الاشراف والتلوحيات بوجه لا بحسب القول ببساطة الجسم في الاول وببركة
 من الجبر والضرر الذي هو المقدار فقط كما ذكرنا بل احده بالوجود ما ذكرنا فيما جعل المقدار في حكمة الاشراف جوهر
 حيث حكم بان نفس الجسم نفس على ان الجسم جوهر وفي التلوحيات جعله عرضا والاشارة جعل الجسم في حكمة الاشراف نفس المقدار الجوهري
 واكثر الهيولى في التلوحيات اثبتت الهيولى وبقي الاتصال الجوهري وارجع انكر في حكمة الاشراف التفاضل والتكافؤ بالتفصيل
 كما نقل الشرح عنه واقربهما في التلوحيات حيث قال في معجزة الحركة فهي وضعية او كمية فان الشيء قد تحرك الى مقدار اكبر او زيادة
 الاخر او يسير نحو او دورتها او سمي تخلفا او الى مقدار اصغر انقصان الاخر او هو ذبول او دونه وهو التكافؤ انتهى ولكن الاش
 لما سلمك بهما طريق التعليل وقد وجد العلامة في شرح حكمة الاشراف تقتصر على الوجه الاول من المناقضة اكتفى هو ايضا عليه
 من المراجعة الى الكتابين ليشهد القناقض بينهما بالوجود التي ذكرنا ما ولولا المخافة الاطلاقة لقلنا بجوابها الدالة على ذلك ونوشت
 ولما لم يفتقر الى ذلك صدق ما قلناه قوله لكن اشرع في الكلام الخ والمذكور عبارة العلامة في شرح حكمة الاشراف وخاصة
 ما افادته في دفع التعارض كما يشهد بشوق هذه العبارة ان الجسم مغيبين احدهما الامتداد الجوهري الصالح لفرض الابعاد
 المتشابهة على قوايم وهو بسيط نفس الجسم في حكمة الاشراف والثاني ذلك الامتداد الثابت عند تبدل الاشكال مع المقدار
 الزايل الذي هو عرض وهذا المجموع مولف وله جزءان احدهما جوهر وهو الهولي والاخر عرض وهو الجسم عند في التلوحيات
 فموضوع البعد لله الجوهري الجسم بالمعنى الاول وموضوع التركيب هو الجسم بالمعنى الثاني وكذا موضوع العرضية ايضا هو
 بمعنى الاشياء في هذا الوجه في المعنى وانما هو بحسب الفقه فقط ولا يخفى ضعفه لان النزاع انما وقع في الكتابين في الجسم

بمعنى الطويل الذي لا يتوقف على غيره من ان يكون هو سماً فيها ثم تخلف في البساطة او مركب واما اذا لم يكن هذا المعنى مسلماً فيها بل هو
 كتاب بمعنى وفي الآخر بمعنى فالنزاع يرجع الى اللفظ فلم يكن للتوجيه بهذا العنوان فائدة والصواب في دفع التناقض ان يقال ان هذا
 الشيخ تكلم في حكمته الاشارة على ما هو التحقيق عنده فبقي تركب الجسم وحكمه ببساطة وانه نفس المقدار والاصل المتخلف والتكاثف الحقيقي
 في التلويحات جرس على ما هو المشهور فيما بين المشائين مشايقة لهم فاورد المباحث على طريقتهم وان خالفهم في بعض الامور
 كجوهرية خبري الجسم عند المشائين وجوهرية احدهما وعرضية الآخر عنده ولذلك قال لوجود الهيولي والتخلف والتكاثف الحقيقي
 وتركب الجسم من خبرين وعرضية المقدار كما قال المشاؤون لك ولا باس لوقوع الاحكام المتخالفه عن شخص واحد في كتابين بل
 في كتاب واحد باعتبار ما هو التحقيق عنده وملاحظة ما استشهد وليس هذا نقضا بحسب الحقيقة واما التناقض ان كان منظر واحد
 قاطعاً في ذلك قوله اقول كلامه في بعض المواضع النج حاصله ان الاتصال على ما يظهر من الرجوع الى المطارحات وخبره
 من كتب الشيخ الاشارة ليس له الا معنى واحد وهو ما يمسح به الاجسام ويفرض به الحد والمشتركة وهو من عوارض الحكم فالقول بان
 عنده اتصال جوهرية قائم عند تبدل الاشكال والآخر زایل توجيه بما لا يرضى القائل به هذا قوله في التلويحات ما راينا شيئاً
 النج بل الظاهر من التلويحات ان ما سماه هيولي ليس في ذاته متصلاً ولا منفصلاً والما قبل شيئاً منها ضرورة استحالة
 قبول الشيء نفسه او مقابلة فكيف يصح توجيه كلامه بان المقدار الثابت عنده هو الهيولي على اصطلاح التلويحات فان المقدار
 هو الممتد المتصل فال توجيه ما ذكرناه قوله واما الثاني في تركب الجسم ببساطة النج وذلك ظاهر كما ذكرناه الا ان يقدر انه انما حكم
 ببساطة الجسم بمعنى ما يصلح بفرض الابداع على الوجه المذكور في حكمته الاشارة والذات حكمه بكونه في التلويحات ما وقع
 عليه فلا ترفع لاختلاف موضوعي البساطة والتركيب وفيه ثامل اذ التلويحات وقع على مشايقة المشائين فلا معنى لتجديد
 اصطلاحه فيه بل انما تكلم في الجسم بالمعنى الذي وقع اصطلاحهم عليه كما لا يخفى قوله وهو الممتد على الاطلاق النج لا يتوهم
 منه ان هذا الممتد مبهم في ذاته بل المراد من الاطلاق هو الابهام في العدد المساحة فهو متعين في ذاته مبهم في قدراته وقد
 الاشارة اليه فلا تغفل قوله وهو المصحح بفرض الاجزاء الموهومة النج وذلك لكونه تقديراً في ذاته فيجوز به فرض الابداع المحدودة
 في الجهات او الغير المحدودة ان توهم غير متناه قوله وللهذا المشتهر انهم قالوا بالامتدادين النج هذا المشهور هو المطابق لما
 تراعات كلمات رستم الى علي ابن سينا ومن كان في طبقته في عصره وبعده والشاهد عليه حكمهم بان راج احدهما تحت مقولة
 الجوهري والآخر تحت مقولة الحكم ولا يجوز عاقل ان راج حقيقة محصلة باعتبارين تحت جنسين فالتبيين اصلاً وان لم يقيم
 الدليل عليه الى الآن بل ذلك مبهم مجرد وخوسه فيكون في الجواز الصرف لا من اليقنيات البرانية وبالجملة لا عرض لنا من
 الصحة والسقم انما المعصم ابراز ان مبهم هو القول بالامتدادين متباينين احدهما جوهر والآخر عرض لا ما زعم الشمن التعاير
 الاعتباري بينهما قوله وليس كذلك بل لا يكون في الجسم النج مثل هذا الصدد من الثاني هذا الكتاب بمراد كذا توجيه
 المشائين كما سرت مفصلة فيما سبق لكون الله تعالى لا يجوز فرضه الشمن راج شيء واحد تحت مقولتين هما مستحيين

الاعتبارين والاولين بثلثة ذلك اصلا فانه على هذا التقدير يكون نسبة الاستدلال المطلق الى نهدين كنسبة الانسان الى سيد عمر ولا يقول عاقل يكون
كل منهما مندرجا تحت مقولات متباينة وكذا الحال فيما نحن فيه وايضا اذ لم يجوزوا كون شئ واحد تحت وجوبه الذي في الخارج مندرجا تحت مقولين
كما يظهر بالمرجة الى مباحث الوجود الذي فكيف يجوزون ذلك في موجود واحد باعتبار وجوده الخارجى فكيف يكون محل استقضية عن موضوع
باعتبار مقتصر اليه بالاعتبار الآخر نعم هذا الخوض في التنازع الاعتباري يتصور على قول صاحب الاشارة من كون الجسم نفس المقدار ولكن اختلاف
في الحقيقة بالاعتبارين على قوله ايضا لبعض عبارات الشيخ مثل قوله في قاطع نور ياس التمام واليهما بقوله وهذا المقدار هو كون
المتصل بحيث يمسح بكذا الكذا سببه اول لا ينتهي المسح ان تؤهم غير متناه انتهى وان اؤهم ان الفرق بين المتصل الجوهري الذي
لا يقبل المساحة لذاته وهذا المقدار انما هو بالاعتبار لانه عبارة عن هذا المتصل الجوهري بحيث يمسح بكذا الكذا مرة وقد اقتضى
اثره الا وهو سادس في كتابه انما ضاقت وتبعه الشرح فاقلا بعبارة في هذا الكتاب بعينه والحق ان مقصود الشيخ ليس بان يعمم
المرحل السلا وكيفية فان الشيخ فرق بين المقدار الذي هو الجسم وهذا المقدار بوجوه احدى هما ان الاول مصرح والثاني عاقل
وانت في ان الثاني يزيله بيقين والاول لا يزيد ولا ينقص والثالث ان الاول جوهر دون الثاني فانه عرض من مقولة الكم والكرا
ان الاول لا ينفك الثاني عنه وان الممكن انفكاكه في الوهم بل لظن عاقل مع وجود ان هذه الامور في كلامه انه قابل للاتحاد بالذات
بينهما مع التنازع بالاعتبار بل مراده من قوله هو بيان ان المتصل بالمعنى الاخير متقدر مسح لانه من اعتبارات الاول فقط بل من
الامور التي ليس في الاول وبما حده هو متعارفة ولا يلاحظ اخرى وعلى الاول فهو على مزاج حقيقة وعلى الثاني مخلوط مع بعض لوازمه
فهذا اللازم هو الكم والملازم هو الجوهري فبينما بعد المشقين وقد زدنا على ذلك في الدرس السابقة فلما قلنا نعم في هذا المقدار
المباحي ايضا اعلم ان احدهما نفس كونه مقدارا متعينا في ذاته وثانيهما كونه متدبا بالامتدادات المتعينة في الجهات
الشمسية وبما يوجب عرض خارج عن حقيقة الجسم لان الاعتبار الاول نفس الجوهري المتدبا لا يخفى على من له مارة في الكتب
قوله له فهو مقدار تخير مقوم النسخ بما مع التنازع الاعتباري لا يتصور اصلا قوله لظن الفرق بينهما عند فهم النسخ اية عند المشائين فان
الزائد والنقص على هذا التقدير نفس المقدار عند فهم من غير ان يفهم اليه شئ او يقيس قوله لاحين توارد الاشكال في الشمعة
النسخ فيه وعلى ما استمر منهم من الفرق بينهما عند توارد الاشكال ايضا كما مرت الاشارة اليه فيما سبق مما قلناه من الشيخ الاشارة
وجاء عليه ان حين تبدل الاشكال على الشمعة وغيره من الاجسام لا يتبدل اصل المقدار الذي يمسح به وانما يتبدل تبار
انفسا له وتعين امتداده في الطول والعرض وهي من عوارضه فالتبدل هو المعنى العرضي للمقدار لا هو نفسه بخلاف صورة
التفصيل والكاشف اقلعت توارد الاشكال على ما ذكره الشرح فيما سبق لا يخلو عن الفرق فقال وتوصل فراق فما معنى لعدم
تبدل المقدار بنفسه قلنا في الشمعة ان سلم ولكن في الخيط والشوب اذ اجلا مستديرين بعد ما كانا على هيئة التريخ فغير
مسلم واذن يتبدل الاشكال ممكن بدون الانفصال ايضا وهو الكافي لما نحن بصدد هذا قوله واما الشيخ الالهي النسخ
وهو الشيخ شهاب الدين الملقب بقوله انكر المتدبا بالمعنى الاول النسخ اية بمعنى الصورة المجردة وقال ان في الجسم متدبا واحدا جوهريا

ہو نفس الجسم من غیر زیادہ جزو فی حکمتہ الاشراف و فی التلوکیات ذہب الی ان الجسم خبر بین احدہما ثابت جوہر ہے ہو المیوسل
 و ثانیہا عرض متحدہ و متحدہ الی اجسام فلین الجسم بعض الجوہر کما زعم الحاکم الاول اتباعہ قولہ واستدل فی کتبہ الخ ہذا الوجہ الثلثہ من الاستدلال
 مستقط من حکمتہ الاشراف و مصرحہ فی التلوکیات و المذکور عبارتہ التلوکیات قولہ احدہما انہ لو یقوم الجسم الخ حاصل ہذا الاستدلال
 علی حسب مقال ہذا الشیخ فی کتابیہ حکمتہ الاشراف و التلوکیات ان ما زعم الشاؤون من وجود امتدادین فی الجسم احدہما الامتداد
 علی الاطلاق و ہو مقوم لمہیۃ الجسم و داخل فیہ و ثانیہما عرض و ہو الممتد فی الجهات الثلاث الذی یقدر و یشح بہ الاول لہذا
 کان من لوازم وجودہ العینی باطل لیس فی الجسم الامتداد واحد ہو بالمعنی الثانی و اما الاول فان ارید منہ امتداد ماکلی اما
 بان کیون الکلیۃ من دو آخذہ کما ہوشان الکلی القلے او من خوارقہ اسے المعروف بالکلیۃ بما ہو معروف و علی التقدیرین
 لا یصلح لان یوجد فی الخارج لفقہ ان ہذا الصفۃ فی الخارج فکذا الموصوف بہا بما ہو موصوف و الكل لہا بما ہو کل و اذا الخ
 فی الخارج کیف کیون جزا متقوما للموجود الخ رچی اعنی الجرم العینی وان ارید منہ الامتداد المتعین بذاتہ المصہم فی تقدیر
 فیکون جزئیا البتہ و علی ہذا فان کیون ہو نفس المقدار التعلیمی فلم یکن فی الجرم امتداد و ہو خلاف فرعونہم وان کان
 غرضہما ہو الظاہر من مہر حاتم فتقول الامتداد طبیعۃ واحدہ و مفہوم واحد لا یختلف فیہ جواب ما ہو فلا یمکن ان کیون بعض جزو
 جوہر و البعض الآخر عرض بل اذا کان فرد منہ عرضا فیکون الكل کک و یتوجہ علیہ منع کون الامتداد طبیعۃ واحدہ بل الاول
 المسئلۃ کما مر و سجد فی کلام الشرفیاء بعد الیضا و ما یقہ ان ہذا مبنی علی ما ہو تحقیق ذہب المشائین عند الشمن ان فی الجسم
 امتداد واحد باعتبار مقومہ و بالاعتبار الآخر خارج عنہ لانه جئید کیون حقیقہ واحدہ و ہذا ان الاعتبار ان کالحوار من شخصیتہ
 فافرق بینہما کالفرق بین الاشخی من الانسان فلا یمکن احتملا فہ بالجوہریۃ و المرئیۃ اصلا فو خلاف ما صرح بہ ہذا الشیخ فی
 کتبہ من ان ذہب المشائین ان فی الجسم امتداد و ان احدہما جوہر و الآخر عرض فکیب یثبتی کلامہ فی الرد علیہم علی بالیس
 نہ ہیالہم عندہ و کبف فان ہذا التوجیہ انما صدر من جاوہرہ من العلماء الذر حین انہم من الطبقة العلیا من الحکما کاستاد الشہ
 سید الباقی المعروف بالہاماد فی ایما صائتہ و الشارح من اشیاہ و توابعہ و لا یقتضی السہ کل من نظر فی کتب المشائین
 و یحقق فیہا فضلا ان امثال شیخ الاشراف فتوجیہ مقالہ ہذا الوجہ انما صدر من لم یطالع کتبہ وقع علی ما یوجد فی کتاب الشہ و الا فالماہر
 المتبحر لا یحتر علی امثال ہذا التوجیہات اصلا فاعل و ارجع الی حکمتہ الاشراف و التلوکیات و لا یفطر الی ما ذکر الشمن
 التلوکیات و التلیفات قولہ و ثانیہا انہ لو کان فی الجسم الخ ہذا الوجہ ایضا مذکور فی التلوکیات و حاصلہ ان الامتداد
 الجوہر ہے الذی قلم انہ ممتد علی الاطلاق لا شہتہ فی انہ موجود فی جزئ الجسم کالکل و الموجود فی الكل لا یمکن ان کیون
 مساو بالما فی الجزو ضرورة فیکون کبر و ما فی الجزو اصغر ففیصل الزیادۃ و النقصان لذاتہ و ما ہذا الاشارة المقدار فیلزم
 ان کیون کما مقدار بالجوہر اخر مقدار ہی کما عتہم قولہ و ثانیہا انہ اذا تحلل الجسم الخ ہذا الیضا فی التلوکیات و تقریرہ ان
 الممتد الجوہر ہے حین تحلل الجسم و تکافؤہ لا شہتہ فی تبطل مقدارہ العر ضہ باخر فاکم فہو لا یخلو اما ان کیون باقی بحالہ مع

تفسير سخاكة لكونه متقدرا على هذا التقدير ضرورة فيلزم ان لا يكون في الجسم المتخالف الكبير المقدار الصورة الجبروتية وهو محال
 اذ لا ينبغي كس كان فيقبل الزيادة والنقصان لذاته فيكون كذا لانه وقد فرض جوهر اسف قوله وهو مقدار لا
 الخ هذا لفظ شيخ الاشراق في التلويحات والمراو منه ذو مقدار اذ المعنى انه حين تخلف الجسم وتكافئه لما كبر مقدار
 الجسم وقصر علم ان الصورة الامتدادية لهذا الجسم ذات مقدار واذا كانت لك فلا يتصور بقاها مع تغير مقدارها
 والافيلزم ان لا يوجد هو في الكبير المفتار وصغيره مع وجود المفتار فيلزم ان يوجد اللازم بدون الملزم
 وهو محال قوله فواذن صار ازيد الخ لذاته وكلما يزيد ينقص بذاته فهو الكم شي ان الكم يفت قوله على الوجه الاول بما حاصله
 الخ هذا الاعتراض خلاصته انه ما اذا اراد هذا الشيخ من قوله في الشق الاول الكلي من حيث هو كمي لا وجود له في الخارج الخ
 ان اراد منه المجموع المركب من المفهوم وصفة الكلية كما هو شأن الكل للكل فسلم انه لا يصلح لان يكون خبرا من
 الموجود الخارج به انه لم يوجد في الخارج ولكن لا نسلم ان المراد من الممتد على الاطلاق هو هذا المعنى وان اراد منه
 المعروض للكلية بمعنى ما يصلح لغيره في الدنيا عن الكلي الطبيعي فلا نسلم انه يمنع وجوده في الخارج حتى يمنع خبره
 للموجود الخارج ان الكلي الطبيعي انما يوجد في الخارج لوجود اشخاصه واذن فالخبرية ترجع على هذا التقدير الى تلك الاشخاص الطبيعية
 نفسه قوله ثبت عرضية الخ هذا للاستدلال الاول باختيار الشق الثاني كما كان اول الكلام ردا عليه باختصار
 الشق الاول واذا حصل منع كون الامتدادين متفقين بالحقيقة بل هما متخالفان فيما فالمعروض منها جوهر والعارض
 عرض فلا يلزم من عرضية احد هما عرضية الآخر اصلا وما يدعى من البديعية في كون امتداد واحد في الجسم الامتدادين تقليد للشبه
 استاده فقد عرفت انه لا يصلح لان يصنع اليه لخاصة للكل والنقل من كلام المشائين كما هو مفصلا قوله كما هو ذهب الشيخ
 الالهي الخ بناء على ما ذهب اليه من القول بجواز التشكيك في المليات بل وقوعه فيها فالمهية بنفس ذاتها يتنازع في شيها
 لكن بالقياس الى جاعلها كما انها لا يشترك بالنظر الى نفسها فقط ولا يلزم التبريح بل ما مرجح اذ المرجح هو الفاعل ومن ثم قيل
 ان التشخص امر عديم بمعنى انه ليس في الخارج الالهية ثم انها يتنازع في شيها بالنظر الى جاعلها التام قوله كما هو ذهب
 القار الى الخ وهو المختار عند الشافعي في المليات هذا الشرح بناء على ان ما به التشخص للبدن ان يكون تافعا من الشكره وماذا لا
 شأن الوجود الخاص للشيء قوله او بارتباطه الى الموجود الحقيقي الخ لان كان الرتبط نفس الذات فهذا المذهب يرجع الى المذهب
 الاول وان كان وجوده الخاص بها فيرجع الى الثاني فلم يكن نهبا على جهة واعلم ان في التشخص بالمعنى الحقيقي اعني
 بانه لا اعتبارا احتمالات خمسة لانه اما ان يكون نفس المهية او جزءا او خارجا عنها والاول يذهب شيخ الاشراق وقد قيل
 انه الحق والثاني باطل بالفرة لاستلزامه التشكيك في الذاتية وهو محال ومع ذلك هذا الخبر اما ان يكون خبرا
 للمهية الكلية فيكون كليا لا يصلح لان يكون مشتقا لامتيازها وانما ان يكون خبرا عن تشخص فيرجع الى ان ما به الامتياز
 على الطبيعة الكلية فيرجع الى الثالث الثالث تهو على وجوده لانه ان يكون مقتضاها ان يكون مقتضاها ان يكون مقتضاها

بطلانها فيما مضى وثالثها ان يكون امر متفصلا عنهما وهذا من الافاضل لانه على هذا التقدير يكون للمهنية تحصل من غير ان يفسر
هذا الامر المتفصل فليزيم ثبوت المهنية المجردة ومن ذلك لو تشخص الشيء بالامر متفصل عنه يلزم ان يكون زيدا متشخصا بغيره مثلا وذلك خلاف
الضرورة واذا بطلت هذه الاحتمالات بطل كون الشخص زائدا على المهنية والاحتمال الثاني قد بطل ايضا فالحق في الاول ان على هذا الممتد
الجوهرى اذا وجد في الخارج فلا يكون مبدء تشخصها وامتيازها بالامر زائدا عليها لانه لا يمكن ان يكون مبدءا لان يكون اما على تشخصها
واذن فزيادةها ونقصانها في تشخصها انما يكون بزيادةها لا بغيرها فيلزم ان يكون كما بناهنا وقد عرفت ان جوهره معقول فله فيلزم
ان يكون في الجسم ممتد ان الخ لا حاجة الى هذه الزيادة بل المقدار الذي ذكرناه كاف كما لا يخفى قوله وهو خلاف ما تقرر عند اتباع
المشايخ ان هذا البتة ان عظيم بل اتباع المشايخين فان يكون لوجوه ومعتقدات متغايرين بالذات قوله وايضا ان التعيين
الجوهرى الخ هذا هو الظاهر المناسب ان يقتصر عليه من غير تعرض لما ذكره قوله وعلى كل تقدير يلزم مع محذورات آخر الخ فيه
اشارة الى ان على هذه التقادير الثلاث يلزم محذورات اخرى ولكن هذا المحذور ارجحى تقدير الجواهر الممتدة لانه لزمه اظهر
اما المحذورات الاخر فكل واحد من داخل الجدين الماديين ولو كان احدهما جوهر او الاخر عرضا وهذا ايضا مشترك للزوم
على الاحتمالات الثلاث وكل من زوم وجود العرض بدون الجوهر على تقدير زيادة المقدار ولزوم الامتداد عن المقدار على تقدير زيادة
الامتداد وبذلك لا بد ان على الشقين الاخيرين ويلزم ايضا الحركة الكمية في الجوهر قوله فالاول ان يجاب عن الوجه الاول الخ من
استدالات شيخنا الاشارى وفيه اشارة الى انه يمكن ارجاع كلام المحصر ايضا اليه فان قوله قلت وما ثبتت عرضية الخ يمكن
جملة على ما قال الشافى اختاره شق الجبرية في الجوهر الامتدادى ثم قال ما ثبتت عرضية انما هو اسر عارض هو فحينئذ لا التلوة
وبنعلم ان الصورة الجوهرية محيطة الذات بمهية المقادير التي هي عبارة عن تعيينات المقدارية والعرض ايضا متعين الذات
في الخارج وان الممكن ان يلاحظه الذهن بنفسه مع قطع النظر عن تعييناته فالكلمة في الذهن فقط الا ان ما ذكره الشافى
الفرق لا يفيد لان الامتداد الجوهرى لما كان متعين الذات متمنع الصدق على كثيرين مع كونه ممتد اذانه يلزم ان يصيد
الامتداد عليه بالنظر الى ذاته وذلك يقتضى الى المحاذير المذكورة آنفا فلم يكن المرجوع اليه فائدة فذلك ومن ذلك هو مجرود
وعوض لم يقيم بعد دليل عليه وايضا فالعرض المتعين الذات لا شبهة في انه يكون منخبا الى الفعل يلزم اتحاد الجوهر والعرض و
اندرج شي واحد تحت مقولتين متباينتين وحينئذ يلزم وجود امتدادين وقد كان الشافى باعنه منكرا له اشد الانكار ثم
ان هذا الممتد الجوهرى المتعين في حد ذاته لا يتبدل حين التحلل والتكاثف عندهم وانما المتبذل الممتد العرضى
اثبات الهيولى بالفصل والوصل مطلقا اذ الجوهر الواحد لا يتبدل بالانفصال اصلا حتى يحتاج الى اثبات محل
حامل للانفصال سواء بل صح هذا التقدير ان يقدر ان المعهود بالانفصال الممتد العرضى والجوهرى باقى فلا حاجة
الى الهيولى وسيجى مفصلا في كلام الشافى قوله لكن ليس ان هذا الذي الخ فيه دفع ما يترادى من ان المفهوم من
كلام الشافى سابقا انه ليس في الجسم ممتد ان متغاير ان بالذات عند المشايخين وهما يعرف لوجودهما بل هذا الانياقص

ووجه الواقع ان امتداد العرضي ليس مخاريج الجوهرية بل عبارة عن مع التبعين المقداري وقد علمت فساد ذلك كما علمت عليه ولكن
 منه على تكافؤ قوله اما الاول فظاهر النسخ لان ما لم يوجد في الخارج كيف يكون مقوما للجوهر العيني عرضا كان او جوهر من غير فرق
 قوله في الصورتين اللتين ذكرهما الخ المراد منهما صورة التماثل وصورة التكاثف وما يتوهم من ان التماثل والتكاثف صورة
 واحدة والصورة الاخرى هي تبدل الاشكال في الشمعة فلما علم ما عرفت في كلام الشارح ان من منع تبدل الامتدادات الجسمية
 في صورة تبدل اشكال الشمعة فافهم قوله فما اجاب عن هذا الوجه فمشاه النسخ الظاهر منه انه معارضة بالقلب والاشكال
 ذلك للفرق بين الشق الاخير في كلام الشيخ والشق الاخير في كلام العلامة قوله اقول فرق بين تركيب الشئ من مادة جوهرية
 الخ هذا منع على قوله في المعارضة فان كان المقوم هو الامتداد الخ حاصله ان الجسم ان يركب من جوهرين فلا يمكن تحقيقه مع
 اشتداد احد جزئيه واما ان يالف من جوهر وعرض فيبدل الجزء العرضي لا يلزم تبدل الجوانب ان يكون احد جزئيه باقيا بعينه و
 الجزء الاخر يتوارو الامثال وبهذا السبب يبقى الجسم بعينه وانت تعلم ان هذا الفرق يحكم تحت فان الضرورة شاهدة بان مقدار الكل
 عند اتقاء جزؤه الواحد سواء كان جواهر او عرضا ولا يجدر بالفرق بان الجزء الجوهرية هو المقوم للجوهر الاخر المحل له بما تقتضيه
 الجوانب فيفسد الكل راسا دون العرضي فانه لا يقيم المحل للجزء الباقي من اتقاء الكل فيصور جوهرين
 احدهما ان يتغير الجزء وان معاونهما ان يتغير واحد منهما وفي الصورة المذكورة لاشبهته في تحقق الاخير والافترق المذكور
 اصلا او فائيه ما يلزم منه ان محل الجوهر يتغير مع تبدل المحال لمحل العرض لا يتبدل بقوله وليس لذلك دخل في اتقاء المجموع مما هو
 المجموع تشخيصه بان لا يتصور هو الا باتفاء مثل هذا الجزء الجوهرية عينية باتفاء الجزء مطلقا سواء يتبدل المحال يتبدل او لم يتبدل ايضا
 ما ذكره من تبدل محل تبدل شخص المحال الجوهرية اما يلزم لو كان هذا المحال تشخيصه مقوما للمحل واما ان كان مقوما لاهيته
 وينتقد اليه في تشخيصه كما قال المشاؤون في الصورة بالنسبة الى الوجود فلا نفى كلا الصورتين الثاني هو الجزء الواحد والجزء
 والاخر يتوارو الاشخاص والمقوم هو الطبيعة النوعية وهي ما فيه فلا يلزم تبدل المحال لا يتبدل الخ الاخر المحل له فلا معنى للقول يلزم
 تبدل المحل في صورة جوهرية المحال وعدم تبدل في صورة عرضية قوله لا يصلح للمعارضة لتحقيق الفرق بما ذكره الخ لابل صالح
 المعارضة والفرق المذكور لا يقع اصلا فان الكلام في بقاء الكل عند اتقاء احد جزئيه ولا شبهته في انه لا يمكن على
 التقديرين على سواء وان امكن وجود المحل بدون المحال الذي هو عرض ولا يتصور بدون المحال الذي هو جوهر
 وبين المتعينين بون بعيد قوله لا يتم الشيخ الله لم يسخ هذا وجه فاس للمناقضة في كلامين الشيخ الالهي حيث برهن في
 كتاب وهو التلويحات على نفى ما انتهت في كتاب آخر وهو حكمة الاشراف هذا هو السبب في ذكره بعد ما ذكر سابقا قوله
 لا نأقول ذلك معنى آخر الخ المشار اليه هو الامتداد الجوهرية الذي اعترف به في حكمة الاشراف وخلاصة ما ذكره في
 دفع هذه المناقضة الخامس ان شيخ الاشراف انما استدل على نفى الامتداد بمعنى الصورة الجسمية التي
 قال بها المشاؤون وما انتهت وجوده هو الامتداد بمعنى المقدار وجعله جوهرية في حكمة الاشراف فالجواب المقدار الذي انتهى

في حكمته الاشتراق وجعله نفس الجسم سواء الصورة الجسمية المتقي هي خبر الجسم عند المشايين وانما بقي في التلوحيات جوهرية هذا المقدار
 اذ الصورة فلا يذاع بين كلاميه ولا يخفى عليك ان ما ذكره هذا الشيخ في نفى جوهرية المقار جاري في نفس الصورة الجسمية بعينه وهو في كتابه
 في حدود الروس على المشايين فلا يقيم الاستدلال الا على نفس جوهرية ما قلناه انه جوهر لا امر آخر ومعد ذلك وان يمكن ان يخرج
 عن التدافع على الوجه الخامس المذكور بهذا الوجه ولكن التدافع السادس لازم على هذا التقدير وسواء حكم بجوهرية المقدار
 في حكمته الاشتراق واستدل على عرضية وتقي جوهرية في التلوحيات وهل هذا التناقض سريحا قلنا على قوله على طه ان بينهما في
 الواقع الخ هذا الطعن لم يظهر من كتب شيخ الاشتراق اصلا وانما هو من جملة انتسابات الشاذلية ولو كان فليس مطابعا للواقع فان
 الصورة الجسمية عند المشايين متعينة الذات مبهمة المقدار كما اعترف الشاذلية في بناء الرد عليه بناء الفاسد على الفاسد وهذا الجيد
 من امثاله وايضا انما يصح ذلك لو كان هذا الشيخ كافي في الرد عليهم على هذا الابهام فقط بل هو يرد على تقدير التعيين ايضا
 ولا شبهة في رد هذا الايراد على ما اختاره في حكمته الاشتراق بان يقد لا يكون هذا المسمى الجوهر الذي قلتم انه عين الجسم
 كلياً والاما يكون متحداً مع الجرم الحيني المشخص وعلى تقدير الجزئية فان كان هو الذي ثبتت عرضية فليس في الجسم غيره
 فلا يكون الجسم مقدراً جوهرية وان كان غيره ففي الجسم امتدادان جوهرية وعرضية وهو محال فلا يفيد ما ذكره اصلا والحق ان ما ذكره
 في حكمته الاشتراق هو المختار المحقق عنده وما ذكره في التلوحيات والمطارات وقع على طريق البحث والمناظر مع المشايين
 فلا يذاع اصلا كما مر الا بما الى قوله واما ما ثبتت عرضية عنده في ذلك الكتاب الخ ان كان المشار اليه يلزم
 العهد التلوحيات كما يشهد به قرب ذكره فحينئذ يمكن ان يكون قوله هذا اشارة الى دفع التدافع السادس الذي اشار
 سابقا ولكن لا يخفى ما فيه انا اولاً فتمنا لثمة ما ذكره عن قريب واما ثانياً فلقد هم مساندة التلوحيات به فان ما ثبتت عرضية فيه
 هو الامتداد الذي للمحققة الزيادة والنقصان وقد قال بجوهرية هذا المقدار نفسه في حكمته الاشتراق فالتدافع باقى بحاله واما
 ثالثاً فلانه بعينه التوجه الذي ارتفع به شارحاً كلامه وقد زعم من قبل والان قد اختاره وان كان المشار اليه هو حكمته الاشتراق
 وثانياً فيه بعدة فيكون اشارة الى دفع مدافع الآخرين كلاميه في حكمته الاشتراق هو انه لفرضه على ان المقدار جوهر وعرضي ان
 ما حكم بعرضية فيه هو مرتب الطول والعرض والعمق وهي من عوارض المقدار الجرمي والجوهر هو هذا المعروف فلا تدافع كذا
 افاد المولى الرئيس نظام الملّة والدين السماعيل قدس سره قوله وقد علمت ان من ينكر التحلل الخ يذاع على ما ذكره
 المعارض في البطلان الثاني بان القول بتبديل المقدار الحيني في صورته التحلل والتكاثف على راس هذا الشيخ
 لا يصح اصلاً فانه ينكرهما حقيقتين واما المشهور بان فلا يفيد ان وجهه فقول فلا يتمشى الخ يكون تفريقاً على هذا الانكار و
 لمعنى ان اذا انكر التحلل والتكاثف الحقيقيين فكيف يتمشى من الاستدلال على عرضية المقدار الجرمي لها كما يتمشى ذلك
 من المشايين واذا لم يكن مبشئ الاستدلال بهذا الوجه منه فما بال المعارض على ما ذكره من الاستدلال باعتبارهما كما
 فعل العلامة فما قيل انه دفع لمعارضته من استدلال على عرضية المقدار بالتحلل والتكاثف وجعله جواباً عن معارضة

العلامة بآية قوله فلا يمتش الاستدلال عند من يبيد صدر من قائم من غير فهم المبدأ والحق ما ذكرناه مما مل قوله ففي غاية السهولة الخ
نعم ان ثبت ان شخص الامتداد الجوهري بامر زائد عليه نعم ما ذكره الشارح واما ان لم يثبت كما هو التحقيق من ان شخصه بنفس ذاته والاعراض
انما يتبعين بواجب ذاته ففي نظره شخصه لا انما شخصته له فالامر في غاية الصعوبة لانه اذا كان متعين الذات قابلا للزيادة والنقصان
في نفس تعين ذاته فيكون كما مقدارنا وكذا اذا شخصه الجسم المتعين الذي لا مقدار مخصوص اما ان يبقى هذا المقدار بعينه ونضم اليه بعض آخر
فهو كما ترى وان لم يبق بل زاد بعد ما كان ناقصا فمع لزوم الحركة في الجوهر يلزم ان يكون كما يجوز من الزيادة والنقصان للغير
بما خافنا ان لكم العلم لو انكم الجسم التعليمي كما فعل شيخ الاشراق اوزعم الشافعي توجيه المشايخين لكان الامر سهلا ولكن قد علمت
ما فيه فلا تغفل قوله البحث الخامس سلمنا ان في الجسم باعتبار الامتداد الخ هذا البحث ذكره شيخ الاشراق في حكمته الاشراق و
قوله علمه اعتمادا ولكن لم يوجد فيه ما سلم الشافعي من وجود امتدادات علمته في الجسم وذلك اما لان مدار برهان اثبات الوجود
انما هو على الامتداد الجوهري فقط ولا يقتصر الى اثبات امتدادين آخرين واما لان المستدل غايته ما يظهر من تتبع كنهه ان في
الجسم امتدادا واحدا جوهريا من داخل فيه والآخر عرضي لاحق للاول وان هذا العرضي هو المستدل في صورة التحليل و
التكافؤ وتوارد الاشكال على الشبهة وان لم يكن عند التحقيق تبدل المقدار في تبدل الاشكال كما سرفي كلام الشافعي نعم ان
ان قد ذكر قيل ذلك ما يدل ان المقدار العرضي الذي هو الجسم التعليمي متعين الذات في نفس الامر ولكن يحير في الالهام
والاطلاق في بعض بلا حاشات العقل وهذا ان دل على التعارض بين هذا المطلق والمتعين ولكن بالا اعتبار كما هو شأن الحكمي مع
اشخاصه فلا يلزم وجود امتدادين عرضيين اصلهما الامتداد العرضي واحد والآخر من حيث البحث الطال الهولي المتخيرة
الصورة الجسمية بالكلام في بعض مقدمات دليل اثباتها اعني المقدمة الثالثة القابلة ان الاتصال الجوهري من غير عدم بالانفصال
كما سرفي ما سبق مفصلا والذي في الفهم في تقريره من حكمته الاشراق ان الاتصال حقيقي واصل في والمنع عدم بالانفصال انما هو باب
الثاني لا بالمعنى الاول ضرورة كون الجسم بعد الانفصال مصداق حمل الممتد في الجهات كما كان قبله وانما عدم منه الاتحاد في النهاية
فمعلوم المشايخين من عدم الجوهري الممتد بالانفصال متى على المحافظة باشتراك اللفظ واذا لم يمنع من الاتصال الحقيقي فهو الباقي
في الحالين فلا حاجة الى جزء اخر يسموه هيولى وبالحكمة مدار برهان اثبات الهيولى على انعدام الجوهري الممتد بالانفصال اذ لم يجد
فلم يكن الى اثبات الهيولى بسبيل وقد بان في الشافعي في توجيهه وليقتض اثره في زيادة التوضيح او لا نعم شخص في شرح الجواب
قوله لكن لم قلتم ان الجسم اذا انفصل يجب ان يتعدم الخ يعني انما وان سلمنا ان حين الانفصال قد انعدم من الجسم في بفرقة
ولكن لا نسلم ان هذا المنعدم هو الممتد الجوهري لم لا يجوز ان يكون المنعدم انرا عرضيا وهو الجسم التعليمي عندكم ولا يصح ان يقال
ان بالعدم يتعدم الجوهري من المحروفي له البته لا يقرر ان الجسم التعليمي من لوازم الصورة الجسمية لان لزوم الجسم التعليمي
الشخصي من لوازم التعليم مطلقا وان سلمه ولكنه لا ينععدم بالانفصال حتى يلزم انعدم بلزومه قوله فان الانسان الواحد
والسرير الواحد الخ لا يقاوان هذا السند في غير موضعه فان مما يثبت الوجود لغيره بالانفصال اسلم ان الجسم الواحد

متصل في ذاته لا متماثل فيه بالفعل والانسان والسري لا شتا لهما على الازاء والمفصل بالفعل لا ينفصل فيهما حتى ينفصلا
وبعد ما بل هذه واجتماعية مجتمعة مع الكثرة الشخصية للاجزاء لا تافعل عرض الشبهة التي على فساد واصور المستل
بان الانسان الواحد والسري الواحد لا شبهة في كون كل واحد منهما واحدا شخصيا شتملا على الهدية مع امتلاء الوحدة لا الشك
فيهما لك يجوز ان يكون الجسم ايضا واحدا شخصيا مع فقد الوحدة والاتصال بينهما بل يجمع الشخص الواحد منه مع الكثرة كما يجتمعان
في الانسان والسري فائيه ما في الباب ان الوحدة هناك حقيقية وفيما نحن في غير حقيقة وفيه ان تحقق الوحدة الحقيقية في الجسم
والاجتماعية في الانسان الواحد والسري كل هو الفارق فان الكثرة في الاثنين تتحقق بالضرورة دون الاول فلا يمنع اجتماع
وحدتهما مع الكثرة كما يمنع ذلك في الجسم فلم يكن ما ذكره في معرض السند هذا قولهم ويجوز ان يكون ذلك الواحد الخ يعني ان
جسارة عن حدوث هويتين فيكون الجسم الممتد على الاطلاق باقية في حال الفصل وانما يردل بالانفصال الهوية الاتصالية
العارضة بالجسم التعليل فالمحدوم هو الهوية الواحدة من هذا الجسم والمحدث هويتان منه كما ان في التفصل والتكاثف تبدل
الهوية الكبيرة والصغيرة من الجسم التعليل وليس غير بعد با كانت كثيرة وكبيرة بعد ما كانت صغيرة ولا فرق في الصورة ان لا يكون البديل
والمبديل منه في الصورة الا في متخالفين في الصورة الثانية امر واحد واما نفس الهوية المتصلة الشخصية الجوهري فلي نرجع واحد
في الصورتين وحينئذ فلم يكن الى اثبات الهوية سبيل كما عرفت هذا على طبق ما ذكره الله تعالى بقا كما في حكمة الاشراف وقد تقرر
البحث بان الجوهري المتصل قد يعرض له هيئة خاصة بغيره بكمية وهو معنى طاهر عند العقل السليم سواء كان الجسم التعليل الذي عنه
المشاورون باطلا او حقا فحين طرأ الانفصال عليه يخدم هذه الهيئة عنه ويحصل معنى آخر بغيره بكمية مع لقاء الجوهري المتصل
سجلا فان يدين المفضلين ليسا لازمين له بل من القوارض المفارقة التي يقي شخصه مع نه والاعنه وهذا كله اذا كان البحث
متنا على المقدمة الثالثة من الدليل كما هو الظاهر ويمكن ان يقرر روجه يكون استند لا على البطل هذه المقدمة وبطل اصل
الدليل وبان يقد ان بعد طريان الانفصال على الجسم الواحد كما يحدث جسمان لك يحدث اللونان بعد طريانه على هذا الجسم فمض
مشكونا بلون ما كما تعرف العقل ببقا شيء من الجسم الاول في الحادثين لك يحكم ببقا شيء من اللون الاول في اللونين الحادثين الفيد
وانكاره يخالف الضرورة فلا يقع اليه ولا شبهة في ان الثاني من اللون الاول في الحادثين منه لا بد له من محل باق لشخصه
وليس هو الهوية الاولى المزمومة عندكم بالذات فهو الجوهري المتصل اشخص ضرورية ان تشخص الحال تشخص المحل
فقد شئت بقاء الجوهري اشخص عند الانفصال وهو المطا ويقرب منه ما قيل ان الجسم الواحد اذا وقع حادث نفوس على طرف
منه وقطعه على وجه لم يقطع النفوس بان قطعا من الباقية الاخرى الحالية عنهما فيحتمل قد طرأ الانفصال على الجسم فلو انعدم الجوهري
الاتصال الشخصية لكيفية يلزم ان يعدم هذه النفوس ايضا والضرورة شاهدة على بقاء الجسم ان الجسم الواحد لا ينفصل باق لشخصه
وانما زال اتصاله العرضي المقدار ووحدة كك وبالحلية الجوهري المتصل اذ له وحدتان ذاتية وعرضية فما بالك لم تقولون بالعدم
الاول بالانفصال دون الثاني بل المنعدم هو الثاني وقد وقع عليكم اشتباه بالاول فكلكم من هذا الغلط ناشي لا ينبغي

يلتفت اليه فانه قد علم قوله ما ذكره بعض الاكابر الخ وهو الفاضل بالحسن صاحب روضة الجنان قوله بعد تمهيد ان وجود كل شيء
 الخ هذا التمهيد يشتمل على امور احدها ما قد مر من ان الوجود والتشخص متساويان لان الوجود عبارة عن نفس ضرورة الشيء وجوده
 في احدى طرف كان من الزمن والخارج فلما يفك احدهما عن الآخر التيقن وثانيها ان الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية في الجسم
 متلازمان لان الوحدة الشخصية والكثرة الشخصية وهذا ضروري ومع ذلك قد بينه عليه بان الوجود المتصل كما انه لا يتألف من الاجزاء
 الموجودة بالفعل لا يمكن ان يتجزأ الى اجزاء التي هي المعدومات بعرفه فالاجزاء المقدارية لها حظ من الوجود ولكن لا بالانفرد عن الكل
 هي فغير وجود الكل ليس هذا وجود واحد الا بالشيء المشترك باعيانها بل لا يعارض الشيء الواحد المتصل الذي هو موجود وليس
 هذا كان وجوده في الاعيان بين ضارفة القوة ونحو صحة الفعل فلهذا الاجزاء انما يوجد بحسب الانتزاع فقط كما هو شأن سائر الوجودات
 والموجود في الحقيقة هو منشأ الانتزاع وكيف فانه لو وجدت فاما ان يوجد لوجودات كثيرة او لوجود واحد وعلى الاول فلا يخجل بان
 باجمعهما او بعضها دون بعض وبعد الثاني فيستوجب التخرج بلا مرجع والاول يستلزم وجود الكثرة بدون الواحد كما كان يلزم ذلك
 على النظام وعلى الثاني فلهذا الوجود اما ان يقوم بذوات متعددة وفي نفسها متحدة في المرتبة المتأخرة فحين الاتحاد اما ان يبقى على تعدد
 قائم متحد لا يبقى قائم متحد او يقوم بذات واحدة لا تعد وفيه بالفعل وهو المطوع على اتحادها الانفصال كما نجد في الوجود الواحد بهذا المتصل لك نعدم
 تشخص الواحد ايضا بحكم الاولى والسبب في ذلك انه اذا طرأ الانفصال شوهت ذوات متناهية فيكون الوجود هناك قد تعدد قطعاً
 وكيف فان الوجود هو واحد بالاضافة الى موضوع واحد وانما يتعدد بالاضافة الى موضوعات متعددة فهما كانت الذات واحدة
 كان الوجود واحداً مع كانت الذات متكثرة تعدد الوجود لا يحال فلا اتصال مضرة الى توحد الوجود والانفصال محقق بالكثر
 وثالثها ان يرد الوجود الوحدة الشخصية يرد ذلك لشخص فلا يمكن ان يتعاقب تلك الوحدة والكثرة المتعاقبة لها على موضوع
 واحد شخص اصلاً لما عرفت في الاولى من تلازم الوجود والتشخص فبهر والكل يردل الآخر ولا يصح تعدد الوجود مع وجود الذات ولا
 مع وحدة الوجود فلهذا لا يواردان على ذات واحدة اصلاً وكيف فانه لو كان الموضوع الواحد واحداً تعدد وروود شخص واحد متعدد
 عند توارده الكثرة الشخصية يلزم ضرورة شخص واحد قابلاً للتكثرة وهو محال لاستحالة صيرورة التجربة كليا قوله هو ان المتصل الواحد الخ
 هذا شروع في اثبات المقدمة المنوعة بعد التمهيد المذكور توضيح ان المتصل الجوهري واحد في ذاته وتشخصه ووجوده ليس فيما
 الاجزاء اصلاً واذا طرأ عليه الانفصال فقد طرأ وحدة ذاتية يجب ان يطل وحدة الوجود والتشخص ايضا للملازمة بينهما بحكم الاولى وعلى
 متصلاً آخر ان من كتم العدم فان موضوع الوحدة والكثرة لا يكون شيئاً واحداً بحكم الثالث فقد لزم ما كان المقدمة الثالثة قابلة
 من العدم الجوهري الواحد في الانفصال وكذا انعدم هذا المتصلان حين طرأ الانفصال ايضا ويحدث ثبوته واحدة متصلة
 موجودة لوجود واحد وقد علمت في الثانية انه مع تعدد الذات لا يمكن وحدة الوجود اصلاً والحكم في طرأ اتحاد الوجود كل منهما يدل الآخر
 في هذا القطر واصل الحلقه سواء ضرورة ان الملازمة بين الوحدة الاتصالية والوحدة الشخصية يستوجب زوال هذا الشخص
 عند تعرض الانفصال يدل الاتصال بل يكون حينئذ شخصان متصلاً موجودان بوجودين والشخص الواحد كما انه لا يصح

الوحدة الشخصية والكثرة لك عليه لك لا يجمع ان يوجد احدى يما فيه يدل الآخر مع بقائه الشخصية ولا يجمع نفس شخص واحد كلياً ولذا لم يبق
الذات الواحدة حين فرض الانفصال فيما طرأوا ابتداء افتقد العدم ما كان قبل الانفصال عنده وما كان قبل الاتصال تصور منه
نفس ذاته الشخصية القنة فلا معنى للقول بانعدام الاتصال الاضافي دون الحقيقي اصلاً بل الحقيقة نجد من ذاته الشخصية بالمرتبقة
المقدمة الثالثة من مقدمات اصل البرهان ثلث خبر ياتي في الجاهل وهو الميوس في فحل الما شكل جميع تقاريره اما التقرير الاول
الذي ارتفع به الهم فطاهر واما التقرير الثاني فلان وحدة الاتصال لما كانت تلازم الوحدة بحسب الشخص والوجود لا معنى لطلب
الوحدة الايضاحية بالانفصال وبقا الجوهر للاتصال الشخصية ولا انهم من المعنى السبعة يمكنه غير اثنى والوجود السبعة بل يمكن سبعة
مغايرة الوجود وادق ثبوت من المقدمات المستلزمة من الوحدات الثلاثة والتكررات لك فلا يمكن زوال ملكته عن الجسم
البرهان الانفصال او وجوده من بدو الامر بدل الاتصال مع بقاء ذاته وبهوية الشخصية اصطفاً وما ادعى من زوال باق الجاهل
مع بقاء الجوهر متصل كما في خبر فان القسم لا سلم ذلك اصلاً بهما واذ اقام البرهان في الملازمة بين الامور المذكورة واما
هذه المقدمة بحدوث اللون في المتكوان اما تخيل ان بعد الانفصال كما ان البديهة شاهد بقاء شيء من الجسم المقوم كشيء بقاء
من الكون الاصل والكون حاملة الا الصورة دون الميوس كما في التقرير الثالث او تخيل ان جسم واحد انفق ساني حاجته من
تواحيه حين قطعه بحيث لا يقطع تلك الباشة لا شبهة في بقاء هذه النفوس كما كانت فلا بد من بقاء بعضها من الصورة لا انه يعدم بالكلية والا لكانت
هذه النفوس ايضا كما في التقرير الرابع فالامر في المخلص عنه ايون فان من القول بانعدام الجسم الواحد الى بذله الشخصية حين الانفصال
كيف لم يبق اللون الشخصية حتى تمسك على وجود الجوهر الواحد في بل ذلك عليه بل وانما القول بحد فناء هذه الاعراض مجرد استبعاد في بقاء
البرهان القام على زوال محله فكيف يتصور بقاء ما فان الاعراض تابعة لها وصفات لها والموصوف اذا العدم يعدم الصفة القبة والا
بقا الصفة على بقاء الموصوف يحكم المشاهدة قلت الموضوع ومع ذلك المشاهدة لا يكون حجة في مقابلة البرهان وكيف فاما الخط في شبهة
من الامور في الحسن ويشاهد الاشياء على خلاف ما هي في الواقع فاعتمد عليه في اثبات هذه المقامات ومن ثم قال الشارح
في بعض رسايد ان من حكيم بانعدام الجوهر فلا يتاقي بالحكم بانعدام الاعراض القائمة به ونذا يكتم بديه الوهم وكما ان الوهم كان يحكم ان
ذات متصل هي التي يصير منفصلة لا يعدم منها شيء ثم دل البرهان على خلاف ذلك فكذلك هذه البديهة لان البرهان الحاكم بانعدام متصل
هو الحاكم بانعدام الاعراض القائمة به وامي استبعاد في تبدل الاعراض بالانفصال مع انها متحدة عند قوم من اهل النظر فبقا
له عليه من دليل نعم لا يمكن الجواب عند بيان محل هذه النفوس في الحقيقة الخبر المخصوص من الجسم المفروض فيه الوجود لوجوده ثم لا انفصال
صادر هذا الخبر موجودا به ولذلك لم يلزم العدم ما حل فيه من النفوس لانه انما يتم اذا سلم العدم العدم الجسم متصل الحقيقة ولان
لم يلزم اقيم البرهان عليه كما فعل هذا الجيب المحقق بالامر للعلوم فلا يميل الى هذا القول اصلاً بل بعد اقامة البرهان على العدم الجوهر
الوحداني بالانفصال ويقول بقاء هذه النفوس الحالة في خبره قول المتنافين وكيف فان توحد الوجود مع تعدد الاجزاء
لا يصور عنده واذ لم يكن متحدة حين الاتصال لم يكن موجودة الا بالوجود الكل بمعنى ان الوجود هو الكل ثم العقل بجملة الوهم

الى اجزاء وتوهم فيه زوال وجود الكل لما استلزم زوال ذاته فقد اندست تلك الاجزاء المتحدة معه في الوجود ايضا بانعدامه فلا يبقى
 البقا والجبر الذي هو محل هذه النفوس او الالوان هذا قوله وجد موجودا ان متشخصا ان الخ هذا على ما عرفت من التلازم بين الوحدة
 والاتصالية والوحدة الشخصية بحكم الضرورة الخيرية المكذوبة والبنية المستوطنة ايضا واضح لا يدخل الاستراكية فيما قيل ان الباش
 لعلة لا نسلم هذه الملازمة فله ان يمنع ابرات الانفصال تعدد الوجود والهوية لعلة انكار للضرورة وكيف فان بالقسمة يخرج الاثر
 التي كانت متممة الى الفعل وهذا هو لطلان الوحدة الشخصية فلا معنى لطلان الاتصال مع بقاء الشخص بما هو شخص فيجو زوجه
 ان عين الانفصال تلك الاجزاء ايضا في التوهم لما كانت من قبل ولا اظنك في مرتبة من ذلك واذا لم يكن في التوهم بل وجدت
 متجاوزة بالفعل فقد زال الشخص الاول ووجد شخص آخران وهذا المظم قوله فاما ان يكونا موجودا ان الخ الحاصل ان التوهم
 الحادتين بالانفصال لا يخلو اما ان يكونا موجودتين عند الانفصال او لا على الاول سطل الانفصال ضرورة انه لا يتصور مع وجود
 الاخر بالافضل وقد فرض متصلا بهف وعلى الثاني فقد حدثا بالانفصال وهذا يستوجب لطلان المتصل الوجود في واذن فالحال
 بهما شئ آخر وهو الهوى لقد ثبتت المقدمة الثالثة وبها ثبتت الهوى وهو المظم قوله لكنا نفرق بين بالذات وما
 بالعرض في الاتصاف الخ اعلم ان هذا الاعتراض في غايته الاتجاه على ما علمت من ان نذهب المشايخ ان في الجسمين
 احد بهما جوهرية والاخر عرضي وتقريره انا وان لم اعلمكم فيما ذكرتموه في التمهيد ولكن لا يلزم منه انعدام الجوهر المتصل شخصية
 بالانفصال فان له الصالين احدهما ذاتي متعين الذات منهم المقادير والاخر عرضي متعين المقدرات فهذا الثاني كما انه محض
 لتقدير الاول لم لا يجوز ان يكون معروضا للانفصال والتعدد بالذات ثم بواسطة تضيف الجوهر الممتد بهما فالمتحدوم بالانفصال
 حقيقة هو المقدار المتعين الحاصل بهذا الجوهر الممتد وهذا انما يستوجب زوال وحدة المقدارية وازوال وحدته الاتصالية
 في المقدار فلا واذن فلم يكن الى اثبات الهوى سبيل قوله بل نقول القابل للابجا ومطلقا الخ يعني ان الممتد الجوهرية
 الذي يقبل الابجا ومطلقا كما سر وان كان متعينا في ذاته ولكنه مبهم في المقادير وانما يجي التعيين المقداري فيه من جهة ما يقدر
 من الكم المتصل اعني الجسم المتعينة فله تعيينان احدهما ذاتي لا يتبدل في صورتي الاتصال والانفصال اصلا والاخر عرضي
 يتبدل في هاتين الصورتين فالمتحدوم بالانفصال وحدته الاتصالية العرضية لا الذاتية وهذا وان كان على اصول المشائية فما
 الاتجاه ولكن قد لقي ان هذا الاصل ضعيف لانه على هذا التقدير اما ان يكون الممتد الجوهرية مع كونه ذا وضع قابلا للجوهر
 انحاء والقسمة لهوتية الامتدادية او لا على الثاني فيكون جوهر افراد الكم يتقدر بعروض المقدار وهذا ياتي كونه ممتدا مع ذلك محال على
 الاول فلا اقل من ان يقبل الاثنية في العقل واذا كان هذا بالنظر الى طبيعة الامتدادية فليخرج ذلك في الخارج ايضا ولا شبهة في انه
 حين حدوث الاثنية في الخارج نعدم المتصل الواحد الشخصية وهو المظم وبالحيلة هذا الاصل في خفا فكذا ما ينبغي عليه وهذا ان كان
 له قوة في رد نذهب المشائية ولكن لا يدفع منه البحث المذكور لان الباحث بان كلامه على مذهبه المتشدد سواء كان حقا او باطلا
 لا يلزم منه ما يناقش مع حقى يحتاج الى الخلاص بهذا الوجه كما لا يخفى فتأمل في هذا المقام فانه مع كونه قابلا للاختلاف في

ومن ههنا ظهر لك ان جل ما ذكره كمال المحققين في العروة الوثقى في تفصيل هذا الاعتراض تحقيق الكلام الشارح على وجه يكون متجها
على نذهب المشايخين سواء كان هذا المذهب حقا او باطلا فما اورد عليه بالباطل هذا المذهب بالوجه المذكور فهو خروج
عن قانون البحث لا يلحق ان تلتفت اليه ولذلك لم يستعمل بتبويل الكلام بالتعرض بما فيه وعليه في هذا المقام
وان اشبهت التفصيل فارجع الى شرحنا لفاية العلوم بما فيه شفا من علته الفوايه وتجاه من ورطة الغباوة والخذلة
على احسانه قوله بهذا الشخص الممتد للبعين واحدا في الخ بذاطه على اصل المشائية وان لم يكن حقا
في الواقع فلا يتوجه عليه الكلام بالباطل هذا المذهب اصلا قوله قلنا ان يقول في الجوهريه متعين الذات الخ
اشتملكم او قلتم يكون الجوهريه الممتد متعين الذات بهم المقادير فكان شانه كشان الميوله في كونها متعينة الذات بمهته
الصورة قلنا ان يراد بالصور لا يزدل الميوله لك بزدل المقادير المعينة لا يزدل الصورة الجوهريه ايضا فلا معنى للحكم
بافتراسها بالانفصال كما زعمتم وبالحجة ما ذكرتم للصح على نذهبكم اصلا وان لم يكن حال الممتد الجوهريه والميولي على
السواء لكون احدهما امتدادا في ذاته وهو يقتضيه قبول الانقسام بالنظر الى ذاته وهذا يستلزم الانقسام بخلاف الميوله
فانها ليست امتدادا ولا ذواتا وتجزى بالذات لا يعدم بالانقسام التبه والسرفي ذلك هو ان مناط قبول الانقسام هو
الامتداد واما موجود في الممتد الجوهريه فما مال انكار الانقسام فيه وهذا في الحقيقة راجع الى البطلان من دعوى المشائية وهذا
لا يضر الباحث فانه بان الكلام على طوره فمن سلك في هذا المقام في حل لا شك في هذا المسلك فقد ساء سبيلنا فافهم
ولا يشترع في الرد والقبول قوله فحينئذ نقول ذلك الامر انه اتصال الخ في هذا الرد يد اشارة الى ان الامر الزائل من
جنس الاتصال التبه يحكم الضرورة فلا يخلو اما ان يكون اتصالا حقيقيا او اضافيا الخ قوله لان المتصل الحقيقي عند
المحققين الخ نفهم منه ان الصحيح له دليل اثبات الميوله على طريقه المحققين سيما الباحث في كتابه بحكمة الاشياء
ولا يخفى على اللبيب ان البحث انما كان متوقفا على نذهب المشائية من وجود اتصالين حقيقيين في الجسم كما يشير
اليه قوله سلمنا ان في الجسم الخ وعلى هذا فالخلاص عنه بذكر ما يطابق هذا المذهب وينطبق عليه لا بما هو التحقيق والالكان
من قبيل توجيه القابل بما ليس منه قائم وكيف فان المشايخين قاطبة يزعمون ان في الجسم امتدادا وجوهريه وعرضي والاول
محل للثاني وهو متيقف بالزيادة والنقصان في صورتي التخلل والتكاثف دون الاول فعلم انه القابل للاتصال و
الاتصال ايضا عند سم دون الجوهريه وعلى هذا لم يلزم انعدام الصورة الجسمية في صورتين اصلا فلم يحتج الى وجود
غيره آخر ياق في الحالتين فانه الثاني على هذا التقدير وبالحجة الكلام على التحقيق تام التبه واما على نذهب الممتد
فلا قوله وعلى الثاني يلزم ان يكون في الجسم الخ سر عليه النقص والحل اما النقص فتقرره ان ياتكم كجسج مقدماته
ليس بصحيح فانه يحجر في صورة انعدام الاتصال الحقيقي ايضا لانه على هذا التقدير لا شبهة في زوال الاتصال
الاضافي بالانعدام الحقيقي وفي الجسم قوة قبول الانقسامات الغير المتناهية وفي كل قسمه يرد عليه نعدم الاتصال الجوهري

مع الاتصال الانساني فيلزم ان يكون فيه الاتصالات انسانية غير متناهية وهو يستلزم ورود المفصلة الواردة على النظام فما هو وجودكم
 في هذه الصورة هو وجودنا في صورة زوال الاضافي وحده واما المحل فتقريره ان الاتصال الاضافي وصفت في الجسم وهو كونه
 كل جزء يفرض فيه شريك في حديقته عند هذا الوصف نبيد منه حين الانفصال ويحصل في جزئين متقشرين وبكذا في كل
 قسمين عليه فلا يلزم وجود الاجزاء الغير المتناهية فيه حتى يلزم ما كان لازما على النظام وبالمجمل الجسم متصل واحد في نفسه
 الانقسام الممكنة موجودة فيه بالفعل فالالاتصال الاضافي يحدث فيه حين فرض انقسامه في موضع منه ويروى ان الانفصال
 والاتصالات الباقية لا يوجد فيه بل اذا طرأ الانفصال الآخر عند قسمته اخرى يحدث معنى الاضافة ويروى ان هذا الانفصال
 فالالاتصالات الانسانية حادثة بسبب حدوث الاتصالات لانها موجودة بمقتضى مترتبة كما علمنا حتى يلزم المقاسمة النظامية
 وما قيل انه لو كان الاتصال الاضافي منعزلا بالانفصال دون الحقيقة فلا بد من وجود الاجزاء المتقشرة بعد الانفصال
 قبله والا فان لم يكن موجودة من قبل وسجدت عند ورود الانفصال ثبت دعائنا من انعدام جسم وحدوث آخرين من
 كثر الخدم واذا وجدت كان الاضافي موجودا فيها فيلزم بالزم على النظام بخلاف ما اذا انعدم الاتصال الحقيقة فانه لا يلزم
 كون الاجزاء موجودة قبل الانفصال بل انما يفرض الاتصال الاضافي لتتام الجسم باعتبار توهم الاجزاء في انعدام الاتصال
 الحقيقة فيعدم ما هو مقتضى الجسم النقص والمحل جميعا فليس ينبغي لان الفرق بلا فارق اصلا لان الاتصال الاضافي اذا كان
 عبارة عن كون الجسم بحيث كل جزء يفرض فيه كان مشترك الحد مع الجزء الآخر المنفصل عن انما يتصور وجوده حين فرض الانفصال
 فحين كل قسمته يحدث اتصال اضافي وينعدم جدا ولما لم يكن جميعا لم يكن فيه انقسمته موجودة بالفعل فحاشية مقابلة اخرى
 لم يكن تلك الاتصالات موجودة بالفعل ايضا والوجود والتفريق لا يستلزم لزوم المقاسمة النظامية وكيف فانه كما يمكن عرض
 الاتصال الاضافي لمجموع الجسم باعتبار توهم الاجزاء فيه على تقدير انعدام الاتصال الحقيقة فقط لك يمكن عند انعدام الاتصال
 الاضافي بان يقد ان الاتصال الاضافي بطبيعته عارض لمجموع الجسم واشخاصه عند الحدود والمنفصلة في اجزائه ليست
 تلك الاشخاص موجودة بالفعل بل يحدث عند فرض الانقسام من موضع وينعدم بعد ورود الانقسام عليه فلا يلزم
 شئ من الاستحالات اصلا وبالمجمل الجسم به شئ من النقص والمحل اصلا فلا تكن من العاقلين قوله ويلزم منه مقاسمة الخ
 قد يتوهم ان الضمير في قوله منه عايد الى قوله نبيد منه فيتحيل انه يكون المعنى حينئذ انه يلزم من انعدام كل من تلك الاضافات
 المقاسمة النظامية وهذا فاسد فانه لا يلزم من الانعدام الاستحالة المذكورة اصلا والطاهر ان الضمير راجع الى لزوم
 وجود الاتصالات الغير المتناهية ولزوم المقاسمة النظامية على هذا التقدير واضح فافهم قوله البحث السادس الخ
 هذا البحث محارفة بالعلت ذكرنا الامام في شرحه بصون الحكمة والاشارات واعتمد عليها المحقق في التجرد في الباطل الحيوي
 والمحاكم قد عرفت بها واجاب بما في الكتاب تفصيله ويمكن ان يكون نقصا اجماليا بان يسلّم جميع مقدماته غير تام بحجابه
 بعينه في الهيولى فما هو وجودكم فوجودنا قوله لزم كون شئ واحد الخ هي الهيولى الواحدة الشخصية في اجزاء

بواسطة تعدد الاخبار الحاصل فاجزاء الجسم بعد الانفصال فاذا قسمنا الماء وحصل احدهما الجبرين بالمشرق والاخر بالمرج
 يكون هيوتهما الواحد بالشخص في هذين الجانبيين وهو محال بالضرورة قوله فعلى الثاني يلزم كون ذات واحدة
 الخ فان المادة السابقة هي التي سارت متعددة بعد الانفصال فهي صدقت تارة على الواحد وتارة على المتعدد فكانت قابلية
 للتشكيك فيلزم كون الجزء كلياً وهو محال قوله او كل حادث عندهم سبق بالمادة الخ هذا البطلان ذكره العلامة الشوخي في شرحه للتجريد
 ولكن التسلسل المستحيل انما يلزم لو كانت هذه المواد مجتمعة مترتبة واما ان كانت متعاقبة كما هو الظاهر فالمستحيل غير لازم قوله
 ومع ذلك فهو يناهى مقصودهم الخ يعني انه مع لزوم اليه يناهى القول بانعدام المادة والمادة بالانفصال وحدهما ما يتبين
 آخرتين ما ذهبوا اليه من بقاء امر في المحالين لئلا يكون التفريق احداً للجسم الاول وانحاء المحبين آخرتين من كنه العدد
 فانه يلزم على هذا التقدير المانع من الكيفية بالتفريق ولا يقول عاقل قوله ولو كان التعدد واقعاً في المادة الخ يعني ان التعدد
 المادة ان كان بحسب اصل الفطرة من غير ان بطرء الانفصال فمعد التعدد واما ان يبلغ الى الالتصاق بحسب قبول الجسم للانقسام
 الى غير النهاية ليكون لكل خبر من هذه الاجزاء الغير المتناهية ميوس على عارضة فيلزم ان يكون تلك المواد غير متناهية ولا توجد
 بدون الصورة فكل منها صورة بحد ذاتها واذا كانت ميوس على كل جزء وصورة هو وجود الغير لم وجود الاجزاء الغير المتناهية في الجسم
 بالفعل وهو محال وان لم يبلغ الى حد عدم التناهي بل كانت متوقفة عند غير ذلك فمعد التعدد فمعد الجسم الى هذا الحد فيقتضي
 فلم يصح ما قالوا من ان الجسم غير متناه في العتمة بمعنى عدم الوقوف فيها الى حد لا يتجاوز كراتيب الاعداد واولاً في خلاصة
 الجحد يرجع الى ان الجسم لو تتركب من الميوس والصورة فتلك الميوس اما واحدة او متعددة والشقان من اللانهاية
 فكذا الملزوم اعني تركيب الجسمينهما فافهم قوله والجواب ان الميوس وان كانت واحدة في حد ذاتها الخ هذا الجواب قد
 اختاره المحاكم وقال المادة شخص عندهم هو عند الانفصال هو عند الاتصال لكنه ليس واحداً ولا متعدداً في ذاته بل عرض واحد
 عند الاتصال الواحد متعدد وعند الاتصال ليس انتهى والمحاصل ان الميوس له لها تشخص بالذات وتشخص من قبل الصورة
 وبهذا التشخص يمتاز ميوس على خبر عن ميوس في خبر آخر وبهذا التشخص يحدث له كونه واحداً او متعدداً او انفرادياً
 التشخص الذي كان له عند الاتصال بتجته الصورة الواحدة زال عند الانفصال وحدث تشخصان آخران من
 الصورتين واما التشخص الذي له بالذات فلم يزل بطريقتين من الفصل والوصل لان الملازم للوحدة التشخص في الواحدة
 الاتصالية كما كان ذلك في الجوهر الامتداد في فميو له الخاص واحد بالشخص وتجدد التشخص بذات في العنا كليا
 وانما تختلف بالعرض بواسطة اختلاف الصور بطرء ذلك الجسم الشخصي بالنظر الى الالوان المختلفة المتوازية عليه فانه
 واحد بالشخص في جميع الاحوال في ذاته وان يبدل شخصه العرضي الحاصل بواسطة هذه الاعراض فلو قيل استحوذوا
 الخاص لو حدثت الذاتية وشخصيتها لك فهو حق وان قيل بالوحدة العرضية فهو باطل ولا يمكن ان يقد مثلاً في ذلك
 في الصورة الجسمية بانها باقية شخصيتها الذاتية واما المنع من شخصيتها العرضية الحاصلة بالجسم المتطهر لان الوحدة

بالانفصالية فيها ملازمة للوحدة الشخصية بخلاف الميول في فاذا انعدم الصورة الواحدة بالانفصال فقد انعدم وجودها
 ايضا بالذات وكيف فانها متغيرة بالذات ولا يشك عاقل في ان المتغير كك في صورة الانفصال متغير بالذات للمتغير
 عين الانفصال بخلاف الميول فانها اذ لم يثبت محسوسة ولا متغيرة بالذات وانما يكتفي هذه الصفات لها بالعرض بواسطة
 الصورة في الانفصال لا يعدم ذاته وانما يعدم الصورة المحسوسة بالذات وبواسطة الوحدة الشخصية للميول مع بقاها
 وحدتها الذاتية فافترقا وقد فصل الشئ ذلك مما لا يزيد عليه وفي القدر الذي ذكرناه كفاية وبهذا اندفع ما يقال في هذا المقام
 من وجهين احدهما ان الجسم اذا تحرك فاما ان يتحرك الصورة فقط او الميول فقط او مجموعهما على الاول يلزم خلع الصورة عن
 الميول وعلى الثاني مع لزوم الخلع يلزم كون الميول متغير بالذات وعلى الثالث يلزم تبس الميول بالوضع والابن
 وبنينا ما قالوه انما لا يتغير وبنينا ان الجسم اذا تحرك على جسم فالصورة لم تتحرك للخلع على الميول والمجموع وعلى التقديرين
 يلزم تحرك الشئ على نفسه اما وجه اندفاع الاول فظاهر لان المختار هو الشئ الثالث والابن تبس الميول بالوضع والابن
 لخص الانفصال لها وانما المنوع تبسها لها بالذات ولم يلزم واما اندفاع الثاني فلان المتحرك حصته من الميول المتغيرة
 بها والمتحرك عليهم مع حصته اخرى متحصلة بها واما ان الحصة في ان كانت متحدتين بالذات ولكن التغير الحاصل بينهما
 باتصافهما بالانفصالين كفي فيما نحن فيه فلا يلزم الاستحالة اصلا ولما كانت وحدة الميول لها بها مضابطة للوحدة الميول
 في جواز الانفصال العمومي فلا مضابطة في اتصافها بالصورة لها ثلثة لمصلحة بالانفصال فلا يصح ما قيل من انه يلزم على هذا التقدير
 اجتماع التماثلات فان الجمع اجتماعهما في واحد شخصه واما الواحد الذي توجب به اسوة بالوحدة العامة فلا يمنع ذلك فيه
 اصلا كما لا يخفى قوله فان وجدت الميول مفهوم سلبى الخ هذا كما قال المشاؤون في وحدة الواجب تعالى شأنه وهو اذ
 يخص بل الوحدة صفة واحدة عقلية مشتركة في الموجودات للصح ان يكون فرد منها وجوديا وفردا آخر سلبيا وان اراد ان معدا قهرا في
 الواجب والميول نفس في ذاتها وفي الامور الاخرى ذاتها مع اعتبارها زائدا وبهذا المعنى قيل بانها سلبية في الاولين دون التوابع
 فهذا لان تصح الكلام في الظاهر ولكن النظر الدقيق يشهد على انه لا يتم لان المصدق في الجميع هو الذات المخصوصة بل اتقوا
 والفرق حكيم ومع هذا لا حاجة في بيان المقص الى هذه المقدمة بل هو تميم بالقدر الذي ذكرناه كما لا يخفى على من له اولى فهم ففهم
 قوله الحقبة الثانية الخ ويسمى بمرئان القوة والفعل لكون مداره عليهما كما ان الاول يسمى بمرئان الفصل والاصل لكون مداره عليهما
 قوله ان الجسم من حيث هو جسم الخ اعلم ان الشيخ الرئيس في تقريره الحقبة مسلكتان احدهما بخصوص قوة الانفصال و
 فعلية الانفصال وهو المذكور في الاشارات واقترانه الشئ في التوضيح وثانيهما ما اختاره في الشفاء وهو باعتبار مطلق القوة
 والفصل لا يسهل شئ كانا واقترانه الشئ بقوله هذا وعبارة الشيخ في الشفاء ان الجسم به جسم له صورة جسمية هو شئ بالفعل
 ومن حيث هو استعدادا شئ فهو بالقوة ولا يكون الشئ من حيث هو بالقوة شيئا ومن حيث هو بالفعل
 شيئا آخر فيكون القوة للجسم من حيث لا الفعل فصورة الجسم يقارن شيئا آخر غير الشئ انه صورة فيكون الجسم هو به

من شئ القوة من شئ القوة والذات له بالفعل هو صورة والذات عنه بالقوة هي مادته وهو الميول التي كلامه بالفاظه وذا
 التفسير اعم واشمل من الاول بل التفسير الاول راجع الى المحجة الاولى بل هو مجموع من انحاء تفسيرها كما ذكرناه سابقا واذن موضوع
 المسلك الثاني لهذا البرهان بالمسلك الاول كما فعل الشارح لعل غلط وخطا بين المحجتي فكان الاول ان تترك التوضيح وتقتنع
 على ما ذكره او لا وتوضح مقال الشيخ على وجه التحقيق ان الجسم بما هو جسم لا يشبهه في انه شئ يحصل بالفعل وفيه قوة قبول الاشياء التي يستعد
 لان يوجد فيه اشياء كالسواد والبياض وغير ذلك من الاسواق التي في قوة الجسم من الهيات والكمالات الغير المحصورة والواحد
 البحث الذي ليس فيه كثر بالذات والجمبات لا يكون مبدء القوة والفعل جميعا واذن فالجسم ليس واحدا بالذات ففيه امران احدهما
 حامل قوة الاستعداد والآخر حامل الفعلية فالقلب فاقية ما ثبت منه ان في الجسم شئ به بالفعل وشئ به بالقوة ولكن من اين
 علم ان هذين الشيئين داخلان في جوهر الجسم حتى يلزم تركيه منهما قلت اذا نظرنا الى ذات الجسم مع قطع النظر عن الامور الخارجية
 نجد قابلا لأمور شتى واذا اخطا نفس ذاته تجده على الفعلية المحضة فعلم ان في جوهر ذاته امران احدهما حامل الفعلية و
 الآخر حامل القوة ولقارن احدهما للآخر الاول الصورة والثاني الميول الى ان هذا القدر وان ثبت خبره ان في الجسم
 ولكن لم تثبت ان احدهما حال في الآخر والآخر حال له وقد كان المقصود اثبات خبرين كك وقدم لتمام ذلك انه لا بد
 من ان يكون بينهما علاقة افتراضية والا فلا يكون الجسم واحدا وحده حقيقة بل اعاريه وهو مما يكره الوجود ان ووجه القوة في
 الاجسام مقدمة على الفعلية من حيث اشخصية فلا بد من تقدم مبدء الفعل على مبدء الفعلية بشخصية فما به القوة يكون
 متعقبا للحقيقة باله الفعل فثبت المظهر وهو المدعى وان الفعلية والقوة للامور اتية امور كانت لما كانتا بالنظر الى ذات الجسم
 اذا اخطا الجسم نفسه مع قطع النظر عن الامور الخارجية وجوده غير حال عن هاتين الصفتين فعلم ان مبدء هاتين ذاتا لا خارجا
 عنه ولا يفر ذلك عدم وجود الجسم لا مكانه بدون الفاعل المقيد لوجوده كما وهم ولا يجد الفرق في ذلك بين فعلية الاتصال
 واستعداد الاشياء ضرورة ان النفس الذات الامكانية للجسم متحملة للفعلية والاستعداد للاشياء ومبدء كل منهما يكون
 في ذاته لان مبدء الاتصال الذي هو مبدء ضروري للجسم ذاتي له بخلاف الاستعداد الذي هو من لواحق الجسم التي قد يحصل
 له بالنظر الى الخارج وقد يتفك عنه بالنظر اليه وتبته ذات الجسم الى وجوده وعدمه على السواء فانه لا يكون مبدء في ذات الجسم
 اصلا كما قيل كيف فان ذات الجسم في حد ذاته لا تخلو عن فعلية ما واستعداد ما فان استوجب ذلك وجود مبدء الفعلية في
 ذاته يستوجب وجود مبدء القوة فيه ايضا واستعدادات اشياء بعينها فان هاتين الذات الجسم من خارج الفعلية فلا يجب
 وجود هاتين في ذاتها البتة ولكن كون مطلق الاستعداد لا يفيدها شي كان كذلك ثم ولما ادعت اليد به فغير مسموعة فلا تغفل
 قوله فينتج لاشئ من الجسم مبدء الخ هذه النتيجة لا يفيد المظهر فان الفرق اثبات ان الميول في داخله في الجسم وخبره والثبات
 منها ان الميول ليس نفس الجسم ولا يلزم من نفي العينية ثبوت الخبرية ليجوز ان يكون خارجا عنه وهو خلاف المدعى فلا
 من انضمام امر آخر لاثبات الخبرية بان يقيم لما ثبت ان الحيوان لم يثبت نفس الجسم فلا يخفى اما ان يكون خارجا عنه

او داخل فيه الاول بطان الاستعداد كالفعلية يوجد في هذا المقيد وهو يكون موجودا في ذاته وليس عين ذاته فتعين الثاني وهو
انها داخل فيه كيد الفاعلية وهو العلم قوله لو كان الاتصال المصحح بفرض الابطال قد ذكر في القوة متقوا لاربعه واطل الماويل منها وهو يكون القوة
فمن الجسم شبهة وجود الاول قوله فيلزم ان يكون الخ والثاني قوله لا يمكن ان يكون الخ والثالث قوله لا يمكن ان يكون الاتصال الخ والكل ضيق الاول فلاننا لما يلزم
من فهم الاتصال فهم ما هو عينه لو كان متصورا بالكنه واما ان كان بالوجه على ما هو الظاهر من ان تفسيره بالجوهري القابل للابعاد الثالث
من المصنوع لا المحذور فالاستلزام منهم ادعاء ان تصدير الشيء بوجه يتنازع عن جميع ما عداه يستلزم تصور ما هو ذاتي له غير مسموع
بل في مخرج المنع واما الثاني فمبطل ذلك فان عديم امکان قتل الاتصال بدون تحقق ما هو عينه انما يسلم فيما اذا كان قتل
الاتصال بالكنه واما في التصور بالوجه فلان الاستعداد والقوة الذرة هو مفهوم عرضي انما يلزم من عرضية
عرضية الجوهري لو كان بنفس الاتصال وهو محتمل لا يجوز ان يكون كاشفا عن الفصل الحقيقي له وقبيل عنه فلان يلزم من عرضية
الاتصال الا ان يقال ان عرض الشئ ان يكون مفهوم القوة والاتصال واحد يلزم من عرضية احدهما عرضية الآخر لا يلزم ذلك
من اتجا والمصدق فقط حتى يتوجه ذلك ولا شبهة في لزوم ما ذكرنا على تقدير الاتحاد والمفهوم قوله ولو كان الاتصال الخ هذا هو
بطان الشق الثالث وعلى هذا فيكون هذا الاستعداد لال منبها على جميع ما عداه الشئ في توضيح البرهان الاول فيرجع الى الاول
بل يكون عينه فالاول ان يحذف هذا القيد ويكتفى بالقدر الذي ذكرناه قوله ولو كانت القوة قائمة بذاتها الخ هذا دليل الطال
الشق الرابع خذار الحق في الثالث واليه اشار بقوله فالحاصل للقوة الخ قوله وهذا الحق والحجة الساقية متقاربا لما اخذ الخ
التقارب بين الحجتين على توضيح الشئ واضح واما على ما ذكر الشيخ في الشفاء وافتقاره الشئ في مقدم الكلام فلما لم يسلك
على هذا التقدير متناهيان بالذات لا يحتاج احد منهما الى الآخر ولا يعود اليه واذا فهمنا معنى عليه هذا التفسير هو ما ذكرنا من بيان
معنى القوة فيما سبق وكان موضع بيان قبيل هذا المسلك الا انه لما سلك طرق الاشارة في البيان فعمل ما فعل قوله
الاول ان قولكم الجسم ان الاتصال الخ هذا اختار للشق الثاني من الشقوق الاربعة التي ذكرها الشئ في القوة والحاصل انما سلمنا ان
القوة عينت نفس الجوهري المتصل للاستحالات المذكورة على هذا التقدير ولكن يجوز ان يكون قابلية بهارضة له وبالقلم انه يلزم
على هذا التقدير انما لعدم الاتصال عند مخرج بالقبول عليه بالفعل قلنا ان الاتصال وان كان بالفعل بحسب ذاته لا
ولكن لا ينافي ذلك وجود قوة امور كثيرة فيه فالفعلية شئ والقوة لا امور اخرى لانها مستحالة ذلك في شئ واحد وانما استحالة
هو كون القوة والفعل بالنظر الى شئ واحد ولا يلزم منه عدم الاتصال عند مخرج بالقبول عليه الى الفعل ايضا هو ما
كما كان ومتوارد عليه الاعراض الكثيرة التي كانت في قوته وان اخيد حديث الانفصال فيرجع الى الاول ويكون ذكره
تطويعا بل طائل قوله وليس اذا كانت تابعة شئ يلزم ان يكون سوى الخ يعني اما اخترا ان القوة للامور الكثيرة فاقبلة بالجوهري
الممتد وصفته له ولا يلزم منه ان يكون عينه والامكان الحال في جميع ما عداه عن الشئ كك وبالفرة شادة على كذبه واما
صحيحه يعني قوله ان يكون سوى فارجع الى الشئ وهي القوة والطاهر تقديمه على هوو المعنى ان يكون هي اى القوة

موافق عين الشيء المتيقن والمختص على التقديرين صحيح كما لا يخفى قوله فان قلت اذا كانت قوة الاتصال الخ جواب آخر عن أصل
 الاختراض لارد على قوله قلت وحاصله ان في الجسم كما انه قوة الاشياء الآخر كقوة الاتصال ايضا اذا كان منفصلا فيكون
 ان يكون في الاتصال قوة نفسه وهو محال والا يلزم ان يكون شيء واحد بالقوة والفعل معا قوله الحق الصحيح امتناع كون
 شيء واحد بالشيء يعني ان جهة القوة للفعل وان كانتا متمازيتين ولكن اذا كانتا بالنظر الى شيء واحد بعينه واما اذا كانت القوة بالقياس
 الى شيء والفعل بالقياس الى شيء فلا منافاة بينهما اصلا حتى يمتنع اجتماعهما في شيء واحد فالجسم بما هو جسم متصل واحد في نفسه
 وبالفعل في حد ذاته وليس فيه القوة شيئا آخر ولا منافاة بين هذا الفعل والقوة اصلا واما قولك انه فيه قوة الاتصال فلماذا
 منه ان اردت انه مع كونه بالفعل في ذاته له قوة الاتصال فذلك مما يذب العقل اوله لا يتصور مع الفعلية قوة وان اردت انه حين
 فرض الاتصال بالمبدل الانفصال تبدوا وطرفا فيه قوة الاتصال فذلك رجوع الى المحجة الاولى هذا قوله اقول في الجواب
 ان كل جهة الخ خلاصة الجواب انه لا شبهة ان في الجسم جهة فعلية وقوة فبذلك انتم اعلموا لا يخلو اما ان يكون امرا واحدا او امرين متعلقين
 والاول محال بالضرورة الوجدانية فانها حادثة بانه لا يكون شيء واحد مبدءا لجهتين مختلفتين بحسب ذاته وعلى الثاني فلا جسام
 الطبيعية مبدءا لوجه المادة والصورة والفاعل والناجية والثلاثة الاخيرة لكونها متشعبة للفعلية لا يكون شيء منها مبدءا للقوة
 اصلا فالجسم المبدء للقوة في المادة التي يكون بها الشيء بالقوة فاذا كان في الجسم جهة القوة والفعل ففيه خبر ان احدهما مبدء الفعلية
 وهو الصورة المحيية وثانيهما مبدء القوة وهو الهيولى فثبت تركيب الجسم من هاتين المادتين وانتم تعلم ان قوله ان شيئا واحدا
 لا يكون مبدءا لجهتين مختلفتين بحسب ذاته ما ذاروا ومنه ان اراد ان الشيء الواحد لا يكون مبدءا لجهتين مختلفتين بالقياس
 الى شيء واحد بان يكون جهة القوة والفعل فيه بالنظر الى شيء واحد فسلم ولكن لزومه فيما نحن فيه مما وان اراد انه لا يكون مبدءا
 لهما وان كانتا بالقياس الى شئين فذلك ممنوع وكيف فالكلمة جزم ذلك في الهيولى فلم لا يجوز مثل ذلك في الصورة نفسها وما ذكرتم
 ان جهة القوة مستفادة عن المادة سلمناه ولكن نقول ان هذه المادة الصورة نفسها بالقياس الى بالقوة عليه لا امر آخر
 حتى يلزم التكرار الاخر في ذات الجسم قال الشافعي حاشي حكيمه الاشتراق اختلاف الوجود والحيثيات تقع على ضربين تقديري
 وتعليقية الاولى هي التي لا يجب التكرار والتقسيم في الموصوف بها والثانية لا يلزم التكرار الا فيما خرج عن الموصوف والثانية
 بالقوة والفعل من قبيل الغريب الاول اذا لم يكن فيه قوة شيء ثم حصلت له القوة عليه فلا بد ان يتغير حاله في نفسه عما
 كان وكذا اذا كان بالقوة شيئا آخر ثم صابها بالفعل وليس هذا محال المحاذاة والمماسمة ونظائرها من الامور الاضافية اذا لم
 ثم حصلت فانها مما يتصور ان يتجدد على شيء واحد من غير ان يتغير حاله بل حال ما اضيفت اليه من الامور الخارجية واليها القوة
 عبارة عن عدم مضاف الى شيء فلا شيء في الوجود واذ ما هو موجود بالفعل بما هو موجود بالفعل على ان عدم شيء فالشيء يكون
 من جهة ما هو موجود في نفسه مجردا وما لا عدم لشيء من الاشياء والالكان وجود شيء بعينه عدم شيء آخر وكان تصور وجوده
 مستلزما للتصور عدم تلك الاشياء واستحالة هذا في غاية الموضوع وايضا لو جاز كون شيء بسيطا بالفعل بما هو بالقوة شيئا

أخرى يكون بسيطاً فاعلاً ومنفعلاً لأن القوة مصدر القبول والافعال والفعلية مصدر التأثير والاستعداد واللازم باطل لا خلاف فيه لاجد
من الفلاسفة هذا الكلام بالغايات والكس فاسد اما ما ذكره اولاً فلانه انما يدل على تغير حال الشيء البسيط عند حد ودرجته قوة شيء فيه
بعد ما لم يكن وحدوث فعلية شيء فيه بعد ما كانت قوة فيه وذلك الاستلزام تغير حاله في ذاته في القوة والفعل بالقياس الى التغير
ولو سلم فالجواب بهم واما ما ذكره ثانياً بالقوله والفيضا القوة عبارة عن الخ فانا وان سلمنا ان القوة عدم مضاف ولكن لا نسلم انه يستلزم
ان يمتنع حمل على الوجود واولاً وجوبه فان كثر من السلب محموله على الواجب تعالى مثل ان ليس كسبي وليس مختبر ولا مشكل
الى غير ذلك مع انه الوجود والوجود بنفسه وقوله فالتشبي لا يكون من جهة ما هو موجود في نفسه الخ لا نفهم ما اراد منه ان اراد انه يمنع
ان يحل عليه العدم في نفسه بالمواظاة والاستحقاق فمسلم ولكن لزومه فيما نحن فيه مع وان اراد انه يمنع حمل العدم ولو كان بالقياس
الى غير علمه فان اراد امتناع الحمل بالمواظاة فمسلم اما الحمل بالاستحقاق فامتناعه عنهم بل هذا الحمل متحقق فانه يقدر في الجواب
انه منعهم تجسيميته والتجسيم والتشكيل الى غير ذلك مع كونه وجوداً وموجوداً بنفسه وقوله والا لكان وجود شيء الخ انما ينبغي ان يكون
وجوده عيناً لعدم تكوينه اذ لا يمتنع عروضه لوجود شيء آخر المقصود انما يتم على هذا التقدير لا على ما ذكره وكذا الاستلزام تصور وجود شيء
عدم شيء آخر انما يتم على تقدير الغيبة واما على العروض والحمل بالاستحقاق ففي معرض الخفاء وخير البطلان واما ما ذكره ثانياً
بقوله والفيضا لو جاز كون شيء بسيط الخ ففيه ان غاية ما ثبت من استدلال الحكماء ان الشيء البسيط لا يكون فاعلاً لما هو متعلق به
منفصل به لانه لا يكون فاعلاً لشيء مستعد لشيء آخر والمتحقق فيما نحن فيه لو سلم فهو هذا الاخير لا الاول ومع ذلك ليس الكلام بهذا
في الفاعلية والتأثير واما الكلام في ان شيئاً واحداً يكون محلاً لفعلية شيء وقوة شيء آخر اولاً واما الفاعل لهذه الفاعلية فهو فاعل
فعليه هذا الشيء نفسه الخارج حرج نفسه فلا يلزم كون شيء واحد فاعلاً ومنفعلاً لفاعلية في الجواهر المنفصل قد جازت من جاعل
الاجسام ومخالفتها وتكون فيه قوة الاشياء الاخر التي تعليليةها اليها من هذا الجاعل وح فيكون هذا البسيط منفعلاً فقط لافاعلاً ايضا
حتى يلزم كون البسيط فاعلاً ومنفعلاً معاً وبالجملة لا يغير ما ذكره في اثبات ما دعاه اصلاً فلا تغفل قوله والثاني ان هذا الدليل
الخ حاصله ان الكلية القائمة بان كل ما فيه جها القوة والفعل فهو مركب من امرين منقوصة بالنفس الناطقة فانها بسيطة
عندهم مع انها من حيث مستيها بالفعل ومن جهة معقولاتها بالقوة فلو كان وجوداً باتين المجتبتين موجبا للتكسر في الذات يلزم
ان يكون في النفس لك فلم يبق بسيطاً بهن وقوله والجواب ان النفس الانسانية الخ حاصله ان النفس الناطقة وان كانت
بسيطة لا يدخل المادة في قوامها ولكنها ليست بمجردة بخفة عنها بل هي مجردة بحسب الذات ومادية من حيث الافعال بالاس
في كون الشيء الواحد مجرداً او مادياً باعتبارين كما انه لا مضايق في كون شيء واحد مجرداً او مادياً باعتبارين البضا وخيئذ فاعلية النفس
بذاتها المستبعدة الى جاعلها والقوة باعتبارها مادية التي هي آلة صدور الافاعيل فجهة القوة فيها يعتبر جمع الى المادة غاية الامر ان المادة
خارجة عنها مفارقة لها وفيه اولاً ان ما يستفاد من الدليل ان ما فيه الفاعلية والقوة بالنظر الى ذاتها فهو مركب عن المادة والصورة
لا ان كل ما فيه باتين المجتبتين ولو كانت احدهما بالنظر الى الامر الخارج عنه فهو مركب منهما والمتحقق في النفس الناطقة هو النفس

لانها بالنظر الى ذاتها على الفعلية البهية وانما القوة فيها من جهة افعالها عارضة من جهة البدن فلم يلزم ان يكون حامل بالبينتين
 امران في ذاتها بل الحامل للفعلية نفس ذاتها والقوة هذا الامر الخارج فلم يكن للنقص بها وجه فان قلت ان النفس كما يحتاج
 الى المادة في الانفعال كك يحتاج اليها في الحدوث ايضا على مذاهب المشايخين انما يبين ان حدوث النفس بعد
 حدوث الابدان فهي مادية فعلا وحدثها بما تقتضيه المرات من تجرد النفس هو انها لا تحتاج اليها لبقاء او ان احتاجت في الحدوث
 فالبدن معد لحدوثها وان لم يحجب بقاءها بما يقتضيه بل هي مافية من فناء المادة ايضا والرد انها لا تقوم بالمادة ولا تحل فيه
 وهذا واضح على اصولهم القائمة بان النفس سلطان البدن من غير حلول فيه وثانيا ان هذا الجواب انما يتم لو ثبت ان جبهة الفعلية
 والقوة في النفس في هذه الشهادة الذموية فقط واما على ما هو راسه المشايخين من بقاء النفس لحدوث خراب البدن مع ان
 قوتها لا تقتضي الذات النفسانية والثاني باللام لك فلا اذ المادة للنفس ولو خارجه عنها على هذا التقدير اصلا وهذا على ان
 من قال بالترقي للنفس في الشهادة الآخرة ظاهر واما من قال بانه لا تترقي لها في تلك الشهادة بل اللذة انما حصلت من
 الكلمات والالم بما اكتسب من السيئات حاصل بالفعل فهي الشهادة الآخرة عنده ليس في النفس الا الفعلية البهية
 من دون قوة اصلا فيندفع النقص من غير كلغة كما لا يخفى على من لذهن ثاقب قوله وبهذا الاصل يتدفع شبهة
 التنويه الخ اشار الى ما فهم من الجواب من ان قوة النفس بل كل شيء من قبل ذاته المشتهة الى جاعله التام وقوته يرجع الى
 المادة والتنويه قوم من المشركين رعو اعدو الله وقالوا ان الواحد لا يزيد الخيرة فخلق الخيرة الله وخالق الشر الله آخرو
 سمو الاول بيزدان والثاني بامر من وقد يقولون انهما النور والظلمة وهذا شبهة متهم ووجه دفعها ان مقتضو ديارى تعالى
 من اتحاد العالم خلق الخيرات وصدور باقى الماديات قد لا ينافي بدون بعض الشرور البعد ثم يفسد المادة بها بالباقراته
 وهذا الشر قليل بالنسبة الى الخيرات وحكمة الحكيم متبرك الخبير الكثير ليعرض الشر القليل بل هذا الشر مما انه من مبادى
 الخيرة وهذه الجهة صارت مخلوقة بالعرض للفاعل الخارج عن الشرور وهذا المعنى قال الرئيس في النجاة والاشارة
 وخبرهما ان الشر داخل في القدر بالعرض فحقا لهما واحد وان كان لا حدهما بالذات ولا تحال لخص فلم يلزم تعدد الالهة كما هو
 هو لا المشركون قوله الوجه الثالث للنقص لوجود الهيولى الخ هذا النقص ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء واجاب بما ذكر
 الشر نقلا عنه وحاصله ان الكلية القابلة بان كل مافية جهة القوة والعقل بالنظر الى ذاته فهو مركب من جزئين يكون احدهما
 بالفعل وبالاخر بالقوة منتقضة بالهيولى نفسها فانها بالفعل بالنظر الى ذاتها المستندة الى جاعلها التام وهي ايضا بغير
 ذاتها مستعدة للصورة فيها حتمية قوة وعقل بالنظر الى ذاتها فيلزم ان يكون مركبة من جزئين احدهما محل جهة القوة وثانيها
 حامل جهة الفعل وهذا القدر الكففى الشيخ والزيادة من استدادك وهو من مقيقة قوله ثم ينقل الكلام الخ في التعبير
 بهذا الوجه اشارة الى انه لا دخل لهذا الكلام في تهيم الاستحالة الاولى اعني تركيب الهيولى من هيولى اخرى بل
 هو بيان استحالة الاخرى براسها بانه اذا كان للهيولى هيولى فيجبره الكلام في هيولى الهيولى وكذا الى ما لانها فيلزم

وجوده و هو لا غير متناهيته مترتبة مجتمعة في الوجود ضرورة اجتماع القابل مع المتبول وهو محال بل هو بل الطال المسه فما قيل ان البرهان
لا يجوز في تفيد الاجتماع الذي هو احد شرطي جزيا تاثيرا في العقل القابل بل انظر الى ما قلنا من ان العقل لا يمكن ان يكون له وجود
ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه الخ هذا الشخص قد افادنا في كتابه ايضا ان العقل لا يمكن ان يكون له وجود ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه الخ
حقيقة الحال فاعلم انه قال في اليبات الشاهد ذكر الحجة الثانية والسؤال عليها بهذا النقص فنقول ان جوهرية الوجود
وكونها بالفعل هي في الوجود شيئا آخر الا انها جوهرية مستعدة للذات الجوهرية التي لها ليس يجعلها بالفعل شيئا من الاشياء
بل بعد بالان يكون بالفعل شيئا بصورة وليس معنى جوهرية الا انها امر ليس في موضوع فلا ثبات فيها هو انه امر واما انه ليس
في موضوع هو سلب وانه ليس يلزم منه ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشيء بالفعل شيئا بالامر العام
بالرغم ان الفعل بجميعة وقوله انه مستعد لكل شيء بصورة التي تظن له هي انه مستعد قابل فاذن ليس فيها حقيقة للمعيول يكون
لها بالفعل وحقيقة اخرى بالقوة الا ان يطرأ عليه حقيقة من خارج فتعبر بذلك بالفعل ويكون في نفسه اعتبار وجودها
بالقوة وبهذه الحقيقة هي الصورة نسبة المعيول الى الذين المعين اسبغ عليه البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة الكثر
الى ما هو معيول بصورة هذا الكلام بالفاظ والذات يتلخص منه مع تحقيق المقام ان الفعلية والاستعداد اذا كانا بحيث يتفرق
احدهما عن الآخر كما في الجسم فانه يوجد الفعلية فيه بدون الاستعداد وبالعكس فلما لمهما من مبدئين متباينين واما اذا كان
اثنان بينهما بالاعتبار بان لا يشك احدهما عن الآخر كما في المعيول فان فعلية هو فعلية الاستعداد ولا غير فلما يلزم مبدء
متفكر ان لهما بل الشيء الواحد يكون منشأ الاثر اهما فالمعيول فعلية بحسب الذات ثم هذه الفعلية هي فعلية الاستعداد
او ليس لهما حقيقة سو من انما هو مستعد فلما يلزم ان يكون المعيول معيول وكذا حتى يلزم تركيب المعيول او وجوده و هو لا
غير متناهيته قوله ونسبة المعيول الى الخ الخ من انه لما كان في الهيئة البسيطة منشأ انتزاع الحس والفصل من واحد هو
من تلك الذات لك منشأ انتزاع القوة والفعل في المعيول نفس ذاتها من غير زيادة امر من ههنا يظهر لك ان الملائكة
بين التركيب الذهني والخارجي ليس صحيح عند الشيخ ضرورة تحقق التركيب الذهني في الباطن الخارجية عند مع نقه الاثر
الخارجية وبعد ههنا كلام من لسان شجرة الروايتين من وجود احدهما وان سلمنا ان الامر العام لا يصير الشيء بالفعل لم
نفسه البه الفصل فصل الامر العام الذي هو المعيول انه مستعد لكل شيء ولكن لا نفهم انه اذا اراد من هذا استعداد الذي
هو الفصل ان اراد منه استعداد لوجوده وفعلية هي ان يكون وجود هذا الجوهر بالفعل فله بط واللا يلزم ان لا يوجد المعيول
اندا ولا اقل من ان يكون مادية مع انه وسائر اتباع المشايخ فان يكون تقدم المعيول في صف وان اراد منه ان يكون
مستعد الاشياء آخر غير ذلك كما هو الظاهر فالمعيول في نفسها مصداق الفعلية والقوة فيه امران والجواب عنه على ما
من تحقيق الكلام الشيخ ان مراده ان فعلية المعيول هي فعلية القوة لا غير لان الامر العام الذي هو الفصل بانصاف الاستعداد
شأنه في المعيول ليست بحيث يصح التمسك احدهما عن الآخر فلا يقنعنا ان مبدء من متباينين بخلاف اذا كانا

الفعالية العقلية شيء آخر موصوف بالقدرة والاستعداد فافانما لا يتصل زمان اتصالهما من مبدء من متغيرين وثانها ان ما ذكرتم
من التلازم في فعلية الميوس وقوتها وان سلمه ولكن اختصاصه بالميوس ممنوع بل يقول فعلية الصورة الاتصالية وقوتها ايضا
لكل الجوانب ان يكون الجسم خبارة عن الاتصال نفسه ويكون هو قوة الاشياء الآخر كما قائم في الميوس فلا يحتاج الى خبر آخر فيوصف به
القوة بل الحاصل للفعلية والقوة نفس الصورة لا يقدر ان هذا انما يتم لو كان القوة فضلا للصورة كما انه فضل للميوس وهو موصوف كقوت
فانه لو كان فضلا لهما والاتصال ايضا فضل له يلزم ان يكون شيء واحد فضلا في مرتبة واحدة وهو محال كما تقر في موضعنا لاننا نقول اولاً
اما تمتع كون الجسم خبارة للجسم بل هو حقيقة بسبب طه هي الاتصال وهي القوة فلا جنس ولا فصل بينها كما انما ان لم لا يجوز ان يكون
نسبة الاتصال والاستعداد الى الصورة الاتصالية مثل نسبة الامكان الى الهميات الامكانية في ان مصدره علمه عليها ففسر
ذواتها من غير ان يكون هناك جنس فضل وثالث سلمنا ان الجسم خبارة للجسم والاتصال فضل على نذهب من لا يرس الاستعداد
بين التركيب الذهني والخيال كما ذكرتم في الميوس وكما حصل منها مية مبهمه هي جنس مرتب والاستعداد فضل لهما فلا يحتاج
خبر آخر ونقول ان هذا الاتصال هو الاستعداد او فلا يلزم تعدد الفصول عدداً وثالثها ما ذكر في حكمة الاشراف ان حاصل ما ذكرتم
في الميوس ويرجع الى انها موجود ما وجد بهرته سلب الموضوع وهو ليس باوجود بل من الاعتبارات العقلية التي لا صورة
لها في الايمان فالميوس لا يوجد في الذهن وهو خلاف ما صرحوا من الاجزاء الخارجية وهذا انما يتوجه لو كان مراد الشيخ من
قوله انما لا يتصور الذهن لا يوجد في الذهن بل مقصود ان منها مية يعبر عنها بهذا المفهوم الحاصل لا يحصل لها في ذاتها بل
هي مية مبهمة عامة كمال في تحصيلها الى ان يتم اليها فضل محتمل وهذا الفصل هو قول انه ليس في موضوع وعلى هذا حقيقة الميوس
الذات الاحدية التي هي الاستعداد هي الجسم ففعلية هي فعلية القوة والاستعداد ولا يلزم منه ان يكون الميوس لا شيئاً في الخارج
كما زعموا بها ما ذكره الشيخ في الظاهر من ان اذا لم يبق من رسم الميوس الا الوجود كما ثبت في نفسها نفس الوجود بل واجب الوجود ولا تكتم
قوله ان ليس في الموجودات باوجود عين حقيقة الا واجب الوجود وجوباً مثل ما عرفت من ان حقيقة المرصديق عليه مفهوم الموجود لا يتصور
منه ان يكون واجب الوجود فان صدق الوجود لا يستلزم ان يكون الوجود عيناً او جزءاً لهما والشروط في حاشية على حكمة الاشراف
في بيان الاشكالين كما لم يبق بالذات بل يتصف منه العجب والذات المستغل ثقله والحكام عليه وان اشتبهت بالتفصيل فارجع
بعض الحاشية لهذا الشرط فان مثل هذا التطويل على ذمته قولهم ولا يعجز ان يقع النسخ هذا الاعتراض على الشيخ لوجوده ثمة احد بالاعتراض
على قوله وجوده مية مية والاستعداد او النسخ بان القابلية والاستعداد لكونها من المفهومات الاضافية لا يصلح ان لان دخل في شيء من الحقائق
فكيف يكون جوهرية الميوس جوهرية الاستعداد او نعم يصلح كل منهما للدخول في مفهوم الاسم وهذا لا يتوجب وجوده في ذاتها وثالثها
الاخرى على قوله فضل انه مستعد وهو المذكور بقولنا والاضح الاصح ان خبر الجسم خبارة للجسم جوهرية القوة والاستعداد لكونه
عزماً لا يصلح ان يكون في مية الميوس حقيقة وثالثها الاعتراض على قوله في مية مية بالفضل النسخ وهو المذكور بقولنا
والاضح الاستعداد ان النسخ بان الاستعداد ان كان داخل في قوام الميوس يلزم ان لا يكون الميوس في حالة للصورة ضرورة

ان الاستعداد لا يكون حائلا لما هو استعداد له لان الاستعداد يعدم عنه فعلية المستعد فيلزم انعدام الوجود له عند حصول الصفة
فيها بافضل فلم يكن حائلا لما قد كان الكلام في حائلها قوله اقول كثيرا ما يطلقون الفاظا مضمومة النح هذا الكلام شتميل على الاجابة
الثالثة عن الايرادات الثلاثة المذكورة انفاذها اجاب عن الاول حاصله ان الفصول الحقيقية قد لا يكون التفسير عنها اللفظيات اصطفاية
بما عنها تقريرا الى اللفظيات فليست هذه المفردات فنسبها بحسب الحقيقة وانما هي عنوانات للفصول الحقيقية وتغيرت لها افعالا
فيما نحن فيه لك قاله داخل في الوجود مع صدقه لا مفرداته الاضافي حتى يقال انه لا يصلح لان يدخل في اللفظية الحقيقية قوله واما قول القائل
القوة بطلان النجواب عن الاعتراض الثالث بان الاستعداد الذي يعدم عنه حصول ما هو استعداد له بالفعل هو الاستعداد
الخاص لمحصل شيء خاص وليس هو فضلا لليعبولى بل فصلها الاستعداد المطلق للاشياء والملائمة لهية وبه لا يعدم من خروج شخص
من المستعد الى الفعلية فانه حينئذ يطل الاستعداد ويقتضي استعداد افراد اخر فلا يلزم انعدام الوجود له عند حصوله في صورة شخصية الى
اصلا فان قلت يلزم من بطلان شخص خاص انعدام النوع ضرورة انه لا وجود للكليات لا لوجود الافراد وانما انعدام الكل في تقديره
الوجودية لشخصها اليه عند انعدام الشخص الخاص عن الاستعداد قلت هذا انما يصح اذا كان يقوم الوجود بالاستعداد او انما
واما ان كان بالاستعداد الكلي فلما لان انعدام الكلي بانعدام الشخص ما ذير اذ منه ان يراد انه يعدم بانعدامه كليا فهو مسم وان اريد
انه يعدم جزئيا في ضمن هذا الفرد وهذا الانعدام الجزئي لا يستلزم انعدام شخص الوجودي اصلا نعم لو خرجت جميع الصور للملائمة
الى الفعل يلزم انعدام الاستعداد بالكليات بانعدام جميع اشخاصها ولكنه حال والا يلزم من تاسي مقدورات المد تعالى ولم ترق
الاتناهي سو خلافه صرحهم قوله واما قوله جزا الجوهير لا يصح النجواب عن الاعتراض الثاني وحاصله ان الغرض الذي
هو من لوازم المقولات التسع العرضية صدقه على فصول الجواهر مبنية وصدق الجوهير عليها ولو عرضيا فهو ثابت كما عرفت من النص
المتقوله من الشيخ على ذلك فيما سبق فلما لم يستنع تقوم الجوهير به بل الحال في فصول الجواهر كلها لك كما مر سابقا قوله والحقائق
الغير المتصلة الشيخ فيه دفع ما تراسى وورد في هذا المقام من انه اذا لم يكن فصول الجواهر مبنية تحت شيء من الجواهر والمقولات
التسع العرضية لغير المهيئات الامكانية فيها والنجواب ان الاختصاص بهم ولو سلم علمهيات المتصلة لا الغير المتصلة والفصول
هذا التبديل قوله وقد بقي ليجد ما في الزوايا المتصلة اشارة الى منوع واردة في هذا المقام فان القول بان فصل الوجود ليس مفهوما
الاستعداد بل صدقه منوع والا يلزم ان يكون في الوجود امر في الذهن هو فصل له ثم يجد انه امر في الخارج بناء على اثباتهم
المتلازم بين التركيبين وهو الصورة واذا كان له فصل فله جنس ايضا وبجذاته خبر في الخارج هو الوجود فيلزم ان يكون الوجود
حيث لا يكون اخر وكذا الجوهير يقوم الجوهير على الجوهير وان لم يكن عرضا ليس في موضع لان المانع من تقوم الجوهير بالعرض انما
كان المتاسي اذا حصل الامر الواحد من امرين متباينين وهذا فيما بين وبين ما ليس بجوهير وعرض ايضا متحقق فواجب تجوهر
دون الاول وقس على هذا فانهم ذلك قوله والحجة الثالثة ان الحسيم هيته مركبة النج اعلم ان هذه الحجة ينبغي تقريرا على المواد عندنا
ان الحسيم هيته مركبة من الجنس والفصل وحسبته الجوهير فصله القابل للابواب الثلاثة وهذا مع وقوع اتفاق الفريقين من الاشتراكية

والمشائية عليه تدعى فيه الضرورة ايضا فان هذين المفهومين انما يؤخذان من ذات الجسم من حيث هي هي وما ثبتت للشيء بحسب الذات
لا بد من ان يدخل فيه ما فيه ان مقتضيان للجسم للذات هو الهيئة الحقيقية وثانيهما ان لفظة الذات هو قابل للابعاد وتعدم لطريقان
عليه مع بقاء معنى الجوهر الذات هو الجسم وهذا لا بد منه كما قدم بيانه وثالثهما ان كل هيئة مركبة من جنس وقصل باذا كانت بحيث
يمكن ان يعدم في الخارج وقصله يبقى معنى جنسها كان لا محالة معنى جنسها وقصلها محاذيين لخبرتين خارجيتين هما سيدة اسمها
وذلك لانه لو لم يحاذي بالجماع كان التركيب في العقل فقط فلا يمكن زوال احد هما مع بقاء الآخر لان الجسم على ما سيجي في القصة
لنوعه في الابهام لا يحصل الا بالانقسام الفصول ويجوز اعتبار ما يحصل منه بمعية موجودة لوجود واحد منهما اتحادا في الذات والوجود
ومن ذلك لا يمكن بقاء احد هما زوال الآخر لا انفصال بخلاف ما اذا كانا مأخوذين من خبرتين موجودتين في الخارج متباينتين
في ذات الوجود فانه حينئذ يمكن زوال ما احدثه الفصل مع بقاء ما احدثه الجسم وهذا معنى بقاء الجسم مع انعدام الفصل
ما ذهب اليه المحققون وقد توهم المصدر المعاصر للمحقق الدواني في خواشيه الجديدة ان المادة والصورة ايضا متحدتان بالوجود وهذا
يجوز انعدام الصورة بالفصل مع بقاء المادة اما الاتحاد بالوجود فلا يتم اتحادا في الخارج لما امكن جعلهما على الهيئة باي اعتبار اخذ
مع انهما يحملان في الذهن واما جواز انعدام احد هما مع بقاء الآخر فلا يتم وان اتحادهما بحسب الوجود ولكن مع ذلك متغايران في الهيئة
ولا باس في بقاء احد المتغايرين بالهيئة مع زوال الآخر بزوال الاتحاد الوجودي بينهما وهو معصوم للضرورة فان وحدة الوجود
مع تغاير المضاف اليه لا يمكن اصلا لان الوجود وكذا سائر المعاني المصدرية انما تعد وتعدد المضاف اليه واليضا فان الوجود
والشخص متساويان على ما عرفت فلوزال الوجود الواحد فاما ان يزول الشخص ايضا اولاه في الثاني ليقوت المساووق بينهما و
على الاول فالهيموس مافية تشخصها مع زوال الصورة المتحدة معهما مجلا ووجودا وذلك مما يكذب الوحدان الصحيح وبالجملة هذه القول
رد على محض لا يفتت اليه وقد بسطنا في افصاه في شرح تذكرة الميزان وغيره ورايها هو المتفرع على الثالث ان الجسم هو
المأخوذ بلا شرط شيء والمادة هو المأخوذ بشرط شيء وكذا الفصل هو المأخوذ بلا شرط شيء والصورة هو المأخوذ بشرط شيء فالتغاير بينهما بالاعتبار
وهذا وان صرح به المحققون مع ما يتبين عليه من الاستلزام بين التركيبين في خفاء ولجذب التمهيد فتقرر البرهان ان الجسم هيئة
مركبة من جنس وقصل بالاول وتعدم فصله المقوم بالانفصال بالثاني وكل ما يعدم فصله مع بقاء جنسه فجزؤه الذنبيان هما
الجنس والفصل مأخوذان من خبرتين خارجيتين يحكم الثالث فلا بد من ان يكون جنس الجسم هو الجوهر مأخوذ من خبر
في الخارج وهو المادة والهيموس فصله وهو القابل للابعاد الثلاثة من خبر في الخارج وهو الجسم بالصورة فتفي الجسم خبره ان
في الخارج متحدان في الحقيقة للخبرين الذنبيين وانما تغايران بالاعتبار حكيم الرابع ثبت تركيب الجسم من الهيموس والصورة
وهو المطلقان قلت غايته ما ثبت من وجود خبرين للجسم في الخارج مخولين بخبرته الذهني ولكن لم يلزم ان احد هما حال في الآخر
اذا كان احد الخبرين محاذيا للخبر والاعم المتوفى في الابهام الذي يستحصل في نفسه والآخر محاذيا للخبر والحاصل للاول المقوم للهيئة
مفصلة الذات كان الثاني اتحي بان يحصل وصف التحصيل والاصل في الاول اما يرفع ابهامه الذاتي او يرفع ابهامه بالنسبة

الى العصور فكان اتصاله وهو منصوصا فتحقق بينهما علاقة التناغمية وهو المعنى من الحلول فقد تم المط قوله اقول وقد اتجه اليها قرينة المناخنة
 الخ وذلك لان مدار هذه الحجج على المقدمة الثانية الدالة على ان فصله بعدم لطيران الانفصال عليه وهو المعنى عليه الحجج الاولى كما في
 مفصلنا فجميع المناقشات الواردة على تلك المقدمة واردة على هذه الحجج ولما كانت هذه المقدمة مأخوذة في تقرير الحجتين الاوليين عند
 التأسيس فيها للسابقين جميعا واما على ما به التحقيق فغير الثاني هم ومحمد لك نريد عليه شيء زائد وهو ان الاول مع الاستلزام
 بين التركيبين الذهني والخارجي وكيف فانه حينئذ يلزم عموم الفصل من الجنس لانه لما كان الجنس عين للمادة والفصل عين للصورة
 وانما التمايز بالاعتبار لازم عموم الفصل لما خود من الصورة على المادة لما تقر عندهم من ان بيوتات الافلاك متخايبة في نفسها و
 متخايبة لغيرها في الفصول لا يلزم عموم الفصل مع اشتراك الصورة الجسمية فيها فمما ثبت عموم الفصل من الجنس وقد كان الامر بالعكس للثاني
 ان ما ادعى في الامر الاول من كون الجسم هيئة مركبة من الجنس والفصل ثم لا يجوز ان يكون هيئة بسيطة لا جزاء له وهذا خارجا عما ذكر
 السادة في معرض الحفاة فاصل في هذا المقام قوله ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها الخ لانه قد احدى بها ان
 الاتصال مأخوذة في ذاته فيكون ذاتيا له فيحتاج الى اثبات ذلك وتوجبه عليه جميع ما كان يتوجبه على هذه المقدمة وان
 الاتصال بعدم الانفصال ويرد عليه ما كان يرده على هذه المقدمة وان الجنس باق مع انعدام الفصل وهو انما ثبت
 لتباعد اثبات ان الاجسام قابلة للانفكاك فيحتاج الى البطلان فذهب ديمقريطس وتوجه عليه ما كان يتوجه على بيان كليهما سبق
 وبالحجج تكون هذه المقدمات مأخوذة في هذه الحجج ايضا كما كانت مأخوذة في الجنس الاولين سيدي توجه جميع المناقشات الواردة
 عليها على هذه الحجج ايضا مع شيء زائد وقد عرفت فلا فصل قوله الحجج الثلاثة متضمنة لفصل المحققين من المتأخرين الخ تقريرها في
 على تهمة مقدمة هي ان المناسبة بحسب الشريعة والخسنة معية بين العلل والمعلول انما يصدر عن العلة الشريفة والمعلول
 الخسيس عن العلة الخسيسة قد فهم ذلك من مقالنا ثم في مقام بيان الترتيب في العلل والمعلولات في حاصلة البدر المرجح
 واذا تم هذا فنقول ان جميع المعلولات يرجع بالآخرة الى الواجب تعالى المنزه عن شائبة النقص وعن الحساسية اما بان
 اولها بواسطة شئ الى العقول المجردة التي هي من المبادى عند الحكماء والمعلول الاخر بعيد عن الاخص والاشرف من الاشرف
 الى ان ينتهي اليه ما هو اشرف الاشرف فالصورة الممتدة بذاتها لا تقتضى التغير بالزمان والوجود في المكان في
 غاية الحساسية لا يمكن ان يصدر عن الواجب تعالى مجده او العقول المتفارقة المنزلة عن تلك الحساس بلا واسطة فلا بد
 من ان يتوسط بينهما وبين مبادىها امر له جهة متفرقة به حساسة فليكن في نفس الجسم سوية الصورة الامتدادية جزء آخر ك
 وهو الجسم بالحيوية فالحجم مركب من جزئين احدهما ليس بتجزئ وتجزئ مستمكن ومتغير بالزمان بذاته وان يعرض له ذلك
 مقاربه جزء آخر فهو اشرف من هذا الآخر واسطة صدره عن العلة المتفارقة وتاثيرها حسيس في ذاته لا شتما له على تلك
 الحساسات لانه الى تلك العلة المتفارقة بواسطة الاول وهو المظهر وهذا يندفع ما توجه عليها عن ان المناسبة التي تعتبر
 بين العلة والمعلول هي التي بها اتفقت تلك العلة بالمعلول لا غير وهي التي يقتضي المشاركة بينهما في التجزؤ فيجوز ان يكون

للعلة المجردة بخصوص ذاتها أو علمها لازماً بالنظام لا يتم أو راوتهما مناسبتهم خصوصية مع الصورة الامتدادية بها يوجد علمها اما
 بالواسطة او بواسطة بعض الحقول المناسبة لما يحد الوجوه المذكورة وذلك لان مع مناسبتهم خصوصية الاقتصادية واعتبارها بالمتانة
 بالشيء والنسبة ايضا كما يظهر بالرجوع الى مباحث كيفية صدور العالم عن العلة المفارقة ولا شئ من هذه المناسبة
 بين الصور الامتدادية والحقول المفارقة نعم انه لم يقرر البرهان على وجوب هذه المناسبة البتة ولكن اعتبارهم بما في مباحثهم كيف
 لنا في تقرير البرهان قائل فيه فانه وفاق قوله اقول كلامه هذا مبني على تقدم الهيولى الى الخ يعني ان الهيولى لما كانت بسيطة
 لصدور الصورة عن العلة المفارقة كانت متقدمة عليها وهو ينافي ما هو جازم من كون الصورة علة للهيولى بل كون كل ما بالفعل علة
 لها بالقوة وبالفرض ان الهيولى علة للصورة الشخصية عند جميع حيل الشخص كوجوده عين جعل الطبيعية وجودا قسيت عليه الهيولى
 لمطلق الصورة فبذلك ان هذا على وصولهم في حقا وكيف فانهم لفوا على ان طبيعة الصورة علة للهيولى فكانت متقدمة على الهيولى
 المقيدة للصورة الشخصية جلا ووجودا وحينئذ انما ثبت رسالة الهيولى في صدور الصورة الشخصية لا الامتداد مطلقا كما
 عند قائل قوله وان كان مسلما الخ فياشاره الى انه يجوز ان يكون الواسطة النفوس او الصور النوعية لا امر آخر فيستعمل هيولى ولما كان
 مقتوفا ان يقول ان النفوس مجردات والصورة النوعية فاقدة للامتداد فكيف يتحقق منها وبين الحسية الممتدة المناسبة للصورة النوعية
 اجاب عنه بقوله يجوز ان يكون لها الخ وحاصل ان النفوس وان كانت مجردة في ذاتها ولكن ذوي محتاج في الكساية الى البدن يتحقق فيها
 حصة خصة من قوة حواسها واسطة لصدور المعلول الحس عن العلة المفارقة كما ان صفة تجرد ذاتها لا تقتضي صدور ما عنها بالواسطة
 والصورة النوعية وان لم يكن ذلك امتدادا بالذات ولكن لها من الجهات ولا اعتبارات التي بها يتعلق بالصورة الامتدادية
 ونوعها وهذه الجهات هي الصحيحة للواسطة والكل في خفاء لان النفس اذا كان حدها منها عند هم موقوف على استعداد البدن فلا
 من حدوث البدن او لا حدوث النفس ثانيا ولا معنى لكونها واسطة في صدور ما تطلق الامتداد عن العلة المفارقة فان
 المتأخر عن الشيء لا يصلح لهذه الوساطة والصورة النوعية ان كانت واسطة لصدور الامتداد فلا يمكن وجود الامتداد به وبها
 وهو ممنوع الا ترى ان الصورة النوعية المادية تنقلب الى الهوائية والامتداد الحسي باق بحاله الا ان ليقم ان الواسطة النوعية
 النوعية تجوز والاولى الخاص فان قلت يلزم تولد العطل على معلول واحد وهو لا يجوز عند هم قلت هذا في المعلول النوعي
 غير مسلم وان مسلم في المعلول الشخصي فاعلم في هذا المقام فانه من نزال الاقدام قوله الحق الخامسة هي ان جسمية الفلك
 الخ الظاهر من مقال الشيخ ان هذه الحقبة اقامها المبدل وهو الامام فخر الدين الرازي رحمه الله على سبيل الجدل بناء على مقتضى
 مشهوره الرابعة عند هم وان لم يكن حجة عنده فانه لا يقول بوجود الهيولى ولا يقيم الشكل الكسائي الفلك وعدم قبوله الخ
 والقيام والكون والقادوساواة لثبته المجردة في الجميع وقد اخذ جميع ذلك في هذه الحقبة فعلم انه مبني على مسلمتهم واليه
 اشار الشيخ بقوله على رأيهم وتقريره بالبعد تجرده با عن الزوايا ان الفلك لعدم قبوله الخ والقيام عليه شكل معين
 ومقدار لك فهذا اللزوم اما ان يكون بنفس الجسمية او بامر خارج والاول محال والا لاشتهرت كمال الاجسام فيه وعلى التمام

فاما ان يكون حالها في ما او مبينا عنهما والاول والثالث باطلان فحين الثاني وفيه لما اطلبان الاول فلانه على هذا التقدير
اما ان يكون لازما للجسمية في الكلام في لزومه يلزم الاشتراك المذكور لو مفارقا فلما يتصور كونه علة للزوم شئ ضرورة ان ليس
لما لم كيف يقتضي لزوم شئ آخر واما باطلان الثالث فلان نسبة البابين الى جميع الاشكال على السوية فلما يصلح مرجحا
لبعضها في بعض الاجسام وللبيعض الاخر في الاجسام الاخر وحينئذ فتعين الاول ظاهر وثبت تركيب الفلك
من جزئين بكل واحد منهما في الآخر واذا ثبت الهيولى في الفلك ثبت في الاجسام كلها لا اشتراك الجسمية فيها
قوله بالفلكية الخ الاو لم ان يقول بكل الفلك او المقدار الفلكي لان الكلام دفع في لوازمهما الفلك للزوم ضرورة
النوعية له الا ان يكون المقصود دفع ما قد يتوهم في هذا المقام من ان المخصص هو الصورة النوعية الفلكية بان المفارق
اذا كان نسبة الى الجميع على السواء فلما مضى لافاقية الفلكية في بعض الاجسام دون بعض فانه ترجيح بلا مرجح قوله من
مخصص بمخصص بالفلك الخ طبع للترجيح واذا لم يكن حالا في الجزئية فيكون محلا لها وهو المظهر قوله فما قد حوالة شئ من مقدما
الخ فيه اشارة الى ان هذه الحجة لا ينبتا تماثل المقدامات المسلمة عند انحصار لا يمكن القدر حينئذ في شئ من مقدما تماثلا
لم يقدر الا كذا فيهما وان كانت هي مقدومة في نفسها فافهم قوله انها مقدومة وحده الخ لوجه اختار ان منها اثنين وهي
خمس اوجه الاول ان السلوك في اثبات المظهر بطريق الجدول وترك طريق البرهان ليس من شأن الحكم المحقق وان كان ثماني
الجدول القاصد للازمام والثاني ان التجا هو الشق الاول اعني ان المشكل والمقدار المخصوصين بالفلك الجسمية ولكن
مرتبة من مراتب تعيناته وهو التعيين الفلكي بناء على جواز التشكيك في المية كما هو من سبب الاشتراقيين فليهم ان تورودا
على هؤلاء المشايخ بان الجسمية طبيعية واحدة نوعية متفاوتة في مراتب تشخصاتها ففي مرتبة تشخصها الفلكي لطيفة شكلا و
مقدارا خاصا وفي مرتبة اتعيناات العناصر شكلا واقدارا اخر وبهذا الاختلاف منسوب الى النفس الجسمية من غير ان يلزم ترجيح
بلامرجح لان المرجح مرتبة من تعيناتها وليست تلك المرتبة خارجة عنها حتى يرجع الى الشقوق الاخر الباطلة لما علمت
ان التشخيص هو نحو الوجود الخاص وهذه المرتبة المخصوصة فالنسخ المفارق بالمنااسبة المخصوصة والثالث اما اخترا الشق
الثاني وهو ان المقدار والشكل في الفلك لا امر آخر غير الجسمية والقول بانه ليس لازما للجسمية وقوله لم يكن شيئا للزوم
الشكل والمقدار المعين ما وادرك منه ان اردتم للزوم بالنظر الى الجسمية من حيث هي هي فمختارا لانه للزوم بالقيام
الميزان ضرورة تخيظه منها في بعض المواد وان اردتم للزوم بالنظر الى جسمية الخاصة المخصوصة بالفلك للزوم حق حينئذ فمطلوب
الجسمية الخاصة المتعلقة من الفاعل مناسبة مخصوصة معه ولا مذم شئ من المحدورات صلابة ان الاشكالان
وان اختار من بعض الامايد من الاساندة الكلام رفوان الله عليهم جميعين ولكن لا يخفى على اللبيب انها لا يقد
شئ من مقدرات الاله لا انما مسلمة عند انحصار نعم انها قد حان فيه بالاطال راسلة المستدل الشئ وتحقيق الامر
في نفسه سواء كان مسلما عند المشايخ ام لا وبهذا لا يضر المستدل الثاني لكلامه على مسلما تتم حيلها كما لا يخفى وكذا الحال

في البرهان الباقيين اللذين اختار بهما الشئ فلا تغفل قوله اولا فلتوجه مثل هذا السؤال لطريق الجواب عنه ان حركة الفلك
على اكد الشيخ الرئيس غير وارادة في شئ وارادة فلك الارادة هي الحركة بوجود الحركة بهذا النمط وليس منه وجود المنطقة في موضوع
معيدين في الفلك القطب في موضوع كونه فلا يلزم التزجج بلامرجح اصلا لوجود المخرج وهو الارادة الجزئية ولمخذ لك ليس هذا
قد جاء في مقدمات الدليل بل على مقدماتهم قوله والعناية التي هي علمه تعالى بالنظام الخ اعلم ان الحكماء اذا هم يجدون
الشئ سببا ظاهر ينسوه الى العناية الالهية كما في هذا المقام تحقيق القطبية وغيرها في موضوع دون آخر وكون الحركة على
شئ مخصوص فانهم لما لم يجدوا تخصصا من اجزاء الفلك لسببها طلبوا مسئول ذلك الى العناية الالهية وهذا ان كان صحيحا يهدم
كثير من غيرهم كما ثبتا في الكونية في الافلاك ونحوه لانه لما لا يجوز ان يكون السبب في ذلك هو العناية الالهية دون الطبيعة الفلكية
واما حاجة لهم حينئذ الى اثبات التخصصات الداخلية في الاشياء او في التخصيص الخارجي كافت لوجود الاشياء والتخصيصات التي
فيما قوله يجوز ان يكون نفس ذات الحال الخ الفلك ان جسميات على ما سيجي متشابهة فواجه اقتضاء الصورة النوعية المحل
في شخص منها دون آخر فلا يدبرها من خل شخص فقلت او لا يجوز ان يكون للصورة النوعية خصوصية بهذا الشخص دون غيره
من الاشخاص لا حيلها فيقتضيه المحل فيه دون ما عداه وثانيا بان الموجب لهذا المحل محل باعتبار خصوصية على طرفي
التشكيك في المهية كما مرر الاشارة اليه فلم يستج الى المحل الا خلاصا ولكن على هذا التقدير لا حاجة الى تخصيص الحال بما يكون
مقتضى المحل كالصورة النوعية بل لا يمكن معقوما كالعرض يجوز ان يكون التخصيص في قوله كالمعرض القياس في موضوع في قوله
التي لم تقدم على التخاص موضوعا ظاهرا واما الاعراض التي تقدمت عليها فيجوز ان يكون علته للزومها بالمحل التخصيص بل شخصية
على تقدير التشكيك في المهية يصلح علته للزوم ان قلت ان هذا البرهان لما كان جديا مبنيا على تسليمات المستدل فلا معنى الكلام
عليه مما تذكره قلت بهت ان المسلك في البحث ههنا ما ذكرت ولكن يريد تحقيق الحق فتتقدم على المقدمات التي سلمها المستدل وهذا
جاء فيما بين الحكماء ولعل هذا من تلك القبيلة فقل قوله واذا ثبت ان ذلك الجسم الخ كما كان لئلا يتوهم ان يقول ان برهان
الفصل والوصل المذكور فيما سبق انما ثبتت الهيولى في الاجسام القابلة للفلك بالفعل كالعناصر الاربعه واما ما
لا يقبلها بالفعل كالافلاك فلا ثبتت الهيولى فيها من اجاب عنه بتعظيم هذا الدليل بان ثبوت الهيولى في الاجسام
القابلة للفلك لا يوجب ثبوتها في سائر الاجسام لا لاشتراك الطبيعة الجسمية فيها فلا تختلف مقتضاها في شئ من افرادها اصلا
هذا قوله اراد ان يشير الى ههنا للاجسام السماوية الخ اعلم ان الطبيعة الجسمية لما كانت بنفسها غير نالقة عن قبول
الانفصال وهي مشتركة في الافلاك والعناصر ثبتت الهيولى في الاجسام كلها من غير حاجة الى هذا الجسم قوله واطلاق المقدمات
الخ هذا ظاهرا من كلامهم سواء كان هذا الاطلاق حقيقيا فيكون الاشتراك لفظيا او بالحقيقة والحوال لما يتوهم الحاكم قوله
لان المحل يستلزم الافتقار الى شئ في شئ يستلزم افتقار المحل الى المحل سواء كان المحل جوهر او عرضا وان كان
في الجوهر يتحقق الافتقار من جانب المحل ايضا على وجه لا يلزم الدور كما سيجي نفع الغناء عن المحل لا يمكن المحل

اصلاح ان الحلول تتحقق وثبوت الافتقار يقتضي تحقق الميول في الاجسام كلها هذا قوله قديمهم ورودا للنقض على الدليل فيمنع
 ندو التوهمات العقل عن ثبوتية الاطلاق والخصوص في الحال والمحل فالحل للمحل يلزم الاستحالات الاربعه احداهما ان الصورة
 الجسميه بنفس ذاتها المخصوصه لما احتاجت الى المحل الخاص فيلزم ان كل جسمه اشياء صمدية محتج في هذا المحل في الميول اجتماع
 المتماثلات واليه اشار الشافعي لم يلزم اجتماع المتماثلات الخ وتاينهما ان هذا الجسميه لما اقتضت الى هذا المحل لزم ان يحتاج الى
 جميع المحال فيلزم حلول صورة واحدة في الحال كلها وهو المشار اليه بقوله وكون صورة واحدة الخ وتاينها لازمة مما يلزم منه الكاد
 فان الصورة الخاصة لما وجدت في الميول خاصة فكما يلزم منه اجتماع المتماثلات في الميول واحد كك يلزم كون
 الميول واحد مثلا لجميع الصور فلا استحالان متميزتان والمبني واحد والجملة لازمة من مجموع الاول والثالث فانه لما
 لزم وجود الصور باجمعهما في الميول الخاصة ووجود الصور المخصوصة في جميع الميولات يلزم كون كل جسم مركب من
 جميع الصور والميولات وهو المذكور بقوله وكون كل جسم الخ فمن قال ان الشا لم يذكر الاخير لعله لم يرجع الشرح والافه
 المذكور فيه صراحة قوله وغير ذلك الخ كوجود الحال المخصوص في تحليل قوليه وهو فاسد لانا نتحار حين الترديد الخ يعني
 انكم اذا وردتم في النقض الكلام على وجه الترديد بان الصورة المخصوصة اذا حل في محل خاص فاما ان يكون بذاته علة
 عن المحل او مقتضة اليه كك والاول محال والحلول بدون الافتقار متنع فتعين الثاني واذن فيلزم الاستحالات المذكورة
 فيحتاج في الجواب ان الصورة مطلقة ومخصوصة والاولى محتاجة الى المحل على الاطلاق دون المحل المخصوص والثانية محتاجة الى
 المحل المخصوص فلا اقتدار الى المحل الخاص انما يعرض للصورة لاجل المخصوصية المعارضة لها لا من حيث هي مطلقة فلا يلزم
 من احتياج المخصوصة الى المحل احتياج سائر المخصوصات اليه حتى يلزم وجود جميع الصور في هذا المحل ويلزم اجتماع
 المتماثلات وكذا الحاجة الى المحل المخصوص لعله لاجل المخصوصية المعارضة له فلا يلزم من الاحتياج الى المحل المخصوص الاحتياج
 الى المحال كلها حتى يلزم كون صورة واحدة في جميع المحال واذا لم يلزم هذا الاستحالاتان لم يلزم الاخير بان ايضا فان
 الميول واحدة بمفهومها اذا كانت محلا للصورة المخصوصة لا يلزم منه ان يكون محلا لجمعتها فان علاقة الحلول بين المخصوصين
 وكذا لا يلزم تركيب كل جسم من جميع الميولات والصورة ضرورة ان انتفاء الملزوم يدل على انتفاء اللازم قوله والحاصل
 ان استغناء الطبيعة المطلقة الخ فيه إشارة الى ان الاحكام تختلف باختلاف الخيالات والصورة المطلقة يجوز ان يكون
 مستغنية عن المحل المخصوص ومع ذلك يحتاج الى المحل المطلق فكما انه لا منافاة بين الاستغناء عن المحل المخصوص
 الاحتياج الى المطلق كك لا منافاة بين الاحتياج الى المخصوص باعتبار عرض المخصوصية كما والاستغناء باعتبار الاطلاق
 والمطلقة محتاجة الى المحل المطلق والمخصوصة الى المحل المخصوص لا يلزم من الافتقار بين الجوانب ان يكون الاستغناء بالنظر الى الله
 والاحتياج بالنظر الى خصوصية فلا يلزم شيء من الاستحالات حتى لو يلزم عن اقتدار الصور المخصوصة الى المحل المخصوص اقتدار
 المطلقة اليه ايضا يلزم الاستحالات المذكورة فمن قال يلزم هذه الاستحالات عقل عن القيود والاعتبارات

واجبر على حكم بعض القيود واستثنى بعض الآخر منها والافصح ما مضى لا يلزم له المحال استلزامه ولا يجبر على مثل ذلك بل يمتنع ان يفرق بالقيود
 الاعتبارات في الاستثناء والحاجة تصوري في المطلق والمفيد لا يتصور هذا الفرق في المطلق بما هو مطلق فانه باطلا كما اذا احتج الى المحل فلا
 يمكن ان لا يحتاج اليه بسبب عروض الخصوصيات فان مقتضى ذات الشيء لا يتخلف عنه لمجوز العوارض والقيود وكذا اذا لم يحتاج اليه
 لا يمكن ان يحتاج اليه لمجوز العوارض قوله فان الحلول لا يتصور بدون لاقتدار الذات الخ اذ من لا يقتدار الذات لا يمكن ان لا يقتدار
 الطبيعة من حيث هي هي كما في حلول الاعراض في الموضوعات واقتدارها بحسب يلزم من لوازم ذاتها اي فروقها المطلقة كما في حلول
 الجواهر في المواد فما قيل ان الميولي مفتقرة الى الصورة كما سيجي في الفصل الثاني فما مضى احتياج الصورة اليها بالذات بدفع لان الصورة
 الجسمانية النوعية مثلا انما يكون علمه للمادة من حيث وجود الطبيعة من حيث التماثل والتخالف ولكن حلولها فيها لا يتصور بدون
 اقتدارها اليها في فروقها المطلقة اللازمة لذاتها فلا يوجد طبيعتها ولا زعمها الا في كل فرد من افراد طبيعة المحل وهذا القدر هو حيز الحلول
 في كل فرد ولكنه انما يتم اذا لم يصح اختلاف المهية بالكمالات النقصان واختلاف مقتضاها في الكمال والناقص بنفس ذاتها كما هو
 في سائر القائلين بالتشكيك في المهية واما على هذا التقدير فلا يصح اصلا ومن ثم يجوز الاشتراك في كون الجواهر المادية موجودة
 في عالم المثال بحجوة عن المواد والاعراض القائمة بالموضوعات بحجوة عنهما في افراد قائمتها بذاتها وليؤيد ذلك قول المشايخ بالوجود
 الذي ينشئ الاشياء فان الجواهر القائمة بانفسها توجد في الاذيان بالصورة القائمة بها فلو كان يلزم من حلول الحاجة الذاتية
 ان لا يحل هذه الجواهر في الاذيان اصلا ضرورة وجودها بدون الاذيان والشرق بحسب الوجود لا يفيدها انه اذا جاز الحلول في
 بعض الاشياء بدون الحاجة الذاتية بالعلم المذكور فلم لا يجوز في الوجود الخارجي بان يكون الطبيعة بعروض نحو من الوجود والعينه
 محتاجة الى المحل ولا يحتاج بعروض وجود آخر تشخص كذلك كما قال اصحاب التشكيك في المهيات وباجملته هذا المقام في
 مجموع قوله لزوم حلولها في جميع الاجسام الخ ضرورة ان مقتضى ذات الشيء لا يتخلف عنه بالخصوصيات فالصورة اذا كانت
 محتاجة الى المحل بنفس طبيعتها او ما يلزمها من الضرورية المطلقة فلا توجد في شيء من الاجسام بدون المحل اصلا فثبت الميولي في
 الاجسام كلها قوله وعلى هذا القول بان الاقتدار الخ هذا لا يرد ذكره المتكلمون على الحكماء القائلين بتفي الواسطة بين الحاجة
 والغنى الذاتيتين بان انفا الواسطة بمنوع يجوز ان لا يكون الشيء محتاجا اذ انه الى المحل ولا غنى عنه لك بل يعرض كل منها
 له عن علمه خارجة فلا يلزم كون الغنى بذاته عن الشيء حاله في قوله لا لما قيل من انه اذا جاز كون الاحتياج الخ حاصل قول
 القائل تاييد قول الحكماء بان ما ذكر من الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيتين لا يصلح اصلا لان الحاجة والغنى الذاتيتين هما
 ان يكونا متناقصين او متضادين وعلى التقديرين لا يمكن ارتفاعهما عن مرتبة الذات والالزام ارتفاع النقيضين او
 الاستلزام في تلك المرتبة التي هي من المراتب الواقعية وارتفاع النقيضين محال فكذلك الاستلزام قوله فان مجاله ارتفاع النقيضين
 الخ تعليل للمنفى لا المنفى وحاصله ان ارتفاع النقيضين اللازم بينهما هو في بعض ملاحظات العقل واعتباراته واستحالة
 محال انما استحالة ارتفاعهما في الواقع وهو غير لازم وقد ذكر في سند المنع ان احداهما ذكرها بالحققتين من ان الغنى

اوسع من تلك الملاحظة فلم يلزم فيها عن تلك الملاحظة رفعها في نفس الامر وثانيهما ما اختاره بعض المحققين هو ان ذلك يرجع
 الى سلب وصف العينية والذاتية لبعض النقيضين لاسيما عن شئ واحد في الواقع والمستحيل هو الثاني لا الاول وهذا
 قال ان سلب النقيضين في المرتبة يرجع الى نفى المرتبة عنهما بمعنى انها ليست عيناً ولا جزأً منهما وانت تعلم ان ارتفاع
 النقيضين بحال مطلقاً سواء كان في نفس الامر او في ملاحظة العقل التي هي من اسحاء وجود الشئ في نفس الامر
 وكيف فانهم قالوا باستحالة اجتماع النقيضين مطلقاً وارتفاع النقيضين يستلزم لاجتماعهما فلا معنى لوجود في بعض
 المرتب مع استحالة اجتماعهما فيه وما يفهم من بعض كلمات المحقق الدواني فعلى التحقيق يرجع الى انه من سوء الادراك لا من
 هذا الحق كيف يجوز ذلك كما حققنا مقالته في حواشينا على حواشئ كمال المحققين على شرح العقائد الجملاني وحواشئ سيد الزم
 على الرسالة القطبية ان ثبتت خارج الوجود اذن فكل كلام الله اما محمول على المسامحة والبرادة لا يلزم منها اجتماع النقيضين اصلاً
 لان نقيض الحاجة في المرتبة سلب الحاجة فيها لا الاستغناء لان سلب الحاجة في المرتبة على طرفي سلب المقيد اعم مطلقاً من ثبوت
 اللامحاجة والاستغناء فيهما ضرورة صدق بيان بعض الحاجة من خارج ولا يصدق الاستغناء في المرتبة وكذا اثبت سلب الحاجة
 فيهما هو السلب للحاجة المستحقة في المرتبة والسلب المتحقق في تلك المرتبة وان كانا نقيضين في بادى الرأي ويرتفعان فيما نحن فيه
 ولكن ليسا نقيضين في الواقع اصلاً لان سلب المقيد رفعه لا يثبت رفعه فما ان ارتفع في مرتبة المهمة لا يلزم ارتفاع النقيضين
 المستحيل اعني ارتفاع ما هما نقيضان في الحقيقة وان يلزم ارتفاع ما هما نقيضان في بادى الرأي وليس هذا مستحيل
 فالمرور ولما غيرهما بالنقيضين زعم انه يلزم منها ارتفاعهما الحرس في الكلام مع على محاذاة ما قال بان مثل هذا الارتفاع
 للنقيضين المستحيل والسفر في ذلك انه ليس ارتفاعهما في الحقيقة اذ هما ليسا نقيضين في نفس الامر وان يتوهم في بادى
 النظر كونهما نقيضين او مردود هذا قوله بل لما نقول من انه لو لم يكن الصورة الحسية المحققة قد نص الله تعالى ما ذكرنا اننا
 معنى الاقتدار الذاتي اعني اعم من ان يكون لذاتها او للآثار من لوازمها قوله لكان يصح بصورة واحدة مقارنة الموضوع الخ
 فانه من جهة الحاجة العارضة من خارج يلزم المقارنة وبالنظر الى عدم اقتضاء الذات بالمعنى المذكور يلزم المفارقة وانت
 تعلم انه وان لزم المفارقة والمقارنة للصورة ولكن لحوقهما شئ واحد غير الجواز ان يكون علة الحاجة هو الشخص الخاص فلا يلزم
 مفارقة هذه الصورة الخاصة عن الجمل البتة وان جاز مفارقة صورة متشخصه بشخص آخر فالمفارقة عرضت لصورة والمقارنة
 لآخرى وهو ليس بمنع وانما الممتنع لحوقهما شئ واحد بعينه وهو غير لازم الا ان يدعى الضرورة في ان الشخص ليس علة للآثار
 بل مما يحكي الاقتدار فيها هو طبيعة عاقلة تمكن نفس ذاتة التي تقع نقياً والاغراض والجواهر في ذلك سواء وذا انما يلزم
 ثبت ان الامر الناعمي هي الطبيعة بما هي هي دون شخص وهو بعد في خفاء لم لا يجوز ان يكون الناعمي هو الشخص والقول
 او لابلان الشخص ليس من الامور الانضمامية كالنظام الصورة الى الماديات من الامور المتحدة مع المادية كاتحاد الجنين
 بالفصل بل في عالم الوجود ليس الا الطبيعة القائمة من الجاعل ثم العقل ينتزع منه الشخص باعتبار فيعينا انما هي

انه فاذا انتهت الطبيعة عن الحال في وجودها ولما لم يزلها المقاصد من الجاعل فكيف تقيس اليه في مرتبة الشخص المتبرع عنها ايند المقاصد
 ليس لشئ لان هذا انما يتم لو ثبت ان الجعل واحد ثم لو اسقطت شئ من صفات كثيرة وهو لم لا يجوز ان يكون الجعل متحدة
 وجنتها يتعد الاشخاص فيكون بعضا منقذة الى الجعل وبعضها لا فالطبيعة واحدة فمما سمع حيلها تارة في محقق تارة
 لا واللازم من الترجيح بالمرجح قلت الطبيعة وان كانت واحدة ولكن الجاعل يرجح لها تارة لتخصها وتارة اخرى لجعل واحد منها
 موجبا للمقتضيات والآخر سببا للاستغناء فلا يلزم من الترجيح بالمرجح اصلا ومع ذلك هذا انما يصلح على تقدير كون المهمة متساوية
 الصديق على افرادها لا يتخلف بخلاف الاشياء الاربعه للتشكيك اما على تقدير اختلافها بها في مرتبة ممن مراتبها اشتد بها
 في المرتبة الاخرى فيجوز ان يقتضيه بعض المراتب الحادثة الى الجعل وبعضها عنة كما عرفت مرارا وكذا القول ثانيا بان كثير
 افراد الطبيعة الواحدة من جهة القواكل فان كان بدون لحاظ العوازل لما شخص يكون مخصص في فرد ولا يتصور هناك بعد حتى يحل
 تارة دون اخرى واذا لم يكن لما شخص الا بالجملة فلو حلوا في المادة فكيف يستند احتياجا الى المادة المتعدية على حلولها فيها
 الى شخصها لان استناد الكثرة الى القواكل مما فافهم قوله وايضا فوالفقت لتقدرات وتشكلات التي هذا هو بيان التشكيل المتك
 لا مستلح تجر والضرورة الجسمانية عن الميول ولما كان مرجع انفصلين واحدا فلا باس في ذكر بعض ما ثبت هذا الاستماع في
 مقام اثبات التركيب الجسم من جزئين وحاصل ان الصورة والفكرت عن المادة فلا ينفك عن المقدار وليكن هذا المقدار مقتضايا
 لا مستلح وجوده بالاثبات من الابداء المقادير كما سيح في تشكيل لان الشكل هي الهيئة الحاصلة للتناهي او المقدار المعروض من اجزاء
 اوحده ودلا على كون عن الانفعال فيحتاج الى المادة لان الانفعال على ما عرفت من خواصها فهمنا خبر وان باحد منها الفعل والآخر
 الانفعال وهو المظروف فيه ما قد عرفت من منع كون الانفعال من المادة ولو سلم فالانفعال المتحدوس لا مطلقا ولا يلزم ان لا يصلح
 بحلول الصورة العلمية في الواجب تعالى شأنه والحقول المفارقة مع اطباق المشايخ عليه زيادة التفسير في سيجي فيها بعد
 انشاء الله تعالى قوله ولما كانت الجمعية مطلقة هيئة نوعية التي لما كان متوهم ان يقول اذ اثبت احتياج الجمعية لانها الى المادة
 يكفي لاثبات الميول الاجسام من غير حاجة الى اثبات انها هيئة نوعية فان طبيعة واحدة سواء كانت نوعية او جنسية او اقتضت لاثباتها
 شيئا لا بد من ان يتحقق مقتضاها في سائر ما لا يلزم ان يتخلف عنها في بعض الافراد فلم يبق مقتضى ذاته بما هي ايراد ان يثبت
 على انه ليس به لاثبات الميول على بيان نوعية الجمعية كما توهم في بادئ الرأي بل انما ثبت النوعية لان المهمة الجسمانية
 اختلافها بالقبول المقسمة الى القوم المهمة النوعية فيجوز ان يكون بانفصال اختلاف مستوجبا لاختلاف الحكم في الهيئات
 المقومة فيجوز ان لا يقتضيه المهمة الجسمانية الحاجة والغنى اصلا وانما يحكي ذلك فيها بحسب خصوصية تحصل دون فصل اختلاف الجمعية
 النوعية فان اختلاف اشخاصها ليس بامور داخلية في قواصلها بل بالحوار بين الشخصات الخارجية عن بعضها فلا يمكن ان يتخلف
 مقتضاها بهذه الامور الخارجية اصلا فمما يقتضيه لاثباتها في فرد يقتضيه في فرد آخر ايضا وبهذا المعنى قال الحكم في دفع التوهم المذكور
 انما علمنا الا ان الجسمانية الخارجية ليس احتياجا الى المادة من جهة شخصاتها وانما احتياجا الى المادة من جهة فصلها عن غيرها

الاشياء وانما قلناه اذا علمنا ان الجسمانية طبيعة طبيعية فانها لما كانت واحدة بالذات لم يكن
لذا انما انشقت في افرادها بخلاف ما اذا كانت طبيعة جنسية فانها يكون حينئذ ذواتا مختلفة الخلق فمكن اقرارهما في اللوازم من جهة
وان لم يكن اقرارهما من جهة التخصص انتهى والقرص بينهما ان الاتحاج اعني ثبوت العيوس في الاجسام كلها يتوقف على ثبات
نوعيتها فلذلك كانت اثبتا وذلك لان مقتضى الطبيعة الواحدة سواء كانت نوعية او جنسية وان لم يختلف في افرادها ولكن الطبيعة
الجنسية لما كانت غير محصلة في الخارج بدون انضمام الفصل اليه في لا يقتضي شيئا بنفس ذاتها لم يحصل بالفصل فحيز
ان يقتضي فصل شيئا وفصل آخر ولا يقتضي بنفسها شيئا اصلا بخلاف الطبيعة النوعية فانها لما كانت هيئة محصلة تقتضي
بذاتها شيئا بالثبوت هذا المقتضى لا يتجلى في افرادها لانها متفردة في تلك الهيئة وانما الاختلاف في الخارجيات التي لا بد
لها في تقويمها والامور الخارجية كك لا يصلح لان يكون شيئا لاقتضاء الهيئة النوعية بالانضمام لغيرها المأمور بالانضمام اليها
الاخر لغيره لذلك اخرج الى اثبات نوعية الجسمانية للملكية الى اختلاف مقتضاها في افرادها سبيل تثبيت العيوس في الاجسام
كلها من غير كلفة فاقول في بيانها على ما هو مذکور في كتب الشيخ الحج كالشفاء وغيره وعبارته في الشفاء وان الجسمانية اذا اخذت جسمانية
اخرى فيكون ذلك لاجل ان بذره بارد وتلك ماردة او بذره لها طبيعة فلكية وتلك الاخرى لها طبيعة ارضية وليس هذا المقدار
الذي ليس هو في نفسه شيئا محصلا لا تم تميز بان يكون خطأ او سطحا او جسما او كاحد الذر ليس شيئا محصلا ما لم تنبع اثنتين
او ثلثة اذ ان الجسم اذا استعمل لا يكون محصلا بان اتصف بالهيئة شي من خارج ويكون طبيعة جنسية كالمقدارية او العنصرية واما طبيعة
قائمة بشار اليها اتيان اليها طبيعة اخرى فيصور بها يل يكون طبيعة الاثنية نفسها هي العنصرية التي تجعل على الاثنية ويختص بها
والطبيعة نفسها هي المقدار التي تجعل عليها طبيعة اخرى او اياها فاما ان يكون كك بل الجسمانية اذا انضمت اليها صورة اخرى لا يكون
ذلك الا بصورة التي اطلق في اصطلاحنا الجسمانية بل يكون في هيئة احد منهما محصلا في نفسها متحققة فاما ان يصح بها الجسمانية الذر كالعنصرية
والاخرى كالجسم وقدر حقت الفرق بينهما في كتاب البرهان انتهى بالفاطمة وما صلها الى الجسمانية طبيعة نوعية لانها حرة
محصول لا يتجلى في وجودها في الخارج الى انضمام امر آخر محصيل به حقيقة احدية نعم يحتاج الى هذا الامر في الاستدلال والاختلاف
بين افرادها من غير ان يكون له دخل في محصل ههنا بل في تحقيق ههنا وهذا بخلاف الهيئة الجنسية كالمقدار ونحوه فانها لا
في اللوازم محصلا بل انضمام اليها يكون بالقياسية شيئا محصلا حقيقة احدية فيكون هذا الامر انما في قوام هيئة افرادها
ان يحصل حقيقة واحدة ونحو العقل في الوجود محقق ان لا يكون ههنا استنباطا في الوجود بل في الوجود واحد هو النوع ثم العقل تترجع
عنه معنى ما ما وسميته جنسا او معنى خاصا وسميته محصلا فاذن المعنيان وانما في افراد الحقيقة الجنسية ومن ثم يصح اختلاف
اذا كان في افرادها بكمالات النوعية وهذا المقدار وافق ما ذكره القول بل المقدار لانه يحتاج الى فنون يدل على ان الفصول اثبات
للجنس كما قال في هذه الفصول واثبات له في بعض النسخ ولانه ياتي ما قاله من ان الجنس عرض عام بالقياس الى انضمام
والفصل فانه لم نعلم ان الفصول واثباته الافراد الهيئة الجنسية المحصلة بالانضمام وادها في هذا المقام مع بعد ما

عن العبارة لا يستقيم عند السيد سليم ثم ان في قول الشيخ ما لم يتنوع الخ إشارة الى ان المقدار جنس للنوع المندرجة
تحتها من الخط والسطح والجسم المتعلم ونحوها ذلك العدد بالنسبة له ما تحتها من الاثنين والثلاثة والاربعية الى غير ذلك و
لا شبهة في انها ليست من الامور التي لها اجزاء في الخارج فعلم انه لا تلازم عنده بين التركيبين على خلاف ما زعم السيد
في كتيبه والى ان الشخص الفصل لان اشتراكه في تميز ما اختصه ولكن الفصل يدل في مهية ما تميزه وقوته ونحوه يخرج عن الجنس مع
افادة الامتازة ولكن لا بان يكون الجنس متحصلا بدونه بل بتوفقه في الابهام لا يحصل بالضم اليه فصل من الفصول فاذا انضم اليه
فليس منها موجودان متغايران فيضم احدهما الى الآخر بل يتحدان في الوجود والجعل بخلاف الشخص فانه خارج عن المهية وبنسبة
الشخص لا يحتاج في تقوم مهية الشخص وان احتج في التميز عن الاشخاص الآخر بخلاف النوع فانه يحتاج في تقوم مهية
الى الفصل والجنس فانه يحتاج في ان يصير مهية محصلة اليها ومن ثم كان الاختلاف بالفصول موجبا لاختلاف مقتضى المهية بخلاف
الاختلاف بالشخصيات فانه لا يجب ذلك اصلا واذ قد وجدنا في الجمعية الاختلاف بحسب الشخصيات الخارجية لتحصل مهيتها
قبل عرض تميزها عما علمنا انها مهية نوعية لا جمعية وهذا بخلاف المقدار فان الاحتياج فيها الى الامور الخارجية كاحتياج الا
الى الفصول في انها لا تقوم وتحصل بدونها فعلمنا انه مهية جمعية قوله قول حاصل كلامهم هو ان الخ فيه إشارة الى عرض
الشيء وغيره من القائلين يكون الجمعية طبيعة نوعية ودعوة الضرورة والمذكور في صورة الاستدلال بعبية علمية لعمدة على الاذنان
القاصرة قوله ومن اقتصر في المباحث العلمية الخ فقرر على الامام الرازي منع في شرح الاشارة او لا على كون الجمعية
طبيعة نوعية وثانيا بطلان تسليم النوعية منع احتياجا الى المادة في جميع الصور فانه غائية ما ثبتت من البرهان حلها في المادة
في بعض الصور وهذا لا يقتضي وجوب الحلول بل الصحة وكفى لها الحلول في المادة في صورة وعدم الحلول في الاخرى بان هذه النوعية
صرفه باليقين اليها في مقام الضرورة العقلية وانت تعلم ان الشيخ اشكان في مقام الاستدلال كما هو الظاهر من عبارة المصنف
من الشفاء وكلامه في الاشارة فلا شبهة في استجابة هذا المنوع وتفسير الشافعي في غير موضعه وان كان مقصوده الاحالة الى
السبب به والمذكور في صورة الاستدلال منه على الضرورة الحق على الاذنان القاصرة فلا تخاف لها اصلا فاما وان لم يعرف
حقيقة الاتصال لكنها تعلمها بانها حقيقة اتصالية يمكن ورود الانفصال عليه وهذا القدر من العلم حاكم بانه مهية محصلة لا يتحقق
في تحصيلها الى شيء يقوم المهية من المهيئات بانضمامها وان افتقر في الانحياز الى الاشياء الخارجية وما هذا الا شأن الطبيعة
النوعية ولا يجد في العدد والمقدار لك فهما طبيعيان جنسيان وبهذا القدر ثبت احتياجا الى المادة في سائر افرادها
ومقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف هذا قوله بل يرجع ويقول الخ هذا ما خود هذا ذكر الامام في سند المنع الاول وحاصله ان
حقيقة الجمعية ومهيتها ليست بمجاورة لنا والذي تعلم منها هو انها جوهر قابل للابعاد وطاهر انه ليس حقيقة بل لازم من
لوازمها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد المميز وم بل يجوز ان يكون اشياء متخالفة في الحقيقة مشتركة في لازم واحد فيكون
ان يكون الطبيعة الامتدادية مهية جمعية تختلف افرادها في الحقيقة ومعد ذلك لا يشترط في هذا اللزم فلم يلزم ما ادعاه من

كونها طبيعة نوعية اصطلاحاً لتعلم على هذا ارتفاع الامان من الدين فان مثل ذلك يمكن ان يقرر في كل علم نوعية فان الحقائق غير معلومة والذي علم
 من اللازم واتحاد اللازم على اتحاد المازي ومن يجوز ان يكون افراد متخالفة بالهيئة مع الاشتراك في اللازم الواحد فلم يمكن اثبات نوعية
 شيء من الهيئات وهذا منسقط محقق فان قلت الخبث مشبهة بالعرض العام وفصل بالخاصة فكذلك الظن انه جنس محتمل ان يكون
 عاماً وكما يتجلى انه فصل محتمل ان يكون خاصة واذا كان كذلك فكيف يمكن اقتباس الحقائق والحكم جنسية لعضبها ونوعية لعضبها قلت
 ثبت ان الامر على ما قلت تنجح الحقائق خسية ولكن العلم بان هذه المازي وكافراد الانسان افراد حقيقة واحدة وافراد الغرض الانسان
 افراد حقيقة مختلفة في المشي به الضرورة الوجدانية وان لم يكن تلك الحقائق معلومة لها بل الحيوانات البصا لوجدان المناسبة
 والالفة مع معنى نوعها علمون ان هذا من نوعه وذلك من نوع آخر للتفرغ وهذا القدر يكفي للحكم على الحقائق بالنوعية
 والجنسية ولو لم يكن كافياً لارتفاع الامان الكلية فما ذكره كلام بعيد عن حكم الفطرة الصحيحة قوله فالاولى في جواب الشيخ هذا
 اختاره المحاكم والعرض منه تميم الدليل المذكور سابقاً بحيث يشتمل الافلاك والخاص من غير ان يعني على اثبات نوعية
 الصورة كما فعل المص بان علمنا بان الصورة هيوية اتصالية قابلية للانفصال والمتصل بذاته لا يقبل الانفصال الا لا اجتماع معه
 فيلزم ان ههنا شيء آخر قابل له وهو المظسواء علمنا حقيقة اسم لا فلا بد عليه ان اراد ان هذا القدر من العلم يكفي لاثبات
 انها حقيقة نوعية فهو مضم وان اراد ان هذا القدر كاف في اثبات الميوس فيكون رجوعاً عن دليل المص الى دليل آخر
 فلان يدفع به ما كان وارده على الشيخ وقد كان في صدد توجيه مقالته لتقليد لما قال المحقق في شرحه للاشارات لانا اخبرنا
 الثاني ولا نسلم انه في صدد التوجيه بل وجد اولاً بقوله اقول تبعاً للمحقق ثم اعترض عليه اتفاقاً بالامام ثم اودا المحاضر
 عنه بوجه آخر ولا بأس بمثل ذلك اذا كان العرض تحقيق الحق ثم لا يخفى ما في قوله الاول من الاشارة الى صحة مقال الشيخ
 والمص ايضا فان قلت ان الجسم جنس لما تحته من الاجسام فما معنى القول بانه طبيعة نوعية قلت لا كلام لنا في الجسم فانه
 حقيقة جنسية البتة وانما الكلام في الجسمية اعني الصورة الاتصالية التي هي خبر له ولا يلزم من جنسية الجسم جنسية ما كالم
 من نوعيتها نوعية قال المحاكم فرق بين الجسمية والجسم فان الجسمية في الخارج موجودة والمادة موجودة وخر وقد حصل منها
 لا محالة موجود ثالث هو الجسم الجسمية وان كانت متفردة في ذاتها فاختاره في الخارج عن جميع الصفات البهائم
 الصورة والاعراض الا ان الجسم لا يتغير واما محصلة الا اذا كان فكاذ وعوض فلا يلزم من جنسية الجسم جنسية الجسمية فانهم
 واستقم قوله والنقض بالوجود الخ هذا النقض ايضا ذكره الامام في شرح الاشارة على المقدمة القابلة عن الطبيعة
 الواحدة لا يختلف بالحلول والقيام بنفسه وحاصله انهم قد ذكره وان ما تصح على فرد من طبيعة واحدة يصح على سائر
 افراد ما وسواء ذلك في اثبات الميوس في الافلاك والبطال لا حساب الميوس الطبيعية ووجوب وجود الاتحاد الجسمانية
 في مادة مع ان الوجود وطبيعته واحدة نوعية تختلف مقتضياتها في افرادها لاقتضائها بالعرض في الممكن واللاعرض
 في الواجب وهو يخالف ما ذكره فانه توضيح لما صح الاختلاف في الوجود والبقاء وهو مبني على امرين احدهما ان الوجود

معنی واحد مشترک فی وجود الواجب ووجودات الممكنات وثانیہما ان مقتضی الطبیعۃ الواحدۃ لا یختلف فی افرادہا بقولہ
 من دفع بان الوجود الخ ہذا الدفع من المحقق فی شرحہ اندک التناہی وشیخہ علیہ طبق ہدسہ فی ہذا الکتاب ان وجود الواجب قائم
 من وجود الممكن فالوجود المطلق عرض عام لہما والیضا الوجود منتشرع من ہمیۃ الممكن فالتشکیک فیہ باعتبار کونہ ضحیا
 فیہما واذبتا فی الواجب متحقق فلم یکن ہمیۃ جلیبۃ او نوعیۃ اصلا فان الذات والذاتیات لا یقبل التشکیک علی ما تقر
 عن موضعہ واقفلت انہ من قطع النظر عن الکلام فی امتناع التشکیک فی الہمیۃ تحققہ فی الوجود ویم فانہ لا حقیقۃ لکونہ
 عندہم سوۃ المفہوم الا تترسخ الذسۃ لیس لہ افراد حصصیۃ حاصلۃ من التوضیفات والاضافات وقد تقر
 عندہم ان الکلی بالقیاس الی حصصہ نوع فیکون صدقہ علی افرادہ بالسوۃ کما ہو شان المتواطی واذن فمعنی التشکیک فی
 الوجود ہوا التماوت وفیہ باعتبار الحمل الاشتقاقی فان صدق الوجود علی الواجب اولیہ واقدم من صدقہ علی الممكن
 وہذا فی الحقیقۃ یرجع الی التشکیک فی العرض لا الذاتیۃ قلت ہذا انما یتوجہ لو کان الشواحد المحقق فی صدق الاستدلال
 واما ان کان مقصودہما منع کون الوجود وطبعہ نوعیۃ وحدسۃ التشکیک سہد اخص فباطلالہ لا یطیل المنع فقل
 قولہ واعلم ان الشیخ الرئيس اور فی الاشارات الخ اعلم ان الشہد ہما قد اورد الکلام لا علی نہج الاستقامۃ حیث
 قدم ما ذکر الشیخ فی البطلان الاجسام الذمیر طبعیۃ الاول کما عرفت بمالہ وعلیہ مفصلا ثم افتقا للمصنف فی بیان التعمیم للبرہان
 مع انہ بعد البطلان الاجسام الذمیر طبعیۃ لم یبق حاجۃ الی التعمیم ثم فی آخریۃ فانہ تحقق التعمیم من ہذا البطلان نفسہ
 ولذلک قدم الشیخ فی الاشارات برہان اثبات الہیوۃ لقبول الفصل والوصل واخر نفس علیہ اولابانہ انما ثبت الہیوۃ
 فی الاجسام القابلۃ لہما لانہ الاجسام کلہا فاجاب عنہ بما فی المتن من کون الصورۃ طبعیۃ واحدۃ نوعیۃ لا یختلف
 بالمولد نہ بعض الافراد وعدمہ فی بعض آخر ثم اعترض ثانیاً بمنع کون شئی من الاجسام قابلاً للنفک کما ہو مذہب
 ذمیر طبعیۃ ثم اجاب عنہ بان امکان القسمۃ الی ہمیۃ یعلم من امکان الکلیۃ کما من الشواہد مشروعا من قبل
 وہذا احسن فان بعد البطلان الاجسام الذمیر طبعیۃ قد تم حکمہ وتم المقصود فلا حاجۃ الی التعمیم ثانیاً وقد نفہم من
 کلام المصنف انہ لم یثبت التعمیم من قبل فاجتہد الی ما ذکرہ من البیان البتہ فقل انہ لولہ التوجیہ یضا لیس فیہ ایراد الکلام علی
 النہج الذسۃ مکررۃ الشیخ لا علی الوجہ الذسۃ ذکرہ الشہد ہما ہو شرح خیالہ المتن ومع ذلک احتج الی التطویل
 بقولہ ہذا اذا لم یسلک مسلک الشیخ ولا سلک لہما احتج الیہ اصلا وبالجملة کلام الشہد ہما فی وقاۃ قولہ مرادہ علی
 ظنہ ان الجوبہ المتمد الخ اعلم ان المحقق فی شرح الاشارات فی جہتی شرح کلام الشیخ علی التعمیم بان قال کل نوع
 مادۃ مستلزم لہما یحتمل عن الانفصال بحسب الطبیعۃ من الاستحیل ان یتجدد اتخاصہ فی الوجودی لا یکون الوجود سہۃ الشخص واحد
 وہذا معنی ان نوعہ فی شخصہ وذلك لانہ لو وجد منہ شخصان لکانا مستساوین فی الہمیۃ وکان کل واحد منہما قابلاً
 للانفصال الانفکاکۃ الحاصل عنہما مع وجود الہما مع عنہ ثم قال وہذا حکمہ علی نافع سنۃ العلوم الطبیعۃ

قد خبر الكلام الى ان ذكره اشأ حل به الشبهة انتهى فاراد الشئ لقوله هذا التفسير عليه بانه لا حاجة الى هذا التفسير بل الكلام في الجواب
 بان فيه عائق لازم له ام لا فالاحسن في طريق البيان ان يخص الكلام به ولقد ان الجواب الامتدادى ان كان العائق عائقا ايضا
 لا فانه بحسب طبيعة فلا يمكن تعدد اشخاصه في الوجود بالبيان المذكور واذ هو متعدد الاشخاص بحكم البديهية علم ان المانع
 ليس ببارز من طبيعة وان كان يلزم لبعض افراده كالفلك فاما منع عن الفلك يكون من خصوصية هذا الفرد واما بالنظر
 الى طبيعة الامتداد فلا ان العائق مفارق حتما فلا يابى فرد من الامتداد عن قبول الانفكاك اصلا وهو الموجب لوجود
 المحل المقابل وهو المظهر في عين كلام الشئ والمحقق فرق بان المحقق علم الكلام في كل نوع مادي امتدادا حسيما كان
 او امر اخر والشئ خصص الكلام في الامتداد الحسي على ما هو دون كلام الشيخ في ذلك لان المتوهم خصص الكلام بالامتداد الحسيما في
 فان قلت التعميم اولاً ثم التخصيص ثانياً احسن كما فعل المحقق اذا التخصيص اولاً ثم التعميم ثانياً كما فعل الشئ قلت الثاني اولى
 لان مشتاقى دفع الوهم يقتضيه ذلك ومع هذا الكلام في الجواب الحسيما في فإبطال المانع اللازم له عنه اقدم والقياس
 بهما في غير موضعه اذ القابل للانفصال هو الامتداد ليس من آخر اصلا فالنافذة في هذا التعميم فما قبل ان يادركه
 الشئ في بيان المراد لا يغير ما ذكره المحقق الاتفاوت ركيك فان كلام الشئ من قوله ان الجواب الى قوله مصنف عني ما ذكره
 المحقق فلا وجه للقول بان ما قل الشئ احسن لعله صدر عن القصد عن كلمة كل نوع في كلام المحقق دون الشئ نعم ان المذكور
 في بيان هذه الكلية عني المذكور في بيان التجربة التي اختارها الشئ ولكن اختار التجربة احسن من الكلية اولا فيقيم انه
 بالعرض من بيان الكلية ان كان العرض اجزاء البيان في كل شئ مادي امتدادا كان اولا فلا ثبت ذلك منه اصلا
 اذ قبول الانفصال من شأن الامتداد لا غير وان اراد اجزاء في ساير افراد الامتداد فمسلم ولكن بكيفية التقدير الذي ذكر
 الشئ ولذلك حكم المولى الرئيس نظام الملة والدين السماوية قدس سره وافاض علينا فيوض روجه المحقق يكون
 الشئ احسن فامثال هذه التعريفات على مثله من سوء الفهم وقلة التدبر فلا تفصل قوله اذ لو تعدد شخصاً لكان كل واحد
 منها في هذا البيان لو تم لدل على عدم وجود فرد من الامتداد الحسيما في اصلا لا على انحصاره في شخص كما زعم الشئ لانه
 لو وجد فرد منه يصح عليه الانفراد في الوجود فيصح الانقسام مع كون العائق لازما بطبيعا والناحت هو كون الاجزاء
 متضاهية مع الكل في الماهية وهذا صحيح ليتقاضي الاحكام وورد ذلك على المحقق الجا على القاعدة الكلية اظهر تجربا
 الحكم الكلي في الاجزاء الوهمية لكل فرد بالطرق الاولى وبالمعنى كذا قوله ولما كان الجواب الامتدادى في الشئ اذا كان
 هذا على محاذاة ما ذكر الشئ واما على محاذاة ما ذكرناه من لزوم ان لا يوجد فرد من الامتداد اصلا فالانطباق ان يقال لو وجد فرد
 منها لما صح انجباره وانفصاله اصلا لوجود المانع الطبيعي واولا الحسبية اذ كانت موجودة بحكم الضرورة علم انه لا مانع
 فيها بالنظر الى طبيعتها واذ لم يكن المانع لازما بطبيعتها بالنظر اليها الانفصال في كل فرد وهو المحجوج الى التوهم
 الباقية في الحاليين وهو المظهر قوله ثم اقول طبائع الافلاك التي اعلم ان الشئ لما ثبت امتناع العائق عن الانفصال

اللازم للجواب المتداول مطلقا للزوم ضرورة في شخص راوي حليم هذا الحكم فتعوله هذا الغرض ان وجود المانع بحسب الطبيعة لما
افتقنه الأشخاص في شخص واحد فالافلاك اذا كانت صورها البصرية تامة عن قبول الانفصال الانكاسية متعاقبة الا لا يلزم الحركة
المستقيمة على اجزاء ومع اتقاء مبدأ السيل المستقيم وانما وجد فيه مبدأ مستدير فلا يحالة كل نوع من الفلك متضمن في شخص
ذلك وانت تعلم انه مبني على اصولهم الفاسدة التي موضوع ثباتها والكلام عليها مباحث الفلكيات ونذكر في الشرح بسطنا
في كتابنا الكبير فلا حاجة الى التعرض ههنا بالجملة ههنا لانها كما ذكرنا في المعلقا ومنوع لم يقدر واسطة وفيها باقاة البرهان
القاطع فلا يقيد ما ذكره الشارح واسطة هذه العاوية اصلها قوله كل نوع من الفلك النج بل كل نوع من الكوكب ايضا بهذا
الدليل نفسه فالافلاك والكوكب كلهما ينحصر في شخص واحد هم واليه اشار به بقوله او لو تحقق فلكان او كوكبان النج هذا قوله
او لو تحقق فلكان او كوكبان النج هذا على محاذاة ما ذكره الشارح وما على محاذاة ما ذكرناه فيمكن ان يقيد الا بوجده من الفلك والافصح
عليه الانجبار والانفصال عن الغير فيصح هذا الانفصال على اجزاء الوهمية المتضايفتين للكل في المية فيلزم تضاهي الاحكام
مع فرض ان المانع لازم للطبيعة هذا قوله ولكن يرد عليهم النقض النج هذا الاستدراك دفع في مقابلة قوله ولذا حكموا النج
وحاصل النقض ان الموضوع الذي اترك فيه الكوكب او التدوير قديتا عذفيه الاجزاء التحتية للفلك بعضها عن بعض فيمكن
التباين في الموضع الذي للكوكب فيه فيلزم فصل اجزاء الفلك والموضع الذي لم يوجد فيه الكوكب قد انفصل فيه
الاجزاء التحتية فيمكن هذا الاتصال على الموضوع الذي فيه كوكب فيلزم فصل اجزاء الفلك وكل ذلك يحكم اتفاق الاجزاء
في الطبيعة الفلكية فلا يصح قاعده تم القابلة بامتناع الفصل والاصل في الفلك لوجود المانع الطبيعي فيه قوله فان غننا
بالقطرة النج حاصل الجذران الممتنع في الفلك هو الفصل والاصل الطاريين لانها يوجبان الحركة المستقيمة التي لا يحد
لها في الفلك واما الانفصال الفطري والاتصال لك او لا توجبان تلك الحركة فلا يمتنعان على الفلك وانت تعلم انه بطل
على هذا التقدير اصل الدليل البقاع على انحصار نوع كل فلك وكوكب في شخص او لا يلزم منه انفصال كل فلك وكوكب بعد
الاتصال بل بحسب اصل الحقيقة وبدر القطرة والمانع عنه هذا قوله لعارض مثله في شخص نوع النج بانه انما افتقنه الانجبار
والانفصال من بد الخلق لا الطارئة فلم يوجب دلة ثبوت المادة اصلنا ثم ان هذه المعارضة انما يتوجه على من قهر البرهان
على الانفصال الطارئة كما هو المفهوم من ظاهر عبارة الشيخ في الشفاء واختاره الشارح واما على ما حققنا من ان الانفصال
مطلقا فطر وكان او طاريا فيوجب انعدام الاتصال بالضرورة وهو الموجب لثبوت الميوس فيذكر اسلفناه ولا تغفل
فصل في ان الصورة الجسمانية لا يتجبد عن الميوس قوله لا يخفى عليك ان المقصد النج اعلم ان الشيخ في المشارق
بعد الفراع عن اثبات الميوس في فصلين معنونا كلا منهما بالاشارة احد ههنا في اثبات تناسل الابعاد وثانيهما في اثبات
ان التناسل والتشكل للصورة من جهة المادة فتدور والادام عليه بانه يمكن في اثبات الميوس فيمكنك بعد ان احكام الميوس
والصورة فلا معنى لذكر مسئلة البطل لا تناسل الابعاد التي هي من اعالم مسائل الطبيعة في البين وهي غريبة عن احكامها

ثم اجاب بانه لما بين اول تركب الجسم من الميوه والصورة اراد ان تبين بعد ذلك ان الصورة لانيك عن الميوه وكان البرهان
الذي نفهم على ذلك مشتملا على اثبات التناهي والتشكيل للجسم وهو موقوف على امتناع التناهي الابعاد فلا جرم احتاج الى تقديم
البرهان عليه فافترض ذلك المحقق الصافي ثم عرض فيه بان احد الفصليين كالمقدمة المفصل الآخر المعقود لا متناهي الفكاك الصورة
عن الميوه فادور المحاكم عليهما بانه لا يتبع ان يحل كلام الشيخ على ذلك فانه قد بين مما ذكر الشيخ في البطلان اثبات الميوه
امتناع الفكاك الصورة عن الميوه ومن وجهين احدهما انها طبيعة نوعية فاذا احتاجت لطبيعتها في بعض الصور الى المادة
يحتاج اليها في الجميع لان مقتضى شي واحد لا يتخلت عنه وقد اختاره المصنف في هذا الكتاب ايضا وانها ما ذكر في البطلان الاحكام
التي هي طبيعة من كون الجسمية قابلة للانقسام الوهمي وهو يستلزم قبول الانقسام الكلي الذي هو من لواحق المادة فلانيك عنها
وبعد ثبوت هذا المطلب مما سبق لا حاجة الى اقرار الفصل له والاليزم اتحاد مقصد الفصليين وهو بعيد من امثال الشيخ وايضا
قد جعل الشيخ هذا المسئلة من متفرعات دليل اثبات الميوه في الشفا حيث قال في خاتمة برهان اثبات الميوه لقد بان
من هذا ان الصورة الجسمية من حيث هي صورة جسمية تحتاج الى مادة الشخ ولم يقيم البرهان الآخر عليه فلما اراد ان يتبع
ذلك في هذا الكتاب ثم قال والوجه المعتبر بالمعيار الصحيح ان يقد انه لما اثبتت تركب الاجسام من الميوه والصورة اولا
ولا شك انها مشتركة في عوارض فاراد ان تبين ان بعضها كالقناهي والتشكيل انما يعرضها بشاركة المادة وان بعضها
هي من قبل الصورة كالوضع والتخيز لكن لما لم يصح ان القناهي والتشكيل بعض الاجسام لم يبين ان عروضة للشاركة احتاج
الى بيان تناهي الابعاد وكلامها بالتأخير وان ادعيت ذلك فاعلم ان الشيخ لما لم يعين الفصل بالبطلان وجود الصورة
بدون الميوه او ما اشبه ذلك علم ان غرضه ههنا ان يحكمها واقرار الاحكام الثانية من جهة المادة عما هي من جهة ذات الصورة
وحدا كما قال المحاكم لا كما قيل الشارحان والاليزم اتحاد مقصد الفصليين لان الثابت من فضل اثبات الميوه ايضا عند
وجود الصورة بدونها كما انهم عليه الشيخ في جواب الوهميين واما ان حمل على ما ذكر المحاكم فلا يلزم الاتحاد اصلا فلا شبهة في استحالة الابد
المحكم على الشارحين المذكورين فالثان ان كان ههنا في صدورهم عليه من جانب الشارحين المذكورين فلا وجه له كما عرفت
وان كان في صدورهم من جانب المصنف فله وجه وجيه فان اتحاد مقصد الفصليين من كل وجه لا معنى لادعائه فان جمع
الاول الى اثبات الميوه اذ اثبات تركب الجسم من الميوه والصورة ومراجع هذا الفصل الى عدم تجرد الصورة عن الميوه
واين هذا من ذاك نعم انها متساوية وان ضرورة ان باثبات تركب الجسم عن خبرين وعلول احدهما الى الآخر وهو المستلزم
للعلامة الاتفاقية بينهما يلزم امتناع تجرد الخلل عن الحمل القبة ولكن هذا التساوق لا يستلزم اذ راجح احدهما في الآخر اذ
تفرغ احدهما على الآخر وان يصح ذلك القبة وحل الشيخ في الشفا واعي الصحة والمصنف في هذا الكتاب لم يتراع هذه الجملة
بل نظر الى ان اقرار المسائل وان كانت بحيث يستلزم اثبات احدهما لا يثبت الاخرى او لا من الادراج وسماها
كان على هذا الاخر دليل آخر غير ما ذكره للماء في قوله ميلين الاعتدال عنه الشخ هذا الاعتدال حسن ان كان القليل والقال في

وان كان في الاشارات كما هو الظاهر من شرحه والحكمات فالظاهر مع الحاكم المورد ولكن ما ذكر من لزوم اتحاد مقصد
 الفصلين في كلام الشيخ بذ العذر يدفعه فان الاتحاد بمعنى المساواة وان سلمه ولكنه لا ينافي اقرار المقصدين بالدليل سيما
 واذا كان الدليل مغاير للدليل الاول وحصيل الحاصل دليل آخر يستعمل على قاعدة جلية هي سلمتنا هي الباعا ليس بممتنع
 بل النسب بالمنون اللتي يقصد فيها الاختصار مع الاشتغال على المسائل وايضا فائدة بيان الاحكام اللاحقة وهذه المادة
 يحصل بها ايضا واما كون ما وجه الحاكم كلام الشيخ به او لم يحصل الشارحان واحسن فلا شبهة فيه ممن راجع الى الاشارات
 فلا تغفل قوله فادرج هذه المسئلة في الادراج القطعية في كلام المصنف ظاهر حيث جعلها من مقدمات دليل امتناع تجر بصيرة
 عن التبعين وان في الاشارات فلا يصح التوجيه بهذا الوجه اصلا لان الشيخ ذكر فيها مسئلة ابطال الالتماس استقلا لانه
 مكمل في التلازم وكيفية الا ان يقا انه وان كان ظاهرا مقابل الشيخ على هذا المنوال ولكن ايراده هذه المسئلة فيها بينات
 الهيولى وكيفية التلازم مع انه كان موقعا ان تذكر في المقاصد دليل انه راخي حجة كونها من مبادي بيان العوارض
 المادية فذكره ههنا تفعلا هذا قوله وهو غير البرهان الترسى الحجة تعريض على من زعم ان البرهان الترسى عيل البرهان الترسى كما قال
 صاحب المواقف ان هذا البرهان المسمى بالترسى التهمة والتوضيح للبرهان الذي هو تفصيل السلسلة لان كل قسم من السلسلة
 متساو في الاصلان انتهى وافتقاره السيد السند في شرحه لهذا الكتاب وبين وجه كون كل من السلسلة كسلسلة متساو
 الاصلان انك اذا وضعت ضلع كل قسم قطعتين متساوية البعد عن المركز وضعت بينهما بخط كان ذلك الخط مسادا لكل واحد
 من الضلعين وذلك لان الزاوية التي عند المركز ثابتة او المحيط لكل نقطة اربع قوائم وقد قسمت ههنا ستة زوايا متساوية وكلها
 كل واحد من الزاويتين الباقيتين ثلثا فامية لانها متساوية وان لتساو في وترهما واذا كانت زوايا المثلث مساوية
 كانت الاصلان تلك فظهر ان الانفراج بين كل ضلعين بقدر امتدادهما كما في السلسلة الا ان ههنا تصوير او مراد
 لا يمكن خروج خطين من نقطة بحيث يتفرعان على قدر امتدادهما انتهى كلامه ورد عليه شارح التجربة بان دعوى
 المساواة بين الضلعين والانفراج ما بينهما انما يصح توقيد الزاوية بانها مقدار ثلثي فامية والضلعان باهما ضلعا مثلث
 متساوي الاضلاع وحيث لا يفي بالمساواة ممنوعة وانه بالبرهان السلسلة من غير استقامة هذا البرهان وجعله توضيحا
 تفصيليا وادعى ههنا الروايات فحكم بمخارطة البرهانين وانما سمي هذا البرهان بالترسى لاقتناءه على فرض جسم مستدير كالترس
 واصله من صاحب الاشتراق وجعله من ثمة البرهان السلسلة كما يظهر مما نقل الحاكم عنه قوله المني على ستة مثلثات
 الخ اے اشكال شبيهة بالمثلث او المثلث بالحقيق ما احاط به ثلث خطوط و ههنا ساقان فقط وتقرير هذا البرهان
 على طبق ما اشار اليه الثالث اتفاقا الشرح المواقف انه لو وجد بعد غير متناه في جانب الطول والعرض معا لا يمكن
 ان يفرض دائرة على سطح هذا البعد الغير المتناهي في الجهات كالترس وقسمها باقسام ستة متساوية بان تقسم
 محيط الدائرة او لاله ستة قطع متساوية ثم تفصل بين النقاط المتعاقبة بخطوط ثلثة متقاطعة على مركز الدائرة



مستوی افتار یا و محدث عند مرکز زوایا متساویه لتساوی النسب المتساوی مقادیر یا کمذا \odot وکل واحد من
 تلك الزوایا ثلثا قائمه لان المركزین کل نقطه فرض علی سطح محیط به الربع توایم وقد قسمت ههنا اقساماً مستساویه فكل ثلث
 کل واحد ثلثی قائمه محیط یصلحان ههنا نصف قطرین من الاقطار الثلثة ثم تقبل بین نقطتھا قطع کل واحد من هذه الثلثة مع
 محیط الدایرة خطوطاً مستقیمه یمکن انوار زوایا المركز یحصل ستة مثلثات زوایاها کل من تلك الواقتان علی تلك الدایرة
 متساویتان بالمعمول لتساوی الساقین اعنی الخطوط الخارجة من المركز لى محیط وکل واحد منها ثلثا قائمیتین لانها
 مع الزاویه المركزیه کثافتین لمابین اقلیدس ان الزوایا الثلث من المثلث مساویه لقائمتین فادون المركزیه ثلثا قائمه یحی
 اربعة مثلثات قائمه فادون کل منها ثلثا قائمه فادون کل مثلث منها متساوی الزوایا فاضلاعها ایضاً متساویه لاستلزام
 تساوی الزوایا تساوی الاضلاع والافلوکان ضلع اطول یکون الزاویه التي توشربها هذا الضلع اعظمیه لمابین اقلیدس
 من ان الضلع الاطول لوتر الزاویه العظمی واثبت تساوی اضلاع کل مثلث والزوایا الزمر تساوی کل مثلث للآخر
 واضلاع کل مثلث لاضلاع الآخر فقول ان كانت الخطوط مبدء فی کل مرتبه من مراتب الامتداد مثلثات متساویه السطوح والاضلاع
 فادون ان ههنا معتدلی غیر النهایه کانی لانفراج بینا غیر متناهیة العالم محصورة بین هذه الخطوط ومنقسمه الی اقسامها وکل ما بین ساقین
 متناه لکونه محصوراً بین حاضری فالجموع متناه ضروره ان مجموع المقنات هیات ابعده متناهیة متناه هذا ما اشتبه فیما بینهم فی تقریر
 هذا البرهان وهو انما یمکن اذا ثبت وجود دایرة محیطه بالسطح الخیر المتناهی للعالم علی الوجه المذكور وهو یمکن ان لا یوجد دایرة کذا
 واما وجه قائمها علی سطح متناه فلیزم تناسی هذا السطح الذی یمر علیه الدایرة کما السطح الذی فرض غیر متناه وبالحجبه فرض مثل هذه الدایرة
 علی السطح الخیر المتناهی بحال فلیجوز ان یمکن ان لا یوجد دایرة متناهیة لآخر وهو انحصار ما لا تناسی بین حاضری او المتناهی علی تقریر عدم التناسی
 والیضا فاکفی هذا القدر اثبات التناسی فی جهة من الجهات لیستجی الی فرض الجسم المستدیر علی النحو المذكور واثبات المثلثات وتساویها
 بالاعدات الهندسیة المخطوطة اللویال بل کفی ان یقل کل نقطه من فرض یمکن ان یشیر من منها ستة مخطوط بحيث یکون زوایاها متساویه فلو کان
 جمیع المباح غیر متناه لامتدت المخطوط الی غیر النهایه القسم منه العالم بهذه المخطوط الی ستة قسام کل واحد منها محصور بین حاضری فیکون متناهیاً
 فاکل متناه وایضاً لا یحتاج الی فرض ستة زوایا باخراج خطوط ثلثة متقاطعة بل فرض الاربعة کاف بالانقیر
 لا یمکن ان یوجد سطح غیر متناه فی جهتی من اوجهم کل فی الخارج والا لا یمکن لنا اخراج خطین متقاطعیین
 علی نقطه منهما لالیه نهائیه بالفعل فی المجاہدین فیحصل اربعة زوایا قائمه بذینیه فمابین کل خطین فی سطح الامتداد
 هو غیر متناه واثباتی استلزام استحصار ما لا تناسی بین حاضری وهو بحال والاشان فی استلزام
 التناسی فان القسام المقادیر المتناهیة وان كانت متقاطعة بالصغر والكبر بالعبء المتناهیة کالاربعة فیما نحن فیه لا یفقد
 عدم التناسی بل یفید التناسی وهو العبط ولكن هذا التقریر قریب من السیاسة کما لا یخفی هذا قولہ تقریرہ بان یقول لو کان
 ان لا تقریر قد کان فی سالف الزمان من قد ما الحكماء وتوضیحه انه لو وجد غیر متناه بالفعل لا یمکن ان یفرض علی

واحدة مفروضة فيه خطان خارجان منها على وجه التقاطع ولا شبهة فيهما كلما ازداوا الزداوا والانفراج بينهما بقدر الزيادة
واذا كان البعد غير متناه امكن ان يخرج الالى بالانهاية لغير زيادة البعد بينهما ايضا لانه غير النهاية مع كونه محصورا بين حاصرين
سواء كان الخطان دحل هذا الاجتماع المتناهيين فان المحصر يقتضي الانقطاع وعدم التناسب يستلزم عدمه واليه اشارت
بقوله وجه تقييد الثاني الخ فان الثاني في الشرطية المذكورة قولنا لا يمكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين
وقتيضه انه لا يمكن حصره بالانهاية بين حاصرين اصلا ولا شبهة في انه صحيح فيكون الثاني كاذبا فلذا المقدم وهو كون
بعد الصورة غير متناه ووجه قوله على نسق الانفراج الخ اشارة الى ما ذكرناه من خروج الخطين عن نقطة واحدة بحيث يقع
التقاطع بينهما ان اخر جاني جانب آخر لانه اذا كان خروجهما بهذا الوجه فقد كانا على نسق الانفراج وان لم يخرج جاني هذا الوجه
اما ليتقيا وانما ان يذسبا على وجه لا يزيد الانفراج فلا يثبت المط قوله واعترض عليه الشيخ في الشفاء الخ وجمارته
في هذا الكتاب واما حديث البعد فانه ليس لك عندك ان ذلك البعد بين الخطين يصير البتة بلا نهاية وكيف وكيف
به الخطان الخارجان وتوضح ذلك الاستعنت عن ذكر قطع في زمان متناه بل كيف انهم خلفا عن قريب وهو غير متناه
ونحوه خطان هفت واما انه ليس يجب ذلك فلا لانه ليس اذا كان البعد وانما يريد يجب ان يحصل هناك بعد غير متناه بل يكون
الترديد انما الالى غير النهاية وكل زيادة فهو متناه على متناه فكل بعد يكون متناهي او هذا كما تقرر في امر العدد والقبيل
الزيادة لانه غير النهاية ويكون كل عدد يحصل متناهي ولا يحصل عدد ولا نهاية لانه لا يزيد على عدد في النظام الغير المتناهي
على عدد قبله الامتناء فهذا ما عندك وعسى ان يكون عندك غريب وجه تحقيق لبيان ذلك انتهى وقد يدع الضرورة في
الملازمة بين لا يتناهي الامتداد بالفعل ولا تناسي الانفراج المترادف معه والقياس على العدد وغير صحيح فان الانهاية
لاعد ليست بالفعل بل محضة لا يقف عند حد بخلاف الانهاية في الخطين فانها فرضت بالفعل فيكون الانفراج بينهما ايضا
لك وما قيل ان خروج الخطين عن التناسي المعين سلم واما خروجها عن التناسي مطلقا فمهم والمحصن الحال انما يلزم على
هذا التقدير وهو غير لازم ليس بشي فان البعد اذا كان غير متناه فلا ياتي من ذاته عن خروج الخطين غير متناهيين على الخرج
بالفعل في النظر الى نفس ذات البعد امكن خروج هذا الممكن الى الفعل البتة واذا كان الخروج الى الفعل ممكنا فليكن
بحيث لا يلزم من فرض وقوعه محال وممكن يلزم محال وهو ان يكون الغير المتناهي محصورا بين حاصرين هذا قوله ثم قرر
البرهان المذكور لفرض نقطتين الخ هذا التفسير يتبين على اربعة مقدمات احدا ان امكن البعد اللانهاية يصح خروج الخطين من
نقطة واحدة على نسق الانفراج تزيد البعد بينهما حسب تزايدهما وانما بينهما ان يوجد بين خطين العباد مترادفة بقدر الواحد
كان يكون البعد الاول ذراعا والبعد الثاني ايضا لك وهكذا الثالث والرابع الى بالانهاية لانه فيكون التزايد على التناسي
لا التناسي او الزيادة بهذا الوجه لا يفيد المظهر واما حاجت في توضح ذلك الى فرض نقطتين متقابلتين على الخطين المذكورين
الى بالانهاية له والتمنا ان يكون هذه الزيادات لانه غير النهاية بقدر الزيادة بين الخطين واما ان كل زيادة توجد فانه

ليكون مع المزيد عليه في بعد واحد وكل بعد واحد وجد جميع الزيادات التي دونه فيه واذا تم هذا فنقول ان البعد الغير المتناهي ان كان
 بالفعل امكن ان يفرض من نقطة معينة مفروضة منحنان على النقط كالحكم الاول فيمكن ان توجد فيها البعاد على قدر الزيادة فيها
 مثلا ان كان المحطان بقدر ذراعين كان البعد بينهما ذراعا فاذا زاد كل واحد منهما ذراعا كان البعد ذراعتين وهكذا توجد البعاد
 المتساوية في الزيادة على ما تحتها بحكم الثانية فاذا فرض بلوغ الخطيين الى غير النهاية بالنظر الى نفس ذات البعد الغير المتناهي
 كانت تلك الزيادات تالفة الى غير النهاية بحكم الثالثة واذا كل زيادة يكون مع المزيد عليه في بعد وكل مجموع زيادات متشابه
 على زيادات تحت مع زيادة واحدة اخرى يكون هذه الزيادات الغير المتناهية موجودة في بعد واحد متشابه عليها فيلزم ان
 يوجد فيها آخر البعاد وهو يتلزم التناهي هذا قوله واورد عليه صاحب الحاشيات بمثل ما اورد على التفسير السابق الشيخ
 ايراد على المقدمة الرابعة يعني انما السلم ان ههنا آخر البعاد متشابه على الزيادات الغير المتناهية بل بقدر السلم ان
 مرتبة من مراتب الزيادات يربط على ما تحتها بقدر واحد متناه فلم يكن متشابه على جميع الزيادات التي تحتها الا وترتبط
 على ما تحتها لواحد فلا يكون الامتنان ههنا اذ الزيادة على المتناهي بقدر المتناهي لا يكون الامتنان ههنا فلم يوجد بعد هو آخر
 البعاد يكون متشابه على زيادات غير متناهية اصلا وقال المحقق الدواني قد اجد الشيخ مقدمة غفل عنها الحاكم فزعم ان المنع
 خير ساقط وهي ان كل زيادة توجد في بعد هي موجودة فيما فوقه او يلزم منه ان يكون هناك بعد توجد فيه زيادات غير متناهية
 بالفعل على ما قال ورد به ليس فيما ذكر من المقدمة ان يكون هناك بعد يوجد فيه زيادات غير متناهية اصلا بل فيه
 ان كل زيادة توجد في بعد هي موجودة في بعد واما ان الزيادات الغير المتناهية موجودة في بعد فبغير دليل بل للزم
 ان لو تحققت الزيادات الغير المتناهية في بعد كانت متحققة فيما فوقه وان لم تكن لكان مراد الشيخ بمجموع زيادات
 موجودة في بعد كما وجه المحقق كلامه به وقد اقتضا اثره لا توجد البعاد اصلا ولكن يرد عليه من آخره وهو انه ان اراد بالمجموع المتناهي
 فسلم ان كل مجموع متناه هو في بعد لكن لا يلزم منه ان مجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد وان اراد منه مطلق المجموع
 سواء كان متناهيا او غير متناه فلما لم يكن كل مجموع في بعد والفرض لا يقتضي قوله وايضا كون الزيادات متساوية او
 متناهية في ما قد عرفت ان الاخر المتناهي متناه سواء كانت فعلية او تحليلية او يقضي عدم تساويها الى عدم تساوي الكل
 فتذكر مع ذلك ههنا كلام وهو ان الخطيين اذا هبنا الى غير النهاية لا يوجد النقطة فيما بين حسب الفرض فليكن قدر الزيادة
 في البعد الفوقاني متفراغا اصلا بالفعل الا بعد التحليل فمعنى وجود الزيادة فيه لا يرجع الا الى انه يوصله بفعل مجموعهم
 نجد فيه قدر البعد التحتاني مع زيادة هذا القدر لا يورث اللاتناهي والالتكون كل مقدار متناه متصل قابل للانفصال الى اللاتناهي
 له غير متناه وهو كما مر قوله فاجاب عن هذا اليراد الخ اعلم انه قال الحاكم ههنا ويمكن ان يحقق كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه
 مشبهه فيق اذ فرضنا نقطتين متقابلتين على الخطيين الغير المتناهيتين ووصلنا بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع ثم فرضنا
 بعدا آخر يزيد عليه بتدرج البعاد اكثر من زيادة ذلك القدر فكما امتد الخطان يزيد البعد لكن امتداد الخطيين الى غير النهاية

فيكون السعد يزيد او الى غير النهاية لان نسبة زيادة السعد الى زيادة البعد على السعد الاصل نسبة عدد الزبادات الى عدد الزبادات ضرورة
ان عدد الزبادات كلما يزيد يزيد البعد بتلك النسبة حيث زادت وهي الزبادات المتساوية لكن عدد الزبادات غير متناهية
فلا بد من اشتغال على الزبادات التي المتناهية المتساوية على البعد الاصل والبقيا كلما يزيد عدد الاعداد يزيد السعد ولما
كان تزايد عدد الاعداد بقدر واحد يكون زيادته السعد على نسبة تزايد عدد الاعداد فيكون نسبة زيادة السعد الى زيادة البعد
نسبة عدد الاعداد الى عدد الاعداد كلها نسبة غير المتناهية الى المتناهية وايضا نسبة زيادة البعد على البعد الاصل كنسبة زيادة البعد
على الامتداد الاصل وهي غير متناهية هذا اذا كانت الزبادات متساوية اما اذا كانت متناقصه لم يلزم الخلف لان النسبة
لا يكون محفوظه حينئذ انتهى كلامه بالفاتحه وهو تفصيل بالجملة الشارح في النقل عنه وهو مشتمل على ثلث صور الاول نسبة زيادة
السعد كنسبة عدد الزبادات الى عدد الزبادات والثانية نسبة زيادة السعد الى زيادة البعد كنسبة عدد الاعداد الى عدد الاعداد
والثالثة نسبة زيادة السعد على البعد الاصل كنسبة زيادة الامتداد على الامتداد الاصل ولكون بالكل واحد اهل
الشارح الثالث ومعنى قوله كك اي كل نظيره وقوله حيث فرضت الزبادات الخ متعلق للثلاث الصورتين المذكورتين
في الشرح وقوله فاذا كان الخ ناظر الى الصورة الاولى وقوله والنسبة انما يكون محفوظه جواب عن الايراد المذكور بقوله
والبقيا كون الزبادات الخ والسرف في ذلك انه على تقدير تساوي الزبادات يكون كل واحد من تلك المتساويات صالحه
للحادية فيكون النسبة فيما بين الزبادات عددية وكذا فيما بين الاعداد ولا يكون محمية اصلا كما سيستبين من الشارح بقوله يحكم
الاربعة المتناهي نسبة الخ حكمها على ما يظهر من كتب الحساب مماثلة لتبدأ الاول الى الثاني كنسبة الثالث الى الرابع فلما
كانت النسبة التي بين الزبادتين كالنسبة التي بين العددين والنسبة التي بين العددين نسبة المتناهية الى غير المتناهية
لزم ان يكون مجموع الزبادات غير متناه واللازم ان يكون نسبة المتناهية الى المتناهية كنسبة الى غير المتناهية وهي وهو الخط
قوله على نسبة عدد الزبادات الخ يعني ان النسبة على تقدير تساوي الزبادات يكون عددية لا صمية مخففة بالتقدير او لا يوجد فيها ما هو غير
وفيما نحن فيه على تقدير تساوي الزبادات كل زيادة من تلك الزبادات المتساوية عاد من المجموع فلما يخبر عن نسبة الزبادات
والنسبة المجموع الى المجموع يكون احدهما صمية والاخر عددية او كلاهما عدديان على هذا التقدير كما لا يخفى فالمراد من حفظ النسبة منعطفه المماثلة
بين النسبتين فتأمل قوله هذا ما قبل الخ اشارة الى وجه عدم توجه الايراد المذكور انفا على المحاكم قوله قولي بعد في كلامه الخ
اعلم ان هذا الاعتراض ما هو من كلام الامام في شرحه للاشارات حيث قال بعد ما طرأ كلام الشيخ البرهان السببي جمعه
المقدمات ان جميع هذه المقدمات جليلة الامقدمة واحدة وهي قولنا لما كان كل واحدة من تلك الزبادات حاصلة
في بعد وجب ان يكون الكل حاصلا في بعده فان للمطالب ان يطالب عليه هذه المقدمة ان لم يكن اثباته بالبرهان المستقر
البرهان والاسقاط انتهى تفصيل فاذا ذكر الشارح استحسان النسبة مسلم لكن ما يلزم منه ان كل بعد الفرجي فنسبته زيادة على
السعد الاصل نسبة زيادة البعد الى عدد الزبادات الاصل وهو كك ولا يلزم منه عدم تناسل بعد وانما يلزم منه ذلك لو كانت

الزيادات باسرها متحققة في بعد وهو ممنوع وان قيل ان كل عدد زياوة في بعد فالكاك فهو قياس لكل المجموع على الكل الافرادى وقول
صحيح الاتر على ان كل واحد من الناسان شيعة هذا الرخصت وبسعة هذه الدار والكل ليس كك والقول بان الحكم الثابت للفرد اذا لم يكن
الافراد شرطاً للثبوت بل يتعلق به حين الافراد والاجتماع بالسواء يكون ثابتاً للمجموع ايضا كما قالوا في تبيين البرهان العشرى ولا شبهة
في ان كل زيادة في بعد على النسبة المذكورة تصديق على كل فرد في الحالين فيصدق على المجموع ايضا فيلزم اشتغال بعد على الزيادات
الغير المتناهية وهو المظلم ليس بشي اما اولاً فانه على هذا الحاجة الى التناسب كما لا يخفى واما ثانياً فانه غايه ما يلزم منه كون هذا الحكم
ثابتاً للمجموع كما انه ثابت لكل فرد ولكن كون كل زيادة في بعد انما يصح في الزيادات المتناهية واما في الزيادات الغير المتناهية فلا
حتى يلزم وجوده ليشتمل عليها وايضا صدق الحكم على كل واحد سواء وجد منفردا او مع آخر استلزام صدقه على المجموع في بعض
المنع الاتر على ان على كل واحد من احاد الخمسة والخمسة ايضا لصدق انه اقل من العشرة هذا الحكم صادق على كل واحد منها
سواء كان موجودا على الافراد او الاجتماع ولا يصدق على المجموع فانه تبلغ العشرة كما لا يخفى قوله فان قيل لم يحل كون
بمجموع الزيادات الخ هذا ما اورده المحقق الطوسي في شرحه للاشارات في جواب ايراد الامام حيث قال فاقول انه لم يحل
كون الكل حاصلات في بعد محلا يكون كل واحد حاصلات في بعد فقط بل حمله محلا يكون كل واحد وكل مجموع يمكن ان يوجد
ايضا حاصلات في بعد انتهى قوله قلنا ان اراد يكون كل عدد الخ هذا ما ذكره المحاكم في رد جواب المحقق من غير فرق وجنب
فلا معنى لاياد قوله فان قيل جميع الكلام المحاكم فانه توجيه القائل لما لا يرعى شذوثة الا ان يقدر الضمير في قوله بعد في كلامه نظرا راجع الى الخ
والمعنى انه بعد ما وجه المحاكم كلام الشيخ لتوجيه المذكور في كلام الشيخ نظرا وحشية فلا غايه في ايراد فان قيل للتوجيه وقلنا رد عليه و
لكن سوق مقال الشرايا به فان وقع المنع باثبات المماثلة بين النسبتين كما يكون منقول الا عن المحاكم وايراد الشرايا توجيه عليه
وايضا ايراد قوله اقول وقد بقي بعد في كلامه مع قوله هذا ما قيل في تبيين كلامه بآية كل لباير كما لا يخفى على ذوي الاذنان
السمية ولعمري ان الشرايا مسلك ههنا مسلك الشارحين للاشارات والمحاكم بينهما ولم يرد على ثبات شيئا الا التقديم والتأخير
في بعض المواضع وبذلك وقع الخط بين كلاميه ولكن لا يخفى الا على من طالع الشرحين والمحاكمات فارجع اليها حتى
تبين لك صدق ما قلناه قوله ولو ثبتت هذه المقدمة الخ هذا ايضا كلام المحاكم والمعنى انه لو ثبتت ان كل عدد زياوة
متناهيا كان او غير متناه في بعد لم يكن الى ما بعد من المقدمات لنظم البرهان حاجة اصلا هذا قوله وقد بقى الاول في
تقرير البرهان الخ القائل بهذا التقرير رغبة المحققين السيد الباقرا استاذنا شارح في كتابه ايما صايات ولما لم يكن الشارح
راضيا بغيره بهذا الوجه لضعف القول لالدورية القابل عنده وعجابه الكتاب المذكور والبيان الاول للبرهان
لو امتد ساقا مثلث الى لا نهية وفرصت في الافراد منها الجاد غير متناهية فوق بعد ما سمي السجد الاصل زياوة عليه
ومتزايدة تزايد لا على سبيل التقاض فيكون هناك زيادات على السجد الاصل الى لا نهية متساوية المقدار
وكل زيادة فانها مع المزيد عليه شتمل عليه في بعدتها وكل بعد شتمل لا محالة على جميع الابعاد المتتحدة التي دونه وانه زياوة

انكثت اذا اخذت معا وجدت موجودة مع الزيد عليه في واحد ليس اذا لم يكن لك كان بعدا مشتتلا على جملة ما دونه غير متشتمل
 عليه في واحد فوقه فيكون لاجرم هو آخر الابداء الفرضية الممكنة وهو خرق الفرض اللانهاية فلان كل زيادة وكل مجموع الابداء متزايدة
 الى مجموع كان على الاحاطة الاستغرافية في الحياظ الاجمالي محكوم عليه بالاجتماع في واحد فوقها والزيادة في هذا الحكم
 في الحياظ الاجمالي في شئ من المجموعات اصلا فاذا نجميع الابداء المتزايدة اللانهاية متشتمل عليها في بعد واحد فوقها
 قطعاً فقد صار عدم النهاية بالفعل محصورا بين الساقين الحاضرين ثم لزم انتهاء الساقين عند ذلك القطع ولو نفذوا في وجود
 بعد فوقه هذا بطل بما ذكرناه انتهى كلامه وحل وجه الاولوية ان ما ذكر الشيخ في تفسير البرهان وما وجه المحاكم في توجيهه ان المقدمة
 القابلة ان كل زيادة توجد في بعد توجد فيها فوقه خالية فيه عن البيان وفي هذا التفسير قد استدلل عليها ولا شبهة في
 ان الكلام مشتمل على برهان في المقدمة او لم يمتثل عليه وايضا توجيه المحاكم مشتمل على التماس وليس في
 هذا التفسير ذكره اصلا وقد علمت ان الاشتغال على التماس لا يفيد ايضا فخذوه كان اوله قوله فثبت المطلوب بالاستقاة
 والتخلف جميعا الخ هذا ايضا عبارة باقر المحققين والمطهر هو تناسل الابداء وثبوتها على طريق الاستقاة مع عبارة عن انه لو لاه لزم
 انحصار بالانتماء بين حاضرين واليه اشار بقوله فقد صار الخ وثبوتها بطريق التخلف هو انه يلزم وجوده على تقدير عدمه واليه
 اشار بقوله وايضا قد صار الساقان الخ وهذا المحقق لقوله ثم لزم انتهاء الساقين الخ فالتخلف هذا البيان مبني على وجود
 بعد هو آخر الابداء ولا يتصور وجوده الا على تقدير التماسي فكان الدليل مشتملا على مقدمة توقفت اثباتها على اثبات المطلوب فقلت
 المقصود ان القول يكون الساقين غير متناهيتين تو دس الى تناسلها ضرورة انها ان ذهب الى غير النهاية فلما ان يوجد بعد واحد
 مشتمل على جميع الزوائد او لا وعلى التقديرين يلزم انتهاء الامتدادين اما على الاول فطاسروا ما على الثاني فيكون قوفهما
 زيادة فثبت ايضا ان الزيادة بدون الضم لجميع احاد الزيد عليه غير متصور واعلم ان على هذا التقدير كلماته ومنع طاسروا هو
 انها مبينة على المكان خروج الامتدادين من نقطة واحدة على النسق المذكور ويجوز ان يكون هو محال على تقدير التماسي
 البعد والجواب عنه ما قد عرفت من ان المانع ليس من جهة البعد التبعة لكونه غير متناه ولا المانع من الخارج من تصور الوهم الى البعد
 لانه لا يتبين شي مثلاً لا يفر لانه انما يمنع رسم الخطيين على الوجه المذكور واما امكانهما فلا وكيف فان الضرورة شاهدة على ان السطح
 اذا كان غير متناه يمكن عليه خطان لك اما بالتحرق او بتغير اللون او كصفات اخرى الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ومنه ما يوقوع
 الخطيين على هذا الوجه يلزم الاستحالة التبعة وهي التماسي على تقدير عدمه واما منع خروجهما على وجه يكون الزاوية بينهما قايمة
 او ثلثها فيجوز لتكتمل امكان خروجهما مكابرة صفة اول المانع له ايضا من جهة السطح اللانهاية واما منع استحالة محصورها لا يتبين
 على تقدير كون الحاضرين غير متناهيين فخرج عن الانصاف كيف فان طبيعة التغير المتناهية هي التي يثنى الوقوع بين مقدارين
 سواء كانا متناهيين او غير متناهيين هذا قولك وانت تعلم ان المنع المذكور غير ساقط الخ ذكر المولى الرئيس نظام الملوك
 الدين السبائي قدس سره في بيانه ان قوله كل مجموع في بعد ان اراد التماسي فهو حق وتطبيق عليه ما اورده في بيانه

وان اريد ما يشتمل غير المتناهي ايضا فالمازلة القائلة لو لم يكن لك لزوم ان يوجد بعد متماثل على ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه
على الزيادة بعد آخره وقدمه فانه مجموع الزيادات الجديدة النهاية ودها مجموعات غير متناهية كل منها في بعد وفوق كل آخر فليس
كان ما دونه متناهي بل يزوم ذلك وهو من انتهت عيارته الشرفية وقد يقال مع قوله اذ لو لم يكن لك الزيادة لو لم يكن زيادات غير متناهية
في بعد اعني لو لم يكن بعد واحد متماثل على زيادات غير متناهية موجودة في الابداء ولكانت هذه الابداء الموجودة متناهية بالفعل
فيكون فيها بعد واحد متناهي هو آخر الابداء ببيان اللزوم ان الخطوط العرضية الخارجية من احد الصلحين الى الآخر غير متناهية
فيما لا يكون الانتهايا ضرورة ان الابداء المتساوية الغير المتناهية لا يمكن في مراتب التساوي بينهما كما لا يخفى على المتأمل فلابد
للتحقق الخطوط الغير المتناهية من خروج اجزاء منها من مرتبة عدم تماثلها والالتمس الحصول الخطوط العرضية الغير المتناهية والمفروض خلافه
والخط الخارج من مرتبة عدم التساوي لا بد ان يكون غير متناه بالفضل ضرورة ان الوتر متماثل بالفضل والفضل غير متناه بالفضل فالوتر
فكون تلك الابداء العرضية غير متناهية مستلزم لكون بعد ما منها مستعمل على الزيادات الغير المتناهية وعدم تحقق المازل لم يستلزم
عدم تحقق المازل اعني كون الابداء العرضية غير متناهية واذا الابداء العرضية كلها بالفضل ودون القوة ضرورة فرض السطح والخطين
لا يزوم كون تلك الابداء العرضية متناهية متعينة فلا حرجم يكون آخر الابداء الانفرجية فلا يكون للتمتع بحال اصلا هذا قوله وهو ان
من يقطع كل خط عرضي من الوجه الاول بان في الاول ثبوت المطا اعني وجود السطح الغير المتناهي بالفضل عين
من وجود السطح الغير المتناهي وامكان خروج الخطين على التبع المذكور من نقطة واحدة منه الى ما لا نهاية له فقط وفي هذا قد استعمل
في لزوم المطا بالخطوط المتوازية الخارجية من يقطع كل خط عرضي ولا شبهته في المكان الكل على تقدير وجود السطح الغير المتناهي والامكان
معنى للفعالية في انهما مسطوح متساوية متناهية في الفرض مساوية لسطح بعينه الى هذا السطح المعين مع كونهما غير متناهية
في العدد يلزم وجود عرض غير متناهية متماثل على تلك الابداء المتناهية مع كونه محصورين حاصرين بينهما الخطان الخارجان
من نقطة واحدة فهذا في البطل اللاتساوي في العرض اظهر كما ان الاول في البطل اللاتساوي في الجنتين اظهر كما لا يخفى على من
ذهبن ثاقب قوله ولا يخفى ان هذا الوجه انما يتم الترخيل ان هذا الوجه تام سواء جعلت زاوية الخطين حادة او قائمة او منفرجة لان الابداء
الخارجية من يقطع كل خط عرضي بقدر سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد في الصور الثلاث على سواء ولا شبهته في ان مجموع
السطوح التي هي لك يكون غير متناه مع كونه محصورين حاصرين بها الساقان وبه الاستحالة ظاهرة الانتهاض في الصور
الثلاث ولا دخل لاخراج العمود القائم على الموازيات المقاطع للصلح الاخر في لزوم الاستحالة اصلا كما يشهد به التخييل
الصحيح وانت لا يخفى عليك ان مقصود هذا البعض من الاعلام ان انحصار بقدر السطح بين الحاصرين انما يلزم اذا كان السطح بحيث
لا يمكن امر اخر من احد جانبيه الى الجانب الاخر بحيث ينتهي به وبما لا يمكن على تقدير كون الزاوية قائمة او منفرجة لان العمود يخرج
على احد الصلحين يكون جنبا موازيا للصلح الاخر فلا يقطع به وذلك لان العمود والصلح على تقدير كونهما خارجين من
احد الصلحين واحدا عليه زاوية من قائمتين فيجب ان يكونا متوازيين لما بين اقليدس ان الخطين اذا تقاطعا واحدا

كذا يتبين قائمتين او مساويتين لهما فالخطان متوازيان بخلاف ما اذا كانت الزاوية بين الخطين حادة فالعمود الخارج من احد الضلعين
 الى الضلع الآخر يكون على هذا التقدير قاطعا للضلع الآخر كما ذكر اقليدس في المصادرات من ان كل خطين خرجا من خط واحد
 فاما في اثبتين اقل من قائمتين فبما يتبينان في المقابل ان اراد ان وجود السطح الغير المتناهي محصور بين حاصر من في صورة القائمة
 والمنفردة اظهر من الحادة لكون الانقراج العرضي على هذا التقدير من ازبد فاذا كان الخطان غير متناهيين بالفعل كان في الانقراج
 بينهما غير متناه مع كونه محصورا بين حاصر من فمستسلم وان اراد ان تصور السطح الغير المتناهي باقرار الموازيات بالضلع الآخر
 يمكن في صورة الحادة والقائمة والمنفردة على السواء وقد كلف ذلك وان سلم الضياء ولكن لزوم الاستحالة في هذه الصورة انما يظهر اذا
 الروايتين الخطين حادة او العمود الخارج من تقاطع كل خط مواز يكون على هذا التقدير يقطع الخط الآخر فيظهر الانحصار في
 في صورة كونهما قائمة او منفردة لا يخرج العمود المتقاطع بالخط الآخر اذ لا يظهر انحصار هذه السطوح المتولدة من الموازيات
 الغير المتناهيته في عدد من حاصر من فمقابل في هذا المقام فانه من نزال الاقدام قوله اقول لان وجود سطح غير متناه
 الخ حاصلا ان هذا السطح له طول وهو جانب خروج الضلعين وعرض وهو الوتر المار بينهما وعدم تناسبه في جانب الضلعين اذ
 لا يمكن مرور وتر عليه لقطع الوتر بالضلعين وبقي فوقه خطوط متوازية وسطوح مستقرة بينها الى غير النهاية والقطع العمود الخارج
 من احد الضلعين بالضلع الآخر وان سلم ولكن هذا العمود لما لم يمس على السطح تباعده لانه يقطع بنقطة من الضلع الآخر وفوق
 تلك النقطة متوازيات غير متناهيته وسطوح مستقرة غير متناهيته لم يمر بها هذا العمود لم يلزم انحصار باللاتناهي من حاصر من
 وانت تعلم ان الاستحالة هو انحصار السطوح الغير المتناهيته بان يمر ورواحا عليها تمامها وهو غير لازم فيما نحن فيه وقد علمت
 ان الاستحالة هي وجود سطوح غير متناهيته بالحدود فيما بين الضلعين مطلقا سواء الوتر الواحد على الجميع او لافان الانحصار بين
 الضلعين على هذا التقدير لازم الضياء مع ذلك فاللاتناهيته في جانب العرض يبطل عرض السطوح المتوازية باللاتناهيته
 مع كون الزاوية بين الضلعين حادة لان العمود الخارج من احد المتوازيات يقطع بالضلع الآخر فيظهر انحصار السطح في العرض
 بين الضلعين طرزا اما بخلاف ما اذا كانت الزاوية قائمة ومنفردة فانه لا يظهر الانحصار لعدم قطع العمود بالضلع الآخر في
 الامر في الطول ولابد لقطع اللاتناهي فيه من مرور وتر واحد على السطح الغير المتناهي بحيث يحيطها مع الضلعين ومرار
 في الوتر على تقدير وجود السطح الغير المتناهي بالفعل لاشبهته في صحة فيلزم الانحصار في الجانبين فلا تعقل قوله اي السطح اذا كان
 المشكل مسطحا الخ يعني انه لا بد من تخصيص المقدار بالسطح والحجم التعليمي للحدود المتقصظ والاعتراف بالخطات بالنقطتين
 قوله وان تصور احاطتها الخ فيه رد على ما قبل ان الاحاطة في الخط غير متصور فان النقطتين في طرفي الخط المحدود انما دفعا في
 جهة الطول لاني جميع جهاته وحاصل الرد ان الاحاطة انما يحصل بالامتداد سواء كان في جهتين كما في السطح او في جهات كما
 في الجسم كوني جهة واحدة كما في الخط وبالحكمة الخط او الامتداد له الا في جانب الطول فالاحاطة في جهة تقديره حاصل بالنقطتين
 بلا شبهة وان لم يكن في سائر الجهات وهذا التقدير كاف قوله لكن لا يخلو الكل الخ يعني انه مع تصور الاحاطة في الخط لا يخلو

الشكل عليه فنعلم ان المراد من المقدار في تعريف الشكل السطح والجسم لا غير وهو المظهر وتديد في هذا النقض بان المراد
 من الاحااطة هو انقسام اجزاء المحيط على اجزاء المحاط ولو في بعض جهاته وطاهر انه منتف في الخط فان النقطة
 ليس لها جزء اصلا حتى بقا ان كل جزء منها ينقسم على كل جزء من الخط وهذا بخلاف الخط والسطح هذا قوله واما انتفا
 فكسنة محيط الكرة الخ حاصل النقض ان ما اراد به السطح والجسم من المقدار يخرج محيط الكرة عن التعريف فانه لا
 فيكونه سطحيا مشكلا مع انه ليس لذلك السطح هيئة خاصة باحااطة الحد او الحدود والشاذ قد زعم ان هذا النقض
 وارد لا يندفع عن التعريف المذكور الا بان يراد من الاحااطة ما يحيط بالمحاط والمحيط ويكون المعنى ان الشكل في الهيئة
 الحاصلة للمقدار بالاحاطة اما بان يكون هذا المقدار محيط الشئ ويحصل بتلك الهيئة او سطح شئ آخر يحصل بكونه سطحيا
 بهذه الهيئة له وهو المراد لقبوله وبهذا غير بعضهم الخ وهو الحق قوله ويخرج محيط الدائرة الخ الواو حالته والمعنى وعلى
 هذا اى على تقدير ارادة المعنى الاعلى للاحااطة يخرج محيط الكرة في تعريف الشكل لئلا يحاط الدائرة بقي خارجية لتخصيص المقدار
 بالسطح والجسم وهو ليس من شئ منهما واما هو خط مع ان الفرق بين المحيطين في اطلاق الشكل على احدهما دون الآخر صعب اذ لا يجد
 الفرق في الواقع اصلا والفرق الاصطلاحي انما هو لترتب الاحكام والافارقة في المحيطين في الاحكام فادخال
 احدهما دون الآخر تحكم خال عن الفائدة قوله وان البقية المقدار على اطلاقه الخ يعنى انه ان البقية المقدار
 على اطلاقه لا يدخل محيط الدائرة بل يزوم دخول الخط المحدود مع انه لا يطلق الشكل قوله عليه ولا يجزى تخصيص
 الاحااطة بالتامة الخ يعنى لا يجزى في اخراج الخط عن التعريف ارادة الاحااطة التامة اذ الخط لا مقدار
 له الا في الطول فاحااطة التقطيع انما هي في حقيقة داخلها ما كان من قبيل هذا التخصيص فلم يكن
 له جدوى اصلا قوله والهيئة انما يكون لامور الفارقة الخ المفروض منه تخصيص الهيئة بالامور الفارقة
 يخرج الزمان المحدود بحد من هاتان ولا حاجة اليه فان الزمان خارج مما ذكرناه من الاحااطة اذ الان لا اجزاء له كالنقطة
 فلا تصور الاحااطة بمعنى انقسام المحيط على المحاط اصلا ومع ذلك اذ خصص المقدار بالسطح والجسم التعليم يخرج الزمان
 لانه ليس شئ منهما فانهم قوله سواء كانت من مقوله الكيف الخ اشارة الى ما وقع من الاختلاف في امر الزاوية بين
 الرياضيين والطبيعيين فالظاهر من كلام الرياضيين انها من الكيفيات المتحققة بالكميات ومن كلام الطبيعيين انها من باب
 الكم لقبولها التفاضل والتساوي فيقول النزاع معنوس وهو الظاهر من شرح الاشارات وقيل انه لفظ فان سطح الخ
 فيه شيان احدهما الهيئة الخارجية له وبانيهما نفس ذلك السطح المحاط فبعضهم جعل الزاوية الامر الاول وبعضهم جعلها الامر الثاني
 ولا يمكن النزاع في احدهما بكونه من الكيفيات والكم لان كون الاول كيف ظاهرا وكذا كون الثاني كمية واما قبول التفاضل
 والتساوي فانما هو الثاني بالذات لا الاول فخال قوله ولك ان تعلم الشكل الخ فيه دفع لما في المحاكات من ان الزاوية
 المسلمة انما يدل على امتناع الاتساق من المجتبيين الطول والعرض واما امتناع الاتساق بين جهة واحدة فلا ولا يعلم

لأنه لو فرض اللاتناهي من جهة الطول فقط فلا يمكن وجود خطين يخرجان من نقطة واحدة وينصرفان الى غير النهاية ضرورة توفقت
 امکان التفرع بها لك على اللاتناهي في العرض وعلى هذا فلا دلالة له على لزوم الشكل للامتداد المحبباني فان الشكل هيكلة احاطة
 الحد الواحد او الحدود بالشيء وذلك يتوفاقت على تناسلي الامتداد المحبباني في سائر الجهات فلا يكون فيما ذكره الشيخ وطلبه
 كفاية فلا بد من الاستعانة بالبراهين الاخرى الدالة على البطلان اللاتناهي مطلقا وحاصل دفع ان المراد من الشكل نفسه
 قول المصنف يكون بتشكك المعنى الاعم اعني الهيئته الحاصلة بسبب التناسلي سواء كان هذا التناسلي في جهتين كما يدل عليه
 البرهان السليمة اذ في جهة فقط كما يدل عليه البراهين الاخر وكيف لا فانه لو لم يدرج هذه الهيئته في الشكل ففي اشارة الى
 ومع ذلك المظن وهو البطلان تناسلي الصورة على تقدير تجرد ما عن الهيئته يحصل بهذا القدر بان يقيم اذا اثبتت تناسلي الصورة
 ولو في جهتين بالبرهان السليمة فلا محالة يحصل لها هيئته بهذا التناسلي في من اشارة الى ان يكون الخيل البرهان يتم باحد التناسلي
 مطلقا من غير ان يوجب الشكل سواء كان بالمعنى الاعم او الخاص اصلا بان يقيم ان التناسلي في الخصوص في المحببة المحررة
 اما ان يكون لنفسها او للآخرين يلزم اشتراك الاجسام كلها في التناسلي الخاص مع انه ليس لك والاليزم مساواة الشكل
 للآخر ضرورة ان خصوصية التناسلي للشيء انما يكون بخصوصية المقدار الحارض له فاذا استوت خصوصيات التناسلي استوت
 مقدار كل جسم او بسبب عارض في قبيل الزوال ولا يتصور الزوال المقدار الذي لا يتحقق بدون الانفصال وهذا وان لم
 بعينه ما ذكره المصنف ولكنه يفيض الى المقصود بطريق اخر ولو لم تثبت التناسلي وبجبر الكلام في اللاتناهي يحصل المقصود ايضا
 قائل قول الثابت بالبرهان السليمة الخ لتقليل التعميم واثارة الى ما قلناه من المحاكم وقال المحقق الدواني في جوابي
 ان البرهان ما ينص في احالة اللاتناهي مطلقا ولو في جهة اذ المطالب الهندسية كثيرة ما ينبغي على القروض والشيخ قد بينى
 البرهان على فرض الخط الآخر على طريق الفروض المستعملة في الرياضيات ولا توفقت البرهان على كون الخط الآخر ممكنا لوجوده
 يمنع مما ذكره وفيه انه اذا لم يكن الخط الآخر ممكنا لوجوده فقد كان محالا وحينئذ نقائل ان يقول اننا لانسلم لزوم المحال من
 فرض اللاتناهي او من المجموع بل من انضمام الخط الآخر المحال ولكن النظر الدقيق حاكم باننا اذا كان عدم التناسلي ممكنا
 فلا مانع من امکان الخط في الجانب الآخر فممكن ان يفرض بل يقع مثل هذا الكلام بعيد عن امثال هذا الحق وقد يقال اذا
 كان سطح غير متناه في جهة الطول فقط فيمكن اخراجه ساقية الثلث الى غير النهاية بان يخرجها الصليين الى حد ما ثم يقيسها
 فيلما ثم يرفعان قليلا بحيث يزداد الانفرج على ما كان ثم يقيسها قليلا وهكذا الى عدم التناسلي وقد تقرر السليمة بحيث
 يبطل اللاتناهي في جهة ايضا بان يقيسها امتداد سطح الى غير النهاية يمكن وجود خط غير متناه عليه بالضرورة ويخرج من موضع
 منه عمودا عليه متناه وليكن الخط اب ووجه عدم تناسلي ب والعمود اج وقياس على ج ويخرج من ج خطوه الى اب ثم يقيسها
 عليه هكذا  واذا كان اب غير متناه امكن وجود نقاط غير متناهية فيه فيمكن من خطوط
 من ج اسله و ما فوقه من النقاط فيكون آج المتناهي واب غير المتناهي ساقية مثلث وج ووتره وكذا الخطوط

الخارجية من النقاط الغير المتناهية الممكنة بالافراض في اب يكون او ما راد تمر على خطوه ولا ينطبق احدا على الآخر لان
كل اثنين منها مع بعض اب المحاط بنقطتين منه محيطان بسطح مثلث ضرورة فلو طبقا ليزم ان محيط المستقيمان
المسطح وهو محال بالبدئية فينبى موقع كل خطين من وه قدر من الخط فيوجد في وه اجزاء هي خطوط غير متناهية مع كونه محصورا
بين حاصرين هما نقطتا رده وانت تعلم انه انما يتم اذا كانت جميع تلك المخطوط المقسمة للزاوية خارجة من القوة الى الفعل و
يكون الانقسام التناقصي مفيدة للانهاية وقد علمت مكررا ان الاجزاء المتناقصية ولو كانت غير متناهية بالفعل لا يجب
عدم التناهي فمذه المخطوط ولو وجدت غير متناهية لا يستلزم اللانهاية اصلا وايضا يوضح ذلك لزم ان لا توجد خطية
او لو وجد لا يمكن خط آخر متناه مواز له وقترض المخطوط الآخر على الوجه المذكور واذا النقاط المفترضة في الخط
ايضا غير متناهية كونه لا انقسام ليس غير النهاية فيلزم انحصارها بالانهاية له بين حاصرين هذا قوله فان الخط
لا يتوقف الخ لتعليل للتصميم وقد علمت انه لا يتوقف على التعميم الفيتا بل البرهان على احواله لتشكيل
تكميلا حالة التناهي بل اللانهاية ايضا فتذكر يا اسلفنا قوله ما ان يكون للجسمية الخ قد ذكر الشيخ في الاشارات
هذا التشكيق لعب ما ذكر لزوم التشكيل للامتداد الجسماني في الوجود باعتبار تناهيهما الثابت بالسلب بقوله فلا يخلو
اما ان يكون هذا اللازم ليزم له لو انفرق بنفسه عن نفسه او بالحقه ويزم له لو انفرق بنفسه عن سبب فاعل موقوفه لولا يفرق
الحامل والامور التي يكتنف الحامل انتهى وادعى الامام في شرح هذا الكتاب ان هذه الجملة مترتبة من اربعة شقوق
وسبب ان لزوم الشكل للجسمية اما ان يكون لنفسها اولها يكون حالها فيها او ا يكون محالها اولها يكون لاحالها ولا محالها قال
ان هذه قسمته مخصرة وباقى الاقسام محدث بظهوره وذلك لان الحال ان كان لازما كان حكمه حكم نفس الجسمية في
اقتضاها فانقيضية الجسمية وان لم يكن لازما فيتحيل ان يكون علته لوجوده ما هو لازم اعني الشكل وباقى الاقسام
مذكورة وقال المحقق ان كلام الشيخ مشعر بان الاقسام ثلثة ووجهه ان ليقول لزوم الشكل للجسمية اما ان يكون من حيث هو
بنفسها عن المحال ما يكتنفها او لا يكون لك بل يكون بمداخلة المادة ولو احتمل في ذلك للزوم والاول اما ان يكون
لنفس الجسمية او بشئ ما غير باو هما القسمان اللذان قيد للزوم فهما بالافراد الامتداد بنفسها فمذه ثلثة اقسام لارباع لها
ويظهر منه ان ترتيب القسمة وحذف احد الاقسام هما بالاحتياج اليه ولا هو مطابق للمتن قوله من طبيعة الخ في
ما عسى ان يتوهم من الانتحار ان الشكل للجسمية ولكننا لانزوم اشتراك الاجسام في هذا الشكل بجواز ان يكون
الجسمية مهيئة جسيمة مختلفة افرادها بالنوع فالجودة نوع والمفترضة نوع آخر مقتضى الاول في هذا الشكل العارض في
الثاني غير فلا يلزم التباين احد وجهي ذلك فنفيا لمقتضى الجسمية الامتدادية طبيعة نوعية ومقتضى النوعية لا يختلف
في افرادها الشخصية هذا قوله لكن المحال من جهة القبول الخ حاصلة ان الصورة الجسمانية اذا جعلت علته قابلية
فالمحال للزوم هو عدم الاختلاف الاجسام في الشكل الشخصي بان يكون لكل منها شكل واحد شخصي من غير ان يتعدوا بخصر

هيأت التناهي والتشكل هو الفرق بين البسيط والمركب وذلك ان هيئة التناهي انما لبعض الشئ والتشكل هو اعتبار
 الشئ مع ذلك العارض ثم قال وحينئذ يجب ان كل جبر يفرض من الامتداد ما يلزم الكل من المقدار ولو ابعث
 فرض القليل والكثير منه واحد اذ لو فرض اقل قليل من الامتداد لكان الموجود من المقدار لا يفرض اكثر منه اذ ان
 لا يكون الجزئية ولا الكلية ولا الكثرة ولا القلة والفرض بيان امتناع فرض الكلية والجزئية في الاصل وان وضعها بالفرض يستلزم فيهما
 لا بان يكون فرضهما ممكنا من حيث الفرض ويلزم المحال من جهة تشابه احوالها بعد الفرض وذلك لان اختلاف
 الجبر والكل فرع على التعاير في الامتداد والتعاير في الامتداد لا يوجد الا بعد وجود المادة اتمه وتوجه عليه على
 مانص عليه الحاكم ان حصر اختلاف المقادير في انفعالات المادة من الفصل والوصل والتخلف والتكاثف وغير ذلك
 كما يدل عليه كلامه انما في قوله انما يكون نسبت الفصل والوصل الخ مما يلل الاختلاف قد يمكن ان يكون فطر الاطار اطلاقا يثبت
 على انفعال المادة الذرة هو من لواحق المادة اصلا وبالجملة ان اثبت بالبرهان ان اختلاف المقادير طارلا من بدو
 القطرة ثبت الحاجة الى المادة والافان قلت قد علمت فيما مضى ان الفصل والوصل سواء كانا طارئين او فطريين
 مصحح نص الفصل بعض اجزاء كل منفصل عن الاخر اذ القدر محجوز الى المادة قلت على هذا فيرجع الى الحاجة السابقة
 ويكون هذه المسافة الطولية لتوافق الوجه في تصوير كلام الشيخ ان ليقا ان الجسم بما هو جسم قابل للانقسام في الخارج والعال
 فيه عائق خارجي فلا يفرض القبول الذاتي فالصورة الجسمية اذا كانت مجردة عن المادة فالتشكل الذرة تشكلت بها
 مقتضى ذاتها ولازمها لزم ان لا يمكن الانقسام في الخارج فلا يوجد فرد عن الامتداد لكون وجوده يلزم بالكلية
 والجزئية وهو منتف على هذا التقدير فقابل في هذا المقام فانه من نزال الاقدام قوله ووجوب التساوي في المعاد
 الخ لا اتم ان مقتضى العلية ان يوجد المحلول كلما وجدت المطة لان يوجد جسمها وجدت الاتر ان الشمس على انفعال الضوء
 على العناصر مع انه ليس بوجود جسمها وحده الشمس لاننا نقول الضرورة العقلية شاهدة على ان الطبيعة اذا كانت مقتضية للمعاش
 له فلا بد من ان يوجد هذا الجسمها وجدت والاما كان لثقله الاتر ان طبيعة النار مقتضية للحرارة وطبيعة الماء للبرودة فلا يمكن
 ان يوجد بعض النار من دون ان يوجد الحرارة وبعض الماء من غير ان يوجد البرودة والقياس على الشمس في غير موضع فانها
 انما اقتضت قيص الضوء على الغير لا على ان يكون ثقله فيوجد على طبق ما يقتضيه فلا تغفل قوله واعترض عليه بان شكل الفلك
 الخ بهذا الاعتراض نقض اجمالي على الدليل المذكور على البطلان الشقين المذكورين اورده الشيخ في الاشارات واثبات
 فيها بقوله وهذا ايضا يلزمك في اشياء اخرى ان هذا الاشكال لا يختص بالفلك بل جاز في كل بسيط يخلف حكمه
 جزءه كما ان طبيعة الارض تقتضي التوسط بين اجزاء المنفصلة لا توسط واليه اشار الشاهد هنا بقوله مثلا الخ وحاصل ان ذلك
 من الدليل ان اراد عليكم في الاشياء الآخرة ان شكل الفلك مثلا عندكم مقتضى طبيعة وجزء الفلك وكله متساويان
 في الطبيعة والا لكان الفلك مركبا فلو كان التساوي في مقتضى بالكسر وجب التساوي في مقتضى بالفتح

يلزم تساوي شكل جزر الفلك وكله ليس كذلك واذ جوزتم اختلاف الشكل للجزر والكل في الفلك مع عدم اختلاف
 مقتضية فلم لا يجوزون مثله في الامتداد والجوهر المذكور واذ لم يكن هذا التخصيص مختصا بالفلك فالجواب عنه بان
 الفلك لا يمكن القسمة فيه على راكهم قبل القسمة الكلية ولا جزئية وان سلم انه يدفع الاعتراض عنه ولكن لا يدفع عن المساواة
 فلم ينقطع مادة النقض بكنيته هذا قوله واجب عنه بان الامام الخ هذا الجواب ايضا اورده الشيخ في الاشارات وما ذكره في التفسير
 على طبق ما ذكره المحاكم وتحقيق المقام يقتضي نقل عبارة الامام علم ان الشيخ قال فيها في جواب الاشكال المذكور ان الشكل
 حصل للفلك عن طبيعة قوة او جيت لهيولاه تلك الجزئية ولم يكن ذلك لها عن نفسها وعن جزئيتها فلما وجب
 لها ذلك وجب بايجاب ذلك السبب ان لا يكون لما يفرض بعد ذلك جزر الكل لكونه جزرا مفروضا بعد حصول صورة
 الكل فهذا عن عارض ومانع بسبب مقارنته بالقياس تلك الصورة وتحملا ويتجبر بها واما المقدار فهو المفروض لم يكن هناك
 شئ توجب شيئا الاطبيعة المقدارية وتلك الطبيعة هي واحدة لم يصير كل واحد غير كل بحسب ذلك الفرض لا من نفسها ولا من علته
 ولا من مقارنته قابل فلا يجب ان يستحق شيئا معينا مما يختلف فيه حتى نفس الكلية او الجزئية فليس يمكن ان يقدر بينهما
 من غير ان يتبين بحسب امكان وقوة ما اوصلوح موضوعا لموضوعا سابقا ثم يتبع ذلك ان ههنا ما هو كالجزر بحال مخالفة انتهى
 كلامه وحاصله على طبق فحواه ان المقتضى للشكل في الفلك طبيعة قوة هي الصورة النوعية للفلك ولكن ليست تلك
 بقدر علته تامة لهذا الشكل بل على حسب استعداد المادة فمادة الفلك لما استعدت لمقدار معين وشكل مخصوص فاعطى
 تلك القوة ذلك المقدار والشكل له وهذا الاستعداد للمادة الفلكية يلزمه ان لا يكون للجزر والحادث بعد الكل مثلها لكونه
 جزرا واحدا بعد الكل ولحد فرض التجربة وان وجدت المادة المستعدة للشكل ولكن هذا الاستعداد لهما بسبب العارض
 وهو التجربة وفرضها هو المانع عن فيضان شكل الشكل ومقداره عليها من تلك القوة واما اذا فرضت الصورة مجردة
 عن الهيولان لا يكون هناك مادة ولا استعدادا فلما اقتضت بطبيعتها شكلا او مقدرا يكون تامة في الاقتصار والارادة
 في اقتضاء الزوجية فلا يمكن اختلافهما في فرد من افراد طبيعتها الجسمانية المجردة اصلا فلم يكن هناك علة فاعلة للاختلاف
 ولا قابلة فيكون للجزر والكل وهذا يرفع الكلية والجزئية وهو المطابق لما ذكره المحقق في شرحه للاشارات وينطبق
 عليها انطباقا ظاهرا ولما ذكره الشارح للمحاكم فشرح خيره مطابق للمتن وتقرير غير منطبق على كلام الشارح
 المتكلف تام قوله فان قيل ان اختلاف الكل والجزر الخ تقرير الاعتراض بهذا الوجه ذكره المحاكم
 ولا شبهة في انطباقه على ما ذكره الشارح في تقرير الجواب واصلا من الامام ولكنه اطيب في التقرير وقال القول
 بان الاختلاف بالكلية والجزئية في الفلك لاجل المادة غير صحيح لان مادة جزر الصورة الفلكية اما ان يكون عين
 مادة تلك الصورة او يكون جزرا من تلك المادة فان كان الاول كان تلك الصورة وجزرها المتساويان في المادة
 حالتين في محل واحد فلم تكن احدهما الصورة عين بان يكون كلاهما الاخرى بان يكون جزرا او علة من العكس فالقول

لما تقدم كل بالصورة حاله في المادة على خبرها كان كل الصورة اولى بالكلية من خبرها المتقدم وان كان السبب واحدا
 فتقول فالجمعية الموجودة بالمادة لم لا يجوز وجود كلها سابقا على وجود خبرها ويكون كل الصورة السابقة اولى بالكلية
 من خبرها وان كان السبب واحدا فلو كان ان تختلف الجمعية المحبوبة بالكلية والخبرية وان كان الثاني كانت
 المادة متماثلة لخبرها بالكلية والخبرية فان كان ذلك لمادة اخرى تسلسل والا لم يكن الاختلاف بالكلية والخبرية
 موقوف على كون الشيء في المادة فلما يلزم من عدم حلول الجمعية في المادة ان لا تختلف بالكلية والخبرية والجواب
 عنه باختصار الشق الاول اعني ان مادة كل الصورة عين مادة الخبر لكنها لا يتعد بذاتها المقدار لموضوع الخبر فيه يكون
 اصغر منه والاستعداد اولى للمادة والقوة ان علة للفعال الا على طبق استعداد المادة فهي ليست تامة في الانقضاء
 بفعل على وفق استعداد المادة واعطيت لها مقدارا معيناً لم يلزمه مخالفة ما هو خبره واما الصورة المحبوبة فلفظها في المادة فيها
 تامة في الانقضاء فلما يمكن هناك الحكم بانها تقتضي مقدارا بحيث يكون ما يقتضيه خبرها اصغر منه لاستعدادها مقتضى التام
 من الخبر والكل اعني طبيعة المقدار فانهم قوله الا ان مادة الكل غير مادة الخ بها التام اذ كانت مادة الكل تبعاً
 بالانفصال وهو خلاصة ما تقر عند الحكماء واخترت به ان فيما سبق في فصل اثبات الوجود بل مدار اثباتها هو بقاؤها
 حالى الانفصال والانفصال فالجيب منه ان كبرت شئ ذلك بهنا حتى بقوة بالمثل هذه الكلمات قوله قلنا الاشكال
 والصورة الخ هذا الجواب عن اعتراض الامام اختاره المحقق في شرح الاشارات وما ذكره الشرح عبارة المحاكم في التخصيص
 مقالته واعلم ان المحقق قد ذكر منه هذا الدعوى في شرح الاشارات في مواضع منها في هذا الموضع ومنها في الايهيات
 في جواب ايراد الامام على قولهم ان كل كلى متكثرة اشخاص فتكثر اشخاصها كما يكون من قبل المادة بان علة تكثر الاشياء كما
 هي المادة فهي ان كانت واحدة فكيف يتلزم التكثر وان كانت متكثرة فيحتاج الى محل آخر وكذا حتى تسلسل قال
 المحقق الجواب عنه ان الشيء الذي لا يكون بذاته قابلاً للتكثر حتى يحتاج الى ان يتكرر الى شئ قليل التكثر لانه في المادة واما الذي قيل
 التكثر لذاته اعني المادة فهو لا يحتاج في ان يتكرر الى قابل آخر بل يحتاج الى فاعل يكثير فقط وقال المحاكم اعلم انه
 قد يذكر في هذا الكتاب ان تكثر المادة واختلافها لذاتها وليس كذلك فان الصورة لما كانت علة لوجود المادة كان
 عوارضها الموقوفة على وجودها بحسب الصورة قطعاً كما اثبتنا اليه في تحت اثبات الوجود وقدم من اثبات
 في مجتبات اثبات الوجود ما يدل على ان المادة واحدة لا يتعد وبالفصل الصلوا وسنذكر في آخر
 الطبيعيات مواضعاً للمحقق ان كون الشيء قابلاً للتكثر نفسه غير منقول سواء كان ذلك الشيء مادة او غير مادة فيتوجه
 على الجواب المنه كوراءات الاول ان اختلاف المادة بنفسها غير معقول لان الكلية والجمعية انما هي
 بها الحقارة الامتداد بالذات وما سواهما بواسطتهما فان صفات الوجود بالوحدة والتكثر
 والكلية والجمعية انما هو بواسطتهما فيهما اعني الصورة لا بذاتها كما ظهر من مجتبات اثبات الوجود

والثاني ان كون الشيء قابلا للاختلاف بنفسه غير منقول سواء كان مادة او غير مادة الثالث ان اختلاف المادة بحسب
 ذاتها لا يمكن في الصورة المذكورة اعني الفلك فان المادة الخبز والكل هناك واحدة فما وجه الاختلاف والربط ان
 الزمان اذ هو مقدار بنفسه يحجز النصف اجزاء بالتقدم والتأخر بنفسه بخلاف المادة لانها ليست من جنس المقدار فلا يصح
 للاختلاف ذاتها اصلا فالقياس مع الفارق واما اعتراض المحققين فاجاب عنه تارة بان مراد الحق ان القابل للتكثير في التكرار
 الصور ذات المادة لان محل الانفصال والتكثير هو الميوعة لكن اتصافها بالتكثير انما هو بالعرض فلا يحتاج الى محل
 آخر والحاصل ان المحرر المستفاد من قوله انما يحتاج الى فاعل تكثيره فقط اضافي بالنسبة الى القابل ولا ينافي في ذلك
 احتجابه الى الصورة والاعراض التابعة لها وكذا المراد من قبول التكثير انه لا يقبل التكثير لمحل وتارة بان المادة
 الفلكية متكثرة بالنوع واما المادة العنصرية فلا يتكثر بالذات بل تمامها تكثيرة بصورة بالعرض فلا يحتاج جديدا الى علمه تكثيرا وذلك لان
 ميوعة كل عنصر عند فهم شخص في احد شخصين يجامع الاتصال والانفصال ويقارن جميع الصور العنصرية فالعلم المتكثرة بل هي
 المتكثرة بغير الصور وانما تكثرت الصور فانما هو بالعرض متعاقبة متتالية واردة على المادة يكون شخص كل صورة اخر اصلا سابقا عليه مقداره
 للشخص السابق عليه ولا يمكن تواردها على تلك الاعراض على النوع بدون مخلية المادة وتارة بان المادة لا يمكن التعدد فيها
 الا في الحقيقة النوعية واما تلك الحقيقة فمحصورة في شخص فمادة الخاصة واحدة وكذا المواد المافلاك فتعدد الماديات بتعدد
 واما المواد بتعددنا بحسب الحقيقة لا يحتاج الى مادة اخرى وهذا يحمل صحيح بعبارة الحق ان الكثرة بما في جواب ايراد الاما
 على الالهييات ولم يتصلها بها لانه لا يصح على هذا التقدير لان المادة الخاصة واحدة عند فهم فكيف يكون اختلاف
 الاشخاص بها واختلافها بالية النوعية وما قيل ان مهمة المادة لكونها مابة الاشتراك لا يكون مابة بالامتيار ولو كان
 فليجوز في سائر الالهييات فلا يحتاج الى المادة في التكرار اصلا وشخصا وان كان مابة بالامتيار ولكن هذا الشخص
 لا يكون بنفسها فيحتاج الى اخر ولا يكون حالا ضرورة ان الشخص المحال تشخص المحل فيكون محلا فيكون للمادة مادة فليست
 لان تشخص المادة كسائر الشخصيات اما يستند الى العلة الجاعلة او يكون نفس الخاص فلا يلزم شيء من الدور والتسلسل اصلا
 كما لا يخفى قوله بنزول الامر العارض الخ ولا يبعد القول بان الزوال انما يلزم لو جاز زوال العارض بعد وجوده وهو
 محم لجواز ان يكون هذا العارض جازي الزوال من بده الامر ولا يجوز زواله بعد الوجود لان مثل هذا العارض في حكم
 اللازم وان لم يكن لازما بحسب الحقيقة والائتمار لكن زواله من بده الامر ايضا قوله فهو مركب من الميوعة والصورة
 الخ المقصود في هذا الفصل اثبات عدم تجرد الصورة عن الميوعة واذن فقد كان المطلب ان يقول فهو مقارن للميوعة
 سواء كان بده المقارنة على وجه التركيب كما في الجسم او على طر الحمول كما في الصورة لكون في اثبات المقصود
 اظهر ويكون التفرع بقوله فيكون الخ اوضح قوله وفيه نظر لان الاختلافات المقدارية الخ هذا الاعتراض اوردناه لاننا
 على عبارة الشيخ في الاشارات حيث قال ولو لم يكن ذلك بسبب فاعل موثر وهو منفرد بنفسه كان المقادير

الجسماني قابلا في نفسه من غير هوي لا لفصل والوصل وكان له في نفسه قوة الانفصال وقد ثبت استحالة هذا انتهى بل ان يكون
 الجسم قابلا للاشكال لا يقتضيه كونه قابلا للفصل والوصل لان الاشكال لا يختلف من غير انفصال الجسم كما شكل الشمعة المتبدلة
 بسبب التشكلات المختلفة قوله فالاولى ان لا يجعل الشيخ هذا الجواب ذكره المحقق من قبل الشيخ حيث قال ان الشيخ
 لم يجعل لزوم المحال مقصودا على لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفصال دليل قوله وكان له في نفسه قوة الانفصال
 ومعلوم ان اشكال الشمعة لا يمكن ان يتبدل الا بعد اسكان الفعل لها انتهى ولا يخفى على المتفطن انطباق هذا الجواب
 على عبارة الشيخ وكونه توجيها صحيحا عن قبله واما اعتراض الامام فوارد على ناقال المنصوب ولكن توجيه المحقق لا يصح من جهة
 اصلا لانه اقتصر على قبول الانفصال فقط من غير ذكر الانفصال واذن فلو قال الشيخ دليل قوله فالاولى فالصواب لكان
 اظهر اولا يمكن ارجاع مقال المنصوب الى ما وجه المحقق كما لا يخفى قوله ولا يتوهم انه بوضع الشيخ هذا التوهم للتحاكم حيث قال
 لو كان المراد لزوم الشكل بالمشاركة من المبدء فيتم الاستدلال عليه بانه لو لم يكن كذلك لكان الامتداد قابلا للانفصال
 والانفعال خاليا عن المبدء لان الاشكال يختلف واختلاف الاشكال بالانفصال او الانفصال فلم يكن الى التقسيم
 سائر المقدمات حاجة انتهى قوله لان ما هو من لواحق المادة التي حصل ان المفهوم مما سبق ان القبول بمعنى الانفصال
 التجردى من لواحق المادة لا بمعنى مطلق الاتصاف وهو انما يتحقق في العارض المفارق فلو لم يذكر التقسيم وسائر المقدمات
 المذكورة في المتن لم يتم الكلام وكلام الشيخ في الاشارة يتبين كونه لازما للحسبية بالذات او لازما لهما وهذا يستلزم
 مطلق الاتصاف لا الانفصال التجردى فلم يثبت الهوى بهذا رتبة كلامه العنصر الموقوف ببيان وجه النظر فيه مما سيأتى
 لان المناسقات في كون شئ واحدا قابلا وفاقلا انما هو في القابل قبول الاستعداد او ما والفاعل واداني كونه فاعلا وتصفا
 مطلق الاتصاف فلما ان قلت نسبة القابلية الامكان ونسبة الفاعلية الوجوب فهما متشابهان قلت كون القبول
 بمعنى الاستعداد من الامكان مسلما واما بمعنى مطلق الاتصاف فمحموزان يكون الاتصاف نسبة الوجوب ايضا نعم لا يلزم اثبات
 كون الامر العارض حائرا الزوال على المحرور من دونه خسر الفيتاء قوله وانما انحصرت الاقسام فيما ذكره المنصوب الشيخ لانه دفع ما
 ورد في هذا المقام من ان حصر الاقسام فيما ذكره المصنف غير صحيح لبقاء احتمال الانفصال فانه ليس داخل في شئ
 منها اذ في الاولين فظاهر واما في الثالثة اعني العارض فلانه لا يطلق العارض على الامر المنفصل ودوجه الدفع
 عن مقصود المنصوب بعد فرض تجرد الصورة عن الحاصل وعوارضه التشتيت في لزوم الشكل لانه اياه ان يكون منفصلا
 او مما يتغير باو ذلك المتغير اما ان لا يتغير بها فيكون لازما واما ان يتغير بها وحيدة اما ان يكون مباينا او عارضا فاراد
 المنصوب باللازم الخارج الغير المفارق وبالعارض الخارج المفارق سواء كان مواصلا او مباينا فانحصرت الاحتمالات
 فيما ذكره المنصوب وينطبق عليه كل واحد منها في كلامه لا يخفى عن المسامحة في بعض عباراته ولكن لا بأس بالترامها
 لتصحح كلام العاقل بقدرنا امكن فلا حاجة الى ما قيل ان الاول ان ترك شق المباين ليعتبر على ذكر في اللازم و

العارض فافهم قوله واغرض بعض المحققين للشرح القديم النج حاصل هذا الاعتراض ان المراد من الجمعية اما ان يكون مطلق
 الجمعية كما هو المظهر مما ذكر في الشقيين الاولين فيجوز ان على التشكل امر عارض لها وكون العارض ممكن الزوال ان يستلزم
 امكان تشكلا تشكلا آخر ولكن ذلك لما يستلزم مقارنتها بالهيو ل لا الصورة المجردة لجواز ان يكون عارضها نفس تشخصها
 او داخلها فلا يمكن زواله بل يدوم فيدوم التشكل بدامه واما ان يراد منها الجمعية المخصوصة فيجوز ان على التشكل الجمعية
 المخصوصة اولاً لأنها لا يلزم مشترك سائر الاجسام تشكلاً واحداً ولا امكان زوال شكل وحدث آخر يمكن تحريك الاعتراض
 بوجه آخر هو ان العارض للجمعية المطلقة المقتضية للتشكلاً يجوز ان يكون دائماً فان العارض المفارق ينقسم عنه بل الى قسمين
 دائمى والفكاك والواجب للاستعداد اما هو الثاني لا الاول لما عرفت من ان الاستعداد قد شئ ولا فقد في الامر الدائم
 فلا يثبت الهيو ل بالفعل نعم يمكن التركيب منها من الصورة بالنظر الى امكان الاستعداد في العارض المفارق والمظهر
 التركيب منها بالفعل بحيث بل التحقيق ان العارض المفارق الدائم لا يستلزم امكان الاستعداد ايضا او الممكن لا يجب
 ان يكون ممكناً من كونه كما صفات المجردات فيكون في قول هذا الجنب فيلزم امكان تركيبها من الهيو ل والصورة
 فتأمل الان فيقارن على هذا التقدير وان لم يلزم امكان الانفعال ولكن امكان الانفصال لا لزوم القبة وهو الصحيح وهو مستلزم
 لمقارنته الهيو ل بالفعل لا بالامكان فقط كما يتوهم مما ذكرنا في ابطال الاجسام الديمقراطيةية وقد مر تفصيله في قوله
 يقرب منه ما فاداه السيد محشى النج وجه القرب ظاهر بالنظر الى التفصيل المذكور فان الشق الثاني فيه يعينه الشق الثاني في
 الاول نعم ان الشقيين الاولين متغايران وهذا القدر صحيح القرب فمماثل قوله اقول الكلام في تخصيص الصورة المفروضة النج هذا
 مبني على ما ذكرناه في بيان ان تكرار شخص نوع واحد انما يكون بالمادة والحاصل ان التشكل ان استند الى خصوصية
 وبتبينا فنقول ان هذه الهندية اما ان يكون نفسها اولاً لها وعلى التقديرين يلزم مشترك الاجسام فيها فيكون الكل
 شخصاً واحداً هو عارضها فلما يمكن زوالها فيكون ههنا مادة حائلة لكثرة ههنا في تجرد لا يفرق بين التشكل والهندية بان
 التشكال على الجمعية تتحقق الانفعال الموجب لوجود الهيو ل فيها وتتحقق تبدل الهوية لا تتحقق الانفصال اصلاً لان تبدل الهوية
 انما يكون بتبدل الوجود فلا يوجد الموضوع الحامل للانفعال حتى يلزم وجود الهيو ل وفيه نافية فمماثل قوله والحاصل ان اختلاف
 الاشخاص النج هذا عارض محض مبهم لم يثبت بالبرهان فهو لان تحت حجب الاستعداد فتدبر قوله فالحال اللازم في الشق الذي
 فرض النج هذا ما ذكره المحقق في دفع ايراد الامام على عبارة الشيخ المنقولة فيما سبق في ابطال الشق الاول وقد راى ان
 في رد ايراد المحققين بعبارة الحق حيث قال والحاصل ان الحال اللازم في هذا القسم شئ واحد وهو عدم التعارض
 الاجسام واما غير الشيخ عنه بلوازمه لا يضره والقاضل الشارح توهم الامتداد والجمعية في هذا المقام فانه لا يوجب التعارض
 كالسباطة والتركيب وقبول الانقسام والالتزام والكلية والخبرية متفعلاً عن الغير والغير فاعل فيه على ما هو عليه الوجود
 الا انه استقامت المادة عنه وحرم الملقط به قولاً لا يظن وفسر قول الشيخ بان اللازم لهذا القسم ثلثة محالات ثم معنى في الاعتراض

سئل كل واحد بيان المكان الاختلافات العامة في العوارض المادية المذكورة اسي قال لفظا الثلثة من قوله استقلا
 وحرا بالحواء المحملة وتشديد الراء واصفا ماخوذ ان من كلام المحقق لان الواقع في كلامه صحيح الوجود ان وفي كلامه الصحيح
 القية فهو جاز في حق المحققين باجاء المحقق به في حق الامام وبالحمل على سلك الشبهة مسلكا التقليد والاعتباس ولم يرد على
 ما افاد الامام والمحقق واقتضاها الحاكم وليس هذا الجواب من امثاله كما قد يتوهم لان عرضه دفع راضد عن هذا الجواب
 والبتة على انهما مختلفا عما قال المحقق في دفع اعتراض الامام بهما والامام اعترض بهذا الوجه لما تكن من الخافير
 ولكن الحق من المستبين قال المصنف

فصل في ان الهيولى لا تتجزى عن الصورة الخ اعلم ان الحكماء في اثبات هذا المطلب راى بين كثيرة مذكرة
 في كتب الشيخ من الاشارات والشفاء والنجاة والمختار في الكتاب ما اختاره الشيخ في الاشارات وقد ذكر في
 الشفاء راى من آخر احد هما ما ادعى انه لو صح ذلك المطلب سبعة وهو ما بينا ان لكل موجود وجوده في شئ بالفعل
 يحصل قائم وايضا استعدادا يقبل شئ آخر فذلك الموجود مركب من مادة وصورة فالهيولى لو وجدت بحجوة عن
 الصورة فيكون ذاتها بالفعل وبها استعدادا يقبل لئلا ينسخ عن حقيقتهما التي هي القوة والاستعداد ولا يكون
 مصداق القوة هو عينه مصداق الفعل فيلزم ان يكون ذاتا مركبة من الهيولى والصورة والمادة الآخرة غير
 مركبة من مادة وصورة وهذا مقدوح بما سري في بيان القوة والفعل من انه لا استحالة في كون شئ واحد مصداقا
 لفعليته نفسه وقوة شئ آخر ومع ذلك قد مر من كلام الشيخ ما هو صريح في ان فعلية الهيولى هي فعلية القوة وهذا لا يقتضي
 تحقق المصداقين وانما يلزم ذلك فيما اذا كان فيه الفعل القوة بالقياس الى شئ ايضا فلو سلمنا فانما يلزم منه
 الاحتياج الى ما يعطى الفعلية للهيولى ويجوز ان يكون هذا هو الفاعل لا الصورة الجسمية او صورة اخرى وقصار
 كره لزمهم ان لها مع صورة ما هو لا يثبت ما دعيتم من عدم تجردا عن الجسمية وثانيهما انها لا تخلو اما ان
 وجودها وجود قابل فيكون واما قابلا بشئ لا يعبر عن قبوله لها واما ان يكون لها وجود خاص متمقوم ثم يلحق به ان يقبل
 فيكون وجودها الخاص المتمقوم غير ذي كم وقد قام لك فيكون المقدار الجسماني هو الذي عرض له وصبر ذاتها
 بحيث له بالقوة اخيرا بعد ما ان لذاته ان يتقوم جوهر في نفسه غير ذي خير لا يكتيه ولا يقبل فيه فان كان وجوده الخاص
 الذي يقوم لا يتبع عند التكثر اصلا فيكون المتمقوم بدون التحيز وعدم الانقسام ما لو سم والفرق ليس له ان يبطل ما يقوم
 به بالفعل لورود عارض عليه وان كانت تلك الوحدة انية لا ما يتقوم به الهيولى بل الامر اخر فيه ويكون ما فرضناه وجودا خاصا
 غير الوجود الخاص الذي فرضنا لقومها به فيكون حقيقته للمادة صورة عارضة يكون بها واحدة بالقوة والفعل بصورة
 اخرى عارضة يكون بها غير واحدة بالقوة والفعل فيكون بين الامرين شئ مشترك هو القابل للامر من بين
 شأنه ان يصير مرة وليس في قوة ان ينقسم مرة اخرى وفي قوة ان ينقسم بالقوة القمرية التي لا واسطة لها فلتنظر

الآن هذا الجوز قسما اثنين بالفعل وكل واحد منهما واحد بالحد وغير الآخر حكمه ان يفارق الصورة الجسمانية فليقل
كل واحد منها الصورة الجسمانية فيبقى كل واحد منها جوهر واحد بالقوة والفعل وحال ان تجوز هو ان لانما ان الاتحاد
كل واحد منهما موجود فلهما اثنان لا واحد وان اتحدوا واحد بهما معدوم والاخر موجود فالمحدوم كيف يتحد بالموجود وان
عدهما جميعا بالاتحاد وحده شئ ثالث منها فلم يتحد ابل فقد انما بين الثالث مادة مشتركة وكلامنا في نفس المادة لانه شئ
في المادة وانما ان اختلفا بالتفاوت في تقدير او غير ذلك فيجب ان يكونا وليس لهما صورة جسمانية لهما صورة مقدرية
ومع وان لم تختلفا الوجه من الوجه فيكون حينئذ حكم التي لو انفصل عنه ما هو غير حكمه وقد انفصل عنه غيره وحكمه مع
غيره وحكمه وحده ومن كل جهة حكما واحدا بالجملة كل شئ يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففي طباع ذاته استعد
الانقسام لا يجوز ان يفارقه انما يمنع عنه بعرض غير استعداد الذات وذلك الاستعداد احوال الابتقارية المقدار للذات
فبقي ان المادة لا تنصرف عن الصورة الجسمانية هذا كلامه في الشفاء مع حذف البعض ولا يخفى عليك انه مع طوله واشتماله
على مقدمات متوقفة على كون حقيقة الميو في بحيث لا يتقوم الا بالصورة لا يتم لان التعدد المحاصل في الميو في بعد
عرض القسمة لهما ليس في ذاتها بل هي على وحدتها المبهمة التي كانت لهما في حداتها والاصار شخص الواحد شخصين
عند الانفصال ويكون عرض القسمة للجسام اعدادا الميو في واحدة واتحاد الميو لثنين آخرين كما كان اعدادا الجسمانية واتحاد
الآخرين فلم يبق امر مشترك بين الواحد بالاتصال والمتعد وبالاتصال وهو خلاف ما ثبت في مداركهم فالصورة اذ اذالت
عن الميو بعد القسمة فقد زالت الكثرة المحصلة بالقسمة لانها كثرة الصورة بالذات وانما ثبتت الى الميو في بالعرض فزوال الصورة انما
كثرة اعداد الميو في باقية على وحدتها الذاتية فلم يلزم اتحاد الاثنين وانما يلزم لو كان هذا الكثرة في الميو في بالذات فالميو في
الوحدة يعم على الكل قبل الانفصال والجزء ايضا بطرياقه فوحدهما الشخصية باقية في الحالين وانما يبطل عنها الوحدة
والكثرة للثنين عرضيا لها بواسطة الصورة فلم يكن هذا الطول فائدة وايضا فان الاستحالة المذكورة انما لم تمت لغرض
طريان الزوال على الصورة فليحتم ان يكون محالوا وانما يجوز بعرض الميو في عن الصورة في بدو الخلقة وانما يعدل فيجوز ان يتبع
كما ان الزمان يجوز عدمه في نفسه وانما يمتنع طريان الوجود والعدم وما ذكره بقوله وبالحكمة فيفسر بان الميو في سواء كان
للخاضع او للافلاك فيها استعداد الانقسام وان امتنع في الافلاك من خارج وعلى هذا فلا يصح القول بعدم صحة الحرق
والالقيام عليها وهو متبني اصول الفلسفة فلا يمكن من الغافلين وثالثا ان كل جسم شخص لا محالة يتغير من الاجياز وليس حيزه
الخاص به بما هو جسم والالكان كل جسم كلف هو اذن لا محالة يختص به صورة ما في ذاته وبذلك بين ورأيهما انه ان يكون
غير قابل للتشكلات والتفصيلات فيكون الصورة ما صار كلف لانه بما هو جسم قابل له وانما ان يكون قابلا لما به جسم له او
مجرد وكيف يمكن فهو على احد من الصور المذكورة في الطبيعيات فاذا في المادة الجسمانية لا يوجد مفاضة للصورة ولا
عليك ان يرين الدليلين انما يدلان على الاقتدار الى صورة ما وانما هي الجسمانية فلا نقدر ان المظهر في خفاء هذا حال ما

في الشفاء وقد استدلل على هذا المطلب بأنه لما ثبت في فصل اثبات الميول ان الصورة محتاجة للفصل والميول
للجنس ولا شبيهة في ان الفصل علمه بمقبرة للجنس ولا يمكن وجود المعلول بدون العلة فلا يمكن وجود الميول بدون
الصورة وهو المطلب وهذا لما ثبت ان الفصل بقسمه علمه للجنس على الافراد وهو محتمل بل هي غفلت على وجه التساؤل وجود المعلول
بدون العلة انما يمنع في العلة على الافراد دون الثانية وتارة ثبتت فيه بالبيان الذي استوثق به جوهرية الاتصال و
قد مر ان الميول لا تتجرد عن الصورة فاما ان يصلح لان يتصف بالصورة ام لا على الثاني فيلزم حقيقة ما على الاول يلزم كونها في مرتبة
وجودها كتحصيل عارضة عن الاتصال ثم يلحقها واذا بطل هذا في مرتبة التقدم الذاتية ففي الافكاك التجاري بالشرع في الوجود
وهذا ايضا ضعيف لان الميول وان كانت بالنظر الى ذاتها صالحة للاتصاف بالصورة بان يكون مقتومة لوجودها في
ولكن لا يمنع ذلك ان يكون لها حين تجردا عنها شخص خاص يمنع به الاقتران للصورة ولا صبا فالت بين الامكان واللا
والامتناع الغيري الاتري ان عدم العقل الاول يمكن لذاته من امتناعه لاجل وجوب وجوده بالغير اعني الله تعالى شأ
بذا ما ذكر القوم وقد بسطنا على ازيد من ذلك في كتابنا الكبير والآن ارجع الى ما كنا يصده من حال الشرح قوله يريد
ان ثبت النسخ فيه كتحريف على ما توهم في بادئ الراس من انه لغير اثبات تركيب الجسم من خبرين احدهما حال في الامر
لا حاجة الى اثبات تجرد ذي نفس الصورة والميول عن الآخر والحاصل انه وان كان المحجب المذكور من اثبات الميول
ولكن الغرض اذ قد كان اثبات التماز من بينهما هو ما ثبتت الاستحاجة كل منهما الى الآخر فاحتاج لانقضاء فصل لكل منهما
قوله فان النسخ مقول بالاستشراك النسخ على هذا الاستشراك المحاكم والمذكور في الشرح عبارة هو ان الميول
هي من الميول الاولى النسخ الميول ان الميول ان تتجرد عن الصورة فاما ان يكون فالأمر بالاشارة المستلزمة لثبوت الميول
الايضا ان احدهما خبر المقولة والآخر نفسها فالنسخ الثالث مقولة الوضع والا لان من امي مقولة قلت هما امران اعتباريا
لا من المحقق المسألة حتى يجب اندر ارجا تحت مقولة فيما ليسا من مقولة اصلا قوله بالاستقلال الميول انما احتاج الى
التفصيل لانه لا يجب انقسام كل ذي وضع سواء كان موجودا بالاستقلال اعني جوهر او لا الا ترى ان النقطة صهيح
ذوات الاوضاع مع انه لا ينقسم نعم الموجود المستقل الهندسة هو ذات وضع يكون تقسما البته قوله وهذا ان يكون
اذا كان جوهر النسخ فيه كتحريف على الشارح البيندي حيث زعم ان ما ذكره في معنى على الثبات ان الميول جوهرية والاشياء
بعد ما قد مر ان جوهرية فيما قيل فلا حاجة الى اثباتها هنا كما فعل هذا الشارح قوله خطأ جوهرية النسخ في القيد الخطأ
وكذا في السطح كما اشار اليه في مفهوم من قيد الاستقلال في الوضع وحاصل التريد يرجع الى ان الميول في الجوهرية اذا
انقسمت لكونها ذات وضع وكل ما هو موجود بالاستقلال وذات وضع منقسم فاما ان ينقسم في جهة واحدة فقط او في
جهتين او في الجهات الثلاث على الاول يكون خطأ جوهرية على الثاني سطحا كذلك وعلى الثالث جسميا
باطل قوله قبل لا نسلم ان كل ذات وضع النسخ في الاعراض ذكر في المحاكمات وعبارتها المراد بذات الوضع في

تريد البرهان ان كانت ذات الوضوح في ذاتها فلا تتم المحصر لحو ازان يكون الهميوس المجرودة ذات وضع ولا يكون لها
 الوضع في انفسها والامر في الصورة بل من شئ آخر وان كانت ذات الوضوح على المطلق فالليل لم يدل على اطلاله لاننا لانعلم اننا
 جيتيئة لو كانت منفصلة في جميع الجهات كانت جنبا وانما يكون لك لو كانت ذات وضع بالذات فان جميع الاعراض المحيطة
 السارية والبرهان المجرودة منقسمت في جميع الجهات وليست اجساما وبعبارة اخرى ما ذكرتم لا يدل على ان الهميوس المجرودة
 لا وضع لها في حدودها ولا يلزم منه ان لا يكون الهميوس المجرودة وضع اصلا فان اتقاء الوضع بالذات لا يستلزم اتقاء
 الوضع على المجرود ازان يكون ذات وضع بالغير وحاصل الحال ان المراد في شق عدم كون الهميوس ذات وضع عدم كونها ذات
 وضع بالذات وبالعرض جميعا كما سيصح فيما بعد وعلى هذا فالمراد بكونها ذات وضع في هذا الشق ما اذا ان اريد منه ذات وضع
 بالذات لم يكن الترويد حاضر لحو ازان يكون ذات وضع بالغير وان اريد الاغنى منها لم يصح ان كل ذي وضع جميع
 هذا قوله فكيف كان سحاب اختيار الشق الثاني الخ هذا الجواب ايضا للمهاكم وما في الشرح بعبارة والمقصود من الطال شق
 خارج عن نفسه المذكورة في المتن الذي يرد المتعرض اغنى كون الهميوس ذات وضع بالغير وتلخيصه على وجه التحقيق ان
 الاشارة الحسية هو تعيين الشئ بالحس بانها ادبناك هذا المعنى هو المراد من الوضع بينهما والنهاية انما يتصور بالمكان و
 وليس المكان بالذات الا لما يمت في الجهات الثلاث اما على تقدير كونه بعد انطباع ضرورة الطباق البعد المكاني على
 المستقيم اما على تقدير كونه سطحي فلما يد من ان يكون محوية اما سطحي او جسميا وبالجملة لا يلد للنهاية من وجوده غير قابل للميلان
 بالذات هو الجسمية ولا يتصور وجود الملزوم بدون اللازم فانحصرت النهاية في الجسمية وانحصرت الوضع فيها ايضا فيجئ
 بالبرهان المشروط من الاستعمال اغنى كون الهميوس ذات وضع بالغير الصحيح لان الغير على هذا التقدير واسطة في معرض الوضع
 فلما يد من ان يكون ذات وضع بالذات ضرورة امتناع ان يتحقق ما بالعرض بدون ما بالذات واستحالة التسلسل
 بالبرهان مشروط في موضعه والتساوي الهميوس للوضع مما هو ذات وضع بالذات يستلزم حلوله فيه وان ذات الوضع بالذات
 منحصرة في الصورة فيلزم اقرارها مع الصورة وقد فرضت بحدود مختلفات فلم يكن ليد هذا الاحتمال فائدة والقول بان الغير
 يجوز ان يكون واسطة في الثبوت دون العرض وحديث يكون الهميوس مع وضو للوضع ايضا ولم يحصل لها من اقرار الصورة
 وضع لا متناع كتصنيف السحاب ليس بشئ لان الاشارة الحسية اذ قد يقف كونه المشار اليه مكانيا ليصح الحكم بانه
 ههنا وهناك وليس مكانيا بالذات كالميراث لما يعرضه المكان بالغير لعلوا المحلول فيهما اما بان يكون حالاني الغير
 كما في الصور النوعية والاعراض السارية او يكون محالا كالميراث الجسمية واذا قد لطل حلول الهميوس في الجسمية بل
 ثبتت انها محل لها وانما يقبل الوضع بواسطة واسطة في العرض لاني الثبوت ايضا وبه يحصل المقصود قابل فائدة
 قوله وكل واحد منهما الخ قيل لا حاجة الى الطال العتئين بالوجه الذي ذكره المصنف ضرورة ان كون الهميوس
 خطا او سطحي باطل في نفسه لانها من اقسام الممتد وليست الهميوس ممتدة في نفسها ولذلك حرر الشئ

البرهان في الاشارات بما جاصله ان الهميولة لو كانت ذات وضع بالذات فاما ان يكون منقسمة في جميع الجهات فيكون
 في ذاتها ذات ثم فيكون جسمها وقد فرضت حالها للجم والجمعية هفت اوني جهة فيكون منقطه الامتداد الاشارة فلا يكون اشارا
 اليها بالذات وقال المحقق ويطالان كونها احد هذه الاشياء يتبين من تصور جهاتها فان الجسم والخط والسطح لكونها متصلة
 الذات قابلة للانفصال يكون محتاجة الى حامل فهي غير الحاصل والنقطة لا يمكن ان يكون الاحاطة في غير ما والذات كانت
 جزءا لا يتجزأ والحامل لا يكون حالاً فهي ليست نقطة انتهى وانت تعلم انه وان كان كلاما متينا ولكن لا يمنع اختار المص
 البطالها ما ذكر لان تعين الطرفين ليس من داب المحصلين ايضا كون الهميولة ذات وضع يستلزم كونها كذلك بالذات
 لجواز ان يكون لك بالواسطة فيكون بيان المص البطال لاهذا الاحتمال هذا قوله لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين الخ
 في كلام المص والشارح دفع التطويل لاطائل والبيان المتين ان ليقين ان الخط الجوهري لو وجد في العالم لم كان
 ملاقيا للام لا امتناع التحالفا فاما ان تلاقية بالتمام فيقع التداخل في المتخير بالذات وهو محال بل تتكامل مفصلا او بالتمام و
 ذلك تصور يوحين احدهما ان يتداخل بعض من الخط في جانب العرض وهو خلاف المفروض او بالطرف فله طرف
 آخر بالضرورة ووجود الطرفين المتمايزين في الاشارة يستلزم كون ذى الطرف قابلا للقسمه هفت اويقان ما هو ذا
 وضع بالذات يمكن الاشارة اليه بالجهات كلها والمخادات لك فيلزم ان ينقسم في جهة ثم ينقسم فيها وهو خلف قوله
 سواء كانا مستقيمين او مستديرين الخ هذا الفرض على حص الخط المستقيم كما نقل الشارح المبدئى وعلى هذا التا
 ايضا حيث زعم اختصاص ما ذكره المص بابطال المستقيم منه والفرض ان بيان المص يبطل وجود الخط الجوهري
 مطلقا سواء كان مستقيما او مستدير لان السطحين المنتهين اليه تحيلان ان يكونا مستقيمين فينتيان بالخط المستقيم او
 مستديرين فينتيان بالخط المستقيم فيبطل وجود الخط الجوهري مطلقا بالبيان المذكور هذا قوله مساواة الكل
 والخير الخ او الكلية والخيرية انما يتصوران في المقدار واذ قد انتفى المقدار في الخط والسطح في الجانب الذي لا ينقسم
 فيه لم يكن التداخل في هذه الجهة بما اقول وما الحكم بامتناع هذا اخل الجوهري فيه تعرض على ما ذهب اليه الحكم
 من امتناع هذا اخل الجوهري فيها في بعض مطلقا بل ليس الصحيح الا ترى ان الهميولة والصورة مع كونها جوهري
 متداخلان فلو امتنع التداخل في الجوهري مطلقا لم يصح ذلك قوله فالاولى ان يخصص الحكم الخ في ايراد اولى دون
 الصواب اشارة الى انه يمكن ارجاع كلام الحكم ايضا الى تخصيص الجوهري بالمتخير بالذات بان يكون مراده ذلك وان
 لم يقل في اللفظ قوله ويقدم بدية العقل شاهدة الخ فان العقل الصحيح حاكم بان ما هو متخير بالذات يكون عينه غير شمالة
 واعلاه غير اسفله وكل ما هو لك فلا يكون هو مع مثله كالواحد البتة قوله والا لجاز عند العقل صيرورة الشخصين الخ فيه
 اشارة الى ان استعمال التداخل في المتخيرين بالذات انما هو بتقدير الامتياز بينهما بالتداخل وتخيرهما بالذات لثبته
 تميزهما فالله من التداخل التميز بالذات فما لا يكون متخير بالذات بل لو في كالميولة والصورة النوعية او يكون

في

احد هما متخير بالذات كالصورة الجسمية والاخر كالهيولى لا يمنع التداخل فيه اصلا وكذا المقدار ايضا لان من التداخل
 الا يلزم مساواة الكل والخير فما لا مقداره كالنقطة اصلا لا يمنع التداخل فيه وكذا باله مقدار ولكن في جهة فانه انما يمنع التداخل
 فيه في تلك الجهة فقط لانه في الجهة الاخرى ومن ثم امنع التداخل في الخط في جانب الطول فقط لان العرض في
 السطح في جانبي الطول والعرض في الحق ايضا فانه هو الضابط في هذا المقام فخطها فانها ينفعك في كثير من
 المواضع قوله لا يقدور وقوع التداخل التماسا ان في الصورة المذكورة وان يلزم تداخل الخطوط ولكن المستحيل انهما هو
 تداخل الجواهر هو لم يلزم اذ الخط الذي ينتهي السطح الى هذا الخط الجوهري طرف هذا السطح فيكون عرضيا وتداخل الجواهر
 والعرض ليس بممتنع فاللزم غير مستحيل استحالة غير لازم قوله لاننا نقول الاطراف التي خلاصتها ان اللامزم هو التداخل
 المستحيل اعني تداخل الجواهر المتخيرة بالذات لان الاطراف كالنقطة للخط والسطح للسطح والجسم للجسم ليست موجودة بالاستقلال
 وانما هي اقتران شخصين دونها بواسطة التقاطع والامتداد فالتداخل في الاطراف يرجع في الحقيقة الى التداخل في ذوي
 الاطراف وهي الجواهر متبينة اليه وعلى التقديرين يلزم تداخل الجواهر في الجوهر هو الحال نعم انما يلزم تداخل الجواهر في العرض انما
 الاطراف موجودة بوجود استقلال متجاوز عن وجود دونها وهو ممنوع على ما هو التحقيق عند الشيخ الرئيس وغيره من الحكماء
 قوله كما هو التحقيق ان في الإشارة الى ما في النهايات من الاختلاف فقل انما موجودات خارجية وهو المشهور قبل
 من الامور المتراعية التي لا وجود لها بحسب الحقيقة الانشائية فليس في الخارج الا جسم منقطع في الجهات والخطوط والسطح
 والنقاط منسرات عنه وحقيقة التداخل في ما راجع الى التداخل في منشأه بالذات هو الجسم ونها هو التداخل المستحيل
 وعلى المذهب الاول فالجواب ان النهايات وان كانت موجودة في الخارج ولكنها عالة في الجسم بواسطة او بلا واسطة
 فالتداخل فيها تداخل في الجسم الذي هو محلها اذ لا وضع والتغير للنهايات سوى وضع الجسم تحتها فالاستحالة في الرفع والتغير
 معها بعينه الاستحالة مع الجسم في ذلك وهذا هو المستحيل من قسام التداخل فلا تعقل قوله ان كانت مركبة من الهيولى والصورة
 التي اعلم انه لا يلزم من كون الهيولى منقسمة في الجهات كونها جسميا بمعنى المركب من الهيولى والصورة بل قسامة امره
 ان يكون جسميا ومعهما وعلى التقديرين يلزم التخلل اما على الثاني فظاهر واما على الاول فلما ثبتت ان الجسمية انما يوجد
 مقارنه للهيولى فيلزم ان يكون الهيولى هيولى وحيدة كان الاطراف يقول لو كانت جساما كانت مقارنه للصورة وقد فرضت مجردة
 عنه لئلا يحل كلام المصنف على المسامحة ويراد من الجسم المعنى الاعظم ومن الجسمية اعني الجواهر المقابيل للاياد والذات ومن التركيب
 اعم من ان يكون بالانقسام او بالخبرية ولا شبهة في لزوم الانقسام على تقدير كون الهيولى جسمية بالبيان المذكور
 هذا وان كان بعيدا عن العبارة ولكن اللباس بارتكاب هذه التخللات لتصحيح الكلام نعم الاطراف في او المقدم ما ذكرناه قوله
 واما انه لا سبيل الى الثاني التي قال الشيخ المحقق في حكمه الاشتراق لقائل ان يقول لهم امتناعها في مكان خاص
 نعم انما يخص الاستحالة الخبرية غاية ما يلزم من هذه الحجة ان العالم اذا حصل وتثبت بحدوده لا يمكن عليه

ذلك ليس الصورة لعدم المخصص بمكان واستحالة شيء بغيره لا يدل على استحالة في نفسه انتهى كلامه واجاب عنه العلامة في
شرح لهذا الكتاب بأنه اذا سلمت دلالة المحجة على ان الهيو في المجردة لا يجوز اقترانها بالصورة العكس فليس التقيص في
ان المشتق بالصورة لا يجوز خلوهما عنها ويؤلف الاجسام من المشتق بالصورة فليس يتجوز تجزؤا عن الصورة الجسمية وهو
فان قبل المطالب بان ان الهيو في لا يجوز وجودها بدون الصورة لا بيان ان المشتق بها لا يجوز تجزؤا عنها والمحجة بعد تسليمها
يدل على الثاني لا الاول وعلى هذا يجوز ان يوجد البعض والتمام دون مقارنة صورة قلنا اذا اقرن بعض الهولات صورة جسمية
دون البعض مع ان طبيعة الهولوية واحدة مشتركة بين الهولات كان في الهيو في تكثر القسام دون الصور والالما يخص
بعضها بجلول الصورة فيه دون البعض وهو مع الاستلزام الترتيب بلا مرجح واجاب الشافعي حاشية على هذا الكتاب ان المقصود
انها لما كانت جوهر قابلا لمخصصاتها في جميع المقادير والاحياز نسبة واحدة فوجودها بعد وجود المخصصات المقاربة
ولو ازمها فلو كان لها وجود قبل النجس لا امتنع تخصيصها بشي لا لان ذات ما يقتضي التخصيص معدوم في العالم ومنقودة فيه
بل لان قبول الهيو في اياها قبل ان يخصص بشي سابق عليها مستحيل اذ القابل بشي مخصوص من جملة الاشياء لا بد له قبل الا
من اختصاص سابق عليه وكذلك لا ان يتسلسل انتهى الى تخصيص يكون وجوده قبل وجود ذلك القابل ضربا من القليلة انتهى
وانت تعلم ان هذا الكلام من الشافعي على ما قرر في موضعه ان قبول الهيو في بصورة لاحقة باعداد من الصورة السابقة
واذا فرضت مجردة لا يوجد هذا الاعداد فلما يمكن تلخيصها بالصورة المخصوصة اصلا فليكون حقيقة القبول والاستعداد وان التلخيص
بالصورة ولكن لفتة المخصص فلا يمكن وهذا لا يدفع اعتراض الشيخ فان الامكان الذاتي تلخيصها بالصورة موجودة ولكن التلخيص
لاستعداد شرطه اعني سبق التلخيص بصورة اخرى الا ان يكون هذا الشرط من داخل القبول او لازمه فيلزم بانتقاله امكان
التلخيص بانظر الى ذاتها فليقابل فيه وللشيخ الرئيس في علي ابن سينا طريق آخر في البطلان هذا الشق في الشقاء والنجاة
لا جد فيه الا اطلاق النحو اطول الكلام متعلقات العبارات من غير ان يكون هناك كثير فائدة لرجوع موادها الى لزوم الرجوع
بلا مرجح كما ذكره المصنف ولذلك رابعا عدم التعرض لهما او لى كما لا يخفى على من راجع الى الكتابين في هذا المقام
قوله الا الاستعداد والاستعداد لهما الموضع الخ اعلم ان المشايخين ادعوا ان الفاعل المفارق نسبة الى جميع
الاكثنة والاحيى ز مساوية فلما يرجع بنفسه شيئا من الاحيى ز والاكثنة اصلا لا لعب المقاربة بالاستعدادات
الخاصة عن المادة ولا شبيهة في هذا عند الاقتران وانما توجد بعد ياد الكلام في مرتبة اقترانها بالصورة وهذا
لا يصلح الزوايا المخصص اذ لا يمنع مساواة نسبة المفارق اليها لجاز ان يوجد مفارق خاص النسبة خاصة الى الجسمين
وحيزه ترجح له هذه الحيز الاثرية ان الاشتراكين فاعلمون لوجود مدبر عقله مجزئ لكل شئ من الزوايا العالم فلهذا المديرة
هو المخصص لانواع الاجسام بالخير المعين او بدليل نوع منها فاعلم لآخره خصوصية مع هذا النوع وحيزه بها يوجد
في هذا الحيز وتحفظ ايضا انهم لا يسجدون فيه سر محيا بسجود الاله الحاشية الا ليهية فلم لا يسجد ان يكون هذه العاية مرجحة

فیمانحن فی ایضاً و یجوز ان یكون المرء ارادته الخاصة المتعلقة بمحل خاص وما قال المشاؤون من ان الارادة الالهية
نفس ذاته في واحدة لا تصلح للترجيح ففی معرض المنع لان بعد تسليم صينية الصفات نقول ان هذه الصفة وان كانت
واحدة بوحدة الذات ولكن لم لا يجوز ان يكون لها خصوصية مع كل واحد بها لوقوعه في حيزه الكان من الاجسام وبالجملة
كما يحتمل هذه الخصوصية في نفس الفاعل لك في الارادة التي هي عليه على رآهم فلا تغفل قوله واما التخصصات
السمائية الخ اما هي انما يكثر الهرة حرف الترويد كما يقتضيه اما الادلة قالوا وللحط على قوله اما الفاعل الخ والمبتدأ
مخوف في قوله فانما يكثر هي الترويد واما افتتاحها حرف شرط وهو الطاهر وحينئذ فالجواب قوله فانما تكثر ولكن
ايراد حرف الترويد اولاً من دون ذكره فيما عدا بياني عنه واما العبارة سمعنا واصل الدعوى او عوانا من غير ان يقيموا
البرهان عليها وليست بدعيه اولية اليقظة فلو فرضت بدعيته يكون بدعيها حتماً فيحتاج الى التنبية ولم ينهوا عليها بشي
يزيل خفاها ايضاً والمراد من التخصصات السماوية ما تقوم الحركات والادوار والارادات النفوس العالية وحينئذ فتكون
عليه ان لم لا يجوز ان يكون لبعض الاوضاع او الارادات خصوصية خاصة تقتضي الحيز المميز لبعض الاجسام دون البعض و
بذا وان كان مخالفاً لمذهبهم ولكن اذا كان احتمالاً لا يصحح الا باس يجعله سداً للمنع فتأمل قوله واعترض على بيان
استحالة القسم الثاني الخ من البرهان هو امتناع ان يكون الهيو في المجردة غير ذات وضع وهذا الاعتراض مع
جوابه المذكور بن في الشرح ذكره المحقق الرازي في المحاكمات والمذكور في الشرح عبارة واصل الاعتراض
على طبق مقصود المحاكم ان امتناع كون الهيو في المجردة غير ذات وضع لا سلم انه يلزم من امتناع الحق للصورة
بها كما ذكرتم بل يجوز ان يكون لتلك الهيو في صورة نوعية مانعة عن قبول الجسمية وان كانت في نفسها قابلة
فلا يلحقها الصورة ابداء لا يخفى عليك ان الحق للصورة النوعية لا يتصور دون الحق الجسمية اولاً فلا يمكن القول بقبول
الحق صورة نوعية على الحق الجسمية او كون الحق النوعية مانعة عن الحق الجسمية بل يكون مقتضاه واذن فالجواب
ان يحدف قوله لجواز ان يكون للهيو في الخ ويقاد في تقرير الاعتراض من الراس ان يجوز ان يكون الحق للصورة
ممتنعاً للهيو في المجردة اليها مانعة عن قبولها في المحال انما يلزم من فرض المحال بذا قوله واجيب عنه بما
اولاً فلا يلزم بالانطراح حاصل هذا الجواب ان كلا المتناهي امتناع تجرد الهيو في غير الصورة وقد علمت ان حقيقة
الهيو في جوهر ليس في نفسه منفصلاً ولا متخيزاً قبل الجوهري المستلزامه فالهيو في الصورة منفردة مجردة ان لم يقبل الصورة
يلزم خروجهما من اصل حقيقتها فلم يكن للهيو في بل كالجواهر المتعارضة ولا كلام لتأقية وان يقبل فيلزم من المحال و
الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال لانه فيكون قبول الصورة في الصورة محالاً لهفت وفيه ان كون حقيقة الهيو
هي القبول انما يلزم من امكان قبولها للصورة بالنظر الى ذاتها ولكن لا يلزم من امكان قبولها بوجه تجرداً بالانطراح
لجواز ان يكون الحق للصورة ممكناً في نفسه ويمنع تجرد الحارم والشئ يجوز ان يكون ممكناً في نفسه ويمنع عليه تجرد

كالزبان فان عدمه ممكن في نفسه مع استحالة العدم بعد الوجود عليه لذاته لا يقدر ان الهموس في التي يستعد للصورة
 ولا استعداد يستعد في الحق المستعد بعد ان يكون فلا يكون الحق الطاري متمنا لانا نقول امكان الحق للصورة
 في الهموس في الجسمانية المستعدة للصورة معلوم وانما في الهموس في المجردة فامكانه ممكن في اعادة وجود الحادث بعد
 عدمه فان وجوده لم يكن محالاً وانما المحال خصوص الوجود بعد العدم اللاحق فلما بدلت في هذا الاحتمال من دليل قوي
 ولا يقاس هذا باستلزام عدم العقل الاول النسخ توضيح القياس ان الممتنع بالتغير يتلزم متمنا بالذات كاستلزام
 عدم العقل الاول لعدم الواجب الممتنع لذاته فيكون الحق للصورة للهموس في المجردة الممكن لذاته الممتنع بالغير
 الذي هو الصورة النوعية او حالة اخرى مستلزما للمحال لذاته مع بقاء امكانه الزاتي على حالة فلا يلزم الاستحالة
 قوله لان استلزام عدم العقل الاول النسخ دليل للنفي يعني لا يجوز هذا القياس لان عدم العقل له اعتباران
 احدهما انه ممكن لذاته وثانيهما انه مستحيل بالغير يعني بوجود عليه هو الواجب ثباته وانما استلزام استحالة لذاته وهو
 عدم الواجب تعالى شأنه بالاخبار الاجتزالي باعتبار الاول والا لم يكن ممكناً لذاته وبما نحن فيه يلزم المحال بالنظر
 في نفس ذات الهموس في المجردة مع قطع النظر عن الصورة النوعية او الحالة الاخرى المانعة فانما اذا نظر الى نفس ذاتها
 فيكون الحق للصورة ممكناً لما مع انه يلزم منه محال بالذات واذ الشاهد هذا ذكر الكلام في طور صاحب الحاكيات فتوجه
 محالته على وفق المشهور في وان كان مخالفا لما اصر الشارح عليه في الاستفاد الاربعين من استلزام الممكن المحال
 والا لم يكن الواجب بل محله جاعلا تاما لشي من الاشياء فان كلامه في الاسفار مبني على تحقيره وبما يتكلم على
 طور الجمهور والتوجيه على وفق المشهور انبى فلا يمكن من الغافلين قوله وانما ثانيا فلان الكلام في هموس الاجسام
 الخ هذا الجواب ايضا ذكر في الحاكيات وحاصله ان الدعوى فيما نحن فيه ان الهموس في المحبته بل كانت مجرودة عن
 الصورة في اصل الابداع ثم اقترت بها اودعت منقذة بها ثم تجردت ثم تجسمت او لم تقترن بها اصلا والكل محال
 فتجردا عن الصورة محال وهو المظهر قوله وبذا قال الشيخ في الشفاء الخ قال الرئيس الخ فقلين مولانا نظام الملة و
 الدين السعالي قدس سره كذا قل غير واحد في اعترفت لقبور محض فاقول لا يوجد في الشفاء ذلك البحث
 انما انتهى واعلم ان هذا المقام يقتضيه بطلان في الكلام لتقيق المرام فاعلم ان المحاكم قال في تقرير الجواب
 الثاني ان الكلام في الهموس في الاجسام فاما لا خطنا الاجسام واما الهموس في التفتيش فمفهومنا الى ان علمنا فيها
 شيئا غير الجسمانية هو الهموس في جسمنا عن ذلك الشيء بل يمكن ان يكون بدون الجسمانية حتى يجوز ان كانت مجرودة
 ثم صارت جسمانية انما مستحيل ان يوجد بلا صورة فهي محتاجة الى الصورة فقد علمنا ان كل جسم شئ على هموس
 في محتاجة الى الصورة هذا المطلوب القوم وقد اشار الشيخ في الشفاء حيث بحث البيان تقدم الصورة في الهموس
 في الوجود وانما بل يوجد سر في بدون صورة فذلك بحث آخر لا يهم فيما هم بعد هذه انتهى كلامه بالفاصلة

منية ان قوله واما انه بل يوجد ميوه الخ من عبارات الشيخ كما يوجد ادراج الشئ ذلك تحت قوله واما ان قال الشيخ ان
 من نفس كلام الشيخ في هذا البحث لا يجد ذلك فيه اصلا فالجواب الرئيس راد على عبارة الشئ ولما شبهته في توجبه ما ذكره عليه
 ولما الحكم فيمكن توجيهه قاله بان قوله واما انه بل يوجد الخ معطوف على قوله بل يمكن الخ فهو لفظ المحاكم يدل عليه صرحا
 تكرار بل وصيغة الجمع في قوله لا يهيم فيها هم لصده راجع الى لفظ القوم المذكور في قوله هذا المطلوب القوم الخ ولم
 ينقل هو كلام الشيخ اصلا بل لما حكم بان كلامه في ذلك البحث مشعر الى ان كلام الشيخ في الشفاء مشعر الى ان الكلام
 في ميوه الاجسام تضمنير اليه في قوله اليه وقد اشار الشيخ في الشفاء اليه الخ راجع الى قوله الكلام في ميوه الاجسام و
 قوله قد اشار نص على ما ذكرناه ولا شبهة في اشعار قول الشيخ في فصل تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود الى ذلك
 لانه قال فيه فقد صح ان المادة الجسمانية انما يقوم بالفعل عند وجود الصورة انتهى فيفسد المادة بالجسمانية اشارة
 الى ان الكلام في ميوه الاجسام ويؤيده ما قال في اوائل الفصل المتقدم عليه فصل في ان المادة الجسمانية لا تتغير عن
 الصورة ونقول لان هذه المادة الجسمانية يستحيل ان يوجد متغيرة عن الصورة في اواخره فاذا كانت المادة الجسمانية لا يوجد بمفارقة
 للصورة انتهى هذه العبارات نفوس صريحة على ان الكلام في ميوه الاجسام لا يمكن انكاره عن عاقل فضلا عن غير فقلته
 التدبر في كلام المحاكم انما وقع للشيخ لورج لفظ المحاكم تحت ما قال الشيخ وجعل الاشارة نقلها للعبارة فقد توجه عليه مواحدة
 الرئيس المحقق بالوجه المذكور اذ لم يوجد عبارة الشيخ في المباحث المذكورة كما نقل اصلا في كلامه قدس سره نصري على
 الشبان لم يفهم مراد المحاكم الجيب منها اصلا حيث حمل على ما ليس له اثر في كلام الشيخ اصلا ولا يتوهم منه انه لم يتدبر في
 كلام المحاكم والا فكم بعض هذه الوجة اصلا كيف فانه باطر على عبارة الشئ لا المحاكم فمذا القول من قلة التدبرين وكنوا الاد
 فكن على البصيرة ولا يتبع الموهى قوله ونسب هذا الوجه ضعف لجواز الخ هذا لا يرد ذكره الفاضل ميرزا جان
 في حاشية على المحاكمات الا انه لم تعير في الحديث تجرد الميوه عن صورتين بل عن صورة جسمية فقط حيث قال لو
 خص البيان بميوه الاجسام لا يتم المقصود ايضا لفاصل ان يقول لم لا يجوز ان ينفك ميوه عن ذلك الجسم عن الجسمية
 في المستقل وتجرد عنها وكانت غير ذات وضع ولم يقارنها الصورة الجسمية اذ ابواسطة صورة توجية فارتها ومنعتها عن
 اقترانها بها فلم يلزم شئ من الاستحالات الثلاث انتهى والاشيحدث بالصورتين مع كون الكلام في الصورة الجسمية
 لا محذور من مستند ما تقي صورة النوعية فلم يتم تجرد عنها ايضا مع تجردا عن الجسمية ثم تصورت بها لا يطرح القول بان
 النوعية مانعة فانها كانت مع الجسمية فلا تمنع فلذلك احتج الى ذكر التجرد عنها ثم لم يحققها صورة نوعية اخرى بخلافه للكل
 في المنة مانعة عن الحق الصورة الجسمية ثم انه لا يرد انما يتوجه لو كانت الصورة النوعية ممكنة الاقتران مع الميوه
 بدون الجسمية وهو ممل الصورة النوعية انما تجل في الجسمية اولاد ابواسطتها في الميوه فاذا لم يوجد الجسمية
 لا يتصور الحق نوعية مانعة عن اقتران الجسمية اصلا فالاولى على ما وفق ما مر ان ليقدر لجواز تجرد الميوه

عن الصورة الجسمية ولحق حاله مانعة عن قبول الجسمية ثانيا ان يكون بناء كلام الشبهتها على المشهور ان الصورة النوعية ذاتية
كلية ما حالان في المادة وان كان تحقيقه في المادة بعدا في عنه وما يقوله ان تجرد الهيولى بعد تصور الصورة لا يمكن
المخرج بلا مرجح يحصل وضع او غير معين لها لان تصور الصورة ساقية يجوز ان يكون مرجحا يحصل الوضع
او لا غير معين لها فليس شيء لان الهيولى اذا تجردت ولو بعد التصور بصورة فقد انقطعت العلاقة الوضعية عنها
بالكلية وحينئذ فلو اقترنت بصورة اخرى لم يكن هذه الصورة مرجحة البتة لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز ولا الهيولى
نفسها فيلزم التبرجج بلا مرجح وفيه نال قوله واغترض ايضا بان المخصص النسخ تقريه ان الهيولى نفسها وكذا
الصورة الجسمية لا يصلح لان يرجح حيزا معينا وضعا لك لکن الاشبه في التصاقها بالصورة النوعية فيجوز ان يقال ان لها
صورة نوعية في تلك الحال تعين لها موقعا قوله واجيب بان الصورة النوعية النسخ هذا الجواب للمحكمة وتوجيه على طبق
ما في المحاكمات ان الكلام في مواضع والادعاء الجزئية والصورة النوعية وان عينت موقعا كلياً الا ان الهيولى
الجسمية يكون نسبتها الى اجزاء ذلك الموضع بالسوية فيستحيل حصولها في بعضها وقدر تضع به المحقق في شرحه للاشارات
ايضا واليات الشيخ في الاشارات بتقييد الادعاء في هذا القسم بالادعاء الجزئية التي لا خيرا كلوا احد من العاقل
الارثية كالمعرض مثلاً قوله وقال الفاضل الميبدى في هذا السؤال مذکور في المحاكمات وارضى به السيد قدس سره
الشريفة في شرح التواقيف وقد يجاب عنه بطلب وجه تخصيص الهيولى بتلك الصورة او الحالة ويدفع
بان المرجح الى الحالة السابقة او الصورة المتقدمة على وجه الاعداد لا الى نهاية قوله واقول فساد طام مقصود الشيخ
ان المرجح المحرر اما ان يكون حالة من احوال الهيولى المجردة او الحالة الخاصة كالادعاء الفلكية وغيرها وكلاهما باطلان
اما الاول فلا يستلزم نسبة هذه الاحوال الى جميع الادعاء فلا يصلح مرجحة لواحد منها واما الثاني فلان هذه الاحوال
الخاصة لا تصلح لان تؤثر فيها لا وضع له اصلا وهو الهيولى المجردة فيما نحن فيه الا بعد حصول الوضع لها والكلام في
حصول هذه الوضع بعينه وعلى هذا فلا يتوجه ما قال الامام من انه لم لا يجوز ان يكون الهيولى المجردة موصوفة
لصفات متعاقبة محدودة لحصولها بعد التجسيم في غير معين كما جاز ان تصورها متعاقبة تخصصها بصورة معينة ولا يخفى
الى ما اجاب المحقق عنه بان الهيولى مع تلك الصفات ان كانت مجردة يكون نسبتها الى جميع الاحياز على السواء
قال المحاكم في هذا موقوف على ان مع الوضع لا يكون الادعاء قد منعه الامام فليس يمتنع ان يقال تلك الصفات لا يميز
الهيولى بموضع معين بعد ما وضع معين حتى اذا انتهت السلسلة الى الصفة الاخيرة تلم استعدادها للوضع المعين فحينئذ
يتخصص بالوضع المعين قوله ثم قال ايضا قد يكون الهيولى في هذا الاغتراض قد ذكره السيد قدس سره الشريف في
شرح البرواقف ايضا واجاب عنه الفاضل ميرزا جان في جوابه على المحاكمات بان ذلك المخصص الكلي يتصور اوضاع متعددة
في حصوله في حيزه وحينئذ يطلب تخصيص حصوله في موضع الادعاء ووزن بعض وليس له وضع سابق حتى يقال هو

ورد بان هذا الوضع ايضا يجوز ان يكون مقتضى الصورة النوعية فان الدليل الدال على ان لكل جسم موضعا طبيعيا يدل
 على ان له موضعا طبيعيا وقد يجاب عن اصل الاعتراض بنقل الكلام الى طلب تخصيص الهيولى المجردة تلك الصورة
 النوعية فان ذلك التخصيص لا يكون من طبيعة الهيولى لان نسبتها الى جميع الصور على السواء في العناصر لا تتجلى الهيولى فيها بل
 الانقلاب والهيولى الشكلى لا يمكن تجردها عن الصورة فقد هما عندئذ ويرد بان يجوز ان يكون هيولى مجردة غير قابلة الا لتلك
 والاصح لما الانقلاب ولم تقم دليل على الاختصاص في العناصر الارضية والافلاك ومع ذلك يجوز ان يكون المخصص هو فاعل تلك
 الصورة النوعية والحسبية فانهم قوله وجوابه ان الهيولى لا تخصص لها في ذاتها الخ يريد عليه ان الهيولى وان سلمنا
 التماثل تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار لكن يجوز ان يحصل لها مقدار ملاء المكان الكلي تمامه باقتضاء الصور
 النوعية فلا يحتاج الى تخصيص آخر سوى الصورة النوعية فانها كما يقتضيه المكان المعين لك الشكل والمقدار المعين
 ايضا قوله ولما استشعر المصاير ومعارضة على قولهم الترتيب الشارح في تسمية هذا الاعتراض معارضة للمحقق في
 شرح الاشارة حيث سماه معارضة ايضا وقال المحاكم اطلاق اسم المعارضة ليس بحيد ولعله لم يفرق بين النقص
 والمعارضة لان كل واحد منهما مانع عن ترتيب الدلول على الدليل والافليك يريد على طريق المعارضة وتقييد
 نذكر الفرق في جوابها انتهى واجاب عنه الفاضل مرزا جابان اراد تحقيق بالمعارضة المعنى اللغوي وهذا صار عادة
 له في هذا الكتاب وقد اشار اليه المحقق الشريف في تعليقاته على شرح حكمة العين ولما صار هذا من عادة مصطلحيه
 فلا وجه لمثل هذا الاعتراض سيما على مثله هذا كله وقد تكلف ولقد انما معارضة لمقدمة الدليل وهي ان الترتيب بطلان
 بطرانه جابر لكونه واقعا في صورة الانقلاب في العناصر ومعارضة الزامه لنقيض المدعى على زعم المستدل وهو بطلان
 التجرد بان البطلان انما يكون بطلان الترتيب بلامرجه عندكم واذا لم يطل لوقوعه في صورة الانقلاب لم يطل التجرد عندكم
 فحق في هذا الجواب وهو نقض مدعاكم والحق انه نقض اجمالى عبرة الشارح بالمعارضة قوله لان الوضع السابق لقيض
 الوضع اللاحق التحليل للنفى وجواب للمنفى الذي زعم انه معارضة توضيح ان ما زعم المتخصص من لزوم الترتيب بلامرجه
 في صورة انقلاب الما هو اذ بالعكس لا يصح فان الما في صورة انقلابه الى الهواء لا يتخلوا انا ان يكون في حيزه
 الطبيعي او في حيز غير بالفسر وعلى الثاني فهذا المحصول في حيز الغير بالقاس هو المرجح له في وجوده فيما وجد فيه وعلى
 الاول فاما ان ينقلب الى المواد المجاورة فهذا التجاور والمحاذات لبعض اجزاء الهواء المنقلب اليه هو المرجح لمحصله
 في حيز القريب من حيزه عاليا كان او سافلا واما الى الايجاوره فوقعه قريبا من حيز الهواء بلاصقا لبعض اجزاءه
 يكون مرجحا لمحصله في حيز الهواء بعد الانقلاب بواسطة الحيز القريب وبالجملة المرجح بيننا الوجود وليس في الهيولى
 المجردة وضع حتى يقو انه مرجح حصول وضع للاحق لما بعد التحسم فلم يكن من لزوم الترتيب بلامرجه على هذا التقدير بخلص
 اصلا فاعل في هذا المقام فانه من زل لا قد اسمن الله التوفيق في القيل الى اللهم

فصل في اثبات الصورة النوعية النسخ قوله بها يصير ذلك النوع نوعا آخر يعني ان بانضمام هذه الصورة وارتباطها
بجملها يصير ذلك النوع نوعا وهذا المحل الذي في نفسه البقييل هي الصورة الجسمية قيل الجسم المركب منها من الهيوستة قيل
ان الصورة النوعية للبساط منضمة الى الهيوستة الاولى ولكن خروج الجسميات الى الفطل بواسطة النوعيات كما ان
خروج الهيوستة الى الفطل بواسطة الجسميات واما صور المركبات فالظاهر انضمامها الى المركب المتمرج دون الهيوستة
والجسمية والنوعيات للبساط وعلى الاول فالفاضل اولها من المبدأ والفا على المحجر في البساط يكون صورة النوعية
وبواسطة الفاضل الجسمية وبواسطة الجسمية المتنوعة باحد من تلك النوعيات الهيوستية ويكون هذا الترتيب في ملاحظة
العقل فقط دون الخارج واللا يمكن وجود كل واحد منهما بدون الآخر وهذا اتمد من اساس التلازم الثابت فيما بينهما وكذا
الحال في الافلاك الا ان حركاتها لا يكون واسطة لصيد ونوعيتها والا يلزم الدور ولا يصور انضمام نوعياتها الى الجسمية
والا الى المركب لكونها نفس نفوسها المجردة كما حققه المحقق الطوسي ولذلك قال ان بها يصير الجسم بالضمما وفسرها
قوله بالانضمام والارتباط لتشتمل القبطيتين كما لا يخفى وعلى الثاني فطرق الترتيب في الافاضة ان الجسمية بواسطة النوعية
فاستحق من العقل المحجر ثم بواسطة فاضل الهيوستة منه ثم حلت الجسمية في الهيوستة فحصلت حقيقة الجسم ثم قامت النوعية
فيحصل حقيقة النوع ولكن هذا في الغضا صواما في الفلكيات فقيام النوعيات بغيرها لا يصور اصلا كما عرفت في الاول
قوله بسمي طبيعة ايضا باعتبار كونها النسخ ليس غرض من هذا ان الطبيعة ليست الا الصورة النوعية حتى تورده عليه خلاف
المشهور بان الطبيعة اعم من غرضه بيان ان اطلاق الطبيعة وقع في كلامهم على الصورة ايضا وان كانت اعم وشبهه
ذلك ما قال الشيخ في مبادئ طبيعات الشفا ومن انه ربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته وربما لم تكن ايا في
البساط فان الطبيعة هي الصورة بعينها فان طبيعة الماء هي بعينها الهيئة التي بها هو ما هو ولكنها انما يكون طبيعة
باعتبار صورته باعتبار فاذا اقيست الى الحركات والافعال الصادرة عنها سميت طبيعة واقبست الى تقويمها لكونها
الماء وان لم يلتفت الى ما يصدر عنها من الآثار والحركات سميت صورة ثم قال واما في الاجسام المركبة فالطبيعة كشيء من
الصورة ولا يكون كنه الصورة فان الاجسام المركبة لا يكون هي ما هي بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وحدها وان كانت
الذات في ان يكون هي ما هي من تلك القوة فكان تلك القوة جزءا من صورتها وكان صورتها مجتمع من عدة معان فنتج
كل الانسانية فانها تتضمن قوة الطبيعة وقوة النفس النباتية والحيوانية والنطق واذا اجتمعت هذه كلها نوعا من
الاجتماع اعطت الهيئة الانسانية واما كيفية نحو هذا الاجتماع فالاولى ان يبين في الفلسفة الاولى الالهام الا ان الطبيعة
لان الذي من حدودها بل كل ما يصدر عنه افعال الشيء على اي نحو كان كان على الشرط المشروط في الطبيعة او لم يكن ان يكون
طبيعة كل شيء صورته ولكن غرضنا ههنا في اطلاق اسم الطبيعة هو ما حدناه انتهى كلامه بالقاطعة ولا يخفى على من له دور
في علم العبارة ان هذه العبارة من الشيخ صريحة في ان اطلاق الطبيعة على الصورة وجد عند الحكماء في البساط لكون

باعتبار كونها مبدءا للآثار والافعال الصادرة عنها لا باعتبار التقويم وفي المركبات وان صح هذا الاطلاق ايضا ولكن لا بالمعنى الذي حدناه به وهو مبدء والاول لحركة ما يكون فيه وليكونه بالذات بل بمعنى ما يصدر عنه افاغيل الشيء باي نحو كانت وان لم يكن هذا الاطلاق مشهورا اذا الشا ليس في صدره او عشاء الشهرة بل غرضه بيان هذا الاطلاق فقط وقد وجد سنده في كلام الشيخ فلا تعقل قوله وقوة ايضا باعتبار ما اثر في التغيير لا شئته في صحة هذا الاطلاق وكذا الاطلاق الكمال على الصورة النوعية بعد صحة اطلاق الطبيعة عليها فانه قوة فلذا ما يطلق هي عليه وقد فهم من بعض عبارات الشيخ من الشفاء وعيون الحكمة وغيره هذا الاطلاق كما لا يخفى على المتتبع لهما وان لم يكن مشهورا فحقس الاطلاق متحقق اليه وهذا الفن كفي للشيء كما علمت قوله لانا نعلم بالضرورة ان الخ القدر الذي يسميه بالضرورة ان في الجسم الثقيل له مناسبة بالكمز فيترك اليه بالكييفية المشككة التي فيه واما ان في نفس صورة ليقض ذلك فشمادة الضرورة به بمنوعة وملك لمناسبة سيجوز ان بارادة الفاعل المختار التابته لعله الازل بالنظام الاكمل على نحو ما اقتضت الحكمة الباطنة لا يحصل الى التساهل بقدرة البشر وليس هذا ترجيح بلا مرجح اذ المرجح هو علمه بالمصالح المودعة في هذا النظام قوله وهو لا ينافي القول بالفاعل المختار الخ اعلم ان الحكماء لما وجدوا الترجيح بلا مرجح وكذا الترجيح المرجوح مستحيلا اثبتوا في الاحكام قومي والطابع هي مبادي الآثار المختصة لكل نوع منها ولما وجدوا تلك الآثار مختلفة بذاة كل نوع من انواعها اثبتوا تلك المبادي ايضا مختلفة في ذوات تلك الانواع وادعوا ان كلا تلك المبادي هي الامور المرجحة لهما وحينئذ قد توجه عليهم انه يلزم ان لا يكون البار من تعالي شأنه فاعلا بالا اختيارا وتلك المبادي المرجحة لما لم يكن بد من وجودها حذر اخن لزوم الترجيح بلا مرجح فيكون اعدام تلك الافاعيل مستحيل من الله سبحانه وهذا سيتلزم افتقاره في اصدار ما له عدم تلك المخصصات وعدم اختياره في اعدامها حذر اخن لزوم الترجيح بلا مرجح في احتاجوا الى التخلص عنه مما ذكره الله وحاصله ان اعتبار هذه المبادي لتلك الافعال والآثار المختلفة في ذوات الاحكام لا يسطيل القواني الفاعل المختار عند الحكماء والذاهبين الى امتناع الترجيح بلا مرجح فان موافقة فعل الفاعل المختار لتلك المرجحات لا يرفع الاختيار عنه لانه خلاق الاشياء ومن جعلتها تلك الآثار والافعال بقدرته التامة مراعي للمصالح العامة فيكون مختار في الحالة بالمعنى الثابت عند الحكماء وهو ان شاء فعل وان شاء لم يفعل فاذا تحققت المرجحات على طبق حكمته ووجوده كان صدور الافعال واجبا عنه فاهم بنا على قاعدة الظلم ان الترجيح بلا مرجح لكن لم يكذب الشرطيتان لوجود المستبعد عند وجود تلك المرجحات او متنا عنها عند عدمها وصدقها هو الصريح للاختيار عند الحكماء وان لم يبق الاخير بمعنى صحة والترك عنه ليس هذا المعنى مقصودا في اثبات الاختيار عند الحكماء كما تقر في موضعه قوله عند من تخيل نفس ارادة الباري مرجحا للامور الخ لم يحيلوه لولا نفس ارادة البار من مرجح بل المرجح عند علمه بالنظام الاكمل على الوجه الذي وجد فلما اقتضت حكمته العلية وجود العالم على هذا النظام وخلق عليه بهذا الخواراد وجود الاشياء والآثار

في الاجسام من غير حاجة الى مرجح آخر فالمرجح هو علم الحكيم ومعرفة المصالح والغايات في ذلك والارادة بالقبول العلم
 فلما لم يكن للعلم استحقاق الوجود الا بهذا الوجه الحكيم لا تعلمها الا هو مرجح وجوده بهذا الوجه من غير حاجة الى ثبات مرجح
 نفس ذوات انوار العالم كما راعى الحكماء فليس من هذا ارادة خرافية خالية عن الفائدة والغاية اصلا كما زعموا قولهم انهم
 الاعتماد على المحسوسات الخ ارتفاع الامان عن المحسوسات مطلقا نعم وجود امور واقعة للنظر الصحيح لا شبهة في امكان
 ولم يشكروا الفلاسفة ايضا كما يشهد به منهم من الغفلة قولهم ولا يامن الانسان ان يخلق فيه خبر الخ لا يقول احد
 في الانسان يخلق ايدا معنى يرى الشيء على خلاف ما عليه بل انما يجوز خلوه معنى يرى الشيء على خلاف ما عليه في الجملة
 وانكاره لا يتصور مثل هذا الامان للحكماء وعن الزمامه ايضا فانهم متى لم يجدوا المرجح في شيء بوصف خاص لم يثبتوا
 ذلك الى الغاية المفسرة بالعلم الا لم يبيح الرجوع الى نفس ذاته المتساوية بالنسبة الى سائر الاوصاف فما الشبهة على
 المتكلمين اسند جميع الاشياء الى علم الاعم الاكمل بل هو لا في الطبقة العليا من الكمال حيث ينبون جميع الاشياء
 اسلم الحكماء الحكيم المطلق وعلمه الاكمل والفلاسفة في الركب الاسفل حيث ينبون الاشياء الى الاسباب المبحر
 فيها وفيما لا يجدون السبب لم يسطروا الى الرجوع الى العلم الا تم على التحقيق ان هذه القووى الجسمانيات
 معدات ومخصصات والموت والحقيقة هو الواجب تعالى فليس شيء من تلك القووى ياتركها زعموا
 قولهم ارادة خرافية لبعض الاشياء الخ الجراف معرب كراف امي الخالي عن الفائدة هذا اقراء عليهم اولئك لو ادرك
 بالارادة الخرافية بل يبيها هذا على كمال قدرة الحكيم حيث يقدر على التخليك والوصل مع كونها على وفق حكم ومصالح
 معلومة لا يصل اليها عقولنا الناقصة فعدم العلم بالغاية لا يقتضي عدما مطلقا فلا تفصل قولهم ان يظهر مثل هذه
 المناسبات الخ لابل يظهر امتثال هذه القواعد الحكمية الناطقة الى الاسباب الناقصة والقووى الغير الشاعرة من
 غير رجوع من يدو الامر الى الحكيم القادر العالم الفعال لما يشاء الحاكم لما يريد القطعت الحكمة عن وجه الارض و
 شاعت الاراء من الباطلة والاراء الكاسدة حتى توهم انها الحكمة الحققة فهو وبالذات من العقائد الفاسدة اللهم وفقنا لما
 سجد وترضاه قولهم لا يستلزم اشتراك جميع الاجسام الخ كما تقر ان الجسمانية حقيقة نوعية مشتركة في الاجسام كلها فمتى
 ذاتها يكون سائر الاجسام مشتركا فيها الغية قولهم وكذا الثاني لا يستلزم انه كون القابل فاعلا الخ فيه ان امتناع كون
 القابل فاعلا انما هو اذا كان من جهة واحدة واما اذا كان بجنتين فلا فيجوز ان يكون في الهيولى جهة كالجوهرية مثلا
 في كونها فاعلا وجهة اخرى تكون حقيقة الاستعداد والقبول يصح كونها قابلا فان قلت الفصل يقتضي الوجود ان
 الاستعداد الفقدان فكيف يجتمعان في شيء واحد قلت ان كان المراد من الفاعل التام فلا يكون هو مستعدا
 بالقبول واما ان كان المراد من الفاعل في الحقيقة فلا يمتنع تخلف المحلول عنه فيصح الاستعداد المستلزم للقبول ان باعتبار آخر
 وبالفعل الشئ من الشئ فيما سبق ان مقتضى الهيولى القوة والاستعداد وضع انه لم تقم الهيولى عليه وانما هو

من ادعاءات الشيخ لا يمكن كونه فاعلا بهذه الجهة واما بالنظر الى نفس جوهرية فاعلا وادعاء البديهة في ذلك غير منموج فافهم
 قوله ومن التثنيكات في هذا المقام الخ المشكك في المادى والرازى وتقرير التثنيكات على ما ذكره المحاكم ان الاجسام
 كما تختلف في الآثار والاعراض كذلك تختلف في الصور النوعية فلو استند اختلاف الآثار الى الصور النوعية فاختلاف تلك الصور
 الى اسس شي يستند بالجملة وليكن بجميع مقداته لا يتم هذا الفصل جبالى قوله فان استند اختلاف الصور الخ الى الآثار الى
 سوال اوردته الامام عليه نقشة توقفت تقريره على تمهيد مقدمته هي ان الاجسام العنصرية على ما تستقر في مشتركة في المادى
 بدلالة الفلاب بعضها الى بعض فمادتها انما يتصور بصورة لكونها موصوفة بصورة اخرى من قبل لاجلها استعدت لقبول
 الصورة اللاحقة واما الاجسام العقلية فمادتها مختلفة وبعد ذلك انما ان يقول ان اختلاف الصور النوعية في العناصر
 بحسب اختلاف استعدادات في مادتها المستشركة حاصلة لما عتد حصول الصورة السابقة وفي الفلكيات بحسب اختلاف
 موادها فكل مادة فيها لا يقبل الا الصورة الحاصلة فيها قوله قيل فلم لا يجوز الخ اشكاه الى ما اجاب الامام عن هذا الاثر
 بانه لم لا يجوز ان يكون اختلاف الآثار في الاجسام بحسب اختلاف الاستعدادات في العناصر واختلاف المواد
 في الافلاك من غير توسط الصور النوعية فلم يكن الى اثباتها حاجة قوله واجيب عن بيان مغايرة الاعراض الخ بهذا الجواب
 للمحقق الطوسي المذكور في الشرح عبارة في شرح الآثار وتقريره على ما ذكر في المحاكمات من وجهين احدهما
 انه ثبت لآثار الاجسام واعراضها مبادى موجودة في الاجسام ولا يلزم من ذلك ان يكون لتلك المبادى مبادى
 اخرى في الاجسام حتى يلزم التسلسل لجواز استثناء تلك المبادى الى المفارقات وامتناع استثناء آثار الاجسام الى المفارقات
 وثانيهما ان اختلاف الكيفيات والآثار لا يجوز ان يكون للاستعدادات والمواد كما تبين ان آثار الاجسام وصفاتها
 بنوع الاجسام ولا شك ان الاستعدادات والمواد ليست لك اما الاستعدادات فلزوالها عتد حصول الكيفيات
 والآثار فمتنع ان يكون منوعة للاجسام واما المواد فلان من تلك الاحوال المذكورة كونه ليست بمواد وانت تعلم ان
 ايراد الامام منع المقدمة القابلة اذ الحكم للجمعية والمادة فهي من صورة اخرى بان اختلاف الآثار لانه ان كان من الصورة
 النوعية فاختلاف تلك الصور ايضا ان كان من صور اخرى كذا يلزم التسلسل وان قيل ان اختلاف تلك الصور باختلاف
 استعدادات المادى في العناصر نفس المواد في الافلاك فليكن الحال مثل ذلك في اختلاف الآثار من غير حاجة الى
 صور اخرى ولا ميسر الجواب بوجهية المذكورين كما لا يخفى فاعل قوله وهذا ان يكون تلك الصور الخ هذا الاثر من قوله
 الامام في شرحه للآثار ايضا ومعنى على الالزام تقريره انه قد تقرير عند الحكماء وان الواحد لا يصير عنه الا الواحد
 فلو كانت الصورة النوعية منبذ الآثار المختلفة في الاجسام يلزم صدور الكثرة عن الواحد وهو خلاف المتقرر عندهم
 قوله والجواب ان الكثير الخ هذا الجواب للمحقق ونحوه تخصيصا بما عتدتم القائله بامتناع صدور الكثير عن الواحد بما
 اذ الحكم في الواحد جهات مختلفة واما ان كانت كما في العقل الاول فان فيه جهتان باحد هما يكون على عتد بالآخر

عنه نفس وبكذا يجوز صدور الكثير عن مثل هذا الواحد والصورة النوعية فيما نحن فيه لك فلا امتناع في صدور الآثار الكثيرة
وعنها وقد توردها بآثاركم اذا جازتم استناد آثارا مختلفة الى صورة نوعية واحدة بجمات مختلفة فلم لا يجوزون استنادها الى
الصورة الجسمية بجمات مختلفة وشراكم متعددة وتحقيق في كل جسم من الآثار ما يناسبه فلم يمتنع اولى اثبات الصورة النوعية
اصلا بل قولكم لا يخلو عن صحتها بل على اشارة الى ان ما ذكره المحقق في جواب الايراد الاول غير تام كما عرفت مناصحا
قوله من المشائين الخ سموه ايد لك لما اشتهر ان ارسطو كان يركب وطلاده ميشون في كايه ويستفيدون منه
وقيل في المشي مشتقة فهم لما كانوا يحملوا المشتقات الشاقة في تحصيل العلم سموها بالمشائين كما فهم حصول العلم بالمشي فو
والرواقين الخ لما اختاروا ايتيا للرياضات في كشف المطالب المسمى بالرواق قولهم من المتألهين الخ لعلة ما خوذ
من التأله بمعنى التعبد قوله كصاحب حكمة الاشراق الخ وقد لقب بالشيخ الايهي نسبة له الى العلم الايهي لما كان اكثر
توغله فيه قوله الاول من جهة كونها مبادي للآثار المتخلقة الخ هذا المنهج قد اختاره الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا
في الاشارات وعميون الحكمة واعتمد عليه المصنف وتقريره على وجه البسط واستيعاب الشقوق كما ذكرنا من خور
الحاكمات قوله ليست واجبة لذاتها الخ بالضرورة وكيف فانها اقسام الممكن الخاص فلا يكون واجبا بالذات
اصلا قوله كما ذكر الخ من لزوم تساوي الاجسام فيها اذا كانت من جهة الجسمية وكون القابل فاعلا اذا كان
من الهيولى قوله في الخ اية تلك المبادي امور متخائرة للهيولى والصورة قوله واما ان يكون المفارقة عنها
الخ بل مقارنته لما قوله في امان يكون خارجة الخ خالفتم للمحكمين منها فان المحاكم قال وسي امان يكون
متعلقة بالهيولى او لا يكون والثاني باطل لان تلك الآثار انفعالية والافعال لا يكون الا في الهيولى فتعين ان
يكون متعلقة بالهيولى فاما ان يكون اعراضا او صور او الاول بطلان تنوع الاجسام وتختلفها يتوقف عليها اذ
الاجسام انما تختلف بحسب اثارها المخصوصة بنوع نوع وتلك الصور مبادي تلك الآثار فالاجسام انما يتنوع
ويحصلت باعتبار تلك المبادي فهي متنوعة للاجسام محصلة لها ومن المحال ان يتوقف يحصل الجوهر على الاعراض فاذا
في جوهر هي الصور النوعية انتهى كلامه والاشكال في امان يكون خارجة الخ لانه لا حاجت الى اعتبار تعلقها بالآثار
بل يكفي لاثبات كونها جوهر ان يثبت ان تلك المبادي لآثار الاجسام اذ لم يكن مفارقة عنها فلا يخلو امان يكون خارجة
عنها او داخل فيها او الاول باطل فان الامر خارج المقارن انما يكون مخصصا للآثار بعد ما خصص بالاجسام فتكلم
في تخصيصه بان سببه ما ذكرنا اعراض آخر فيتم التسلسل في امور مفارقة فيلزم بالزم على الشق الثالث والافتراء الى
امور داخلية مخصصة تثبت المطقتين الثاني فلا بد من ان يكون جوهر لا متعلق تقوّم الجوهر بالعرض سواء فرض
حلول هذه المبادي في الهيولى او في الجسمية او في المركب منهما على تقدير دخولها في الجسم الذي هو الجوهر فلا بد من
ان يكون جوهر فلا يتوقف اثبات الجوهرية على الحلول في الهيولى كما زعم المحاكم ولذلك اعرض الشرح عن مقالة

اے یاد کر فافہم قولہ الاول اننا لانسلم ان نسبة المفارقة الى نوع هو الاغراض ذكر في المحاکمات وعجالة هذا الكتاب اننا لانسلم ان
 نسبة المفارقة الى سائر الاجسام على السواء فلم لا يجوز ان يكون للمفارقة خصوصية بالقياس الى بعض الاجسام
 دون بعض فان من الناس من ذهب الى ان لكل نوع مبدء ومفارقة لا يند اليه آثاره وقرق بينه وبين النفس باهنا يتاثر به و
 يتلذذ بحسب احوال الآفات بخلافه بل منهم من اسند الآثار الى الفاعل المختار وحينئذ لم يمكن مع اثبات ان لها مبادي ما في
 الاجسام انتهى فاصل هذا الاغراض من سائر قولہ فان من الناس النح وهو المذکور في كلامه ان قبوله كيف وقد ذهب
 النح فلا يحتاج الى اقامة البرهان عليه هنا فالمحاكم ذكر اسنادين احدهما القول افلاطون وهو المذکور في الشرح وثانيهما
 قبول المتكلمين الذاهبين الى الفاعل المختار الذی لصيرور الاشياء عنه بآرادة الازليين غير حاجة الى اثبات المبادي
 في ذوات الاجسام وهي مرتبة بصور الافاعيل المختلفة ولم ينعرض الشك الثاني لما قد شنع آفا على هؤلاء القائلين بالفاعل
 المختار وصدور الاشياء عنه بلا اسباب وقد علمت ما فيه قوله الى ان لكل نوع النح وبه يلوح الفوا ميسر الالهية
 والاحاديث النبوية الناطقة على ان الله تعالى لما يملكه مسطرة على جملة مخلوقاته بذرة حافظة لها فتلك المفارقات
 المسطرة من البار في حل شأنه يجوز ان يكون مبادي لصدور تلك الآثار من غير حاجة الى الصور وما ذكر الحاکم واقفا
 المتأخرون في جواب هذا الاشكال من ادعاء الضرورة في ان تلك الآثار انما تصدر عن ذوات الاجسام فلا بد من
 ان يكون مباديها داخلية فيها لا خارجية عنها فلا يفيد قطع ما دونه المنع اذا لم ينع يقول ان هذه الارباب المفارقة والمبادي
 المسطرة لما كانت جنود الله تعالى لحظ ذوات الاجسام كان لها خصوصية مع ذواتها بحيث يصدر تلك الآثار من ذواتها
 وبغير توسم ان مباديها في نفوس الاجسام وذلك لکمال الاختصاص بها حال ما هي ارباب لها لا ان تلك المبادي في
 ذواتها حقيقة وكيف يتكلم بعد وجود هذا المفارقة الرب لهذا الجسم الحافظة في حرکاته وسكناته وسائر اعراضه بل نفس
 ذاتها مبدء آخر في ذاته كما لا يخفى على من له ادنى ذوق قوله للصنوبر النح اے الشكل الصنوبري قوله حتى ان ارسطو
 يقول النح قيل ظاهر العبارة فيقتضی ان ارسطو بعد بطليموس وابرخس وانه اعتمد على احدهما مع ان الالبس کک فان
 ارسطو سابق على كليهما وابرخس مقدم على بطليموس كما يعلم من شرح القاضي الرومي للمختص في الهيئة وممكن ان يقال
 ان قوله ان الشائين لا يناظر دن بطليموس النح المراد منه اتباع ارسطو وقوله حتى ان ارسطو النح المراد منه ان راسمهم و
 رئيسهم ارسطو ايضا اعتمد على ارسطو مائل وهي كانت من شخص واحد حکيم باسوس بطليموس وابرخس وقوله واذا اعتبر
 النح على نسبة المجهول من الماضي والمعنى انه اذا اعتبر عند راسد شخص او اشخاص معدودة في الفلكيات فلم لا ينع
 على قول المتألمين في ما شاهده في مسكنا تهم الروجانية كنيئة فلا يتوجه بآرادة القائل على الشد اصلا فامل
 في سياق العبارة وللشروع في الرود والقبول والرد جميعا صمد كخدم وخدام وهو الذی بالمرصاد اے طريق الحرارة
 تطلق على جميع برصدون الكواكب اى ينظرون حرکاتها وبلوتها الى الموانع الذی يترصدونه وقوله وبالجملة

سنة السلسلة الطولية الخ السلسلة الحلية والمعلوية وإنما نضعها بالذكر لأنهم ان يقولون بالسلسلة العرضية كما يقولون
 شيخ الاثران والمراد من السلسلة الطولية في هذا المقام سلسلة لها مبدأ معين هو علتها وثانيها معلول له وثالثها معلول لهذا الثالث
 وعلته الرابع وهكذا ومن السلسلة العرضية سلسلة يكون مبدأها المعين واحداً وخارجها غير معين كان يكون اعلى لب وب اعلى لم ورو
 ح علة لزوخ دل وعلته لس وص وط فالسلسلة مخرطة مخففة والثاني والثالث معلول كواحد وعلته لاشين فصاعداً لكل سلسلة
 مصدر فيها واحد عن واحد طولية وكل سلسلة مصدر فيها واحد عن واحد وعن هذا الواحد اثنتان وكل واحد منهما اثنتان عرضية ولهذا
 كما التفصيل في كتب هذا الشيخ والباقي العلامة لا يحتاج بهنا الى تفصيله وتحقيقه وان شئت فارجع الى كتبهما وخواصها
 على حاشية كمال المحققين على شرح العقائد العرفية قوله ولا يلزم ان نأخذ الافلاك في التركيب الخ فيه اشارة الى
 الاستدلال المشاؤون به على حصر العقول في العشرة من ان الافلاك تسعة فلماذا لم ينسحب التسعة والعاشرة كبقية باهر
 العناصر ووجه الدفع ان ثبائث ترتيب الافلاك والعقول من كل وجه غير لازم حتى يلزم ان يكون العقول تسعة باثرها
 وعقل واحد للناصر بل يجوز ان يكون العقول بعد النجوم الثمانية وبعد الافلاك الخيرية التي قالوا انها تبلغ الى ثلثة وثمانين
 بل لم يحصر في هذا العدد ايضا ويجوز ان يكون في العناصر بازا وكلياتها وخبرياتها ولبا أطهارا وكلياتها كثيرة غير محدودة
 في عدد فاما بالتفصيل فبما في العشرة وكيف فان اختلاف الافلاك الى التسعة لما اتفقت العقول التسعة فواجه عدم
 اتصاف العناصر البسيطة المختلفة عقول الاربع على عدد كلياتها وكثيرة بازا وخبرياتها وازيد من ذلك باعتبار انواعها المركبة
 قوله طبقة اخرى عرفت الخ السلسلة الطولية على ما عرفت عبارة عن امور معدودة متتية ترتيبا عليها ومعلولها والسلسلة
 العرضية صدور امور كثيرة عن عقل واحد باعتبار جهات مختلفة كالوجوب من الغير وتعلقه بنفسه وتعلقه بغيره ووجوده مع قطع
 عن الواجب فان هذه الجهات سبادية صدور امور كثيرة كما يظهر من تتبع كتب الشيخ الايبى قوله وليس صاحب النوع انفس
 فان النفوس الخ قد ذكره لا اله يبول الى ارباب الانواع في الفرق بين النفس ورب الطلسم اعني الجسم على اصطلاحهم
 بوجوده احداً انه تحفظه ولا يتاثر بالانواع بخلاف النفس فانها يتاثر بالجسم وثانيها ان النفس جزء داخل في قوامها هي نفس لم يكن
 ورب الطلسم خارج عنه وثالثها ان النفس تشكيل بالجسم دون رب الجسم فانه يستكمل به اما استكمال النفس فلما اجتمعا اليه في
 تحصيل ما لا يقدر عليه من الملكات الفاضلة والاخلاق الحسنة والاعمال البرية واما اعتداد رب الطلسم بقدرته على اتحاد
 الطلسم وحفظه وفاضلة الهيات والكلمات عليه وكل ما نأشانه كيف يحتاج الى البدن في كماله قوله وكل هذا طاهر
 له اقل حدس الخ اشارة الى ما ذكر في عدم فقار رب النوع الى الجسم في كماله لطلوه اعلى درجة التجريد وتلوغ كماله
 الخفيض والتفريد فلا يشمله شان عن شان ولا شبهة في ان من له حدس صائب يعرف ان ما يقدر على خلق الجسم لا يقدر
 الخلافة الجسمية التي هي من غوارضه لانه يقصد ان وجود ارباب الانواع طاهر لمن له اقل حدس حتى ترد عليه ان هذا ليس
 طاهر اعلى من له حدس صائب فصلا عن له اقل حدس بل المشار اليه هو الكلام الاخير وفيه اشارة الى ان هذا اللفظ

خديعة فالمتناقضة فيها بالمتنع ليس من شأن المحصلين وسببنا في كلامنا فانه ذكرنا في موضع الاستناد فلا يتحقق المنع عليها
 اصلا او غاية ما يرفع به المستند الاختصاص وذو الايضاح اصل المنع فكن على البصيرة ولا يتحقق المنع قوله والثاني سلمنا ان
 نسبة المفارق الخ هذا الاعتراض ايضا مذكور في المحاكمات قوله واجيب عن هذين الاشكالين الخ المحجب المحاكم ايضا وفيه
 فغير الدليل الى دعوى البديهة وحاصله ان البداية تهتم حاكم على ان الآثار المشاهدة في الاجسام تم تمنا تقدر على مقتضى لها داخل
 في ذواتها بلا واسطة وعن المفارق ذو واسطة هذا الامر فذكر الاشترقيون من وجود اثبات الانواع الاثباتية ايضا فان هذه
 المفارقة تدبر الابدان وترتبها بواسطة الامور المقابلة لها الداخل في قواها ولم تثبت انكارهم هذه الوساطة اصلا ولا في
 عليك ان دعوى البداية غير مستوجبة بل هذا الكما قيل نحن نعلم ان الآثار الصادرة من زينة مثلا انما تصدر من
 زيد لاس من الجواهر المفارقة الذي يسمى نفسا نعم القدر المسلم انه لا يكون مبدء الآثار من المفارقات المختصة بالعقل واما ان
 مفارقاتها اصلها في غير ذلك قوله الاعتراض الثالث سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز الخ هذا الاعتراض ايضا للمامم في شرح
 الاشارات وقد ذكره شيخنا في حكمة الاشراق ولكن المذكور في الشرح تقرير المامم ولغيره من ان المستدل
 اثبتت جوهرية الصورة باعتبار كونها مبدء الآثار فاعتراض عليه بان غاية ما يلزم من الحجية المذكورة ان في الاجسام
 امور هي اسباب لهذه الاحكام الموجودة فيها واما ان هذه الاسباب جوهرية فلا تذبذبات الاحكام المحجب
 ان يكون صورها لا يجوز ان يكون اعتراضا نعم ان تثبت انها اسباب لوجود الاجسام تثبت كونها صور او لم تثبت بعد
 ويرد عليه ان المستدل لم يستدل على الجوهرية بكونها مبدء الآثار والاحكام بل بذولها في الاجسام بناء على ان
 الداخل في الجوهر جوهر لا متعلق تركيبه حقيقة من قولتين متباينتين فلم يكن الاعتراض بهذا الوجه عليه مشاع
 واذن فاللاق الاعتراض عليه بان المتعلق تركيب الماهية الحقيقية من الجوهر والعرض قد وقع التفرع فيه بين المشايخ
 والاشترقيين كالصورة النوعية فاثبات احداهما بالآخر لا يصح اصلا ولذلك قال في حكمة الاشراق بعد ذكر الدليل
 المذكور لقائل ان يقول بان هذه التخصصات الاولى التي زعمتم انها جوهرية كيفيات اما في العناصر مثل الرطوبة واليوقة
 والحرارة والبرودة واما في الافلاك فمبنيات آخر فان قيل ان الاعتراض لا يمكن عليها تقويم الجوهر وما ذكرناه من جوهرية
 بان يكون هذه الامور التي سميت جوهرية مقومة للجوهر ان كان لكون الجسم لا يتخلو عن بعضها فكون الشيء غير حال عن امر
 لا يدل على تقويمه بذلك الامر او من اللوازم اعتراض وان كان تقويم الجسم بها لكونها تخصصات الجسم فليس ايضا من شرط
 التخصص ان يكون صورة وجوده فان اشخاص النوع اعترفتهم بانها تتميز بالحوارض ولولا التخصصات ما وجدت
 الانواع وغير ما والطباع النوعية اعترفتهم بانها اتم وجودا من الاجناس ولا يتصور فرض وجودها دون التخصصات
 فان كانت تخصصات الجسم صور او جواهر الاصل ان الجسم لا يتصور بدون تخصص فخصصات الانواع اولى بان يكون
 جواهر ليس كذا فيجوز ان يكون التخصص للجسم المطلق عرضا انتهى والتقرير بهذا الوجه اولى من التقرير الاول قال

المحتمل ان اثبات الجوهريه ههنا ايضا مستدرك فان حال الصورة النوعية مع الهيو لم يحال الهيو مع الصورة الحسية
فكما ان كنانة اثبات الهيو في ثلث مقامات اجد بان في الجسم شيئا واد الحسية هو الباقى مع الانفصال وثانيهما ان
ذلك الشيء يحل الحسية وثالثها متقوم بالحال حتى يكون هيو مع الحال صورة فكذا لك لنا في اثبات الصورة النوعية
المقامات الثلاث ولها ان في الجسم واد الحسية والهيو شيئا آخر هو مبدأ الآثار واللازم وثانيهما انه حال في الهيو
وثالثها انه متقوم للحل لكن ظهر من دليل اثبات الهيو في المقام الاول والاولان واما دليل اثبات الصورة النوعية فلم يظهر منه
الا المقام الاول والقوم لم يتبعه الاثبات المقام الثاني كان ذلك عند عدم ظاهر او اما المقام الثالث في صورتين
واما يلزم من كيفية التزامه فان البحث عنه ليس مخصوصا بالصورة الحسية بل شامل لها والصورة النوعية فقد ظهرا
المطلوب في هذا المقام يحصل بغير ما ذكره الشيخ من غير حاجة الى زيلوة مقدمة انتهى واغترض عليه بان الشيخ اطلق لفظ الصور
على مبدأ الآثار والصورة هي الحال الجوهريه فلا بد لثبوت كلامه من التمسك بالمقامين الآخرين حتى تثبت ما دعاه فلم يكن
اثبات الجوهريه مستدركا نذا قوله ان يكون تلك المبادى اعراضا ان قلت الكلام في مبادى الاعراض تباهما
فلا يكون من جنس الاعراض لئلا يلزم مبدئية الشيء لنفسه قلت هذا انما يتم لو كان الضرورة شاهدة على كون مبادى
جميع الاعراض في الاجسام وهو ممنوع بل لقد رددت على حكم الضرورة ان مبادى بعض الاعراض كالتيجر والحركة و
الحركة في الاجسام وحينئذ فلا يجوز ان يكون هذه المبادى اعراضا ولم يقيم دليل ولا شهيد يدعيه على ان العرض لا يكون
مبدأ لمثله بل ذلك ظاهر عند عدم الالكار مكابرة قوله لا يقع ليست هذه الاشياء الخ المقصود منه تحقيق انه ليس
الفرق بين مبادى هذه الآثار والصور بانها معدت لها دون الصور فقال انه غير متيسر لقوله لا نقلول الخ لجوز ان يكون
ما يمتد به صور ايضا معدت لتلك الآثار لمبادى لها فالفرق بهذا الوجه من غير فارق اصلا واذا كان النقص ههنا
تحقيق المقام لا توجه الاشكال عليه بانه مواخذة على السند الاخص وهو لا يفيد كما لا يخفى قوله وايضا قد بين الشيخ انه
الخ يعني ان الفرق بين الاعراض المذكورة والصور بالاعداد والسبب بيننا في ما ذكره فيكم من اطلاق المعد على الطبيعة
فلا يكون صحيحا قوله وذلك لان مصدر الفعل الجسماني الخ حاصل هذا الاستدلال ان الطبيعة لو كانت فاعلة للآثار فاما يكون
ذلك مباشرة وضع بينهما وبين آثارها وهي لما لم يكن ذات وضع بالذات بل بما يستفيد الوضع من الجسم فيكون الجسم شرط
لثاثيره يافيه فيرجع الى الدور والحال وانت تعلم ما فيه انا اول اطلاق شرط الوضع في فعل القوة الجسمانية بما لم يقيم عليه دليلا
ولا شهيد بضروره وانما ثانيا فلان بيان مناطي اذ الدور انما يلزم لو لم يكن الموقوف عليه متغيرين وهو فيما نحن عليه متغير
ضروريه تعالى التوقف والموقوف عليه ههنا فان الثاني هو الجسم فكله والاول منه الآثار او الجسم المستخلص بها
فلا يلزم الدور اصلا قوله بل معنى قوله ان الطبيعة الخ على هذا يلزم ان لا يصح تضرع الطبيعة بانها مبدأ اول
لانها اذا كانت محد فقط لم يكن من المبادى فضلا من ان يكون مبدأ اول فان المبدأ على ما قد صرح في كتبه غير مرة

هو الفاعل لا غير قوله فاضها واثبتت الصورة الخ لا يتوهم المناسبات بينه وبين ما قالوا من ان المقيض هو البارز ووجه
لان المراد منه ان المقيض الحقيقي هو الواجب واما الافاضة بالواسطة فلا يختص به اصلا والثابت للعقول هي الافاضة بالمتوسط
الاخير وعليه شبه قول الشيخ باذن خالقه جلبت قدرته الخ قوله فما يسمى بها صور الخ انقلت قد ذكر في الاسباب لانه على تقدير
الضرورية لا يتم التسلسل فما وجه الخلاص عنه قلت لزوم التسلسل المستحيل يمنع لم لا يجوز ان يكون ذلك على وجه الاشارة والاعداد و
ليس من شرط المعدن اجتماع ما هو محذور بل الاعداد ينفي الاحتمال والقول بان هذه المبادئ مقتضيات والمقتضى من شرطه
الاجتماع مع المقتضى فيلزم التسلسل المستحيل ليس بشي فان المورد يمنع الاقتضاء فالإيراد عليه باو عائه من غير اقامة البرهان
عليه بعيد فافهم استقم قوله المنهج الثاني من جهة كونها مقومة للمادة الخ في هذا المنهج ادعى امرين احدهما ان في انواع
الاجسام اشياء يختص كل واحد منهما وثانيهما ان هذا الامر يختص بوجه يكون مقوم الوجود للمادة كالصورة الجسمية ومقوم الجوهر
بوجه وتفرغ عليه كونه حال في المادة لا متعلق كونه محلا لها والكل في معرض الخفاء على ما ستعرف عن تقريب وقد ثبت
بوجه تارة النوعية بان الجسم لا يتصور وجوده بدون التخصيص النوعي كما لا يتصور وجود المادة الا بالاول في الخارج بدون ان
يتخصص بالجسمية وحينئذ فلا بد ان يكون بين الجسم والنوعية علاقة علوية كما يوجد تلك فيما بين الحيوان والجممية
على ما سيجي في محبت كيفية التلازم وطاير ان النوعية اقوى تحضلا من الجسمية العامة المشتركة فلا يصلح للعلوية
الما بين دون الجسمية فلا بد من ان يكون جوهر اذا الفصول المخصصة للجواهر لا بد من ان يكون جواهر او هذا وان لم يتوجه
عليه الايراد الاول المذكور في الشرح ولكن لا يتخلو بعد عن توجه المنوع عليه عند المناظر وان يقتضيه المناظر قبيل
قوله اما اولها بان الاحتجاج الخ لم يخص الاختراض ان غاية ما يشهد به الضرورة لزوم المخصصات النوعية للاجسام
ولا يصح الاحتجاج به على جوهر تبا كيف فان الشكل والمقدار والتحيز من لوازم الجسم مع انها اعراض عندكم فلو كان كل
ما يلزم الجوهر جوهر البطل القول بضرورية هذه الامور فان قلت اما لا يخرج بالضرورة على الجوهر بل به مع التقويم للمادة ولا شبهة
في ان مقوم الجوهر جوهر قلت هذا التقويم انما علم من جهة عدم الخلو فالجوهري هو الذي لا يخلو من حقيقة وهو لا يصلح لاجسام
عليها والا يلزم ان يكون جميع ما يلزم الاجسام من الاعراض جواهر وهو كما ترس قوله ليس لعائل ان يقول الخ
حاصل هذا القول الفرق بين هذه الاعراض اللازمة للاجسام والصور النوعية بانها يتبدل مع بقاء الاجسام التي
هي محالها والصور النوعية ليست كذلك او يتبدلها يتبدل الاجسام وما هو شأنه لك فهو جوهر لا اللازم مطلقا قوله لورد
متل ذلك الخ دليل النفي توضيح ان الصور النوعية ايضا يتبدل مع بقاء الجسمية سجالها فلو كان هذا التبدل موجبا للضرورية لزم
ان يكون المنوعات ايضا اعراضا لا جوهر قوله واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك الصور الخ يعني ان ما ذكرتم في افتقار المادة
الى الصور النوعية من عدم خلوها عنها ما اذا ردمتم هذا ان ردمتم انها لا يتخلو عن صورة با على وجه البدلية وان سجل عن صورة المعينة
ما ثبت الجوهرية اذ الجسم لا يتخلو عن التشكل والمقدار والتحيز الغيا على هذا الوجه وان صرح خلوه عن معين منها فلم يكن بين الصور وتلك

بالاعراض ففرق فيما وجهه عداها جواهر الأثر اعراضا وان اردتم انها لا تخلو عن صورة معينة وتخلو عن معين من تلك الاعراض
 فهو ممنوع بل هو صريح البطلان قوله ثم ان كون الجسم غير متصور الوقوع الخ هذا اما سند آخر للمنع المذكور وهو الطاهر نقض
 آخر للمبهمات النوعية بالنظر الى الشخصيات من غير نظر الى جهة دون جهة فان قلت فعلي هذا كان الانسب ان يحل
 من وجوه الاعراض بالاستقلال من غير ان يدرجه في الوجه الاول منه قلت ثبت ان الامر لك الا انه ادرجه في
 الاول باعتبار المناسبة بينهما من حيث ان خصصات الانواع من اللون والوضع والشكل اعراض مع لزومها
 لهما في الاعميان بمعنى انه لا يتصور وجود المبهمات النوعية في الخارج بدون هذه الخصصات فلو كان اللزوم مستلزما
 للجوهرية يلزم ان يكون هذا الاعراض جواهر مقومة للانواع ايضا كقوله في المحسنة التي هي جنس بالقياس الى تلك الانواع
 وللمقل يد احد قوله فان قيل ان الماهية النوعية الخ العرض منه الفرق بين اعراض الماهية النوعية ولوازمها باعتبار
 وجودها في الاعميان ولوازم المحسنة بان الطبيعة النوعية مهية محصلة في نفسها واما في حقيقتها لا يحتاج في ذلك
 الى العوارض بل هي متأخرة عنها اي يعرضها بعد تقوُّمها وتصلها في مراتب الوجودات فيكون اعراضا لا جواهر واما اعراض
 المحسنة التي هي طبيعة جنسية بالقياس الى انواع الاجسام فيحتاج المحسنة في تحصيلها اليها في مراتب الوجودات فيكون
 جوهرا اذا تحصيل للجوهر جوهر فافترقا قوله قلنا مثل ذلك في المحسنة الخ يعني ان الفرق بين العرضين يعرض احدهما
 الماهية بعد التحصيل والاخر قبله لاجل التحصيل غير تام لان الطبيعة النوعية كالانسان مثلا ان حصلت ولا اعتبارها الجواهر
 فيلزم ان يوجد الانسانية الكلية اولاً ثم يعرضها ما هو من لوازم شخصه فيلزم ان يوجد اولادون الشخص هو حال ضروري
 انما لا يوجد بعد الاشخصة ولا وجود للمطلق في الخارج اصلا وان كان المصنوع ان تلك العوارض من لوازم وجوده و
 توابعه وان لم تنفك عنها في شيء من المراتب الوجودية فمسلّم ولكن الحال في لوازم الماهية الجنسية ايضا كذلك فما
 وجه القول بعرضية احدهما دون الآخر وان قلت ان بالعرض الجنس علمه لمحصله بخلاف ما يعرض النوع قلت الاول
 كما انه يحصل لوجود الجنس وتحقيقه في نوعه لك الثاني علمه لوجوده في الخارج وحصله لشخصه فالاول لما عده كمن الجواهر
 فليعد هذا ايضا جواهر قوله فان قيل خصصات النوع الخ على هذا التقدير يكون الفرق بين خصصات الانواع و
 خصصات الاجناس بان الاول لا يعرض للانواع عن اسباب خارجة وامور اتفاقية دون خصصات الاجناس
 ولذا كانت الثانية جواهر دون الاولى قوله قلنا باقترن صور ايضا الخ حاصله ان الفرق بهذا الوجه ممنوع طاهر
 البطلان لا بالقول ان خصصات الاجناس ايضا انما يعرضها باسباب خارجة واستعدادات لاحقة مثل
 خصصات الانواع فلم يبق في الميدان تفرق بينهما قوله والكلام في دعوى كونها مقومة الخ يعني ان الفرق بين
 خصصات الانواع لا يقوم وجودها لهما سبباً بخصصات الاجناس فانها يقوم وجودات بذواتها لاجناس
 الحائلة لهما ولذا كانت فصل الجواهر اول المسئلة فانه لم يثبت بعد كون المحصنات الجنسية فيما نحن فيه

مقومات لوجود الجمعية حتى يلزم جوهرية داخل ما ذكرتم في وجه التقويم من لزوم وغيره جار في القيلتين فلم يكن في الوجود
ما ثبت جوهرية دون سائر الامور المخصصة للمهمات النوعية ومع ذلك امتناع تقويم الجوهر من العرض ايضا منتهج لا بد
عليه عن دليل وايضا سلمنا التقويم فالمخصصات النوعية ايضا مقومة للشخص محالها والوجود والاشتغال باعتدال او
بتعادل فان تقويم احد هاتين في تقويم الآخر فلم يبق في اليد ما به لفرق بينهما اصلا وجملة ما ذكره الشرح خلاصة ما ذكره الشيخ
اللاهوت في حكمه الاشراق وقد زاد في الشرح على ذلك بقوله ثم العجب ان العقل انما يقتضي الجسم لتعلقه المكان نفسه على
ما قالوا لا المكان عرض عندهم بالضرورة وكذا تعلقه واذا كان العقل الذي هو عرض حصل به جوهر فبالاولى ان لا يكون
مقوم الاجسام عرضا ثم الاستعداد الذي للنفس لا اجل المزاج وهو عرض وهو من شرط حصولها والعجب انهم جوزوا
ان يكون الحرارة مبطلة للصورة المائية وعدمها شرط لوجودها فاذا جاز ان يكون عدم العرض شرط لوجوده والجوهر على علم
لا يجوز ان يكون وجوده علته او شرط انتهى كلامه وخلاصة الكل منع كون المقوم للجوهر جوهرية اذا كان هذا لا يراو نقصا في
واما ان كان اجماليا فالقرير ان الدليل بجميع مقدماته ليس بصحيح والمذكور كونه سندا للمنع فلا تفضل قوله وانما سلمنا
فبان الجوهر على قاعدته كالمخرج في الاعراض بحسب الظاهر معارضة لا تختص بحجة دون حجة ويمكن ان يجعل نقضا على المقدمه
ان مقوم الجوهر بان صور المركبات مقومات لها وليست بحجابه لوجودها فيما نستعين عنه من الجمل وهو الموضوع قوله وانما قلنا
انها موجودة في موضوع الخ استدلال على كون صور المركبات موجودة في موضوع بانها حالة في العناصر المتقومة بصورها
واللهما وجدت فقد حلت فما استحسن عنهما في قوامها وهو المضمون في الموضوع فيكون اعراضا اذا العرض على ما تقر عندكم
في موضوع قوله فان قيل ان العناصر الخارج حاصله ما وان سلمنا استقناء العناصر عن صور المركبات ولكن هبنا ان
احدهما نفس البسائط العنصرية وتانيهما المركب المتميز منها فالصورة النوعية التركيبية وان لم يستجيب البسائط اليها بنفسها
ولكن المتميز منقصر اليها البتة فكانت مقومة لها فقد وجدت في محل تقصير اليها وهذا هو معنى الجوهر فيكون جواهر الاعراض
اقوله قلنا ان المجموع اذا نظرنا الى مفهومه المخرج يعني ان في المجموع اذا كانت امور العناصر المتقومة بصورها الباقية
الامتزاج والاجتماع واذا قد اختلف استقناء العناصر في تقويمها عن صور اخر تركيبة نحو صور النوعية البسيطة
فصور المركبات لا يكون مقومة للبسائط البتة وانما يقوم الاجتماع والامتزاج وهما عريان فكانت مقومة للعرض ومقوم العرض
البتة وايضا ان الامتزاج والاجتماع يحصلان قبل حصول الصورة النوعية للمركبات فلا يمكن تحصيلها بهما فان العناصر
اذا اختلفت واجتمعت والفعل بعضها عن بعض يحصل الامتزاج وبعد ذلك نقض نوعية المركبات كالتدبير والفضة على
ما صرحوا فلا معنى للقول بتقويم تلك الصور للامتزاج والاجتماع والمركب المتميز لو سلمنا انه قد احتاج الى تلك الصور باعتبار
خبرية العرض اعني الاجتماع والامتزاج فتقومها بالحقيقة يرجع الى العرض فيكون لخواصها لاجواب هذا الاشكال في غاية
المتانة في هذا المقام بل بربان يقينه حاكم على عرضية صور المركبات وقد لقي الموضوع ما لا يحتاج الى حاله في

وجوده وتصلبه نوعيا كان او شخصيا فلم تكن صور الكليات وموضوع ضرورة احتياج محلهما الذم هو المركب المتمتع باليافاق
النوعي فانه ما لم تقترب تلك الصور بها الى شجرة الوجود اذ فاسد لان ارادة الحاجة الاظم من ان يكون في الوجود او
التحصل النوعي في تعريف المادة لا يصح فان المراد هو الحاجة في الوجود على ما نص عليه الشيخ الرئيس واقفاه التمكن
فانه يلزم على هذا التقدير ان يكون فصول الاعراض كفضل الكم مطلقا والكيك كجواهر لكونها محصلة نوعية فحتاج محلهما
في تقويمه النوعي وطلب قولهم ان التركيب الحقيقي لا يحصل من جوهر وعرض لكونه جنيذ في قوة ان يقبل الكم يحصل منه
التركيب النوعي لا يحصل منه هذا التركيب ضرورة كون معنى العرض على هذا التقدير الكم لا يحصل لاجله نوعا ولا شئ يترتب
الشيء ما ذكرناه وايضا قد اختلف الاشتراقيون والمشاؤون في جوهرية الصور وعرضيتها مع الفاقما على افاوتها لا يحصل
النوعي فلو كان المراد هذا التحصل في الجوهر لما صح هذا الاختلاف بينهما اصلا وكذا لا يصح اختلافهما في جوهرية تركيب المهيمن
جوهري وعرض قائم بها لو كان التحصل النوعي كافيا في الجوهرية فان هذا التقدير من التحصل النوعي متحقق بالعرض ايضا فالمراد بالتحصل
الوجودي ولم يجد فيما نحن فيه فلم يكن هذا الا تخاض مناض هذا قوله ومقوم بالعرض يجوز ان يكون عرضا الترخ في العبارة
مسألة فانه كان في حدود دعوى عرضية صور الكليات منسوبة الىها لا التجوهر ولا هو منصب للمانع قالوا النسب على ما
او ما ان الله ان يقول بمقوم العرض لا بد من ان يكون عرضا او يحسب ان يكون لك او يكون لك العتبة الى غير ذلك من العبادات
المقيدة للديعوى المستعده عن المنع كما لا يخفى على ذوي الاذهان الباقية قوله تقرره ان الصور اذا تبديلت الترخ نوعا تقرير هذا
المسح على النظم القياس انا تعلم بالفروقة ان في كل نوع من انواع الاجسام امور مخصصة سو من الميول والمصروف
فهذه الامور جواهر لانها ذاتية للاجسام التي هي الجواهر والذاتيات للجواهر جواهر التبة اما انها ذاتية للجواهر فلانها تتغير بتغيرها
جواب ما هو للنوع الحقيقة من الجسم كما نشاهد في صورته القلاب بعض الغامضات لبعض كل ما يتغير بتغيره جواب ما هو عن
الشيء يكون ذاتيا التبة ضرورة ان يتبدل الصفات لا يتغير جواب ما هو والعرض لا يكون ذاتيا فقد ثبت ان هذه
الامور المخصصة جواهر وهو المظهر قوله واللايراد عليه بانه عن القدماء الترخ هذا لا يراد منه على ما يستفاد من الدليل من
الاعراض لا يتبدل بتبدلها جواب ما هو في الجواهر والمذكور في الشرح لفصل السعد فان قيل ان ما يتبدل بتبدلها
ما هو حقيقة انما يكون من داخل بالهيئة ولا شئته في ان ما يدخل في الجوهر يكون جوهرا قلنا حاصل المنع هو الى منع كون خبر الجوهر
جوهرا لا تترجى الى الكسري فانه جوهر من جهة المادة وخبره اعني هيئة الكسرية عرض لعلم ان الجوهر من كل وجه لو وجد كان جميع اجزاء
جواهر التبة وما دعيتم كونه جوهر كالماء والنار والهوا والاسم لانها جوهر مخصصة وانما هي جواهر من حيث التسمية فقط وخصوصا التسمية
والنارية والهوائية بالاعراض والحاصل ان خبر الجوهر وجهه بالاجيب ان يكون جوهر وخبر الجوهر من كل وجه وان كان
التبة ولكن وجوه ممنوع بل كلما يتوهم انه جوهر من كل وجه فهو ليس لك بحسب الحقيقة قوله كيف وليس رسم الجوهر
لا يقبل المنديل لم يقبل ان رسم الجوهر والعرض ذلك فكيف يتوهم هذا القول قلت بالقول ان مبدل جواب ما هو لا بد

في كون المتبديل به جوهر او عرضا والالكان به جوهر باقيدل بتبديله جواب ما هو دور به العرض بالاقيدل بتبديله ذلك ولم يقل
 احدوا بالجملة جواب ما هو بتبديل بتبديل ما يدخل في الهية سواء كان جوهر او عرضا كما في المركبات ايضا عنه كالكرسي والبيت ^{المستعمل}
 وغير ذلك فليس من لوازم الجوهرية بتبديل جواب ما هو بتبديله كما زعم المستدل قوله وكذا التفريق بين المهيئات الطبيعية والحققة
 فرق البعض بين المهيئات الطبيعية الحقيقية والصناعية باعتبار بيان الاوسل التي بتبديل بتبديله جواب ما هو فيها يكون جوهر
 بخلاف الثانية فانها لا يجب ان يكون المتغير بتبديل جواب ما هو جوهر القيدل قد يكون عوضا او التوحد فيها اعتبارا في محض
 من جوهر وعرض ايضا بخلاف التوحد في المهيئات الحقيقية فالهيس للصناعة والاحياز بدخل فيه اصلا فيكون حقيقيا والوحد
 الحقيقية بين الجوهر والعرض غير محقول فاراد الشارح هذا الفرق بانه ليس مدار الجوهرية والعرضية على الشيء بتبديل جواب
 ما هو بتبديله وعدم تبديل جواب ما هو بتبديله بل المناظر هو الموجودية في الموضوع وعدم الموجودية فيه وحيث استيفاء المحل عن الحال افتقار الالكان
 لزوم افتقار المحل الى الحال اذا كان جوهر دون ما اذا كان عرضا لم لا يجوز ان يكون بعض الحال العرضية مقومة للحال في الهية
 الطبيعية ايضا فضلا عن الصناعية وتخصص ذلك بالمهيئات الصناعية او عا محض لم يتم عليه برهان ولم يشهد عليه به
 وان نشيث بامتناع وجود الجسم بدونها فترجع الى المهيئات الاولى وتوجه عليه ما كان توجهه على الاول والتمسك بالمسئلة
 القابلة بامتناع ثالث المهيئات الحقيقية من جوهر وعرض شيئا من الضرورة على الثاني بين الجوهر والعرض بحيث لا يجمعها
 ذاتي فكيف يتحصل بهما هية حقيقية احادية الذات لا يفيدان المورد ولا يتسلم امتناع ثالث المهيئات الحقيقية من الجوهر
 العرض اصلا وعدم حصول التوحد بين الجوهر والعرض مع كون العرض مقتضا الى محله في وجوده كيف يشكوه غاقل مع ان
 الارتباط بهما اقدم من الارتباط بين الجوهرين مع كونهما امتسا وبيان في التخصيص لوجوده في حصول التركيب الحقيقية من
 جوهر وعرض اولى من حصوله من جوهرين وشهادة الوجود ان على المنافرة بين الجوهر والعرض بحيث يمنع اجتماعهما في
 ذاتي في معرض الحفا بل لوجودان الصحيح والضرورة العقلية الغير المشوبهة بالوهم شاهدة على خلاف ذلك كما لا يخفى على
 من له ذوق صحيح فانهم واستنقم قوله انه لا يجوز ان يتحصل حقيقة محصلة الخ هذا مجرد دعوى منهم لم يقيم عليه دليل بعد والقد
 السلم امتناع تقوم الهية من جوهر وعرض قائم بها كالانسان وان كانت ابا امتناع تقومها من جوهر وعرض تقوم به
 منها ثالث فممتنع ذلك بالمهيئات الصناعية دون الطبيعية او عا محض لا يلتفت اليه بالتميم البرهان عليه قوله
 وقد قالوا ليس كل معنى يغير معنى الخ غايته ما ثبت من رفع الايجاب الكلي ولكن ليس سبب محقق في الرفع هو امتناع
 تقوم الهية الجوهرية من جوهر وعرض كما ذكر الشارح بل الوجه ان باقران معنى الى معنى انما ثبتت الحقيقة الاحادية اذا كان هذا
 بحيث يصح على تلك الكثيرة الاحكام المخالفة لاحكام الاخر او لا يجب في كل اثران معنى الى معنى فاذا حصل هذا الوجه من
 التوحد من الجوهر والعرض ايضا كما في المركبات الصناعية مثلا فليحتمل ان يحصل في بعض المهيئات الطبيعية والالكان كافر
 محض لا بد عليه من الدليل قوله ولذا حكموا بان مفهومات الشققات كخ هذا على سبب اهل العصرية القائلين بتركيب الشققات

من الذات والصفات مسلم وانما على يد المحققين الذين يبينون الى ان مفهومات المشتقات معان لا تدخل فيها شي من الوجود
 والصفة اصلا عاملا ولا خاصا فلا تنحصر اصلا ومن ثم يحكي ان المشتقات انما عابا بالنسبة الى افرادها الحاصية للوجود في
 نفس الامر وان لم يكن النواحي بالنظر الى معرضها لكونها خارجة عن حقائقها لا لانها مركبة من مقولات شتى وان قيل
 انها ليست لها خط من التحصيل النوعي على وجه يكون موجودا في الخارج فذلك ليس لاجل تركيبها من مقولات مختلطة بل
 يكون خبرياتها امورا اعتبارية حاصلة من اعتبار خصوصية المعروضات قوله وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة واحدة هذا
 تأييدا لآخره لما ادعى من امتناع تركيب حقيقة من جوهر وعرض بان لا تركيب حقيقة من جوهر وعرض فاما ان يدرج تحت
 الجوهر فقط او العرض فقط او كليهما والكل بطلان الاولان قطعا والآخرين لا يمكن للجوهر الاخر يدخل في تفويها واما الثالث فلا يمكن
 اندراج حقيقة واحدة تحت مقولتين متباينتين بالذات لكون كل خبر من مقوله وهو ايضا محال بالبدية وفيه انه غاية بالار
 منه امتناع تركيب الماهية الحقيقية من خبر يدخل تحت مقولة الجوهر بالذات بان يكون الجوهر ذاتا له ومن خبر اخر يدخل
 تحت مقولة من مقولات العرض كلك وهو مسلم كما في تركيب الماهية من جوهرين فانه لا يكون كل منهما داخل تحت الجوهر
 كما اعترفوا فيه فيما سبق وقد نص الشيخ على كون حصول الجوهر جوهر بالعرض خبر عن لزوم الفصل للفصل واما امتناع
 تركيبه من جوهر وعرض بسيط لا خفيس له ولا فصل فلا يدل هذا على امتناعه او لا يميز خبره اندراج شئ واحد تحت مقولتين
 متباينتين بالذات نعم ان هذا القيل والقال على طريق المساعدة مع المشايخين في كون المقولات امورا حقيقية
 وادان نظرية ما ذهب اليه شيخ الاشراق من كون المقولات اعتبارات عقلية ليست ذاتية لما تحتها فلا صحة لهذا
 الكلام اصلا الا اذا اقمتم البرهان على البطلان هذا اليه استدلتم لقيم بعد فقهه قوله فاذا علمت هذا فقول لا شك الخ
 قد علمت فساد المعنى عليه فلا يكون لهذا البيان وجه ثم انه ما اذا اراد اندراج الخبر الاخر المختص تحت مقولة الجوهر ان اراد
 اندراجها تحتها بالذات فذلك ظاهر البطلان اذ حصول الجوهر لا يكون جوهر هذا المعنى وان اراد اندراجها تحتها بالعرض فذلك بان
 يكون الجوهر لازما له مسلم ولكن التمثيل بالحجم على هذا التقدير يكون في نفس الصديق لا في نحوه لان صدقه على الجسم بالذات
 وعليه بالعرض واذا جازعدهم تركيب حقيقة واحدة مما هو جوهر بالذات فما بالهم لا يجوزون تركيب الماهية الحقيقية من
 جوهر بالذات وعرض بسيط لا يصدق عليه شئ من مقولات العرض بالذات ولا الجوهر ايضا يصدق عليه كلك وبالجملة
 ما ذكره الشارح والمنهج الثالث متحذان في المثال فليكن الاخرى عنه الى ذلك فائدة اصلا قوله وايضا تلك الخصائص
 التي هذا استدلال اخر من الشارح على ثبات كون الصور النوعية جوهر لقرينة انه قد قرر في موضعه ان الفرق بين الجنس والمادة والفصل والصور
 في الماهيات المركبة بالاعتبار وذلك بالامادة اذ اختلفت بشرط ان يكون مهاد شي يسمى مادة وبلا شرط شئ بحيث يكون صالحا لان
 يكون كل حقيقة وتقرن مهادا في تقيده يسمى جنسا وكذلك الفصل ففصلان اعتبارا لا بالشرط شئ وصورة باعتبار الاخذ بشرط شئ فالتأخير
 الاجزاء الدنيوية والخارجية انما هو بغير من الاعتبار وقد قرر ايضا ان حصول الماهيات الجوهرية جوهر بمعنى صدق

الجوهرية عليها صدق اللازم لا بمعنى صدقه عليها صدق الذاتيات فانه بمنتهى وما يتخذ مع الجوهر يكون جوهر ايضا فالحصص
الخارجية المتحدة مع تلك الاجزاء الذهنية جوهرية مثلها وهو المظهر وفيه انه مع انتباهه على الاستئناس بين التركيبات
والخارجي وهو لحد في خفاء لا يصح فان القاعدة القابلة ان فصول الجوهرية كانت مما اتفق عليه شراعية والمشيائية
فيكون الكلام وجه والامر على خلاف ذلك فانهم اذ قد ذهبوا الى جواز التركيب من الجوهر والعرض فكيف يعرفون بذلك بل
شأن الاشراعية قد نص في كتيبه على منع هذه القاعدة وان كان مما اتفق عليه المشائية فقط كما يظهر من مبراهيمه كتب ختم
الى علي بن سينا في الاغنية اصلها بل غايته ما ثبت منه جوهرية الصور اصلها المشائية الا في الواقع وقد كان في صدقاتها
على وجه ينكسر الاشراعية قوله وبالمعنى الذي مر ذكره الخ وهو ان يكون الجوهر عرضا عاما لا ان يكون جنسا واثباتا
والا يلزم ان يكون للفصول فصول وهو كما ترس قوله فاذا كان في حقائق الاجسام الخ لما اثبتت اولان في ذات
الاجسام صور جوهرية متحدة مع فصولها الجوهرية اراد الآن ان يبين ان تلك الصور المنوعة هي مبادي الاثار المختصة بكل
نوع من انواع الاجسام وعلى هذا فيكون الاستدلال على وجود هذه الصور لوجود الفصول الجوهرية في الاجسام
ولوجود الاثار المختصة لكل نوع منها على كون هذه الصور الجوهرية مباديها للوهماني ذوات تلك الاجسام فمبدأها ايضا
يكون ما يوجد في ذوات الاجسام وتقوم حقيقتها النوعية وما هي الا تلك الصور قوله وان كان لكل نوع منها الخ
اشارة الى رفع المنع الاول المواد على المنهج الاول بان هذه الصور التي قلنا انها مبادي الاثار المختصة بنوع نوع من
الاجسام لا اقول انها من المبادي التامة حتى ينافي ما ذهب اليه الاشراعية من وجود ارباب الانواع التي هي من
الذوات المحجورة بل انما اقول انها معدات لتلك الارباب في افاضة تلك الاثار المختصة بالقول بالصور النوعية
التي في القول لوجود ارباب الانواع بل يتحقق على هذا التقدير ايضا قوله واذا كان لها تفويض المادة الخ فيه اشارة الى
رفع ما اردت الامام على المحجة الاولى من ان تلك الصور لو كانت مبادي الاثار المختصة فلها مبادي مبادي اخرى فتسلسل
وتقترن بالرفع ان هذه المبادي لما كانت بمقومات لخصائص انواع الاجسام فلا يكون مباديها في ذوات الاجسام
التي ضرورة كون علمه الاجزاء خارجة عن المركبات واذن فاستنادها الى مخرج منها سواء كان هو اسماء الاشراعية
رب النوع او العقل الفعال اذ النفوس الفلكية كما نفهم من كتب المشائية اذ الباربي نفسه يارادته الازلية وعلمه لا يتم نظام
العالم كما هو راسي المثلثين وعلى التقدير فالاستنباط الى الواجب وبتقطيع السلسلة اليه فلا يلزم التسلسل اصلا قوله واختلاف
تلك الصور في الحقائق الخ ولما كان كلام الامام بل سائر المشائية يشتر الى ان لحق تلك الصور انها مبادي مستقلة
المادة فيرجع اختلافها الى اختلاف تلك الاستعدادات اراد ان يدفع ذلك بان تلك الاستعدادات لكونها من
الامور الاعتبارية التي لا تحصل لها الا يكون لها مدخل في تفويض انواع الاجسام واختلاف تلك الصور لانها توابعها وبتبع
الشيء كيف يكون مبدءا له واذن فاختلاف تلك الصور انما يكون باختلاف مباديها المتفارقة التي هي ارباب الانواع

عند التأملين بها قوله بل الحق ان مقيد جميع الحقائق الخاضع عن قول هؤلاء المتفلسفة الذراسير ليجازن مقيد
 الانواع الجسمية بلا واسطة اربابها التي تقوم بكلماتها والبارسة خراسمة بواسطتها بان الحق ان مفيض الكل هو الواجب
 خيل شأنه على وفق علمه بالنظام الا يتم والجواهر العقلية والمفارقاة الرومانية انما هي من قبيل الزوايد وهذا ما يؤخذ فيما
 نقل عن بعض رسائل الشيخ فيما سبق ثم ان ما ذكره من كون المواد واستعداداتها لا اجل تقومها بالصورة متأخرة عنها
 لا يصح علة للاختلاف ان تم يلزم منه ان لا يكون للمادة واستعدادها دخل على وجه الاعداد ايضا لان المتأخر عن الشيء
 كما لا يصلح ان يكون مبدءا فاعلىا وغيره لك لا يصلح لان يكون معدا ايضا وهذا يخالف لما اطبق عليه الفلاسفة بل
 هذا الانباء قصر وهدم بديهة فالصواب ان يقال ان مقيد الصور خارج عن حقائق الاحكام والمواد واستعداداتها لا دخل
 لها في الاغادة انما هي من شأنها الاعداد والقبول فاذا تم استعداد المادة لشيء من الصور كما في العناصر او يكون في اتمها
 لا يقبل غير تلك الصورة المفيد كمال علمه الا انه بواسطه واحدة من القبول الموكلة للانواع الاحكام
 من عنده ويكون هذه الصورة مقضية لتلك الاثار المختلفة باذن الربا وتخيروا كل على امور بانها هو المطابق لاصول الفلاسفة
 لا ما ذكره الشارح فكل على البصرة ولا تتبع الهوى قوله واعلم ان الصورة الجسمية الخ اعلم ان الشا لما فرغ من اثبات ان
 في الاجسام صور ممنوعة اراد بقوله هذا ان تحقق الامر في ان هذه الصور النوعية بل هي حالة في الهوى او لا بالذات
 او في الصورة الجسمية اذ الجسم مجموعة للذات في الازدياد في امرها اصلا قوله مقومة لتحقيق الجسم وقوله مقومة لتحقيق
 الانواع الخ اشارة الى ان تقويم وجود الحمل معتبر في الصورة ولا يكفى التحصيل النوعي فقط ويظهر من هذا ان التذارب
 الى ان الصور المنوعة حالة في الجسم المركب من الهوى والصورة الجسمية لا الهوى وحدها كما زعم المحاكم من جهة ولا
 الصورة الجسمية وحدها كما يتوهم في بارسة الراس والسر في ذلك ان الحال الصوري يقوم وجوده فاذ حصل انضمام
 كل صورة الى الجسم نوع يحصل كان حالها بالتحقيقة واما بالنسبة الى الهوى والجسمية فلا تصور ذلك اما الهوى
 فلا يها كالجنس البعيد فيكون هذا التقويم لها بلا واسطة الجسم بالذات فيكون هذه الصور بمنزلة الفصول المقسمة للجسم لا لها
 ولو كانت فبالعرض لكونها محلا لها ايضا فيكون بالواسطة واما الصورة فلا يها كالفصل المرقوم للهوى بلا واسطة فيكون فصل
 جنس فيكون تقويم النوعيات لها ايضا بالواسطة بالذات فلا يكون شيئا منها حقيقة لها بالذات فتعين الجسم لذلك والمطلوب
 وقد قيام الرهان على هذا المطلوب بان الصور النوعية ان حلت في الهوى فيكون علما مقومة لوجودها فلا بد من افتقار الهوى
 اليها والا لكان صور افتقارها الى جميع تلك الصور فيلزم ان لا يوجد لها لوجودها هو بوطا الى كل واحد منهما اجتماعا
 او بدلا وعلى التقديرين يلزم توارد العلل المستقلة على العلل الواحد الشخص لكون كل علة مع الفاعل المفارق علته
 لها واما الى القدر المشترك فهذا القدر لا يخلو اما ان يكون تمامية تلك الصور فيلزم اتفاقا في الحقيقة فلا يصلح مبادي
 الاختلاف الحقائق اصلا واما خبرنا وهو ايضا لما تقرر ان هذه الصور لسايط لكونها فصولا باعتبار الفصول لسايط ولا

القول ببساطة شئ باعتبار وتر كسبه باعتبار آخره اما عرضي لهما واذ كان هذا العرضي متوجها للجسم اعني الميوس لئلا يكون ان يكون
بالحقيقة دون هذه الصور واذ انطلقنا لشقوق لطل كونه الصور المنوطة بحالة في الميوس واما في الصورة الجسمانية كالمثل من سلا الخلال
فهو راجع الى الخلال في الجسمين الجسمانية لهما وهو المثل القليل لم يرد في الجسم الذي هو مجموع الميوس والصورة سلك
المية الاجتماعية امر فالخلول فيه يرجع الى الخلال في اخره واذ المية كالمثل لذلك فحين الميوس والصورة الجسمانية في
القبضام الصورة المنوطة ضرورة خلول بعضها في الميوس وبعضها في الجسمية قلت لما حصل بانضام الصورة الجسمانية الى الميوس
حقيقة احدية سماحية الاحكام مستقلة فلا يجب ان يكون هذا المجموع المتوحد في الوجود محلا لا لسيط من غير حاجته الى انضامه الى انضام
انه لا يتخلو عن بعد كما لا يخفى على من له ذهن شاقب قوله فليس في الجسمية مقومة لتحقيق الميوس الخ باحصله لوجودها
ولا الطبيعية مقومة لتحقيق الجسم الخ باحصله لوجوده فيكون الفصل المتقسم للجسم وهو كائين بالقياس الى قوله كل من الصورين جثية
تقديرية شئ الخ المراد من الجسمية التقديرية بالكون خبر اذ اخلنا في المية من الجسمية التعليمية بالكون خارجا عنها فالجسمية جثية تقديرية
للجسم لكونها في قوام حمية وجثية تعليمية للميوس لكونها خارجة عنها محصلة لوجودها بافقطة النوعية جثية تقديرية لنوع اسم لكونها
وجثية تعليمية للجسم لكونها خارجة عنه محصلة لوجوده كما هو شأن الفصل المتقسم بالحمية الى الاجناس قوله كما تفصل بالقياس
الى النوع الخ الطائفة تنظر لا تمتثل الا فليس على الفصل بالقياس الى النوع وجثية الجسمين والشتق بالقياس الى الشخص وجثية
النوع كمال الصورة النوعية الى النوع الجسم والجسم نفسه في الاول فلان كوان الفصل جزاء من النوع فانه كجزئية النوعية النوع الجسمية و
لكن الفصل جثية تعليمية لمصلحة الجسم في خفاء ان وجود جثية الجسم الفصل واحد فلا يصور كون احدهما علم والآخر محلول واما
الثاني فلان الشخص على ما هو التحقيق امر اعتباري ليس في جثية الشخص بما يتوحد في انما الخلال في التعبير البشري المعبر عنه واذ
الا ان يقيني الكلام على ذلك من قول بانضام الشخص الى المية وكون المجموع منهما شخصا ولكن ايضا هذا المذهب
هنا بناء الفاسد على الفاسد وهو كما ترى قوله ولما كانت الصورة الجسمية تبديل الخ لعله دفع دخل مقدر تقريره ان
الصورة النوعية كما انه لا يقيني الميوس لقياس واحد منها لقيام الآخر موقوفة على سبيل البديل لك الجسم لا يقيني ايضا واحد
ايضا فلما انها لا يكون علمه لتقوم وجود الميوس لك لا يكون علمه لتقوم وجود الجسم ايضا فلما معنى لكونها حالة في الجسم واذ
الميوس في توضيح الجواب اننا لا نسلم ان نسبة النوعيات الى الميوس والجسم واحد فان الجسمية لا شبة في انها واحدة
في حقيقة الجسم وقوام حمية والنوعيات مقومة لوجودها فيزول الجسمية ويحصل اخره لوجود جسمية اخره
ويزول الجسمية فيزول الكل الجسمية فيزول الجسم ايضا فيزول واحد من النوعيات بالضرورة بخلاف الميوس فانها لا يقيني فيها
الصورة الشخصية بل يقيني بتواردها فيزول الجسمية فيزول نوعيتها لانها لا يقيني بها لقياسها بالمية النوعية الاخرى
بنوعية اخره فهي باقية تواردها في الحقائق النوعية والصورة الجسمية الشخصية دون الجسم فانه يحددهم بالعلم الجسمية المتخصصة
بالخصيص النوعي من النوعيات وانت تعلم ان هذا وان اوعا المشاؤون وصرح به فيهم ولكن لم يقم عليه دليل فوس

بعد ذلك ما ذكرناه في مباحث اثبات الوجود في محذور كماله قد ذكره قوله والسرف في هذا الخ أي في بقا الوجود مع
تبدل الجسمية وعدم بقا الجسم مع تبدل النوعية والحاصل ان العلة هو المطلق مما هو متعلق فلا يلزم من تبدل الشخصيات
تبدل المطلق الذي هو العلة فكانه لم يتبدل بما هو علة للوجود بخلاف الجسم او في تبدل المطلق بما هو متعلق اذ النوعيات انواع
متكثرة والجسمية نوع واحد كماله فيها سبق وفيه ايضا خفا كما سبق مشروحا قوله ومن هنا حكموا بان الشجر النخ و
لان الصورة الشجرية والحيوانية يفارق الجسمية عند القطع والموت وقد كانت محصلة لوجودها فيعدم الجسمية بانعدامها
وهذا ايضا موافق الخلف بين الفارقين النخ اى المشائية والاشراقية فالاولون قالوا بانعدام الجسمية بانعدام النوعية
والاشراقيون قالوا بانعدامها لانعدامها قال الشيخ المقتول في بعض تصانيفه ان الحكم بانعدام الجسم السابق وحدث
جسم آخر في صورة قطع الشجر النخى او موت الحيوان مما سئل في كونه مخالفا للعقل ورافعا للامان عن الحكم المتكلمين
باعتادة المعدم وتكامل السكونيات في الحركة الطبيعية ووقع التباين في اجزاء الرحي فبالا المشائية يحكمون بالاول
ويستبعدون بالثاني ما نسبت اليه في الجواب عنه بانهم لا يحكمون بانعدام الجسمية مطلقا بل بمعنى لا بشرط شئى واما بمعنى المادية
اعني شئى فلا شئى في بانيه فلا تعين في المقام قوله بل هذا الخلف يتفرع على الخلف النخ فالتشائية اذ قالوا بوجود النوعيات
قالوا بانعدام الجسمية بالعدم لاقتدار محل الجوهريه والاشراقية اذ قد ذهبوا الى تفرقها المشائية طوا حاقه المحل الهيا اذ الموت
لا يحتاج الى العرض في تقويمه لم يقلوا بانعدام الجسمية بانعدامها هذا ما ذكرناه وبعد فيه كلام من وجهين احدهما ان
النوعيات للجسمية انما يتصور باعتبار احدها فانما يثبت جوهرية احدها اى واحدة كانت وهي لانعدام اصلها وانما
خصوصيات النوعيات فلا يلزم من انعدامها انعدام الجسمية لعدم انعدامها مع علتهما في الحقيقة فلم يكن هذا الخلف متفرعا
على الخلف في جوهرية النوعيات وعرضيتها مطلقا وثانيهما ان العالم النوعية لا يتلزم انعدام حقيقة الجسم وانما
انعدام شخصيته فاذن الشخصيته مقتضية الى الصورة فلم يكن بينهما وبين المقدار والشكل وغيرهما من العوارض التي تليق
الجسم الهيا في شخصها فرق فيما بالهم يحكمون بعرضية هذه العوارض وجوهرية تلك الصور قوله ولقد استبغنا الخ الاسباع
اما بسبب المملة والعين المعجزة بينهما باء موحدة بمعنى الاتمام او بالاشين المعجزة والعين المملة مع توسط الموحدة بمعنى الطعام
على وجه الكمال قوله وقد سبق بعد خبايا الخ بالخاء المعجزة والباء الموحدة جميع خبيته كقضايا تقضيته وهي ما يضر به المودة
على الوجه ستر عن الغير والمادة منها الاشكالات الواردة على ما ذكر من التحقيق فانها تخفى ستورة تحت حجب الاستدلال
يظهر لمن له طبيعة وقادة كما عرفت مفصلا وفيه اشارة الى ان ما ذكره غايته بالقال تصحيح مقال المشائين والنظر الدقيق ليصر
ضعف ذلك وبقائه فلا تغفل قوله واعلم ان ايراد بحث الصورة النوعية الخ لفهم منه ان الصورة النوعية حاله
في الوجود في الوجود كالجسمية حتى يكون كيفية تلاهما مع الوجود مماثلة لكيفية تلازم الجسمية معناه فانه على تقدير حلولها
في الجسمية او الجسم لا يحجب احتياج الوجود الى الصورة النوعية بل تقويمها بالصورة الجسمية فقط وهي في شخصها

متقومة بالنوعية وتخصص كل منها ما تخرج عن الهيولى فلا يكونان على طريقة واحدة وهو يخالف ما صرح به سابقا من
 حالهما في الحبس لان يكون هذا بناء على راس الجمهور والسابق تحقيقا من عنده كما هو الظاهر فلا بد ان يرفع هذا عن نزولهما
 دهرهم واشتداد الخلل المراد من الوجود المحمل المركب اذا لم يحصل الخلط كثيرا وهو اما متصور في الجهليات المركبة
 وبالاكتفاء المحمل البسيط لانه لما يكون بالتردد فتتبع حصول الاذعان ولا شبهة في ان الاذعان بخلاف الواقع
 اشد انواع الضلال من عدم حصول الاذعان وحصول التردد فقط كما لا يخفى ولذا قدم الاول على الثاني قوله
 ولتقدم ههنا ما يتوقف عليه الخج هذه المقدمة ذكرها المحقق في شرح الاشارات واقتفاء المحاكم وتبهما الشد قوله
 وهو ان التلازم عند التحقيق الخج هذا لفظ المحقق في شرح الاشارات وتفصيل المشهور ان الملزوم والتلازم
 لا بد من علاقة بين المتلازمين والا لكان كل شيء لازما شيا وتلك العلاقة هي علاقة العلوية وهو تصور على نحو مثلثة
 احدها ان يكون الملزوم علة والثاني ان يكون اللازم علة والثالث ان يكونا معلولى علة ثالثة ولما اورد النقض
 بالمتصا يفسد بانها متلازمان مع انتفاء الوجود الثلثة فمن علاقة العلوية فيما بينهما تمت تلك العلاقة عن العلوية
 وغير ما ولا شبهة في تحقق الثاني في المتضايقين ضرورة توقف تغل كل منهما على تغل الآخر وقال المحقق
 ان المشهور فاسد بل التلازم لا يتحقق بدون علاقة العلوية بين المتلازمين باحد الوجود المذكورة والا لكان ان يوجد
 كل منهما بدون الآخر فيهدم أصل الملازمة بينهما فاذا كان شيان احدهما علة موجبة للآخر يكون بينهما تلازم لثبته
 لانه لما كان علة امتنع انفكاكها عن المصم ولما كانت موجبة يمنع انفكاك المعلول عنهما فاللزوم متحقق من الطرفين
 فمطلق العلوية لا يكفي في التلازم ايضا بل يكون المعلول ملزوما والعلة لازمة ضرورة امتناع تحقق المعلول بدون علة
 من العلوي هذا اذا كان احدهما علة للآخر اما ان كانا معلولين لثالث فمطلق علة الثالث لا يكفي في التلازم بينهما
 والا لكانت الموجودات باسرها متلازمة لكونها معلولة لواجب الوجود واستناوهم الى العلة الموجبة وان كان لا بد منه
 ولكن ذلك ايضا لا يكفي مطلقا والا لكانت المعلولات القديمة متلازمة يكون واجب الوجود علة موجبة لها لانا لا نعني
 بالعلة الموجبة الا ما يمنع خلف المعلول عنه والمعلولات القديمة يمنع انفكاكها من الواجب تعالى شأنه فلا بد مع ذلك
 من اقتضا تلك العلة الموجبة تعلق كل واحد منهما بالآخر وليس هذا التعلق مطلقا كافي بل يجب ان يكون دائما
 فانه لو لم يتحقق التعلق في بعض الاوقات صح انفراجهما عن الآخر في ذلك الوقت فلا يكون بينهما تلازم فقد اعتبر
 في المتلازمين اللذين لم يكن احدهما علة موجبة للآخر خمسة امور احدها ان يكونا معلولى علة واحدة وثانيها ان يكون
 تلك العلة موجبة وثالثها ان يكون لكل واحد منهما تعلق بالآخر ورابعها ان يكون ذلك التعلق يقتضيه تلك العلة
 الموجبة وخامسها دوام ذلك التعلق والمتضايقان من العلوية الثانية فانهما معلولان لعلة واحدة ترتبط بينهما
 المتضايقان الحقيقيان فلا نهما معلولا لعلة واحدة موجبة لهما مقيدة للتعلق بينهما كالولد للابوة والبنوة وكل منهما

تحتاج اس الى ذات الآخر فان الابدية تحتاج وجودها الى ذات الابدان والبنوة تحتاج الى ذات الاب وهو الرتبة المحيطة
 وانما المشهور بان فلانها معلول لعلته واحدة وكل لعلل مثلها وكل منها محتاج في نفسه وهو الابدان ومثلها الى بعض الآخر وهو
 الذات كذا اذا الحكم في شرح كلام المحقق فقال وهذا لا يفيد احتياج كل منها الى الآخر بل الى ذات الآخر والى خبر حتى اذا نظرنا اليهما
 لم يكن لاحتياج اس الى الآخر قطعا لعدم كون عليهما تعلق واما هو مناه التلازم بينهما من ثم قال عند من ان
 تعلق كل واحد منهما بالآخر كافي في التلازم بينهما لا متناه الفكاك كل منهما عن الآخر حثيثا فلما حاذوا الى اعتبار
 الامور الثلاثة الباقية والتلازم غير زال عليهما ان النقص لا ينحصر في التصلين بل هو لازم بالقضايا المتساوية في باب
 العكس وتلازم الشطرات وغيرهما فان السالبة الدائمة مثلا تنكس سالبة دائمة وتلازمهما ولا توقف لاحدهما على الآخر
 فلو استلزم الاستغناء لافرادهم يتحقق بين قضيتين تلازم احدهما ثم قال على ان من النقصين اللتين المتحيزين لا يقوم
 احدهما الا مع قيام الآخر وهو تلازم بين الوجودين ووقع الشك النقص الاول اعني بالقضايا المتساوية والشطرات
 المتلازمة بالترام ان هذا التلازم من قبيل التلازم في المتضايفين المشهورين فان القضيتين معلولتان لعلته واحدة وتحتاج
 كل منهما الى اطراف الآخر ومعنى قوله وعلى هذا القليل الخ وفيه ان العكس والاحتلال قد يكونان قضيتين ضروريين كفاي
 قولنا واجب الوجود ليس متغيرا بالضرورة وعكسه اعني قولنا المتغير ليس واجب الوجود بالضرورة فانها قضيتان متلازمتان
 مع كونهما ضروريين لا يتقل لهما علة يستندان اليها وقد قيل في دفع النقص ان التلازم في القضيتين المتساويتين
 باعتبار استحقاق المصداق بمعنى ان مصداقهما امر واحد صحيح لا تسرعهما فاما معلولتان لعلته الواحدة هي هذا المصداق الموضع
 للارتباط بينهما والافتقار بينهما انما هو باعتبار احتياج مفهوم احدهما الى مفروض الآخر وبالعكس فان قلت محرو
 واحد فلا معنى لاحتياج احدهما الى مفروض الآخر دون العكس والافتكاس لتلازم الدور طلت المفروض و
 ان كان واحدا ولكن التعارض بالذات للاحتياج غير ضروري وباعتبار وصفي المفروضين التعارض متحقق وهذا القدر كاف
 لا يفيد ان التعارض في المفروضين متحقق بالذات فان في المثال المذكور مصداق الاصل كون الموضوع اعني الواجب
 بحيث لا يصح اتساع التغير عنه ومصداق العكس كون المحمول اعني التغير بحيث لا يصح اتساع الواجب عنه لانا نقول
 المصداق هو مفهوم القضية المتساوية على الطرفين المذكورين فباعتبار تعاكس الموضوع والمحمول انما اختلفت
 اعتبار الموضوع والمحمول لا لشيء لانفسهما فتغيرهما بالاعتبار صحيح لاحتياج احدهما من نقصين الى مصداق الآخر كما لا
 والانكار مكافئة وابواب عن النقص الثاني اعني النقص بالتصديق من وجهين احدهما ما ذكره لقوله وتفاوت
 الخ بالواد والال وكلاهما صحيحان كما هو الظاهر واصل ان كلامنا في التلازم الوجودي فالتللتان المتحيزتان
 في المحال ان بينهما تلازم وجودي ومع ذلك معني علاقة العلية مفهوم طاهر البطلان ضرورة وجود كل منهما بدون
 وان اراد ان بينهما تلازم مطلقا فمسلّم ولكن اقتضا مطلق التلازم علاقة العلية ممنوع فيهما تدفع الايقال

الميدول فيقتضي لكل كل الوقوع على الارض ومنح كل منهما مقتضى ميل الآخر ونزول ميل كل منهما معا وقد لاخر مقتضى ميل كل واحد منهما على وضعه وقوله كجانب الارض الى مركز الكل الخ اما فيميل لتدافع الافعال فخطا فان جوانب الارض تقتضي الوصول الى المركز وقد علق كل منهما الاخر فيكون الوسط بحيث يكون نسبة المركز الى جميع الجوانب مساوية وهو الظاهر الذي لا غبار عليه واما متميل للتساوي فهو مبني على ما قالوا من ان مركز الثقل هو مركز الحجم وحينئذ فلا محذور ايضا والمرد من المركز الحجم نقطة يكون الحجم منها الى جميع الجوانب مساويا ومن مركز الثقل نقطة يكون الثقل منها الى جميع الجوانب على السواء فاذا فرضت كرة من حديد مركز حجمها وثقلها متحد واذا فرضت نصفهما في حديد ونصفهما من تراب فمركز حجمها الحدي المشترك بين الحديد والتراب ومركز ثقلها في ثقل الحديد وكرة الارض ان يطبق مركز حجمها على مركز ثقلها فلا اشتغال وان يطبق فلزم من رمي حجر من جانب الى آخر يحرك الارض كلها لتبديل مركز الحجم حينئذ يلازم فيلزم تبديل مركز الثقل ايضا وثانيهما ما ذكره بقوله ولوعده من التلازم الخ حاصله ان هذا التقادوم في الوضع بين اللتين المذكورتين قود من باب التلازم فالتلازم انما هو في حفظ الوضع لا الوجود فيكون كالتصايفين في الاستعداد الى علته واما وهو التقادوم مع احتياج قيام كل على وضعه الى ذات الآخر والكار وجود علة واحدة منهما مكابرة صفة قولهم واما المعال بحسب المعلولية الخ اعلم انه قد كان تورده على ما يشترط معلولي علة واحدة من العلاقة الافتقارية لوقوعها العلة الواحدة بانه ممنوع بل لا يجاب العلة لهما كانت في التلازم بينهما ضرورة انه كلما وجد احد معلولي علة واحدة وجدت تلك العلة وكلما وجدت تلك العلة وجد المعلول الآخر فالمعلولان للعلة الثالثة متلازمان بالمشكل الاول مطلقا من غير الاشتراط المذكور فاجاب الشارح عنه بان الاثنين لا يصح استنادهما الى ثالث واحد حقيقة لا تعد فيه بالذات والاعتبار اصلا بل اذا استند الشبان الى امر واحد فلا بد بينهما من التغاير ولو بالاعتبار فالمعلولانما يتلزم عليهما جهة صدره عنهما بتلك الجهة والعلة انما يتلزم المعلول الآخر من جهة اخرى فلم يتغير الوسط فلا يلزم النتيجة وفيه ما عرفت من كلام الحكم عن العلة فيما نحن فيه المراد منها العلة الموجبة لا مطلقا والعلة اذا كانت موجبة كانت تلازم من الجانبين فيتركز الحد الاوسط بينهما شبهة وايضا اذا كان احدهما معلولا لتلك العلة فمن جهة والآخر من جهة اخرى فالقدر المشترك بين المحشين هو العلة بين المعلومين بحسب الحقيقة فاما ان يكون علة موجبة لهما فقد تحقق التلازم بينهما بالكل الاول وكان الحد الاوسط مكررا واما ليس علة موجبة بل الموجبة كل من الجسدين فلم يكن المعلولان معلولي علة موجبة واحدة وقد كان الكلام فيها ههنا شرح مقال الشيخ وتوضيحه ولجدي في المقام اشكالات وهي اولها مسنوعة في حواشي بعض المحققين نظام الملة والدين السهامي قدس سره على هذا الكتاب ولكن لا يأس بذكر تبيينها في هذه الحاشية ايضا تشجيد اللاذيان وتمنيا للاذان فاعلم انه يرد على القاعدة القابلة لوجوب علاقة العلوية بين المتلازمين على احد الوجهين المذكورين او الوجود المذكورة ووجوه اما اولها ان الاسكان لذات

الممكن وكذا زيادة الوجود عليها متلازمان عند المحققين من المشائين مع انتفاء العلاقة بالمعنى المذكور بينهما فان المهيئة
لا يصلح ان يكون علته للمكان التاخرية عنه وتقدمه عليها والمتاخر عن الشيء لا يكون علته له البتة وكذا لا يصلح عليه لزيادة
الوجود لانا لا يعني من الزيادة تخريره عن المهيئة وهو من لوازمه واهتمامه بتصوره العلوية لا امتناع بمجولية لوازم الذات مثل
ذاتياتها ولا يتصور ايضا ان يكونا معلولين لثالث لانه الوجه بعينه واما ثانيا فلانه مما يقع توافق متنع تواروا للعلل المستقلة على
معلول واحد حجا وتعاوبا ويندلفانه على تقدير جوازه جاز الفرض والمعلول عن كل واحد من العلل لجواز وجوده بالآخر وامتثاله
ممنوع كيف فانهم عزوا ذاتها والعلل المستقلة على معلول واحد باذنه اى واحد منها وجد ابتداء الوحدة المعلول وان
اجتمعا ومحمية القنابل يجوز انفكاك المعنى عنها وهو ينافي اللزوم والجواب عنه ان هذا وان صدر من القوم ولكنه خلاف ما
بل العلة فيما نرى من فية العلوية على سبيل البديل هو القدر المشترك فلا يمكن وجود المعلول بدونه وان الممكن بدون كل واحد منها
ولكنه ليس لعلته بسبب الحقيقة فما يلزم منه الانفكاك ليس لعلته وما هو علة حقيقة لم يصح انفكاك المعلول عنه وهو لفظ
واما ثانيا فلما اوجبه الواجب وعدم عدمه متلازمان مع انتفاء علاقة العلوية بينهما من كل وجه اما ان احدهما ليس علة
للاخر فظاهر لكون كل منهما واجبا بالذات اما الوجود فظاهر واما عدمه فلان نقيضه اى عدمه متنع فهو واجب اما
ليس لهما علة ثالثة فلهذا الوجهين بعينه وسباب عنه تارة بان التلازم انما يكون بين الشئيين فان اريد لوجود الواجب
الوجود الاتراعى فيلزم انه وعدمه لعدم معلولان لثالث وهو ذات الواجب تعالى وان اريد للذاتى هو عينه فلما تلازم بينه
وبين عدمه لعدم ولا شئى دونه فاما آخرنا اشق الثاني وقبى التلازم ممنوع لم لا يجوز ان يكون عدمه لعدم لانه الوجود
هو يكون علة له فيحقق علاقة العلوية بهذا الوجه وتارة بان اللزوم بين المنهيات الاتراعية انما هو بالنظر الى مصداقيهما
فان كانت معايرة ليشترط علاقة العلوية والافكي في اتحادات المصادق في التلازم ولا يتحقق فيما نحن فيه هو الثاني فان
ذات الواجب تعالى شأنه كما انها منشأ وانتماع الوجود كك منشأ وانتماع عدمه ايضا فهما متلازمان للاتحاد
من غير اشتراط لعل من قال بعينه عدمه لعدم الوجود واد هذا الاتحاد في المنشأ والافاقتاير في المفهوم لا يصلح
للاكتفاء لافان قلت هذا تخصيص للقواعد الحكمية والاحكام العقلية ومن ذلك لم يوجد تصریح القوم بذلك قلنا
ليس هذا تخصيصا في شئ بل العقل لا يجد الاشتراط الا فيما لا يكون كك لان نسبة المنشأ الى ما يتنزع عنه ليست
ادون قوة من نسبت العلة الموجبة الى معلولها بل قوتها فاذا كانت العلة الموجبة كافية للارتباط اللزومى فيما هو
اقوى منها اذنى قوتها اخرى من ذلك هذا يخلل الاشكال الاول ايضا فان الامكان زيادة الوجود ومنشأ وانتماعه
بالقياس الى الوجود وهذا القدر من الاتحاد في المنشأ هو الموقوع للارتباط منهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر
وان لم يصح المهيئة لا يكون علة موجبة لهما فان قيل يمكن ان يقدر ان بينهما علاقة افتقارية باعتبار احتياج كل منهما
الى مخرج من الآخر فثبت احتياج احدهما الى الآخر في الجملة قلنا الافتقار في الجملة لا يكفي بل لابد من الاسباب

وهو لم يثبت واما العاقلان الكل والجبر متلازمان مع انتفاء علانية عليهما اما انتفاء الكل للجبر فظاهر واما انتفاء كون
 الجبر علته فلانه مكان علته لجميع الاجزاء يلزم العلوية لنفسه انه هذا المجموع ايضا وان كان علته للاختصاص فانه دخل لما في التلازم
 والجواب عنه ظاهر لاحتمال ان يكونا معلولين لامر ثالث لوقع الارتباط بينهما وايضا فالكلام مبني على تسليم القوم على الجبر
 للكل والتفصيل في موضعه واما خامسا فلانهم ذكر وان للعقل الاول جهة الامكان وباعتبارها عليه الفلك الاول
 وجهة الوجوب وباعتبارها عليه العقل الثاني فيها معلول لعلته واحدة لانها في جهة الامكان وباعتبارها عليه العقل الثاني فيها معلول لعلته واحدة لانها في جهة
 الاقترانية بينهما لما صرحا من انهما معان بسبب المعلولية لا يقدم لاحد منهما على الآخر واما ثبوت الملازمة بينهما فبما
 اقتراني مركب من لزوميتين على هيئة الشكل الاول وهو ان العقل الثاني اذا وجد وحده العقل الاول لا متعلق تخلف
 المعلول عن علته التامة وكلما وجد العقل الاول وجد الفلك المحاوس له والوجه بعينه واذا وجد العقل الاول وحده الفلك
 المحاوي فان المعلول التام يمتنع تخلف عن علته التامة والفلك المحاوس اذا وجد وحده العقل الاول ولو اوجد العقل الاول
 وجد العقل الثاني فمن يرين القياس من يثبت الملازمة بينهما فينتقص القاعدة المذكورة والجواب عنه بمنع تكرار الاوسط
 في القياس فان استلزام وجود العلة لوجود المعلول بالجهة التي هي علته له واستلزام احد المعلولين للآخر بجهة
 اقتضاء العلة للمعلول الآخر واذا التمس تكرار الاوسط لم ينتج فلم يثبت الملازمة لهما فان قلت ان الاوضاع المتغيرة
 في مقدم الكبر في شاملة لجميع تقادير ثبوت العلوية من جملتها تحققها مع تحقق المعلول الذي يكون مقدم الصغير
 فيلزم التكرار والاندراج فيصح الانتاج وبقيت المظنة قلت بالجمتان وان لم يكونا متنافيين لكن ليس لكل واحد منهما
 لكل واحد من المعلولين المذكورين فلم يثبت اللزوم على جميع التقادير فلم يتم تكرار الاوسط ولا يلزم والاندراج الا ان يثبت
 استلزام ذات العلة لذات المعلول بجهة لازمة لها كيف يصدر عن الكلية على جميع التقادير او التمس كين تلك التقادير
 منافية وان لم يكن لجميع التقادير دخل في اللزوم هذا هو خبرنا يقال في هذا المقام وان ثبتت نفاية البسط فارجع
 الى كتب المهر القافقن الدين يعقده عليهم السلام في الابام والتوفيق من عبد الملك العلامة قوله لانها القابل
 المحض انما اعلم ان الشيخ قد استدلل على ان الهيو لم لا يصلح لان يكون علته متقضية لوجود الصورة بثلاثة وجوه الاول
 ما ذكره الشرح وحاصله ان الهيو لم لا يحققه القبول والاستعداد ففعليتها فعلية القوة والاستعداد وما هذا شأنه
 لا يصلح لان يكون موجبا لشيء هذا الحسن مما ذكره في المحاكمات وغيره في تقريره ان الهيو لم قابلية فلا يكون قاعلة لـ
 العاقل لا يكون فاعلا اصلا لانه يتوجه عليه وجوه احدها ان الكلام في مطلق العلوية لا الفاعلية وثانيها انه من انتفاء كون
 الهيو لم علته فاعلية للصورة لا يلزم استنادها اليها بالتحراز ان يكون علته للصورة غير فاعلية وثالثها ان الكلية القابلة
 بان القابل لا يكون فاعلا ان كان المقصود منه امتناع كون شيء واحد حقيقته لا تعد فيه بوجه من الوجوه فاعلا فاعلا معا
 فليس له كون الهيو لم واحد حقيقته بل هو في الحقيقة محم وان كان المراد امتناع كون الواحد ولو لم يكن حقيقيا قابلا فاعلا

فهو ممنوع لجزا ان يكون الواحد بالذات المنكر بالجهات بحسب الجهات المتعددة قابلا وفاقلا وجزا ان يكون الميول
 من هذا القبيل فلا يمنع كونها قابلا وفاقلا مع ما تقدم به من ان يكون حقيقة الميول في القبول والاستعداد وان نص عليه
 الشيخ كما يقال الشارح عنه فيما سبق ذلك واما محض التعميم عليه دليل لعدم ولسلم فامتنع كون مثل هذا الشيء فاعلا
 انما يسمي فيها تصويروا وغايرة المقبول عنه كما في العناصر واما فاعلا كما في الاطلاق تقدم الصورة فيها فاعلا
 القابلية منها بحسب القوة والاستعداد اطلاقا ان يقال ان محذور كون حقيقة هذا ذلك يمنع ايجابها شيئا لانه اضعف
 من سائر الاشياء وظاهر ان الاضعف في الوجود لا يكون علة لما هو قوته منه والثاني ما اختاره المصنف بقوله لانه لا
 موجودة الخ وجبارة الشيخ في الشفا انه من المستحيل ان يكون ذات الشيء شيئا بشي بالفضل وهو بعد بالقوة بل بحسب
 ان يكون ذاته قد صار بالفعل ثم صار شيئا بشي آخر سواء كان هذا التقدم بالزمان او بالذات اعني ولو لم يكن القبة موجودة
 الا وهو سبب للثاني والا ان يقوم به الثاني بالذات وذلك يكون متفقا بالذات وسواء كان ما هو سبب له يقال
 ذاته او يكون مفارقاته فانه يجوز ان يكون بعض اسباب وجود الشيء انما يكون عنه وجود شيء يكون مقارنا لذاته وبعض اسباب
 وجود الشيء انما يكون عنه وجود شيء مباين لذاته فان العقل ليس ينقضي عن تجوهره ثم البحث توجب وجود القسمين جميعا
 فان كانت المادة سببا للصورة فيجب ان يكون لها ذات بالفعل اقدم من الصورة وقد تبعا هذا منع ليس بنا
 على ان ذاته لا يمكن ان يوجد الا تلتزما بالمقارنة للصورة بل على ان ذاته يستحيل وجودها ان يكون الا بالصورة وبما
 الامر من فرق انتهت هذا وتوهمها يتوقف على تهمة مقدمة هي ان من المستحيلات ان يكون المحدوم علة لوجود شيء
 الا بعد ان يصير موجودا بالفعل قبل وجود هذا الشيء المعلول سواء كانت هذه القبيلة بالزمان كما في العلل المحددة او بالذات
 كما في العلل الموجبة التي لا يمكن وجودها من غير ان يكون علة وتقوم بها الاخر سواء كانت العلية لازمة لذاتها لا يتفكك
 عنها اصلا او عارضة لها منفكة عنها وسواء كانت الشيء بالقياس الى ما يقارن ذاته او بالقياس الى ما تبين ذاته
 فان كلا القسمين جائزان في الوجود ومن الاسباب ما هو سبب لما يقارنه وما يوجد عنه ملابسة غير مباين عنه ومنها ما هو
 سبب لما تبينه وما يوجد عنه غير ملابس له فان العقل لا ياتي عن ذلك ثم البحث توجب وجود القسمين فان من
 المبادي ما هو سبب لمباينة كالبارة تعالى للاجتماع منها ما هو سبب لما يقارنه كالموضوع للعرض وبعد
 ذلك نقول المادة ان كانت علة للصورة فلا بد من ان يوجد بالفعل قبلها وقد ثبت فيما سبق انه محتسب وجودها بالفعل
 بدون الصورة فحال ان يصير مادة علة للصورة الا ان يصير موجودا من قبلها الصورة اخرى فستحيل ان يكون المادة
 علة للصورة اذا سبب للشيء على ما عرفت في المهددة لا بد ان يكون له ذات متقدمة على ذلك الشيء من زمان التقدم
 واما كان اوزانيا فكل ما يكون فعلية شيء يستحيل ان يكون علة له والا لزم تقدم الشيء على نفسه او الشيء ما لم يكن بالفعل
 لم يصير شيئا فلو كانت فعلية ذلك الشيء لزم تقدم فعلية على فعلية وهو محال فكون الميول شيئا للصورة محال لايق

الكلام في العلم الموجبة وسببه لا تقدم على معلولها بالذات فما معنى التعرض بالقبليّة لزيانته لما نقول عرض الشيخ ان العلم
لا بد من تقدمه على معلولها بالزمان او بالذات واليهوس على تقدير علميتها للصورة لا يكون علمه معدة او الكلام فيها ضروري ان
في علمه التمازيم وسببه لا بد من ان يكون موجبة بل علمه موجبة والحسنة الموجبة متقدمة على معلولها
بالذات البتة واليهوس لا انتفاء الفعالية لها يدون الصورة الا يصلح لان يكون علمه موجبة متقدمة عليها بالذات ايضا
فالشيخ يهنا في صدق بيان انحاء التقدم للعلم لا وجود هذه الانحاء باجمعهما في اليهوس حتى يتوجه عليه ذلك نعم لو اتفق
على الفعالية بالذات لم يتم المظهر ايضا ولكن لما كان من عادة استيعاب الاحتمالات فلا بأس بتجربته وان كان فيه
طول لكن لا يخرج عن قابلية فهم في كلام المصنف قصور فانه في صدق كون اليهوس علمه موجبة للصورة كما يشهد عليه
ليست علمه موجبة الشيخ فان اراد من قوله قيل وجود الصورة الخ الفعالية الزمانية فلا يتم التقريب لا انتفاء وتكرر الاوسط
او تقدم العلم الفاعلية على معلولها انما يكون بالذات بالزمان والقبليّة في الكبير في ذاتية وفي الصغير في زمانية وان
اراد الذاتية فالقريب تام البتة ولكن لحواله قبوله لما غير صحيحه او لم يوجد فيما سبق اثر من ذلك اصلا فالاولى حذفها
لا ذكرها كما فعل المشاء لان يكون الغرض الاشارة الى ان الحوالة انما يصلح على هذا التقدير وارا به يهنا لا يصلح قتال
والثالث فقريره ايضا يتوقف على تمهيد مقدمته هي ان الصورة الجسمانية طبيعية نفسية لا يوجد تقويمه الا بالفصل
المتنوعة وان كانت واحدة في ذاتها من حيث هي هي وبعد ذلك نقول لو كانت المادة علمه قريبة للصورة لزم
لا يكون الصورة مختلفة بالانواع والثاني لطفا لمقدم مثله بيان الملازمة ان المادة من حيث هي مادة للاختلاف
فيها اصلا فالتقريبها من الصور لا يكون مختلفة ايضا ضرورة ان لازم المتفق متفق فان قلت انهم قالوا ان هيولات
الافلاك متخالفة بالتبوع وبخالفة اليهوس في العاصم فما معنى الحكم بانتفاء الاختلاف فيها قلت هذا الاختلاف لهائي الوجود
من جهة الصور الملازمة لها المقومة لوجودها بالفعل لا انها كبا اعتبار ذاتها لما تقرانه لا ذات لها مجردة عن الصورة
كما عرفت في الفصل السابق وان قيل ان علمه للاختلاف ليست المادة بنفسها بل مع شيء آخر فاجاب عنها محصل
صورة معينة في المادة واذا اجمع معها شيء آخر حصلت صورة اخرى غير الاولى قلت فالمادة شأنها القبول فقط
واما خاصية كل صورة فانما يكون عن تلك العطل فيكون علمه وجود كل صورة خاصة هي الشيء الخارج ولم يكن للمادة
فصل في خصوصية كل صورة الا انه لا بد لها من وجود الصورة فيها كما هو خاصة العلم القابلية فلا يصلح ان يكون علمه متو
له وهو المظهر هذا في اليهوس المتشخصية الخ فيه اشارة الى ان المرد من اليهوس في قول المصنف اليهوس ليست
الخ اليهوس المتشخصية من الصورة المطلقة وسينها بالجوهرية كما مر اول ما سيجي فيها بعد ولكن العبارة
سببها هذا يخرج عن السلامة لان الصورة المنقبة عنها المعلولية لليهوس الصورة المطلقة والتي تبقى علمتها
هي الشخصية كما سيصرح المشاء ثم ان ان شخصية الصورة توقفت على الطمان عليه اليهوس فلا يصلح بناء هذا الطمان

سبب تيراد والناظر في الدور وطلبا منه ضرورة قوله والعلة الناعلية الخ المراد منه الموجهة لالفا علية مطلقا لما مر في التمهيد
فما تفضل قوله والصورة ايضا ليست علة الهيولى الخ الفاضل على ما يوجب الية شرح الاشارات وكلام الشئ فيها بعد ان المراد
من الصورة الصورة الشخصية وهذا وان كان صحيحا في نفسه ولكن لما كان الغرض منها اثبات التلازم بين الهيولى
والصورة المطلقة فالإتيان ان يراد من الصورة ههنا المطلقة منها ولا يخرج العبارة ايضا على هذا التقدير عن السلاية كما
كانت تخرج بارادة الشخصية فافهم قوله سواء كانت علة مطلقة الخ المراد منها العلة الفاعلية المستقلة في التأثير التي لا
فيه الى شئ آخر لاجتماعها بشرائط التأثير وارتفاع الموانع قوله والالة بانه يؤثر الفاعل الخ هذا ما قال المحقق في شرح الا
رد على الامام حيث قال لفرق بين الالة والواسطة ان كل الة واسطة ولا يتعكس لان الالة لا يكون موجودا الا بالاشهاد
يتوقف على سببها واما المتوسط فقد يكون موجودا كالعلة القريبة فتجعل الامام الواسطة اعم من الالة وقال المحقق الالة هي ما يؤثر على
في منفصلة القريبة بتوسط واسطة هي معلول تصير علة لغيره من حيث يقاس الى طرفية فاحد الطرفين معلول والآخر علة لبعيد واسطة
والواسطة علة قريبة انتهى فبينهما على هذا التفسير مبانيه واليه يشير قول الشيخ في الاشارات الة واسطة فان اراد كلمة العا ويز
الاعم والاضحى شخص فكما ان الالة مباينة للعلة المطلقة كك الواسطة يكون مباينة للالة لجحسن الترديد فافهم قوله فانها
يتحتاج في تشخيصها الى ان لا يتطابق بالخير كما هو الظاهر اذ على تقدير الاحتياج لا يتصور المتيقن يكون الاول بلا دليل واما
متعلق بهما فهو لا يتبع التحسين التأخر على هذا التقدير وايضا ان هذا ادعاء محض لم يقيم عليه دليل لعدم ان في قول الشئ
تشخيصها اشارة الى ان حاجته الجسمية الى التناهي والتشكل انما هو في مرتبة الشخصية بمعنى انه لا يتخلواى مرتبة شخصية
بمتها كانت عندنا دون النوعي فانها من الاعراض المقصورة لطبايعها الى محالها كك فيكون المدعى على هذا التقدير عدم
تأخرها عن الصورة الشخصية فما بقي علية للهيولى في الصورة الشخصية لا الصورة مطلقا وقد علمت ما فيه فتذكره والآن
في البيان ما ذكره الامام في الشرح الاشارات وهو اما قد بينا ان الجسمية لا تنفك عن التناهي والتشكل وظاهر انهما لا يوجد
الاعم الجسمية بلينا الى الجسمية لا يمكن ان يكون علة لهما في بحث امتنع تجرد الصورة عن الهيولى فانها اذن غير متأخرين عن
الجسمية واللا يكون متأخر عن الشئ فهو انا مع الشئ او يكون متقدما عليه فنثبت ان التناهي والتشكل انما ان يكونا قبل
الجسمية او معها انتهى فانه ان كون التناهي والتشكل مع الجسمية او قبلها يكفي ان يقد الجسمية ليست علة لهما فاما لا يتأخران
عنها فتكونان اما مع الجسمية او قبلها من غير حاجة الى بيان التلازم فيكون مستدركا في الدالة وايضا فان ما ثبت فيما
ان الصورة من حيث هي لا يكون علة موجهة لهما وذا لا ينافي كون الشخصية علة للتشكل العارض ومع ذلك المقصود ههنا
تقوى العلية من كل وجه والتأنيب عما قبل نفى العلية الاسبابية فلم لا يجوز ان يكون الصورة علة لهما مع الغير ولكن هذا الغير
الهيولى فلا حاجة الى الضرورة في نفى كون الشخصية علة لهما اولى لانها شاهدة على ان الصورة الشخصية لا يصلح ان يكون
علة لهما الصلوحا بنفسها التشكل باية شكل كان فلم تخرج شئ من الاشكال ومرتبة التناهي لهما بنفسه فاذا لم يكن الشخصية

عامة لها مع عدم غلوها بعمتها ولزومها لما فعلته هذا اللزوم اما الشك في تقدم عليها او امثالها ليستند الجمعية والشكل اليه فمما
معان وفيه نقاد بعد قتال فيه قوله والاستدلال على تناخر الشك الخ في الاستدلال ذكره الامام ايضا حيث قال القائل
ان يقول الشكل بنية احاطة الحدود بالجمعية في متناخر عن الحدود المتناخرة عن المقدار لكونها نهايات المقدار والمتناخر عن الجمعية بجمها
الجمعية التي هي خبره والشكل متناخر عن الجمعية بهذه المراتب فلا معنى لقولان يتقدم عليها وعرضه اقامته الاستدلال على سبيل
المعارضه قوله غير صحيح لانه انما يفيد الخ هذا دفع المعارضه المذكورة اتقاربه المحقق في شرحه للاشارات توضحه ان حاصل
ما ذكرتم تناخر الشكل عن هيئة الصورة والذات تدعيه عدم تناخر الشكل والتناهي عن الصورة المشخصة من حيث انها مشخصة
فالمذكور في معرض المعارضه لا يصلح لها قوله ولا يبعد ان يحتاج الشئ في تشخصه الخ هذا ايضا كلام المحقق وفيه دفع ما عني
ان يتوهم من ان التناهي والتشكل متناخران عن الصورة لانها عرضان قايमान به من المستحالات احتياج الشئ الى الاحتياج
عنه وحاصل الدفع ان تناخرهما عن هيئة الصورة ولا يبعد ان يحتاج الشئ في تشخصه الى ما يتناخر عن هيئة كالمجموع يحتاج
في تشخصه الى الاين والوضع والكانا عرضين متناخرين عنه قوله واعتراض بعضهم الخ هذا الاعتراض اهله المحاكم
عن بعض الفضلاء ومدار تخيل ان الشخص امر التماهي يحصل بانضمامه الى الهيئة الشخص خلاصة ان الشخص للصورة
لو كان التناهي والتشكل فاما ان يكون المراد منهما مطلقان فاستحال ان يكونا مشخصين او بانضمام الكل الى الكل لا
يحصل الشخص او مخصوصين فذلك محال ضرورة زوال التناهي والتشكل المعنيين في الشبهة بالهيئة مع بقائه
جسميتها بعينها فلو كانا مشخصين لهما الزالت بزوالهما قوله والجواب ان الاعراض المشخصة الخ هذا الجواب اختاره
المحاكم حيث قال هذا انما يكون لو ارادوا بالمشخصات علل الهندية لكنك ستعرف ان مرادهم بها الاعراض الخارجية
اللازمة للشخص وتبينه في الشبهات انتهى وتحقيقه ان الشخص يطلق على معينين احدهما ما يكون عليه الشخص
مفيد اليه بالانضمام والاتحاد وثانيهما ما يكون من امارات الشخص ولو ازمه وهذا معنى مجازي كما ان الاول حقيقي فالاعراض
المتخصصة ان اريد شخصيتها بالمعنى الاول فلا يصح كونها مشخصة بهذا المعنى اصلا لتاخرها عن وجودها ومعرضها وان اريد
انها مشخصة بالمعنى الاخير كما هو الظاهر فلا اشكال لانا نتحدث الشق الاول وقوله بانضمام الكل الى الكل الخ ان اريد منه
ان الكل لا يكون عليه الشخص فمسلم لنا انقول ان التناهي والشخص المطلقين عللنا للشخص حتى يبرر علينا وان اريد
ان الكل لا يكون اماره للشخص ولا زاله فهو ممنوع لجواز ان يكون الاعراض لطبايعها من متمات علل الشخص والامارات
الدالة عليه بالجمعية الممتنع افادة الكل الشخص وهو غير لازم واللازم هو كونه اماره له متما لطبيعته وهذا ليس بجواب على هذا فصيح
قول المصنف ان الشكل من جملة مشخصات الصورة فلو اخلوا بان يكون من لوازم الشخصيته واماراته المساوقة لها فيكون
شخصيته الصورة معه والامن متمات عليه الفاعلية يعني الوجوب تعالى شأنه فيكون شخصيته الصورة بالشكل فالشكل لا لازم لشخصيته
الصورة او بسبب لها وهو معنى قولهم اما مع الصورة او قبلها هذا قوله متمات بالمشخصات الخ فيه اشارة الى ان

اطلاق الشخصيات عليها بالحياز اما لانها يحصل بها الامتياز عند انتقل كالمشخص الحقيقي اولاً لانها لازمة واما ان كانت
 وبهذا المعنى يقال انها علمة للشخص الابدي الحقيقي فان قلت الاعراض اللاحقة للاجسام كلها تصلح اشارة للشخص
 فما مال التخصيص بالابدين والوضع قلت العبرة في ذلك بقوة الدلالة وضعها فالابدين والوضع لما كانا اشد دلالة على الشخص
 لعدم انفكاكها عن الشخص بخلاف سائر الاعراض المفارقة فانها لا تفرقها عن محورها فاما ضعف دلالة على اشياء صها
 اخر اخصصا بذلك دون ما عداها وسبجي تحقيق ذلك انشاء الله تعالى قوله كما مر الخ اشارة الى ما ذكره في فصل
 عدم تجرد الصورة عن الهيولى فانه قد ثبت فيه ان الشكل لا يكون من الجسمية ولا الازمها فيكون من الاعراض المفارقة
 الى المادة والاحتياج بمنع ان يتقدم على المحتاج اليه بل الامر بالعكس ويرد عليه انه غاية ما يلزم منه احتياج الشكل المخصوص
 الى المادة للتبديل دون مطلق الشكل بعد عدم تبديله ضرورة امتناع انفكاك الشكل المطلق عن الجسم فاحتياج الهيولى الى الشكل
 الخاص ولا يقول انه شخص للجسمية وانما المخصص له هو الشكل المطلق لا يحتاج الى المادة فيجوز ان يكون متقدما عليها
 ما يلزم منه لزوم الهيولى للشكل فلا يتشكل الصورة المجردة وذلك لا يتلزم كونه مع الهيولى او بعد العلم لا يجوز ان يكون من
 الازمات المتأخرة الا ان يقال ان الشكل والهيولى متلازمان فهما اما محلولان للحلقة واحدة او احدهما علمة للآخر والشكل
 بغيرية لا يصلح ان يكون علمة للهيولى فهو اما ان يكون معلولا للهيولى او معلولا لثالث معها وعلى التقديرين فهو اما
 معها او مقدم عليها فليقتل قوله فلو كانت الصورة علمة لوجود الهيولى الخ حاصل ان الصورة لو كانت علمة مطلقة للهيولى
 بمقتضاها او تخصصها او اذلة مطلقة او واسطة فلا بد من ان يتقدم شخصها على الهيولى اما على الثاني فظاهر واما على الاول فظاهر
 واحد بالشخص والعلمة المطلقة والادلة كك والواسطة لا يكون انقص منها في التحصيل التبعة والامر بجمع الصلة ضرورة ان المؤثر
 في الشيء يكون اقرب مما تؤثر فيه فلو كانت الصورة علمة للهيولى لكانت متشخصة فيقدم على الهيولى ويلزم من
 تقدمها عليها تقدمها على الشكل المتأخر عن الهيولى لما تقرر انها سبب له وقد فرض ان الصورة مع الشكل والشكل
 هو علمة لان المتقدم على الشيء الخ حاصل ان المتقدم على الشيء المتقدم على الشيء يكون متقدما على كل
 الشيء بالضرورة فالصورة المتقدمة على الهيولى المتقدمة على الشكل يكون متقدمة عليه بالضرورة والمتقدم على
 ما مع الشيء يتقدم عليه ذلك الشيء ايضا فالصورة المتقدمة على الهيولى التي هي مع الشكل متقدمة عليه والسر في
 هذا الشرط يدان الشكل لما امتنع وجوده قبل الهيولى لما عرفت من حاجتها اليها فلا يخجلوا اما ان يكون الهيولى متقدمة
 عليه او معه على الاول لو كانت الصورة علمة للهيولى باحد الوجود المذكورة لكانت متقدمة على الهيولى لتقدم
 العلمة على المعاد وهي متقدمة على الصورة فيلزم تقدم الصورة عليه حكيم المقدمة الاولى وعلى الثاني اذا كانت الصورة
 لكونها علمة للهيولى متقدمة عليه فيقدم على الشكل مع الهيولى ايضا حكيم المقدمة الثانية قوله سواء كانت
 الزمان الخ المتقدم على المتقدمة حسب الزمان استلزامه للتقدم على المتأخر عن هذا المتقدم بالزمان فظاهر

استلزام التقدم بالذات على المتقدم كالتقدم على المتأخر بالذات استلزامه فلان دلالة العلة على دلالة السببية ولا سببية من
 تقدم العلة على المتأخر كما هو عليه فيكون متقدما بالطريق الاول الى التقدم على المتقدم عليه بالذات واما استلزام التقدم
 بالزمان المتقدم ككس على ما في الشيء منية ذائبة او زمانية قطرها الفضا كما في المعية واما التأخر في استلزام التقدم بالذات على شيء
 التقدم بالذات على ما هو وذلك بذكره عليه بقوله والوجه في ذلك ان الخ وعا قد لا ان الحقيقة بين الشيئين بالذات بحسب
 الوجود واما تصور في معلول على واحدة واذا كانا معلولين لهما في تقدم عليهما على السواء وتاخر ان التأخر ضرورة تأخر
 المعلول عن العلة بالذات وهو المقصود والمقال ههنا من انه يجوز ان يكون الشيئين معلولين لعلة واحدة ومع ذلك يكون
 للتأخر علة بامته اونا فقتة اخرى وحينئذ فيكون هذه العلة الاخرى متقدمة على احد المهيمن بالذات دون الآخر ليس بشيء
 لان الكلام في معلول على علة بامته واحدة ولا يمكن تعدد ما على ما تقر في موضع فالحكمة التامة اذا كانت واحدة بين
 فها معان متاخران عنهما معا وهذا القدر يكفي ثم انه لم يذكر التوجه تقدم الميول على الشكل المطلق الذي كلاما فيه قد
 ليتبدل عليه بان الميول لكونها خبرا من الجسم متقدمة عليه ضرورة تقدم الخبر على الكل بالذات والحجم مقدم على
 الشكل لانه من عوارضه والمعرض يتقدم على العارض بحسب نفس ذاته وتاخر العارض عنه وهذا انما يتم لو ثبت ان
 الشكل من عوارض الجسم لم يجوز ان يكون من عوارض الجسم فمتاخر عنها لاعتدلا يتم المقصود بقوله واما مع المتقدم على
 الشيء الخ هذا بيان للواقع لا لظلاله في الاستدلال قوله واما المعلول المتأخر الخ يعني ان المعلول المتأخر عن احد
 الشيئين اللذين هما معان لا يتأخر عن الشيء الآخر لانه ليس معلولا لهذا الآخر والتأخر انما يلزم عما هو عليه لا عما يقارن
 العلة وبما معها نعم يتأخر عن هذا المقارن بالزمان البتة لان التأخر عما يتقدم على الشيء بالزمان كما يتأخر عن هذا الشيء
 بالزمان ككس يتأخر عما يقارن هذا الشيء المتقدم ايضا بالزمان فالمنتهى هو التأخر بالذات عن ما يسامع العلة لا التأخر مطلقا
 فلا تغفل قوله وبهذا يندفع التذرع الخ اعلم ان الامام الرازي يعرض بهذا التذرع في كلامي الشيخ حيث قال ان
 الشيخ قد استعمل هذه النقطة القليلة ان المتقدم على المتأخر متقدم على ما منه في موضعين من الاشارات الاول
 في مسألة تقدم محد الجواهر عليها والثاني في مسألة امتناع علة الجواهر للمجوس حيث قال لو كان الحاوي علة
 للمجوس كان متقدما بالذات على المجوس والمجوس مع عدم الخلاء والمتقدم على الشيء متقدم على الخ فيكون عدم الخلاء
 الخلاء متأخر عن الجواهر والمتأخر عن الشيء موقوف على ذلك الشيء وكل موقوف على الشيء لم يمكن لذاته فيكون عدم الخلاء
 ممكنا لذاته بهن ثم اورده على نفسه ان الحاوي مع العقل الذي هو علة المجوس وما مع المتقدم متقدم فيلزم ان يكون
 الجواهر متقدما على المجوس في وجوده والمخذور واجب بان تقدم العقل على المجوس والعلة على المجوس
 فلا يلزم تقدمه فقال الامام انه خرج من ذلك ان ما مع المتقدم لا يجب ان يكون متقدما وما مع المتأخر لا يجب ان يكون
 متأخرا فاشيخ يطالب بالفرق بين المتقدمين فان الضرورة لا يسجد الفرق بينهما اصلا علوا استلزام تأخر احد المعين تأخر

الآخر يتأخر ثم تقدم احد المعينين تقدم الآخر ايضا وان لم يتأخر من هذا المستلزم ذلك فمما لا يشتبه به هو المنع عن في كلام الشارح
 بالتأخر والامور في القضيةين وتوحيها متعاضدان ولا بد في التقاض من اتحادهما وحاصل الدفع على ما ذكره الشارح واوضحناه
 ان الامام الطالب للمفرق لعله لم يفرق بين المعية الزمانية والمعية الذاتية فلما وجد تأخر احد المعينين بالزمان عن غير مستلزم
 تأخر الآخر عنه كك وتقدم احد المعينين بالزمان على شئ تقدم الآخر عليه كك نه عن ان الحال في المعينين بالذات ايضا كك
 مع ان الامر بخلافه فان المعية بالذات ليس شئ مستلزم كونها معا محلولين لعلته فالمعان بالذات اذا كانا معلولين
 لعلته واحدة مستلزم تأخر احد منهما عن تلك العلة تأخر الآخر عنها ايضا واما اذا كان احد منهما علة لشئ فلا يجب ان يكون الآخر
 ايضا علة له لانها ليسا علة شئ واحد فلما يلزم من تقدم احد المعينين بالذات على شئ تقدم الآخر عليه كك فظهر الفرق
 وانفع التشابه وكذا يندفع ما اورده المحاكم في هذا المقام من ان المعية بازاء التقدم والتأخر فكل شئ اذا نسب الى آخر
 يكون متقدما عليه ومتأخرا عنه ولا يكون متقدما ولا متأخرا ان يكون معه ولما كانت المعية بازاء التقدم فيقسم الى المتأخرات
 حسب القسامة حتى ان المعية الزمانية ان يكونا موجودان في الزمان ولا يكون احد منهما متقدما على الآخر والمعية الزمنية
 ان يكونا واقعين في الترتيب ولا يكون احد منهما اقرب الى المبدء من الآخر والمعية في الطبع ان يكونا موجودين من غير
 احتياج بينهما والمعية في العلية ان لا يكون احد منهما علة للآخر لكنهما مشتركان في العلية والمعية في الشرف ان يكونا متساويين
 في الفضل حتى اذا زاد واحد منهما فضلا صار متقدما واذا كان حال المعية كك فلا يجب في المعينين في العلية اذا كان احد منهما
 متقدما على ثالث ان يتقدم الآخر عليه كذلك او يتأخر الثالث عنه كك لاستحالة اجتماع العلةين على معلول واحد
 واما مع المتأخرين ثالث وان جاز ان يكون معلولا لمتأخر عنه لانه لا يجب ان ليس كل ما لا يكون علة ولا معلولا لمعلول
 يكون معلولا لعلته وكذا ان كانت المعية بحسب الطبع لا يجب اذا تأخر احد منهما عن الثالث ان يتأخر الآخر عنه تقدم على ثالث
 الا يتأخر عن هذا الثالث او لا يلزم من كون شئ بحيث لا يكون يتبعه وبين شئ آخر احتياج بحيث جاز الى ما يحتاج اليه هذا الشئ
 لم يحتاج اليه لما يحتاج الى هذا الشئ وهذا بخلاف المعينين بالزمان فان احد منهما اذا كان مع التقدم بالزمان على ثالث
 يكون متقدما على هذا الثالث بالزمان القبة وكذا اذا تأخر عنه يجب تأخره عنه هذا يحصل ما في الحكامات وظهر منه انه
 فرق بين ما مع المتقدم بالعلة وبين ما مع المتأخرين فان الاول يمنع تقدمه والثاني يتأخر القبة ولم يدرك ان العقل
 كما يمنع اجتماع علةين تامتين على معلول واحد كك يمنع صدور معلولين عن علة تامة واحدة عند فهمه ولذا قرر الشارح الكلام
 بهذا الوجه ليندفع ما اورده الامام والمحاكم جميعا وقد علمت باي توجيه الشارح انما فلا تغفل ويمكن توجيه المرام بحيث لا يتوجب
 عليه هذا الكلام بان يقيم الميول والشكل مستلزما وان لا يصلح احد منهما لان يكون علة للآخر اما الشكل فلا يرد هذا والعرض
 للصالح لان يكون علة للمجهر والامور في فلكونها قابلة لمحضه والقابل للمحض لا يتصور ان يكون علة لشيء فلو كان العلة
 بصورة باحد الوجوه المذكورة لكانت علة بحسب الشخصية فكانت علة موجبة فلو كانت فلكونها كاسية علة للشكل فيكون الشارح كما في القبة

مع ان الشكل متقدم على الصورة او معادله في اقل احوال الى المقدمة المذكورة التي وقع الاختلاف فيها قوله لا يحل الحقيقة
تارة على علاقة المتلازمين الخ الباء جازمة متعلقة بقوله يندفع والمعنى لا يندفع التدافع المذكور بسبب هذا المحل وفيه تقييد
على المحقق حيث رام دفع التدافع بهذا المحل وتقريره كما في المحل كما خصه المحاكم ان البنية لطلق على التلازم اما في الوجود او في التصور
وعلى الاتفاق اما التلازم في الوجود فكما بين الجسمية والتساوي والتشاكل وبين الجسيم المستقيم والحركة والجهة واما التلازم
في التصور فكما بين وجود الملاء وعدم الخلاء على تقدير ان يكون عدم الخلاء ومخالف الوجود للملاء واما الاتفاق فكما اذا صدر
معلولان عن علتة واحدة من غير تعلق لاحدهما بالآخر حيث قال الشيخ في المصنف المتأخر متأخرا اراد المعية التلازمية فان المتلازمين
اذا كان احدهما متأخرا عن الثالث او متقدما عليه كان الآخر كذلك لا محالة حيث قال مامع المتقدم ليس متقدما اراد المعية
الاتفاقية فان المتصاحبين اتفاقا اذا كان احدهما متقدما على الثالث او متأخرا عنه لا يجب ان يكون الآخر كذلك ووجه
التقرير ان يتوجه عليه من الاشكال من وجوه اما اولها فلا يدل على المجدين بالتلازم كما يستلزم متأخرا عن شي من الاشياء بل يقتضي
تقدم احدهما على شيء تقدم الآخر عليه وذلك لا صحة له الا اذا ثبت ان علية احد المتلازمين يستلزم علية الآخر وذلك باطل
كما عرفت في تحقيق كلام الشارح واما ثانيا فلا يعتبر في التلازم تعلق احد المتلازمين بالآخر كما قال في شرح الاشارات والى
على المتلازمين اللذين علق احدهما بالآخر فما اراد من هذا التعلق ان اراد التعلق الاقتراري يكون ما يقتضيه مجال الى
ما يقتضيه فلا معية بينهما بالذات لانها سلب هذا الاقترار المعبر في التقدم والتأخر بالذات وان اراد التعلق الغير الاقتراري
فلا تصور التلازم اولا لا بد فيه عنده من كون احدا المتلازمين علية للآخر او كونها معلولة لعلته واحدة متوقفة بينهما علاقة اتفاقية
واما ثانيا فلا نه جعل وجود الخلاء وبقي الخلاء المعين من المتلازمين فيلزم ان يكون عدم الخلاء متأخرا عن علته المتلازما
على استلزامه متأخرا عن المعين عن شيء متأخر الآخر عنه وهو محال لان عدم الخلاء ضرورة لا علة له والا يلزم ان يكون الخلاء
ممكنا اذا استند الى العلة هو الممكن لا الممتنع وهذا ان كان مناقشة في المثال ولكن لما كان اللامام طالبا للفرق بين
القولين في علة المحوسس ولا يكفي لدفعه الجواب المذكور سابقا بدون انضمام هذه المقدمة فالنفاس فيه كلف المطلب البتة واما
رابعها فلان تقييد المعية الى التلازم والمصاحبة الاتفاقية انما يصح اذا لم يكن كونها معلولين لثالث مشترك بينهما وهو مخالفت
لما صرح به من وجوب علاقة العلوية بينهما وعلى تقدير الاستشهاد لا يصح المعينين عدم الخلاء ووجود الملاء لما عرفت واما
خامسها فلا نه مع كونه خلاف العرف المتعارف فيقتض بان المعلول يلزم للعللة البعيدة ومتأخرا عن العلة القريبة ويتبع
متأخر العلة البعيدة عنها بل كلمة علة ملازمة لمعلولها لا يستحيل تأخرها عن نفسها هذا ما اورد به المحاكم والجواب عنه على ما افاد
رئيسنا المحقق قدس سره لان مجرد الزوم لا يكفي بل لا بد من انتفاء علاقة العلوية ايضا والعلة البعيدة وان كانت ملازمة لمعلولها
لكن ليست معها لكونها علة معلولان علاقة المعلول العلوية يستوجب التقدم ويمنع المعية على ما مر بقوله ولما ثبت التلازم بين
البيد والصور الخ في الفصلين السابقين قوله ومن البين ان العلاقة بينهما ليست علاقة التقاضيف الخ لما ثبت

الشرح كما سبق خلاف الجمهور علاقة العلية بين المتضالين نفس المتضالين بل لا يخلق بالقاسم لهم من راسه الجمهور القائلين بوجود
 التلازم في المتضالين مع اعتقاد العلاقة المذكورة راسا كان هذا النفي ضرورة يادقد راجح التلازم باعتبار الشرح في اليه
 الشفاو ولم يخبر الشيخ فيه العلاقة في العلية من قبل فيحتاج الى النفي ولكن ان كان ينظر الى ما فصل في هذا الشرح من حصر
 العلاقة فيها واذا راجح المتضالين تحتها لم يقل ذلك وبالجملة كلام التلازم لا يخلو عن استدراك قوله لا مكان لتعلق
 كل واحدة منهما بالآخر اعلم ان الشيخ قد ذكر في اليهيات الشفاو على نفي المتضالين بين الميوس والصوره بالوجه المذكور في
 الشرح وحاصله ان كلا من الميوس والصوره لو كانا متضالين لتعلق هية كل واحد منهما بالقياس الى هية الآخر والامر
 ليس كذلك فانما لتعلق الصورة الجسمانية وتحتاج الى اثبات المادة لها الى تعلق شديد وتعلق الجوهر المستعد اعني الماد
 ولا يعلم وجوده باستعداده لا يابحت والنظر فيكون كل منهما غير معقولة بالقياس الى الآخر وبه يتيقن كونها متضالين
 بالذات وان كان كل منهما من حيث المفهوم الوصفى مضافا مشهورا فان العيولية داخله تحت المتضال لا لتعلق بالقياس
 الى ما بهي قوة او ذات قوة واستعدادية وكذا كون الصورة صورة لا لتعلق بالقياس الى ما بهي تمام وكما ان
 الكلام في نفس حقيقة كل منهما مع قطع النظر عن مفهوم الاسم والحق في استلزام كل منهما الآخر الى الاستدلال
 بغيره فكلما دارا له هذا المتضال المشهور في الخارج لما اشار الى بقوله ان عرضهما الخ والفرض منه دفعنا به
 من وجود المتضالين بينهما باعتبار كون الميوس صورة والصورة مستعدة لها بان هذا المتضال في الوصف وكلامنا
 في مقابلة ما بين ذاتيهما دون بالعرض لهما من الاضافة ايضا الكلام في حالهما من حيث الوجود والاستعداد
 ليس من المساواة بالقياس الى الصورة التي ليست موجودة بالفعل بل بالقوة وكذا الصورة صورة لمادة هي بالقوة واذا
 تحققت بالفعل لطل كونهما مادة بهذه الصورة بل بصورة اخرى بالقوة لكونها مهيأة للوجود كلما تحققت بصورة جديدة
 نحو اخر من الوجود فتعبر بصورة اخرى فثبت ان ليس علاقة المتضالين بينهما بل تلازم وجودي على نحو
 غير المتضالين هذا قوله فلا بد من ان علي الخ يعني انه لما ثبت انه لا يكون العلاقة بين المادة والصورة علاقة تضال
 قوله واذا قد ثبت ان شيئا منهما الخ فيه اولاه ما ثبت هو ان الميوس ليس له علاقة للصورة الشخصية ليست علمه
 للميوس وهذا القدر يكفي في كونها معلولين لثالث لحوار ان يكون الصورة المطلقة علمه موجبة للميوس ويكون ذلك
 كافيا في التلازم بينهما من غير حاجة الى الاستناد الى العلة الثالثة المنفصلة بينهما وثانيا ما قيل من ان ما من شرط
 العلة الموجبة ان يراد منها العلة الموجبة بلا واسطة فيلزم ان لا يكون التلازم بين معلوليه علمه موجبة ولا بين معلولين
 عليتين موجبتين هما معلولا علمه موجبة موقوفة للمار تباطا الافتقار بينهما اصلا واما ان يراد منها العلة الموجبة ولو
 بواسطة كما يظهر من كلام الشيخ في اليهيات الشفاو فحينئذ لا يلزم استناد الميوس والصورة الى سبب ثالث لحوار
 ان يكونا معلولين شيئين هما معلولان لثالث ولا يخفى ما فيه لان المراد هو هذا الاخير والاول من قول انهما معلولا

علته واحدة الخ انهما معلولان لهما ولو بالواسطة ولو بهذه كلام الشيخ في الشفاء حيث جوز الانتهاز الى الثالث في كونه علة لهما
كما يظهر بالمرجحة الى ما نقل عنه من فصل تقدم الصورة على المادة من الشفاء بعيدا وما يتوهم انه لا حاجة على هذا التقدير
الى البناء على اقتضاء النزوم كما يفهم من قول الشيخ تحقيقا لمعنى النزوم غير معقول فان اقتضاء التزام الافتقار
الى الثالث بلا واسطة فقط ممنوع بل تقييده ولو بالواسطة وعلى هذا فلا بد من البناء عليه كما لا يخفى قوله مفارق عن
الاجسام الخ اعلمه مني على ما ذهب اليه من ان الفاعل للامور القائمة بالذات اعني الجواهر ومنها الاجسام هو الجواهر
المفارق عن المادة وهو الحقل الفعال عند فهم قوله وذلك السبب الواحد اما ان يقيم الخ البار في قوله بالآخرى بسببه
ولمفني ان يجعل هذا الجواهر المفارق كلاما من اليد الى الصورة مقيما لسبب الآخر محتاجا اليه فهذا السبب لا يخلو
اما ان يقيم كل واحد منهما بالآخر على الوجه الدائر وهو محال واما ان يقيم كل واحد منهما مع الآخر في وفي هذا الشق استتم
الاول ان يكون كل واحد منهما متعلقا بالآخر بنفس ذاته تعلقا اقتقاريا وهو الضابط لرجوعه الى الوجه الدائر المحال
والثاني ان لا يكون بينهما افتقار اصلا وهو يطل التزام منهما معا عرفت من امتناعه بدون علاقة الافتقار
والثالث ان يكون الاقتقار بينهما من الجانبين في الوجود لكن لا الى الذات بل الى المعروض بان يكون كل
منهما محتاجا في الوجود الى المعروض الآخر فيلزم ان يكونا عرضيين متساويي المعروض وقد فرض انهما جوهريان
ههنا والرابع ان يكون كل منهما مفتقرا الى الآخر لكن لا في نفس الوجود بل في وصف آخر فيقلب التزام الذات في الوجود الى التزام
في العارض وهو ايضا خلاف المفروض قوله فقد علم ان بعد فرض التقييد الخ يعني انه بعد ما بطلت الاحتمالات المذكورة فظهر
ان العلة الثالثة فقط لا يكفي في التزام ما لم يكن لاحدهما دخل في اقامته الاخرى فيكون احدهما متساويا للعلة التامة
والهيولى لكون حقيقتها القبول والاستعداد لا يصلح لذلك فتعين الصورة لان يكون الهيولى لقيقته اليها فيحتاج اليها
وسهنا بحث لان الاقتقارين التزامين اما ان يراد منه الاقتقار الذاتي بينهما فيلزم ان لا يكون بين المتضايفين التزام
اصلا او ليس ذات كل منهما مفتقرا الى ذات الآخر والايه من الدور المحال الاقتقار في الوصف وان يتحقق فيها لكنه ان يصح
التزام فيهما فلما لا يصلح بين الهيولى والصورة افتقار كل منهما الى عوارض الآخر علم ان الشيخ الرئيس بعد ما بين ارتفاعا
المتضائف بين الهيولى والصورة في الهيات الشفاء قال فلا يخلو اما ان يكون العلاقة بينهما علاقة باين العلة والمعلول اما ان يكون
العلاقة بينهما علاقة امرين متكافئ في الوجود وليس احدهما علة ولا معلول الاخر ولكن لا يوجد احدهما الا والاخر موجود وكل شئيين ليس احدهما
علة للآخر ولا معلول الاخر ثم بينهما هذه العلاقة فلا يجوز ان يكون رفع احدهما علة لرفع الآخر من حيث هو ذات بل يكون لرفع
حتى يكون رفعه لا يخلو عن ان يكون مع رفعه لا رفعه موجب لرفع وان كان ليس رفع احدهما من الشئيين المذكورين علة لرفع الآخر بل
لا بد ان يكون مع ارتفاع الآخر فلا يخفى ان يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شئ ثالث غيرهما او يجب ان رفع شئ ثالث حتى لا يرفع
بعض لذلك الثالث ليس رفع هذا ولا يكون شئ من ذلك ان ليس يرفع هذا الا مع ذلك لا مع هذا من غير سبب ثالث غيرهما

فطبيعة كل واحد منها متعلق بالوجود بالفعل لا آخر فاما ان يكون ذلك لهيته فيكون مضافة وقد بان انما ليست مضافة واما ان يكون
في وجوده لا بد من ان مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون في هيته ممكن الوجود لكنه يصير غير واجب الوجود ولا يجوز التمسك باليصير واجب الوجود
بذلك الآخر فيجب ان يصير واجب الوجود هو وصاحبه معه في آخر الامر اذا ارتقينا في العنق لشيء ثالث فيكون ذلك
الشيء الثالث من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجوده لا يصح رفع احد منهما الا يرتفع كونه علة بالفعل فيكون هذا ان
انما يرتفعان برفع سبب ثالث وقد قلنا ليس لك هفت فقد بطل هذا وبقي الحق احد القسمين الاخيرين
فان كان رفعها بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا بهما معلولا فليتنظر كيف يمكن ان يكون ذات كل واحد منهما
يتعلق بمقارنة ذات الآخر فانه لا يحلوا اما ان يكون كل واحد منهما بحسب وجوده من العلة بواسطة صاحبه فيكون
كل واحد منهما هو العلة القهرية لوجوب وجود صاحبه وهذا محال واما ان يكون احدهما بعينه اقرب الى هذا الثالث
فيصير هو الواسطة والثاني هو المعصوم ويكون الحق هو القسم الذي قلنا ان العلاقة بينهما علاقة يكون بها احدهما علة
والآخر معلول واما ان كان رفع احدهما لوجوب رفع ثالث فيجب عن رفعه رفع الثاني منهما فقد صار احدهما علة
للعلة وعلة العلة علة والامر يتقرر في آخره على ان يكون احدهما معلولا والآخر علة فليتنظر الان انهما تصلح ان
يكون العلة فيهما فقد اشتغل بعد ذلك بابطال علية اليمين في الصورة فالتامل في كلامه هذا لا يخفى عليه ان
الشيخ حصر التلازم الخالي عن علاقة العلية في التلازم تحت المعية واليه اشار بقوله فاما ان يكون ذلك لهيته الخ
والتلازم بحسب الوجود واليه اشار بقوله واما ان يكون في وجوده بالخ والبطل الاول بلزوم كونهما متضايفين
وقد ظهر بطلانه والثاني بان مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون معلولا الى آخر ما قال وقوله ودين ان مثل هذا
الخ بمعنى على ما حقق من قبل من امتناع تعدد واجب الوجود والمكافي له فيه وعلى ان مثل اليمين في القوة
والصورة التي تقبل الانقسام لان واجب من جميع جهاته وعلاقة مقال الشيخ ان اليمين والصوت يكون متضايفين التبع مع كون
كل منهما لازما في الوجود للآخرى فاما ان يكون احدهما علة للآخرى او لا وعلى الثاني فاما ان يكونا معلولين لثالث او يكون كل واحد
منهما علة للآخر ولا يكون احدهما علة ولا معلولا للآخر بل لا يوجد احدهما الا يوجد الآخر معه ولا يسيل الى الثالث فان مثل هذا لا يكون
واجبا بل ممكنا معلولا كلاهما من علة ويرى سلسلة العلل الى البارى تعالى قال لا امر الى كونهما معلولين لثالث وقد فرض ان
كونهما معلولين له هفت وعلى تقدير كونهما معلولين لثالث فلا يصدر ان عنه في مرتبة واحدة فلا بد من ان يكون
احدهما واسطة في صدور الآخر عن هذا الثالث فاما ان يكون الواسطة من الطرفين وهو دور محال ويحصر
الواسطة في احدهما فقد لزم عليه احدهما واما ان كان احدهما علة لثالث فهذا الثالث يجب به مع وجوب
الآخر اللازم فهو واسطة في وجوده والافعال الى كونهما متلازمين من غير علاقة العلية فقد ظهر ان احدهما علة للآخر
فلا بد من ان يعلم ان ايا منهما يصلح لذلك وهذا وان ثبت الاحتياج الى الثالث اعم من ان يكون هذا الثالث

علمه مرتبة لها الوعده بمرتبة او مرتبة ولكن لا يضربا نحن بعدد ومن اثبات الملازمة بين الوجود والصوره فان الاشتغال
 الى العلة الثالثة لا يكون في مرتبة واحدة بل بوساطة احد هما في صدور الآخرة هذا القدر يستوجب العلاقة الافتقارية بينهما
 وهو المطلب هذا قوله اول من الآخر لعكس الخ اے بان يكون احدهما يقيم بالآخر وهو المطابق بعبارته الاشارات حيث
 قال الشيخ وليس احدهما اوله الا لا يكون مقامه الآخر بعكسه قوله قلنا ان ينظر ايهما لك الخ اے في نظر ان انه من الوجود
 والصوره الصليح وتوضيح لان يقيم بهما الآخر اے وانه عليه لهما اے انه يحسن انحاء العلية لهما قوله ليست لهما جهتان الخ اے
 جهتان يوثر باحدهما ويتاثر بالآخر اے فان ما كان حقيقته القبول والاستعداد يكون في وجوده في غايته الضعف للصليح
 للفاعلية والابجاء ديا اے مرتبة اخذت فوجوده يمتد الذات والوجود في الوجود لا يفيد قوله فالوجود في الوجود
 علمه موجب للتلازم الخ فان قلت ان المانع من العلية في الوجود هو الاستعداد وطاهر ان الاستعداد فيها انما هو
 بالقياس الى المجسمات الخاصة بشخص او صفادون طبيعته الحسية لعدم فقدان فيها والنوعيات ككلا بالانظر
 الى نوعيته فانهما الوجه بعينه والتلازم انما فرض بينهما وبين الصورتين مطلقتين لا انحصاريتين بينهما فيجوز ان يكون
 الوجود في علمه موجب لهذا التلازم او شريك لهما وايضا العلية القابلة يجوز ان يكون شريك لفاعلية كاشيوط الغير الموجبة بالغير
 بينهما حكم قلت على هذا فيكون الوجود في محتاجة اليها الطبيعة الصورة حسية كانت او نوعية لا شريك للعلاقة الافتقارية بين
 التلازمين وهو محال والا يلزم تقدمها على الصورة بحسب الوجود والفعلية فلم يكن قابله بحضرة هفت فتأمل فيه قوله
 واذا ليست الا او واسطة مطلق الخ لما تقرر في مقامه ان العلة المطلقة والآلة والواسطة لمطلقتين لا بد من ان
 يكون اتو اے وجود او محصل من المحلول الطبيعية الصورة لكونها حتمية كلية اضعفت وجودا من الوجود في الشخصية ضرورة
 كون وجود الطابع اضعف من وجود الاشخاص عندهم فلا يصلح العلية باحد هذه الوجودات صلا فقيمين انما جزء من
 العلة التامة غير الفاعل لا يقدر على هذا فيكون طبيعته الصورة من الحلال الناقصة التي لا يمتنع تحلل المحلول عنها
 يجعل علمه التلازم لان بعض الحلال الناقصة يكون مساويا للمحلول الضعيف لوجود الصليح لان يكون فاعلية وآلة مطلقة او
 واسطة لك فالافتقار في التلازم الى مثل هذه الحلال الناقصة لا يمتنع العقل بعدم تجويزه التعارض بينهما وبين محلول لهما و
 الا يندم اصل المساواة فتدبر قوله والى هذا اشار بقوله الخ اے الى ما ذكر من اشتراط العلاقة الافتقارية للتلازم اشار
 المصنف بقوله هذا ظاهره عليه ان ما بين سابقا ان الوجود لا ينفك عن الصورة وهو لا يفيد احقيا هما اليها لان المحصل
 يوس الى ما ذكر في الشرح بقوله لما يتبين انها لا يقوم بالفعل الخ فان القول لعدم الانفكاك يستلزم الحاجة و
 الا لا ندعم اصل الملازمة قوله لما بينا انها لا يقوم بالفعل بدون الصورة الخ ههنا الظرف دقيق وهو انه قد علم
 مما سبق ان الصورة منضمة الى الوجود في الوجود لكونها كانت محولة لهما في تقوم الوجود بالفعل فالصفا
 الصورة اليها اما ان يكون قبل وجودها او بعده او معه والكل في حيزه اما الاول فظاهر ضرورة ان الصفا شيء الى

شئ فرع وجود المنضم اليه وكذا الثاني لمنافاة للفرعية واما الثالث فلان هذه البعدية اما ان يكون مقارنته للبعدية لثباته
اولا على الاول يلزم وجود الهيولى بدون الصورة وقد علم استحالة تجرد ما عن الصورة وعلى الثاني فيكون هذه البعدية
ذاتية فيلزم تاخر العلة عن المعلول وهو محال واذا طلبت الاقسام المذكورة لطلب عليه الصورة لتقوم وجود الهيولى وتقام
المخلص عنه ان الصورة تصدر عن الجاعل اولا ثم يحيل هذا الجاعل تلك الصورة من حيث تصوره فخلطها مع الهيولى فيكون
الصورة علة للهيولى بواسطة لقصور الجاعل انهما مع الهيولى ولذلك لا يوجد الهيولى في الخارج بدون انضمام
الصورة اليها فالانضمام في الصورة لا يكون فرع الوجود والمنضم اليه بل مستلزم له فان قلت هذا انما صح لو كان صدور
الطبائع الجوهرية اولا ثم لم ير في الانضمام لها في مرتبة متأخرة قلت لا بأس في ذلك والمجادل بحال واسع قابل
حتى يتمكشف لك ما في امثال هذه الدعاوى من المنوع الصريح قوله الى هوية الصورة الخ لا الصورة الشخصية
لانهما يتبدل مع بقاء الهيولى فالتلازم انما هو بين الهيولى والصورة المطلقة فالعلاقة الافتقار للهيولى لا بالوجود
مع الصورة المطلقة لا شخصها لما عرفت من افتقارها الى شخصها الى الهيولى فلو افتقر الهيولى الى الصورة الشخصية
ايضا يلزم الدور والمحال قوله ان الصورة تشكيلة للعلية الفاعلية الخ لا فاعله ولا خيره فاعليه ولا آلة مطلقة ولا واسطة لك في تركيز
لها فاعليه في تمام العلة التامة وتحصل ايجاب المعلول بها قوله فلا بد بينهما من سبب اصل الخ يعني انه لما كيف الصورة
المطلقة مع استمرارها كما استمرار الهيولى في سببها لا بد بينهما من سبب اصل مستمر الوجود يشارك الصورة في العلية وانما
سماه سببا اصلا افتقار الشيخ في الاشارات اما لانه مستمر الوجود المستحفظ لوجود العلة اولانه يقيد اصل وجود الهيولى
من حيث كونه بالقوة فان الصورة لا يفيده الاخراج ذلك الوجود المستفاد منه الى الفعل وبقيته قوله ثابت ثم
الوجود الخ والاما افاده دوام وجود الهيولى قوله مفارق الذات عن المادة الخ كذا قال المحقق في شرح الاشارات
وهو مبني على اصلهم المذكور في ترتيب الوجودات من كون علة الاجسام شتملة على الكثرة هو الفعل الفاعل يوجد
الجمعية وتوسطها واثبات الهيولى فقد حصل الانسباق من عالم الاجسام الى عالم المجرىات ومن الشايد الى العباد
والتفصيل في مباحث ربط الحوادث بالقدري ليس هذا موضعه قوله والاعاد بعض المقاصد الخ اى وان لم يكن
هذا السبب مفارقا عن المادة لكان جسمها اجساميا شتملا على المادة والصورة فيكون الصورة علة له مع غير ما وان
اشئ الى المفارق فهو المظهر والاعاد بعض الحالات اللازمة على تقدير كون الصورة علة تامة للهيولى والعكس هو
محال فعدم تجرد السبب المفارق محال ايضا هذا قوله ومن معين هو هوية الصورة الخ المعين على صيغة اسم الفاعل
من الاعانة والظرف معطوف على قوله من سبب الخ وهذا لفظ الشيخ في الاشارات ايضا وعينه كميل قوله فيما
حيث قل فاعلم ان ليس كيف ايضا وجود الحامل حتى يتبين صورة حيرانية والا يوجب التساوت المذكور بل يحتاج
فيختلف احواله الى مصينات واحوال متفقة من خارج يتجدد بهما ما تحت من القدر والشكل انتهى على المعين من

الالفة لا على المعين بالتشديد بمعنى الشخص من التعيين كما فصل الامام والحق في الحقيقة كيف فان المفيد للشخص هو
 الفاعل المفارق والهيولى مع العوارض معين له كالصورة والفاعل الهيولى وقد نش على ما قلنا المحاكم ونس قول هو
 هيئية الصورة النخ اشارة الى دفع ونس مقدار تقريره ان المادة ان تعلقت بالسبب المفارق والصورة فيكون مجموعها ^{العلية}
 المفيدة لها فاذا اطلت الصورة لطل هذا المجموع الذي هو العلة فيجب سبيل المادة المعلولة ايضا مع انها تبقى والصورة تبقى
 وحاصل الدفع ان الصورة لها اعتباران احدهما الخصوصية بما هي لخصوصية وتانيهما المطلقة اعني هيئتها من حيث هي
 فحين ما قلنا انها شريكة للعلية الفاعلية لهيولى يراونها هيئتها لا الخصوصية ولا شبهة في ان هيئية الصورة باقية مستمرة
 يتعاقب خصوصياتها لا يطل اصلا وحينئذ فالجوع المركب من السبب المفارق وتلك الهيئية الذي هو علة الهيولى
 لا يطل اصلا بل يكون دائما فتدوم المادة بدوامه قوله في عالم الاسطقسات بتعقيب الصور من النخ في هذا تخصيص اشارة الى
 ان الصورة لا تصور لا يفارق المادة كصورة الافلاك جسمية كانت او نوعية فانها لا يفارقها اصلا اما الجسمية فلا متناع الحرق والقياس
 عليهما واما النوعية فلا متناع الكون والفساد فيها واما صور يفارقها المادة الى يدل معنى انها لا تخلو عن سلبها كصور العناصر سواء
 كانت جسمية او نوعية لجواز الحرق والالقياس والكون والفساد فيها والادوية ملازمة للسبب المفارق وشريكة لها في
 افادة فعلية الهيولى وتقدم عليها البتة لشخصها واما الثانية فهي لا يكفي باستصحابها لبقاء المادة واستمرارها مع السبب
 المفارق لسيبته لها وتعاقبها فلا بد منها المسبب النفعي للمادة ان يبقيا تعاقب الصور بانه كلما زالت عنه واحد
 من الصور عقيب بالآخر فيستفي الهيولى بهذا السبب الاصل وهيئية الصورة الباقية تعاقب افراد مجموعها
 يحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة العاقبة شريكة للسبب المفارق في اقامة الهيولى بما يماثل
 الزايلة في الصورة الجسمية المتحدة في النوع وبما يخالفها في القوعات في الصور النوعية كجعل الهيولى
 غير ما كانت حاصلة بالفعل هي بالسابقة والمراد من الصورة العاقبة اللائقة والبقاء في قوله بما يماثل النخ
 ليعود شريكة في قوله وبما يخالفها النخ متعلق بالفعل المتباعدة عنى كجعل النخ ويشهد بذلك قال المحاكم في شرح قول
 الحق فاذا ان الصورة العاقبة شريكة للسبب الاصل ان المراد من العاقبة اللائقة والمعنى اذن الصورة اللائقة
 شريكة للسبب الاصل في اقامة الهيولى وتنوعه للجسم اما شريكتها للسبب الاصل فهي طبيعتها التي بها نشأ
 الصورة الزايلة واما غير فخصيصها بها الخالفة لخصوصية الصورة الزايلة فهي كجعل المادة نوعا غير الذي كان بال
 بما يخالفها من الاحوال النوعية قوله فباجتماعها يحصل العلة التامة النخ فيه ان الصورة المطلقة لما كانت
 شريكة لعلية الهيولى كانت متقدمة عليها ضرورة تقدم العلة وما يتوقف تمامها عليه على المعلول فهي من جهة
 لا يكون معلول الهيولى والا لزم الدور فاما ان نسبت الى علة اخرى واما على الثاني لطل ما شرط من اشتراط علاقة
 العلمية باحد الوجهين المذكورين وعلى الاول فاستنادنا الى تلك العلة اما بنفس جميعها او بخصصها والثاني لا يكون

متقدما على الهيولى لكونها علتها وشركية علتها وعلى الاول فيلزم ان يكون جعل الطبيعة
 نوع جعل بالاشخاص وهو يحتاج بالاشتمال فيها لئلا يمتنع من ان جعلها واحد ايضا يلزم المثل الاطلاعية ان وجدت الطبيعة
 قبل وجود الاشخاص وغايته بما يمكن الخاص عنه القول بان للطباع وجود وان احدهما المطلق الصالح للثبوت وانما هو
 الخاص المانع عن شركية الوجود الاول وجود الهيولى والثاني طبيعيا فالصورة لوجودها الا لشيء المفاتيح من مقياس الهيولى متممة
 للحالة الفاعلية لها ثم يقاض اشخاصها على الهيولى على حسب قابليتها واستعدادها وبذلك العبد للمجادل فيه مجال
 مناقشة كما لا يخفى ومن العجائب في هذا المقام بالتركيب المحكم في الجواب حيث قال ان المروعية الصورة المطلقة
 انه لا بد ان يكون للهيولى في كل حين من الاحيان من صورة شخصية متحققة بشركية العلة احدى الصور الشخصية الاعلى
 لا يحتاج الى احدهما من حيث انها متعينة ولها الا يلزم من عدم الصور لعدم الهيولى فان العلة ليست هذه
 الصورة بل امانه وانا تلك وليس في الخارج الا انه او تلك الروايد الموجدات هي فانه صريح في ان العلة كل واحدة
 من الصور المعينة على سبيل التعاقب فالعلة في كل حين لا يكون الا صورة متمتعة متعينة ولا يكون العلة هي هي
 الصورة لا بشرط شي وبذلك مع كونه مبدئا على نفى وجود الطباع في الاحيان على استقراره رايه وهو خلاف ما تقرر
 عند المحققين كالشيخ الرئيس وغيره فلا يصلح توجيه الكلام لائتم في نفسه اذ نقابل ان يقول كل واحد من
 تلك المعينات لما كانت واحدة ما تعدد متشخصة في ذاتها امكن ان يكون علة مستقلة للهيولى الواحدة ما تعدد من
 غير حاجته الى ضمنية المقارن فلم تثبت المبدأ وهو كون الصورة شركية لعلة الهيولى وان ينبغي كلامه على ان فاعل الواحد
 ما تعدد وانما يكون واحدا بالعدد وتلك المعينات المتداولة متعددة فلا يصلح عليه الواحد بالعدد والاطنرم توارو العلل
 المستقلة على مجلول واحد شخصه وهو محال توجه عليه انه مخالفت لما يفهم من كلام الشيخ في الشفاء وافتقار الشفاء بالعدد
 من ان الصورة من حيث هي شركية للعلة الفاعلية ولها متعينة تبعين مخصوصين او تعين باولها وبعده الامام و
 المحقق كلام الشيخ في الاشارات حيث قال الهيولى مفترقة في ان تقوم بالفعل الى بمقارنته الصورة وقال الامام
 الصحيح ان يقع الى ذات الصورة وقال المحقق بحتم ان يكون مراد الشيخ ذلك واذن فالحق في التوجيه ان يقع الصلح
 المتعاقبة المتعينة لا يصلح شي منها لان يكون علة للهيولى او شركية علتها لا بعد اتمامها مع لقاء الهيولى فالتي نفقرا
 الهيولى هي الطبيعة النوعية للصورة وهي لما كانت واحدة بالنوع دون الشخص لم يصلح لان يكون علة للهيولى
 بالاستقلال فهي شركية للعلة الفاعلية لما باعتبار اطلاقها وان افترقت العلى باعتبار خصوصيتها وشخصها والقاعدة
 بان جعل المهيولى والشخص واحد في موضح المنع فيجوز ان يكون المهيولى الاول بحسبها يتقدم على شئ ويشاك
 عليه ثم بما يعرضها من الشخصية اخر عنه ثم انما يثبت في آخره هو انه انما يثبت كون طبيعة الصورة شركية لعلة الهيولى
 باقرا او بالمتعاقبة لو كان كل معقب البديل لازم الحصول لشيء متقبلا له وهو ممنوع فان اعراض الاحكام من اللين

والمقدار لازم الحصول لما يتعاطى بالافراد من غير حلا الجسم عندهما مع انها ليست مقبلة للاجسام والالكائنات بحواجز لا تتصلع الجواهر
 بالتقوم الجواهر بالعرض والواجب عليه ان تلك الاعراض مقبلة للاشخاص بما في اشخاص الجسم بما جسم وليس كل مقبلة للشئ موروثة في الصورة
 ما يقبل الجواهر تلك مقبلة للاعراض فيه ان تلك الاشخاص لا يشبه في كونها مقبلة لوجود الجسم كالصورة لوجود الهيولى فما انقلب
 واوجاه جوهريته الواحد وعرضية الآخر حكم محض فاعلم قوله وقد يقال كيف يكون طبيعة عامته النسخ هذا لا يراد ذكره الشيخ في البتة
 الشفاء ومنها على ان العلة التامة لا يمكن ان يكون اقوى تحصيلها لوجودها من المعلوم والوجود والوحدة متساويان ومتساويان
 في القوة والضعف فالواحد بالحد واقوى وحدة من الواحد بالنوع وهو من الواحد بالجنس كذلك الوجودات شخص
 اقوى من الوجودات النوعي وهو من الجنسي فاذا كانت الصورة المطلقة اعني مأخوذة بلا شرط شي شريك للعللة التامة للهيولى
 ووجودها وحدة نوعية وهي اضعف من وحدة الهيولى لكونها شخصية فيلزم ان يكون الواحد بالعموم من دواخل عللة الواحد
 بالشخص او عللة له وهو لو بالاكالان العلة اضعف تحصيلها من المعلوم وهو اقوى منها وذلك ظاهر البطلان قوله فيجب
 بان ذلك غير متعين الفساد الخ في الجواب ايضا للشيخ وعبارته ان لا يمنع ان يكون الواحد بالجنس العام المحفوظ وحدة
 عموم له الواحد بالعدد وبهنا لك فان الواحد بالنوع مستحفظ لواحد بالحد وهو المفارق فيكون ذلك الشئ موجب الوجود
 ولا يتم ايجابها الا باحد امور ثبوتها كانت انتهى وحاصله ان العقل انما يتقضى عن كون الواحد بالعموم عللة للواحد
 بالشخص اذا لم يكن وحدة عموم تحفوطه بالواحد بالحد واما عليه الواحد بالعموم الذي يستحفظ وحدته الغموضية بالواحد
 بالشخص فلا يتلخص العقل عنها اصلا والمتحقق فيما نحن فيه لك فان الواحد بالعموم النوعي اعني الصورة الصورية
 الجسمانية والجنسية اعني النوعية نفس طبيعتها مستحفظ بالواحد بالحد الذي هو المفارق فيصيح ان يكون عللة للواحد
 بالحد والذي هو المادة هذا على طبق ما في الشرح والمطابق لما نقلنا من عبارة الشيخ ان ليقا في تفسير الجواب ان
 العلة بالحقيقة هي هنا هو السبب المفارق وهو واحد بالحد والا انه لا يتم ايجاب الالبقاء بتم احده امور ثبوتها انها
 لا بعينه واليه اشار بقوله ولا يتم ايجابها الخ فان ذلك لا يخرج عن الوحدة لحدية بل انما يجعل الواحد بالحد وتام
 والايجاب بمجموع حصول المناسبة بين المفارق والمحض البري عن القوة والانتظام وبين ما في ذاته قوة الانتظام
 والكثرة عامر يكون ذاتية قوة فعل ووحدة وكثرة وبالمجمله كانت طبيعة الصورة الجسمانية بما هي صورة جسمانية من غير
 ان تنحصر بالخصائص النوعية والشخصية على الهيولى بالذات فقد كانت العلة التامة الموجبة لها متعلقة بالذات
 من القسام واحد بالعموم لواحد بالحد واما شخصيته تامة التأثير فيه الوجود والشخص غير متميزة افراد تلك الطبيعة
 مرسلة او ليست الافراد ولا شئ منها يبرز العلة فمناك واحد بالحد وعللة لواحد بالحد والى هذا التفسير اشارت بهنا
 بالحلاوة المذكورة بقوله على ان ذلك لا يخرج الخ والقرض منه دفع ما يتراد ووروده من ان بالقسام الواحد
 بالعموم لا يحصل الواحد بالشخص فلم يكن مجموع المركب من المفارق وطبيعة الصورة واحد بالحد وواحد بالشخص فلا يوصل

للميو في الشخص فاحصل الدفع ان العلة هي الواحد بالعدد والمفارق عن المادة والطبيعة العامة من شروط السجادة و
 متممات تاثيره وذا لا يخرج عن وحدته الشخصية وفيه ان هذا الواحد بالعموم اما ان يكون خارجا عن العلة التامة
 فلم يكن للصورة مدخل في راي في الميو في اصله وهو يتا في وجود العلاقة الاقتضائية بينهما واما ان يكون داخلها
 بان يكون من الشرائط والروابط للعلّة المفارقة فيكون المجموع علة تامة فلا يسلم ان هذا المجموع واحد بالشخص
 فان مجموع الشخص والكل لا يكون واحدا بالعدد والتبعية فان وحدة العلة الفاعلية بالشخص فقط لا يكفي ما وحدة
 العلة التامة بل انما يكون هي واحدة بالعدد واذا كانت سائر اجزاء الكوكب ومع ذلك مكارية الا ان يقدر على ان يثبت ان
 لا علاوة والمفرد ان وحدة العموم لا يمنع في الشرائط والروابط ولا يخرج العلة التامة عن الوحدة العددية ولكنه
 انما يتم اذا ريد بالعلّة التامة الفاعل ثم شرط تاثيره وارتفاع موافقه لا مجموع العقل الناقصة فانه لا يتصور
 وحدته بالعدد مع كون واحد من دواخله واحدا بالعموم فيكون حاصل الجواب على هذا التقدير ان الفاعل التام
 والتاثير لوجود جميع شرطه وارتفاع موافقه فيما نحن فيه هو السبب المفارق وهو واحد بالشخص لا الضرفي وحدة
 العددية كون بعض شرطه واحدا بالعموم فيصح كونه علة للميو في الواحدية بالشخص بلا كلفة والعلة التامة بمعنى
 المجموع وان كانت واحدة بالعموم لعموم اعداد اجزاها ولكن الوحدة العددية للفاعل المستجمع بشرائط التاثير
 ارتفاع الموافق كافيته فان العقل وان استوفش عن كون الواحد بالعموم علة للواحد بالشخص ولكن لا يتشوش
 عن كون الواحد بالعموم من شرط الواحد بالشخص او لا باس يكون الشرائط والروابط اضعفت وجودا عن
 المعدل لانه لا يخرج الفاعل التام في التاثير عن الفاعلية ذاتها ما يقدر في توجيه هذا المقام وللشارح الحق من
 اصل الاشكال جواب آخر ذكره في حواشي اليهيات الشفاء وهو ان الميو في ليست شخصا معين الذات بل
 هي مبهمة الهوتة ضعيفة لوجود والوجود حتى ان وحدتها الشخصية شبيهة بالوحدة الجنسية لانه يكفي في انفرادها
 مطلق الصورة على اي وجه كانت ثم ان الصورة التي هي الواسطة في وجودها ليست عبارة عن المعنى الذهني
 والهوتة بما هي هي من غير انضمام الوجود الخارجي اليها ولا انفاد في ان سبب الميو في ليس مفهوم الصورة و
 معناه بل السبب وجودها الخارجي لا بالخصوص فاعقل لا يمنع من سببه مثل هذا العام المتحصل نحو ما من الوجود
 بمثل هذا الواحد الذي ليست وحدته العددية اقوى من الوحدة الجنسية والاقتضار الى انضمام الامر
 ليس لاجل اقتضاها مرتبة لشخص الميو في الاستعداد الى الواحد بالشخص بل لاقتضاها الصورة في وجودها وكونها
 مشيا اليه ليكون طبيعتها محفوظة الوجود ولو اوجد من شخصياتها المتعاقبة هذا الكلام مع حذف بعض ولا يخفى عليك
 انه راجع الى ما قلنا عن المحاكم من كون علة الميو في هي الصورة المتعينة دون نفس الصورة وهي مع
 كونه خلاف تصريحات القوم لا يتم كما عرفت وقوله او لا انفاد في ان سبب الميو في ليس مفهوم الصورة

النج بعد في خفا بل السبب محض المتعمد للفاعل هي الطبيعة من حيث هي لا الموجودة بوجودها ولكن كان وحدة الميو في
 الشخصية اضعف من الوحدة الجنسية المتصلها بمطلق الصورة لا الصورة خاصة فالصورة من حيث هي هي سبب لها
 في الحقيقة دونها موجودة لوجودها وليست شعرة في الفهم بعد الاعتراف بحصول الوحدة الشخصية للميو في مطلق الصورة
 لا الصورة خاصة نوعا معني كون سبب الميو في الصورة الموجودة لا يبيضا فانه لا معنى لمطلق الصورة سوبه طبيعتها
 من حيث هي ونقول بان اعتبار المفاقر انما هو لاجل حاجة الصورة اما الاحتياج الميو في التناثر
 اليه اظهر خلاف الشيخ فانه ناهض على فاقه الميو في اليه والصورة سبب رابط فقط وكيف فانه على هذا التقدير
 الصورة على مستقلة للميو في وقفي فيما مضى كونها على مطلقة وبل هذا الا من قبيل التناقض وبالجملة كلاما
 الش في غايته المين هذا ما حصل الآن ولعل الش يحدث بعد ذلك امر قوله ولقد شهت الحكماء المعقب
 القدسي النج هكذا وجد في النسخة الحاضرة وقد رايت في بعض النسخ لفظ المقيم مقام المعقب وكلاهما صحيحان
 فان المبدأ والمفاقر لقيم الميو في باعته الصور المتعاقبة المستقيضة فهو كما انه يقيم الميو في لك معقب الصور
 عليهما بل التعقب من لوازم التقويم ههنا وكونه قدسيا لكونه مفارقا عن المادة مقدسا عن شوائبها سواء كان نفس
 الواجب تعالى شأنه او واحد من الطول والثاني هو الظاهر من كلام الحكماء فانهم متى سجدون معلولا بحيث لا يكون
 تجويز حقيقة لنقصان في ذاته قابلا للنقص من الجاعل الحق تعالى شأنه ليندونه الى بعض الوسائط من الجواهر
 المجردة التي فيها تعد درجات بعضها اشرف وبعضها اخس يصدر الاشرف من الاشرف والاخس من الاخر
 ووجه التشبيه بين هذا المقيم للمادة باقائه صور متعاقبة على المادة كل عاقبة منها يشارك السابقة في انها صورة ليعاين
 المقيم على الاقامة ويحيا لهما في حقل الميو في جوهر بالفعل غير الذرة كان بالسابقة وبين بمسك سقف معين
 بدعائم متعاقبة يزيل منها واحدة فواحدة لقيم اخر في بدلها في ان كما ان هذا المسك للسقف المحين بمسك
 هذا السقف باعانه وعامة بعد عامته بان يكون اللاحقة معينة للسابقة في البقاء السقف لقيم الميو في الصورة
 شخصها الصورة بعد صورة بان يزيل واحدة لقيم اخر في بدلها والفرق ان في صورة تعاقب الدعائم المسك
 لكل منها هو ما كان بالسابقة وفي صورة يعاقب بالصور كجبل كل صورة للميو في جوهر بالفعل غير ما كان بالسابقة
 والسر في ذلك ان وحدة الميو في وان كانت شخصية الذات ولكن مبهمة الصور لكل صورة كحصيل جوهر بالفعل غير
 ما يحصل بالآخر بخلاف وحدت المسقف فانه لا اهمام فيها لاني الذات ولاني الدعائم حتى يقيم ان السقف
 بمسكايه عامة غير ما كان بمسكايه عامة خرس قبلها فافهم قوله والحال في الطبيعة الجامعة للحال في عالم الطبائع الالهي
 النج المرو من الجامعة هي طبيعة الافلاك ومن الطبائع الاربع طبائع العناصر الاربعه فانها اربعة ايضا حصة الاربع
 الاربعه من العناصر والعرض دفع ماسر او دور وده في هذا المقام وهو ان في عالم العناصر الاربعه لما تبدلت شخا

الصورة الجسمية وتحايق النوعيات بالكون الفساد ولم يكن القول يكون الصور المبتسطة على ممتدة لعله الميول لتبديلها
 مع بقاها الميول والمتمم للعلمة يمنع تخلف المعلوم عنه كما يمنع تخلفه عن تلك العلة بل الشيعة لعلتها هي طبيعة
 الصورة واما في الطبيعة الخامسة العقلية لما كانت تشخصها لازمة لكل فلك لا يفارق عنه لا متنع الخرق والالتباس والكون
 والفساد علة فلم لا يجوز ان يكون تلك الصورة الشخصية معينة للعلمة المفارقة في افاضة هيولى كل فلك او المانع هو
 مفارقة الميول عنها وهو فيها نحن فيه مفقود وحاصل الدفع ان الحال في الطبيعة الخامسة مثل الحال في الطباع
 الاربع في حاجة الميول الى طبيعة الصورة لا الى شخصها وان كان هذا الشخص لازما في الافلاك دون العناصر
 لما عرفت من ان الصورة الشخصية يحتاج في تشخصها والفيض لها من العوارض الشخصية الى المادة ومن المستحبات
 مقدم ما يحتاج الى شئ في جهة علة من تلك الجهة فاستحققت للمادة في الاجسام كلها صورة مرسله لا باهي صورة تشخصية فالصورة كما
 صورة متممات العلة الموقرة في المادة وهذا في الصورة الجسمية ظاهرة واما النوعيات فهي وان صح كونها علة للميول العقلية
 لا متنع انفكاكها عنها لكن بنفس طباعها ايضا لا باهي شخصية لفاقتها في تشخصها الى المادة واما في العناصر
 للمادة مطلق الصورة النوعية اى المفهوم الخمس الشامل لانواعها المختلفة فقط فالشبيهة في كون العلة مطلق الطبيعة
 سواء كانت جسيمة في واحد ونوعية في اخرى لا من كل وجه حتى يقر ان النسبة غير صحيح كما لا يخفى على ذوي الاذنان
 الناقصة قوله وان كانت اقدم واما النسخ يعني ان الميول لما كانت محتاجة في تقويمها الى جهة الصورة فالصورة بما
 صورة متقدمة عليها بالذات الا ان جهة الميول وشخصيتها متقدمة على شخصية الصورة القائمة بها البتة فباعتبار
 الشخصية تكرر التعلق من الجهتين البتة فكل منهما يحتاج الى الاخرى في تشخصه لكن لا على وجه يدور وفيه ان اعتبار
 الشخصية وان استوجب تكرر التعلق من الجانبين ولكن لا في المتلازمين فان التلازم على ما عرفت انما هو بين
 الميول ومطلق الصورة لا الشخصية فحاجة الشخصية اليها لا تكرر الحاجة في المتلازمين اصلا ونسخ الفردية وان سلمنا
 كونه لازم للميول ولكنها لا يقتصر اليه بل الافتقار من جانب واحد فقط فلم تكرر الافتقار ومع ذلك ملازمة نسخ
 الفردية للميول ايضا في معرض الخفاء لانه لا يلزم طبيعة الصورة فكيف للميول قوله بان يكون شخص الميول منفرد
 ذات الصورة النسخ اعلم انه قال الشيخ في الاشارات وتخص بها الصورة وتشخصت هي ايضا بالصورة على وجه يحتمل
 كلام غير هذا المحمل انتهى وقال الامام في قوله على وجه النسخ اشارة الى كيفية تشخص كل منهما بالآخرى لكن لا على
 وجه يدور بل بان يكون تشخص كل واحد منهما بذات الآخرى وقال الحق تشخص الميول بذات الصورة مقبول
 فان الميول انما يصير بذات الميول لعينها لا بل صورة لصها لا من حيث انها بذات الصورة بل هي صورة مادام
 الصور بذات الميول فليس مقبول الوجهين والى ان هذه الصورة تمتع ان يفارق لهذه الميول في متعلقة هذه
 الميول بالضرورة بخلاف الميول فانها لعل ان يكون بذات الميول وان لم يكن هذه الصورة تشخص الصورة يكون هذه

لا بما هي مطلقة والثاني ان الهيو له قابلية والقابل لا يكون فاعلا والله اشارة بقوله لا يا الهيو له بما هي في الخارج فالصورة
 اذا تم تقدمتها على الهيو له بما هي مرتبة وشخصية جميعا والهيو في شخصتها متقدمة على شخص الصورة بما هي مرتبة فالتفت
 احتياج الصورة الى شخص الهيو له في شخصتها مع عدم الحاجة الى هيئتها غير معقول اذا الحاجة الى الشخص من غير حاجة
 الى هيئته غير معقول قلت وان سلمنا ان الامر على ما قلت ولكن الكلام في الاحتياج اليه بالذات واللازمة من كون الشخص
 من هيئته علة بالذات لامر كون تلك المهيئة لك فمهيئة الهيو له تحتاج الى طبيعة الصورة بالذات وكذا شخصتها واما
 شخص الصورة فبالهيو له الشخص بالذات والى طبيعتها بالعرض فقد دور واختلاف المهيئين قوله بل هذه الخ اى
 الحاجة الى نفس الذات انما هي طريق الهيو له وطريقها بالقياس الى الصورة لما علمت من حاجتها في شخصتها الى
 الصورة لنفسها بالطريقة الصورة بالنظر اليها ولذلك كانت الهيو له لمهيئتها وشخصتها جميعا اقدم من الصورة
 فقط هذا واعلم ان الامام قد اورد ههنا ايضا بان الدور لا يخلص عنه بعد لان شخص كل من الهيو له والصورة بدأ
 الاخرى موقوف على انضمام ذات احد ههنا الى ذات الاخرى وانضمام ذات كل واحد منهما الى ذات الاخرى
 متوقف على شخص كل منهما لان المطلق ليس بموجود وانضمام بالليس بموجود الى غيره محال واجاب عن من
 هذه المقدمة مستند بان الوجود منضم الى المهيئة ولا يتوقف انضمامها اليها على وجودها والا كانت المهيئة موجودة
 قبل انضمام الوجود وانصح وقال المحقق قوله الشئ المطلق غير موجود ليس بصحيح لان الشئ المطلق يمكن ان يوجد بلا
 الاطلاق والتقييد ويمكن ان يوجد بشرط الاطلاق والاول موجود في الخارج والعقل والثاني موجود في العقل
 دون الخارج فلا يصح ان يقال انه غير موجود اصلا والجواب بانضمام الوجود الى المهيئة غير صحيح ايضا لانها امران عقليان
 ولا يصح الحاق الامور الخارجية بما هي خارجية في احكامها بالامور العقلية والحاصل انه ليس في الخارج امران
 الوجود والاخر المهيئة حتى يقال بانضمام الاول الى الثاني بل في الخارج امر واحد ثم العقل يضرب من التحليل تمييزا
 وجود ومهيئة وتقييم احدهما الى الاخر فالانضمام بينهما في العقل فقط دون الخارج والهيو له والصورة موجودان معا
 فلو كان الانضمام بينهما فيكون في الخارج فقط فيتوقف على شخص الاخر في البتة والجواب عن ايراد الامام ان
 مرادهم من قولهم الصورة مشخصة للهيو له انها علة لتخصصها بانها من الامور التي يحصل بانضمامها اليها شخصها
 حتى يتوجه ذلك وانما حديث الصفات الهيو له بالصورة بل هو انضمامي او انشائي فحال ان الجمهور من المتقدمين
 وهو الى الاول واورد عليهم بان الصفات الانضمامي الخارجي فربح وجود المنضم اليه في الخارج والصفات
 الهيو له بالصورة المطلقة لك فيلزم تأخر الطبيعة الصورة عن الهيو له وقد قلتم انها متقدمة عليه وادخلنا
 عنه المحقق الدواني تارة بان الصفات متأخرة الصورة التي هي الصفة متقدمة وفيه ان الصفات الانضمامي
 فرع وجودها شئتي الصفات في طرف الصفات لا في نفس الصفات الذي هو في حقيقة كونه

فانه ليتكلم تقدم الاتصاف على نفسه وهو محال وتارة بان اتصاف الوجود بالصورة الصافي في نفسه فلا يتبدى تلقا
 الوجود على غيرها الا في الذهن فيه ان الاتصاف بهن الوجود في الخارج لوجود الصورة في هذا الطرف فكيف
 يكون ذنبا فان حاشيتي الاتصاف موجودان في الخارج ولو فرض الاتصاف في الذهن اذ الفرض فهو خارجي
 البتة فلما لم يحصل الاتصاف لقاعدة القاطنة باقتضاء الاتصاف الانضمامي ووجود الموصوف قبل الصفة اذ كان الصفة
 عرضا واما اذا كان جوهر كما في نحن فيه فلما الصورة المحبوبة تنفيس طبيعتها وان اتصفت الوجود بها ولكن ذلك
 لا يتكلم تقدم الوجود عليها بما هي لك واما القدر الضروري تقدم الوجود على شخصها فقط وهذا الكائن
 شخصها للقاء بعد الصفة ولكن لا بأس به لاصلاح مقالهم كما يشاهد متقالاتهم كثيرا فلا تكلين من المسرعين وقد مر
 فيما سبق ما بقي لدفع الاشكال ايضا فتذكره قوله فان قيل اذا عدت الوجود في الخ لا الاعتراض والجواب كلاهما
 ذكره باقر المحققين استمداد الشك في ايمانه ودار الوجود على وجدان التلازم في الارتفاع بين الوجود والصورة
 لا يمنع ان يتقرر الوجود ويرفع الصورة او يتقرر الصورة ويرفع الوجود فيهما متملا زمان فاما بالهم يقولون
 بطلية الصورة لهما ودار للصورة فالمتقرر من رعم ان ارتفاع الشئ حين ارتفاع الآخر ليتكلم ان يكون احدهما
 على الآخر قوله قلنا بمنزلة الارتفاع الوجودي الا قد سبقه النج مدار الجواب على منع ان الاجتماع في الارتفاع مطلقا
 يصح كون احد الشئيين المجتمعين على الآخر بل اذا كان ارتفاع احدهما سابقا على ارتفاع الآخر سبقا بالذات بان
 لا يرتفع ذلك الآخر الا وقد سبقه ارتفاع الواحد فالتلازم المتكامل في المجتمعين في الارتفاع مطلقا لا يصح تكرار العلوية
 واما لا يلزم ذلك لو كان هذا التكرار مع سببه كل منهما للآخر وهو ممنوع بل السببية بينهما ووجدت لرفع الصورة في
 وجود الحلة كما انه علة لوجود المعلول لك عدما علة لجدمه فالتلازم بين العديدين وان كانت بحسب الزمان و
 اما بحسب الذات فلا لان ذات العلة منبثقة فعاد وجودا بالملزوم منه والمعلول باللازمية فرفع العلة ووجودها
 اقدم بالذات على رفع المعلول ووجوده وان كانا معاني الزمان فالتلازم الحقيقة بينهما غير متحقق والزمان وان
 تحقق ولكنه لا يمنع تعيين احدهما بالعلوية لوجود السببية من جابيه فقط دون الآخر هذا ما وقعنا الله تعالى لشرح الكلام

الى هذا المقام والعلية عند الملك الحلام واسأل من التوفيق للماتمام

فصل في المكان قوله لما فرغ من تحقيق حية الجسم الخ فيه اشارة الى ان الباحث المذكور سابقا
 انما ذكرت في هذا الفن لاجل توضيح حية الموضوع لا انها من مسائل هذا العلم لان البحث عن وجود الشئ وعده
 انما هو على ذمة الالهي الباحث عن احوال الموجود بما هو موجود فباحث الوجود والصورة وكيفية التلازم
 بل البطل الجيز ايضا في الحقيقة من الالهي وبهنا انما ذكرت على سبيل المبدئية لتوضيح حقيقة الموضوع في
 كان البحث عن المبادىء والآن بعد ان انشأ في المقصود في هذا الفن وهو البحث عن الاعراض والذات

لموضوعه اعني الجسم الطبيعي بما هو متحرك او ساكن او ذو طوية اى غير ذلك مما يؤدى مودى هذه القيود على ما عرفت
قوله وهو وقوعه في المكان الخ الضمير راجع الى ما هو الاشارة الى ان العرض الذاتي للجسم هو المتكلم
المعبر عنه بالوقوع في المكان لان العرض الذاتي ما يكون قائما بالمعروض من جهة اليه او متزعا عنه و
المكان سواء كان سطحيا او بعد ليس لك فان قلت كون الجسم متمكنا بذيه لا يصلح لان يجعل مسئلة قلت هذا القدر و
ان كان بذهيا ولكن قولنا الجسم متمكن بمكان هو السطح ليس بذهيا يصلح ان يجعل مسئلة لعدم اذ ليس يصلح لان يكون من
الايهية لكونه تحت عرض العرض الذاتي الجسم من جهة التغير والاستعداد فيكون من الطبيعى لا غير قوله تحقيق اولاهية المكان في
ايراد فاء التفرع اشارة الى ان البحث عن هية المكان انما هو لتوضيح المتكلم الذي هو العرض الذاتي والاثبات المسئلة
النظرية المذكورة انما لتوقفها عليه فذكر تحقيق هية المكان من تلك الجهة وقع في القسم الطبيعي لالانها من مسائلها فان البحث
عن ماهيات الاشياء خارج عن الطبيعى وانما هو من الايهية كما لا يخفى قوله واشتباته ايتة بعد ذلك في الفصل الثاني
الخ اعلم ان ايتة المكان لا تخلو اما ان يراد منها ايتة في نفسه فذلك من الايهية لا يصلح لان يبحث عن في هذا الفصل
اذ الفصل الآتي واما ان يراد منها ثبوت الجسم فذلك بذهية لا يصلح لان يكون مسئلة لعلم من العلوم فضلا عن الطبيعى
والثبات والبحث عن وجود المكان في نفسه قد وقع في هذا الفصل لاجل توقف اثبات المتكلم الذي هو
العرض الذاتي واما في الفصل الآتي فالعرض اثبات كون الحيز طبيعيا للجسم لا وجود المكان في نفسه فمقتضى الفصلين
متغايران وبالجملة كلامهم يهنا في اضطراب قوله ونحن نريد ان نبين اولاهية قوله في تحقيق هية المكان الخ اعلم
ان اختلاف في تحقيق هية المكان يتفرع على الاختلاف في وجوده فان الفحص عن حقيقة الشيء قد يكون قبل هية
اذا كان معلوما بعض عوارضه وقد يكون بعده اذ لم يكن لك فالمكان لما كان معلوما بعارض ان الجسم تحرك اليه ويسكن
فيه امكن الخلاف في وجوده قبل ان تحقق هيةه فالعقلاء اختلفوا في وجوده فمنهم من نفى وجوده مطلقا بوجوه احدها انه لو كان
موجودا فاما ان يكون جوهر او عرضا وعلى الاول فاما ان يكون جوهر محسوسا فيلزم ان يكون للمكان مكان لا الهية او كل
جوهر محسوس له مكان او جوهر محسوسا فاما ان يقارن الجواهر محسوس اولاهية الاول محال والا لكان محسوسا ايضا وقد فرض غير
محسوس هبة اوله يقارن فلا يكون مكانا وعلى الثاني فيكون كسائر المعارض للحالة في الشيء يصح ان يشق منها اسم
يحمل على ما حل فيه فيصح حمل المتكلم على ما حل فيه فيلزم ان لا يقارن في النقطة ويصير معه حيث صار مع ان المكان
ليس منتقلا بالمتكلم بل يفتقل فيه وبانيهاته لو وجد فلا تخلو اما ان يكون جسما او غير جسم وعلى الاول فيلزم من
وجود المتكلم فيه تداخل الاجسام وهو محال والقياس ليس هو من الاجسام البسيطة ولا المركبة فكيف يكون جسما و
على الثاني فكيف يصح التصاف بالمساواة للجسم والمطابقة معه وبانيهاته لو كان المكان لا بد منه للحركة والاستعداد
لكان هو من احد سبب العلل لها مع انه لا يصلح ان يكون فاعطاهما والا لما صح اثبات مبدء فاعلى لكل جسم حركة

في مكان ولا ان يكون مادة لها او الحركة انما تقوم بالمتحرك لا بالمكان ولا ان يكون صورة لها اذ لا يجب وجود الحركة عند وجود
 المكان بالفعل ولا ان يكون عشايتها لها لانها مما يحتاج اليه قبل الوصول الى الغاية كما يحتاج اليه عند الوصول فلو كان المكان
 غاية فلا يكون ذلك لاجل انه مكان وراعيها انه لو كان كل جسم في مكان كانت الاجسام النامية الفيا في مكان فمكانها
 ينمو معها فيتحرك معها فيكون للمكان مكان وقد منعهم ذلك منهم من اثبت وجود المكان واحتجوا عليه تارة بوجود
 النقطة لانها مفارقة جسم عما كان فيه وهو ما سميناه مكانا وتارة بوجود التقاطع فاننا نرى الجسم يكون حاضرا ثم يراه
 غائبا ونحضر جسم آخر حيث لم يكن مثله قد كانت حرة فيها ما نعلم حصل بعده فيها هو او اود من فالبديهة شاك ان ههنا
 قد كان مختصا به او لا شئ ثم وجد آخر مقامه ولا يعني من المكان غير اتمارة بان ههنا فوقا وتحتا وليس هذا تجوز الشئ
 ولا كيف وكفى فيه وغير ذلك بل ان المكان لو كان المكان موجودا لغيره وفصول وخواص لما تحرك بعض الاجسام
 طبعا الى فوق وبعضها الى اسفل فهو لا قالوا قد بلغ من المكان ان التخيل العامي يمنع وجود شئ بدون تحيز مكان و
 توجب ان المكان امر قائم بنفسه وقد ذكر بعض الشعراء حين كلامه في ترتيب الخلق ان المكان اول ما خلقه الله
 فهو لم ير ان تقدم على وجود المكان شيئا فهو لا مفرطون في المكان كما كان الفقرة الاولى مفرطون فيه حتى انكروا
 وجوده مطلقا والحق ان المكان موجود بالثبوت وما ذكرنا من حجج النفي فكل فاسدا اما الاول فلانا اخترنا الشق الثاني
 وهو ان المكان عرض ويجوز ان يشتق منه اسم لما حل فيه لكن السبق لعدم الوقوف عليه وذلك كثير ولذا
 اشتق فلا يجب ان يكون ذلك لاسم هو المتكلم لانه مشتق من المتكلم لا من المكان والمتكلم كون الشئ في
 المكان وهو صفة المحوى وان كان المكان صفة قائمة بالمحوى ويجوز ان يكون عرض في شئ يشتق منه الاسم لغير
 كالحلم فانه في العالم يشتق منه اسم المعلوم مع عدم كون العلم فيه فيجوز ان يشتق من المكان اسم المتكلم ولا يكون
 فيه بل في المكان والحق ان المكان ليس بمصدر ولا التلق ان يشتق منه على هذه الجهة مصدر ولذا لك لم يصح
 الاشتقاق ولا يلزم منه ان لا يكون المكان عرضا اصلا واما الثاني فباختصار ان المكان ليس بجسم ولا مطا بقسم
 بل محيط به يعني انه يطبق على نهاية الطبقا اوليا والتصادف بالمطابقة والمساواة بالجزاء بل هو مساوي لنهاية الحقيقة
 ومخصوص بها لك واما الثالث فلانه انما يلزم لو قلنا ان كل نقطة سواء كانت بالذات او بالعرض توجب ثبوت المكان
 بل نقول ان النقطة بالذات هي المثبتة للمكان والزم ان يكون هو في احد من علمها انما يتصور اذ كان يجب ان يكون
 مالا به منه فهو علة وهو ممنوع الا ترى ان العلة لا بد لها من محلول ولو ازمه وليسيت عللا كما لا بد للمعلول من علة ولو
 التي ليست لعل في المكان يحتاج اليه الحركة لكن لا بالذات بل بالطبع وهو غير التقديم بالحلية فالمكان امر اعم من
 الحركة لازم لها وليس لعله وايضا كون الحركة في المتحرك لا يمنع كون المكان علة باقية له فان كثير من الامور
 يتعلق لموضوعين عنه كثير من الناس واما الرابع فاما يصح لولزم للتام الموجود في المكان ان يكون له مكانا

واما ان كان داهيا يستبدل مكانا بعد مكان كاستبدال كماله كما لا يدرك فليس هو المكان معه واجبا حتى يلزم ان يكون المكان
مكان ثم ان في قول الثاني تحقيق حمية المكان اشارة قبل تصريح على ان ذكر الاختلاف في حمية المكان بيقينية لا في
اللفظ لفظ المكان عليه فان ذلك لاحد ويص في بل الانسب بالعلوم العقلية ان بحيث وينزع في المعاني واهل اطلاق
اللفظ وفيه تعريض على الشيخ في الشفا حيث ذكر اولا الاختلاف في اطلاق لفظ المكان وقال فالعامة قد تطبقونه ويعنون
ما يكون الشيء مستقرا عليه ولا يتميز لغيره الجسم الاسفل والسطح الا على منة ثم من يخرج ليسير عن العامة فيجعل تارة السطح
الاسفل من الجسم الاسفل وربما يعنون بالمكان الشيء الحار كالببيت للناس والدين للشرب وبما يحمله ما يكون
فيه الشيء وان لم يستقر عليه والحكماء لما وجدوا المطلق عليه لفظ المكان بهذا المعنى الثاني او صافا مثل ان يكون
فيه الشيء وبفارقة بالحركة واليسع معه غيره وقيل المنتقلات اليه ثم ندحو قليلا الى ان توهموا انه حاوي او كان يمكن
موصوفا بانه فيه فمما ارادوا ان تعرفوا حمية هذا الشيء وجوهه فكانهم قسموا في انفسهم فقالوا ان كل ما يكون حاصرا لشيء
ولا يكون لغيره فلا يتخلو اما ان يكون واحدا في ذاته او يكون خارجا عن ذاته فان كان داخل في ذاته فاما ان يكون
واما ان يكون صورته وان كان خارجا عن ذاته ويكون مع ذلك يساويه ويخصه فهو اما نهاية سطح يلاقه ويشغله كما ستد
يما ستد غيره واما محيط مستقر عليه بهما اتفق واما ان يكون بعد اليساوية قطاره فهو شيا لا بد من اس فيه انتهى كلامه
وهو نفس في ان هذا الاختلاف في حمية المكان بعد الاختلاف في المطلق عليه لفظ فان هذا الاختلاف كله في المعنى كما
لا يخفى والشيخ لما سلك في التعليم سبيل التسهيل ليعرض اول ما يقع النزاع في اطلاق اللفظ ثم النزاع في معناه فمقرر
بان مصداقه ما ذواته لما نظر الى ان بيان النزاع فيما يطلق اللفظ عليه ليس من وظائف العلوم العقلية اعرض عن
ذكره وهذا يذكر الاختلاف في حمية بانه شيء هو فالمراد من تحقيق المهية بعينه من بين الموجودات وتميزه من بين الوجودات
ولو بالحوار عن المخصوصة لا لاكتناه الحقيقة بالذاتيات فانه يحسب ان الاختلاف المخصوص عنه انما يصح القائلين بين
سطح المكان ولحمية سواء كان بعد الموجود او هو ما كما قد توهم فان النزاع في اصحاب المذهب الخمسة بحسب
ملك الاحتمالات الخمسة كلهم مخصص كما عرفت فافهم قوله فاما ان يكون هيولى او صورة الخ هذا ان الاجمال ان متسويان
الى بعض الاول ومنه قول القائلين بان المكان هو الهيولى ليشترك المكان للهيولى في وصفه المتعاقب
فزعوا انه الهيولى ومدار قول القائلين بانه الصورة اشتراك المكان له في وصفه لا احتواءه والتحديد بصورة قياسية
حينئذ ان الصورة اول حاوٍ وممكن كذلك فالصورة هي المكان والعميل وان هذا ان قياسا على صورة الاشكال
الثاني والاستنتاج فيصير الموضوعين باطلين لكن ارجع الى الشكل الاول بان يقال في الاول الهيولى يتعاقب
عليها التمكنات وكل ما يتوارد عليه التمكنات فهو المكان وفي الثاني الصورة اول حاوٍ وممكن وكل حاوٍ وممكن هو المكان
فيتم الكبر في ايضا لا يوجد شيء من امارات المكان التي صالح عليها المتنازعون فيها فان الجسم لغير المكان

عند الحركة والهيولى والصورة لا يفارقان عنه في حين والمكان يكون الحركة فيه والهيولى والصورة لا يكون الحركة فيها بل معهما والمكان يكون الحركة اليه والهيولى والصورة لا يكون الحركة اليها البته والمتكون حين تكون استبدال مكانه الطبيعي كما لو اذ اصار هو اول الاستبدال بهيولاه الطبيعية في ابتداء الكون يكون في المكان الاول لا يتكون في صورته وبالجملة الاشتراك في صفى التعاقب والاجتلاء مع التخالف في الامارات الكثيرة المختصة بالمكان كيف يصح القول بانه الهيولى او الصورة قوله وقد ذهب الى كل منهما النحوى الاحتمالات الخمسة ذاهب اما الاول ان فقد علمت انه قد ذهب اليها بعض القدماء واما الثالث اعنى القول بان المكان عبارة عن بعد يساوى اقطار المتكلمين فقد اشتبهه بذهيب افلاطون فهو قائل بالبعد المجرد الموجود في الخارج على هذه الشبهة وان كان قاضي من مقال الشيخ في اليهيات الشفا وخلاف ذلك على ما سيجي بمفصلة انشاء الله تعالى واما الرابع اعنى القول بان المكان البعد الموهوم هو بذهب جمهور المتكلمين واما الخامس اعنى كون المكان سطحاً من جسم يلائم المتكلمين بذهب ارسطو واتباعه كالمستحيين الى الضر والى على وهو مختار المصنف في هذا الكتاب لانه على طويع ثم انه يهتد احتمالات اخرى اذ ان يكون المكان عبارة عن الجسم المركب من الهيولى والصورة وثانيهما ان يكون عبارة عن كل بسيط ملاق بسيط تام محيطاً كان او محيطاً كما نقل عن بعض القدماء الضياء والاشياء انما هي عبارة عما يستعبر الجسم عليه معين بالتقرب والبعد عنه والاول لما علم له قائل وانما هو احتمال عقلي يطيل بما ذكر في الباطن كون المكان بعداً لم يكن التعرض به او الاشارة اليه مستحالة على فائدة ولذلك تركه الشافى والثاني مع استلزامه ان يكون شيئاً واحداً مكاناً وسقط ان باطل بما ذكره وافي اثبات انه سطح المحاوس على ما انكشف لك عنه غلطاً ومقترب انشاء الله تعالى فلم يكن التعرض به ايضا محتوي على كثير فائدة والثالث راجع الى احد الاحتمالين الاخيرين لا اشتغالهما على تلك الخاصة كما يفصله الشافى فلم يبق في البعد احتمال مصدبه سوى الخمسة المذكورة قوله ولما كان الاشكال في حمية المكان الخ لعله دفع ما قد يوهى من ان الاحتمالات المذكورة هي بية اليها كما كانت في المكان خمسة فلما بد من الاشتغال بالبطلان كل ناعده من المظن بما بال المصنف اشتغل بالبطلان البعد فقط دون الاولين ووجه الدفع ان الخلاف في حمية المكان بانه هيولى او صورة كما نسب الى بعض المتقدمين امارات المكان فيها بعيد عن العقل فلعل يدين الاحتمالين باطلان عن اصلهما بالضرورة لا حاجة الى الاشتغال بهما فبقى الاشكال في حمية المكان محصوراً في انهما بعد او سطح ولذلك اقتصر المصنف على البطلان الاول فقط ليحصر المقصود في الثاني هذا قوله اي البعد المجرد عن المجرد عن المادة الخ فيه اشارة الى ان المراد عن الخلاء يهتد ان الخلاء وان كان قد يطلق هو ايضا على المكان المجالى عن الشاغل سواء كان بعداً او سطحاً فبين المعنيين عموم من وجه فانها قد تحييان كما اذا كان النحالى عن الشاغل بعداً والثاني يوجب بدون الاول فيها اذا كان هذا النحالى سطحاً

والاول بدون الثاني فيما اذا كان البعد ماليا فافهم قوله اعلم انه لما كان للمكان امارات الخ الفرض بمن هذا الكلام
التبني على انه لا بد منها من بيان امارات المكان ليصالح عليها المتنازعون في حقيقة مجته انهم قاطبة يقولون
بانها لا توجد الا فيه لئلا يتيق لا جد محال ان يقول اردت من المكان هذا ولاخر انه اردت منه ذلك فيخرج النزاع
الى اللفظ وليس هو من شأن العلوم العقلية فالافتاق على تلك الامارات انه ان النزاع في امر المكان
بعد ذلك نزاع مخوض بان اماراته ذلك حقيقة ما اذا لا شبهة في مقتولية النزاع بهذا الوجه بين العقلاء
قوله وهي نسبة الجسم اليه بلفظة في او ماني معناه الخ وهو الالتواء والاشتغال وله ذلك غير بعضهم هذه الامارة يكونه ويا
والجسم محوياً به وقد اخذوا ذلك من قولهم انه يسع الجسم قوله وصحة انتقال الجسم منه لذاته الخ اے اذ انظر الى ذات
الجسم لو جد صحة انتقاله عنه وان استحال ذلك الامر خارج عنه كما في السطح فان الانتقال عنه انما يكون بالخرق
وحينئذ يبطل فان هذا البطان الامر آخر النفس اقتضا حركة الجسم المتمكن قوله واستحالة حصول جسمين
في واحد منه الخ هذا هو الامارة الثالثة وذلك من قولهم لا يسع معه غيره قوله واختلافه بالجهات الخ هذا هو
الامارة الرابعة وذلك من قولهم ان الفوق والتحت انما يتجدوان بالمكان فهذه امارات اربعة يصالح عليها
المتنازعون في امر المكان والنزاع انما هو في ان حقيقة هذا الامر المصالح على اماراته اے شئ هو قوله فنقول
انه لا يجوز ان يكون غير منقسم الخ لئلا يعلم ان النزاع في عيتين حقيقة هذا الامر الذی له تلك الامارات
الاربعة عند الكل فلا بد من ان لا يكون ماله هذه الامارات امر غير منقسم كالنقطة مثلاً اذ لا يتصور احاطتها للجسم
فیرفع الامارة الاولى او منقسماً ولكن في جهة كالخط لا تتفاد الاضواء من جميع الجهات للجسم فيه ايضا اذ لا بد
له الا في الطول فان احتوى فيه فقط دون الجوانب الاخر والمكان ما هو محتوي للجسم الكلية ومن ههنا
علم ان المكان ليس خيراً للجسم لعدم صحة اضافة الكل الى خيره نفی بان يقدر انه موجود فيه وهو اشتغال عليه و
محتوي له فبطل كونه مهيولاً او صورة ايضا ولانه لا يمكن انتقال الكل عن خيره ايضا بل يثقل معه فلا يمكن
القول بمكانية الخیر اصلاً قوله فهو انما منقسم في الجهتين او في الجهات الخ لان الامارات الاربعة المذكورة
انما يصح اجتماعها في كل واحد منهما لا غير قوله ولا يجوز ان يكون حالاً في المتمكن الخ فيه تعرض على من قال
ان المكان هو السطح سواء كان حالاً في الحاوے او المحوے بان السطح المتمكن المحوے لا يمكن انتقاله عنه
بما هو محو وان امكن ذلك بعروض عارض كالانفصال فيقتد فيه الامارة الثانية وقد كان الكلام فيما يحتاج
فيه الامارات الاربعة فلم يكن سطح المحوے داخل في محل النزاع فتبين ان يكون هذا السطح حالاً في ما يحوے
المتمكن ولكن لا مطلقاً بل اذا كان بحيث يماس السطح الظاهر من المحوے والا لم يكن مالياً قوله وهذا ان
جمهور الحكماء الخ من المشائين كما يشهد عليه قوله كالمعلم الاول والشيخين اے نصراني على ومن تابعهم

من المتأخرين كالمصنف قوله وعلى الثاني يكون المكان الخ يعني ان كان المكان امر منقسم في الجهات الثلاث
 يكون عبارة عن البعد المنطبق على بعد الجسم قوله اما الاول فهو ندب افلاطون الخ على ما شتهر عنه والا
 فالظاهر من كلام الشيخ في الیهیات الشفاء انه فضل معقود لاقتصاص مذاهب القدامى في مبادئ التعليمات
 ان افلاطون لا يقول بوجود البعد المحرر اصلا حيث قال واما افلاطون فاكتمله الى ان الصور هي المفارقة واما
 التعليمات فانها عنده معان بين الصور وبين المباديات فانها وان فارقت في الحد فليس يجوز ان يكون
 بعد قائم لانه ما له ان يكون متناهيًا واما غير متناه فان كان غير متناه وذلك لمحتمل لانه محجور طبيعة كان
 حينئذ كل بعد غير متناه فان لمحتمل لانه محجور عن المادة كانت المادة مفيدة للحصر والصورة وكلا الوجهين محال بل
 وجود بعد غير متناه محال وان كان متناهيًا فاختصاره في حد محدود وشكل مقدر ليس الا لانفعال عرض
 له من خارج النفس طبيعة ولن يفعل الصورة الا المادة ما فيكون مقارنته وبذلك انتهى كلامه فلو فهم ان مراد
 الشيخ بالبعد القائم هو عالم المثال الثابت عند القديس فانه عندهم بعد قائم بكيفية استدلال الشيخ وباطال
 شيخ الاشراق في كتابه حكمة الاشراق وجود البعد المحرر بالاستدلال في قاعدة عقد بالابطال الخ لما اراد
 منه هذا البعد المحرر فلو كان افلاطون قائلًا بوجوده لم يفعل ذلك فانه يقتضي في هذا الكتاب اثره ولا يخالفه ظاهر
 واستيعاب الكلام في المثال ليس هذا موضعه وقد بسطنا هذا في حواشينا على بعض حواشي شرح القائل
 العنصرية ان شئت فارجع اليها قوله ويؤمنه البعد المقطوع الخ الظاهر ان بالقول والمعنى انه مقطوع اي مخلوق
 قبل الاحسام او فطره الوجود كما يشهد به كلام الشيخ في طبيعيات الشفاء حيث قال ومن زعم ان المكان
 هو الالعب فقال ان بين غايات الاناء الحاوي للماء العباد منقطوعة ثابتة وانها يتعاقب عليها الالام
 المحصورة في الاناء وبلغ بهم كلامه ان قالوا ان هذا مشهور بل مقطوع عليه البديهة فان الناس
 كلهم يقولون ان المسابطين اطراف الاناء وان الماء يزول ويقارق ويحيط الهواء في ذلك البعد
 انتهى فان اول هذا الكلام يدل على ان المقطوع بمعنى المخلوق او لا وآخره يدل على ان المقطوع
 ما يتحسر البديهة وقد يقال المقطوع بالقاف وقيل انه تصحيف المقطوع بالقاف ليعبر عنه افلاطون تارة بالبدن
 لتوارد الاجسام عليه كتوارد الصور على البؤس وتارة بالصورة لكونه عبارة عن البعد الممتد في
 الجهات بمنزلة الصور الجسمية بحسبها ليقبل الجسم الامتداد ويمتاز عن المحررات فلا يتوجه ما يقال
 ان امتناع كون المكان حيزًا من الجسم او خلق فكيف يذهب اليه ذاهب فضلا عن مثل افلاطون
 قوله القائلين بان لكل جسم فراغ موهوم الخ قد نفهم من شرح القاصد ان البعد الموهوم
 عند المتكلمين عدم محض وفيه صرف يمكن ان لا يتغلب شغل وهو المعنى بالفراغ التام

الذی لو لم یشتغل بشاغل لکان فارغاً ولا یخفی علیک انه ان ارید من العدم المحض ما یختصم الوجود من غیر ان یکون شیء
 فی الواقع فالتقول بکون المكان کما یدعی البطالان لا یغنی ان یشتغل بالباطل فان ما هو اکثر الخی محض باطل فی
 نفسه لا یجری علیه الاحکام الواقعیة اصلاً وان ارید منه الامتداد والانتزاع فیکون اشتغال الجسم والقوة بغير
 فذلک امر یصلح للنساع ولعله مراد المصنف فیما یجد من قوله فاما ان یکون لاشیء محضاً الخ اسے فی الخارج لا مطلقاً
 یشتغل الانتزاعی المحض والا لما یشتغل بالباطل فان لبطالان الانتزاعی المحض بین الاحتیاج الی تبیین الاستدلال
 علیه والیضا لو لم یزد ذلک بل یخص بالانتزاع لکان عدلیه اعنی قوله او مجردا عن المادة شامل للانتزاع والاکتم
 المقص من اثبات ان المكان سطح والدلیل المورده علی البطال انما یجری فی البطل البعد الموجود فی الخارج
 لا غیر کما ستعرف فالحمل علی ما ذکرناه او لے قال الشیخ فی الشفاء انه لو کان الخلاء لاشیء محضاً کما یطین کثیر من
 القائلین بالخلاء فلا منازعة بیننا وبعینهم فان لنا ان سلم انهم لاشیء محض ولكن الصفات التي یتنبونها للخلاء
 ان یکون شئاً موجوداً وان یکون کما وان یکون جوهر وان یکون له قوة قبول وهذه الاحوال لا یحتمل التنبیه علی
 الاشیء المحض بل لما له وجود ما ولعلم منه انه لیس انتزاعياً محضاً بل من الموجودات ولو باعتبار المنشأ قوله
 اراد ان یقینه فی هذا الفصل الخ ولكن کتفی فی اثباته علی البطل کون المكان هو العبد ولم یقیم الاستدلال علی
 اثباته براسه لان کون السطح مکاناً مما لا یحتاج الی البرهان لتبانی الامارات المذكورة فیه وانما الکلام فی ان غیر
 یصلح للمکانیة امر لا فائدة لاشتغال بالباطل مکانیة العبد فقط نظیر لبطالان کونه من دواخل الجسم فلم یبق فی الیوم
 الاحتمالین فاذا اطلب احدہما دار الحقی فی الآخر وهو المطلق قوله یجب الحصر الاستقراء الخ هذا التالیع بالنظر الی
 المتن واما بالنظر الی ما بین فی الشرح من الامارات فالحصر عقلاً اذ انا یوجد فیه هذه الامارات لیس لالسطح
 والبعد فلا تغفل قوله الی الشق الاول من الثانی الخ وهو کون المكان لعبد ام هو بالاشیاء فی الخارج علی
 ما عرفت قوله لانه یکون خلاء اقل من خلاء الخ المراد من الخلاء هو البعد علی ما عرفت ولو صح الاستدلال علی
 ما یستفاد من الشفاء ان الخلاء یصفه هو لاء القائلون بمکانیة بانه اقل من الآخر کان یقام ان الخلاء المتقدر بین
 السماء والارض اکثر من المتحصل بین بلدین فی الارض بل لایستبته مالم وكل منهما توجب بمسوحاً متقدراً بقدر
 فیکون خلاء اقل من ذراع وخلاء آخر عشرة ذراع وخلاء یتناهی الی ملاء وخلاء یتناهی الی غیر نہایة فہذا یکون ایا
 کما ان قبلہما بالذات او تمکینا ان قبلہما بالعرض والکلم لا یوجد الا فی المادة ولا ینصف بہ ما هو لاشیء محض فان
 ہذا الصفات الموجودة لا تصور الامتداد وجوداً للماہل لاشیء محض فیه ان الاتصاف بہا انما یقتضی ان لا یکون القوة
 بہا من الانتزاعیات المحضہ واما وجودہ فی الخارج فلا یجوز ان یکون معدوماً فی الخارج ومعدک تصیفہ
 بالزيادة والنقصان الاثر سے ان المخطوط الموهوم فی الافلاک مثلاً من الدوائر والنجار والسطوح موصوفة بالزيادة

والنقصان في نفس الامر مع انها ليست بموجودة في الخارج نعم لا بد لهذا الموصوف ان يكون منشأ
في الخارج البتة حتى يصح للعقل ان يتبرع عنه بمجونه الوهم هذا البعد وحصل هذا المنشأ فيما نحن فيه السطح
الغير المتناقصين فانه يتبرع عنهما بملاحظة عدم تمايزهما فيمكن ان يتخالف الاجسام عليه ويحلو عنهما حتى يتجلى الحاشية
انه موجود وهذا ضروري لانك لا تتركه الا من ليس له عقل سليم واذن فالباطل مذهب المتكلمين بهذا الوجه غير صحيح بل
ما ذكره في البطلان القول بالبعد الموجود بطل هذا المذهب ايضا اذ البعد يخصص الموجود وان يقرر على الحقيقة
بانه معدوم في اللفظ ضرورة ان المنتزع من المنشأ الموجود في الخارج له موجود فيه ولذا يتصف
بالاوصاف الخارجية بواسطة هذا المنشأ الموجود في الخارج فماتوا بهم ان هذا البيان انما يبطل للبعد الموجود
في الخارج ان اريد منه انه يبطل لما يوجد في الخارج اصالة فقط فهم وان اريد منه انه يبطل البعد الخارجي
سواء وجد فيه منشأه او بذاته فمسلّم ولكن لم يكن البيان المذكور مختصا بالبطلان مذهب افلاطون فقط دون
المتكلمين بل يطالب جميعا والافلوكان مختصا بالآخر حتى مذهب المتكلمين في البين فلم يخصص المطر في
السطح كما لا يخفى فتدبر قوله لانه لو وجد البعد مجردا عن الهيولى لكان توضيح الدليل ان البعد لا يحلوه بتفصيله
مع قطع النظر عن التجرد والاقتران بالحمل اما ان يقتصر الى الحمل فيمتنع تجرده عن المادة كما يدعون في البعد
الذري هو المكان واما ان يستغنى عنه فلا يحل في شيء من افراده في الحمل اصلا اذ لا واسطة بين الحاشية
والغنى لا يتحقق فيلزم ان لا يقرن الحمل الالبعاد المادية ايضا وهو ضروري للبطالان وبهذه الاستحالة انما
من وجود البعد المجرد فوجوده بطريقه بطل مكانه ايضا ومن ههنا يندفع ما يقال انه يجوز ان لا يقتصر في نفسه الى
الحمل ويعبر عن له الحلول فيه لان مقتضى ذات الشيء الواحد لا يختلف اصلا والحلول وعدمه لا يعرضان
لشي من الامر الخارج للزوم الافتقار الى الحمل في الاول والاستغناء عنه في الثاني وهما لا يعرضان
لشي من الامر الخارج عنه كما لا يخفى على ذوي الاذيان الثاقبة قوله وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد
مهيئ نوعيته الخ لان مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف في افرادها الشخصية البتة اذ لا تريد فيها على تلك الطبيعة
غير العوارض المشخصة الخارجية فهي لا تقتضيه في فرد يقتضيه في الآخر ايضا واما الطبيعة الجنسية فلما كان
اختلاف افرادها بالفصول المنوعة الداخلة في قوام هيتها فيجوز اختلاف كل فرد في الاقتضاء والآخر
تلك الفصول المقومة لمهيتها وبذلك يختلف مقتضى الطبيعة المشتركة بين البعد المجرد والمادى حتى يلزم من اقتضاء
الغنى عن المادة في الاول اقتضاءه في الثاني ومن اقتضاءه بالحاشية الى الحمل في الثاني اقتضاءه بانك
في الاول ايضا ممنوع لجواز ان يكونا متخالفين بالنوع فهذا الاختلاف يختلف مقتضى ذات البعد في
كل منهما ايضا الا ان يقر قدم فيها سبق من الشيخ ما يدل على ان الصورة الجسمانية وهو البعد الجوهري

متحدة في النوع فالابعد سواء كانت مجردة او مادية كلما يكون متمثلة في هذا القدر يكفي ولكن قد عرفت يا فيه فلا
 قوله قبل لو كان البعد المجرد موجودا النسخ هذا ما خود هما نقلنا من الشيخ في الطال البعد المجرد من قبل افلاطون
 وهو مبني على ما مر سابقا ايضا من ان الشكل يحتاج الى الوجود بالذات فيتم اخر عنه لكان لم يجب تاخره عنها
 بالزمان ولم تقم عليه يراد قوسه سواء ما ذكره القائل من ان الشكل مما يلحق الجسم بالانفعال وهو من لواحق
 المادة فيكون الشكل الملائق به ايضا من لواحقها ليقترعه على ما تفسر على المادة قوله من ان في كون الانفعال
 اي الفعل كان النسخ هذا مما يتوهم لو كان المراد من المادة الوجود في الوجود على التقي وقع السراغ فيها بين المتساويين و
 المتساويين وهو لا يصح اذا فسر الاول على ما نفى وجود الوجود في المعنى المذكور مطلقا فالابعد كلما مجردة عند فهم عنها
 فمما وجه تخصيص هذا البعد بالتجريد وانما ان اريد هذا المعنى الاعم يعني ما فيه قوة حدوث الحوادث فوجود الانفعال في
 البعد المجرد وثبوت مادية بهذا المعنى سواء كان هذا الانفعال بالانفصال او لا وبالجملة اقتضاء الانفعال الخصوص
 انما هو للوجود في الاول لا بالمعنى الاعم والمراد به هنا المعنى الاعم يقتضي ان الفعل كان فلم يكن بالنظر وجه
 قوله وكأنه انحصرت طرق اثبات الوجود في النسخ لا يابس بذلك نظر الى كون هذا المسلك ضعيفا لا يفيد الاقناع
 عن الاتقان كما عرفت بما لا مزيد عليه فذكره قوله بل اننا نقول الانفعال المستدعي النسخ وعلى هذا فيكون الرد
 على شارح حكمة العين بان الانفعال المخرج الى المادة بمعنى قبول الشيء حاله مسبوقه بقوة استعدادية
 النسخ كما سلك الشيخ في تفسيره هذا البرهان في الشفاء فانقصر على مسلك الانفصال فقط كما فعل هذا الشارح
 بعيد قوله فبالجملة العوارض المفارقة بما يجوز حصولها النسخ وفيه اشارة الى فساد الدليل سواء احدث المادة
 بمعنى الوجود في الوجود لا في المعنى الاعم ففهم منه رد قول شارح حكمة العين كما ذكرنا ولكن ما ذكرناه في وجه الرد اقوى ويمكن
 ان يحل قول الشارح ما ذكره وليس بصواب النسخ على ذلك وان كان قوله كما ستظهر لك وجه اشارة الى هذا
 المذكور في الشرح فتدبر قوله وهو ممنوع النسخ ما مر في انتقاع تجرد الصورة عن الوجود بدل على كون
 الشكل من العوارض المفارقة للبعد الذي يمكن تجردا عليه والاليزم ان يكون شكل الكل والجبر واحد
 فالبعد المجرد وان سلمنا انه متباين الحقيقة مع البعد المادى ولكن يتبين في الحقيقة مع اجزائه المنفردة
 فيه فلو كان الشكل لازما له لكان شكل الكل والجبر واحدا وهو محال واذا كان شكل كل منهما متباين الشكل
 الآخر امكن تجرد الاشكال فيه فقد وجدت قوة الانفعال بمعنى الاستعداد فيه فيلزم ان يكون ناديا
 بهت وقد عرفت الكلام فيه فذكره قوله انه لو كان بعدا لكان له خاصية الكمية الاتصافية النسخ هذا الدليل
 ذكره الشيخ في طبيعيات الشفاء في فصل مناقضة القائلين بالكلية وتوضيحه على طبق ما افاده في
 هذا الكتاب ان المكان لو كان بعدا لمجردا عن المادة كما في سبب الى هو لا والاقدمين فلا شبهة في انه

عندهم لا يصلح لان يكون مسوحا مقدرا بمقدار منقسمها الى اجزاء فكا او دها الى غير ذلك من خواص لکم فلا تسجلوا اما ان تقبلوها
بالذات او بالعرض اي بواسطة امر خارج عندنا محال فيه او محال له والثاني محال لقسيمه بالاول منهما وهو قبوله لتلك الخواص
الواسطة ما حل فيه سواء كان هذا المحال جوهر او عرضا فلانه يلزم على هذا التقدير ان يكون محالا للمقدار الجوهر
او العرضي وعلى التقديرين يلزم كونه مادة بالمعنى الاعم وقد فرض انه امر مجرد عن المادة ههنا واما الثاني فلانه
على هذا التقدير ان عرض ممتد في الجهات الثلاث فيكون جسمانيا لعلينا او جوهر الكمال فيكون صورة جوهرية بجمعية ونحوها
الاطلاع في المادة فيلزم ان يكون ماديا وقد فرض مجردا ههنا فالشقان باطلان للزوم خلاف المفروض
على كل منهما وعلى الاول فيكون كما بالذات وله ذهاب في الابداء الثلاثة فيكون عرضا او جوهر ممتد في الجهات
الثلاث وعلى التقديرين لم يكن قابلا للانفصال لا بالذات ولا بالغير اما الاول فلما علمت ان الممتد لذاته لا يقبل
الانفصال اذ القابل بحسب وجوده مع المقيول والممتد لذاته لعدم عند طريانه وفرض انه يقبل خواص الكم ومنها
الانقسام ايضا ههنا واما الثاني فلان هذا الغير الذي يقبل الانفصال ليس الا المادة وقد فرض مجردا ههنا
وبالحاجة قبول خواص الكم يقتضي المادية والتجرد دينا فيه فيوجد البعد المجرد باطل وهو المظهر وبعبارة اخرى ان البعد
المجرد لو وجد لكان له خاصية الكمية الاتصالية من قبول القسمة الوهمية المساوية للفكسية على ما مر في الباطل لا
المتغير اطلاقية فهذه الخاصية اما ان يكون له لذاته او لغيره والاول باطل لان المتحصل بذاته مع قطع النظر عن الغير
لا يقبل القسمة الوهمية المساوية للفكسية الخارجية بمعنى الاستعداد لها او بمعنى الامكان الذاتي كما مر فانه لا يبقى
مع الاخرى الخارجية على اتصاله والثاني لك لانه على هذا التقدير ذلك الغير لا بد من ان يكون متصلا بال
والامام افاد خاصية الكمية الاتصالية للغير فيقول القسمة لا يكون لذاته لما مر في الاول فاما ان يكون بالتقدير المحال
لا بد من ان لا يكون ممتد في ذاته والالكان استعدادا ان جوهر بان وكل احد ههنا في الآخر وهو بدون الزيادة
المقدار غير متصور واذا لم يكن ممتدا مع ذلك كان محالا للقسمة وهو الهيوه فيلزم الاقرار بالمادة وقد فرض
ههنا او بالتقدير المحال فهذا المحال هو القابل للقسمة بالذات بدون البعد المجرد فلا تسجلوا اما ان يكون هذا
المحال جوهر او عرضا وعلى التقديرين يكون محالا مستعدا فيكون مادة بالمعنى الاعم وقد فرض انه ليس مادة بل
مجرد عنها ههنا قوله وليس لقائل ان يقول القول بان المادة للغير بمعنى هذا الاعتراض ان يقول الانقسام
لا يتوقف على المادة بمعنى الهيوه الا انه فان الاحياء عند افلاطون وغيره من المتألهين بساط لانها
عبارة عن الجمعية الامتدادية فقط من غير الهيوه مع انها يقبل القسمة قوله لانا نقول قد سلف ان الجوهر
القابل للجمع يعني الجواب ان المادة على ما مر كما يطلق على المعنى الاتخص وهو الهيوه الا انه لك تطبق
على المعنى الاعم وهو المحال لاستعداد حدوث العوارض فيه وهي بالمعنى الاخير متفق عليها كما انها بالمعنى الاول

مختلف فيها فالمتاهون والاشقيون المادة بالمعنى الاول ولكنهم يمتدونها بالمعنى الثاني يقول القائل الجسم تقبل الانقسام
 ولا مادة له عند قسم ان اراد ان الجسم تقبل الانقسام ولا مادة له بالمعنى الاول فنسلم ولكن استلزم قبول القسمة للمادة
 بهذا المعنى ثم وان اراد ان تقبل الانقسام والمادة متفتية فيه بالمعنى الثالث ايضا فهو محم وبالحكمة الضرورية
 للانقسام هو المادة بالمعنى الاصح وهو متحقق في الجسم عند هولا وانما المتفتية هي بالمعنى الاول وهي ليست بغير قدر
 له فالمعترض لهذا اشتبه عليه بالابد بالليس كك قوله ولا ان يقول لا نسلم ان المتصل بذاته الخ هذا لا يراد ايضا
 منع كالاول الا ان الاول يمنع على استلزام الانقسام للمادة والثاني يمنع على عدم قبول المتصل بذاته الا
 والمستند ان الجسم عند القائمين ببساطة محض الاتصال الجوهرية ومع ذلك لقبول الانفصال قوله
 لا انقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب الخ فيه اشارة الى ان لا يراد مدفع من وجهين احدهما
 ان الاستناد بمذهب سولا وغيره نافع فانه باطل لما بينا بدائل قطعيته ان المتصل بذاته غير قابل للانفصال
 من غير حامل له فالبناء عليه لك وثانيهما انه بعد تسليم البناء يلزم الخلف فان الكلام في البعد المجرد عن المادة
 بمعنى له قوة الانفصال بالحوادث فاذا قيل الانفصال الخارجي فقد صارت متفرقة مع ما فرض مجر داعية
 بقوله الواجب الاجسام من الاتصال والانفصال والنتيجة والتشكك الى غير ذلك فلم يكن في هذا الاستناد
 كثير نفع ايضا وهذا ان كان كما ما على السند ولكن لما كان مدار المنع هو هذا الاستناد فالاطالة سبيل المنع ايضا
 قوله ومنها انه لو كان بعد يلزم من داخل الاجسام الخ اعلم ان هذا البرهان قد اعتمد عليه المحققون وذكره الشيخ في
 طبيعيات الشفاء وتقريره على وفق ما في هذا الكتاب ان المكان لو كان هو البعد الثابت بين اطراف
 الحاوكة ويكون موجودا لا يتخلو عن المتبكر بالاعتراض هولا فوجوده اما ان يكون غير وجود الجسم المحوس
 او عينه على الثاني فليس هناك الاعد المتمكن دون البعد الذكي هو المكان وقد فرض انه موجود وبعث
 وعلى الاول فمناك بعد ان في اطراف الحاوكة احدهما هو المكان وثانيهما في المتمكن وهما متغايران
 بالبعد والخواص وهو محال ضرورة ان كل بعدين يتبين مجموعهما اعظم فاذا كان بعد يدخل في بعد فاما ان يعلم
 المدخل فيه فيلزم دخول الموجود في المعدم وهو محال واما ان يبقى والدخل فيه ومجموعهما اعظم من الواحد
 والامر ليس كذلك لان مجموعهما هو الذي بين النهايات وذلك بعينه قدر كل واحد منهما فليس المجموع اعظم من
 الواحد فمما امتد اخلا والتداخل اذا امتنع في الاجسام كما مر الاشارة اليه فامتداع ليس بحيلة باطل
 الجسم عليه من الصور والكنهيات فانها فرض معدوما كان التداخل متناجلا ولابا ليو في فانها غير ذات وضع
 بالذات وانما الجرض الوضع لها بالعرض بواسطة البعد الذي يعرضها فيكون قبولها للتداخل وعدمه هذا الجرض
 لا يتغيره واذن فالنافع من التداخل انها هو البعد نفسه فكون المكان هو البعد باطل والا يلزم التداخل في

الابداع وهو محال والابام الراسع اطل تعد البعدين لوجود الاول فيلزم اجتماع البعدين متمثلين في الهيئة
 في مادة واحدة مع فقد الامتياز بينهما بالذات ولا بالحوارض وهو محال والثاني انه لا معنى للبعد الشخصي
 الا البعد الذي بين طرفي هذا الاثر فلوامكن ان تشكك العقل في ان هذا البعد بعدان مع ان المشار اليه نفس
 ليس الا الواحد فليتشكك في ان هذا الشخص الانساني الواحد شخصان او اشخاص متعددة والثالث ان
 الاجسام متمثلة عن التداخل وليس استحالة للميو لى والصورة وسائر الاعراض اما الميو لى فليتميز في
 هذه اثارها عن الوضع والخير فلا يمنع عن الاستحاضة فيها واما الصورة فلانها تبقى حين التخلخل والتكاثف مع تبدل
 الاحياز واما سائر الاعراض فلهمذا الوجه بعينه فان امتناع التداخل انما هو للمقدار بالذات فالبعد الكما
 فيما هو بعد نافع من ان يدخله بعد آخر جسامته ولا يخفى عليك ان الثالث هو ما ذكره الشيخ واخرض على الاول
 بانه ان اراد فقد الامتياز على تقدير تداخله البعد في البعد مطلقا فهو ممنوع فان التداخل لا يرفع الامتياز في
 الواقع وان اراد فقد الامتياز في الوضع فلا خير والضا فانه بمعنى على تماثل الابداع المادية المجردة وهو ممنوع
 وما يقال ان المراد فقد الامتياز بحيث لا يمكن ان يحكم ما بينهما ووجدتهما ويزيده وفساده طاهر والاكثار مكافئ
 فساد طاهر من ان يحذف فان فقد هذا النحو من الامتياز اما ان كان لفقد الامتياز في الوضع او بوجه آخر
 الاول لا يصلح لفقد الامتياز في نفس الامر فان العقل بالامتياز بين امور لا يقدر المحس على تميزها والثاني
 اسه شئ هو فليبينه حتى يتكلم فيه وايضا لا يرد بالنسبة على الفاسد باق فلم يكن لا ريب في هذا فائدة وعلى الثاني
 بما في شرح المجدي للتحريم من ان المتكلمين بان المكان هو البعدان يقولوا انا اقمنا البرهان على ان المكان
 بعد مجرد موجود منطبق على البعد القائم بالحس وهو موجودان متغايران وحكم الحس بهما بان ليس بهما الا
 واحد ليعارضه مع البرهان غير مقبول بل محمول على انه لم يميز بهما في الاشارة الحسية كما ان البرهان لما دل
 على ان الحس مركب من الميو لى والصورة لم يقبل حكم الحس بانه موجود واحد بل خبرنا بان بهما موجودين
 اخذ بهما الميو لى والآخر الصورة وما قيل ان مقصود الامام ان القول بان ما بين طرفي الابداع ان
 الامان عن الضرورات فيجوز ان يكون في شخص شخصان بل اشخاص فالدليل الدال عليه مخالطة ليعارضها
 الضرورة العقلية ليس بشئ كيف فان الحس يخلط كثيرا فرس الواحد متعدد والمتعدد واحد افلا اعتماد على حكم
 الحس وان لم يخلط في بعض المحسوسات فالعبرة بالبرهان وهو اذ دل على ان بهما بعدان فالحكم بالوحدة
 بمعاودة الحس انما لا معنى له فانه احتياج بما يخلط كثيرا بما ليس لك فادرك واخرض على ما ذكر في الثالث
 في وجه عدم كون الصورة ممثلة للتداخل بان مع التداخل في الجواهر للتميز بالذات واذ التحيز لك هي
 الصورة الحسية في المانعة من التداخل وما ذكر من حديث التخلخل والتكاثف غير مسلم كما مر ويمكن الجواب

عنه بانه انما ذكر ذلك تقليد للشيخ والا فالمانع من التداخل فيما له بعد هو الكمية فالصورة الجسمية ان كانت
 مقدار الذات كما قد يستفاد من كلام المشائين فيكون مانع من التداخل بذاتها وان كانت مقدرة بما عرفت لها
 من الكمية الاتصالية اعني الجسم التعليمي فهو المانع وبالحكمة التكميم وان لم يشترط في امتناع التداخل مطلقا
 لكن مشروط في ذوات المقدار البتة وهذا القدر يكفي قوله والاعتذار به يكون احد المتداعيين الخ الحق
 الطوسي لما ذهب في التجريد الى ان المكان هو البعد اعتذر عن لزوم تداخل البعدين على تقدير
 وجود المتمكن فيه بان الامتناع تداخل البعدين الملاقيين للمادة لان تجويزه يودع الى تجويز دخول العالم
 في غير خرد له واما البعد المجرد الذي لا يقوم بالمادة فيمكن ان يحل فيه الاحكام وتلكا فيها بجلتها وذا فعلا
 بحيث ينطبق على بعد المتمكن وتجديده بحسب الاشارة الحسية ولا امتناع في ذلك لخلوه عن المادة فتجويز
 التداخل فيه لا يقضي الى الاستحالة المذكورة كذا قال العلامة القوشجي في شرح هذا الاعتذار ومخلصه
 ان امتناع التداخل انما هو في الابداء الجسمانية لانه يرفع الامان عن المحس لان المادة والتجويز فانه
 لا يلزم منه الاستحالة على هذا التقدير قوله لان القائلين بالبعد ينكرون المادة راسا الخ فلا يتصور
 عندهم ان يكون بعد ماديا والآخر مجردا بل الابداء كلها عندهم مجردة ووجه لئلا ماقدرت غير مرة انهم
 انما ينكرون المادة بالمعنى الاحض فالابداء عندهم مجردة عنه البتة ولا ينكرون المادة بالمعنى الاغم وهو الخلل
 بقوة الاستعداد وفي البعد المجرد يعتبرون التجرد عن هذا المعنى الاغم دون الابداء الجسمانية فصح القول
 لوجود بعدين احدهما مادي والآخر مجردة قوله فقد علم ان طبع الابداء يابى عن التداخل الخ ان اراد
 ان البيان المذكور دل عليه طبايع الابداء سواء كانت مادية او مجردة يابى عن ذلك فمنع لم لا يجوز
 ان يكون المادية من الطرفين شرط في منع التداخل في الابداء المادية وان اراد انه يدل على امتناع
 في البعد المادي فسلم ولكن تماثل البعد المادي والمجرد ممنوع وحين اختلاف الطبيعة فيجوز اختلاف
 الاحكام وقد يقدح ان التداخل في المتخيزين بالذات يمنع لاجل التميز بالذات سواء كان من ذوات
 المقدار في جهة او جهتين او الجهات كلها او لم يكن من ذوات المقدار اصلا كالجوهرين الفردين واما فيما
 بمقدار سواء كان في جميع الجهات كالجسم او في بعضها كالخط والسطح فانما يمنع التداخل في جهة المقدارية
 فان الضرورة شاهدة على ان مقدار الخططين الملاقيين في الطول اعظم من واحد وقس على هذا المانع
 من التداخل لما كان امران احدهما التميز بالذات والآخر المقدارية وهذا ان لم يوجد في صورة
 كون احد البعدين مجردا والآخر ماديا سواء كانا متوافقين في المهمة او متخالفين فالتجويز في المتخالفين
 ان كان للتمييز فليجزان تداخل الانسان في القرس والشجر في الحجر وان كان للبعديته فقد علمت

انها مانعة عنه وان كان للتجريد فقد علمت ان الاستقلال في الوجود والعدم ايضا مانع فلم يكن الى هذا التجريد سبيل
 ولعله اليه مرجع ما قال بعض المحققين من المتأخرين من ان العبد في عند تخالفهما في المية لشيء كان في نحو
 المسبوحة فالمسبوحة ليس بها على السواء ولذا تمسح احداهما بالآخر وتصفان بالمساواة والمعاوية فكما ان سائر
 بعد خبر المسبوحة بعد بن كك مسبوحة بعد خبر المسبوحة بعد وحيث ايضا فاذا خلا يلزم مساواة الكل للتجريد وهو
 محال والسر في ذلك ان المانع في الحقيقة هو البعدية وبما يصح المساواة وغير ما هو موجود في المجرى والاصل
 بعد آخر اصلا سواء كان مما لا ياله بالمية او مخالفا فيها وكل ذلك بحكم الضرورة العقلية فلا يضره المنوع الباردة
 اصلا فافهم فانه دقيق قوله وايضا يلزم على تقدير كون المكان الخ والسبيل آخر على البطلان كون المكان بعدا
 حاصله ان المكان لو كان هو البعد يلزم ان يكون المكنة الاجسام متشابهة في الحقيقة لان البعد النوجود في
 الفلك المحاوس كلمة متصل واحد يحدث القسمة الوهمية فيه التكرار الجزائي بحيث يكون تلك الاجزاء متفقة
 في الحقيقة والافلو كانت مختلفة فيها لكانت بكثرتها الحقيقة موجودة فيه بالفعل فلم يكن متصلا واحدا بل ذا
 اجزاء بالفعل واذا كانت تلك الاجزاء متوافقة الحقيقة فيلزم ان يكون الاجسام المختلفة في الحقيقة متفقتة تلك
 الاجزاء المتعانة المتحدة في الحقيقة فلم يكن المكنة مختلفة متشابهة بل متشابهة وهو ضرورة البطلان قوله فلا يصح
 كون بعضها طبيعيا لبعض الاجسام الخ لزم هذا على تقدير تشابه الاجزاء طاهر فان نسبة جميع تلك الاجزاء الى
 كل واحد من الاجسام يكون واحدة فما بال طبع البعض يقتضيه واحد دون آخر وهو انما يتم لو كان المكان
 نفسه طبيعيا للجميع وان كان طبعيا له من حيث الجهة فلا يجوز ان يكون البعد المجرى عند هم كرايا كالفلك ولا يكون
 مجموعا لوجوب ما فيه على وجه التدخل فيمكن فيه اختلاف الجهات فيكون للاجزاء المصروحة في ميات مختلفة
 بها جهات وهذا الاختلاف في الجهات هو الموجب لكون بعضها طبيعيا لبعض البعض الآخر بعضا فلا يلزم الترتيب
 بل امرجج وايضا هذا السبيل بعينه جار في السطح فلا حدان سبيل كونه مكانا طبيعيا ايضا بان يقول السطوح
 فلا يتصور ان يكون بعضها كسطح الماء مكانا طبيعيا لبعض كالارض وبعض آخر كسطح الهواء لاخر كالماء ولا يتوهم
 من اختلاف مراتب الاستدارات بالشدّة والضعف اختلاف السطوح بحسب المية بناء على كون
 الاشد والاضعف مختلفين بالمية لان الارض مثلا لا يطلب لطبيعتها الوقوع في سطح مستدير نحو من الاستدراك
 والا ليسكن بالطبع عند حوا سطح مساو لمقتصر الماء لها من اعم جسم كان والامر ليس كك كما سيجي في الشرح اشارة
 اليه بل انما يطلب سطح الماء بشرط ان يكون في حيزه ومثل ذلك يجوز ان يقول اصحاب البعد ايضا الفلك
 العذر قوله وايضا يلزم من المكان الصافي الخ هذا دليل آخر على البطلان كون المكان هو البعد المجرى
 توصيته انه لو كان المكان هو البعد فلا يخلو اما ان يقبل الحركة الاينية التي هي الانتقال من اين الى اين او لا

على الاول يلزم ان يكون له مكان وينقل الكلام اليه فيلزم ترتيب الالكنة لال الية نهاية وهو محال بمرتين البطلان
 والمتسلسل لان جميع الالكنة الغير المتناهية تكون على البعد من خيل البعد الية فيكون قابلا للحركة منقصر الى المكان
 فيلزم ان يكون ذلك المكان داخل في جملة الالكنة لانه احد احوالها خارجها لانه طرف لها ومن هذا الجمع بين
 النقيضين وعلى الثاني اذا امتنع الحركة للبعد لذاته يلزم امتناع الحركة الالنية للجسم ايضا لانه يلزم للبعد
 المنا في قبول الحركة ويلزم منافي الشئ منافي لذلك الشئ واللازم لطفا للزموم مثله قوله وهذا ايضا
 يتوقف على ان البعد جهة نوعية الخ في قوله ايضا اشارة الى ان التوقف على الاتحاد الالجاد بالهية النوعية لا يصح
 بهذا الدليل بل متحقق في الدالة السابقة فهذا القول للدالة السابقة في التوقف على تماثل الالجاد وعلى هذا
 فتقصر الاعتراض اننا نتحار الشق الثاني وقولكم يلزم امتناع الحركة للجسم لما فيه من البعد ممنوع فان البعد المكاني
 مجرد والبعد الجسمي مادي فهما مختلفان بالتحقيق لا يلزم من امتناع قبول احدهما للحركة امتناع قبول الآخر
 اولاً يلزم اتحاد حقيقتين مختلفتين في الحكم وقد تورد النقض بالمحدد بان الحركة الالنية ان امكن للجسم يمكن
 له ايضا لانه فرد من الجسم وما يصح على فرد بالنظر الى الطبيعة يصح للفرد الآخر بل الافراد الآخرة امكانها لليلزم
 ان يكون دراهه خلافاً ملا وهو محال عندهم ان يكون الالكنة غير متناهية وان لم يمكن له يلزم امتناعها سائر الالكنة
 لا شدة كما في الجسمية الجوهرية التي هي الهية النوعية ويحاج عنه بان الحركة الالنية للفلك ممكنة بالنظر الى
 ذاته وقولكم يلزم منه ترتيب الالكنة الى الالانهاية قلنا الممكن لذاته اذا كان متمتعاً باليلزم استحيل لذاته
 فالحركة الالنية وان كانت ممكنة لذات الفلك ولكنها يجوز ان يكون مستحيلة لعلها خارجة فانه عن حركة فيستلزم
 بهذه الاستحالة بالغير استحيل لذاته كما ان عدم العقل الاول مع امكانه لذاته ليلزم محالاً لذاته وهو عدم
 الواجب تعالى ولا يمكن الاختلاف بمثل ذلك من جانب اصحاب البعد فان البعد المكاني يستحيل عليه
 الحركة بالنظر الى نفس هية وهذا ان رد بالنظر الى نفس الجسمية واما ان رد بالنظر الى الفلكية فيختار انها
 ممنوعة ولا يلزم منه امتناع الحركة لسائر الاجسام لاختلفا بالصورتين وهذا العذر لا يمكن لاصحاب البعد فان
 امكان الحركة كياناً في التجرد بقوله وايضا يلزم سكون المتحرك الخ ولعل آخره على البطلان البعد تفصيله ان النملة
 اذا فرضت متحركة على محيط دائرة الرحي حركة مساوية لحركة الرحي على خلاف جهتها فاس قدر من المسافة
 قطعتا فالرحة سكرتهما او قطعتا فية فلم يفارق البعد الذرعي وقعت فيه اولاً فيلزم سكونها فية مع انها متحركة
 بالفرض ولا بد من اعتبار مساواة الحركتين في السرعة والبطور مع مخالفة الجهة كما فعلنا ولا لانه لو لم يوجد
 واحد منهما بان يكون الحركتان متوافقتين في الجهة سواء كانتا متوافقتين في السرعة والبطور او لا ويكونا
 متوافقتين في الجهة مع الخلاف في السرعة والبطور لم يلزم المحال المذكور اصلاً لعدم القلق الرحي

تلك النملة حينئذ فيما تحركت عنه اصلا كما لا يخفى على من له تخيل صحيح ولا يلزم هذه الاستحالة على تقدير كون المكان
 هو السطح فان على هذا التقدير سطح الهواء المحيط مع جزء من اجزاء الرمي ولا شبهة في تبديل هذا المجموع على النملة
 بتبديل السطح الرمي بمشاهدة الحسن ان لم يتبدل سطح المواد المحيط والجواب بالتزام سكون النملة في مكانها
 الحقيقية وانما يتحرك بالوضع الحاصل لها بالنظر الى محيط الرمي والضرورة انما كانت قاضية بحركة مطلقا
 لا بالحركة الذاتية هذا قوله واخترض اصحاب الخلاء الخ اے البعد المجرد قوله كحركة الساكن وسكون المتحرك
 الخ يعني انه لو كان المكان هو السطح الملائق لسطح المتمكن فيكون الحركة الذاتية عبارة عن مفارقة سطح متحرك
 الى سطح آخر فالظاهر الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء وهما يتبدلان عليهما فيفارق كل منهما سطحها
 بعد سطح فيجب ان يكون متحركا حين هو ساكن لان ما يجعله مكانا يتبدل عليه ولا معنى للحركة الذاتية غير تبديل
 الالكنة بالتدرج وقد تحقق ولو فرض ساكنة في اے شيء ليسكن اذ من شرط الساكن ان يلزم مكانه زمانا
 واذا لم يلزم السطح الذي هو المكان عندكم فكيف يكون ساكن هذا هو الخلف الاول واما الثاني فبيان
 لزومه ان المسافر الخفوف في الكرياس او المحمول في الصندوق لا يتبدل عليه مكانه وهو السطح
 الباطن من الكرياس او الصندوق او الهواء فيه فيلزم ان يكون ساكنا وان ساح مشارق الارض
 ومغاربها اولا معنى للسكون غير التزام المتمكن مكانه وهو متحقق فيما نحن فيه مع انه متحرك وكذا الحال في
 الجوات المتحرك في الماء حركة مساوية لحركته حية وسرعة فانه لم يتبدل عليه مكانه وهو سطح الماء فالتمزم المكان
 وهو السكون مع انه متحرك والجواب اما عن الاول فبيان كون الحركة حقيقة مطلقا تبديل الالكنة على ما يمكن
 ثم بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدء الاستبدال موجودا فيه والظير والحجر المذكور ان ليسا كذلك فلا يكونا متحركين
 فيكونان ساكنان لانه عبارة عن عدم الحركة عما من شانه تلك وفيه ان هذا انما يتم لو كانت الحركة موقوفة
 على وجود المنشأ في ذات المتحرك وهو ممنوع كيف فان الاعراض القائمة بالمتحرك تتحرك مع انتقال
 منشأ الحركة في ذاتها وانما يوجد في مصر وضما فالاول ان يقل ليس الحركة مطلقا تبديل الالكنة بل
 تبدلها مع تبديل وضع حاصل للمتحرك بالنسبة الى ساكن آخر ولم يوجد هذا المعنى في الظير والحجر المذكورين
 البتة فيكونان ساكنين واما الثاني اعني حديث المسافر فالجواب عنه انه اريد انه متحرك في الالكنة الحقيقية
 فمنوع وان اريد انه متحرك في الالكنة العرفية والوضع بالنسبة الى الامور الخارجية فمستلزم ولكنه لا ينافي
 سكونه في اينه ومكانه الحقيقية فالحركة والسكون من جهتين متغايرتين فلا منافاة وكذا الحال في الحوت
 المتحرك مع الماء حركة مساوية لحركته سرعة ولطوء افا انه لم يتبدل عليه اينه الحقيقية وهو سطح الماء الحاوي له
 وانما يتبدل الالكون العرفية والوضع اللاحقة بالنسبة الى الامور الخارجية فيكون متحركا في الالكنة العرفية

وساكنة في الاين الحقيقه فلا منافاة قوله ومنها ما اورده الحكيم ابن الخثيم الخ مدار هذا الاشكال على لزوم المساواة بين المكان والتممكن وقد انتفتت في الصور الثلاثة المذكورة فيلزم ان لا يكون المكان هو السطح فالدال على اتقاء المساواة امور ثلاثة احدها كون المكان على حالة ونقص المتمكن كالرق المملوء او هو او اذا نقص شيء مما فيه وثانيهما زيادة المكان مع كون المتمكن ناقصا من السابق وذلك كما يشاهد في الرق المذكور اذا وقعت الثقبة من بطنه فالمتمكن ينقص لخروجه من الثقبة المذكور مع زيادة المكان بهذا الثقبة ضرورة وثالثهما زيادة المكان مع لبقاء المتمكن بحاله كما في الشجرة المدورة تارة والمنبسطة اخرى فان السطح المحاوس لها يزيد مع لبقاء ما يحاها وهذه الامور اذا تحققت على تقدير مكانية السطح فهذا التقدير يخل والجواب عنه ان المكان لما كان عندنا عبارة عن السطح الباطن من الجسم المحاوس للمماس للسطح الظاهر من الجسم المحوس فمساواة هذا السطح للمماس للمحوس ضرورة من القية وهي لا ينتفي في الصور المذكورة واما مساواة مطلق سطح الحاد للمحوس فليس بضرورة والزائد والناقص في الصور المذكورة انما هو ما كان مكانا واما ما هو المكان لما انه مكانا فهو مساو للمتمكن للمماس للمحوس لعدم النقصان هو القدر الناقص لا غير فالمكان من حيث المكانية ليسا و دائما للمتمكن واما الاشتباه باعتبار ما بعد في النظر مكانا والمكان الحقيقي فافهم قوله ومنها عدم غنوم الاكنة الخ فتقريره انه لو كان المكان هو السطح فلو كان كل جسم يحيا بجسم آخر يلزم وجود اجسام غير متناهية وهو محال وان وجد جسم لا حاوس له كالفلك الاعظم عند هؤلاء القائلين بمكانية السطح يلزم ان يوجد جسم لا مكان له واما على تقدير مكانية البعد فلا يلزم ذلك والجواب عنه اولها باننا لم ان كل جسم في مكان بل يجوز ان يكون من الاجسام بالابوجيد في مكان واطلنا غير ضرورة والامر بها عليه الا ان الوهم بحسب الفقه من الاجسام ما له مكان يحكم بان لكل جسم مكانا بل يلزم ان لكل موجود مكانا فلما ان هذا التوهم ليس بصحيح لك الاول وثانيا باننا وان سلمنا ان لكل جسم مكانا ولكن لا يلزم منه ان يكون المكان هو البعد لم لا يجوز ان يكون لازما للمكان وعاما لكل جسم مثل غنومه كذا قال الشيخ في طبقات الشفا وقوله ومنها عدم وجود ما هو المظهر الخ هذه الشبهة لها تقريران احدهما ما يستفاد من الشفا وهو ان المط بركة الاجسام ليس القوق او تحت انما هو المكان فلو كان هو عبارة عن السطح لم يكن مطلوبا فاننا نعلم بالضرورة ان الارض مثلا لا يقف عليها الجسم الذي فوقه اعني الماء وانما يطلبه بكنيته فالمطلوب بالحقيقة هو جزء من لبعده قريب منه فالمكان هو البعد والجواب عنه على ما يستفاد من الشفا ايضا ان المطلوب بالطبع هو الترتيب في الوضع فقط من غير حاجة الى ان يكون كل وضع في تحليل على كون كذا هو نسبة ما بين جسمين وجسم آخر ثلثة في جهة ولا العباد الا العباد الاجسام المتناهية وثانيهما ان المتحرك يخرج

ما قدمه فيحصل بالخرق مكانا مطلوبا فلو كان هو السطح يلزم ان يكون المطلب معدوما حين الطلب والضرورة ينشأ
 على ان التوجه الى شئ وطلبه من غير ان يوجد محال والجواب عنه ان المطلب لا يد من وجوده حين الوصول
 اليه واما عند القصد والتوجه فلا والاول متحقق حين كون المكان سطحيا ايضا وكيف فان المطلوب لو كان حاصل
 من قبل فما بال الحركة اليه فانه انما يكون ليحصل بالبالقوة لا لما هو حاصل بالفعل فالمطلب يجب ان لا يكون
 موجودا من قبل اصلا قوله الى غير ذلك الخ كان ليق لنا الحكم بالضرورة ان المكان يخرج المتكمن عنه ^{المطلب} لا يمكن
 بكنيته ولو كان سطحيا يلزم ذلك فهو بعد لا سطح والجواب عنه ان هذه البدئية بدئية الوهم اذا نقل يكذب قوله
 ولما وجوده من الاجابة المذكورة الخ قد عرفت هذه الوجوه مفصلا بما لا مزيد عليه فلم ينبئ الكمر حاجة الى الكتب
 المطولة حاجة قوله لمخوصة عن جميع ما يرد على القول بالبعد الخ الخلو من عما يرد على اصحاب البعد ظاهر على
 من له تامل منع فهم فائق واما الخلو من اكثر ما يرد على المكان هو السطح ففى خفا بل اكثر ما كان واردا على
 القول بالسطح كحديث الطير وايراد ابن الهيثم وعدم عموم الالكنة واد على هذا القول ايضا كما لا يخفى على
 من له ذهن شائق

فصل في الخير قوله كل جسم اثير باكان او اسطعيا الخ لا يتوهم منه ان من الاعراض المختصة ^{بطلب}
 الاجسام هي الخير والشكل لا غير بل الاعراض اللازمة للجسم التي لا يمكن خلوه عنها بالكنية اما على الاطلاق
 كالشكل والخير والمقدار والتأهي او على التقابل كقبول الانفكاك لتقسر او بدونه او عدم قبوله وكذا الاعراض
 اللازمة لبعض الاجسام كالبرودة للماء واليبوسة للارض مثلا والكيفيات البالغة للزجاج كالطعوم والروائح
 كلها يمكن ان يكون طبيعتها اما الاول فللا اجسام مطلقا واما الاخيرة فلانواع الاجسام لطبا لهما فاذا اخطى الجسم ^{الطبيعي}
 لا يخلو من هذه الاعراض سواء كان ذلك بالنظر الى نفس طبيعته الخبسية او لطبايع النوعية لانواعها فيكون تلك
 الاعراض بخصوصياتها طبيعية لتلك الانواع المخصوصة واما مطلق الاعراض اللازمة فمن الامور التي
 يقتضيها طبيعة الجسم مطلقا فالوجه في تخصيص التعرض بالخير والشكل وقوع التشكيك في امرهما اريد
 من التشكيك في الاعراض التي ليا يريهما فالاعتقاد بهما ذلك ويقاس ما عداهما عليهما قوله لطبيعة عند
 الخروج عنه الخ صفة كاشفة للخير الطبيعي وتفسيره بخاصة لازمة له هي هذا الطلب ولكن نفهم منه ان طلب الجسم
 للخير انما يكون عند الخروج عنه لا مطلقا فان الخير الذي يقتضيه اما ان يكون لازما له لا يفارقه اصلا فلم يكن
 طالبا له بالحركة الطبيعية وكذا الحال في الكيفيات اللازمة له الغير المفارقة عنه اصلا وانما يحتاج الى
 تلك الحركة في الخير الذي يفارقه قسرا فانه عند انتفاء القاسر يتحرك القبة وكذا النكاح قد اتفق حدوثه في
 خير غيره فانه شيق بالطبع الى حمزة ان لم يمنع مانع وكذا الحال في سائر الكيفيات التي يمكن مفارقتها عند

بالقاصر تحريك اليها بالطبع عندئذ هذا القاصر والمراد من اقرب الطرق اقرب الطرق المكانية من الخط المستقيم والسطح
 كلك دون اقرب الطرق الزمانية فانه لا يتصور فيها اذ كل بالقصر فيها فالجواب اقرب منه هذا قوله وهو عند غير المكاني
 الخ ائقني الشارح في هذا النقل للمحقق الطوسي مع ادنى فرق فانه قال المحقق المكان عند القائلين بالجبر
 غير الجبر وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسيرة
 واما الجبر فعندهم هو الفراغ المتوهم المشغول الذي لو لم يشغله شاغل لمكان خلا انتهى وهذا صريح في ان
 المكان عندهم ليس نفس المفهوم اللغوي كما يفهم من قول الشارح ان المكان عندهم الخ بل قريب منه والظاهر
 من كلام الشارح ان نفس المعنى اللغوي وسقط التقديرين فالنقل غير مطابق لان لقب اصحاب الجبر يدل
 على ان المكان عندهم هو الفراغ المتوهم وقد اختلفت الشارح به فيما سبق ايضا واذن فالمكان والجبر
 عندهم نقطتان مترادفتان لا متغايرتان مفهومهما فافهم قوله وعند الذين يبين الى السطح اعظم منه ومن الوضع
 الخ بهذا الفهم من الشفاء حيث قال الشيخ فيه كل معنى وصفه للجسم لابد لذلك الجسم من ان يكون له فان له
 منه شئ طبيعي وهذا مثل الجبر فانه لا جسم الا وله حقيقة ان يكون له حيزا مكانا واما وضع وترتيب وقال ايضا
 عدة من السطور فكل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذاك المكان كان حيزه مكانا انتهى وهذا صريح في ان المراد من
 الجبر المعنى الاعظم وهو ما يمتاز به الجسم المعين عن ما يغايره من الاجسام في الاشارة الحسية لائق المتقولات
 متبائية لا عينا معني واحد فكيف يتحقق معنى عام شامل للوضع والمكان لانا نقول المتمتع وجود ذاتي واحد
 بين المتقولين المتباينتين واما اشتراك معنى عرضي فلا يمتنع اصلا وفيما نحن فيه هذا المعنى الاعظم عرضي
 لهما والوضع يطلق عندهم على ثلثة معان احدا كون الشئ بحيث يمكن الاشارة الحسية اليه وثانها حال
 الشئ بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض وثالثها الهيئة الحاصلة للشئ بنسبة بعض اجزائه الى بعض ونسبة
 الى الامور الخارجة عنه واختار المحقق في شرح الاشارات ان المراد منه هو المعنى الثاني الذي هو
 جزء المتقولة لا المعنى الثالث الذي هو نفس المتقولة لانه لا يعبر للجسم بنسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه
 وبالعرض للشئ بالنظر الى الامور الخارجة لا يكون طبيعيا له البته وعلى هذا نقول الشارح لكن له وضع ومحاذاة
 بالنسبة الى ما في جوفه الخ الدال على ان المراد هو الوضع بمعنى المتقولة يتعاللها ما لم يصلح الا ان يقه المراد مما
 في جوفه الوسط الذي هو المركز والمراد من الاجزاء في المعنى الثاني ما هو الجبر حقيقة وما في حكمه والمركز من
 القبيلة الثانية فان قلت لما كان المراد من الوضع المعنى الاعظم الشامل للمكان فالمكان ايضا يكون طبيعيا
 للاجسام مع ان البرهان يدل على خلافه فان الارض مثلا اذا استقر في مكان وفرضنا ارتفاع سطح الماء عنه
 وكذا الماء اذا ارتفع سطح الهواء عنه فانه لا يقصه بطبعه مكانا اصلا قلت هذا انما يراد على ما هو المشهور من

المشائين ان الحيز العام للأجسام هو الوضع مطلقا اذ الوضع مع المكان والاول مختص بمجدو الحجات والثاني
تعم ما وراءه من الاجسام واما على ما هو التحقيق من ان مقتضى الطبيعة بالذات هو الوضع دون المكان فلا
ان يحد لفظ المكان من البين ويقتصر في تفسير الحيز على الوضع فقط ولا شبهة في عمومته للأجسام كلها بل
الكلام في ان الوضع بالمعنى الثاني على ما اختاره المحقق بل يصلح ان يكون مقتضى الاجسام طبائعا
ام لا فظاهر هو الثاني لان الاجزاء التي اعتبر تلك الهيئة نسبتة بعضها الى بعض ما وازيد منها اما الاجزاء
مطلقا والنسبة لك فذلك من الامور التي يقتضيها نفس الجسم من غير تدخل الطبيعة فيه واما الاجزاء المعينة
والنسبة لك فذلك ايضا باطل ضرورة استواء نسبة الطبايع الى اجزائها المتشابهة فلا يصح كونه النسبة
للمعينة مقتضى طبائعا ايضا الحزب الذي يتباين به الجسم عن سائر ما عداه من الاجسام ليس هذا المعنى
بل بمعنى المقولة بل الجزء الاخير منه اعني نسبة كل الاجزاء الى ما يافيه ويفارقه بالقرب والبعيد ولكن النظر
الجليل يحكم بان اراده المعنى الثالث ايضا لا يصح ضرورة ان الهيئة الحاصلة بالنسبة الى الامور الخارجية
بذوال هذا الامر فلم يكن للطبع مدخل فيها والنظر الذي شهد على خلافه فان هذا المعنى وان كان محصل بالنظر
اسي الغير لكن الطبايع ما يليه فانه قلت مقتضى الشيء يجب ان لا يتخلف عنه وهذا يمكن تخليفه عنه بانتفاء الغير
قلنا لا انتفاء الغير مطلقا ولو سلم فلا ريب من الاقتضاء ههنا الاقتضاء التام ليزم من مدخله الغير
بل كجذب المقناطيس للحديد فانه متقبل ذاته ليقضيه ان وجد الحديد مقارنا له وان كان بالقس لا تجزبه فالجذب
وان توقف على الحيز وهو وجود المجدوب لكن لا ينافي ذلك كونه مقتضى ذاته اذ وجد مقارنا له قوله و
ما وقع في عبارة بعض المحققين النج وهو المحقق الطوسي حيث قال في شرح الاشارات واما عند
الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد واور وعليه المحقق الدواني بانه يخالف ما نص الشيخ عليه في الشفاء
من عموم الحيز عن المكان كما نقلنا عنه عن قريب فوجه الشك بان مراد المحقق اتحاد ههنا في بعض المواد
اعني ماله مكان من ما سوي الفلك الاعظم من الاجسام واما في الجرم الاعظم فالمراد هو الوضع فقط على
هذا فالمراد من الاتحاد هو الاتحاد في المصادق في بعض المواد وانت تعلم ان الحيز الطبيعي هو الوضع في
الجميع والاتحاد حقيقة ممنوع ومبني الوحدة في الصديق لا يفيد تماثل قوله واما على الثاني فلانه يلزم ان
يسكن الارض النج فيه انه انما يلزم من هذا لو كان مقتضى الطبيعة لها هو هذا السطح فقط وهو محتمل لا يجوز ان يكون
مقتضى طبيعتها الاكنة مع الترتيب في الاجزاء مع الحد ولا توجد هذا الوضع والترتيب الا عند انطباق مركزها
على مركز العالم مما لم يصل اليه لم يسكن ولؤيده ما قال الشيخ في طبيعيات الشفاء في الفصل المعقود في
كيفية كون الحيز طبيعيا للأجسام فالذات يجب ان يعتقد في هذا هو ان الحركة الطبيعية لطبيعتها الطبيعية

وهو رب من غير الطبيعي لا مطلقا ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص ووضعه مخصوص من الجسم الفاعل
 للجهاز وان الجهة عينها غير مقصودة الا لاجل كون هذا المحسن فيها وان الكلية التي لكل بسيط ليست مقصودة
 في الحركة الطبيعية التي لاجزاءها ذاتها ولكنها موضوعه حيث المقصود بل المقصود ما ذكرناه فالطلب يتوجه الى
 هذه الغاية ولا يصح الى غيرهما او انا الرب فيصح عن مقابلتها انها الفوق فانه اذا كان المكان غير طبيعي وان كان
 الترتيب طبيعيا لم يرب عنه مثل الهواء المنشف المحصور في حرة مرفوعة في الهواء فان الحرة تنشف لما
 من لا تنقل بشدة سرب الهواء عن محيط غريب واستحالة وقوع الخلاء فيه ووجوب تلازم الصفات المختلفة
 الماء في مسام الحرة متصدا فيها لرب الهواء عنها وان كان الترتيب في السعد والقرب قريبا من الواجب
 وكرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلنا كطامه بالفاطمة وهو انما يصح
 لو كان الوضع مع المكان مقتضى طبيعة الاجسام والحق ان المكان لقوة ذلك وانما يقتضيه الطبع
 الوضع فقط كما علمت فما ذكر الشيخ ان كان على وجه الدخول كما هو الظاهر فلم يكن له وجه اذ لم يقيم عليه
 دليل بعيد وان كان على وجه الاحتمال والتجوز فيعد قيام البرهان على خلافه لم يبق له صحة فالوضع هو الظاهر
 المكان هذا قوله بل المطلوب بالطبع ان هذا هو الحق وما يفهم مما نقلناه من الشيخ ان المطلوب فيما لمكان
 هو المكان مع الترتيب المخصوص بجهة وبين محدد الجهات غير تام وتقليد الشيخ فيما لم يقيم البرهان عليه غير
 قوله والمكان مطلوب بالعرض انما اسيء بواسطة الوضع لاحتياجه الى المكان في بعض الاجسام فيكون المكان
 بهذه الجهة طبيعيا بالعرض لهذا البعض ولعله اسيء بهذا المعنى اشار الشيخ لقوله ولكن مع ترتيب الخ فان المعية
 كون المعين متساو في الحال في تعلق الطلب بها بالذات بل يجوز ان يكون احدهما مطلوبيا بالذات
 والاخر بالعرض نعم هذا خلاف ما ينطق به ظاهر عبارته ولكن لا بأس بارتكاب امثال هذه التخللات في تفصيل
 المقصود ثم ان ما ذكرناه البعض في الاجسام العنصرية واضح وانما في الاجسام الفلكية فيبعد في خفا
 وقال ثابت ابن قرة ليس بشي من الامكنة حال تختص به دون غيره حتى يصور ان جسميا معينا طاب
 له طبيعة دون ما عداه فاذا رمي نادرة الى فوق فانما تعود الى مركز الارض لان الجوز ان الى كلة الذرة
 يجذب بعلاقة الجنيته مع العلية ولذلك لو جعلنا الارض نصفين وجعل كل نصف في جانب آخر لكان
 طلب كل منهما مساويا لطلب صاحبه فيلتقيان في وسط المسافة التي بينهما ولو رقت الى غير ذلك ثم
 اطلق من المكان الذي هي فيه الان بدرة لا تقف اليها بالجناب وهذا فاسد اما اولها فلانه اذا عاين
 لم يبق عليه برهان ولم يثبت عليه ضرورة فلا يصح للاعتقاد واما ثانيا فلانه لم لو يكن شي من الانكته والاعين
 طبيعيا لجسم من الاجسام يلزم الترتيب بلا مرجع عند الابداع في بعض معين اذا فاعل نسبة الى جميع الاجزاء

سواء الصورة كك والعمود لا يصلح مرجحة فلو لم يكن طبيع الاضواء مقتضية ذلك ايضا يلزم الاستحالة
المذكورة صريحا وانما ثلث فلان ما ذكره من عدم اختصاص حال شئ من الامكنة لا يصلح لان الامكنة من
حيث انها واقعة في اوضاع من المحدول لها خصوصيات مرجحة لان يكون بعضها طبيعيا لاجل البصير والآخر للملمس والآخر
للامكنة مطلوبة بالعرض فلا تقل قول له لا تالو فرضنا عدم ناسر القواسم الخ وهذا معني قولهم اذا على وطبيعة قول
اس ما يوتر في الجسم لاس على وفق ما يقتضيه طبيعة الخ المتبادر منه ان للطبيعة مقتضى ومقتضى هذا الموتر مغاير
لمقتضا ما ويرد عليه ان التقريب لا يتم على هذا التقدير فان الخلو عن القاسم بهذا المعنى لا يلزم اقتضا
الطبع لجواز ان يكون مقتضى الامر الخارج عن الطبع ولا يكون للطبع اقتضا اصل حتى يتحقق المغايرة والمغا
بين مقتضاهما وعلى هذا فالمراد منه ما هو خلاف المتبادر وهو المعنى الاغم اعني ما يوتر في الجسم ما لا يقتضيه
الطبع سواء كان للطبع اقتضا وذلك الموتر يقتضيه خلافا اذ لم يكن له اقتضا اصلا وقد اشار الشيخ الى هذا في
النجاة حيث قال ان لكل جسم مكانا وجزا طبيعيا لانه اما ان يكون كل مكان له طبيعيا او يكون كل مكان
منا فيا الطبيعية او يكون كل مكان مكانا له لا طبيعيا ولا منافيا لطبيعة انتهى وهذا صريح في ان ما لا يقتضيه
الطبع اما ان يكون مكانا منافيا وذلك اذا كان له اقتضا والموتر يقتضيه خلافا او يكون مكانا لا منافيا
له ولا طبيعيا وهذا مما تيسر اذ لم يكن للطبع مقتضى والموتر يقتضيه مكانا فان هذا المكان لصدق عليه ليس
مقتضى الطبع ولا منافيا له هذا قوله والاول ان يقيم اذ الملاحظنا الجسم الخ وجه الاولوية شرك لفظ القاسم لانه
اذا ذكر بحجب جملة على خلاف المتبادر كما عرفت ووقع الاشكال الذي يرد على لفظ المص وفي ايراد
الاولى دون الصواب اشارة الى انه يمكن حمل كلام المص عليه ما راداه الملاحظة عن العرض قوله
وقطعا النظر عن تأثيرات الصور الخارجية الخ اقلت كما ان كثيرا من الامور الخارجية لا تخلو المهمة منها
كالوجود والعدم والا يلزم ارتفاع النقيضين لك لا يمكن خلوا عن تأثير الامر الخارج مطلقا فان
المهمة الممكنة لا يوجد دون محل الجاعل اصلا قلت الخلو عن الامور الخارجية وتأثيراتها في الواقع امر
ويلاحظ العقل مع قطع النظر عنهما ولو كانت في نفس الامر لا تخلو المهمة عنهما امر آخر ولا يلزم من التثالي
الاول فلهذه ان يلاحظ نفس المهمة من غير التفات الى ما يترتبها وما يوتر فيها من خارج وان لم
عنهما في نفس الامر وهذه الملاحظة لا شبهة في انها من موطن نفس الامر فلا بد من ان يجامع الامر
الواقعية منها الخيرية في الكلام اللى آخره قوله لئلا يرد ان رفع القواسم الخ هذا لا يرد قد اختاره
جماعة من العقلاء والمذكور في الشرح عبارة شرح التجريد وما حصل الدفع انا لا نعرض لعدم
القواسم في الخارج وفي نفس الامر حتى يتوجه ذلك بل عرضنا ما اذا نظرنا الى ذات الجسم المنطوق

بالطبيعة الخاصة كالماء والنار مثلاً وقطعت النظر عن الانخيار قبل النظر الى ذاته ليقطع الخيز القبة ولا يصح ان يكون الخيز
 المطلق ضرورة ان وجوده في الخارج بدون الخصوصية محال فهو الخيز المقيد بخصوص وهو المطوق فيه ان قطع
 النظر عن الانخيار اذا لم يفيض انشاء ما عن الواقع فيكون هذه الملاحظة في لفة للواقع فلا تثبت الخيز الطبيعي
 الا في هذه الملاحظة دون الواقع والمقصود هو الثاني لا الاول ويجاب عنه بان يلاحظه الذهن نفس الجسم
 مع قطع النظر عن الانخيار من الامور الواقعية لا الاختراعية المحضة فيلزم من لزوم الخيز للجسم من هذه الملاحظة
 وجوده في نفس الامر ولزوم القاسر لاننا في ملاحظة الذهن نفس الجسم ولا يلتزم كون هذه الملاحظة
 اختراعية محضة والسفر في ذلك ان الامور الخارجية وكذا ما شيرتها لما لم تكن من دواخل الجسم ولا من مطلوباته
 ولا من علمه فلا شبهة في امكان رفعها عن الجسم وتحليتها عنها بالنظر الى ذاته من حيث هي هي وان
 امتنع في النظر الى امر خارج عنه فالامتناع العارض له هو الامتناع بالغير العقل اذ لا يحظر هذا الامكان
 الذاتي في نفس الجسم بما هو موطا لب الخيز وبذا هو المعنى من ملاحظة العقل نفس ذات الجسم ولا شبهة في
 مطابقة هذه الملاحظة لما في نفس الامر فيلزم طلب الجسم الخيز في الواقع بل الخارج وهو للظن ومن هنا
 ينفع النقض المورد في هذا المقام بان ملاحظة العقل الجسم مع قطع النظر عن الطبيعة ايضا ممكن وفي
 هذه الملاحظة يكون في خيز القبة فلم يكن الخيز مقتضى طبيعة ووجه الاندفاع ان قطع النظر انما يكون عما
 من دواخل الجسم ومقوماته ولا علة له ولا معلولا واما قطع الخيز عن مقومات الجسم وملاحظة الجسم من حيث
 هو فهو محال فلما يمكن ملاحظة ذات الجسم مع قطع النظر عن الطبيعة الداخلة في ذاته اصلا فاقضوا الخيز
 انما يكون من طبعه وهو المقصود قوله لان وجود العارض للشيء النج لانه ممكن وكل ممكن لا بد له من علة غير
 للوجود او العدم لاستواءهما بالنظر الى ذاته وفي التخصيص بالعارض اشارة الى ان وجود الذاتي للشيء
 ضروري لا يحتاج الى سبب لامتناع المجولية الذاتية بل هو محمول يجعل الذات فالذات والسكان
 بنفسه ممكنا محتاجا الى الجاعل ولكن سواه بالذات فواجب لا يحتاج الى الجعل اصلا فافهم ولا تقع في
 اشتباه قوله لا جسمية المشتركة النج واللاشركت الاجسام في خيز واحد لتساوي نسبة الجسمية المشتركة
 الى جميع الاحياز فاختصاص بعض الاجسام ببعضها دون البعض آخر يكون ترجيحيا بلا مرجح وهو محقق
 ان الجسمية اعتبارا في الاطلاق والخصوص وكذا الخيز المطلق من الخيز لما كان من لوازم مطلق الجسمية
 فيقتضية الجسمية بنفسها والخيز المخصوص لما كان من لوازم الجسمية المخصوصة يكون من مقتضياتها فان قلت
 مخصص الجسمية يتساوى نسبة الى جميع الاحياز فكيف يرجح واحد اقلت الجسمية المخصوصة بما هي مخصصة
 الامتداد وان كانت متساوية النسبة الى جميع الاحياز ولكن تقدر بما يقتضيه المخصوص لعله مرجح لمخصصها

فيما ليس بها من الالوان مطلق الخبز يجوز ان يقتضيه نفس الجسمية المطلقة واختلاف الالوان في
 انواع الاجسام يكون اما للقاسر او لطبايس النوعية فلا تثبت دعواهم الكمية ويجب عن الاول بان الالوان
 التي ليس المقدر المخصوص ايضا متعددة فلا يقتضيهما الجسمية بالمقدار المخصوص لاسواء نسبتها الى جميعها
 هذا عن لزوم الترجيح بلا مرجع وعن الثاني بان نسبة اختلاف الالوان في انواع الاجسام الى القاسر
 او لطبايسها وان صحيح ولكن الجسمية المشتركة لما اقتضت الحصول في خير واحد فليزيم امكان حصول الالوان
 فيه بالنظر اليها وان لم يميز بالفعل وامكان المحال محال هذا قوله ولا للميو لى اذ ليس شأنها اقتضاء
 شئ الخ ذكر الشئ في كون الميو لى علة مقتضية للخير وجهين احدهما انها تكون فعليتها هو فعلية الالوان
 ناقصة الذات لا يصلح لاقتضاء شئ اصلا وثانيها انها في التخيير تالفة للجسمية فلم يكن مقتضية له بالذات و
 اقتضاء الجسمية قاطبة ويمكن الاستدلال عليه نحو ما ذكرنا في الصورة من لزوم اشتراك الاجسام في
 خير واحد ولكن هذا يختص بالخاص لا بالمشتركة في الميو لى الواحدة واما في الافلاك فلا اختلافها في
 الميو لى فيجوز ان يكون ميو لى كل فلك مقتضيا للخير الذي هو فيه فالمعير في الكل الى الاولين فافهم
 قوله فان الفاعل وان لم يمكن الخ هذا دفع وحل مقدر تقرير ان القواسم الذاتية فرضتم خلوا الجسم عنها ما ذكرنا
 منها ان اردتم خلوا الجسم عن جميع الامور الخارجية ولو عن ناثير الفاعل ووجوده فلا تسلم انه عند فرض تخلية
 يوجب الجسم فضلا من ان يقتضيه شئيا وان اردتم خلوه عما عدا الفاعل فلا تثبت المطالبة ان يكون الخ
 حاصل للجسم من فاعله دون طبيعته وحاصل الدفع ان الفاعل وان لم يمكن فرض خلوا الجسم عنه لكن الفاعل
 لما كان عنه هم هو الجسم المجرد ونسبته الى جميع الالوان على السواء فلا ترجح به واحد منها لبعض الاجسام
 والآخر للآخر فلا بد من امور مرتجة في ذات الجسم لها خصوصية مع كل واحد من الالوان واذا قد اطل ان
 يكون هي هيلالات الاجسام او صورها فحقين انها طبائعا وهو المط قوله اقول وبما ذكرنا يدفع ما
 من ان حصول الجسم الخ اعلم انه قد قيل في الجواب عن الدخول المقدر ان الجسم لا يتصور تخلية مع
 طبيعة الابد وجوده من الفاعل وحاشا فيمكن ملاحظة طبيعة ممره عن تاثيرات الامور الخارجية حتى عن
 تاثير الفاعل ويكون موجودا في الخبز فلا يكون ذلك الا باقتضاء من طبعه فاعترض عليه بما نقلنا
 من القابل وحاصله ان الالوان من لوازم وجود الجسم ولا يمكن التاثير في وجود الشئ بدون
 فيها هو من لوازم وجوده لكونه من تامة وجوده الملزوم فالفاعل اذا وجد الجسم اوجده في مكان فافهم
 انه اقتضاء من طبع الجسم ولذلك اختار الثرى وجها كدفع ما ذكرناه وبما يدفع هذا الوجه ايضا بان
 انما سلمنا ان التاثير في وجود شئ لا يمكن بدون التاثير في لوازم وجوده ولكن الميو لى الفاعل فيها نحن في

لما كان هو الجور المفارق عندهم ونسبته الى جميع الاحياز على السواء فلا يصلح مرجح لبعضها البعض
بالبعض والبعض الآخر بعض آخر فيحتاج في ذلك الى امور داخلية في ذواتها تكون شروطا لا يقتضاه
الفاعل للغير المعين وما هي الا الطبايع واورد عليه من وجهين احدهما مع تساوي نسبة الفاعل الى
جميع الاحياز اما لوجود ارباب الانواع كما ذهب اليه الاشراقيون اذ لو كانت فاعلا مختارا او جديا
وجه شاذ فالمرجح نفس ارادته او علمه بالنظام الاشم المعبر عنه عند الحكماء بالعناية الطبيعية وثانيهما ان
وان سلمنا تساوي نسبة ولكن لا يلزم منه وجود المرح في داخل الجسم لم لا يجوز ان يكون
المرجح من خارج كاستعدادات المواد واختلافها في نفسها كما مر في مباحث الصورة
وما قيل ان العناصر اذ هي عادية ففعل كل عنصر عن نفسه فالحلة فيها ليس هو الفاعل وحده بل مع
حدوث استعداد المادة باعداد من العناصر السابق او امر آخر وفي الافلاك اختلاف المواد كات
في اختلاف الاحياز ارجح الى ما ذكرنا او فاسدا الاول فظاهر واما الثاني فلانه انما يتم لم يكن نسبة
الاستعدادات الى الاحياز مساوية ولعل لم يشهد عليه ضرورة ولا قام به بان نعم لا يمكن فرض خلوه
الجسم عنها لانها ممتلئة الفاعل فلو قطع النظر عنها لم يوجد الجسم ولكن نظامنا في فرض تخليته الجسم
بعد الوجود عن الفاعل ولا شبهة في انه ممكن ملاحظة خلوه عن جميع الامور الخارجية حتى الفاعل
وشروطه وحيزه فنتيب لك تقرير الدليل بوجه يصنف عن هذه الكدورات فنقول ان الحيز وكذا الشكل
من لوازم الجسم بعد وجوده وتماثل تأثير عليه بعدية ذاتية فلا يتساقط الى العناية بالفاعلة لوجوده بما هي
لك لا متعلق بحدود الكثير عن الواحد والظلال المميعة بين الجسم والحيز لكونه خلاف المفروض واذن فاما ان
يتنزل الى امر داخل في الجسم او خارج عنه فغير الفاعل والثاني باطل لانا اذا فرضنا عدم ذلك الغير
في الحيز بذاته او بغيره والامر الاجنبي الغير المؤثر في الشيء لا يلزم انتفاء لوازمه وعلى الاول فلا يجوز
ان يكون هذا الامر داخل الميول او الصورة لما فرغ من ان يكون هو الطبيعة هو المطبق قوله كيف
وقد علمت الخ نذاتنا لما ذكر في وجه دفع ما قيل فهو من تمة وجه الدفع لانه جواب آخر كما قيل
في بعض الجوانب والحاصل انه كيف لا يندفع الاشكال بما ذكرناه وقد ذكرنا من قبل ان النظام
بين الشئيين لا بد فيه من علاقة العلية بينهما اما بان يكون احدهما علته للآخر او يكونا معلولين لعلته واحدة
موقعة للارتباط بينهما ولا شبهة في وقوع الملازمة بينهما وجود الجسم والمكان فاما ان يكونا معا
مستندين الى الفاعل المفارق فذلك باطل لان نسبة الفاعل الى جميع الاحياز على السواء
فلا يصلح لان يقع الارتباط بين الجسم الخاص والحيز الخاص اصلا واما ان يكون احدهما علته للآخر

وطاهر ان الخيز لا يكون علة للجسم لانه من عوارضه فتعين العلوية في جانب الجسم واذ لم يصلح الهيولى والفضة
 من ذات الجسم علة له فتعين ان فيه طبيعة مقتضية للخيز الخاض لكن لا على وجه يكون علة بالاستقلال بل
 من مميزات العلة الفاعلية القدسية لمحصل الرحمان بالفضا سماوي منها علمته على ذلك ان على ان لا يتفهم
 قوله يوجب استنادا واحدا الى الآخر الخ بل لابد من ان يقولوا استنادهما الى ثالث ايضا ليطلق ما ذكر
 سابقا الا ان يراد من الاستناد مطلق الارتباط سواء كان فعلية احدهما للآخر او يكونها معلول في ثالث وهو
 عليه الايراد بان الخيز الملازم للجسم ما ورا منه ان يراد الخيز المطلق فلا ينفق لجواز استناده الى الجسمية المشتركة
 دون الطبيعة فان التحقيق ان مطلق الخيز والتشكل يقتضيه الامر المشترك بين الجميع وان يراد الخيز المخصوص
 فلا نسلم انه من لوازم الجسم حتى يحتاج الى امر داخل في ذاته مخصص له بالخيز المخصوص وثانيا بانه يجوز
 ان يكون علاقة العلوية بين العصور والشكل مثل علاقة العلوية بين الهيولى والصورة فالجسم اذ هو علة فاعلية
 كانت في لزوم الخيز المطلق وهو يكون مستحصا للجسم كما ان الصورة المطلقة علة للهيولى وهي مستحصاة
 لها والبناء على التسليم المتعترض بعد عن التحقيق قوله البسيط الخ لعل التقيد بالبسيط بناء على ان الاحياز
 الطبيعية بالذات انما هي للبيئات والركبات متفرعات عليها على ما ستعرف قوله والطبيعة الواحدة لا تقتضي
 الخ هذا انما يتيم لو كانت الطبيعة علة فاعلة للخيز واما ان كانت من مميزات الفاعل ويكون اطلاق الفاعل
 عليها بالحياز فلا لان الامر الواحد وان سلمنا عدم كونه فاعلا لاثنتين ولكن لا ثم عدم كونه معدا لهما والضا
 فامتنع صدور الكثير عن الواحد في الواحد من كل وجه وسلم واما فيما تعدد الجهات كالطبيعة فلا كما عرفت سابقا
 فتذكره قوله فاذا حصل في احدهما غلبي مع طبيقت الخ واخترض عليه بان الخيز الطبيعي بالطبيعة الجسمية
 عدم المانع عن طلبه والمانع لا ينحصر في القاسر بل يمكن ان يكون الحصول في حيز طبيعي مانعا عن
 طلبه لآخر فان طلب المكان انما يكون اذ لم يكن واحدا المطلوب وقد يتحقق باجزاء الجسم البسيط فان خسر كل
 منها جزء من خير الكل فكل جزء من الاجزاء يصلح حيزا له فليس ثم تعدد الاحياز لجزء واحد والتخصيص بالجسم
 لا يفيد فان البرهان كما يدل على امتناع تعدد الخيز للكل كك الخيزي ويجاب عنه بان الخيز الطبيعي للخيز
 من حيث هو جزء ما يقرب اليه من الاحياز المناسبة له بنسبة المقدار والشكل المتوهم في الخيز الطبيعي للكل فالجزء
 المتصل حيزه الطبيعي هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمه فاذا انتقل الى آخر من تلك الاحياز اما بالتفصيل
 مباد البحر بالتمرج الى موضع البعض الآخر او بارة من النفس متعلقة به كالتقال بعض اجزاء الفلك
 الى موضع البعض كان المنتقل اليه حثيثا هو الطبع وكذا الحال في الاجزاء المنفصلة فالجزء بما هو جزء
 انما يقتضي الجزر الاقرب من الاحياز المناسبة له المتوهمه في خير الكل وتعيين الاقرب اليه انما يكون

من خارج و علی بنیاد همین حاصل فی الجزا الاقرب من الخیر لم یطلب الاخر فقد القرب المقصود لكونه طبعیا فيه ولا یكفل
ان یقتضی ذلك فی الكل لان الاقرب من الاحیاء انما یتمیز بامر خارج عن الطبیعیة ولا ضعیف فی ذلك
بالقیاس الی الجزا لانه لا یكون مبدءا ولا یمكن بالقیاس الی التخلیة الطبیعیة بنفسها بالكلیة والا لم یكن هناك چیزی بل
انما یحصل الجزا فی المتصل بالتحیز الطاریة وهی المعینة بوضع الاخر وواحدنا و هذا بخلاف الكل فانه مبدء
فلو كان له حیز فوق واحد وليس فی اصل الابداع قاصر فی التوجیه الی احد هما یلزم الخلفه و فیه انه انما یتیم فی
ما هو مبدء قدیم كالافلاك واما الغاصر فاشخاصها غیر قدیمه و قد مر الاول و تواردا الاشخاص انما یتصور
لقبولها الوجود بعد عدم فلم لا یجوز ان یكون كل سابق مرجحا للاحق فیتعین الاقرب بهذا الطريق هذا قوله
لان الطلب الذی لم یحصل فی هرب الخ فیة اشارة الی انه یلزم من طلب الخیر الاخر حین الحصول فی واحد
اجتماع التقیضین و هو طلب حیز واحد و الهرب عنه و هما متناقضان فان قلت ان الطلب باعتبار الذات و الهرب
باعتبار الاقتضا و الخیر الاخر قلت طلب حیز معین لذاته كما شفقت عن الهرب عن الآخر كك فیلزم اجتماع
الطلب و الهرب بالنظر الی الذات و هو اجتماع التقیضین المستحیل و من ههنا یمتنعكم تقریر الیر بان بانه لو كان
الحبیم واحد حیزا یرجع الی اجتماع التقیضین فانه اذا خلی هذا الحبیم مع طبیعیه فاما ان یطلب واحدا
منهما فهو خلاف المفروض و اما ان یطلبهما جمیعاً و هو ضرور من البطلان و اما ان یطلبهما بیدا فیلزم اجتماع
التقیضین فانه حین وجود الطلب لاحد الخیرین فیه وحد النقص عن الآخر فیلزم اجتماع الطلب و التفرشی
معین فی ذلت الحبیم و التفرشی فقیضه عدم الطلب فیلزم اجتماع الطلب و عدمه و هذا هو اجتماع التقیضین
المحال و المستلزم للمحال بحال فتعدو الخیر الحبیم واحد محال و هو المطلب قوله یلزم مثله طبعاً الی جتین مختلفین
الخ یجوز ان یكون حال الحبیم المتوسط بین الخیرین كحال عبد الوافع بین مقبایطیین فیسكن الحبیم بینهما بالتجاذب
على السویه یسكون هذا الحدید بین المقنایطیین بالتجذب من الطرفين و لا ینافی ذلك كونهما طبیعیین له كما
لا ینافی كون الحدید مجذوباً لهما بالطبع قوله یمیل الی جتینهما طبعاً الخ فیه انه یجوز ان یكون الوقوع علی ستمتهما
مع تعدد المكان مانعاً من طلبهما و التوجیه الیهما و ان كان بالنظر الی طبیعیه لقیضیهما قوله عاد الی القسم الثانی
الخ و هو ان لا یكون الاخر خیراً طبیعياً له و هو خلاف المفروض هذا قوله و قائل ان یقول اما لو توهمنا الخ
نقض على القاعدة الكلیة القابلة لعدم تعدد الخیر الحبیم ما بان النار فی الفرض المذكور یسكن بالطبع عند
المرکز و هو لا یكون الا عند الخیر الطبیعی فیکون الخیر الطبعی له او قد بین فی موضعه ان النار سواء كان كطاد
جزءاً خیراً طبیعياً فلك القمر فیلزم ان یكون شئی واحد حیزا طبیعیا فانتهض القاعدة المذكورة
قوله بیان الملازمة انه لو لم یسكن الخ بل یتحرك فاما لى جمیع الجهات و هو محال او الی حیزه فیلزم التفریح

بلا مرجح اذ لا يخص جهة الاستواء البتة الى الجهات كلها قوله واجاب عنه الشيخ في الشفاء النج اى في طبيعتها
وحاصل الجواب ان سكون النار في الوهم المذكور انما ليس من النار باقتسار لان طبيعة النار في هذا الوهم
تقتضيه الوصول الى غير الطبيعي وهو فلك القمر فمذه الوصول اما ان يكون بالتجسس فتبين كل خبر الى ما هو
اقرب منه واما ان يكون بالتدخل لكثرة الحركة في غير جانب التجول فيصل الى مقعر فلك القمر واما
بالحركة الى بعض الجهات دون بعض واما بان ينسبط الكل بحال الى الاول فلان كل خبر نسبت وقوع النار
المركزة في الاخر في الاقصا والتجسس في ما يمكن باقتضا خبر الحركة والآخر السكون حتى يلزم الاخرق ويظهر الاخر واما
الثاني فلان التدخل انما يكون بزيادة المقدار على المقدار الطبيعي فلا يمكن التدخل بطلب الجبر الطبيعي
الا اذا كان بترك المقدار الطبيعي اهون على الطبيعة من مفارقة المكان ثم ان هذا التدخل يكون في جميع
الجهات فالاحسام الاخر مانعة عنه الا ان يفرض عدمها بالكلية واما الثالث فلانه ترجيح من غير مرجح
واما الرابع فلما ذكر الشيخ يمكن لزوم التجول في داخلها قليلا يلزمه تدخل الاجسام بعضها في بعض ولا يكون
ذلك الا بالخرق فهذا الخرق اما ان يكون في بعض الجهات دون بعض فيلزم الترجيح بلا مرجح او يكون
الخرق في كل جزء منه بالفعل فيلزم الخرج الذي لا يتجرس من جهة هذا العارض عرض لها السكون بالفساد
في المركز فالقاسر بهنا امر ان احدهما الجسم المحيط واليه اشار الشيخ بقوله في الشفاء لكن الهواء المحيط غير
ذلك يمكنها من ان تدخلها فاذا هذا النفوذ او هذا النفوذ لا يتأتى بالخرق لان الخرق يكون في جهة دون
جهة وهذا انبساط في كل جهة فيكون ساكنة بالقسم وثانيهما ضرورة الخلاء واليه اشار في الكتاب المذكور
بقوله وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند انحرافه وهذا القسم عارض خارج عن الطبع
انتهى كلامه فتدبر قوله ثم قال وهذا عجيب جدا الخ المشار اليه سكون النار عند المركز وليس هذا استعجابا
من القول بتسكين الجهة للجبل عند التلاني في الجبال ضرورة تخلل السكون بين حركتين متقابلتين قوله
فان الطبع يقتضيه امر الخ هو مما سته مقعر فلك القمر صار الى العارض عرض وهو كونه محيطا بالمركز فكان مقتضى
الطبع ممكنا وقد صار مستحيلا بهذا العارض قوله ونحن لا ندرى استحالة هذا العارض الخ فيه فلهذا بعض على
ما قيل في دفع النقض بان لا يرد هذا النحو مبني على وقوع النار على الهيئة المذكورة ويجوز ان يكون
الوقوع لك مستحيلا فيكون لعدم الاحيانه على التقدير المستحيل وكلامنا في الاستحالة في الواقع وحاصل
التحقيق ان الجواب لا يتوقف على العلم باستحالة هذا العارض ولا عدم استحالة بل على كل تقدير يتبين
الاعراض اما على تقدير الاستحالة فكما قرر واما على تقدير عدم الاستحالة فالمرام ان هذا السكون بالقسم
بالجملة تخصيص النخلص بتقدير الاستحالة مما لا معنى له فانهم قوله واعلم انه كما لا يكون لغير البسيط مكان

الخ اعلم ان في هذا المقام تفصيلا وهو لوجوه ما حقق ان كل جسم لقيته حيزا بحسب الطبيعة اجمالا ارادهم ههنا ان
 بفصل حكم البسيط والمركب من الاجسام في اقتضاء الحيز فالحجم البسيط لكونه ذات طبيعة واحدة لقيته حيزا
 مخصوصا ولا يكون الا واحدا او مقتضى الواحد لا يكون الا واحدا ولما لم يكن للبسيط حيزا لا يجد وجود الكل
 ووقوع التجربة فيه في الوهم اذا الخارج فحيزه واحد لا حيز فيه الا حسب وقوع التجربة في المتمكن فكما ان
 البسيط بالقوة وكل حيز منها حيز بالقوة كك اجزاء حيزه ايضا بالقوة وكل حيز منه مكان الحيز المتمكن بالقوة
 وحيز الكل هو حيز حيلة تلك الاجزاء ولكن عرض الكلية انما هو بالعرض والافليس في الخارج ههنا قبل
 اعتبار القسمة الواحدة محض من غيره اصلا واما بعد القسمة في الخارج فالحيز المنفصل عن البسيط لا يخلو
 اما ان يكون مفارقا لحيزه والكل في الحيز لطالب الاتصال بالكلية على اقرب الاسماء حتى يكون الكل على
 الشكل الطبيعي للحيز في اقرب حيز من الاحياز المتوهمه في الكل وتصل به وان كان الكل بحيث يمنع
 الاتصال ليبه كالارض لقيته الحيز والتماس به على اقرب الطرق فمقتضى الحيز بها هو حيز اقرب الاحياز
 المناسبة لمنع التوهم في الحيز والجميعين الاقرب انما يكون من خارج والحجم المركب مما كل اجزاء البسيط
 في انه لا حيز له قبل التركيب كما انه لا احياز لها قبل التجربة وذلك لان قبل التركيب ليس ههنا الا بساط
 لها طابع مخصوصة لقيته الاحياز الخاصة فليس لها وجود مبدع يحصل بلا سبق مادة وتبدع التركيب انما
 بعرض بعد الابداع فلو كان للمركب مكان خال الابداع يلزم خلوه من المكان عن الشاغل قبل التركيب
 ولو اقتضى البسيط بعد طريان التركيب عليه ذلك المكان المفروض يلزم وجود الخلاء بعد التركيب وهو
 محال وايضا التركيب لا يقتضي زيادة في اجسام الاجسام فلا يحتاج لشيء له حيز زايد على اجزاء البسيط
 فتقرر ان اكنة المركبات هي اكنة البساط لا غير قوله لك المركب مكانه ليس الا واحد الخ اعلم انه لم يكن
 في اصل اكنة المركبات اشتباه كما عرفت وانما الاشتباه في تعيينها اراد ان تبين ان مكان المركب هي
 معين من اكنة البساط فالمركب له مكان واحد كما ان للبسيط مكان واحد وهو ينقسم الى ثلثة اقسام لانه
 لا يخلو اما ان يكون احدا جزاءه غالبا على الباقية بالاطلاق او لا والثاني لا يخلو اما ان يكون الاجزاء التي
 امكنها في جهة واحدة كالماء والارض مثلا عاليا على الباقية وحينئذ يكون تلك الاجزاء معا عاليا بحسب
 طلب جهة المكان او لا يكون فمكان القسم الاول ما يقتضيه الغالب في المركبات مطلقا ومكان القسم
 الثاني ما يقتضيه الغالب فيه بحسب مكانه او لا غالب فيه مطلقا لكن فيه غالب بالاعتبار المذكور ومكان
 القسم الثالث الذي ليس فيه غالب لا مطلقا ولا بحسب المكان بالالتق ووجوده فيه عند اشتباه
 المحاذيات فيه عن المكان الذي هو التق ووجوده فيه كالحديد التي يحدها قطع متساوية من المقنطريين

عن جواهرها كذا قال المحقق في توضح هذا المقام في شرح الاشارات وتعلم ايضا ان كلمات القوم في مكان
المركب مضطرب فالظاهر من مقال الشيخ في الاشارات ما ذكره من كلامه في النجاة والشفاء انه لا يمكن
طبعيا للمركب وانما الاكثة الطبيعية للسبب ايطو قد استوعبتا كلامه في كتابنا الكبير وهذا مع كونه مشتتلا على التنا
فان الظاهر من الاشارات ان لا مكانا طبعيا على الوجه المفصل لا يصح فانه لم يفتح لحدان المراد من العلية
ما ذا بل العلية في القوة والميل كما يفهم من لفظ الشيخ في الشفاء وان علمت قوة احدهما لم يفتح فان المتساوي
في الحجم والمقدار قد يكون متخالفين في القوة كما يشاهد في الارض والنار فانهما ان اجدا متساوي في القوة
كان قوة الارض وميله الى اسفل اشد وقوة من ميل النار وقوتها الى الاعلى بل انما كان الناقص
في المقدار اقوى من الزايد فيه واذن فالغير لما يكون للقوة دون المقدار وهو فاسد لانه على هذا التقدير لم
ان لا يكون للمركب مكان طبعيا مع ان دليل اثبات الخير الطبيعي لكل جسم شامل للمركب ايضا بيان المطابقة
ان طبع المركب على هذا التقدير لم يقتض شيئا من الاكثة اصلا وانما يحكي الاقتضاء البالغ لقوة الاجزاء
بأنفسها مع طبعه لخلي عن هذا القسم لم يوجب المركب اصلا فضلا عن اقتضاء الخيرة اذا اخذ معه في وجوده
يتبع لاجزائه في اقتضاء المكان فالمكان بحسب الحقيقة للسبب لطردون المركبات وذو سبب بعض المتأخرين
الى ان الاكثة لا يتبع القوة السليمة كما خيل الشيخ وانما يتبع الخفة والثقل ويكون على حسبها ولا يخاف في
ان المركب وان فرض غلبة النار فيه جدا لا تبلغ خفته خفتها وكذا ان فرض غلبة الارض فيه جدا لا تبلغ ثقلها
فلما يكون مكانه مكان النار والارض البقية ثم قال فما اتفق عليه كلمات القوم من ان مكان المركب مكان
الغالب من اجزاء ولم يستيقض بعد وكذا ما يفهم من الاشارات من ان المركب من العناصر الاربعية على القوة
مكانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة من انه لا يكون مكانا طبعيا له ولا منافرا له بالطبع مما لم يستحق بعد
فان هذا المركب لا محالة يكون اقل من بعض العناصر واخف من بعض فلما توافقته شئ من امكنها بل يكون
مكانه الوسط من مكانيهما والكلام فيفصل في هذا المقام هو ان المركب ان لم يكن هناك فاسر على النرج
طلبت لسبب ايله احياءها وانفصلت الا ان يكون التركيب مع البسيطين فكان كل منهما في جزوه والمركب بين
الميزين او يكون البعض عاجلا بين البعض الآخر وخيره ولم يبق بعض على دفع الآخرة فموقف المركب
حيث يتعادل قوسه السبب لكن لعل الصعقة في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية ومنهاك حسمان
كل منهما في جزوه او حسمان فصاعدا كل في خير غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة فاسرة
على مخرج فانها تتعطل له الخيرة من جهة ما يحصل له من منية الخفة او الثقل او التوسط بينهما انتهى كلامه و
انت تعلم ان هذا الكلام ان سلمنا صحة سائر ما لا يكون للمركب مكان طبعي الا بتبعيته لاجزائه سواء كان

ذلك بحرقوتها الميئنة اذ مع الحققة والنقل ايضا ونذايا في قاعد تم الكلية القائلة بوجود المكان الطبيعي لكل جسم
مركبا كان او بسيطا واذن فمكان المركب لغير مكان الاجزاء مثلا يلزم ان يكون خيز واحد لجسمين فالاحياز
الطبيعية للمركبات يجوز ان يكون مركبة من احياز البساط او خيز او ان تعلم لصحتها فانه بعد اقامته الدليل على ان
كل جسم له خيز ليس علينا اثبات التعيين واطه شعيل بالحققة والنقل مع القوة الميئنة وان شئت فزيد تفصيل
فارجع الى الشمس البارعة وكتانيا الكبير فانها يرشدك على ما هو الحق في هذا الباب وهذا جملة ما يغيب
في هذا المقام في تفصيل المرام كما لا يخفى على اولي الافهام قوله اما مطلقا او بحسب جهة المكان التي القا
المطلق هو العنصر الواحد الغالب على جميع البواني من غير تفصيل كونه قريبا من جهة المكان بحيث لا يقي
للبيوات في منع في اقتضاءه لخيزه فيكون خيز المركب خيزا الغالب والغالب من جهة المكان ما كان عليه
مقيدا بالمكان حتى انه لو فرض لعبد من هذا المكان انكسرت غلبته وذلك بان كانت الاجزاء التي امكنها
في جهة واحدة كالماء والارض فانها مائلة الى جهة السفلى او كالهواء والنار فانها مائلة الى جهة القوي
عالية على مخالفتها وحينئذ يكون خيز المركب الى جهة الغلبة قوله لانه جميع الصور فان شيئا من مكان
التدوير الخ حاصل الاعتراض ان المكان ان كان عبارة عن البعد المقطوع او الخلا فينطبق على جهة المتمكن
وتساويه فيكون مكان لكل خيز من الاجزاء المفروضة في المتمكن او الموجودة فيه خيزا من اجزاء البعد
الموجود او المتوهم القبة بحكم الانطباق والتساوي واما ان كان المكان هو السطح الباطن من الجسم كالحا
المناس للسطح الظاهر من المحوى فالانطباق بين المكان والممكن مع المساواة وان تحقق على هذا
التقدير ايضا ولكن لا يلزم منه ان يكون مكان خيز من الاجزاء المفروضة او الموجودة في المتمكن خيزا
الحاوي فان الطباقه انما هو على سطح المحوى وهو نهاية له فكل خيز من المحوى يفرض في جانب هذا
السطح اذ في اعلاه يكون خيزا السطح المذكور حاويا لسطحه المعبية واما الاجزاء المفروضة او الموجودة في
شحن الجسم كالتدوير في الفلك والاجزاء المفروضة في شحن الكواكب فلا يكون مكان كل منها خيزا
من مكان الكل لان السطح الحاوي انما هو على السطح الظاهر من المحوى دون سطح الباطن ايضا
بالفرض في باطنه او لو وجد لا يكون مكانه خيزا مكان الكل القبة بالحكم الكلي بان مكان خيز البسيط خيز
مكان الكل لا يصح على هذا التقدير نعم مكان بعض اجزاءه وهي المفروضة في جانب سطح الظاهر القبة
خيزا مكان الكل فلم يصح القاعدة الكلية اصلا فما اجاب عنه الفاضل ميرزا جان في حاشيته على المحاشي
بما جاصله انه ليس مراد المحقق من اجزاء البسيط الاجزاء الموجودة في الخارج لوجودات متميزة بل
المراد الاجزاء المتوهم الموجودة في الخارج لوجود الكل لكن لا من حيث انها اجزاء بل من حيث انها

ايضا التجربة بحسب الفرض والوهم يدل ان راس هذا المحقق ان اجزاء البسيط اذا انفصلت في الخارج
 وصارت موجودة بالفعل لم يكن لها امكنة طبيعية لانها اذا اخلت وطبقتها انفصلت بالكل لو نعت فلم يكن في
 الامكنة هي مقتضا طبائها التجزئية اللهم اذا احتضن ذلك الجزء لطبيعة نوعيته كما في التدوير والكواكب فالاجزاء
 المفروضة في البسيط موجودة في الاجزاء المفروضة لمكان الكل واما الاجزاء المنفصلة فيه كالتدوير في
 على الانفراد فكل منها يكون امكان واحد على الآخر وهو لا يغير على انه جزء البسيط بل على انه بسيط
 حاصل ما قال المحقق الـ ان البسيط لا ينحل واما ان يكون موجودا بالفعل فله مكان كك وان كان موجودا
 الوجود الكل فمكانه جزء مكان الكل فالقاعدة المذكورة انما هي بالنظر الى الاجزاء المفروضة والمتوهم
 دون الموجودة والتدوير هو من القبيلة الثانية فلا نقض به اصلا ليس بشي فان الجزء الوهمي مكانه ايضا
 وهمي وهو اسطح المتوهم جزء من السطح الحاوي للكل ولكن لا مطلقا بل للجزء الوهمي في اعلى المحو
 قريبا من سطح الظاهر واما الاجزاء المتوهمه في تحت فلا يكون الجزء المتوهم من مكانه مكانا لها اصلا كما لا يكون
 مكانا للاجزاء الموجودة في التحن فلم يكن لهذا التخصيص ثمرة بل يتقوى النقص به اولنا فنص ان يقول
 على تقدير كون المكان هو اسطح الحكم كله في الاجزاء المتوهمه في المتمكن بان امكنة الاجزاء المتوهمه
 في السطح الباطن من الحاوي غير صحيح الماس في المتوهمه الاطرافيه واما في المتوهمه التخنه فلا عدم
 حواء هذا السطح للسطح التخنه من المحو اصلا وبالحيلة ان اخذت الكلية بالنظر الى الاجزاء مطلقا يرد نقص
 بالتدوير وان اخذت بالنظر الى الاجزاء المتوهمه يرد النقص بالاجزاء المتوهمه في تحن المحو فلم يكن
 بالتخصيص مخلص عن النقص اصلا كما لا يخفى قوله فان عرضه ان مكان الجزء ليس امر خارجا عن التركيب
 الشد التجزئة في قول المحقق مكان الجزء هو جزء مكان الكل النج بان لم يرد من جزء مكان الكل ما هو الجزء
 له في الواقع فان جزء السطح الحاوي للكل ليس حاويا للتدوير الموجود فيه حتى يكون مكانا له بل اراد منه
 ما لا يكون خارجا عنه بل يوجد في داخله اے جوفه ولا شبهة في ان مكان التدوير بل جملة الاجزاء
 المفروضة في التحن في جوف السطح الحاوي للكل وان لم يكن جزءا منه حقيقة فالمراد من الجزء المعنى
 المجازي لا الحقيقة ولو قال المحقق كما قال الشيخ في الشفا بل في اجزاء البسيط من انما اذا
 وتماس كانت الجملة وهي بطلب المكان الطبيعي من حيث طبعة واحد هي جملة هذه الطبائع
 هذه الجملة من الطبائع فيجب ان يطلب جملة من الجزئيات من هذه الجملة بل هذه الجزئيات هذه الجملة
 كما انه جملة مجتمع من احيانه واحد انتهى لم يرد عليه شي ولم يمتح الى ارتكاب التجوز بل يكون قوله بهذا الوجه
 مقصودا به ليس مكان الجزء جزء مكان الكل حقيقة بل مجازا كما لا يند عليه كلمة كان فارتكاب التجوز ان

ما نقلناه من الشيخ ولكن لا يخلو عن بعد البقية فافهم قوله وهو بعد وفي الحاجة الى بيان الغرض من هذا الوجه انما يريد
 لو كان الحاكم في صدور عدم تمام الغرض وانما ان كان مقصوده بيان الواقع كما هو الظاهر من المحاكاة
 فلم يكن بهذا البيان فائدة هذا قوله الا ان مطلق المركب قد يمسخ لا يتوهم انه اذا كان كل شخص حادثا
 كان النوع حادثا لعدم تحققه الا في ضمن الفرد واليضا كما ان كل شخص من المركب مسبوق بشخص
 من الاستحالة لتحصل المراج كك النوع مسبوق بنوع الاستحالة فكان حادثا لان معنى تحقق
 النوع في ضمن الشخص ليس انه يتحقق في ضمن شخص معين حتى يحدث سجدة بل معناه انه يتحقق في
 فرد ما اى فرد كان ولا شبهة في انه قد يمسخ فكذا النوع واما مسبوقية النوع بالاستحالة فهي عبارة عن
 مسبوقية كل شخص من الشخص من الاستحالة لا مسبوقية بنفسه بنوع الاستحالة حتى يلزم حدوثه
 اقول مطلق المركب ان كان قايما في حاصل الجواب ان البساط كما تقدم اشخاصا على اشخاص المركبات
 كك تقدم طبائها على طبائع المركبات ايضا بالطبع ففي مرتبة الابداع طبائع البساط متحققة وليست
 في هذه المرتبة طبائع المركبات لانها بعد الابداع فلو كانت امكنة المركبات سوى امكنة البساط يلزم
 الخلاء في هذه المرتبة الواقعية والخلاء محال في اى مرتبة كان من الالوان الواقعية فماليتلزمه يكون محالا
 ايضا فتباير امكنة المركبات لا امكنة البساط يكون محالا وهو المظهر او روعليه من روجه احد ما ان المركبات
 كما انها متناخرة عن البساط بالذات كك امكنة على قدر كونه متناخرة لا امكنة البساط يكون متناخرة
 عن امكنة البساط بالذات فحين الابداع كما انه لا يوجد مركب كك لا يوجد مكانه واما بعد وجوده لا امكنة
 فالمركبات ايضا موجودة بالذات لها فلم يلزم الخلاء في شئ من الالوان الواقعية اصطلاحا وانما ان عبا
 مثل هذه الالوان لو استوجب امكان الخلاء ففي مرتبة وجود كل حاوى يلزم الخلاء فان المحوى لا شبهة
 في انه خارج عن حقيقة الحاوى وليس من لوازمه الذاتية فليزمن ان يكون للخلاء المكان في مرتبة ذات الحوى
 وتاليتها ان امكنة المركبات حال الابداع يملأها البساط ونحو الابداع بعد المركبات فمملأها فاعلم يلزم الخلاء
 في شئ من الالوان انما يتم لو كان امكنة المركبات نفس امكنة البساط واما ان كانت تحاير فاعلم الصحيح القول
 يكون البساط مائة لها قبل وجود المركبات فان البساط مائة لا حيازها واكنة فكيف يكون مائة امكنة
 المركبات ايضا والالوان ان يكون خيرا واحدا شئيين بل خيرا من شئ واحد ايضا وهو محال وقد يحاج
 ان الاول بان مكان المركب لو كان متاير المكان البساط فاما ان يوجد راء المحدود او في وجود
 والاول باطل لما تقر في موضعه انه ليس خارج المحدود ولا طاء وكذا الثاني لانه اما ان يكون
 بعينه مكانا لجسم آخر ايضا فيكون لخير واحد شيان بالطبع وهو محال بهما ولا يكون مكانا شئ آخر فلا اقل

من لزوم إمكان الخلأ في مرتبة وجودها بساطة المتقدمة على مرتبة وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدود وهذا انما يتم لو كان مكان
المركب موجودا في مرتبة وجود السبب الطبع مع عدم وجود المركبات واما ان لم يوجد في تلك المرتبة المكنة المركبات مثلها
فلا يلزم الخلأ أصلا واما ان تلك المكنة مبدعات مع السبب فيكون متقدمة على المركبات فيلزم الخلأ في تلك
المرتبة فليكن كون المكنة المذكورة مبدعات مع السبب فيكون متقدمة على المركبات فيلزم الخلأ في تلك المرتبة
ان كون المكنة المذكورة مبدعات مع السبب لم يلزم ولو سلم فلا تسبق تقدمها على المركبات فان ما مع المتقدم على
الشيء بالذات لا يلزم ان يكون متقدما على ذلك الشيء كك ولو سلم فلا يلزم منه تحقق الخلأ في شيء من المراتب فليس
الامر به فان التقدم والتأخر بينهما بالذات والمتقدم بالذات لا ينفك عن المتأخر كك وبالعكس لان التأخر
ولان الخارج اما في الخارج فطاهر والا يلزم من خلوه المية في مرتبة ذاته عن الوجود والعدم ارتفاع النقيضين في الخارج ولزم
به احد واما في الذهن فلان التقدم والتأخر لذاتيين لا يوجبان الانفكاك الذهني بين المتقدم والمتأخر والافلا يمكن
ان يوجد الامعاء في الذهن اصلا مع انها قد يوجدان معا واما في ملاحظة العقل فعما وان يمكن
انفكاك احدهما عن الآخر ولكن قد يلاحظان معا فملاحظة الذهنية ايضا ليست موجبة للانفكاك
فاذا لم يجب الانفكاك في شيء من المراتب العلوية فلم يلزم الخلأ في الواقع لانه لا يخلو من بذاته
الثلاثة وبه قو في الثاني فان المجو في الحادى بما سماك لا ينفكا في شيء من مراتب نفس الامر
عن الآخر فلا يلزم إمكان الخلأ في الواقع الا في فرض العقل وتعلمه وهو ليس مستحيل وكذا الحال
فيما نحن فيه وبالمجمل قد وقع للحكما بينهما التباس بين التقدم والتأخر الزائنين وبينها ذاتيتين فبذلك
العدم مناطا للانفكاك كالاولين مع ان الامر ليس كك في الواقع بل المستوجب للانفكاك الاولان فقط
وولن الآخرين وبهذا التحقيق يدفع قولهم ينفي عليه الحادى للمجو في ضعف دليله وهو لزوم الخلأ على
هذا التقدم لانه لا يلزم الخلأ في شيء من المراتب الواقعية اصلا فافهم واستقيم قوله ولو كان ضرورة الخلأ
الخ بذه الضرورة قد صلحت قاسر عند الشيخ على ما عرفت من كلامه فيما نقل الشك عنه في جواب النقص
الوارد على قوله لا يكون جسم واحد شران طبيعيين قوله لما كان تحقق القسرة في كل مرتبة الخ وانت تعلم
انه لما كان القاسر هو ضرورة الخلأ قال قاسر ان تأخرت مرتبة عن مرتبة الطبع بالطبع يلزم إمكان الخلأ
تلك المرتبة بالزبان فيلزم وجود الخلأ ايضا فانما يتم لو كان طبائع السبب كلها في مرتبة واحدة وهو
ممنوع من السبب الصغرى واحدة واحدة بالحد واحد فيجوز ان يكون تحقق القسرة في سبط بعد تحقق طبعه
ثم تحقق طبعه سبط آخر في جبر المركب بالقسرة فلا يلزم تحقق الخلأ في شيء من المراتب وهذا مثل ان
يكون النار مثلا في جبرها وفيها بينا وبين الهواء جبر المركب في مرتبة طبع النار ليس القاسر موجودا في

خير ما فقط ولكن القاسم للهواء اخرجه الى ان يشغل مكان ذلك المركب ثم في مرتبة تحتق الهواء ليس قاسرة
 موجودا فيها فتقف في خير ما تشغل مكان المركب النار ولا الحذر والصلابة فان القاسم يجوز ان يكون
 متاخرا عن طبع المتمكن ومتقدما على المكان كما يشاهد في السهم المرمي النافذ في حذر متصل فان مكانه
 في الجدار تحدث بعد القاسم وان تاخر عن طبع السهم او يكونان معا كان يكونا معلولين لعلته واحدة وعلى التقديرين
 فلا يمكن خلوا المكان عن المتمكن في شئ من المراتب اصلا قوله خروا النج بالجسيم والزاد المجتمعة بمعنى لقيتنا و
 ما وقع في بعض النسخ بدله بالجسيم والدال والعين المثلثين فغير صحيح قوله لجواز ان يكون الصورة النوعية التي
 للمركب النج هذا الاعتراض يمنع على قولهم مكان المركب هو مكان الغالب من اجزائه والمذكور سند والمضى
 انه يجوز ان يكون الصورة النوعية للمركبات مقتضية لغيرها لا خيار البسائط وناقته عن مقهورتها للجزء الغالب
 كما انها لا يفيد في بعض الاجسام ثقلا عظيما كما في الذهب مثلا فان صورته النوعية اخذت فيه ثقلا عظيما على
 الاجزاء الارضية قوله كما ان ثقل الذهب ليس ثقل الاجزاء الارضية النج قال بعض المتأخرين في الشمشون
 لعل الارض لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المتجمعة فيه وان زاد على ثقل بالوزن في النج من المدرس
 التي امتلات مساماتها من الاجزاء الهوائية وما يدرك ان الاجزاء الهوائية المألوية لا يبرحها لا يزيد على الاجزاء
 الهوائية والنارية التي في قطعها ليا وبها من الذهب انتهى وانت تعلم انه ان اخرج مخرج الدغوى قلنا
 في هذا المقام لان المعترض كان مانعا والمذكور في سند المنع وان اخرج مخرج الاستدلال فلا يبرح
 اثبات مقدمية فان وجود المسامات في المدرة بحيث يحجب الهواء الداخل لها عن الذهب مع كونها
 في غاية الكبر من الذهب ممنوع ولو كانت لترى تلك المسامات دون الاجزاء الارضية ولا اقل من
 ان يرى تارة كذا وتارة كذا والمشاهدة شاهدة على انتفاء المسامات كك في المدرة فلم يكن الى ما ذكره سبيل
 قوله اقول ان ما ذكره مع كونه مجرورا احتمال يعيد النج هذا ما خذو مما ذكره الفاضل ميراجان في
 حواشيه على المحاكمات حيث قال في وقع هذا الاعتراض يمكن ان يقد مرادهم ان ما هو مقتضى التركيب
 ذلك واما انه يقهر الصورة النوعية التركيب ومنعه عما اقتضاه وان كان محتملا عند العقل لكن علم بالتجربة والمشاهدة
 انه غير واقع فحكمهم بعدم الوقوع مستند الى التجربة والمشاهدة وما ذكره بهما فهو وجه مناسب التركيب للمكان
 الذي يوجد فيه المركب انتهى ولا يخفى عليك ان الصورة النوعية اذا كان لها اقتضاء في ذاتها كما في
 الذهب لثقل وهذا الاحتمال قوس لا يفره التجربة والمشاهدة الدالتين على عدم وقوعه فلاحتمال العقل
 سيما اذا كان له قوة عند العقل يصلح سند المنع التيقن قوله لا يقدح في اصل المقصود النج اعلم ان المحقق قد كان
 في مدد وشرح مقال الشيخ الدال على تعيين مكان المركب فالمقصود الاصل له هو هذا لا ما ذكره الشمشون عدم

احتياج المركب الى غير امكنة البساط قوله ولا يخفى ان نقل الذهب النج الجواب قد مر ذكره سابقا وبهذا الكلام
 دخل على قوله مستفاد من صورته النوعية والمقتضى انا وان سلمنا ذلك ولكنه لا ينافي كون هذا المكان متساويا
 للغالب ان كون الصورة متقضية بذاتها لا يستلزم ان يكون اقتضاءها الذاتي متساويا لاقتضاء الغالب قوله
 وان لم يكن ثقل اجزائه الارضية النج فيه تسليم لان الذهب الثقل من الارض وفيه ان خيز الذهب هو الارض
 البسيط ولا شبهة في شدة اندماج اجزائه وانما اقتضاءها من الذهب بخلاف الارض المحسوس فانها تخلل
 اجزاء الهوا ووضعت الاندماج صارت تحقيقا وقد قل عن الشيخ انه وزن الارض البسيط مع الذهب
 فصار الارض الثقل فعدم حصول الثقل في الذهب من الاجزاء الارضية متنوعة وكيف ولو كان الذهب
 اقل من الارض لكان مكانه تحت مكان الارض فان الضرورة قاضية بان المكان تابع للثقل والحققة
 فان خفيف اعلی مكانا من الثقل ولم يثقل به احد وما قيل انه لا يميز حقيقة ان يكون للمركب مكان خارج
 عن امكنة البساط ليس بشئ لانه لا يميز من كون مكان الذهب تحت الارض كون هذا المكان
 خارجا عن مكان البساط فان الارض واقع على المركز ويحويها البساط الاخر من كل جانب لكونها
 كرات حاوية لما في جوفها فيلزم الخروج من البسيط الذي هو الارض لا عن البساط كلها فانها متساوية
 فوق الارض لك تحتها فلا تكن من الخافلين

فصل في الشكل قوله قد علمت معناه النج قد علمت معنا ايضا توضيحه فلا حاجة الى الاعداد
 قوله ولما كان الشكل من الاحوال النج الغرض وجه ذكر الشكل في الامور العامة للجسام بايع
 الاجسام كلها فيكون من الاحوال العامة التي موضع ذكرها في الفن ولذا ذكر فيه وعمومه لسائر الاجسام نظير
 مما ذكره المصنف فافهم قوله اما ان كل جسم متناه فليما مر النج ما مر من البرهان السلمي انما يدل على طلبان علم
 متناهي البعد في جهة او جهتين وانا في الجواب التلثت فلا والذي لا بد منه في ثبوت الشكل هو ان
 لانه على ما عرفت الهيئة الحاصلة من احاطة حد واحد وبالمقدار احاطة تامة والاحاطة لك بدون
 التناهي في جميع الجهات متصور كما لا يخفى قوله فلا حاجة الى قوله النج وان كان الامر في الواقع لك
 الا انه لما كان في اعادة المقدمة الاولى كثرة المؤنثة اكتفى فيها على التذكر بخلاف المقدمة الثانية
 فانه في ذكرها قلة المؤنثة فليس في اعادة نظم البرهان انتظاما ظاهرا مضائقه اصلا قوله لانا
 لو فرضنا ارتفاع تأثير القواسم التي قد مر بالم وعلمية في الخيرة فليكن منه على ذكر قوله فاذن هو عن طبعه هو المطلوب النج
 وانت تعلم ان هذا البيان كما يحرك في اقتضاء الطبيعة الكلية للشكل الكلي كمنص في اقتضاء
 الشخصية للشكل الشخصي فيلزم ان يكون هي طبيعته ايضا كالكل وهو خلاف ما يحكم من ان خصوصيات

الشكل

الاشكال والايجاز للماجسام مستندة الى الاوضاع الفلكية قوله فان قيل كما ان الفلك لا يخرج عن وضع محض
 الخ الظاهر انه نقض اجمالى اورده الامام الرازي في شرح الاشارات وتفسيره ان كون الشكل من لوازم طبيعته
 الجسم لا يستلزم كونه طبيعيا بل يزعم ان يكون له وضع لازم للفلك بمعنى عدم خلوه عن وضع ما طبيعيا له ايضا مع انك قلتم انه
 ليس بشئ من الاوضاع طبيعيا للفلك واذا كان الحال في الاوضاع مع لزومها للفلك فليكن الحال في
 الاشكال اللازمة للماجسام ايضا مثل ذلك فلا يكون شئ منهما طبيعيا للماجسام اصلا قوله الفرق بين
 بين الخ هذا الجواب اختياره المحقق الطوسي في شرحه للاشارات وحاصل ان الوضع بمعنى المقولة لا يلزم الجسم لا يتفق
 عند اتفاق الغير الذي يقتضيه اجزائه اليه والاضا اذ اخل مع طبيعته لا يكون فيه اجزاء فضلا عن انتسابها الى الامر الخارج
 ومن ثم يقدح ان الوضع المعين لا يقتضيه الفلك واما الوضع بمعنى جزء المقولة اعني نسبة اجزائه لبعضها الى البعض فانه
 يلزم الجسم ولا يقتصر في العروض الى امر خارج اصلا فهو طبيعي للجسم الثابت وكذا الحال في الشكل فانه يحصل الجسم
 مع قطع النظر عما عداه فيكون طبيعيا ايضا وبالحكمة اشكل كالوضع بالمعنى الثاني مقتضى طبيعة الجسم وان لم يكن الوضع
 بالمعنى الاول مقتضى طبعه فالمعترض قد اشتبته عليه احد المعنيين بالآخر حتى لم يجد كم كون الوضع مطابقا من
 الامور الطبيعية للجسم ويورد عليه تارة بما من ان الاستناد الى الخارج لا يستلزم كونه عدم طبيعى لجوار ان
 يقتضى الطبيعة حاله نسبتها بتحقق صحة استماع الاجزاء ونسبتها الى الخارج ولا شبهة في ان هذه الصحة من لوازم
 ذات الجسم وان كان فعلية الاجزاء محتاجا الى امر خارج عنه فالوضع بمعنى المقولة هو الطبيعي للماجسام كما هو مقتضى
 فتذكره وتارة بان المراد من الطبيعي ما كان للطبيعة مدخل في اقتضائه ولو مع الغير ولا شبهة في تحقق هذا القدر
 في الوضع بمعنى المقولة ايضا فيكون طبيعيا وقد توردها بان التشكل يتوقف على تناسل الابعاد ولا شبهة في ان
 الجسم لا يقتضى طبيعته ان يكون متناهي والمتوقف على ما يعرض الشئ بالواسطة لا يكون طبيعيا له ويدفع بان
 الجسم اذ قد ثبت وجوب تناسله فلا يتخلو حين اخذه مع طبيعته عن اقتضائه تناسله ما وبيته حاصلة له بهذا التناهي
 غاية الامر انه يحتاج الى الواسطة في الاثبات والايان في عدم الواسطة في الثبوت فانهم قوله هو الكون الخ
 دون ما عدا ما من الاشكال المتعلقة التي يختلف باليقين والسعة واعتبار الحدود والنهايات في الجهات المقتضية
 للافعال المختلفة قوله اذ الطبيعة الواحدة في المادة الواحدة لا يفعل الا فعلا متشابهة الخ فالأخص الطبيعة المتشابهة
 شئ من المادة المتشابهة لفعل وشئ آخر لفعل آخر فالتخصيص ان كان من الفاعل والقابل فقد فرض
 تشابههما وان كان من خارج فقد فرض انخلوعه واذا لم يتصور التخصيص فمقتضى طبيعة البسيط هو الشكل
 المتشابه في الافعال وان هو الاكسر فبمبنى هذا الاستدلال هو نفس تشابه الفاعل والقابل لا السئلة
 القائلة ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد حتى يتوجه عليه ما اورده المحاكم من ان امتناع صدور الكثير عن الواحد مسلم

اذ لم يكن في هذا الواحد جهات واعتبارات متعددة واما ان كان فلا فيجوز ان يكون في الطبيعة منها جهات واما
 يصدر بسببها افعال مختلفة في مادة واحدة ولا على ان الطبيعة الواحدة بالنوع لا تصدر عنها الا افعال المختلفة بالنوع
 كالخط والنقطة والسطح وفي غير الكثرة من الاشكال لا بد من صدور تلك الافاعيل المختلفة حتى يرد ما نقل عن الخوانساري
 من انه العجب انهم يسمون المكان والشكل والكيف وغير ذلك الى الطبيعة الواحدة ويمنعون صدور الافعال
 المختلفة بالنوع عنها ويل هذا الامكار به صريحة ثم انه يهنا شئ آخر وهو ان يثبت في الطبيعة انما يلزم تشابه الفاعل
 ان كانت الطبيعة فاعلة لا فاعيلها بالحقيقة واما على ما من الشيخ من انها واحدة للفاعل بالمفارقة لا فاعلة
 هذه الافاعيل على المادة او وحدة للمادة لقبولها فاللشك لان الامر المتشابه وان لم يصلح لان يصدر عنه
 افعال مختلفة ولكن عدم صلوحها لان يترجح الفاعل او القابل بذلك ممنوع ولا يبعد ان يقال ان الامر
 المتشابه وان جعل من الشروط والمعدات فتشابهته مانع من التبرجج اما للقابل فلو وجد التشابه فيه ايضا
 واما للفاعل فلا استواء نسبتته الى الجميع والامر المتشابهة لاتفاقه في الحقيقة لا يصلح فربما لهذا الاستواء
 ومرجى لان يصدر فعل مخصوص عنه فالترجج من اعم شئ سجي وبالجملة المتشابه كما لا يصلح لان يكون
 فاعلا لافعال مختلفة كمال يصلح مخصصا لفعل من تلك الافعال ايضا فلو وجد شكل غير كرمي للبسيط
 يلزم التبرجج بلا مرجح وهو محال فافهم قوله واتفاق البساط في الشكل المستدير الخ دفع معارضة اوردا
 الامام الرازي في هذا المقام تقريرا ان ما ذكرتم من الدليل دل على ان البساط متفقة في الشكل
 الكرمي ومشاركة فيه وهو ان تم لدل على اتفاقهما في الحقيقة ايضا لان اتحاد اللوازم يقتضي اتحاد الملزوما
 كما ان اختلافهما يدل على اختلاف الملزومات فاختلاف الاحكام في الاماكن الطبيعية كما يدل على
 اختلاف طبيعتهما كالتفاهة في الشكل الطبيعي يقتضي اتفاق طبيعتهما فيلزم ان يكون البساطان
 والاشيئ متفقة في الطبيعة وهو خلاف صريحهم وحاصل الدفع على مختار المحقق الطوسي واقتفاء الشرائع والاختلاف
 اللوازم على اختلاف الملزومات مسلم واما دلالة اتحادها على اتحاد الملزومات فمنوع فيجوز ان يكون العطل
 متخالفه بالنوع والملزومات كك واللازم واحد الاثر في ان الحرارة لازمة للنار والشمس والحركة محالة
 لها هذا قوله ولا يجوز مع ذلك استنادها الى الجسمية التي فيها الضاد فاعلم ان ما ذكرتم
 وان دل على ان اتحاد المعلوم لا يستلزم اتحاد العلة ولكن لا يدل على المناقاة بينها ايضا فالاشكال
 كما يمكن استنادها الى الطبايع المختلفة كك يمكن استنادها الى الجسمية المشتركة ايضا وقد قلتم بعدم استناد
 الى الجسمية المشتركة وذلك لان الاشكال بما هي مطلقة وان كان استنادها الى الجسمية المطلقة ولكن
 الاشكال المحيطة انما يعرض باعتبار عرض المقادير المختلفة مستندة الى الطبايع فلا بد من استنادها الى

اليها ومن ثم يكون الشكل المطلق بازا الجسم المطلق والمعين بازا خصوصية الجسم اعني الصورة النوعية ^{عليه} والاشكال من وجهين احدهما مع استناد معين الصورة الجسمية الى المقادير المختلفة باختلاف الطباع ^{والاشكال} والمذكور فيما سبق لا يفي بذلك وثانيهما به تسليم ذلك انما يلزم تاخر الصورة المعنية عن طبيعة الشكل والمقدار
 لا عن خصوصيتها النوعية او اشخصيتها لتبدل النوع والاشكال مع بقا الجسمية بشخصها كما اعترف الشافعي
 الشمة المتبدلة بالاشكال انه الصالحا ومقدارها باقيا مع بقاء اشكالها فقط فيجوز ان يكون الاشكال الخاصة
 بالاجسام مستندة الى جسمياتها الخاصة ومطلق الاشكال المستديرة بتفصيلها الجسمية المطلقة والجسميات علة
 الشكل المطلق عندهم هي الجسمية المطلقة فذلك القول باستناد الاشكال الى خصوصيات الاجسام
 اعني الصورة النوعية يخالف ما تقرر عندهم من ان علة الخصوصيات هي علة المطلق والباق قد صرح الشافعي
 ان الاعراض الخالصة بل الحال مطلقا يحتاج في تشخصه الى المحل وما يحتاج الى الشيء في تشخصه كيف
 غايه فلا يمتنع كون المقدار والشكل متعديين على الصورة فيكونان مقتضى الصورة الشخصية لا غير وفيه ان هذا
 انما يبدل على تاخر الاعراض الشخصية عن الصورة مطلقا واما عن الصورة المخصوصة ايضا فمما يذوقه قول
 فيها شيء آخر وهو ان البساط الخ لا يوجب آخر من معارضة الامام عن نفسه وحاصله انما لا سلم ان الاجسام
 البسيطة متحدة في الشكل لانها وان اشتركت في اصل الاستدارة ولكن كل ههنا في مرتبة خاصة
 وقد تقرر عندهم ان مراتب الاستدارات مختلفة بالنوع فقد تحقق فيها اختلاف اللوازم والمعلومات فيستلزم
 المعلومات والحلل ايضا بالجملة فيتحقق اتحاد اللوازم حتى يلزم اتحاد المعلومات بل المتحقق فيها نحن فاختلاف
 اللوازم فيلزم اختلاف المعلومات التي هي البساط في الطباع وهو المطلب فاذ قد دفع المعارضة المذكورة
 وكذا انفع الشك المورد بجديت الصورة الجسمية من غير كلفة ولا يخفى على من له توقد في الذكاء ان هذا الكلام
 من الشافعي يوقف على امرين احدهما ان مراتب الاستدارات متخالفة بالنوع وثانيهما ان علل الهيئات
 المختلفة طباع مختلفة وكلاهما يحدو شان اما الاول فهو ان اشتهر عند المثابرين ولكن لم يقيم عليه دليل
 يسكت الناظر فضلا عن الناظر واما الثاني فلان غاية ما يلزم من استلزام اختلاف المعلومات اختلاف
 الحلل مطلق اختلاف الحلل ولو بالجهات والاعتبارات واما اختلافها بالحقائق ايضا فلا وانما يلزم
 ذلك لو كانت المعلومات من لوازم طباع الحلل وهو غير لازم الا فيما اذا كانت الحلل موجبات
 وفي العلة المطلقة لا على هذا فيجوز ان يكون مطلق الاستدارة مقتضى الطبيعة واما ما رتبنا فليجوز ان تختل
 لاختلاف الاستعدادات القوابل فلا يدل على اختلاف طباعها ثم انه ههنا اشكال آخر وهو ان
 لكونه عبارة عن الهيئة الحاصلة بالا حاطة على ان يكون الحد من العوارض من لدوخل لباطن مختصه فمما

والترجيح وتخيرها بحالات بسيطة لا تكثر فيها قبل الانتزاع واما بعد الانتزاع فكما يفسر الاختلاف في غير الكرة
 بافتقار عند الزاوية والسعة عند غيرها لك يتصور ايضا في الكرة باعتبار الدائرة العظيمة في بعض المواضع
 دون بعض فكما للاختلاف قبل الانتزاع في الشكل الكروي للاختلاف في غير الضياء وبعيد الانتزاع كما
 يتحقق الاختلاف في غير الكرة لك في الكرة الضياء فاصنع استناد الكرية الى الطبيعة دون ما عداه و
 القول بان منشأ الانتزاع للامور المختلفة في غير الكرية نفس الجسم المتشكّل بالشكل المخصوص بمواضعه
 المختلفة ولذلك يحتاج فيه الى امور مختلفة مقتضية لذلك واما في الكرية فنفس ذات الجسم صحيحة لانواع
 كل دائرة صغيرة كانت او كبيرة من اية موضع كان فالتعين انما يتفاد من خارج كالحركة الخارجية وغيرها
 من الاكوان ولذلك يستند الى طبيعته واحدة ليس بشئ فان كون هذا الاختلاف في الكرة بالنظر الى
 الخارج ممنوع بل اذا قيس الى ذات الكرة وقطع النظر عما يعرضها من الحركة والاكوان فوضع منها في
 الانتزاع دائرة كبيرة وموضع آخر للانتزاع دائرة صغيرة فليكن ذلك ايضا مستند الى الطبايع المختلفة
 الطبيعية الواحدة فوهو واعلم ان طبيعة الارض النخ دفع للتقض المور وعلو قولهم ان الشكل الطبيعي
 للبسيط هو الكرة بالارض بانها بسيطة افلا يد من ان يكون شكلها الكرة مع انها ليست بكرة وحاصل الجواب
 ان الشكل الطبيعي للارض هو الكرية وما عرض من الشكل الغير الكرية في القاسم من سبيل الماء وسبب
 الهواء الى غير ذلك فان قلت لو كان الشكل الكرية طبيعيا للارض لحوت اليها بعد زوال القاسم
 مع انها لا تعود اليه وان فرض انتفاء القاسم قلت المانع من العود هو سببها ولما كان يرد عليه ان عيب
 الارض ايضا طبيعي فيلزم ان يكون طبيعته واحدة مقتضية شيئا وما يوفق عنه وهو حال او قه لبقوله
 ولا منافاة بين ذينك الاقتضابين النخ حاصله ان اليبوسة ليست تابعة للشكل الكرية حتى يكون
 منافية لمقتضاها بل اليبوسة من شأنها حفظ الشكل الحاصل الى شكل كان كرايا او غيره ولكن اذا اتفق
 بالقوا سر زوال الشكل الطبيعي حفظت الشكل القسري ولو كان الشكل الكرية موجودا لحفظها فعوق
 اليبس عن الطبيعي انما عرض له حصول القسري فامنا فالت بينهما بالعرض لا بالذات قوله ولما اذا
 هي عنهما الشكل النخ تيبا ورثة الى الارض كانت على شكلها الكرية في بدو التكوين ثم قد زالت عنها
 السمول والامطار وهذا يستبعد في الظاهر لان البساط ومنها الارض ازلية عند هم والارض من الانزل
 على هذا الشكل القسري دون ان يكون في زمان كرية ثم صارت على هذا الشكل وايا النظر الذين
 فلا يستبعد لان نوع الارض وان كان قد جاء لكن هذه الارض الموجودة حادثة على رايهم ايضا فيجز
 ان يكون حادثة في اول العطرة على الكرية ثم زالت عنها القوا سر نعم لو كانت الارض الموجودة ازلية

لكان لما تبعنا وجوه قوله وعلمنا اختلاف الافلاك الخ قد كان لا امام ارد و ههنا النقض بالفلك بان لا يسطع مع اختلاف الاشكال فيها
 اولاً لا يفسر الى خارج المركز المتميز بالحواس والمحوس والخارج شكل لكل من المتميزين بشكل مخالف له وثانياً لا يشمل على نفرة
 فيما تدوير الكوكب الفلك شكل والنقطة شكل آخر والتدوير والكوكب شكل آخر مخالف له فلهذا الاشكال المختلفة لا يمكن ان يقبلا انها مشتركة
 لانتفاء القاسر في الافلاك لانها طبيعية والا يلزم اختلاف افعال طبيعتها واحدة فان قلت هذه الاشكال كلها متفقة في الاستدارة
 وان اختلفت بحسب الاشخاص فالطبيعة الواحدة انما اقتضت شكلاً مستديراً فقط قلت مراتب الاستدارة عند فهم متخالفات النوع
 فكيف يصح استنادها الى الطبيعة الواحدة فاراد الله وضع هذا النقض تبعا للمحقق الطوسي بما حاصله ان اختلاف الاشكال في الفلك
 بالوجه المذكور ليس من صورة واحدة بل من الصورة المختلفة والفعل كما يختلف باختلاف القوابل لكثا اختلاف الفواعل ايضا فقد
 حصل للفلك صورة نوعية اقتضت كرية شكله الفصلت به صورة اخرى اقررت منه كرية اخرى هي خارج مركزه وتدوير الكوكب
 فحصل الاشكال مختلفة ثم لما كان القابل ان يقول حلول الصور المتخالفة لا بد ان يكون لاختلاف المواد واستعدادات مادة
 واحدة وكل ذلك منتف في الفلك فتمت بجاء اختلاف الصور فيها فهاشم بقوله وتعد الصور ليس مقصورا الخ وتوضيحه ان ما ذكرتم من
 حصر على اختلاف الصور في اختلاف المواد واستعدادات مادة بمنوع لجواز ان يتصل صور كراتية ببعض السبايط في القطرة الاولى
 لاسباب يعود الى العقول لفعالها كما جازا لفعالها ببعض الكرات لاسباب يعود الى القوابل في القطرة الثانية وهذه الصور الكراتية
 اما لا يفارق اصلها كما في الافلاك والافراق ولكن لي يدل كما في الخاص وما يتكبر منها وعرض عليه الفاضل المحقق صاحب
 الشمس البازية بانه لم يذكر هذا المحقق الصور لغيره من مما يميز على متناهي في موقعه وانه كيف يفيض صورة على يند من مادة
 دون سائر ما وليس هناك استعداد ومن ارجح ذلك الى الفاعل فلهذا يتصل بطور بد منه اذ لو جاز ذلك لطل اصل الدليل وانما الصور
 كثيرة مؤسست على التنوع ذلك انتهى وقد لزم لا يلزم التصور لصورتين لوجود الجسم الفلكي نفسه في الخارج من غير حلول قسم من الصور
 فيه لغير صورة نوعية على جزئ من الجسم التدوير والكوكب والخارج فهذه الصور لصورتين وهو ليس بشئ فان وجود الجسم بدون
 ان يتنوع بنوع غير تصور لا متناهي وجود الاجناس بدون الانواع كما انه يتنوع وجود الانواع بدون الاشخاص والجسم يشبه
 في انه عند فهم جنس من الاجناس فلا بد لوجوده في الخارج من الصور لصورته فلك وعنصره يفيض عليه صورة اخرى
 ليعمل لافعال المختلفة المذكورة فيلزم التصور لصورتين في درجت واحدة وهو محال بالضرورة وهذا الخلاف الكراتية من
 وجود الصورتين اعني صورة اليسايط وصورة الكراتية فانها ليست في درجت واحدة والاستناد الى الفاعل المفارق كما
 يفهم من كلام المحقق الطوسي ايضا يطل اصل الدليل القائم على كون الشكل طبيعيا البتة على استوائه لفاعله الى سائر الاشياء
 والاخر لانه حينئذ لم يكن يستند الى الكل على السواء ولذا يظل كثير من قواعدهم المبنية على ثبات المبادي في ذوات الاشياء
 وقد يجب عن النقض المذكور انه ليس هناك اجزاء بالفعل والتدوير والكوكب والخارج والمتميمات اجزاء فرضية وهي انما تختلف
 في المستمرة واليطوي في الحركة كما حول المنطقة والقطر في جهات الحركة كالامواج ولا يخفى و ههنا على من لا ادنى دراية فانه يدل

على ان اجسام الفلكية الكلية عن المشكلات اجسام متصلة في حدودها لا مفصل فيها بالفعال اجزاء بالمتصلات فيما سمعنا من المتفرق
اصلا والاصلا وشاهدة على خلاف ذلك لان يعلم منها ان التتمات سائبة الخواص تتحرك الى جهة والتدوير الى خلاف ذلك في بعض
قطعه ما في تلك القطعة العليا واما في النجوة ففي القطعة السفلى ولا يتصور سكون احد الجسمين وتتحرك الاخر وتتحرك احدهما
جهة والاخر الى جهة اخرى بدون انفصال كل منهما عن الاخر اصلا واختار صاحب الشمس ان يترك في الخلاص عن هذا الاشكال
ان الفلكيات كانت متمكنة من مواد مختلفة اتصفت عندها ليس ان يكون اجزاء بعضها في اجزاء بعضها ان يكون اجزاء
بعض اخرى في الحان بعض مركزها خارج عن مركزها في شاملة كانت كمرکز المحيط او غير شاملة فلما جزم يكون فيما هي غير مفرقة او
اختلاف بالرقدة والخط ولو لا اقتضاها العناية ان يكون في تجويف الفلك وبعضها في الخارج فلكا وبعضها كانت متمكنة كالارض فلكا ان
التجويف في اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع معه حرة في جوفها وبوجوب تكثر في فعل القوة لك حصول القوة او القوة في
او اختلاف بالرقدة والخط اذا كانت السطح كرية هذا كلامه بالفاطه ولا يخفى على الماهر فسادا واما اول افلاان هذه الافعال المختلفة
المنسوبة الى العناية لا يتخلوا اما ان يكون باقتضاها من الطبائع او لا على الاول يلزم ما قد ذكر في الدليل من كون طبيعة واحدة
فاعلة لافعال مختلفة وعلى الثاني فيكون هذه العناية غائقة للطبائع عن مقتضاها فيكون قاسرة وقد قالوا بانها بالقاسرة
الفلكيات واما ثانيا فلان ما الزم على المحقق الطوسي من اشتراك كثير من القوا اعد يلزم على هذا التقدير ايضا لانه يشتمل على هذا التقدير
اشبات الصور النوعية والاشكال الطبيعية والاشكال الحركات لك كما كانت تقيس على تقدير الاستناد الى الفاعل على المقارن في
للاشارة الى الطريق على طريقة فائدة وهو ان قد اقم الحكماء في حل هذا النقض سفي تترتب تام فوله لاجل التفسير الخ وفي بعض
النسخ لاجل التفسير اسم فاعل من الاقاررو والطاهر من شرح الاشارات والمجالات المنقورة بالتدوين والنفات والزاد المهملة هذا
قوله وكذا اختلاف التعلل الخ التسم عبارة عن كوة مقرة شاملة للارض مختلفة الشخ في الرقعة والخط منتهية الى نقطة او جهة
او حضيضية والخارج هو المحاط بها بحيث يكون مركزه خارجا عن مركز العالم والتدوير الكرة المكونة في الفلك غير شاملة للارض
ولا يكون مصيبا اصلا والكوكب كوة ضمنية مكونة في جرم الفلك مستقيمة في الجملة وتفصيل لكن في علم الهيئة والنقص بهذه الاشكال
لانه اذا كانت طبيعة واحدة بسيطة مع اتساقها والقاسر في الافلاك عند فهم فيحيي ان يكون كانت حقيقة مع انه ليس لك بالافلاك
فلما فيه من التفرق لاجل التدوير والتدوير فلا جمل المنقورة فيها للكوكب والتمتعات فلا اختلاف بالرقدة والخط قوله فحصل لشكبه
اختلاف بالعرض الخ بواسطة الصور النوعية لتلك الافلاك المنقورة ولكن فيه شيء وهو ان هذه الافعال على هذا التقدير يكون
من تلك الصور المختلفة على خلاف مقتضى طبيعة الفلك فيكون هذه الصور قاسرة وقد قالوا انه لا قاسر في الفلكيات ولا يتخلل
ان هذه القوا سر الاخلت في حقائق الانواع والاشكال المنقورة لم يتكرو وجودها في الافلاك وانما منعت القوا سر الخارجية فلهذا
الى الاشكال بهذا الوجهين ولنا في هذا المقام كلام مفصل ذكرناه في كتابنا الكبير اخني شرح غاية العلوم لبعض الامايد
من الاسلاف للاسناد ان اشتبهت فارجع اليه فاي عينيك عما قيل وليقوا الحمد لله المتعال عليه التوكل في الحال للملك

قوله حد بان الصورة النوعية الخارجة عن المادة على قولك ان القسمة الخارجة عن المادة على قولك ان الصورة النوعية المطلقة الكلية لا يشبه في انهما يكونان سائتين
 في سائر اجزائهما من جهة الخارج والندو غير فلو كان لكل منهما صورة نوعية اخرى كما قال المحقق وقد قلنا انهما ليسا من يكونان في كل منهما
 صورتان نوعيتان واجتماع الصورتين في شئ واحد محال قوله وجوابه المنع عن استحالة ذلك الخارج باصله ان استحالة تعدد الصور
 في شئ واحد انما هو لو كانت تلك الصور في درجته واحدة وانما اذا كانت في درجته متفاوتة فلا كيد فانه يجوزون تعدد الفصول
 في الدرجات المتفاوتة فكذلك حال الصور التي لغاها بالاعتبار واللازم فيها سخن فيه هو الثاني لا الاول وفيه ما قدمنا ايضا ذكره
 قوله الحق في الجواب ان الصورة النوعية الخارجة عن المادة هي نفسها المجردة عن المادة فاما خلق مجموع الفلك
 لا يكونا من اجزائه وانما اجزائه من التدوير المتممين والخارج وغير ذلك فلها صور اخرى هي نفوسها المجردة المدبرة لكل واحد منهما
 فلم يزل وجود صورتين في كل واحد من الاجزاء المذكورة وهذا انما يتم لو لم يكن نفس الفلك الكلية متعلقة بكل اجزائه فيلزم ان يكون
 بعض اجزائه حيا بمجرده لكل وهو مخالف ما ذكرنا من تحرك الاجزاء بحركة الفلك فانه لا تصور بدون ان يكون حية بمجرده الا ان يقع
 ان نفس كل واحد من اجزاءها من ماضيها الكلي والخارج معا والملازمة بينهما لا تدعى تحركا حيا بل تحركا لا حيا فانه لم يكن
 لكل فلك نوع في ذاته بانه ليس في الملاك سوى النفوس المجردة قوسه غير شاعرة منطبقة فيها مبادئ الحركات كما لو
 نال النفوس في السبيل المختصرة ويختص في الحيوان مع النفس المجردة الشاعرة المدبرة له وهذا لا يتم على اصله فاما
 يظهر من كتب المتأخرين ان الجسم بما هو جسم لا يوجد في الاغنيان من غير ان يقع ان الصورة النوعية اقترانا حلولها بها
 ايضا جسم فكلما او غصنا او اشتغل على صورة السبيل كما في يد الانسان عند التحقيق وان ذهب الجمهور الى ان للمركبات
 صور نوعية خامسة فكل جسم فلكي كالي وخبره ما لم يوجد له صورة نوعية محصلة لتحقيقه لم يوجد له بعد ذلك ثم استعداها
 فافاضة النفوس المجردة المدبرة لا بد انهما من حدوث التحيلات المتحدثة ثم حدوث الارادة بعد انما تم الحركات الى غير نهاية
 كما بين في بحث ربط الحادث بالقديم فالصور المنطبقة بشرط الحقوق والنفوس المجردة لانها انما يلحق بها كمال الجسم بحسب حقيقة
 حتى يوجد في الخارج وجودا فيه بدون ان يصير لها محصلا بالظنية النوعية لا تصور فيكون في كل جزء من الفلك صورة نوعية
 فيه وقد كان لكل صورة سائتين في جميع اجزائه فيلزم ان يكون لكل جزء صورتان نوعيتان قوله فان ذلك كما قال المحقق الطوسي
 لم يذهب اليه وذهب الى تفصيله انه قال المحقق الطوسي في اوائل المخطوط الثالث من شرح الاشارات والافعال المشارح جعل مبدء
 الارادة الكلية لنفسها مجردة ومبدء الارادة الجزئية لنفسها اخرى منطبقة وذلك شئ لم يذهب اليه وذهب قبله الى الجسم الواحد يمنع
 ان يكون ذاتي غنى اذا اتين متماثلتين هو الاله معا بل ذهب الشيخ هو ان لكل فلك نفسا واحدة مجردة بفيض
 عنها بصورة جسمانية على مادة الفلك فيقوم بها وهي تدرك المعقولات بذاتها وتذكر الجزئيات لجسم الفلك تحرك الفلك بواسطة
 ملك الصور التي هي باعتبار حركتها قوة كذا في نفوسها وابدانها بعينها انتهى وانت تعلم ان فيه ما لا يلزم من اشغال الفلك على الصورة
 النوعية المنطبقة والنفس المجردة كونه ذاتين بل الذات واحدة والصورة النوعية بشرط افاضة النفس المجردة التي بها يصير

وادوية وادراك كما عرفت واما ما ذكره المحقق من امتناع كون شئ واحدتين فسلمه لكن بالنسبة ذلك الى الامام فقرر محض فانه عارضة
 ما يظهر من تتبع كنهه ان الارادة الكلية تنبعث عن النفس باذراك للمركبة والارادة الجزئية تنبعث عن القوة الجمعية وهي السماء
 بالنفس المنتجة والنفس بما شرب مباشرة تلك القوة بل هي مباشرة للمركبة حقيقة هذا منصوص عليه في كلام الشيخ فاما معنى القول بانه لم يذهب
 اليه واهب قوله وقد صرح بهذا العلامة بان القوة المنطبعة فيها الخ المرد من هذه العلامة هو المحقق وهذا التصريح لا يضر الامام
 اصلا فان القوة المنطبعة في الافلاك التي هي كالجبال فنيا لا دورا للنفس المجردة للخبرات المادية واما الصورة النوعية التي بها
 تختلف الاجسام لوانواعها فامر آخر مقدم على خلق النفس حافظا للاحياء والاشكال النفس المنطبعة والصورة لك عرض كالجبال
 فبينما يتبع لوجود النفس فيكون له في ادراكها الخبريات والصورة النوعية هو هو مقوم لوجود الجسم يحصل لها هيئة ولم يذكر انها كالجبال
 فبينما هي ليح الاستشهاد بذلك واما افادته في الجواب الخ الضمير راجع الى المحاكم وشرح الجواب قد مر قوله فساد مما لا يفي
 اذ يلزم خبيث الخ لا يلزم ما ذكره الصلحان النار حقيقة بل هي من الجسم والصورة النارية وحقيقة الياقوت من الجسم المنصور بالصورة
 المذكورة مع الصورة الباقية وذاك الفلك عبارة عن الجسم المنصور لصورة الفلك المتمم والخارج والتدوير عن الفلك مع
 صور الخاصة حقيقة الفلك خبر من تخالف هذه الاخبار فلم يلزم كون شئ واحد حقيقيين بل هي اشياء متعددة
 لها محتائق لك غاية الامر ان محتائق الكليات اجزاء لمحتائق الاجزاء ولا بأس بذلك هذا معنى ما قلنا ان امتناع الصورتين
 انما هو في درجته واحدة واما في الدرجتين ان يكون احدهما صورة الكلية والآخرى صورة الجزئية هما مجتمعان في الجزئية فذلك
 لا يمنع بل يجوز التحقق لترتيب فيهما ولذلك لم يصير شئ واحد حقيقيين نعم لو كانا في درجته واحدة يلزم ذلك البته فالتشبيه
 عليه التجدد في درجته واحدة بالتعدد في الدرجتين فاحترس حكم الاول على الثاني مع انها متباينة في الاحكام قوله وطور
 في المركبات الخ لما كان المتوهم ان يقول ان الحكم انما يجوز وجود صورتين لجسم واحد ما وجد من بقا صور السبب الخ فصرح
 حلل صور المركبات اذ ان يفرق بين محل النزاع وهذه الصورة ليرفع هذا الوهم قوله وبما انه ان للمركب الحضري الخ صله
 ان للمركبات اجزاء متباينة وهي السبب الاربعة واجزاء متشابهة كالعظم واللحم في الحيوان وصور السبب الاربعة موجودة فيها
 المركبات موجودة في تلك الاخبار المتشابهة فلم يوجد الصور بان في محل واحد حتى يكون شئ واحد حقيقتان واما في الافلاك
 فليس الا الاخبار المتشابهة فلو كان لتلك الاخبار طبائع نوعية سوس نوعيات الكلية بل يلزم ان يجمع في تلك الاخبار
 نوعيتان وهو يذرك كون شئ واحد حقيقيين وقد عرفت نافية فان اجزاء الافلاك وان كانت متشابهة ولكن صورها ككل
 متقدمة على صورة الجزئ ولو بالذات فلم يكونا في درجته واحدة حتى يلزم كون شئ واحد حقيقيين وقد يورد على ما ذكرنا
 بان حلول الصورة النوعية سواء كانت البسيط او المركب الضماني فالصورة النوعية المركبة واهلست بمجموع الاخبار المتشابهة
 المتميزة في الوجود والوضع لا يلزم ان يكون لها محل واحد ولا يكن حلولها في الامور المتعددة ولا بلواخذ من احادها
 لتوجه لم تروا الهيئة الاجتماعية وهي لا يصلح لان تحمل الصورة فيها واذن فحل صورة المركبات اي شئ هو الا ان يقال

ان الهيئة الاجتماعية قد احدثت كيفيتها فراجعت في العناصر حصل بها الاجزاء المتشابهة وجمعت بجملة ما جلبت صورة المركبات فمذه الجملة
 لها بالذات والاعزاء العنصرية بعد التمازج فالمراد من التشابه التشابه في الكيفية الخارجية التشابه في الحقيقة لكون حقيقة كل جزء
 من اجزاء المركب هي العناصر الاربعة لا التشابه في الصورة التركيبية لان الكلام في محلها السابق عليها والمراد من اتحاد اجزاء
 الحيوان بالهيئة ولو لم يوجد اتحاد كل واحد من تلك الاجزاء المتشابهة مع سائر ما حتى يلزم اتحاد الاجزاء المائية مع النارية الى
 غير ذلك وهو محال والا يلزم بساطة الكل في الخارج وقد فرض مركبا ينفصل المراد ان الجزء المتشابه من جزء من المركب يكون متحدا
 مع الجزء المتشابه من الجزء الآخر مثل ان يكون الجزء الناري من الاول متحدا مع الجزء الناري من الآخر في الهيئة ولو لم يوجد ذلك
 كل جزء من الاول يتحد مع الجزء المتشابه له وهذا معنى معقول هكذا قالوا لئلا يصح هذا المقام وبعد لا يخلو عن تنزيل اللاحقة
 كما لا يخفى على ذوي الافهام قوله وقال ايضا والآخرة النج الفاعل هو المحاكم فيكون هذا مسطوفا على قوله ثم قال المحاكم والمراد
 من الآخر الايراد الآخر وتقريره انه لو كان للفلك الكلي صورة وللأجزاء المذكورة صور اخرى يلزم تركيب الفلك من القوى
 والطبائع فلم يتبين بساطة ما لم ينضم قالوا انها بساطة والحاصل ان القول بوجود الصور المتعددة في الافلاك ينافي ما تقر من
 بساطتها فيكون باطلا قوله قول ولما قررنا ظاهر ذلك النج يبيانه على طبق ما ذكره ان افلاك ليس فيها طبائع قائمة بها
 بل طبائعها هي نفوسها المجردة والنفس المجردة للفلك الكلي متعاقبة بالجزء منه ونفوس الاجزاء كالحارج والتدوير وغيرهما
 مجموعها لا الاجزاء منها واذا لم يكن من الافلاك طبائع لم يلزم تركيبها من قوى وطبائع واما النفوس فهي خارجة عنها مدبرة لها
 فلا يلزم من تعدد ما في الافلاك تعدد القوى والطبائع اصلا وانت تعلم ان النفوس لا يمكن داخلتها في اجسام الافلاك و
 لكنها لما احتاجت في وجودها على ما عرفت الى ما يتوحد هذا المنوع عند الله كان محصورا في تلك النفوس فالنفس المتعلقة بالفلك
 الكلي يحصل نوعا وكل المتعلقة بالخارج وغيره يحصل كل واحد منها نوعا في داخلها في انواع الافلاك وان لم يدخل في اخرها
 وهذا القدر يكفي في كون كل فلك مغايرا للحقيقة بالآخر وكذا كل جزء متفرق من فلك لكله والجزء آخره فلهذا هو في البساطة كما
 لا يخفى على ذوي الايمان الثابتة ضرورة كون الفلك على هذا التقدير مركبا من اجسام متخالفة الانواع ولو كان متنوعا لكان نفوسا
 مجردة فلم يكن عن السؤال بطلان صلا قوله من ان معنى تركيب الصور والقوى النج اعلم ان ما ذكره الشيخ في هذا المقال المحاكم على زعمه
 وقد تراو فيه قوله وليس الامر في الفلك بهذا ولم يجز في كلام المحاكم وعبارته هي الواضحة بحيث قال بعد ذكر السؤال جوابه ان معنى
 تركيب القوى ان يكون الجزء الجسم قوة والجزء آخره قوة اخرى حتى اذا كان الجسم مركبا من اجزاء كان فيه تركيب قوتين وهما
 تعلق بالخارج قوة ليست في التتميم لان لا قوة فيها ليست في الخارج فلا يكون في الفلك تركيب قوس انتهى كلامه و
 فينا ان سلنا ان ليس في التتميم قوة ليست في الخارج ولكن للخارج على تسليمه قوة سوى قوة الكل كذلك لتدوير صور متغايرة
 كل منها اجزاء متفرقة في الفلك بالفعل فيلزم ان يكون الجزء من الفلك قوة والجزء الآخر قوة اخرى متغايرة للكل وهذا هو
 المعنى المستحيل عند في البساطة ويمكن الجواب عنه بان المراد من تركيب القوى ان يكون لكل جزء قوة متمايزة يحصل بها

المزاج وفي الافلاك وان وجدت الصور مختلفة ولكن ليس هذا على وجه الامتناع ولذلك لم يخرج بها عن البساطة هذا قوله ثم قال
والاخر ان الصورة التي لم يرد الايراد ايضا للمحاكم والنزوم كون التتميم فردين من الفلك واضح على ما ذكر من عدم شتمها على طبعه
زائدة على طبقة الفلك الكلي واما الخارج فتصوره الفلك وان كانت داخله فيه ولكن الصورة اخرى مقارنته للصورة الاولى فيكون
بها نوعا عليها فلا يكون مع التتميم فردا من نوع واحد الا ان يراد من الافراد ما يعنى النوعي والشخصي كليهما والخارج وان لم يكن فردا
شخصيا للفلك ولكنه نوعي التبعه وعلى هذا يلزم ان يكون الفلك بطبيعته حقيقيته بالنظر الى جزاءه والاضيف في التزمه ان لم يوجد
تصريح على خلافه واجاب المحاكم عنه بان نوعه الخارج ان لم يتحقق على الصورة الاخرى فهو فردا اخر وان توقفت كان الخارج مخالفا
الطبيعية للفلك فلا يكون الفلك بسيطا ولو كان يمنع بساطة الفلك الكلي فما الحاجة الى الجمع بين الصورتين في الخارج والتدوير الا
ان قوله ولو كان يمنع بهما مستدرك لان منع البساطة شبيهة على عدة وقدم الجواب عنه وبه شبهة اخرى هذا قوله وقد صرح
بوجوب انحصار المبدء في شخصه الخ اعلم ان المبدء على ما ذكره المحاكم يطلق تارة على ما لا يكون ابتداء مسبقا زمان وهو مقابل للحادث
وعلى ما لا يكون ابتداء مسبقا بمادة ومدد معا ويقابل التكوين والافلاك لا يمكن ان يكون مبدءا بالمعنى الاخير لمسبقا بمادة بل مبدءا
وكونها مبدءا بالمعنى الاول ليس ممتنع والمبدء الذي ادعى بانحصار نوعه في شخصه بالمعنى الثاني فلا يتعدد افراد العقول لمفارقة
واما الافلاك فلكونهما مادية يمكن تعدد افرادها فالمرور لعله مستعينة عليه احد معني المبدء بالآخر فاعرفه حكم احدهما على الآخر والامر في
الوان خلاف ذلك ولا يلزم اتحاد افرادها في الحقيقة ايضا بل يجوز ان يكون انواعا متعددة فلا يلزم بالزم على الاحكام
المعتبر الجسدية وقد قبض بالصورة الجسمية فانها مبدءة مع تعدد افرادها المبدءة كما في صور الافلاك ويجاب بانها وان كانت
مبدءة بالنظر الى الفلك ولكن نوعيتها ليست بالقياس الى ما يتحقق من صور البساط والمركبات بل هي جنس بالقياس الى
وانما هي حقيقة نوعية بالنظر الى افرادها الحاصصة الجسمية الفلك والنار والهواء الى غير ذلك وهي ليست مبدءة فلم يلزم تعدد
افراد المبدء اصلا هذا قوله قول وجوابه ان كل واحد من التتميم الخ حاصلة لما علمت ان الذي صار الافلاك به نوعا
محصلا هو النفوس الفلكية لا القوي المنطقية فالفلك الكلي اعني الممثل لنفسه نوعا منحصرا في الشخص الخاص وكذا الكل من
التدوير والخارج نفوس متنوعة ونوعه من شخص فلم يتعدد افراد المبدء اصلا واما التتميمان فما ليسا جسمين مستقلين
حتى يكون لهما صورتان متنوعتان مستقلتان هما نفسا هما بل جزاءان لجسمية الفلك ونوعه منحصرة في شخص ففي الصورة الاولى
تعددت انواع المبدء في الصورة الثانية انتفى هذا النوع من التعدد ايضا ولا يخفى عليك ما فيه لانه ان اراد من قوله ليس صجا
نفسه الخ انه ليس واحد من التتميم موجودا بالفعل اصلا فذلك مما يكذب علم الهية والارتمقياوت بالنسبة الى الفلك الخجزي و
الكل في الاحكام المتحققة بالفعل وان اراد انها وان فقد لفعل لوجوده تجار عن وجود الكل وتجار وجود كل منها عن الآخر ولكن
لم يتعلق بهما نفس على حدة من نفس الكل ولذلك قيل انهما ليسا متممين بالاعتماد فمسلم ولكن حينئذ لا يخلو وانا ان تجدا
في الهية لئلا كل لوتخالفوا على الثاني تبطل البساطة راسا وعلى الاول يلزم تعدد افراد المبدء جزاء واذن فالجواب على اصل الش

ان صورة الفلك الكلي اعني نفسه لما يتعلق بالمتعلق الجزئيين له لم يكونا فردين من نوعه فلا يلزم تعدد افراد المبعث بما ذكره من حيث
عدم استقلال المتعين في الخارج لانه في تقرير اصل الجواب لما ان يبرح عدم الاستقلال الى ما ذكرناه بالا ووجه الجسم
المتعلق ما يكون بصورة انا صورة نفسه وصورة كذا وانما خارجا عن لوجهين فلم يكونا فردين من نوع الفلك والتداوير
والجوارح وان كانت لها صورة نفسها ولكن حينئذ يكونان متباينين حقيقة للفلك الكل والكل من الآخر فلم يكونا فردين من النوع
الواحد فالتفت بما جاز ان من الفلك كالمتمم قلنا نعم ولكن ليس بهما صورة الكل حتى يكونان فردين من نوعه لما عرفت ان
نفس الكل متعلقة بالمجموع بما هو مجموع وبالجمله باعتبار كونها جسمين مستقلين متباينين للكل وباعتبار الجزئية ليس لهما نفس ولا
نفس الكل ولا النفس المخصوصة بهما هذا قوله ولذلك لم يكن كره متشابهة التخصن الخ اسى اذ لم يكن للمتمم صورة مستقلة لم يكن
كره متشابهة التخصن فان الطبيعة المتشابهة لا يفعل افعالاً مختلفة لما عرفت قوله ولو كانت له طبيعة مستقلة الخ هذا وان تقرير
عند الحكماء ولكن لم يقيموا عليه وليا شافيا ليكتسبنا ففصلنا عن المناظر ولو سلمنا بطلان الثاني لم يجز ان يتحرك السموات بحركة متشابهة بحركة
السموات ولم يكن المشكلات متحركة بل حركة الواج مستندة الى حركة المتمم وليس لهم دليل على خلافه وايضا فانه منقوض بالاكواب
الثابت فان لهما نفوس عند التفرع انما لا يتحرك فلو كان حال المتمم ايضا كذلك فامشي في هذا الحكماء بمنفعة فاعلم قوله واعلم
ان فاعل اشكال الاغصان في الحيوان الخ اعلم انه لما كان الامام الرازي بعد ما ذكره على القاعدة القائلة بان فعل الطبيعة الواحدة لا
الا واحد النقص بالافلاك والارض اور وعليها تقضا آخر بالقوة المصورة بانها قوة طبيعية سببه ولا اشكال الاغصان عند سمي
لا يحلوا اما ان يكون بسيط او مركبة على الاول فخلها اما بسيط او مركب والاول يقتضي ان يكون الحيوان كره واحد لجسم ما ذكرتم
والثاني يقتضي كون الحيوان كره متعددة بعدو البساط على الثاني فاما ان يكون تلك القوة في محال متعددة فيلزم ان يكون
الحيوان مجموع كره واما ان يكون في محل واحد فان لم يكن البعض تابعا للبعض عن الاستدارة كان الحيوان كره واحدة وان
منع فلم لا يجوز ان يكون مع طيات الاجسام ما يمنعها عن ذلك اذ القوم انخلص عنه من وجبين احدهما باختاره الشم وخاضع
ان فاعل اشكال الاغصان ليس هو المصورة لكونها قوة عديمة الشعور فلا يصلح لان يصدر عنها هذه الافعال المنقطعة الى الله على
ادراك فاعلم ان المصورها هو فاعل الاجسام العلمية لا تتم وحكمة الباقية بواسطة ملائكة المقربين وخروعة المكملين على ما جزمه النبي
سميت عند حكماء الاشراق بآرباب الانواع وهذا الجواب ان وافق لاساطين الحكمة وروى ساء الملية ومنهم الامام الرازي ولكن
لا يصلح بذهب الحكماء المشافيه انهم ما قالوا يكون المصورة فاعلة لهذه الاشكال والافعال المتقنة بل جعلوا بها واسطة والله للفاعل
الجمود ووجوب الشعور انما هو فاعل تلك الافعال لا للواسطة ايضا فجزان يكون هذه القوة عديمة الشعور واسطة لتصور
تلك الافعال عن الفاعل العلمي الخبير كما ان تلك الملايكة وارباب الانواع وساطة عند اهل الكشف والاشراق فان قلت
فعل هذا لم يكن لاشكال الامام وجه فانه انما يتوجه على تقدير كون المصورة فاعلة اذ القاعدة التي مدارا عليه انما يتم على هذا
التقدير قلت انهم وان لم يجعلوا هذه القوة المصورة فاعلة ولكنها بمنزلة الفاعل في عدم اقتضاء الافعال المختلفة في المادة المتشعبة

فلا يصلح للوساطة ايضا فقد كان لا يرد الامام وجده ايضا فان مثل هذه القوة كما يصلح لصدور تلك الافعال عن الفاعل المفارق
 لك يجوز ان يكون طبائع الاجسام واسطة لصدور الآثار والاحياز والاشكال في الاجسام فلم يكن شئ منها طبيعيا وثبتا كثر من
 قواعدهم وبالمجمل هذا يصلح على اصول المشائية اصلا وقد كان الكلام على طورهم واذن فالجواب المطابق لاصولهم ما ذكره المحقق
 الطوسي في شرح الاشارات حيث قال القوة المصورة على تقدير بساطتها وتركيب محلها وعلى تقدير تركيبها وتعلق اخيرها بالاول
 المحل لا يقتضيه كون الحيوان مجموعا كذا لان حكم الشئ حال الانفرد لا يكون حكمه حال التركيب مع الغير ونحن ما ادعينا الا ان
 القوة الواحدة في المحل المتشابهة لفعل فعلها متشابهة ولم يلزم من ذلك انها لفعل في خبرها المحل المختلفة فعلها في المحل
 المتشابهة لان المنفعل منها ليست هي الاخبار وانما ايل المتركب الذي هو المحل ولك لم يلزم ان القوة المركبة لفعل فعل
 بساطتها لان المجموع فاعل واحد كثر الآثار بحسب البساط التي هي كالات لها ليس عدة فاعلين متشابهة في الافعال
 انتهى كلامه ومحصله يرجع الى ان القوة البسيطة انما يقتضيه الكروية في البساط حال الانفرد لكون المادة واحدة وعدم العوارض
 هناك فلا يتصور افعال متعددة البتة واما حال الاجتماع في المركبات فلا يكون فعلها هناك واحدا فان المصورة وان
 كانت بسيطة لكن محلها جنيته ليس بسيطة لكون التركيب من اجزاء من الخصائص الاربعة فيحصل التركيب بالقاسر الحار مع واقفها
 صورة التركيب لبقاء هذا التركيب هناك فحوائج فنفع القوة البسيطة افعالها مناسبة للاجتماع والتركيب فلا تقتضي المصورة
 اصلا قوله لا يحدث الابدان البدن الخ هذا عند اصحاب المعلم الاول واما عند من تيسر حدود النفوس قبل الابدان فلا
 في بدو القطرة قبل حدوث الابدان وتلقاها بها لا يقدر على التصرف فيها قوله فكيف يمكن ان يقدرا ما كان عالمين الخ لاهل
 المناقشة ان يقول يجوز ان يكون العلوم حاصلة لنا في ابتداء القطرة ثم ذهبت بالانفاس في تدبير البدن والاستغفار
 في محافظتها فان مانع لم يكن من قبل فلا يقاس القبل على السجد قوله في ابتداء الامر عند غاية الضعف الخ لما فسر
 ان يقول ضعف النفوس في ابتداء الخلقة ممنوع وان كانت الابدان ضئيفة فجوز ان يكون القدرة على تغيير الافعال
 فيها في اصل الخطرة وبدء الخلقة ثابتة واما الآن فلا شغل بالمشاغل البوليانية فقد ضعف هذه القدرة لاخل هذا المانع بها
 قوله ثبت ان مشكل الابدان وخالها الخ ما ذكره سابقا انما دل على ان فاعل هذه الافعال المستفزة يكون عالما وافتا
 لنا فيها سواء كان هو الله تعالى او غيره من العقول المجردة لان فاعلها هو الله تعالى بخصوصه الا ان يقدرا فهم
 منه سواء كانت ابتداء او انتهائا ومن ثمه به اهم يستدلون لوجود هذه النظام التام والترتيب المحكم على علمه تعالى
 شأنه وهذا الاصل محكم لكن مثل نقول اعد المعلم الاول واصحابه فلا يصلح توحيها من قبله اصلا فالتا ان كان في مقام تحقيق
 الحق من عند نفسه سواء طابق لاصول الفلسفة المشائية او لا فلكلامه وجه وان كان بجيبا من عندهم فلا يصلح

اصلا ولو سلم فيكون شأنه كمن بني قصر وهدم مصر فلا تفعل

فحصل في الحركة والسكون قوله لما كانت الحركة من الاول التي هي من الجسم الطبيعي الخ اعلم ان الشيخ لما ذكر الحركة

في عيون الحكمة في مصادر الطبيعة اول الامام في شرحه لهذا الكتاب بانه انما جعل هذا البحث من مبادئ العلم الطبيعي لان موضوع
 الجسم من حيث انه يتحرك ويمكن فيكون مفهوم الحركة والسكون خيرا ومن خيرا موضوع هذا العلم فلا جرم كان من المبادئ وقد كان هذا العلم
 من الشيخ خاتما لما نص عليه في الشفاء والنجاة من كون الحركة والسكون من عوارض الجسم الطبيعي حيث قال في النجاة هذين المبدأين
 في المقالة الثانية من الطبيعيات المتقدمة وليان من لواحق الاجسام الطبيعية وبين هذه اللواحق يقول اخي الحركة والسكون الزمان
 والحلاء والقسامي والانسائي والالتصاق والالتصاق وقال في المقالة الثانية من الشفاء في الفصل الاول منها هذه خمسة
 الكلام في المبادئ العامة للاموار الطبيعية فخرى بما ان يتفق الكلام في عوارض العامة لها ولا اعلم لها من الحركة والسكون كما يستبين
 من عامة عدم الحركة فخرى بما ان تقدم الكلام في الحركة انتهى وهو صريح في ان الحركة والسكون من لواحق العامة للاجسام
 الطبيعية فالقصر في ما عدا هذه العوارض الذاتية له والبحث عنها هو الاليق ولذلك تركت كتب الحكماء ومن بعدهم مشيئة
 بايراد مجملها في مباحث العلم الطبيعي لاسيما من مبادئه وحيثية الحركة والسكون في الموضوع ليست قيدا للموضوع في الواقع حتى يلزم كونها جزءا
 من الموضوع فيكونان من المبادئ بل هي اما تقديرية في نظر الباحث او تحليلية فلا يلزم ان يكون جزءا من الموضوع بل علمته
 البحث هذه طائفة تاويل الامام ايضا فان قلت البحث انما يقع في بعض الموضوعات بما هو موضوع واذا كانت الحركة والسكون
 يعرضان للجسم الطبيعي بما هو موضوع علمي احواله بما هو موضوع طبيعي او موضوعه على ما ذكرت سابقا هو الجسم الطبيعي بما هو موضوع
 لا باعتبار نفسه من حيث هي قلت الحركة والسكون يعرضان للجسم الطبيعي من حيث انه ذو طبيعة لاسيما من حيث نفس ذاته واذا ان
 فالمراد من قول الشارح بما هو هو ان الطبيعة اي منطوق الطبيعة اعني ذات الطبيعة او بما انه متالف من المادة والصوره ولا شبيهة
 في عرض الحركة بهذه الحيثية فانها انما يعرض له باستعدادات متعينة من المادة ولذا امتنع تحرك المادة له اصلا فان قلت
 على هذا مقال الشارح واما مقال الشيخ في عيون الحكمة فما وجه حجة قلت لما علم من الشفاء والنجاة انها من لواحق العامة
 للجسم الطبيعي فليس بعد ما من المبادئ وجه اصلا فلعن ذكره في المبادئ في تلك الرسالة ليس من الشيخ بل من
 فاما النسب ما لا يعلم من خطبة شرح الامام لهذه الرسالة انها مبحث كثير او الاطلاق معنى لاشتماله على ما يناقض صريحا
 لما يصرح به الشيخ في سائر كتبه فانهم قوله والسكون لقائل اما لقائل العدم والمملكة الخ على ما هو التحقيق او التصادق
 ان كان عبارة عن التلبس بغير واحد من المقولات التي فيها الحركة وعلى التقديرين يكون من الاعراض الذاتية للجسم
 الطبيعي بما هو طبيعي كالحركة فيكون بموجبها عنة في هذا العلم مثلها وفي قوله لقائل العدم والمملكة اشارة الى انه لا يقابل بينهما سلب
 والايجاب حتى لا يصح كونه من الاعراض والسلب المحض لا يلحق بشي اصلا فاما ان من الاعراض هي الحركة والنجاة
 عن السكون تبعوا واستطردوا بها التوضيح حالها فان الاشياء انما يعرف بالاضداد وليس بشي بل مما من الاعراض الذاتية
 لموضوع العلم الطبيعي على السواء الا ان السكون لقطة مباحثة عن الحركة التي فيه على التعريف وبيان النسبة بينه وبين غيره
 اعني الحركة قوله راد البحث عنها الخ فيضمير التسمية هو المطابق لما ذكرناه وفي بعض النسخ وجد ضمير الموصوفات الخ فاما ظاهر

الى كل واحد على تقدير كونها من الاعراض الذاتية للموضوع على السواء والى الحركة على تقدير كونها عرضا ذاتيا فقط دون السكون ولكن النسبة
يايى عنه كما لا يخفى قوله واما الحركة فمضى الخروج من القوة الى الفعل الخ اعلم ان الحركة لا تشبه الاثر في طبيعتها بما لها من تجدد الاحوال و
كون وجودها بحيث يكون قبلها شئ قد بطل وشئ مستألف الوجود عرفت بتعريفات مختلفة فمن نظر الى انها لا يفيد لغير الحال عرضا بالغيرية
او التغير والعلم انه لا يجب ان يكون مفيد للغيرية نفسها ضرورة انه ليس كل ما يفيد شيئا يكون هو اياه وايضا لو كانت الغيرية حركة لكان
كل غير متحرك كالسكون لك ولتقرب منه ما قل عن الافلاطون لا يبي من هنا خروج عن المساواة لان الثبات على صفة واحدة كانه
منافاة للامر بالقياس الى ما عليه من الاوقات والحركة لما كان كل حاله يفيض في ان من الآفات زمانها مخالفا لخالقه قبل ذلك
الآن كانت هذه الاحوال المتعاقبة المتوالية متفارقة فلم يثبت المتحرك على حالة واحدة اصلا فخرج عن المساواة بالمعنى المذكور فغير
افلاطون عنها عن هذا المعنى بالخروج عن المساواة وما عداه من القدر كغشا غورس بالغيرية والتقصم واحد حقيقى في فساد ما ذكر
فلم يكن الحركة بهذا المعنى مقصودا بالبحث ههنا ومنهم من قال انها زوال من حال الى حال وسلوك من قوة الى فعل وهذا فى الحقيقة
تعريف لها بما يراودها او الزوال والسلوك ليسا بغير الحركة بل كالاتفاق المتروكة لكون كل منهما فى اصل الوضع لا يستبدل
المكان ثم نقلت الى الاحوال ومنهم من نظر الى ان مطلق التغير والاحوال حركة وانما هى عبارة عن التغير بخصوص وهو تجميع
وصف بحيث يتجدد لى كل آن ذلك الوصف ولا يكون السابق عين لما حقه وهذا المعنى عندهم كاليدىيات لا يحتاج الى التفرع
الحقيقى وانما يفسر منه بالتفسير اللفظية لتمييز عما عداه والمعاني لاخر لوجه ما وان التمييز من كل الوجود ولذلك لم يبالوا بما يراود الوجود
العائنه من تعريفها اذ لا يقوت بابه هو المقصود من التعريف اللفظى وعلى هذا ما اورد على تعريف المقصود من انه لا يمنع دخول الغير كالزمان
ومتقوله الفعل وان فاعل لا يتوجه لانه ليس معناه حقيقيا جامعا بالنايل تعريف لفظى يقصد منه التمييز لوجه ما فقط فلو شتمل هذه
الامور فلا شئ من اصلا ولئن سلمنا ان الغرض من التمييز عن كل ما عدا الحركة فنقول ان الخروج على الوجه المخصوص لا يوجد فى الوجود
المذكورة اصلا فانها وان كانت تدريجية ولكن لا يلزم منه ان يكون فى كل آن فرد من كل منها لم يكن الآن السابق ولا يكون
فى اللاحق انا فى الزمان فطاهر لعدم وجود فرد من فى الآن واما فى القهولتين المذكورتين فلا انها وان كانتا تدريجيتين ولكن لا يلزم
منه كون كل فرد منها فى الآن فالموضوع لا يكون متحركا فيها ولا يكونان حركة اصلا وقد قيل لرفع هذا النقض ان ههنا قيد زائد ذكره
الشيخ الرئيس فى النجاة بعد قوله على سبيل التدرج اولى السير او هو على سبيل الاتجاه نحو شئ والوصول بها اليه وانتفاء ذلك
الزمان واضح اولا يقصد من التدرج التوجه الى الغاية البتة واما مقولة الفعل والافعال فالخروج التدريجى فيها لا الى غاية
اولا على سبيل الاتجاه اليها فحقها فانذاع النقض بها بهذه الزيادة يكون فى صعوبة والقول بان الحركة تدرج الجسم بالذات
فى مقولة ولا يندرج الجسم بالذات فى الزمان فلا يكون حركة وان يدفع النقض بالزمان ولكن يخرج الحركة الضرورية عن
الحركة التى هى المعروفة ههنا مع ان من العوارض الذاتية للجسم شئ عام من ان يكون طبيعته او قسرية او ارادية لا واحد من هذه
ثلاثة فيكون مثل هذا القائل كمن سنى ميتا وهدم مدنية قوله من كل وجه كالمسب والاول تعالى الخ للراوى كل وجه بحسب الذات

والصفات الحقيقية جميعا فلا يضرون الواجب تعالى والعقول بالقوة في صفاتها الاضافية كاللزومية مثلا والسرفي ذلك ان القوة
الموجبة الى المادة هي الصفات الحقيقية كالوجود والسواد مثلا التي هي في الصفات الاضافية ضرورة ان الصفة الحقيقية الخارجية
الموجبة الى المادة هي الاستعداد الخاص لا يحصل للجسم الامن بهت كونه بالقوة في الصفات الحقيقية وعلى هذا المعنى في الاقسام
الآخر الباقية ايضا هي الصفات الحقيقية كالمقابل قوله ضرورة استلزام كونه بالقوة من جميع الوجوه الخ فيه اشارة الى ان كون الشيء
بالقوة من كل وجه ممتنع لشهادة البديهة وقديته عليهما من وجهين احدهما انه على هذا التقدير يكون وجوده في نفسه بالقوة ايضا فلا
بالفعل بهت وثانيهما انه يكون قوته ايضا بالقوة وبما مع كونه خلاف المفروض لا يلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة فافهم قوله
ومن شأن كل ذي قوة الخ كذا قال الشيخ في الشفاء والطاهر منه ان المراد من القوة الاستعداد فانه صفة حقيقية يبطل عند خروج
الاستعداد الى الفعل فالمقابل للفعل هي بهذا المعنى لا بمعنى الامكان الذي قد علمت ان المراد في مقام اثبات الميولى هو
المعنى الاول وان امكن ان يراه المعنى الثاني ايضا والمقصود ان كل ذي قوة بالنظر الى ذاته يمكن له الخروج الى الفعل المقابل
لهما وان امتنع ذلك من نحتاج في البعض فذلك لا يضر الامكان الذاتي وكيف فانه لو امتنع الخروج اليه بالنظر الى ذاته
لم يمكن له قوة عليه بهذا الوجه هذا قوله بالمعنى الاخر لم يرض جميع المعقولات الخ اذا من مقولة لا يمكن فيها خروج من قوتها
الى فعلها اما في الوجه فخرج الانسان الى الفعل بعد كونه بالقوة واما في الحكم فخرج الزمان الى الفعل عن القوة وفي الكيفية
فخرج السواد الى الفعل عن القوة وفي المضاف فخرج الآلات عن القوة الى الفعل وفي الالين فالحصول فوق بعد القوة و
في متى فخرج الفجر الى الفعل عن القوة وكذا الحال في الوضع والمجده وان لفعل ولن تفعل قوله لكن الاصطلاح وقع الخ يعني
المعنى المتصالح عليه عند القدماء في استعمال لفظ الحركة ليس بالمشترك في جميع المقولات بل الذي وقع الاصطلاح عليه
هو الخروج لا دفعه بل تدريجا وهو لا يتأتى الا في مقولات مخصوصة سيجي ذكرها قوله وطعن المعلم الاول في هذا التصريف الخ هذا الطعن
انما توجه لو كان هذا تصريفا حقيقيا واما ان كان لفظيا كما هو ظاهر العرض هو ان اللفظ انما هو بديهي معلوم بمقتضى المحس وهو يدل
من هذه الامور الا ان يقد انه وان لم يكن تصريفا حقيقيا ولكن ليس مقصود المعلم الاول افساده وانما غرضه ان الاول في التصريف
ان يخرج من الفاعلة متمثلة على دور وان كان خفيا بمرئيا للمنعلم الصناعة التصريف ولكن مقال الشيخ في الشفاء في هذا المقام من انه
لو لا ان الزمان مما يضطر في تجديده الى ان يوجد الحركة في حده وان الاتصال والتدريج قد توحي الزمان في حد ما والدفع ايضا
فانه قد يوجد الآن في حد ما فيقيم هو ما يكون في آن والآن يوجد الزمان في حده لانه طرفه والحركة توحي الزمان في حد ما ليسهل
علينا ان نقول ان الحركة مخرج عن القوة الى الفعل في زمان او على الاتصال والتدريج او لا دفعه لكن جميع هذه الرسوم متضمن
بيان دور يا خفيا فاضطر مفيد ان هذه الصناعة ان سلك في ذلك نهجا آخر انتهى فانه صريح في ان هذه الرسوم باطله لا شتمها
الدور الخ ولم شتم عليه لكان التصريف الحركة بها هو ان واما الآن فقد صعب ولذا اضطر المعلم الاول في الاحتراز عنها الى ما احتاز
والاضطر انما يتصور حين عدم الصحة واما حين الصحة فغاية ما يلزم ترك الاوسى وهو لا يستلزم الاضطرار الى الاحتراز واقترار

الآخر وبالجملة قول الشيخ ليس على ما علمنا من ذلك اذ قوله فاصطغر مفيد من ان في هذا التوجيه فخطم ففهم ان هذه رسوم حقيقية ولو علم انها تفصيلات
 نقطية لما طعن بهذا الوجه اصلا ويمكن ان يعتمد من ذلك بانه غاية ما لم يسمى ذكر كون هذه الامور توقفت تصور ما على تصور الزمان و
 اما ان الزمان يتوقف تصوره على تصور الحركة فلا لانه يمكن ان يتصور لغيره ان الكمية لا تتعدي الى غير القارة واما ان مقدار الحركة فامر آخر علمنا
 بالبرهان فلا يلزم الدور اصلا ففهم ما طعن بهذا المعلم به على هؤلاء القدر ما يتوجه على ما اختار في تعريفه من انها كمال اول الالباب القوة
 من جهة ما هو بالقوة ايضا فان القوة الماخوية فيه بمعنى فقد وصفت في الحال وحصوله في المثال كما مر غير مرة يتوقف معرفتها على
 معرفة الزمان الثبته لان هذا الفقد ما في الذاتي كما صرح به الشارح اذ لو كان كذلك هذه الاوليه ايضا ما كانت لا سيما انما هو بالنظر الى التوقف
 اليه اعني المنتهي ولا شبهة في ان تقدم الحركة عليه بالزمان فيتوقف على معرفة الزمان فمما يقع في المخلص عن لزوم الدور عليه
 يحتاج به عن جانب القدر ايضا فلم يكن للحدول الى ذلك فائدة اصلا كما لا يخفى قوله واجاب عنه صاحب المطارحات الخ
 حاصل هذا الجواب ان هذه الامور الماخوية في تعريفها الحركة بديهة التصور بما يتبادر الى اسر عليها فلا يتوقف تصور شيء منها على تصور
 الزمان اصلا فيحصل معرفة الحركة بما يدون معرفة الزمان فلا يابس معرفة الزمان بالحركة بانه مقدار لها فوله بما سبب لهذه الامور
 الخ في الوجود والمخارج لا التصور كما صرح به العلامة القوشجي في شرحه للتجريد ولكن فيه شيء وهو ان التدرج الذي هو الحركة محل الزمان
 فكيف يكون الزمان سببا له والقول بان المحل نفس الحركة والسبب وصف التدرج ليس شئ فان هذا الوصف هو نفس الحركة لا يشهد
 بذلك ما قالوا من ان حقيقة الحركة هو التحدو والتقسيم كما ينبغي فيه العباد انشاء الله سبحانه وتعالى فوله واستصوبه لا ما لم يلزم في السبب
 المتدرج الخ لانه نقل عنه شارح المواظف وشارح التجريد ولعل هذا الاستصواب منه نظر الى ان المزدوج من التدرج وليس السبب بالكون
 توقفه تعطل وهذا الاستحاج الى اعتبار الانطباق على الامر المتدرك الذات في التصور والملاحظة وهذا التقدير يكفي لصحة التفسير
 بها كما لا يخفى فوله من ان لا يمكن تعطل التدرج الخ هذا القائل لعله يدعي البديهة في مقابلته ما دعاه صاحب المطارحات من البديهة
 فوله لو كان تعطله متوقفا الخ لتعطل النفي اعني قوله لا لما قيل المعنى ان صاحب المطارحات محجب منصوب المحجب المنع فيكون حاصل
 مقالة انما لم توقف تصور الامور المذكورة على الزمان لانها حاصله لمن لا يخطر الزمان والآن في ذمته في من البديهيات التي
 يعين عليها الخواص فالأيراد عليه بادعاء البديهة في توقفه تصور هذه الامور على تصور الزمان سواء كانت بديهة اول الامر
 فان هذه البديهة ليست جليلة هذا لانها انما نشأه فليفت يصلح معارضة للبديهة التي شهد عليها الحسن والتجربة هذا قوله بل لانه
 لا بد ان يعتبر في تلك الامور الخ حاصل ان التدرج يتصور على وجهين احدهما ان يوجد شئ دفعة ثم بعد زمان يوجد آخر ثم
 وثانيهما ان يوجد على وجه الانطباق على امر متصل غير قار الذات والادل لا يصلح لان يوجد في تصرف الحركة والامر يمكن مظهر
 واذن فالماخوذ فيه هو الثاني ولا شبهة في توقفه على الزمان لتصوره او تحقها فيلزم الدور وتيرد عليه على ما مر من الاشارة اليه ان
 المزدوج من التدرج ما لا يكون توقفه تعطل فلاحاجة الى اعتبار الانطباق على امر متدرج غير قار الذات في التصور والملاحظة اصلا ولو سلم
 فتصور التدرج المنطبق على الامر المتدرج وكون هذا المتدرج نفس الزمان انما تعرف بالبرهان لانه لو كان ففهم توقف تصور

على الزمان والقياس لا يراعى على الممتد الاتصال لانه ثبت بالبرهان القائم على اتصال الجسم بل بالحدود اذ كراهه سواء كان متصلا كما هو مقرر في الحكم او مفصولا من المذريات كما هو متخيل المتكاملين فلم يتوقف تصور الانطباق بهذا الوجه على تصور الزمان الذي هو متصل عند الحكم فافهم قوله لئلا ينتقض التعريف بالاتصالات الفكرية التي هي وجه الانتقال من الخارج بالمتن الا لا متحقق فيها ايضا فلو كان المراد من التدرج هذا المعنى الاول اعلم يدخل بالاتصالات الفكرية في الحركة مع انها ليست بحركة لانها على وجه الاتصال وبهنا انتقالات في آليات متعاقبة توسط بين كل اثنين منها زمان يلاحظ فيه النفس الامور المناسبة للمطل حتى يجعلها آلات لتجسيدها قال الشيخ في الفصل الثالث من اولى برهان الشفاء الفكري هو الذي يكون نبوع من الطلب فيكون هناك مطلوب ثم تحرك النفس الى طرف الاخر على الجهة المذكورة في اكتساب القياس فلا يزال ان يستفرض الامور المناسبة الى ان يحدها وسط انتهى والوجه الذي ذكره في اكتساب القياس ما قال قبيل ذلك في هذا الفصل ايضا من ان كل تعليم وتعلم فني وفكري انما يحصل بعلم قديم وذلك لان التصديق والتصور الكائنين بهما انما يكونان بعد قول قد تقدم سمع او مقبول او يجب ان يكون ذلك القول معلوما او لا يجب ان يكون معلوما لا كيف اتفق بل من جهة ما شانه ان يكون علما بالمطل ان لم يكن فبالقوة اما التصديق فيتم مقدمه معلومات تشبه احدا بالتصور المثل وان لم يعيد في بل بعد والثاني بتصور القول الذي يتقدم عليه في الترتيب والثالث بتقدير القول الذي يتقدم عليه في الترتيب فبقية هذه الثلاثة تصديق بالمطل فلا بد من مقدمته او مقدمات يحصل العلم بها من وجهين من جهة التصور او لا ومن جهة التصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق لم يكن واما التصور فيجب ان يتقدمه تصوره اخر الحد او الرسم لا غير هذا الكلام مع حذف بعض وهو صريح في ان في الفكر لا بد فيه من تحصيل مقدمات مناسبة للمطل او لا ثم ينتقل منها اليه في هذا الزمان الذي يلاحظ فيه هذه المقدمات المناسبة للاتصال فيه انما الانتقال الى المطل بعد ان يعلم النفس بآليات المطل فيجعله حدا او وسط ويحصل القياس المولف من مقدمتين ويتفرض منه الى المطل التصديق او يحلله جزوا من حده او رسمه ان كان المطل التصور في فني كلام الشارح على ان الفكري ليس بحركة على خلاف مقدمات الجاهلير فانه يفهم من تفسيرهم لم بالحركة من المطالب الى المبادي وبالعكس او باحد الحركتين فقط ان الفكر حركة واختار السيد السند في حواشي شرح المطالع ان هذه الحركة في مقولة الكيف بناء على ما يقع في العلوم الحاصلة في الذهن وهي من باب الكيف على ما هو التحقيق وذهب الحق الدواني ومحاورة الى ان اطلاق الحركة ههنا ليس بحسب الحقيقة لما يسمي من ان الحركة في المقولة بخبارة مخن كون المتحرك فيها بحيث يكون له في كل آن من آليات زمان الحركة فرد منها لم يكن هذا الفرد من قبل ولا يكون بعد بان يكون تلك الافراد بالقوة القمرية من الفعل بحيث كل آن فرض لو انقطعت الحركة في تلك المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فما فيه الحركة لا بد ان يكون متعديا حتى يمكن فيه فرض تلك الافراد على الوجه المذكور وهذا الامر الممتد هو المسمى بفرد التدرج المنطبق على الزمان فلو كان الانتقال في الفكر حركة فلا بد من وجود امر متدرج يتصور فيه افراد لامتناهية بالقوة وهو ههنا مفقود فان العلوم الحاصلة مع الفكر على ما ينطبق به كلام الشيخ ليست بخير متناهية ومعد ذلك موجودة بالفعل فانتفى شرط وجود الحركة احدها كون تلك الافراد لامتناهية وثانيها كونها

بالقوة اذ هي تلك العلوم متباينة وموجودة بالفعل فذا يكون الفكر حركة فمما من ان يكون حركته في الكيفية فاعلاق الحركة
عليه انما هو بالحجاز والتشبيه نظر الى انه لا بد في الفكر من توجه النفس الى المعلومات الحركية وتبين بين المناسبة للمطلوع وغير المناسبة
للمحفظ الاول وتركه الثاني ثم ترتيبا متصفا موديا الى المصلحة في حصول المصلحة انما يكون بعد صرف الزمان في ملاحظة القوة
المتكثرة المتعاقبة في الحركات لكن كل صورة منهما تتحرك في آن ينطبق في آن آخر وهذا التفسير يتبين في التدرج المتصغر
الحركة فليكن الحركة متصلة واحدة مع انه ليس بينهما اوجه في ان يتصل بل في الحركة متعاقبة وبسبب ذلك انما في هذا الفصل حيث قال
قد علم ان الفكر امر كالحركة لنفس متقل بها من شئ الى شئ ويتروكها لا واجده فاذ الحكم يحصل في التعليم هذه الحركة على وجهها ثم
هناك فكرة انتهى كلامه بقوله كالحركة صريح في ان الفكر ليس بحركة حقيقة بل انما سبقت له الحركة بالوجه الذي ذكرناه ولا يل
ذلك لطبيعية الحركة وهذا هو الاطلاق الجازي ووجه الثاني في ذلك ان الذين المتحققين اخذوا من بقايا من تفصيل الشيخ وايضا انه و
قد خالفنا في ذلك بعض المتأخرين من المدققين اخذوا من كلام المحقق الدواني ايضا حيث قال في حواشي شرح الشريعة
في توجيه دفع الاشكال المذكور على كون الفكر حركة ولو قيل بان اختلاف مراتب الالتفات ليعلم من اختلاف الصور في الشدة والضعف
فانفس في كل مرتبة بين مراتب الالتفات صورة في مرتبة الشدة والضعف في تلك الصور السابقة واللاحقة فيكون
لها حركة في الصورة لم يجد انتهى كلامه فخذوا من البعض منه الاستدلال على كون الفكر حركة بان المسافة لها هي الصورة
باعتبارها عرض لها من الملاحظة والالتفات متعاقبا فهي مرتبة ولكن ان يفرض فيها ايراد غير متباينة بحسبها بامورها عليها
تلك المراتب الشدة والضعف وان كانت بما هي حاصلة في الحركات ثانيا ولها افراد متباينة بالفعل فخذ وجد شرط وجود الحركة
اعني وجود التدرج في كون تلك الافراد بالقوة لا بالفعل فخذ تحقق في الفكرة معنى الحركة حقيقة لا مجازا فان قلت فعلى ان يكون
الحركة في الالتفات وهو من مقولة الفعل صحيح فيواجده في الحركة في هذه المقولة قلت لا بل هو كغيره توجه بها النفس الى المعلوم
لانفس التوجه ولو سلم للفعل عينا ان مطلق التأثير والتأثير التجدد في الحركة انما يتبين فيه بالمعنى الثاني والالتفات فعل بالمعنى
ناول ففان في الحركة فيه وانما تلك كانت محض ومحد لك لا يعلم في حيزها هذا المذهب فانه لا يقول بان ما فيه الحركة في الفكر هو
الالتفات بل الصورة وهي من مقولة الكيفية ولكن بالنظر الى تجددها في الذي يحصل لها بهذا الاعتبار في كل آن في
شئ الجزئية غير ما كان في السابق ويكون في الماضي ثم انه ما ذكره في هذا المذهب ويتبين على المحقق الدواني فاسد اما اول افان حصول
الشدة والضعف في الصورة باعتبارها العرض لها من توحيد الملاحظة من النفس هم ولو سلموا الافراد التي فيها تقيس الشدة
والضعف تكون متباينة الاذاع لما اقرر عند المشائين فلا يتصور فيها الفرد التدرج حتى يتصور الحركة وانما ثانيا فلان الصورة
الواحدة الباقية مع تواردها شخا صها لا يتخلو من ان هذه الاشخاص لا تصور لها في لزوم ملاحظة المعلوم الواحد مرارا غير متباينة
على سبيل التعاقب في زمان منناه لا يفيد فان في الفكر لا يلتفت الى معلومات معلومات كانه يتصور في التعريف المناسبة وغير المناسبة
الى الصورة للمعلوم الواحد فاصورة معلومات مختلفة فلا بد من ان يكون هذه المعلومات متباينة في غير النهاية وليس في الفكر المعلومات متباينة

تأمل

بأنه لا بد من وجود القوة الدافعة على تقدير الاول وان يتصور ذلك خلاف القوة وذلك التقدير الثاني ليس من هذا الامر واحد باق متجدد والافراد فليكن كذا القول تحقيق
الحركة في الفكر بسبيل مما قاله الشيخ هو الحق في هذا المقام والعلم عند الملك الغلام قوله واجاب عنه بعضهم بان تصور كل من الحركة
والتزمان في الجواب هو الحق والوجه الذي يرد في الحركة التكميلية بالعرض المتصل بال اتصال مافيه والوجه الذي يرد من الزمان
اللاتمصل بتدريج بالذات فان يرد بان لو يمتنع لا يتوقف معرفة احد بها على معرفة الآخر ولعله هذا هو المراد من يدعيهما تنجزا او لفظا
ان كل واحد منهما انهما امر غير قاسمي بحركة ولا آخر كذا يسمى زمانا وهذا القدر من المعرفة يدعي الاحتياج فيه الى بيان ولا يتوقف على
معرفة الآخر فلا يكون بينهما دور قوله ورد ذلك بان يتجدد الزمان في هذا الزمان فيتمتع به لما علمت من منع لزوم احد الاطراف
على الحقيقة الاتصالية في الحركة سهل القدر الضروري عدم تحمل المنافي بين اجزاء التدرج والاتصال انما ثبتت بدليل لا يحتمل
اثبات الاتصال الحسي بما قوله فلا دونه ان يمتنع التدرج في الاول فلا دونه في الصواب ثارة الى انه يكون صحيحا فقال البعض بالحمل
عليه بان الوجه الذي يتصور الزمان به هو الامتداد الغير القار وهو المتأخر في تصرف الحركة ولا يتوقف تصور على تصور
والمعتبر في تنجز الزمان هو الحركة باعتبار كونها متصلة بالاتصال مساني فلا دور في قوله ثم اعلم ان الحركة لطيفة على معنيين الخ
لما فرغ من تحقيق مفهوم الحركة اراد ان يبين اطلاقا على معنيين ولهم في اطلاقها على هذا المعنيين بالاشتراك اللفظي
او المعنوي او على سبيل الحقيقة والبيان في الاول ما انقار كشارح المواقف وتجه جماعة من المتأخرين وهو الظاهر وقيل بالاشتراك
مفهومه فالحركة كما معنى واحد وهو المذكور في قوله فلو ان التوسيطية والقطعية والظاهر من مقال الشيخ في هذا ان اطلاق لفظ الحركة
على التوسيط بحسب الحقيقة وفي الكمال الاول لما بالقوة بما هو كذا فالشرف لما حيث قال واما الحقيقة الموجودة بالفعل الذي
بالجرح ان يكون الاسم واقعا عليه وان يكون الحركة التي يوجد في التحرك فهي حالة متوسطة انتهى ولا يخفى ان ما يكون اطلاق الاسم
عليه جزءا من الحقيقة فاطلاق الحركة على التوسيطية يكون حقيقة وعلى القطعية مجازا او بغيره عليه ما قال الشيخ في الشفا ووجه
معنى المتوسط وهذا الحقيقة هو الكمال الاول وتجه شارب حيث جعل في التوسيطية وقال فذلك كما رسموه بانها كمال اول الخ
ويبلغ انما رضى استاذهم باقر التحققين في كتيبه كما يظهر من تقيدها فانهم قوله وهو حقيقة واحدة شفهية الخ فيه رد على ما قيل في
هذا المقام من ان الحركة التوسيطية عبارة عن كون مطلق بغير الابد والمفتى وهو كذا في تحقيق افراد التي هي الاكوان الخ خاصة بالنسبة
الى حدود معينة من المسافة سواء كانت موجودة بالفعل او بالقوة ضرورة انه لا يمكن ان يكون في ذلك كذا من قبل والابدية
والالان لا يستقر المستقر للسكون وحاصلا في التوسيطية ان المتحرك في زمان التحرك بعد ما فارق السكون ولم يصل
الى المفتى أي فيما بينهما حالة شخصية لم يكن له في حال السكون كسبب ثابتة لشي كل حد من حدود المسافة يكون المتحرك بها في
كل آن يفرض بعد المفاصلة في حد من حدود المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون فيه بعد وقال القائل باطل لما استوفيت
ان لا يكون المذكورة ليست موجودة بالفعل فلو كانت التوسيطية عبارة عن كون المطلق لم يوجد في الشفا وهو مخالفة لشرعي
الحكما وايضا هي متضمنة منقضية والحركة التوسيطية باقية ايضا لو كانت تلك الاكوان موجودة بالفعل لم يكن تساق الا

التي كانت منتزعة من السكون في البين ان كان بين كل كونه من زمان فاصل فيقطع الحركة في هذا الزمان فلم يكن الحركة التوسيطية عبارة
 عن كونها مطلقة ولا عريضا بل هي حالة بسيطة مستمرة قدام المتحرك في التحرك ليس فيها تغير اصلا وانما يتغير حدودها بسبب السيلان بالغير
 والاي يتغير غير هذه الحدود وهذه الصفة البسيطة الشخصية بل هناك كون واحد شخصي غير منقسم مستمر الوجود لكن على سبيل السيلان بحيث
 ان فرض في المسافة انما هو اختلاف نسبة ذلك الكون الواحد الى تلك الاجزاء والاي يتغير من هذا الاختلاف تلك المعنى في نفسه البتة وكذا
 انما يتغير غير انما هو انما يتوجب في الحركة القطعية او بالنسبة بين المعنى الى المسافة بالاطباق والوجود في الزمان ايضا لا كسبل هو كما يوجد
 بعينه في مسافة ما و زمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة تلك هو بعينه توجد في غير الفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل في كل
 حد يفرض في المسافة وكل ان يفرض في الزمان فانه وان كان لا يوجد هذه الحالة من مسافة و زمان مستمرين على الاتصال و
 لكن لا يلزم منه وجوب وجودها فيها اذ ليس له كل ما لا يوجد الا مع شئ لا يوجد الا فيه فتلك الحالة قارة في ذاتها غير قارة بحسب
 نسبتها الى تلك الحدود والمفروضة في المسافة وكما ان تلك الحدود بالقوة تلك الاكوان ايضا لا يكون الا بالقوة وبهذا المعنى قبل
 ان هذا المعنى من الحركة في صرافة القوة وموجبه الفعل فحليتها باعتبار الذات وقوتها باعتبار النسبة الى الحدود او باعتبار ان
 الذاتية اذ هي مهيبة تكون تحصيلها باعتبارها ووافاة المسافة فتكون لها في كل حد تحصيل من غير التحصيل في حد آخر فيكون فعليتها
 الذات وقوتها بالنظر الى تلك التحصيلات ولا جل كون هذه الحالة عارضة للمتحرک عين كونه بين المبدؤ والمنتهى سمي هذا القسم
 الحركة توسيطية هذا تحقيق ما ذكره الشواهد والضرورة في وجودها المعنى من الحركة في الايمان وقوتها على ما ذكرناه وان فرض عليه
 اما لا فلا ان القدر المسلم انه تصدق على المتحرك انه كان على المسافة في الزمان بحيث يكون في كل حد منها في ان لم يكن فيه قبل
 ولا يكون بعد وهذا الكون لا شبهته في انه صفة المتحرك ولكن لا يلزم منه تحقيقه في الخارج بنفسه لحوال ان يكون موجودا بان
 يتصور من المتحرك حين موافاقته حدود المسافة وما ذكرناه في القية لا يفيد لحوال ان يكون هذه الحالة هي الحركة القطعية او الفرد والتدريج
 الموجودان في الزمان وكل خير منهما في كل خير منه ولا يكون الا كون الشخص حده حدود القطعية او الفرد والتدريج في كل ان على سبيل
 التوهم فالجالة المتحققة في الزمان واحد منها والمتحققة في الان الحدود المتوهمه فيها ما قالوا من ان هذه الحالة ليست حركة قطعية
 كوجودها في الزمان وهي موجودة في الآن فسلم ان اراد القطعية بالقصا لهما وان اراد الحدود والمفروضة فيه فلا يوجد هذه الحدود في
 الآن والحاصل ان وجود حالة واحدة موجودة في الزمان والآن معا ممنوع بل هو اول المسئلة ووجود الحالات المتعددة بعضها
 في الزمان وبعضها في الآن لا يفيد ما ادعوا من وجود التوسيطية واما ثانيا فلا ان القدر الضروري في اثنا الحركة هي الكيفية المنتهية للمتحرك
 مع السيلان في المسافة فالتوسيطية لا تجلوا اما ان يكون نفس تلك الكيفية التوسيطية او نفس سيلانها او مجموعهما على الثاني لم يكن امر
 ثابتا وايضا قد ادعيت ان التوسيطية موجودة في كل آن من انا زمان الحركة والسيلان لا يوجد في الآن اصلا فكيف يكون عينه
 وعلى الاول يلزم ان يوجد التوسيطية قبل الحركة في حال السكون لان السيل يوجد قبل الحركة في حال السكون كما يشاهد في الحجر المعلق
 في الجواذ ارسبل الى السفل فان السيل موجود حال تعليقه ايضا والتوسيطية ليست موجودة في تلك الحالة ايضا السيل بحسب

السیلان منشأ الانتزاع موافقة حدود المسافة وليس كما لا اولها هو بالقوة والتوسطية عندكم كلك وعلى الثالث فمن عدم قيام
السیلان بخصته في حدود المسافة والزمان يلزم عدم قيام التوسطية فيها ايضا مع انها باقية فيها وادعاء حالة اخرى سوى السيل
ان كان بالبرهان فليقم حتى يتكلم فيه وان كان بالسببية فهو في معرض النقصا وما فهم من ان موافقة الحدود شبهة في انها غير قارة بحسب الاستيعاب
فمنشأ انتزاعها لما يكون امر قاراك الجسم والسيل انما يتحرك حين السكون الحركة مستعينة ان يكون امر غير قار فلا يتخلو اما ان لا يتخلو
اخره في الوجود اصلا كالقطعية وما ينطبق عليها وذلك باطل لان الانتزاع لو وجد في الآن والانتزاع في الآن يقتضي ان يكون منشأه
موجودا في الآن ايضا او مجتمع ولكن يكون غير قار بحسب السيلان بان يوجد في الزمان بحسب السيلان وفي الآن بنفس الذات وهذا الامر
هو المراد من الحركة التوسطية وهذا انما يتم لو كان هذا الامر القار بذاته الغير القار سيلان امر اسوس الكيفية الميلية وهو ممنوع بل الموجود في هذه الكيفية
وهي منشأ الانتزاع موافقة الحدود بحسب سيلانها فكل من سميت توسطية فلا يصح انها لا توجد قبل الحركة ولكن السيلان في اليد منها
شي آخر في الحركة التوسطية الا ان يقال ان التوسطية عبارة عن السيلان الشخصي القائم بالمتحرك بحيث يتبدل على ان يكون كل من التقدير القيد
خارجين متعبرين في المحاط كالشخص في ظاهر السيلان بهذه الخشبة لا يوجد في زمان السكون ان يوجد مطلقا فلا يلزم وجود التوسطية حال
السكون من وجوده مطلق فيه لانها ليست عبارة عن المطلق بل هي الخشبة المذكورة وهذا وان كان توجيها دقيقا ولكن يلزم على هذا
ان يكون التوسطية من قولة الكيف كالميل وهو خلاف ما صرحوا به من كونها من مقولة الافعال على ما سيجي وايضا السيلان بحسب
السیلان لا يوجد في الآن والتوسطية يوجد فيه لان وجوده في الزمان كاف للانتزاع موافقة على لوجه المذكور وهذا القدر يكفي في قائل
قوله بخلاف حدی الطرفين الترخ هذا ما هو من كلام الشيخ في الشفا وحيث قال لا يجد من الطرفين انتهى وذلك لانه لو كان من الحدود
السابقة يصدق على المتحرك في هذا الحد انه كان في ذلك الحد وان كان من الحدود واللاحقة تصدق عليه فيه انه سيكون في ذلك الحد
قوله وله حدود بالقوة التي هي ان التوسطية وان كانت واحدة بالشخص لكن في وحدتها اجماع باعتبار الحدود والمفروض في المسافة
وتعين باعتبار نفس المسافة المحدودة في هذه الجهة كانت لها حدود بالعرض فان هذه الحدود حقيقة للمسافة ولو اسطغنا ينسب
الى تلك الحالة المستمرة المنسوبة بالوقوع في كل ان في حد هذا قوله وجودين صرافة القوة ومخصوصة الفصل الترخ هذه العبارة الواردة
تارة في هذا المقام وتارة في مقام الميول وقد عرفت معناها في المقام الثاني وطاير ان لاضافة ههنا من قيل انها في الصفة الى
الموصوف كما في جبر قطعة الخشبة انها قوة صرفه فعل محصل ما كونها قوة في النسبة الى الحدود وما كونها فعلا في النظر الى الذات كما عرفت
قوله فذلك يسمونها بانها كمال اول لها بالقوة الترخ الظاهر من مقال الشافعي ان هذا الرسم للحركة التوسطية وقد اخذ ذلك من قول الشيخ في
الشفا ويعد بيان معنى الحركة التوسطية وهذا بالحقيقة هو الكمال الاول اما اذا قطع ذلك الحصول هو الكمال الثاني والمشهور ان هذا
المعصية عند المحل الاول للحركة مطلقا اختار على ما عرفت في القمار وفي اللزوم الدور والتفصيل تحكم لانه يصدق على القطعية
ايضا لانه افضل وكما ان لما هو بالقوة بما هو بالقوة فان الحصول في المنتهى هو الكمال الثاني الحاصل بها في بالنسبة اليه كمال اول
فان قلت الكمال ما يكون بالفعل فانما في الاعيان والقطعية ليست قارة الوجود في الآن قلت التوسطية والقطعية في عدم الوجود

في الآن بيان فمما وجه التخصيص وفيه ما فيه والحق ان الكمال ما كان حاصله بالفعل من غير انتظار بمعنى ان يوجد تمامه دون بعضه مع توقع بعض آخر وليس هذا الاسان للتوسطية دون القطعية ثم ان الحركة كمال من جهة انها فعل بازاها قوة فان الشيء فيكون متحركا بالقوة وقد يكون متحركا بالفعل فالحركة بالفعل كمال لما فيه مشترك لسائر الكمالات في ذلك وتحتها في ان سائر الكمالات اذا حصلت صار الشيء بها بالفعل والتميط الى شيء آخر بالقوة يتم بخلية المتحرك واصار متحركا بالفعل فظن انه بعد ما يكون متحركا بالقوة من جهة الحركة المتصلة التي بها يتحرك ويوجد ايضا شيء آخر بالقوة سواء كونه متحركا وهو ما يطيل بالحركة والا لكان حاله قبل الحركة ولجده على السوية فقد كان هذا الامر قبل الحركة في حال السكون في القوة المطلقة بل كان ذاتين احداهما على هذا الامر والاخرى على التوجه اليه ثم حصل له في حال التحرك الكمال في التوجه وقد بقي بعد بالقوة في ذلك الشيء الذي هو المقصود ولكن الاول ايضا لم يحصل له بحيث لا يبقى قوتها البتة ولذلك كانت الحركة هي الكمال الاول لما بالقوة لا من كل جهة فانه يمكن ان يكون لما بالقوة كمال آخر كمال السانية او فوسية لا يتعلق بذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة وكيف يتعلق وهو لا يتا في القوة ما دامت موجودة ولا الكمال اذا حصل فالحركة كمال ولا لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة كذا قال الشيخ في الشفاء في تحقيق هذا التعريف ولا يخفى عليك انه ان كان تعريفا حقيقيا فلا يجوز ان لا يمتد هذا الكمال اخفى من معرفة الحركة فيكون تعريفا بالاضحى ولان كان لفظيا كما فيهم من كلام بعض المتأخرين وقد مر الياء اليه لكان له وجه صحيح ولكن لا وجه لا يشاره على هذا التقدير على تعريفات القدماء لانها ان كانت لفظية ايضا صحيحة كما عرفت فلا تغفل قوله وهو امر متصل منطبق على المسافة الخ فيه تقرر على ما ذهب اليه البعض من ان هذا القسم من الحركة اخفى القطعية عبارة عن الكون موجودة في الخيال السبب سبلان المتوسط بان يحصل في الخيال كون على حد ثم عقبة كون على حد آخر وهكذا يحصل بذلك امر متناطبق على المسافة كما يشاهد في العطرة النارية والشعلة الخ الى خط مستقيم مستقيما باعتبار تبدل كواها على الا بحيث لا يبرول صورة الاولى من المدة وكحصل صورة الثانية فتجوز ان يهنا امر متنا واحد مع انه ليس في الواقع كسبلان هذا التوهم خلافا لواقع بل يهنا امر متصل واحد منطبق على المسافة المتصلة يحصل من سبلان التوسطية على حدود المسافة تدريجا فهو امر غير قابل الاتصال لان احدهما من جهة الزمان والاخر من جهة المسافة المتصلة ومن ثمه كان منطبقا على الزمان التوسطية فان وجودها ان كان في الزمان ايضا ولكن لا على وجه الانطباق ليس وجودها الا في مجموع الزمان لان في جزء واحد منه كالاول وهذا الامر هو المسمى بالحركة القطعية ما لقطع المتحرك المسافة بها واما الوجود اخيرا على التدرج فكانها منقطعة لبعضها البعض وان كانت متصلة موجودة في مجموع المسافة والزمان قوله والتوسطية كانها فاعلة الخ فيه إشارة الى انها ليست فاعلة للقطعية بحسب الحقيقة بل لفاعلها في الحقيقة اما الطبيعية او النفس والتوسطية انما هي شرط لخصوصها لما عرفت انها يحصل من سبلانها على المسافة فالحكم لفاعلها انما هو على سبيل تخيل التوهم ولذلك اردوا كلمة كان الدالة على خلاف الظاهر المنساق الى الذهن قوله مثال ذلك النقطة المنقطعة الخ فيه إشارة الى ان النقطة متناهية فاعلة للخط كالوحدة للعدد

ومنها قايمة بها فخطا فالفاعلة هي النقطة المنتقلة كرس الخروط المحرور على السطح المستوي فانه يرسم كمنته وسيلانه على السطح المذكور خطا
 ثم يميز في هذا الخط نقطتين لا علىهما فاعلة او اجزاء بل على نهايتيهما يوصلت بين الاخير المتوسطة فيه فالفاعلة غير المتوسطة و
 فيقال ان التمثيل فاصح لو كانت التوسطة موجودة في الخارج كالنقطة הראسة وقد علمت ان الامر خلاف ذلك وانت اعلم انه لا
 في التمثيل كون المثل مثل المثال من كل وجه بل المناسبة الخاصة كافيته وبهنا اذا تعرض هو التمثيل في كون النقطة باعتبارها متساوية لعمدة
 الخط فلو كانت التوسطة حالة ذهنية ايضا ومع ذلك تخيل جسمها بسيلا منها الامر منه ثم المثال ايضا لا يجب في التمثيل ثبوت
 الوجود في الواقع بل يتم الادعاء بوجوده في الخارج فتبين لهم التمثيل بالنقطة المذكورة وهذا القدر يكفي فانهم قولهم لا لا اله الا الله
 الحق هو الماطا عليه كلمات القوم فانهم قالوا انه كما في الحركة امور ثلاثة كك في الزمان ايضا تلك الامور فيه متصل منطبق على
 المتصل من الحركة اعني القطعية وان سبيل يرسم بسيلا الزمان المستوي الخيال منطبق على الحركة التوسطية وكانت مفروضة فيه
 كالحمد وفي المسافة ويسمى اثبات محققه ليست هي راسمة لها بل اطراف ونهايات له وللاجزاء المفروضة فيه ولا يخفى عليك ان
 الثالث من الامور المفروضة لا الموجودة ولا يبطل اتصال الزمان والاول نظام الوجود ويشهد عليه الشواهد واما الامر الثاني اعني
 الآن السبيل فلم يقموا على وجوده دليل واضحا ونهاية ثابتة فانه في ذلك وجود الحركة التوسطية فلا بد ان يثبتها في الزمان منطبق
 عليها وهو يعني تخالفان وجود التوسطية قد عرفت انه لم يثبت حتى يلزم نفيها من الزمان ولو ثبت فلا يلزم ان يوجد
 بازاءه في الزمان ايضا امر كك ولا يجب انطباق التوسطية على الرضا حتى يحكم الحكم الانطباق لوجودها بازاءها في الزمان هذا هو القدر
 على نظريتي الآخرين الخ هذا ادعاء محض لم يتم عليه دليل بعد ان انطباق الحركة التوسطية على شيء بازاءه من الزمان ممنوع
 قوله فاذن انما يكون معه من القطع الخ كل ذلك ادعاء محض لا بد عليه من شاهد يقين الساطر قوله واعلم ان المتحرك من حيث
 انه متحرك الخ قد اختلف بذلك المفسر في مذهبنا الشافعي بيان صحة ان المتحرك اذا تحرك في مسافة محدودة في زمان معين يحصل له
 من هذا الانتقال الحركة امر متضمن لغيره على تلك المسافة في مجموع ذلك الزمان وبهذا الاعتبار كانت امر متضمنة للمسافة والزمان
 ومن قطع كل واحد من الحدود المفروضة في المسافة في الآتات المفروضة في الزمان كالحمد ونفسه بالاعتبار الاول ولانه
 متوسط بين السبيل والمنتقى البسيط كالحركة التوسطية باق في مجموع المسافة والزمان وكل حد من حدودهما وهو هذا الاعتبار
 كانه فاعل الامر المستند اعني الاعتبار الاول ان هذه الاعتبار الحركة بالذات والزمان والمتحرك بالعرض ومن بهنا
 ظهر لك ان ما ينساق الى بعض الاول ما من ان الحركة والتحرك متحدة بالذات ومتمايزة بالاعتبار فانها اذا احدثت نفسها
 حركة واذا احدثت بالقياس الى ما فيه سميت تحركا وان احدثت بالقياس الى ما عنة سميت تحركا ليس بشيء فان التحرك صفة
 للمتحرك وانتساب الحركة اليه صفة لها وان يلزم في الوجود وكذا التحريك صفة التحرك للحركة ونسبة الحركة الى التحرك صفة لها لا
 وعلى هذا فكان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة نسبة اليها فلم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع ولكن التحريك هو الحركة في
 الموضوع كذا انهم من الشافعية فاحفظه قوله فالتقابل بينهما تقابل العدم والمسلكة الخ اعلم ان التقابل على ما سيجي في الالهييات

اربع اقسام التضائيف والتضاد والعدم والملكية والسلب ولايجاب وطائفة انتفاء الاول والرابع في الحركة والسكون اما
الاول فلما يستدعي ان يكون لثقل كل من المتقابلين به القياس الى الآخر وان لا يوجد احدهما بدون الآخر من المبدئيات
انتفاء ذلك في الحركة والسكون والاضاها يوجب ان في الخارج كما هو التحقيق والمتضايفان لا يكونان لكانا ان يكونا مشهورين
والتضائيف فيهما بين وصفتها لا اتهما ومهما الكلام في ذات الحركة والسكون واما الثاني فلما يقتضي ان لا يتجاوب شي
منهما لئلا يلزم ارتفاع النقيضين ومهما المعدومات والمفارقات لا يتصفان بشي منهما فقد تحقق الواسطة المنقضية
لهذا النحو من التقابل لثقل الاحتمال محصور في الثاني والثالث ووجه الشرح في طبيعيات الشفا ووجه المص الى انتفاء
الاضاها في الحق عتدها في الثالث ولذلك فمصر السكون لجدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك ولذي ذكره الشرح في وجه انتفاء الثاني
حاصله ان المتقابلين يكونان حدهما متقابلين هذا التقابل ايضا فالحركة اذا
كان كمالا او لا لما هو بالقوة من جهة ما بالقوة فكان السكون المقابل لها اما كمالا لثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا
او لا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون بالقياس اليها كمالا لثانيا ولما يجب
ان يتقدم كل سكون حركة كما لا يخفى والثاني ان يتأخر السكون كمال حتى يكون بالقياس اليه كمالا ولا وهذا ايضا لا يجب فان
السالكين بما هو ساكن لا يستدعي كما لا يحتمل يتأخران سكوتة ولو لم تأت شي من لفظه الاول والثاني في حدى الحركة والسكون
لما حفظنا شرط التقابل في الحد وان غيرنا تغيير آخر لم يكن له مفهوم صادق اصلا وان اردنا ان تأت بمقابل الكمال كان هو القوة
فيكون من يلحق السكون حينئذ بالعدديات هفت فتبين ان السكون حده المعنى العدمي وهو عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك
والحركة حده المعنى وجودي وهو ما قد عرفت فيهما تقابل لعدم والملكية ولا يخفى على الفطن ان لما به بالحكمة ان هذا الكلام فاسد اما لو
فلانه انما يتم لو كان ما ذكره في تعريف الحركة والسكون حدهما هو في معرض الخفاء بل الظاهر ان بل ما ذكره في تعريفهما رسومهما
فاطلاق الحد عليهما بالاجزاء بمعنى مطلق المعروف والاقتران ان سلم في الحدود لاني الرسوم ايضا واما ثانيا فلان التضاد والمص
انما هو بين والى الحركة والسكون لا بين مفهوميهما حينئذ فيجوز ان يكون حقيقة كل منهما امر بسيط وجوديا لا يستلزم ثقل كلا حدهما للآخر
فيحصل التضاد بين حقيقتيهما ولا يستلزم ذلك التضاد في عوارضهما التي جعلت معروفة لهما بل يجوز ان يكون لهما اول واحد منهما عوارض
ولو ازم سلسله لا يكون التضاد فيها اصلا واما ثانيا فلانه يمكن ان يعرف السكون بحفظ النسبة او باستقرار المتحرك فيما فيه الحركة
او اكثر من ان اوجبت يكون فيه قبله وبعده الى غير ذلك ويجعل هذا معا بل الحركة بان يعرف بالخروج المذكور او بالكمال
او بالوجود فيما فيه تدريجا او على وجه يصدق عليه حين كونه في حدانه لم يكن فيه قبل ولا يكون لحد فيكونان مفهومين وجوب
بينهما غاية الاختلاف ولا معنى للتضاد والانهاد واليقا ان التدريج والاستمرار وغير ذلك من القعود متوقفت معرفتها على الزمان
الماخوذ في تعريف الحركة فيلزم ان يكون احد المتضادين ماخوذا في تعريف الآخر فيه ما قد عرفت من ان هذه التعريفات
لفظية لقصد بها بيان مفهوم اللفظ فقط لا حقيقة حتى يلزم من اخذ احد المتضادين في تعريف الآخر الاستحالة ولما راي ان هذا

وجود السكون سبيل اتصال الحركة فالصحيح في هذا الآن قد غلب على الحركة والسكون معا قوله ويلزم بازائه خبره من المساقعة المحرجة
وهو ممنوع لا يجوز ان يكون هذا الاسم الغير المنقسم في المساقعة حدا لها لا جزاء بل لا مركب على ما عرفت من ان الاكانات المنفردة في الكثرة
حدود الاجزاء المنفردة فيه ولكل ما يحتاج ويراد في المساقعة ايضا حدودا وبهايات للاجزاء المنفردة فيه لا اجزاء حتى يلزم التركيب من
الاجزاء التي لا تجزئ في قوله غير متانفة منها الاجزاء الغير المنقسمة من الحركة كاشقة بقوله متصلة فيكون المراد من الاتصال عدم
التألف من الاجزاء الغير المتجزئة ولا يكون الاتصال بالمساقعة مثله فلا يراد عليه بان للارزاق حكم التعلق استعمال المساقعة على امور
غير منقسمة ولكن لا يلزم منه كذا من الامور الغير المنقسمة لا يجوز ان يكون هي حدودها لا يتوجه اصلا ولكن يرد منها شيء آخر وهو
ان المراد من الاتصال الحركة انها متصلة في الزمان فلا ينافي في تملك السكون في الآن ثم تحلل السكون في الزمان فينا فيه التبعة ولم يلزم واذن
فالاولى في تقدير الايراد ان يقال ليس في الآن المنفرد من الحركة ولا سكون لانها زمانيان عندكم فيلزم من خلو الموضوع عنهما وهو خلاف
ما ادعيتكم به اقول فيجيب بان الجسم لا يكون في ذلك الآن الحاصل للجواب ان المتع هو خلو الموضوع القابل للحركة والسكون
عنهما والجسم في الآن ليس قابلا لها لكونه زمانيين فلا يمنع خلوه عنهما في الآن صلا قوله لا يقد اذ السكون الجسم في الآن ولا يراد على
الجواب وله توضيحان احدهما انه بعد الاختلاف لعدم الحركة في الآن للجسم مع وجوده فيه لا معنى لانكار السكون لانه عدم الحركة عن
الموضوع القابل لها والجسم لا يشبهه في انه موضوع قابل للحركة التبعة وثانيهما انه اذا قيل بانتفاء الحركة والسكون في الآن يلزم
ارتفاع التقيضين لان السكون في الآن عدم الحركة فيه وهو تقيض لها وقد فرضنا اتفاقا والحركة وعدمها عن الجسم في الآن ويلزم
ارتفاع التقيضين فان قلت السكون عدم الملكة وهو سلب ثابت والتقيض للحركة سلبا سلبا السيد ط قلت السكون في ذلك
عدم الملكة فارفعه يكون بالارتفاع الصلوح وقد فرضنا الموضوع قابلا لوجود الملكة ويلزم سلب سلب الحركة فيلزم ان لا يكون
متحركا ولا غير متحرك وكل هذا الارتفاع التقيضين قوله في الجواب عن الاول ان الحاصل على تحقيق مقصود ان اللزوم من
رفع الحركة في الآن هو تحقيق تقيضها فيه لا تحقق السكون المقابل لها ضرورة ان تحققه في تقيضه ان يكون في الآن طرفا لوجوده
والتحقق منها هو سلب شيء توجب هذا الشيء في الآن قوله عن الثاني بانه لا يلزم من الحاصل ان يستحيل هو ارتفاع التقيضين
في نفس الامر وهو واسع من الآن فلا يلزم من ارتفاعهما في الآن ارتفاعهما في نفس الامر الذي هو المحال فاللزام غير مستحيل و
المستحيل غير لازم واليه اشارت بقوله في الحاصل فنقول انه لا يقع شيء منها انما قيل انه غير محصل انما يحتاج الشق الثاني و
نقول اذا لم يتحقق الحركة في الآن ولا عدم الحركة فيه فقد لم ارتفاع التقيضين في الآن وهو محال بالضرورة لا معنى له فان
القدر بالضرورة هو استحالة ارتفاع التقيضين في الواقع واماني الآن فلا لانه يرجع الى رفع الصفات الآن او انوار
بحا في هذا الطرف الانتفاء الصلوح لعدم التلبس بما يتعلق بالحركة كالزمان وما فيه الحركة فحاصل مقال اشار ارجع الى ما قرره الجواب
بهذا القليل ولذلك جعل التمسس المحقق في خواشيه حاصلا الكلام ثم وانا الرجل في لفت مقال كذا وحصل ما ذكره المحقق المحقق
في توضيح مقال تقديره لا يخفى بعده عند الخدق المهمة وان لم يكن في زعم المقلدة الذين ليس لهم في العلوم مهابرة فيه فساد

فما قيل في الخص من اللاسكون الخ اعلم انه منها امور ستة الحركة والسكون وسلب الحركة وسلب السكون سلبا بسيطا كما هو المقتضى اخذ
التقيض واللاحركة واللاسكون بمعنى السلب ثانيا استغنى العدم عن تقيض الحركة من السلب التسييط وهو اعظم من السكون والعدم العدولي
الحركة اعني اللاحركة مسا للسكون وكذا الحال في تقيض السكون والسلب العدولي له فار الثاني اخض من الاول فالحركة في المكان
يكون اخض من اللاسكون لانها اخض من مساوية وهي الحركة المطلقة فانهم قوله ان انظاره فالالتصاف الخ هيها امر ان
احدهما ان يوجد الالتصاف بالحركة والسكون في الآن وثانيهما وقوعهما في الآن ولا شبهة في ان الاول اعظم من الثاني ضرورة
ان الالتصاف لا يستلزم الوقوع والوقوع يستلزم الالتصاف التبعة قوله فلا بد ان يكون مرثانيا الخ هذا بناء على ان محل الحركة
لا بد من ان يكون مرثانيا شخصيا باقيا بشخصه في التبدلات وذلك لانها عرض وقياها لا يتصور الا بجل باقي يشخص ضرورة
ان الشخص الحان تشخص المحل فلو تبدل المحل عيى الحركة لم يتبدل الاحوال عليه بل يتبدل هو مع ما يعرض له وليس هذا
من الحركة في شئ هذا قوله فيجب ان يكون الحركة موجودة في شئ مركب الخ القدر الضرورى هو ان يكون حامل الحركة بالفعل
من وجهه والقوة من جهة ما يتحرك اليه واما التركيب مما بالقوة ومما بالفعل فغير لازم فان المفارق كالنفس الناطقة
يتجزأ ان يتحرك في بعض اعراضه التي لم يحصل لها بالفعل بل هي في القوة كالفرج والسرور والتعصب وغيره وكذا يجوز
ان يتحرك اليوسه حين تلبسها بالصورة الجسمية والنوعية في اعراضها من الكيفيات لا استعدادية مع انه ليس شئ منها مركبا
من الجزئين المذكورين قوله مثل المدفع الخ وفي بعض النسخ مثل الرفوع والمراد ما يدفعه انسان من جانب الى جانب او
ترفعه من الاسفل الى الاعلى كان يرفع الحجر من الارض الى الاعلى قوله والمحدوب الخ كالمحدبة التي جذبا المتعاطلين مثلا
قوله فالامر في ان حركته من جهة امر خارج عن الخ الظهور ممل بالقدر الظاهر هو ان الامر الخارج في القوة المذكورة يدخل
واما انه فاعل الحركة فممنوع لجواز ان يكون الفاعل هو الجسم بما يتوهم والدافع والمحدث من المعينات له قوله لا حاجة غير كونه
حيها الخ فيه اشارة الى ان المراد من الحالة ما يكون موثرا حقيقيا او مخرجا لك بمعنى الموتر الحقيقي ملائحا كما في تأثيره الى امر خارج
عنه شرطه كان او معدا فلا توجيه ما يورد ههنا من ان كون الجسم فاعلا انما يقتضيه كون الاجسام باسرها متحركة لو كان جسمية
علية ثامته للحركة وبطلان لازم لم لا يجوز ان يكون الجسمية بشرط علية لها وبها الشرط يوجد في جسم دون جسم فتترك الاول دون الثاني
وذلك لان مقصود المقصود هو القوى العلية التامة من الجسمية بما هي جسمية لا العلية مطلقة ولا شبهة في انه قد تم تحرك الاجسام
باسرها اذا اعلنت الجسمية بنفسها علية تامة او حجة للحركة لا استواء نسبتها الى جميع افرادها فما هي حقيقة لتقيضه في الاول على السواء
فما بال البعض يتحرك والبعض لا يتحرك قوله لكان كل جسم متحرك الخ عكس تجليته الى قياسين احدهما ان الجسم لو كان متحركا
بذاته لتتحرك جميع الاجسام لاشتمالها في الجسمية مع سكون البعض وهو الارض وثانيها انه لو كان متحركا لنفس الجسمية لتتحرك
الما ويخس سكونه والثاني باطل فالقدم مثله وكلاهما متبنيان على كون الجسمية حقيقة واحدة وقد عرفت فيه قوله لسكون البعض
الخ على ما ذهب اليه الحقين من المشايخين والافانكاك بعضهم قالوا بانها متحركة واليه ذهب الفاضل في الرد عليه هو لا يفتي

في المتن بان يقال كذا في المتن يجوز ان يكون في المتن متحرك كما قد قيل في البرهان المذكور في موضوعه في المتن شريفة قوله وكان
الجسم جنبا للآلوان الحيوانية الخ وان كانت الصورة الجسمية التي هي خبره بطبيعة له هي مشتركة في الجسميات فكذلك في الخبر ونوعه وكل
جنس كما مر في الاشارة اليه فتذكره قوله فلذلك ان يقول ان هذا البرهان متقوض في تقرير النقض ان الفصل خاصة للجنس كما
ان الجنس عرض عام له كما تقر في موضوعه وحديثه فما ذكرتم من السبل في الحركة التي هي من خواص الجسم تجري في الهيئة في اقتران
الذي هو من خواصه ايضا فتقول الجنس كاللونية مثلا لو كانت مقتضية بذاتها الاقتران بالبيان لكان كل نوع بيان او الامر على خلاف
ذلك فعلم ان ذلك لعله خارج منها بجعل اللون بيانها وهو محال لاستحالة احتياج الجنس في اقتران الفصل الى علة وهذا النقض
لا يختص بجنس الاقتران في خصوصها بل يجرى في الجواهر ايضا بان يقال لو كان الحيوان الذي هو مطلقا ناطقا لذاته لكان كل حيوان
ناطقا وليس كذلك فحينئذ يحتاج في كونها ناطقا الى علة وهو محال والجواب هو منع استحالة احتياج الجنس في اقتران الصورة الى العلة فلو
من غير شهادة ضرورة ولا اقامة برهان فلا يسمع قوله لكننا نقول فرق ما بين الجنس في المركبات الخ بهما جواب النقض المذكور وهو يحتاج
لجنس ان الجنس في الهيئات المركبة في الخارج توجد بوجود استقلالها في مقايير وجود الفصل الذي هو صورة عارضة فيحتاج في عروض
الفصل واقتراانه الى علة ضرورة ان عروض الفصل ما يمكن له بالنظر الى ذاته الممكن يحتاج في وجوده الى علة فمعرض الى
عارض كان يحتاج الى العلة القبة فالجسم ذو وجود خارجي للآلوان الموجودة في الخارج المركبة منها يكون موجودا بالافراد والفصل موجود
أخر فمعرض في اقتراانه الى علة خارجة واما المركبات الذهنية التي هي بسائط في الخارج كالبيان والساد وغيرهما من الهيئات
البيضية في الخارج فليس فيها سماء موجودة بالافراد والفصول موجودة لك بل هي متحدان ذاتا ووجودا فالذات فيها واحدة هي عينها
جنس وفصل نوع بالا اعتبارات المختلفة فليس الفصل من خواص الجنس حتى يحتاج في عروضه الى علة بل الجاعل المتنوع هو جاعل الجنس
والفصل ايضا وبالجملة الحكم باستحالة احتياج الجنس في اقتران الصورة الى المادة مطلقا سواء كان في المركبات الخارجية او البسائط
الخارجية ممنوع وتخصيصها بالمركبات الذهنية البسيطة في الخارج مسلم وليس بالنقض لان الجسم جنس للمركبات الخارجية فلا يلزم من احتياج
في اقتران الصورة الى علة احتياج اللون الذي هو جنس البسائط الذهنية الى علة في اقتران الفصل ايضا بل هذا مستحيل في الموجود
هيئا واحدا لجعل لك بخلاف الاول فان الموجودات متعددة فيشعدها لجعل ايضا فكون الجنس عرضا عاما للفصل والفصل عرضا
انا تصور في البسائط البسيطة لا قبله وما قيل ان هذه التفرقة لا بد من المعاني الجواب فان النقض جار بالنسبة الى المركبات الخارجية
من المادة والصورة ايضا بان يقال لو كانت الثبات بحال بذاتها لكان كل نبات بحال وليس كذلك فكون النبات بحال يحتاج الى علة وهو
محال ليس شيئا فان حاصل الجواب انه ان اورد النقض بالمركبات الخارجية فيلزم ان اجتنابا في الاقتران بالفصول يحتاج الى
العلة والاستحالة ممنوعة وان اورد النقض بالمركبات الذهنية فقط فنقول بانه لا احتياج فيها الى العلة او ليس مهيئا في الخارج الاشياء
واحد فينقض النقض عن راسه هذا قوله وذلك لان جنس الجسم مثلا الخ قالوا لان الجسم اعتبارات ثلث اعتبارا ان يوجد بانه جوهرا
طول وعرض وعن طلقا من غير ان يتعرض لبعض آخر اذ عليه لو كان بالغالى الف وبهذا الاعتبار جنس وثانيهما ان يوجد بشرط

لا يدخل فيه غير ذلك ولو انقسم المسمى آخر كون خارجا عنه متبقيا اليه فهو بهذا الاعتبار مادة وتام في الوجود ومباين فيه لما ينقسم اليه وكلما كثر
عنه من ثمة امتنع عليه التركيب وكذا حمل احداهما على الآخر والثالث ان يوجد تشبها ان يدخل فيه شيء وهو بهذا الاعتبار نوع يحصل
وهو بالاعتبار الاول كحل على ما استنبه من الافواع الوجود والاسناد في الوجود الخارجي والتغاير في الاعتبار الذي ينبغي فيتحقق شرط الحمل
فما يقم ان حمل الاعتبارين في الوجود والحققة شيء علمية باعتبار اخره بلا شرط شيء مما لا معنى له او في التباين في الاعتبار فقط وهو
لا يرفع التباين الذي في كلام حال عن التحصيل فان تباين الاعتبار بتباين الاحكام وسما اذا كان احد الاعتبارات كاشفا
عن الابهام والاخر عن التعيين وهذا القدر يكفي صحة الحمل فكن على البصيرة ولا تتبع الهوى وزيادة التفصيل في هذا المقام طلب
من شرحنا لتذكير المميزان ومعارض العلوم ومهنا بهذا القدر كفاية قوله من المجاورة الى الحيوانية كالاتصال من النطفة التي هي
جوار الى الحيوانية فان الجسم باق مع زوال فصله وهو الصورة النطفية حصول صورة اخرى وهي صورة الحيوان قوله ولعلنا تيمنا الى الحيوانية الخ
فان الجسم قبل ان يتصل بالنفس به كان فيه صورة نباتية فقط وبعد تعلقها قد صار حيوانا فالصورة تبدلت مع بقا الجسمية وهذا انما يتصور
النفس النباتية عند فيضان النفس الحيوانية وهو خلاف مصرحاتهم فانه يعلم من تصريحاتهم ان في الحيوان نفسا نباتية ونفسا حيوانية وفي الانسان
معها نفس ناطقة وعلى هذا العبارة الصحيحة في هذا المقام من النباتية الى الحيوانية الى المجاورة والاول كما في صورة قطع الشجر الناعم
والثاني كما في صورة موت الحيوان هذا قوله واما اللونية مثلا فلا يمكن ان تقرر لها ذات الخ في اشارته الى ما من تحتها الجسم والفصل في انواع
في البسائط الخارجية ذاتا وجودا حتى لا يحتاج في عرض الفصول للاجساس الى علته وما قيل ان على تقدير هذا الاتحاد ما معنى الجسد
الفصل وعلى تقدير التباين فلا وجه لعدم الاحتياج الى العلة كلام حال عن التحصيل فان الاتحاد في الخارج واعتبار الجسمية وتفصيلية
انما هو في العقل بمعنى ان مهنا شيء واحد هو النوع ثم العقل يفرض من التحليل يتبرع معنى عابا وتسمية جنسا ومعنى خاصا وتسمية فصلا والامر
كربا منها وتسمية نوعا وانما في الخارج فليس الاشياء واحد فليس فيه جنس ولا افضل اصلا فلا يتصل قوله لا فصول في الذهن فخط الخ
كما في الهيئات البسيطة في الخارج فان لها فصول في الذهن فقط واعلم ان القول بالجنس والفصل في الهيئات البسيطة انما يتصور لو لم يكن
بين التركيب الذمسي والخارجي ملازمة واما على تقدير التلازم على ما هو المشهور في هذا الاطلاق كلام كما لا يخفى على من له فهم سليم قوله
واما البرهان الثاني هو انه لو تحرك جسم من الاجسام الخ حاصلا انه لو كان جسم متحرك كان نفس كونه جسميا لا اعتبارا من زيادة لما يمكن تصور من غيره
ليس وجب للامان حركته فان مقتضى ذات الشيء لا يتفك عنه والثاني باطل فاننا نقدر على تجويز امر صادم للحركة مقتضى للسكون تجويزا صحيحا
مطابقا للواقع فالمقدم مثله وباقه زالا لا يرد ما قيل ان هذا البيان لا يتقوى كون الجسمية علة فاعليه تشبها من الشرط لم توجد هذا الشرط في
جسم فلم يتحرك لان عرضها هو نفس كون الجسم علة تامه للحركة او مرجعا تاما لها لا مطلقا فاعليه فهذا الاحتمال لا يثبت كما مررنا اشارته اليه
فلا يتصل قوله والثاني توجب للترجيح بلا مرجح الخ لاستواء النسب الى جميع الجهات فما باله يوجب الى جهة دون اخرى وفيه انه يجوز ان يكون
الجسمية مقتضية للحركة الى بعض الجهات دون بعض فلا يلزم الترجيح بلا مرجح والجواب ان هذا فيما له شعور وارادة وانما في نفس الجسمية
الحالية عنها فلا بد اقوله لاما اوله فلعدم اختصاص هذا الوجه الخ حاصل النقص ان هذا الوجه من البيان ان تم كما يدل على عدم كون

الجسم عليه الحركة بنفسه كبدل على عدم كون الطبيعة في الحركة الطبيعية فاعلم للحركة انما هو خلاف ما ذهب الحكماء و انت تعلم نعم ان قالوا يكون
 الطبيعة على ثمة الحركة الطبيعية او على موصية فله وجه واما ان قالوا يكونا على ثمة و لو متوقفة على شرط زائدة كما هو الظاهر من كلامهم فلا نقض اصلا
 لان هذا البرهان انما يبطل الحجة العامة او الموجبة لا مطلقا كما عرفت فانهم قولهم بل لا اول له اي رادوا ان الله ان اراد ان يبدل
 البيان لا يقبض بالمطلوب الا في ان يور و لمطلوب آخر فهو كذا ترس وان اراد ان يوافي بالطلب ولكن له اختصاصا لا يحيط به آخر هو عدم كون الطبيعة
 على ثمة للحركة فلا مشاقبة فيه فان البرهان يلائم الطلبين وقد اقيم بينهما على مطلوب و اى شناعة فيه قوله كما في الافلاك مثل النج اعلم ان
 حركات الافلاك اربعة فيجب من ارادة النفس ان لا يخرج المطلوب كما له و يطلب و اياها و تحصيل شيئا فشيئا و اما الطبيعة
 فهي قوس عديدة الشعور لا ينبت بها الحركة الا تحصيل ما يمكن حصوله تماما و الكلام بينهما في حركة الجسم بطبيعة لافي الحركة
 الارادية فالتمثيل بالافلاك ليس في موضعه قوله و على تقدير ان يكون النج و الفضاء على تقدير ان يكون حاصل الانسليم
 و بموجب السكون لمجاز ان يكون المظهر هو الحركة و انما يلزم السكون اذا كان غير ما و المخلص عن عتد الصلة على ما مر من ان
 احتمالات الغايات انما يتصور في الحركات الارادية التي تنبثق بمبدلها شعور و ارادة و اما نقض الجسمية فاذا ليست
 ذات شعور و ارادة لا يكون تركيبا قايما و مطالب و ذهني واحدة في نفسها لا يقتضيه الا مطلقا و اوحدا قوله و يحدث فيه شوق بعد شوق
 النج هذا ما لا معنى له في هذا المقام فان الكلام في الحركة التي هي ذات الجسمية وليس لها شعور و ارادة حتى يحدث فيه شوق بعد شوق و انما
 ذلك فيما له شعور و ارادة و انما النفس في تلك مثلا قوله بالبرهان الثالث فهو ان الحركة النج قدرته البرهان في المشهور بان المتحرك قابل
 للحركة فلو كان فاعلم انما ايضا يلزم كون الشيء الواحد قابلا و فاعلاما و هو محال و اورد عليه الامام ما و لا يصح بطلان الثاني كما مر غيرة
 و اما ثانيا فلانه منقوض بالهتية بالقياس الى اوزانها فانها القابلة و الفاعلة فادان ان تقريره و وجهه لا يتوجه به ان لا يراد ان و حاصله
 ان المراد من الفاعل هو الفاعل المستبحر لشيء التاثير و رفع الموق و لا يشق في ان الفاعل بهذا المعنى مفيد لمفعول اعني الحركة فيما نحن فيه
 فلا يكون نفس الفاعل المستعد فانه يقتضيه الاستعداد و الفاعلية بالاستقلال يقتضيه الفعلية فيلزم ان يكون شيئا واحدا فاعل بالثبوت
 معا و هو محال و لا يخفى عليك انه انما يتم لو كان المتحرك قابلا للحركة بمعنى ان يستعد له و هو منوع بل القبول بينهما بمعنى مطلق الاتصاف
 او الجسم متصف بالحركة و ان عرض له حصولها شيئا فشيئا لكونها غير فار الذات فلا باس بكونه مفيد لها و الخصوصية مستفادة
 من جهة المادة و استعدادها فلا استعانة هذا قوله فهو منوع التاثير و التاثير هذا الاختلاف على ما فهم من كلام الشافعي لا يستلزم
 في فصل القوة و الفعل ان النفس معالج من حيث كونها عاملة بالطب و متعالج من حيث كونها متعلقة بالمادة القابلة التي هي الجسم
 راجعة اليها و انما الموضوع الجسمين مختلف انتهى و هذا فاسد فان الكلام في معالجة النفس للمراض النفسانية و حينئذ فالمعالج
 و المستعمل واحد فالعلاج القابلة لا يدخل لها في الاستعلاج اصلا بل المعالج هو النفس باعتبار كونها متعلقة بالطب و المعالجة
 فيها و المستعمل هي باعتبار كونها متعلقة للمراض فالمرض و الموضوع واحد و انما التاثير باعتبار المرض و التاثير هو باعتبار المرض و كلام
 الالهيات اما ما و اورد قوله و اعلم ان الحركة تتعلق بمورثة النج المراد من التعلق به علم التروم و الدخول في علل لوجوبها

المتن سوادا كانا بالقوة لما لا اجزاء ما من لوازم وجودها الخارجي والفاعل والقابل والمساقي من دو اخل غائل الوجود فتروا
 احتياج الحركة اليها وعليه بناء الحلية والزمان ايضا من دو اخل غائلها الشخصية كما استعرف قوله في التحرك والحرك اتج المسمى فلكونه
 عرضا فلا بد لها من موضوع قابل او المسمى فلكونه متما في ذاتها فلا بد لها من فاعل يخرجها من القوة الى الفعل واما السبب والمتن فلكونه
 خروجها من القوة الى الفعل فلا بد من مركبون منها ابتداء هذا الخروج من امر آخر متما في الوجود وهو سوادا كانا بالفعل كما في الحركة في المسافة المحددة
 او بالقوة كما في حركة الفلك وسوادا كانا بالنظر الى نفس تلك الحركة او بالنظر الى اجزاءها المتفرقة فيه ولا يجوز اجتماعها بهذين الوجهين وان كان
 ان تتحد بالذات بما في الحركة الوضعية واما ما فيه الحركة وهو المسافة وهي وان شاء استعملها في الاين ولكن المراد منها ما يعبر عنه الشبهة الباقية
 اعني الكمية والوضعية والكيفية والمناسبة في الكل باعتبار حصول المفرد التدريجي وتبديل الاثر والتمسك في الزمان والآن ويكون طرف الشبهة
 واما الزمان فليقدر التدريج هذا ما قالوني هذا المقام قوله ولا تناسب تقدم تقدم التقسيم المتجمل وحيث ان افعال قديم وجودا من المفعول
 فيما يعرض له من التقسيم باعتبار الفاعل اولى بالتقديم قوله لكن المقدم التقسيم المتجمل اتفاقا من سبقه من رد سوادا الفلسفة في طريق
 التعليم قوله فكان آخر الخ سياتي ولا يخفى بان الصديق عليه انه لم يكن في الآل السابق ولا يكون في اللاحق قوله فالحققة نوعية
 او صنفية الخ ولم يخض للمخيرة الشخصية بالاندرجاني الصنفية او اريد منها بالتميز النوعية او ظهورها ومشابهتها في الحركات واما الخفا في
 المذكورين واما عرض بما فقط قوله وقد عرفت انها عبارة عن تغيير حال تلك المقولة الخ على هذا الاعتقاد موضوع الحركة هي المقولة فالتقسيم
 مثلا كحركة في الاستعداد للضعف والسواد الشخصية باق وضاده في الحركة الابدية خارجا وان حصل احتمال البقاء في الحركة الكيفية ولذا اسما
 فيها قوله كيف وذات الاول في نفسها كانت ناقصة الخ الغاير في الذاتين بالشخص ظاهر وقد ذهب المشاؤون الى معان كثيرة بالنوع
 ايضا حيث قالوا ان الضعفين بالشدة والضعف تخلفان نوعا والقول بان يذهب المعتقدان موضوع الحركة هي طبيعة السواد والتدرج
 انما هو في اشياء ليس بشي فان موضوع الحركة الواحدة لا بد من ان يكون له اختصاصا بامور لا محبة كلية يسمي فيها العبد انشاء الله تعالى قوله
 ولما تاتي لاحد ان يقول الخ لعل هذا القول على انه ان الشدة والضعف من اوصاف السواد وليست كاشفة عن الحصول المنوعة
 كما زعم المشاؤون فالسواد باق في زمان الحركة لا يتبدل في ذاته واما يتبدل في اوصافه ولا معنى لكون الحركة في السواد بخلافه من موضوعها
 للحركة في اوصافه المذكورة وعلى هذا قل ان اختيار ان الضعف ليس لسواد ويمتنع استحالة حدوث صفة اخرى فان الاشتداد عند ليس الا
 زيادة صفة اخرى هي الشدة ولكن هذا النوع فاسد فان الحركة حينئذ اما في وصف الشدة والضعف الذين هما وصفان اضافيان
 او في وصف آخر هو منشأ الانشراح والاول ضروري للطلبان قال السواد الواحد من غير ان يحدث فيه معنى آخر لا يكون منشأ الانشراح
 الاشد منه بعد ما كان اضعف وبالعكس وعلى الثاني فمبدأ المنشأ اما ان يكون سوادا او اخر غير غيره والاول يطل لما يسمي في كلامهم
 الشء الثاني تجب ان لا يشتد السواد ضرورة ان حدوث كيفة لم يكن من قبيل السواد لا يوجب التشدد والضعف فيه البتة قوله قال النك
 ينضم اليه ان لم يكن هو والنج حاصله ان ما ينضم الى السواد الناقص لا ينحله اما ان يكون سوادا او اخر وعلى الاول فيكون الشد يعبر
 السوادين فيلزم اجتماع سوادين متحدين في الحقيقة في موضوع واحد مع فقد الامتياز بينهما وهذا هو احتجاج الثقلين المنجمل وعلى الثاني

فيما اشتد السواد في سوادية بل حدث فيه حكمة اخرى فان قلت اخترنا الشق الاول ولا يلزم احتياج المثليين فان المنضم الى السواد
 الاول ما هو احدث من سوادية بل حدث فيه حكمة اخرى فان قلت اخترنا الشق الاول ولا يلزم احتياج المثليين فان المنضم الى السواد
 فعلى ذلك كل سواد يكون مركبا مما هو اضعف منه فاما ان ثبت السلسلة الى غير النهاية وهو محال او انتهى الى سواد تتركب مما قبله و
 يلزم الخلف ولو سلم هذا قل من لزوم اجتماع المتضادين في موضوع فان السواد الشديد والضعيف متضادان ولو تضادا مشهورا
 بالاعتقاد ان موضوع السواد الثاني غير الاول فاختلف الموضوعان مع ان اختلاف الزمان كاف في الاستمرار لانا نقول فقد لا
 في صورة قيام المثليين بالآخر اظهر مما اذا كانا هذين في محل واحد زمان الحدوث وان كان مختلفا ولكن زمان البقاء واحد حينئذ
 فيرفع الامان عن البديهيات قوله واتحاد الاثنين من السواد غير متصور لعله دفع لما عسى ان يتوهم ان يجوز ان يكون السواد
 الاول باقيا ثم يحدث في الآخر ويتجدد معه وحاصل المدعى ان اتحاد الاثنين اما ان يكون مع كونهما اثنين فهو ظاهر البطالان وان كان
 مع رفع الاثنين فذلك اما باستقواءهما فقد عدا واتحاد المعدولين لا يمتنع له او باستقواء واحد منهما فيلزم اتحاد المعدولين بالموجود وهو
 افحش وايضا على الاول ثم يقع في موضوع فالحركة في شئ يوجب على الثاني لم يحدث حالة فلا حركة ايضا فافهم قوله وهو يثبت
 الخ المشا الى الحركة في المقولة سواد فسرست باذكاره في غير ما يثبت في المقولة التي يتحرك فيها اولها على الثاني لم يتحرك فيه على الاول فتلك
 في المقولة ليس شئ والحاصل ان المتحرك في المقولة اما ان يكون له فرد من المقولة التي يتحرك فيها اولها على الثاني لم يتحرك فيه على الاول فتلك
 الافراد اما ان يكون متناهيته فيلزم انتهاء الحركة في القسمة وهو يتلزم الجزو الذي لا يتجزأ او غير متناهيته فيلزم انحصارها بالانتهائيين
 حاضرين يعني البديهي المنتهي الا ان ورد على المعنى المذكور في الشرح اظهر فلذا اخضعه الشرح بقوله وجوابه ان تلك الافراد الخ حاصله
 انه وان كان الانصاف بفرد من المقولة شرط في الحركة في المقولة ولكن هذا لا يستلزم ان يكون تلك الافراد موجودة بالفعل حتى يلزم
 انحصارها بالانتهائيين يعني حاضرين بل هي موجودة بالقوة القرينة من الفعل بمعنى ان اي ان فرض انقطاع الحركة فيه كان المتحرك
 فيه بفرضه من فساد لم يفرض انقطاع الحركة لفرد من المقولة بالفعل ولكن يصديق على المتحرك انه في كل آن يفرض من ثبات
 زمان الحركة اذ فرض انقطاع الحركة فيكون متلبسا بفعل فساد الحركة على الاتصال الانصاف بالقوة واذا فرض الحدوث جازا
 بالفعل قوله فردنا بانه يلزم ان لا يكون المتحرك الا سبعا يعني ان هذه الافراد من المقولة لما لم يوجد بالفعل وانما هي في القوة
 فيلزم يلزم منه ان لا يكون المتحرك في الاين من بالفعل في زمان الحركة ولا المتحرك في الكم ككم وهكذا او الضرورة شاهدة على خلافه
 فيكون له جواب عنه العلامة الاولى الخ في حواشيه القديمة على شرح الجديد للتجريد حاصلة ان يلزم ان المتحرك غير متصف بالقوة من
 المقولة بالفعل ولا متباينه فيه فان القدر الضروري ان لا يخلو جميع من اين بالفعل كالاجسام الساكنة او عن توسطين الى الالوان
 حال الانصاف بالتوسل حاصل للمتحرك بالفعل وان لم يوجد الانصاف لكل فرد كذلك لكون الافراد بالقوة حاصلا قوله ولا يخفى ما فيه
 فان المتحرك في الاين الخ توضيحه ان انكار الاين بالفعل للمتحرك في الاين مما لا يمتنع له فان المتحرك اذ يتحرك في المكان فلا حالة
 يخرج ما امامه من الاجسام كالهواء ونحوه ويحس سطح الظاهر للسطح الباطن للخرق كما يشهد به الحس وايضا لو لم يكن مما سأل

يلزم خلوا بين السطحين فيلزم الخلاء وهو محال واذا ثبت التماس فقد حصل له هيئة بالوجود فيما يحويه وهذا هو الموضع الذي قلنا ان المتحرك
 في الاين خاليا عن الاتصاف بالايين في انشاء الحركة اصلا ويرد عليها انه يتوحد مثل ذلك على ما قال في الاين من الاتصاف بالغير المتحرك
 ايضا لان هذا الفرد موجوده انما هو في الزمان واماني الآتات المفروضة فلا فرد للايين فيلزم الخلاء في تلك الآتات وحجاب بالان وجود
 الفرد التدرجي منشأ الانسراع تلك الافراد لكل آن يفرض في زمان الحركة فيكون ان يفرض فيه فرد من الاين ووجود المتحرك فيه فلا خلاء
 وهذا الخلاء ما اذا لم يكن فردا تدرجي او فردا قارنا للصحيح حينئذ انشأ الهيئة لانتفاء شبه المتحرك الى المكان ما لعلهم وهذا الجواب والى
 يدفع الاشكال عن التدرج ولكن للتحقق ايضا فخلص عنه اذ لا يقول ان الاحاطة بالفعل ليست بضرورية بل المتوسط بين الحدود
 المنتهي كات في دفع الخلاء وهذا قولهم ايضا الا فلاك غير ممكنة الخ حاصل هذا لا يرد انه يلزم على هذا التقدير ان لا يكون الفلك واضع
 اصلا وان لا يكون المتحرك في الحركة حاراس ان الماء المتسحق يتحرك في السخونة وحرارة بينية والفلك اذا وضع في كل وقت وفيه انه
 مجرد واستبعاد فان المتحركات موضوعة بالمتوسط في الاعراض والخلاء بمعنى ان لا يوجد في المكان متمكن ولا توسط فيه محال لا مطلقا فان المتحرك
 اذا استمر توسط في المكان فلم يكن خبر من المكان لم يوجد به فيه لانه متحرك في المكان كله ولم يشيخه في انشاء الحركة شيء من المكان حتى
 يلزم الطفرة فافهم قولهم الحق ان افراد المقولة التي يقع فيها الحركة النجواب آخر عن البحث وخلاصة القول المقولة التي يقع الحركة فيها و
 ان لم يكن فردا لا يتبدل الزمانية المنطبقة على الحركة بمعنى القطع موجودة بالفعل ولكن لفرد السال منها موجود ومجموع بان الحركة مستشأ
 الانسراع الافراد الزمانية والايته وجود هذا الفرد الزمان في وجود الحركة فان الفرد الضرورة فيها هو وجود هذا الفرد السال وقد تحقق ولما
 وجودات الاخر الزمانية الزمانية والحركة منشأها فقط واذا كان هذا المنشأ موجودا حقا ففهم الحكم على المتحرك ما دام متحرك ان
 لفي كل آن من آتات زمان الحركة في كل خبر من خبره خبر من المقولة التي وقعت الحركة فيها فلم يكن الى نفى الحركة في المقولة كالمبطل
 فالمتحرك في مجموع الزمان منتصف بهذا الفرد السال وفي كل خبر من خبره خبر من المقولة التي وقعت الحركة فيها كانت اوانية اتصافا واقصيا
 لوجود المنشأ في الخارج فلم يقتضه الاتصاف بتلك الافراد وجودا في الخارج على لافرد حتى يلزم انحصارها بالايته في بين حاضرين
 بل وجود المنشأ كات فالحقق الدواني ان اراد من المتوسط بين تلك الافراد الحركة التوسعية كما فهم الشئون الافراد الذي نفى وجود
 هذا الفرد التدرجي ايضا فلم يكن الجواب وجه كما عرفت وان اراد منه هذا الامر السال الذي يطلق عليه ايضا انه صرافة القوة باعتبار الحدود
 والافراد المفروضة فيه والفعلية بحسب قاته المستمرة فخرج جوابه وجواب الشئ واحد فلم يكن الى الرد عليه سبيل هذا قوله بل لما افرد افراد
 آية في معيار السكون الخ بمعنى انه لو فرض المتحرك ساكنا بالفعل لاستقر على فرد من تلك الافراد وان سكونه انما يكون بانقطاع
 الحركة عند آن فرض فيه منها فيه وعند الانقطاع يسكن فيستقر على هذا الفرد وقوله وافراد زمانية تدرجية الوجود الخ الاشكال
 الى هذه الافراد في الحركة في الكيف يكون الى تشديد وضعف وما على راي المشايخين مختلفان بالحقيقة فيلزم ان احتمال المتصل الى الابد
 امور متحالفة بالحقيقة وهو لا يجوز على رايهم والاشكال الى تشديد وضعف وما على راي المشايخين مختلفان بالحقيقة فيلزم ان احتمال المتصل الى الابد
 لا تتم كما لا يخفى ووجود هذه الافراد الزمانية ولو منشأها بالاشياء على الضرورة الغير المشبهة بالوجود لانها لا يلزم ان لا يصح من المتحرك

آثار مصادرة عنها حالة السكون مع انما تعلم في الماء المتحرك في السخونة الاحراق كانه يحرك حين تسخن وتقطع الحركة في السخونة على السواد
 ما ذلك لا يتقارر الكيفية فيمن ان الحركة الى آخره ولا يمكن ان يكون موجودة على الاستمرار والافاقا ان يكون كتيلا وخزنية والاولى ضرورية
 البطلان لما علمت ان الحركة الشخصية لا بد لها من موضوع شخص باق لا امر على والفيضا القول لا يوجد الكلمة بدون الشخص قول بالمثل
 الاطلاعية والثاني يدعي ان يكون هذه الكيفية الشخصية باقية وانما يتبدل عليها الاحوال لزيادة عليها وحسينة لم يكن هي باقية
 الحركة بل تلك الاحوال هي فتعني ان الموجود هو الفرد الغير المستمر منها الموجود في مجموع الزمان المتدرج متبدل حيث يكون في كل جزء من
 الزمان جزء منه وفي كل جزء من هذه الفرد ولكن لا بالفعل بل بحسب الفرض والتبريج فالوجود في الزمان هو هذا الفرد في الزمان
 العاضدة كوجود المتصل في المكان والعاضدة في العاضد هذا المكان فذلك موجوده بمبشأء او المنشأء موجودة بنفسه والمتحرك متصف
 بالمشأء في مجموع الزمان وبالعاضدة في العاضد الزمان على سبيل التوهم والفرض من بقي وجود الافراد الزمانية ان ارادوا اليها
 على وجودها لا تفرد ولا انحاء فهو حق كالحسمة المتصل ان اراد وجودها مطلقا او بحسب المشأء حتى لا يترك امتداد الفرد والسيال الزمان في ايضا
 فهو في بعض البطلان الزمورية والبرهان على خلافه هذا هو لم يسمي بعينها على نذهب بعض النسخ ذكر الشيخ في الشفا في
 نسبة الحركة الى المقولة ثلث نداء بطلانها من قوله ان يتفصل وهو المتعار عندنا والثاني ان الحركة في كل مقولة من تلك المقولة
 والطلاق لفظ الحركة على اصنافها بالاشتراك اللفظي والمعنوي ولكن لا بالتواطؤ بل بالشكيبك كالوجود لكل الاصناف الداخلة
 الوجود والعرض انما هي المقولات واما الاصناف الداخلة تحت لفظة الحركة فهي انواع واصناف من المقولات فاللازم منه قار منه
 اين سال والحركة في المكان والكيف منه قار منه سيال والحركة في الكيف هي الاستحالة والكيف منه قار منه سيال هو الحركة في الكم
 النمو والذبول وانما تدعى بعضهم في نذرية حتى قال والحركة منه قار منه سيال هو الحركة في الجوهر امي الكون والنساق وقالوا ان هذا
 السيال نوع من انواع الكم المتصل بالمكان وجود الحد المشترك فيه الا انه يفارقه بانه لا وضع له والمتصل وضع واستقرار وقال السواد
 والسواد من جنس واحد الا ان السواد قار والتسود غير قار وبالحجة فان السيال في كل جنس حركته ثم قال وبهنا نذهب ثلث
 وهو ان الحركة وان كانت مقولة على ما تحتمل بالشكيبك كما قيل فان الاصناف الواقعة تحتمل البسطة انواعا من المقولات على
 النحو المذكور في المنهية الثاني فلا التسود نوع من الكيف ولا النقطة نوع من لاين فان وقوع الحركة في الكيف ليس على الكيف
 عينس لها ولا ايضا موضوع لها فان جميع الحركات انما هي في الجوهر من حيث هي في موضوع لا غير والتاخير بغيرها في هذا المنهية ولكن
 اذا تبينت جوهرية تسمى بذلك التبدل مادام في السكون حركتها الجوهر وان كان في لاين تسمى حركته في لاين وبالحجة ان كان
 ما عنه وما اليه كيفا فالحركة في الكيف وان كان كما فالحركة في الكم ثم البطلان المنهية الثاني بان هذا المنهية ليس تقبيحا ولكن تنكبه
 بالقياس فيمن ان التسود كيفية والنمو كمية وبالحجج ان لا يكون التسود وسوا ايل اشتداد وسواد ايل الموجود في سواده وذلك
 لانه لا يخاف افرضا سوادا اشتدا ما ان يكون هذا السواد بعينه موجودا وقد خزل عند الاستد او زيادة او لا يكون موجودا على الثاني
 لا يمكن ان يقع له لانه اشتد فان الموجود بعينه موجودة يجب ان يكون له مر موجودا ثابت الذات فان كان السواد ثابتا

فليس يسأل كما زعموا بل هو ثابت على الدوام لغيره من الزيادة والاشتداد وسيلانه ما بل يكون في كل ان من جملة آخره فيكون هذا الزيادة والاشتداد
هي الحركة لا السوداء فاشتداد السوداء وسيلانه واشتداد السوداء وسيلانه في السوداء وسيلانه فيه هي الحركة لا السوداء المشتد ثم قال واما المذهب الاخير
وهو الثالث فهو انهم من هذا المذهب قال صنفوا الحركة على هذا التقدير لا بد من شئ من المقولات فاما ان لا يخلل حصصهم الموجودات
في المقولات العشرة او يخلل هذا المذهب ثم قرع عليه حقيقة المذهب الاول فان الحركة لا بد من ان يندرج تحت واحد من المقولات العشرة
يخلل الحصر ولا يصلح شئ من المقولات سوى مقولة ان يفعل لان يندرج الحركة تحتها في ان النفس هذه المقولة او نسبة الحركة الى موضوع
والثاني لانه لا يلزم ان يزيد عدد الانجاس على العشرة فان الحركة جنس مع ان ليس من شئ من المقولات العشرة ولا يلزم ان يندرج
نفسها من مقولة ونسبتها الى الموضوع مقولة اخرى فمقولة ان يفعل ما ان يكون نفس الحركة المطلقة وهو العظم او عين هضفت من اصنافها
فيكون كل صنف منها جنسا فزيد عدد المقولات يزيد كثيرا لا يخص ما قال الشيخ في طبيعيات الشفا فالظرفية وادرك ان هذا النزاع في
في الحركة التوسيطية او القطعية والاول وان فتية بوجه البعض فاسد او الحركة التوسيطية لا يصلح لان يندرج تحت مقولة ان يفعل لانه لا يندرج
عبارة عن التامة التجدي فلا يقع في الآن والتوسيطية تقع في القبة كما قدم فلما يكون مندرج تحتها في ان صلتحت للاندراج تحت المقولة
فاما يصلح للاندراج تحت مقولة الكيف ومن ثم قبل انها حالة بسيطة ويكون هذا الوجه في ذكر الشيخ السبيل في مقابلة القار في المذهب
الثاني فالمراد من السبيل ما لا يكون قارا والحركة التوسيطية لا يكون غير قارة القيمة لما عرفت وقوله ان هذا الكم السبيل نوع من انواع الكم
التوسيطية لا يصلح لان يكون كما عدم انفسها فمما ان يكون سبيل لامنه وكذا قوله وقالوا السوداء والسودا من جنس واحد اما
ان السوداء قارة والاسود غير قارة فان التوسيطية يصلح لان يكون غير قارة والاما صح وجودها في الآن واذن فالنزاع انما هو في الحركة
القطعية وعلى هذا فكيف الغير القارة والكم كمال بل الفرد الغير القارعي السبيل من كل مقولة يقع الحركة غير هي الحركة القطعية عند اصحاب
المذهب الثاني واليه اشار بقوله على مذهب بعضهم الخ ولما لم يكن باذكر الشيخ متوجها على ما وجه الشبهة المذهب ثم عرض الشبهة
فساده بل تركها في معرض الصحة اما عدم توجيه باذكر الشيخ في الباطل عليه فلان قوله ما ان يكون هذا السوداء الخ ما زاد ارادته ان اراد ان
القار موجود تشخصه فمقتضاها ان ليس بوجوده وان اراد ان السوداء السبيل موجود مسلم ولا محذور لوجوده في الزمان غير الوجود والتدريج الحادث
شكبا فسيما فالسودا موجود تشخصه في مجموع الزمان على وجهه الطبيعي على كل جزء منه على كل جزء من الزمان وكل جزء منه على كل احد
من الحدود المفروضة في الزمان ولا يتنازع ذلك وجود سودا واحدة ثابتة وتغيرها حتى يكون الحركة في تلك الاحوال لا السوداء بل في
السودا الغير القارة بل نفس الحركة القطعية الجسم تحرك بعرفه له فلو قالوا ان الحركة بمعنى التوسط فرد من المقولة التي فيها الحركة يلزم بقاؤه
فرد واحد بعينه وسيلانه في احواله البته واذا لم يكن الكلام في الحركة التوسيطية فخرجهما عن محل النزاع فلم يلزم ما زعم الشيخ اصلا فاما المذهب
هو الحق كما علمت بالبرهان الحقيقي وكيف فان ماصد من الفصحى في رده من قبيل المناطقة من جهة اشتراك الاسماء فان الفروقات بين
من المقولة كما يطلق على اوراق من مبدء الحركة الى منتهاها بالاشخص في كل الزمان والبعوضة وعدوه وتغير ابد في الكم وليست في الكيف
لك يطلق على الفرد السبيل من كل مقولة منطبق على الزمان متحد في البهاسة واثاته ولكن المتصل منه موجود في مجموع الزمان

كالاصوات والحركات القطعية عند فهم المخطوط الغير القارة الحاصلة من حركة المخروط والكوة على السطح المستوي فالاول وان اطلق بما ذكر
 الشيخ ولكن لا يطل الشان معنى اشتداده ان كل خبر لاحق منه زايد على السابق باعتبار الاخير المنسنة من الكيفيات والكميات و
 اذا انتهى الى حصول سبب للتحرك فرد شد يدن الاقراء المتوسطة وهذا المنع مما لا ينفيه دليل بل البرهان قائم على ثباته كما ذكرناه وما هو
 الشيخ في ثبات المذهب الاول فلا يتم لان شيت بعيد بل غنى فضلا عن البرهان في عدم غلو موهوب ممكن عن المقولات العشرة والعجب
 من بعض المتأخرين انهم قولهم بان التوسطية مع الامتداد المسا في هي القطعية راجع الاقتداء بالشيخ في ادعاء المحصر ولم يدرك ان المحصر ان لم
 فعي الهيئات الحقيقية دون الاعتبارية وايضا المقولات المتوسطة حقيقة فكيف يكون عين المركبات وان كل كلامه بان القطعية هي
 التوسطية من حيث انها معروفة للامتداد المسا في هذه الحقيقة لا يخجلوا ان اعتبر على طريق التجربة كما في المحصة والعروض كما في
 على الاول فالاعتبارية ظاهر وعلى الثاني فالوسطية اذا لم يكن عين الانفعال كما عرفت فكيف يكون بزيادة حيشة غارجه عن ذاتها
 من تلك المقولة والايلازم المحيولة الذاتية وبالجملة كلام هذا البعض اشتد فسادا مما قال الشيخ ثم انه مما لم يكن وجه العجب للشيخ عن المذهب
 الثاني سوء ما ذكر في بيانه اذ لم يقف هو على ما يرا منه وقد افوضنا المراد ونقينا ما قال في تصحيح مذهبه فلم يبق مقام العجب عن المذهب
 الثاني اصلا بل يطبق في الفصل الاول من المقالة الرابعة من قاطن فورياس الشفاء بما يتبادى على وجود الضر والتدريجى يا على النزاه
 حيث قال وقد قيل ان الجسم المتحرك لا وضع له فان غنى التعايل لذلك لا وضع له الوضع الذي هو من المقولة فربما او سمع ذلك صدقا
 وليس لك فانه فرق بين ان لا يكون للشيء وضع وبين ان لا يكون له وضع قار كما انه فرق بين ان لا يكون للجسم من و
 بين ان لا يكون له ايزن قار وكذا ان الحركة عند التحقيق لما يخرج الجسم عن ان يكون ذا ايزن وان اجزائه عن ان يكون ذا ايزن قار
 فلك حال الحركة بالقياس الى الوضع فانها لا تخرج الجسم عن ان يكون ذا وضع وان اجزائه عن ان يكون ذا وضع قار انتهى كلامه
 بالمعاطة وهذا صريح في ان الذم لا يوجد في الحركة بل محتج بوجوده هو الفرد القار من المقولة التي فيه الحركة كالايزن والوضع وغيرهما
 اما الفرد الغير القار فلما يد من وجوده بل هو الحركة حقيقة فالعجب منه انه يشي ذلك في الطبيعيات واحتمار المذهب الاول مع ان البرهان
 يسا عد الثاني فاحفظه ذلك فانه ينزل فيه اقدام العلماء الاعلام قوله من حصولها بمجرد الفرض الخ الفكت الاقراء الانية وان سلمنا
 انها توجد بالافرض ولكن لا اقراء الزانية ايضا لانه لم يرد عليه وجود المتحرك في الايزن بل امكان قلت لا اقراء الانية وسهية تحفته
 لانها حدود ونهايات خارجية والاباض الانية في موجودة في الخارج لوجود الفرد والتدريجى السقط في مجموع الزمان فالزمان اذ هو غير قار
 يوجد اخيره شيئا فشيئا فلذا هذا الفرد والتدريجى محافيه الحركة ايضا والمتحرك في كل خبر من الزمان يا خبره من الايزن وهكذا
 فلما يلزم غلو عن الايزن اصلا والسر في ذلك هو وجود هذه الاباض لوجود المنشأ الصحيح التدريجى الحصول الكاشف عن وجودها
 فافهم فانه لطيف قوله وتحقيق عند البصير المحقق وجود الحركة القطعية الخ ما فهم من كلامه في هذا المقام ان موافاة المتحرك
 لحد من المسافة وجزء جزء منها اذا كان بالتدريج فذلك موافاة التدريجى كما انه في الذين بالفاق بين العقل والكم في الخارج
 ايضا اذ لا على الاول يلزم وجود الحركة القطعية في الخارج اذ لا يعني منها الا تلك الموافاة وعلى الثاني فلا يكون اخر اعيانها

الالتمية ترتب عليها الاحكام الواقعية فيكون لها منشأ وترتلع موجود في الخارج ولا يكون قار الذات ضرورة امتناع كون القار
 منشأ الحد في القار فيكون غير قار وبالانطباع على المسألة المستقلة يكون مقصدا ايضا فهو الحركة القطعية ولا يخفى على من له مارة
 ان هذا البطلان الناجم على ما تقدم المدعى لا عليه بخصوصه فانه غايته ما ثبت منه وجود الفرد الغير القار من القول وهو عند البعض نفس الحركة
 القطعية وعند البعض غيره فلم يثبت وجود القطعية بخصوصها بل الامر الدائري بل ان يكون هي او غير ما تخمن وجود هذا الفرد بل في
 الظهور الى انه لا يخفى بالضرورات سواء كان وجود امر متحققا او لا والحركة التوسيطية مشتملة عليه باعتبار ما يفرض لها من اختلافات
 الحدود والقول بانه القطعية كانه خروج عن الاشتباه ووصول الى الحق واعلم ان المتأخرين لما نظروا في كلام الشيخ في طبيعيات
 الشفاء ولم يتحققوا حتى يتحقق حتى يصلوا الى مراده غلبوا لا وجود للحركة القطعية في الخارج وهو المختار عند الشيخ وانما لها وجود في التوهم
 فقط والذي يظهر من كلام الشيخ في الشفاء نفى الوجود في الاخيان القائم عنهما لا الوجود مطلقا فني موجوده في الخارج عند الشيخ على كلام
 نزعم هو لا ولا يفتقر كلام الشيخ حتى يظهر لك حقيقة الامر فاعلم انه قال في الفصل الاول من المقالة الثانية من الفن الثاني من الطبيعيات
 وما يجب ان يعلم في هذا الوضع ان الحركة اذا حصلت من امر ما يجب ان يفهم كان مفعولها اسم المفعول واحد بها لا يجوز ان يحصل
 بالفعل فانما في الاخيان والاحترجوز ان يحصل في الاخيان فان الحركة ان تعني منها الامر المتصل بالمفعول المتحرك بين المبدء
 والمنتهى فذلك لا يحصل البتة للمتحرك وهو بين المبدء والمنتهى بل انما يلطون انه قد حصل سخا من الحصول اذا كان المتحرك عند
 المنتهى وهناك يكون هذا الاصل المفعول قد لطل من حيث الوجود فكيف يكون له حصول حقيقة في الوجود بل وهذا الامر مما لا
 ذات له فائته في الايمان وانما يرسم في الخيال لان صورته فائته في الذهن بسبب نسبة المتحرك الى المكانين مكان تركه ومكان
 وركه او يرسم في الخيال لان صورة المتحرك وله حصول في مكان وقرب ولعن من لا حساب يكون قد طبعت فيه ثم لم يلحقه من
 جهة المحس صورة اخرى يحصل له اخر في مكان آخر وقرب ولعن اخرين فيشعر بالصورتين معا على انها صورة واحدة لحركة
 ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن اذ انظر فان لا يحصل فيها المتحرك في الوجود معلا لا الحالة التي بينهما لها وجود
 قائم انتهى فمن جاء بعده كصاحب الحكايات ولما نام الرازي والمحقق الدواني وغيره لما نظروا الى قوله بل انما يلطون انه قد حصل
 الخ وانما يرسم في الخيال انما يرسم في الخيال لا وجود له الا في الخيال وانما الوجود في الخارج الحركة التوسيطية وعلموا بان هذا هو
 مذهب الحكماء وحلوا وجه النقطة من الاشكالات الواردة على وجودها وبعضهم لما يفتن كلام الشيخ جوز وجود القطعية في مجموع
 الزمان ولكن لم يبرهنه تحجته بان تحريم بل ما غلب عليه تقليد هؤلاء التحقيق على ما يشهد به قول الشيخ لا يجوز ان يحصل قايما
 كما قوله ولا يكون في الوجود حصول قائم كما في الذهن انه لا وجود للحركة بهذا المعنى على وجه الثبات والقرار وانما هذا الوجود في
 الذهن فقط فمقصود الشيخ من هذه العبارة نفى الوجود في الآن عنهما وبقي الوجود على الثبات كالتبقيات لا مطلقا ولا شك في صحة
 ذلك فان الحركات ثابتة في الذهن وتدرجية الحصول الخارج وكيف مذهب الشيخ بل الحكماء قاطبة الى ما خيل هو لا وقد قال
 الشيخ واقفت كل الحكماء عليه ان هذه الحركة محل الزمان لوجود في الخارج فلم يكن موجودة فيه كيف يكون محل الموجود الخارجي قال

الشيخ بعد ما قلنا عنه بتبيين ان الذي يقيد ان من كل حركة في زمان فاما ان يضي بالحر كالحالة التي هي للشيء بين المبدأ والمتنهي وصل
 اليه فيقف عنده او لا يقف عنده فذلك الحالة الممتدة هي في زمان وهذا الحالة لا يوجد بها على سبيل وجود الامور في الماضي ونهايتها لا
 آخر لان الامور الموجودة في الماضي قد كان لها وجود في آن من الماضي حاصر كان او لا كذلك هذا فيكون هذه الحركة يعني بها القطع او
 ان يعني بالحركة الكمال الاول الذي ذكرناه فيكون كونه في زمان لا على معنى انه يار فيه مطابقة الزمان بل على معنى انه لا يتخلو من حصول
 قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يتخلو من حدوث زمان لانه كان ثابتا في كل آن من ذلك الزمان مستمر فيه انتهى وهذا صريح
 في ان الحركة الموجودة في الخارج المطابقة للزمان هي بمعنى القطع والامعنى التوسط فهي وان وجدت على كل حال على وجه مطابق للزمان
 طو كان مراد الشيخ من كلامه ما رجع حول ما يلزم من التناقض في كلامه وحاشا امثال الشيخ عن ذلك واذن فالمراد ما ذكرناه وقررنا
 في التصريح على ما ذكرناه من مراده في النجاة حيث قال بعد ذكر بيان الحسب فالحركة وجودها في زمان بين لقوة المحضة والفعل
 المحض وليست من الامور التي يحصل بان الفعل حصولا واستكمالا انتهى فاراد من المستكمل ما يردف القرار الثابت اعني فالمعنى من الحركة
 هو هذا الوجود الخاص اعني الثابت لا الوجود مطلقا ولو على وجه عدم القرار وهذا المعنى قال بهنبار في التحصيل انها ليست من الامور
 التي يحصل بان الفعل حصولا مستكملا في رؤساء الفلسفة قاطبة لعلون الوجود الحركة بمعنى القطع على وجه عدم القرار وانما يقولون بوجوده
 على وجه الثبات والقرار فانساب بقى وجودها في الخارج مطلقا اليهم لا معنى له لعل وجهه هرب هو لا والى ان هو ما وجدوا من شيئا
 على وجود الحركة ولم يقدروا على علمه امر او لا يتحقق عندها باعتبار هذا الوجه البعيد الذي بالى عنه الفهم السليم والذين المستقيم ومن ذلك السير
 الى الخلد سبيل ايضا لانهم ان ارادوا ان القطعية من الاوصاف الانترجية التي لا وجود لها في الخارج اصلا وانما هي من الخيالات المحضة
 فذلك ضروري البطلان وان ارادوا انها ليست موجودة في الخارج ولكن من الامور المتشعبة الثابتة للمتحرك في نفس الامر
 كالقوة السليمة فيزيد لا بد لها من متشاء الانترجاعي في الخارج فهذا المنشأ بالحقيقة هو القطعية وعلى هذا فليكن لهم على الاشكال
 سبيل وبالحاجة لا يقيدنا ولا يلزمنا شيئا ثم العجب في هذا المقام ما صدر عن بعض المتأخرين من المحققين حيث زعموا ان القطعية هي
 التوسيطية لا مطلقا بل مأخوذة من الامتداد مجردة عما تقتضيه من انما هي عبارة عن التوسيطية ملاحظة بتلك الحقيقة بان يكون
 في الخط وبارء انها تنقسم من التوسيطية والاتصال الساسي وهو الفرد المتدبر في المذكور فليس عنده في الخارج حركتان متجارتان
 في الوجود احدهما التوسيطية والاخرى القطعية وذلك لان القطعية اذا كانت انرا اعتبارا لم يوجد في الخارج حركت يكون محلا
 للزمان الموجود واذا كانت عبارة عن التوسيطية بهذا الاعتبار كيف ينطبق على الزمان لعدم القرار مع كونها قارة الذات واختلاف
 الى الحد ولا يصح الاطباق اصلا وايضا ينافي ذلك كونها من مقولته ان شفعيل كما عرفت وبالحكمة مستثنى هذا الرجم عن امثال
 المحققين بعد وقد اوضحنا فساد ما تمم في شرح غاية العلوم ان شئت فارجع اليه وهاهنا بهذا القدر كفاية قوله ولا ثباته
 وجه آخر ذكره في المحلثة المكويتية الخ اعلم ان باقر المحققين استدلوا بان وجود الحركة القطعية بان غير المتحرك
 في انشاء الحركة شيئا من المسافة المتصلة يوقف على وجود الحركة القطعية ولا يتصور بالتوسيطية فقط فقد التفتي في كتابه اللقي

على هذا القدر وقال ان ذلك يمكن بل الحركة القطعية حصول في الايمان لم يكن المتحرك مثال بحركته في الايمان شيئا من المسافة المتصلة
فلم يكن له بحسب الحركة التي في الايمان اعني التوسيطية موافاة وموافاة بالنسبة الى المقدار المتصل المباني من ضرورة ان المسافة
المتصلة يكون حينئذ مطابقة للحركة المحدومة المنطقية على الزمان المحدوم فلم يصح ان بان مسافة ما متصلة بحركة ما متصلة في
زمان ما متصل بل انما يكون عند تلك الحركة انه يكون في الايمان ما دامت الحركة مستوية اذ ابدى من حدود المسافة ولا يكون
في الايمان شيئا من المسافة لا قطع متصل لا يقطع متفصل ان كان يرسم من ذلك في الخيال الى متصل فاذا ان يكون قد مر
المتحرك في الايمان على شيء متصل ولم يلم ولم يلقه واقاه فمقطع متصل فاذا ان يرسم المتحرك الخيال الى ان يكون من اعمال الحركات
لا على محاكاة حال الشيء في الايمان انتهى وظاهره ان التوسيطية على ما مر حاله بسبب طبيعة ما فيه من اول المسافة الى آخرها
وانما تختلف بسببها الى حدود المسافة فلم يكن في الخارج الى التوسيطية بعد من انفسها لا يصلح الانطباق على شيء من المسافة
والى الزمان صلا وانما يكون بحسب المتحرك التوسيطي اذ ابدى من حدود المسافة من غير ان يقطع شيء من المسافة يقطع متفصل وقطع متفصل
لا تتواءم ويكون منشأ الوجود القطع على وجه الاتصال والافصال فيلزم ان يكون لا المتصل المرسوم في الخيال يعبر من السيلان
للحالة التوسيطية خاليا محض لا على محاكاة ما في الايمان وهو خلاف مصرحات اوشاء الفلسفة وهذا يعني على امرين احدهما ان
التوسيطية لا يصلح لان يكون منشأ الاستمرار الى المتصل المحاصل في الخيال وكذا الحال في المسافة وثانيهما ان التوسيطية لا يصلح
لموافاة المسافة فلم يوجد قطعية لزم ان لاواني المتحرك المسافة المتصلة اصلا لقطعها متصلا ولما تشبهت في كليهما كلاما في اللام
فلان التوسيطية اذا كانت عبارة عن حالة متوسطة بين المبدء والمنتهى فكما ان هذه الحالة تكون على حدود المسافة لك على انفسها
التي تلك الحدود وحدوها لموافاة الحدود والابحاص متعاقبة متوالية تترسم في الخيال متصل مطابق لما في الايمان وهو بهذا
التوسيط بالحق المذكور فلا يصلح الحكم بانها لا يصلح لان يكون منشأ الوجود والاماني الثاني فلان موافاة التوسيطية بسببها للمحدود المسافة
والانضمام الى الكبر لكن قطع المسافة المتصلة بها والكل فاسد فان الموجود في الخارج لما لم يكن الا الحالة البسيطة الثابتة التي
هي التوسيط وان عرض لها التغيير بحسب النسب والمحدود والمسافة المتصلة القارة فموافاة المتحرك لما عاين المسافة على وجه
التدريج والتعاقب متصور بالموافاة مبدءا لوجودها بمرقبات متعاقبة لا خيرا وانما بما هو ثابت الذات فانه فلو كانت الموافاة
فانما يكون كجميع الاجزاء معا من غير تعاقب وتجدد وظاهر ان الموافاة بهذا النحو يستحيل للمتحرك فلو وجدت التوسيطية فقط يكون
المتحرك فيما بين المبدء والمنتهى غير موافاة شيء من حدود المسافة فقد صح ما قال هذا المحقق من لزوم عدم موافاة المتحرك
للمسافة وبطل ما قال المناقش من غير موافاة اذ كان في الخارج هو التوسيط ولم يوجد التدريج لم يكن المتحرك كون بعد كون
فلم يكن نجده الا بالامراني شيء في الخارج فيكون اختراعا محض او بالتحلية وجود المنشأ وانما ثبتت لمصح موافاة المسافة وقد
ظهر ان الموافاة دفعة محال وتدرجها لم يوجد وكذا الحال في المسافة فلم يكن شيء من التوسيط والمسافة صالحة لان يكون منشأ
متزاع الامر الخيالي واذن فمرجع ما افاد هذا المحقق الى استدلالين احدهما انه لو لم يكن في الخيال لا التوسيط المحض دون الامر

المتعذر ثم توسط المتحرك بين المبدء والمنتهى من غير ان يكون على شئ من العوارض المسافة وحدودها ولا موافيا لها وانما هما انهما لو لم يوجد
 الخارج امر معتد به غير قار حال كون المتحرك في أثناء الحركة لم يكن انقسم الخيال الى مطابقا لما في الواقع فان منشأ النزاع انما هو موافاة الحد بعد
 حدوده لا يتصور بالتوسطية لثباتها والامر الغير القابل لم يوجد فقد لزوم من ان كل وجود القطعية في الاعيان سواء كانت نفس القدر والتدريج
 او غير وقد زاد على لزوم استحالة عدم الموافاة لزوم الطفرة في الجلسة الملكوئية على ما نقل الشارح عنه وتقريره انك قد عرفت ان المتحرك
 حين تحركها بالحركة التوسطية حاله شخصية بسيطة مستمرة بين المبدء والمنتهى وليست منطبقه على شئ من اجزاء المسافة والزمان
 كذا لا يلزم المطابق عدم الانقسام على ما ينقسم فلو لم يوجد القطعية يلزم ان لا ينال المتحرك شيئا من اجزاء المسافة مع اتفاله من حد
 الى آخر لا موافاة معتد به معين من المسافة بينهما ولما كان له هذه الحالة في كل حد وبين كل حدين يلزم مبهنا ظفرت غير متناهية
 بحسب بالمسافة من الاجزاء الغير المتناهية وهذا الشذوذ الطفرة حيث وقع في جميع اجزاء المسافة وهذا ايضا مبني على ان
 المذكورين فمرجع ما في الكتابين واحده انما الفرق في جعل الاستحالة في احدهما نفس عدم موافاة المتحرك للمسافة وفي الآخر
 لزوم الطفرة من عدم الموافاة ثم انه هذا الحق قد ساء الكلام على وجود التوسطية بناء على ما هو الثابت عند هؤلاء المنكرين
 اوجود القطعية وقيام البرهان على وجود ما عند والافق قال هو في لافق البين ان المعلوم بالضرورة القطعية والروية الحدسية
 والمشايدة الحسية هو الحركة المتصلة القطعية والزمان الممتد المستقل واما الحركة التوسطية والآن السيال فانها تحققها الفحص و
 البرهان ثم بين ان نسبة التوسطية الى الحركة والآن السيال الى الزمان لما كانت نسبة النقطة الراسمة الى الخط كان هذا في كمال
 فان وجود الخط المرسوم هو المشاهد بالحس واول النقطة الراسمة فلهذا التوسط والآن السيال لا تدركان بالحس وانما المدرك الحركة
 والزمان الممتدان ثم اطل وسم ان يكون على الصنفين في الاعيان هو الذي يرسم الممتد في الخيال بان يكون في الوسط على
 الوصفين انما يكون للكائن في الوسط بحسبه على ذلك التقدير ان يكون متوسطا بين حدود المسافة في زمان الحركة ابداء
 ولا يكون لئلا المسافة المتصلة ولا ينل شئ من اجزائه ولا ينل شئ من حدوده بالفعل البقية بل بالقوة على معناه اذا ثبتت
 الحركة صار على حد بغيره بالفعل فاذا لا يكون له على ذلك التقدير صلوح ان يكون هو مطابق الحكم موافاة المتحرك للمسافة المتصلة
 في زمان الحركة وقطعه ابا ما بذلك القطع المتصل انقسم في الخيال لان يكون هو في الاعيان ما يحذفه انقسام ذلك المتصل
 في الزمن بل المراد ذلك الانقسام حقيقيا متصلا وانما ليا هذا الكلام وهو صريح في البطلان ثم من جعل التوسطية منشأ الانسراع
 الامر الممتد في الخيال فمن جعل ذلك ذريعة لتريف كلامه فقد اخطا فان هذا المحقق لم يكن غافلا عن مثال هذه الاوامر بالروية وجود
 مثل هو الاوامر المتوهمه ولذلك اشتغل بالاطالما في كتابه ثم بعد ذلك لولج في ورطه هذه الاوامر بعيد عن اهل المداينة فاحفظ
 فانه مرسل على خفا دراي بعض تخشيش البازغة بحيث خالفنا لاسناده من العلماء ورؤس الفضلاء نظام الملوك والدين
 السعالي قدس سره ونطق الكلمات يدل على عدم مثالي مقصوده قدس سره قوله ما ولا طائفة مقصوده فيما اذا فرض ان تقريه
 الاخر اضر ان قوله ان موافاة المسافة لا يتصور بان يطبق عليه معنى كيف فان المحرط اذا فرض مرورة براسه على خط متصل

من سطح فمواقفه لهذا الخطا كما يكون بالنقطة فلا يكون هو مطابق للخط مع الانطباق في نفسه جزئ منه مع موافاقته لغيره فليكن
الحال في التوسطية مع عدم القسامها بالقياس الى المسافة لك واجاب عنه رئيس فقلا، المحققين مولانا نظام الملّة والبرهان
قدس سرور بما حاصله ان موافاة النقطة المذكورة للخط المتصل ايضا كما يكون على تقدير وجود المستند المتصل الغير المتعارض
والافلو لم يوجد لم يتصور الموافاة المذكور اصلا في والتوسطية بيان في عدم صلوح موافاة اجزاء الخط والمسافة فالمتمض ان ادعى
على تقدير انتفاء القطعية لوفاء في هذه النقطة للخط المتصل بجميع اجزائه فهو الالمسئلة وان اراد من وجودها فيتمتع لم يكن للخط
وجه فاما ايضا على تقدير وجودها بالصح الموافاة ومنشأ الاستثناه انه اذا كان الالف لوجود القطعية فعلى تقدير انتفاءها ايضا يحكم
الصحيحة حين وجودها لان هذه الاحكام صحيحة عند انتفاءها في الواقع ولو لم يحض نظامه انه لم لا يجوز ان يكون التوسطية باعتبار
مقارنتها مع امر غير قار هو الزمان وانتفاء نفسها مع عدم الموافاة منطبقه على المسافة واجزاءها فلا يخفى الانطباق اصلا ولم يكن
ان التوسطية في نفسها حالة بسيطة غير منقسمة فلا يصلح بنفسها للانطباق على المسافة المنقسمة عنه واما باعتبارها في
من تحت الموافاة لحدود المسافة من ادعى تلك الحالة امر متصل غير قار الذات ام لا على الاول فرجع الى القول بوجود القطعية
وقد كان ما ياب عنه وعلى الثاني فلا يخفى حكم الطباق التوسطية على الامر المنقسم ومقارنتها للزمان انما يكون على تقدير وجود الزمان
واذ هي ليست صالحة لان يكون محلا للزمان ولم يوجد امر متصل غير قار من اين يوجد الزمان الحال مع انتفاء المحل حتى يحكم
بالمقارنة مع التوسطية على هذا التقدير يكون من الموجودات العينية والزمان كحله من الخياليات التحيلية فلا يجوز مقارنته لمخل
البحث مع الموجود الخارجي الا من غلبت عليه تخيل حتى اخرجه عن ادراكات العقل فافهم قوله واما ثانيا فلانه وان سلم انه
لا موافاة الخ يعني ان موافاة الغير المنقسم للمنقسم حكم عدم الانطباق بينهما وان سلم في الآن ولكن في الزمان ممنوع فالطبايق
مالا ينقسم لما ينقسمون منع في الآن لكن انطباقها في الزمان لا يمنع اصلا واجاب عنه ايضا الرئيس المذكور قدس سرور بان موافاة
الغير المنقسم بالمنقسم كما يتصور بعروض حالة سيالة واذا فرض انتفاءها فلما قاته لتجمل مطلقا سواء كان في الآن او الزمان
اصلا فان الطباق احدهما على الآخر يلزم ان انقسام مالانقسم او عدم انقسامه بانقسم وكلاهما محالان والتلاقي الزمان في
انما يكون بالتدرج والتوسطية ثابتة الذات والوجود للامر التدريجي فمن اين يتحقق الموافاة بالتدرج حتى ينطبق على الامر المنقسم ولا
لا ينطبق غير المنقسم على المنقسم تمامه معا واذ لا يجوز عاقل فانه في ما قيل ان الموافاة ان توقفت على انصاف الجسم كحاله غير
فتوقفت على انصاف هذه الحالة على حالة غير قارة اخرى وبذلك فيلزم تسلسل الامر المنقسم اذا كان مقتضيا لذاته للتجدد في موافاة
في الزمان لمجموع اجزاء المسافة نعم لا ينقسم اذا لم يكن مقتضيا للتجدد ولا يصلح للموافاة العينية كما في سائر الامور الساكنة فالتوسطية
مشابهة لاقتضاها بانها تتجدد الموافاة دون الامور لاخرا المستمرة فانها لا تقتضي لقاء الموافاة مع ما حصلت معه وذلك لما عرفت في
تحقيق كلام المستدل من ان منشأ انزعاج غير القار لا يكون الا غير قارة ضرورة انه لا يوجد الاشياء فشيئا فلو كان منشأه قار
فاما ان يكون منشأه متغير فانه لا فيلزم اجتماع ما يترع عنه ايضا او لعروض حالة غير قارة فلم يكن هو بنفسه كافيا في الانزعاج

بل يحتاج الى هئية غير قارة فثبت المظلم او بعرض حالة قارة فيحكم في تلك الحالة كالكلام في اصل المنشأ فلا بد من لاشياء
الى الغير القار وهو المظلم واذا قد وجد في الخارج امر متدين ول المسافة الى آخر ما على وجه التدرج سواء كان هو الحركة القطعية او الفرد
السيال من المقولة لم يلزم التسلسل فلا الاتصال بالحالة الغير القار يكون منشأ ما هذا الامر الممتد المتدرج واما اذا وجد التوسيطية
فقط فهي قارة ثابتة الذات غير منقسمة فحرض التجرد لهما ان كان باقتضاء من ذاتها كما توهم هذا القائل فذلك لا بد عليه من
دليل بل يمنع ذلك وانما التجرد باعتبار الامر المتحد وفي وسائر الامور الساكنة في عدم صحة ان يكون منشأ الانشراح الامر المتصل
القار سواء فلم يكن ههنا في الخارج امر يكون منشأ لانزع الامر المتحد والحاصل في الخيال فلم يتم ان يكون هو من مجرد
الاجزاءات والشعالات كما ذكر المتوهم ويلزم وجود الطفرات في قطع اخر الامر المسافة وقطعا فان يتحرك بالتوسيطية انما ياخذ
حدا حد من المسافة من غير ان يقطع ما بين كل حدين من لا خيرا فاقضاء التوسيطية الحصول في حد بعد اخر انما يكون في
متعاقبة لا على الوجه التدرج الاتصالي حتى يصح قطع المسافة واخرها ما بها ولعل هذا القائل لم يفكر في بين التجرد الذي
هو مقتضى ذات التوسط وبين ما لا بد منه لقطع المسافة وحمل الاول منشأ الانشراح الثاني كيف يقول به عاقل المتصل
انما ينزع من المتصل لاسيما لامور الواقعة واحدا منها بعد واحد هذا قوله واما ثانيا فلان نسبة الحركة التوسيطية الى جعل هذا الامر
منافضة ظنرا وانما كونها معارضة ففهي خفاء الا ان يحيل معارضة على مقدمته الدليل فان المستدل لما حيل عدم انقسام التوسيطية
ورجعه الى عدم انطباقها على المسافة غرض المورد بان عدم الانقسام لا ينافي الموافقة بل موافقتها للمسافة واجبة لما قد
اخرت المستدل ايضا يكون نسبة تلك الى القطعية كنسبة القطرة البازلة والشعلة الجواله الى الخط والدائرة فلو لم يواف لم يتم
في الخيال شئ متصل الجواب عنه على ما افاد الرئيس قدس سره ان كون القطرة والشعلة اسميتين للخط والدارة انما هو
بمقارنته حالة سبالة فلك كونه لتوسيطية ايضا واسمته للقطعية انما يكون بمقارنته حالة سبالة فوافاة التوسيطية لا خيرا
المسافة سلمنا انها واجبة ولكن لاذا تباين لما لا بد من حالة تدريجية ولا يتصور وجوده في الحالة بدون استمرار في زمان
الحركة غير الذات فان التدرج بدون هذا الامر لا يتصوره العقل لصايب اصلا فلو فرض انتفاء هذا الامر التدريجي لم يتصور
حصول حالة تدريجية التوسيطية نسبتها لقطع اخر الامر المسافة ولو افهمنا وانكار ان الامر القار لا يكون منشأ الانشراح الغير القار
بل لا بد ان يكون منشأ الغير القار غير قار كما صدر عن كنفية المذكور انما الى القدر الضرورة ان الثابت المحض لا يكون منشأ الغير
واما الثابت الذي له تجرد وسيلان كالتوسيطية يصلح للمنشأ اية البتة فقد عرفت حاله فلم يحكم قبحه بان التدرج الاتصالي
انما يتدرج مما لا بد عليه وجه الاتصال والما يتجدد له كون لحد يكون دفعة فاما يتدرج منه التدرج والسيلان لا على وجه
الاتصال فكيف يكون منشأ الامر المتصل والشاهد على ذلك بدية غير كذبية خشن الخذاق وان لم سلمنا امثال
المناقش قوله فقد ظهر بما ذكرنا انه مع قطع النظر الى هذا الكلام لا يسلط لنا طرفة اذ لم يكن امر تدريجي في الاعيان وهو المجرى
من القطعية صار التدرج انشراحيا حتى كما ثبتت الاخوان فكيف يصح موافاة المتحرك المسافة التوسيطية فقط فانها

يتصور التدرج واذا قدرنا من البين فباي شيء يصح الموافقة والتوسطية والكانت راسمة للقطعة متقدمة عليها ولكن سيما لما
 انما يتصور التدرج فالأمر التدرجي موجود في الاعيان بلا رسمها وانما الرسم في العقل فقط كما مر الاشارة اليه فيما نقلناه سابقا من كلام
 الشيخ وبنه عليه المستدل اعني باقر المحققين حيث جعل التوسط والآن السبيل السعيد للقطعية والزمان في الخيال لا في الاعيان فخذ
 اشتبه الرسم في الخيال باعتبار التدرج الحاصل له بالمقتضى الموجود على التدرج في الاعيان بما يهورا رسم في الاعيان
 فقوم الرسم الخيالي راسما عنيا وحكم بتقدم الرسم الخيالي في الخارج مع انه انما يتقدم في التوسيم فقط فاحفظ ذلك فانه منتهى العلم
 في هذا المقام والعلم عند الله الملك الحليم قوله واعلم انه يجب علينا ان نذكر بعضا من الشبهة الواردة الخ اعلم ان هذه الشبهة
 قد عرضت لبعض الاول من اليونانيين كرسون وهو مؤرخ رومن الاكبر وكان رسامدس ومن تابعهم من اصحاب افلاطون حتى لو
 انه لا وجود للحركة المتصلة وقرروا انما تارة بوجوه طين وجود الحركة وتارة بوجوه في تصالها وتارة بوجوه في وحدتها والمرجع في الكل واحد
 وهي من بعض الشبهة في هذا المقام لاثباتها على ابطال المعية الدورية بين الحوادث الزمانية بل من ابطال التسلسل وبناء احوالها على
 اثباتها وتجزئتها ولم يقيم عليه برهان ولا شبهة عليه وحيث ان قوله فمنها ان المتحرك لا يصل الى هذا توجيه الشبهة بحيث يطل وجود
 الحركة ونقريه من وجهين احدهما ما ذكرنا وتوضيحه ان الحركة المتصلة لا يوجد اصلا لانها ان وجدت فاما قيل الوصول الى المنتهى
 او لغيره وكلما بدأ بالاطلاق ما الاول فلما بدأ قبل الوصول لم يوجد جميع اجزاءه بل بعضها بالقوة فلم يوجد تمامها ولما الثاني فلما
 او اوصل المتحرك الى المنتهى فقد انقضت الحركة فلم يوجد اصلا وانها قد تركه وهو ان الجسم المشبهة في انه موجود في انتقاله من السكون
 الى الحركة ولا يتوقف في هذا الا ان شئ منها اذ لا بد لها من الزمان فيلزم الواسطة بين الحركة والسكون مع ان القائلين بوجودها
 معها قوله والجواب ان امتناع وجودها في ان الوصول الخ حاصل ان الحركة موجودة قبل ان الوصول في مجموع الزمان
 من السكون الى المنتهى وما ذكر المتعرض من ان قبل الوصول لم يوجد الحركة تمامها مسلم ان عتبة هذا الحكم بالقياس الى ان الوصول او
 الاثبات المنفردة في ذلك الزمان ولما ان عتبة في نفس ذلك الزمان فهو باطل فانها موجودة في مجموع الزمان تمامها فما ذكر
 المتعرض ان غايته وجود الحركة في الآن لا وجودها مطلقا فان دفع التفسير الاول الى التفسير الثاني فوجدنا انها ان امتناع الواسطة
 انها هي في المنتصف بالحركة والسكون والجسم حال كونه في الآن لا يتوقف شئ منها اصلا فالواسطة وان تحققت ولكن لا في الواسطة
 الصالح لها مخصوص ولا شئ عليها ان الوجود الغير القاري للحركة في مجموع الزمان انما يتم على تقدير القول بالمعية الدورية بين
 اجزائها ومع هذه المعية لا يتصور معنى عدم القرار او غايته عدم اجتماع بعضها مع بعض وعدم اجتماعها في حدودها المعية لا شئ
 في صدقها على العار ايضا ضرورة عدم اجتماع اجزاء الخط في النقطة وكذا السطح في الخط والجسم في السطح ولا تقتل وجود اجزائه
 مع بعض وايضا فان برهان ابطال التسلسل قايمة على ابطال هذه المعية كما ذكرنا في شرح غايه العلوم وخواتمها على
 الحواشي الكمالية على شرح العقايد العنصرية قوله فان قيل الحركة بمنع القطع الخ حاصل لا يرد في الحركة القطعية مطلقا في
 الخارج فانها ان وجدت فاما قيل الوصول ولغيره او خاله وان كل باطل ما الاول وان فلما عرفت واما الثالث فلا اعتناء

انطباعاً لا المنقسم على ما لا ينقسم من المسافة وهو هذا الحد الذي انتهت اليه الحركة قوله فلما ان اردت بقولك قبل الوصول الى النقطتين
 من قبل ان الوصول ان كان لان كان كذلك قبله تخياراً ان الحركة لم توجد فيه وان كان للموت الزمان الذي قبله حتى يكون هذا الآن نهاية
 له فيتم انهما موجودا فيه فالوجود في الآن للحركة شريح في هذا البيان وما الوجود في الزمان فلا دخل لثبوت من وجود ما في العين غير وجود
 في الزمان فلم يكن للمشكال انحاء وهذا انما يتم لو كان للزمان تباينه وجود في الواقع حتى لو وجد الحركة تبايناً فيه وهو انما يصح على تقدير
 المعية الدهرية وما عند انتفاء ما كما هو من المتعذر فليس بهذا الجواب وجباً ففهم قوله وفيه ما لم يسطر لك الخ اعترف كل من نظر
 في الشرح لعدم الاطلاع على مرادك من وجه التام لم يكن ان يكون اشارة الى ما سيجي الكلام في ان وجود طرف الحركة منفكاً
 عن ذلك الطرف في الآن محال كما في الزمان على تقدير تباينتي جانباً لا زلاً في التمسك فيهما بعد فانتظره منقشاً قوله ومنها
 انه لو كانت الحركة مستقلة القطعية الخ هذه الشبهة لا بطلان اتصال بالحركة وتفسيره بان الحركة والزمان المقدار لما ينقسمان الى اقسام
 المستقبل والحال الاول قد اقتضى والثاني لم يوجد فقد والحال من غير منقسم فلو كان هو لم يوجد ثم اذا زال حاقه توحيدها وبهذا
 يلزم التالف من لا خيراً التي لا تجزى وهو ينافي الاتصال وايضاً يلزم من القول اتصال لماضي بالمستقبل اتصال الموجود
 وهو محال على الحركة بالاتصال لم يوجد اصلاً قوله والجواب ان ذلك لا يرد الخ حاصله ان يراود المورد انه يلزم على هذا التقدير اتصال الموجود
 بالعدم والمحض في الاعيان على ان يحصل منها موجود عينية فذلك غير لازم والمستقبل انما لعدم بالقياس الى الماضي والآن
 الحاضر لا عن زمانه في الواقع ايضا وان اراد يلزم اتصال الموجود في زمان بالعدم وفيه فذلك غير مستحيل انما استحصال اتصال الموجود
 المحض بالموجود ولم يلزم وبالحكمة العدم في الماضي بالقياس الى الحال في الزمان الماضي لا الواقع فكل من الماضي والمستقبل
 موجود في زمانه في الوجود عينية يحصل منها شئ متصل واحد في نفسه والحاضر من الحركة كالحاضر من الزمان انما هو من الحد والموتومة
 الخارج من غير ان خيراً بها فلو احد منها في التحليل لم يلزم التالف من لا خيراً التي لا تجزى بل حدود ونهايات غير متجزئة متوحدية
 وغير المتحيين بل بوجد ولا يخفى عليك ان هذا الجواب ايضا مبني على المعية الدهرية وهو في غير الظلمان وكيف يصح مع القول
 بالاتصال بعض لا خيراً بالانقضاء والبعض بالتوقع بل الكل توجد في حاق الواقع فما معنى الحكم على احد ما بانه ماضٍ والآخر
 مستقبل وان اعتبر ذلك بالحد والمفروضة قد لا يتصور الا بعد صلوح الاخرى بان يتصف بالتقدم والتأخر وذاتي نفس الواقع
 لا يتصور واما على تقدير نفى المعية الدهرية كما هو متخالف المتعذر فلم يكن الى هذا الجواب سبيل قوله ومنها ان الماضي من الحركة الخ
 كذا قرأ استاذ الشبهة ولا ثم قال وبعبارة اخرى الشئ اذا استلزم له حد الوصفين ولم يجز مع شئاً منها فانه لا يوجد اصلاً
 والحركة لئلا يحد الامر من المضي والمستقبل وهي لا يتصف بالحضور اصلاً ولا يسامع وجودها شئاً منها لان وجودها بالماضي
 ماضٍ فقد انقضت ولم يوجد الآن وما مستقبل في وجوده ليس بموجود الآن وعلى التقديرين لا يوجد اصلاً قوله والجواب ان
 من الحركة الخ حاصل الجواب ان الماضي من الحركة انما يتصف بالانقضاء واذا قسبت الى الآن واما بالقياس الى نفس الزمان
 فلا فاما يلزم ما ذكره المتعذر نفى الوجود المقيدها اخي الوجود في الآن لا نفى الوجود عنها مطلقاً في الآن بل يصح عليها نفى الوجود

فيه لا وجود لما في الاعميان مطلقا فالعطف انما وقع بالاطلاق مقام المقيد وبما هذا ليس بتقييد مقام التقييد وهذا الجواب ايضا كقول المجوزين
 السابقة في التوقف على القول بالمعية الدهرية والافكا بعد المستقبل مثلاً في الآن كذا في الزمان ولم يوجد الزمان المستقبلي حينئذ حتى يوجد فيه
 وبالجملة ناقض من المبدأ الاول واصحابه في وضع هذه الشبهات بل ان ختلاف عدم وجودها في الآن وانما يوجد في الزمان انما يتم على اثبات المعية
 الدهرية بين خبر الحركة والزمان الذي يتقدم به واداه هو محل الخفاء بل البرهان يشهد على خلافه لم يكن في الخلق عندنا سبيل ما ذكره الله
 واستاده وحل عقدة هذا الحكم لا تسمح من غير اقامة البرهان على المبني كما لا يخفى وزيادة التفصيل في كتابنا الكبير هو هنا هذا القدر
 كفاية ثم انه لما قطع بعض المحققين من المتأخرين بامتناع المعية الدهرية في الحوادث الزمانية بل جزاء الزمان ايضا اقام الحجج على نفى
 الحركة القطعية بان الحركة بهذا المعنى امر متغير غير قار ولها اثر تحليلي وحدود ومفروضة لها اعدام سابقة ولا حقة بحسب الوجود مطلقا لا
 بحسب الوجود في آن دون آن او زمان دون زمان كما ان المحدث القار خيره فارة بحسب الوجود مطلقا ولا شك ان كل مركب
 كان اخره سابقا ولا حقة ليس له وجود غني فليس للحركة بمعنى القطع وجود في الاعميان بل في الخيال لكن هذا الوجود يحد وحد الوجود
 الخارجي على نحو وجود الاشياء في الماضي بان يترجم في الخيال من الحركة بمعنى التوسط بحسب النسب والاضافات امر متد على صفة
 المضي انتهى كلامه ولا يخفى على اللبيب ان قوله لها اعدام سابقة ولا حقة بحسب الوجود مطلقا وكذا قوله ولا شك ان كل مركب
 انما يتم على تقدير نفى المعية الدهرية فانه على هذا التقدير الماضي قد عدم من اواقع والمستقبل لم يوجد فيه قلها اعدام سابقة ولا حقة بحسب
 الواقع وهو المراد من الوجود مطلقا واداه لم يكن لجزءه هذا المركب وجود في الواقع لم يكن هو من الوجود العينية للمعية وانما يكون من الموجودات
 الخيالية التي لها وجود في الخيال يحد وحد الوجود الخارجي في ترتيب الآثار وانما على تقدير تحقق المعية الدهرية بين الحوادث فالماضي والمستقبل
 وان كانا محدوين بالنظر الى الحد الفاصل بينهما لكنهما يشتركان في الوجود الواقعي مع سبق وطوق باعتبار هذا الحد فلا يمكن الحكم عليهما
 بالعدم مطلقا بل مقيد بالواقع في هذا الحد فان كان هو مقيد بالاستدلال على خلاف متصورات العلم الاول اتباعا ثابتا للكلام
 على ما يبطل فذهب هو لا فله وفيه صحيح وان كان مقيد بالدليل على طريقهم فليس فيه سبيل كما لا يخفى على ووسه الا زمانا لثاقته فاقولت
 فالآن بالاعتقاد بل بوجود القطعية وبعد ما قلت على راس العلم الاول لها وجود في الخارج قطعاً وانما على راسه التافين بالمعية الدهرية
 سيما وقد ساعدتم البرهان القاطعة المذكورة في غاية العلوم وشرحه وحواشينا على شرح العقائد الخلقية فالامر صعب قال الشهاب
 المذكورة على هذا التقدير يدل على نفى وجود الحركة المتصلة في الواقع في الآن فقط فلم يكن الخلاص مما حاول العلم الاول من اجتراف
 وجودها في مجموع الزمان وعدمها في الآن واذن فالخلاص اما باختيار انما لا يوجد اصلاً كما ذهب اليه هذا البعض من المحققين
 او يوجد على وجه التعاقب من غير ان يكون المعية الدهرية في خبرها وبهذا لا يثبت الممتد الاتصال فيعلم ان هذه الشبهات من الغويصات لا يمكن الخلق
 عنها الا بتأنيدي قوله حركة في العلم ان العلم انما لا يتصور فيه الحركة لتأنيدي لا عند انما يبين المبدء والمنتهى فلا يوجد في كل
 فرد من المقولة لم يكن قبله لا يكون بعد فالحركة انما تقع في المتصل بقوله لا لا تقسم الى انا نهاية فتنجح معنى الحركة في المقولة الدنية قوله
 فانه في الضرر والعقود انما لا يقع على ما قيل قوله خريج الورق في جميع الاقطار الخ فانه وان زاد المقدار فيه في جميع الاقطار كما في النهر

ولكن لا على المجرى الطبيعي قوله سبب انفصال بعض الأجزاء الخ الاسباب على قياس ما ذكر في النعمان يقول نقصان بعض الأجزاء الجسم على وجه
 يكون لهذا النقصان مدخل في تقييد مقدار في جميع الاقطار على المجرى الطبيعي قوله عليك بما يستتبعه من الخ نقول سبب انفصال بعض
 الأجزاء يخرج التكافؤ والاتقان حاصل من سبب انفصال جسم ما من سطحه وقوله على التناسب الطبيعي الخ يخرج النزول في جميع الاقطار
 فانه لو كان نقصان في جميع الاقطار ولكن لا على التناسب الطبيعي قوله بهما سمحت مشهور بقوله ان النماذج مبنية على هذا الاعتراض على ما
 من معنى الحركة في المقولة فانه يقتضي لقاء الموضوع بشخصه ولا يتصور لقاءه في النمو اذ اذ كيف يتصور الحركة في الكم في هذه الصورة ولا يتصور على
 النظم القياسي ان لقاء النمو لا يتصور في موضوع للكم باق وكل حركة في المقولة لا بد فيها من موضوع باق فالنمو لا يتصور ان يكون حركته في
 مقولة الكم اما الكبيرة فبما في تصرف الحركة في المقولة واما الصغيرة فبما في مذكورة الشرح لقوله فان كان فاما ان يكون الصورة الخ نقول
 اما الاول فهو محال الخ يعني ان كون الموضوع الثابت هو الصورة الجسمانية محال لان الانشيفات على مقدار الاول كما ان يكون موجودات في
 انفسها بل تقتضي لها التصاقا فكم يمكن الحركة في الكم بل في لاي تلك الانشيفات والانشيفات لم ينحصر بالانتهاء بل بين حاضرين و
 زيادة المقدار الى غير النهاية ان كانت تلك غير متناهية كما اشترط في الحركة في المقولة واما ان لم توجد مستمرة متناهية بل كل زيادة انقلبت الى النقص
 اليه وصار الكل متساويا فقد انقطع المتصل الاول وان لم يتصل آخره فكم يتوقف الموضوع الشخصي في زمان الحركة والانشيفات من ان يكون الميوس متحرك في
 الصورة الجسمانية فكيف يسبها في كل ان يتصوره مغايرة لما في الآن السابق واللاحق وهذا هو المعنى من الحركة والى هذا الشرح اشار اليه بقوله
 عند تبدل المادة الخ قوله الاستحالة انتقال الصورة الخ سواء كانت نوعية او جسمانية عن المادة فمعنى لقاء المادة في الصورة ايضا والمادة
 المتبدلة لما كانت هي الثابتة فالمراد من الصورة اعم منها من المادة هي الثابتة بالجسم المتخرج منها اذ قوله واما الثاني فقليل الخ
 انه لو كان الموضوع الباقي بشخصه المادة فذلك ايضا محال ما اول فلا بد ان يكون لكل المادة واما التغيير في الزيادة وهذا باطل لانه لو
 يتصل بها شيء فنحصل شيئا لا يخرج من حد الاعتدال واما بعضها بمنزلة الاصل وهذا ايضا باطل لان اعتدالها ان يتصل بحيث يصلي المحرور
 كالمحد فلا يبقى له كميته بقا والبعض لا يستويان في الكمية وان لم يتصل فلان زيادة مقدارها الى بل بينهما امور متساوية وليس بها حركة
 في شيء وثانيا ان الموضوع للحركة الكمية ان يكون ما يتوكله بالذات متصف بالمقدار كك قد عرفت فيما مضى ان المعروض في الكم بالذات هو
 الميوس بالعرض فلو كان المتحرك في الكم كان الصورة لا الهيوس المتصف بها بالعرض فان الضرورة حاكمه لوجب لقاء المعروض بالذات
 للمقولة لا المعروض بالعرض ثم ان هذا البيان كما يبطل الحركة الكمية كطليها في الكيف والوضع والايان ايضا لان الكيفيات تبدل
 انا فانا وكل الاوضاع والايون فكم لو جرد موضوع باق لشخصه وقد ذكر بعض المتأخرين في حاشية على شرح الهياكل ان هذا المعروض
 الاشتغال في النمو انما بان لقاء الميوس في الخصرات واحدة بالشخص ولها وحدة وتخص بالذات وفي كل نوع وشخص من الخصرات
 اذ اسطة الصورة النوعية والاعراض المخصوصة من المقادير غير بالها القين بالعرض شخص بهذا النوع او الشخص كما تقرر عند التحقيق
 بتبني الهيوس فالهيوس في زيد مثلا يحصل لما لا اسطة الاعراض المخصوصة المقادير وغير باي اذ اسطة المقدار المشترك بينهما القين
 بتفسير مختص بزيد في شيء مدة عمره وعليها يتوارى المقادير المختلفة انتهى كلامه ولا يخفى ما فيه فاما وان سلمنا لقاء الهيوس في الكم

مستقرة بالذات حتى يكون موضوع الحركة الكمية ولكن سلم بقا المادة اولى لو كفى في صحة هذه الحركة لصحت الحركة في الجسم الفضايا
 يتحرك الميوس في الصورة باعتبار ما يتوارى عليها من افراد بالانحصار مع انهم نافون لذلك كما استوفت انشاء الله تعالى بقوله
 فيقيد لا يكون المجموع باقيا في الشيء المجموع باق اما بكله وببعضه وكلاهما باطلان اما الاول فلانه وانما يحصل به شيء ويفصل آخر
 وكذا الثاني لان ان الغدا انا ان تفصيل في آخره قال في الشرح فلا يدان عدم بقا الصورة وحدها وكذا المادة وحدها لا يدل على عدم بقا
 المجموع لما خبر مر قال حكم المجموع فلا ير حكم كل واحد وايضا فالمجموع مركب من اجزاء متماثلة في حالته التكوينية في جميعه وذلك
 ظاهر لا ريب فيه هذا قوله كيف وزمان حركة التماس لطله استدلال على ابطال الحركة في الكميات بالاستقلال سواء كان الموضوع باقيا ام لا فغير
 انه لو كان بهما حركة لكان في كل من زمان وان تلك الحركة قد من المقدار لم يكن ساقيا لا يكون لاحقا واذا هذا الزمان تقسم الى اثنان فلهذا
 مقادير غير متماثلة في كل ان واحد منها بالحجم فيلزم ان يوجد بالانقسام بين حاضرين وايضا يلزم ان يزداد بعد الجسم الى اثنان
 له ولكن حاله في ذلك غير محسوس في سائر الحركات فان الحركة في الكيفيات لا تتحرك بالانقسام بل كيفية قبلها فنقول هذه الكيفية باقية حال الحركة الم
 على الاول ان لا يكون متحركا وعلى الثاني فزمان هذه الحركة ايضا منقسم الى غير النهاية فتناك مراتب في الكيفيات يخرج كل منها الى
 الوجود فيلزم انحصار بالانقسام بين حاضرين ولكن ان يفرق بان في الحركة الكيفية الباقى الفرد المتدريج وجميع الكيفيات لم يخرج
 الى الفصل في الخارج حتى يحكم بالانحصار بل في حكم العقل فقط وانما في ما نحن فيه فالموضوع اذ هو جوه فلا بد من ان يتجدد في كل جزء من
 الزمان موضوع متكون او حدوث الجوه ليس الا على وجه التكون فلم يوجد بهما استمرار باق اصلا ولو قيل فيلزم الحركة في الجوه و
 تنكروا فلا يتوهم ان اتصال الغدا بالمعقنة في اتصال جسيم متصل باخر على التدرج فلا يلزم فناء الجسم في كل ان وحدث آخر ك
 لان الغدا ايضا جوه فحدثه انما يكون بالتكون لا على وجه التدرج فالانصال في كل ان يقتضي فناء الاول ويكون الثاني ظاهرا حذو
 مستمر من الاول الحركة الى اخرها قوله ولكن ان يحاج عنه بان في الجسم التدرج با جواب باختيار الشق الثاني من التدرج الواقع في التدرج
 انتهى ان الباقي هو بعض المادة وهي الاجزاء الاصلية الحافظة للصورة النوعية للجسم المخصوص المتواردة اجزاء اخرى في كمال تلك
 الصورة واذ انما المتحرك في الحركة في النموستة الاجزاء الاصلية مع الصور النوعية فقد تحقق منه الحركة في المقولة بلا كلفة قوله
 فجو ايدان لا يصل انما تميز من الزيادة التي حصل ان اتصال الزيادة الفدائية بالاجزاء الاصلية بحيث صار الكل متشابهة في الطبع
 لا ينفق الفرق بينهما فان الاصلية فيها امر زائد لا يستحكم والقوة لم يوجد بهما في الزيادة فهي باعتبارها من الصورة النوعية كانها
 مبادية النقصان تلك الزيادة وتكملها فهي باقية في حاله النمو والزيادة توارى عليها ولا يخفى عليك باقية فان الصورة النوعية
 كما انها للاجزاء الاصلية لك الزيادة فيها فكونها حافظة لتصورها النوعية يكون بدون الصورة النوعية للزيادة ثم بعد الانقياف
 فيضم تلك الصورة بالصورة الاولى فلم يبق الصورة النوعية الواحدة ايضا والاضاء الاجزاء الاصلية اما ان يكون باقية على مقدار ما
 بعد النمو فلا حركة اصلا وان انقسم الى مقدار اخر فاما ان يتصل بالاول بحيث يصير مجموعا متصلا واحدا فقد افقد الجسم الما
 ووجه آخر فلهذا في الموضوع باقيا وعلى الثاني فهنا زيادات موجودة في كل ان على سبيل التكون فلا حركة ايضا ولا يفيد في ذلك

الفرق بالاستحكام وغيره اصلا قوله من ان الباقي بعض المادة الاولى الخ قد يفهم منه ان موضوع الحركة في النمو العيولي الاول والفرق
 البعض في معنى فان العيولي الاول لا يصلح للبعثية والكلية بالذات واذن فالمراد من المادة الاولى هي الاجزاء الاصلية الحافظة
 النوعية والناسي هو النوع بسبب المادة والمادة والمقدار كما فصلنا في قوله اعترض عليه المحقق الدواني في شرح اليباكر
 الخ حاصل هذا الاعتراض ان ذكر الشيخ من بقاء النوع ان سلم فلا يصح الحركة في النمو فانه لا بد للحركة من بقاء موضوع شخص النوع
 هو الامر الكلي فبقائه لا يفيد قوله اقول لعل الشيخ اراد من النوع الخ وحينئذ فيرجع معناه قول الشيخ النوع هو الناسي الى ان الناسي هو
 الصورة النوعية فالنوع في النمو هو الصورة النوعية وحدها من غير داخل المادة وهذه الارادة اما بارادة النوعية من
 النوع او بحيل النوع بمعنى النوع وهو الصورة ولا يخفى عليك ان التركيب هذه التجوز لا يفيد لان الصورة النوعية هي التسمية لا النامية
 بمعنى الزيادة في المقدار او لا مقدار ان بالزيادة حتى تيصف بالزيادة والتقصان كالعبيد فكيف يقال انها من موضوع الحركة
 في النمو بل انما من مقال الشيخ ما ذكره بعض المتأخرين من ان الموضوع هو العيولي واتصاف النوع بالناسي ليس على انه محل له فانه
 ربما يوصف بشئ بشئ وليس محال كما لا انفصال يوصف به الجسم فموضوع المقدار والنمو ليس هو النوع اى نوع الجمعية وبقوله الناسي
 بمعنى الزيادة في المقدار في ضمن الشخص لكنه لا يتم لان العيولي لا يوصف بالمقدار ايضا فاما معنى القول بانها موضوع الحركة في
 النمو هذا قوله هي الفاعلة للحركة الخ هذا على ما يكون مشهورا لا فقد صرح ان الفاعل هو الجوهري المفارق للصورة واما
 يطلق الفاعل عليها بالجار قوله لفي شئ آخر وهو ان شأنا تتم الحركة في النمو الخ هذا ما ذكره المحقق الدواني في شرح اليباكر بعد ما قال
 صاحب اليباكر ان يدرك فيبدل مع انك باق فانت انت لا يبدل فك من ان هذا البرهان مبني على تبدل الجسم المتقدم
 ساعة فساعة بالعدم شئ منه وحدوث شئ آخر ويلزم منه ان لا يكون النمو والذبول حركة كمية فبعض الحكماء يبدل بدن الانسان
 ساعة فساعة والقول بوجود الحركة في النمو منافاة لانها يقطع بها الامر لشخصه من البدن وهو على هذا التقدير غير متصور لعل
 الشيخ الالبسي اذ هو متكلم في الحركة في النمو كما صرح به في المطارحات اعتمد على هذا الاستدلال في مغايرة النفس الجمعية المحققون
 العميد واعليه بل على حجج التجديد كما ذكرناه في كتابنا الكبير هذا قوله وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية الخ اى مطلقا فانها
 اما بالنمو والذبول والتخلف والتكاثر الحقيقيين وقد انكر وجود الكل اما الاول لان فلما ذكرنا انها واما الاخير فلما قد ذكرنا فيها
 وشرحناه يا وافي البسط قوله في بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية الخ قد يتوهم منه ان وجه انكاره الحركة الكمية وجود الحركة
 الاينية في النمو فاورد عليه بان ههنا وان وجدت الحركة الاينية ولكن ذلك لا ينافي وجود الحركة الكمية ايضا باعتبار تبدل
 الكم وتوارد افراده والخ ان غرضه ليس ان يذكر المتوهم حتى يوجه عليه ما اورده بل مقصوده انه ههنا اولا لا يتصور توارد المقادير على
 موضوع باق فليس هناك حركة كمية بل انية وانما يطلق الكمية عليها بالعرض بل لا حركة كمية ههنا بالعرض ايضا فان الازالة
 الزائدة على مقدارها وكذا الاصلية دائما وتوارد الاتصال والانفصال وذلك بالحركة الاينية للزيادة من الخارج الى الداخل و
 الماصل بالفراغ اجزائه لدخول الزيادة فيه قوله بقوله اكان اتصال الزائدة الخ فيه ان المجموع من الاصلية والزائدة مغايرة

الأصلية بالضرورة وان صار متصلا واحدا كيف يصح تحليله الى بالاصح تحليل اصلية اليه وهو الزيادة فلا يتحقق وحده لكل الشئ
 في الحركة فلا يصح ما قال الجيب قوله قال المحقق الدواني النسخ في شرح الهياكل را دا على السند الجاهل بان الشق الاول لا صحة له في المقام
 ان لا يتصور الاتصال مع بقاء الصورة النوعية للأصلية والزيادة فالجاء كنهين محض قوله ثم على تقدير التفرع من الشئ بقدره
 على له مفصل الى الاجزاء الاصلية بعد اتصال الزيادة بواقعية له على الثاني لم يتجدد الموضوع الواحد بل باله مقدار كثير شئ و
 بالمقدار صغير آخر فلم يوجد التوارد على موضوع واحد والمشيرة وط في الحركة في المقولة وعلى الاول فالمقدار الزائد قد انقسم الى الاصل والمجموع
 موضوع المقدار الكبير وخبره موضوع المقدار الصغير فلم يبق للموضوع الواحد على هذا التقدير ايضا قوله ولما قل ان يقول الاتصال
 ههنا النسخ عظم ان هذا جواب مقال المحقق الدواني لما رجع الى انه ان اراد الجيب الاتصال الحقيقي فهو لم يوجد وان اراد المجازي متعينة
 السند انما الذي لا يتحقق الحركة لعدم بقاء الموضوع الواحد على هذا التقدير اجاب عنه باختصار معنى ثالث للاتصال وهو
 كون الشئ بحيث يصح تحليله الى اجزاء وبهية متشاركة في طبيعته لكل وهذا كما يتصور في العبادات كالك في المراتب كالخطم مثلا و
 انت تعلم ما فيه فان الاتصال بهذا المشي ايضا فرع من المداخل الساتمة التي ذكره هذا المحقق وقد الطبع فلم يكن في هذا التاكيد
 مخلصا لعملة قوله قال العلامة القوشجي في شرح التجريد النسخ هذا وان احتمل ان يكون تأييد المذكور في رد مقال العلامة الدواني
 ولكن الظاهر من شرح التجريد ان كلامه متناقض او رده في جواب لا يراد المذكور بقوله في بحث النسخ كما يدل عليه قوله فيه لكن الحق ان
 النمو السمين وما يقابلها من قبيل الحركة في الكم والمقادير المختلفة في الصور المذكورة بتوارد على شئ واحد يصح الى اجزاء ذكره الشرح
 وحاصل هذا الجواب ان الموضوع باق وهو متخلف الجسم وان توارده عليه المقدار الزائد وانقسم قوله وقد شفع عليه النسخ حاصل في
 الشئ ان لا تعلم بقاءه من الشخص انساني عال في الطفولية والشباب هو نفسه المجردة وليسبت موضوعا للحركة الكمية الثبوتية واما
 الجسم فهو لا محالة يزيد وينقص مقداره فما معنى بقاء الفرد الواحد من المقدار قوله وشخص المجموع من حيث هو المجموع النسخ لا يفهم
 بقاء المجموع مع عدم بقاء البدن بعينه فكيف يصمدق عليه انه متحرك وان يصدق انه متكلم الا ان يقد كما قال الشافعي في اسقائه
 الاربعة من ان المتعبر في شخص النوع شخص الصورة النوعية لا الجسمية فمطلق الجسمية مع شخص النوعية مجزئ باق ولا يفرق فيه بين
 خصوص الجسميات باختلاف المقادير المتواردة وهذا الجدة كما ينفع في بقاء شخص واحد ولكن لا يغير في دفع الاشكال فان
 الاجزاء المتبدلة والنسبافة على المقادير التي كانت لها من قبل ولم يحدث الا الانقسامات فاي شئ وقع الحركة فيه قوله لا يقا
 لو تحقق الحركة في الكم النسخ المعنى الاعتراض على حصص الكم التغير القاري في الزمان وعلى هذا التقدير يكون فرد من الحركة العينا غير قائم
 قوله لانا نقول مرادهم من التغير القاري حاصل الجواب في التغير القاري المحصور في الزمان بالمعنى الاحض وهو ما لا يوجد ولا يثبت
 على وجه الاجتماع والفرد والتدريج تدريجي الوجود وثابت لبقاء وجوده لا يضر الحصر قوله ما ولا فلان معنى زياد الشئ النسخ هذا
 انما يتم له كان الجسم النسخي متصلا واحدا ايضا لا حقيقيا وقد عرفت انه لا يصح لانه متمزج والاتصال الحقيقي فيه متمنع واذا لم يحدث
 الاتصال الحقيقي لم يلزم عدم المتصل بل انقسم المتصل الى متصل وقد عرفت الشئ حيث قال ان الاجزاء الاصلية باقية على مقدارها

وانما اقصى لا ازيد الزيادة فانه مقدار المجموع على بقا المقدار الاول وقد انضم اليه مقدار آخر فقد تم بقا الحبيب قول الشايع بل
معناه كون الشيء الخ وان صح ولكن لفرد المحاصل في النوع هو مجموع مقدار الاصل في الزيادة المقدار الواحد المتصل في حدوده وان قيل
انه وان كان صحيحا في نفسه ولكن المقدار الزيادة والنقص بل الزيادة والنقص باجمعهما على هذا يكون موجودة في زمان الحركة و
لا شبهة في ان الزيادة والنقصان على حسب إمكان الانقسام يذهب الى غير النهاية فيلزم وجود الابدان هي محصور بين الحاضر
وهنا مطلق الحركة الكمية مطلقا كما مر انفا فلا تقتض قوله وانما ثانيا فلا بد في النقض الخ لعل الحبيب لا يسلم وجود الخط على السطح المستوي
بحركة المحرطة في الخارج وانما هو في التوهم فقط والمنحصر في الزمان انما هو الكم الغير القار الموجود في الخارج فلا تقتض قوله
بمعنى ان لا يتصور كونه وفيما اصلا الخ يعني لا يتصور فرد منه بحيث توهم فيه اجزاء محصورة والفرد الذي يحكي من الكم ليس كذلك لان
بعض افراده ليس به في الآن على وجه الاجتماع قوله وغير الحركة والزمان الخ المقصود حصر الغير القار بالذات في الزمان فالتخصيص
لعدم قرار الحركة بالذات ايضا كالزمان مطلق المحصر فلم يكن عن الاشكال خلاص بل يقع باب المناقشة فيقع دائرة نقض
المحصر قوله ولما الحركة في الكم الخ لعله اراد من الكم الجسم التعليمي والا فحصر الحركة في الكم مطلقا في الامور المذكورة ممنوعة اذ ههنا
آخر وهو اذا قطع جسم فانه يحدث الخط حينئذ شيئا فشيئا فقد تحرك السطح في الخط وهو ليس يتخلل ولا نمو ولك حركة الجسم
في السطح فافهم قوله وحركة في الكيف لتسحق الماء وتبرده الخ وادعوا الضرورة في وجود هذه الحركة ولهم تعريضا على كون هذا التبدل
الواقع في الكيفيات تدريجيا فتاعة على ما يحصل بالحس من انتقال الماء مثلا من البرودة الى البرودة الى غير ذلك من الكيفيات
وقال الامام ندوان كان في طاهر الامر كما قالوا الا انه في الحقيقة عياره عن كيفيات متعاقبة كل واحد منها لا يقبل الماشد
والاضعف ويرى ان الضوء مثلا اذا زاد فحصل حينئذ شيء لم يكن من قبل او حصل التبدل في الثاني فلم يكن زيادة
في الاول وهذا الامر لا شبهة في انه يكون مغايرا لما كان باصلا من قبل فيكون له جهة تخصه ولما قبله جهة اخرى
شخصية فهما همتان قد حدثتا متعاقبة واذا كان لا بد في الحركة في المقولة من احد المتحرك في كل آن فردا من المقولة لم يكن
من قبل ولا يكون بعد فيكون هذه الافراد مع عدم تمايزها موجودة محصورة بين الحاضر والمستقبل في نفس الامر لا في
وجود الجبر الذي لا يجبره الفناء ولا يعدمه الامثال هذه الاقوال مكابرة وهذا الوجه فان وجود مطلق التبدل في الكيفيات
مسلم واما وجود الفرد في معرض الحفا بل البرهان يشهد على خلافه فان هذه الحركة على ما ذكره لا يوجد الا في الكيفيات التي
المشقة والضعف وعندهم الشديد والضعيف متباينان نوعا والامور المتباينة لا يمكن الاتصال بينهما حتى يحقق الفرد لغير
المتصل فلما يوجد الحركة المتوقفة على وجوده بل هو الحركة على سبيل الحقيقة كما قدر قوله مع بقا صورته النوعية الخ
لانه لو لم يبق الصورة النوعية لم يبق الموضوع لانه فرد من النوع وفيه اشارة الى دفع توهم الحركة في الصورة النوعية
ايضا قوله بل انما يقع فيما يقبل الاشتداد والضعف الخ هذا الاشتداد اعتبره الشيخ في النجاة حيث قال قد يوجد الكم
في الكيفيات فيما يقبل النقص والاشتداد كالتيقظ والتسود انتهى ويرد عليه ان الاشكال مع اننا لا نقبل الاشتداد

والضعف فيها حركة فان الجسم اذا قطع ليد السير فان القطع قد يركب فان قبل بطل التشكل الاول فحقه وحصيل التماس في
 تلك فلا حركة في الاشكال قلنا ان البنية الحاصلة باحاطة خد واحد ووجوده فاما احاطة في الهيئة لكس ولا غير تحقق الحركة كهيئة
 تحقق الكمية بالنظر في السطوح والخطوط فان ثباتها بينا وبينها كليس كما في التحلل فانه حركة كمية مع ان فيه حركة كمية والعنا
 هذا لا يشترط الادعاء خض ايجلم عليه بدية ولاقام عليه برهان كفيته ان الحركة ليست الا بتبديل الموضوع في المقولة تدريجيا
 سواء كان هذه المقولة قابلة للشدة والضعف ام لا بل البرهان به عليه ما عرفت اثم على نفى هذه الاشترط فان مراتب شدة
 والضعف تتخالف بالهيئة فليزيم ان تتحلل اسكوات الالاتصال بين الجهات وبالحركة في البصائر في الضطرب هذا قوله بل
 من ابن ابن الخ لعل وجه الاعتراض ان المقولة هي الاين للمكان والظلم في الحركة في المقولة قوله من حيث كونه متحركا
 بهذه الحركة الخ وان كان يتحرك بحركة اخرى بل انتم لما اعني الانية قوله فلا ينتقص عكسه بالآية الخ اعلم ان الحركة اذا تحركت
 على احد اقطارها من غير ان يفارق مكانها فنده الحركة وضعية كونهما على الاستدارة مع عدم تبديل المكان واما اذا تحرك
 على وجه آخر من سطح المستوي فبها حركة وضعية انية اما الاولى من جهة الاستدارة واما الثانية فمن جهة تبديل
 الاكنة فعدم ملازمتها للمكان انما هي بالحركة الانية لا الوضعية ونحن انما استدلنا ملازمة المكان في الوضعية بما هي وضعية فلما
 انتفاض في الوضعية لعدم كونه جاسعا لافراد الموضع قوله والشخص القائم اذا صار قاعا لحد حركه قائم اذا قعد بالعكس انية
 بل لا يتبدل السطح الباطن من الخارج للمماس للسطح الظاهر من الجوى وليست باينية من وجه عدم تبديل مكان الجسم
 عليه شئ ووضعية لتبديل الوضع الذي هو المقولة اعني نسبة اجزائه الى اجزائه مسبوقة وليست بوضعية من وجه
 عدم الاستدارة التي اعتبرها المصنف في تعريفها اذا كان التعريف للوضعية مطلقا واما ان كان للوضعية المحققة او لم يكن تعريفها
 بل نصوريا وتمثيلا بحيث يمتاز عن جميع اعدادها فلا يقتضي مطلقا قوله فلا ينتقص طوره بالنسبة الى الموضع الثاني المتحرك في الوضع
 والابن في القيد القطر في البنية بالاطول وفي العدسي بالاقصر لانه لو لم يكن كذلك لكان يتحرك البنية في القطر الاقصر والعدسي على
 الاطول لم يكن الحركة وضعية محسنة بل انية ايضا وكذا الحال في الاسطوانية القائمة المحرطة القائمة اذا تحركت على مسما يكون الحركة
 وضعية محسنة وان لم يتحرك على السهم كان وضعية انية كان يتحرك على سطح مثل الكرة فلا تغفل قوله وليس قوله بل ان
 كله مكانا واخلا في التعريف الخ قد توهم في الجواشي الفخرية ان هذا القيد داخل في تعريف الوضعية وعلمانه على هذا التعريف من
 كثير من افراد الوضعية عنها فيبين الشارح ان هذا التوهم فاسد بل التعريف يتم بالقدر المذكور سابقا وهذا القيد انما هو محجور
 عن سائر الحركات حيث توجد لها مادة الميال لا يوجد فيها حركة اخرى فلا انتفاض اصلا ولعل التشبيه كلمة قد في قول المصنف
 وقد لازم لكل الخ فانه لا يتقيد بعلمانه قد لا يلزم لكل مكان مع تحركه وضعية ولكن ذلك بحركة اخرى انية لا وضعية
 فيتمار كل من تشك الحركتين عن صاحبه باقتضاهما الانتقال عن المكان دون الاحرسة فانها قد توجد دون الانتقال
 عن المكان ايضا كما في الافلاك فانهم قوله بل اعلم ان الجوى لا يقع فيه الحركة الخ لما فرغ الشارح من شرح كلامه المسمى

الحركة في المقولات الاربعة المذكورة من العرض اراد الآن ان تبين ان في مقولة الجوهري الخمسة الباقية من التسع العرضية حركة
 امر لا قد سبب الى الثاني بتجاء الشيخ في الشفاء فبذلك الجوهري وقال انه لا يقع فيه الحركة وسببها على ما في طبيعات الشفاء بعد تمامها في
 من الحركة في المقولة ان التحرك يتحرك من نوع تلك المقولة الى نوع آخر ومن صنف الى صنف ان قولنا الجوهري فيه حركة قول مجازي
 فان هذه المقولة لا يجوز فيها الحركة وذلك لان الطبيعة الجوهريه اذا فسدت تفسد دفعة واحدة وتحدث دفعة فلا يوجد بين
 قوتها الصفة وفصلها انصرف كمال متوسط وذلك لان الطبيعة الجوهريه لا يقبل الاشتداد والنقص وذلك لانها اذا فعلت
 الاشتداد والنقص لم تحل ما ان يكون الجوهري هو في وسط الاشتداد والنقص بقي نوعه ولا يبقى فان كان يبقى نوعه فما
 تغيرت الصورة الجوهريه البتة بل ما تغير غرض الصورة فقط فيكون الذرة كان ناقصا فاشتد قد عدم والجوهري لم يعدم فيكون
 هذا استحالة او غير ذلك وما ان كان الجوهري لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد قد حلت جوهرا آخر ذلك في كل آن فيغير عن الاشتداد
 يحدث جوهرا آخر ويكون الاول قد طبل ويكون بين جوهري وجوهري اسكان النوع جوهريه غير متساوية بالقوة كما في الكيفيات وقدم
 ان الامر بخلاف هذا فالصورة الجوهريه اذا سيطر وسجدت دفعة وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هي الحركة
 ونقول ايضا ان موضوع الصور الجوهريه لا يقوم بالفعل الا القبول للصورة كما علمت وهي في نفسها لا يوجد الاشتداد بالقوة
 والذات الغير المحصلة بالفعل تحيل ان يتحرك من شيء الى شيء فان كانت الجوهريه موجودة فلما يتحرك موجود وذلك المتحرك يكون
 له صورة هو بها بالفعل ويكون جوهرا فاما بالفعل فان كان الجوهري الذرة كان قبل فهو حاصل موجود الى وقته حصول
 الجوهري الثاني لنفسه ولم يتغير في جوهريه بل هو في احواله وان كان جوهرا غير جوهري الذرة عنه والذرة اليه فيكون قد سدد
 الجوهري الاول الى الجوهري المتوسط وتغير اذن جوهريه بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهري الذرة فرصت الحركة منه فانه اما ان يكون
 في تلك المدة كماله على طبيعته الجوهريه المتغير اليه او لا فيكون التغير الى الثاني دفعة واما ان يكون في بعض تلك المدة ماضيا
 لنوعه الاول وفي بعضه الآخر واقعا في النوع الآخر لا توسط ما قيل من الانتقال من نوع الى نوع دفعة ويكون تلك المدة
 مطابقة بحركات غير حركات نوعية الجوهريه كانت الانتقالات في الجوهريه لاني مدة وزمان ولا يمكن ان يقال ان هذا القول البتة
 حينئذ يلزم على حركة الاستحالة وذلك لان الهيولى فيما نحن فيه محتاجة في قوتها الى وجود صورة بالفعل والصورة اذا وجد
 بالفعل حصلت نوعا بالفعل فوجب ان يكون الجوهري الذرة بين الجوهريين امر حاصل بالفعل والصورة اذا حصلت بالفعل
 حصلت نوعا بالفعل فوجب ان يكون الجوهري الذرة بين الجوهريين امر حاصل بالفعل ليس بالعرض ولا ذلك في النوع الا
 فانها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل انتهى كلامه بالفاطمة وحل عرض الشيخ من ان يراد الجوهريين البتة على ان البيان
 لا يتوقف على حديث تقوم من تيميدونه ولذلك لم يأخذ هذا الحديث في البيان الاول واحدة في الثاني فان تعيين
 الطريق ليس لازما واورده على كلامه الاول بانه ينقص لسائر الحركات فالأين في الحركة الانبثية ان بقي فما تغير بل الحركة
 تخبره وان لم يبق فالحركة قد حلت بها غير الى آخر ما ذكره الشيخ واما ايضا فبقا النوع يجوز ان يكون يتعاقب الاشخاص فهو له فان كان

يبقى النوع فما تقرر الصورة الجوهرية فالإدراك لقوله هذا القدر يقال الشيخ بحيث لا يتوجه عليه هذا الإدراك وتوضيحه على وجه التحقيق
 الجوهرية ان وقع الحركة فيه فاما ان يكون الانتقال وبين شخص الى شخص او من نوع الى نوع آخر على الاول يلزم الانتقال في
 العارض لا في نفس الجوهرية وعلى الثاني يلزم وجود الجوهرية غير متناهية بالفعل على وجه الانفصال لا يمكن الاتصال بين الامور
 المتخالفة في الحقيقة وهو محال وفيه ان الانتقال في العارض في الشق الاول انما يلزم لو لم يعدم الشخص على شخص حدث آخر وهو
 ممنوع بل قد انعدم شخص الصورة ووجوده آخر والشخص ان يكون من داخل الشخص لا يمكن لعدامة من غير ان يعدم الشخص
 حتى يلزم الحركة في العارض لا في نفس الجوهرية والمحقق الدواني لما لم يكن عنده في الحركة وجود الافراد فافيه الحركة بالفعل لو كانت ثابتة
 وانما المحقق المتوسط بين الافراد على ما عرفت سابقا قال في وجه انعدام الحركة في الجوهرية انما ان وجدت في الجوهرية فاما يتصور
 الصورة برمتها كانت او نوعية والمتحرك المادة او الجسم والكل باطل لانه حينئذ اما ان يدعى نوع الصورة التي فرضت الحركة
 فيها بالكانت الحركة يتبدل اشخاصها فذلك لا يمكن لان النوع مستمر عن الشخص لا يوجد والا يلزم المثل الاطلاقية فلا يبقائه
 من بقا شخص متوارده عليه العوارض واذا لم يكن فرد من افراد فافيه الحركة موجودا لها فلم يكن الحركة حينئذ الا في الكيفيات العارضة
 فيكون استعماله لا كالتامس حركة في الجوهرية ولا يفي فيلزم ان يوجد الميول بدون الصورة وكذا الجسم وكلها مما يمتنعان اما وجود
 الميول بدون الصورة فلما علمت من انها تتحرك في تقوما الى الصورة والحل المنقصر الى الحال في التقوم لا يوجد به وانه البتة
 كما ستر في مباحث الميول والصورة وانما وجود الجسم بدونها فامتناعه اظهر من ان يخفى ضرورة امتناع وجود الكل بدون الجزء
 وبالحكمة الموضوع اذا كان متقونا بالمال لا يمكن تحركه في هذا الحال واما ان لم يتقوم كما في الحال الا لعارض فلا يمنع ذلك فيه
 ويرد عليه اولان من الاعراض ما يحتاج الموضوع اليه في وجوده وتخصسه كما قال المحقق في التباين في التشكل للصورة
 واذا قبل قبل الاعراض يتبدل الموضوع الشخص فلم يكن المتحرك فردا في الحركة في الاعراض ايضا فيلزم ان لا يوجد الحركة
 في الاعراض كما لا يوجد في الجواهر ثانيا ان المقوم للميول في الصورة ولا يلزم مما ذكرتم تبديلهما ليجوز ان يوجد الفرد التدرجي الذي
 اقتضا البرهان على وجوده وان لم يوجد الافراد الانية في وجود طبيعة الصورة في ضمن هذا الفرد وتقوم الميول والافراد المحدودة
 ليست مقومة لها حتى يلزم من انعدامها انعدام الميول وبناء الكلام على مختار هذا المحقق من نفى الفرد التدرجي لا يفيده لما
 قد علمت ان كلام الشيخ في الطبيعيات ان ما في عن وجود الفرد التدرجي ولكن ما في برهان الشفا يدل على وجوده
 كما عرفت فكيف يلزم كلامه بما عرفت هذا المحقق ويمكن ان يجاب عنه بان الحركة فيما يتقوم الموضوع للحركة به اذا وجد المتقوم
 في زمان الحركة واثبات الفرد التدرجي على تقدير تسليم وجوده انما يوجد في مجموع الزمان لا في اناته فيلزم خلو الحمل المقوم شي
 عن هذا المقوم في انات زمان الحركة وهو محال فلم يكن على تقدير القول بالفرد التدرجي بخلص ايضا ونية ان هذا انما هو
 وجود الافراد الانية التي تنصف بها المتحرك في ابتداء الحركة بالفعل وهو مسمو لم لا يجوز ان يكون وجوده مستلزاما لهما الذي هو الفرد
 التدرجي مما لا سراع الافراد في كل ان تنصف المتحرك بها فلا يلزم خلو المقوم عن المقوم اصلا ومن ثم عرفت ان وقوع الحركة

في الجوهري في اسفارة الاربعه وشرحه التكملة على من ينفي وجودها هذا قوله واما اختلاف الكيف التي نذ لما نخذ من قول الشيخ وملك
 لان اليهود في الجواب قوله ولا يمكن ان يكون في هذا دفع دخل مقدر في رده ان ما ذكرتم جارا ليعني في الكيف فيلزم ان لا يكون
 الحركة فيه ايضا وهو خلاف ما نقرر عندكم وتوضح الجواب ان في الكيف يمكن ان يوجد فرد زمني من مبدء المسافة الى
 بتوارد الافراد الالائية عليه في كل آن ولا يتصور هذا في الجوهري لانه مقوم لحله فلو تحرك حله فيه لم يوجد الفرد الزماني والافراد الالائية متوهمه
 فلما وجد الموضوع لا محتسب وجود مثل هذا الحال بدون هذا الحال وهذا مع كونه موقوفا على حديث التقويم لا يتم والمقوم للمحل
 فيما نحن فيه طبيقة الصورة لا شخصا فبا نعدام اشياء صلا لا يعدم المحل والاشخاص ايضا انعدامها مطلقا مع ان المنعدم هي
 الاشخاص الالائية واما الفرد الزماني فليحتم ان يوجد فيه صورة في ضمنه وتوارد الافراد الالائية عليه فتتحقق الحركة في الجوهري كما في
 وبالجملة المعارضة بالقلب متنوعة بهذا الية فانه حين تحرك الجسم في الكيف اما ان يتحرك من شخص الكيف الى شخص آخر فلم يكن الحركة
 في الكيف بل في عارضه او من نوع الى نوع ففي كل آن نوع من الكيف ولا يمكن الاتصال بين الانواع فلم يرد وجود كفايت
 غير متناهية بالفعل فما يقولون في جواب هذا القول في الجوهري مثله بل عارض في الكيف اقوى لان الحركة فيه عندكم انما هو
 الاشتداد والاضعف وهما نوعان متباينان فلا توجد الا متصل صلا لا امتناع الاتصال بين المتباينات وهذا اختلاف
 الصورة فانما نوع واحد عندكم فالحركة فيها انما يكون في اشخاصها مع بقاء النوع في ضمن الفرد الزماني المتصل وتوارد الاشياء
 الالائية عليه فلم يلزم خلوا اليهود في الصورة في شئ من الزمان والانات المفروضة فيه اصلا وقد عرفت مرارا فلا تفعل قوله
 وانه لا يتصور ان لا علمت تصوره في الحال المقوم ايضا كما في ما لا يقوم حله فلا معنى لانتكار الحركة في الجوهري فان قلت الحركة
 على ما عرفت فيما سبق لا يتصور بدون الفرد التدرجي وهذا الفرد التدرجي لا يفعل في الصورة النوعية لثباتها وامتناع
 الاتصال بين المتباينات فلا يتصور لليهود حركة فيها والصورة الحسية لا تتحد في النوع ولم يتصور الفرد التدرجي فيها لكن
 انما يحصل لثباتها التوسط الحاصل للجسم الحاصل لحدس هو في كلف يكون الفرد المذكور واخراره الالائية عنه مقوم لما
 تقدم عليه بمراتب فلا يتصور الحركة في الجوهري قلت هذا من المعالطات الواضحة لعدم الفرق بين الحركة في الاشياء والاتصال
 في الانواع فان الاتصال من صورة نوعية الى اخرى وفي البنية لكن ذلك لا ينفي الحركة في الجوهري لان الاتصال في افراد
 نوعية واحدة يكون بالتدرج بحفظ تلك الطبيعة فيها بمحصل فرد تدرجي زمني فيحصل التقويم به واما في الجسمية فالمقوم نفس الطبيعة
 المحفوظة في الفرد التدرجي وفي اخره هي مقدمة على اليهود وان ما جرت موارد متحققا من الافراد الالائية والزمانية فانه
 قوله لا يقبل الحركة لا بالعرض انما هكذا قالوا عليه الشيخ قوله بالاضافة فانها ان كانت عارضة انما قال الشيخ في الشفاء
 ولكن مما علم ان ليس بها حركتان بالذات احداهما في الاضافة والاخرى المقولة التي تعرضها كيف فان الخروج التدرجي في
 الاشتداد والاضعف مع كونها مضافين يمكن البنية ولا يعني من الحركة الما هذا وكيف فان من الاضافات بالعرض المقولات
 التي لا يقع الحركة فيها كالعالية والمعلولية للجوهري مع ان يمكن اتصال الموضوع فيها تدرجيا فيتحقق الحركة فيها بالذات من ههنا

ان وجود الاضافه في المقولات التي تقع الحركة فيها لا يستلزم ان لا يكون فيها الا بالعرض قوله فتبدل الحال فيها الخ فيه ان الحركة في
التعميم والتسلخ وان كانت بواسطة حركة العمارة من جهة الى جهة وفي السلاح كك لكن موضوع التبدل ههنا متعدد فانه كما يتبدل
الابن كك حال التعميم والتسلخ ايضا يتبدل مع التبدل لابن ضرورة فلو كانت بواسطة ههنا يكون واسطة في الثبوت و
لا ينفي الحركة في تلك المقولة بالذات وانما ينفي لو كانت بواسطة العرض ووجودها ممنوع ومعد لك قد يمكن التغيير في الجدة من غير
المكان كما اذا فرضنا دوران الجسم في الشط مع التزام المكان كالجسم المحبوس بالكراس اذا دار فيه فالابن لا يتبدل حينئذ مع تبدل
الجدة فالحكم بالتبعية مطلقا لا يصح ولو فرض فيكون كالتبعية المحلول للعلية المنفصلة وذلك لا ينفي حصول الحركة فيها بالذات ولذلك قال
الشيخ ولما نقول الجدة فاتي الى هذه الغاية لم يستعظمنا انتهى ثم ذكر البيان المذكور في الشرح لا على وجه البرهان بل على طور الظن والتحيز
قوله وانما متى فان وجود الجسم الخ يعني ان المتى عبارة عن ميثمة حاصلة للشيء الكونة في الزمان وهي لا يحصل بالترتيب كالزمان
فلا يتصور فيه فرد موجود في الآن حتى يتحقق معنى الحركة في المقولة من ثم قال الشيخ في طبيعيات الشفاء وانما مقولة متى فنسبته ان يكون
الاتصال من متى الى متى امر واقعا دفعه كالانتقال من سنة الى سنة او من شهر الى شهر او سبته ان يكون حال المتى كحال الاوقات
فان نفس متى لا يتقل فيه عن شيء الى شيء بل يكون الاتصال الاول في كيف وكيف ويكون الزمان لازما لذلك التفسير فيعرض
فيه التبدل لما لا يتغير فيه فتعلمه ليس في الزمان فكيف يكون له حركة فيه انتهى وبما في الشرح لعله ما خذ مما قال الشيخ في النجاة بحيث
قال ولما متى فان وجوده للجسم بواسطة الحركة فكيف يكون فيه الحركة فان كل حركة كما تبين يكون في متى فلو كان فيه حركة لكان
متى لم يمتى اخر وقت انتهى ومراده على ما يشهد به النظر الصائب انه لو كانت الحركة في متى لكان لهذه الحركة زمان يتقدر بها لاسيما
الاولى الزمان ولا يصلح به المسمى الذي وقتت الحركة فيه مقدارها والكان الشئ واقعا في حدود نفسه فيلزم ان يكون للمتى
متى آخر فلا يتوجه عليه ما في شرح المواقيت من انه يجوز ان يكون عروضا متى للزمان للزمان آخر كعرض القلبية والبعدية و
وذلك ظاهر مما عرفت وههنا بحث فان متى هي الهيئة الحاصلة بسبب الحصول في الزمان او عينه لانا لمحصل في الزمان
نفسه فقط فالجسم اذا تحرك في متى وان لم يكن له متى في كل آن مع كونه في الزمان لكن ثبت له متى بحيث كونه في الآن الهيئة
فالعرض الذي يتصور فيه فيتصور الحركة بحيث انه يمكن للجسم في كل آن فرد منه والجواب انه على هذا التقدير وان وجود الاطوار الالائية ولكن
العرض الزماني غير متصور لان الكون في الزمان والآن حقيقتان متباينتان لا اشتراك بينهما في ذلك وانما الاشتراك في العرض
ولون فالجواب ان اتقاء الحركة في متى لعله من الابدبيات عند بولاء وان كانت هذه الابدبية في حقا وعند المناظر فافهم قوله
فلزم ان يكون له في كل آن الخ قد علمت انه انما يلزم لو كان متى عبارة عن الهيئة الحاصلة بالوجود في الزمان فقط وانما ان كان
عبارة عن الهيئة بسبب الزمان والمطرقة فلان كل فرد الى من تلك الهيئة يكون في الآن فيوجد معنى الحركة في المقولة كما عرفت
قوله فيكون سقالم من سنة الى سنة الخ فيه دفع لما في شرح القاصي من ان هذا منقوض بالحركة الالائية فان الانتقال من جزء
من المسافة المتصلة الى آخر يكون وفيما لكون الفاصل بينهما جديا غير منقسم وانما ان فرض بين المسافتين امر متعده فاصل

بينهما يكون الانتقال تدريجيا فلكل الانتقال من زمان الى زمان اذا كان بينهما زمان كالغير والمغرب يكون تدريجيا وان لم يكن
 بينهما زمان كما في اليوم والليلة يكون الانتقال من واحد الى الآخر دفعة واحدة فالحكم بان الانتقال من زمان الى آخر يكون
 دفعة واحدة غير صحيح وحاصل المدعى ان الشيخ لا ينكر ذلك بل يفرضه انه اذا لم يوجد الفرض الزماني في الآن فلو تحرك شيء في وقتي
 يلزم ان يكون الانتقال من شهر الى شهر ومن يوم الى يوم دفعا ووجود الزمان المتبدلين خريكين من الزمان لا يصح
 ان يكون في كل آن خري من الزمان حتى يصح الحركة والسفر فيه ان الامتداد والتدرج مطلقا لا يكفي في الحركة بل لا بد
 من وجود فرد مما فيه الحركة في كل آن وهو لا يتصور فيما نحن فيه فلا حركة وانما في الاين فيمكن ذلك فصيح الحركة فيه فلا اعتراض
 من العقلية هذا قوله وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقياتين الخ فان الفعل كالتسخين مثلا ان كان فيه حركة فلا يمكن ان يوجد
 فرد في الآن لانه امر تدريجي لا يوجد الا في الزمان وكذا التسخين فلم يكن للمتحرك فرد منهما في كل آن لم يكن في السابق واللاحق
 في اللاحق فلا يتصور الحركة في ثابتين ولعله هذا معنى ما قال الشيخ في الشفا ولا يجوز ان يكون في طبيعة ان يفعل حركة على سبيل
 ما يقال الحركة في المقولة فانه ان جاز ان يكون الانتقال من البرد الى التسخين ليس السبيل فاعلموا ان يكون ذلك التبريد
 او عند ما انتهى البرد فان كان تحت التبريد بعد تبرد معلوم ان الانتقال الى التسخين احد من طبيعة التسخين وفي طبيعة التسخين
 احد من طبيعة التسخين فيكون عند ما يقصد البرد يقصد الحمر معا وهذا محال وان كان عند منتهى البرد فهو بعد الوقوف على التبريد
 وبعد الانتهاء كما ستعلم انتهى لان قوله على سبيل ما يقصد الحركة في المقولة الخ صريح في ان الانتقال وان كان يتصور في
 ما بين المقولتين لكن لا على الوجه المعتبر في الحركة في المقولة بان يكون انتهاء الحركة للمتحرك في كل آن فرد منهما فانه لا يوجد
 الا بالانحدار والحاصل في الزمان دون الآن فالسبيل في الانتقال مثلا ان كان هو التبريد فعند الواحد في التسخين ان بقي الزمان
 قصد التحرك مع قصده التبريد وهو محال وان التقطع فلا بد في زمان سكون لان الحركة لا تتحقق الا بغير فصل سكون
 بينهما كما ستعلم فلا يكون المخصوص سبيل السبيل وان كان السبيل هو البرودة والحركة منها في التسخين فهو قد اطلعه الشيخ في
 الشفا ايضا ويظهر من الحكم ان الانفعال الذي هو التسخين لا يفعل الذي هو التسخين لعدم قرارهما لا يمكن ان يوجد فرد
 منها في الآن والحركة فيها لا يقصده ان يوجد فرد منها في آن وايضا فلا يمكن وقوع الحركة فيها فانه لا يقال في هذا المقام
 وتفصيل الا تم في شرح الحاشية العلوم ان ثبتت فارجع اليه قوله ولا ذكره في ظاهر تحقيق كلام الشيخ الخ على وجه يتدفع
 عنه ايراد القاضية المبيد في كماله انفاذ وجود الفرض التدريجي منها غير متصور وكذا وجود كل فرد من متى في كل آن من
 انات زمان الحركة وشروط في الحركة ذلك قوله ولقول ايضا الخ هذا التقسيم للحركة باعتبار الفاعل والياء اشارت بقوله باعتبار المحرك
 الخ والمعرض من تعرض هذه التقسيمات رفع الاشتباه عن هوية الحركة واقصاها قوله لان القوة المحركة الخ انما تعرض عما قيل
 هذا المقام وهو المشهور من ان الصفات لا يوصف بالحركة اعني المتحرك اما ان يكون القيام بالحركة به فهو المتحرك بالذات والحركة
 ذاتية واما يقالها بما له علاقة معه فهو المتحرك بالعرض والحركة عرضية فان حركة الجوهرة تتبعه حركة المحرك عرضية مع تبدل لافعال

فيه بالذات تدبر بما فيه من ان يكون ذاتية ولا يراد ذلك على ما ذكره الشارح اذ المحرك في تلك الحركة التبتية لاقوة محركة فيه بل في الخارج
 فهو المتحرك بالذات والمحرك بالحركة والشهور اهل الى ما ذكره الشارح فان الحركة لا بد لها من مبدأ الاستبدال فالحركة الذاتية
 ما يقسم بالمتحرك مع مبدأ الاستبدال والعرضية لا يكون لك هذا قوله فالحركة في الاول ذاتية الخ لا تنسب بها الى ما في ذات
 المتحرك من المبدأ قوله وفي الثاني عرضية الخ لا تنسب بها الى ما يتعلق بالمتحرك فيكون منسوبة اليه بالواسطة فالمتحرك متحرك
 بالعرض كتحرك المحمول في السند وقبحته قوله وكل حركة ذاتية الخ قديمة بالذات لان العرضية لا يكون بطبيعتها ولا ارادية
 لا تفسر فلو لم تقيد لاقتصر في التلث قوله باعتبار كونها ماثرة الخ فيه اشارة الى دفع او رد القاضل المبدئي في هذا المقام من
 انه ان اراد بالقوة الحركة الميل فلا بد ان لم قوله فاما ان يكون لها شعور الخ لان الميل عدم الشعور بما فلا معنى لتدوير هذا الوجه فيه
 وان اراد منها مبدأ الميل فلا بد ان لم قوله فان لم يكن مستفاد من خارج الخ لان الطبيعة لا يكون مستفاد من خارج الخ ان
 منه المعنى الا انهم وان خص بالمبدأ في الاشارة فلا يكون مستفاد من خارج فقط وفي الحس اشارة الى هذا القيد ايضا
 الحكم اذا تعلق بالقيود يصح يرجع الى هذا الوصف فالمعنى ان الاستفادة من حيث التحريك بالطبيعة وان كانت مستفاد
 عن الخارج لذاتها ولكن استفادتها من حيث التحريك ممنوع فلا يتقص بالطبيعة قوله اي امر مابين للمتحرک في الاشارة
 المحيية الخ انما احتاج الى هذا التفسير لئلا يتقص بالحركة الارادية فان القوة المحركة فيها مستفاد من النفس وهي خارجة عن
 المتحرك لتجربتها فيجب ان يكون قسرة وذلك لان المتحرك فيها وان كان خارجا عن المتحرك ولكن ليس مشارا اليه بالاشارة
 المحيية ويرد على الحظر احتمال ان يكون جسم متحرك كالتجربك انشد تعالى وليست هي قسرة بهذا التفسير ولا ارادية ولا طبيعية
 بجهاب بانه اسفر الى فلا يضره وجود الاحتمال قوله سواء كانت على نهج واحد الخ في هذا التفسير وكذا انما يعنى الطبيعية رد على
 ما قيل ان الارادية حركة يكون على اشياء مختلفة والطبيعة حركة لا يكون الا على نهج واحد فان مقتضى الامر الواحد البسيط لا يكون
 الا شيئا واحدا لا اثارا مختلفة فكون الارادية على اشياء مختلفة قد سلمه الخفيم واما كونها على نهج واحد فكما يشاهد في الافلاك والابجد
 فيه فان الارادة حقيقة كما يصح ان يتعلق بالامور المتكثرة لك بالامر الواحد ايضا من غير فرق واما كون الطبيعة على نهج واحد
 فقد سلمه الخفيم ايضا ولكن كونها على طرق متعددة فكما يشاهد في الاشجار والثمار والحيوان ولا مضايقة في انتقاء الطبيعة
 البسيطة للاثار المختلفة انضمام الجهات والاعتبارات اليها وان امتنع ذلك باعتبار ما في نفسها قوله او لا على نهج واحد كما في
 النبات الخ لحد اشارة الى رد ما يقال من ان الحركة التسمية كحركة النبط زائدة على الاقسام لانها ليست طبيعية فان
 مبدأ النفس وهي شاعرة ولا ارادية لعدم كونها مسبوقة بالارادة ولا قسرة لعدم كون المبدأ فيها مستفاد من خارج بل هي
 المذكور ووجه الرد انها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن فان النفس الحيوانية وان كانت شاعرة ولكن مصدر حركة
 النبط عنها ليست من جهة باهي شاعرة والمراد من الشعور في الحركة الارادية ان يكون الحركة صادرة عن شعور وكذا بالقياس
 الى الشريان ايضا فان الحركات الطبيعية قد يكون لغيرها مثل فيها ايضا كالحركة البطوان حركتها الهامة لربما يوجد بسبب

معاودة المعاق في شطر آخر وبما نحن بغير الطبيعة ولا يلزم من لزوم اقتران النبض بالقلب في الحركة استفادتهما من القاسر الذي
هو القلب ايضا لا ترى ان اقتران الحركة المحركة بالقلب بالمعاد المعاق في وجوده لا يلزم من كونهما قسرية فكذلك ايضا نحن فيه ومع ذلك
القلب له دخل في وجود طبيعة النبض فاذا افاد قسرية الموت للانسان مثلا فلم يبق النبض على طبيعته فماله كمال فاعل الحركة
في الغاصر والايوب القسور والاشكال في الحركة التي هي مبدأ مركب من الارادة والطبيعة او من الطبيعة والقاسر تدفع بالاشتمال
بالقياس الى ان من الطبيعة والارادة كانت فاذا اخطأ الى ان المركب من الشاعرة وغيره وليقد ان المركب منها غير شاعرة مع عدم خروج
عن المتحرك ايضا يسمى طبيعة واذا اخطأ الى ان المركب منها شاعرة ايضا يسمى ارادية والاشتمال في التسمية سهل وكذا الحال في كل
من الطبيعة والقاسر فانها اما ان يكون قسرية بالنظر الى ان المركب من الخارج والداخل خارج او طبيعية بالنظر الى المحرك
غير خارج عن المتحرك او بناء على انه لا يخالف مقتضى الطبيعة هنا وزيادة التفصيل في كتابنا الكبير قوله الفاعل للحركة
التي ان قيل ان الشيخ على ناقضت عنه سابقا مصرح بان الطبيعة ليست فاعلة للحركة بحسب الحقيقة وانما الفاعل هو الجسم
المحرك وكذا الحال في الارادية فما بال تصنيف القسرية بذلك قلنا لا المبادىء على ما هو المشهور من كون الطبيعة في الحركة الطبيعية
فاعلة لها وانما تصنيف الفاعل عن الموجود المستتم في الحركة الطبيعية وان لم يكن الطبيعة موجودة للحركة ولكن هي متممة للفاعل المحرك
في إيجادها ولا يتوهم ان التتميم قد وجد في القسرية ايضا فما الفرق فان المراد من التتميم ان يكون وخيل في الاشجاب ويكون في ذاته
اقتضاه والفاعل يوجد على حسب اقتضاه ولا يوجد في القسرية قال القاسر لا دخل له في الاعداد دون الاقتضاء
الاشجاب ولا باس باشكال هذه المسامحات للشيخ الكلام فافهم قوله علمه هذه النسخ لا يقع العلة المعدة بايكون عدمه الملاحق
في خيل في وجود المعلول وبهذا القاسر قد بقي مع الحركة القسرية فكيف يكون علة معدة لان القول المراد من العلة المعدة المعنى
الانتم الى ما بعد الفاعل في التماسه والاشجاب وسواء وجد مع المفعول ام لم يجد من القيد الاستعداد واليه لا يكون
عدمه الملاحق خيلا فاعلم قوله وليس كذلك النسخ ضرورة ان الحركة القسرية وكذا استلها يوجب كل منها مع استعداد القاسر قوله
وعما يناسب هذا القاسر ان الحركة النسخ اعلم ان كل ذكر في وجود الحركات الثلاث وتسميته كل منها باسم ظاهر وانما الاشتباه في
استعداد الحركة الى الامور المذكورة من الطبيعة والارادة والقاسر كونهما مبادىء لعل ان الحركة غير قارة بالحسب الاجزاء كما في
القطعية او بحسب النسب والافاضة اللازمة كما في التسطية والكنانة هي بنفسها خالصة بسيطة قارة وهذه المبادىء قارة
وغير القارة بانها لو كانت لا يصدر عن القارة العتية واللا يلزم اما قارة غير القارة ان وجدت الحركة بجميع اجزائها او بعضها واما غيرها مع
تلك المبادىء او التتميم بل انما خرج ان وجدت على وجه عدم قرارها فانما اذا كانت غير ثابتة والعلة ثابتة يكون تلك العلة قارة
قارة مع وجود الحركة المعلولة وقارة مع عدمها مع استواء النسخ في الوجود في الحالين فيلزم التتميم بل انما خرج سواء رجت
في حال دون حال او لم يخرج كذا يلزم تخلف المعلول عن العلة الكافلة لوجوده والموجبة لهوتية ضرورة تخلف الحركة عن الطبيعة
او اذ حصل التتميم الى الحركة الطبيعية وبما هي مسئلة انتاب الحركة الى تلك المبادىء وكذا مسئلة انتاب الزمان والمخادف الزمان

إلى العلة القديمة والمبادئ السابقة من خواص مسائل الحكمة وقد فصل الشارح الثاني في مباحث ربطا الحادث بالقديم بالاهتمام فكان
الانساب بهذا أيضا التعرض لوجه انتساب الحركة إلى تلك المبادئ أيضا ليرفع الاستبعاد واليه أشار بقوله ومما يناسب الخ قوله
والأدلة ثم تخلف المعلول الخ قيل ان الخلف المستحيل ما هو الخلف في الواقع المعبر عنه بالعدم دون طرف التقصير والتقدير أعني الزمان
وهو غير لازم فيما نحن فيه لما تقر في مدارك الحكماء من الحقيقة الدهرية للحوادث الزمانية وهذا ليس بشيء فإن الزمانيات وجودها
الواقعي لا يرد على الوجود الزماني فالتخلف في هذا الوجود هو الخلف في الواقع وما ذكرنا من الحقيقة الدهرية لم يعمدوا إلى إثباتها بل هو
شاهد على خلافها كما حقق في موضعه وقد يتوهم ان الحركة أو لم تنصور وجودها الا على وجه عدم قرار الذات فلا يلزم من كونها
امراتا بتخلف المعلول عن العلة المستحيل اذا الاستحيل منه ان يجد العلة ولا يوجد له مع امكانه وههنا لا يلزم ذلك فلا
امكان للحركة ان يوجد في الآن او ان يوجد مع القرار والثبات فتخرج الحركة بالذات ينادى على ان العلة المتقصية لها
والكانت ثابتة لا يكون لها ثبات البتة وهذا لا معنى له فان التخلف المستحيل هو ان يوجد العلة ولا يوجد المعلول فهذه
المبادئ الكانت علمه موجبة للحركة يلزم وجودها مع عدم الحركة وهذا هو التخلف المستحيل لما امكان وجودها على وجه القرار او
عدمه فلا دخل له في سلب الاستحالة بل تؤكدنا كيف فانه على هذا التقدير توجد العلة مع كون المعلول متسعا والوجود على
وجه عدم قرار الذات ليس مع العلة البتة وهذا هو التخلف المستحيل فانتم قوله فالطبيعة مثلا اذا كانت على صفة ثباتها الخ قال
الشيخ في الشفا وفي الفصل التاسع من المقالة الرابعة من الفصل الاول من الطبيعيات ومما يجب ان يعلم ان قولنا حركة
طبيعية ليس يعني به ان الحركة مصدر القبة عن الطبيعة والطبيعة سج لها التي لها فان الطبيعة ذات ثابتة قارة وما يصدر
عنها لذاتها فهو ايضا ثابت قار موجود مع وجود الطبيعة والحركة التي الحركة القطعية لعدم دائماتها وتجدي بلا استقرار والحركة التي
متقنا لا حال فانها لقيت ترك شي والطبيعة اذا اقتضت لذاتها ترك شي فيقتضيه لا حال ترك شي خارج عن الطبيعة فاذا
كان لك فما لم يرض امر خارج عن الطبيعة لم يرض قصد ترك لها بالاطيع فاذا الحركة الطبيعية لا يصدر عن الطبيعة الا و
قد عرضت حال غير طبيعية ولا يكون حال غير طبيعية الا بالها حال طبيعية وكانت هذه غير تلك فتلك طبيعية فيكون الغير الطبيعية
ترك تركا متوجها الى الطبيعة انتهى كلامه وهو بظاهره يدل على ان الطبيعة ثابت الذات يوجد في الآن كما يوجد
في الزمان فهي على حقيقتها ومنزل حيثها لا يكون علة الا بما هو ثابت الذات موجود منها والحركة سواء كانت قطعية
او قوسطية لا يصلح لان يكون معلولها اما القطعية فلما عرفت من ان اجزاءها توجد شيئا فشيئا فلا يمكن اجتماعها في الوجود
مع الطبيعة الثابتة الذات واما القوسطية والكانت بحقيقة الوجود ثابتة الذات ولكنها لقيت دائما ترك شي ووجد ان
اخرى فيكون متحدة النسب واللا وضاع فلا يكون علمتها ايضا بما هو ثابت الذات من كل حي والاما ان توجد جميع اجزائها
في الماوية فيلزم قرارها بجميع اوضاعها ونسبتها الثابتة فيلزم قرارها بهذا الاعتبار ايضا وهو محال اذ يوجد بعض الأجزاء
او الاوضاع فيلزم الرجوع بلا مرجع او لا يوجد مع وجود الطبيعة التي هي علمتها فلا يلزم تخلف المعلول عن علة التامة والكل محال

واذن فالطبيعة انما يكون علته للحركة بالغير لهما من حال متنافرة فتركها وتفضل للحالة الاخرى انما كانت هي الملائمة التي تقتضت الحركة والابتداء
 ويطلب ان لا اخرى حتى يحصل لها حالة ملائمة حيث يتقدم الحركة فالطبيعة تتبدل الحالات يكون علته للحركة المتجددة الذات اعني القطعية والحقبة
 النسب اعني التوسطية فعلة غير القار بالغير فاما قيل ان بناء الكلام الشيخ على كون الطبيعة قوة غدية الشعور فلا يترك مقتضاها الا
 الخافي بخلاف ماله فانه قد يترك مقتضاها لادراج آخر لا على لزوم تحلف المحلول عن العلة ليس بشئ كيف فان قول الشيخ وما يصدر عنها
 لذاتها الخ صريح في ان محلول العلة القارة لا يدان بوحدها والحركة لا يصلح لان يكون مع الطبيعة فلا يكون علته فلا يمكن سئل
 عن سبب ذلك فلا يكون في البعد الا لزوم تحلف البعد عن العلة لا كونها عديم الشعور كيف فان ماله الشعور لا يصلح لعلته غير القارة
 ان كان غير قار مثله فعلم انه لا يدخل لعدم الشعور في اتقاء علمية بالغير القار بل العلة ما ذكرنا فكلما لم يمتنع عليه القبة والانتكار
 متكافئة هذا قوله لا يقد للحركة جهتان احدهما اجنية ذاتها الخ هذا ان الجهتان انما يوحدها ان في الحركة التوسطية فانها بنفسها ذاتها
 حالة بسيطة متوسطة بين البعد والمنتبة ثابتة الذات وباعتبار ما تعرض لهما من تحدد النسب والاصحح باعتبار حدود المساحة
 غير قارة واما القطعية فانها باعتبارها لهما من المفرد السيل الملتحظ بين الطرفين ثابتة وباعتبار ما تعرض لهما من تحدد الاجزاء
 بحسب حدود المساحة غير قارة فكل منهما ذات ثابتة وعدم قدر ايجبتين فيما اعتبار لهما من الثبات يستند الى العلة الثابتة وهي
 ذات تلك المبادى وما لهما من عدم القرار يستند الى علة غير قارة وهي تلك مع ما تعرض لهما من الحالات المتجددة من خارج فما قيل
 ان في العبارة مسامحة وحق الكلام ان الحركة حركتان احدهما التوسطية وهي صفة باقية والاخرى القطع وهي مستندة الى التوسط
 ثم اورده عليه بان التوسطية ايضا لا يصلح لمحلولة الطبيعة وهذا كما لا ينبغي له بل الغرض ان في كل من الحركتين جهتا ثبات
 وقرار يستند بالاولى الى العلة الثابتة وبالاخرى الى الغير القارة فالمدكور بيان الجبنتين في التوسط بغير فهم من الجهتان في القطع ايضا بعد
 ما علم وجود المفرد التدريجي واليسير قول الشارح فالحركة من الجنية الاولى الخ فلا تقفل قوله لانا نقول الكلام في استناد هذه
 الخ يعني ان الكلام في استناد هذه الجنية الغير الثابتة الى تلك الثانية عايد بعينه لان الاول لما كانت ثابتة فعلموا لها يكون ثابتا
 ايضا والا يلزم الاستحالات المذكورة فما مضى القول باستناد هذه الى تلك دون الحركة الى الامر القار الذات فما قيل ان المعنى
 ان الكلام في استناد الحركة القطعية عايد لا مساس بكلام الشارح فانه اثبت الجبنتين في التوسط وحل حدهما منسوب الى الاخرى وقدر
 الكلام عايد في انتساب حدى الجبنتين الى الاخرى دون القطعية الى التوسط اذ لم يقل المتعرض باصلا من اين جعل هذا الرجل ذلك
 مراد الشارح وحل له وجهان حصله قوله فالحركة الطبيعية الخ يعني انه اذا لم يكن لقول الجبنتين في الحركة وانتساب احدهما الى الاخرى سبب
 صحيح فالحال المناقشة فالحال ان يقال ان الحركة سواء كانت قطعية او توسطية لهما جهتان وكذا في العلة ايضا جهتان يستند المناسبات
 الى المناسبات كما ذكرناه مفصلا فلا تقفل قوله ولما ان العلة ذات جهتين الخ فلا يلزم شئ من الاستحالات لا التوجه بلانج
 ولا تحلف المحلول عن العلة ولا ثبات ما هو غير ثابت فانها انما كانت يلزم على تقدير انتساب الغير القار الى ما هو قار واما
 اذا قيل بان انتساب المتن الى المتن فلا كما لا ينبغي قوله كالقلام في علة تجدد اجزاء الحركة الخ بان علمتها بل هي قارة فيلزم

الاستحالات

الاستحالات المذكورة وغير قارة وعينها ان يكون هي الحركة فيلزم الدور او امر اخر سواء و يسبق الكلام حتى يلزم قولهم لكن
يجاب بان الطبيعي مع كل حاله غير ملائم لجزء الجواب قد ارضى به الشيخ وتوجه جماعة من المتأخرين بها الشارح وحاصله انما انتم ان تلك
الحالات مستندة الى الحركة ولكن لا على الوجه الذي بل ان يكون حاله غير طبيعية غلبة انقطع من الحركة وتلك القطعة علمه لجزء اخر
غير تلك الحالة وهذه الحالة على القطعة اخرى وبكذا فهمنا سلسلتان الاولى من الحالات الغير الطبيعية الثانية من اجزاء الحركة فلان
الحالات موجبة للحركات والحركات للحالات على وجه غير مباشر حتى يعود الطبيعة الى الحالة الطبيعية فاذا الحركة معلولة لا خيرا الى الحالة
فخرج سلسلة الحركة معلولة لاجتماع سلسلة الحالات ضرورة استلزامة معلولية الجزر معلولية الكل ولا يخفى عليك فيه اما اولها فلانه لا يفيده
اصلا لما عرفت من ان رد ارجاع استنادا غير القار الى القار على انه لا يتم تحلل المعلول عن العللة وهو لازم على هذا التقدير
فان كل حاله طبيعية فرضت لجزء من الحركة اما ان يكون عجايبه لذكر الجزر او مقدمة عليهم وعلى الثاني يلزم التحلل ظاهر او على الاول
لا يتصور كون هذا الجزر علمه لتلك الحالة والا يلزم الدور وكونه علمه لجزء اخر من متاخره عنه باذنه وم تحلل اما ثانيا فلان السلسل
انما يتلزم فيما له اجزاء بالفعل والحركة متصل واحد ليس لاجزاء والمفصل فيها الاحسب التوهم والتأثير والتاثر انما يتصور في
الوجود والعينه لا الوهم حتى يقتضي تلك السلاسل وهذا الوجود الواحد في من الحركة لعدم اجتماع اجزائه لا يصح استناده الى الثابت
من كل وجه فلا بد له من علم غير ثابتة وشبه الكلام فيها فيتسلسل او يدور واما ثالثا فلان الحالات عليها لاجزاء الحركة اما على
وجه الایجاب فيلزم عجايبه الحالة التي هي علمه لجزء من الحركة مع هذا الجزر ثم هذا الجزر المعلولة الذي هو حاله اخر ثم تلك الحالة
لجزر اخر من الحركة فكذلك ان يلزم اجتماع اجزاء الحركة وكذا اجتماع تلك الحالات وقد كانت غير قارة ههنا واما على وجه الاعداد فيلزم
لبقاء الحركة مع انتفاء الحالة التي هي مقدمة لها فيلزم اجتماع اجزاءها الصيغ واما رابعا فلانه يلزم ان يكون سلسلة الحالات
كالحركة متصلة غير قارة الذات والافان كانت منفصلة يلزم انفصال الحركة وكبرها من الامور الغير المنقسمة الموجودة بازاء تلك
الحالات والكل محال فلا يكون في اعتبار السلاسل فخلص وقد زدنا على ذلك في حواشينا على الحواشي الكمالية على شرح العقائد
الصغرية قوله وذلك لان النفس في ذاتها ثابتة على العلم انه حل في ذلك الشا بهنا ما اخر من كلامه شيخنا اما ما ذكر في الحركة الطبيعية فلما
عرفت واما ما ذكر في الارادية فلانه قال الشيخ في الهيئات النجاة بعد ما سبق الكلام في سبب الحركة الارادية على الوجه الذي ذكره الشارح
ونقلنا عنه من الشفا واما الحركة الارادية فان علمها اموارادية ثابته واحدة كانهما كهيئة نحو نحو الغرض الذي يحصل في التصور او لا فهو
محفوظ واحد بعينه واردة بعد ارادة بحسب التصور بعد تصور وامن بعد ان يتبعه تحين حركة بعد حركة ويكون كل ذلك على سبيل
التجدد لا على سبيل الثبات ويكون هناك شيء واحد ثابت دائما وهو الارادة الثابتة الكلية كما كانت الطبيعية هناك واشياء
يتجدد هي تصورات جزئية وارادات مختلفة كما كانت هناك اختلافات متفاوتة القرب والبعد ويكون جميعها على سبيل التجدد
ولو لا حدوث احوال على علمه باقية بعضها على بعض على الاتصال لما لمكن ان يكون حركة فانه لا يجوز ان يلزم من علمه ثابته
ام غير ثابت وانت تعلم من هذا ان العقل الجزر لا يكون مبدؤا قريبا لجزء بل يحتاج الى قوة اخرى من شأنها ان يتجدد فيها الارادة

وتحليل الاسباب الجبرية وهذا يسمى النفس ان العقل المجرد ان كان مبدء الحركة فيجب ان يكون امر او مبدء او مشقة او شيئا مما يشبه
 هذا واما مبدء الحركة فكذلك يجب ان يباشر التحريك اولاً بالارادة فامس شانه ان يتغير وجهها وتحدث فيه ارادة بعد ارادة
 على الاتصال وقد اشار المعلم الاول في كلامه في النفس الى اصل ينفع به في هذا المعنى اذ قال ان لذلك الى العقل النظري
 الحكم الكلي واما لهذا فالانحال الجبرية والتعلقات الجبرية الى العقل العملي وليس هذا ان ارادنا فقط بل في الارادة التي تحدث
 معها حركة السماء انتهى كلامه ولا يخفى على من له ذوق صحيح ان هذا المقال من الشيخ صريح في ان المبدء القريب الذي يصيد
 عنه الحركة بلا واسطة شئ آخر لا يكون المجرد والحصل لنفسه لا شائبة للتغير فيه واذن فالمبدء القريب لها انما هو النفس التي
 من شأنها ان يتجدد فيها الارادات وتحليل الاشياء الجبرية فالحركة الارادية انما يصدر منها بواسطة التحيلات والتصورات
 المتقدمة الى حاصلها المعينة على الاوضاع الجبرية الى حاصلها للحركة بواسطة الارادات الجبرية المنبثقة عنها واما الارادة الكلية
 فهي محفوظة بتوارد عليها تلك الخبريات منها فتلك نفس مجردة ثابتة الذات وارادة كلية ثابتة ايضا وامور متجددة بتوارد على تلك
 الارادة الكلية بواسطة التحيلات والتصورات الى حاصلها للنفس المجردة بواسطة قواها وآلاتها وسواها في ذلك حركات الارادة الحركات الارادية
 الفلكية فلما ان فيها نفوس وقوى والآلات ولها التصورات وتحيلات بواسطة تلك القوى يكون واسطة في انبعاث الارادات
 الجبرية المتواردة على الارادة الكلية الثابتة الذات كك في الافلاك ايضا نفوس فلكية وقوى والآلات لها وتحيلات جبرية يابته
 على الارادات الجبرية المتواردة على الارادة الكلية الثابتة ولها واسطتها لاصيد الحركات فالحركات انما تصدق حقيقة عن العلة
 السابقة بواسطة حدوث تلك الاحوال وتعاينها عليها وهذا معنى قولهم ان مبدء الحركة هو الشئ المتجدد وقد زاد الشيخ على
 ذلك توضيحا بعد ما اسس ببيان نفى ان يكون مبدء الحركات العقل المجرد بالبيان الشافي فالفلك يتحرك بالنفس
 النفس مبدء حركته القريب وتلك النفس متجددة التصور والارادة وهي متوهمه اي لها ادراك للمتغيرات الجبريات واداة
 الامور جبرية ياغنائها انتهى فقد ظهر من هذا ان الحركات الارادية الفلكية انما تصدق عن النفوس المجردة بواسطة تحيلات غير
 متناهية وادوات جبرية فينبغي من تلك التحيلات متواردة على الارادة الكلية الثابتة لها فبازا سلسلة الحركات سلسلة
 الارادات وبازا سلسلة التحيلات فينبغي منها تلك سلاسل احدها من التحيلات والآخرى من الارادات المنبثقة من
 تلك التحيلات وثالثتها من حركات المنبثقة من الارادات المستمرة باستمرار لا اجل استمرار التحيل والنقطة بانقطاعها
 لا لقطع التحيل وهذا ما توهم الدور برفع بانه ليس هذا على الوجه الدايملاني اذ التحيل النفس الفلكي مثلاً دورة معينة حدث منها
 شوق واداة فحدث تلك الارادة تلك الدورة واذا وجدت الدورة وتمت اعدت لتحيل دورة اخرى وهذا التحيل يسبح الى
 اربعة فحدث تلك الدورة ثم نهيت هذه الدورة الى التحيل دورة اخرى فحدثت ارادة وحصل منها دورة اخرى فاعدت تلك التحيل
 دورة اخرى وبكذا فكل من السلاسل متولد من اخرتها الى الزوم دور وتسلل لها التسلسل فلعدم خروجها الى الفعل جميعا
 واما الدور فلان كل دورة صدرت من ارادة صادرة من تحيل لم يكن علة معدة لهذا التحيل السابق عليها بل التحيل دورة اخرى

فما ورد الا انما من المعارضة بينهما بان الارادات الجزئية امور عادية جبروتية فلا بد لها من علل حادثة والكلام فيها كالكلية
 الاول فتسلسل ثم التسلسل ان كان دفعة فهو محال واكمل السابق علته للسابق كان ايضا محال لان السابق يتقدم عند
 حصول للمحتاج والمعدوم لا يكون علته للموجود فاجواب عنه على ما ذكره المحقق ان الارادة الجزئية كما كانت سببا لحدوث
 حركة جبروتية فتلك الحركة ايضا بسبب لحدوث ارادة اخرى جبروتية حتى يتصل الارادات في النفس والحركات في الجسم
 ولا يتسلسل دفعة لان الارادة لكون الجسم في حد ما من المسافة ما لم يوجد لم يحجب لم يوجد تحريك الجسم اليه واذا
 وجدت امتنع ان يكون الجسم في حال وجود الارادة في ذلك الحد الذي يورثه لان ارادة الاشياء لا تتعلق
 بالموجود بل كان في حد آخر قبله وامتنع ان يحصل في الحد الذي يورثه حال كونه في الحد الذي سبقه فاذا ن تأخر كونه
 في الحد الذي يورثه عن وجود الارادة لا يمر بجمع الى الجسم الذي هو القابل لال ارادة التي هي الفاعلة ومع
 وصوله الى الحد الذي يورثه فيكون تلك الارادة وتجدد غير ما فيصير كل وصول الى حد سببا لوجود ارادة يتجدد مع ذلك
 الوصول ووجود كل ارادة بسبب لوصول تيار حركتيه لارادات والحركات المستمرة شي غير قابل على سبيل تقصير
 وتجدد والسابق لا يكون بالفرد علة للناحق بل هو شرط ما يتم العلة بالضيافة اليها وهذا من خواص هذا العلم
 به الكلام وقد نور عليه كما نفهم من كلام الشارح في بعض رساليه ان الكلام في العلة الموجبة للحركة لا المعدة و
 هذه الامور معدة لوجودها لا موجبات والالكانت موجودة مع وجودها فليست قرار الحركة واجتماع اجزائها لا اجتماع عليها
 ويرفع ما عرفت من كلام الشارح ان الارادة الكلية علة للحركة الكلية والجزئية للحركة الجزئية لكن يثبت من التحليل الجزئي
 على سبيل الاعداد فالعلة الموجبة هي النفس مع ارادة كلية والمعدة لوجود الدورات التحليلات الجزئية التي تنبعث
 منها الارادة الجزئية كما مر من الشارح تفصيلا فلم يكن لا يراى عليه بهذا الوجه سبيل نعم توجه عليه على ما ذكرناه في الحركة الطبيعية
 فلا يكون من اعتبار رتبة السلاسل تخلص للضياء وقد استوعبنا ذلك في المحاشي المذكورة فارجع اليها قوله
 ولا يخفى على المتفطن انه كما لا يجوز الخ ويرد عليه اول ما من انه قد اشترط في الحركة من موضوع باق ثابت فلا معنى لاشترط
 التجدد والسيلان فيه والالتصيد ان يكون موضوعا لها وثانيا ان الضرر اللبيني الى عدم جواز ان يكون الفاعل للحركة
 ثابتا محضاً لزوم تحلف المعلول على علته وهذه الضرورة في القابل متيقنة ولا يمنع تحلف القابل عن المقبول اصلا
 فلا يحتاج في تصحيح القابلية الى ضم غير ثابت كما يحتاج في تصحيح الفاعلية

فصل في الزمان انها اخر البحث عن الزمان عن مباحث الحركة لانه من العوارض بالذاتية لها وهي من الامور العارضة
 للجسم لذاته والبحث عن عوارض الموضوع مقدم على البحث عن عوارض عوارضه فان قلت العلم يبحث عن العوارض
 الذاتية للموضوع والزمان اذ ليس من عوارض الجسم لذاته فما معنى البحث عنه في الطبيعي قلت البحث كما يقع عن عوارض
 الموضوع كك عن عوارض عوارضه ايضا بنا على ان موضوع المسئلة قد يكون نفس موضوع العلم وقد يكون

وقد يكون عرضه الذاتي وقد يكون نوع العرض الذاتي وقد فصل ذلك في فن البرهان فالبحث عن الزمان كونه عارضا
وانما الحركة التي هي من عوارض الجسم الطبيعي انما يكون من الطبيعي لا غير هذا قولهم في التبيين على انية الزمان ان الخ القلت البحث
عن الوجود انما هو عن الالهي فما معنى كون التبيين على انية الزمان من مطالب الطبيعي قلت مطلق وجود الزمان طاهر بحيث
لا مجال للاختلاف ولا تباين احد فلا يصلح لان يجعل مسئلة من علم اصلا فضلا عن الطبيعي وانما الخلاف في وجوده العيني فالمطلوب
هي التبيين عليه وهذا وان كان ايدري بالالهي ولكن ذكره ههنا لكونه من مبادئ الاسجاث وكثيرا يذكر المبادئ في الوقت
المسائل عليها كما يذكر ون مسائل الهيولى والصورة ههنا لتوضيح هيئة الموضوع فلما كان اثبات ان الزمان مقدار
الحركة متوقفا على اثبات وجوده في الخارج حتى يكون عارضا للحركة الموجودة فيه كان التبيين على وجوده من مطالب هذا الفصل
لذلك وفي قوله في التبيين اشارة الى ان وجوده بدهي والمذكور في ثباته تنبيه لا استدلال كما يتوهم في بادىء
الرأى قوله وقيل الخوض في المطالب ينبغي ان يعلم الخ فيه اشارة الى ان بعضهم يذكرون الاختلاف في امر الزمان
بعد تحقيق هيئة بعضهم يذكرون الاختلاف اولانهم يشغلون في تحقيق الهيئة ثم يذكرون وجوده ثم يفتقدون المذاهب الباطلة
كما فعل الشيخ في الشفاء ولكن الالهي هو ان يذكروا الاختلاف في امره ويزنوا شبهات الخالفين اولانهم تحقق الحق
كما هو ادب الحكماء من التدرج الى الحق بعد الباطل الباطل وان كان يجوز ان يذكروه فان طرق البيان مختلفة للناس
فيما يشغلون مذاهب هذا قولهم لا يحسب الوهم الخ فالزمان لا وجود له في الاعيان عند هؤلاء بوجه من الوجود وانما الوجود
له في الوهم فقط ومنهم نفى وجوده مطلقا سواء كان في الاعيان او لا واما في الزمان عند هؤلاء من الامور الاخرية احيانا
قوله وفرقة منهم زعمت انه واجب الوجود لذاته التي تبادر منه ان القائلين بكون الزمان جوهر اصيلوا واجب الوجود
وهذا انما يتم لو كان الواجب جوهر عندهم بل الحق ان الجوهر والعرض من اقسام الممكن كما نفس عليه الشيخ ولم ينقل عن
احد في ذلك واذن فالاولى ان يقال ان للناس في امر الزمان افراط وتضييق فالذين فرطوا في امره منهم من نفى وجوده
مطلقا ومنهم نفى وجوده في الاعيان واثبتت في الاوامر ومنهم من اثبت وجوده ولكن لا على انه امر واحد في انفسه بل
على انه عدة المورث بسبب اليها امور اخرى بالمحصل مما يكون الاول في اوقاتا للثانية والزمان مجموع تلك الاوقات
والذين افراطوا في امره منهم من جعله واجب الوجود لذاته ومنهم من جعله من الخلق الممكنة الموجودة وهو لا يخلو اني انه
جوهر او عرض فالقائلون بكونه جوهر منهم من جعله جوهر مفارقا ومنهم جعله جوهر اجساميا وهو جرم الفلك الاعلى والذين
اعتزوا بان عرض فمنهم من جعله نفس الحركة مطلقا ومنهم من جعله نفس حركة الفلك الاقصى اما مطلقا او دورة منها
هذا ما قيل في امر الزمان قوله الاول انه لو كان موجودا الخ هذا القوي شبهتهم في نفى الزمان وموقوف على
نفى المعية الدهرية كما عرفت في مباحث الحركة وتقريره على ما يتفاد من الشفاء وان الزمان ان وجد
فاما ان يكون امر منقسم او غير منقسم وعلى الثاني فيستحيل ان يحصل منه سنون وشهور وساعات

ماضي ومستقبل على الاول فاما ان يوجد جميع اقسامه او بعضها وعلى الاول يلزم ان يوجد الماضي والمستقبل معا وعلى الثاني فالماضي والمستقبل منهما معدوم والحاضر ان كان منقسما كان بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلم يوجد ان لم ينقسم يكون انا فاما ان يبقى او يزداد النقصا
 ليلزم ان يكون شئ منته متقدم شئ متأخر والماضي مع المستقبل في الآن وهو محال على تقدير العدم والزوال اما ان يلزم في ان
 منه زمان فيلزم ان يبقى زمانا وقد اطلناه واما ان يلزم في ان يلبث فيلزم تتالي الالات وهو يلزم من الجز الذي لا يتجزئ
 وقد اقيم البرهان على البطالة فلو وجد الزمان وهو المظهر فالشئ ينبغي انتفاء حصول سنين وشهور وغيره عند عدم انقسام
 الزمان على انتفاء الامتداد فيه حينئذ حتى يصح ذلك والاشارة ذكر الاستحالة على هذا التقدير انتفاء التقدم والتأخر عن الوجودات
 وتوجيه عليه ان هذا بعينه مقلوب على هؤلاء القائلين بعدم الزمان فانه اذا كان الزمان معدوما لم ينع التقدم والتأخر
 عن الواقع فان مابة التقدم والتأخر هو الزمان الا ان يقال ان هؤلاء يوردون على القائلين بوجود الزمان بانكم تقولون
 بكونه معروضا للقبليته واليعدية بالذات فلا بد من انقسامه والالتمصيف بها بالذات فلا يصحف شئ بها بالعرض ايضا
 لا متناع ان يوجد ما بالعرض بدون ما بالذات واما نحن فلا نقول يكون الزمان مهور عن التقدم والتأخر بالذات
 لانه لم يوجد عندنا بل المتصفت بهما هي الامور الموجودة بلا واسطة فلا يلزم من ارتفاع الزمان ارتفاعها وحصول الكل ان
 الزمان ينقسم الى الماضي والمستقبل والاول قد انقضت والثاني ستوجد فيها معدومان والحاضر يلزم من عدمه تتالي الالات
 ومن وجوده كون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون شئ منه موجودا ولا متصلا والاليزم اما اتصال الموجود بالعدم
 او المعدوم بالمعدوم والكل محال والسفر في ذلك هو ارتفاع المعية الدهرية في الحوادث سيما خيرا فاما الاليزم ان يكون
 فاما كما عرفت فيما سبق هذا قوله المحفوظ الخ اسه بالماضي والمستقبل قوله اما عندنا فلانه طرف الزمان الخ يعني
 ان عند القائلين بوجود الزمان لا يوجد للآن الالبانة طرف الزمان لا متناع تركيب الزمان عندهم من الالات الغير
 المنقسمة واذ لم يوجد الزمان وطرفه بالطريق الاول في قوله واما عند مشيئة الخ وهم المتكلمون القائلون بالتركيب
 من الاجزاء التي لا يتجزئ وهم لا يقولون يكون الزمان غير مقطوع البداية والنهاية فهو عندهم ان يوجد ان فان وكذا
 يحصل من المجموع امر متصل واحد في الوهم فلا يصح قوله والزمان عندهم غير مقطوع الحانين الخ واما ذلك على طو القليم
 هذا قوله والجواب ان لوجود المطلق الخ هذا الجواب قد اختاره رئيس الصناعة في الشفاء وتبعه جماعة من المتأخرين و
 مبناه على المعية الدهرية والحاصل ان الزمان عندنا كما كان متصل واحد لا اجزا فيها بالفعل الا باعتبار الوهم
 فكما ان في الجسم المتصل اجزا موجودة بوجوده وكل شئ يتبع منه اجزاء لك من الزمان ايضا فالمشترفين ان اراد ان الماضي
 والمستقبل منه وكذا الحاضر معدوم مطلقا في طرف الواقع فهو منسحق ظاهر الحيلان وان اراد ان الماضي وكذا المستقبل
 معدومان بالنظر الى الآن فليس هذا معدما في الواقع بل في عدو لا شبهة في ان الثاني اخص من الاول و
 الاليزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم والسفر في ذلك اجتماع اجزاء الزمان في طرف الواقع واما التقاقب

بالنظر الى الآن وعلى هذا الفرق بين القار وعدم القار عسير اولاً منتهى للواقع الالووجود في نفسه بلا فرض الفارض واذا كان
الزمان بجميع اجزائه موجوداً في ذاته من غير اعتبار المعبر لم يكن بحسب هذا الوجود تقدم وتأخر في اجزائه كما لم يوجد في اجزائه الجسم
فلا منتهى للحكم بان احدهما ماضٍ والآخر مستقبل واعتبار ذلك بالقياس الى الآن غير مفيد فان كل جزء من الجسم معدوم
بالقياس الى الحاضر الفاضل منها فيلزم ان يحكم بالماضي والاستقبال بهما ايضا وبالحيلة ان وجد لحد والمتعاقب في اجزائه
الزمان في حدوده لم يوجد اصلاً وان لم يوجد في حدوده كان مجتمع الاجزاء فيرفع التقدم والتأخر من البين فهذا الجواب
وكذا ما مر في جواب شبهة ريتون على المحركة اقلية ثمان على تقدير المعية الدهرية وتحقيقاً يستلزم ان يكون في القار قار واضح
ان يكون المتقدم متأخراً بالعكس ولا يكون على هذا التقدير تقدم وتأخر بين اجزائه الا بحسب المرتبة بالقياس الى
الآن المعين والمتقدم والتأخر بهذا النحو من التقدم والتأخر فيقبلان بانقلاب اعتبار المبدء والنتية والكل محال فكذلك هذا
الجواب المستلزم لهذا القول اما اولاً فلان عللة الخ هذا ما يتم لو كان الكلام جدياً مع الحكم القابل لمتنوع تخلف المطلق
عن العللة التامة والافا المتكلم واستاد الشارح القائل بالحدوث الدهرية للعالم باجمعه يجوز ان تختلف بل يفهم
من مقال الشرحين قال تنجيد الطبيعة الجبرائية في نفسها ومع ذلك العللة الثابتة كافية في وجودها جوار التخلف ايضا
فالاولى ان يقال ان التقدم بالعلية ليس في طباعه استيعاب ان لا يوجد المتقدم والمتأخر معاً اصلاً وفي اجزائه الزمان
استيعاب عدم اجتماعهما فاعلم انه ليس المتقدم والتأخر فيهما بالعلية فافهم قوله فعل الاولين الخ المراد منها ان يكون العلية
والعلولية لمية الجبريين وان يكونا لا معهما سواء كان اللازم علة المهدية الاخر او مطلقاً لمية او اخذ اللازمين علة للآخر
وعلى الجميع لا يبرهن التحاير بحسب المهدية لما على تقدير كون همة احد هما علة لمية الاخر فظاهر ضرورة ان عليه الشيء نفسه محال الا يلزم تقدمه
على نفسه وما على التوالي فالخاتمة واجبة ايضا فان المية لا احد هما لما كانت علة للآخر فميتة الاخر فتاخر تلك لهذا اللازم المتغاير للمية بل
ومتاخر المتغاير فميتة او اذا كان احد اللازمين علة والآخر مطلقاً فلان هذين اللازمين يتعاثران المية فتتغاير بطرقهما
وهما الميتين ولكن لزوم علية الشيء كلف انما يظهر على الاول فقط دون البواقي وكذا فيما اذا كانت المية علة للعارض
واللازم للعارض والعارض للمية والعارض للآخر فميتة لا يظهر عليه الشيء نفسه اذن فكان الاولى ان يقول
على الاولين لا يبرهن التحاير بحسب المية والاصح كون المتقدم متأخراً بالعكس كشميل الجميع ثم ان هذا الوجه وحده كاف في نفي الزمان بان يقال
لو كان الزمان موجوداً لكان لبعض اجزائه متصفاً بالتقدم والبعض الآخر بالتأخر فهذا التقدم والتأخر لهما
اما لمية او اللازمهما وعلى التقديرين يلزم تخلفهما بالمية وهو يناهض الاتصال او يعارضهما فبالنظر الى الذات
للتقدم والتأخر فامكن الاحتجاج في الاليس والتضاد وهو يناهض في كونه غير قار الذات قوله لكن الاخر او الممكنة الخ
هذا قياس استثنائي تقريره انه لو كان التقدم بالعلية لزم التخلف لكن التخلف ليس بوجوده لان المتصل الواحد لا يتكبر
من التباينات فالقدم بالعلية باطل قوله ولما لهما بحسب المية لا يتوقف الخ هذا مبني على ما تقر عند المحققين من انه

لا يمكن الاتصال بالحقيقة بين المتخالفات بالحقيقة فالأجزاء العقلية ليست متخالفة بالهسية واللازم احتمال المتقبل
 الواحد إلى المتخالفات هسية واليدية تخيلية ومن ههنا ظهر أن ما ذهب إليه المشاؤون من التخالفت النوعي من لا شدة ولا ضعف
 والازيد والافض من تحوير الحركة في الكيف والكم لا يصح بل الحق ما ذهب إليه الاشتراقيون من الاتحاد النوعي فيما بينهما ثم إن هذا دليل
 آخر على بطلان التخالفت بانه على تقديره يلزم كون الأجزاء موجودة بالفعل غير منقسمة بالذات أو ما من كثرة الأجزاء الواحد
 فيها موجود فيلزم تركيب الزمان من الأجزاء فلم يكن مقصدا واحدا وهو سئل ثم إن يكون الحركة المطابقة له أيضا كرتة من
 الأمور الغير المتجزئة وهو يستلزم أن يكون الجسم أغني النسافة لك وقد بين بطلان قوله يلزم جوارضه دورة الغدس الخ إنما يلزم
 أن كان الأمر العارض سوية الشخص لا ما كان هو الشخص فيجوز أن يكون شخص منس على شخص غده لا يلزم جوارضه دورة الغدس
 لا اختلاف الشخص وبالحكمة العقلية والمعلولية من الاثنينية هي فيصور بالشخص فيجوز أن يكون هسية احداهما يتشخص على
 هسية الآخر متشخص آخر وإذا قطع الشخص فلا ثبوتية حتى يصح العلية بقوله وأيضا إذا كان الجزء المتأخر الخ دليل
 آخر على بطلان صيرورة الغداس وبالعكس بانه يلزم على هذا التقدير أن يكون للزمان زمان وهو مح قوله في ما ذكرنا
 الخ ما ذكرنا كان وجهين وكلها يجران في التقديم بالطبع والشرف والاول فيان ليقطعية هذين التقديرين لا يمنع التباين
 بين المتقدم والمتأخر وأجزاء الزمان أي جريان الاجتماع واما الثاني فيان عروضا التقديم والتأخر ابا الهسية ابا للمازم
 اذا عارض الى آخر ما ذكر وير عليه انه يجوز أن يكون ذلك لخصوصية الأجزاء وتخصصها كما مر قوله ولابا المكان وهو ظاهر
 الخ لعل المراد من التقديم بالمكان هو التقديم الزماني فانه تقير بالقياس الى المبدأ والمعيّن من موضع معين كالمرآب
 للسجد فان الصف القريب منه بعد مقداما بعد عنه والبعيد متأخرا ولكن ادعاء يقية من الشبل ادعاء ظهور في
 كما يدل عليه قوله وهو ظاهر ليس في موضعه فان الزمان مقصّل واحد لا أجزاء فيها بالفعل لا بحسب الوهم والأجزاء
 الوهميّة لتشابهها بحسب الهسية لا يكون بعضها اولى قبلية وبعضها بالبعديّة من العكس بل انما يكون ذلك فيها بالقياس
 الى الغير وهو القريب من المبدأ والبعيد منه وهذا هو التقديم والتأخر الزماني وما ذكر في البطلان الثلاثة الاول لا يجرى
 ههنا كما لا يخفى واذن فالاول في البطلان ان ليقا ان تقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض لا يجوز ان يتقدم
 منه متأخرا وبالعكس وكذا لا يجوز ان يصير المتقدم منه مع المتأخر التقديم الزماني لا ياي عن هذا الانقلاب فظلم
 انه ليس بالرتبة قوله منحصر في الخمسة باتفاق من الفلاسفة الخ فيه اشارة الى ان الكلام ههنا على ما اتفق عليه
 الفلاسفة والافهنا تقدما آخر ان احداهما التقديم بالهسية كتقدم المقولات على ما يتألف منها وتباينها تقدم
 وهي كتقدم عدم العالم على وجوده عند باقر المحققين استا والساج وايضا تقدم الهسية على راس الجمهور داخل في
 الطبع ضرورة توقف وجود الهسية على وجود المقولات وما ذكره في نفى التقديم الطبعي يجرى في نفسه ايضا والتقدم المذكور
 لم يثبت بعد بالبرهان الثاني فلا اعتماد به بقوله والجواب ان التقديم والمتأخر الخ ما صلا تا آخرنا ان تقدم

الزمان بعضها على بعض ماني وقولكم يلزم ان يكون للزمان في زمان متقدم لان التقدم لم يكن بحسبه بل التقدم مع المتأخر فلو كان
كل من التقدم والمتأخر ماعدا الزمان كان لا يلزم ان يكون في احد جزئيه احدهما وفي الجزء الآخر الآخر وان كان احدهما زمانا والآخر
امرا آخر يحتاج في الآخر فقط الى الزمان وان كان كل منهما زمانا كما في اخراؤ الزمان لا يحتاج الى الزمان اصلا فاحراؤ الزمان معروضه
لهذا التقدم والتأخر من غير واسطة اعلا وما عداها بالواسطتها فالتقدم الحقة المعدية يسبق على المحلول سيقا لا يصح معه اجتماعا مع المحلول
فيلزم ان يكون تقدمها ايضا زمانيا قلت لها سبق زمانيا بتقارن السبق لطبيعه ولا اعتبر في اجتماع السبقين في شيء واحد باعتبار
فانهم قوله فكل جزء من اخراؤ الزمان هو نفس القبل الخ لكن باعتبار ان ما كونه عين القبل فباعتبار انه محمول عليه بواسطة ونفسه في
حملة عليه مطابقه واما كونه عين الفعلية فباعتبار حملها عليه متقافا من غير حاجة الى امر آخر سوى الموضوع كالبازي لعالي فانه موجود في
وجوده كذلك اما الفرق باعتبار اختلاف الأحوال المقصود في ما قد يتوهم من ان الفعلية والقبلي متباينان فكيف يكونان عين الزمان بل
قوله بل هو مقدار لقيته التقدم والتأخر الخ ليس المراد من لاقتضاؤه الحلية بل كونه مصداقا لغيره من بذل المصنفين مبدأ التأخر
من غير حاجة الى عرض حقيقة خريه فلا يرد ان نسبتها الى الزمان لما كان كنسبة الوجود الى الواجب فيكون الزمان مقتضيا لما يلزم
عليه الشيء لنفسه وذلك ما عرف من معنى لاقتضاؤه وقد شاع هذا الاطلاق فيما بينهم من اقول فلو لم يكن له وجود اشكال عليه بعض تلك الأجزاء
الخ لئلا ينافي اننا وان سلمنا ان تقدم بعض اخراؤ الزمان على بعض نفسه في ذاتها وكذا الحال في التأخر ولا يحتاج الى مزيد في ذلك لكن بان كان
يلزم على تقدير كون بعض تلك الأجزاء على بعض يلزم على هذا التقدير ايضا ان لا يكون الكلام في هذا التقدم والتأخر زمان متناهما
لا يتخلل اياها ان يكون نفس جهة تلك الأجزاء في ان كانت متشابهة في الكل كما هو مقتضى الاتصال يلزم من كونها سببا للتقدم في بعض
والتأخر في بعض الترجيح بلا مرجح وان كانت تحت التثنية عقد الاتصال لا متناعة في المتخالفات الحقيقية ووجود امور غير متناهية في بعض
والاخرها وعلى هذا التقدير لا يمتثل التجايف بالمهمة بينهما ايضا كما مر واما عارضتها وهو ممكن الزوال فامكن ان يكون التقدم والتأخر زوا
فيصح صيرورة التقدم متأخرا وبالعكس فلم يوجد فيها منها ما يمنع من ذلك هذا قوله والجواب ان اخراؤ الزمان الخ حاصل من الجواب ان اخراؤ الزمان
ميتا بغيره عن بعض الهوية الشخصية وتلك الهويات هي المحروقة للتقدم والتأخر فباعتبارها من غير زيادة امر متشابه هذه الهويات هي
جهة التقف والتجدد عن الزمان فالكلام في اختصاص جزءا بوجده بالتقدم والتأخر بالتأخر يكون بدرا كالكلام في انه لم يخص هذا الجزء
المقدار بهذا الحد وهذا الحد انه لا يمكن ان يوجد هذا الجزء الا بهذا النحو لا يمكن ان يوجد اخراؤ الزمان الا بنحو التقدم والتأخر كما هو شأن الحقيقة
التقنية والتجدد قوله غير متين فانه ان جاز الخ ليعني ان الهذبة ان كانت تقبل المهمة فيلزم ان يكون متساوية في الهوية فيما بال احد
يتقدم والتأخر يتخلف مع ذلك يحتاج في امتياز الشخص نوع واحد الى امر اريد على المهمة اصلا بل نفس المهمة يكون كافية في الامتياز
هو كما زيه وان كانت باللازم فيلزم هذه الاستحالة ايضا وان كانت بالعراض فما قبلية هذا الزيادة لا نفسها وهذا ما قال
كما المحققين في العروة الوثقى من انه لا يفتي جزء من الزمان التقدم على جزء آخر وهذا الآخر التأخر عنه فالأختلاف في لاقتضاؤه
اما نفس المهمة وهي واحد في الكل فلا يكون متفقتة للاختلاف واما الهوياتها فالهوية يشتمل على شيئين نفس المهمة مع امر شخص

لهذا انما لا يقال في وجودها بل في سببها

موجب لتدنية وادخال المهيته في الاقضاء بقي الامر الى الشخص سواء كان منضما مع الزمان ولا وعلى تقدير الانضمام يكون ههنا
غير متناهيته مثل الاخر في الزمان فيلزم وجود ما لانهاية له ان وجدت بالفعل والتميز بلامرجح ان وجد اجتمعا بالفعل والبعض بالقوة
وعلى تقدير عدم فيكون انتم اعيان ههنا والامر الذي لا يصلح ان يكون متخصا بالوجود الخارجي بالعدم بل ينشأ وجوده فيفضل الكلام في هذا المنشأ
والاجواز ان هو ههنا الزمان لا شتر كما في الجميع فيكون خارجا عنها اما متصفا او متزعا او ميانا فيلزم الاستحالات المذكورة وكون مناط
التقدم والتأخر به هو خارج عن الزمان لنفسه ههنا وهذا معنى على تقدير عدم المتشاكلين من كون الشخص زائدا على المهيته بل ان متزعا عنه كالوجود
الحاصل له هو اى الفارابي لا على الفل من الشرح المقبول من ان للمنهج في المهيته بالانضمام من انتم اعيان ههنا ودر على هذا الحق تايينا كلامه على
طوره الشرح فقد اخطا فانه الشرح يتكلمان ههنا على طو المشاكين هذا وقول الشرح ان جاز هذا الشرح طاهر في انه لو كانت نفس المهيته كما
في الهندية لمستحق في امتياز اخر المهيته الى امر ايد وهو خلاف الضرورة وكون المهيته لنفسها بالامتنياز لا شتر كفاءا على الحقيقة الشخصية غير ايد
على الطبيعة بل نفسها كما قيل ان المسئلة فان كان الحقيقة الشخصية لنفس الطبيعة معناه ان ليس ههنا في الخارج امر ان احد ههنا المهيته والاخر المهيته
بل الموجود واحد متزعا العقل منه الامر بل لكن منشأ هذا الامر على عوارض مدة البتة كيف ولو كانت نفس المهيته لكانت الاخر ايا جمعا غير
بالتقدم والتأخر لان مقتضى المهيته الواحدة لا يختلف اصلا والاختلاف بالاعتبارات يرجع الى الازمنة لا الى العقل لا شترين لما قالوا بتشكيك المهيته
كما لو نقصنا ههنا ونفسها فكذا في الهويات والمتشاكلين لما قاموا الدليل على ابطال التشكيك لهم يجوز ذلك على العقل المصائب لا يمكن ان يكون
الامتنياز والاشتراك امر واحد من غير زيادة المصلا ولو حكمه فترجيح لا يكون محبة على ذلك وهذا المحقق فالكلام معهما بهذا الوجه خرج عن القائلين
فما في هذا المقام فانه من ان التقدم واوله الحق في الجواب ان الزمان متصل والحج حاصلا له من ان له السوقة بالاتصال لا متدادى لقار
في انه لا اخر افيه بالفعل وقيل بالانقسام له لا لانها له فهو مادام على سوية بالاتصال لا يوجد الاخر افيه في طرف الخارج حتى يحتاج الى تميز
الى مبرز خارجي والوجد اعتبارا لهم وان حدثت الاخر افيها متمازا بالتقدم والتأخر والقرب البعد عما يوجد حبيدا في ان لوهم والبعد عنه فمقتضى
ومتأخرات بالترتيب له واما وجه صدق تلك الاخر افي من حيث كونها اخرا متصل الواحد صدق تلك التقدمات والتأخرات ويرد عليه ان هذه الاخر
وان كانت ههنا وليس ليست اخرا عوية محضة كاتاب لا خوال بل لها من ان لو اقيمت ههنا تصف بالتقدم والتأخر فنتكلم فيها بانها ليست
حاصل الاخر افي مع تشابهها والبيان المذكور بقوله واما بحسب لوهم التح كان مصدرة على المطال ان الكلام في نفس التقدم والتأخر
فالامتنياز بها كيف نفع في هذا المقام واما الامتنياز بالقرب البعد في السبب المتعين في الوهم فلا يفيد ايضا لان التقدم
وتأخرها لزم بهما اغباريان يمكن ان يصير المتقدم منهما متأخرا او بالعكس الكلام في المصح ذلك فيه فمشتا هذا النحو من التقدم
المانع من ان يصير المتقدم متأخرا بالعكس اى متى هو نفس المهيته لا يصلح لذلك فلا بد من امر ايد فيسوق الكلام تمامه
ولم يكن عن الاشكال مخلص قوله ولا يبعد ان امتياز ايضا التح في ان الزمان مقدار الحركة الفلكية وهى اقدم من الحركات لا غير في
الانقسام الى حركات اخرى من حركات الخواج والحوامل والتداوير والمثلثات نفس صحة الانقسام كافية في عروص التقدم والتأخر ايضا
فان التقدم والتأخر في النسب الكيفية كما يكون بواسطة مقارنتها للزمان والكلام في التقدم والتأخر العارفين الاخر افي الزمان

ويجوز ان يكون ما يحتاج اليه في الاتصاف بهما مشاءا لا تصادف بهما ولو كان فلم يكن الزمان معروضا لهما بالذات ليعتق فافهم
 واستقم قوله الحق الثالث ان المعقول من الزمان الخ تفصيلها ان يحصل في العقل من الزمان هو ما يتقدم به الاشياء بعضها
 على بعض بان يكون هو معروضا للتقدم والتاخر بالذات والاشياء لو اسقطت بالعرض فنقول لا يمكن ان يوجد هذا
 الامر لانه لو وجد مكان متعلقا بالاشياء التي يقبل التغيير وما هي الا المادة الجسمانية والحركات مع انه لو وجد فيما هو متعال
 عن الزمان كالباري تعالى والقول العقلا ضرورة انه يصديق عليها حين عدم الحوادث انها قبلها وحين وجود
 الحوادث انها معها وحين عدم الحوادث لا تخالها بعدا واذا وجدنا هذه القبلية والبعديّة فيما هو متعال عن الحركة وتغيراتها
 علمنا ان حصولها لا يتوقف على وجود الزمان المتعلق بالحركة فلم تثبت وجود الزمان لوجود هذه القبلية والبعديّة اصلا
 وقد كان ذلك من اعظم متمسكاتهم على وجوده واذا انهدم انهدم وجود الزمان قوله والجواب ان نسبة الميارى
 الى جميع الموجودات الخ حاصل من وجود التقدم والتاخر في الواجب بالقياس الى الحوادث كانيات كانت له في
 بل النسبة واحدة الى الكل وهي المعية في الوجود الواقعي فالحوادث كلها بالنسبة اليه تعالى دفعة واحدة واذا اخترت
 تلك النسبة لمع الثابتات المجردة عن المادة سميت بالسرد واذا اقتصرت بالقياس الى التغيرات من الزمان
 وما فيه سميت بهر اقله تعالى معية دهرية من الحوادث من غير سبق ولحق اصلا واذا قد انجز الكلام الى المعية الدهرية فافهم
 ان الحكماء قد ذهبوا الى القول بالتقدم الدهرية للممكنات وكونها باجمعها سواء كانت حوادث زمانية او فضاء كك موجودة
 في الواقع ومتممة فيه من غير سبق ولحق اصلا وانما ذلك بالقياس الى الوجود الزماني ففهم اثبتوا المعية الدهرية من غير ان
 في مقابلتها تقدم دهرية وتاخر كك فاورد عليه الامام في المباحث بانهم تكاثرون في ذلك اذ بمقابلته كل معية سبق
 ولحق فلما ذال الاعتبارون مقابل هذه المعية ايضا سبقا دهريا ولحق كك واجيب عنه بان التفكاك لا يتصور بدون مرور
 الامتداد بين المتقدم والمتاخر ووقوع احدهما في حد منه دون الآخر الدهر الذي هو عبارة عن نفس الوجود في الواقع متع
 عن مرور الامتداد فلا يتصور فيه الا المعية بحسب الاشتراك في الوجود وبارائها اللامعية فقط ولا يجب ان يكون بازاء
 كل معية قبلية وبعديّة ايضا الاتية ان الآن يتصور فيه المعية ولا يتصور القبلية والبعديّة بازائها في الآن اصلا بخروجه
 عن جنس الامتداد وانما الفرق بان الآن يتصور عليه القبلية البعديّة لكونه حدا من ممتد يتصور فيه اخرا وهدو قبله الدهر
 نفس الواقع ولا يتصور له قبل وبعد وبنو لا وقد زعموا ان الزمان كسلسلة واحد من اوله الى آخره لا يعدم شي من اجزائه
 لما فيه والمستقبله وما فيها في ظرف الواقع وان العدم بالنظر الى الحدود المفروضة فيه فوجود آدم عليه السلام ووجود
 محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم متحقق كل منهما في زمانه وانما العدم للآدم بالنسبة الى الحد الذي وجد فيه محمد صلى الله
 عليه وسلم فافهم والاستقبال انما هو بالنظر الى الآن الموجود في الواقع بل بهذا الاعتبار معية صرفة يسمى معية دهرية
 واتفقت كلمة الحكماء على ذلك وانما يفرقون بين الدهر والسرد بان الاول عبارة عن نسبة المباحث الى

والثاني نسبة الثابت الى الثابت قال الشيخ في الشفاء ما اثبتت اولاً ان الوجود في الزمان انما هو بالغير في ذاته كالحركة
او في حالة كالمحرك من الاحكام وبالحكمة ما تغير لوجه ما واما الامور التي لا تقدم فيها ولا تأخر لوجه فانها ليست في زمان
وان كانت مع الزمان كالعالم فانفع الخرد له وليس في الخرد له وان كان شيء له من جهة تقدم وتأخر مثلاً من جهة ما هو
متحرك وله جهة اخرى لا يقبل التقدم والتأخر مثلاً من جهة ما هو ذات وجود فهو من جهة ما لا يقبل التقدم والتأخر ليس
في زمان وهو من جهة الاخر في الزمان والشيء الموجود مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان
كله هو الدهر وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر واعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال
فكان الدهر مقياس ثبات الى غير ثبات ونسبة هذه المعية الى الدهر كنسبة ملك نفسه الى الزمان ونسبة الامور
الثابتة بعضها الى بعض والمعية التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ويشبه ان الحق ما يسمى به السر قد كل استمرار
وجود بمعية سلب التغير مطلقاً من غير قياس الى وقت فوفت فهو السرد انتهى وقال في عنوان الحكمة ذوات الاشياء الثابتة
وذوات الاشياء الغير الثابتة من جهة والثانية من جهة اذا احدثت من جهة ثباتها لم تكن في الزمان بل مع الزمان
ونسبة ما مع الزمان وليس في الزمان هو الدهر ونسبة ما ليس في الزمان الى ما ليس في الزمان الاول ان
يسمى السرد والدهر في ذاته من السرد وبالقيا من الزمان الدهر انتهى وقد قال مثل ذلك في النجاة وخيارته
انه ليس كل ما وجد مع الزمان فهو فيه فاما موجودون مع البرة الواحدة لسانها بل الشيء والموجود في الزمان اما
اولاً فاقسامه هي الماضي والمستقبل اطرافه هي الانات واثانها فالحركات واثانها فالحركات فان الحركات
في الحركة والحركة في الزمان فيكون الحركات بوجه ما في الزمان وكونها لان فيه لكون الوحدة في العدد وكون الماضي والمستقبل
فيه لكون اقسام العدد في العدد وكون الحركات فيه لكون المحدودات في العدد فما هو خارج عن هذه الجملة فليس
في زمان بل اذا قيل توهم مع الزمان واختير به وكان له ثبات مطابق لثبات الزمان وناق فيه سميت تلك الاضافة
وذلك لا باعتبار وجهه فيكون الدهر محيطاً بالزمان وكما ان كل متصل من المقادير الموجودة قد تفصل فتوقع عليه العدد
فلا غيب لفصل الزمان بالتوهم فمحل اناتاً وساعات بل سنين وشهور فذلك انما هو التوهم واما باعتبار مطابقة
عدد الحركات له انتهى هذه كلمات الشيخ في كتيبه وغرضه من الكل دفع شبهة هؤلاء النافين وجتهدت هذه التي يجعلها الثبات
والمستفاد منه انه ليس للثابت المحض اعني الواجب تعالى والعقول المفارقة وجود في الزمان اصلاً ليعا فيها من التغير
وان كان كل منهما مع الزمان ولا يلزم معه شيء شيء كونه فيه فالواجب تعالى مع الزمان وكذا ما فيها معية وهرية
اي في نفس الوجود بحسب الواقع من غير عرض سبق ولحق له اصلاً فالزمان وما فيه موجود في الدهر وليس بحسب هذا
الوجود تعدد وتعاقب وانما له ذلك بما هو زمان ولما وجد فيه بانه زمني فالسبق والحقوق يحرض لاختراجه باعتبار
الحدود المفروضة فيه اولاً وبالذات ولما فيها بالعرض لكل معية مع الواجب متعالية عن الزمان وليس بانها قبلية اصلاً

فالزمان كالجسم المتصل من ماضية ومستقبله موجود في الواقع ليس فيه الاجزاء لا بحسب التوهم وبهذا الاعتبار يحرض له الصدور
المسألة كما يحرض للجسم باعتبار التوهم العبد والتمسح لما يتوهم فيه من الاجزاء فلا فرق بين القول
وغير القار بحسب طرف الواقع وحق الدهر اصلا بل لا بد له كما انه طرف الثابت لك طرف للتغير الضا والدهر في الحقيقة والوجود
الواقعي ثم اذا نسب الوجود الواقعي للثابت الى الوجود الواقعي للزمان يطلق على هذه النسبة الدهر كما يطلق على نسبة الثابت الى
الثابت بهذا الوجود سر بدا ولا يتوهم منه ان الدهر والسر مد هو تلك النسبة كما لا يتوهم من قولهم ان الزمان نسبة للتغير الى المتغير
انه نفس تلك النسبة بل هو امر يحصل له النسبة وقد ثبت على ذلك قدم العالم تفسيره وتفسيره لوجود اكل باض ومستقبل في زمانه لوجود
في الواقع المعدوم بالنظر الى الحد المفروض بينهما فلا عدم شيء في الواقع اصلا ثم ان الباقى المحقق قد اختلف في اثره لاء المتفلسفة
في القول بالدهر والسر مد ولكن خالفهم في اثبات التقدم والتأخر في الدهر ايضا وقال ان الباري عز اسمه مقدم على الاشياء
ما سبق السرمدى وعلى المتغيرات ما سبق الدهرى فالحل متأخر عنه تاخر سرمدى ودمر يافقد كان في طرف الواقع العدم ثم رفع
واقعه الوجود مقامه من غير مرور امتداد بينهما كما في السبق للحوادث الزمانيين وقد فرق بين السبقين والحقوقين بان الاول للشيء والثاني
فصل الامتداد بينهما اختلاف الثابتين فالعالم عنده حادث ودهر يتقدم عليه انه تعالى بالدهر واقام على ذلك ادلة كلها
مثبتة على هذه الدعوى فهو وافق الحكماء في القول بالدهر والسرمدى والضم في القول بتقدم الباري تعالى على ماعداه
تقدم سرمدى او دهرى او تاخره عنه كالحكماء واذ لم يحض عقولهم الى الحكم بوجود السبق للحوادث الانفكاكيين من غير مرور الامتداد
بينهما يكون ميارا لها فالوا بالحقية الدهرية للكل مع الواجب تعالى شأنه وحكمه يكون العالم قد يادى بهر يادى هذا المحقق لما حكم
قرينة الواقعة على وجودها بدون مرور امتداد بين المتقدم والمتأخر ذهب الى حدوث العالم بغيره وقطعه وحدوثا دهرى او قد
اخذ ذلك مما ذهب اليه المتكلمون من وجود التقدم الانفكاكى في اجزاء الزمان بدون الزمان والا يلزم ان يكون للزمان
وقالوا يجوز ان يكون تقدم الباري تعالى على الزمان ايضا لك من غير مرور امتداد حتى يلزم ان يكون قبل الزمان زمان
وسموا هذا التقدم تقدما بالذات فانما الفرق بين قول هذا المحقق وسائر المتكلمين بالمجرد التسمية حيث يسمى هو بالسرمدى
ذاتا بالسبق الدهرى او السرمدى فالجواب عنه انه مع ذلك مد لسان تشنيع على المتكلمين في كتيبه وزعم ان سبق الدهرى
غير هذا السبق الذاتى الذي قال المتكلمون وعلى ذكرى بيانه واه لا يلى ان يذكر في هذا المقام ولقد استغنا القول
فيه في كتابنا الكبير وحاشينا على المحواشى الكما لثبة على شرح العقائد الفصدية ان شئت فارجع اليها ولكن بانكر
الحكماء من القول بوجود الزمان من اوله الى آخره في الدهر على وجه الاتصال فاسد اما اولها فعرفت من انه يهدم اساس
عدم القرار وما ذكره ومن اعتباره باعتبار الحدود كجبر في الجسم المتصل ايضا فلم يكن بينهما فرق اصلا واما ثانيا فلان لو كان
الزمان بجمعه موجودا في الواقع بجمعه اجزائه فيه مع امكان الترتيب السببى والسببى او الترتيبى فيها فتوجب كل شرطى جريان براهين
النسبة فيبطل الاتساقية لها وهو يهدم ثبوتها فارجعوا الى القول بالحقية الدهرية من قدم الزمان واما ثالث فلانهم قالوا يكون للزمان

غير متناه في جانب الماضي بمعنى لا تقت عند حد واذ اوجد هو في الواقع باغنية مستقبله مما بالفعل لطل لا التناهي في الماضي
مطلقا واما راجعا فلانه اذ لم يكن الوجود الدهر عندهم عبارة الا عن نفس الوجود فالاشياء القارة وجودها في نفسها
هو لا على وجه القرار لا امر زائد عليه سمي دهر فكل جزء من الزمان ليعدم في الواقع ويوجد فيه على وجه التعاقب من غير القصال
اصلا او ما يتوارى عليه من الوجود والعدم واقعي فالمكلمون ليسوا عدول الحكماء في القول بالوجود الواقعي ولكن يخالفونهم
في القول بان هذا الوجود الواقعي للاشياء الغير القارة لا على وجه القرار والاشياء الثابتة على وجه القرار لان في ثبات
بالنسبة الى كل ما يوجد في الواقع قار كان او غير قار كما قالوا وكيف لا يخالفونهم في الشيء انما يوجد في الواقع على وفق شعبة متميزة
طباقة فغير القارة اذ يمتنع اجتماع اخرائه كيف يوجد على وجه الاجتماع واما خاصا فلانه لا يزيد الا على الالفاظ الدالة من دون
دلالة على معانيها في الواقع اذ ما يسمونه بالسرمد والدرهم اما عبارة عن نفس هذه النسب المخصوصة كما يتبادر من ظاهر عبارة
الشيخ فلم يقل القول ان الزمان ايضا نفس هذه القليلات والبعديات من غير حاجة الى اعتبار امر زائد يكون محروفا
لها بالذات يكون منشأ الاعتبار بها في الاشياء المتحركة فلا بد من التباين والاعتراف عن امر موجود يكون مقتضا
محصول هذه النسب كما قالوا في الزمان فهذا الامر شيء موجود او عرض فغير الكلام فيه ولم يكن الى اثبات الزمان
حاجة اذ هذه الامر هو الكافي للاعتبار التقدم والتأخر لانها كالتين فلكل تسمية بالزمان ايضا يمكن ترجع النزاع الى
اللفظ واما سادسا فلان ما سموه دهر اما ثابت او متغير فان كان ثابتا فاما ان يصح جعله سببا لمحصل النسب ولا يجوز
على الاول فلم لا يقولون بان مقتضى حصول نسبة بعض المتغيرات الى بعض شيء ثابت كما قال افلاطون فان لم يكن
جعله سببا لمحصل النسبة الحاصلة بين الثابت والمتغير فان مثل هذه النسبة متغيرة البتة وان كان متغيرا فليجعله
اما ان يمكن جعله سببا لمحصل النسبة مع الاشياء الثابتة او لا يمكن على الاول فلم لم يكن الزمان لذلك من غير ان
يحتاج الى اثبات هذه الامر وعلى الثاني فاس فائدة في اعتباره واما سادسا فلانه لفهم من كلام الشيخ في ثبوت
الحكمة بل سائر الكتب ان الدهر شيء ثابت لانه قال الدهر من السرمد وبالقياس الى الزمان ودهر الخ ومعناه ان الدهر
في ذاته شيء ثابت غير متغير الا انه اذا نسب الى زمان الدهر هو موجود متغير في ذاته لشيء ودهر اذ اعترف بان الشيء ثابت
في ذاته يكون مقتضيا للنسبة الى الاشياء المتغيرة المختلفة بالمقادير المخصوصة فيرجع هذا الى مذنب افلاطون فلم يكن
لما ذكره محجة اصلا واما ما ذكره المحققين في شيء ندم ما بقي يدفعه فيما بعد ان الله تعالى فانتظره ففتش قوله واما محجة
من زعم ان الزمان واجب الوجود الخ لعل مذنب هو لا ان الزمان موجود قائم بنفسه واجب الوجود لذاته
بلا تقييد وتصر في اصلا لانه كميته متجددة ومع ذلك متصف بوجود الوجود كما يتوهم في بادي الرأى قوله واما الكبرى فضرورية الخ
قد يمنع على الكبرى مستند بالعقل الاول فانه يلزم من فرض عدمه محال وهو عدم الواجب تعالى مع انه الواجب
لذاته ويجاب بان لزوم الاستحالة في العقل ليس بحجج فرض عدمه بل بالنظر الى وجوب وجوده من اجل الوجود قال

عدمه ممكن فلا يكون اجبا لذاته وانما يمنع في غير ذلك من نفس عدم الزمان المستحيل لذاته وما هذا شأنه فهو واجب الوجود لذاته فافهم
قوله واما الصغرى فلاننا لو فرضنا عدم الزمان المحج والقول بان الزمان يجوز ان يكون ذا اجزاء لعدم كل قبل لاخر فاللزام
هو عدم شئ ووجود آخر وهو ليس مستحيل وانما المحال ان يكون عدم شئ واحد مستلزما بالوجوده ولم يلزم انما يتم لو كان الزمان
كما منفصلا فانما بنفسه واجب الوجود وانما قل من القائلين بكونه واجب الوجود ذلك قوله والجواب ان استحالة نحو خاص
من العدم المحج حاصله ان الواجب لذاته ما يمنع عليه العدم بالمرة لا بالتحصيل على نحو من انحاء العدم والزمان انما يمنع عليه
العدم السابق واللاحق لا العدم مطلقا لانه ممكن يجوز ان لا يوجد اصلا فلا يلزم من امتناع النحو الخاص من العدم
وجوب وجوده اصلا فممنشأ الغلط عدم الفرق بين العدم الذي من امتناعه وجوب الوجود وبين ما لا يلزم من امتناعه
ذلك والسر في ذلك ان الاستحالة لم يلزم من العدم نفسه بل من صفة السبق والحق فيكون هذه الصفة مستحيلة
لأنفس العدم وامكان نفس العدم يتألف في الوجوب الذاتي فالقبول لحد التقيضين لا يمنع وجب الاخر فاذا امتنع على
الزمان العدم السابق وجب نقيضه وهو الازلية وكذا اذا امتنع العدم اللاحق يجب نقيضه وهو البقاء والاستمرار و
ما كان واجب الازلية والبقاء فهو واجب لذاته فالزمان لك قلنا لفيض العدم السابق سلب هذا العدم لالازلية
وهو ممكن ان يتحقق برفع صفة السبق واستمرار العدم فالازلية اخص من التقيض ولا يلزم من انتفاء الشئ وجوب
ما هو اخص من نقيضه بل وجوب التقيض وهو ممكن ان يوجد في ضمن فرد آخر فلا يلزم الازلية وكذا المحال في العدم
اللاحق فان نقيضه سلب هذا العدم وهو اعم من رفعه مطلقا وهو البقاء والابدية ومن رفع صفة الحق ولا يلزم من وجوب
الاعم وجوب كل خصوصية منه لجواز ان يوجد في ضمن رفع صفة الحق فلا يلزم استمرار البقاء وهذا الكلام على طور المؤيد
والا فلا يلزم من الازلية والابدية وجوب الوجود لذاته اصلا لان الواجب لذاته ما يمنع عليه العدم مطلقا وكون الزمان
لك ممنوع بل هو ممكن لذاته يمكن رفع وجوده مطلقا وان وجد على الدوام ازلا ولذا فلم يكن الاشكال بهذا الوجه سبيل
فافهم قوله لا يقع في بحث ذات الزمان تغيير اصلا المحج على هذا الراه معروض التغيير بالذات الاشياء المتغيرة والزمان
بواسطتها ولا يخفى لبعده قوله والاقرب عندى في الزمان والمدة المحج اقلنا لا مام مع سائر المتكلمين في القول بان
الزمان امر موهوم لا وجود له في الخارج فضلا من ان يكون جوهر مجردا قائما لذاته فكيف يكون مذهب افلاطون
الى الحق عنده قلنا من يطالع شرحه يعرف الحكمة يعلم انه لا يقول هذا المذهب انه اقرب على طور القلاسفة لانه بعد ما
كلام الشيخ في الدرر والسرند قال فقد ظهر ان الناصر بن مزنب ارسطاطاليس الى قوله الا بالرجوع الى مذهب افلاطون
ثم قال فاقول الاقرب عندى ان الحق في الزمان والمدة هو مذهب افلاطون الى آخره نقلت في الساقفة والى
ان مقصود الامام ان الناصر بن مزنب ارسطاطاليس لا يمكن لهم الخلاص عن تطابق حبات الواردة على هذا
هذا الحكيم الا بالرجوع الى مذهب افلاطون فالاقرب الى الصواب عندى على طور الحكيم ان يعد ان المذهب الحق ما قال

اطلاطن الا ان الحق المختار عنده ذلك فانه يذير الرجوع الى كتبه كالمباحث وغيره فلا اشتباه انما وقع من تفسير الشارح في عبارة لاسن
الفاطه وخياره تبيل هي مبدئية على ما ذكرناه فلا تغفل قوله مثل هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدود شامخ توضيحه على طبق الشبهة
سياق عبارة الشارح وسياقها انما مقتضى البرهان على ان الزمان مقدار قائم بالحركة التي لا تفر له ابل يتجدد شيئا فشيئا وهي ليست لان
وجوده في موضوع مشتمل على الاستعداد والقوة كما قدمه الايام اليه فيما سبق البقاء وكل ما يجرى في الامر المادي يكون ماديا هو اسطىة ال
فالزمان مادي بواسطة محله الذي هو الحركة والمزمن للمادة المعنى لا يتم على محل المحال وهذا القدر صحيح لاشبهته فيه فلا يرد ان الزمان محكم
متصل في ذاته لا اجزاء الا بحسب التوهم فلا يحتاج الى محل حامل للمكانه فانه انما يتصور في الحوادث دون التقديم ولو سلم للمادة
الحادثة كيجوز ان يكون مجردا عن المكان الوضع كما يجز الشارح في الالهيات وذلك لان الزمان كان قدما للماديو حديثا على سبيل حدة
الاجزاء ولكن القدر لا يمنع كونه ماديا بعد ما ثبت انه مقدار الحركة وهي محل لها فان الحركة مادية الية فكذا مقدارها في القول يكون
الزمان ويا على كونه مقدار الحركة لا على حدوثه في نفسه وجود اجزاء شئيا فشيئا حتى يتوجه ذلك هذا قوله واذا كان الزمان متفصلا متجدا
لذا انه التام هذا انما يتم لو كان الزمان متجزئهم ام واحد متصلا غير قار الذات بل تدبرهم على ما مر من الاشارة الى ان متشدا التقديم وال
الاشياء المتغيرة فالاولى ان يقع ان السراع انما هو في الكم المتصل الغير القار الذي اذا توهم فيه اجزاء يتصف بالتقدم والآخر بالذات
بانه جوهر معرض للجوهر الفارق الذي قلتم فيه خارج عما نحن فيه لا تنازع في مكان وجوده ولا يهنا يقينه في هذا المقام فالقول
به لعله راجع الى نفى الزمان وقد كان الكلام بعد تسليم وجوده في انه جوهر او عرض وهذا خروج عن قانون البحث فانهم قوله وهو هم
من جعل الزمان جسما التام المتوهم حله في الكم الغير القار يسمى حريم الفلك زمانا وهذا سراع لفظي وقوله هذا باطل بالذات القائمة
على وجود الكم الغير القارة قوله والمقدثمان على تقدير حقيقتها التام فيه اشارة الى ما فيها من الاختلال فان الكبرى المذكورة في كلام
الشارح في خبر المنع فان اجزوات والفلك الاعظم ليست في الفلك الكلية ليست بصحيفة وكذا الصغرى فان لمفادات والثابتان ليست
في الزمان واما فيما وجدته في كتب غير من ان كل جسم في فلك كل جسم في زمان فالامر كذا ان الفلك الاعظم جسم ليس في فلكه وكذا
ليس في زمان ولكن وجد بان الفلك الاعظم وعاء الحوادث من الاحصاء وما فيها وكل ما هو وعاء الحوادث الجسمانية فهو الزمان فالفلك
الاعظم هو الزمان لم يرد المناقشة المذكورة الا انه يتوجه حديث عدم تكرار الاوسط فان وعائية الفلك بمعنى وعائية الزمان بمعنى
آخر فان اريد منها في المقامين معنى واحد ان يتوجه المنع على الصغرى وكذا الكبرى وان اريد بمعنى مختلفين لم تكسر الاوسط
فلا يلزم الانساج قوله لا يستبان التام اعلم ان المصنف في رد هذا الاستدلال انه قياس من محبتين في الشكل الثاني وهما
في هذا الشكل لا يتجان والشارح لما وجدته قياسا من الشكل الثالث لكون المكرر موضوعا في الصغرى والكبرى محال لم يرد
بما اشهر بل يتجه هذا القياس الخيرية المذكورة ولا يلزم منه ان يكون الزمان الفلك بجوار ان جدي شيئا من اجزائها شيئا واحدا
متعددة وعاقيل من ان لا مامر وجه القياس بان كل شئ محاط بالزمان وكل شئ محاط بالفلك ولا شبهة في انه متشكل في المشهور
في رد ما قال لا مامر مطلقا ليس شئ فان مجرد كون محمول المقدتين لم يرد واحد الا يصح كون الشكل الثاني لا يحد ذلك من كون

الحدين الآخرين طرفي المظروف بينهما موضع المقدمتين شيء واحد وهو ليس مع المظروف الا ان يقابل القياس ان كان في الظاهر على نظم الشئ
 كما في الشئ ولكنه في الحقيقة على نظم آخر من جهة ان الفلك الاعظم وعاد كل شئ ووعاد كل شئ هو الزمان وهذا هو الشكل الاول وهو
 يهيئ الامايج فلا يرد على نظم القياس لا يشتهر ولما ذكر الشارح اصلا فاعلم ان في هذا المقام فان من شئ الى ما قدم قوله ما اول ان في الحقيقة
 الحركية يمكن ونحوه بالارجاع على الشكل الاول ان الحركة تنقسم الى ماضى مستقبل وكل ما يذاشانه فهو الزمان فالحركة هي الزمان ولكنه يختلف
 فان ارجع كل شكل الى الشكل الاول ممكن فلم يكن الاعتبار الاربعة فائدة هذا قوله وانما ثانيا فبان الاوسط غير كبر الخ الا ان
 يقول الماروط ان الانقسام الى الماضى والمستقبل فتيكروا الى الاوسط والاحسن في التفسير الاخر ان يقال انه ما زاد او من الكبر
 القائلة بان الحركة متقطعة متحدة ان ارادوا انها كذلك بالذات نعم وان ارادوا المعنى الاخر فلا نسلم ان كل منقسم الى الماضى والمستقبل
 زمان بل الزمان ما ينقسم اليها بالذات هذا قوله والجواب ان هذا لا يجب لا اتحاد الخ الى في الذات وان استوجب التلازم في
 الاحساس بين العنيتين كون بعيد قوله وبالعكس كما هو راي بعض الخ وهو الشيخ المتقول وفساد اطهر من ان يخفى بان
 الحركة لو كانت كما بالذات لاراد الجسم الذي هو محله بزيادة وتناقص نقصانها والامر على خلاف ذلك وبهي لهنداز ياد في
 التفصيل فيما بعد ان شاء الله تعالى قوله ومنها ان الزمان لو جرد في حد الحركة الخ في بعض النسخ مع لفظة السرعة في بعضها
 والثاني هو الصحيح فانه على الاول نمايل من التعاير بين الزمان والحركة السرعة لا يشتهر وبين الحركة مطلقا المقصود هذا لا ذلك بل ان
 يقول هذا المذهب ان الحركة لها جتان احدهما تعلتها بالمسافة وثانيهما كونهما مقدرا لغير قار وبهذا الاعتبار
 يسمى بالزمان والمأخوذ في حد الحركة السرعة هي بهذا الاعتبار لا الاول فلا يلزم التعاير بينهما بالذات وقد كنتم لسدده قوله
 ومنها ان حركة يكون امر من حركة الخ يمكن ان يكون الحركة باعتبار كونهما كمية لا تصنف بالسرعة والبطء
 هي بهذا الاعتبار زمان عند صاحب هذا المذهب ولذلك لا تصنف الزمان بها وايضا باعتبار نفسها فيجوز ان تصنفها
 فلا يلزم التعاير الذي قوله ومنها انه قد يكون حركتان معا الخ هذا لا يسكت الخصم فان له ان يقوله الزمان هو الحركة باعتبار
 كونهما كمية متصلة غير قارة وبهذا الاعتبار يتبع المعية فيما وانما نفس الذات فلا فالقار باعتباري لذلك كانت ايضا قوله جردا
 بدورة الخ الا انه ان يقدر جزء الحركة ليس بحركة فان البدور ليست نفس الحركة بل هي الحركة مع اتحاد المسبب والمنتجى لكنه
 فاسد فان جزء الحركة لا شك في انها حركة والحاصل ان الذي على ظاهره الصحيح وان اول ابلغ ذكره فليكن له مساع في مقابلة
 الخصم اصلا قوله وبانه الاختلاف الخ ان ادعى المفارقة الاعتبارية او اعظم فلا يفيد ما في صدره وان اراد المفارقة الذاتية
 فمنهوع المستند ما ذكرناه غير مرة قوله ومنها ان السمع هو الذي الخ فيه ايضا مناقشة محتمل ما ذكرنا فاعلم قوله وهو
 المناسب لمسلكتنا لاهمين الخ وجه المناسبة لعلمه عدم التعرض عن الحركة في هذه الطريقة وهي من مقاصد الطبيعي وفيه
 ان في هذه الطريقة وان لم تعرض عن الحركة اوله ولكن دفع التعرض عنها بتالابيات الاتصال وكذا ان ينظر فيها الى الخ
 بعد عدم وهو من جهة المادة وكل منهما من مقاصد الطبيعي فالمناسبة لمسلكتنا الطبيعيين لا الالهيين

وذكر الشيخ في الالهييات ليس لعل بزه المتناسية بل لانه مقصود هناك بيان ان كل حادث مسبق بماده ومدة الا ان يقال
 ان بزه الطريقة اذ لم يلاحظ فيها جهة الحركة من اول الامر مناسب يسلكه الالهيون لعله وجه ذكر الشيخ بزه الطريقة في الالهييات
 وان لم يكن عرض الشيخ بزه بالذات بل بالعرض فانهم قوله فتقرر ان الشيء اذا كان عدمه الخ اعلم ان الحكماء لما وجدوا القليلة
 والبعدية الانفكاكيتين للشيء مجتمعين معهما ان يصير القبل بعدا بالعكس مختصتين بالزمان جملوا وجودهما في الاشياء ودرجته الى الثبات
 الزمان بانه لا محالة في الاشياء تقدم وما جرو ليس نفسه بمقتضية لها والاصل كون القبل بعدا مع وبالعكس مع البصير
 المتقدم كالموجود مع عدمه بزيادة عند وجوده فحكم ان ههنا شئ آخر متحد بالذات منقضة للاحتراف معروض لهما بالذات والاشياء
 بواسطته وهو الزمان وليست كون سبق عدم الحادث على وجوده على كون الحادث مسبوقا بالمدة كما يظهر من النمط المتعارف
 من الاشارات فبقينا الوترية في بعض تطبيقاتنا والمحقق الباقية لما زعم ان القبلية والبعدية لما تلتزم الاجتماع القبل والبعد
 لئلا يعمدوا الى عرض الزمان بالذات وتصفى بهما الزمانيات بالعرض فنحو منها يكون باعتبار الزمان ونحو آخر منها يتقدم
 عن الوقوع في افق الزمان وانما يكون بحسب الدير والسردا ورد على الفلاسفة بان مطلق السبق لمسا كان
 ليعلم القبلتين لا يمكن ان يتمسك به انية الزمان بل يتمسك عليها انما يصح بالقبلية التي لا تصور الا مع توهم تخلل مشترك ولا
 مستدين القبل والبعد فانها لا يوجد الا على تقدير وجود طسعة متحدة منفصلة فبقية ان يكون هناك قبل وبعد بالذات
 واما مطلق القبلية التي يصدر القبل من البعد عن الاقران في التحقق فانما يكون لكون التحقق حاصل ما هو قبل من دون ان
 لما هو بعد في نفس الامر ولا يكون حاصل لما هو بعدا ولا يكون قد حصل لما هو قبل فبقي يعلم ما اذا كان لفصل بين المتقدم و
 المتأخر متبعا بالذات اذ لا يمتد كذلك فيكون زمانية ما اذا كان بدون مرور الامر المستند الى غير الزمانية ثم بعد ذلك
 سلك في اثبات الزمان سلكا آخر خلافا ما سلك به الجاهل من الحكماء لغير في مطلق القبلية والبعدية الانفكاكيتين
 بل ما يوجد منها في الحوادث وقال ليس لبعض الحوادث لوجوده او عدمه يسبق لبعضا بحيث يصح للعقل بمجوعة الوهم ان يتصور
 مرور امر متبعا بها فيختص كل منها بخروج معين منه ينطبق عليه فهذا النحو من القبلية والبعدية وما سهل تلك تسليم ذلك انه
 يحكم ان الوجود والعدم بما هو وجود وعدم او بما هما مضافان الى اشخاص معينة ليست بينهما علاقة التقدم والتأخر
 بما هما تلك الاشخاص ينتج ان يصير تلك القبلية والبعدية بالذات فاذن ليس مدرك ان يكون لهما متروك بل لذا
 فالمعروض بالذات هو التسمية الزمان انتهى كلامه ولا يخفى على من له هارة في العلوم ان هذا انما يتم لو تصور التقدم
 والتأخر الانفكاكيان بدون مرور امتداد بينهما يكون احدهما في طرف متقدم منه والاخر في طرف متأخره البعدية شاهدة
 على خلافا فانها حاكمة بان القبلية المانعة لاجتماع القبل والبعد بدون مرور الامتداد بينهما محال وعلى ذكره من التبيين
 على اثبات دعواه تمهيات مختصة واذن فالمسلك ما ذهب اليه الجمهور واعلم ايضا ان هذا البرهان سواء قرر على طور
 الجمهور او على طور هذا المحقق لا يخلو عن اشكال ما ولا غلطان باثنين القبلية والبعدية اللتين عليهما

مدار اشبات الزمان لا يشتهى في انها اضافيان لا توجدان الا في العقل فثبتت وجود الزمان في الذهن دون الخارج ومنه ان
المشهورات الاضافية يمكن وجودها على وجه الاجتماع في الذهن وهذا يبطل عدم القرار في محضها الذي هو الزمان والجواب عنه
ظاهر فان وجودها وان كان في العقل لكن على نحو وجود الاشياء في الخارج فثبت وجودها مع تلك الاشياء في
الخارج لا في الذهن فقط فالزمان بنفسه موجود في الخارج بليته القبلية السجدة لذاته ولما عداه مما يقع فيه بواسطة العقل واما ما قلنا
القبلية والسجدة من مقولة الاضافة وقد علمت انها في الزمان نفسا غير ان فيلزم كون الاضافة نفس حقيقة الكم وليست كم استنادا
المتناهي وهو كما ترى والجواب عنه على ما في الاشارة اليه ان الزمان متصل في احواله بالفعول ثم اذا وصل العقل الى اجزاء
و اضاف كذا منتهى الى آخره وجعل بعضها قبل وبعضها بعد على ان مصداق المحل نفس فيك تجريبين لا شئ آخر يكون هو ما به
القبلية والبعدي واما في غير الزمان مما يوجد فيه مصداق المحل هو مقارنته تلك الاجزاء الزمانية لا غير وذا منتهى كون القبلية والبعدي
على حقيقة الزمان لان الاضافيين عين حقيقة فالمرجع الى ان الحكم بالقبلية والسجدة في الزمان انما يحتاج الى تحليله الى الخارج
واضافة بعضها الى بعض في الاشياء الاخرى وجودها في تلك الاجزاء ولا يلزم منه كون الاضافة نفس ذات الكم حتى يلزم تحالفا للمقولة
المتناهي كثنيتين باثبات فلان تقدم المتقدم لمقارنته لعدم وقوله والعدم قد يكون بعد قلنا هو عدم آخر فلما حدثت عدان علم
سابق وعدم لاحق والمقارنة مع الاول توجب القبلية ومع الثاني توجب البعدي والجواب عنه ان العدم لا حقيقة لا لا يصدق الوجود
ولا يتحدد الا بالاضافات والتوصيفات كالوجود بعينه وحينئذ فلا يصور للحادث الواحد عدان احد هما سابق والاخر لاحق من
غير ان يفرق مع شئ آخر واذا فرقنا هذا الامر الاخر مع المصحح لانتفاء العدم بالسبق للمعقود دون ذات العدم وبالحكمة ذات العدم
لا حقيقة شئ من السابق والمعقود بالسبق باعتبار الاضافة الى الامر المتخالف به عدم اساس كون العدم محضضا بالذات وكيف
فان القبلية والبعدي يتقدرا ان العدم هو ان كان سابقا لاحقا لا يتقدرا فيه اصلا فالانعدام السابقة له واللاحقة ابدية
فلا يصلح ان يقبلا التقدير الذي يظهر به التفاوت في الزيادة والنقصان واما العاقلان ما قالوا من ان عروض التقدم واللاحق
للحوادث وكذا الوجود انما وعدماهما ليس بالذات بل بالواسطة ما ذا يريد من تلك الواسطة الواسطة في العروض وفي الثبوت على
الاول فذلك الواسطة كون معروضها دون تلك الاشياء التي هي ذوات الواسطة وانتفاء اتصافها بها مطلقا ممنوع وكيف
فانها موصوفة بالتقدم واللاحق من غير واسطة في العروض التامة وما قالوا من انها لو جردت ذاتها للاحق ولبعده لا يمنع انتفاء
الواسطة في العروض اذ لا يحب دوران العرض مع المعروض حيثما واد على الثاني فسلمنا ان الامر كذلك لكن لا يلزم منه ان يكون
معروضه لها بالذات وفي الواسطة بالعرض بل في احد قسمي الواسطة في الثبوت يكون المعروض ذوات الواسطة من غير الواسطة فثبت
هي على هذا التقدير موصوفة للصفة فتعلم ان كونها موصوفة بالذات والجواب عنه بمثل ما في الثالث من ان القبلية والبعدي
المراد اعتبارا في معنى انها عن الامور الانتراعية وليست من الهيئات المستحصلة فلما لا يلزم من موصوفتها بطابق المحل ومصادقه
ولا يصلح الحوادث ولا وجوداتها وانما لان يكون مصاديق الانتراع لها والاما يتصور الفكاكها عنها مع انه قد يصير قبل

منها بعد او بالعكس لكون ههنا شئ آخر مخصص لا تنزاعها بالذات واللازم وجودها بالعرض بدون ما بالذات وهو محال فالمقصود لنفي
الواسطة مطلقا ولا يوجد ذلك الا فيما قلناه الزمان لما في هذه الاشياء فانما يحتاج في عروضاها الى علمه وهي الواسطة في ثبوتها
فلو لم يتيه الى ما لا يحتاج في صحة انزاعها عن علمه الى علمه يلزم التسلسل وهو محال لانتهاء الى هذا المعروض بالذات الذي هو مصداق حملها
بالذات من غير حاجة الى علمه في ذلك ثبت الزمان وهو العلم فالقضية ان الزمان حقيقة نوعية شريك الاخر المتوهمه فيه
في هذه الحقيقة فاما معنى اقتضاء بعضها للتقدم والبعض الآخر للتأخر مع ثباتها في الحقيقة واللازم من الترجيح بلا مرجح قلت
لما كان الزمان مقدارا للحقيقة المتصلة الغير القارة على وجه الاتصال بالكون فيه اجزاء متشابهة في الوجود معروضة للقبليته
والبعديته واللا يظل اصلا لقالة والاتصال معروضة بل هو حقيقة القالية بنفس كونها غير قارة منشأ لانزاع الاخر الوهميه
المتمازاة بالهوية التي هي نفس القبليات والبعديات فليس معنى كون الزمان مصداقا للتقدم والتأخر ان نفس حقيقة تقيضي
ذلك حتى يلزم الترجيح بلا مرجح باقتضاء القبليته في جزؤه والبعديته في جزؤه آخر بل معناه ان حقيقة الغير القارة الصحيح انزاع
افراد وهويات موصوفة بعضها بالتقدم والبعض الآخر بالتأخر بالذات على ان يكون مصداق حمل القبليته والبعديته لنفس
وانتهاء من ههنا يقاها ان نفس القبليته والبعديته ايضا ليس في ذلك ترجيح بلا مرجح اصلا فان عدم القرار
من لوازم ذات الزمان وهو الصحيح لانزاع الهويات المتقدمة والتأخرية وقدم فيها قبل ما يزيد على ذلك
فتذكره قوله ولا يجوز ان يكون المعروض بالذات للقبليته والبعديته النسخ الغرض من هذه اثبات ان الامر الذي
هو معروض القبليته والبعديته بالذات متصل الذات لاشياء منفصلة كما قد توهم وتوضيحه انه لا بد من
ان يكون هذا الامر متصلا في ذاته ان يفرض متحركا ما يقطع مسافة يكون حدوث هذا الحادث مع انقطاع
حركته فيكون لا محالة ابتداء حركته قبل هذا الحادث ويكون ان ابتداء ما وحدث الحادث
قبليات وبعديات متضمنة متحدة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فيكون هذه القبليات والبعديات متصلة على طبق اتصال المسافة
والحركة فيه انه غاية ما يلزم منه انه اذا كان ههنا متصل كالحركة كان الزمان بحكم التطبيق عليها متصلا ايضا ولكن لا يلزم منه
انه اذا وجدت ههنا اشياء هي دقيقات لم يكن عروضا للتقدم لها بهذا الامر واذا كان به متفصل مثله فلم يلزم اتصال الزمان
على التقدير كلها بل على التقدير المذكور اذا فالاولى في اثبات اتصاله بمقدار حال في الامر القارة المتصل بذاته اعني
الحركة فيكون متصلا مثله والالزم ليس بمقدار له وهذا موقوف على امرين احدهما كون الحركة متصلا وقد عرفت ما فيه وثانيهما
انه مقدار له والحركة ليست منقضية متجده بالذات وانما يجي ذلك فيه بواسطة مقداره الكمي المنقضة المتجدة لذاته فهو كم لذاته
تتصف اجزائه بالتقدم والتأخر بالذات واخرها الحركة بالعرض وقد استدلوا عليه لوجود احداهما ان الحركة لو كانت كما لذاتها
لا يمكن ان تتحرك المعروض لها بسببها ضرورة ان عروضا الكمي شئ لا يلزم تقدمه به والمتحرك لا يتقدم زبا للحركة اصلا وهو انما
يتم اذا ثبت كون عروضا الكمي للشيء بائى وجه كان متساويا لتقدمه به وهو غير بل اذا كان عروضا كل جز من الكمي كل جزء

من معروضة وليس عرضاً للحركة من هذا القبيل بل هي انما تعرض لموضوع واحد على وجه التقاطع وهذا الاستلزام لا يتقدم
 الا ترى ان الحركة تعرض للجسم والزمان مقدار المانع ان الجسم لا يتقدر بمقدار ما فلو كان مجرد عرضاً للحركة مستلزماً لا يتقدر المتحرك به
 فاما المانع من تقديره بمقدار ما انما بانها ان الحركة كما عرفت كمالاً ولما بالقوة من جهة ما هو كذا ولما يقتضي ان يكون هي
 للمانعة من هذا انما فانها لو كانت متحدة جواهر فردية ويكون المتحرك على لوسط عند تحركه من الاول الى الثاني تحقيق معنى الحركة والاتصال
 بينها منتك كعلم ان طبع الحركة لا يقتضي ان يكون على المسافة المتصلة بل الاتصال انما ثبت بضرب من البرهان فعلم
 ان الامتداد انما جاء في الحركة من الامر الخارج وهو امر ان احدهما وجودها على المسافة المتصلة وثانيها تقديره بما هو كذا لذاته وهو
 الزمان وانما تعلم ما فيه اما اولاً فانه بطايرها انما يطبق على الحركة التوسيطية فانها حالة بسيطة لا تقسم اصلاً واما الحركة القطعية
 فهي مبنية غير قارة متصلة موجودة من اولها الى آخرها فلا معنى للتقاء والامتداد فيها واجاب عنه البعض المتأخرين بانه ليس
 حركتان متجارتان احدهما توسيطية واخرى قطعية بل طبيعة الحركة مجردة عن الامتداد واسابان لا يدخل في ذاته حركة توسيطية
 ومن حيث اختلافها بالاتصال العرض وصلوها بعروض المقدار لهما هي الحركة القطعية والحركة التوسيطية لاخفاء في اتقاء
 الاتصال في ذاتها والقطعية الاتصال لما خذ فيها من جهة المسافة بالعرض والذي يعرضها بالذات هو الزمان خارج
 عنها وقدم ما في يد فقه فذكره اذا اثبتنا وجود الضر والتدرجى بواسطة الحركة القطعية فوكدا الاشكال او نقائل ان يقول
 المتقدم بالذات هو هذا الضر والغير القار المتصل بذاته فلا فضل واما ثانياً فلان الكمال بفسرية الحركة وان سلمنا انه تفسير
 للقطعية فيضا ولكن يكون رسماً لا احداً فيعدم اقتضاه الامتداد لا يلزم اقتضاه القطعية المحدودة به ايضا لذلك وانما
 يلزم ذلك لو كان حدها حقيقياً لهما وهو مضمون انهما ما اختاره هذا البعض من المتأخرين في الشمس اشارة بطلان طبع حلاصه
 يرجع الى انه فرق بين الزمان والحركة القطعية بان الزمان لا يجمع اجزائه اصلاً والحركة يمكن ان يجمع اجزاءها بالعرضية الحاصلة بسبب
 حلولها في المتحرك وايضا يمكن اجتماع اجزائها بالطولية من حيث انها افراد للحركة من من جهة نفسها وبغير القار بالذات لا يصلح لان
 يجمع اجزائه اصلاً وهذا لا يوجد الا في الزمان واما الحركة فاداً اجتمعت اجزائها الطولية والعرضية بالنظر الى ذاتها فلو لم يكن غير قارة بالذات
 وهو المعلوم وفيه الا ان ما اعتبر في الحركة من الاجزاء العرضية بالنظر الى المتحرك ليست اجزاء البها حقيقة بل مجازاً والواسطة بينها في
 العروض فبذلك الصفة لذى الواسطة يكون بالعرض فتجزئ الحركة في العرض يكون بالعرض فاعتبار تلك الاجزاء في ما بينها وبين
 الزمان لا وجه له اصلاً وثانياً انما سلمنا ان الحركة اجزاء عرضية حقيقة وليس للزمان اجزاء في العرض ولكن حقيقة ما معنى للقول
 بحلول الزمان في الحركة فان هذا الحلول لا محالة يكون سرانياً كما هو شأن التقدير بالنسبة الى ما به تقديره وهو التصرف
 الابان يوجد كل جزء من الخال في كل جزء من الخال واذا كان الزمان امتداداً طويلاً فقط فميسر في الحركة في هذا الجانب
 فقط دون الجانب الآخر فلم يكن كل جزء منه في كل جزء منهما وهذا مدم اساساً سرانياً ثالثاً ان ما ذكر من ان الاجزاء الطولية
 للحركة يجمع بما هي حركات دون اجزاء الزمان فهو منسفة فان المتصرفة في عدم قرار اجزائها الطولية بالذات خصوصية تلك الاجزاء

فالحركة المتقدمة من الحركة اللاحقة لا يتبع مع المتأخر نظراً إلى حقيقة الغير القارة واما اجتماع الحركات فلا يصح أصلاً التفاوت
 الخصوصيات في الاجزاء الطولية الانشائية والافراد الخاصة من الحركة كما جتمع هذه الاوا من قبل الحركة لا يستلزم صحة اجتماع
 تلك الخصوصيات المتفرقة من الامتداد الطولي للحركة بالنظر الى ذاتها فمما ذكره تخطيط محض فعله انه لم يقدّر دليل بعد على عدم كون
 الحركة تنقضية متحدة بالذات حتى تثبت وجود غير القارة بالذات المتباين لهما فلا يدين إقامة البرهان عليه حتى تثبت الزمان
 واذن ذلك خطأ القياد قسماً فان من مرار لا قد ابرم قوله ويكون خيراً منه لانه قبل الخ أي يكون نفس ذاته مصداقاً للحل
 والقبلي عليه وكذا الجبر مصداقاً للحل البعيد عليه باعتبار نفس حقيقة الغير القارة لا بامر زائد على ذاته ولاباقتضائه من الذات
 وعليه منه حتى يلزم الترجيح بلا مرجح كما مفصلاً قوله وهذا هو الحق بالزمان الخ أي هذا المصروف للقبلي والبعدي بالذات
 هو المراد من الزمان انما هو التقيد بقوله وجود هذه القبلي والبعدي يتوقف على التصديق بوجود الزمان فإثبات وجود
 الزمان بما يكون دوراً في الزمان ظاهر الانيته في المية فلا يبرم لوجودها إثبات وجوده بل التمسك على ما فيه من الحق والخبر ما من
 الكشف وان لم يكن على وجه يفيد اقتباس حقيقة قلا دور فافهم واستقم قول المناسب لسلك الطبيعيين الخ باعتبار الاجزاء
 فيه كما عرفت قوله وربما اتفقتا في احدهما فقط الخ اعلم ان في الحركة كلاً من المختلفين بالسرعة والبطء واحتمالات احدى ان تتفق في
 الاخذ والترك وهو ما ذكره المصنفين ان يتفق في احدهما فقط وهو مرجع الى صورتين المتفقين في الاخذ فقط والمتفقين في
 الترك فقط وعلم الصورة الاولى اختلاف مسافتها قطعاً كما قال المصنف وحكم الاخير ان تتفق في المسافة تارة وتختلفا اخرى
 وعلى هذا فمضى قول الشافعي فيفق مقطوعاً كما يمكن اتفاق مقطوعتهما لانه يجب ذلك والحركتان المتفقتان في السرعة لا يتفقون في
 الصور الثلاث اشارته الى الاولى بقوله واذا فرضنا معها الخ أي اذا فرضنا مع الحركة السريعة سرعة اخرى موافقة في السرعة والا
 والترك وحكم الاتفاق في المسافة قطعاً والثانية ما ذكره بقوله وان ابتدأت احدهما الخ والثالثة ما ذكره بقوله او يكونان على كس
 ذلك الخ وحكمها الاختلاف في المسافة وبهنا صورتان متروكتان في الشرح احدهما ان تختلفا في السرعة والبطء مع
 الاختلاف في الاخذ والترك بان يكون اخذ الثانية من وسط زمان الاولى وترك الاولى في وسط زمان الثانية وثانيهما ان
 تختلفا في الاخذ والترك مع الاتفاق في السرعة وحكمها الاختلاف في المسافة ايضا وقد قال الشافعي في الفلكيات انه لا بد
 لكل حركة من امور ثلاثة الزمان والمسافة ومرتبة من السرعة والبطء وكل حركتين متفقتين في امرين من هذه الامور لا بد من اتفاقهما
 في الامر الثالث ايضا وكل متفقتين في واحد من هذه الامور فلا تختلفا في احد الامرين الباقيين على النسبة فلا يميز اختلافهما
 في الامر الآخر منهما على تلك النسبة فان اتفقا مثلاً في حسن السرعة والبطء واختلفا في الباقيين كانت نسبة المسافة الى
 المسافة كنسبة الزمان الى الزمان على التساوي واذا اتفقا في المسافة واختلفا في الباقيين كانت نسبة السرعة الى
 كنسبة الزمان القصر الى الزمان الطويل واذا اتفقا في الزمان واختلفا في الباقيين كانت نسبة السرعة الى البطء كنسبة المسافة
 الطولية الى القصيرة انتهى قوله كان أي امر محدود الخ فيلشارة الى السبل المراد من الامكان مضاه الحقيق في الانيته

محض بل المراد انه على سبيل التجوز امر متدقيق لقطع المسافة المعينة بالسرعة المعينة ومسافة اخرى معينة بل معين كانه غالب لهذا
 القطع منطبق عليه وحقيقة فيغيره بالامكان لانه امر واحد اتفقت فيه الحركات المذكورة وينطبق عليها وعلى هذا يستجزم منها ان القدر
 المسلم ان بينها حركات مختلفة بالسرعة والبطء ومسافات مختلفة لقطع من تلك الحركات مسافة معينة واما دعوى انه لا بد
 بين ابتداء تلك الحركات وانتهائها بالمتسعة واحد يتفق فيه تلك الحركات وهو تسع لقطع كل من المسافات بالحركة الواقعة فيها
 دون اخرى فمفهوم بل تلك الحركات المختلفة هي فاطمة للمسافة المعينة من غير حاجة الى متسع عددا الا ان يدعى الضرورة
 في وجود هذا المتسعة وانما الغرض من هذه الدليل تحقيق مبيته لا ايتيه فانه ظاهر لانيته فافهم قوله فان كل واحد منها يختلف في
 قيمته ابتداءه الى ان الغرض من وقوع الحركات المختلفة بالسرعة والبطء واختلاف المسافات في العظم والصغر التنبيه على ان تلك
 المتسعة الواحدة لا يكون عين احد هذه الامور المختلفة فان الشئ الواحد لا يصح ان يكون مختلفا ومتعددا فان قلت لا يلزم من مغايرة هذا
 المتسعة لهذه الحركات مغايرة للحركة مطلقا لاجاز ان يكون بنفس حركته الفلك فلا يثبت مقصودكم وهو كون الزمان متغيرا للحركة
 قلت المتسعة الذمى كلاما فيه اعم من ان يكون متسعا لهذه الحركات المفروضة للحركات الفلكية انه حركة كانت والبناء
 المقصود منها اثبات مطلق المتسعة المغايرة لهذه الامور واما مغايرة حركته الفلكي فمفهومه فسيأتي بنظر آخر عين ثبت انه مقدار
 لها نأقول ليست هذه الميزة الا المعينة للزمن الخ لانه قد ذكر مزية الحركتين والمعينة مشتركة بين الخمسة او الستة على حسب الاختلاف في التقديم
 والساخر القابلين لها فلا بد من تعيينها ههنا ولا يصح ارادة المعينات الاخرى سوى الزمانية والانية لاجتماعها في ساعات متحدة
 فلا يحجبها المتسعة الواحدة واذا قلنا ان ارادة الزمانية فقد لزم الدور لزومها ظاهر انا قلنا ما وجه تخصيص السؤال بالمعينة
 بل عدم الحركات ايضا يقول الى الدور لانها لا يتصور وقوعها ايضا في الخارج بدون الزمان فالحال المحتمل اوسع
 لتخصيصها دون المعينة فانها قد لا يجد بدونها ايضا قلت الحركات وان لم يوجد في الخارج بدون الزمان ولكن تصور باللا
 يتوقف على الصورة فلا يلزم الدور من احد ما في اثبات الزمان بخلاف المعينة فانها لما كانت متميزة عما جبه الى البيان وبظهر ان الدور
 منها المعينة الزمانية فيلزم من احد ما في اثبات زمان الدور ولو بالمال البتة فلا تغفل قوله واجاب عنه بان المطلوب بهذا البيان
 الخ حاصله انما وان سلمنا ان تصور المعينة ههنا يتوقف على العلم بوجود الزمان لكن المقصود من هذا البيان ليس اثبات وجود
 الزمان لانه بدوي بل اثبات حقيقته على وجه كونه مقدار الحركة فالموقوف على تصور المعينة علم بمعية الزمان والموقوف عليه
 تصور المعينة العلم بوجوده وهو لا يتوقف على تصور المعينة فلا دور فان قلت المقطعا قد اختلفوا في وجوده فما معنى كونه اوليا قلت الوجود
 المطلق بدوي لم يختلف فيه واما الخلاف في الوجود الخارجي والمقصود من الدليل هو اثبات الوجود في نفس الامر ولم ينكره
 المخالفون ايضا حتى انهم يقيسونه الى الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون به ازمته والوقائع والمعاملات ويثبتون
 طولاني عددا مما انفسهم وقصر في مدد اعمار اعدائهم واما وجوده المعيني فعلى ما ذكره صاحبنا في السنين تسعة جماعة من المتأخرين
 طريق اثباته ان يقروا الاشياء الدنيوية متما ما يكون خبرا اخر اعم من قوله كما ينبغي الاغوال ومنها ما يكون بحسب

وجود الاشياء في الزمن يعني ان يعرض لها من حيث الحصول سعة الزمن خاصة لا باقتراح من الزمن ومنها ما يكون في
 بحسب حال الاشياء في الخارج كالقوتية والسمي وهذا انما يكون باضافة بعض الاشياء الى بعض ومن البين ان الزمان ليس
 منها ما يجرد اقتراح من الزمن ولا مما يعرض بحسب وجود الاشياء في الزمن ولا من السلوب والاضافات فهو لا محالة
 من الموجودات الخارجية وفيه ان اقتصار الامور الزمنية التي يعرض للاشياء بحسب الحالة الخارجية في الاضافات والسلوب
 ممنوع الاثر في المناطق والمحاور والركن امور وهمية مأخوذة من امور خارجية وليست من السلوب والاضافات فليكن
 الزمان من هذا القبيل فعمل من انكر وجود الزمان في الاعيان انما انكر وجود فيه بذاته لا بحسب منشأه اليها ومن قال
 ان وجوده في الزمن ليس تدريجي الحصول حتى يكون معرضا لتقدير بالذات وانما هذا نشأ في الخارج فيكون في الخارج محالة
 ان اراد وجوده فيه براسمه الذي هو الآن السبيل فسلم وان اراد بنفسه فهو موقوف على اثبات المعية الزمنية وهو بعد في
 غفلة فافهم قوله والمناسب ههنا الخ اس في توجيه كلام المعص وفيه اشارة الى ان جواب الامام علي كفاية فانه
 لم يحل اثبات الانية ظليا وانما حيل لمطلب اثبات المية فقط واما على طور المعص الجا على كل منهما مطلقا براسمه المناسب
 في دفع الاختراض ان يقدر ان انية الزمان في حد ذاتها وان لم يصلح لان يحل لمطلب لكونها بدئية ولكن الانية محسوسة
 تترتب عليها لكونه مقدار للحركة نظرية التبة فاحدث الانية البديهية في الانية النظرية ليكون توطية لها قوله وبما يجب بمنع توقف
 العلم بتحقيق هذه الامور الخ اعني السرقة والبطوة والمعية والتوحيج ان هذه الامور وان توقفت وجوداتها على وجود الزمان
 واما تصور ما او التصديق بوجودها فلا يتوقف على التصديق بوجود الزمان اصلا حتى يلزم من اثبات التصديق بوجود الزمان
 بها الدور اما قدم توقف الاولين فظاهر فان من ينكر وجود الزمان يقول بوجودهما واما المعية فلا يحتاج الى اجتماع
 في الحصول بين الشكنيين بحيث لا يكون بينهما تخلف في الخارج وهي بهذه المعية بدئية لا يتوقف على تصور الزمان المتوقف
 بوجوده وان توقفت وجودها على وجوده فياخذها في ثبات وجود الزمان لا يلزم الدور اصلا والسر في ذلك ان جهات التوقف
 متغايرة لكل منها جهات جهة الوجود وبها يتوقف على وجود الزمان ووجه العلم وبها لا يتوقف عليه وكذا الزمان له جهتان
 ايضا جهة الوجود وبهذا الاعتبار توقفت عليه وجوداتها ووجه العلم وبها يكون موقوف عليها وهذا السبيل لدور راسا فادرك
 قوله والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان الخ يذارد على قول الجيبك وانما يتوقف ذلك الخ فان الظاهر منه ان العلم
 بوجود هذه الامور يتوقف على ملاحظة الزمان في الجملة مطلقا فاورد عليه ان ذلك ممنوع بل المتوقف على ملاحظة الزمان
 هو تصور هذه الامور بالكنة والمأخوذ في البرهان هو وجود هذه الامور والتصديق به وهو لا يتوقف على التصديق بالبرهان
 فان ذلك يدعي لصدق بكل احد من غير حاجة الى ملاحظة ماهية الزمان ولذلك انكر كون وجود الزمان مستقبت
 بوجوده الامور في الاشياء بلا امتزاجا لغيره منه ليس الجبال الجواب بالكلية بل التيقية على ان الاحتجاج ان يمنع توقف
 التصديق بهذه الامور على الزمان لا ان يمنع توقف تحقق العلم بها على العلم بوجود الزمان ولزم الدور على ما حقق من دفع

ايضا فالمنع بهذا الطريق هو الحق لا بالوجه الذي ذكره المتعترض فمثل قوله وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان الخ هذا شروع في بيان
 مصادق المتعترض المذكور تعيين حقيقة بانه كم مقدار القبول التجري بالذات ولا معنى للمقدار الا بالذات قوله فاذا انصفت المساحة الخ فيه إشارة الى ان
 قبول هذا المتعترض التجري لا انطباقه على الحركة المنطقية على المساحة المتصلة قوله وايضا فان في الوجود حركات كثيرة من الخ لعل خري كون المتعترض
 قابلا للتجري بانه ينطبق على الحركات المختلفة كما في الاخذ فقط والركن فقط وفيها معا والامكانات الواقعة في اخذها وتركها معا فانه بالزيادة والنقصان
 فهو مقدار وهو المنطق قوله ما ان قبوله للزيادة والنقصان لذات الخ لما كان الوجودان المذكوران ثبت بينهما ان الزمان قابل للزيادة و
 انقصان بهذا القدر لا يلزم كونه كما مقدار الاول لا يبرهن القبول لهما بالذات اذ ان ثبت انه قابل للزيادة بالذات بآثاره والظاهر ان ذات الخ قطع
 عن الحركة والمساحة وغيرهما من مراتب السرعة والبطء وجدناه قابلا للزيادة والنقصان فكل منهما من خواصه الاولى وكلها ثابتة فهو
 كم فالزمان كم هو المظهر والبيان بالذات في ما ذكرنا من الشد في صراط المستقيم وتعيين المتأخرين صاحب الشمس البارز وانه هو لا شبهة في قبول
 هذا التسامح الزيادة والنقصان فان كان ذلك لانه فهو المقدار وان كان الامر اخر فلا يبرهن ان يكون هذا الامر قابلا لهما بالذات وقعا للتسلسل
 فهو المقدار فذلك المقدار هو المتعترض الذي كلامنا فيه على التقديرين فثبت المقدار لذاته وهو المدعى قوله لا انطباقه على الحركة المنطقية على
 المساحة الخ تلك الحركة هي الحقيقية وهي موجودة في الخارج عند الحكماء كما عرفت فيما سبق فيوجد الزمان في الخارج بحكم الانطباق عليها
 البتة والكار الامام موجود في الخارج مدفوع بامر والاضا المقصود به بيان ان الزمان كم بالذات ولا شبهة في ان البيان المذكور
 وان ذلك واما انه موجود في الخارج فقد ثبت بغير آخر قد مر فيما سبق فلم يكن للمبارد عليه بنا ا على هذا الانكار وجبة فان قلت فيتم
 كلام الشيخ في الفصل المحقوق ان المقادير اعراض من الهيئات الشفافة ان الزمان ليس بمقدار حيث جعل المقدار قسما له وحيث قد اطلق
 المقدار على الزمان ايضا بل هذا الامر لا يتناقض منه قلت عبارة الشيخ في هذا الفصل واما الزمان فمقدار كان تحقق لك عرضية وتعلقه
 بالحركة فيما سلف فتفي ان يعلم انه لا مقدار خارجي خارج هذه المقدار فيقول ان الكم المتصل لا يتجلى اما ان يكون قارحا حاصل لوجوده
 اختراجه او لا يكون فان لم يكن بل كان متحد الوجود شيئا بعد شي فهو الزمان وان كان قارحا فهو المقدار فاما ان يكون الكم المقدار
 وهو الذي يمكن فرعين ثلثة ايجاديه او الكم يمكن ان يفرض فوق ذلك شيئا ايه المقدار المحبم واما ان يفرض فيه بعد ان فقط واما ان يكون
 ذا البعد واحد فقط اكل متصل فلا يجد ما بالفعل او القوة ولما كان لا اكثر من ثلثة ولا اقل من واحد فالمقدار ثلثة فالكليات المتصلة
 لذاتها اربعة انتهت وهي صريحة في ان الزمان من اقسام الكم المتصل والمقدار بمعنى الكم المتصل انما يحصر في الثلثة ولا يطبق
 على الزمان وهذا انما ينبغي اطلاق المقدار بهذا المعنى الخاص عليه لانه لا يصح اطلاق المقدار عليه بماي معنى كان اصلا كيف
 فان الشيخ قد جعل مقدار الالهية الغير القارة في طبيعات الشفاء فكيف نكره لاطلاقه عليه بهنا مطلقا بل للمقدار معيتان
 خاصتان بتعيين المقدار المتصلة ونام وهو ما يتقيد به الشيء ويعم الكم المتصل مطلقا قار كان او غير قار الزمان مقدار بهذا المعنى
 الا انهم وان لم يطبق المقدار عليه بالمعنى الاول لا حصص وليس في ذلك تناقض اصلا اذ الاطلاق وفيه بعضين فلا تغفل قوله
 فنقول كل مقدار ثابت الخ لعله اذ من المقدار بهنا متصل من الكم مطلقا لكونه التقديرية الاشياء لا بالمعنى الا حصص

فلا يصح التقسيم شديد ذلك كلام الشارح في حاشي الهيئات الشفا حيث قسم المقدار الى غير قار يتقيد به امر غير قار الذات وعمل الزمان
منها والى قار وعلا الاقسام الثلاثة المذكورة في كلام الشيخ له ولا يتصور ذلك الا باخذها بالمتن الاظم والافاضل الاخص ليكون الزمان
قساما منه فاحفظ المتعدين في الواقع في الغلط بالاشتباه فيها قوله لم بمقدار المسافة الخ ليس المراد من المسافة سطح الحكماء بمعنى القوة
التي يقع الحركة فيها اما لانها بهذه الحثية غير قارة فكيف يكون الامر القار مقدارها وانما لانها لا لا يصلح اشراك المتحركات في مسافة
واحدة حينئذ وهو ظاهر واذن فالمراد منها بالسير عليه جسم وهذا الاطلاق شائع فعلم منهم فانهم قوله كون الجميع الحركات الواقعة
الخ سواء كانت مختلفة بالسرعة والبطء او متوافقة اذا المسافة واحدة او متعددة متساوية والواقعة في الواحد وكذلك في الاشياء
المتساوية على وجه الاطلاق متساوية التبعة بحكم الاطلاق هذا النوع يقال ان قد قال الشيخ في طبيعيات النجاة بدله كذا ولو كان
كذلك لكانت الحركات المتفقة في مسافة واحدة واحدة بعينها في السرعة والبطء ولو لم يكن للحركات المختلفة في السرعة والبطء
التي يقع في هذا المقدار مسافات مختلفة كما قيل انتهى وهذا اوضح في افادة المقصود قوله وعلى الثاني يلزم كون زيادة المادة الخ
الطامة من جهة جعل الشارح زيادة مقدار المتحرك ونقصانه معلولا عن زيادة مقدار هذا الامكان ونقصانه وعلى هذا فكان الانسب
ان يقول يلزم كون لاسرع حركة معتبرا لتفصيل ان لقول ان كذا الزمان مقدار المادة المتحرك فيلزم ان يكون الزيادة في هذا الامكان
ازيد في المقدار والنقص فيه ناقصا في المقدار والازيد في المقدار في الامكان والنقص فيه ناقصا في هذا الامكان فبما
على الاول يكون لا بطا بحركة اعظم ونباا على الثاني يكون الاصغر الطا فظهر ان بين كل من الزيادة والنقصان استلزاما من
كلام الجانين لكن ظاهر عبارة التالافيت وباب التوجيه واسع وامر العبارة سهل قوله ويلزم كون لاصغر جسم لاسرع الخ لا يظهر
وجه لزومه اصلا كما لا يخفى الا ان يكون ذلك من قلم الناسخ والعبارة الصحيحة يلزم كون لاصغر جسم لاسرع حركة كبر وحينئذ قلنا
للو اوفى قوله ويلزم الخ اذ هذا لازم من زيادة المادة بزيادة فاصح هو الثاني فقل قوله وفي النجاة بعكس ما ذكرناه الخ هذا بعكس
في قوله ويلزم كون الاصغر الخ لاني قوله ويلزم كون زيادة المادة الخ قوله كان كل ما هو اسرع الخ واستدل عليه بان
الاسرع هو الذي ازيد وبالحركة مع غيره وكف معه قطع مسافة اكثر من مسافة فكان يكون اعظم كثر قطع المسافة لان
في ذاته زمانا اكثر وقيد ان الزمان الاكثر لقطع مسافة اكبر واعظم والثاني بطا فالمقدم مثله قوله ويمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يرد
عليه شيء الخ هذا التوجيه فائدة استاذ الشارح في الحاشي المتعلقة على الصراط المستقيم حيث قال ويشبه ان يكون مراد الشيخ ان هذا
الامكان لو كان مقدار للمادة لكان زيادة مقدار المادة زيادة هذا المقدار ويلزم من ذلك ان يكون لاسرع ازيد في هذا المقدار
مع انه ليس كذلك بل بما لا يزايد فيه وذلك لان المتحرك بحركة طبيعية كل كان اكثر كثية كان اسرع حركة الى الخير لكون القوة الطبيعية
فيه ازيد فيكون الميل الى الخير في قوى واشد واذا كان كذلك يلزم ان يكون لاسرع في الحركة الطبيعية ازيدا اعظم في هذا المقدار لكونه اكبر وازيد في
مقدار الجسمين الذي هو بعينه هذا المقدار والذي عنه بالاسرع ما يكون متحركا بالحركات الطبيعية ولم يعن لك انما بالاسرع لكونه ازيد في هذا
المقدار يلزم ان يكون ازادا اكبر واعظم هذا كلامه وحاصله يرجع الى ان المراد من لاسرع في كلام الشيخ لاسرع في الحركة الطبيعية وذلك لاسرع

هو الجسم الذي يكون جسمية أكبر عظم وزيادته الجسمية شدة القوة البيانية فيصير الحركة سرعية والمرد من الأكبر والأعظم في المقدار الزماني وهو
الملازمة تكون المقدار الجسمية على هذا التقدير نفس المقدار الزماني فزيادة الجسمية بزيادة الزمان مع ان الامر على خلاف ذلك فان
الاكبر في مقدار الزمان انما يكون الاكبر في الحركة الطبيعية الا انما يمكن ان يكون صغيرا تنقصت القوة بضعفه والحاصل انه
يلزم من ان يكون الاكبر عظم امكانا وهذا الوجه من تبيين الالة لا يظهر وجه تيقن الحركة الطبيعية فان المقصود اثبات ان ليس مقدار الحركة
بأي حركة كانت ملائمة لخصوص قائل قوله فمنها المكان مقدار الزمان ان قوله فيفتح الدال فالقصة هي مقدار وان قوله ليس بآفاقي
انه مبين قدر الحركة والعلوه الماسح لهما هذا قوله لانه ثبت انه كمية متصلة الخ انما يلزم من كونه كمية متصلة كونه مقدارا عرضيا لو
ثبتت انحصار الكم في العرض الموجود في موضوع وهو ممنوع لجواز ان يكون ههنا شئ قابل للتقسيم فانه نفسه متدرج الاجزاء وهو
الزمان فما لم يطل هذا الاحتمال لم يثبت كون الزمان عرضا كما ذهب اليه المشاؤون وقد يستعان في ذلك بان كل جزء منه حاد
فلان بين مادة اي محل يقوم بها والحكمة حدودا خبرا يخرج الى المادة بالمتن الا ان البنية ان يخرج الى المادة بمقتضى الهيولى وقد اختاره الشيخ
النجاة حيث قال وهذا المقدار وجوده في مادة لانه لا يوجد منه جزئ لا يوجد وكل كان كك فكل جزئ يفرض منه حادث وكل حادث يفرض مادة
كما قيل في المبادي في غير مادة وليس هذا معنى لان مجموع المادة والصورة لا يوجد ثانيا عندنا اوليا بل الهيئة والصورة فهو اذن مقدار
في مادة وموضوع انتهى وهذا انما يتم لو كان في الزمان خيرا موجودة وقد علمت لطلانه بالقياس وادعى من شترحات محضته فمخرج الى مادة محركة
سواء ذات الزمان واما الزمان نفسه فهو قديم عندهم فلما احتيج له الى المادة ايضا لانها شرط وهو الحدوث فانهم قوله مقدار الجسم الخ
انما احتاج الى هذه الزيادة لان الهيئة والعرض واحد واما الفرق باعتبار الوجود في الهيئة والعرض في العرض فلو لم يذكر هذه الزيادة مرد
ان الجسم ممنوع لجواز ان يكون مقدار الغير الهيئة وابتدع لهم ان ذكر الشئ لا ينبغي يدفع الايراد ايضا لاحتمال ان يكون مقدار الجسم مجردا وان
فكان الانسب ان يقول لانه قار او غير قار فانهم قوله لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم الهيئة الخ لعل في عدم تفرض لصلها بالاستدلال
على هذه المقدمة اشارة الى انما يدعى به قوله لانه يلزم من ان يوجد شئ بدون مقداره الخ وكما انه حال والمستلزم للتحال محال وفيه
اشارة الى ان التحال هو وجوده لعل بدون التحال الذي هو مقداره لاسطفا لا تسمى ان الحركة حاله في الجسم ولذا الخطوط التدريجية مع
انه موجود بذاته لعل لسرني ذلك الشئ والمقدار وجوده بدون مقداره لا يتصور لاني الآن ولاني الزمان بخلاف الحال الاخر
من الاستراض الاخر وعلى هذا فلو كان الشئ قارا ومقداره غير قار بمعنى ان لا يتخرج اخرا في الوجود في الآن يلزم علوه عن مقداره وهو بطل
ولتويل بان لعل مقدار ان احد ما حاصل في الآن دون الاخر فيلزم من ان يكون الشئ واحد مقدارا ان وهو يكفيه الوجودان الصحيح وقد
توهم ان الوجودات والاعدام تتغير بالزمان مع انها قارة فليقيم المقدار الغير القار بالقار وهذا فاسد فان يقدر هذه الامور بالزمان
انما هي على وجه المتعارضة وهو ليس بممتنع وانما الممتنع ان يحل المقدار الغير القار باللام القار فينقسم بالقسامة والاليزم وجود الشئ بدون
مقداره وهو محال وبالجمله قيام غير القار بالقار مطلقا ليس بمحال وانما المحال قيامه بها على ان يكون حاله ساويا في كل جزء منه
فان مثل هذا المحال محال ان يوجد عليه بدونه وقيامه بالحركة بالتحرك ليس من هذا القيس ولذلك لم يمتنع من ان يكون غير القار

مطلقا فقد غفل عن هذا الأصل وكذا من فرق بين المقدار القار وغير القار بالاول بحسب الطباق اجزاء على اجزاء المتقدره دون غير
 بل يوجد الحل على التعاقب من غير ان يكون فيه اجزاء منطقية على اجزاء المقدار لم يفرق بين كون الشيء مقدرا الشيء وكونه فاما بالاول
 لقيضه الانطباق بينه وبين المقدار يتبعى الصبح تقدره ومسحبه بخلاف الثاني فانه لا يستلزم ذلك فبذلك لقياس من فرق وحينئذ اذا كان
 مقدار الشيء بالمعنى الاول غير قار وهو قار يلزم وجود الشيء بدون مقداره وهو ينافي تقدره ومسحبه فافهم ولا تكن من المفسرين اللاعلمين
 قوله ولا يلزم في الجسم ذو المقدار الخ حاصله انه لا يلزم من كون مقدار الشيء غير قار وجوده بدون مقداره فالحجم القار المتحرك في الكرم
 مقداره هو الكرم غير قار مع ان هذا الجسم لا يوجد في زمان لا حركة بدون المقدار قوله ورد عليه كما هو منقول في الجواب في الفخرية الخ
 حاصل هذا الرد على مقتضى عبارة ان عدم القدر يطلق على اثنين احدهما عدم اجتماع اجزاء الشيء وثانيهما عدم اجتماع جزئياته
 وما قلنا من استحالة قرار الشيء مع عدم قرار مقداره فهو في المعنى الاول بالمعنى الثاني لانه يلزم على الاول خلو المتقدر عن المقدار في لان لعدم
 اجتماع اجزاء المقدار فيه واجتماع اجزاء المتقدر وهو محال بالبدنية وعلى الثاني فلا يلزم الخلو لوجود ان يتحقق في القدر والتدريج والمقدار المتجدد ويقال
 لا الغير القار بحسب الحدوث دون البقاء وانت تعلم ان هذا الجواب مبني على ما ذهب اليه المحقق الدرداء من عدم كون المتحرك
 متصفا باجزاء مافيه الحركة وانما يتصف بالتوسط وبالجملة على لفظي القول بالغير والتدريج واما على ما حققنا فيما قبل من اثبات
 القدر والتدريج ببيان لا يمازجه فسقطه فلا صحة له اصلا كما لا يخفى قوله لا ولى في الجواب الخ لما علمت ان في الجواب منقول في
 الجواب في الفخرية متصفا فكان الاسباب يقول فالصواب دون الاول لانه لقيضه ان يكون له وجهه ايضا ومعيته على وجود
 القدر والتدريج والحاصل ان الجسم من حيث القرار له مقدار قار ومن حيث عدم القرار له مقدار غير قار فلم يكن في الحركة الكمية مقدار
 غير قار للامر القار وهذا الجواب مما يتوجه لو كان العلامة القوشجي مؤيدا على الدليل فقط واما ان كان مؤيدا على الدليلين الدعوى
 جميعا كما بناه على عليه بالنقل عنه في الجواب في الفخرية فالتعقيل على الدعوى لا يندفع الا بالتخصيص بالمقدار الذي لا يوجد فرد منه
 لان والرجوع الى ان لا يوجد فرد منه في ان لا يكون مقدار الامر قار والاول يلزم خلو المتقدر عن مقداره وهو محال وهذا
 القدر يكفي فيما نحن بصدد هذا قوله هذا موافق لما ذهب اليه شيخنا الشارح الخ اعلم انه لما كان يريد على قول المصنف هو مقدار
 لهيته غير قارة الخ ايراد ان احدهما انه يلزم من خيارته انه يكون الزمان حركة لان المطلق لهية الغير القارة شائبة في
 الزمان وقد قال ان كل هئية غير قارة فهي الحركة فيلزم ان يكون الزمان حركة وثانيهما ويلزم ان يكون الزمان مقدرا
 لانه قال ان مقدار لهية غير قارة وادشاع اطلاقها عليه فيكون مقدار نفسه واجاب عنها صاحب الجواب في الجواب بان لهية
 الغير القارة غير الزمان فلا يلزم شيء من الاستحالة التي استدل بها على انه لا حاجة الى هذا التخصيص بل معنى كلام المصنف
 على ندرج الشيخ المنقول القائل بان لهية الغير القارة بالذات هي الحركة والزمان اما لانه لهية الغير القارة بالعرض و
 حينئذ فلا يلزم كون الزمان حركة ولا كونه مقدرا لنفسه وانت تعلم ان المصنف من حزب المتأخرين فحل كلامه على ندرج
 شيخنا الشارح السالك مسلك الاعمين ليعيدوا من الجواب هو ما اختاره صاحب الجواب في هذا كما يقدر في قوله تعالى

ان الله على كل شيء قدير ان المراد من الشيء ما سواه تعالى والا يلزم قدرته على نفسه وهو كما ترى فتدبر فانه وان يدعى الماثل
المذكورين ولكن النقص بالصور لا يدعى على هذا التقدير ايضا فانها بهيئة غير قارية مع انها ليست بحركة واما ما ذكره الشيخ فتدبر في التبيين لان
عدم داريا بالعرض لا بالذات وبالجملة لا بخلو مقال الجواشي الشرح عن تركاب التحصيل والتحصيل الذي في الشرح يظهر من الخارج بجملة
ما في الجواشي فانه يفهم من حاق باللفظ فافهم قوله كالمقولات التي يقع فيها الحركة النسخ حاصل النقص ان هذه الامور كلها من حيث
الغير القارية مع انها ليست بحركة فحصر الحركة في الكيفية الغير القارية ليس بصحيح قوله مبني على عدم التفريق النسخ حاصل الجواب ان البصر
لما اراد من الهيئة الغير القارية المنحصرة في الحركة ما كانت غير قارية بالذات فلا نقض على المحصر بهذه الامور اصلا لانها وان كانت مبنية
غير قارية ولكن بالعرض لا بالذات فالمراد لم يفرق بين بالذات المقصود وحصره وما بالعرض الذي لم يقصد فاقام احدهما مقام
الآخر واستغنى الاول الثاني وهو خروج عن القانون وفيه انه انما يتم واقام البرهان على ان هذه الامور غير قارية بالعرض في المقام
بعيد اصلا ولا تشهد عليه السببية مما مل قوله خرج بعض هذه النقوض النسخ فيلزم انارة الى انه وان يفهم من طاهر عبارة صاحب
الجواشي انه جواب عن النقوض الثلاثة المذكورة كلها كما يظهر بالرجوع اليها ولكن هو في الحقيقة جواب عن البعض وهو النقص
بالجسم السليسي والنقص بالخط الفارق الحاصل من حركة الكثرة اما نحن الاول فيقوله لما كانت الحركة تدريجية متناه على ان الغير
والذات حصوله تدريجي انما يكون ما كان المحصر في الوجود امر منقسم كما يشترط في قوله والحاصل في كل ان النسخ واما عن الثاني فبقوله
وحصول الخط النسخ فافهم قوله في وجه من الخلل النسخ ومنها ان ما ذكره في جواب النقص بالسطح الحادث بالقطع مبني على قول
من قال ان المتحرك في المقولة لا يتصف أثناء الحركة بغير منها بالفعل انما له التوسط بين افراد واما على ما حققنا من وجود الفرد والتدريج
من المقولة يتصف المتحرك بالفعل ان لم يوجد الافراد الالائية الاحسب الفرض فلا صحة له اصلا والبصا هو مبني على ان زيادة المقدار
انما يكون بالانضمام مقدار آخر اليه مع بقائه وهو متزوج بل المقدار الاول يعدم ويحدث في كل آن مقدارا آخر متصل بقاء
على ما مر في مباحث اليمون من ان الاتصال والانفصال لطايرين بعيدان ما كان من قبل ولو جرد ان آخر منهما ان ما ذكره
في جواب النقص بالخط الحاصل بحركة الكثرة من عدم ملاقة الكثرة بالسطح في زمان زوال الملاقا بمنع بل الكثرة لا يفارق السطح في
في زوال الملاقة ولا مضائق في الخط المستدير على المستقيم بالتدريج وقد مر في سابق في سمح البطلان الجوز فذكره قوله
وما ذكره الشيخ في الشفاء ليس الا في الملاقة النسخ لانه ان الشئ حيث انشأ الملاقة في الآن واما الملاقات في الزمان على التدريج فانما يكون
اصلا فاما صاحب الجواشي الى الشيخ فربما عليه بلا مرتبة الا ان ما ذكره الشيخ في فصل اثبات السكون بين الحركتين كما قلناه في
البطلان الجوز ايضا يدل على نفى ملاقات الكثرة بالسطح مطلقا في حال الحركة ولما في حال السكون ولكن لا يفيد صاحب الجواشي
فلان ما عر به هو الى الشيخ ليس لك فافهم قوله فالزمان مقدار الحركة النسخ ولازم لها في الخارج واما بحسب الذين فلا طار من
منها لا آخر كما وهم وفيه انه لو كان الزمان مقدار الحركة وجب ان يتبع كل حركة زمان يقوم به يتقدم به فيبطل ما اشتبه فيها بغيرها
مقدار الحركة العقلية والجواب عنه انه فرق بين مقدار الحركة بالزمان وبين قيم الزمان بها فليس من شرط ما تقدر الشئ ان يكون

عارضاً له قايماً على رعا قدر الميسرين بالالتحاق والبرازاة والذاتية ثبت بالزمان ان الزمان متعلق بالحركة ومثبت لها لا بالثابت متعلق
 لكل حركة حركة ومن امر الحركة ان كل حركة بتقدير الزمان لا ان كل حركة فهي محل الزمان فان معنى قولهم ان الزمان مقدار الحركة
 ان كان انه مقدار لكل حركة فصحيح وان كان ان حقيقة واقعية متعلقة لكل حركة فلا يصح وكذا ان اريد من قولهم ذات الحركة متعلقة
 بالزمان وان ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العبروض لها فصحيح وان اريد ان ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل
 ان يعرض لها فلا يصح او ليس ذلك متعلق بشئ الطبيعة شئ وجب ان لا يتجلى طبيعة الشئ عنه فالزمان وان تقدر كل حركة ليس
 ليس عارضاً بالذات الا للحركة الدورية الفلكية اذ ليس من لوازم التقدير الشئ ان يكون عارضاً له قوله ولان من غفل عن
 الحركات التي مقدار الحركة المخصوصة اعني حركة الفلك وليس من غفل عن هذه الحركة فقد غفل عن الزمان لاننا نقول ان الزمان
 لما لم يغفل لا يمانه مقدار الهيئته الغير القارة فمن غفل عن الحركات التي هي الهيئات الغير القارة فقد غفل عن الزمان ولما غفل فغفل
 الحركة الفلكية كما لا يخفى قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بد ان له الخوض منه اثبات ان الزمان مبدع لا يسبق للمادة والمدة
 عليه فلا يسبقه عدمه وان متبادلاً لا تلحقه عدمه فهو غير متناه في جانب الماضى والمستقبل فهو قديم لا يتقدم محدثه عليه لا بالذات
 من غير ان يتخلف المتقدم عن المتأخر فكل الحركة الحاملة لها وكذا الفلك القاييم به تلك الحركة فالحال قديم والدليل على عدم تنافيه
 في الجانبين حاصله لانه لو تنافى في جانب الماضى لا يقطع وجوده في حدود وجوده في حد آخر قبله فلا يتجلى السابق مع المسبوق
 اصلاً واللا يلزم اجتماع النقيضين اعني الوجود والعدم وهو محال القبلي المانعة لاجتماع القيل مع البعد زمانية فيلزم ان يكون
 قبل الزمان وجوده عدمه السابق وكذا لو تنافى في جانب المستقبل لكان ينقطع وجوده عند حدود وجوده عدمه بعده في حد آخر
 فهو لا يجتمعان اصلاً وكل بعد يمنع اجتماع السبق مع القيل زمانية فمذه البعدية زمانية ايضا فلما قدر عدمه عنه بهذا الشر
 يلزم ان يكون بعد الزمان زمان وجوده عدمه اللاحق فلا يلزم وجوده حين وفصل عدمه وهذا مع انه لا يلزم اجتماع النقيضين
 خلافاً لغيره من ايضا قوله وهذه احد الشبهات للقاليلين بالقدم السبق في شئ شبهات منسوبة الى الاول لها الشئ في كونه
 على نهج قياسي قوله من ان تقدم عدم الزمان على وجوده التام حاصله منع ان تقدم عدم الزمان على وجوده لو كان انما يكون
 زمانياً وكذا تأخر عدمه فيلزم ان يكون قبل الزمان زمان وكذا بعده بانه يجوز ان يكون بعده السبق والحق وراوا السبق الزمانى
 ويسمى بالسبق والحق بالذات كما في اخرا الزمان بعينه فانه لو جدها سبق والحق مانع عن اجتماع السابق مع المسبوق مع
 انها ليسا زمانيين بمعنى ما يوجد السابق منهما في الزمان المتقدم واللاحق في الزمان المتأخر واللا يلزم ان يكون للزمان زمان
 واذا جاز ذلك في اخرا الزمان نذرنا فليحتمل ذلك في عدم الزمان بان يكون تقدمه عليه وتأخره عنه بالذات من غير خفا
 الى الزمان حتى يلزم باذنه قوله لانك قد علمت ان تقدم اخرا الزمان التام لا يوجب على المتكلم فانه لا يملك ما اوفاه سابقاً
 من ان المعروض للقبليته والبعديته اخرا الزمان بالذات بمعنى انها مصداق جملها عليها نذرنا وما عداها بالعرض على
 يقول انه اذا جاز عندكم وجود التقدم اللاحق كى بدون الزمان كما في اخرا الزمان فليحتمل ذلك في سبق عدم الزمان

ولحقوقه عنه ايضا من غير احتياج الى الزمان ويكون مغاير للتقدمات الخمسة المشهورة ويسمى بالتقدم بالذات
 فالمشكك منها يتكلم مع الحكم على سبيل الجدول وليس مقصوده نسبة هذا التقدم بتقدم اخبار الزمان من كل وجه
 بل تعرضه الكلام مع الحكمية بان اذا جازا سبق والحقوق على الوجه المذكور عندكم بدون اللذان المغاير للتقدم والمتاخر
 فلم لا يجوز مثل ذلك في تقديم عدم الزمان ولحقوقه ايضا من غير حاجة الى الزمان وما ذكرتم من الفرق
 بان اخيرا الزمان مصداق القبلية والبعدية دون العدم والوجود لا يفيد فانه مجرد دعوى لعل الخصم لا يسلم له لا يجوز
 ان يكون العدم السابق بخصوصية مصداقا للتقدم بذاته ويكون منشأ سبقه هو الخصوصية الخاصة له بالنظر الى علية ولذا لا يجوز
 المعدم اللاحق بالنظر الى علية يجوز ان يكون مصداقا للتاخر بالذات من غير حاجة الى مراخرو ولولمنا ان الخصوصية للصحة
 لذلك فليحتمل ان يكون المرجح الارادة الخاصة الالهية المتعلقة باليجاد العالم على هذا النظام الائق وهذا القدر من البيان لا يخفى
 ما ذكره الشافعي لانه ان اراد ان التقدم الزم لا يتحقق بحسب المتقدم المتأخر فيقتضيه امر ازيد اهو الزمان فهو ممنوع والمستند
 تقدم اخراؤه لخصمها على بعض ان اراد الا انهم فلا تقر بيجوز ان يكون نفس المتقدم كافيا في الاتصاف بالتقدم و
 كذا نفس المتأخر في الاتصاف بالتأخر كما خيرا الزمان والحاصل ان العدم يجوز ان يكون له اسوة باخرا الزمان فيكون
 متقدما وما خيرا بالذات لا امر آخر والسبب في ذلك خصوصية مع الاستناد الى القلة المرجحة فلم يلزم وجود الزمان على
 فرض عدمه اصلا وهذا التقدم عند المتكلم يسمى بالتقدم بالذات ولعل البيان لا يحقق استاذا السابح يسمى هذا بالتقدم اليه
 واخذ ما ذهب اليه من حدوث العالم بغيره وتكليمه عدة شأبه ما من كلام المتكلم وان زعم ان رايه بخلاف رايهم ولكن لا يفي
 على هذا القدر من المنع والاستناد وكان كلامه وجه وجهه الالهية لا يكتفي على ذلك واد اقامه البرهان على وجود السبق لا الشك
 المغاير للسبق الزماني في انه لا يقتضيه مرور الامتداد بين السابق والمسبق كما يقتضيه الزماني بل اللاحق يوجد في خبر السابق
 من غير فصل امتدادا اصلا وذلك حين راس الامام قال في المباحث المشرقية مجاد مع الحكم بانهم لما اختلفوا في معرفة اخره
 سورة الخمسة الذابحات الواجب تعال شانه والمجروا مع الحوادث لم يخص بغيرهم الى الحكم بالمعية الزمانية له تعالى فيها
 لاستعانتها بوجود المعين في الزمان ومهنا احد المعين اعني الواجب الفصول منزه عن الزمان لم لا يعتبرون سبقا
 آخره عليها لا يستدعي مرورا لا استدلال بين السابق واللاحق ايضا ويسمى بالسبق الدبري كما سميت هذه المعية دبرية ايضا
 وبالجملة كما ان الواجب تعالى حقيقة مع الحوادث حين وجودها كسبق عليها حين عداها سابقا ولاحقا حين عداها
 لاحقا فاما ياهم يعتبرون المعية الدبرية ولا يعتبرون السابق والحقوق الدبرية مع ان كل ما يتم قابلية متفقه على المعية الدبرية
 الحوادث في بيانها مع ضايعها ولا يتقومون بالسبق ضايعها عليها استبعادها او سرديا اصلا كما في السابق بل هذا لا يخرج
 بل ما من حج وادعاء بغير دليل فاراد هذا المحقق المخلص عنه تارة بان مهنا سبق ولحقوق دهر بان كما ان المعية لك والصانع
 تعالى شانه يتقدم على المحداث بهذا السبق وكذا عدم الزمان على وجوده ايضا يتقدم بهذا السبق والسبقية الانفكاكية لا يخفى

في الزمان بل يعلم الزمان لان السابق والمتسوق ان لم يكونا جزيئين من الزمان ولا مما لا يوجد فيه ولا يكون واحدا من زمانا
 زمانيا كان هذا سبعا والحوادث بالدهر والسرد والكان احدهما او كلاهما زمانيين كان هذا سبعا والحوادث بالزمان فليس من طبع
 السبق بالانفكاك اقتضاها الزمان مطلقا بل واوجده في الزمان الزمانيات وانما اوجدها هو اشرف واعلى من الوجود فيه فلا
 فصل امر متداخلا وقال ان ههنا وعاء آخر هو الدهر والواقع محيط لما في عالم الوجود من الزمان المتعاليات عنه خارج عن جنس الامتداد
 واللامتداد والعالم من الزمان الزمانيات والمجرات والمواديات عادت فيه لا بان يتخلل امتداد في بعضه العدم وفي بعضه الآخر
 الوجود كما هو شأن تقدمات الحوادث الزمانية بل بان يتخلل العدم ويوجد الوجود في خبره فما بال التقدم والتأخر لشيء آخر غير مقدار
 الزمان وعده ودهر عنه بالدهر والسرد فوعاء الزمان امر زايد على الفصل الوجود والنسبة التي ليس عنها بالكون في الزمان السماء
 بمقتضى وعاء الدهر صرف الوجود ونسبة الموجود الثابت الى الموجودات المتغيرة ووعاء السرد هو وجود الوجود ونسبة الموجود المحض الى
 الموجودات الثابتة لا بان يكون هناك امر آخر سوى الوجود فيكون بل ان يكون هناك صرف الوجود المتعالي عن التأخر والتقدم عن جنس الامتداد
 واللامتداد في حد ذاته يشترك الموجودات فيه والحكما ايضا قالون بالدهر والسرد بهذا المعنى الا انهم لا يجوزون التأخر والتقدم عن جنس
 الامتداد واللامتداد كما قد سبق لوجود العدم فيه لانه يدون لا امتداد ولا يتصور وهذا الحق مع اعتراف النحويين عن جنسها خبرا
 السبق والحق في الدهر ايضا وحكمه لا يقتضيه وجود الحدود كما يقتضيه في الزمان اذا سبق الدهر وكذا السرد في هو ان يوجد
 شي في وعاء الدهر ولكن التأخر فيه ليسا صفا لا مستمر ولا غير مستمر فيبطل النسبة من سحره وتقع الوجود في خبره فلا جرم لا يتوهم كل
 امتداد او ظرف بينهما وتقلب السبق عند وجوده مسبوق معية دهرية وهي اجتماع اثنين في صدق عقد الوجود عليها بحسب الواقع لا
 بحسب الحصول في خبره ومن الزمان كما في المعية انما عارقات بعضها مع بعض بعينه فليس في وعاء الدهر عدم بعد وجود بل الحوادث
 الدهرية باقية لقاء الدهر بالزمان فافانها على اياها باقية الثبات الصرف والالزام الحدود والامتداد في الدهر لو كان عده الطارئ على
 عده السابق بل انما يبرهنها لا بحسب اللفظ والتعبير وانما في الزمان فليس انما يعدم الشيء بعد زمان وجوده لكن هذا العدم ليس طاريا في الواقع بل
 باعتبار حدود الزمان فقط لان ارتفاع الوجود في الواقع انما يصح بارتفاع جميع انحاء الوجود في زمانه لا يرفع عنه والالزام اجتماع التقيضين بل
 هو ثابت في الدهر فخصه بذلك الزمان لا يستلزم ارتفاعه من الزمان المعدا ان لم يكن متحققا فيه قطا فان طرأ الوجود في الزمان انقطاعا متناهيا
 لا القطع فيضائه عن الجاهل لا ارتفاع ما قد فاض فاذا وجد الشيء في الدهر فقد بطل عده وقع الوجود بموقعه على شاكته وتوحيه بجمه بجمه في مكان
 من غير فصل امتداد بينهما في الوجود في زمان لا يتخلل العدم في زمان قبله حتى يقل لوقوعه في خبره بل انما يتقطع استمراره
 بخلاف الوجود في وعاء الدهر فانه لتعاليه عن جنس الوجود لا امتداد له وعده لا يتصور فيه الوجود الا بطلان العدم ووقوعه
 خبره واضح ذلك من سبيلين احدهما النظر في طباع وعاء الدهر لا يتصور فيه امتداد وحدود والآخرة لا طبع
 السبق الدهري مع عزل النظر عما يراه طباع وعاء الدهر ليس مقتضاه انه كان مسبوقا بالعدم الصرف لا بال
 بالاستمرار والتقدم وجود السابق بالوجود الصرف الذي لا يشوبه بما هو ذو تقدم فكان الصادق ههنا عقدا في الدهر

بالب وموجب فوجد المسبوق فكذب بالب صدق الایجاب علیها معا بالاطلاق هذا خلاصة كلامي الايامات
 ثم قرع على هذا الاصل ان الحدوث ثلثة معان محصلة احدها مسبوقه وجود الشيء بالعدم بالذات ويقال له الحدوث الذاتي غير المحكوم
 ولا ينافي وجود الحدوث اوله وابد الوجود فثمة الموحد له دایما وثانيها مسبوقه وجود الشيء بالعدم مسبوقه دهرية وسريرية لازمانية بان
 يكون الشيء معدوما في الواقع باصل لعدم الصرف الغير النصف بالاستمرار ومقابلته ثم قد اخرج الى الوجود وادعى ان يقع
 الاصطلاح على تسميته معدوما دهريا وثالثها مسبوقه وجود الشيء بالعدم مسبوقه زمانية بان يتقدم وجوده شطرا
 من الزمان وهو المسمى بالحدوث الدهرية الزماني ولكل بارز بالثمة اقسام للمقدم فيها وقد علم ان الدهرية من
 اوجیه الوجود محيط بالزمان كلمة والسردية في آخر رفع واقدر من الدهرية محيطا بوقت خاص كواجب سبحانه ان ينسب الى المفارقات
 كلما وقد فرق بين السبق الدهرية والزمان لوجوده منها ان السبق الزماني يتكسر بموضوعات متكررة دون الدهرية وقد مر شرحه ومنها
 ان السبق الزماني لا يختص بالوجود او بعدمه بل لغيرها جميعا بخلاف السبق الدهرية فانه يختص بالعدم ومنها ان المتأخر
 بالتأخر الدهرية لا يلزم ان يكون متأخرا بالزمان ايضا واما المتأخر بالزمان فان كان الوجود من عدم لمزم ان يكون متأخرا
 بالدهرية ايضا وان كان لعدم من الوجود ثم يتأخر تأخر دهريا بل لا يكون له الا احرار ثانيا هذه خلاصة الكلام الطويلة الاقبال
 في كتيبه وهي تشمل على دعا واحد ان ههنا ثلثة اوعية موجودة الدهرية والسردية والزمان متغايرة بالاحكام وثانيها ان دعاء
 الدهرية لا يتصور فيه الوجود المطلق والعدم المبحث واما الوجودات الخاصة والجدات لك فاما يتعاقبان في افق الزمان
 وثالثهما ان دعاء الدهرية غير ان لا متداولا لا متداولا فبعضه عدم بخلاف افق الزمان فان تحقيقه ذلك ورايها ان بارز على
 منفيته سبق في اثاره البقية الدهرية سبق دهرية ايضا وخامسها ان العالم محلبة من المبدعات والنجاسات حادث بالحدوث
 الدهرية اما المبدعات فبالحدوث الدهرية فقط واما الكائنات فبالحدوث الزماني ايضا وقد دون كتاب القسرات بل
 سار صحتها في اثبات هذا النحوم الحدوث وسلك فيه مسالك قد قضنا الوتر عما فيها في حواشينا على الحاشية الكمالية على شرح العقائد
 العنصرية وكتابتنا الكبير في الطبيعة والآن نتصل بذكرنا في هذه الدعاء من المنوع والارادات فاعلم انه سر على كلامه عدة
 ارادات راجعة الى التعرض تلك الدعوى وثمة هما الاول ان ما رخص هذا الحق من كون السبق والحق الانفاك كبر
 اعم منها زمانية انما يصح ان يتصور تعاقب عدم الوجود من غير مرور امتدتها يكون معيارا لها وهو في معرض الخفا
 في حيز البطلان فانه لما لم يرد الدهرية على نفس الوجود وحق الواقع وهو ليس لذاته مضدقا لشيء منها فبما شيء جاز القدر
 والتأخر الثاني ان ما ذكره من وجود اوعية ثلثة مستغنية للاحكام من غير غايه ما يظهر من كلمات الحكماء ولا ياتي العقل
 السليم عن تجويزه ان الدهرية نفس الوجود وقد عرفت به هذا الحق ايضا وقد يكون للثابت وقد يكون للتجدد وعلى الاول لا قيل
 التغيير بل يكون على الثبات وعلى الثاني فهو على نمط التجدد في الدهرية حق الزمان هو نفس وجوده على نمط النقص والتجدد
 فكما جاز على الزمان لحاف الافراد وتوارده الوجود عدم على افراد المفروضة لك جاز على الدهرية ايضا فلا معنى لانتفاء الحدود

والتهاميات في الدهر مطلقا ثم اذا لوحظ الى نفس الوجود لا يكون مقتضيا بشئ منها العينية وان لم يحل عنهما في بعض الموجودات
بنفس وجوداتها ايضا فما ذكر من التباين بينهما في وجود الامتداد وصدقه لم يكن له وجه صحيح وجيذا فلم يكن التباين بين القبليته
والبعديته الدهريتين والزمانيتين تباين نوعي اصلا بل بحسب الاعتبار فقط والثالث ان ما ادعى ثانيا من ان وعاء
الدهر ليس فيه الوجود المطلق والسلب المجت ليس بشئ فلما علم ضرورة ان الوجود المجت والسلب المجت لا يقتضيان
بعضهما شيئا من التقدم والتأخر الخارجيين عن الامتداد واللا امتداد او غير عار بين اصلا فتعاقب الوجود والعدم
ولو كانا مطلقين لا يتصور في وعاء الدهر اصلا والاكلاما مقتضيين للتقدم والتأخر لانهما هو خلاف الضرورة والرابع ان
ما ذكره من جواز تعقيب العدم للوجود في وعاء الزمان دون الدهر فان فيه تعقيب الوجود للعدم فقط لا معنى له فان المانع عن ذلك
ان كان خلوه وعاء الدهر عن جنس الامتداد واللا امتداد كما زعم فكلما اصبحت الوجودات صحت فيه كك لا يجوز تعاقب الوجود والعدم
المطلقين فيه ايضا لانها نفسها التي الدهر عبارة عنها عن التعاقب وان قيل ان الانا فيه كما هو عن توارى المخصوصين
منها دون المطلقين قلنا لا نجد الفرق اصلا فان ابي بنفس ذاته عن التعاقب فلما ياتي عن تعاقب المخصوصين كك عن
المطلقين ولو قيدت بيان هذا الجدل باللفظ بالزمان والامر في الحقيقة بخلاف ذلك قلنا مثل هذا يرجع عليه ايضا او قلنا
ان يقول انه كثيرا ما يتجلى تجرد الدهر عن التواشي الزمانية وهو يتم انه حاكم بحسب هذا التجريد مع انه لا يتجرب بسبب
الالف والعادة عنه فزعم تقدمات وتأخرات الفكاكية عارية عن الزمان مع عدم عرائه عن ذلك فهذا بحسب الحقيقة
باعتبار الزمان وتوهم انتفاء الامتداد من الاوامم الكاذبة والخاص ان ما ذكره من ان وقوع الوجود في الدهر في طرفة
العدم من غير مرار امتداد زمني بينهما وهو شبه لوقوع جسم بدل جسم آخر في مكان واحد في تسليمه قياسا في غير القاري على القاري
المكان لم يفرق فلو سلمنا تصور ذلك لانه لا يلزم منه ان يتصور في الدهر ايضا لانه لا يرد على نفس الوجود والواقع باق من
الحكماء واعترف منه وهو لا يقتضي انتفاء الانفعال المقتضي لمرور الامتداد بين المتقدم والمتأخر الدهريين وان ادعى فلا يد
له من بيان شات مسكت للمتهم والافير مسلم كما مر والسادس ان مع القول بشمول وعاء الدهر لطرف الزمان وحيلة
الزمانيات كما قال في الافق البين وغيره من كنية ان طرف الدهر وعاء الزمان ومحيط به ويقع فيه التغير بالنسبة الى المتغير
اليه اعني الزمان وما فيه لا بالنسبة الى هذا الطرف بعينه كيف يصح القول لمرأه عن جنس الامتداد ضرورة انه لا يتصور خلوه
الطرف عن الامتداد ومقابلته من كون المنطوق ممتد منقسما متجدا ولما كان الدهر عنده موجودا كالزمان محيطا به
كما حاطت للزمانيات كيف يصح انكار الامتداد فيه نعم لو كان هذا الطرف الزماني والدهري متغايرين بالا اعتبارا كما
الثبات في احدهما والتغير في الآخر وذلك بالقياس الى الثابت والمتغير لا يمكن للعقل الحكم لعدم ملاحظة الامتداد
واللا امتداد في الدهر بهذا الاعتبار ولكن ذلك لا يستلزم عراه عنهما في حاق نفس الامر وبل ان الواقع فان الملاحظة
شئ والتحقيق شئ آخر والسايع ان ما ادعى من ان بازاو كل معية قبليته وبعديته فهو في معرض المنع والمستند قد مر

فتدكره وعلى هذا فيكون بازاء المعية ههنا اللامعية النجبة وذلك ان كان هذا الوجود فارما عن احد هما كما بين الواجب تعالى
 وبين ما توهم شريك تعالى ادعينا جميعا كما بين ما توهم من الشريك وبين الخلاوة هذا الابرار او بما توجه على هذا
 المحقق ان كان متبعا للسبق الدهرى بالبرهان وانما ان كان متبعا له على الحكماء بالالزام كما فعل الامام بان
 الحكماء يدعون ان بازاء كل معية سبق ولحق فيانهم عليهم ان يكون بازاء المعية التي سموا دهرية سبق ولحق دهر
 ايضا لئلا يظلم كلية هذه القاعدة كما فعل الامام فلا اتجاه له عليه اصلا ولكنه لما رجع بعد الكلام مع الحكيم على الوجه
 الجدل الى اثبات هذا السابق بالبرهان يتوجه عليه المنع بهذا الوجه بلا شبهة وحل هذه الابرار استمر جها الى نفس تقوى
 قبلية ولعديتها الفكاكيتين من دون ان يبرهن بتدليل القبول البعد اصلا وتارة بعدا سس في زعمه ببيان وجود سبق
 الانشكاكي بدون الزمان ارادوا انخلص من جانب الحكماء عن ايراد الامام المذكور انفا في كتابه فوق المبين وصراط المستقيم و
 غيرهما بعد ما ذكر الابرار المذكور قال الحق انهم لم يكونوا اذا اهلين عن سبق بالدهر والسرد الدهرى هو بازاء المعية الدهرية على حدوث
 تبين لانواع الخمسة ليس من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القیوم الواجب جزئ كره انه كان قد ولم يكن معه هذه الحوادث اليوى
 موجودا في وعاء الدهر ثم الحوادث قد وجد فيه من المعلوم ان رب الزمان والمكان لا يكون تقدمه على شئ يكون حصوله في زمان متقدم
 على زمان حصول ذلك الشئ ومن البين ان لفلا سفة اخلص من مع شدة تعقباتهم وتوغلانهم في تقدس السرد والسرد عن شوب
 المتعلق باقى الزمان والمكان ليسوا ممن يخفى عليه ذلك كيف تصيفا تم عليه في صفتهم الفلسفية اكثر من ان يعيد فوق ان يحص
 في هذا الكتاب فاذن من المستبين المتصرح ان سبقه تعالى على الحوادث الزماني وعلى كل خير من اثار الزمان عند من سبق بالدهر والسرد
 لا سبق بالزمان لكنهم حين حاولوا ان يخلصوا عن اقسام سبق في مباحث التقديم والتاخر اخذوا السابق الزماني على وجه يمل التوهم
 اى السابق بالزمان السابق بالدهر والسرد حيث قالوا السابق الزماني بما يحسب ان يختلف المسبق عن السابق في الوجود
 ولم يقيدوا ذلك بان يصح للعقل ان يتوهم تخلف متبذات ولا امتد بالذات فيهما بصحة مرومته بالذات ولو دهمي لها اصلا فلا
 كان ذلك المعنى المطلق بالارسل عن هذا التقيد قدرا مشتركا بين السابق بالدهر والسرد وبين السابق بالزمان ثم قال ان هذا
 الابهال مبهمة ليس على اثنين المحصلين فان يحصل معنى ما مشترك بين نوعين من السابق متباينين بالحقيقة متباينين بالجوهر
 والاحكام لا يشوع ارتفاعهما عن الخط وعدم المعنى المشترك نوعا واحدا ليس السابق بالذات وهو متبع للمحتاج عليه على المحتاج سبقا
 عقليا مع مشترك كاي السابق بالعلية والسبق بالطبع بل بين السابق بالهية ايضا ولم يكن من الشائع عزل الخط عن اعتبار الالوة
 المختلفة وعد ذلك المعنى المحصل المشترك نوعا واحدا ثم عد محل النزاع بين نفسه وبين الحكماء بان التقديم السردى عند من احدث نوعي بالطلق
 عليه التقديم الزماني في مباحث السابق وعند من قال من ان تدرج تحت السابق الزماني فان ادراج الاشراف تحت الاشراف
 خروج عن الحكمة هذا الكلام مع ادنى تغير ولا يخفى على الممارس للكتب الفلسفية ان ما رجع من كون الحكماء معترفين بهذا
 السابق وان وجهه حين تقدم اقسام التقدم في التقديم الزماني لا يخرج عن اقراره بالامتداد لان الحكماء حاشا لهم عن توهم

هذا السبق فضلا عن تصوره والاطلاع عليه فانهم ناصبون بان الزمان وما فيه من الحوادث مجتمعات في الوجود الواقعي
 الدهر في المحصور عند البار في علمه الازلي فله تعالى سميت مفرقة مع الزمان والزمانيات بل تقدم و تاخر في المحصور له
 والوجود في الدهر فالكل حاضر عنده تعالى من اوله الى آخره فكما له تعالى نسبة الى محمد صلى الله عليه وعلى اله وسلم كك
 الى آدم الفيل على السواء ولا يجد ولا يعاقب في الدهر ولا غيبوته من البار عز اسمه فالماضي والمستقبل على السواء
 عنده في المعية الوجودية ولذا كان الزمان والزمانيات عندهم قديما دهرية فلا سبق للباري عليها الما بالعلية الغير
 المتقضة للانفكاك اصلا لا السابق للانفكاك وكيف يقولون بذلك والسبق للانفكاك عندهم لا يتصور بدون الزمان
 ولذلك يجعلونه تارة ذريعة الى اثبات الزمان وتارة وسيلة لاثبات الازلية له فلو لم يكن مخصوصا بالزمان عندهم
 لا يصح ذلك منهم اصلا ولا يلزم من ذلك تناقض في كلامهم اصلا كما زعم هذا الرجل فانه عبارة عن القول لشي تارة و
 بتقييده اخره وهم لا يقولون بالسبق الدهرية تارة ولغيره اخره بل يمتنعون السابق المستوجب للتحقق بين السابق
 والماضي للواجب مطلقا ولا يلزم من عدم تقيدهم السابق للانفكاك تحلل امر متصور معنى مشترك بين السبقين كما
 قيل فان ذلك منهم انما هو لعدم تصور السابق والحق لانفكاكهم بدون مرور الامتداد اصلا سواء كان الوجود بعد العلم
 واقعا في خير او لا واذل فما حاكم بعينه وبين الحكماء وذكر فيه ان الحكميم يجعل السابق الدهرية من جدوع السابق الزماني وسبق
 المنبذات مع الواجب في السابق الدهرية والكتابات في التاخر الدهرية وهو يحمله قسما براسه ويخصه بالواجب
 وسرك المنبذات والكائنات في التاخر الدهرية لا يحصل له فان الحكميم لا يدري من السابق لانفكاكهم غير
 السابق الزماني شيئا اخر اصلا واما ان هذا النحوى سبق العار في الزمان بل يكن في الواقع امر لا فاشك في حجة
 وكذا ان الحق الذائب على سبيلهم والحكيم بحيلة ومن ثم قال رئيسنا المحقق في بعض تصانيفه اذا فحص كلامه من
 ترس سجود العالم وهم المتكلمون المسلمون بل المليون مطلقا سوى اهل الهند لا يظهر من الحدوث الا الحدوث
 الدهرية غاية الامر انهم لا يتقنون بالدهر نعم بما يتكلمون بسره بالعدم السابق على وجود العالم باسره واستمراره
 استمرارا موهوما لكن هذا التوهم ليس لتوهم الزمان عند القائلين بسره بل هذا التوهم توهم محض لا مصداق له
 اصلا وانما يحتمل للافت بالاستمرار الزمان والزمانيات واعدادها ووجه ظاهر على الابل نعم انه وغيره متشارك في
 هذه الحدوث ولكن البيان الذي اوردته تفصيل الامر يد عليه لم يفرغ اذ انهم ولا خطر في اذمانهم انتهى فما ذكره
 في تبيين مقال المتكلمين لا يتوجه عليهم اصلا فان الزمان عندهم هو توهم محض فالامتداد ان لم ينفى الوهم لاني اولا
 ومحدك لا يمتنع التجدد والتعاقب في الدهر عند هؤلاء كما منع استداد الشارح فلا يرد عليهم ما يرد عليه واذ
 فالحق انه اكتفى على القدر الذي سمع من المتكلمين ولم يشك في البيان على النجاة في سمع لكان في بعد عن هذه
 المذنبه وانما اعلم بالصواب وهو الفتح لمنقذ الابواب قوله ولان الحوادث الماضية الخ هذا الذي

على الدليل بان القدم انما يلزم لو لم يكن الحوادث الماضية قابلية للزيادة والنقصان والظاهر على خلافه وان قيلت الزيادة والنقصان فيجوز في ابطالها بان التطبيق ويلزم التناهي من جانب الازل وهذا هو المستوجب للحدوث قوله لان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان الخ هذا منع على جريان البرهان في الحوادث الماضية بانها ليست موجودة معا وانما يوجد في مجموع الزمان المتعاقب الاجزاء الغير القاربا لذات والافتتاح في الوجود بشرط جريان التطبيق غير ممكن اسير ابطال التسلسل فثبت الشارح بطلان التناهي في الزمان باجزاء البراهين المذكورة فبإبطال الرد على هذا القابل للشارح كما استعرف انما يجري بها في الزمان المتصل الاجزاء الموجودة في الخارج لا في تلك الحوادث المتعاقبة التي انتم في الوجود وفيه ان الاجتماع في اجزاء الزمان انما يصح على القول بالمعية الدهرية وهي كما يصح الجمع فيها لك في الحوادث الزمانية ايضا وما قيل الصواب في دفعه ان يقال ان الزيادة والنقصان للموجبين المتناهي ما كانا في جانب عدم التناهي وانما كانا في جانب التناهي كما في الحوادث الزمانية فلا ليس شيء لان الزيادة والنقصان في جانب التناهي اذا تحققا فيمكن سوفا الى جانب التناهي في الحكم التطبيق وهو يستلزم التناهي في جانب التناهي وبذلك كلام الدافع مبني على اجزاء البرهان التطبيق فيرجع الى ما ذكره الشارح نفسه في الرد ثانيا فلما منعه لعدم الارتضاء به من مبنيا له لكان باقيا في جواب ايراد الامام على ما ذهب الحكماء من قدم الحركة والزمان بان كلا منهما تركيب من امر متعقبة ومن امر متحصل لا نفسا محال الى اجزاء لا يتجزأ والمتحصل مسبوق بالمتعقبة فهيتها لم يخلو عن المسبوقية والازلية ببقية بان التركيب من امر متعقبة وامر متحصل فالمتعقبة حدوث اجزاؤها لكونها متلازمة للسبق واللحق وانما حدوث هيتها المتعقبة بتعاقب الافراد فلا كلام خال عن التحصيل فان ايراد الامام مبني على ابطال للمعية الزمنية فكل ما سبق عدم وكل ما لحق في التوقع هيتها الحركة باس وجه تخطيط هذا لا يدفعه ما ذكره المحقق اصطفا بل فيه قوله اما اولافهوا لا تسلم الخ اعلم ان الباطل المحقق استاذ الشريعة ثبت تناهي الزمان والحركة والحوادث الماضية باجزاء البراهين الباطلة للتسلسل وكحل هذا وجهها مستقلا لاثبات حدوث العالم وبإبطال قدمه على ما يراه الحكماء وهو الذي ذكره الشارح في هذا الكتاب ثانيا وهو جعله في كتيبه كافي المبين وضراط المستقيم وغيرهما اولافهوا وما ذكره الشارح وجهها ثانيا ولما كان يتوهم منه ان تناهي اتصال الحركة والزمان في جانب الازل يحكم البراهين المذكورة هو مدار الحكم كونهما مسبقين بالبطلان وسبق عدما عليهما في الايمان جعل في هذا الوجه اولافهوا في اذكر كتيبا يتوهم توقف هذا الوجه على ما لم من التناهي بتلك البراهين واستاذه او ذكره عند انفاض البراهين واثبات تناهي الخ الى التنبية على انه لا بناء للحدوث الدهرية على اثبات تناهي امتداد الزمان والحركة في الازل وقد كان في طول الخالذ عن الطول ايضا وجه جعل الشارح هذا وجه اولافهوا على التقادير فخلاصة هذا البيان على ما يفهم من كلام استاذ الشارح في الكتابين المذكورين ان ما زعم اصحاب القدم من ان تناهي امتداد الزمان في جانب الماضي يقتضي حلا

معينا تنسب اليه وجوده ويوجد قبله عدمه ووجوده محدود بدون الزمان غير متصور فيلزم قبل الزمان زمان ليس في موضعه
 أو التناهي المقدار من سواء كان في المنفصل القارنه كالمكان أو غير القار كالأزمان والحركة وإن ينال في الازالية الزمانية
 ولكن لا ينال في الازالية الدهرية فالزمان وما فيه متناه ومع ذلك لا يكون مسبوقا بالعدم في الدهر سيقاد بهربا وقد اختلفنا
 مقدار الزمان في جهة البداية فقد اطلنا الازالية الزمانية على المعنى المتعارف في الفلسفة الازالية الدهرية وانما يلزم تقديم
 الزمان على نفسه على التقدير الثاني لا الاول فالزمان يجوز ان يكون متناهيًا ومع ذلك لم يسبق عدمه على الإطلاق
 فلا يكون أزليا بالزمان ويكون أزليا بهربا وذلك لأنه لا يتصور وراءه امتداد أو لا امتداد كما لا يتصور وراءه العكس لا يتصور
 بعد ملاء كان أو خلا أو قلما ان البعد للمكان متناه ولا يسبق بالعدم كالبعد الزماني متناه ولا يسبق بالعدم فلا يلزم
 الاستحالة المذكورة أصلا وبذا وان صدر عن مثال هذه المحقق لكنه لا يصلح لأن يصحبه اليه اما لا فإلانه قد كان في حدود البطا
 القدم وما ذكره لا يطله لأن الامتداد الزماني إذا لم يكن مسبوقا بالعدم كالجزم الاقصى في حاقه لا يفسد الواقع كان دائم الوجود
 ولا معنى للتقدم الابداء مع ذلك ينال ما تاصله لوجوه البيان من الحدوث الدهر للزمان وما فيه ينال ذلك فان كان
 مع الحكم على الجدل فهو لا نسلم كون الزمان متناهيًا مع عدم سبقه بالعدم فانهما متناهيان عنده وان كان مناهلا
 معه على سبيل التحقيق فهو لا يسلم عدم التناهي وليس في هذه برهان على هذا الدخوسه واما اننا فلان ما زعم من عدم
 التناهي بين التناهي وعدم سبق عدمه وان يحكم به بصيرته التقاديه ولكن لا يخصص الا زمانا بالشاقية والطبيع السليمة
 الى الحكم بصحة ضرورة ان التناهي لا يتصور الا بيقود المقدار بعده بالواحد الوضعي الى حد آخر منه ولا يمكن قبله ايضا وبذا
 بدون سبق عدمه عليه غير متصور بذات مطلق المقدار واما عديم القارنه فلا يمين عروض العدا لاجزاءه فكل جزء من الزمان
 يكون مسبوقا بهذا النحو من عدم وجوده كك فاذ فرض تناهيه وفرض البعد بهذه الاجزاء في جانب التناهي بنقطة البعد
 الاحالة الى جزء واحد لا يكون فوقه جزء واحد أصلا فتوجد فوقه عدم فلا معنى للاختلاف بالتناهي مع الحكم بان عدمه لا
 يسبقه بل هذا الاقول بالتناهيين بل متناقضين واما اننا فلان البداية ليقض ان نعدم الشيء في الجملة فان كان
 من ذوات الاوضاع فبدايته ليقض كونه متناهي المقدار من جانب المبدء وان كان غير متناه بحسب الاستيعاب لجميع
 اجزاء الزمان ان لم يكن من ذوات الاوضاع كالزمان فالبدائية فيه لا يكون عبارة الا عن المسبوقية بالعدم وذلك ان
 يكون عبارة عن المحققية بانهما الزمان في اثنى الجنتين فرض سئل من الغداه القبة فلا معنى للقول بانه لا سئل من
 الاعدام واما اننا فلانه قياس الزمان على المكان قياس مع المفاارق ضرورة ان القار وعديم سئل من اختلاف
 الاحكام وادعاء ان كل كمية متناهية سواء كانت ذات وضع او لا لا يابى من حيث هي كك عن ان يكون لا تقدر في
 الاعيان لا يسبقه البطلان المحض غير مسلم في الكمية المتناهية الغير القارة لما عرفت واما ما سئل من الحكم بان الزمان
 متناه ليس مسبوقا بالعدم في الواقع قال في الاقوال المبين انه مسبوق بالعدم الذي يشبهه الى مجموع الزمان واجزائه

واحدة وله ذلك لا يوجب السبق به وجود الآن بالفعل يكون وراؤه عدم شئ الى انتهى وهذا خال عن التحصيل فان وصول
الزمان في السبق الى حد لا يتجاوز الازمان من تناسله على ما عرفت ان لم يوجد حين كونه مسبوقا بهذا العدم فيلزم تقدمه
الدهري كما قال الحكماء وان وجد فيلزم وجود حتمي اليه يكون وراؤه العدم فيلزم ان يكون قبل الزمان زمانا واما
ساوفا فلازم مع ادعاءه ان الازمان في اسوة بالامتداد المكاني سلك في هذا الكتاب سبيلا فارقا بينهما بان
الامتداد المكاني انما ينتهي بالعدم الذي هو الماخلاو والملا والمكاني باطرافه فقط وعلمه بانتهاء الجرم الاقصى وسائر
الاجاد والاجسام وامتداداتها الى هذا العدم بحيث انتفاء تمامها في الوضع فلا يلزم من ذلك انتفاء وجودها في الواقع
بل في هذا الحد واما الزمان انه غير دو وضع لا يتصور له عدم لا يكون مسبوقا به وانما يكون منتهيا اليه فان ذلك شان
الكميات المتصلة القارة التي ليس فيها الوضع لا غير فعدم الزمان هو طيلان ذاته في نفسه قبل تقرر في وعاء الدهر و
وطيلان الذات بدون الوقوف الى حد لا يتجاوز في الابد غير متصور فالعدم في الواقع مع القول بعدم مسبوقية العدم
فيه وكونه لازما به لا معنى له وبالحكمة هذا الكلام مشتمل على عدة تناقضات لا ينبغي على المتأمل فيما ذكرناه قائل قوله
واما ثانيا فنحن ان الزمان لما كان امرا متصلا بالزمان لا معنى على ما ذهب اليه من المعية الدهرية بين اخير الزمان وكذا
الحوادث الزمانية وتقرر ان اذا كان الحركة والزمان باقيا لهما موجودين في الواقع مع لانتهايهما في جانب الماضى
عند الحكماء يلزم من هذا برهين ابطال التسلسل فيها فيلزم التسلسل في هذا الجانب ويطلب لعدم وهذا الطريق قد اقتضاه
المشككون الكرام للحكماء واستأوا الشارح حيلة ذريعة لا يبطال لعدم واثبات الحدوث الدهري للعالم بل هذا عند
اوثق وجود اثبات الحدوث للعالم تنبيه وقطعه كما يظهر بالرجوع الى سائر كتبه سيما في اقسام المستقيم واقى البين
والفتشات قوله من التطبيق والتضافات الخ للتطبيق المذكور في آخر الكتاب مشهور فيما بين الطلاب والفتشات
له تقارير والخصم انه لو وجدت سلسلة الى مالا نهاية له فالواحد الذي في جانب المبدء سابق محض واوراءه
مسبق وسابق فيلزم زيادة عدد المسبقيات على عدد السابقات مع ان المتضايف يستلزم التكافؤ
بينهما واذن فاسلسلة متناهية يكون في طرف منها مسبوق ليس سابقا على شئ اصلا وفي طرف
سابق ليس مسبوق عن شئ فيتم كما في المراتب وقد يقال ان التساوي في العدد غير واجب في المتضايفات
والتلازم في الوجود لا ينتفي على تقدير اللانهاية لان المسبوقية الشئ في المبدء بازائها سابقة في الواحد
الذي هو فوقه وبهذا الى مالا نهاية له ويدفع بان عدم التساوي في العدد يستلزم انتفاء التلازم في الوجود
وهو كما يطل اللانهاية في جانب السابقات لك في جانب المسبقيات ايضا اذ لا بد ازاء كل منها ما يقابلها في الميم
من كلام الش في الاسفار من اختصاصه بالاطال اللانهاية في جانب العلل فقط في غير موضع واما
الوسط والطرف فهو عين البرهان العبرتي الذي ذكر الشيخ الالوسي في التلخيصات وتقرر

انه لو ذهب السلسلة الى غير النهاية يلزم ان يكون كل واحد من احوادها وسطا بل طرف وهو محال فكذا لا سينزمية وفيه القدر
 الضرورة وجود الطرف للوسط سواء كان حقيقيا او اضافيا واما وجوب وجود الطرف الحقيقي فمحمول على القدر المتحقق على تقدير
 اللاتماهي ايضا فلا يلزم الانتهاء واما برهان الحثيات فتقريبه انه اذا كانت حثيات مترتبة في التسلسل فحين حثية ما
 الى لا نهاية كان العقل يحكم في النفاذ الاجمالي المحيط ان ما بين تلك الحثية وانه حثية كانت من الحثيات التي هي احاد سلسلة
 متناه بالضرورة الفطرية حكما مستوعبا لا يابى عنه شيء من الاحاد اصلا والا لكان عدم النهاية محصورا بين اثنين
 حاصر الترتيب واذا صح حكم العقل على كل ما يحويه الوجود والترتيب ثبت ان السلسلة بما فيها متناهية وهو المطلوب
 انما يتم لو كان حكم الكل الافرادي والجموعي واحدا فهو ممنوع واعلم ان هذه البراهين ماعدا التطبيق جارعا متناهية في
 جميع ما خرج من القوة الى الفعل بمجرد اكانه ماديا ان فرض غير متناه واما البرهان التطبيقي فقال لا يقبل سجذوا ولا صحته برهانية بل ارا
 فصاراه ان يكون دليلا ما في الدلائل فاللامتناهيات في جهة واحدة ربما بطرق اليها متفاوتة من الجهة التي هي حثية التنا
 لامن الجهة التي هي حثية اللانهاية وليس يصح تحريك اللامتناهية بحكمة من جهة اللانهاية لاجل كونه كميته عن حده وجزءه عن الدرجات
 التي لا حده بالاسر في تلك الجهة فاذا انطبق طرف السلسلة اللامتناهية زائدة على طرف السلسلة اللامتناهية
 الناقصة تطبيقا وهيما او فرضا اشقلت الزيادة والعصفت لا محالة الى الوسط ولا يزال فيقل ويتروى في الاوساط مادام
 الوهم والفرق عالما للتطبيق ولا يكاد ينتهي الى حد بعينه عوض فاذا ما ثبت عمل الوهم اتفقت المفاضلة على ذلك الحد
 وبالجملة لا يصير للمفاضلة الى حثية اللانهاية ايداء بل انها ابداء في حثية التناهي واما في الطرف او في شيء من الاوساط انهم كل
 في التكوين وقال مثله لك في القيسات ايضا ولا يخفى على من له ذوق في الذكاء ان البرهان التطبيقي يستحب برهانية على
 كل ما يخرج من القوة الى الفعل بمجرد اكانه او ماديا فان التطبيق الاجمالي بمعنى ملاحظة العقل كل واحد من احواد
 الناقصة بازاء واحد من الكاملة يمكن في الجمع ولا يحتاج في ذلك الى فرض سلسلتين متبايزتين احدهما ناقصة من
 الاخرى لو احدى ثم انجرار الناقصة الى الكاملة واعتبار التطبيق فيما بينهما اصلا او كل ذلك انما يحتاج اليه في التطبيق
 واما في الاجمالي فلا بل حكم العقل لوقوع كل مرتبة من التامة لمقابلة الادلة كاث من غير حاجة الى التصرف في طرف النجاس
 الذي هو درجة الحكة حتى اخرج الى التجر والتحرك والتخصيص كما ذكر ان كان من جملة مصطلحاته فلا مساس فلا يضرب
 بسدده من تعميم البرهان لا لبطال اللاتماهي مطلقا فان لنا ان يصطلح بهذا التسمية الاغم وان كان باءا فان
 الاجمالي لا تعميم فهو ممنوع بل الوجود ان يشهد على كذبه فيستعصب الا انه في اجراء البرهان بل جميع البراهين في المتعاقبات
 الماضية ولكن المصنف الاجمالي يحرم فيها ايضا فلا يخفى نظري اجريانه فيها كما صدر عن بعض المشائين صاحب شمس البازعة
 ومن ههنا ظهر لنا الحاجة الى اعتبار سلسلتين المتبايزتين بالذات من اعتبارهما في سلسلة واحدة واعتبار الاعا
 فيها بالا اعتبارات المختلفة لتلك الحكم الاجمالي وانتقال الزيادة من الاوساط الى جانب اللاتماهي وهو مستوجب التناهي

هذا قوله والاعتبار بعدم وجود اجزائه الخ اعلم ان الحكماء قالوا ان من شرط جريان البراهين التسلسل امران احدهما اجتماع احواد
 سلسلة الغير لتتباين في الوجود وثانيهما كونها مرتبة بنحو من انحاء الترتيب والمتعاقبات الماضية من الحوادث والزمان
 والحركة لسائر الامور الغير القار اذا امتنع اجتماع احادها واجزائها في الوجود لانه لا يتسبب عليها حكم البراهين والسري ذلك
 عدم لزوم الخلف في المتعاقبات اذ لا يتوقف هي على حدثي هناك حكم العطف يلزم التباين بل كل مرتبة متبوية
 مرتبة اخرى فوما ذكرنا لا يتباين الا لا يتفق بعينه فانه لا يجوز البراهين في البطالة لهذا السري فبما ان عدم الاجتماع
 لا يمنع جريان البراهين كما نقل عن قاطبة المتكلمين اعله غفل عن هذا السري قوله غير محذوف في جريان تلك البراهين لانه
 وان لم يمتنع الخ ينافي للاعتبار المذكور تسليم الاشرط المذكور اعني الاجتماع في الوجود واثباته في المتصلات الغير الفاتحة
 والمجاورت المتعاقبة من وجهين احدهما في نفس الوجود وحقا لواقع المسبب بالبراهين لا تعاقب ولا تتجدد هذا الاعتبار
 اصلا وثانيهما باعتبار المحذور عند الواجب تعالى تسانه والمبادي المفارقة من غير سبق ولحق ولعاقب هناك
 بل دفعة واحدة وهذا القدر من الاجتماع كيف لا يتباين الحكماء لعدم ما يهبط الى القول بالمعية الدهرية في المتعاقبات
 المتصلة وغير ما وعليه هو القول بقدوم العالم قد ما دهر باقيا بالهم لا ينقضون البراهين بحسب هذا النحو من الاجتماع و
 ان لم ينقض بحسب اثنى التفتة والتجدد اعني الزمان وحدوده والقياس على الماقتنيات التي لا يخرج منها لم يخرج من
 القوة الى الفعل والتطبيقات فيها لا يبلغ الى حد اللاتباين حتى يلزم الخلف بخلاف المتعاقبات الماضية مع طرف التقاضي
 التجدد فانها قد خرجت من الفعل ولم يتجدد من واحد منها عن عالم الواقع وان عرض لعدم بحسب حدود كونها كانت
 غير متباينة يلزم الخلف فيها بجريان البراهين باعتبار اجتماعها في الواقع القبة ولك قالوا انه تعالى محيط بجميع ما في العالم
 من الكليات والكميات دفعة واحدة من غير فقد ولحق بل نسبتة تعالى الى وجود آدم عليه السلام و
 وجود محمد صلى الله عليه وآله وسلم ووجود واحد لا سبق ولا للاحق في الاحاطة العلمية اصلا وذلك لا اجتماعهما في حاق لواقع و
 لوح الدهر فقد وجد شرط الاجتماع والتعاقب لا ينافيه فانه باعتبار والجمع باعتبار آخر وقد ارضى بذلك باقر المحقق استاذ
 الشبل اعتمد عليه حتى قال في التقويم المعينة المستمرة في نهوض البرهان اتم من ان يكون بحسب اثنى التغير والتصرم والبراهين
 او بحسب وعاء صريح الوجود الذي هو بين الواقع ووقر التفسير وتغير عنه بالبراهين في الحلل الشرقية لا الى بذاته بجميع الوجود في الدهر وان كانت
 متعاقبة بحسب الوجود في الزمان المعلومات المترامية الى لانهاية سابقة الوجود في الدهر فاذا كانت متبادلة الوجود في الزمان على التباين
 فانما يصور ما دهرها وتعاينها في الزمان لا الى نهاية على شاكله السبيل لا لا تقف لا غير انتهى وزاد على ذلك في كتابه الصراط المستقيم وال
 المبين قال بعد ما تبين لديك ان الزمان الممتد في نفسه على انه متصل واحد موجود في وعاء الدهر وجميع اجزائه الفسقية في
 الوجود معا بالقياس الى السيرة الاولى والمراتب العالية عن الزمانية وان لم يكن جميعه بالنسبة الى الزمانيات وفي
 واحد من حدوده ولك الحركة المتصلة ملته في محله وعدم تعاقب الحوادث الزمانية بحسب جوداتها العينية بالقياس الى البراهين

يقتضي البراهين ابطال التسلسل على ابطال كون الزمان والحركة لا بدانهما في جانب الازل وكون الحوادث المتسلسلة
 المتعاقبة غير متناهية الى اول فيلزم ان يكون الزمان والحركة وما فيه من الحوادث متناهية في الاستمرار فيطعن في الحكماء
 من ان الموجود الغير القار والمتعاقب بالذات وان كان فيه ترتيب بالطبع لكن لا يوجد على وجه الاجتماع فان تحقق
 هذا الاجتماع في نفس الوجود وعالم الواقع مسلم عندهم وعليه هو الحكم بالمعية الدهرية بين الحوادث المتعاقبة وان لم يكن بحسب
 افق التقصيص فما معنى انكار الاجتماع مطلقا فيها حتى يصح الحكم بعدم تحقق البرهان فيها هذا تلخيص مقالة في اثبات بشرط
 الاجتماع ثم لما اورد عليه ان الاجتماع في الحضور عند الباري تعالى والدم الذي هو نفس الوجود وان يلزم على طول
 القائلين بالمعية الدهرية من اصحاب المعلوم الثاني ولكن الترتيب بحسب هذا الوجود منتف ضرورية انه لا تعاقب ولا اتحاد
 بحسب هذا الاعتبار اصل بل الكل بهذا الاعتبار توجد وفقه والترتيب انما يصور بالتدريج الذي هو في افق الزمان
 فلما انتفى البرهان بانتهاء هذا الشرط ارام التقصيص عنه عن وجهين احدهما انه وان لم يوجد التعاقب في الدهر ولكن ذلك
 لما يستلزم انتفاء الترتيب فيه الا باعتبار التعاقب والتدريج واما باعتبار الوضع والسببي والسببي بالطبع او بالعلة فيلزم
 انتفاءه فيحصل تحقق ذلك في الدهر وكذا في الحضور عند الباري اما في الدهر فلانه عبارة عن نفس الوجود وهو لا يتلاني في الترتيب
 الوجه اصلا واما في الحضور لدى الباري فلانه يعلم ما فيها من الترتيب السببي والسببي فليكن في مرتبة علمه فكل من هذا نحو
 من الترتيب ايضا وانها ان وجود امتداد الزمان الذي هو مقدار متصل واحد في نفسه بحسب الواقع والدم تحقق
 الترتيب التعاقبي في الاجزاء المتوتمة فيها بحسب حقيقة الزمان وان لم يكن ذلك بنفس وجوده ولكن بوجوده واما ان
 الجمع بحسبه والترتيب بنفس حقيقة التقصيص والتحد فتتحقق الترتيب التعاقبي مع الاجتماع في الوجود فينبغي البراهين بهذا
 الاعتبار ان لا تكلف ثم اورد على نفسه ان هذا النحو من الاجتماع في الترتيب كما يوجد في المتعاقبات ككس في المستقبل فيلزم
 انتفاء البراهين على ابطال اللاتناهي في جانب الايد ايضا كما يقتضي على ابطاله في جانب الازل وهذا كما ان
 قواعد الحكمة ايضا وقوانين الملة ايضا وتوهم منه ان البراهين في ابطال اللاتناهي في الايد يحير على طول الملة ايضا
 وهو فاسد فان اهل الملة لم يقدروا بالمعية الدهرية للحوادث حتى يلزم وجود الزمان بازاله وابداه في الدهر عندهم بل يخرج
 من القوة الى الفعل متناه في جانب الماهي عندهم حكم البراهين واما المستقلات فاذا لم يخرج الى الفعل كان حكمها
 حكم اللانقصات في عدم جريان البراهين نعم على طور الحكيم القائل بالمعية الدهرية ينتهي البراهين في ابطال اللاتناهي
 في الايد ايضا بعين ما ذكر في جانب الازل الا ان يقول يا ابطال اللاتناهي الازل بهذا الوجه لا مصدر عن هذا
 المحقق وسائر المتكلمين فالمرور قال هذا نحو يحير في ابطال اللاتناهي الايدي ايضا والقول بالتناهي في هذا الجانب
 كما لم يصدر عن الحكماء لم يصدر عن اهل الملة ايضا فالبرهان سواء انتهم على طور المتكلم ولم ينته عن القول بطلان اللاتناهي
 في هذا الجانب ايضا وقوانين الفرضين وفيه ما فيه واجاب عنه اولايان اللاتناهي في جانب الايد بمعنى لا تعني عنده

لا يفعل فلا يحسب على ابطاله حكم البرهان وانما في جانب الماضي فبالخروج الى الفعلية انتهى البرهانين وزيفه بان
 الحكماء قالوا بالبعية الدهرية للحدوث ما فيها او مستقبلها على السواء فلا يصح الفرق بهذا الوجه فيما بينها اصطلاحا بل انكل
 المتأخرات والمستقبلات موجودة وعاء الدهر والحضور عند الباري دفعة واحدة من غير ان يكون واحد منها على
 الفعلية والآخرة على الاستعداد والوقوع اذ ذلك في الدهر والاحاطة العلمية مفقود فلا يمكن هذا الوجه من فعل الحكيم
 اصطلاحا بل للملح قابلون بذلك في الحاشيتين ولا يقولون بالبعية الدهرية والفعلية التخييلية من المتأخرات اصطلاحا
 قال المتأخر في الابد من غيرهم لا تقضي البتة وكذا اللاتماهي في المتأخرات الماضية لا تقضي ايضا فلا ينتهي البرهانين
 في شيء من الطرفين على طور فهمهم فمفهومهما في جانب الماضي على طور الحكم القابل للبعية الدهرية وبحيلونه ذريعة للنظر
 القديم للعالم واما الطال الابدية فلا تفرض لهم بذلك هو توافق قواعدهم واكتفوا على ذلك في الواقع وان كان
 اصل الحكم اذ النظر في اللاتماهي في هذا الجانب ايضا فمذاغنا غير على الحكم واصل الملته يرون عن لزومها ثم
 اجاب عنه بوجه آخر في كتابه افق المبين وقال بما حاصله انه لما لم يكن بحسب الوقوع في وعاء الدهر ولا بحسب
 الوجود عند المبدع الجاعل تدريج ولا نسبة متقدرة ولا مسبقية بالمادة فلا يجمع بحسبها السابق المسبق سواء كان السابق
 الزماني او الدهري فالوجود التدريجي في افق الزمان وبالقياس الى الزمانات يكون من حيث هو وجود في الواقع وحضوره
 عند المبدع الحق له تمامه في وعاء الدهر مرة واحدة وان كان موجودا في افق التقديرات والتدريج والتعاقب
 لكن لا يجمع ان له وجودا من احد هاتديكي والاخر فيفضل عن التدريج والدفعة الزمانية بل يجمع ان ذلك الوجود بعينه له
 اعتباران يترتب عليهما حكمان فاذن ان اعتبر المستقبل من الموجود التدريجي في الابد بحسب الوقوع في وعاء الدهر
 وبحسب الحضور عند الباري غير مرة غير متناه بالفعل ولا يفقد حكم البرهان على امتناع اللانهاية لعدم الترتيب والتعاقب
 بحسب هذا الحصول بل جملة الموجودات بهذا الاعتبار في حكم موجود واحد فار الوجود تمامه وان اعتبر ذلك بحسب الوقوع
 في افق التقديرات والتجدد قيل انه متناه لا الى نهاية اخرى ولا يتصلها بالحكم البرهان على وجوب تناسي الكمية انما يجري فيما
 حواه الوجود بالفعل في افق التقدير والتعاقب ولو كان لا معامل على جهة التدريج سواء كان ذلك في جانب الازل او
 في جانب الابد فاذن الماضي والمستقبل في افق الزمان متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكمية انتهى كلاما
 مع ادنى تغيير وحذف ما تكرره ولا يخفى على الاذكياء انه فاسد اما اول فلان بناء الازل او انما هو على القول بالبعية الدهرية
 التي ذهب اليها الحكماء وافهم هذا المحقق في ذلك وعلى هذا فالزمان باضمية مستقبله موجود في وعاء الدهر دفعة
 واحدة واذ لم يرد الوجود الدهري على النفس الوجود في الواقع فالوجود في الواقع مع الاتصال يعني لجران البرهان
 في الجانبين من غير حاجة الى ترتيب زائد كما اعترف هو نفسه بذلك على ما نقلنا عنه اتفاقا واما ثانيا فلانا وان سلمنا
 الترتيب التعاقبي بحسب الدهر ولكنه قد اعترف انه لا يخلو هذا الوجود عن الترتيب الوضعي والسببي والسببي هذا القدر

من الترتيب يلقى في نهوض البرهان والالما بجرس في المستقلات الفارة اللامتناهية لا تتواءم الترتيب المتحدوس
 فيها فاما بالترتيب مطلقا الآن في وعاء الدهر او حكمه لعدم كفاية هذا الترتيب من الترتيب ما لم يكن لتعاقبها بل هذا
 الاتناقض صريح واما ثالث فلانه لما كان ملاك انتهاض البرهان عند هذا المحقق على الاجتماع والوجود بالفعل باعتبار الدهر
 فثبت الاجتماع عنده وفاقا للحكماء قد وجد في الماضي والمستقبل على السواء فلا وجه لانكار اللامتناهية الجمعية في
 المستقبلات واختلافها في الماضيات وعلى تقدير التسوية في الجميع فلا معنى للحكم بعدم نهوض البرهان
 في المستقبلات ونهوضها في الماضيات وان كان المدار على عدم الترتيب وان وجد الجمع في القبلتين فالماضي
 والمستقبل في ذلك سواء ايضا او الترتيب التعاقبي منتهى في الجانبيين بحسب الوجود الدهري وبالحجة لا وجه
 للفرق بين المستقبل والماضي اصلا وبالحجة كلام هذا المحقق لا يخلو عن اضطراب وما قيل له وان يفهم من ظاهر كلامه
 انه فارق في الماضي والمستقبل باعتبار نهوض البرهان في الاول باعتبار الوجود الدهري دون المستقبل وتوجبه
 عليه هذا الاشكال ولكن لا يتوجه على ما قصد لان الظاهر انه يرجع من هذا الاصل واعترف بعدم نهوض البرهان
 بالنظر الى الوجود الدهري في شئ من الماضي والمستقبل وانما حكمه بجهالة باعتبار الوجود التعاقبي في نوع الترتيب
 كما ينادى عليه قوله فحكم البرهان على وجوب تناسل الكمية التي مقصوده اثبات التناسل في الجانبيين الا انه في الماضي
 على الوقوف عند حد في المستقبل مع عدم الوقوف ولذلك كان الماضي متناهي في الدهر دون المستقبل لا يشترط
 الاجتماع لنهوض البرهان ليس بشئ فان من له ادنى فهم اذا راجع الى كلام هذا المحقق ويلاحظ ما مر من ادعاء اللامتناهية
 في الدهر دون الترتيب ونظر الى قوله فاذا اخترت المستقبل الخ لعل ان حاصل جوابه هذا ان المستقبل وان
 وجد فيه الاجتماع باعتبار وعاء الدهر كالماضي ولكن الترتيب يتقو وباعتبار الوجود التدريجي وان وجد الترتيب
 ولكن الاجتماع مفقود لعدم خروجه الى الفعل الا بالقدر المتناهي ولا يقف الى حد وصيغة فيتوجه عليه ان الخروج
 الى الفعلية بحسب التعاقب والاجتماع في الوجود الدهري ان كان مصححا لجريان البرهان في الماضي فهو متحقق على
 تقدير القول بالمعية الدهرية في جانب الاستقبال ايضا فما المانع من نهوض البرهان هناك وان لم يكن
 هذا الوجود كافيا فلا يكفي في الماضي ايضا وبالحجة لا وجه للفرق بين الماضي والمستقبل بهذا الاعتبار اصلا وعلى
 هذا فيصير قوله فحكم البرهان الخ ان حكم البرهان انما يفيد فيما جواه الوجود سواء كان ماضيا او مستقبلا واذا لم يجد الوجود للمستقبل
 ولو بحسب طرف التعاقب لم يجد البرهان فيه واذا جواه في الماضي لزم تناسل جميع البرهان وعلى هذا لم يكن لقول القائل
 وجه اصلا نعم سره عليه منع الفرق كما ذكرنا واما رابع فلانه اذا لم يكن لهنا وجود وان احدهما دهر والآخر زمان بل
 الوجود واحد وانما التباين بالاحكام فالوجود الدهري بدون الوجود المتحدوس في الاشياء المتحددة غير منصوص
 بل الاول هو الباقي نجو من الاعتبار فالوجود الدهري تحقيقه الشيطان من الاجتماع والترتيب فالبرهان كما يفرض

في جانب لما مضى لك في جانب المستقبل والزمان مع ما فيه موجود في الواقع بحيث هو لا القابلين بالجمعية الدهرية فاشقلا
 الاحكام لا يعدم الترتيب في الواقع وان لم يكن في بعض الملاحظات واذا تحقق المشتطان في الحياتين فلا مضى
 عدم فهو في البرهان في جانب وهو قسمة في آخره بالحكمة كلامه في ان خطر اب تمام لا يصلح العطار ما قصد الدهر من على
 البصرة ولا تتبع الهوى وقد زدنا على ذلك بسطاني حواشينا على شرح العقائد ونشرنا لقاية العلوم فارحج اليهما
 وهما لغاية المقام راينا القصر على هذا القدر اولى قوله ولتأمل ان يقول لما كان المتناهي والنهاية المتحد بل
 آخر على اذنية الزمان لارد على ما ذكر من الدليلين على ابطال اذنيته كما يتبادر من طاهر العبارة والشراح قد تمهدوا
 حديث المتضايفين ولزوم التكافؤ في الوجود بينهما ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى هذا التمهيد اما اول افلاذنه فيكون ان
 تقرر الدليل بحيث لا ينبغي عليه ويقام ان الزمان لو كان متناهي لما كان له حد بالفعل وهو الآن فهو لا يحلوا اما ان يكون
 مقدما عليه او متاخرا عنه او معه والكل باطل ما الاول فلانه يستلزم ان يكون الآن الذي هو طرف الزمان قائما
 بنفسه لان التقدم انفاك في وجود الحال قبل المحل محال واما الثاني فمثل ذلك بعينه واما الثالث فلما ذكر ان
 من لزوم ان يكون المنقسم السيل وغير المنقسم الدقي معين فلا يكون له نهاية واما ثانيا فلان ما زعم من لزوم التكافؤ
 في الوجود في زمان واحد من المتضايفين ممنوع بل القدر الضرورة هو التكافؤ بان يكون بازاوكل واحد من احد
 واحد من الآخر واما جمعها في الوجود فغير لازم الا ترى ان التقدم الزماني والتأخر لك متضايفان مع امتناع ان
 في زمان واحد ويمكن الجواب عن الوجهين باننا اخترنا ان الآن الذي هو نهاية الزمان موجود معه ولا يلزم مطابقتهما
 فان السقطة في الوجود لا يستلزم ان يطابق احد المعين للآخر الا ترى ان الحركة التوسيطية والقطعية معان في
 الوجود مع اتقاء الانطباق بينهما وكيف فان الآن طرف الزمان وطرف الشيء كيف ينطبق عليه والاسم يتطابق
 كما لا يخفى على من له ادنى ورأية على ان هذا الدليل منقوض بالاثبات المتخللة في اجزاء الزمان بحسب الفرض لحيات
 البيان فيها بعينه فما هو جوهرها من انبائها محن فيه وكذا بالحركة التوسيطية بالنسبة الى الحركة القطعية فانها
 فيلزم تطابق المنقسم وغير المنقسم ان كانتا متضاربتين او وجود التوسيطية بدون القطعية ان كانت متقدمة عليها
 ان يكون الجسم ساكنا مع التوسيطية والاضايل من خلاف المجمع عليه من كون الحركتين معينين هذا قوله كانت لا محالة
 اتناخ هذا معنى على اتفاق الفلاسفة على ان طرف الزمان هو الآن والاضايل لا تنقسم في جهة امتدادها كالنقطة
 للخط وهذا هو الآن قوله فاذا ان الزمان على تقدير التناهي المتح تفصيله يتوقف على تمهيد مقدمة هي ان الانتهاء
 يطلق على معينين احدهما وقوف الامتداد في ثادية على طرف لا يتجاوز وهو انما يتصور فيما كان وراءه امتداد
 يقع العقل بمجوزة الوهم بينهما الصلا او اما ليس وراءه امتداد فلا يمكن انتهاء الى طرف اصلا كما في محيط الدائرة
 والكرة وغير ذلك وثانها وقوفه في المساحة الى حد لا يتجاوز وهذا يمكن فيما ليس وراءه امتداد ايضا كما في

محيط الكرة وخميرة وبالجملة التناهي بالمفهوم الاول يختص بالامتداد خطي استقامي والثاني يختص به ماله امتداد
 على وجه الاستدانة وان لم يكن هو مختصا به بل قد يوجد في الاول ايضا واذا تم هذا فاعلم ان الزمان ليس
 الحركة التي هي حاملة وحالة امتداد استقامي بل وصفت مستديرة فلكية لا يكون لزمان ايضا مثلها الا امتدادا
 مستديرا فالزمان كمنه الحركة الحاملة له والجمم الحامل لها مستدير الامتداد على نهج الدائرة والكرة الجسماني
 مع الحركة مستديرة المتصلة لها والزمان الذي هو مقدار ما انخرجت من اللبس الصريح الى الاليس الدهري
 بتمام مقدار ما من غير ان يكون شئ منها اول به ينتهي امتداده المقداري بحسب الوجود فلا تقطع في الزمان في
 جانب البداية مثلا انما يلزم وجود الآن لو كان هو لطرفة مسبوقة بالعدم على ان يكون وراءه امتدادا لوقع
 العقل بمعنونه الوهم ايضا لا بينهما واما ان كان له ليس بعد ليس مطلقا على ان يكون انتقاه بحيث لا يتصور
 وراءه امتدادا ولا امتدادا اصلا فلا يلزم وجود الآن فلم يكن الى اثبات القدم بالوجه المذكور سبيل وهو فاسد من
 وجهين احدهما ان كون الزمان امتدادا على وجه الاستدانة ممنوع ظاهر البطلان فان المبتدك يكون كل حد
 فرض فيه صالحا للمبدئية والمنتهائية كما في الخط المستدير والزمان ليس كذلك والا لكان شئ مبدئا ومنتهيا محالا
 الحد المفروض في المبتدئ كما يصلح للمبدئية كك المنتهائية فيلزم انطباق طرفي الزمان كالنجم والمغرب مثلا
 مع انه يلزمه الوجودان وثانيهما ان الزمان لو سلمنا تصوير الدائرة فيها كما يتصور في الحركة الوضعية فلا يتصور ان يكون
 دائرة واحدة معينة فلا شبهة في ان هذه الدائرة يكون على وجه عدم قرار الذات كما هو حقيقة الزمان والامر الغير
 ولو فرض متصلا انتهاه انما يكون بالوقوف على حد لا يتجاوز وهذا يلزم وجود الآن الذي يتوحد في نجره ما قال
 المبتدئ واما ان يكون دوام متناهي كما هو الظاهر فاما ان يكون هذه الدوائر متناهية في وجود دائرة لا يكون قبلها
 دائرة والا لم يكن متناهية وهذه القبليية ليست الا انفاكية فيكون زمانية فيلزم ان يكون قبل الزمان زمان
 وهو كما ترى وما ادعى من وجود القبليية الانفاكية بدون الزمان فقد عرفت وان كانت غير متناهية فلم يكن لها
 بداية ولا نهاية فلا يستقيم عدم ولا يلحقها عدم فلا يصح ما ادعى من انه اخرج من اللبس الصريح الى الاليس الدهري وبالجملة
 هذا المقام بعيد عن فهم العقول المتوسطة وانما يلزمه هذا الحاذق او من كان في طبقته كالشارح فتأمل قوله
 الاول انما منقوغة بالحركة الحادثة الخ هذا لا يخفى وادعى على القائلين بوجود الحركة القطعية مطلقا سواء كان
 الزمان عند انهم مقطوع البداية او لا كما لا يخفى فافهم قوله الثاني ان المضاف قد يكون بسيطا حقيقيا الخ حاصل
 هذا الجواب منع كون الآن مضافا وكذا الزمان بالنظر الى ذواتها وانما يعرضها الاضافة في العقل فيلزم
 المعية فيه لا في الخارج وكونها من العوارض التي لها منشاء انتزاع في الخارج لا يلزم كون منشأها متفائرا
 في الخارج بل ليس في الخارج الا الزمان المتصل ثم العقل بمعنونه الوهم ليعبر فيه عدا السمينه بالان لا يعبر الاضافة

بينهما كما لا يخفى ثم ان هذا الحوادث انما يتشخص على تقدير الشارح للاستدلال واما ما ذكرناه فلا يتوجه اليه الصلابة ضرورة ان
حديثنا لا يضافه لم يوجد فيه هذا قوله والثالث انما لا سلم ان الآن له مفهوم الخ هذا الوجه ايضا منع على كون الآن
مضافا والاستدلال ان الآن لا يوجد في الخارج اذ هو مفهوم اسليبي فقط وهو القطع بما دى الزمان فالفرق بين الوجود
الاخيرين انما هو بالاستدلال في اصل المنع قوله والاضافة انما ليس له باعتبار تحققه في العقل الخ فيه دفع كما يتوهم
من ان الآن وان لم يكن من باب الاضافة بل من الكيفية ولكن الاضافة يعرض له على وجه اللزوم فحينئذ
عن الزمان اما ان يكون موصوفا بالاضافة او لا على الثاني يلزم فك المماز مع عن اللزوم وعلى الاول يعود المخدور
المذكور في الاستدلال ووجه الدفع ان الاضافة لما كانت من العوارض التي يعرض في العقل فيلزم التقارن مع
الزمان فيه وهو لا يمنع وفيه ان الاضافة وان يعرض للآن في العقل ولكن ليست مما يكون الوجود الذي ينبغي طرفا
لعرضه او شرطه حتى يكون من المعقولات الثانية بل مما يكون منشأ لا متزعة في الخارج ولذا يكون منشأ الاحكام
الخارجية فيلزم التطابق في الخارج وفيه ما قد خرفت فلا تقفل قوله واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة الخ ابو علي بن
سينا في طبيعيات الشفاء والنجاة واليهما ايضا وهذا استدلال آخر على ازالة الزمان وما ذكره الشارح ما هو من
اليهيات النجاة وتوضيحه على طبق ما استفاد من كتب الشيخ ان الزمان والحركة لو كانا حادثين مسبوقين بالعدم كما
هو راس القائلين بحدوث العالم فحينئذ عدم العالم السابق على العالم المستمر الى وقت الحدوث عندئذ ان
يمكن فرض حركتين مختلفتين بالسرعة والبطء اللتين لا يتقنا لوجودهما الامكان المقدار لهما وهو الزمان او لا يمكن
وعلى الثاني فهذا الامتناع اما ان يكون عائدا الى ذات الثاقور بان لم يكن هو قادر قبل اتحاد الخلق على خلق جسم
يتحرك بالحركتين على الوجه المذكور مثلا ثم بعد خلق العالم صار قادرا على اتحاد هاتين الحركتين فانتقل من البحر الذي فرض
قبل هذا الخلق الى القدرة وهو محال واما ان يرجع الى ذات المقدور بان لا يكون هو قبل اتحاد الخلق قابلا لقبول
القيض عن لقادر المتعال ثم بعد ذلك صار صالحا له ولا يفسد ذلك الابان يكون ممتنعا قبل ثم يصير ممكنا بعد
فيلزم انتقاله من الامتناع الى الامكان وهو محال الصا والمستلزم للمحال محال فعدم الامكان محال وعلى الاول
فتلك الحركتين المختلفتين بالسرعة والبطء واما ان يكون ابتداءهما وانتهائهما معا ولا الاول محال والآخر ممكنا فحينئذ
سرعه وبطء وصف والثاني يستلزم ان يتكيف البطيئة التي هي العظمى عن السرعة التي هي الصغرى بامر غير
ذاتها لا شتر كما فيها يقدر به كون الحركتين عظمى والاخرى صغرى وقد علمت ان الامر المقدور للحركة هو الزمان
فيلزم ان يكون قبل الزمان زمان وهكذا الى غير النهاية فيلزم وجود حركات غير متناهية والازمنة المقدرة لها
فيلزم القدم وهو انه لا يتقدم الحركة والزمان شي غيرهما لهما ولتقدمه عليهما بالذات لا بالزمان فعلم ان هؤلاء
قالوا بالحدوث لزوم عليهم القدم قوله فهو ليس مسلما برأي ابل مبناه على قانون الجدول الخ كما قال سنا والذ

في كتابه صراط المستقيم بعد ما بطل هذا الاستدلال على طريقته بما ذكره الشافعي على ما استمرت وغبارته ان هذا القول
المغلط لفصل الامر بالمشككين حيث يفتنون ان المعلومات عند ما قبل وجودها مستمرة غير متناهية متخللا بينها وبين
البارئ تعالى فيقوم بحسبه انتموه في غير متناهية غير متناهية بالازل ويمكن وجود حركة في كل جزء من اجزاء ذلك
الازل الموهوم فليس لهم عن ذلك مختص انتهى لانه بامكان وجود هذه الحركات المختلفة لستدل عليهم لوجود الزمان
والمدة مع لوجود المدة على وجود الحركة الحاملة لها والمتحرك الحامل لها فيلزم قدم الكل وقد كانوا ينكرونه وهذا يدل على
ان هذا الازل واراد عليهم لا يمكن بهم المخلص عنه اصلا وقيل ان لهم ان يقولوا ان المخلص عنه بان الزمان كان
عند ما هو بالازل لا يمكن الزمنية شي من الممكنات اصلا بل العالم يمكن وجوده بعد معنى مدة موهومة غير متناهية
من حد مخصوص مقرر من فلا يلزم إمكان الحركة قبل ذلك ولا يرجع هذا الى قدرة القادر حتى يلزم العجز بل الى
عدم سعة المقدور للوجود في بالعدم والمخفى ما فيه فان عدم السعة انما يكون اذا كان منتجا في هذا لعدم المستمر
فلا يمكن عن لزوم حديث الانقلاب من لا امتناع الى الامكان المخلص اصلا وبالحكمة هذا البعض من تفرقة المشككين
لا يتصور لهم المخلص اصلا وانا على طور ما عداهم فيمكن على ما استمرت قوله فان للمبهم ان يقول النسخ لتفصيل بقوله
ليس مسلما كير ما بينا النسخ والمبهم بهنا على صيغة المفعول وعليه محذوف والمعنى ان للمبهم عليه وهو هو لا اذا
من اهل الملة وما ذكره الشافعي هو اختاره استاذة على طوره وذهب به اخي القول بالحدوث الدرس في كتابه
صراط المستقيم حيث قال فذاك تراه تدين السخافة على طريقته فان وجود الحركة مع عدم امتدادها في
من المنتجات بالذات اذ لا الطباق على الزمان ما هو في الموهوم من طبيعة الحركة وكما ان السبوقية بالحكا
ما هو في طبيعة الحدوث فعدم الحوادث من حيث هو حادث مستحيل بالذات والمنتج بالذات لا يتخلل بالقدرة
لا يضيئ القدرة وقصر بالانقضاء ذلك الجميع بحيث لا يقبل تعلق القدرة به لانه ليس في نفسه شيئا حتى يتعلق
بقدرة فذلك وجود الحركة لا زمان محال فلا يمكن اتحاد الحركة اللاحق اتحاد الزمان ودور او وجود الزمان ليس للوجود
صرف للمبدء او عدم صرف للزمان وليس هناك امتداد موهوم ولا مقابلة وانما ذلك بحسب حكم
الوهم وهذا كس ان وزاد محذوف المحذوف ليس ملا ولا فضاء بل عدم صرف والوهم لغلط فيتم هناك فزاد محذوف
ولعبه هو موت فكلما لا يستوجب حكم اللبس الوهم هناك فقدرة لعدم فلك لا يستوجب تقدرا وادافق
الزمان الذي هو محذوفات التفتت والتجدد والمضغ والحالية والاستقبالية انتهى وكذا على طور محقق المشككين
فانهم يقولون يكون العلم محذوف ما قبل وجوده عند ما صرنا وكان هذا لعدم مع وجود البارئ تعالى من غير تقدرة
ولا امتداد ثم اوجد على حسب تعلق ارادة الالهي في الازل على وفق علمه بالنظام الالهي واما وقع التغير من جهة
التغير في المنسوب اليه لا من جهة التغير في المنسوب الذي هو المبدء المتعالي عن جهات التغير وسحات الحدوث

فوجود الحركات على الوجه المذكور في عدم كان متمنعاً لكونه لا على وفق ارادة الحكيم المطلق ولكن لا يتصور في قدرة
 المزيل لنقصه ان المعلول عدم مقتضى الوجود فيه فلا متمنع بحسب خصوص ظرف الاستمرار الاستمرار في الوجود وبحسب ان
 حتى يلزم من وجودها في غير انقلاب المتمنع بالذات الى الممكن بالذات فافهم قوله بما في السطح الباطن الخ وذلك بان
 يفرض فلما عاينته تحت بقدر الذراع محيطاً بالفلك التاسع الذي هو المحيط و فلما حاد من عشر تحت بقدر ذراعين محيطاً
 بالعاشر فالسطح الباطن من كل من هذين الفلكين يكون مماساً للسطح الظاهر من الفلك الاعلى الذي هو التاسع
 لكن سطح العاشر مماس بالذات و سطح الحاد من عشر بالعرض لانه مماس للمماس قوله والشيخ ايضا لم يستعمل هذه
 الخ كذا قال سناذ السارح في صراط المستقيم وعبارته والشيخ ايضا لم يورد على انه نظير برهان بل لما اورد على ان
 للمتكلمين على قانون الجدل ثم استدعى الفصل الرابع من البرهان النجاة ولا يخفى عليك ان المنقول من الشيخ ما ذكره اعني
 قوله ان الخالفين الخ وقوله هو بيان جدي وان دل على كون هذا البيان جدياً لا برهاناً ولكن قوله اذا استقصى
 ادى الى البرهان الخ وقوله في كتاب المبدء والمعاد ولقول الآن قول اذا استقصى يرد على البرهان بدل
 ان هذا البيان وان كان بطاهر من جدلياً ولكن اذ ابدل المحمود فيه يودي الى البرهان على قدم العالم كما لا يخفى
 فهذا كما يصلح للاستناد على كونه جدلياً لك تصحيح مستنداً على كونه الدال الى البرهان بل الثاني اولي فلا تكن من الخالفين
 هذا ما يسهل الله سبحانه من كمال فضله وجوده للبعد العاصي بانواع المعاصي ولي الله تجاوز عن سياته لشرح الفعل لا على
 من المقالة الاولى في الطبعة من هذا الكتاب الذي شاع في ديارنا قراوة للطلاب ^{١٢٦} و ارجو منه ان توفقي لاتمام
 الخواشي على تمام هذا الشرح انه ليسر للصعاب والفتاح لمقلقات الابواب الى المرجع والمآب الصلوة والسلام على سيدنا
 خير من يطوق الصواب وعلى آله اولى بالباب واصحابه الذين هم خير الاصحاب الحمد لله لا و آخره الصلوة على رسوله وآله الطاهرين

حاشية الطبع اصل المنطق حمد الله القادر العزيز العلام واساس الحكمة شكر الخالق المفضل النعمان حمده وشكره على انه
 بعث النبي النبي الذي هو في الهداية شمس بازقة وفي الموعظة متفردة بالحق تحقيق لشفاء صدور المؤمنين والسير الاسلام
 الاقرب المبين صلوات الله عليه وعلى آله واصحابه الذين امرهم كصدر الدين المتين اما حب فيقول الملتجى بانعم الله
 محمد افهام الله عني عنه الله لما كانت الحاشية المتعلقة بشرح هداية الحكمة للصدر الشيرازي من تاليفات
 جدنا العلام الحجة القمقام الفاضل الجليل النحرير البليل حاو من المعقول والمنقول بحق الفروع والاصول
 نور برفان العلم والتبانية فلياد ذك الفاضل والفتاة الذي شانه اعلى عن شانه الافواه مولاي ومولانا والي الله
 الملكوت الانصاري والدي سنة اثنين وثمانين بعد الف ومائة وتوفي في سنة سبعين بعد الف وثمانين
 اودله الله البار من دور الجنان واسكنه رياض الرضوان بلطفه السار من حقيقة انيفة فيها مطالب

ويقتضيه سائر كتاباته المتبعة كشرح مسائل التفسير للقرآن شرح تذكروا الميراث في مسائل التشكيك حاشيته الحاشية الكمالية وتكملة شرح السلم الحاشية
وحاشية الهداية وحواشيل الحواش الزائدة الثالثة المعروفة بكتاب المبسوط في الطبعي وكشف الأسرار في احوال سيد الألبان
وتشرح غاية العلوم وشرح معارج العلوم وحاشية عقائد الجلالية وعمدة الوسائل والاختصاص المار ليقه للشجرة والطبقة
وغيرها وكانت غير مشهورة وغير لين الطلقة والحكمة مستورة قريتها وجدتها منتشرة كاوراق الاشجار بالاصفران وحيثما اراها
متفرقة كاختصاص الرياض صرصر وكثرة الامطار لكلمت الطبيعة نجحت من بوجوده الطبع مشهور وسهولة الاستيعار
ماجور اغنى الغنى في المشهورات بمته الى طبعه بحوره الوفور وشمر عن ساق الجد لتصححه على ذوا الفصل والامتحان
الفاضل للودعي مولانا المولوي محمد احسان الله الملك المتوفى صانه الله عن شكر كل غيبى وغوى والمرجو من الناظرين
ان لا يظنوا عليه ان وداز له من القلم فانها من لوازم العباد والاهم والاتقاء منها شأن القوي الاحكام على انها القلت
عن نسخ مسودة مشكوكه التي هي كالصفيحة المطورة النجوة محليت فيها ديدان القراطيس لقوبا تقوبا واتخذت فيها الجحران
قريباً قريباً واكملت رزقا عن اوراقها وعاشت عيشة ما ياحدا انها فتمت الفاظها وامحت نقوشها وافنت طرورها ففاد
تصحيحها كتصنيفها ومرت غنان الغاية الى نزهتها طبعها الشارح النبيل المولوي محمد اسمعيل سلمه ربه الجليل
من كل هنيئ غليل وبن نقود المحن في كتابها الذي نقوشه تماثيل الملل لاله منوالا اخذ كتابها عقبها استنكت
عن كتابتها كالمس للكتاب خلفا وفيها جماعه من الطلاب لكون نقوشها في شدة الاغوجاج منضمة بعضها في بعض كطلحات
ولبحر المواجه فقلت في انصارت كانها للصعود ثبات المعراج وكانت من قبل شععر كان لم يكن بين المحجون الى الصفات
انيس ولم يجر كناسره وقد وقع الفراغ عن طبعه في شهر المحرم سنة ثلث بعد الالف وثلاثة من هجرة النبوية على هذا
افصل التهمة مطابقة شهر نوفمبر سنة خمس وثمانين بعد الالف وثمان مائة فجاوت بحمد الله كياتروق بها النواظ وتعلمها
البصائر في المروج من معاني الطلبة والكلمة ان لا يسو بشرف الابداح حسن الدعاء من مالک الحساب والقضاء والخير بالاله
والجزاؤ يوم لا تجبر من عن نفس شديدا لصنفها العلام حيث اطهر فيها احتياقي الكنوز واير زفها دقات الرؤ
فتنصر في كل لفظ منه روم من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر ولعن الفوق وراق الهمم بحسن الاستقام
ومن جاد من يميان الشوم وتانير صريرت الاقلام ولعن تبصيرهم باحسان والقلب الصمام والصلوة على محمد وآله المحمود
واله ومجبه ما دام دور القمر من جلا والها فقتين واخر دعوتنا ان الحمد لله رب العالمين

